دراسة

مجموعة من الدراسات والبحوث في

علم اللاإجتماع



تحرير / أحمد زايد

تأليف

مجموعة من

أساتذة الجامعات المصرية

كتابات اجتماعية معاصرة

مهداة للأستاذ الدكتور السيد محمد بدوي

تأليف /

مجموعة من أساتذة

علم الاجتماع بالجامعات المصرية

تحرير

محمد سعيد فرح

المشاركون فى تأليف الكتاب

أ.د. إسماعيل حسن عبدالبارى	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة الزقازيق
أ.د. السيد الزيات	أستاذ علم الاجتماع السياسى بالمعهد العالى للدراسات الأدبية، جامعة الإسكندرية
د. إيناس محمد غزال	مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة المنوفية
د. سيد جاب ا السيد	أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب، جامعة طنطا
أ.د. على عبدالرازق جلبى	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة الإسكندرية
أ.د. فاروق محمد العادلى	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة
د. محروس محمود خليفة	أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب، جامعة الإسكندرية
أ.د. محمد أحمد بيومى	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة الإسكندرية
أ.د. محمد الجوهرى	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة
أ.د. محمد سعيد فرح	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة طنطا
د. محمد عبدالحميد إبراهيم	مدرس علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة القاهرة
أ.د. محمد محيى الدين	أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، بجامعتى قطر والمنوفية
د. محمد ياسر الخواجة	أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب، جامعة طنطا
د. مصطفى خلف عبدالجواد	أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب، جامعة المنيا
د. محمود مصطفى كمال	أستاذ علم الاجتماع المساعد بكلية الآداب، جامعة المنيا

فهرس المحتويات

صفحة

المقدمة

شعرت بسعادة غامرة عندما كلفنى الأستاذ الدكتور محمد الجوهرى بالإشـراف على تحرير هذا الكتاب الذى اشترك فى إعداده عارفو علم وفضـل الأستاذ الـدكتور السيد محمد بدوى. وولد هذا الشعور بالسعادة لدى إحساسا بأننـا نـرد الـدين إلـى أساتذتنا، ونعترف بفضلهم وأياديهم البيضاء علينا.

والدكتور السيد محمد بدوى علم من أعلام علم الاجتماع فى مصر، مـن جيـل تأسيس هذا العلم، وتطور تاريخ حياته هو تاريخ تطور علم الاجتمـاع فـى مصـر. فالأستاذ ساهم منذ الأربعينيات فى تدريس علم الاجتماع فـى مصـر، ومنـذ أوائـل الستينيات درس علم الاجتماع فى جامعات السودان وبيروت وبنى غازى وفاس وقطر وصنعاء. وأشرف على بعض رسائل تقدم بها أصحابها للحصول على الماجسـتير أو الدكتوراه فى علم الاجتماع من قسم الاجتماع أو دبلوم معهد العلوم الاجتماعيـة مـن جامعة الإسكندرية، كما شارك فى منح درجات علمية فى جامعات أخرى. وبذل جهداً فى تأسيس معهد العلوم الاجتماعية، أول معهد للدراسات العليا بجامعة الإسـكندرية، وأول معهد متخصص للدراسات الاجتماعية فى مصر، بل والمنطقة كلها. وكان مـن أوائل الذين ترجموا كتب علم الاجتماع الفرنسية إلى اللغة العربية، وكتب بحوثاً وكتباً أساسية فى عدد من موضوعات علم الاجتماع وقضاياه.

ورغم أن درجته الجامعية الأولى كانت فى الأدب الفرنسى - والرجـل مـؤدب وأديب وصاحب أسلوب مميز فى الكتابة – فإنه افتتن بعلم الاجتماع وموضوعاته عامة وآراء دوركايم خاصة، عندما ابتعث إلى فرنسا فـى عـام ١٩٣٨ للإعـداد لدرجـة الدكتوراه. وعندما عاد بدأ يترجم إلى اللغة العربيـة الأعمـال الأساسـية لـدوركايم وأوجست كونت وليفى بريل. كما أن الموضوعات التى كتب فيها واهتم بهـا تعكـس كلها حال علم الاجتماع فى مصر فى بدايته. وهى كذلك تكشف حال تطور هذا العلم، وتظهر اهتمام الدكتور بدوى بالمنهج العلمى، والمزج بين الدراسات النظرية والعملية، وأن الأخلاق علم!!

ولقد انعكست التغيرات الاجتماعية والسياسية بعد عام ١٩٥٢ علـى اهتماماتـه، وعلى الموضوعات التى يدرسها. كان الأستاذ فى أفكـاره، مؤمنـا بتنـوير العقـل والديموقراطية، وأهمية الدين الإسلامى فى حياتنا وتشكيل نظمنا الاجتماعيـة. كـذلك فضل أستاذ علم الاجتماع ألا يهتم بما يجب أن يكون ويعيش فى برج عـاجى؛ فلـم ينفصل عن المجتمع والتطورات التى تحدث فيه، فساهم بذلك فى نقـل أفكـاره إلـى طلابه من خلال الحوار والاشتراك فى النشاط الاجتماعى داخل محـيط الجامعـة، أو

الاشتراك فى النشاط الثقافى فى الإسكندرية المدينة التـى ولد بها، أو كتابـة المقـال الصحفى أو بث الأحاديث الإذاعية.

اهتم الأستاذ بالتأصيل النظرى لموضوعات علـم الاجتمـاع، وبحكـم تكوينـه الأكاديمى لم تأخذ الدراسات الميدانية حيزاً كبيراً من اهتمامه، ومع ذلك كان يطالـب طلابه بالتوفيق بيـن الدراسات النظرية والميدانية، وكـان ديمقراطيـا مـع طـلاب الدراسات العليـا، ولا يفرض رأيه عليهم، ولكن على الطالب أن يبرر رأيه بأسـانيد وبراهين علمية مقتديا بقواعد المنهج العلمى.

والأستاذ كان مشجعاً للشباب دوما، ومحباً لهم، مثلما كان أكثر شباباً من الشباب إزاء تقبل بعض الموضوعات الجديدة، التى كان بعض الشباب يخشونها ويترددون فى قبولها.

التقدير كله لصاحب فكرة "مشروع توثيق الإنتاج العربى فى علم الاجتماع" الذى أعطانا الفرصة للتعبير عن وفائنا لأساتذتنا الذين علمونا وعرفونـا بعلـم الاجتمـاع. والشكر أكثر للذين أسهموا فى تكريم الأستاذ بتقديم بحوث تعبر عـن وفـائهم لجيـل الرواد، وكل آيات الشكر للذين طلبوا الإسهام فى الكتابة أو طلبنا منهم ذلك، ثم تعذر عليهم إنهاء الكتابة فى الموعد المحدد المتفق عليه.

وا ولى التوفيق

محمد سعيد فرح

السيرة الذاتية

للأستاذ الدكتور السيد محمد بدوى

تاريخ الميلاد: ٢٣ فبراير ١٩١٦ بالإسكندرية

المؤهلات

- حصل على الابتدائية من مدرسة رأس التين الابتدائية ١٩٢٩.
- حصل على الثانوية من مدرسة رأس التين الثانوية ١٩٣٤.
- ليسانس الآداب من جامعة القاهرة ١٩٣٨م.
- ثم سافر لبعثة علمية إلى باريس فى العام نفسه حصل فيها على:-
- دبلوم فى علم النفس التربوى ١٩٤٢ (من جامعة باريس).
- دكتوراه فى علم الاجتماع بمرتبة الشرف الأولى ١٩٤٥ (من جامعة باريس).

التدرج الوظيفى

- مدرس علم الاجتماع فى كلية الآداب بجامعة الإسكندرية ١٩٤٧.
- رقى إلى وظيفة أستاذ مساعد فى عام ١٩٥٢.
- رقى إلى وظيفة أستاذ كرسى علم الاجتماع فى عام ١٩٦٥.
- فى عام ١٩٧٦ عين أستاذاً متفرغاً بقسم الاجتماع ثم مديراً لمعهد العلوم الاجتماعية فى عام ١٩٧٨.
- أعير إلى جامعة القاهرة- فرع الخرطوم من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٢.
- ثم إلى جامعة بيروت العربية من ١٩٦٢ إلى ١٩٦٤.
- ثم إلى جامعة بنغازى من ١٩٧٠ إلى ١٩٧٧.
- وعمل أستاذاً زائراً لعلم الاجتماع بجامعات فاس وصنعاء وأم درمان وقطر، خلال السنوات من ١٩٨٠ إلى ١٩٨٥.

البحوث والدراسات:

١- السحر وعلاقته بالدين عند الشعوب البدائية (مجلة كلية الآداب- جامعة الإسكندرية ١٩٤٨).

٢- نظرية التطور الاجتماعى. (مؤلفات الجمعية المصرية لعلم الاجتماع -أبريل ١٩٥٢).

٣- المنهج الاجتماعى فى دراسة الأخلاق (مجلة كلية الآداب-جامعة الإسكندرية-١٩٥٦).

٤- الجماعة والمجتمع عند فرديناند تويز (مجلة تراث الإنسانية مج٤- ١٩٦٣).
٥- الفن والأخلاق (مجلة "المجلة"- ١٩٦١).
٦- قوانين التقليد عند جبرييل تارد (تراث الإنسانية، مج ٣، ١٩٦٤).
٧- المورفولوجيا الاجتماعية وأصولها المنهجية عند ابن خلدون، أعمال مهرجان ابن خلدون -يناير ١٩٦٢ القاهرة- المركز القومى للبحوث الاجتماعيـة والجنائيـة ١٩٦٢.
٨- القانون والعقوبة فى التفكير الاجتماعى الفرنسى (المركـز القـومى للبحـوث الاجتماعية والجنائية). طبعة أولى - ثم طبعة ثانية دار المعرفة الإسكندرية.
٩- الأسس الإنسانية للحضارة العربية (جامعة بيروت العربية- ١٩٦٤).
١٠- مخطط تاريخى لتقدم العقل البشرى لكوندرسيه، (تراث الإنسانية مج٥ -١٩٦٤)
١١- الأسس المنهجية لعلم الاجتماع الحديث. المجلة الاجتماعيـة القوميـة. مـج٣. عدد٢، ١٩٦٦).

الكتب المؤلفة

١- المجتمع والمشكلات الاجتماعية، دار نشر الثقافة بالإسكندرية، طبعة أولى، طبعة ثانية، دار المعرفة، ١٩٨٥.
٢- مبادئ علم الاجتماع (دار المعارف ١٩٦٩) (طبعة ثالثة دار المعرفة، ١٩٨٧).
٣- الأخلاق بين الفلسفة وعلم الاجتماع (دار المعارف، ١٩٧٣). الطبعـة الأولـى ١٩٦٧.
٤- التطور فى الحياة وفـى المجتمـع (طبعـة أولـى ١٩٦٦، دار نشـر الثقافـة بالإسكندرية). (طبعة ثانية ١٩٨٨، دار المعرفة).
٥- نظريات ومذاهب اجتماعية (دار المعارف الإسكندرية، ١٩٧٤).
٦- علم الاجتماع الاقتصادى (منشورات جامعة قـار يـونس (ليبيـا) ١٩٧٥، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٥).
٧- علم الاجتماع والنظم الاقتصادية (ج١ القاهرة. دار المعارف، ١٩٨٠).

الكتب المترجمة

١- المدخل إلى علم الاجتماع، تأليف رينيه مونييه، طبعة أولى ١٩٤٩.
٢- قواعد المنهج فى علم الاجتماع، تأليف دوركايم، ١٩٥٠.
٣- فلسفة أوجست كونت، تأليف ليفى برول (مكتبة الأنجلـو المصـرية القـاهرة، ١٩٥٢).
٤- الأخلاق وعلم العادات الأخلاقية، تأليف ليفى برول (مكتبة الأنجلـو المصـرية، القاهرة، ١٩٥٣).

٥- طبقات المجتمع، تأليف أندرية جوسان (مكتبة مصر بالفجالة، القاهرة، ١٩٥٦).
٦- التربية الأخلاقية تأليف دوركايم (بتكليف من إدارة الترجمة بوزارة المعارف).

المراجعات

١- دستور الأخلاق فى القرآن.
٢- المدخل إلى القرآن الكريم (النسخة الفرنسية للمرحوم الدكتور/ محمـد عبـدا دراز والترجمة للدكتور/ عبد الصبور شاهين، محمد عبد العظيم).

فصل تمهيدى(*)

الأستاذ الدكتور السيد محمد بدوى:

لمحات من حياته وفكره

هذا هو الكتاب السادس الذى يصدر عن مشروع توثيق الإنتاج العربى فى علـم الاجتماع، تكريماً لجيل رواد علم الاجتماع. ويضم كل كتاب بين دفتيه مجموعة مـن البحوث اشتركت فى كتابتها أجيال متباينة من المشتغلين بعلـم الاجتمـاع والبحـوث الاجتماعية.

ويتصدر كل كتاب فصل عن السيرة الذاتية للأستاذ المهدى إليه الكتاب. وإذا ما سألنا سائل لماذا نكتب السيرة الذاتية لكل رائد من رواد علم الاجتماع؟ فالإجابة أننـا نكتب هذه السير تقديراً منا لجهد هؤلاء ووفاء منا لهم، ووعياً منا بأهميتهم ودورهـم الرائد الذى لا ينسى. ولكى نعرف الجيل الجديد- بل كل من لم يتفاعـل معهـم ولـم يعايشهم- بأفضال وأعمال الأولين الذين نحتوا فى الصـخر ليمهـدوا لنـا الطريـق وليعرفونا بالعلم الجديد، والمسافة التى قطعها علم الاجتماع منذ بدايـة تدريسـه فـى العشرينيات حتى اليوم؛ ومعرفة المعوقات التى واجهت علم الاجتماع والرواد، والقيم التى كانوا يدعون إليها فى زمانهم الذى كان جميلاً.

وهذه المجموعة من البحوث التى يحتويها هذا الكتاب، اشـترك فـى إعـدادها مجموعة من الباحثين الجدد الشبان وبعض الأساتذة المخضرمين، وقدمت كباقـة ورد إلى أستاذهم بل أستاذ أساتذتهم الدكتور السيد محمد بدوى تقديراً للجهد الذى بذله فـى مشوار حياته الأكاديمية.

الأستاذ الدكتور السيد بدوى من أقدم أساتذة علم الاجتماع الـذين درسـوا علـم الاجتماع فى مصر. إذ بدأ تدريس علم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية بعد عودته من بعثته إلى فرنسا فى عام ١٩٤٧. وجهده فى ترجمة كتب علـم الاجتمـاع الفرنسى وتعريفنا به لا ينسى ولا ينكر. كما أسهم فى كتابة بعض البحوث والمؤلفات الاجتماعية العلمية باللغة العربية. كما أشرف على إعداد رسائل جامعية عديدة.

وقبل أن نكتب السيرة الذاتية للأستاذ بدوى نؤكد أن فن السيرة من أدق وأرق فنون الكتابة، إذ يتعين على كاتب السيرة أن يكون أمينا فى عرضه للمعلومات التـى

(*)كتب هذا الفصل الدكتور محمد سعيد فرح أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، جامعة طنطا.

ينسخ منها السيرة الذاتية، وموضوعيا فى محاولته بعث الحياة فى مادة قديمه جامـدة، وذكريات مضت عليها سنوات طويلة. فكاتب السيرة الذاتية يحاول أن يسترد الحيـاة والمشاعر والأحاسيس النبيلة فى معلومات وذكريات بعدت عن صاحب السيرة وكاتبها وطويت منذ وقت بعيد. أما مصدر الرقة فى كتابة السيرة فيرجع إلى أن عملية كتابـة السيرة بطبيعتها عملية ترتبط بالعواطف والمشاعر الإنسانية والقيم وقواعد الأخلاق.

ولا تعنى الدقة إصدار حكم، ولكن القصد من الدقة قول الحقيقة واتباع المنطق والنظام فى وصف هذا العالم الجليل، الذى أفاض علينا بعلمه وخلقه. وعندما نتصدى لكتابة السيرة الذاتية للأستاذ الدكتور بدوى، نحاول ألا تغلبنا ذكريات نصف قرن مـن المشاعر النبيلة والاحترام والإعزاز، وسوف نحاول التجرد مـن الذاتيـة والالتـزام بالموضوعية. فصاحب السيرة استأثر بحب واحترام كل من اقترب منه، وتقدير كـل من تفاعل معه، لا عن خوف بل عن حب نابع من داخل الذات يفرضه سلوك صاحب السيرة عليه، سواء أكان زميلاً أو طالب علم.

ولا نهدف من كتابة السيرة الذاتية للدكتور بدوى الإحاطة بحيـاة أسـتاذ علـم الاجتماع إحاطة شاملة، ورصد تطور مراحل حياته الشخصية عاماً بعـد عـام فـى تسلسل زمانى منذ مولده فى العقد الثانى من القرن الماضى، ولكن الهدف أن نبين أن تطور حياته ساير تطور مراحل علم الاجتماع فى مصر؛ بل إن الرجل شـارك فـى صنعها.

فهو الأستاذ المعلم والأستاذ المشرف والأستاذ المترجم. منذ أن عاد من البعثـة حتى تقاعد، وليتعلم الجيل الجديد من شباب الاجتماعيين كيف أسهم رائد مـن الأبـاء الرواد فى تعريفنا بعلم الاجتماع، ونقله من الفرنسية إلى العربية، فالأستاذ بدوى شاهد إيجابى على حال علم الاجتماع ووضعه منذ الأربعينيات.

ولأن الكثير من الحقائق الشخصية والأسرية الخاصة عن حياته غائبة، صـعب علينا الكتابة عنها؛ فالرجل لم يكتب مذكراته الشخصية ولم يملهـا، وفـى مجتمعنـا المصرى يصعب اقتحام الحياة الخاصة التى قد تعد من المحرمـات التـى لا يجـب الاقتراب منها. فالتقاليد المصرية تمنعنا من تسلق أسوار الأسرة، واقتحام عالم أسرته الصغيرة، وإن كنا نعلم أنه تزوج من فتاة مصرية فى عام ١٩٤٠، وكانت تصـاحب والدها الأستاذ الدكتور محمد عبدا دراز - عضو هيئة كبار علماء الأزهر فيما بعد- أثناء بعثته للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة السربون منذ عام ١٩٣٦، كمـا نعرف أنه أنجب ابنتين، الكبرى حصلت على بكالوريوس الصيدلة ولم تعمل صيدلانية وتزوجت أستاذاً فى كلية الهندسة، والأخرى حصلت على ليسانس الآداب مـن قسـم اللغة الفرنسية ومتزوجة من سفير بوزارة الخارجية، كما أن صاحب السيرة هو خـال



أستاذ الفلسفة فؤاد زكريا. وكما حجبت التقاليد عنا حياته الأسرية وعلاقاته مع الأهل، صعب علينا الحصول على الرسائل التى كان يتبادلها مع الأهل والأصدقاء والزملاء؛ ليمكننا الاستشهاد بها، وهذا كله يجعل كتابة السيرة الذاتية عملية صعبة، تصل إلى حد التعقيد تعقد الحياة ذاتها؛ ولذا فلن نعرض حياته الشخصية. والقارئ دائماً يتلهف إلى معرفة حياة الرواد الخاصة وكيف يعيشون كبشر، وما يهمنا الآن هو حياته الأكاديمية وارتباط ذلك بتطور تاريخ علم الاجتماع فى مصر، ولنعرف متى بدأ يترجم؟ وماذا ترجم؟ ولمن كان يترجم؟، ومتى ولماذا كان يكتب؟، ولمن كان يكتب؟ ومتى بدأ التدريس؟ وما عناوين الرسائل التى أشرف عليها؟ ومن هم أشهر طلابه؟ وما المناصب التى وصلوا إليها داخل الجامعة أو خارجها؟.

ولد الدكتور بدوى فى فبراير ١٩١٦ فى مدينة الإسكندرية فى أتون الحرب العالمية الأولى؛ تلك المدينة المتفردة فى المكان وتتجاور فيها كل الثقافات. وفى حى رأس التين فى الطرف الغربى من جزيرة فاروس، عاش طفولته، فبالقرب من البحر نشأ وكبر وتعلم من البحر الكثير. عشق الطبيعة والتأمل والصبر، والرجل عميق فى أفكاره عمق البحر، واسع الأفق اتساع البحر، صابر صبر الصياد على صيده من فيض البحر، هادئ هدوء البحر فى ليالى الصيف، حتى إن ثار، ثار ثورة داخلية. وبالقرب من المسكن على بعد مسافة ليست بعيدة كان ميدان المساجد: مسجد أبوالعباس المرسى ومسجد الأباصيرى ومسجد ياقوت العرشى. وفى هذا المنطقة المعبقة بالتقوى وخشية ا ومحبته، عرف صاحب السيرة الزهد، فزهد فى المناصب، وترفع عن الصغائر.

تعلم الدكتور بدوى فى طفولته فى مدرسة "الميدان الأولية"- ولا يزال يتذكر موقعها، ثم التحق بمدرسة رأس التين الابتدائية ثم رأس التين الثانوية – فى موقعهما القديم بجوار قصر رأس التين – والذى تحتله الآن القوات البحرية. وحصل على شهادة البكالوريا – شهادة إتمام الثانوية - فى عام ١٩٣٤، وكان ترتيبه الرابع على كل طلاب مصر. ومن أصدق أصدقائه فى المرحلة الثانوية ولا تزال العلاقة الوطيدة بينها مستمرة حتى الآن، الأستاذ جلال حرب المحامى، مطرب الشباب فى الأربعينيات. وهذه العلاقة قد تفسر لنا حب صاحب السيرة فن الغناء، وحفظه لأغانى أم كلثوم وتردده على حفلاتها، وحفظ أغانى محمد عبد الوهاب وسيد درويش، فهو صاحب صوت جميل يطرب من يسمعه.

التحق صاحب السيرة بكلية الآداب جامعة فؤاد الأول- جامعة القاهرة الآن- فى عام ١٩٣٤، إذ لم تكن جامعة الإسكندرية قد افتتحت بعد. وفى البداية أغراه صديقه السكندرى فرغلى بالالتحاق معه بقسم الجغرافيا، ولكنه لم يمكث إلا أياماً معدودة بقسم

الجغرافيا، رغم أن الدراسة باللغة العربية، فلم تعجبه موضوعات ودروس الجغرافيـا وترك دراسة الأرض والبيئة والتضاريس والتحق بقسم اللغة الفرنسية، ولم يلتحق بقسم اللغة الإنجليزية ربما لكراهيته الدفينة للمستعمر صاحب البدلة الصفراء الذى يجـوب شوارع الإسكندرية ونداءات ثورة ١٩١٩. التحق بقسم اللغة الفرنسية وآدابها، وكـان كل الأساتذة الذين يدرسون له من الفرنسيين. وفى سنوات دراسته جلس على كرسـى عمادة الكلية، عميد الأدب العربى الدكتور طه حسين الـذى كـان يشـجع الطـلاب الحاصلين على البكالوريا من مدارس الليسيه على الالتحاق بقسم اللغة الفرنسية، ولكن السكندرى ابن مدرسة الميدان الابتدائية حقق المعجزة فى قسم اللغة الفرنسية وتفـوق على الجميع وحصل على الترتيب الأول طوال سنوات الدراسة الأربع، وبذا اسـتحق الإيفاد فى بعثة إلى فرنسا. وفى أواخر عام ١٩٣٨ سافر إلى فرنسا بعدما انتهت فـى شهور إجراءات الترشيح والسفر!!. وكان من بين زملاء الدراسة فى مرحلة الليسانس أ.دعبدالرحمن بدوى أستاذ الفلسفة، أ.د عبد القادر القط أستاذ النقد العربى.

ولم يقم خلال سنوات الدراسة بالمدينة الجامعية، ولم يسكن مع زملائه الطـلاب المغتربين فى حى بين السرايات أو السيدة زينب، بل أقام مع اخته الكبـرى - والـدة الدكتور فؤاد زكريا - فى حى العباسية فى الثلاثينيات من القرن الماضى، فالرجـل- مثل كل المصريين - ُأسرىُ. "فالمصريون بيتيون" كما يصفهم عباس العقاد فى مقدمة كتابه عن "سعد زغلول"، وكان الارتباط بالأسرة دافعاً قوياً لتكوين أسرة جديدة. بعـد ذلك بعام واحد سافر إلى فرنسا.

سافر الدكتور بدوى إلى باريس مدينة النور. وهناك غيـر مسـاره الأكـاديمى وتحول من دراسة الأدب الفرنسى إلى دراسة الفلسفة والتربية وعلم الاجتماع. ودرس الفلسفة وحصل على درجة الليسانس من جامعة باريس مرة أخرى، ثم دبلـوم علـم النفس التربوى، ثم درجة الدكتوراه من جامعة باريس فى علم الاجتماع ١٩٤٥. وكان موضوعها "التطور الاجتماعى فى التربية عند دوركيم" تحت إشراف الأستاذ جـورج دافى عالم الاجتماع المشهور. وعندما انتهت مدة البعثة فى عام ١٩٤٥ عاد إلى مصر (إلا أنه عاد إلى باريس مرتين الأولى فى الخمسينيات والأخرى فى السبعينيات). وفى عام ١٩٣٩، قامت الحرب العالمية الثانية، وتغير كل شئ. فصاحب السيرة ولد أثنـاء الحرب العالمية الأولى فى مصر، وعايشها وهو طفل صغير؛ ولم يسـمع إلا أزيـز الطائرات ودوى المدافع، وفى فرنسا عايش وشاهد الدمار وويلات الحـرب العالميـة الثانية وقسوتها. وبعد احتلال القوات النازية باريس هاجر منها إلى مدينـة بـوردو، حيث قضى عاماً فى المهجر، ثم عاد إلى باريس بعـدما تحـددت المنطقـة الحـرة، وفصلت عن المنطقة المحتلة. وأثناء الحرب اضطر إلى أكل لحم الخيل مرة وعـانى من الحصول على البيض؛ إذ كان الحصول على البيض بالبطاقة التموينية، وعنـدما

اشتاقت نفسه إلى لحم الدجاج بعد طول حرمان من أكل لحم الطيور؛ ذهب إلى بائعة الطيور، راجياً أن تعطيه دجاجة ليراجع دروس التشريح قبل الامتحان!... وقد تكون سنوات الحرب التى عاشها طفلاً وشاباً هى التى جعلت منه إنساناً محباً للسلام رافضاً القوة العسكرية، وكارهاً العنف بكل أشكاله.

وعندما عاد إلى الإسكندرية مدينته فى عام ١٩٤٧، عاش فى حى الإبراهيمية حيث الهدوء والنظام وحيث يقطن اليونانيون. وكانت المدينة فى تلك الفترة وقبل التأميم تجمع كل الأجناس، وانصهرت فيها كل الحضارات والثقافات. وكان كل حى أشبه بالوطن، الإيطاليون لهم حى يسكنون فيه، واليونانيون يعيشون فى منطقتهم السكنية مثلهم مثل اليهود الذى يقطنون حارة اليهود وكامب شيزار. وكانوا يتجاورون فى المسكن مع المصريين. وتوطدت علاقاته بجيرانه اليونانيين حتى بعدما رحلوا عن مصر بعد التأميم، واستمروا يراسلونه، بل يزورونه ويستضيفهم إذا ما أتوا الإسكندرية صيفاً... وفى أوائل الستينيات تحرك إلى حى سان استيفانو الأكثر هدوءاً والأكثر قرباً من البحر!.

وفى الإسكندرية عاش الدكتور بدوى، فى تلك المدينة التى كانت هادئه ونظيفة مثلما عاش فيها بعد أن أصابها التدهور والازدحام وغلبت عليها طبائع الزحام وأخلاقه. ففى الإسكندرية شارك فى النشاط الثقافى، يلقى محاضرات عديدة فى جمعيات وأندية ثقافية متعددة، ومنها كان يرسل مقالاته إلى الجرائد والصحف، كما شارك فى بعض الأحاديث المذاعة من الإذاعة المحلية، ونشر مقالاً فى مجلة "المجلة" بإلحاح من تلميذه فؤاد دوارة الذى كان يشارك فى الإشراف على تلك المجلة... ومن تلاميذه الآخرين خارج محيط الجامعة الصحفى محسن محمد الذى تخرج من قسم اللغة الإنجليزية ومعهد العلوم الاجتماعية وترأس تحرير جريدة الجمهورية، والفريد فرج الكاتب المسرحى الذى يتابع الأستاذ إنتاجه ويقرأ مقالته بفرحة وبفخر ، والأديب عبد الفتاح رزق. ولقد كنت شاهداً على فضل الدكتور بدوى فى إلحاقه بالعمل فى جريده الزمان قبل انتقاله إلى دار روزا اليوسف، وكذلك الأديب عصام الجمل. أما طلابه أعضاء هيئة التدريس فمنهم الأستاذة الدكتور رجاء ياقوت أستاذ الأدب الفرنسى بكلية الدراسات الإنسانية التى درس لها بالفرقة الأولى، والأستاذة الدكتورة سنية خليل العميدة السابقة بكلية الخدمة الاجتماعية بالقاهرة، وكل أعضاء هيئة التدريس القدامى بقسم الاجتماع بجامعة الإسكندرية الذين درس لهم فى مرحلة الليسانس، أو ما بعد الليسانس. فهم إما طلاب مباشرون له، أو طلاب طلابه، وكذلك بعض أعضاء هيئات التدريس فى جامعات طنطا والمنصورة من طلابه المباشرين.

عندما عاد الدكتور بدوى إلى مصر، كان علم الاجتماع فى مصر فى نهاية

الطور الأول من نموه. وفى تلك المرحلة الأولى كانت اجتهادات المشتغلين بعلم الاجتماع كلها اجتهادات فردية. وكان علم الاجتماع يدرس فى الجامعة الأمريكية فى القاهرة منذ عام ١٩٢٣، ثم فى جامعة القاهرة ابتداء من عام ١٩٢٥. وكان الكتاب المقرر على الطلاب من تأليف بلاكمان وعنوانه "مبادئ علم الاجتماع". واقتصر تدريسه على مقرر واحد حتى ١٩٤١، ثم زيد إلى ٤ مقررات. وقد درس هذا العلم من المصريين فى دار العلوم الشيخ محمد عبده !! كما قام بتدريسه الأستاذ عبد الواحد وافى فى جامعة القاهرة كعضو هيئة تدريس فى قسم الفلسفة، واستضافت الجامعة الكبرى كبار الأنثربولوجين مثل ايفانز بريتشارد الذى درس الأنثربولوجيا تحت مسمى علم الاجتماع فى عام ١٩٣٨. كما كان الأساتذة يدرسون علم الاجتماع فى مدارس ومعاهد الخدمة الاجتماعية. وكان الهدف من التدريس تعريف الطلاب بعلم الاجتماع، وأهمية المنهج العلمى فى دراسة المجتمع.

بدأ فى عام ١٩٤٧ يدرس علم الاجتماع لطلاب قسم الفلسفة بكلية الآداب جامعة الإسكندرية، وطلاب المعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية وطلاب معهد العلوم الاجتماعية الذى أسهم فى تأسيسه. واهتم الأستاذ فى دروسه بتعريف الطلاب بموضوع علم الاجتماع وقواعد المنهج فيه، وعرض أفكار رواد الفكر الاجتماعى فى المدرسة الاجتماعية الفرنسية خاصة، ورواد الفكر الاجتماعى عامة.

فلقد انحصر جهد الأستاذ بدوى بعد عودته فى التدريس وتلقين طلابه مبادئ وقضايا العلم الجديد داخل قاعات الدرس. وكان يزامله فى التدريس أ.د. على عيسى أستاذ الأنثربولوجيا، وأ. د. حسن الساعاتى المهتم بالدراسات الميدانية. وعلى خلاف الساعاتى وعلى عيسى كان صاحب السيرة يبغى من تدريس العلم الجديد، تنوير العقل وتبصير الطلاب بالمنهج العلمى وأهميته فى تفسير الواقع الاجتماعى وقضايا الإنسان، وأهمية التنظير فى الكتابة الاجتماعية العلمية.

وبجانب نشاطه وجهده داخل قاعات الدرس، كان له جهد لا ينكر فى النشاط الاجتماعى داخل محيط الجامعة. فالدكتور بدوى كان يشارك الطلاب أنشطتهم الاجتماعية كلها داخل الجامعة وخارجها. يشاركهم رحلات عطلة نهاية الأسبوع، ورحلات الأقصر وأسوان، والمعسكرات الصيفية فى مرسى مطروح. وفى هذه الرحلات، كان الطلاب يقتربون منه، وكان نعم الأستاذ ونعم الأب. ولكن رغم إسهامه الإيجابى فى النشاط الطلابى- والتى نفتقده كثيراً اليوم داخل محيط الجامعة- فلم نعرف عن صاحب السيرة أية إسهام فى النشاط السياسى، فهو يعترف بأنه لم ينتم إلى حزب سياسى، ولم يدرس علم الاجتماع السياسى بالمرة...!

الموضوعات التى درسها الأستاذ وكانت محور اهتمامه تختلف عن الموضوعات

التى اهتم بها جيل الباحثين بعده، مثلما اختلفت أنشطته عن نشاطهم فى الهدف. ونرى أن المسافة شاسعة بين اهتمامات الأستاذ واهتمامات الشبان. فالأستاذ كانت له مقـدرة على الكتابة فى الموضوعات الأكاديمية والقضايا التى تشغل هموم الناس من وجهـة نظر محايدة لا رأسمالية ولا اشتراكية نابعة من رؤيته كمواطن منتمى إلى بلاده. كمـا أعطى الأستاذ اهتماماً متزايداً للتأصيل النظرى لكل موضوع يهتم به، وكان يوصـى طلابه بأهمية معرفة الأصول النظرية للموضوع، متأثراً فى ذلك بالمدرسة الفرنسية. وكان ينصح بأهمية دراسة النظم الاجتماعية فى المجتمع المصـرى وقضـايا هـذا المجتمع، ولكنه كان يميل كل الميل للطريقة الأنثروبولوجية فى البحـث. فالكتابـات الأنثروبولوجية – فى رأيه - تخفف من غلو وجفاف التنظير، وكان يرى أن استمارة البحث قليلة الجدوى فى مجتمع تسوده الأمية...

كان الدكتور بدوى واحداً من جيل المبعوثين الذين أوفدوا فى عقد الثلاثينيات إلى فرنسا وإنجلترا ثم عادوا للتدريس فى الجامعات المصرية. واهتم بـدوى مثـل كـل العائدين بالتدريس واختار بالاتفاق مع أ.د. محمود قاسم الترجمة كوسـيلة لتعريـف الطلاب المصريين والمثقف المصرى بالعلم الجديد لتنوير عقولهم. وكانا أمينين فـى هذا الجهد، فلم ينسبا أي عمل إلى غير صاحبه الأصلى، ولم يقتبسا صفحات أو فصولاً ونسباها إلى نفسيهما. بعد مرحلة الترجمة التى دامت سنوات افترقاً كل فى طريقـه. وكانت الترجمة أول مشواره الأكاديمى، فترجم المدخل إلى علم الاجتماع، ثم قواعـد المنهج فى علم الاجتماع، ثم فلسفة أوجست كونت. كل ذلك قبـل عـام ١٩٥٢ فـى المرحلة الأولى من مراحل تطور علم الاجتماع.

وثمة حدثان هامان وقعاً فى **المرحلة الأولى** من تاريخ علم الاجتماع أثـراً فـى مساره فى مصر.

الحدث الأول شارك فيه الأستاذ مشاركة إيجابية وأساسية، وهـو إنشـاء معهـد العلوم الاجتماعية فى جامعة الإسكندرية فى عام ١٩٤٨، وأما الحدث الآخر فهو إنشاء شعبة لتدريس علم الاجتماع ضمن قسم الفلسفة بكلية الآداب جامعة القاهرة فـى عـام ١٩٤٨. ولكن الأستاذ بدوى لم يسهم فى هذا الحدث.

ولقد اشترك مع عالم الأنثروبولوجيا راد كليف براون فى تأسيس معهد العلـوم الاجتماعية التابع لجامعة الإسكندرية. وأسهم معه فى إرساء قواعد هذا الصرح العلمى الجديد فى مصر. وكان علم الاجتماع قبل رادكليف براون يدرس وفق قواعد وتقاليـد المدرسة الاجتماعية الفرنسية. ولكن رادكليف براون أرسى قواعد جديدة فى دراسـة الظواهر الاجتماعية، ووفق بين الدراسات النظرية الاجتماعية والدراسـات الحقليـة. فبعد وصوله إلى جامعة الإسكندرية، وتوليه رئاسة المعهد حدثت نقطة تحول جذريـة

فى مسار العلوم الاجتماعية فى مصر؛ إذ فرض الدراسات الحقليـة علـى الطـلاب، وألقى عليهم محاضرات فى علم الاجتماع المقارن، وهى مجموعة من المحاضـرات تقرب المسافات بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا. وسمع الطـلاب مـن رادكليـف براون محاضرات عن البناء الاجتماعى فى أواخر الأربعينيات، وربما كانوا أسبق من غيرهم فى سماع تلك المحاضرات. وقد أنشأ رادكليف براون هذا المعهد مقتديا بمعهد مماثل له فى جامعة كمبردج، وكان الغرض من إنشاء ذلك المعهد أولاً: تزويد الطلاب بالقسط الوفير من العلوم الاجتماعية وتدريبهم على الدراسات الميدانية فـى مجـالات الأسرة والدين والأخلاق والسياسة والمعتقدات، وثانيـاً: إتاحـة الفرصـة للطـلاب للاشتراك فى حل المشكلات المحلية بأسلوب علمى. ومن أطـرف الدراسـات التـى أجرها الطلاب دراسة عن الزار كمعتقد شعبى أعدتها طالبة من طالبات المعهـد فـى تلك الفترة، فقد فتح الباب للطلاب للاشتراك فى حل المشكلات المحلية بأسلوب علمى.

وكان رادكليف براون هو الناصح الأمين للدكتور بدوى عندما وجهه إلى ترجمة كتاب مونييه "المدخل فى علم الاجتماع" من الفرنسية إلى العربية. وتمت ترجمة هـذا الكتاب فى ديسمبر ١٩٤٩. وكان القصد من ترجمته - كما يقول الأستاذ بدوى - سد بعض الفراغ فى محيط الدراسات الاجتماعية العلمية. فالكتاب يلم إلماماً موجزاً بقضايا علم الاجتماع، ويمكن للمبتدئ فى دراسة ذلك العلم أن يبدأ بها حتى يكون لنفسه فكرة عن معناه وموضوعه ومبادئه وأطواره التى مر بها. ولم يكتف الأستاذ بالترجمة بـل كتب له مقدمة، وذيل الكتاب بثبت لبعض المصطلحات بلغ عـددها ٢٣٦ مصـطلحاً ترجمت من الفرنسية إلى العربية.

وبعض خريجى هذا المعهد يعملون الآن بالتدريس فـى الجامعـات المصـرية، ومنهم من يدرس علم الاجتماع أو الأنثروبولوجيا، ومن يدرس العلوم السياسية، ومن يدرس علم النفس، ومنهم من كان يدرس الفلسفة الإسلامية بعدما حول مسـاره بعـد الحصول على درجة الدبلوم من المعهد.

وقد تولى التدريس فى المعهد فى بداية تأسيسه حتى منتصف الخمسينيات كوكبة من الأساتذة الأجانب مثل راد كليف براون، والأستاذ أورلخ، وكزنيف عـالم الـنفس الفرنسى، وجرونبيه. ومن أكابر الأساتذة المصريين الذين درسوا بالمعهد حلمى مراد وعلى الجريتلى والاثنان توليا منصب الوزارة... ومحمد كامل سليم الذى درس تاريخ مصر الاقتصادى، وحمدى مظلوم، وعلى عيسى، وحسن الساعاتى وعبدالمعز نصر، والسيد بدوى. وابتداء من ١٩٥٦ درس أحمد أبو زيد وسامى محمود على لطلاب ذلك المعهد، ثم أتى عاطف غيث ودرس لطلابه، وعلى يديه تغيرت أحوال المعهد...!

ولقد تخرج عاطف غيث فى ذلك المعهد مثله مثل عبد الحميـد لطفـى، وعلـى


علوى شلتوت العميد الأول لكلية التربية بجامعة الإسكندرية، والمرحوم محمـد علـى محمد والزميل غريب سيد أحمد، ومحروس خليفة المدير الحالى للمعهد. ومحمد على أبو ريان قبل البعثة إلى فرنسا، وتهانى الكيال.

وبتأثير العمل بالقرب من راد كليف براون اتجه الدكتور بدوى اتجاها جديداً مع طلابه، فالرجل لم يكن جامداً مغلقاً، بل واسع الأفق علم طلابه كيـف يوفقـون بـين التنظير والدراسة الميدانية. وقدم لنا رسائل لها قيمتها فى شـتى موضـوعات علـم الاجتماع. ولقد احتل بعض هؤلاء الطلاب مكانتهم الأكاديمية فى الجامعات المصـرية والعربية.

الطور الثانى من ١٩٥٢ إلى ١٩٦٧

يمكن لنا أن نقول أن أغلب من درس علم الاجتماع فى الفترة الأولى انصـرفوا إلى التدريس، وأغفلوا البحث الاجتماعى للواقع المصرى؛ فقد تسامى الأوائـل عـن البحث فى مشكلات مجتمعاتهم، ومن ثم تضاءل دورهم فى تغيير الواقع المصرى قبل ١٩٥٢.

بعد عام ١٩٥٢ حدث أمران مهمان فى تاريخ الدراسات الاجتماعية فى مصـر، الأول: إنشاء المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية فى عـام ١٩٥٥، ولكـن الدكتور بدوى لم يشارك فى الدراسات التى قام بها المركز، فهو لم يستشر مـن قبـل إدارة المركز ولم يسع إليهم، وإن شارك فى الكتابة فى المجلـة التـى تصـدر عـن المركز.

والحدث الآخر: إنشاء المعهد القومى للتخطيط فى عام ١٩٦٠، وكانت أهـداف هذا المعهد بعيدة كل البعد عن اهتمامات الأستاذ. كانت تلك الفترة أخصـب فتـرات إنتاجه العلمى، وكانت غنية بالكتب المترجمة، والبحوث والكتب المؤلفة. كمـا أقبـل الأستاذ- ولكن بحذر - على الإشراف الأكاديمى على بعـض الرسـائل الجامعيـة. وبجانب عمله فى التدريس بجامعة الإسكندرية انتدب لإدارة المعهد العـالى للخدمـة الاجتماعية بالإسكندرية بعد رحيل عميدته فى الفترة من ١٩٥٨- ١٩٦٠، ولكنـه لـم يسترح ولم يستمر. وفى عام ١٩٦٠ أعير للعمل فى جامعة القاهرة فـرع الخرطـوم لمدة عامين من عام ١٩٦٠ إلى ١٩٦٢، ثم جامعة بيروت العربية مـن ١٩٦٢ إلـى ١٩٦٤. ثم عاد إلى مصر حتى ١٩٧٠ ليعار إلى جامعة بنى غازى فى أواخر سبتمبر ١٩٧٠ بعد موت عبد الناصر.

ومن أوائل الذين سجلوا معه للحصول على درجة الماجستير، كاتب هذه السيرة الذاتية فى ١٩٥٧، ثم إبراهيم خليفة، ثم فاروق العادلى.

وكانت تلك الفترة مملوءة بالأحداث السياسية والاقتصـادية والاجتماعيـة التـى غيرت خريطة مصر الاجتماعية، ولكن الاجتماعيين وقفوا منهـا موقـف المشـاهد، سواء أكان هذا الموقف بإرادتهم أم مفروضاً عليهم. فآثار مجانيـة التعلـيم وقـوانين الإصلاح الزراعى والتأميم وحرب ٥٦ ثم حرب ٦٧، وتهجير سكان منطقـة القنـال مرتين ... موضوعات لم يهتم بها الاجتماعيون.

أشرف الأستاذ على بعض رسائل الماجستير والدكتوراه فى تلك الفتـرة. وكـان مقلاً فى إشرافه فى البداية، ويرجع ذلك إلى اهتمامه بالجودة، والإجـادة، ومثابرتـه اللامعقولة فى الالتزام بمقاييس الإشراف فى مراجعة الرسائل التى يشرف عليها، فكان يقرأ الرسالة مرتين أو ثلاث مرات وأحيانا أكثر. وكان يهتم- بجانب اهتمامه بالقضايا العلمية والمنهج المتبع فى الدراسة - بالأسلوب وقواعد اللغة، وكلها أمـور نفتقـدها الآن.

وقد أشرف الأستاذ على حوالى ١٤ رسالة للحصول على درجة الماجسـتير و٣ رسائل للحصول على درجة الدكتوراه من قسم الاجتماع، كما أشرف بعد عودته فـى عام ١٩٧٦على إعداد ١٢ رسالة للحصول على الدبلوم، وسبع رسائل للحصول علـى درجة الدكتوراه من معهد العلوم الاجتماعية.

وكان بعض الحاصلين علـى الماجسـتير أو الـدكتوراه مـن الأردن ولبنـان والسعودية. ومن الذين تولى الإشراف على رسائلهم فى درجـة الماجسـتير فـاروق العادلى، وإبراهيم خليفة، وأمل فضل حركه، وموسى محمود أبو حوسـة، وإدريـس فالح، وفهمى سليم من الأردن. ونهى فهمى من لبنان. وفى درجة الـدكتوراه محمـد خيرى (مصرى)، وحسن على خفاجى (سعودى)، وتهانى الكيال (مصر)، وكاتب هذه السيرة الذى أشرف الأستاذ على رسالتيه للحصول على درجتى الماجستير والدكتوراه.

عناوين الرسائل التى أشرف عليها:

١- التغير الاجتماعى فى المجتمع فى الكويتى دراسة ديناميكيـة إحصـائية لعوامـل التطور.

٢- الآثار الاجتماعية للتغير الاقتصادى فى الأسرة: مدينة الإسكندرية.

٣- اشتغال المرأة وأثره فى بناء الأسرة ووظائفها بمدينة القاهرة.

٤- دراسة سوسيولوجية عن دور التعليم فى عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٥- البناء الاجتماعى والشخصية.

٦- عادات الزواج وتقاليده فى منطقة عكا شمال لبنان .

٧- دراسة التقاليد والعادات فى الأسرة السودانية بمنطقة أم درمان.

٨- النظم الاجتماعية فى الريف الأردنى: دراسة تطبيقه مقارنة لقرية منعزلة وقرية حضرية.

٩- التحضر فى الضفة الشرقية للأردن .

١٠- نظام العشائر فى الأردن وأثره فى التغير الاجتماعى فى مدينة الرياض.

١١- البناء الاجتماعى عند الشيعة: دراسة نظرية وميدانية بمحافظة جنوب لبنان.

١٢- النظام القبلى وآثاره الاقتصادية والسياسية على مجتمع شمال نيجيريا.

١٣- حركة التصنيع فى مدينة الخرطوم وأثرها فى الحياة الاجتماعية للعمال ١٩٦٤.

١٤- سوسيولوجيا العلاقات الإنسانية

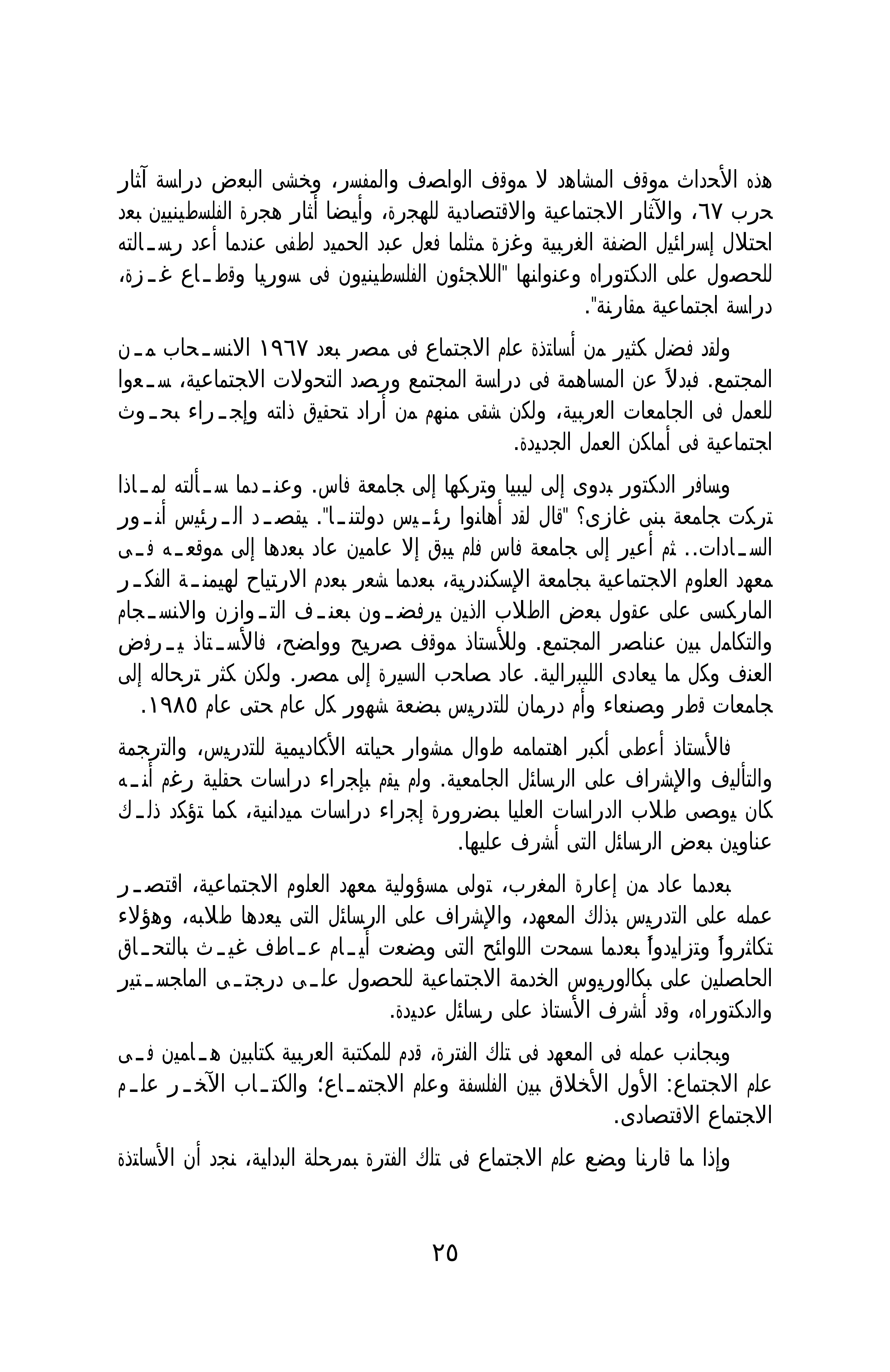
١٥- علاقة المجتمع الصناعى بظاهرة الجريمة.

وقد تجاوز نشاطه إلى خارج الجامعة، فاختير عضواً بلجنة الفلسفة وعلم الاجتماع بالمجلس الأعلى للثقافة فى عام ١٩٦٥ وما بعده، وقام خلال تلك الفترة بالاشتراك فى إعداد معجم العلوم الاجتماعية، وتولى ترجمة وشرح (٦٤) مفهوما.

كما كلف فى عام ١٩٨٤ بالمساهمة فى إنجاز الجزء الثانى من هذا المعجم عن أعلام علم الاجتماع، وكتب سيرة حياة كل من جون ديوى، وويدرو، وسوروكين، ودالمبير، وجان جاك روسو، وسان سيمون. ولكن هذا الجهد لم ينشر حتى الآن. وشارك فى إعداد معجم العلوم الاجتماعية مع أحد عشر أستاذاً من المصريين والعرب، وهم: على عبدالواحد وافى، وأحمد أبوزيد، وأحمد الخشاب؛ والسيد بدوى، وحسن الساعاتى، وحسن سعفان، وسيد عويس، وعبدا لطفية، والشيخ محمد الفاضل ابن عاشور، ومحمد عزيز الحبابى (من المغرب)، ومصطفى الخشاب.

الطور الثالث: طور التخصص من ١٩٦٧ إلى ١٩٨٠.

تكاثرت أقسام علم الاجتماع فى مصر والعالم العربى، وازدادت الحاجة إلى أعضاء هيئات التدريس لتدريس علم الاجتماع. ولكن ثمة أحداث اجتماعية هامة أثرت على البناء الاجتماعى المصرى والأبنية الاجتماعية العربية، وغيرت الكثير من النظم الاجتماعية والعادات والتقاليد والقيم، مثلما عدلت من رؤى العرب للعالم، ابتداء من نكسة ٦٧، ونتائج حرب ٧٣ التى لم تستثمر سياسياً، وتحول مصر من اقتصاد الدولة إلى الانفتاح الاقتصادى، وارتفاع أسعار النفط وآثاره على مجتمع الخليج وظهور مجتمع الوفرة، والهجرة إلى دول النفط. ولكن الاجتماعيين وقفوا من



هذه الأحداث موقف المشاهد لا موقف الواصف والمفسر، وخشى البعض دراسة آثار حرب ٦٧، والآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة، وأيضا أثار هجرة الفلسطينيين بعد احتلال إسرائيل الضفة الغربية وغزة مثلما فعل عبد الحميد لطفى عندما أعد رسـالته للحصول على الدكتوراه وعنوانها "اللاجئون الفلسطينيون فى سوريا وقطـاع غـزة، دراسة اجتماعية مقارنة".

ولقد فضل كثير من أساتذة علم الاجتماع فى مصر بعد ١٩٦٧ الانسـحاب مـن المجتمع. فبدلاً عن المساهمة فى دراسة المجتمع ورصد التحولات الاجتماعية، سـعوا للعمل فى الجامعات العربية، ولكن شقى منهم من أراد تحقيق ذاته وإجـراء بحـوث اجتماعية فى أماكن العمل الجديدة.

وسافر الدكتور بدوى إلى ليبيا وتركها إلى جامعة فاس. وعنـدما سـألته لمـاذا تركت جامعة بنى غازى؟ "قال لقد أهانوا رئـيس دولتنـا". يقصـد الـرئيس أنـور السـادات.. ثم أعير إلى جامعة فاس فلم يبق إلا عامين عاد بعدها إلى موقعـه فـى معهد العلوم الاجتماعية بجامعة الإسكندرية، بعدما شعر بعدم الارتياح لهيمنـة الفكـر الماركسى على عقول بعض الطلاب الذين يرفضـون بعنـف التـوازن والانسـجام والتكامل بين عناصر المجتمع. وللأستاذ موقف صريح وواضح، فالأسـتاذ يـرفض العنف وكل ما يعادى الليبرالية. عاد صاحب السيرة إلى مصر. ولكن كثر ترحاله إلى جامعات قطر وصنعاء وأم درمان للتدريس بضعة شهور كل عام حتى عام ١٩٨٥.

فالأستاذ أعطى أكبر اهتمامه طوال مشوار حياته الأكاديمية للتدريس، والترجمة والتأليف والإشراف على الرسائل الجامعية. ولم يقم بإجراء دراسات حقلية رغم أنـه كان يوصى طلاب الدراسات العليا بضرورة إجراء دراسات ميدانية، كما تؤكد ذلـك عناوين بعض الرسائل التى أشرف عليها.

بعدما عاد من إعارة المغرب، تولى مسؤولية معهد العلوم الاجتماعية، اقتصـر عمله على التدريس بذلك المعهد، والإشراف على الرسائل التى يعدها طلابه، وهؤلاء تكاثروا وتزايدوا بعدما سمحت اللوائح التى وضعت أيـام عـاطف غيـث بالتحـاق الحاصلين على بكالوريوس الخدمة الاجتماعية للحصول علـى درجتـى الماجسـتير والدكتوراه، وقد أشرف الأستاذ على رسائل عديدة.

وبجانب عمله فى المعهد فى تلك الفترة، قدم للمكتبة العربية كتابين هـامين فـى علم الاجتماع: الأول الأخلاق بين الفلسفة وعلم الاجتمـاع؛ والكتـاب الآخـر علـم الاجتماع الاقتصادى.

وإذا ما قارنا وضع علم الاجتماع فى تلك الفترة بمرحلة البداية، نجد أن الأساتذة

الرواد اهتموا بتعريف العلم وتاريخ النظرية الاجتماعية... ولم يعرفوا بعـد ظـاهرة "الكتاب الجامعى". وهذه الظاهرة أساءت إلى علم الاجتماع وساعدت علـى تخلفـه، فأكثر ما كتب فى تلك الكتب معلومات عامة ولا يجب أن تتخذ موضـوعات للـدرس والحوار مع الطلاب، فهى تتجاهل الدراسات المحلية التى أجريت عن مصر، وكثـر عرض نماذج مترجمة من المجتمعات الأوربية. ويشعر قـارئ بعـض كتـب علـم الاجتماع المؤلفة باللغة العربية أننا نفتقد الإطار النظرى القادر على تنظيم المعلومات المتاحة التى تتضمنها الرسائل الجامعية والبحوث التى أجريت فى ميادين الأسـرة أو الصناعة أو القرية لتقدمها للطالب الذى يدرس علم الاجتماع ليزداد انتماؤه إلى وطنه، ويعى وعياً حقيقياً بقضاياً مجتمعه. ولقد اتسعت ميادين علم الاجتماع التـى تـدرس، وتعددت موضوعات البحوث والرسائل، وتجاوزت نطاق التعريف بالعلم وتاريخه.

وأدى تولى أساتذة علم الاجتماع بمعهد العلوم الاجتماعية الإشراف على رسـائل الطلاب الحاصلين على بكالوريوس الخدمة الاجتماعية إلى ازدواجية أفكـار هـؤلاء الطلاب، والبعض منهم تشابهت عليه موضوعات علم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، ولم يستطع البعض التمييز بينهما تمييزاً كاملاً. ووجد البعض صـعوبة فـى الإلمـام بالنظريات الاجتماعية التى كانوا يساقون للتعرف عليها والاستفادة منها. فالطلبة أكثر ميلاً وخبرة بالدراسات الميدانية حسبما تعودوا وطبعوا فى المرحلة الجامعية الأولـى، والطبع يغلب التطبع، والأساتذة يهتمون أكثر بالتنظير والنظرية!!

وقال صاحب السيرة إنه يفضل إرسال طلاب الدراسات العليـا إلـى الخـارج ليدرسوا المنهج العلمى ويطلعوا على أحدث إنتاج لأساتذة علم الاجتماع فى الغـرب، أما موضوع البحث فيجب أن يكون محلياً. ولكن مسار بعثات علم الاجتماع تحول من فرنسا وإنجلترا إلى دول أوربا الشرقية، واختير أهل الثقة من أعضاء اتحاد الطـلاب للتخصص فى علم الاجتماع فى دول لم نسمع عن مساهمتها فى تأسيس هذا العلـم أو تطويره وإثرائه، بل إن علم الاجتماع يتهم فى الدول التى كانت اشتراكية بأنـه علـم برجوازى. وعاد هؤلاء المبعوثون لتدريس علم الاجتماع فـى الجامعـات الإقليميـة وحدها.

كان الأستاذ وزملاؤه أمناء فى عرض أفكارهم، وكانوا لا يكتبون إلا ما يقتنعون به. ولكن تحول الحال، وظهرت فئة قليلة تنتحل أفكار الآخرين وتنسـبها لنفسـها أو تكتب فى موضوعات مثل علم الاجتماع الإسلامى... لخدمـة مصـالحهم لا ابتغـاء الحقيقة.

كان الأستاذ بدوى قريباً من عالم جليل من علماء الدين هو المرحـوم عبـد ا دراز، وتزود بالثقافتين العربية والفرنسية. وكان يمكن له أن يعيد كتابـة محاضـراته

ويطعمها أو يلبسها ثوب علم الاجتماع، ويرسل إلى المطابع كتبا تحمـل اسـم علـم الاجتماع الإسلامى، ولكن الأستاذ كأمين على كل القيم الإنسانية، لم يتكسب من العلم، ولم يكتب للشهرة أو المال.

الطور الأخير من أطوار علم الاجتماع بداية من التسعينيات

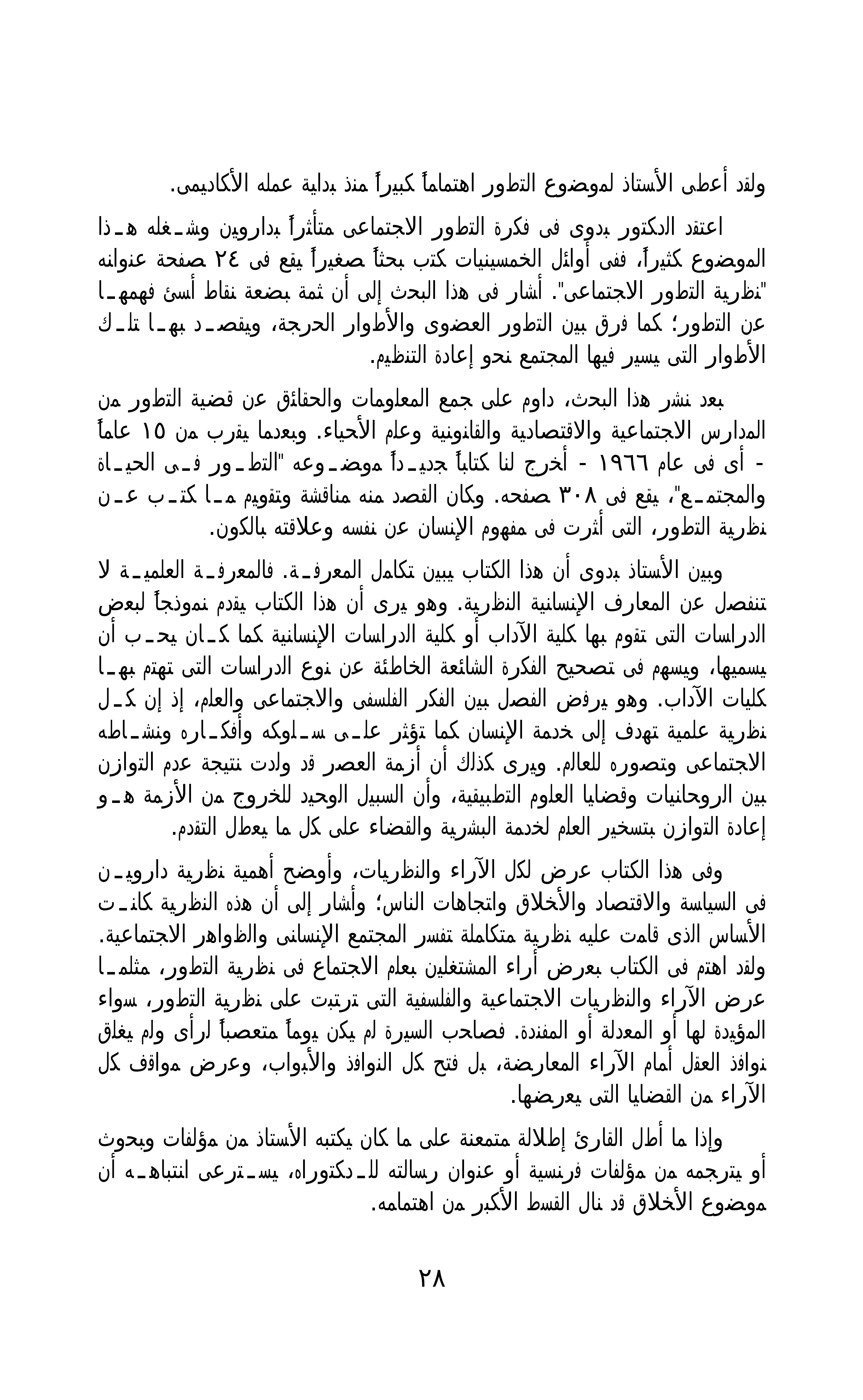
بداية من التسعينيات أصبح الأستاذ بدوى شيخاً كبيراً، وبدأ ينسحب رويداً رويداً، فلم يعد قادراً على العمل فى إطار ضيق وحواجز إدارية ومناخ متوتر، وبدايـة مـن منتصف عام ٢٠٠٠، انقطعت صلة الأستاذ بالكلية. ولكن صلته بالعالم لـم تنقطـع، فأهدى مكتبته الخاصة إلى مكتبة الإسكندرية الجديدة. وكانت تضم مجموعة ثرية مـن الكتب الفرنسية والعربية.

ولكن ماذا عن تصوره للعالم، وهل أثر إيفاده إلى فرنسا فى عقيدته وسلوكه..

علاقتنا بصاحب السيرة طالت فترة تقترب من نصف قرن، وتصوره عن العالم وما يكتبه فى مؤلفاته لا يخالف الصورة التى نراها عنه. فالرجل عايش أحداثاً كثيـرة وهامة، وعايش الحرب مرتين فى مصر طفلاً وفى فرنسا شاباً؛ وبين الحربين شـاهد المستعمر الأجنبى يجوب شوارع مدينـة الإسـكندرية وشـوارع القـاهرة، وشـاهد المظاهرات التى تنادى بسعد زغلول، وسمع أغانى سيد درويش الوطنيـة، وهتافـات تنادى بسقوط الاستعمار. وعايش وجاور جنسيات كثيرة فى الإسـكندرية وبـاريس، وتفاعل مع أناس من بلدان مختلفة... وبعدما عاد من فرنسا عايش أزمة الديموقراطية وصراع الأحزاب وسقوط الملكية وقيام الجمهورية فى مصر وبطريقة تخـالف قيـام الديمقراطية فى فرنسا، مثلما عايش سنوات التأميم وحرب التـأميم ومحاولـة بنـاء المجتمع الاشتراكى والردة عن الاشتراكية والتحول إلى الانفتاح الاقتصادى... أحداث كثيرة متغيرة ومتباينة تتلاحق وتتراكم مثل طبقات تاريخ المدينة التى يعـيش فيهـا. ولكن الرجل كان شاهداً على عصره جنح إلى السلم ولم يشارك فى معارك طمعاً فى منصب رئاسى، فكان يتحرك فى الصيف لمدة أربعة أشهر إلى شاطئ العجمى طلبـاً للهدوء، ومن يريده يذهب إليه.

كان صاحب السيرة ساخراً وناقداً لبعض الأمور والظواهر السائدة فى مجتمعنـا فى مرحلة التحولات التى تتلاحق سريعاً، وتعكس انفلات المعايير أو عدم الدقة فـى التخطيط. وكان يعبر عن رأيه للمقربين إليه. ويسرد النكات الطريفـة فـى مجالسـه الخاصة مع طلابه وأحبائه.

لم يكن الأستاذ بدوى متطرفاً فى أفكاره. فلم يجنح إلى اليمين أو إلـى اليسـار، مثلما لم يسع إلى السلطة. وكان يؤمن بالعلم منهجاً لتعديل أمورنا، ويؤمن بـالتطور.



ولقد أعطى الأستاذ لموضوع التطور اهتماماً كبيراً منذ بداية عمله الأكاديمى.

اعتقد الدكتور بدوى فى فكرة التطور الاجتماعى متأثراً بداروين وشغله هذا الموضوع كثيراً، ففى أوائل الخمسينيات كتب بحثاً صغيراً يقع فى ٢٤ صفحة عنوانه "نظرية التطور الاجتماعى". أشار فى هذا البحث إلى أن ثمة بضعة نقاط أسئ فهمها عن التطور؛ كما فرق بين التطور العضوى والأطوار الحرجة، ويقصد بها تلك الأطوار التى يسير فيها المجتمع نحو إعادة التنظيم.

بعد نشر هذا البحث، داوم على جمع المعلومات والحقائق عن قضية التطور من المدارس الاجتماعية والاقتصادية والقانونية وعلم الأحياء. وبعدما يقرب من ١٥ عاماً - أى فى عام ١٩٦٦ - أخرج لنا كتاباً جديداً موضوعه "التطور فى الحياة والمجتمع"، يقع فى ٣٠٨ صفحه. وكان القصد منه مناقشة وتقويم ما كتب عن نظرية التطور، التى أثرت فى مفهوم الإنسان عن نفسه وعلاقته بالكون.

ويبين الأستاذ بدوى أن هذا الكتاب يبين تكامل المعرفة. فالمعرفة العلمية لا تنفصل عن المعارف الإنسانية النظرية. وهو يرى أن هذا الكتاب يقدم نموذجاً لبعض الدراسات التى تقوم بها كلية الآداب أو كلية الدراسات الإنسانية كما كان يحب أن يسميها، ويسهم فى تصحيح الفكرة الشائعة الخاطئة عن نوع الدراسات التى تهتم بها كليات الآداب. وهو يرفض الفصل بين الفكر الفلسفى والاجتماعى والعلم، إذ إن كل نظرية علمية تهدف إلى خدمة الإنسان كما تؤثر على سلوكه وأفكاره ونشاطه الاجتماعى وتصوره للعالم. ويرى كذلك أن أزمة العصر قد ولدت نتيجة عدم التوازن بين الروحانيات وقضايا العلوم التطبيقية، وأن السبيل الوحيد للخروج من الأزمة هو إعادة التوازن بتسخير العلم لخدمة البشرية والقضاء على كل ما يعطل التقدم.

وفى هذا الكتاب عرض لكل الآراء والنظريات، وأوضح أهمية نظرية داروين فى السياسة والاقتصاد والأخلاق واتجاهات الناس؛ وأشار إلى أن هذه النظرية كانت الأساس الذى قامت عليه نظرية متكاملة تفسر المجتمع الإنسانى والظواهر الاجتماعية. ولقد اهتم فى الكتاب بعرض أراء المشتغلين بعلم الاجتماع فى نظرية التطور، مثلما عرض الآراء والنظريات الاجتماعية والفلسفية التى ترتبت على نظرية التطور، سواء المؤيدة لها أو المعدلة أو المفندة. فصاحب السيرة لم يكن يوماً متعصباً لرأى ولم يغلق نوافذ العقل أمام الآراء المعارضة، بل فتح كل النوافذ والأبواب، وعرض مواقف كل الآراء من القضايا التى يعرضها.

وإذا ما أطل القارئ إطلالة متمعنة على ما كان يكتبه الأستاذ من مؤلفات وبحوث أو يترجمه من مؤلفات فرنسية أو عنوان رسالته للدكتوراه، يسترعى انتباهه أن موضوع الأخلاق قد نال القسط الأكبر من اهتمامه.

لقد ترجم كتاب الأخلاق وعلم العادات الأخلاقية تأليف ليفـى بريـل، وكتـاب التربيـة الأخلاقية تأليف دوركايم، وكتب كتاب "الأخلاق بين الفلسفة وعلم الاجتماع". وفى هذا الكتاب وضح تحيز المؤلف للفكر الفرنسى. فعرض أسس المنهج العلمى فى دراسة الأخلاق وآراء المفكرين والعلماء الاجتماعيين الفرنسيين خاصـة، وعـرض لتفسيرات الفلسفة التجريبية والعلوم الوضعية لنشأة الضمير الخلقـى مثلمـا عـرض الأخلاق فى العقيدة البوذية والفلسفة اليونانية والإلزام الخلقى فى الإسلام، ومصـادر التشريع الإسلامى، كما عرض لآراء كانط وبرجسون فى الضمير الخلقـى. وكـان الأستاذ يستهدف من هذا الكتاب إشباع رغبة القارئ العادى الذى يريد الإحاطة الشاملة بموضوع الأخلاق.

درس فيه فكرة الواجب عند كانت، ومقولاته "لا تسرق ولا تكـذب ولا تقتـل"، مثلما درس عناصر الحياة الأخلاقية الثلاثة عنـد دوركـايم. روح التعلـق بالنظـام، والهيئات الاجتماعية واستقلال الإدارة، وكيف تتكون العناصر الأخلاقية عند الطفـل، والمدرسة ودورها فى تكوين الأخلاق، والإلزام الخلقى عند المسلمين. ولم يكـن فـى كتابه هذا ملقناً ومردداً لدروس الأخلاق النظرية؛ إذ كان يطبق تلـك المبـادئ فـى تفاعلاته، فكان سلوكه اليومى صدى للآراء النظرية فى الأخلاق. ولم يغتب أحداً، ولم يؤذ أحداً، ولم يكره أحداً. وكان ملتزماً كل الالتزام فى عمله ومع طلابه. ووفياً كـل الوفاء للآخر: الحاضر والغائب.

فكان وفياً لكل من اتصل به من الأهل والأصدقاء والطلاب. وقام بواجب الوفاء نحو حميه المرحوم عالم الأزهر عضو لجنة كبار العلماء المرحوم الأسـتاذ عبـدا دراز، وأشرف على ترجمة ومراجعة رسالتيه اللتين تقدم بهما لنيل درجة الـدكتوراه من جامعة السربون من اللغة الفرنسية إلى اللغة العربية، بقصد "خدمة الدين الحنيف". وكان عنوان الرسالة الفرعية "المدخل إلى دراسة القرآن" وعنوان الرسالة الرئيسـية" الفلسفة الأخلاقية فى القرآن". وصاحب السيرة يؤمن برأى صهره صاحب الرسـالتين أن الإسلام فى معناه هو الإيمان با والخضوع للإرادة الإلهية ويدعو إلـى الإيمـان بجميع الأديان، وأن جميع الرسل جاءوا لإقامة العدل، وأمروا بفعل الخيـر، وأدانـوا حب المال والمتع الدنيوية والفساد فى البر والبحر والانغماس فى الملذات وارتكـاب المعاصى.

ويقول الأستاذ بدوى فى مقدمته لترجمة كتاب "مدخل إلى القـرآن" أن الـدعوة القرآنية دعوة عالمية فى أهدافها، وهى عالمية فى أسلوب ووسائل الإقناع التى يتبعها القرآن لتحقيق هذا الهدف السامى.

ولم يكتف بنقل أعمال الأستاذ دراز إلى العربية، وتدور كلهـا حـول القـرآن

والديـن والأخلاق، بل راجع وقدم لكتاب عنوانه "المرأة المسلمة بين الشريعة وزيف الأباطيل"(*). ويقول فى تقديم هذا الكتاب: إن مؤلف هذا الكتاب باحث تخصص فـى الهندسة الحيوية ويجمع فى توازن بين البحث العلمى فى أرقى مستوياته، وبين توظيف البحث فى خدمة قضايا الدين الإسلامى..، وأن انشغاله بأمور العلم والعمل لم تصرفه عن الاهتمام بالبحوث الدينية والاهتمام بكل ما من شأنه رفع شأن الإسلام والمسلمين. ويقدر صاحب السيرة للمؤلف "سعيه لجمع شمل العلماء العرب والمسلمين فى الولايات المتحدة حيث هاجر، وتوجيه نشاطهم نحو خدمة القضايا العليا من أجل رفـع شـأن العرب والمسلمين فى إطار يجمع بين العلم والدين"، وبعد المؤلف عن التحيز المذهبى وضيق الأفق.

ولقد تمنى الأستاذ فى نهاية المقدمة التى كتبها لهذا الكتاب، وعبر عن أمله فـى فتح الباب لتأليف كتب دينية تتسم بالرزانة وعمق النظرة، وتجنـب مزالـق الأحكـام المسبقة والغلو والانغلاق.

لماذا أؤكد على اهتمام الأستاذ بمراجعة الكتب الدينية؟ كان قد أشيع أن كل مـن يذهب إلى أوروبا عامة وفرنسا خاصة، علمانى. وكل من قال هذا القول قـد جانبـه الصواب، فإنما يخشى ا من عباده العلماء. فالأستاذ بدوى لم يبعده اهتمامـه بعلـم الاجتماع عن الاهتمام بقضايا الدين، وضرورة تنقيته من شوائب الجهل، وكان مؤمناً متسامحاً يقرأ بعض آيات القرآن قبل نومه كما حكى لى، سألته مرة فى الستينيات هل تصوم رمضان؟ أجاب بالإيجاب، وسألته لماذا نصوم؟ فأجاب "كتب عليكم كما كتـب على الذين من قبلكم". وعندما أكل لحم الخيل أثناء الحرب العالمية الثانية خطـأً ردد الآية "ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا".

موقف صاحب السيرة من الرأسمالية والشيوعية

قال فى محاضراته لطلابه "إن الرأسمالية تسعى مثلها مثل الشيوعية لكسب العالم العربى واحتوائه" وهذا السعى لا ينظر لمصلحة العرب... وإنما يتم بغرض المصلحة الذاتية لكل من النظامين. ويستطرد قائلا "إن محاولة إرساء نظام اقتصادى إسـلامى فرضت على البعض المقارنة بين الإسلام من ناحية وبين الرأسمالية والشيوعية مـن ناحية أخرى". وهذه المقارنة لا تجوز فى نظر الأستاذ، لأن الشـيوعية والرأسـمالية مذهبان وضعيان، على حين أن الدين الإسلامى دين سماوى.

فالرأسمالية تضع الفرد فى بؤرة اهتمامها، بينما تضع الشيوعية الدولة فى المكانة

(*) هاشم السعيد شريف: المرأة المسلمة بين حقيقة التشريع وزيف الأباطيـل، دار المعرفـة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧.

الأولى، والاقتصاد حر فى النظام الرأسمالى، ومخطط لـه وموجـه فـى الاقتصـاد الشيوعى. والحكم فى النظام الرأسمالى ديموقراطى الواجهة، والحكم فيه للمؤسسـات الرأسمالية، بينما الحكم فى النظم الشيوعية يقوم على ديكتاتوريـة الدولـة والطبقـة العاملة. وعلى حين تضحى الرأسمالية بالعدالة الاجتماعية فـى سـبيل الفـرد، فـإن الشيوعية تضحى بالفرد من أجل عظمة الدولة. ولم ينس الدكتور بدوى أنه أستاذ علم الاجتماع فأضاف "إن كل نظام نشأ رد فعل للظروف السائدة فى مجتمعه وعصره"... أما النظام الإسلامى فنظام إلهى وضعه خالق الإنسان والأرض والسـماوات ليحقـق التوازن الذى يصلح حياة الإنسان والمجتمع، والتوازن بين رفاهيـة الفـرد ورفاهيـة الجماعة.

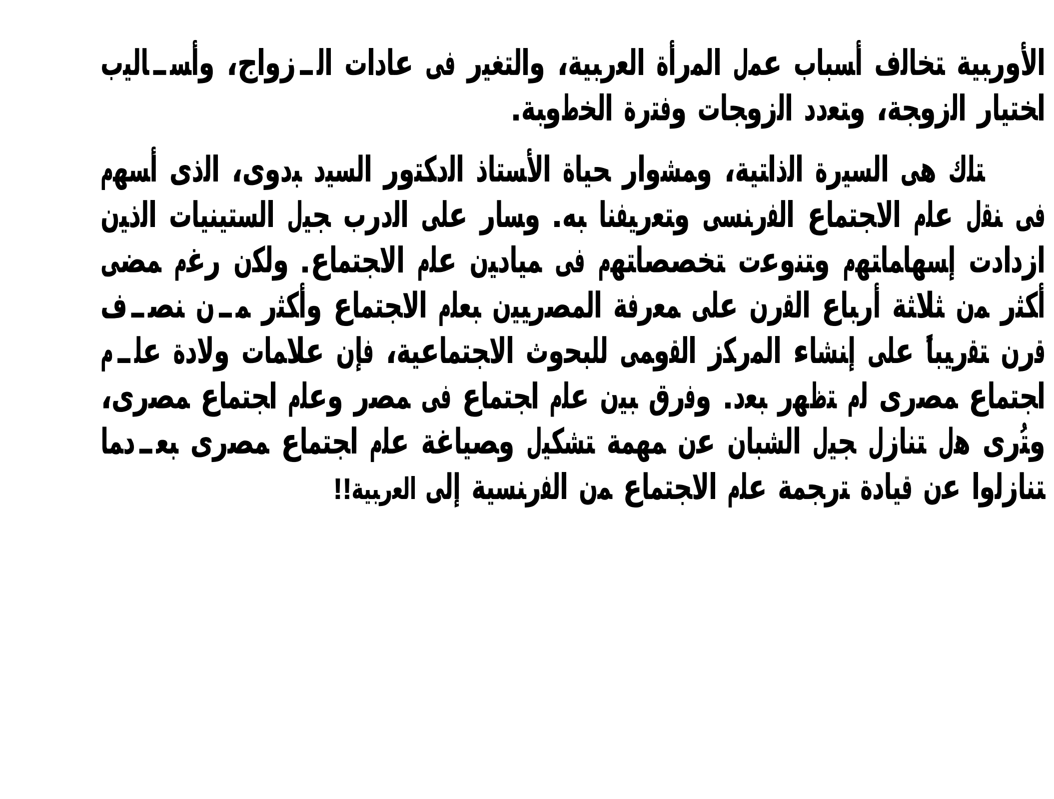
إن تأكيده على التوازن بين الفرد والمجتمع، وعدم المغالاة لصالح طرف علـى طرف أخر يؤكد دوما أنه دوركايمى وظيفى ينشد التكامل والتساند والتآلف والتـآزر. فهو يؤمن إيمانا لا يتزعزع بالشورى والعدالة والاستقرار والمساواة ونبـذ العنـف، وتحقيق تكافؤ الفرص وترك الباب مفتوحاً للتفاضل بالجهد والعمل.

وهو يرى أنه من الخطأ الاعتقاد بأن الإسلام ينحاز مع الاشتراكية، وتلك مقولة شاعت فى أوائل الستينيات ضد الرأسمالية، أو يقف مع الرأسمالية ضـد الشـيوعية. فالإسلام نظام يقف أصلاً مع نفسه، نظام له أسلوبه فى الحكم والسياسـة والاقتصـاد. ويرى الأستاذ "أن نسبة الإسلام إلى أى من نظم الشرق أو الغـرب يعكـس هزيمـة روحية للمسلمين"

وكان الأستاذ يستشهد فى دروسه عن سياسة المال فى الإسلام بآيات من القرآن الكريم: مثل النساء آية ١٦١، والبقرة آية ٢١٩، والروم آية ٣٩، والنحـل آيـة ٦٧، والنور آية ٢٤، والحديد آية ٧، والمال فى رأيه وسيلة ويجب ألا يتخـذ غايـة. أمـا موقفه من الربا فتحدده الآيات ٢٧٨- ٢٨١ من سورة البقرة ، وآل عمران آية ١٣٠، والنساء آية ٤٣- وحسم الأستاذ الإجابة عن السؤال التالى: مـا الأسـباب المعقولـة للتحريم الصارم للربا؟ بالرجوع إلى الآيتين ٢٧٥ و ٢٧٦ من سورة البقرة.

* * *

هذه إطلاله سريعة موجزة عن آراء الأستاذ بدوى، ولو استرسلنا لن نتوقـف، فله آراء فى الأسرة، والشباب، والانفجار السكانى، ومشكلة الطلاق، وتحليـل قـيم التغيرات التى طرأت على بناء الأسرة العربية ووظائفها، والإنجاب وتحديـد النسـل وتدهور السلطة الأبوية، وزيادة عدد الزوجات العاملات، مبيناً أن أسباب عمل المرأة



الأوربية تخالف أسباب عمل المرأة العربية، والتغير فى عادات الزواج، وأساليب اختيار الزوجة، وتعدد الزوجات وفترة الخطوبة.

تلك هى السيرة الذاتية، ومشوار حياة الأستاذ الدكتور السيد بدوى، الذى أسهم فى نقل علم الاجتماع الفرنسى وتعريفنا به. وسار على الدرب جيل الستينيات الذين ازدادت إسهاماتهم وتنوعت تخصصاتهم فى ميادين علم الاجتماع. ولكن رغم مضى أكثر من ثلاثة أرباع القرن على معرفة المصريين بعلم الاجتماع وأكثر من نصف قرن تقريباً على إنشاء المركز القومى للبحوث الاجتماعية، فإن علامات ولادة علم اجتماع مصرى لم تظهر بعد. وفرق بين علم اجتماع فى مصر وعلم اجتماع مصرى، وتُرى هل تنازل جيل الشباب عن مهمة تشكيل وصياغة علم اجتماع مصرى بعدما تنازلوا عن قيادة ترجمة علم الاجتماع من الفرنسية إلى العربية!!

الباب الأول

في الفكر الاجتماعي

الفصل الأول

حركة ترجمة علم الاجتماع إلى اللغة العربية

رؤيـة نقديـة(*)

مقدمة

الترجمة مرحلة ضرورية من مراحل تكوين الثقافة وانتشارها. وتدل الترجمـة على تراكم المعرفة ، واحتكاك الثقافات، وبناء النهضة، والاتصـال بـين الثقافـات والتعرف عليها. ولقد ترجم العرب الفلسفة اليونانية وحفظوا هذا التراث الإنسـانى ، وقاموا بشرحه. فقاموا بنقل نظريات فيثاغورث وإقليدس ومذاهب أفلاطون وأرسطو وأفلوطين إلى العربية . وقد نقل الأوروبيون من خلال الترجمـات العربيـة التـراث الفلسفى اليونانى المترجم وشروحه العربية فى القرن الخامس عشر الميلادى ، كمـا ترجموا أعمال ابن سينا وابن رشد وأشعار عمر الخيام وأبى العلاء المعرى، وتـأثر دانتى الإيطالي بأشعار أبى العلاء فأبدع الكوميديا الإلهية. وفى عصر محمد علـى- بداية عصر النهضة الحديثة فى مصر- اهتم الحاكم بالترجمة، وأنشأ مدرسة الألسن، وترجم كتب الطب والهندسة ومعارف إنسانية كثيرة. ولقد أدت الترجمة إلـى نشـر أشعار شكسبير، وآراء جان جاك روسو وفولتير، وروائع نجيب محفـوظ ، وعلـوم الفضائيات والإلكترونيات ونظرية النسبية، وترجمت أيضا نظريات التناسخ والهندسة الوراثية. مثلما ترجمت التوارة والإنجيل والقرآن إلى كل اللغات، مما ساعد على نمو الحضارة الإنسانية وإزدهارها، واحتكاك الثقافات والحضارات.

وترجمت إلى اللغات الأوربية أعمال ابن خلدون المؤسس الحقيقى لعلم الاجتماع والمنكر الجهد فى تفسير أحوال العمران. وقد أهتم الغربيون بشرح المقدمة، وتفسيرها فكتب الكوست آيف كتابه "العلامة ابن خلدون"، وقدم لنا بأنسـبينا سـفتيلانا العمـران البشرى " فى مقدمة ابن خلدون، وجوستان بوتول ابن خلدون : فلسفته الاجتماعيـة"، ولابيكا جورج "السياسة والدين عند ابن خلدون". وترجمت هذه الكتب إلى العربية، منذ منتصف القرن الماضى . وكان عنوان الرسالة الأولى التى قـدمها " طـه حسـين " لجامعة السربون لنيل درجة الدكتوراه "فلسفة ابن خلدون الاجتماعية" وترجمها مـن الفرنسية إلى العربية محمد عنان. كما ترجمت كتابات ماركس وفرويـد، ودوركـايم، وداروين، إلى لغات عديدة منها اللغة العربية. وكان لهذه الترجمات آثارها فى إعـادة

(*) كتب هذا الفصل الدكتور محمد سعيد فرح، أستاذ علم الاجتماع، بكليـة الآداب، جامعـة طنطا.

تشكيل الأفكار والقيم الحديثة والنظم الاجتماعية والتمرد علـى التـراث الاجتمـاعى التقليدى فى بلدان كثيرة .

ومنذ منتصف القرن العشرين ، اهتم المبعوثون المصريون والعراقيون العائدون من الخارج بترجمة علم الاجتماع الغربى إلى العربية؛ ذلك العلم الحديث الذى ظهـر كرد فعل للسؤال التالى : كيف نحقق النظام الاجتماعى فى هذا العالم ؟ وكيف ينشـأ ويستمر كل من النظام الاجتماعى والتنظـيم الاجتمـاعى ؟ وكيـف تتكـون الـنظم الاجتماعية وكيف تبقى ؟ وكيف تتغير ؟ وكان الهدف من الترجمة تدريس هذا العلـم الجديد للطلاب فى الجامعات ، والمساهمة فى حركة التنوير.

إن التعرف على علم الاجتماع الغربى ونقلة إلى اللغة العربية، ليس بدعـة، أو ظاهرة تخص العرب وحدهم ، فالأمريكيون ترجموا كتب علـم الاجتمـاع المكتوبـة بالفرنسية والألمانية إلى اللغة الإنجليزية ، والعلماء الاجتماعيون فى أمريكا اللاتينيـة ويوغوسلافيا وإيران والهند ... إلخ الذين عاشوا ظروفاً مثل ظروفنا، ترجموا الكثيـر من مؤلفات علم الاجتماع ، ومفهومات علم الاجتماع الأوربى والأمريكى ، وأعـادوا تطويرها، كما أضفوا عليها معان محلية نابعة من واقع مجتمعاتهم (الغبرا، ص ص ٢١٠، ٢١١). وإذا كانت مرحلة ترجمة الأعمال والمفهومات مرحلة ضرورية مـن مراحل تكوين العلم ، فإن فترة طفولة علم الاجتماع فى العالم العربى قد طالت كثيراً ، وزادت عن خمسين عاماً ، ويعنى استمرار إصدار الترجمـات، ونـدرة الأبحـاث والمسوح الاجتماعية الهادفة والجادة، بل عدم الاعتراف بها أحيانـاً ؛ "أننـا مجتمـع خاضع للاستعمار الفكرى" (عبد الكريم الخطيبى).

وقد يسأل سائل لماذا نهتم بحركة الترجمة فى علم الاجتماع وما الوضـع الـذى آلت إليه؟ وما خطورتها؟ لا يعلم بالآثار الإيجابية والسلبية للترجمة وجودتها وسوءاتها إلا خبير انشرح صدره بعد قراءة العمل المترجم أو عانى وشعر بالأسى من قـراءة الكتاب المترجم، ووجد أن قراءته فى لغته الأصلية أيسر وأسهل فى الفهم من قـراءة الكتاب المترجم.

وكان الأستاذ السيد بدوى من أوائل المبعوثين الذين عادوا فى الأربعينيات مـن فرنسا، وتخصصوا فى علم الاجتماع أثناء البعثة. ولقد رد الرجل الدين لوطنه ، وقدم مساهمة رائدة وصادقة وجادة فى نقل علم الاجتماع الفرنسى إلى اللغة العربيـة. بـدأ الأستاذ مشروع ترجمة المصادر الأساسية فى علم الاجتماع بالاشتراك مع الـدكتور محمود قاسم . فهو يعد الرائد الأول فى ترجمة مؤلفات رواد علم الاجتماع الفرنسـى إلى اللغة العربية. وكان عام ١٩٤٩ بداية مشروع الترجمة. فتعـددت جهـوده بـين الترجمة الكاملة للكتاب بمفرده أو المشاركة فى الترجمة أو القيام بدور المراجع.

ولقد أنفرد الأستاذ بترجمة الكتب التالية :

١-المدخل إلى علم الاجتماع ١٩٤٩، تأليف: رينية مونيية. وكانت ترجمته بناء على نصيحة من أستاذ الأنثروبولوجيا رادكليف براون، مدير معهـد العلـوم الاجتماعيـة بجامعة الإسكندرية فى ذلك العام. ولم يكتف بالترجمة ، بل قام بالتعليق على بعـض الأفكار والعبارات ، وأضاف ثبتاً بالمفهومات ضم ٢٣٧ مفهوماً فى علـم الاجتمـاع باللغة الفرنسية ، ترجمها إلى العربية لأول مرة.

٢-التربية الأخلاقية تأليف إميل دوركايم. وراجعه على عبد الواحد موافى. وترجم فيه ٢٦ مفهوما. ولم يكن الدكتور وافى مراجعا بقدر ما كان معلما ومرشـداً وناصـحاً للمترجم بالاهتمام بمعنى المفهوم وأصوله(*) .

٣-طبقات المجتمع، ١٩٥٦، تأليف : أندريه جوستان. وهذا الكتاب من أشهر الكتـب التى كتبها جوستان . وقد ترجم ٦٨ مفهوما.

كما شارك فى ترجمة الكتب التالية:

١-فلسفة أوجست كونت ١٩٥٢، تأليف: ليفى بريل ترجم بالاشتراك مع أ.د/ محمـود قاسم[١] . وقد كتب مع زميله مقدمة للترجمة العربية. ولقد انفرد محمود قاسم بترجمة الفصلين الأول والثانى ، وترجم بدوى الفصلين الثالث والرابع . وقد قام قاسم بترجمة ٦٢ مفهوماً فرنسياً إلى العربية، وأضاف بدوى ٢٧ مفهوماً.

٢-الأخلاق وعلم العادات الأخلاقية ١٩٥٣ ، تأليف: ليفى بريل، ترجم بالاشتراك مع محمود قاسم.

٣-مقدمة فى علم الاجتماع، تأليف أرمان كوفييه. بالاشـتراك مـع محمـد عبـاس الشربينى.

كما ساهم الأستاذ فى مراجعة الأعمال التالية:

١- قواعد المنهج فى علم الاجتماع، تأليف: إميل دوركيم وترجمة محمود قاسـم. . وصدرت الترجمة العربية فى عام ١٩٥٢ بعد ترجمته إلى الإنجليزية بحـوالى إثنـى عشر عاماً، إذ كان قد ترجم إلى الإنجليزية فى عام ١٩٣٨ . ولهـذا الكتـاب أهميـة كبرى فى تاريخ علم الاجتماع. "إذ كان سبباً فى تعجيل نشأة المدرسـة الاجتماعيـة العلمية. كما كان يعج بالمفهومات الاجتماعية العلمية الفرنسية التـى نقلهـا المتـرجم

(*) حوار خاص بين الأستاذ والباحث

(١) انفرد قاسم بترجمة الكتب التالية: ١- علم الاجتماع الدينى تأليف روجيه باستيد ١٩٥١، ومقدمة فى علم النفس الاجتماعى تأليف شارل بلوندل.

والمراجع إلى العربية لأول مرة، دون أن يجدا لدى السابقين عوناً (محمـود قاسـم: مقدمة ترجمة كتاب قواعد المنهج فى علم الاجتماع ص١١)

وما يزال هذا الكتاب محور جدل ونقاش بين علماء الاجتمـاع. ويـرى بعـض الأساتذة من شراح علم الاجتماع أن كتاب أنطونى جيدنز " قواعد جديدة للمنهج فـى علم الاجتماع" والذى صدرت طبعته الأولى عام ١٩٧٦- وأهم أعمال جيـدنز- يعـد إحياء لعمل دوركايم فى عالم جديد. والقواعد العشر التى طرحها جيدنز بعد أكثر من سبعة عقود من نشر كتاب دوركايم قد تعد إضافة أو تأكيداً أو تفنيداً للقواعد التى كتبها دوركايم فى عام ١٨٩٥م.

توضح لنا القائمة السالفة من الكتب المترجمة طبيعة العمل المشترك بين بـدوى وقاسم ، وقد تبلور هذا العمل المشترك فى إقامة مشروع لترجمة الأعمال الأساسـية الفرنسية فى علم الاجتماع إلى العربية. ويهدف هذا المشروع إلى إعداد جيل مثقـف ثقافة اجتماعية علمية. وقد كان المشروع رد فعل ضد طريقـة كانـت شـائعة- ولا زالت- تدعى تأليف كتب علم الاجتماع، والتأليف منها برئ . إذ انحصر جهد المؤلف فى قراءة أعمال أساتذة علم الاجتماع الفرنسيين أمثال فوكونيـة ودوركـيم وكونـت وإعادة كتابتها بالعربية. ولقد رفض قاسم وبدوى هذه الطريقة. مثلما رفضا الاقتبـاس والنقل والترجمة بتصرف والتوليف بين الأفكار، وسعياً إلى ترجمة الأعمال الأساسية ترجمة كاملة غير منقوصة إلى اللغة العربية، وخرجت الترجمات كلهـا فـى ثـوب قشيب.

وقد تميزت ترجمات هذه الكتب الأولى كلها – مثل المؤلفات – بسلاسة الأسلوب ووضوح العبارة وجمالها، وحسن التعبير المناسب الذى يتوافق مع المعنـى الأصـلى الفرنسى، ولا يشعر من يقرؤها أن الكتاب مترجم. وقد قام المترجم فـى كـل عمـل بوضع المفهوم العربى المقابل للمفهوم الفرنسى فى النص. والتـدقيق فـى اختيـار المفهوم العربى المناسب والملائم للمفهوم الفرنسى فى النص. والمثال التـالى يبـين حرص المترجم على اختيار المفهوم المترجم بدقة. فلقد تعودنـا أن نتـرجم المفهـوم الفرنسى   Reflexion إلى الانعكاسية والبصيرة ولكن المترجم ترجم هذا المفهوم بعد تدقيق اختيار المعنى إلى "عكوف النفس على ذاتها" (راجع بدوى : الأخـلاق بـين الفلسفة وعلم الاجتماع ص ٤١). كما اهتم بشرح معان بعض المفهومات، وهذا جهـد عظيم أصبح أغلب المشتغلين بالعلم لا يقدرونه حق قدره.

وأما الرائد الأسبق لترجمة مفهومات علم الاجتماع من الفرنسية إلى العربية فهو الأستاذ الجليل على عبد الواحد وافى الذى يعد من أوائـل مـن ترجمـوا المفـاهيم والمصطلحات.

وقد ترجع القدرة على الترجمة من الفرنسية إلى العربية إلى الجمع بين الثقافتين العربية والفرنسية ، وتملك ناصية اللغتين، والتفرغ للعلم، وبذل الجهـد بغيـة إتقـان العمل. والحقيقة أن الأرض لم تكن ممهدة أمام هؤلاء الرواد مترجمى علم الاجتمـاع إلى العربية. فالأساتذة الذين قاموا بتدريس هذا العلم الجديد بذلوا الجهد مضاعفا لنحت أو ترجمة مفهومات علم الاجتماع التى لم تكن شائعة من قبل. ويتعين أن نوضح بـل نؤكد على حقيقتين تكشفان الجهد الصادق للرواد.

الحقيقة الأولى : جهد الأستاذ على عبد الواحد وافى فـى ترجمـة مفهومـات علـم الاجتماع الفرنسى إلى العربية. وقد اهتم وافى بترجمة مفهومـات اجتماعيـة علميـة فرنسية إلى اللغة العربية فى مجالات علم الاجتماع الأساسية. فترجم فى علم الاجتماع الاقتصادى ٦٦ مفهوما، وعلم الاجتماع الأسرى ٣٨ مفهوماً. وفى كتابى "علم اللغـة، اللغة والمجتمع " ٤٩ مفهوماً، "والمسئولية والجزاء " ٥٠ مفهوماً. كمـا حـرر ٣٤ مفهوماً وأشرف على تحرير ومراجعة ٣٧٠ مفهوماً فى " معجم العلوم الاجتماعية ".

والفرق واضح بين جهد وافى فى الترجمة وجهد بدوى وقاسم . فالأول لم يترجم أعمالاً كاملة. أما الآخران فاهتما بترجمة بعض أعمال علم الاجتماع الفرنسـى بـلا تحريف أو حذف.

الحقيقة الثانية : أن حركة ترجمة الأعمال الاجتماعية العلمية التى بدأت فى نهاية عقد الأربعينيات، قد سبقتها ترجمة أعمال اجتماعية انطباعية أو كتابات الرحالة الفرنسيين إلى مصر، من اللغة الفرنسية إلى العربية . فمنذ أوائل القرن العشرين، وفـى عـام ١٩٠٩ ترجم أحمد فتحى زغلول كتاب " روح الاجتماع " تأليف جوستاف لوبون. وقد أعاد ترجمة هذا الكتاب عادل زعيتر فى عام ١٩٥٥ !! ، كما ترجم زغلـول كتـاب جوستاف لوبون "سر تقدم الأمم "، فى عام ١٩٢١ ، وأعاد المترجم نفسه ترجمة هـذا الكتاب فى عام ١٩٥٧ !! . ولقد كثرت ترجمة كتب الرحالة والأعمـال الاجتماعيـة الانطباعية، وكانت حركة ترجمة مثل هذه الكتب تهدف إلـى مخاطبـة المتوحـدين بالثقافة الفرنسية، والإحاطة بحضارة الغرب لعلنا نقلدهم ، ونعرف سر تقدمهم وأسباب تأخرنا. كما كانت هذه الترجمات تهدف إلى توجيه المجتمع نحو التقـدم الحضـارى المنشود والتعرف على أحوال التمدين.

وإذا كان مشوار وافى فى الترجمة قد بدأ بترجمة المفهومـات وتمثـل أفكـار فوكونيه ودوركايم، ثم استكمله بدوى وقاسم فى نهاية الأربعينيـات بإقامـة مشـروع لترجمة كتب علم الاجتماع الفرنسى كاملة. فابتداء من منتصف الخمسينيات اتسع جهد الترجمة من الإنجليزية، وساهم على عيسى بترجمة الجزء الأول من كتاب Society "المجتمع" تأليف ماكيفر، وترجم أحمد أبوزيد كتاب الأنثربولوجيا الاجتماعيـة تـأليف

إيفانز بريتشارد. ثم أشرف أبو زيد على ترجمة أربع مقالات فى البناء الاجتماعى، كتبت بالإنجليزية كتبها كل من رادكليف براون ، وكلود ليفى شتراوس ، وريموند فيرث، وجورج جورفيتش. وقام أبو زيد بترجمة المقال الخامس " المجتمع الصغير كبناء اجتماعى " تأليف روبرت ردفيلد ". وكانت ترجمة هذه المقالات بتوصية من قسم العلوم الاجتماعية فى قسم التعاون العلمى فى اليونسكو، ونشرت المقالات الخمس مجمعة فى مجلة مطالعات العلوم الاجتماعية فى خريف ١٩٦٠. كما اشترك أبو زيد فى ترجمة كتاب " الغصن الذهبى" (١٩٧١) تأليف جيمس فريزر، وانفرد بترجمة كتاب ما وراء التاريخ ١٩٦٥.

وإذا كان رواد ترجمة كتب علم الاجتماع فى مرحلة التعرف على العلم، من المتخصصين فى العلم الاجتماعى، فقد جاء بعدهم جيل ثان من أعضاء سلسلة علم الاجتماع المعاصر تحت إشراف محمد الجوهرى، وكان لهم جهد مشكور فى إثراء المكتبة العربية بترجمات هامة ، وإعداد جيل جديد من المترجمين. وكان من التلاميذ النابهين لهذه المجموعة " أحمد زايد " الذى ساهم واشترك فى ترجمة كتب كثيرة منها على سبيل المثال : الاقتصاد والمجتمع، والمرأة والمشكلة السكانية فى العالم الثالث، وعلم الاجتماع والنقد الاجتماعى، وعلم الاجتماع الأمريكى ، وموسوعة علم الاجتماع.

ولقد كان رواد الترجمة من الفرنسية من المتخصصين فى العلم الاجتماعى، ويدرسونه فى الجامعات، إلا أن الساحة بعد ذلك لم تفرد لهم، إذ اقتحم ميدان الترجمة بعض المحترفين وغير المتخصصين فى علم الاجتماع من المشتغلين باللغتين العربية والإنجليزية واللغات السامية أمثال القصاص، وبرهام وغيرهما.

ومن خلال هذه الترجمات قدم وعرف علم الاجتماع الفرنسى والإنجليزى وعلم الاجتماع الأمريكى ، لقراء العربية وطلاب علم الاجتماع العرب، والمثقف العربى.

وتلك الخطوة كانت ضرورية لمعرفة قضايا العلم الاجتماعى الحديث ومناهجه وأعلامه ، بعدما تناسى العرب جهد ابن صاعد الأندلسى وكتابه طبقات الأمم الذى صدر فى القرن الحادى عشر، وجهود ابن خلدون الذى جاء بعد ابن صاعد بثلاثة قرون - التى وضحت فى المقدمة- قلت مشاركتهم مشاركة إيجابية فى إبداع العلم الاجتماعى وتطويره.

وإذا كان الرواد قد اهتموا باختيار الأعمال الأساسية فى علم الاجتماع لترجمتها، مثلما انشغلوا بتحديد المقصود بالمفهوم المترجم ومعناه، فإن الأكثرية من الأعمال المترجمة المعاصرة تفتقد الدقة ، مثلما تختار اختيارا عشوائياً.

فابتداء من منتصف السبعينيات قرأنا أعمالاً مترجمة صدرت فى بلدان المشرق

والمغرب ، كثرت فيها أخطاء الترجمة ، أو غلب عليها سـطوة التعريـب، وانعـدام الصلة بين الدال والمدلول، وعدم دقة المفهومات. فقرأنا مفهومـات غيـر محكمـة، وعبارات سقيمة مبهمة، وتركيبات لغوية تكشف الجهل بأسرار اللغة، وغياب الهـدف من انتقاء العمل المترجم، وتعدد معانى المفهوم الواحد الأجنبى المترجم.

ولكن رغم غموض الكثير من المفهومات، وصعوبة بعض مـن مؤلفـات علـم الاجتماع المترجمة إلى العربية، فهذا لا يدعونا إلى المطالبة بإيقاف حركة الترجمة. إذ إن الترجمة، مسألة ملحة للانفتاح على العالم فى الفترة الراهنة. فالأمر الذى لا يختلف علية اثنان من المشتغلين بالعلم هو الحاجة الملحة إلـى ترجمـة الأعمـال المميـزة الأساسية للعلماء البارزين فى علم الاجتماع ، والصادرة فى كل مكـان فـى العـالم، والمكتوبة بغير اللغة العربية ، لكى نعرف ونتعلم كيف يفكر الآخـرون فـى أمـور مجتمعاتهم، وكيف يفسرون ما يطرأ على مجتمعاتهم من تغيرات.

لقد كانت نقطة البداية التى انطلق منها علم الاجتماع فى العالم العربى، هى نقطة البداية التى انطلق منها علم الاجتماع الأمريكى وهى التعرف علـى علـم الاجتمـاع الأوروبى عموماً والفرنسى خصوصاً وترجمته. إلا أننا توقفنا عند الترجمـة والنقـل والاقتباس ، بل خرب جهد الترجمة أحيانا ، ولم نسر فى الطريق الذى سار فيه علـم الاجتماع الأمريكى، لنبدع علماً اجتماعياً يعبر عن خصوصيتنا الثقافية، ويفسر واقعناً الاجتماعى تفسيراً علميا. لقد تمثل دارسو العلم الاجتماعى فى أمريكا القضـايا التـى طرحها الرواد ومناهجهم، ثم بحثوا عن هوية جديدة تميز علم الاجتماع عندهم عن علم الاجتماع الأوروبى ، وتؤكد أصالته، فاتجهوا إلى الدراسات الميدانية، واعتمدوا علـى المسح الاجتماعى والبحوث الاجتماعية فى الريف والحضـر، والأسـرة والمصـنع والمدرسة ووصفوا وفسروا السلوك السوى والسلوك المنحرف، واعتمدوا على التحليل الإحصائى للبيانات الرقمية عن المجتمع الأمريكى. والفرق بينهم وبيننا أنهم حـاولوا فهم وتفسير مجتمعهم ، وهذه المحاولة الجادة أدت إلى نشأة علم اجتماع أمريكى مميز. أما جهدنا فلا زال قاصراً على النقل والتوليف، ولم نقم بمحاولات جادة لجمع بيانـات عن مجتمعنا وتفسيرها.

وبعد هذه المقدمة الطويلة حول جهود الرواد فى ترجمة كتب علـم الاجتمـاع ومفهوماته إلى العربية ويتعين علينا أن نركز فيما يلى على محاور هذه الدراسة، وهى ثلاثة، تدور حول: تعريف الترجمة، وقضية ترجمة المفهوم، ونوع الأعمال المترجمة (الكتب – المعاجم – المقاييس والاختبارات) واللغة التى تترجم منها.

أولاً: تعريف الترجمة

الترجمة ليست عملية سهلة أو ارتجالية ، بل نشاط عقلانى له قواعده وأصـوله،

كما يعدها البعض فرعاً من فروع المعرفة، ولا تعنى نقل معانى الكلمات نقلاً آليا كما وردت فى المعاجم أو وضع ألفاظ مكان ألفاظ ، أو رص كلمـات يقـوم بهـا غيـر المتخصص. بل هى عملية تتطلب الإلمام والإحاطة بالموضوع المترجم، والتمكن من اللغتين، وتتطلب التعرف على الظروف الاجتماعية والتاريخية التى عايشها الكاتـب، وكيف نشأ هذا المفهوم أو ذاك ؟ ومتى ؟ ولن يحقق المترجم مهمته بنجاح إن غـاب عنه الوعى بمعانى الكلمات والتركيبات اللغوية فى بنية اللغة، كما أن الاتفـاق علـى معنى المفهوم المترجم ليس جهداً فردياً بل جهد جماعى.

ونعنى بالترجمة نقل نص أو عمل مكتوب بلغة ما إلى لغة أخـــرى (سامية أسعد، ص ص ١٥-٣٥) . وعلى المترجم إلى العربية بذل الجهد والبحث فى اللغـة العربية على أسماء للمفهومات التى يريد ترجمتها إلى العربية، بأى طريق من الطرق الجائزة فى اللغة، فإن تعذر ذلك بعد البحث الدقيق يستعار اللفظ الأجنبى بعـد صـقله ووضعه على مناهج اللغة العربية. وهذا الجهد قلما يحدث الآن (إبراهيم خورشيد ص ص١٦-١٧).

وتستوجب الترجمة مفهومات جديدة عن اللغة الشائعة، وتهدف إلى خلق جديـد للنص أو العبارة بلغة مغايرة. فالمعنى هو أهم ما يجب أن يشغل فكر المتـرجم، أمـا ترجمة المفهوم بما يقابله لغوياً فليس من الترجمة فى شئ ولا يجدى شيئاً.

أما نقل الكلمات أو المفهومات من لغة أجنبية إلى اللغة العربية ، مع تحويرهـا نطقاً لتلائم النطق العربى، ويكتب المفهوم المعرب كما ينطق بحروف عربية .

والمفهوم المعرب ، والذى به نفكر ونكتب ونعلم ونتعلم ونبحث، مسـتقى مـن ثقافات أخرى غير ثقافتنا ، حتى ولو كتب بحروف عربية. ولقد كثرت هذه المفهومات المعربة فى علم الاجتماع ولم يعد من المستغرب قراءة مفهومات مثل سوسـيولوجيا، وسوسيومترى، وسيكولوجى ، وديناميكية الجماعات، واستاتيكا...وهكـذا. والحقيقـة فعندما يسير المعرب فى طريق التعريب طليقاً، فإنه لا يراعى تماما للمعانى الدقيقـة، ولا يعنى باختيار ألفاظه (حسن فهمى ص ٣٣). ويرى حسن فهمـى أنـه لا يمكـن لمعرب لا يعرف أصول الاشتقاق والقياس ومدى مرونة الكلم فى لغته ، أن يوفق فى اختيار المفهوم المعرب المقابل للمفهوم الأجنبى (حسن فهمى ٢٢٥).

والأمر الذى يستحق أن نتوقف أمامه ولا نهمله أن بعض المشـتغلين بترجمـة مؤلفات علم الاجتماع إلى العربية ، لم يهتموا بمشكلة صياغة المفهوم، ولم يفرقوا بين الترجمة والتعريب والاشتقاق. ورغم أن مجال الترجمة والاشتقاق أوسع من مجـال التعريب ، ورغم أنه يتعين ألا نعطى رخصة التعريب إلا بعد استحالة الاشتقاق (قاسم السارة ص ص ٢٨٠-٢٨١)، فإن المعاصرين من المترجمين الجـدد أكثـروا مـن

التعريب وقصروا عن الاشتقاق والترجمة وتلك زلة. إذ يتعين على المترجم البحـث عن المفهوم العربى المناسب المداول الذى يحقق المعنى بدلاً من التعريـب ورسـم الكلمة الفرنسية أو الإنجليزية بحروف عربية، وحفظ طريقة نطقها.

ثانياً: قضية ترجمة المفهوم

إن ترجمة مفهومات علم الاجتماع من أصعب المهام التى تواجـه المتـرجمين المشتغلين بعلم الاجتماع فى كل اللغات. وفى اللغة العربية يعتمد قبول هذه المفهومات الجديدة وصلاحها على القبول العام للمفهوم وقبول استعمالاته، وعلى تطـوير اللغـة العربية للواقع والتطورات العالمية التى تطرأ على العلم الاجتماعى ، ومعاناة الباحثين على إيجاد مرادفات صحيحة عربية لها. وقد يؤدى نحت المفهوم العربى من المفهوم الأجنبى دون حيطة أو احتراز إلى اللبس وعدم التقيد فى اختيار اللفظ العربى بالمعنى الحرفى أو اللغوى فى اللغة الأجنبية المنقول منها ، مما يبعد المفهوم المتـرجم عـن معناه الأصلى ويزيده غموضا، ويزيد من صعوبة فهم المراد من النص.

وثمة مثال قدمه لنا عالم الاجتماع الألمانى دارندورف عـن صـعوبة ترجمـة المفهومات فى كل اللغات، إذ تشير الترجمة الشائعة لمفهوم Stand عند ماكس فيبر إلى وضع اجتماعى Status ، بالرغم من أنها تعنى فى الواقع كـلاً مـن وضـع اجتماعى وطبقة اجتماعية Estate . ويلاحظ القارئ أن مفهوم طبقة يعنى بالإنجليزية Class ، وState، تعنى طبقة اجتماعية مغلقة فى المجتمع تقوم علـى الأمـلاك لا المال، وتتسم بطابع مشترك من المعيشة والقيم". ومما لاشك فيه أن المفـاهيم حـين تترجم أو تكتب صوتياً فإنها غالبا ما تضيف فى معناها أو تنحرف فيه أو ينشـأ لهـا معنى ثـانوى. ولقد أعطى هذا المفهوم Stand ترجمات كثيرة- مختلفة مثلما فعـل تالكوت بارسونز- تفتقد كلها الإبداع من المترجم ؛ (نيو مارك ص ١٥٨).

وإذا كان الحال كذلك بين اللغات الأوربية فالمسألة أصعب على المترجم الـذى يترجم من الإنجليزية أو الفرنسية إلى اللغة العربية ، إذ يتعين التأنى، حتـى يتسـنى العثور على مفهوم ملائم للمفهوم الوافد من القارة الأوروبية والتـدقيق فـى مدلولـه ومعناه بدلا من استعماله فى غير موضعه. فالكثير من المفهومات المترجمة لا تعبـر عن المعنى المناسب للمفهوم فى لغته الأصلية ولا تعبر إلا عن شكل الكلمة، ولذا نجد صعوبات جمة فى فهم الأعمال المترجمة. فابتداء من منتصف السبعينيات نجد أقـدام بعض مترجمى علم الاجتماع إلى العربية قد زلت ، لعجزها عن الوصول إلى المعنى، وخرجت الترجمات أشبه بالثوب المملوء بالثقوب أعده ترزى غير مـاهر لـم يـراع قواعد الحياكة.

ومن نافلة القول أن نكرر أن العلامات المميزة التى تدل علـى نضـوج العلـم

الاجتماعى فى أى بلد فى مرحلة نشأة هذا العلم، هى تمكن المشتغلين به من صـياغة أو نحت أو ترجمة معانى المفهومات الأساسية بإحكام ودقة . أما عدم القـدرة علـى تحديد معانى هذه المفهومات ، فيعنى عدم القدرة على تشييد علم اجتمـاع وطنـى ، والاستكانة لما يكتبه الآخر والاكتفاء بنقله إلى العربية فى عبارات توفيقية وكلام ملفق قد يثير الطالب والقارئ ويدفع به إلى الاغتراب عن قضايا بلده، لو أكثر المؤلـف أو الملفق من سرد أمثلة ونماذج عن مجتمع أو مجتمعات تختلف عنا فى اقتصادها ودينها وثقافتها وحضارتها.

فمفهومات علم الاجتماع هى التى تميزه عن العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية الأخرى . فلكل علم من هذه العلوم مفهوماته. ومجموعة المفهومات هى القالب التـى يصوغ بها العلم قضاياه والأداة التى يستخدمها العالم لوصف مشـكلاته وتفسـيرها. والمفهومات هى مفاتيح العلوم كلها والسياج العقلى لكل علم، (عبد السـلام المسـدى اللسانيات ص ١١) وأدواته العقلية التى يستخدمها الباحث الاجتماعى لتحديد الظواهر التى يدرسها. كما أن هذه المفهومات مجردة من كل حكم خلقى أو معنى عاطفى، وهى وسيلة تكوين وتنظيم وتطوير المعرفة الاجتماعية وتكوين الوعى عـن هـذا العـالم الاجتماعى. فالمعنى هو ما يجب أن يسعى إليه المترجم. أما ترجمة الكلمة أو المفهوم بما يقابله فى المعاجم فلا يجدى شيئاً.

ونقصد بالمفهوم فى علم الاجتماع لفظ أو كلمة أو مصطلح يشير إلى الظواهر أو النظم أو الأحداث أو العمليات الاجتماعية. ثمة فرق بين الكلمات العادية والمتداولة فى حياتنا اليومية ومفهومات علم الاجتماع، ويكمن الفرق فى أن مفهوم علم الاجتماع أكثر تحديداً وأكثر دقة وأكثر تجريداً من كلمات الحياة اليومية. ويعنى المفهوم فـى اللغـة عامة اتفاق طائفة مخصوصة على أمر مخصوص (الزبيدى : ص ٥٥١). ويعـرف مجدى وهبة المفهوم أو المصطلح بأنة مجموعة الكلمات أو العبـارات الاصـطلاحية المتصلة بفرع من فروع المعرفة أو بفن ما ، أو الكلمات الخاصة بعالم معـين فـى بسطة وشرحه وعرضة لنظرية من النظريات (مجدى وهبـة ص ٣٦٨). وعـرف المعجم الوسيط المفهوم ، بأنه اتفاق طائفة على شئ مخصوص، وأكد أن لكـل علـم مفهوماته (المعجم الوسيط ص ٥٢٠).

فالاتفاق على المفهوم هو الأصل ، فالتعريفات كلها تشير إشارة واضـحة إلـى أهمية اتفاق المشتغلين بالعلم على إعطاء لفظة معينة أو كلمة محددة دلالـة جديـدة.. وهذا الاتفاق يخلع على الكلمة معنى جديداً ، ويحجب أى خلط فى ذهن القارئ ، وهذا كله يبين أهمية الاتفاق على تحديد المفهوم وإلا صار اللفظ أو المفهوم متشابهاً مختلطاً غير محكم ، يلتبس معناه ودلالته على القارئ .

والمفهوم لا ينشأ فى فراغ ، بل هو وليد بيئة اجتماعية ، ويحمـل جنسـية بلـد المنشأ التى ظهر فيه كما قال شكرى عياد. وعلم الاجتماع – مثله مثل علوم أخرى – لم يكن له أسماء فى العربية، فترجمت ألفاظ ومفهومات العلم الاجتماعى الفرنسـية أو الإنجليزية أو الألمانية إلى العربية. فالعالم الباحث فى أمور المجتمع مثل أى باحث فى العلوم الاجتماعية والطبيعية يعتمد على مجموعة من المفهومات المتفق عليها ، ومـن يعتقد أن الباحث فى أمور المجتمع قادر على أن يتحدث ويكتب ويترجم بغير مجموعة من المفهومات المتفق عليها فقد أساء فهم العلم وخاب أمله. فالخطوة الأولى التى تدل على نضوج علم الاجتماع فى المجتمع العربى هى تمكن المشتغلين بالعلم من وضـع وتحديد المفهومات الأساسية التى تميز لغة علم الاجتماع عن لغة الحياة اليومية ولغات العلوم الأخرى. وتحديد هذه المفهومات وتعريفها واستخدامها بحرص يسـبق تحديـد قضايا العلم، وليس العكس. فبعض المفهومات التى يتداولها علماء الاجتماع ، يتداولها الرجل العادى ، مثل الأسرة والزواج والهجرة والثقافة والدور والوظيفـة والجماعـة والمركز والهجرة والسلطة والقوة أو البيروقراطية، كلها مفهومات اجتماعيـة هامـة. ولكن ثمة فرقاً بين المفهوم عند الرجل العادى والباحث الاجتماعى ، فـالمفهوم عنـد الاجتماعى محدد ومجرد.

ولقد أشار بارسونز إلى أن المفهومات يمكن أن تكون قاعدة من الأفكار النظرية أعمق من أجل بناء نظرية علم الاجتماع فى مرحلة لاحقـة. إذ " يتعـين أن تسـتفيد النظرية فى علم الاجتماع من عدد محدود من المفهومات الهامة والتى تدرك إدراكـاً ملائماً جوانب العالم الخارجى. وهذه المفهومات لا تطابق ظواهر محسوسـة تقتـرن بعناصر محددة داخل هذه الظواهر، أى تجرد من الحقيقة التجريبية بكل ما تتضـمنه من مظاهر التباين والتناقض والتنافر والخلط. وهذه المفهومات المجردة تستنبط مـن الواقع، ومن ثم فهى تساعد على عزل الظواهر عن تجسداتها فى علاقات معقدة تكون الحقيقة الاجتماعية ، ولهذه المفهومات أسبقية مطلقة على أنساق القضايا والتعريفـات والنظريات . بل لن يمكن البدء فى صياغة نظرية اجتماعية محكمة إلا بعـد الاتفـاق على معان ودلالات المفهومات المجـردة (تيرنـر : ص ص ٦-٨). فالمفهومـات المستخدمة فى علم الاجتماع مفهومات محددة واضحة على مستوى عال من التجريـد من أى حكم خلقى أو معنى عاطفى وتدل على العام بدلا من الخاص. فهى تشير إلـى أنماط أو مجموعات من الأحداث أو الأشخاص أو الجماعات أو العلاقات أو الأفعـال إشارة مجردة خالية من أى حكم يرتبط بشخص معين أو زمان محدد أو مكان معلـوم مثل الثورة أو الحرب أو الصفوة أو التكامل أو التنظـيم الاجتمـاعى أو القريـة أو المصنع. والباحث الاجتماعى – مثله مثل كل الباحثين فى العلوم الأخرى – يـدرس مجموعة من الظواهر ولا يدرس حالات فردية خاصة ، ليصف ويفسر هذه الظـاهرة

ويقارنها مع ظواهر أخرى مثل الطلاق أو الزواج باعتبارهما ظاهرتين اجتماعيتين.

وإذا كان رواد العلم الاجتماعى فى مصر والعراق يتميزون بالفهم العميق للغـة وقواعدها ، فإن جيل الشباب المعاصر افتقد هذه الميزة وأصبح يتجاهل قواعد الاشتقاق الأولية "(حسن فهمى ص٩٢) ومن ثم كثرت الألفاظ المعربة. إذ لا يصح عنـد نقـل المفهوم إلى العربية نقلاً صوتياً وتكتب الكلمات الأجنبية بحروف عربية، أن ننسى ما يؤول إليه هذا المفهوم بالتطور وتحريفة بالنقل بمضى الزمن (حسن فهمـى ص ص ٢٠٢-٢٠٣) ولذا فمن الضرورى إعمال الذهن عند الترجمة وإيجاد المفهوم العربـى المناسب للمعنى والبحث عن مترادفات صحيحة جديـدة لـه فـى العربيـة ، ومـن الضرورى كذلك عدم التقيد فى اختيار اللفظ العربى بالمعنى الحرفى الـذى ورد فـى المعاجم ، أو المعنى اللغوى فى اللغة المنقول عنها. فاللغة ليست ثبتاً من المفهومات أو قائمة من الألفاظ ، بل نسق من العلاقات بين المفهومات أو الألفاظ.

وإذا ما أعطينا اهتماماً لتحديد وتوضيح المفهومات الأساسية فى علم الاجتمـاع المنشورة باللغة الأوروبية ، فإننا نواجه بهجوم على اللغة الصعبة وغيـر المفهومـة. وليست كتابة بارسونز ببعيدة عن الذاكرة ولا ننسى بعد اتهامه بلغته الصعبة. ويدرك قارئ علم الاجتماع باللغة العربية ، كثرة المفهومات المعربة والدخيلة واللغة السقيمة التى تكتب بها بعض الكتب، رغم أن اللغة العربية تمتاز فى تركيباتها وجملها وألفاظها بقدرة لا مثيل لها على التعبير الدقيق (حسن فهمى ١٩). وقد يستخدم بعض البـاحثين مفهومات شائعة بأسلوب غير مألوف أو يستعمل كلمات غامضـة لوصـف ظـواهر مختلفة شائعة. وهذا من شأنه أن يؤدى إلى تعذرالتفاهم بين المشتغلين بعلم الاجتمـاع فى العالم العربى، كما يصعب فهم قضايا علم الاجتماع بسبب غموض المفهومات أو عدم الاتفاق على معناها، أو بسبب مفهوم يستخدمه أحدهم ولا يستخدمه الآخـرون أو مفهوم أعطاه أحدهم معنى أنكره الآخرون أو أعطوه معنى مغايراً (أحمـد تيمـور : معجم تيمور الكبير ص- ١٠٥). فالمفهوم غير المحدد المعنى لا فائدة منه، لذا فمـن الأجدى للمترجم التدقيق فى اختيار المعنى المتفق علية والمقبول عربياً.

وإذا ما استخدم دارس السلوك الإنسانى والباحث فى أمور المجتمـع مفهومـات خاصة به وحده أو مفهومات غامضة لوصف أحـوال النـاس وأفعـالهم وعلاقـاتهم واتجاهاتهم أو استخدم مفهومات غير مألوفة ، فـإن هـذا يـزعج الشـخص غيـر المتخصص مثلما يزعج ويثير حيرة الباحث المتخصص، إذ إن غموض اللغة يـؤدى إلى ضياع أى جهد يبذل لتفسير النظم الاجتماعية وأفعال النـاس واتجاهـاتهم، بـل استحالة البدء فى البحث ودراسة المجتمع.

وفى الحقيقة فإن إحدى القضايا التى تواجه المشتغلين بـالعلم الاجتمـاعى هـى

بالتحديد اللغة الاجتماعية غير المفهومة. وبعض هذه الاتهامات التى توجه إلى اللغـة التى تكتب بها المؤلفات أو الأبحاث أو تترجم إليها المفهومات لها ما يبررهـا، فعـدم الاتفاق على ترجمة المفهومات حقيقة لا تنكر والجهد الفردى فى ترجمة المفهوم أمـر واقع. وهذان الأمران يحولان دون بلوغ العلم الاجتماعى درجة الاحترام الأكـاديمي المنشود. ولغة علم الاجتماع مثل لغات العلوم الأخرى ، ليست محصـلة مفهومـات خاصة يصوغها الباحث ، أو لغة غامضة ، تعوق فهم المقصود من العمل الاجتماعى. ولذا يتعين تحديد مفهومات علم الاجتماع باللغة العربية وتعريفهـا وتحديـد معناهـا ودلالاتها، وبدون هذا التحديد يصعب قيام علم اجتماع يعكس خصوصية هذه المنطقة.

والمفهومات الاجتماعية العلمية تتميز بأنها ألفاظ محددة ومجردة وعامه، كما أنها تستخدم استخداماً منطقياً منظماً . ولكل منظور من منظورات علم الاجتماع (البنائيـة الوظيفية أو الصراع أو التفاعلية الرمزية) مفهوماتـه مـن أجـل توضـيح الحقيقـة الاجتماعية التى يهتم بها ويحاول وصفها وتفسيرها. فالمفهومات كلها تخبرنا بما يريد أن ننظر إليه وعما ننظر إليه.

إن المسألة الهامة أمام المشتغلين بعلم الاجتماع هى تحديد المفهومات وتعريفها، ولما كانت المعرفة فى علم الاجتماع تراكمية وتجريبية، فكل مفهومات وقضايا علـم الاجتماع تتميز بالمرونة، أى ليست جامدة بل متغيـرة ولهـا دلالتهـا فـى الواقـع الاجتماعى.

ولكن ماذا عن حال مفهومات علم الاجتماع التى يقرأها القارئ العربى أو يكتبها الباحث العربى ؟ إن أكثر المفهومات التى يرددها أساتذة علم الاجتماع فـى قاعـات الدرس أو يقرأها محبو العلم منقولة ومترجمة أو معربة. وعلم الاجتماع فـى حالتـه الراهنة لم يساهم العرب فى إبداعه أو تطويره ولم يضيفوا إليه إضافات مثل تلك التى أضافها ابن خلدون، ولم يبدعوا مفهومات مثل المفهومات التى صاغها وأبدعها هـذا العالم. وأصبحنا نعنى بمفهومات الآخرين أكثر مما نعنى بمفهومات ابـن خلـدون ، وأصبحنا نردد قضايا الآخر الأوربى وتفسيراته ونغلق العقل أمام قضايا ابن خلـدون وغيره من العرب، بل نفسر قضايا العالم العربـى بمفهومـات غربيـة. أصـبحت المفهومات والقضايا الغربية هى الأكثر شـيوعاً والأكثـر معرفـة (Gouldner , pp15-16). وهذا القصور فى صياغة مفهومات عربية اجتماعية أصـيلة وإدمـان التعريب وعدم الاتفاق على معنى واحد للمفهوم الأجنبى أو لفظ عربى واحد للمفهـوم الأجنبى المترجم كلها علامات تكشف أزمة علم الاجتماع فى بلادنا.

ومن نماذج المفهومات الاجتماعية المعربة ما يلى:

١- استخدام المترجم لفظ بيها فيرية بدلاً من الكلمـة Behaviorism (سـليم حـداد

ص٣٣٤). وشاع بين الاجتمـاعين المفهومـات التاليـة: الإمبراليـة، والكولونيـة، وسيبرناطيقا،العائلة البطريكية (هشام شرابى). ويعرب أحدهم System إلى سيستم ، وتنقل monograph إلى دراسات مونوجرافية (ديـاب ١١٥). وصـرنا نقـرأ أهداف المتروبول ص٢ والبيداجوى (دياب ص ٩٥) والكوميدرو (دياب)، والتيـار موندية، وميثودولوجى (سليم حداد)؛ والاتجاه السيكولوجى ، الاتجاه السوسيولوجى ص ١٥٢ (بويوف) والتفسير سوسيوسيكولوجى، واستريوتايب (محمـد جـواد رضـا) وسوسيولوجيا السـكان (الغريـب عبـد الكـريم)، والبرجماتيـة بويـوف ص٣٠ والبراكسيوم (بويوف ص ٣٣)، والميكروسوسيولوجيا (مصطفى دندشلى) ومـاكرو سوسولوجى ، وإيكولوجيا، والهيراركية الهرمية (حافظ ديـاب ص ٨٩) وديالكتيـك والأنومى، وتنشئة فيولوجيـة (ايكلمـان) والفهـم الأولمبـى (ص ١٢٣زايـتلن) وسوسيولوجيا الوحدات الصغيرة، وسوسيولوجيا الوحدات الكبيرة ؛ والماكرو اجتماعى (فريفر ص ٨٤)، وبعد النظرية Meta heory والنظريتان الاجتماعيتان الماورائيتان The two Metatheories Of society (زايتلـين ص ١٩٥) ٢-ولقـد واجـه كثيرون صعوبة فى ترجمة اللفظ meta إلى العربية وهناك من رسمها بحرف عربية " ميتا" وهناك من نقل Meta Linguistic إلى ما وراء اللغة. وما بعد اللغة. واللغة الشارحة (زكى نجيب محمود) وكثرت كتابة Meta على النحو الآتى بالعربية ميتـا وبالتالى قرأنا كثيراً، ميتا أنثربولوجيا وميتا سيكولوجيا (جون ستروك ص ١٢) كمـا تعرب Gendre إلى جندر، وتنقل مفهوم Ethos الذى ابدعة بورديو إلى ابيتوس... وهكذا فإلى متى يبقى التعريب مسيطراً على ساحة المفهومات فى العلوم الاجتماعية؟

والسؤال إلى متى يبقى التعريب؟

ومن ناحية أخرى هناك عدم اتفاق على ترجمة مفهومات كثيرة فكل مترجم يدور حول نفسه ولا يهتم بترجمات الآخرين ، ومن أمثلة المفهومات الأجنبية التى لها أكثر من ترجمة عربية ما يلى:

١- المعاينـة (Observation) أو الملاحظـة ٢- التحضـير، التمـدن، التجديـد Urbanization ٣- العملية، الأفعولة Process ٤- إبداع (حسن صعب ص ١٧٥) تجديد Innovation ٥- التبصير (حسن صعب ص ١٩)Empathy ٦- وجوبى – المعيارى Normative ٧- القابلية للحركـة التطبيقيـة (حسـن صـعب ص١٥٤) التفضيل operational ٨- البنية التحتية Infrastructure ٩- البنية الفوقيـة – مافوق البينوية Super Structure ١٠- الاختلالات الوظيفيـة " DysFunction والتعثر الوظيفى (فريفر ص ٦٨)، وظائف سيئة والعـبء الـوظيفى والإحباطـات الوظيفية وانعدام الوظيفة. ١١- الدواليل Indicators (ابيار نصار ص ٨٤) ١٢- التصـورات المشخصـة Concepts Hypostatesis ١٣- المدينـة الوسـطى –

ترجمة حرفية Middle town مدينة أمريكية ١٤- المتغيرات النمطية والمتغيـرات النموذجية ومتغيرات الـنمط Pattern Variable ١٥- التجريبـى Emperisme (بويوف ٢٩) وترجمها عبد الحميد صبرى إلى التجريبى ١٦- استريوتايب – الأنماط الجامدة Streo type ١٧-العصرية (ايكلمان ص٥٧) Modernism ١٨- ما بعد الحداثة ما بعد التحديثPost-Modernism ١٩- التعادل التـاريخى الحضـارى أو المدخل التاريخى الثقافى (ايكلمان٨٩) Cultural Historique ٢٠- ثقافة الأقـزام السود Pieds Noirs وتلك ترجمة غير دقيقة فالأدق ثقافة الأفارقـة ٢١- أنـومى أو فقدان المعايير (محمد على ص ١٨١)، Anomie الفوضوية (اتجاهات أساسـية فـى علم الاجتماع٥٩٧)٢٢ Institution – titutionalization تترجم إلى المؤسسـات أو النظام أو القواعد المؤسسية٠ ٢٣- البصـيرة أو الانعكاسـية Reflexivity ٢٤- الاتفـاق أو الإجمـاعConsensus ٢٥- السيسـتم أو المـذهب أو المنظومـة أو النسقSystem٢٦-الاغتراب أو الاستلاب أو الضيعةAlienation ٢٧- المـاكرو سوسيولوجيا أو علم الاجتماع البيانى Macro Sociology) علم اجتمـاع الوحـدات الصغيرة Micro Sociology ٢٨- الحالة أو الوضـع أو المركـز Status ٢٩- الطبقة أو الشريحةStratum ٣٠- إثنوميثودولوجيا أو نظرية المنهجيـة العامـة أو منهجية النظام الاجتماعى أو الأثنية المنهجية Ethnomethodology ٣١- النقلة أو الحركة أو الحراكMobile ٣٢- الخيال السيوسيولوجى أو المخيلـة الاجتماعيـة أو الخيال الاجتماعىSociological Imagination ٣٣- النخبة أو الصفوةElite ٣٤- مجتمع الطغمة Hierarchy ٣٥- قضايا الإنسية أو النزعة الإنسـانية Humanism ٣٦- السوسيو مترى، أو القياس الاجتماعى Sociometry ٣٧- البنيـة المجهريـة Mico structure ٣٨- بنـ ــاء أو بنيـ ــة Structure ٣٩- التفاعـ ــل أو التأثيرInteraction ٤٠-تكوينات اجتماعيـة أو تشـكيلات اجتماعيـة Social Formations ٤١- الأمراض الاجتماعية أو الباثولوجيـا الاجتماعيـةPathology ٤٢- النسق المترابط بقهر الجماعات التى تتوافق قهريا أو الجماعات التـى تتوافـق إلزاميـا Imperatively coordinated system ٤٣- الجماعـة أو المجتمـع المحلى أو العشـيرة أو الرابطـة Gemenschaft ٤٤-المجتمـع Gestlscaft أو التعاقد أو ٤٥-شبه جماعات أو الجماعات الزائفة أو الجماعات غير المنظمة Quasi groups – ٤٦-النظريـة الظاهريـة أو الفينومنولـوجى Phenomenological Sociology

لقد اخترنا هذه النماذج من التعريب وترجمة المفهوم ، من أكثر من باحث فـى علم الاجتماع ، ومن أكثر من بلد ، وكلها تؤكد لنا أن لكل باحث مفهوماته، بل ولكل بلد مفهوماته وألفاظه.

ثالثاً: ترجمة الكتب

كانت بداية حركة ترجمة علم الاجتماع إلى العربية حركة مخلصة تبغى ترجمة الأعمال الكاملة الأساسية لرواد علم الاجتماع الفرنسى عامة ، وكانت المؤلفات التـى تصدر بالعربية محاولة رائدة لنقل الموضوعات والقضايا والأفكـار التـى طرحهـا دوركايم وأتباع مدرسته إلى دارسى علم الاجتماع فى العالم العربى. وكان المترجمون كلهم من أنصار تنوير العقل وتعريف الطلاب والقراء بفكر عصر التنوير ، كما كانوا يسعون إلى إعداد جيل من الباحثين الاجتماعيين المسلحين بالثقافة العلمية يسهم فـى دراسة أحوال هذا المجتمع والنهوض به.

ولقد صاحب حركة الترجمة من الفرنسية إلى العربية فى مصر ، حركة مماثلـة فى العراق ، كانت تهدف إلى ترجمة كتب علم الاجتماع من الإنجليزية إلى العربية، وترجم عبد الحميد عباس كتاب الجماعة Community تأليف ماكيفر فى منتصف العقد الثالث (القزاز عياد :- ص ١٧٦) .

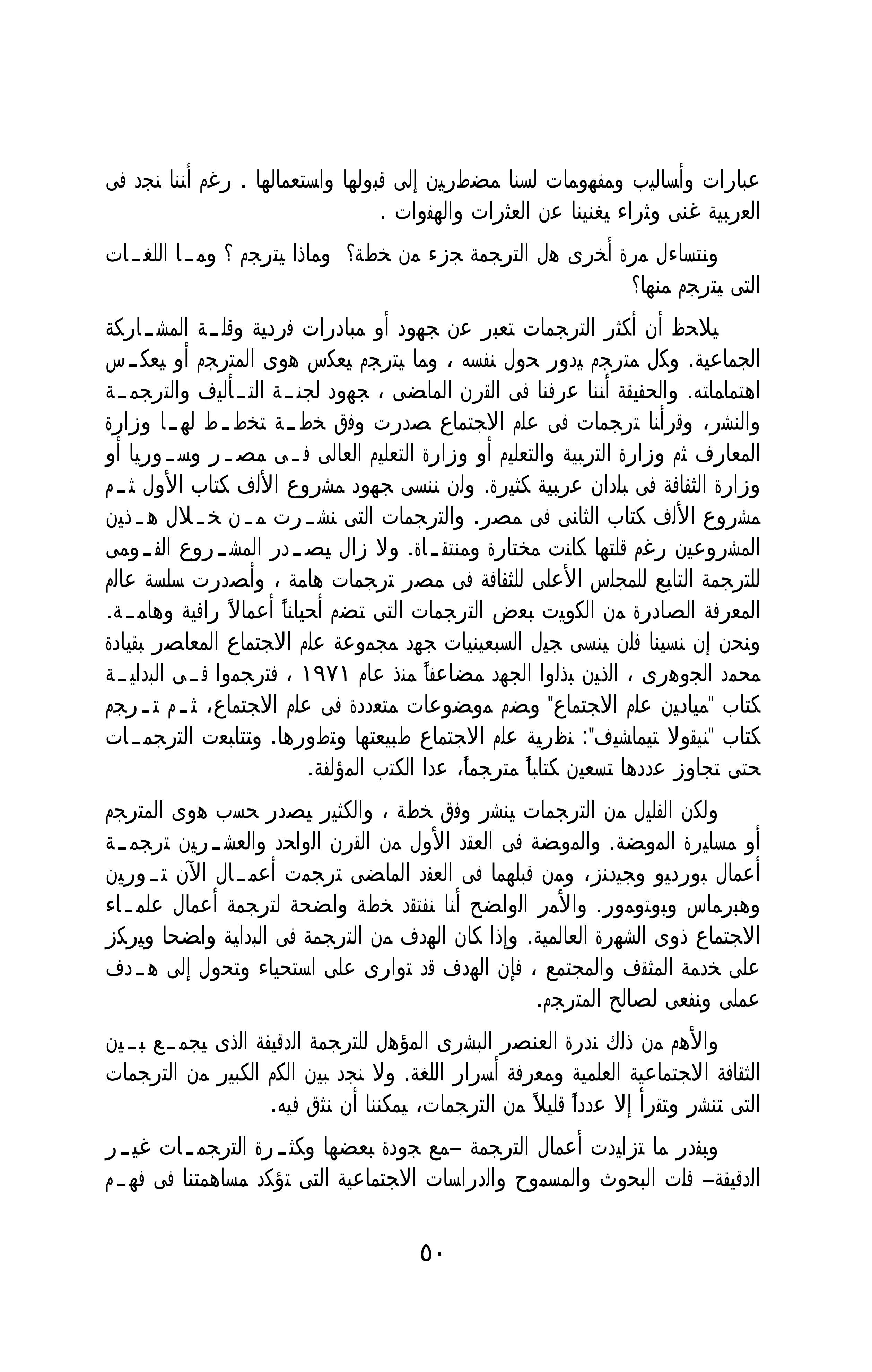
ولكى نكون منصفين فإننا نؤكد أن الترجمات التى صدرت فى علـم الاجتمـاع ألوان وأنواع . فالبعض رفيع المستوى ، وكأنه خلق جديد ، وبعضها يكشف عن تدنى المستوى، وبعضها يكشف عن الجهل بقواعد الاشتقاق والنحت وركاكة العبارة والنقل الصوتى للكلمة الأجنبية ورسمها بحروف عربية ، وفتور همة البحـث عـن معـانى الكلمات فى المعاجم العربية. والبعض الأخر ينقـل إلـى العربيـة ولا يشـير إلـى مصـادره، ولا يوثق ولا ينسق بين الفقرات.

ولقد سعى الرواد الأوائل إلى نقل الأعمال الأساسية لكبار أساتذة علم الاجتمـاع الفرنسيين، أما الآن فقد تحول بعض المترجمين إلى ترجمة الكتب المدرسية والشارحة لجهود علماء الاجتماع التى تفيدهم فى عملية التدريس ، بل بعضها قد لا يرقى إلـى مستوى العمل الأكاديمى المتميز ، وبعض الكتب تفسد عقول الطلاب وتهمشـهم بمـا تعرضه من نماذج وأمثلة غريبة عنا، وبما تستشهد به من بيانات وإحصاءات عن واقع غريب عنا ومختلف ثقافيا واقتصادياً. فلم نعد نترجم الأعمـال المتميـزة فـى علـم الاجتماع إلا قليلاً، وأصبحت الترجمة ساحة يوجد بها الذهب والجـوهر والحمـص والنوى. وبرغم كثرة الترجمات فقليل منها يعتمد عليها فلم نترجم لكبار علماء للأساتذة مثل بارسونز وميرتون وفيبر. إن الإحجام عن ترجمة الأعمال الأساسـية للأسـاتذة الكبار ، يؤكد لنا انقلاب حركة الترجمة. ولكن إذا كان هنـاك خـوف مـن ترجمـة بارسونز ومرتون لصعوبة أسلوب الأول وفذلكته، أو فيبر للجهل باللغة الألمانية؛ فلقد كانت هناك جهود لترجمة بوتومور، وكلود ليفى ستراوس، وفبلن، ولنتون، وفريـزر، وجينزبرج، وليفى بريل، ريمون آرون، والتون مايو، وأوسيبوف الروسـى الجنسـية

وآلان تورين، وجرامشى، وبورديو، وجيدنز. وهذه الجهود فى الترجمة لم تترجم كل أعمال العالم الاجتماعى ، بل يختار المترجم من يشاء وما يشاء، ولذا يتـرجم عمـل واحد للبعض أو أكثر من عمل للبعض الآخر. ولكن ماذا عن اللغة التى يترجم إليها ؟ وهل اللغة العربية مهيأة للتعبير عن علم الاجتماع؟ إذا ما آمنا بأن اللغة وعاء الفكـر وأداة المعرفة وناقل المعلومات، وأنها تعكس رؤية عن العالم وتجسد الواقع، ويبلـور من خلالها البشر تصوراتهم عن العالم، بالإضافة إلى أنها أداة مـن أدوات الاتصـال ونقل الأفكار، ووسيلة تكوين الوعى عن المجتمع؛ فإن غموض لغة بعـض الأعمـال المترجمة- بل بعض المؤلفات وهذا هو الأمر – يعنى غموض الأفكار لدى المترجم، وعدم وعيه بالقضايا التى يترجمها وقضايا المجتمع الذى يترجم منه أو إليه.

وهذا الغموض فى لغة الكتاب المترجم ، لن نرجعه إلى عجز اللغة العربية عـن مسايرة العلم الاجتماعى الحديث أو غلبة الحضارة الغربية، أو أننا عدنا إلـى عصـر انحطاط اللغة أو احتراف الترجمة لهثا وراء الكسب. وتلك مبررات سهلة لا تعبر عن الواقع ؛ فالأمر يرجع إلى عدم التمكن من اللغة العربية. والعيب ليس فى اللغة ؛ بل " العيب فينا " وبعبارة أدق العيب فيمن يترجم. فاللغة العربية تمتـاز فـى تركيباتهـا وجملها وألفاظها بمقدرة لا مثيل لها على التعبير الدقيق (حسين فهمى ص١٩)، كمـا تمتاز بالحيوية والمرونة والقوة. وهى ليست جامدة بل متغيرة مثـل كـل عناصـر المجتمع ، كما أنها يسر لا عسر، وهى وسليتنا للوعى بهذا العالم، كما " أنها الثقافـة نفسها " (زكى نجيب محمود ص ٨١). والزعم بأن اللغة العربية عاجزة أو قاصـرة عن مسايرة حركة الترجمة زعم غريب بل مرفوض. إنها لغه صالحة للإنتاج الفكرى فى كل أنواعه والتعبير عن العلوم الحديثة أحسن تعبير ، وإنتاج معـارف راقيـة أو إعادة إنتاج ما أبدعه عقل الآخر ؛ بل لا نهضة لنا إلا من خلال لغتنا العربية (نجـاة عبد العزيز المطوع ص ص ٥-١٤).

وتبين لنا القراءة المتأنية لبعض الأعمال المترجمة فى السنوات الأخيرة إلى اللغة العربية ، أن بعضها يتسم بالغموض، وأن القلة منها يمكن الاعتماد عليها. كما تكشف عن عجز صياغة عبارات محكمات مقبولة ، والبعض يترجم بلغة سقيمة غيـر دالـة وغير معبرة وغير واضحة ، فبعدما افتقدنا المفهومات الدالـة المحكمـات ، افتقـدت بعض الأعمال دقة الترجمة. ويجد كثير من القراء حتى من المتخصصين فـى العلـم الاجتماعى والذين ضاع عمرهم فى دراسة علم الاجتماع ، صعوبات جمة فى قـراءة بعض الترجمات. وترجع هذه الصعوبة إلى جهل بعض المترجمين فى عصرنا بلغتهم العربية وعدم تمكنهم من اللغة وقواعدها ، أو كونهم من المحترفين ، وليسوا من أهل العلم والتخصص فقد غلبت حرفة الترجمة وضاع المعنى الاجتماعى ، مادام المترجم لم يحط بقضايا علم الاجتماع خبراً ، ومحاولة بعض المترجمين أن يفرضـوا علينـا


عبارات وأساليب ومفهومات لسنا مضطرين إلى قبولها واستعمالها . رغم أننا نجد فى العربية غنى وثراء يغنينا عن العثرات والهفوات .

ونتساءل مرة أخرى هل الترجمة جزء من خطة؟ وماذا يترجم ؟ وما اللغات التى يترجم منها؟

يلاحظ أن أكثر الترجمات تعبر عن جهود أو مبادرات فردية وقلة المشاركة الجماعية. وكل مترجم يدور حول نفسه ، وما يترجم يعكس هوى المترجم أو يعكس اهتماماته. والحقيقة أننا عرفنا فى القرن الماضى ، جهود لجنة التأليف والترجمة والنشر، وقرأنا ترجمات فى علم الاجتماع صدرت وفق خطة تخطط لها وزارة المعارف ثم وزارة التربية والتعليم أو وزارة التعليم العالى فى مصر وسوريا أو وزارة الثقافة فى بلدان عربية كثيرة. ولن ننسى جهود مشروع الألف كتاب الأول ثم مشروع الألف كتاب الثانى فى مصر. والترجمات التى نشرت من خلال هذين المشروعين رغم قلتها كانت مختارة ومنتقاة. ولا زال يصدر المشروع القومى للترجمة التابع للمجلس الأعلى للثقافة فى مصر ترجمات هامة ، وأصدرت سلسة عالم المعرفة الصادرة من الكويت بعض الترجمات التى تضم أحياناً أعمالاً راقية وهامة. ونحن إن نسينا فلن ينسى جيل السبعينيات جهد مجموعة علم الاجتماع المعاصر بقيادة محمد الجوهرى ، الذين بذلوا الجهد مضاعفاً منذ عام ١٩٧١ ، فترجموا فى البداية كتاب "ميادين علم الاجتماع" وضم موضوعات متعددة فى علم الاجتماع، ثم ترجم كتاب "نيقولا تيماشيف": نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها. وتتابعت الترجمات حتى تجاوز عددها تسعين كتاباً مترجماً، عدا الكتب المؤلفة.

ولكن القليل من الترجمات ينشر وفق خطة ، والكثير يصدر حسب هوى المترجم أو مسايرة الموضة. والموضة فى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين ترجمة أعمال بورديو وجيدنز، ومن قبلهما فى العقد الماضى ترجمت أعمال الآن تورين وهبرماس وبوتومور. والأمر الواضح أننا نفتقد خطة واضحة لترجمة أعمال علماء الاجتماع ذوى الشهرة العالمية. وإذا كان الهدف من الترجمة فى البداية واضحا ويركز على خدمة المثقف والمجتمع ، فإن الهدف قد توارى على استحياء وتحول إلى هدف عملى ونفعى لصالح المترجم.

والأهم من ذلك ندرة العنصر البشرى المؤهل للترجمة الدقيقة الذى يجمع بين الثقافة الاجتماعية العلمية ومعرفة أسرار اللغة. ولا نجد بين الكم الكبير من الترجمات التى تنشر وتقرأ إلا عدداً قليلاً من الترجمات، يمكننا أن نثق فيه.

وبقدر ما تزايدت أعمال الترجمة –مع جودة بعضها وكثرة الترجمات غير الدقيقة– قلت البحوث والمسوح والدراسات الاجتماعية التى تؤكد مساهمتنا فى فهم

الواقع الاجتماعى الذى حولنا ، ومن ثم عجزنا عن فهم الإنسان العربى ، وتفسـيرنا لسلوكنا ونظمنا الاجتماعية .

وهذا يعنى الغياب الذهنى للباحثين الاجتماعيين واللهث فيما يعتقدون أنه العمـل الأسهل، ومن ثم الجلوس وراء المكتب بدلاً من الطواف فىالقرى والنجوع وشـوارع المدن، وسؤال الآباء والأمهات والأزواج والزوجات والعمـال والفلاحـين والطلبـة والشبان والشيوخ عن اتجاهاتهم أو ملاحظة سلوكهم. لقد أدى القصور عن فهم الواقع إلى الاهتمام بالترجمة وبالتأليف والتوليف. وصعب تحقيق المهمـة الأساسـية لعلـم الاجتماع فى بلادنا والعجز عن إبداع مفهومات اجتماعية عربية نابعـة مـن واقعنـا الاجتماعى والثقافى بما له من خصوصية تميزه.

ولقد اهتم المترجمون العرب بترجمة الأعمال التى صدرت بـاللغتين الفرنسـية والإنجليزية ولم يترجم إلا كتاب واحد عن الألمانية ألفه ماكس فيبر الذى ترجمه أسعد رزق وعنوانه " صنعه العلم " ١٩٧٢ ، وترجم كتاب واحد عن اللغة الإيرانيـة ألفـه على شريعتى " العودة إلى الذات ١٩٨٦" ترجمه الدسوقى شتا، وكتاب واحد عن اللغة الروسية عنوانـه " علوم الاجتماع . تأليف ش.خ . شاخنار، ولم يبين اسم المترجم. أما كتاب قضايا علم الاجتماع تأليف أوسيبوف ، فقد ترجمة سمير نعيم وزميله إلـى العربية نقلا عن النص الإنجليزى. ومن هذا يتضح أن الفكر الاجتماعى العلمى السائد والمهيمن هو من نتاج المدارس الأمريكية والإنجليزية والفرنسية.

وفى مصر البلد الذى انطلقت منه حركة ترجمة كتب علم الاجتماع الفرنسـية ، اكتفى المترجمون بترجمة الكتب والمؤلفات المكتوبة باللغة الإنجليزية. وتكاد تختفـى الآن كتب علم الاجتماع المترجمة عن اللغة الفرنسية إذ انتقلت ترجمـة كتـب علـم الاجتماع المكتوبة بالفرنسية إلى أهل المغرب العربى ولبنان وسوريا ، الذين تملكـوا ناصية اللغة الفرنسية ، ولكن هؤلاء غلب عليهم طابع التعريب.

وعرفنا الترجمات غير المباشرة ، أى المترجمة عن لغة وسيطة تغـاير اللغـة التى كتب بها المؤلف الأصلى كتابه. وبعبارة أوضح إعادة ترجمة الكتاب المتـرجم ، مثل كتاب مانهايم "الأيديولوجية والطوبائية" ١٩٦٨ الذى ترجمه إلى الإنجليزية عـن لغته الأصلية الألمانية ، وكتاب عالم الاجتماع الفرنسى ليفى جميس إيل " إدوار شليز ثم ترجمه إلى العربية " عبد الجليل الطاهر من بغداد عام ١٩٦٨". " العقلية البدائيـة " الذى ترجمة عن الفرنسية إدورت شيلز وترجمه إلى العربية محمد القصاص عن اللغة الإنجليزية، ولم يترجم عن الفرنسية.

وأدت الجهود الفردية فى ترجمة كتب علم الاجتماع إلى اللغة العربية إلى تكرار ترجمة الكتاب الواحد، سواء صدرت الترجمتان أو الثلاث فى بلد واحد أو أكثر مـن

بلد. ونقدم على سبيل المثال الكتب التالية التى تتكرر ترجمتها:

الكتاب الأول: التحضر فى الشرق الأوسط تأليف كوستلو فينست

١- الترجمة الأولى : عبد الهادى والى وغريب سيد أحمد، مصر، ١٩٨٨

٢- الترجمة الثانية : قام بها أبو بكر باقادر تحت عنوان " علم الاجتماع الحضرى. التمدن فى الشرق الأوسط "، ١٩٨٠

٣- الترجمة الثالثة : التحضر فى الشرق الأوسط ترجمة رمضان عربى خلاف ، طرابلس، ليبيا، ١٩٨٤

الكتاب الثانى: مدخل لسوسيوجيا التنمية تأليف ويبستر أندرو

١- الترجمة الأولى : حمدى حميد يوسف . نشر فى بغداد، ١٩٨٦

٢- الترجمة الثانية : مدخل إلى علم اجتماع التنمية ترجمة عبد الهادى والى والسيد الزيات، الإسكندرية، د . ت.

الكتاب الثالث : Main Trends in Sociology تأليف لازارسفيلد

١- الترجمة الأولى : أسعد عرابى وآخرين، وزارة التعليم العإلى السورية، دمشق، ١٩٧٦.

٢- الترجمة الثانية : الاتجاهات الأساسية فى علم الاجتماع ترجمة عادل الهوارى، الكويت، مكتبة الفلاح، ١٩٧٦.

٣- الترجمة الثالثة : الاتجاهات الأساسية فى علم الاجتماع ترجمة أحمد النكلاوى (مصرى) وعواطف فيصل (سعودية)، القاهرة، نهضة الشرق، ١٩٨٠.

وشتان بين الترجمة السورية والترجمة المزدوجة الجنسية.

الكتاب الرابع : Sociology as Social Criticism **علم الاجتماع من منظور نقدى تأليف بوتومور**

الترجمة الأولى بعنوان علم الاجتماع والنقد الاجتماعى: محمد الجوهرى والسيد الحسينى وعلى ليلة وأحمد زايد، القاهرة، دار المعارف، ١٩٨١.

الترجمة الثانية: علم الاجتماع منظور اجتماعى نقدى ترجمة عادل الهوارى. نهضة الشرق، ١٩٨٠.

الكتاب الخامس : الصفوة تأليف بوتومور

الترجمة الأولى : صدرت بعنوان "الصفوة والمجتمـع" ترجمـة محمـد الجـوهرى وآخرين، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الكتب الجامعية، ١٩٧٢.

وترجمة أخرى قام بها جحا جورج تحت عنوان "النخبة والمجتمع"، بيروت، صدرت فى نفس العام بعد الترجمة الأولى ببضعة أشهر. وهى متباينة فـى أسـلوبها وفـى مصطلحاتها.

الكتاب السادس: المؤلف إليا مرسيا اسم الكتاب La sacre et le Profone

ترجمة نهاد خياطة تحت عنوان " رمزية الطقس والأسطورة "،دمشق، ١٩٨٧

والترجمة الأخرى ترجمها عبد الهادى عباس تحت عنوان "المقدس والمدنس دمشـق" ١٩٨٨

الكتاب السابع: كتاب جاستون بوتول Histoire De la Sociologie

الترجمة الأولى : غنيم عبدون تحت عنوان تاريخ علم الاجتماع .

الترجمة الثانية : ممدوح حنفى تحت عنوان تاريخ السوسيولوجيا، ١٩٨٤

الترجمة الثالثة : تاريخ علم الاجتماع قام بالترجمة محمد عـاطف غيـث وعبـاس الشربينى المتخصص فى " اللغة الفرنسية، ١٩٦٤

الكتـاب الثـامن: xplaination and Mangement of Change تـأليف دوس . س.س.

- الترجمة الأولى: أحمد النكلاوى وعبدالهادى الجوهرى ١٩٨١.

– الترجمة الثانية: التغير الاجتماعى والتحديث ترجمة أحمد مصطفى خاطر، ١٩٨٨.

وتبدو المرارة أخف وطأة لو تكررت ترجمة العمل الواحد فى بلدين عربيين أما أن يتم ترجمة الكتاب الواحد أكثر من مرة فى بلد واحد فى عقد واحد، فهذا أمر محير يحتاج إلى فهم.

ولقد انحصر الجهد فى إصدار معاجم علم الاجتماع على الترجمة وحدها بعـدما طويت الصفحات التى تظهر جهود ابن خلدون فى صـياغة مفهومـات اجتماعيـة. ونقصد بالمعاجم المرجع الذى يشتمل على المفهومات الاجتماعية مرتبة عادة ترتيبـاً هجائياً مع تعريف كل منها وذكر معلومات عنها من صيغ ونطق واشتقاقات ومعـان واستعمالات مختلفة (المسدى ص٥). والمعاجم المتداولة والمنشورة والمنتشرة بـين

قراء علم الاجتماع العرب نقلت من الإنجليزية أو الفرنسية إلى العربية. ورغم تعرفنا على علم الاجتماع منذ بدأ تدريسه فى الجامعات المصرية والعراقية منذ العشرينيات من القرن الفائت ، فإننا لم ننجح فى إصدار قاموس اجتماعى يضم بين دفتيه مفهومات اجتماعية عربية أصيلة. كما أننا لا نملك معجماً أو موسوعة اجتماعية تستوعب مفهومات اجتماعية لها معان ودلالات عربية. فعلم الاجتماع الذى ندرسه وندرسه علم بلا لسان عربى. فمفهومات العلوم هى الصورة الكاشفة لأبنيتها المجردة. والمفهومات الاجتماعية الأجنبية التى نترجمها أو نعربها ونرتبها فى قواميس ومعاجم، تحددت وتشكلت فى مجتمعات مغايرة لنا فى ثقافتها وعاداتها ومستواها الاقتصادى والاجتماعى والتكنولوجى، كما ولدت فى رحم ثقافات أخرى غير ثقافتنا؛ فهى داله على ثقافتهم لا على ثقافتنا.

وأشهر المعاجم التى ترجمت إلى العربية

١- **معجم العلوم الاجتماعية**، ١٩٧٥، تصدير ومراجعة إبراهيم بيومى مدكور ، إعداد نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين. القاهرة الهيئة العامة للكتاب. والأمر الذى يستحق الانتباه أن مشروع هذا المعجم بدأ عام ١٩٦٢ بالتعاون المشترك بين اليونسكو ومجمع اللغة العربية بالقاهرة. وصدر العمل فى عام ١٩٧٥. وقد ضم المعجم مفهومات فى علم الاجتماع والإحصاء السكان والاقتصاد وعلم النفس والسياسة والقانون.

٢- **المعجم الديموجرافى المتعدد اللغات** ١٩٦٧ ، ترجمة عبد المنعم الشافعى وعبد الكريم اليافى. إشراف وزارة الثقافة فى الجمهورية العربية المتحدة.

٣- **قاموس مصطلحات الإثنولوجيا والفولكلور،** تأليف إيكه هولتكرانس، ترجمة محمد الجوهرى وحسن الشامى، القاهرة، دار المعارف، ١٩٧٢. أعيد طبعه فى سلسلة ذاكرة الكتابة، القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ١٩٩٩، (٤٦١ص).

٤- **قاموس علم الاجتماع** :١٩٧٩ أشرف عليه عاطف غيث نقلاً عن مجموعة قواميس علم الاجتماع، وحرره محمد على محمد والسيد عبد العاطى وسامية جابر، الهيئة العامة للكتاب. لم تحدد القواميس التى نقلت منها المفهومات الواردة فى القاموس.

٥- **معجم علم الاجتماع** ١٩٨١ تأليف ميتشل دنكان ترجمة إحسان محمد الحسن (العراق) . نشر فى بيروت.

٦- **المعجم النقدى لعلم الاجتماع** ١٩٨٦ تأليف د. بودون وف . بوريكو ترجمة سليم حداد . بيروت المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.

٧- قاموس المصطلحات السياسية والسكانية والاقتصـادية والاجتماعيـة ١٩٩٠. تأليف سامى ذبيان وآخرين. لندن مؤسسة رياض الريس للنشر. وقد عرض المحـرر المفهوم باللغتين الفرنسية والإنجليزية ومقابله باللغة العربية.

٨- موسوعة العلوم الاجتماعية ١٩٩٤ ترجمة عادل الهوارى وسعد عبـد العزيـز مصلوح، بيروت، مكتبة الفلاح. والمترجم الآخر متخصص فى اللغة العربية!! وقـد اعترف الهوارى أن هذه الموسوعة تظهر بالعربية على نحو صـريح بالنسـبة إلـى مصدرها وهى بذلك تبرئ نفسها من خلط التأليف بالترجمة وانتحال جهود الآخرين .

٩- موسوعة علم الإنسان، تأليف شارلوت سيمور سميث، ترجمة مجموعـة مـن أساتذة الجامعات بإشراف ومشاركة محمد الجوهرى، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة، القاهرة، ١٩٩٨، (٨٧٥ص).

١٠-موسوعة علم الاجتماع، تأليف جوردون مارشال، وصدرت فـى ٣ مجلـدات ترجمها إلى العربية فريق عمل يضم مجموعة من المتخصصين فىعلم الاجتماع. وقام بالمراجعة والمشاركة فى الترجمة ، رجل يـؤمن بالعمـل الجمـاعى وهـو محمـد الجوهرى. وقد صدر هذا العمل ضمن المشروع القومى للترجمة المجلـس الأعلـى للثقافة، القاهرة بين عامى ٢٠٠١،٢٠٠٠. (تقع فى نحو ١٨٠٠ صفحة).

ولقد امتدت سطوة الترجمة إلى **المقاييس والاختبارات الاجتماعية** التى استخدمت لقياس اتجاهات وآراء وأفعال شعوب أخرى، وحققت نتائج طيبة فـى البلـدان التـى صممت من أجلها. وقد ترجم البعض هذه الاختبارات والمقـاييس ترجمـة كاملـة أو بعض فقرات منها،، وأعيد استخدامها فى مجتمعاتنا. وقد انتشرت ترجمـة المقـاييس واستمارات البحث المكتوبة باللغة الإنجليزية فى بلدان الخليج. وأبناء الخليج هم الأكثر رغبة وإيماناً بالدراسات التجريبية وترجمة المقاييس والاختبارات واستمارات البحـث من غيرهم. وهكذا استبدل بعملية إبداع مقاييس واستمارات بحث تهدف قياس واقعنـا قياساً صادقاً ، ترجمة المقاييس والاختبارات التى نالت شهرة فى بلدانها. ومـن هنـا أصبح دور الباحث هامشياً وتحول إلى ملاحظ أو دارس سلبى للحيـاة الاجتماعيـة، مقتدياً فى دراسته بأدوات بحث صممت لمجتمع آخر لجمع بيانات لا تعبر بصدق عن واقع مجتمعاتنا.

وإذا كان البعض يترجم المقاييس والاختبارات كلهـا أو بعـض أجـزاء منهـا والبعض يعدل فيها ويحورها، فإن قلة هى التى تهتم بتصميم أدوات بحث جديدة، هذا

هو العمل النادر والصعب. وقد ساهمت ترجمة استمارات البحـث والمقـاييس علـى الاهتمام بالتحليل الكمى وضمور التحليل الكيفى، وتهميش دور علماء الاجتمـاع فـى المنطقة، بعدما تحول الباحث إلى ملاحظ سلبى منفصل عن الحياة الاجتماعية مـدعياً الحياد، وهذا وهم.

ولقد ازداد الاهتمام بالمقاييس الإحصائية المترجمـة ، ولا نقلـل مـن براعـة الخليجيين فى استخدام التحليل الإحصائى والحاسوب وبرامجه ، ولكن هذا التفوق فى استخدام علماء الاجتماع المقاييس المترجمة والأساليب الإحصائية يقابله تنازل الباحثين الاجتماعيين فى تلك البلدان عن دورهم ومسئولياتهم السياسـية والاجتماعيـة نحـو أوطانهم.

وثمة أمثلة كثيرة توضح مدى انتشار الأساليب الإحصائية والمقاييس المترجمة ، نختار منها ما يلى :-

- والمثال الأول استخدم أحد الباحثين لدراسة عدم الاستقرار الأسرى فـى المجتمـع الكويتى مقياس:

Booth ,A. Johnson and D,Edward: Measuring Marital Instability of Marriage and the Family .

وقد اعتمد هذا الباحث على اختبار مقياس ليكرت لقياس الاختبارات الخاصة بعدم الاستقرار الأسرى فى الكويت ، واستخدم فى ذلـك اختبـار (ت) واختبـار معـدل الانحدار المتعدد. والسؤال هل الاستقرار الأسرى فى الكويت يماثل ويعادل الاستقرار الأسرى فى أمريكا !؟

- دراسة ثانية عن طبيعة العلاقة بين صراع الأدوار الأسرية والأدوار العملية (حسبما يسميها الباحث) وتأثيرها على حياة الفرد داخل المنظمة وخارجها بمدينة الرياض. وقد استخدم الباحث لقياس متغير صراع تداخل الأدوار ومتغير صراع الـدور الـوظيفى ومتغير صراع الدور الأسرى مقياس Kopelman ، كمـا اعتمـد فـى التحليـل الإحصائى على مقياس ليكرت الخماسى، واستخدم مقيـاس Miler لقيـاس الرضـا الوظيفى والرضاء الأسرى مثلما استخدم مقياس Gurin لقياس الرضا عن الحياة.

- دراسة ثالثة استخدمت المقاييس المترجمة تصنف ضمن موضوعات علم الاجتمـاع التربوى وعنوانها " دراسة مسحية لعوامل النظام المدرسى المؤثرة فى مستوى التزام المدرسين بالعمل فى المدارس الثانوية". وقد اعتمد هذا الباحث فى بناء بعض جوانب أداة البحث على مجموعة من المؤشرات التى استخدمها د.سنهولتز وسمبسون. واعتمد على المعادلة الإحصائية ركورنباخ لحساب معامل ثبات أسئلة الاستبانة.

• مثال رابع للاختبارات المترجمة كان موضـوعها " العلاقـة بـين البعـد الزمنـى للامتحانات والبعد التحصيلى للطلاب ". وقد تم استخدام الحزمة الإحصائية للحاسوب الشخصى spss/p.c لتعريبها وتحليلها ، واستخدام الباحث مقياس النزعة المركزية Central Tendency لمعرفة خصائص التوزيعات التكرارية ومقياس المنحنيـات الاعتدالية Multiple Regression

• مثال خامس : قياس " محددات الولاء التنظيمى فـى القطـاع الصـحى الحكـومى بالرياض " ولقد استخدم الباحث: مقياس Porter ويتضمن ٩ عبارات تبناها الباحث، مقياس ليكرت الخماسى، مقياس كانينفو للاندماج الوظيفى اقتـبس عشـر عبـارات، مقياس كوبلمان لقياس صراع الأدوار اقتبس ثمان عبارات.

ولم يعرف الباحث أن هناك عربياً صمم مقياساً باللغة العربية لقيـاس صـراع الأدوار وربما يرجع عدم المعرفة إلى إيمان الباحث بتفوق العقل الأمريكى!!!

هذه الأمثلة القليلة للمقاييس المترجمة تؤكد سطوة الترجمة على عقول الكثيـرين من المشتغلين بالبحث الاجتماعى، وهم لا يجدون فى ترجمة الاستمارات والمقـاييس المترجمة حرجاً ماداموا يستوردون الطعام والملبس والسيارة والسلاح !

ونحن نسأل، هل تساءل هؤلاء المؤمنون والمدمنون للأعمال المترجمة – بعد ما يزيد عن ٧٥ عاماً من تدريس علم الاجتماع فى جامعاتنا المصرية والعراقية وأكثـر من أربعين عاما فى بعض دول الخليج – هل ما يترجمونه وينقلونه إلى العربية يعـد علماً– مثل علم الطبيعة وعلم الأحياء والهندسة- أم أفكاراً نابعة من واقع اجتمـاعى وسياسى واقتصادى معين ، تسعى لتغيير الواقع الاجتماعى إلى مجتمع أفضل يحتـرم ويؤصل ديننا وعاداتنا وتقاليدنا ولا ينردرى تاريخنا؟ وهل هذه الأفكـار صـادقة أم مضللة ومشوهه لفكر الإنسان ومزيفة لوعيه، ومن ثم تخرب النسيج الاجتماعى (جلال أمين) نتيجة عدم الدقة فى انتقاء الأعمال المترجمة وعدم مناقشة الأفكار التـى بـين دفتى الكتاب المترجم وتفنيدها أو إثباتها والاقتصار على الاستشـهاد بالأمثلـة التـى يعرضها المؤلف فى كتابه. وهى أمثلة غريبة عن مجتمع المترجم مثلما هى غريبـة عن مجتمع الطالب ، مما يؤدى إلى إحساس الطالب إبن العشرين بالاغتراب أو الدونية أو يشعر بأن ما يدرسه جواز مرور للحصول على الدرجة العلمية تنتهى الصلة به بعد الامتحان.

المراجع

١- إبراهيم زكى خورشيد، الترجمة ومشكلاتها، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب.
٢- أحمد تيمور، معجم تيمور الكبير فىالألفاظ العامية، تأليف أحمد تيمور تحقيق حسين نصار، "القاهرة، الهيئة العامة للتأليف والنشر.

٣- أحمد زايد مشرفا، الببليوجرافيا الشارحة للترجمات العربية فى علم الاجتماع والأنثروبولوجيا " القاهرة- كلية الآداب جامعة القاهرة . مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، ١٩٧٧.
٤- أنصار بيار، العلوم الاجتماعية المعاصرة ، ترجمة نخلة فريفرر، بيروت، المركز الثقافى العربى، ١٩٩٢.
٥- ايكلمان ديل، الكتابة الأنثربولوجية عن الشرق الأوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربى، العدد ١٣٤، عام ١٩٩٠.
٦- بودون . ر المعجم النقدى لعلم الاجتماع، تأليف : ر. بودون ،وف.بوريكو. ترجمة " سليم حداد " بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٦م.
٧- تيرنر جوناثان، بناء نظرية علم الاجتماع تأليف : جوناثان تيرنر ترجمة محمد سعيد فرح –الإسكندرية، منشأة المعارف ٢٠٠٠ م.
٨- جلال أمين، بعض مظاهر التبعية الفكرية فى الدراسات الاجتماعية فى العالم الثالث فى: ندوة إشكالية العلوم الاجتماعية فى العالم العربى .
٩- حسن حسين فهمى، المرجع فى تعريب المصطلحات العلمية والفنية والهندسية أوصى بنشره مجمع اللغة العربية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية .
١٠- حسن صعب، تحديث العقل العربى، الطبعة الثانية، بيروت، دار العلم للملايين ١٩٧٢
١١- روشية جى، مدخل إلى علم الاجتماع العام، ترجمة مصطفى دندشلى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، ١٩٨٣م.
١٢- زايتلن ارفنج، النظرية المعاصرة فى علم الاجتماع. دراسات نقدية – ترجمة محمود عودة وإبراهيم عثمان، الإسكندرية، دار المعرفة، ١٩٩٣م.
١٣- الزبيدى، السيد محمد مرتضى الزبيدى، تاج العروس المجلد السادس= تحقيق عبد السلام هارون، الكويت وزارة الإرشاد والأنباء ١٩٦٩.
١٤- سامية اسعد، ترجمة النص الأدبى، عالم الفكر، المجلد ١٩، العدد ٤، وزارة الإعلام الكويت مارس ١٩٨٩م.
١٥- ستروك جون، البنيوية وما بعدها- من ليفى ستراوس إلى دريدا، تحرير جون ستروك ترجمة محمد عصفور، الكويت، عالم المعرفة، العدد ٢٠٦ .
١٦- شفيق الغبرا، معوقات البحث فى العلوم الاجتماعية العربية، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٧، العدد ٣، خريف ٨٩ .
١٧- عبد السلام المسدى، قاموس اللسانيات، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٤.
١٨- عياد القزاز، علم الاجتماع فى العراق، القاهرة، المجلة الاجتماعية القومية. المركز القومى للبحوث الاجتماعية، المجلد الرابع، العدد ٢، مايو، ١٩٧٠ .
١٩- قاسم السارة، تعريب المصطلح العلمى، الكويت، عالم الفكر، وزارة الإعلام. المجلد ١٩، العدد ٤، مارس ١٩٨٩.
٢٠- مجدى وهبة، معجم المصطلحات العربية فى اللغة والأدب، طبعة ثانية " تأليف مجدى وهبة وكامل المهندس، بيروت، مكتبة لبنان،١٩٨٤.

٢١- محمد جواد رضـا، ظـاهرة العنـف فـى المجتمعـات المعاصـرة : تفسـير سوسيوسايكولوجى، الكويت، عالم الفكر، المجلد(٥). عدد ٣. ١٩٧٤.
٢٢- محمد حافظ دياب، علم الاجتماع فى الجزائر، المسـتقبل العربـى، العـدد ١٣٤" . ١٩٩٠
٢٣- نجاة عبد العزيز المطوع، آفاق الترجمة والتعريب، عالم الفكر، وزارة الإعـلام. الكويت، المجلد ٩، العدد٤، مارس ١٩٨٩ .
٢٤- نيو مارك بيتز، دليل المترجم، ترجمة. محمود إسماعيل صينى"، الريـاض- دار العلوم، ١٩٨٥ .
23-Chinoy , Earl : Sociological Perspective : N.y Random House , 1954 .
24- Gouldner Alvin : The coming crisis of Western Sociology.N.Y Basic Book 1975.

الفصل الثانى

حركة الترجمة إلى العربية
فى ميدان العلم الاجتماعى
(مع دراسات حالة لبعض جهود تعريب المصطلح)(*)

أولاً: لمحة تاريخية

لا حاجة بى أن أشير إلى أن النهضة العلمية الحقة – فى أيامنا هذه بالـذات- لا يمكن أن تبدأ من الصفر ، أو تنطلق من فراغ ، تحت أى حجة زائفة تتشبث - وهماً - بالخصوصية الاجتماعية أو التاريخية ، أو تتذرع بحجـة الإفـلات مـن سـيطرة استعمار الأقوى لنا فكرياً . هذا كله حق يراد به باطل ، فلا أحد يسعى إلـى تجاهـل الخصوصية ، ولا أحد يفرح بهيمنة الآخرين عليه . ولكن من يملك العلم والرؤية هو الذى يستطيع أن يتحاور من موقع الشريك ، وهو الذى يمكنه أن ينتقى ما ينفعه وينتبه إلى ما يدمره أو يضلله . فلنتفق على أن من يريد أن ينهض ويبدع فعليه أن يبدأ مـن حيث انتهى الآخرون .

وإذا كان ذلك المبدأ يصدق عموماً ودائماً فإنه أشد ما يكون صدقاً فى ميدان العلم الاجتماعى . حقيقة أن ابن خلدون - صاحب علم العمران - هو الأب الحقيقى لعلـم الاجتماع، ولكن الحقيقة أيضاً أن العلم الذى نتحدث عنه هنا ، وفروعه التى نتجـول بينها الآن ، هو علم غربى أسهم فى تأسيسه سان سيمون ، وأوجسـت كونـت ، ثـم تلاهما جيل من العمالقة هم المؤسسون الحقيقيون لعلم الاجتمـاع المعاصـر : إميـل دوركايم ، وهربرت سبنسر ، وماكس فيبر ، وكارل ماركس... إلخ . هذا العلم لا يزيد عمره الزمنى عن مائتى عام ، ولكنه أحدث قدراً هائلاً من الدينامية، بل والضوضاء ، وبلغ من الشعبية مبلغاً عظيماً .. وذلك كله تراث لا يستطيع عاقل أن يتجاهلـه هـذه الأيام (١) .

ومن أسف فعلاً أن الفكر المصرى الحديث قد انتبه إلى هذا الدرس منـذ فجـر نهضته الحديثة ، واستطاعت بدايات حركة الترجمة من اللغات الأجنبية إلـى اللغـة

(*) كتب هذا الفصل الدكتور محمد الجوهرى، أستاذ علم الاجتماع، بكليـة الآداب، جامعـة القاهرة.

(١) انظر مادة علم الاجتماع فى : جوردون مارشال ، موسوعة علم الاجتماع ، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون ، المجلد الثانى ، المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القومى للترجمـة، القاهرة ، ٢٠٠٠ .

العربية أن ترافق بدايات النهضة المصرية الحديثة ، منذ منتصف القرن التاسع عشر . ولن يفيد أن نتباكى على ما بددناه من وقت ثمين ، وأقول لو أننا بدأنا جهوداً جادة لترجمة التراث العلمى الاجتماعى إلى العربية منذ ذلك التاريخ، لكان الحال الآن غير الحال . ولكن ماذا يفيد القول الآن [1] .

وينقضى نصف قرن ، ويدخل علم الاجتماع كتخصص مهم إلى الجامعة المصرية الأهلية ثم الحكومية، أى ١٩٠٨ ، ثم ١٩٢٥ . ويستقل كقسم قائم بذاته بين أقسام كلية الآداب القليلة فى ذلك الحين ، ويخرج أول دفعة فى عام ١٩٢٩ (من أبرز أفرادها المرحوم سليمان حزين) . ولا تقتصر أهمية علم الاجتماع على وجود قسم مستقل له فى الجامعة المصرية ، ولكن الأهم أن نفراً من كبار الأساتذة الأجانب الذين استقدموا للتدريس فى كلية الآداب كانوا متخصصين فى هذا الجانب أو ذلك من العلم الاجتماعى (خاصة الأنثروبولوجيا)، بريطانيين كانوا ، أم ألماناً ، أم إيطاليين ... إلخ . كما يبرز تلك المكانة اتجاه الرعيل الأول من طلاب الدكتوراه المصريين بالجامعة (طه حسين ، وغيره من أعضاء البعثات : منصور فهمى ، ثم على عبدالواحد وافى ... الخ) لدراسة بعض موضوعات علم الاجتماع . لم يكن أولئك الرواد يحبسون أنفسهم فى تخصصاتهم الدقيقة ، ولكنهم كانوا حريصين كل الحرص على تأصيل ثقافتهم بأصولها العريقة (مثلاً دراسة طه حسين لابن خلدون) ، والاقتراب العلمى من واقعهم الاجتماعى الثقافى .

والسؤال المنطقى الآن : هل بدأ هؤلاء أو غيرهم بالترجمة فى ميدان علوم المجتمع ؟ والإجابة سلبية للأسف لعدد من الأسباب : يأتى فى مقدمتها أن معظم القائمين بتدريس تلك المواد كانوا من الأجانب ، وكانوا يلقون دروسهم بلغاتهم الأم ، وكان الطلاب المصريون يستوعبون ويتابعون . وبالتالى لم يحس أحد بأى مشكلة .

من ناحية أخرى كانت هناك قلة من المصريين القائمين بالتدريس فى مثل هذه الأقسام، ولكنهم لم يكونوا من المتخصصين فى العلوم الاجتماعية ، ولم يكونوا قادرين - لو أدركوا أهمية هذا الكتاب الاجتماعى أو ذاك - أن يجدوا التفرغ الذى يسمح

---

(١) عرفت مصر بالفعل تجربة فريدة فى حقل علم الفولكلور، حيث حباها ا ببباحث ألمانى شاب نابه أوقف خمس سنوات من عمره العلمى الناضج - عقب حصوله على الدكتوراه - يجوب مصر من أقصاها إلى أقصاها ، يجمع تراثها الشعبى، ويسجله، ويدرسه، ويضع الخطط لمزيد من البحث فيه، وطبق أحدث ما كان مستخدماً على أيامه (أواخر عشرينيات وأوائل ثلاثينيات القرن العشرين) من مفاهيم نظرية وأساليب منهجية، ورؤى تحليلية. انظر عرضاً ضافياً لأعمال الألمانى هانز فينكلر فى ميدان الفولكلور المصرى فى: علياء شكرى، التراث الشعبى المصرى فى المكتبة الأوروبية، دار المعرفة الجامعية، الطبعة الرابعة، الإسكندرية، ١٩٩٦، الدراسة الثالثة: "الفولكلور المصرى. هانز فينكلر والدراسة العلمية للتراث الشعبى المصرى"، ص ص ١١٧– ١٨٩.

بالترجمة . ناهيك عن أن المصطلحات نفسها لم تكن قد استقرت بالعربية بعد . وأخيراً لم يكن هناك جمهور القراء المتعلم الذى يستشعر الحاجة إلى هذه النوعية من الكتب ، ولا هو بالأعداد التى تسمح بطبع أعمال فى هذه الميادين .

وإزاء مثل هذه الظروف لم يكن من العجيب أن تنشأ حركة الكتابة فى الموضوعات الاجتماعية خارج أسوار الجامعة ، وعلى يد فئة من المثقفين غير المتخصصين فى العلم الاجتماعى . وكان كل سلاحهم وسبب إقدامهم هو استشعارهم الحاجة إلى نشر فكر جديد وتعريف الناس بعلوم جديدة . لهذا لم يكونوا فى موقف من يريد أن يوثق فكراً بذاته ، أو ينقل نصوصاً لها أهميتها ، فلم يستشعروا أى حاجة إلى ترجمة الأعمال الأصلية التى لفتت اهتمامهم إلى العلم الاجتماعى . وقد يكون أحسن وصف لتلك الأعمال التى ألفها هذا الفريق أنها كانت " تعرض " أو "تلخص"... إلخ جانباً من الفكر الغربى فى حقل علم الاجتماع [1] .

ودار الزمن دورته وشهد علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية فى الجامعات المصرية ، وعلى مستوى الجمهور المثقف ، نمواً كمياً وكيفياً هائلاً . وسوف يتبين لنا من تأمل تاريخ العلم الاجتماعى المصرى أن هذا العلم قد دخل إلى مصر من الباب الفرنسى ، وفى تاريخ مبكر ، ولو سار هذا العلم سيرته الصحيحة المناسبة على أرض مصر لتصدرت دراسات علم الاجتماع المصرى كافة الدراسات السوسيولوجية فى بلاد العالم الثالث . ولكن الأمور سارت للأسف سيرة أخرى . وكان أول الأخطاء فى مسيرة هذا العلم وأبرزها أن أول الأقلام التى كتبت كتابة أكاديمية فى هذا العلم بلغتنا العربية على أرض مصر قد خلطت خلطاً مؤسفاً بين الترجمة والتأليف . وارتبط بهذه الظاهرة وسار معها (بل تكامل تكاملاً تاماً) أن اتجهت تلك الأقلام إلى كتابة الكتب ، لأنها الأيسر والأسرع والأكثر أماناً ، فتباعدت مع الزمن عن البحث الميدانى لواقع المجتمع المصرى . ولكن تلك قضية أخرى [2] .

ودار الزمن دورة أخرى ، وبدأت بعض المحاولات الأولى للإصلاح وتعديل المسار بعد انقضاء نحو عشرين عاماً على تأسيس أول قسم لعلم الاجتماع فى مصر . وكانت البداية متواضعة أشد التواضع .. مجرد محاولة الفصل الواضح بين ما هو

---

(١) للمزيد من التفصيلات حول هذا الموضوع انظر : حسن سعفان ، موجز فى تاريخ علم الاجتماع فى مصر منذ بدء القرن الماضى حتى الآن ، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية ، القاهرة ، (الكتاب مؤلف عام ١٩٦٣ ، ونشر عام ١٩٧٠). وانظر كذلك محمد سعيد فرح ، دراسات فى المجتمع المصرى ، الدراسة الأولى بعنوان: "علم الاجتماع فى مصر : دراسة وتقييم " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الإسكندرية، ١٩٧٦ ، ص ص ٣ – ٢٩ .

(٢) انظر محمد الجوهرى : قراءة نقدية فى تاريخ علم الاجتماع فى مصر ، المجلة العلمية لجامعة القاهرة ، العدد الأول، القاهرة، ١٩٨٩، ص ص ١٧ – ٥٦ .

مترجم وما هو مؤلف ، وأصبح هناك بعض "الدكاترة" ممن لا يستنكفون أن يكتبوا أسماءهم على "كتب مترجمة" فى ميدان علم الاجتماع . وكثر عدد هؤلاء الناس، وشهدت كل جامعة نفراً منهم ، وتعددت العناوين المترجمة، وبدأ الناس يعتادون التمييز بين المترجم والمؤلف ، فأصبح الكاتب يجتهد فى الالتزام بذلك (قدر الإمكان)، وأصبح القارئ يتوقع من الكاتب أن يبين له ذلك بصدق .

وكان من علامات نضوج علم الاجتماع فى تلك الفترة أن بدأ يسعى إلى رصد وتسجيل الحركة التى تمت على مسرح هذا العلم ، على نحو يسمح بتقييمها والحكم على ما فيها من نواحى قوة وضعف تمهيداً لتصحيح المسار وتركيز الجهود . وشهد هذا المجال جهوداً طيبة تمثلت فى صدور عدد من الببليوجرافيات كانت باكورتها : دليل الإنتاج الفكرى العربى فى العلوم الاجتماعية . ونشر كاتب هذه السطور فى العدد الخامس من الكتاب السنوى لعلم الاجتماع (صدرت منه ٧ أعداد فى الفترة من ١٩٨٢ حتى ١٩٨٧) قائمة ببليوجرافية غطت الإنتاج الذى ظهر من حيث توقفت الببليوجرافيا السابقة وحتى ١٩٨٧ [١] .

وتفرض على أمانة التأريخ لحركة الترجمة فى العلم الاجتماعى أن أشير بإيجاز إلى جهود جماعة علم الاجتماع المعاصر فى ترجمة عدد من الكتب المهمة فى مختلف فروع علم الاجتماع – على امتداد ثلاثة عقود أو نحو ذلك – منذ منتصف الستينيات وحتى الآن ، تم فيها ترجمة ما يزيد على خمسين كتاباً من أمهات الكتب العالمية[٢]. وأهم نتيجة مباشرة لذلك الجهد أن بدأ الطالب المصرى المتخصص فى علم الاجتماع، أو علم السياسة ، أو الاقتصاد يقرأ الفكر الاجتماعى المعاصر فى نصه الأصيل، دون تلخيص أو تشويه .

وبلغنا تسعينيات القرن العشرين ، وتأسس بكلية الآداب جامعة القاهرة مركز للبحوث والدراسات الاجتماعية ، جعل من أول واجباته رصد حركة النشر العلمى فى العلوم الاجتماعية . فبدأ فى عام ١٩٩٧ نشر الملخصات السوسيولوجية العربية التى تغطى الإنتاج العربى فى العلوم الاجتماعية منذ بدايات القرن العشرين وحتى الآن ، ويجرى العمل فيها بشكل متصل ، وقد صدر منها حتى الآن المجلد الحادى عشر الذى يغطى الإنتاج الذى صدر عام ١٩٩٩ . وأفرد مجلداً خاصاً لنشر الأعمال المترجمة إلى العربية فى شتى البلاد العربية.

---

(١) وشهد ميدان علم الفولكلور نشاطاً ببليوجرافياً مماثلاً تمثل فى إصدار قائمة ضخمة عام ١٩٧٨ ، وقائمة شاملة حديثة عام ٢٠٠٠ بإشراف كاتب هذه السطور .

(٢) ضمت محمود عودة ، ومحمد على محمد ، والسيد الحسينى ، وعلياء شكرى ، وأحمد زايد ، وعلى ليلة ، وكاتب هذه السطور وآخرين .

وقد كتب أحمد زايد فى تقديمه لهذا المجلد يقول : " كذلك كان مركـز البحـوث والدراسات الاجتماعية على وعى بأهمية دفع حركة الترجمة إلى الأمام. ولـذلك فقـد حاول أن يسهم فى تنوير الجهود الحالية فى حركة الترجمة بمحاولة رصد ما تم مـن تراجم فى ميدان علم الاجتماع والأنثروبولوجيا ، وكذلك فى علوم المجتمع الأخرى . ولاشك أن هذا الرصد يمكننا من أن نلم بما تم إنجازه الآن ، وأن نقوم الفائـدة التـى عادت منه ، وأن نوجه حركة الترجمة فى المستقبل وجهة أكثر تنظيماً . وكانت هـذه البيليوجرافية هى ثمرة هذا الرصد . ونأمـل أن يكون إخراجها مفيداً فى تنوير حركة الترجمة العربية نحو آفاق أرحب وأعمق . كما نأمل أن تناقش هذه البيليوجرافية فـى ميادين عامة (الندوات وورش العمل) كى تحقق أكبر قدر مـن الفائـدة . وتنقسـم البيليوجرافية إلى قسمين رئيسيين : يمثل أولهما الجسم الرئيسى للبيليوجرافيا ، وهـو مرتب ترتيباً هجائياً برؤوس الموضوعات الأساسية للكتب المترجمة ، وتحـت كـل موضوع رتبت الكتب فيما بينها هجائياً بالمدخل الرئيسى للكتاب ، وهو فـى أغلـب الأحوال المؤلف ، وفى أحيان قليلة عنوان الكتاب حينما لا يكون المؤلف متـوافراً ، وقد أغفل من هذا الترتيب أداة التعريف " ال " .

وقد أدرجت فى هذا القسم البيانات الكاملة للكتاب ، وهى تنقسـم إلـى جـزئين أساسيين ، هما : البيانات البيليوجرافية للكتاب ، ومستخلص الكتاب . وبالتالى يمكـن للمستفيد أن يتعرف على بيانات الكتاب بالكامل بالإضافة لمستخلص حول موضـوع الكتاب يمكنه من التعرف على الموضوعات التى يتناولها الكتاب ، وإسهامات القائمين بترجمته فى المادة العلمية ، وقد ذيل المستخلص بالمكان الذى يمكن للقارئ أن يجـده فيه . والبيانات الخاصة بالكتب مرقمة فيما بينها ترقيماً مسلسلاً بحيث يمكن الاستفادة من هذا الرقم فى حالة استخدام أحد الكشافات الإضافية .

أما القسم الثانى فيضم الكشافات الإضافية التالية :

١- كشاف المؤلفين .
٢- كشاف المترجمين .
٣- كشاف التقديم والمراجعة .
٤- كشاف العناوين .

ثانياً: ملاحظات عامة على الأعمال المترجمة فى كل ميدان

أ- الملاحظات الكمية :

طبيعى أننى سوف أعتمد على تلك القائمة البيليوجرافية للكتب المترجمة فـى استعراض الملامح البارزة لحركة الترجمة فى هذا الميدان . ونلاحظ فى البدايـة أن حركة الترجمة فى ميدان العلم الاجتماعى تأثرت أقوى التأثر بالتيارات السياسية التى

كانت تموج بها الستينيات (والسبعينيات بفعل القصور الذاتى) وما خلفته من تيارات منظمة وحركات أو تنظيمات عملت كلها على نقل فكر سياسى معين، الأمر الذى أدى فى نهاية الأمر إلى نشاط كبير فى حركة الترجمة فى ميـدان السياسـة والاجتمـاع السياسى والاستعمار... إلخ حيث بلغ عددها ١٥٩ عملاً مترجماً بنسبة ١٨,٣% مـن إجمالى الكتب التى ترجمت خلال نصف القرن الماضى . (انظر قائمة فروع العلـم الاجتماعى وما ترجم فيها فى الملحق) .

كما أن صعود التيار الاشتراكى فى عالم السياسة كما فى الاقتصاد ، وتحول المجتمع المصرى من نظام رأسمالى إلى نظام اشتراكية الدولة قد نشط بطبيعة الحـال حركة الترجمة فى ميدان علم الاقتصاد ، والتخطـيط والتنميـة الاقتصـادية ، وفـى الماركسية كمذهب ونظام اقتصادى . ولا عجب أن يأتى هذا المجال فى المرتبة الثانية من حيث عدد الكتب التى ترجمت خلال النصف الثانى من القرن العشرين (عـدد ٨٧ كتاباً بنسبة ١٠% تقريباً) . وبذلك يمكن القول - بشىء من التجـاوز- أن الـدوافع الإيديولوجية والسياسية (وعامل الرواج أيضاً) كانت مسئولة عن ترجمة ٢٤٦عمـلاً بنسبة ٢٨,٥% من مجموع ما ترجم فى العلم الاجتماعى إلى اللغة العربية .

الميدان الذى يحتل المرتبة الثالثة من حيث حجم المترجم فيه هو علم الاجتماع الثقافى (أو بلغة اليوم الدراسات الثقافية) ودراسات التراث الشعبى (كتابات الأجانـب بصفة خاصة: لين ، وبلاكمان ، وشابرول ، وعيروط ... إلخ) وعلم الاجتماع المعرفى ونحو ذلك . وقد لجأ البعض – من غير الاشتراكيين – إلى الثقافة مهرباً من "مولـد" الاشتراكية ، كما اتجه كثير من الاشتراكيين إلى الثقافة دعماً لوجهة نظـرهم وسـعياً وراء المزيد من ترسيخ فكرهم . (بلغ عدد المنشور فى هذا الفرع ٦٤ كتابـاً بنسـبة ٧,٤%).

فى المرتبتين الرابعة والخامسة تأتى المؤلفات الاجتماعية بالمعنى الحقيقـى ، أو تأتى الأعمال السوسيولوجية فعلاً ، وأقصد تلك التى تتناول علم الاجتمـاع العـام (عدد ٥٦ كتاباً بنسبة ٦,٤%) والفكر الاجتماعى (وعدده ٥٥ كتاباً بنسبة ٦,٣%) . وإن كان لا يخفى أن كثيراً مما ترجم فى ميدان الفكـر الاجتمـاعى تصـدق عليهـا تبريرات الدافع الإيديولوجى السياسى للترويج للفكر الاشتراكى (أدرج هنا الكثير مـن أعمال ماركس ، وإنجلز ، ولينين ، وماوتسى تونج... إلخ) .

على هذا المنوال تتواتر باقى ميادين العلم الاجتماعى الأخرى كعلم الاجتماع الصناعى والإدارى والتنظيمى (٢٥ عملاً بنسبة ٢,٩%) ، والسكان وتنظيم الأسرة (٢٣ عملاً بنسبة ٢,٦%)، والتنمية الاجتماعية (٢٣ عملاً بنسبة ٢,٦%) ، والأسرة والمرأة والجندر (١٩ عملاً بنسبة ٢،٢% منها عمل واحـد فقـط عـن الجنـدر) ،

والتاريخ الاجتماعى (١٦ عملاً بنسبة ١,٨%) ، وعلم الاجتماع التربوى (١٤ عملاً بنسبة ١,٦%) ، وبحوث الجماعة وعلم النفس الاجتماعى عموماً (١١ عملاً بنسـبة ١,٢%) ، وبحوث الاتصال (١١ عملاً أيضاً بنسبة ١,٢%) ، وعلم الاجتماع الدينى والدراسات الدينية (عشرة أعمال بنسبة ١،١%)، ومجـال الجريمـة والأحـداث (٨ أعمال بنسبة ٠,٩%) ، ومجالى دراسات التغير والتحضر بنسب متساوية (٧ أعمال لكل مجال منهما بنسبة ٠,٨% للمجال الواحد) ، وثلاثة مجالات استأثر كـل مجـال منها بعدد خمسة أعمال (على مدى قرن كامل – أو نصف قرن فعلياً) بنسبة ٠,٥% وهى: ميدان المشكلات الاجتماعية ، ودراسات الطبقـات الاجتماعيـة ، ودراسـات المستقبل .

ثم مجموعة غير قليلة من المجالات المهمة حظى كل منها بأقـل مـن خمسـة أعمال، كميدان التنشئة الاجتماعية والطفل (بواقع ٤ أعمال) ، والحداثة (ميزناه من داخل ميدان الفكر الاجتماعى) وحظى بثلاثة أعمال ، واختص كل مـن الأخـلاق، واجتماع الأدب ، وبحوث المخدرات بعملين اثنين فقط ، وعمل واحد عن الشباب !! .

ب- تأملات كيفية لما ترجم :

صدق من قال إن الأرقام سلاح بارع لليقين والانضباط ، ولكنها سلاح خطيـر للكذب والتشويه . ولعل جدول المترجمات الاجتماعية موزعة حسب الميادين لا يمكن أن يدلنا وحده على كفاية ما ترجم .

قد تبينا من استعراض حجم المترجم فى كل ميدان أن بعضها ثرى فعلاً، ولكـن تدقيق النظر سرعان ما يفضح هذا العدد ويكشف أنه فعلاً (عدد فـى الليمـون !) . فالميادين التى تتصل بالدعوة إلى إيديولوجيات وآراء والترويج لتوجهـات فكريـة ، أكثرها إما أنه ليس من طبيعة علمية رصينة ، أو أنه ترجم بمعرفة أشـخاص غيـر متخصصين ، أو أنه لم يستوف الاشتراطات العلمية (فى الدقة ، أو المراجعـة ، أو النشر ... الخ) . ولذلك لا تفرحنا كثيراً الأرقام المرتفعة – نسبياً – للمترجم فى حقول السياسى ، والاقتصادى ، والأسرة ، والثقافة ، والصناعى ، والتنميـة الاجتماعيـة ، والتربوى ، والدينى... إلخ .

ولكن لندع تلك القضية جانباً ونتأمل المجالات التى تقع فى قلب اهتمـام العـام الاجتماعى ، ولكنها لم تحظ بما يناسب أهميتها من إقبال المتـرجمين . فـى مقدمـة المجالات المظلومة بحوث الشباب ، والطفل ، والمرأة ، والحضـرى ، والبـدوى ، والريفى ، والمشكلات الاجتماعية ، وسوسيولوجيا الأدب ، وعلم اجتماع الفن ، وعلم الاجتماع العسكرى (يحظى بإنتاج وفير باللغة الإنجليزية خصوصاً)، وبحوث الفقر، ودراسات التنشئة الاجتماعية... إلخ.

وربما يتعين أن أضيف إليها ميادين حظيت بقدر من الاهتمام ، ولكن الإسـهام السوسيولوجى فى الترجمة كان هزيلاً ، بل غائباً أحياناً . وعلـى رأس هـذا النـوع سوسيولوجيا الاتصال (وقد اضطلع بالعبء الأكبر فى ترجمته نفر من الإعلاميين ، وليس أساتذة الإعلام !!) ، وعلم الاجتماع التربوى حيث تولى تلك المهمة فى الغالب أساتذة التربية (وجلهم من خلفيات قد لا تكون فى مجـال كليـات الآداب أصـلاً) . ونفس التقصير الذى اقترفه أساتذة علم الاجتماع نلمسه هنا من جانب أساتذة الإعلام ، الذين كان يمكن أن يسهموا بنصيب أكبر فى ترجمة أمهـات الأعمـال فـى ميـدان الاتصال والإعلام .

إننى لا أتردد أن أضم إلى معسكر " المظاليم " فى حقل الترجمـة الاجتماعيـة ميدانين ، كان يتعين أن يستأثرا بقدر أكبر من الاهتمام والعناية ، سواء من حيث الكم أو الكيف ، وأعنى النظرية الاجتماعية ، ومناهج البحث الاجتماعى . فقد يرى البعض أن المجالات التطبيقية ، التى تتعامل مع مادة ملموسة ومحلية وخاصة فى الغالب ، لا يجوز التوسع فى الترجمة فيها . ولكن التأسيس النظرى والمنهجى هو الميدان الأحق بالترجمة ، ومنه يتم الاستفادة ، ومعه يكون الحوار العلمى الحقيقى، من أجل تأصـيل نهضة سوسيولوجية عربية.

ومهما كانت اعتراضات أى طرف على الترجمة فى الحقل الاجتماعى – بحجة خصوصية الواقع العربى أو المصرى – فإن ذلك لا يمكن أن يمتد ليشمل التحفظ على ترجمة الفكر الاجتماعى ، والأعمال البحثية لمشروعات وتجارب واقعيـة ، وكـذلك الخبرات المنهجية فى بلاد العالم الثالث . فهؤلاء الناس إخوة لنا فى مضمار الحركـة الاجتماعية ، وذاقوا ما ذقناه من نهب استعمارى ، ثم سيطرة إمبرياليـة ، وبعضـهم يعيش بعض مشاكلنا بحذافيرها ، أليس من الواجب أن ننقل تجاربهم إلى لغتنـا لكـى تدخل دائرة الحوار الاجتماعى الخلاق ؟ .

وهناك أخيراً بعض مجالات العلم الاجتماعى التى غابت غياباً كاملاً – أو شـبه كامل – عن جهود الترجمة ، ويأتى فى مقدمتها فرع علم الاجتماع القانونى (رغـم أهميته وقلة المصنف فيه باللغة العربية) ، وعلم الاجتماع الطبـى ، رغـم ازدهـار حركة البحث والكتابة فيه طوال الستينيات والسبعينيات ، والدراسة الاجتماعية للقـيم، وعلم الاجتماع البيئى ، وقضايا ومشكلات المسنين، وميـدان العواطـف والجنـدر، وسوسيولوجيا السلوك الجنسى ، والأشكال الحديثة للاتصال كالإنترنت ، والمحمـول، والأقمار الصناعية... إلخ .

وبرغم هذا التقصير بوجه عام ، الذى بلغ حد الإهمال التام لبعض فروع العلـم الاجتماعى ، نجد على الناحية الأخرى أشكالاً غيـر سـارة لتبديـد الجهـد وهـدر

الإمكانيات. فتجد كتاباً واحداً (ليست له أى قداسة !! ولا قيمة فائقة ، ولا يمثل فتحـاً جديداً) يترجم أكثر من مرة بأكثر من قلم ، وينشر فى أكثر من بلد عربى (فى مصر، وبيروت ، وطرابلس ليبيا)[1].

من الظواهر السلبية الأخرى عدم الاهتمام بترجمة أعمـال المـؤلفين العـرب المنشورة بلغات أجنبية ، خاصة إذا كانت تتنـاول مجتمعـات عربيـة ، أو قضـايا ومشكلات عربية . ويمكن أن نستثنى من ذلك مؤلف دونالد كـول وثريـا التركـى (سعودية)، وكتاب حامد عمار الشهير عن التنشئة الاجتماعية فى قريـة سـلوا (وإن كانت الترجمة قد صدرت بعد نشر الكتاب بخمسة وثلاثين عاماً)، ورسالة طه حسـين عن ابن خلدون، التى ترجمها محمد عبدا عنان[2].

أما إذا تأملت اللغات الأصلية للأعمال المترجمة فسوف تأتى فى مقـدمتها تلـك المنشورة باللغة الإنجليزية ، وقلة أقل كثيراً باللغة الفرنسية، ثم تليها اللغة الروسـية ، ثم أقل بمسافة الألمانية . ولا وجود لمترجمات اجتماعية عـن اللغـات الأسـبانية ، واليابانية ، ولغات الشمال الأوروبى ، واللغة الإيطالية... الخ .

وفى تقديرى أن الملامح الدقيقة لحركة الترجمة إلى العربية فـى ميـدان العلـم الاجتماعى سوف تزداد اتضاحاً عندما ندقق النظر من خلال الدراسة المتعمقة لبعض الحالات . وقد سنحت الفرصة لكاتب هذه السطور أن يضطلع مع زملاء لـه بمهمـة ترجمة عملين موسوعيين، الأول موسوعة على الإنسان ، المفـاهيم والمصـطلحات الأنثروبولوجية، ١٩٩٩ (من تأليف شارلوت سيمور – سميث) والثانى موسوعة علـم الاجتماع ، فى ثلاثة مجلدات ضخمة، ٢٠٠٠ – ٢٠٠١. وهى من تـأليف جـوردون مارشال وزملائه) . والعملان جزء من المشروع القومى للترجمة الذى يبعـث فـى الفكر المصرى نهضة حقيقية ، نرجـو له اضطراد النجاح والتوفيق . وسوف تختص الفقرة ثالثاً من هذه الدراسة بالتركيز على حالة الترجمة إلـى العربيـة فـى ميـدان الأنثروبولوجيا . وتنصب الفقرة الرابعة على تناول الجهـود التـى بـذلت – علـى المستوى العربى – لترجمة المصطلح فى العلوم الاجتماعية .

---

(١) الكتاب المقصود لكاتب إيطالي (مترجم إلى الإنجليزية ومنها ترجم إلى العربية) بعنوان: علم الاجتماع الحضرى ترجمة أبوبكر باقـادر، ونشـرته دار القلـم، بيـروت ، ١٩٨٠. وترجمه غريب سيد أحمد وعبدالهادى والى ، ونشرته دار المعرفة الجامعية، الإسـكندرية، ١٩٨٨ . وترجمه رمضان عربى خاف ا ، ونشر فى طرابلس ليبيـا ، ١٩٨٤ . انظـر ببليوجرافيا الترجمات العربية ، التى سبقت الإشارة إليها .

(٢) انظر تلك الأعمال وبياناتها التفصيلية فى الببليوجرافيا الشارحة للترجمات العربيـة فـى علم الاجتماع ، التى أصدرها مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، بإشراف أحمد زايـد، القاهرة ، ١٩٩٧ ، أرقام ٢٦٩ و ٢٨٥ و ٤ على التوالى .

ثالثاً: حركة الترجمة إلى العربية فى الأنثروبولوجيا(*)

ليست ترجمة موسوعة علم الإنسان (المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجيـة) هى المحاولة الأولى التى يترجم فيها قـاموس عـام – موسـوعي – للمصـطلحات والمفاهيم الأنثروبولوجية. ولاشك أن ذلك العمل قد أفاد إفادة محققة من الترجمات التى تمت بالفعل لبعض الأعمال والمؤلفات الأنثروبولوجية المهمة، أذكر منها تلـك التـى أنجزها أستاذنا الدكتور أحمد أبوزيد[1]، وكاتب هذه السطور مع زملاء لـه[2]. هـذا فضلاً عن بعض الأعمال المهمة الأخرى التى ترجمت إلي اللغة العربية[3].

وتتعين الإشارة الآن إلى بعض تلك الأعمال ، مثل كتاب مـا وراء التـاريخ ، وكتاب بيلز وهويجر – بصفحاته التى تناهز الألف وخمسمائة – قـد ذيلـت بمسـرد للمصطلحات الأنثروبولوجية المهمة مترجمة إلى اللغة العربية حسب اجتهاد صـاحب الترجمة . ولاشك أن تلك الإضافة إلى الترجمة ترفع من قيمتها، وتضاعف من استفادة الآخرين منها. وهذا هو ما حدث لنا بالفعل. وأعتقد أن المدخل الطبيعى للحكم علـى ترجمة العمل الذى بين أيدينا، وعلى دلالة ترجمته ، وأهميتها ، ومدى الحاجة إليهـا يتمثل فى النظر إليها فى إطار حركة الترجمة إلى العربية فى علم الأنثروبولوجيـا . وهو ما سنحاول تقديمه بإيجاز فى الصفحات القادمة ، معتمدين علـى الببليوجرافيـا

(*) هذه الفقرة جزء من مقدمة كاتب هذه السطور للترجمة العربية لموسوعة علم الإنسـان، المشار إليها، ص ص٣١-٣٩.

(١) أذكر فى مقدماتها كتاب الأنثروبولوجيا الاجتماعية، تأليف إيفانز بريتشارد، الذى صـدر عن الهيئة المصرية العامة للكتاب بالإسكندرية، ١٩٦٠، وما وراء التاريخ، تـأليف وليـام هاولز، نشرته دار نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦٥، وكتاب جيمس فريـزر (الجـزء الأول فقط)، الغصن الذهبي، ترجمة مع زملائه، ونشرته الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشـر، القاهرة، ١٩٧١ . وأشير أخيراً – وليس آخرا – إلى مجلد كامل من مجلة مطالعـات فـى العلوم الاجتماعية، التي كانت تصدر عن دار المعارف، وخصص ذلك العدد لمقالات مهمة لبعض أعلام الأنثروبولوجيا.

(٢) أذكر بصفة خاصة، ودون حاجة إلى الحصـر، مثـالين مهمـين الأول هـو: قـاموس مصطلحات الأنثروبولوجيا والفولكلور، تأليف إيكة هولتكرانس، ونشـرته دار المعـارف، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٧٢. والكتاب الآخر – الذى ترجمه مع زملاء له – تأليف رالف بيلز وهارى هـويجر، مقدمـة فـى الأنثروبولوجيـا العامـة، فـى مجلـدين، القـاهرة، ١٩٧٥،١٩٧٦.

(٣) أذكر فى مقدمة هذه الأعمال مؤلفات رالف لينتون التى ترجمها عبـد الملـك الناشـف، ونشرتها المكتبة العصرية فى بيروت، وشجرة الحضارة (فى ٣ مجلدات) لرالـف لينتـون أيضاً الذى ترجمة أحمد فخرى، ونشر بالقاهرة وكذلك كتاب فريزر، الفلكلور فـي العهـد القديم (فى مجلدين)، ونشرته دار المعارف بالقاهرة للدكتوره نبيلة إبراهيم، وأخيراً لوسـى مير، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، وريتشارد أنكر، المرأة والمشكلة السكانية فى العالم الثالث. وكلا الكتابين قام بترجمتهما إلى اللغة العربية علياء شكرى وحسن الخولى، وراجعهما كاتب هذه السطور، ونشرتهما دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، الأول عام ١٩٨٦، والثانى عام ١٩٨٥.

الشارحة للترجمات العربية فى علم الاجتماع ، التى نشرها مركز البحوث والدراسات الاجتماعية التابع لكلية الآداب بجامعة القاهرة ، تحت إشراف أحمد زايـد، ونشـرت بالقاهرة، عام ١٩٩٧ .

抨 لا يزيد عدد الكتب المترجمة فى جميع ميادين الدراسة الأنثروبولوجية منـذ بـدء الحصر وحتى نهاية عام ١٩٩٥ عن مائة وعشرة كتابا تقريباً ، مـن بين حوالى ألف عمل مترجم حصرتها القائمة فى نفس الفترة ، فى ميدان الدراسات الاجتماعية ، بنسبة ١١ % تقريباً . وليس تحـت أيدينـا الآن بيان أو تحديد – ولـو تقريبـى – عـن المقالات العلمية المترجمة فى ميدان الأنثروبولوجيا . وعدد قليل جدا من تلك الكتـب يقع فى أكثر من مجلد واحد، وهى لا تزيد على خمسة كتب على كل حال .

والكتب المترجمة تم نقل الغالبية العظمى منها من اللغة الإنجليزية ، ونحـو ١٥ كتابا فقط هى التى ترجمت عن الفرنسية ، وكتاب واحد عن اللغـة الألمانيـة . ولـم يترجم أي كتاب عن الإيطالية أو الأسبانية . ولم نأخذ فى اعتبارنا فـى إعـداد هـذه القائمة الفرعية (من القائمة الكاملة المشار إليها) الكتب المترجمة عن اللغة الروسية، والتى أصدرت معظمها دار التقدم بموسكو ، ربما بسبب طبيعتها الدعائية أو خـروج بعضها بدون اسم مؤلف أصلاً ، ولضعف أو انعدام تأثيرها علـى الإنتـاج العلمـى العربى فى الأنثروبولوجيا .

وتكاد تكون جميع الكتب المترجمة من تأليف علماء ودارسين أجانب ، باسـتثناء ثلاثة أو أربعة كتب كتبها علماء عرب بلغة أجنبية – إنجليزية أو فرنسية – ونقلـت بواسطة مترجمين آخرين[(١)].

والجانب الأكبر من الكتب المترجمة منشور فى القاهرة لمترجمين مصـريين ، وتبلغ نسبة هذه الكتب حوالى ٦٥ % من إجمالي عدد الكتب التى وصل علمنا إليهـا، أما الباقى فموزع بين بيروت بنسبة ٢٠ % تقريباً ، وبغداد بنسـبة ٤,٥ % ودمشـق بنسبة ٤ % ، والكويت بنسبة ٤%، وجدة حوالى ٢%، وأقل من ١ % (٠,٠٩١ %) لكل من أبو ظبى والمغرب .

抨 وأولى الملاحظات التى نسجلها على تلك المترجمات الأنثروبولوجية إلى العربية أن عدد كتب المدخل أو المقدمات والعروض العامة لميـدان الأنثروبولوجيـا ، وكـذلك

(١) من تلك الأعمال: مالك بن نبى، مشكلة الثقافة، ترجمة عبد الصـبور شـاهين، وسـمير أمين، التراكم على الصعيد العالمى: نقد نظرية التخلف، ترجمة حسن قبيس وحامد عمـار، التنشئة الاجتماعية فى قرية مصرية (سلوا)، ترجمة غريب سيد أحمد وعبد الباسـط عبـد المعطى وعادل الهوارى وأنعام عبد الجواد، وكاميليا فوزى وثريا التركـى، فـى وطنـى أبحث: المرأة العربية فى ميدان البحوث الاجتماعية، ترجمة أحمد حليم، وأخيراً كتاب دونالد كول وثريا التركى، التنمية والتغير فى مدينة نجدية عربية، ترجمة جلال أمين وأسعد حليم.

القواميس والموسوعات قليل بشكل لافت ، ولا يتناسب مع حاجة القـارئ العربـى ، مهتماً كان أو متخصصاً ، كما لا يتلاءم وتاريخ الدراسات الأنثروبولوجية فى الوطن العربى (خاصة مصر)[1]، وكذلك لا يتناسب مـع عـدد أعضـاء هيئـة التـدريس المتخصصين فى الأنثروبولوجيا ، فضلاً عن إعداد الحاصلين على درجتى الماجستير والدكتوراه فى هذا التخصص .

ونستطيع أن نحصر كتب المدخل والقواميس التى ترجمت فيما يلـى: بالنسـبة للمقدمات وكتب المدخل التى أعدها متخصصون – ويعتد بها هنا – نشير إلى كتـاب إيفانز بريتشارد، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، الذى ترجمه أحمد أبوزيد، وكتاب لوسى مير، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، الذى ترجمته علياء شكرى وحسن الخولى ، وكتاب رالف بيلز وهارى هويجر ، مقدمة فى الأنثروبولوجيا العامة (فى مجلدين) ، الـذى ترجمه كاتب هذه السطور والسيد الحسينى (رحمـه ا) . وأذكـر مـن القـواميس والموسوعات قاموس هولتكرانس لمصطلحات الإثنولوجيا والفولكلور ، ترجمة كاتـب هذه السطور وزميله ، ومختارات من الموسوعة الدولية للعلـوم الاجتماعيـة ، عـن مجالات الأنثروبولوجيا ، ترجمة السيد حامد وعلية حسين (فى ١٦٠ صفحة) وأخيرا كتاب شابيرو ، معجم الأساطير ، الذى ترجمه حنا عبود ، ونشر فى بيـروت عـام ١٩٨٩ (فى حدود ٢٧٠ صفحة) .

抨 وتقودنا هذه الملاحظة إلي أخرى نعدها على جانب كبير من الأهميـة ، ذلـك أن الغالبية العظمى من الكتب الأنثروبولوجية المترجمة لم تترجم للمتخصصين أساسـا ، وللانتفاع بها فى التدريس لطلاب الاجتماع والأنثروبولوجيا وغيرهم ممن يدرسـون الأنثروبولوجيا : كطلاب الخدمة الاجتماعية ، و الجغرافيا ، وعلم النفس والتربيـة ... إلخ ، وهكذا لم ينتفع بأغلب هذه المترجمات طلاب العلم ، ولم تـدخل إلـي قاعـات الدرس فتختبر دقة المصطلحات الواردة فيها ، ويعرف مدى اقترابها أو ابتعادها عـن الإجماع القائم بين المشتغلين بالدراسات الأنثروبولوجية . ولا يستثنى من هذا الحكـم سوى الكتب التى أشير إليها قبل قليل عن كتب المدخل والقواميس .

ومع ترحيبنا بأن ينتشر الكتاب بين جمهور القراء وعامة المثقفيـن، إلا أن ذلك الابتعاد – شبة الكامل – عن دوائر المتخصصين يتيح فرصة واسعة لتشويه المصطلح وعدم انضباطه ، بل وتشوهه أحيانا تشويها شديداً . وأمسك فى هذه المناسـبة عـن ضرب الأمثلة ، ولكنه أمر طبيعى ومتوقع عندما يتصدى أديب مثقف أو أسـتاذ مـن

---

(١) انظر محمد الجوهرى، نظرة على تاريخ الدراسات الأنثروبولوجية فى مصـر، مقدمـة الترجمة العربية لكتاب لوسى مير، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، التى أعدها عليـاء شـكرى وحسن الخولى، التى سبقت الإشارة إليها، ص ص٧-١٨. فالملاحظات والحقائق الـواردة فيها تعد مكملة لحديثنا فى هذه المقدمات، ولن نعود إليها مرة أخرى فى سياق حديثنا التالى.

تخصص آخر لترجمة كتاب علمى فى تخصص غير تخصصه . إن عمومية الموضوع وجاذبيته ووضوح أهمية لا يسوغ ترجمته بواسطة أي شخص يجيد اللغة فحسب ، فلابد من قبل ومن بعد أن يتوفر له قدر كاف من الإحاطة بمصطلح هذا العلم وقضاياه .

抨 ويلفت النظر أيضاً فى الكتب الأنثروبولوجية المترجمة وفرة نسبية فى كتب الأنثروبولوجيا الفيزيقية (الطبيعية) بمعناها الأكثر اتساعا . وأهم ملاحظتين على هذه الكتب إنها إما من الكلاسيكيات فى هذا الفرع ، أو أنها تركز على موضوع التطور البشرى ، أو تطور الجنس البشرى تحديداً . ومن أهم تلك الكتب كتاب أشلى مانتاجيو، المليون سنة الأولى من عمر الإنسان، ترجمة رمسيس لطفى، وكتاب دوبزانسكى، تطور الجنس البشرى، ترجمة عبدالحليم منتصر، إبشتين، إنسان ما قبل التاريخ، ترجمة أحمد محمود، وكتاب هاولز، ما وراء التاريخ، ترجمة أحمد أبوزيد، وكتاب شيلان بو، إنسان كهف بكين، ترجمة ناريمان درويش، وكتاب باسكوم، قصة الإنسان منذ ظهور الإنسان الأول إلى الحضارة البدائية وما بعدها، ترجمة محمد توفيق حسنين، وكتاب ملفيل كينيث، السلالة والمجتمع، ترجمة محمد جلال عباس، وأخيراً كتاب جوردون تشايلد، التطور الاجتماعى، ترجمة لطفى فطيم.

ويلاحظ أن أسماء مترجمى أو مراجعى الكتب التى ترجمت فى الأنثروبولوجيا الفيزيقية هى لأساتذة فى الجغرافيا، أو التاريخ، أو الآثار، أو البيولوجيا. فهذه التخصص يتقاطع مع تلك التخصصات فى كثير من المواضع، وبعض أساتذة هذه التخصصات(خاصة الجغرافيا) كانوا يتولون تدريس مقررات الأنثروبولوجيا فى بعض كليات الآداب فى الخمسينيات والستينيات وجانب من السبعينيات، ربما إلى أن تم إنشاء كرسى أستاذية للأنثروبولوجيا فى كلية آداب الإسكندرية، ثم بعدها فى كليات آداب أخرى.

ولكن الحقيقة أن أساتذة البيولوجيا والفسيولوجيا وغيرها من تخصصات العلوم الطبيعية لم يتعاونوا فى تدريس الأنثروبولوجيا الفيزيقية لطلاب الآداب على نطاق واسع، ولم يتبادلوا المشاركة فى المؤتمرات العلمية حول موضوعات الدراسة الأنثروبولوجيا الفيزيقية. ونستثنى من هذا الحكم العام قسم الأنثروبولوجيا بكلية آداب الإسكندرية، وقسم الأنثروبولوجيا بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة.

وإذا كانت إسهامات أساتذة من تخصصات أخرى فى الترجمة الأنثروبولوجية هى محل الملاحظة، والتقدير أيضا، إلا أنه لا يصح أن ننسى أنه قد تولى ترجمة واحد من أهم كتب التطور البشرى الأنثروبولوجية عمدة الأنثروبولوجيين العرب أحمد

أبوزيد، وأشير بذلك إلى كتاب هاولز، ما وراء التاريخ.

- ومن فروع الدراسات الأنثروبولوجية الأخرى التى نشطت فيها إسهامات مترجمين من خارج دائرة علمي الاجتماع والأنثروبولوجيا كتب الأنثروبولوجيا التربوية. وربما يرجع السبب فى ذلك إلى تركيز أغلبها على موضوعات التنشئة الاجتماعية والثقافية، وآثار الثقافة على الشخصية، واهتمام فرع مستقل ومهم من الدراسات الأنثروبولوجية بهذه الموضوع، وخبرات التعلم والنمو الاجتماعى والثقافى.

- وأذكر من تلك الكتب، كتاب روث بندكت، ألوان من ثقافات الشعوب (عنوان غير أصلى)، ترجمة عمر الدسوقى وزملائه، وكتاب نيلز، الأصول الثقافية للتربية: مقدمة فى أنثروبولوجيا التربية، ترجمة محمد منير مرسى وزملائه، وكتاب أوتادى، التربية والمجتمع، مقدمة فى اجتماعيات التربية، ترجمة وهيب إبراهيم سمعان وزملائه، وكتاب بيير بورديو، العنف الرمزي. بحث فى أصول علم الاجتماع التربوى، ترجمه نظير جاهل، وكتاب مرجريت ميد، النمو والتربية فى المجتمعات البدائية (عنوان غير أصلى) ، ترجمة نعيمه محمد عيد، وكتاب جان جاك روسو، عن أميل، ترجمة نظمى لوقا.

- وطبيعى أن تبرز هنا أيضا كتب تاريخ الحضارات أو التاريخ الثقافى عموماً. وبرز فيه كتاب ومترجمون من المثقفين ذوى الاهتمامات العامة، وأكثرهم من غير الأكاديميين. وواضح أن السبب فى ذلك أن العرف الثقافى المصرى يرى أن هذه الكتب تمثل جزءاً من ذخيرة المثقف العربى عموماً والمصرى على وجه الخصوص. ومن أمثلة هذه الكتب أشير إلى كتاب رالف لينتون الأشهر شجرة الحضارة(فى ثلاثة مجلدات) قصة الإنسان منذ فجر ما قبل التاريخ حتى بداية العصر الحديث، ترجمة أحمد فخرى وكتاب روستون كولبورن، أصل المجتمعات المتحضرة، ترجمة لمعى المطيعى. وكتاب فرانك هيبين، الحضارة القديمة فى الدنيا الجديدة، ترجمة محمد محمود الصياد. وكتاب كوين رايلي، العرب والعالم: تاريخ الحضارة من خلال موضوعات، ترجمة عبد الوهاب المسيرى وهدى حجازى. وكتاب أندريه ريمون، فصول من التاريخ الاجتماعى للقاهرة العثمانية، ترجمة زهير الشايب. وكتاب جدعون زيوبيرج، مدينة ما قبل الصناعة، ترجمة أبوبكر باقادر. وكتاب جوستاف لوبون، حضارة العرب، ترجمة عادل زعيتر. وأخيراً كتاب بيرى أندرسون، دولة الشرق الاستبدادية، ترجمة بديع عمر نظمى.

وتصدق نفس هذه الملاحظة على الغالبية العظمى من كتب التاريخ الاجتماعى العام التى أنجزها مترجمون ليسوا من أصحاب أى خلفية فى علم الاجتماع، وأكثرها لكتاب أجانب ليسوا هم أنفسهم من أعلام علم الاجتماع، وإنما هم مجرد مهتمين بقضايا

فكرية ونظرية أخرى.

وهذه الملاحظة نفسها تلفت النظر إلى أن كون المترجم غير متخصص أو على غير دراية بأمهات الكتب العلمية فى الميدان الذى يترجم فيه وبتيارات البحث فيه يؤثر حتماً على اختيار العمل المترجم. ففى تقديرى أن تخصص المترجم أو ارتفاع مستوى درايته يضمن حداً أدنى من حسن الاختيار. وهذه القضية عموماً تطرح قضية الاختيار فى الترجمة بشكل أساسى، وتضيف إلى الملاحظات السابقة تأكيداً جديداً يبرز ضرورة التدقيق فى اختيار العمل المترجم.

ومن الملاحظات التي نحب أن نلفت النظر إليها، ونأمل فى تداركها مستقبلاً، أن المترجمين المصريين لم يسهموا بالقدر الواجب والمنتظر منهم فى ترجمة الأعمال التي تتعرض للاتجاهات أو المدارس والنظريات الحديثة والمستحدثة كالبنيوية، أو اللغويات الأنثروبولوجية وغيرها، لمؤلفين مشاهير مثل: ليفى شتراوس، أو ألتوسير، أو جرامشى وغيرهم. والأهم من ذلك أن تلك الكتب تكاد تكون جميعها قد نشرت فى بيروت، أو خارج مصر عموما ويصدق هذا حتى لو كان المترجم مصرياً[1].

وقد أردت أن أوضح هذه الحقيقة من خلال الكتب التى ترجمت عن البنيوية – على سبيل المثال – وبلغ عددها ثلاثة عشر كتاباً، نشرت منها سبعة فى بيروت، واثنان فى كل من دمشق وبغداد، وواحد فى كل من الكويت وأبو ظبى.

وهذا الأمر يدعونا إلى التساؤل عن سبب هذه الظاهرة اللافتة للنظر. وفى رأيى أن ذلك راجع إلى تخلف الأنثروبولوجيين والسوسيولوجيين المصريين عن مواكبة التيارات الفكرية الجديدة، وتراجع المدرسة المصرية فى هذا السبيل بشكل ظاهر ومخل. وربما يثبت ذلك تقليدية الفكر والبحث فى الأنثروبولوجيا المصرية ، التى تلعب الدور الطليعى على المستوى العربى، والتى تصبغ الإنتاج العربى بطابعها الخاص. ويضاف إلى تراجع الاهتمام بالتيارات الأنثروبولوجية الجديدة تواضع مستوى الدراية المتمكنة باللغات الأجنبية لدى أعضاء هيئة التدريس فى فرعى الأنثروبولوجيا والاجتماع، خاصة جيل الشباب منهم.

وهذه نقطة تستدعى المزيد من البحث والتمحيص وإعمال الفكر، لأنها تؤشر إلى مزيد من تراجع الترجمة الأنثروبولوجية فى المستقبل المنظور، وبالتالى جمود ذلك

(١) أشير تحديداً إلى كتاب كروزويل، عصر البنيوية من ليفى شتراوس إلى فوكو، الذى ترجمة جابر عصفور، ونشرته دار آفاق عربية فى بغداد، ١٩٨٥. وكتاب ليفى شتراوس، الأسطورة والمعنى، الذى ترجمة شاكر عبد الحميد، ونشرته دار الشئون الثقافية العامة فى بغداد، ١٩٨٦. وكتاب بيتر بروكر، الحداثة وما بعد الحداثة، الذى ترجمه عبد الوهاب علوبة، وراجعه جابر عصفور، ونشره المجمع الثقافى فى أبو ظبى، ١٩٩٥.

الفرع من فروع العلم وفقده لحيويته. من أجل هذا لا بد من اتخاذ خطـوات عمليـة ملموسة لعلاج هذا القصور[1].

扌الملاحظة الأخير على المترجمات الأنثروبولوجية إلى العربية هـى: تواضـع كـم ومستوى الكتب المترجمة عن موضوعات ومجـالات الأنثروبولوجيـا الماركسـية، والقرابة، والنظم القبلية (فى مجتمع عربى تعد القبيلة معلما هاماً ورئيسياً مـن معـالم تاريخه حتى عهد قريب، وعنصراً مهماً فى واقعه المعاصر فى بعض المجتمعات)،[2] والأنثروبولوجيا الأفريقية (جارناورفيقنا فى معارك التحرر من الاستعمار والتنميـة)، وأنثروبولوجيا التنمية، وأنثروبولوجيا المجتمعات العربية (مع وفرة مثل هذه الكتابات فى اللغات الأجنبية، وبصفة خاصة الإنجليزية والفرنسـية والألمانيـة)، والدراسـات الأنثروبولوجية للاستعمار والإمبريالية. وهذه الميادين جميعها محل اهتمام الموسوعة الأنثروبولوجية التى ترجمناها لشارلوت سيمور – سميث.

وأخيراً لعل ترجمة عمل مثل هذه الموسوعة الأنثروبولوجيـة الضـخمة يمثـل علاجاً جزئياً وإسهاماً متواضعاً فى مواجهة كل الملاحظات السلبية التى أبديناها فـى هذه الفقرة على حركة الترجمة إلى العربية فى ميدان الأنثروبولوجيا. ولن يكون لهذا العمل من قيمة أو أثر إلا إذا أسهم بشكل ملحوظ فى دفع حركة الترجمة إلى العربية، وتنشيط عمليات البحث العلمى، والكتابة العلمية الأنثروبولوجيـة الرصـينة باللسـان العربى المبين. وليس ذلك على ا ببعيد.

---

(١) لقد أصبح هذا الوصف عاماً للأسف بل وصل إلى درجة المشكلة التـى باتـت تعـوق الخريجين الجدد الذين يبدأون دراساتهم العليا عن الرجوع إلى المصادر الأجنبيـة والإفـادة منها. ومن ثم ينحصرون فى القراءة فى المراجع العربية التى تعـانى مـن قلتهـا وعـدم مواكبتها للتيارات والمدارس الحديثة. ومن هنا فرضت أغلب كليات الآداب علـى طـلاب الدراسات العليا بها ألا يتقدموا لامتحان الماجستير أو الدكتوراه إلا بعـد اجتيـاز اختبـار التويفل أو غيره فى اللغة الإنجليزية بمستوى معين، وهذا نفسه حل جزئى لعلاج وتلافـى آثار مشكلة هبوط تدريس اللغات الأجنبية فى مدارس التعليم العام. ولهذا السبب أيضاً اهـتم مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بكلية الآداب جامعة القاهرة منـذ تأسيسـه بتنظـيم دورات تأهيلية لرفع المستوى العلمى وتكوين بعض المهـارات الخاصـة لـدى المعيـدين والمدرسين المساعدين بأقسام الاجتماع والأنثروبولوجيا بالجامعات، ومن فى مستواهم (أى التسجيل لدرجة الماجستير أو الدكتوراه) فى مراكز البحوث الاجتماعية والخاصة، وإدارات البحوث فى شتى الوزارات. وقد نظم المركز حتى الآن خمس دورات بالفعل فـى أعـوام ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨، ٢٠٠١، ٢٠٠٢. وتحتـوى الـدورة ثلاثـين سـاعة للترجمـة المتخصصة من الإنجليزية إلى العربية. ويتولى تدريس الترجمة لطلاب هذه الدورة الدكتور محمد عنانى وزميلة له بقسم اللغة الإنجليزية بآداب القاهرة. وهى فى رأينا مجـرد خطـوة على الطريق نأمل أن تعقبها خطوات.

(٢) ربما يمكن أن يستثنى من هذا الحكم كتاب واحد تأليف دونالد كول وثرية التركى، التنمية والتغير فى مدينة نجدية عربية، ترجمة جلال أمين وأسعد حليم، مؤسسة الأبحاث العربية، جدة ١٩٩١.

رابعاً: دراسة لجهود تعريب المصطلح الاجتماعى(*)

عرفت الدوائر الأكاديمية العربية علم الاجتماع درساً وتدريساً مع افتتاح الجامعة المصرية (الحكومية) ومع بداية التدريس بها لأول دفعة فى العام الجـامعى ١٩٢٥-١٩٢٦[١]. فهو بكل مقياس علم عريق، يحظى بتراث قديم علـى الأرض المصـرية العربية، بدأ التدريس فيه على أيدى الأساتذة الأجانب(مع قلة من الأساتذة المصريين)، فكانت الدفعات الأولى جميعها تحظى بمسـتوى طيـب مـن الدرايـة بمـادة العلـم ومصطلحه، وتمكن من اللغتين الإنجليزية والفرنسية. ولكن مما يؤسف لـه أن هـذا المستوى العالى من التحصيل لم ينعكس بنفس المستوى فى حركة التأليف بالعربية فى علم الاجتماع، وبطبيعة الحال لم تفصح عن نفسها فى محاولات ترجمـة أو تـأليف قواميس أو معاجم لمصطلح علم الاجتماع، كما سبق أن أوضحنا.

ويستهدف العرض التالى أن يقدم بشيء من التفصيل صورة لوضـع المعـاجم والقواميس(وكذلك القوائم – المسارد – اللغوية) التى استهدفت تعريب المصطلح فـى حقل علم الاجتماع والعلوم والقريبة منه. وقد اجتهدنا فى تصنيفها إلى عـدة فئـات، تصور فى تسلسلها تطور العمل فى هذا الميدان وتناميه باضطراد. وقسـمناها إلـى الفئات التالية:

١- مجموعات المصطلحات (شكل المسـرد اللغـوى). ٢- القـواميس المترجمـة. ٣- القواميس والمعاجم المؤلفة. ٤- القواميس العامة والثقافية والأدبية.

ومع أن هذا التسجيل يمكن أن يعده البعض إسـهاماً متواضـعاً للتـأريخ لعلـم الاجتماع فى مصر، إلا إننا لا نستطيع أن نغفل أن جميع تلك المحاولات هى الجذور التى أثمرت الجهد الحالى، ولولاها ما كان لعمل بهذه الضخامة أن يرى النور، ومـا كان له أن يبلغ هذا المستوى من التدقيق والإحاطة، التى راعت- بقدر الطاقة – أمانة النقل وإجماع الغالبية الغالبة من المشتغلين بالعلم الاجتماعى.

وما أعرض له فيما يلى هو فى الحقيقة أمثلة – ولكنها بارزة ومـؤثرة – علـى اتجاهات التطور، ولا يمكن أن تبلغ مرتبة الحصر الشامل، لأن ذلـك يخـرج هـذه المعالجة عن طبيعتها، كما أن انتقاء بعض النماذج دون غيرها لا يعنى أبداً حكماً على

(*) هذه الفقرة جزء من مقدمة كاتب هذه السطور للترجمة العربية لموسوعة علم الاجتمـاع، المشار إليها، ص ص ٤١-٥٨.

(١) على خلاف سنن هذا الكون، التى تعلمنا أن الأمور تبدأ جنينا، فتكبر، وتنضج، سار علم الاجتماع فى الجامعات المصرية سيرة ابتعدت عن تلك السنن. فبعد أعوام قليلة ألغى قسـم الاجتماع بكلية الآداب، وضم إلى قسم الفلسفة (الفلسفة والاجتماع)، إلى أن انفصـل عـن الفلسفة واستقل مرة أخرى بدءاً من عام ١٩٤٨ (حيث تخرجت أول دفعة متخصصة عـام ١٩٥٠)، ومازال بحمد ا مستقلاً حتى الآن.

مستواها، وإنما يعنى فقط أن كاتب هذه السطور قد استعان بها فعلا. ولكننا نؤكد على أية حال شدة احتفائنا بكل المحاولات التى صدرت فى هذا الإطار، مهما كان تواضع الإسهام الذى قدمه بعضها. ذلك أننا نؤمن أن كل اجتهاد هو بمثابة حجر فى صرح هذا العلم.

١ - مجموعات المصطلحات (شكل المسرد اللغوى)

المسرد Glossary قائمة تضم مصطلحات بلغة أجنبية (أو أكثر)، وأمام كل منها مقابله باللغة المترجم إليها. ولا يصحب ذلك شرح لمعنى المصطلح المترجم أو استخدامه على الإطلاق. وهذه القائمة قد تطول أو تقصر، حسب جهد صاحب المسرد، وحسب الشوط الذى قطعه فى تطوره. ويمكن أن نسجل فى البداية على مجموعات مصطلحات علم الاجتماع (التى اتخذت شكل المسرد) ملاحظتين عامتين:

الملاحظة الأولى: بدأت محاولات وضع قواميس علم الاجتماع العربية جميعها إبان السبعينيات. ففى تلك الفترة بدأ العمل العربى المنسق من أجل الاتفاق على توحيد المصطلحات وذلك، رغبة فى تأكيد الهوية العربية فى مقابل سيطرة المصادر الإنجليزية والفرنسية على تراث علم الاجتماع فى البلاد العربية درساً وتدريساً، ترجمة وتأليفاً. من هنا جاءت جهود التعريب العربى المنسقة عملاً قومياً فى المحل الأول (لنتذكر المد القومى العربى طوال النصف الثانى من الخمسينيات وطوال الستينيات)

الملاحظة الثانية: لم تسفر المحاولات الأولى لترجمة المصطلحات فى حقل العلوم الاجتماعية عن محاولات وضع قاموس أو موسوعة تشمل المصطلحات وتفسيرها، وتعريفاً بالمصطلح واستخداماته المختلفة. وهكذا وقفت تلك الجهود عند حد إعداد مسرد (قوائم) من تلك المصطلحات الأجنبية وأمام كل منها مقابله العربى.

ونذكر على رأس هذه الفئة المسرد الذى أعده عزت حجازى، وحمل اسم: معجم مصطلحات علم الاجتماع، وطبعه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية (على الآلة الناسخة) فى عام ١٩٧١. وظهر فى نفس الفترة تقريباً مسرد إنجليزي عربى للمصطلحات الأنثروبولوجية من تأليف أحمد أبوزيد (على الآلة الناسخة أيضاً)، ولكنة يفوق المحاولة السابقة من حيث الحجم، ومن حيث كونه أول وأهم محاولة حتى تاريخه لترجمة هذا العدد الكبير من المصطلحات الأنثروبولوجية (الاجتماعية)[١].

---

(١) فيما عدا هذا فقد قدم أحمد أبوزيد عدداً من الترجمات العربية - الأهم - فى علم الأنثروبولوجيا، والتى بذل فيها جهداً أصيلاً لتعريب المصطلحات والمفاهيم، كانت جميعها عونا لمن سار على هذا الدرب فيما بعد. وأذكر فى مقدمة تلك الأعمال كتاب الأنثروبولوجيا الاجتماعية، تأليف إيفانز بريتشارد، الذى صدر عن الهيئة المصرية=

كما يندرج ضمن هذه الفئة قاموس (مسرد) المصطلحات الاجتماعية الذى أعـده فؤاد البهى السيد وزملاؤه لوزارة الشئون الاجتماعية بالقاهرة[1]، وقائمة مصـطلحات الفلسفة وعلم الاجتماع الذى أعدته لجنة من علماء العرب (من مصـر، والسـودان، وسوريا، والجزائر، ولبنان، والعراق...إلخ) وشارك فيه كاتب هذه السـطور، واتخـذ شكل ندوة رأسها إبراهيم بيومى مدكور[2]. وتعد هذه القائمـة أول جهد عربى مـنظم فى مجال توحيد مصطلحات علم الاجتماع.

وقد أثمرت تجربة هذه الندوة حفز كاتب هذه السطور إلى وضع أضخم مسـرد مصطلحات لعلمى الاجتماع والأنثروبولوجيا ظهر حتى ذلك التاريخ (١٩٧٧)، يقع فى نحو مائة وثلاثين صفحة ، ويحوى أربعة آلاف مصطلح أجنبى ومقابلاتها العربية[3].

ثم تطور الجهد العربى المشترك فى إطار المنظمة العربية للتربيـة والثقافـة والعلوم (مكاتب تنسيق التعريب) فى تونس لوضع مسرد شامل لمصـطلحات علمـى الاجتماع والأنثروبولوجيا، ويقتصر على إبراز المصطلح الإنجليزي وتحتـه المقابـل الفرنسى، وأمامهما المقابل العربى المقترح. والمصطلحات مرتبـة وفـق الترتيـب الهجائى الإفرنجى. ويشغل هذه القسم الصفحات من ٨٠ حتى ١٤٦، ويبلـغ إجمـالى عدد المصطلحات ١٢٦٠ مصطلحاً[4].

وتأتى فى مقدمة هذا القاموس إشارة إلى أنه قد صودق علـى قسـم الاجتمـاع والأنثروبولوجيا فيه مؤتمر التعريب الخامس، الذى عقد فى عمان عام ١٩٨٥.

وتشرح المقدمة طريقة إعداد هذا المسرد، حيث قام مكتـب تنسـيق التعريـب بمراسلة جميع الدول العربية ومؤسساتها العلمية والتعليمية لموافاة المكتب بما لديها من

=العامة للكتاب بالإسكندرية عام ١٩٦٠. وكتاب ما وراء التاريخ تأليف وليام هاونز، نشرته دار نهضة مصر، القاهرة،١٩٦٥. وكتاب جيمس فريزر (الجـزء الأول فقـط) الغصـن الذهبى، الذى ترجمة مع زملائه، ونشرته الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القـاهرة، ١٩٧١. وأشير أخيراً – وليس آخراً – إلى مجلد كامل من مجلة مطالعـات فـى العلـوم الاجتماعية، التى كانت تصدر عن دار المعارف، وخصص ذلك العدد لمقالات مهمة لبعض أعلام الأنثروبولوجيا.

(١) وزارة الشئون الاجتماعية بجمهورية مصر العربية، قاموس المصطلحات الاجتماعيـة، إعداد دكتور فؤاد البهى السيد وآخرين، د.ت، القاهرة (مسرد فقط).

(٢) المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، مؤتمر مصطلحات الفلسـفة وعلم الاجتماع، القاهرة، ١٩٧١، على الآلة الكاتبة.(مسرد فقط).

(3) M. El-Gawhary, Readings in Sociology and Anthropology, Supplemented with an English- Arabic Glossary for Sociological Terminology, Dar El Maaref, Cairo,, 1977,pp.209-337

(٤) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومكتب تنسـيق التعريـب، المعجـم الموحـد لمصطلحات العلوم الإنسانية (الفلسفة، الاجتمـاع والأنثروبولوجيـا، التربيـة) إنجليـزى- فرنسى– عربى. سلسة المعاجم الموحدة، رقم ١٣، تونس، المنظمة العربية للتربية، ١٩٩٧.

مصطلحات بالإنجليزية والفرنسية وما لديها من مقابلات عربيـة. كما قـام مكتـب تنسيق التعريب باستخراج المستعمل من مصطلحات فى مؤلفات التعليم العالى. ثم قام بتنسيق ما تجمع لديه من تلك المصادر من المصطلحات فـى قائمـة موحـدة لكـل تخصص.

وقد عقدت فى عام ١٩٨٥ ندوة دراسة مشروع معجم الاجتماع والأنثروبولوجيا بالرباط، كان كافة أعضائها (مذكورين فى المقدمة بالاسم والوظيفة) من دولة المغرب فقط. وقد تدارس المجتمعون مشروع المعجم مصطلحاً مصطلحاً وفقاً للمنهجية التالية: البدء بالتحقق من دقة معانى المصطلحات الإنجليزية والفرنسية، ومن مطابقة الدلالـة بينهما وبين المقابلات العربية. ثم اختيار الأنسب من المقابلات العربية والأكثر مطابقة فى الدلالة للمصطلحين الإنجليزى والفرنسى، والاكتفاء بمقابل واحد أو مقابلين اثنـين على الأكثر. كما قام أعضاء تلك الندوة باستبدال المقابل العربى أو المقابلات العربية بمقابل أو مقابلات أخرى أكثر صلة من الدلالة بالمصطلحات الأجنبية عنـدما كـان الموقف العلمى يستدعى ذلك.

والمهم فيما عمله أعضاء الندوة أنهم حذفوا عدداً من المصطلحات البعيدة عـن مجالى الاجتماع والأثروبولوجيا، وأبقوا فقط على مصطلحات علم النفس الاجتماعى، ريثما يتسنى للمكتب- حسب ما ورد فى مقدمـة المعجـم-إنجـاز معجـم خـاص بمصطلحات علم النفس بمختلف ميادينه. فمن الواضح أن هذه الخطوة تدل على نقص فى الاطلاع على الموقف الراهن للعلم الاجتماعى المعاصر، ونقـص فـى الدرايـة بالوشائج العضوية القوية التى تربط علم الاجتماع بسائر العلوم الاجتماعية الأخـرى، كالاقتصاد، والسياسة، والقانون، والإحصاء، والتاريخ والفلسفة...إلخ علـى نحـو مـا أوضحنا فى موضع سابق من هذه الدراسة. والحمد أن هذا العمل ليس أكثـر مـن مسرد، ولم يتطرق إلى تناول المصطلحات والمفاهيم بالشرح والتحليل.

ومن أهم محاولات وضع قاموس (مسرد) فى مجالات العلوم المتصـلة بـدائرة اهتمام موسوعتنا هذه أشير إلى الجهد القيم المتميـز الـذى وضـعة محمـد رشـاد الحملاوى، وأعيد طبعه عدة مرات خلال السنوات القليلة الماضية[1].

يلاحظ المؤلف فى مقدمته أن دافعه إلى وضع هذا القاموس هو: "زيادة معدلات تقدم البحوث فى مجال العلوم الإدارية والمحاسبية والاقتصادية، الأمر الذى أفضى إلى إبراز العديد من المصطلحات الجديدة التى لم تستقر بعد على معنى واحد محدد لـدى مختلف الباحثين". كما أشار المؤلف إلى أن العلوم الثلاثة المشار إليها تـرتبط بشـكل

(١) محمد رشاد الحملاوى، القاموس الحديث فى العلوم الإدارية والمحاسـبية والاقتصـادية، بدون ناشر، الطبعة الأولى ١٩٨٩، والطبعة السادسة، القاهرة، ١٩٩٧.

مباشر أو غير مباشر بفروع عديدة من العلوم مثل: الإحصاء، والتـأمين، والقـانون التجارى، والمحاسبات الإكترونية، والرياضيات وغيرها، مما دفعه إلى جمـع هـذه المصطلحات المرتبطة – وتضمينها القاموس – حتى يسهل على الباحث الرجوع إلى مصدر واحد بدلاً من تشتيت جهده بين قواميس عديدة متخصصة.

وقد كان هذا القاموس ذا فائدة لا تنكر لموسوعتنا الاجتماعية هذه، وهـى إفـادة يستحق المؤلف من أجلها كل الشكر والتقدير والتحية. ويكفى لتقـدير حجـم الجهـد المبذول فى إعداد قاموس الحملاوى، والفائدة التى يمكن أن تتحقق لمن يسـتخدمه أن عدد مصطلحاته يتجاوز خمسة عشر ألف مصطلح فى مجاله. وهذا جهد متميز فعلاً.

٢- القواميس المترجمة

تعد القواميس المترجمة تطويراً لمحاولات وضع مسرد لغوى، التى ضربنا لهـا بعض الأمثلة فى الفقرات السابقة. كما أن ما تحويه مـن شـرح وتفسـير للمفـاهيم والمصطلحات يقدم دفعة مهمة للفكر الاجتماعى والكتابة الاجتماعيـة المتخصصـة. وطبيعى أن نهتم بعرض تلك الجهود، لأن الموسوعة التى قمنا بترجمتها تندرج ضمن هذه الفئة، وإن كانت أحدثها وأشملها حتى الآن.

أ- من أوائل المحاولات الرصينة فى هذه الإطار المعجم الديموجرافى المتعـدد اللغات، الذى نقله إلى العربية عبد المنعم الشافعى وعبد الكريم اليافى[1]. وقـد نشـر ضمن المكتبة العربية التى كانت تصدرها وزارة الثقافة (ممثلة فى المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر) بالاشتراك مع المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلـوم الاجتماعية (المجلس الأعلى للثقافة حاليا).

ويرجع العمل فى هذا المعجم إلى عام ١٩٦٠ عندما وافـق المجلـس الأعلـى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية بالجمهورية العربية المتحدة على اقتـراح بوضع نسخة باللغة العربية للمعجم الديموجرافى المتعدد اللغات. وشكلت لذلك لجنة من عبد الكريم اليافى الأستاذ بجامعة دمشق وعبد المنعم الشافعى وكيـل وزارة الشـئون الاجتماعية والعمل بالقاهرة حينذاك (والخبير الدولى المعروف فى الإحصاء والسكان).

وحرص المترجمان على أن يكون لكل مصطلح علمى لفظ أو تعبيـر واحـد، يكون له مدلول محدد ومعروف ومتفق علية بين الجميع. وإذا تعددت المرادفات فـى اللغة العربية يختار أحدها- أروجها وأسلسها- ويخصص للمعنى أو المفهوم المعنى. وفى بعض الحالات أورد المترجمان هذه المرادفات فى الحاشية بعيداً عن النص، على

(١) عبدالمنعم الشافعى وعبد الكريم اليافى (مترجمان)، المعجم الديموجرافى المتعدد اللغات، المجلد العربى، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٦.

أمل أن تفيد فى المستقبل عندما يستحدث اصطلاح لمفهوم جديد، وكذلك لتسجيل مـا تحتويه اللغة العربية من ثروات لفظية مفيدة (ص٥ من المقدمة). وحرص المترجمان على الاعتماد بصفة أساسية على الألفاظ العربية الصحيحة وتحقيقهـا فـى المراجـع الأساسية للغة، واستبعاد الألفاظ الدخيلة، إلا ما كان منها علماً أو منسوباً إلى علم.

ويشير المترجمان إلى أنه قد صادفتهم بعض الألفاظ والمصطلحات والمفاهيم فى اللغة الإنجليزية أو الفرنسية ليس لها مقابل فى اللغة العربية. وقد لاحظا هذا التبـاين أيضاً عند مقارنتهما النسختين الإنجليزية والفرنسية. وعن ذلك يقول المترجمـان: ".. فى مثل هذه الحالات لم نحاول افتعال هذا المصطلح أو المفهوم لننشئ له لفظـاً فـى اللغة العربية، بل تركناه أسوة بما شاهدناه فى معالجة مثل هذا التباين بين النسـختين الإنجليزية والفرنسية" (ص٦ من المقدمة).

ب- أما العمل الثانى فيخدم ميدان الأنثروبولوجيا الثقافية والفولكلور بالأسـاس، وهو قاموس إيكه هولتكرانس الذى ترجمه كاتب هذه السطور بالاشتراك مـع زميلـه حسن الشامى[(١)] ويمثل هذا العمل أول مجلدى قاموس جامع المصطلحات الإثنولوجية والفولكلور ومؤلفه أستاذ لعلم الأديان المقارن بجامعة ستوكهولم بالسويد. ويتناول هذا المجلد الذى ترجم إلى العربية المفاهيم العامـة والمـدارس والمنـاهج فـى ميـدان الإثنولوجيا والفولكلور. بينما يغطى المجلد الثانى، الذى وضعة لاوريتس بودكر، أمين أرشيف الفولكلور بكوبنهاجن، ميدان الأدب الشعبى. وهذا المجلد لم يترجم إلـى الآن للأسف.

ويمثل هذا القاموس محاولة رائدة – ومبكرة – فى مجاله، ويلبى حاجة الدارسين الماسة (خاصة آنذاك) إلى التعرف الوثيق والمسهب على هذه المدارس والمصطلحات واستخداماتها المختلفة فى ميادين العلوم الثقافية والاجتماعية، التـى تشـمل علـوم: الأنثروبولوجيا، والاجتماع، والفولكلور، وعلم النفس الاجتماعى...إلخ.

ولعل هذا القاموس قد أسهم، فضلاً عن ذلك فـى تقـديم الأفكـار والنظريـات والبحوث الأوروبية فى هذا الميدان إلى القارئ العربى بهذا الشكل المفضل لأول مرة، فكان بذلك دعوة- كما جاء فى مقدمة الترجمة- لتخليصنا من الاحتكـار الأمريكـى لأفكارنا ومفاهيمنا. حيث ظلت المراجع والمصادر الأمريكية حتى ذلك التاريخ- وربما ما زالت حتى الآن- تمثل المصدر الرئيسى، والأوحد بالنسبة للكثيرين، الذى يستقون

---

(١) إيكه هولتكرانس، قاموس مصطلحات الإثنولوجيا والفولكلور، ترجمة محمـد الجـوهرى وحسن الشامى، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٢ و١٩٧٣. وقد صدرت له مـؤخراً طبعـة شعبية بمعرفة الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٩. وتحت الطبع الآن طبعة ثالثـة تصدر هذا العام.

منه معرفتهم بالمناهج والمفاهيم فى هذا الميدان الخطير من العلوم الإنسانية.

ويشرح القاموس كل مادة من مواده، خاصة المواد الرئيسـية، شـرحاً مفصـلاً كافيا، فتناول على نحو أربعمائة صفحة حوالى ٤٥٠مصطلحاً (قسـم منهـا مجـرد إحالات، والباقى مواد رئيسية)

وقد ذيلت الترجمة بفهرس هجـائى للمصـطلحات حسـب الترتيـب الهجـائى الإفرنجى، وأمام كل مصطلح مقابله العربى، والصفحة التى يرد فيها فـى الترجمـة العربية.

أما بالنسبة لطريقة عرض كل مدخل فقد عنونت بالمصطلح العربى المقترح، ثم ورد مقابله باللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية. وزود المترجمان الترجمة العربية بملحق تناول التعريف بالعلماء الذين ورد ذكرهم فى مواد القاموس، وعـددهم مائـة وثلاثين علماً. كما ألحقت الترجمة بقائمة اشتملـت على المراجع التى اسـتعان بهـا مؤلف القاموس، وعددها ٦٣٢ مرجعاً أساسياً ودورية علمية فى كافة الميادين البحثية التى تطرق إليها القاموس.

ج- دنكان ميتشيل، قاموس علم الاجتماع، الذى نشرته دار روتلادج، بلندن عـام ١٩٦٨[1].

وقد كان هذا القاموس، ومن قبله ومعه، قاموس فيرتشيلد مصدراً للجانب الأكبر من محاولات تقديم قواميس عربية. من هنا وجب الإشارة إليه لنتبين مدى قدرته على إلهام المؤلفين العرب، ورحابة ما يفتحه لهم من آفاق. يقع القاموس فى لغته الأصـلية فى نحو مائتى صفحة، تقدم نحو ثلاثمائة مدخل، تستعرض بطبيعة الحـال المفـاهيم والمصطلحات الأساسية، وتركز بشكل خاص على المحورى منها، هذا فضـلاً عـن تقديم تراجم لمجموعة من علماء الاجتماع. وقد كتب القاموس، كما جاء فى مقدمتـه، للمبتدئين فى دراسة علم الاجتماع. وهو يغطى ميادين: علم الاجتماع، وعلـم الـنفس الاجتماعى، والأنثروبولوجيا الاجتماعية، والأنثروبولوجيا الثقافية، وعلـم السياسـة، والإدارة الاجتماعية (بمفهومها المستخدم عند المشتغلين بالخدمة الاجتماعيـة). وقـد ترجم إحسان محمد الحسن هذا القاموس إلى العربية (اللبنانية)، ونشرته دار الطليعـة فى بيروت عام ١٩٨١. ويكفى أن أشير إلى أن القـاموس لا يحـوى مـواد عـن: الإثنوميثودولوجيا، النظرية النقدية (أو مدرسة فرانكفورت)، ولا دراسة الحياة اليومية وغيرها كثير. وهذا أمر طبيعى فى ضوء عدد المواد التى عالجها، وعـدد صـفحات

(1) G. Duncan Mitchell, A Dictionary of Sociology, Routledge and Kegan Paul, London, 1968.

القاموس، وتاريخ صدوره فى لغته الأصلية.

د-موسوعة علم الإنسان، المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجيـة، التـى قـام بترجمتها سبعة عشر عضواً بهيئات التدريس بأقسام الاجتماع بجامعات القاهرة، وعين شمس، وحلوان، والمنيا، وتولى مراجعتها والتقديم لها كاتب هذه السطور[1].

وأحسب أننى لست فى حاجة إلى عرض مفصل لمحتويـات هـذه الموسـوعة، لكونها متاحة لمن يريدها، (تحت الطبع إعادة طبع تصدر هذا العام). والمهم أنها تجمع بين الرصانة ورفعة المستوى من ناحية، والقرب إلى الناس ووضوح التعبيرات مـن ناحية أخرى. ولهذا السبب نشر العمل فى لغته الأصلية فى سلسلة قواميس مـاكميلان لعامة القراء. ولقى رواجا وانتشاراً عجيباً بالنسبة لكتاب فى الأنثروبولوجيا. فقد ظـل يطبع مرة كل عام منذ صدوره لأول مرة فى ١٩٨٦، بل وطبع مـرتين فـى عـام ١٩٩٢، ومازال يطبع حتى العام الماضى. وتقدم الموسوعة حـوالى ١٢٥٠ مفهومـاً ومصطلحاً، عالجتها فى ٧٥٠ صفحة، هذا عدا الملاحق والمراجع.

هـ - موسوعة العلوم الاجتماعية من تأليف ميشيل مان، نقلها إلى العربية عادل الهوارى وسعد مصلوح، ونشرتها مكتبة الفلاح، فى بيروت، عام ١٩٩٤. وهى تتناول حوالى ٧٥٠ مصطلحاً ومفهوماً عالجتها فى حوالى ٧٥٠ صفحة،عدا الملاحق.

٣- القواميس والمعاجم المؤلفة:

جاءت هذه الفئة تطويراً للجهود التى سبقت الإشارة إليها لوضع مسارد لغوية أو ترجمة بعض الأعمال الموسوعية والمرجعية. وقد اخترت للمناقشة أربعة من الأعمال التى تندرج تحت علم الاجتماع، وأربعة أخرى ذات اهتمامات اجتماعية أوسع (علـم السياسة، وعلم النفس) ولكنها تتصل أوثق الاتصال بالتصور الشامل لموسوعتنا هـذه للعلوم الاجتماعية.

أ- معجم العلوم الاجتماعية

الذى أعده نخبة من الأساتذة المصريين والعرب المتخصصين، وراجعه وقدم له دكتور إبراهيم مدكور بدعم من الشعبة القومية لليونسكو، ونشرته الهيئـة المصـرية العمة للكتاب، بالقاهرة عام ١٩٧٥.

ويستأنس هذا المعجم بمعجم اليونسكو لعلم الاجتماع، الذى صدر عـام ١٩٦٤، وبعد صدوره رأت لجنة العلوم الاجتماعية بالشعبة القومية لليونسكو إسناد هذه المهمة

(١) شارلوت سيمور سميث، موسوعة علم الإنسان، المفاهيم والمصطلحات الأنثروبولوجيـة، ترجمة محمد الجوهرى وآخرون، المشروع القومى للترجمة، المجلـس الأعلـى للثقافـة، القاهرة، ١٩٩٨.

إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة. فشكل المجمع من أعضائه لجنة خاصة لهذا المعجم، تحدد منهج العمل وتشرف على التنفيذ.

"وقد رأت هذه اللجنة أن تبدأ بجمع ما سبق للمجمع أن أقره من مصطلحات فـى العلوم الاجتماعية، وهى تزيد على ٥٠٠، وأن يضاف إليها مـا يتداولـه البـاحثون والدارسون من مصطلحات اجتماعية، ويكاد يبلغ الألفين. ويختار مـن ذلـك أعمـه وأشهره، وأدقه وأوضحه. ثم يلائم بينه وبين ما يقابله فى الإنجليزية والفرنسية، ويعول أساساً على صنيع المعجم الإنجليزى والأصل الفرنسى، وتعرض قوائم المصـطلحات المختارة على مجلس المجمع ومؤتمره، ولا يقبل فى المعجم إلا ما يقره المؤتمر الذى يمثل معظم البلاد العربية (انظر صفحتى ب و جـ من المقدمة).

وقضت اللجنة نحو عام فى استعراض قوائم المصطلحات التى يمكن إدخالها فى المعجم، وتخيرت منها نحو ١٠٠٠ مصطلح مع مقابلها الإنجليزى، ثم عرضتها علـى مجلس المجمع ومؤتمره، وأقرت مع شئ من التعديل. وتكـاد تنقسـم إلـى قسـمين متعادلين، فينصب نصفها الأول على مصطلحات علـم الاجتمـاع والأنثروبولوجيـا، ونصفها الثانى على مصطلحات بعض العلوم المساعدة من إحصاء، وقانون، وسياسة، وتربية، وعلم نفس. ولم يقف الأمر عند المصطلحات المعروفة فى اللغـات العالميـة الكبرى، بل أضيف إليها مصطلحات تعبر عن ظواهر اجتماعية عربيـة وإسـلامية. ورأت اللجنة أن يضاف إلى المقابل الإنجليزي المصطلح الفرنسى، تيسيراً لاسـتعمال المعجم فى العالم العربى بأسره. وحياة المصطلح فى إقرار أهل الفن له، وفى أخـذه وانتشاره واستقراره (ص ج و د من المقدمة)

ويشير دكتور مدكور فى مقدمته إلى المؤتمر الذى نظمه المجلس الأعلى للفنون والآداب والعلوم الاجتماعية والذى عرف باسم: نـدوة مصـطلحات الفلسـفة وعلـم الاجتماع. حيث عرضت اللجنة على أعضاء الندوة من عدد من البلاد العربية قـدراً مهماً من مصطلحات هذا المعجم، فرحب بها أعضاء النـدوة، وتدارسـوها طـويلاً، وأفادت لجنة المعجم من درسهم وملاحظاتهم.

وتمت مخاطبة عدد كبير من أساتذة الاجتماع بالجامعات العربية للمشاركة فـى كتابة تعريف المصطلحات، وصولاً إلى المرحلة قبل النهائية من مراحل العمـل فـى المعجم. وفى هذا يقول دكتور مدكور: "وزعت المصطلحات على من اشتركوا معنـا (وردت أسماؤهم جميعاً على صفحتين وهم ينتمون إلى مجالات الاجتماع، الإحصـاء والسكان، والاقتصاد، والسياسة، وعلم النفس، والقانون) كل مشترك حسب تخصصه، ومعها المبادئ الأساسية لمنهج العمل. ووضعنا تحت تصرفهم نسـخاً مـن المعجـم الإنجليزى لمن شاء أن يستأنس بها. وكان يعنينا أن يقرب مجمعنا ما أمكن من الطابع

الذى ارتضاه اليونسكو واستمسك به". (ص د من المقدمة) وصدر المعجم بعـد نحـو عشر سنوات ويشمل ٩٤٩ مصطلحاً مشروحة على سبعمائة صفحة من القطع الكبير. وهو من أهم المعاجم العربية فى العلم الاجتماعى، ويحتاج إلى إعـادة طبـع، بعـد تطويره وتحديثه. حيث انقضى على بدء الإعداد له نحو أربعين عاماً.

ب- قاموس أحمد زكى بدوى، الذى يحمل عنوان معجـم مصـطلحات العلـوم الاجتماعية[1]. ويشمل العنوان الفرعى التوضيح التالى: "يتناول بـالتعريف والشـرح مصطلحات: الأنثروبولوجيا، التنمية وتخطيط المجتمـع، علـم السـكان، الاقتصـاد، الجغرافيا البشرية، علاقات العمل، القانون، المنطق ومناهج البحث، علـم التربيـة، المذاهب الفلسفية، فلسفة التاريخ، السياسة،الإدارة العامة والخاصة، الدفاع الاجتماعى، الاقتصاد الاجتماعى، التشريع الاجتماعى، علم النفس الاجتماعى، الخدمة الاجتماعية، علم الاجتماع، الإحصاء.

وهذا العمل من أفضل القواميس العربية وأعلاها مستوى وأكثرها دقة فى الإعداد وانضباطاً فى استخدام المصطلح وفى صياغة التعريفات العربية. ولا يعيبه سوى أنه يقف برصد حركة علم الاجتماع عند حدود الستينيات وأوائل السبعينيات. كما يتضـح من صغر حجمه النسبى (حوالى ٤٥٠ صفحة) أنه لم يكن بوسعه الوفاء بتغطية كـل الميادين والفروع العلمية التى ورد ذكرها على غلاف القاموس. ولكنه على العمـوم أجاد وأفاد.

وتتجلى رؤية المؤلف الصائبة للتكامل المعرفى بين العلوم الاجتماعية فى عبارته التى وردت فى المقدمة: "... والعلوم الاجتماعية على اتصـال وثيـق فيمـا بينهـا، فموضوع كل هذه العلوم لا يخرج عن كونه ظواهر اجتماعيـة. ولا توجـد ظـواهر اقتصادية أو سياسية أو فنية أو دينية مستقلة بنفسها أو فى حالة عزلة عن بقية نواحى الحياة الاجتماعية، ولذلك لا يمكن عزل الظواهر الاجتماعية بعضها عن بعض، لأنها تعتمد على بعضها وتؤثر فى بعضها وتتأثر ببعضها، كما أن أى تغير يحدث فى ناحية من نواحى المجتمع لابد وأن يتردد صداه فى نواح أخرى كثيرة" . وخاص من عرض هذه الرؤية إلى التأكيد على أن "الاتجاه قوى إلى تحطيم الحدود التقليدية بـين العلـوم الاجتماعية وتبادل الاتصال فيما بينها، وهذا الاتجاه هو طريـق الأمـل نحـو علـم الاجتماع المتكامل الذى يتسع صدره لكل المعارف التى تتناول الإنسـان أو المجتمـع الإنسانى" (ص VII من المقدمة).

ويشرح المؤلف الأسلوب الذى اتبعه فى إعداد قاموسه، حيث بدأ حصر العلـوم

---

(١) أحمد زكى بدوى، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (إنجليزى- فرنسـى- عربـى)، مكتبة لبنان، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٧ والطبعة الأخيرة (تحت أيدينا)، ١٩٨٦.

الاجتماعية الأساسية، واعتمد فى ذلك علـى التصـنيف العشـرى العـالمى للعلـوم الاجتماعية الذى أصدره الاتحاد الدولى للتوثيق، وهى العلوم التى وردت أسماؤها على غلاف الكتاب. ويذكر المؤلف أنه انتقل بعد ذلك إلى حصر المصطلحات الاجتماعية، وقد وجدها عملية شاقة ودقيقة، ففى رأيه أن: "المصطلح الاجتماعى هـو الكلمـة أو التعبير الذى يحمل معنى وقيمة خاصة للمشتغل بالمسائل الاجتماعية، ويتعذر وضـع حدود حاسمة أو معايير تحدد المدى المناسب الذى يجب الأخذ به فـى حصـر هـذه المصطلحات". (ص IX من المقدمة) واعتمد المؤلف- حسبما يروى – فـى حصـره للمصطلحات الاجتماعية على بعض قواميس العلوم الاجتماعية الإنجليزية والفرنسـية التى أورد قائمة بها فى نهاية القاموس[1]، كمـا اعتمـد علـى الفهـارس الهجائيـة للمصطلحات الواردة فى كثير من الكتب التى تبحث فى العلوم الاجتماعية.

ويهمنا من المعايير التى طبقها زكى بدوى فى اختيار مصطلحات معجمه أنه قد اقتصر على إثبات المصطلحات الأساسية المستخدمة، واستبعد تلك التى تتناول تفاصيل دقيقة جداً. كما راعى فى اختيار مصطلحاته أن تكون من تلك التى "يقابلها الطالب أو الباحث غالباً فى العلوم الاجتماعية".

ذلك هو أبرز ما يهمنا من حديث صاحب المعجم، والذى يفسر لنا لماذا لا يضم هذا المعجم أغلب النظريات والاتجاهات والأدوات المنهجية الحديثة التى تدفقت إلـى التراث السوسيولوجى خلال الثمانينيات والتسعينيات، ربما يكون قد قابـل بعضـها، ولكنه استبعده – حسب معاييره – رغبة فى إثبات المصطلحات الأساسية فقط وتجنبا للخوض فى التفاصيل الدقيقة.

ج- العمل الثالث هو قاموس علم الاجتماع، الذى حرره عاطف غيـث[2]. وقـد كتب عاطف غيث فى مقدمته أنه أريد لهذا القاموس أن يكون "إسهاما فى نمـو علـم الاجتماع فى البلاد الناطقة بالعربية من ناحية، وليتضح أمام الـدارس أو الباحـث أو القارئ العادى خلاصة ما وصل إليه الجهد العالمى فى تحديد المصطلحات المتداخلـة التى تتناول كل ما يطرقه العلم من موضوعات من ناحية أخـرى". ويلفـت نظرنـا

---

(١) أورد المؤلف كمراجع للقاموس فى علم الاجتماع قواميس كل من كازانوف وفيكتوروف، باريس ١٩٧٠، وفيرتشايد، نيويورك، ١٩٤٤، ودنكان ميشيل، لندن، ١٩٦٨، وتيودورسون، نيويورك، ١٩٦٤، وإميليو ويليامز، باريس، ١٩٧٠، وزودروزنى، وإشنطون، ١٩٥٩. هذا فضلا عن بعض المحاولات التى اتخذت شكل المسرد اللغوى (كلمة أجنبية مقابـل كلمـة عربية) دون شرح. وهو الأمر الذى يفسر غياب الجانب الأكبر من المفاهيم والمصطلحات السوسيولوجية الأحدث عن هذا المعجم القيم.

(٢) قاموس علم الاجتماع، تحرير محمد عاطف غيث، إعداد محمد علـى محمـد، والسـيد عبدالعاطى، وسامية محمد جابر، الإسكندرية دار المعرفـة الجامعيـة، طبعـات متعـددة، صدرت أولاها عام ١٩٨٥ ومازالت تتوالى حتى أواخر التسعينيات.

إشارته إلى أن القاموس لم يقتصر على المصطلحات المحددة فى علم الاجتماع. ذلـك أن طبيعة الدراسة فى هذا العلم والتى تتداخل مع علوم اجتماعية وغيـر اجتماعيـة " جعلتنا نهتم بعدد كبير من مصطلحات الاقتصاد والسياسـة والقـانون وعلـم الـنفس والأنثروبولوجيا ومناهج البحث لتكون فائدته أكثر شمولاً" . وهذه نقطة أبرزناها كميزة مهمة من مزايا موسوعة جوردون مارشال فى علم الاجتماع التـى ترجمناهـا إلـى العربية.

ولم تحدد مقدمة هذا القاموس مصادر محددة، وإنما اكتفى المحرر بالقول بـأن: "اقتضى إعداد هذا القاموس أن نرجع إلى ما هو متاح الآن من قواميس علم الاجتماع ودوائر المعارف، وخاصة دائرة معارف العلوم الاجتماعية الدولية".

د- معجم العلوم الاجتماعية، الذى وضعة فريدريك معتوق[1] ويعمل مؤلف هـذا المعجم مديراً لمعهد العلوم الاجتماعية فى الشمال التابع للجامعة اللبنانيـة. ويشـرح طريقته فى وضع المعجم واصفا إياها بأنها طريقة علمية"... فعدت إلى الكثيـر مـن النصوص فى الفرنسية والإنجليزية على حد سواء قبل أن أضبط فحوى المصطلح. ثم أوردت تعامل العالم الثالث والعرب مع هذا المصطلح –عندما كان ذلك حاصلاً علـى الأرض – بشكل وصفى ونقدى مع كل مصطلح من المصـطلحات. أى أنـى بـدأت بشرحه كما هو وارد فى الطروحات النظرية التى يستند إليها، ثم تعاملت معه بشـكل نقدى انطلاقاً من تجاربنا العربية الواسعة والعالم ثالثية" (ص١٠).

ويهمنا من حديث المؤلف تأكيده على أن هـذا القـاموس يضـم أهـم وأبـرز المصطلحات المستخدمة فى علم الاجتماع والجغرافيا البشرية والاقتصاد وعلم الـنفس الاجتماعى وعلم الاجتماع السياسي والإداري والتنموى والأنثروبولوجيا والمنهجيـة. وأوضح أن هذه المصطلحات مستقاة من تراثين سوسيولوجيين هامين همـا التـراث السوسيولوجى الفرنسى والتراث السوسيولوجى الأنكلو ساكسونى.

ويتميز هذا القاموس عن المحاولات الأخرى التى عرضنا لها بعرض نبذة عن " أهم أصحاب المدارس والنظريات فى حقل السوسـولوجيا الغربيـة، أمثـال كونـت ودوركايم ودوفينيو وبارسونز وبندكت ولازار سفيلد... وغيرهم". (نفس الصفحة). كما يتميز بأنه يضم عدداً قليلاً من المصطلحات المتعلقة بالتراث السوسيولوجى العربـى، ويضرب المثل بمدخل عن: صاعد الأندلسـى، ابـن خلـدون، والجـار، والجيـرة، والعصبية، والعشيرة، والعمران، والعيب، وأطوار الملك، والجاه... إلخ. ويقول عـن هذه المحاولة: "حاولت فى هذا القاموس أن أضيف إلى التراثين الفرنسـى والأنكلـو-

---

(١) فريدريك معتوق، معجم العلوم الاجتماعية (إنجليزى- فرنسى- عربى)، مراجعة محمـد دبس، دار أكاديميا انترناشيونال، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٣.

ساكسونى إسهام تراثنا العربى، ولو أن إسهام مصطلحاتنا مازال ضعيفاً حتى الآن. إلا أن هدفى من خلال ذلك، هو إثارة التفكير والإبـداع العـربيين فـى حقـل العلـوم الاجتماعية". (ص١١) ورغم أن محاولته تلك جاءت متواضعة ومحددة بالضرورة، إلا أن له مع ذلك شرف المحاولة على أية حال.

والقاموس متوسط المستوى سواء من حيث مدى التغطيـة، أو مسـتوى شـرح المصطلح، أوفى الاجتهاد فى الترجمة. وقد حوى حوالى ألفى مصطلح شـرحها فـى ٣٣٠ صفحة. وهو يستحق الشكر على كل حال.

هـ- موسوعة الهلال الاشتراكية، التى ساهم فى تأليفها إبراهيم عامر وآخرون، وأصدرتها دار الهلال عام ١٩٧٠[1]. وقد وصفها كامل زهيرى فى تقديمه لها بأنهـا "أول موسوعة بالعربية لمدارس الفكر الاشتراكي والمصطلحات السياسية الاجتماعيـة الحديثة". ويتضح من استعراض أسماء من قاموا بتحريرها أنها جمعـت تخصصـات السياسة، والتاريخ، والاقتصاد، والقانون، والفلسفة فى إطار الفكر الاشتراكى طبعـا، وفى ذلك إشارة إلى ضخامة الجهد المبذول وشمول النظرة التى تبنتها تلك الموسوعة.

و- الموسوعة السياسية التى اضطلع بتحريرها عبد الوهـاب الكيـالى وكامـل زهيرى، ونشرت فى بيروت عام ١٩٧٤[2]. وقد أبرز المحرر أن فى مقدمتهما لتلـك الموسوعة الدور الكبير الذى لعبته الحركة الموسوعية فى النهضة الأوروبية فى نشر الوعى والثقافة والعلم على أسس عقلانية منفتحة. كما أشارا إلى افتقار البيئة الثقافيـة العربية المعاصرة إلى حركة موسوعية شاملة متجددة تجد فى الحقيقة هدفاً سامياً، وفى النهج العلمى أسلوباً ثابتاً وأميناً، تساهم فى إغناء العقل العربى وتفرز العمل العلمـى العربى من أجل معاصرة ركب الحضارة العالمية والعودة إلى الصفوف الأمامية فـى مسيرة التقدم الإنسانى.

ز- الموسوعة المختصرة فى علم النفس والطب العقلى لـوليم الخـولى، التـى أصدرتها دار المعارف عام ١٩٧٦[3]. وهذا العمل قد بلغ درجة عالية مـن الإتقـان والإحاطة، ويقابله فى حقل علم الاجتماع معجم أحمد زكى بدوى. وقد وضع المؤلـف لموسوعته عنواناً فرعياً يقول " معجم إنجليزى عربـى لمصـطلحات علـم الـنفس

---

(١) إبراهيم عامر وأحمد عبدالرحيم مصطفى وأحمد محمد غنيم وراشـد البـراوى وكامـل زهيرى ومحمد حلمى مراد ومحمود أمين العالم، موسوعة الهلال الاشتراكية، دار الهـلال، القاهرة، ١٩٧٠.

(٢) عبد الوهاب الكيالى وكامل زهيرى (محرران)، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربيـة للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤.

(٣) وليم الخولى، الموسوعة المختصرة فى علم النفس والطـب العقلـى، ودار المعـارف، القاهرة، ١٩٧٦.

ومذاهبه، وللأمراض العقلية، ولكثير من المصطلحات الطبية والفلسفية وغيرها مما يرد فى المؤلفات النفسية. مع شرح واف بالعربية لأغلب تلك المصطلحات". وقد كان هذا العمل عوناً حقيقياً كبيراً لكاتب هذه السطور فى تعريب رؤوس المداخل، قبل ترجمة موسوعة علم الاجتماع. ولذلك أجدنى أوافق صاحبه عندما قال فى مقدمته: "ومما دفعنى إلى وضع هذا المعجم أنه لم يظهر فى العربية – على ما أعلم – معجم شامل مشروح لمصطلحات علم النفس من قبل. صحيح أن بعض المؤلفات التى وضعها علماء النفس العرب كانوا يلحقون بها ثبتاً لبعض المصطلحات العربية، ولكن الألفاظ التى أوردوها كانت محدودة العدد. وإن لازمهم التوفيق فى أغلب الكلمات، فقد كان القليل منها موضع النقد أو النقاش. كذلك بعد أن أصبح هذا المعجم شبه موسوعة، عملت على أن أجمع فيه من المعلومات والموضوعات ما لم يضمه فى العربية كتاب واحد للآن." (ص٨.)

ح- أشير فى نهاية هذه الفئة إلى موسوعة علم النفس والتحليل النفسى لفرج عبد القادر طه[1]. وهى موسوعة ضخمة شاملة وحديثة توفر على تأليفها أربعة من الأساتذة تحت إشراف فرج عبد القادر، وتضم حوالى ١٥٠٠ مادة عالجتها فى حوالى ٩٠٠ صفحة من القطع الكبير.

٤- القواميس العامة والثقافية والأدبية

أسهمت هذه الفئة فى تقديم خدمة أساسية لكل متخصص حاول وضع قاموس فى العلوم الاجتماعية، لأنها كانت فى المقام الأول الخلفية الثقافية التى يمكن للباحث أن ينهل منها، فضلاً عن تلك المصطلحات التى تتدخل مع حقول دراسات الأدب والفن واللغة(والثقافة "الراقية" عموماً). كما أن ما أخرجه مجمع اللغة العربية هو عامل ضبط وتقنين للاستخدام لا تخفى أهميته على أحد وسأعرض لنماذج منها على عجل.

أ- مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التى أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة، وينشرها المجمع منذ عام ١٩٥٧ وحتى الآن.

ب- معجم المصطلحات العربية فى اللغة والأدب، الذى وضعه مجدى وهبة وكامل المهندس، ونشرته مكتبة لبنان فى بيروت، عام ١٩٧٤.

ج- المعجم الموسوعى للمصطلحات الثقافية (إنجليزي-فرنسى-عربى)، الذى وضعة ثروت عكاشة، ونشرته الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ومكتبة

---

(١) فرج عبد القادر طه آخرون، موسوعة علم النفس والتحليل النفسى، (مزودة بسير حياة وإسهامات عشرات من كبار العلماء العرب والأجانب القدامى والمعاصرين)، دار سعاد الصباح، القاهرة، ١٩٩٣.

لبنان فى القاهرة عام ١٩٩٠.

د- موسوعة الشروق التى أعدها فريق ضخم من كبـار المتخصصـين، ورأس تحريرها محمد المعلم، وصدر منها المجلد الأول (فقط) عن دار الشروق فى القـاهرة عام ١٩٩٤.

هـ- كتاب المصطلحات الأدبية الحديثة (دراسة ومعجم إنجليزى-عربى) مـن تأليف محمد عنانى، ونشرته الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمـان، وصـدرت طبعته الثانية بالقاهرة عام ١٩٩٧.

و- قاموس المسرح، تحرير وإشراف د. فاطمة موسى محمود (المسرح العربى: سمير عوض، المسرح العالمى، ترجمة نخبة من أساتذة اللغة الإنجليزيـة وآدابهـا)، الجزء الأول، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦.

وهكذا حاولت أن أقدم نماذج ممثلة لجهود علماء بـارزين فـى خدمـة العلـوم الاجتماعية، أو خدمة حركة الترجمة العلمية إلى اللغة العربية. وقد اجتهدت أن تكون النماذج المعروضة ممثلة للثقافات الفرعية داخل الثقافة العربية الواحـدة، أو للأقـاليم العربية الرئيسية داخل الأمة العربية الواحدة: القلب فى مصر، والغرب (المغـرب)، والشمال (فى لبنان)، والشرق (فى الكويت)... إلخ وذلك بالنسبة لمبـادرات التـأليف والنشر البارزة، والتى عرضنا لبعضها ما وسع الجهد.

أما بالنسبة للعلماء، كأفراد، فتمثل تلك الأعمال جهود علماء من عدد أكبر مـن الدول العربية، أذكر منها: العراق، وسوريا، ولبنان، والكويت، والأردن، وفلسـطين، ومصر، والسودان، وليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب.

ويهمنى أن أؤكد فى ختام هذه الفقرة أن كافة الجهود السابقة، التى عرضنا فيمـا سبق لجانب منها فقط، لها أفضالها المؤثرة والمشكورة على ترجمتنا لموسوعة علـم الاجتماع. بل الكثير الكثير من الأعمال السوسيولوجية التى ترجمت ترجمة رصـينة إلى العربية كان لها فضل مؤكد فى التعريف بالمصطلحات، وتيسيرها للقارئ العربى، ونرجو أن نكون قد أحسنا الإفادة من جهود السابقين.

ملحق يوضح عدد الأعمال المترجمة فى كل فرع
من فروع العلم الاجتماعى

م	الفرع	العدد	النسبة المئوية	م	الفرع	العدد	النسبة المئوية
١	علم السياسة والاجتماع السياسى	١٥٩	١٨,٣	١٧	التحضر	٧	٠,٨
٢	الاقتصاد والتنمية الاقتصادية والاشتراكية	٨٧	١٠	١٨	المشكلات الاجتماعية	٥	٠,٥
٣	علم الاجتماع الثقافى والفولكلور	٦٤	٧,٤	١٩	الطبقات الاجتماعية	٥	٠,٥
٤	علم الاجتماع العام	٥٦	٦,٤	٢٠	دراسة المستقبل	٥	٠,٥
٥	الفكر الاجتماعى	٥٥	٦,٣	٢١	التنشئة الاجتماعية والطفل	٤	٠,٤
٦	الصناعى والإدارى والتنظيمى	٢٥	٢,٩	٢٢	الحداثة	٣	٠,٣
٧	السكان وتنظيم الأسرة	٢٣	٢,٦	٢٣	الأخلاق والاجتماع الأخلاقى	٢	٠,٢
٨	التنمية الاجتماعية	٢٣	٢,٦	٢٤	اجتماع الأدب	٢	٠,٢
٩	الأسرة والمرأة	١٩	٢،٢	٢٥	بحوث المخدرات	٢	٠,٢
١٠	التاريخ الاجتماعى	١٦	١,٨	٢٦	دراسات الشباب	١	٠,١
١١	الاجتماع التربوى	١٤	١,٦				
١٢	علم النفس الاجتماعى والجماعات	١١	١,٢				
١٣	الاتصال والإعلام	١١	١,٢				
١٤	الاجتماع الدينى والأديان	١٠	١،١				
١٥	الجريمة وانحراف الأحداث	٨	٠,٩				
١٦	التغير الاجتماعى	٧	٠,٨				

الفصل الثالث

العمليات والنظم الاجتماعية فى فكر ابن خلدون(*)

مقدمة

بقدر طول الوقت الذى مر على نشر ابن خلدون للمقدمة خلال القـرن الرابـع عشر الميلادى وحتى اليوم، بقدر ما أضيف إلى الفكر الإنسانى من اجتهادات تتناول بالشرح والتعليق والمناقشة والتحليل والنقد أفكار وآراء ابن خلدون التى جاء بها فـى المقدمة.

وكل هذه الاجتهادات تضع قيوداً كثيرة وتجعل الطريق شاقا أمام أية محاولة جديدة للتصدى لكتابات ابن خلدون فى المقدمة، إسهاما فى هذا التحليل والحوار والنقد؛ لأن الباحث قد يجد نفسه محصوراً فى نطاق ضيق للغاية، يصعب معـه التحـرك بسهولة نحو هدف محدد.. غير أنه ما تنقضى فترة بسيطة فى مراجعة مقدمـة ابـن خلدون والتوقف أمام ما كتبه من أبواب وفصول وما تناوله من موضوعات وما قدمه من تحليلات وما انتهى إليه من أفكار، إلا ويشعر الباحث أن الإحساس بضيق المجال وصعوبة الحركة، إحساس لا أساس له من الصحة، وأن المساحة لازلت واسعة، وأن هناك قضايا فى حاجة إلى دراسة وتحليل. من هنا أقدم البحث الحالى بهـدف تنـاول إسهامات ابن خلدون وتحليل أفكاره الواردة فى المقدمة حول العمليـات الاجتماعيـة والنظم.

وقد تساءلنا فى البداية عن المبررات التى يمكن أن تقف وراء الاهتمام بدراسـة هذا الموضوع- العمليات الاجتماعية والنظم- ثم أخذنا نطرح تساؤلات أخرى حـول حقيقة العمليات الاجتماعية الأساسية التى تناولها ابن خلـدون بالتحليـل والتوضـيح؟ وكيف نظر ابن خلدون إلى العمليات الاجتماعية باعتبارها أساساً مهماً فى بناء الـنظم الاجتماعية؟ وما النظم الاجتماعية الأساسية التى أعطاها ابن خلدون كل اهتمامه فـى هذا التحليل؟ وما الجوانب البنائية والوظيفية التى تشكل هذه الـنظم؟ ومـا العلاقـات المتبادلة بين النظم الاجتماعية التى اهتم بدراستها؟ وهـل كـان اهتمامـه بـالتغير الاجتماعى يعتِبر التغير فى النظم الاجتماعية تغيراً فى البناء؟ أم فـى وظيفـة هـذه النظم؟ وللإجابة على هذه التساؤلات- كهدف أساسى للبحث الحالى- اعتمـد البحـث

(*) كتب هذا الفصل الدكتور على عبدالرازق جلبى، أستاذ علـم الاجتمـاع، بكليـة الآداب، جامعة الإسكندرية.

على مقدمة ابن خلدون وعلى ما توافر من كتابات حول إسهامات ابن خلدون فى هذا الصدد، كمصدر رئيسى فى توفير المادة والمعلومات اللازمة للإجابة على التساؤلات المطروحة. وقد قسم البحث إلى أربعة أقسام على النحو التالى:

١- مبررات دراسة العمليات الاجتماعية والنظم فى فكر ابن خلدون.

٢- العمليات الاجتماعية الأساسية التى اهتم بها ابن خلدون.

٣- النظم الاجتماعية الأساسية التى تناولها ابن خلدون.

٤- العلاقات المتبادلة بين النظم الاجتماعية.

أولاً: مبررات دراسة العمليات الاجتماعية والنظم فى فكر ابن خلدون

هناك بلا شك مجموعة من المبررات التى دعتنا إلى تناول إسهام ابن خلدون فى دراسة العمليات الاجتماعية والنظم، يتمثل بعضها فى ما يكشف عنه هذا الإسهام من مضمون للعمران البشرى، ويشهد على سلامة اختيار ابن خلدون لمصطلح علم العمران فى الدلالة على اسم العلم الذى اخترعه. كما يتمثل بعضها الثانى فى أن إسهام ابن خلدون فى مجال النظم والعمليات الاجتماعية يعكس أيضا وعى ابن خلدون بالتقسيمات الحديثة لهذا العلم الجديد إلى فروع مختلفة. وكذلك يرد المبرر الثالث فى هذا التناول لإسهامات ابن خلدون فى فهم العمليات الاجتماعية والنظم إلى أن هذا الإسهام يكشف عن طبيعة المنهج الخلدونى الذى يتناول من خلاله ابن خلدون ظواهر العمران البشرى. أما المبرر الرابع والأخير فهو يرجع إلى أن بعض النتائج العامة التى انتهى إليها ابن خلدون فى دراسته لهذه العمليات والنظم الاجتماعية لا تزال صالحة أو سارية المفعول مهما اختلفت الظروف. فلننظر فى تفاصيل هذه المبررات إذن:

١) إذا جاز لنا أن نعرف علم الاجتماع بأنه دراسة لبناء المجتمع وتغيره، وأن بناء المجتمع يتكون من أجزاء أهمها مجموعة النظم الاجتماعية الأساسية التى تؤدى وظائف أساسية لا غنى عنها لكل مجتمع، وأن التغير الاجتماعى عملية اجتماعية كبرى وحقيقة أساسية لا يمكن إنكارها بالنسبة للمجتمع، وهى عملية ترتبط بمجموعة أخرى من العمليات الاجتماعية، كان فى هذا ما يؤكد أن موضوع علم الاجتماع هو النظم الاجتماعية والعمليات. ولذلك فإن إسهام ابن خلدون فى دراسة النظم الاجتماعية والعمليات يشهد بما يدع مجالا للشك بأن المصطلح الخلدونى (علم العمران) أدق فى التعبير من المصطلح الغربى (علم الاجتماع)، وكان اختيار ابن خلدون لهذا المصطلح غاية فى الدقة. ذلك لأن كلمة الاجتماع أو علم الاجتماع لغويا لا تدل على المفهوم

من هذا العلم. فالاجتماع قد يكون (جماعا) جنسيا بين رجل وامـرأة أو قـد يكـون اجتماعاً سياسياً بين رئيسين أو زعيمين أو أكثر وقد يكون (إجماعا) حول رأى واحد.. وفى هذه الأحوال فهو اجتماع بين بشر يبدأ باثنين. وقد يدخل فيه وجود مجتمع اجتمع فى مكان واحد وزمان واحد، وقد لا يوجد هذا المجتمع ولكن اللفظ يدل على الاجتماع (فوقى) بين الناس بدون علاقة وثيقة بالمكان. وأحيانا قد يشمل اجتماع الحيوانات حيث تسير فى قطيع سويا تنتقل من مكان إلى مكان. أما مصطلح علم العمران فهو أعمق وأدق، لأنه يعنى أن مجتمعاً قام بتعميـر مكـان علـى كـل المسـتويات السياسـية والاقتصادية والعقلية والإنسانية، وما يتبع إقامة ذلك العمران من علاقـات مرتبطـة بالإنسان والمكان والزمان، وبذلك تتحدد سمات علم العمران فى المجتمعات الإنسانية- لا الحيوانية- التى تقيم فى مكان وتؤثر فيه ويؤثر فيها وتتحدد علاقتها الداخلية سياسياً واقتصاديا ودينيا كما تتحدد علاقتها بالمجتمعات الأخرى بين حـرب وسـلام وتـأثر وتأثير[1]. فمصطلح علم العمران يعنى أن مجتمعا أقام نظما اجتماعيـة ودخـل فـى عمليات اجتماعية، ويشهد على قدر كبير من المطابقة بين الاسم والموضوع، ويعطى مبرراً واضحاً لتناولنا إسهام ابن خلدون فى دراسة النظم الاجتماعية والعمليات، لأننا بذلك نتناول إسهامه فى موضوع العلم.

٢) إن ما تناوله ابن خلدون بالدراسة، فى المقدمة- النظم التى يسير عليه- التكتـل الإنسانى نفسه (البابين الأول والرابع)، ونظم الحكم وشئون السياسة (الفصول التسعة عشرة الأخيرة من الباب الثانى وجميع فصول الباب الثالث)، والظواهر الاقتصـادية (الفصول التسعة عشر الأخيرة من الباب الثانى وجميع فصول الباب الثالـث وسـتة فصول من الباب الرابع) والظواهر التربوية والقضائية والجمالية والدينية واللغويـة (الباب السادس)[2] هو أمر يعنى أن ابن خلدون قد أحصى معالم العمران (فروع علـم الاجتماع وأقسامه) فى عصره، لتشمل السياسة والاقتصاد والتعليم والـدين والعلـوم والدولة والمدن والبدو والحضر، وأنه قد أدرك عن وعى تلك التقسيمات الحديثة لعلـم الاجتماع إلى فروع- السياسة والاقتصاد والدين والمجتمعات المحلية، واللغـة...إلـخ -التى أخذت تتطور لتواكب المتغيرات المتلاحقة فى عصرنا [3] . وربما جـاز لنـا اعتبار اهتمام ابن خلدون بالنظم الاجتماعية والعمليات والذى يعكس وعيه بالتقسيمات الحديثة فى علم الاجتماع إلى فروع، مبرراً آخر يضاف إلى ما سبق ويـدعونا إلـى تناول هذا الإسهام بالبحث والتحليل.

٣) أما المبرر الثالث الذى دفعنا إلى تناول إسهامات ابن خلدون فى فهـم العمليـات الاجتماعية والنظم هو أن هذا الإسهام يكشف عن طبيعة المنهج الخلدونى الذى تناول من خلاله ابن خلدون ظواهر العمران البشرى. وهو منهج يقوم علـى اسـتخلاص قوانين المجتمع من جذوره التاريخية ويفسرها تاريخيا، وهو منهج ربما يغيـب عـن

بعض علماء الاجتماع فى عصرنا الذين يركزون على البحث الميـدانى والاسـتقراء الظاهرى فى دراسة الظواهر الاجتماعية، وذلك دون غوص عميق يتعرض للجـذور التاريخية والثقافية والدينية التى لا يمكن إنكار تأثيرها، خصوصا فى مجتمعاتنا التى لا تزال مشدودة إلى الماضى ويشكل جزءا هاما من ثقافتها[٤] ، وهذه ميزة فى إسهام ابن خلدون، ودراسته للنظم الاجتماعية والعمليات من منظور تـاريخى، ولهـى مناسـبة نستخلص منها دروس المنهج التاريخى وأهميته فى بحث الظواهر الاجتماعية.

٤) وربما كان المبرر الرابع فى تناول إسـهامات ابـن خلـدون وفهـم العمليـات الاجتماعية والنظم، مبنى على ما توقعناه من العقلية الخلدونية التى تـأثرت بالثوابـت الأساسية لعصرها دينياً وسياسياً وثقافياً وهى تمارس السياسة وتعمل بالتاريخ. فهـذه العقلية تجيد استنباط العلاقات الإنسانية من ذلك التاريخ وصـياغة قـوانين للعمـران البشرى لا تزال صالحة للاستعمال، سارية المفعول مهما اختلفت الظروف [٥]. ولعل دراسة هذه الإسهامات تشكل فرصة مناسبة لمراجعة هذه القـوانين، أو علـى الأقـل الاستفادة منها فى تفسير واقع النظم الاجتماعية والعمليات التى تجرى فى مجتمعاتنـا اليوم.

ثانياً: العمليات الاجتماعية الأساسية التى تناولها ابن خلدون

تصف العمليات الاجتماعية الطرق التى يرتبط بها الناس بعضهم ببعض للقيـام بالوظائف الضرورية للحفاظ على أى نظام اجتماعى والعمل على نموه واتساع حجمه، وتصف كذلك الطاقة التفاعلية التى تترتب على اتصال الناس بعضهم بالآخر، مؤديـة إلى قيام العمليات الاجتماعية التى تكون البناء الاجتماعى للجماعات. واستناداً إلـى ذلك كان التفاعل- ارتباط الناس ببعضهم البعض واتصالهم بعضـهم بـبعض- هـو العملية الاجتماعية الأساسية لأنه يشكل عاملاً مركزيا فى كل حياة الإنسان الاجتماعية، ولأنه وراء كل تنظيم للأنساق السلوكية المختلفة (النظم). ولما كان التفاعل يعبر عـن تكرار واضطراد فى العلاقات الاجتماعية، نظر إليه علم الاجتماع باعتبـاره الوحـدة الأساسية فى البحث والتحليل، وأخذ يتناول صور ونماذج هذا التفاعل كما تظهر فى الحياة الاجتماعية، سواء فى صورة تعاون، أو، تنـافس أو صـراع، أو توافـق، أو تمثيل، أو تغير...إلخ[٦].

وفى إطار هذه المفهومات والقضايا التى استقر عليهـا علـم الاجتمـاع حـديثا ومراجعة ما كتبه ابن خلدون فى أكثر من موقع من المقدمة نستطيع أن نلمس إلى أى حد كانت أفكار ابن خلدون مطابقة لهذا الفهم، حيث يكفى فى التدليل على ذلك إمعـان النظر فيما قدمه لنا ابن خلدون بصدد عمليات التعاون والصراع والتغير الاجتمـاعى والحراك.

١ - التعاون

لم يكن من قبيل المصادفة أن يبدأ ابن خلدون أبحاثه الاجتماعيـة فـى المقدمـة الأولى بتناول عملية التعاون فى المجتمع، لأننا سنلاحظ بعد ذلك أنه يعتبر هذه العملية الاجتماعية أساس بناء النظم الاقتصادية.

يقول " إن الإنسان مضطر إلى التعاون مع بنى جنسه للحصول على الغذاء الذى يحتاج إليه.. ومضطر إلى الاستعانة بأبناء جنسه لدفع تعدى الحيوانات عليـه؛ وذلـك لأن قدرة الواحد من البشر قاصرة على تحصيل حاجته إلى الغذاء فلابد من اجتمـاع القدر الكثير من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم. كما أن أى واحد مـن البشـر لا تقاوم قدرته قدرة الواحد من الحيوانات العجم سيما المفترسة، فهو عاجز عن مدافعتها بالجملة. وأما الأسلحة المعدة لدفع الحيوانات المفترسة فقدرة الواحد من البشر لا تكفى لصنعها فلابد فى ذلك كله من التعاون عليه بأبناء جنسه. وما لم يكن هذا التعـاون لا يستطيع الإنسان أن يحصل على الغـذاء وأن يـدافع عـن نفسـه فيكـون فريسـة للحيوانات".[٧]

وقد رتب البعض على ما قاله ابن خلدون حول التعاون، القـول بـأن النشـاط الاقتصادى هو الحقيقة الأولى لإنتاج الحياة الاجتماعية، فإنتاج قوت يوم واحـد مـن الحنطة مثلا يحتاج إلى كثير من النشاطات التعاونية التى تتطلب اجتماع القدر الكثيـر من أبناء جنسه ليحصل القوت له ولهم فيحصل بالتعاون قدر الكفاية من الحاجة لأكثر منهم بأضعاف. وكما يحتاج وسائل العيش المادى إلى التعاون فإن البقاء والاسـتمرار والدفاع عن الجنس البشرى ضد مصادر العدوان يحتاج أيضاً إلى التعاون[٨].

٢ - الصراع

وكذلك لم يكن من قبيل المصادفة أن يتناول ابن خلدون مبـدأ عـدوان البشـر بعضهم على بعض ويكرره فى عدة مواضع من المقدمة وبعبارات متنوعة وبوضوح أعظم، لأنه يؤكد بناء على ذلك ضرورة وجود وازع يدفع هذا العدوان بمعنـى أنـه عندما تناول عملية الصراع الاجتماعى بين البشر، كان يمهد للحديث عـن ضـرورة وجود النظام السياسي، بمعنى الملك أو السلطة أو الدولة لحسم هذا الصراع.

يقول ابن خلدون "فمن أخلاق البشر فيهم الظلم والعدوان بعضهم علـى بعـض فمـن امتدت عينه إلى متاع أخيه امتدت يده إلى أخذه إلى أن يصده وازع".

كما قال "والظلم من شيم النفوس فإن تجد ذا عفة فلعله لا يظلم".

كما يقول " إن البشر لا يمكن حياتهم ووجودهم إلا باجتماعهم وتعـاونهم علـى تحصيل قوتهم وضرورياتهم وإذا اجتمعوا دعت الضرورة إلـى المعاملـة واقتضـاء

الحاجات ومد كل واحد منهم يده إلى حاجته يأخذها من صـاحبه لمـا فـى الطبـاع الحيوانية من الظلم والعدوان بعضهم إلى بعض ويمانعه الآخر عنها بمقتضى الغضب والأنفة ومقتضى القوة البشرية فى ذلك فيقع التنازع المفضى إلى المقاتلة. وهى تؤدى إلى الهرج وسفك الدماء وإذهاب النفوس المفضى ذلك إلى انقطـاع النـوع، ولـذلك استحال بقاؤهم فوضى دون وازع يزع بعضهم عن بعض..."[٩] .

الصراع على السلطة

ويلاحظ فى هذا الصدد، أن التنازع أو الصراع الاجتماعى، كمـا تناولـه ابـن خلدون، عملية لا تتوقف، بل تستمر حتى قيام الملك والدولة... إذ يقرر ابن خلدون فى فصل أطوار الدولة واختلاف أحوالها وخلق أهلها باختلاف الأطوار:

"ففى الطور الثانى للدولة، طور الانفراد بالمجد، ينـزع صـاحب الدولـة إلـى الاستبداد، والانفراد بالمجد دون قومه، حتى لا يترك لأحد منهم ناقة ولا جمل. وقـد يصل الأمر إلى درجة قتل من استراب به.. وهو أمر لا يتم من غيـر منـازع، لأن مـن ساهموا فى تأسيس الملك ينزعون إلى الاحتفاظ بمكـانتهم والاسـتمرار فـى مشاركته فى المجد وثمرات الملك فيحدث بينهم وبينه ما يشبه العـداء.. وصـاحب الدولة لا يستطيع التغلب على هذه المشاكل إلا بالموالى والمصطنعين. لجـدع أنـوف أهل عصبيته وعشيرته. وصدهم عن موارده. إن أهـل الدولـة يضـطغنون عليـه ويتربصون به الدوائر.. وأن هذا التنازع (الصراع الاجتماعى علـى السـلطة) بـين صاحب الدولة وبيـن ظهرائه الأولين يستمر مدة من الزمن.. وإذا تم تغلب صـاحب الدولة فى هذا النزاع دخلت الدولة فى الطور الثالث..."[١٠] .

٣- التغير الاجتماعى والتطور

يرى البعض أننا نجد فى مقدمة ابن خلدون عناصر جديـدة أولهـا مـا أسـماه باستحالة الكائنات أو تحولها من مرتبة إلى مرتبة أعلى منها وهو ما يمكن أن نسـميه بعنصر الحركة (التغير). العنصر الثانى أن هذا الحركة تسير إلى ما هـو أعلـى أو أرقى أو ترجع إلى الوراء أو إلى الأدنى (التطور). العنصر الثالث أن هـذا التطـور المتنامى يمكن أن نستخرج منه قوانين للعقل يربط بها أسباب التطور بمسبباتها. ومن ثم يمكننا أن ندخل فيه عنصر الإرادة. والعنصر الرابع أن هذه القوانين التى نجدها فى الطبيعة نجدها أيضا فى المجتمع[١١] .

وطالما كانت قوانين التغير والتطور فى المجتمع، هى التـى تهمنـا فـى هـذا الصدد، فإننا نقف هنا عند ما سجله ابن خلدون على المؤرخين قـائلاً: " مـن الغلـط الخفى عندهم الذهول على تبدل الأحوال فى الأمم والأجيال بتبدل الأعصار ومـرور

الأيام..." وذلك أن أحوال العالم والأمم وعوائدهم وغلبهم لا تدوم على وتيـرة واحـدة ومنهاج مستقر، إنما هو اختلاف على الأيام والأزمنة وانتقال من حال إلى حال. وكما يكون ذلك فى الأشخاص والأوقات والأمصار فكذلك يقع فى الأفاق والأقطار والأزمنة والدول[١٢] .

وإمعانا فى البحث عن أسباب التطور فى المجتمع، يعزو ابن خلدون ذلك فـى الغالب إلى الدولة.. إن السبب فى تبدل الأحوال والعوائد هو أن عوائد كل جيل "تابعة لعوائد سلطانه. فأهل الملك والسلطان إذا استولوا على الدولة فلابد أن يفزعـوا إلـى عوائد من قبلهم ويأخذوا الكثير منها، ولا يغفلوا عوائد جيلهم مع ذلك، فيقع فى عوائد الدولة بعض المخالفة لعوائد الجيل الأول... فما دامت الأمم والأجيال تتعاقب فى الملك والسلطان لا تزال المخالفة فى العوائد والأحوال واقعة.

إلى هنا يتكلم ابن خلدون عن التغير الاجتماعى لا عن التطـور لأن كـل هـذا التغير فى (الأحوال والعوائد) قد يكون متجها إلى الرقى فنسميه تطوراً وقد يكون أيضا إلى الوراء فنسميه تدهوراً. ففكرة التغير الاجتماعى هنا تغطى على فكـرة التطـور وكان ابن خلدون يعتبر التغير نفسه اكتشافا لم ينتبه إليه الباحثون والمؤرخـون مـن قبله[١٣].

أما فكرة التطور الاجتماعى فنجدها فى تناول ابن خلدون للعلاقة بـين البـداوة والحضارة. هنا يبرز ابن خلدون فكرة التطور ويلح عليها بقدر ما ألح علـى فكـرة التغير المحايد فى تعاقب الأجيال والدول. فمنـازع البـداوة متقدمـة علـى منـازع الحضارة. والبدو أقدم من الحضر وأسبق عليه. والبادية أصل العمـران والأمصـار ومدد لها. ثم يؤكد هذا التطور فى جانبه الاقتصادى أن البدو هم المقتصـرون علـى الضرورى فى أحوال معاشهم. وأن الحضر هم المعتنون بحاجات الترف والكمال فى أحوالهم وعوائدهم ولا شك أن الضرورى أقدم من الكمالى وسابق عليه...[١٤].

ونفس التطور الاجتماعى يحدث فى الميدان السياسي وبناء الدولة. فهو يخصص فصلاً كاملاً لشرح أطوار الدولة واختلاف أحوالها وخلق أهلها بـاختلاف الأطـوار. ويخصص فصولا أخرى لانتقال الدولة من البداوة إلى الحضارة، وانقلاب الخلافة إلى الملك، وطروق الخلل إلى الدولة، وخراب الأمصار...إلخ[١٥].

وقد حدد ابن خلدون خمسة أطوار تمر خلالها الدولة فى سلسلة متتابعة الحلقات تشبه تماما تطور الكائن الحى، إذ يقول: اعلم أن الدولة تنتقل فـى أطـوار مختلفـة وحالات متجددة ويكتشف القائمون بها فى كل طور خلقاً من أحوال ذلـك الطـور لا يكون مثله فى الطور الآخر. وحالات الدولة وأطوارها لا تعدو فى الغالـب خمسـة أطوار:

الطور الأول هو الظفر بالبغية وغلاب المدافع والممانع والاستيلاء على الملك وانتزاعه من أيدى الدولة السالفة قبلها. **والطور الثانى** طور الاستبداد على قومه والانفراد دونهم بالملك. **والطور الثالث** طور الفراغ والدعة لتحصيل ثمرات الملك مما تنزع طبائع البشر إليه. **والطور الرابع** طور القنوع والمساءلة. **والطور الخامس** طور الإسراف والتبذير وفى هذا الطور تحصل فى الدولة طبيعة الهرم.

ولقد ذهب ابن خلدون فى تناوله لتطور الدولة إلى حد تحديد أعمار الدولة. وقد يمتد عمر الدولة ليصل إلى مائة وعشرين عاماً أو قد يكون دون ذلك. وقسم هذه الفترة بثلاثة أجيال، الجيل الأول من أجيال الدولة هو جيل البداوة والخشونة والتوحش والبسالة والافتراس، والجيل الثانى هو جيل التحول بالملك والترفه من البداوة إلى الحضارة، ومن الشظف إلى الترف والخصب، ومن الاشتراك فى المجد إلى انفراد الواحد به وكسل الباقين عن السعى فيه، ومن عز الاستطالة إلى ذل الاستكانة، فتنكسر صورة العصبية بعض الشىء وتؤنس منهم المهانة والخضوع. أما الجيل الثالث فيصفه ابن خلدون وصفا يظهر فيه الاحتقار لأهله لما غرقوا من ترف أنساهم عزتهم ورجولتهم"[١٦].

الحراك الاجتماعى

ويشير بعض الباحثين إلى أن ابن خلدون قد أدرك تأثير الأحداث السياسية على الحياة الاقتصادية. وهكذا ارتبطت أفكاره عن التطور السياسي بآرائه حول الآثار الاقتصادية لهذا الطور، وبين كيف أن بعض الأفراد الماهرين يستفيدون من الخراب الذى يصاحب سقوط الدولة، وأن كثيرا من المنازل والمزارع تقع فى كثير من الأحيان فى حوزة سكان المدينة، وأبان وهو يشرح ذلك أن هذه الممتلكات قد تجمعت إما خلال أجيال وإما عن طريق المضاربة. فهو يقول إنه عندما تكون الأسرة الحاكمة على وشك السقوط وتظهر أسرة جديدة لتحل محلها فإن قيمة العقارات تنقص بسبب الافتقار إلى الأمن[١٧].

ويستطرد باحث آخر بشأن وجهة نظر ابن خلدون هذه وتوضيح إسهامه فى فهم عملية الحراك الاجتماعى والعوامل السياسية والاقتصادية التى تتسبب فيها قائلا "إن ابن خلدون يذهب إلى أن ظروف الإقامة الحضرية قد تتيح لطبقة من الناس فرصة الثراء، وغالباً ما يحدث ذلك بسبب تملك بعض الأراضى والعقارات، لأن الدولة عندما تأخذ فى الانحطاط والانحلال تقل رغبة الناس فى امتلاك الأراضى، مما يترتب عليه انخفاض أسعارها، ومن ثم يتيسر لطبقة من الناس شراء هذه الأراضى بثمن بخس ثم إذا تغيرت الأحوال وتوافرت للمدينة أسباب العمران ارتفعت أسعار الأراضى وأصبح من جراء ذلك بعض الملاك من كبار الأغنياء دون أن يكونوا قد قاموا بعمل يستوجب

هذا الثراء[١٨].

وهكذا كشف تناول آراء ابن خلدون فى المقدمة عن إسهامه فى تحليل مجموعة لا بأس بها من العمليات الاجتماعية...منها التعاون والصراع، والصراع على السـلطة والتغير والتطور والحراك الاجتماعى. واتضح مما أضافه ابن خلدون بصـدد هـذه العمليات، كيف أن ما تقدم به من أفكار يتطابق إلى حد كبير مـع مـا يفهمـه علـم الاجتماع حديثاً من مضامين تكشف عن صور وأنواع هذه العمليات الاجتماعية، وعن الكيفية التى تسهم به هذه العمليات فى تشكيل الحياة الاجتماعية وما تنطوى عليه مـن نظم اجتماعية. والسؤال هنا، ما النظم الاجتماعية الأساسية التى تناولها ابـن خلـدون بالتحليل فى المقدمة؟

ثالثا: النظم الاجتماعية الأساسية التى درسها ابن خلدون

تعد دراسة النظم الاجتماعية من أهم الموضوعات التى يعنى بها علم الاجتماع. فالنظم تعد إحدى أنماط التنظيم الاجتماعى للمجتمع، وتعد بمثابـة الأنسـاق الكبـرى المنظمة للتفاعل الذى هو قاعدة العلاقات الاجتماعية. وعلى الرغم من أننا لا نجد فى الواقع نظماً لها هذا التحديد، إلا أننا نصطلح على تسمية أنـواع التفاعـل الموجهـة لغرض معين من الأغراض التى توجه حاجات الإنسان الأساسية وما يتفـرع عنهـا بأسماء محددة تكشف عن طبيعة النشاط الاجتماعى وحدوده. وهذا يعنى أننا نصـنف العلاقات الاجتماعية على مستوى معين من التجريد بقصد الدراسة والفهم، لأننـا لـو فحصنا هذه النظم لوجدناها متداخلة تداخلاً شديداً، ويؤثر إحداها فى الآخـر تـأثيرات متعددة، ومن هنا كان إدراك العلاقات المتبادلة بين النظم أمراً جوهرياً لفهـم الحيـاة الاجتماعية، كما أن الاهتمام بدراسة النظم من حيث البنـاء والوظيفـة يعـد مطلبـاً ضرورياً فى التعرف على الجوانب السوسيولوجية لهذه النظم[١٩].

وفى ضوء هذا الفهم الحديث فى علم الاجتماع للـنظم الاجتماعيـة، يمكـن أن نتساءل؛ ما مدى اهتمام ابن خلدون فى المقدمة بدراسة النظم الاجتماعية الكبرى والتى تواجه حاجات الإنسان الأساسية؟ وما مدى عنايته فى تحليله السوسـيولوجى للـنظم الاجتماعية بجوانبها البنائية والوظيفية؟ وما إسهامه فى تحليل العلاقات المتبادلة بـين النظم الاجتماعية؟

يبدو مما كتبه ابن خلدون فى المقدمة أنه كان صاحب فكرة واضحة عن اتسـاع نطاق النظم الاجتماعية وشمولها لجميع جوانب الحياة الاجتماعية، وأنه لم يغـادر أى قسم من أقسامها إلا عرض له بالدراسة.

فعرض فى معظم البابين الأول والرابع من المقدمة للظواهر المتصـلة بطريقـة

التجمع الإنسانى أى للنظام التى يسير عليها التكتل الإنسانى نفسه...وعرض ابن خلدون فى الفصول التسعة الأخيرة من الباب الثانى وفى جميع فصول الباب الثالث لنظم الحكم وشئون السياسة، وعرض فى سبعة فصول من الباب الثالث وفى ستة فصول من الباب الرابع وفى جميع فصول الباب الخامس للظواهر الاقتصادية. وعرض فى الباب السادس للظواهر التربوية والعلوم وأصنافها والتعليم وطرقه. وفى أثناء دراسته لظواهر هذا الباب تناول كثيراً من الظواهر الأخرى كالظواهر القضائية والخلقية والجمالية والدينية واللغوية[٢٠].

غير أن ما خصصه ابن خلدون من المقدمة لتناول الحياة الاقتصادية، كان كثيراً ومتنوعاً، وظهر أنه يشغل خمسين فصلاً من فصول المقدمة. كما أن تناوله لنظم الحكم وشئون السياسة فى جميع فصول الباب الثالث والفصول التسعة عشر الأخيرة من الباب الثانى، ليؤكد أن ابن خلدون كان يعتبر النظام السياسي والنظام الاقتصادى بمثابة نظامين اجتماعيين أساسيين يواجهان الحاجات الإنسانية الأساسية وهى التى تستحق مزيداً من العناية والبحث- فما مدى عنايته فى تحليله لهذه النظم بالجوانب البنائية والوظيفية لها؟

بناء النظم الاجتماعية الأساسية ووظائفها

(١) النظام الاقتصادى

فى الفصل الخامس من المقدمة يتحدث ابن خلدون عن المعاش ووجوه الرزق ووسائل اكتساب الثروة، ثم عن التجارة وما يتعلق بها من العرض والطلب والاحتكار والأسعار وغيرها، ثم عن الصناعات وأنواعها وأحوالها بصفة عامة، ثم يفرد لكل واحد من أمهاتها كالزراعة والبناء والحياكة والتوليد والطب فصلاً خاصاً[٢١].

وإن الأفكار الاقتصادية المدونة فى مقدمة ابن خلدون أقرب إلى مباحث الاجتماعيات الاقتصادية (علم الاجتماع الاقتصادى) لأنه يبحث الأمور الاقتصادية بنظرات الباحث الاجتماعى، ويتتبع التفاعلات التى تتوالى بين الحوادث الاقتصادية وبين سائر الأمور والأحداث الاجتماعية[٢٢].

ويقوم النظام الاقتصادى فى نظر ابن خلدون على مجموعة عناصر بنائية، تنتج من العمل الإنسانى، وقيم العمل والثروة، والعرض والطلب، ويرصد ابن خلدون فى تناوله لهذه العناصر مجموعة من الوظائف الهامة والحاجات الإنسانية الأساسية التى ينجزها النظام الاقتصادى.

أ- العمل الإنسانى والقيمة

يقول " لابد من الأعمال الإنسانية فى كل مكسوب ومتمول، لأنه إن كان عملا

بنفسه مثل الصانع فظاهر، وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلابد فيه من العمل الإنسانى كما تراه وإلا لم يحصل ولم يقع به انتفاع. ذلك لأن قيم الأشياء تنبـع من العمل الذى يبذل لإنتاجها. والكسب هو قيمة الأعمال البشرية.. وإن الكسب إنمـا يكون بالسعى فى الاقتناء والقصد إلى التحصيل. فلابد فى الرزق من سعى وعمل ولو فى تناوله وابتغائه من وجوهه..[٢٣].

ب- قيم العمل والثروة

يقول ابن خلدون :"إن القصد من العمل هو تحصيلها (أو الحصول على الـذهب والفضة). إن ا تعالى خلق الحجرين المعدنيين من الذهب والفضة قيمة لكل متمول، وهما الذخيرة والنية لأهل العالم فى الغالب، إن اقتنى سواهما فى بعض الأحيان فإنما هو بقصد تحصيلهما بما يقع فى غيرهما من حوالة الأسواق التى هما عنها بمعـزل، فهما أصل المكاسب والقنية والذخيرة.

والواقع أن ابن خلدون بذلك قد أدرك العلاقة بـين العمـل وثـورة الأمـم، لأن المتصور طبقاً لما يراه البعض، أن ثروة الأمة تتمثل فى ما تحوزه من معدن نفـيس كالذهب والفضة، والعمل المنتج هو الموجه أساساً نحو اقتناء الذهب والفضة[٢٤].

ج- قيم العمل والعرض والطلب

العمل ذاته يتبع قانون العرض والطلب، إذ أن قيمة العمل ترتفـع عنـد زيـادة الطلب، ومن ثم تكون أجور المتعلمين مرتفعة بوجه عام فى المدن المسـتبحرة فـى العمران. ويرجع ذلك إلى أن مستوى المعيشة يرتفع فى المدن بصفة عامة، كمـا أن المترفين من أهل المدن يترفعون عن خدمة أنفسهم مما يتيح الفرصـة أمـام العمـال للحصول على أجور أعلى.

ويبرر ابن خلدون سبب ارتفاع قيمة العمل- غلاء الصنائع والأعمال -فى المدن الموفورة العمران بثلاثة أسباب: الأول كثرة الحاجة لمكان الترف فى المصر بكثـرة عمرانه، والثانى اعتزار أهل الأعمال لخدمتهم وامتهان أنفسهم لسهولة المعـاش فـى المدينة بكثرة أقواتها، والثالث كثرة المترفين وكثرة حاجاتهم إلى امتهان غيرهم وإلـى استعمال الصناع فى مهنهم فيبذلون فى ذلك لأهل الأعمال أكثر من قيمـة أعمـالهم، مزاحمة ومنافسة فى الاستئثار بها. فيعتز العمال والصـناع وأهـل الحـرف وتغلـو أعمالهم[٢٥].

وينطوى هذا التحليل للعناصر البنائية للنظام الاقتصادي- العمل الإنسانى وقـيم العمل والثروة والعرض والطلب- كما قدمه لنا ابن خلدون فى الباب الخـامس مـن المقدمة على توضيح لوظيفة النظام الاقتصادى تبدو فى تأكيده لدور العمل الإنسـانى

فى تحقيق الكسب والرزق وتوفير القيم وتنمية الثروة. وهى أدوار تتوقف على ظروف العرض والطلب التى تحكم العمل والقيم.

(٢) النظام السياسي

يخصص ابن خلدون الباب الثالث من المقدمة لتناول العمران السياسي، والدولـة العامة والملك والمراتب السلطانية، وهو أكبر أبواب المقدمـة. فهـو يشـمل أربعـة وخمسين فصلاً، ويدور حول العصبية والملك والدولة والخلل وانهيار الدولة وغيرها.

ويهمنا فى هذا الصدد التركيز على أنماط السـلطة والعصـبية وبنـاء الدولـة وأدوارها، باعتبارها تمثل الجوانب البنائية والوظيفية فى النظام السياسي كما عالجهـا ابن خلدون.

(أ) أنماط السلطة

سبق أن أوضحنا كيف نظر ابن خلدون إلى عملية التعاون من أجـل تحصـيل القوت والغذاء، وكيف يتوقف التعاون بين الناس على وجود وازع يدفع بعضهم عـن بعض..ويكون الوازع واحد منهم يكون له عليهم الغلبة والسلطان واليد القاهرة، حتـى لا يصل إلى غيره بعدوان وهذا هو معنى الملك.

يقول ابن خلدون فى فقرة أخرى "الوازع هو الحاكم عليهم وهو بمقتضى الطبيعة البشرية الملك القاهر المتحكم" ..وكان ابن خلدون قد ربط فكرة الدولة والملك والوازع أو الحاكم بمبدأ العمران من جهة وبمبدأ العدوان من جهة أخرى.. كما يتضح ذلك من قوله: " الدولة دون العمران لا تتصور والعمران دون الدولة والملك متعذر، لما فـى طباع البشرية من العدوان الداعى إلى التنازع"[٢٦].

فالوازع أو الدولة أو الملك أو الحاكم أو حتى السلطة بالمفهوم الحديث قد ميز لها ابن خلدون ثلاثة أنواع: الوازع الباطنى الذى ينشأ من الاعتقـاد الـدينى، والـوازع الخارجى الذى يستند إلى سطوة الحكام وسلطتهم. وهو تمييز يتكرر فى عدة مواضـع من المقدمة، حتى أنه يسمى كلا منهما باسم خاص، يسمى النوع الأول باسم الـوازع الدينى. كما يسمى النوع الثانى باسم الوازع السلطانى والعصبانى..وزيادة على هذين النوعين أشار ابن خلدون إلى نوع ثالث من الوازع الذى ينشأ من حكم العقل. يقـول: يكفى فى رفع التنازع معرفة كل واحد بتحرير الظلم عليه، بحكم العقل[٢٧].

ولقد توسع ابن خلدون فى فصول عديدة من المقدمة فى توضيح أنواع الـوازع السلطانى والعصبانى وأشكاله المختلفة. فأوضح أن عدوان أهل المدن بعضهم علـى بعض تدفعه الحكام والدولة وأحياء البدو يزع بعضهم عن بعض مشايخهم وكبـراؤهم بما يؤثر فى نفوس الكافة لهم من الوقار والتجلة[٢٨].

وهكذا كانت معالجة ابن خلدون للسلطة- وأنماطها المختلفة- تنطوى على كثير من المضامين التى تجعلها تتطابق مع ما كشف عنه ماكس فيبر فى تمييزه بين أنماط ثلاثة للسلطة، هى السلطة المقدسة أو الكاريزمية التى تظهر بين الأنبياء ورجال الدين ويقابلهم الوازع الدينى عند ابن خلدون، ثم السلطة التقليدية فى رأى ماكس فيبر والتى تستند إلى الاعتقاد فى التقاليد واحترام كبار السن، وتقابلها السلطة العصبانية فى رأى ابن خلدون والتى يزع فيها المشايخ والكبراء البدو بعضهم عن بعض بما وقـر فـى نفوسهم. وأخيراً السلطة العقلانية والرشيدة التى تقوم على القانون، عند ماكس فيبـر- والتى تناولها ابن خلدون فى رفع التنازع بحكم العقل، ودفع الحكام والدولـة لعـدوان أهل المدن.

(ب) العصبية

يذهب بعض الباحثين إلى أن تكوين فكرة واضحة عن رأى ابن خلدون فى العصـبية يتطلب الرجوع إلى ما جاء فى معظم فصول البابين الثانى والثالث وفى أحد فصـول الباب الرابع حول العصبية.

يقول ابن خلدون "إن سكنى البدو لا يكون إلا للقبائل أهل العصبية." والعصـبية نزعة طبيعية فى البشر تؤدى إلى الالتحام والاتحاد بين أفراد النسب الواحـد لأنهـا تحملهم على التحاضر والتناصر وتستلزم استماتة كل واحد منهم دون صاحبه. ولهـذا السبب نجد أن أفراد النسب الواحد مشتركون فى حمل الديات ويتعاونون علـى دفـع العدوان ويتناصرون فى تحقيق المطالبات..

وتقتضى حالة البداوة بطبيعتها وجود عصبية قوية لأن الدفاع عن الحى لا يتم إلا على أيدى أبنائهم المعروفين بالشجاعة، ولا يصدق دفـاعهم وزيـادهم إلا إذا كـانوا عصبية وأهل نسب واحد، لأنهم بذلك تشتد شوكتهم ويخشى جانبهم.

وأهل الحضر يكون أمرهم فى المدافعة عن أموالهم وأنفسهم إلى واليهم والحاكم الذى يسوسهم والحامية التى تولت حراستهم فلا يكون بحاجة شديدة إلى العصبية[٢٩].

وتبدو أهمية العصبية فى البداوة بالنظر إلى تنظيم القبائل ورئاستها- يقول ابـن خلدون" اعلم أن كل حى أو بطن من القبائل وإن كانوا عصابة واحدة لنسـبهم العـام، ففيهم أيضاً عصبيات أخرى لأنساب خاصة هى أشد التحاماً من النسب العام لهم مثـل عشير واحد وأهل بيت واحد أو أخوة بنى أب واحد، والرئاسة فيهم تكون فى نصاب واحد منهم ولا تكون فى الكل.. ولا تزال الرئاسة فى ذلك النصاب متناقلة من فـرع منهم إلى فرع ولا تنتقل إلا إلى الأقوى من فروعه.

كما تبدو أهمية العصبية فى الحضر بالنظر إلى قيام الدولة. يقول ابن خلدون إن

الغاية التى تهدف إليها العصبية هى الملك . إن العصبية بها تكون الحماية والمدافعة والمطالبة وكل أمر يجتمع عليه.. وقدمنا أن الآدميين بالطبيعة الإنسانية يحتاجون فى كل اجتماع إلى وازع وحاكم يزع بعضهم عن بعض. فلابد أن يكون متغلباً عليهم بتلك العصبية، وإلا لم تتم قدرته على ذلك.. وهذا التغلب هو الملك، وهو أمر زائد على الرياسة، لأن الرياسة إنما هى سؤدد وصاحبها متبوع وليس له عليهم قهر فى أحكامه فأما الملك فهو التغلب والحكم بالقهر[٣٠].

وعموماً يمكن تلخيص الأدوار التى تلعبها العصبية أى وظائفها فى الحياة الاجتماعية والسياسية فيما يلى:

١- العصبية تحمل الأفراد على التناصر والتعاضد فى المدافعة والحماية والمقاتلة. فالعصبية بها تكون الحماية والمدافعة والمطالبة وكل أمر يجتمع عليه. وكل أمر يحمل عليه الكافة فلابد له من عصبية. إن المطالبات كلها والمدافعات لا تتم إلا بالعصبية.

٢- العصبية ضرورية فى كل أمر يحمل الناس عليه من نبوة أو إقامة ملك أو دعوة أو بلوغ الغرض. من ذلك كله إنما يتم بالقتال عليه، كما فى طباع البشر من الاستعصاء، ولابد فى القتال من عصبية.

٣- الرئاسة لا تكون إلا بالغاب، والغلب إنما يكون بالعصبية.

٤- الملك إنما يحصل بالتغلب، والتغلب إنما يكون بالعصبية[٣١].

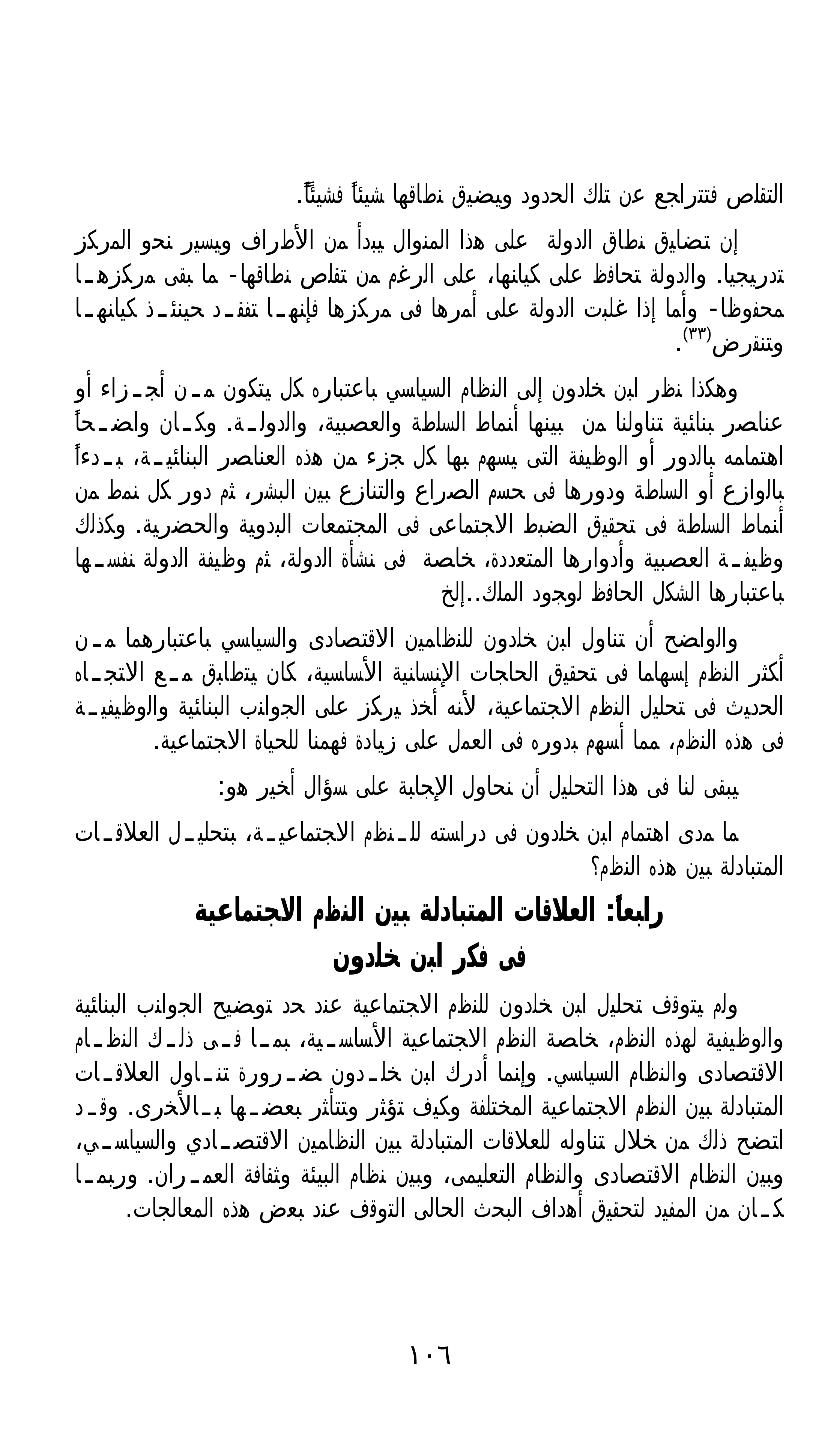
(ج) الدولة

تتضح عناية ابن خلدون بالدولة من أنه قد خصص ما يقرب من ثلث المقدمة لهذا الموضوع، وأن مباحث الباب الثالث تتناول الدولة العامة والملك والخلافة والمراتب السلطانية، وما يعرض فى ذلك كله من الأحوال.

إن الدولة فى نظر ابن خلدون هى الملك التام الذى لا يكون فوقه حكم آخر، والدولة العامة فى أولها تكون غريبة على الناس غير مألوفة لديهم؛ ولذلك يصعب على النفوس الانقياد لها إلا بقوة قوية من الغلب وذلك لا يتم إلا بوجود عصبية قوية.

والدولة والملك للعمران (أى للاجتماع) بمثابة الصورة للمادة، وهو الشكل الحافظ بنوعيه لوجودها. وقد تقرر فى علوم الحكمة أنه لا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر (أى انفكاك الصورة عن المادة) فالدولة دون العمران لا تتصور والعمران دون الدولة والملك متعذر، لما فى طباع البشر من العدوان الداعى إلى الوازع[٣٢].

ويرى ابن خلدون أن نطاق الدولة واتساعها يتحول ويتطور وفق نظام ثابت تتوسع الدولة فى بادئ الأمر، إلى أن تصل إلى أقصى حدودها، وبعد ذلك تأخذ فى



التقاص فتتراجع عن تلك الحدود ويضيق نطاقها شيئاً فشيئاً.

إن تضايق نطاق الدولة على هذا المنوال يبدأ من الأطراف ويسير نحو المركز تدريجيا. والدولة تحافظ على كيانها، على الرغم من تقاص نطاقها- ما بقى مركزها محفوظا- وأما إذا غلبت الدولة على أمرها فى مركزها فإنها تفقد حينئذ كيانها وتنقرض[٣٣].

وهكذا نظر ابن خلدون إلى النظام السياسي باعتباره كل يتكون من أجزاء أو عناصر بنائية تناولنا من بينها أنماط السلطة والعصبية، والدولة. وكان واضحاً اهتمامه بالدور أو الوظيفة التى يسهم بها كل جزء من هذه العناصر البنائية، بدءاً بالوازع أو السلطة ودورها فى حسم الصراع والتنازع بين البشر، ثم دور كل نمط من أنماط السلطة فى تحقيق الضبط الاجتماعى فى المجتمعات البدوية والحضرية. وكذلك وظيفة العصبية وأدوارها المتعددة، خاصة فى نشأة الدولة، ثم وظيفة الدولة نفسها باعتبارها الشكل الحافظ لوجود الملك..إلخ

والواضح أن تناول ابن خلدون للنظامين الاقتصادى والسياسي باعتبارهما من أكثر النظم إسهاما فى تحقيق الحاجات الإنسانية الأساسية، كان يتطابق مع الاتجاه الحديث فى تحليل النظم الاجتماعية، لأنه أخذ يركز على الجوانب البنائية والوظيفية فى هذه النظم، مما أسهم بدوره فى العمل على زيادة فهمنا للحياة الاجتماعية.

يبقى لنا فى هذا التحليل أن نحاول الإجابة على سؤال أخير هو:

ما مدى اهتمام ابن خلدون فى دراسته للنظام الاجتماعية، بتحليل العلاقات المتبادلة بين هذه النظم؟

رابعاً: العلاقات المتبادلة بين النظم الاجتماعية فى فكر ابن خلدون

ولم يتوقف تحليل ابن خلدون للنظام الاجتماعية عند حد توضيح الجوانب البنائية والوظيفية لهذه النظم، خاصة النظم الاجتماعية الأساسية، بما فى ذلك النظام الاقتصادى والنظام السياسي. وإنما أدرك ابن خلدون ضرورة تناول العلاقات المتبادلة بين النظم الاجتماعية المختلفة وكيف تؤثر وتتأثر بعضها بالأخرى. وقد اتضح ذلك من خلال تناوله للعلاقات المتبادلة بين النظامين الاقتصادي والسياسي، وبين النظام الاقتصادى والنظام التعليمى، وبين نظام البيئة وثقافة العمران. وربما كان من المفيد لتحقيق أهداف البحث الحالى التوقف عند بعض هذه المعالجات.

١- العلاقات المتبادلة بين النظام الاقتصادى والنظام السياسي

يرى بعض الباحثين أن ابن خلدون يضع فيما يتعلق بالعلاقة بين الثروة (نظام اقتصادى) والسلطان (نظام سياسي) قواعد تتعلق بحركة الثروة بين السلطان ومراكز القوى. يقول ابن خلدون: "إنه فى بداية الدولة يكتفى السلطان بالسلطة وتتوزع الثروة على القائمين بتوطيد نفوذه وبعد توطيد تلك الدولة ينفرد السلطان بالثروة دون الذين أسهموا فى توطيد الدولة. ثم يزداد انفراد السلطان بالثروة فى شيخوخة الدولة ليحمى نفسه ويقوى سلطته[٣٤].

وهناك علاقات أخرى تنبه إليها ابن خلدون بين النظام الاقتصادى والنظام السياسي بين الثروة والنفوذ، بين الجاه والمال أو التلازم بين الثروة والسلطة. يقول: إن المتمول أو الرأسمالى يحتاج إلى الجاه فالتاجر صاحب الجاه أكثر ثروة من التاجر الذى لا جاه له.. وفى موضع آخر يقول: إن المال يأتى عن طريق العمل، ولكن الجاه يفيد تنمية المال، وبدون الجاه يصير الكسب على قدر العمل..

وقد جاء بين سطور المقدمة فى معرض حديث ابن خلدون عن العلاقة بين الجاه والثروة أنه إذا ضاع الجاه والنفوذ ضاعت الثروة، وإذا اقتصر صاحب الثروة على عملة يصبح فقيراً. وينزلق المنافقون لأصحاب النفوذ طلباً للثروة والسطوة معاً، ومن يترفع عن النفاق ويقتصر فى التكسب على عمله يظل فقيراً، مهما بلغت كفاءته ومهما بلغ نبوغه وإخلاصه لعمله[٣٥].

ونتوقف هنا عند نقطة مهمة فى تحليل العلاقة بين النظام الاقتصادى والنظام السياسي، حيث يعالج ابن خلدون دور الدولة فى الاقتصاد، فبعد التأكيد على دور الدولة- التى هى السلطان المستبد- يعمل ابن خلدون على تقليص دور السلطان فى التدخل فى الحرية الاقتصادية، بل يكون دوره فى منع الظلم ومنع السلطان من الاحتكار والمغالاة فى الضرائب. فيرى ابن خلدون أن من الخطأ أن يعمل السلطان- أو الدولة- فى الزراعة والتجارة أو أى نشاط اقصادى، أى يرى من الخطأ أن تقوم الدولة بالإنتاج الاقتصادى، لأن ذلك يعنى تدخل السلطة فى قهر المزارعين والتجار على أسعار لا يرتضونها، مما يجعل حماسهم يضيع فلا ينتجون. وطالما تناقص الإنتاج فإن دخل الدولة من الضرائب يتناقص. لذلك لابد من رفع يد الدولة عن الإنتاج وأن تترك الناس يعملون مكتفية بفرض الضرائب[٣٦].

ويرتبط ذلك بتحريم ابن خلدون للاحتكار، وهو يقول صراحة أن الاحتكار فى الزرع مشئوم. وبالتالى لا يجوز للسلطان أن يحتكر سلعة ويرغم الناس على شرائها بالتسعيرة التى يحددها ولا يجوز له أن يبخس الناس أشياءهم. ويلتفت ابن خلدون إلى ناحية أخطر وهى احتكار السلطان للثروة وليس مجرد الإنتاج الزراعى، فيؤكد أن

السلطان – أو الدولة- إذا اكتنز الأموال أو احتكر الثروة فقد حـل الكسـاد بـالبلاد.. ويشجع السلطان على إطلاق الأموال فى الناس حتى يدور المـال دورتـه فينـتعش الاقتصاد. ويلخص ابن خلدون ذلك كله فى عنوان موجز يقول (نقص العطـاء مـن السلطان نقص فى الجباية) [٣٧].

ويستطرد ابن خلدون فى تناول دور الدولة فى الاقتصاد، قائلا لا يبقى للسـلطان (الدولة) إلا فرض الضرائب أو الجباية، وأنه إذا قلت جباية الدولـة قلـت الوظـائف الرسمية وقلت مصروفات الدولة وتشجع الناس على العمل فيكثر الإنتـاج ويـزداد العمران. أما إذا زادت الضرائب والمغارم ضعفت عزائم الناس عن العمل لأن نـاتج عملهم تأخذه الدولة. كما يضع ابن خلدون قواعد تربط بين مراحل الدولـة وفرضـها للضرائب. فالدولة فى بدايتها تكون بسيطة قليلة الإنفاق والمصاريف لا تعرف الترف ولا تفرض ضرائب كثيرة وحين تدخل فى دور الترف تتكاثر مصـاريفها ومشـاكلها فتضطر إلى فرض ضرائب تنفق منها على العسكر والحماية فيأتى الكساد والخراب. وتقوم دولة جديدة تبدأ عهدها بإلغاء الضرائب التى لا داعى لها[٣٨].

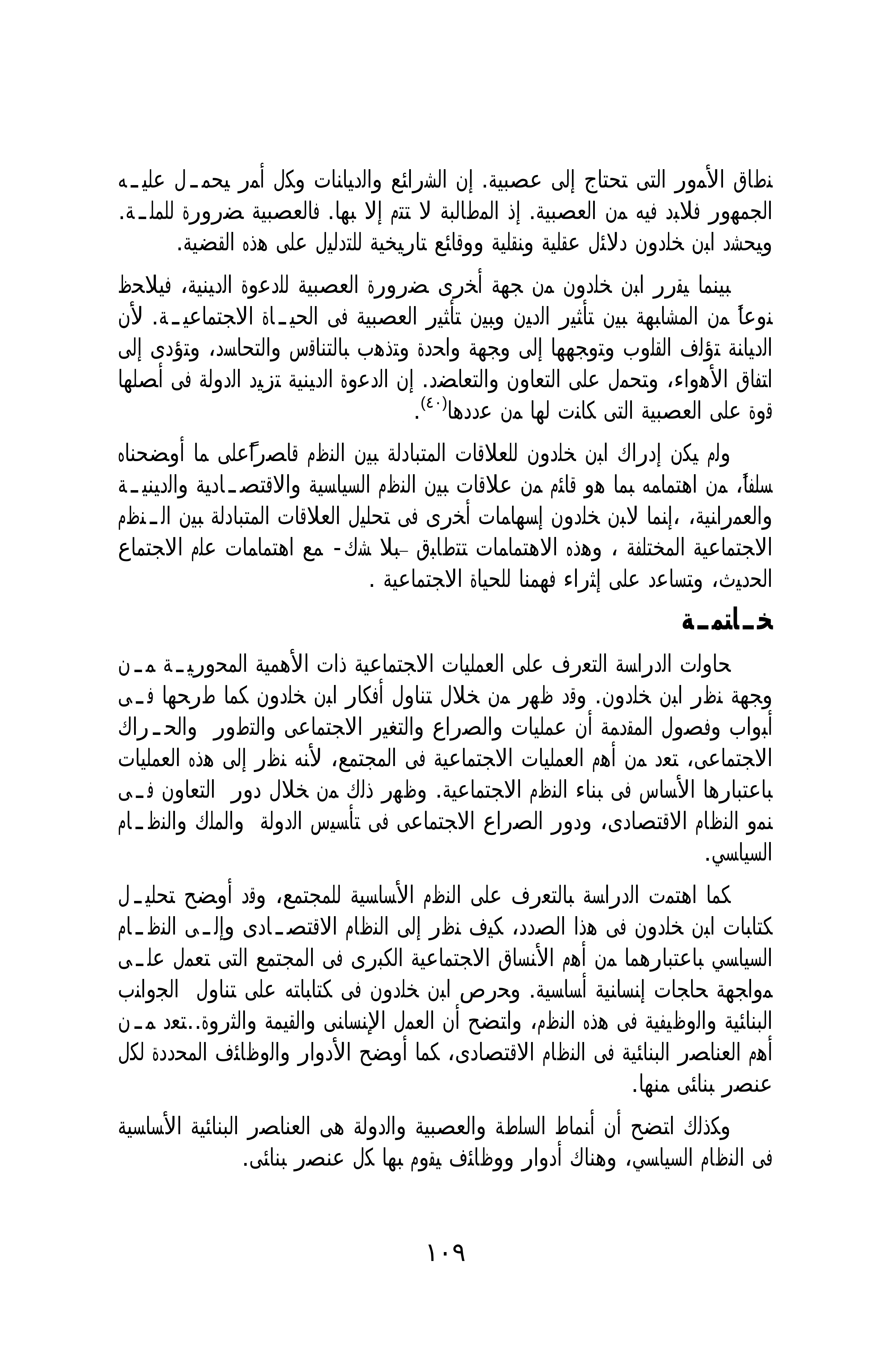
٢-العلاقات المتبادلة بين النظام الاقتصادى والتحضر العمرانى

ويتناول ابن خلدون هذه العلاقات من خلال (العمـل -التصـنيع) مـن ناحيـة، و(التحضر والعمران) من ناحية أخرى. وفيما يتعلق بالعلاقة بـين العمـل (النظـام الاقتصادى) والعمران البشرى، فقد ذهب ابن خلدون إلى أنه إذا فقـدت الأعمـال أو قلت بانتقاص العمران يأذن ا برفع الكسب... ألا ترى فى الأمصار القليلة السـكنى كيف يقل الرزق والكسب فيها أو يفقد لقلة الأعمال الإنسانية. وكذلك الأمصـار التـى يكون عمرانها أكثر يكون أوسع أموالاً وأشد رفاهية.

وفيما يتعلق بالعلاقة بين التصنيع وارتباطه بالتحضر والعمران يقول ابن خلدون على مقدار عمران البلد تكون جودة الصنائع لتألف فيها حينئذ واستجادة ما يطلب منها بحيث تتوفر دواعى الترف والثروة... ويلاحظ أيضا أن رسوخ الصنائع فى الأمصار إنما هو برسوخ الحضارة وطول أمدها والسبب فى ذلك ظاهر وهـو أن هـذه كلهـا عوائد للعمران وألوان[٣٩].

٣-العلاقات المتبادلة بين النظام السياسي والنظام الدينى

وفى هذا الصدد أشار البعض إلى أن ابن خلدون لاحظ بعض العلائـق الهامـة بيـن قوة العصبية (النظام السياسي) وبين أمور الديانة والدعوة الدينية أيضاً (النظـام الدينى). فإنه يقول أولا إن الدعوة الدينية من غير عصبية لا تـتم لأن هـذه الـدعوة تتضمن حمل الناس على السير فوق ما تقتضيه الأوامر الدينية، ولذلك لا تخرج عـن


نطاق الأمور التى تحتاج إلى عصبية. إن الشرائع والديانات وكل أمر يحمـل عليـه الجمهور فلابد فيه من العصبية. إذ المطالبة لا تتم إلا بها. فالعصبية ضرورة للملـة. ويحشد ابن خلدون دلائل عقلية ونقلية ووقائع تاريخية للتدليل على هذه القضية.

بينما يقرر ابن خلدون من جهة أخرى ضرورة العصبية للدعوة الدينية، فيلاحظ نوعاً من المشابهة بين تأثير الدين وبين تأثير العصبية فى الحيـاة الاجتماعيـة. لأن الديانة تؤلف القلوب وتوجهها إلى وجهة واحدة وتذهب بالتناقس والتحاسد، وتؤدى إلى اتفاق الأهواء، وتحمل على التعاون والتعاضد. إن الدعوة الدينية تزيد الدولة فى أصلها قوة على العصبية التى كانت لها من عددها[٤٠].

ولم يكن إدراك ابن خلدون للعلاقات المتبادلة بين النظم قاصراًعلى ما أوضحناه سلفاً، من اهتمامه بما هو قائم من علاقات بين النظم السياسية والاقتصـادية والدينيـة والعمرانية، ،إنما لابن خلدون إسهامات أخرى فى تحليل العلاقات المتبادلة بين الـنظم الاجتماعية المختلفة ، وهذه الاهتمامات تتطابق -بلا شك- مع اهتمامات علم الاجتماع الحديث، وتساعد على إثراء فهمنا للحياة الاجتماعية .

خـاتمـة

حاولت الدراسة التعرف على العمليات الاجتماعية ذات الأهمية المحوريـة مـن وجهة نظر ابن خلدون. وقد ظهر من خلال تناول أفكار ابن خلدون كما طرحها فـى أبواب وفصول المقدمة أن عمليات والصراع والتغير الاجتماعى والتطور والحـراك الاجتماعى، تعد من أهم العمليات الاجتماعية فى المجتمع، لأنه نظر إلى هذه العمليات باعتبارها الأساس فى بناء النظم الاجتماعية. وظهر ذلك من خلال دور التعاون فـى نمو النظام الاقتصادى، ودور الصراع الاجتماعى فى تأسيس الدولة والملك والنظـام السياسي.

كما اهتمت الدراسة بالتعرف على النظم الأساسية للمجتمع، وقد أوضح تحليـل كتابات ابن خلدون فى هذا الصدد، كيف نظر إلى النظام الاقتصـادى وإلـى النظـام السياسي باعتبارهما من أهم الأنساق الاجتماعية الكبرى فى المجتمع التى تعمل علـى مواجهة حاجات إنسانية أساسية. وحرص ابن خلدون فى كتاباته على تناول الجوانب البنائية والوظيفية فى هذه النظم، واتضح أن العمل الإنسانى والقيمة والثروة..تعد مـن أهم العناصر البنائية فى النظام الاقتصادى، كما أوضح الأدوار والوظائف المحددة لكل عنصر بنائى منها.

وكذلك اتضح أن أنماط السلطة والعصبية والدولة هى العناصر البنائية الأساسية فى النظام السياسي، وهناك أدوار ووظائف يقوم بها كل عنصر بنائى.

وبإمكاننا أن نوضح استناداً إلى هذه النتائج الوزن النسبى لكل نظـام اجتمـاعى مـن هذه النظم بالمقارنة ببعضها البعض. فعلى الرغم من أن البعض يرى أن ابـن خلدون قد أعطى أهمية كبرى للنظام الاقتصادى فى الحياة الاجتماعيـة "وأن النشـاط الاقتصادى هو الحقيقة الأولى لإنتاج الحياة الاجتماعية" [٤١]. إلا أن البعض الآخر من الباحثين قد أكد أن ابن خلدون قد نظر إلى النظام السياسي والسـلطة علـى أن لهـا الأهمية القصوى فى الحياة الاجتماعية " ونظر للسلطة السياسية بوصفها غاية الغايات ونهاية المطاف" وتلعب السلطة السياسية المتمثلة فى الحاكم دوراً فى الحفـاظ علـى العمران، كما تلعب العصبية دوراً أساسياً فى بناء العمران واستمراره[٤٢].

وقد مال بنا التحليل الذى قدمناه للنظم الاجتماعية إلى الرأى الثانى الذى يعتبـر النظام السياسي أساساً لبقية النظم الاجتماعية الأخرى، طالما كانت العصـبية أسـاس الحياة البدوية، التى تتطور فيما بعد إلى حياة الحضـارة، وطالمـا كـان الصـراع الاجتماعى على السلطة هو الذى يحرك التغيير الاجتماعى، وينقل الدولة من طور إلى آخر، ولهذا احتل النظام السياسي فى فكر ابن خلدون وزناً نسبياً على النظم الاجتماعية الأخرى.

كما اهتمت الدراسة بالتداخل بين النظم الاجتماعية المتباينة، واتضـح أن ابـن خلدون قد اهتم بتوضيح العلاقات المتبادلة بين النظام الاقتصادى والنظـام السياسـي، وبين النظام الاقتصادى والتحضر والعمران، كما عالج ابن خلدون العلاقات المتبادلـة بين النظام السياسي والنظام الدينى.

وإذا كانت الدراسة لم تتمكن من الإجابة على السؤال: هل يعتبر ابـن خلـدون التغير فى النظم الاجتماعية تغيراً فى بناء هذه النظم أم تغيراً فى وظائفهـا؟ فربمـا كانت هناك جهود أخرى فى المستقبل تستطيع التصدى لهذه المسألة، وتتناول بالبحث والتحليل أفكار ابن خلدون فى المقدمة لحسم هذه المسألة، أو غيرها من مسائل أخرى يمكن أن يطرحها غيرنا على بساط البحث فى المستقبل.

المـراجـــع

١- أحمد صبحى منصور، مقدمة ابن خلدون، دراسة أصولية تاريخية، دار الأمـين للنشـر والتوزيع، الجيزة مصر، ١٩٩٨، ص٤٤٥.
٢- على عبد الواحد وافى، عبقريات ابن خلدون، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٧٣، ص١٨٦.
٣- أحمد صبحى منصور، مرجع سابق ص٤٤٧.
٤- المرجع السابق، ص٤٤٨.
٥- المرجع السابق، ص٤٤٨.

٦- محمد عاطف غيث، علـم الاجتمـاع، دار المعرفـة الجامعيـة، الإسـكندرية، ١٩٨٦ ص ص٢٠٤-٢٠٧.
٧- أبو خلدون ساطع الحصرى، دراسات عن مقدمة ابن خلدون، مكتبة الخـانجى مصـر، ومكتبة المثنى ببغداد، ١٩٦١، ص٢٨٠.
٨- محمد على محمد، تاريخ علم الاجتماع، الرواد والاتجاهات المعاصـرة، دار المعرفـة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٦، ص ص٥٥ - ٥٦.
٩- أبو خلدون ساطع الحصرى، مرجع سابق، ص٢٨١.
١٠- المرجع السابق، ص ص٢٦٧ ، ٢٦٩.
١١- عبد ا شريط، نظرية التطور عند ابن خلدون، فى: جامعة الدول العربيـة، المنظمـة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ابن خلدون والفكـر العربـى المعاصـر، تـونس، ١٩٨٠، ص٩٥-٩٦.
١٢- أبو خلدون ساطع الحصرى، مرجع سابق،ص٣٠٣.
١٣- عبد ا شريط، مرجع سابق، ص ص٩٦-٩٧.
١٤- المرجع السابق،ص ص٩٧،٩٨.
١٥- أبو خلدون. ساطع الحصرى، مرجع سابق، ص٣٠٤.
١٦- محمد على محمد، مرجع سابق،ص ص٦٢-٦٣.
١٧- جوستون بوتول، ابن خلدون، فلسفته الاجتماعية، ترجمـة غنـيم عبـدون، المؤسسـة المصرية العامة للتأليف والترجمة، والطباعة والنشر، بدون تاريخ، القاهرة، ص٥١.
١٨- محمد على محمد، مرجع سابق، ص٧٧.
١٩- محمد عاطف غيث، مرجع سابق، ص ص ٢٨٧ - ٢٩٥.
٢٠- على عبد الواحد وافى، مرجع سابق، ص١٨٩-١٨٧.
٢١- محمد عبد ا عنان، ابن خلدون حياته وتراثه الفكرى، المكتبـة التجاريـة الكبـرى- القاهرة، الطبعة الثانية، ص ١٢٣.
٢٢- أبو خلدون ساطع الحصرى، مرجع سابق، ص٥٣٤.
٢٣- محمد على محمد، مرجع سابق، ص٧٥.
٢٤- المرجع السابق، ص٧٦.
٢٥- المرجع السابق، ص ص٧٦ - ٧٧.
٢٦- أبو خلدون ساطع الحصرى، مرجع سابق ،ص ص ٢٨٠-٢٨٣.
٢٧- المرجع السابق، ص٣٨٤.
٢٨- المرجع السابق، ص ٢٨٦.
٢٩- المرجع السابق، ص ص٣٣٣-٣٣٨.
٣٠- محمد على محمد، مرجع سابق، ص٧٢.
٣١- المرجع السابق، ص ص ٧٤-٧٥.
٣٢- أبو خلدون ساطع الحصرى، مرجع سابق، ص ص ٣٤٣،٣٥٦.
٣٣- المرجع السابق،ص٣٧٥.
٣٤- أحمد صبحى منصور، مقدمة ابن خلدون، مرجع سابق،ص٤٤٥.
٣٥- المرجع السابق، ص ص ٤٦٥-٤٦٦.

٣٦- المرجع السابق،ص٤٦٨.
٣٧- المرجع السابق، ص ص٤٦٧ -٤٦٨.
٣٨- المرجع السابق،ص٤٧٠.
٣٩- محمد على محمد، تاريخ علم الاجتماع، مرجع سابق ص ص٧٦-٧٨.
٤٠- أبو خلدون ساطع الحصرى، مرجع سابق، ص ص٣٤٦-٣٤٨.
٤١- محمد على محمد، مرجع سابق، ص55.
٤٢- عبد الباسط عبد المعطى، اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع، عالم المعرفـة، الكويـت، ١٩٨١، ص ص ٨١- ٨٤.

الباب الثاني

قضايا نظرية في علم الاجتماع

الفصل الرابع

قضايا معاصرة فى نظرية علم الاجتماع(*)

مقدمة

تستعرض هذه الورقة خمس قضـايا محوريـة فـى نظريـة علـم الاجتمـاع المعـاصر، أربع منها ذات صلة بهذه النظرية علـى المسـتوى العـالمى، وتـرتبط القضيـة الأخيرة بعلم الاجتماع فى مصر.

وتتعلق القضية الأولى بتسع أطروحات حول **مستقبل علم الاجتماع،** وهى أطروحات قدمها أنتونى جيدنز فى كتابه "النظرية الاجتماعية وعلم الاجتمـاع الحـديث" الـذى صدرت طبعته الأولى عام ١٩٨٧. ولم ينل هذا الكتاب حظه من الاهتمام من جانـب المؤلفين العرب الذين كتبوا عن جيدنز أو ترجموا بعضاً من أعماله.

وتتصل القضية الثانية **بالإسهامات التى قدمها بيير بورديـو** (١٩٣٠- ٢٠٠٢) إلى **نظرية علم الاجتماع.** فقد حاول بورديو أن يتجاوز الفجوة بين الأبعـاد الذاتيـة والموضوعية للحياة الاجتماعية. كما أنه قدم لعلم الاجتماع مجموعـة مـن المفـاهيم الجديدة مثل الانعكاسـية Reflexivity، والطـابع الاجتمـاعى الثقـافى Habitus، والمجال Field . هذا بالإضافة إلى اهتمام بورديو بالعلاقـة المتبادلـة بـين البنـاء الاجتماعى وأنساق التصنيف واللغة. وبذلك حاول بورديـو أن يتجـاوز النظريـات الموجودة فى علم الاجتماع من أجل تطوير إطار نظـري جديـد ينشـغل بالقضـايا المحورية للنظرية والمنهج فى هذا العلم.

وتختص القضية الثالثة **بالنسوية ونظرية علم الاجتماع،** والإسهامات التى قدمتها النسوية لهذه النظرية، ثم الانقسام فى الرأى بين علماء الاجتماع بشأن إشكالية العلاقة بين النسوية ونظرية علم الاجتماع.

وتدور القضية الرابعة حول **العولمة ونظرية علم الاجتماع،** وأبرز المسائل التى حمى بشأنها وطيس الجدل بين علماء الاجتماع حول العولمة، بالإضافة إلى استعراض النظريات السوسيولوجية فى العولمة.

وأناقش فى القضية الخامسة والأخيرة **أزمة التنظير فى علم الاجتماع فى مصر،** مع عرض لأربع محاولات مختارة على درب بلورة نظرية مشتقة من واقع المجتمـع المصرى.

(*) كتب هذا المقال الدكتور مصطفى خلف عبدالجواد، أستاذ علم الاجتماع المسـاعد، كليـة الآداب-جامعة المنيا.

أولاً: مستقبل علم الاجتماع

يذهب جيدنز[1] إلى أن علم الاجتماع يمر بتغيرات جوهرية. ومـن المتوقـع أن تستمر بعض هذه التغيرات. ويضيف جيدنز أنه ليس من المرجح أن يكون مستقبل هذا العلم مجرد امتداد للاتجاهات التى كانت موجودة فى الماضى.

وفى محاولة منه لرسم صورة لمستقبل علم الاجتماع، يرى جيدنز أنها محاولـة محفوفة بالمخاطر، ولذلك لن تكون محاولته أشبه بالإسقاطات السكانية طويلة الأجـل التى يقوم بها علماء السكان. وبدلاً من ذلك سوف يقوم بمحاولة متواضعة يطرح فيها تسع أطروحات تشكل مستقبل علم الاجتماع فى السنوات القادمة. وهذه الأطروحـات هى:

(١) أن علم الاجتماع سوف ينشغل على نحو متزايد ببواقى التفكير الاجتماعى فـى القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين: ارتبط علم الاجتماع منذ نشأته بمشـروع الحداثة، وكان ذلك المشروع محور اهتمام هذا العلم، وسوف يظل كذلك فى المستقبل. إلا أن الطرق الشائعة التى يسعى بواسطتها علماء الاجتماع إلـى فهـم المجتمعـات الحديثة تأثرت بجذور تلك الطرق التى تأصلت فى القرن التاسع عشر وأوائل القـرن العشرين.

وقد انشغلت النظرية الاجتماعية الكلاسيكية (الماركسية والفيبرية) بثلاثة جوانب للحداثة: الرأسمالية، والقوة العسكرية والحروب، والأبعاد الثقافية. ويتوقع جيـدنز ألا يرتبط مستقبل علم الاجتماع بالاهتمامات المحورية التى تنتظم حول مفـاهيم الفكـر الماركسى. وإذا حدث عكس ذلك، فإن التحليلات- المنبثقة من الخيال السوسيولوجى- المتعلقة بالحداثة سوف تكون تحليلات واهية.

(٢) أن ثمة موالفة نظرية سوف تلوح فى الأفق لتجديد الالتزام بالجـدل فـى علـم

(1) Giddens, A. Social theory and modern sociology. Cambridge: Polity Press, 1987, pp. 22-51.

ولمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى :

- Homans, G.C. The present state of sociological theory. The sociological Quarterly, vol. 23, Summer 1982, pp. 285-299.
- Stinchcombe, A.l. Disintegrated disciplines and the future of sociology. Sociological Forum, vol. 9,1994,pp.279-291.
- Connell,R.W. Why is classical theory classical?, American Journal of Sociology, Vol. 102,No.6, May 1997, pp.1511-1557.
- Beck, B. The future of sociology. Sociological Inquiry, Vol. 69,No.1, Feb. 1999, pp. 121-129.
- Esping-Andersen,G.Two Societies, one sociology and no theory.British Journal of Sociology, vol.51, Issue No.1,Jan-March 2000,pp.59-77.

الاجتماع: تعد فكرة الوصول إلى لغة نظرية موحدة فى علم الاجتماع فكرة قديمة تعود إلى بدايات ظهور هذا العلم. وهى فكرة مستمدة من تأثر رواد علم الاجتماع بالوضعية والنموذج الموجود فى العلوم الطبيعية.

وفى رأى جيدنز أن عدم الإجماع بين علماء الاجتماع أفسح الطريق أمام تعـدد مدارس النظرية الاجتماعية، وأن أغلب تلك المدارس تميل إلى التشديد على الجوانب الذاتية للسلوك الإنسانى.

والقضية هنا هى أن هناك طريقاً مباشراً إلى بناء النظرية فى علم الاجتماع، ذلك الطريق الذى يأخذنا إلى الاجماع النظرى الموجود فى العلوم الطبيعيـة. إلا أن علـم الاجتماع لا يتألف –ولا يمكن له- من مجموعة من النظريات المعزولة عن موضوع هذا العلم، وهو السلوك الاجتماعى للفاعلين. وليس البديل الوحيد عن ذلك هو التعـدد المقصود للاتجاهات النظرية. إذ يمكن تقييم الأطر النظرية المختلفة من زاوية فائدتها ودقتها، ومن زاوية المشاهدات التى نجمعها بالبحوث الإمبيريقية. ولذلك سوف يشـهد مستقبل علم الاجتماع موالفة بين الاتجاهات النظرية المتعددة. وسوف تـرفض تلـك الموالفة النظرية الجديدة كل أشكال التفسير التى تدعى أن السلوك الإنسانى يعد بمثابة استجابة مباشرة للأسباب الاجتماعية. كما سوف ترفض جميع أشكال التفسـير التـى تشدد على تأثير الكوابح التنظيمية التى تشكل الفعل الفردى. ومن ثم سـوف ينصـب الاهتمام على العلاقة بين البناء والفعل.

(٣) أن موضوع علم الاجتماع وتحليلاته سوف يعاد النظر فيها ومراجعتها مراجعـة جذرية: سار علماء الاجتماع على نهجهم التقليدي بأن موضوع علمهم هـو دراسـة "المجتمع". ولقد أضحى "المجتمع" الآن مصطلحاً غامضاً. فقد نقصـد بـه "الرابطـة الاجتماعية" أو "التفاعل الاجتماعى" بصفة عامة، أو قد نقصد بـه حصـرياً "النسـق الاجتماعى الكلى".

وعلى الرغم من أن علماء الاجتماع استغلوا هذا الغموض –فى بعض الأحيان- استغلالاً مقصوداً، فإن الغالبية العظمى منهم كان فى ذهنهم المعنى الثانى لمصـطلح "المجتمع" عندما اهتموا بدراسته، سواء أكان الأمر يتعلق بنسق متكامـل وظيفيـاً، أو بـ"تشكيل اجتماعى" منقسم داخلياً.

وهناك عدة دلالات تترتب على اتخاذ علماء الاجتماع من "المجتمع" موضـوعاً لعلمهم. **وأولها** الانشغال الواضح بالنماذج الداخلية للتغير الاجتماعى، بمعنى افتراض أن عوامل التحول الاجتماعى موجودة "داخل" المجتمع. **وثانيها** أن هذا المصطلح –أى المجتمع- لا يتسق مع طبيعة المجتمعات فى مرحلة ما قبـل الحداثـة والمجتمعـات الزراعية، تلك المجتمعات التى اتصفت بالتجزؤ وعدم التجانس الداخلى. **وثالثهـا** أن

علماء الاجتماع عندما يتحدثون عن "المجتمع"، فهم يشيرون –تحديداً- إلى الدول القومية الحديثة. هذه الدول –على الرغم من تجانسها داخلياً فى عدة جوانب- فإنها تتصف بالتنوع العرقى وما إليه.

وكل ما سبق يحتم علينا أن نعيد التفكير فى مفهوم "المجتمع" كما طرح فى علم الاجتماع. وسوف ينظر علماء الاجتماع فى المؤثرات الجيو-بوليتيكية التى تؤثر فى أنماط التنظيم الاجتماعى أو التغير الاجتماعى التى يهتمون بدراستها. وهذا يستلزم الاهتمام بالتحليلات النظرية للدولة القومية بدرجة أكبر من أى وقت مضى، هذا إلى جانب الاهتمام بالعلاقات التى تتجاوز الحدود القومية.

(٤) أن علم الاجتماع سوف يصبح أكثر اهتماماً عن ذى قبل بدراسة النظام العالمى:
أصبحت العلاقات التى تتجاوز حدود الدول فى عالمنا اليوم علاقات كونية بطبيعتها. وقد اهتمت بعض الاتجاهات النظرية التقليدية فى علم الاجتماع –وأوضحها الماركسية- بالطبيعة التوسعية (الانتشارية) للأنماط الغربية فى الإنتاج الاقتصادى والثقافة. وركز أنصار الماركسية على خصائص القطاعات الأقل نمواً فى العالم باعتبارها محصلة لهيمنة النظام الرأسمالى الغربى. وبهذا المعنى لم يركز الفكر الماركسى كثيراً على المجتمعات (أو التشكيلات الاجتماعية) باعتبارها محور اهتمام علم الاجتماع مثلما فعلت المدارس الأخرى فى الفكر السوسيولوجى.

وثمة اتجاه حديث يعكس وجهة النظر الماركسية ممثلاً فى كتابات والرشتاين وأتباعه. وتعود أهمية والرشتاين إلى أنه حطم التركيز العتيق لعلم الاجتماع على "المجتمعات"، وانصب اهتمامه –أى والرشتالين- على النظام العالمى.

ومن المشكلات الرئيسية التى يتعين على علماء الاجتماع أن يهتموا بها فى المستقبل إعادة التفكير فى مكونات "النظام العالمى" لا فى سياق كتابات والرشتاين فحسب، بل فى سياق المفهوم الشائع لـ"النسق الاجتماعى" فى علم الاجتماع. وهو المفهوم الذى ينظر إلى النسق على أنه يتكون من أجزاء مترابطة، وكل جزء يرتبط –بطريقة أو بأخرى- بالكل. وينبغى أن نفكر فى النسق الاجتماعى كما لو كان "شبكة علاقات"، بحيث لا يدل مفهوم "النسق" دلالة قطعية على الترابط التام بين أجزائه.

ولا تعنى الدعوة إلى اهتمام علم الاجتماع بالنظام العالمى أن تصبح دراسة العلاقات الدولية هى الشغل الشاغل لعلماء الاجتماع، فمن المناسب لهؤلاء العلماء أن ينشغلوا بالطرق الأساسية التى يؤدي بها انخراط مجتمعات بعينها –أو أنماط من المجتمعات- فى النظام العالمى إلى التأثير على مسارات نموها. وسوف يكون من الصعب تجاهل هذه التأثيرات سواء على مستوى التنظير الاجتماعى، أو على مستوى البحوث الإمبيريقية.

(٥) أن الانقسامات التى كانت موجودة داخل العلوم الاجتماعية سوف تصبح أقل حدة فى المستقبل: تعكس التحولات الحديثة فى تحقيق التقارب وتحطيم الفواصل بين علـم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية تغيرات مهمة فى البناء الفكرى والاهتمامـات المحورية لهذه العلوم. وتعود هذه الخلافات فى الرؤى بين العلوم الاجتماعيـة إلـى القرن التاسع عشر بصفة أساسية.

وقد أصبحت العلاقات بين علم الاجتماع وكل من الاقتصاد والتاريخ وعلم النفس والأنثروبولوجيا علاقات متشابكة ومتغيرة. ومن المؤكد أن فصل علم الاجتماع عـن العلوم الاجتماعية الأخرى قد اختفى تماماً اليوم. وسوف يشهد المستقبل مزيـداً مـن العلاقات الوطيدة بين العلوم الاجتماعية المتعددة.

ويشخص جوف[١] العلاقة: المثالية والواقعية بين علم الاجتماع من جهة والعلوم الاجتماعية الأخرى من جهة ثانية فى الشكلين الآتيين:

شكل رقم (١)

العلاقات المثالية بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى

علم الاجتماع ⟶ العلوم الاجتماعية الأخرى

علم الاجتماع ⟵ العلوم الاجتماعية الأخرى

شكل رقم (٢)

العلاقات الواقعية بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى

علم الاجتماع ⟹ العلوم الاجتماعية الأخرى

علم الاجتماع ⇠ العلوم الاجتماعية الأخرى

وسوف تبرهن السنوات القادمة على اتجاه تحول العلاقة بـين علـم الاجتمـاع وغيره من العلوم الاجتماعية من الشكل الواقعى إلى الشكل المثالى.

(١) **أن علماء الاجتماع سوف يعيدون تطوير اهتماماتهم بعمليات التحول الاجتماعى**

(1) Gove,W.R. Is sociology the integrative discipline in the study of human behavior?. Social Forces, Vol. 73, No.4, June 1995, pp. 1199-1200.

على المستويات الكبرى وعلى الأمد الطويل: كانت العودة إلى التأكيد على إجراء البحوث الإمبيريقية التفصيلية أحد ردود الأفعال تجاه المعارك الفكرية التى وجد علم الاجتماع نفسه فيها فى السنوات الحديثة. وكان ذلك نتيجة طبيعية للخلاف المتواصل بين الاتجاهات النظرية المتنافسة. وإذا كان مناصرو الاتجاهات النظرية المختلفة يمكنهم أن يصلواً إلى قدر ضئيل من الاتفاق فيما بينهم حول أهم المفاهيم الأساسية للتحليل الاجتماعى، فلم يتم تحاشى الجدل النظرى، والالتفات إلى الدراسات العيانية للعالم الاجتماعى.

ويدعو جيدنز علماء الاجتماع إلى ترك مقاعدهم الوثيرة إلى العالم الخارجى لدراسة واقعه. فنحن نعيش فى عالم تتسارع فيه معدلات التغير منذ مطلع القرن العشرين. وكيف يتسنى لنا –إذن- كعلماء اجتماع أن نفهم طبيعة هذه التغيرات ودلالاتها إذا حاولنا أن نحجم عن فهم النظم الاجتماعية بكل تفاصيلها؟

ويبدى جيدنز تحفظه على قضية "بناء النظرية"، والفكرة التى مؤداها أن الاهتمام الرئيسى للنظرية فى علم الاجتماع هو صياغة تعميمات حول العالم الاجتماعى، سواء أكانت تلك النظرية فى شكل نظريات المدى المتوسط أو غيرها. فبناء النظرية يحمل معه تصوراً لصياغة دقيقة لمجموعة من التعميمات تبرهن عليها شواهد إمبيريقية متراكمة. وثمة شكوك حول إمكانية تحقيق ذلك فى العلوم الطبيعية، فما بالنا بالعلوم الاجتماعية!!

ويتعين على علماء الاجتماع أن يبحثواً عن إجابات لمسائل مثل:

(أ) كيف يمكن دراسة خصائص الحداثة على نحو أفضل؟

(ب) ما هى جذور الحداثة؟

(ج) ما هى التحولات الرئيسية التى تؤثر حالياً فى مسارات تطور التاريخ الإنسانى؟

وسوف تتطلب الإجابة عن هذه المسائل من علماء الاجتماع إعادة تقييم العلاقة بين دراسة المستويات: الصغرى والكبرى للواقع الاجتماعى. وينقسم علماء الاجتماع فى هذا الصدد إلى فريقين **أولهما** ينشغل بدراسة السياق المباشر للتفاعل (علم اجتماع الوحدات الصغرى)، **وثانيهما** يهتم بالنظم الاجتماعية الكبرى (علم اجتماع الوحدات الكبرى). وهناك مثالب ومشكلات نظرية وإمبيريقية فى موقف كلا الفريقين. ويكمن الحل فى تحليل الطبيعة المتكررة للحياة الاجتماعية من خلال الربط بين المستويات الصغرى والكبرى للواقع الاجتماعى.

(٢) أن علم الاجتماع سوف ينشغل انشغالاً عميقاً بصياغة السياسات أو الإصلاحات الاجتماعية العملية: لقد كانت الفكرة التى مؤداها أن البحوث الاجتماعية المنظمة يمكن

أن تسهم إسهاماً مباشراً فى إيجاد نظام اجتماعى مرغوب فيه –سـواء مـن زاويـة السيناريوهات الماركسية الثورية أو من زاوية النزعات الإصلاحية التقليدية- كانـت هذه الفكرة أحد العوامل الأساسية التى أثرت فى ازدهار علـم الاجتمـاع (والعلـوم الاجتماعية الأخرى) فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية. وقد جاء انتشـار العلـم الاجتماعى متزامناً مع الدور المتغير للحكومة كما يدال عليه امتداد دولـة الرفاهيـة وتزايد تدخل الدولة فى الصناعة.

ويذهب الكتاب غير الماركسيين –على الأقل- إلى أن البحوث الجادة فى علـوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد يتوقع لها أن تتحول إلى قرارات تتخذها الحكومة، ممـا يدعم –بالتالى- التقدم الاجتماعى والرخاء الاقتصادى. ومـن المفتـرض أن تكـون العلاقة بين البحوث والسياسيات الاجتماعية علاقة نفعية، باعتبار أن البحوث وسـيلة لهدف عملى هو ضبط التنظيم الاجتماعى والتغير فى المجتمع بطريقة فعالة. وتساعد البحوث الاجتماعية صناع السياسة فى فهم أفضل للعالم الاجتماعى.

ومما لا شك فيه أن البحوث فى مجال علم الاجتماع لعبت دوراً مؤثراً فى تحقيق أهداف السياسات فى دول عديدة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى خلصت دراسـات عديدة –فى الولايات المتحدة على سبيل المثال- إلى أن علماء الاجتماع اكتشـفوا أن بحوثهم يتجاهلها –أو يبتذلها- صناع السياسة ومتخذو القرارات.

ويتوقف تأثير البحوث فى علم الاجتماع فى صوغ السياسات الاجتماعيـة علـى فعالية العلاقة بين البحث والسياسة الاجتماعية من خلال عملية اتصـال ممتـد بـين الباحثين وصناع السياسة.

(٣) إن الحركات الاجتماعية سوف تظل على قدر كبير من الأهميـة فـى اسـتثارة الخيال السوسيولوجي: يمكن القول بأن التنظيمات والحركـات الاجتماعيـة بمثابـة وسيلتين يمكن بهما تعبئة وتوظيف المعرفة بالعالم الاجتماعى فى المجتمع المعاصـر. ففى التنظيمات يتم جمع المعلومات بطريقة منتظمة، ثم تخزينها، واستخدامها فى توفير ظروف استقرار إعادة الإنتاج الاجتماعى. أما الحركات الاجتماعية فهى ذات طبيعـة تحولية، لأنها تسعى إلى تحقيق مشروعات جديدة كما أنها تتحرك ضد النظام الراسخ للأوضاع القائمة.

وقد اهتم الخطاب السوسيولوجى التقليدى بالحركات الاجتماعية خاصة الحركات العمالية والسياسية والدينية، إلا أن الحركات الاجتماعية اليوم تمثل أكثـر المصـادر أهمية لاستثارة الخيال السوسيولوجى. ومن الأمثلة علـى ذلـك الحركـات البيئيـة، والحركات النسائية.

ولا يدعى جيدنز –على عكس ما هو شائع بين علماء الاجتمـاع- أن الأشـكال الجديدة للحركات الاجتماعية سوف تحل محل الحركات العماليـة كـأطر للمقاومـة والنضال. ويضيف أن الأنماط "التقليدية" للحركات الاجتماعية لا تزال تمثل غذاء شهياً للفكر السوسيولوجى.

ويواجه علم الاجتماع اليوم– الذى تسيطر عليه النزعة العلمانية – بـ ـ "أحيـاء الحركات الإسلامية" التى لم يكن أحد منا يتوقع حدوثها على نحو مؤكد.

(٤) أن علم الاجتماع سوف يظل موضوعاً مثيراً للجدل كما كان العهد بـه دومـاً: يعنى جيدنز بذلك شيئين **أولهما** أننا فى علم الاجتماع لن نحقق الهـدف الـذى علـق بأذهاننا، وهو الوصول إلى "الإجماع" على النظريات وتفسير نتائج البحوث. وثانيهما أن علم الاجتماع سوف يجد من جانب غير المتخصصين فيه –أى من خارج دائـرة علم الاجتماع –من ينتقص من قدره أو يعاديه، خاصة أولئك الذين يحتلون مواقع القوة فى المجتمع.

ويبدو أن كثيراً مما تنبأ به جيدنز عام ١٩٨٧ قـد تحقـق اليـوم. إذ ينشـغل المنظرون المعاصرون فى علم الاجتماع بثمانية مشروعات تتسق فى جوهرها مـع الصور المستقبلية لهذا العلم على النحو الذى حدده جيدنز. وهذه المشروعات هـى: بناء أدوات عامة لاستخدامها فى التحليل الإمبيريقى، والموالفة بين المداخل النظرية المتعددة، وصقل البرامج البحثية فى مجال النظرية، والحوار بين المداخل النظريـة المتعددة، وتوسيع / إعادة بناء المداخل النظرية الحالية، والانشغال بالأفكار النظرية الماضية، وتشخيص الأوضاع الاجتماعية المعاصرة، وفناء نظرية علم الاجتماع[١].

ثانيا- بورديو ونظرية علم الاجتماع

يرى سعيد فرح[٢] أن بورديو أثر تأثيراً كبيراً على علم الاجتماع، وأن أبحاثـه كانت تعتمد على التجربة والمعايشة أكثر من اعتمادها على التأمل وغرفـة المكتـب. ولقد تأثر بورديو بمواطنه الفرنسى دوركايم فى كتابه "علـم الاجتمـاع الجزائـرى". ويعبر بورديو عن مرحلة تفكير نقدى تهتم بفاعلية نماذج الكشف عن المعانى الذاتية

---

(1)Camic, C.&N.Gross.Contrmporary developments in sociological theory : Current projects and conditions of possibility. Annual Review of Sociology,Vol.24,1998,pp.453-476.

(٢) سعيد فرح. "الأستاذ مصطفى الخشاب وحال علم الاجتماع فى مصر" فى: دراسات فـى علم الاجتماع :مهداه إلى روح الأستاذ الدكتور مصطفى الخشاب. تأليف مجموعة من أسـاتذة علم الاجتماع بالجامعات المصرية. تحرير أحمد زايد. مطبوعات مركز البحوث والدراسـات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة،ط١، القاهرة ٢٠٠٢، ص ص ٥٤٣- ٥٤٤.

بالأفكار، وتحليل إعادة الإنتاج الثقافى، وتحليل الممارسات الهادفة، وإعادة الإنتاج فى ميدان الرموز، وتحليل البنيات.

واعتمد بورديو ابتداء من عام ١٩٦٤ فى دراسته عن الطلاب الفرنسيين علـى النموذج البنائى. وفى كتابه "مهنة علم الاجتماع" الصادر فى عام ١٩٦٨ كانت البنائية أكثر وضوحاً فى تأويله. ورأى بورديو إمكانية تطبيق النموذج البنائى لتفسير عمليات الإبداع الفنى.

ولقد طرح بورديو التساؤلات التالية:

(١) كيف تتجدد البنيات؟

(٢) كيف تعاود إنتاجها؟

(٣) ما طبيعة نسق العلاقات التى تنظم الموضوع محور الدراسة؟

وحاول بورديو فى إجاباته وكتاباته أن يوفق بين الفينومولوجيـا (التـى تؤكـد وجودها فى سبر أغوار المقاصد دون النظر إلى جذورها الاجتماعية) والبنائية التـى تمحو –فى نظره- ذات الفرد كلية. وقد دارت أفكار بورديو الأساسية حـول ثلاثـة محاور :المحور الأول نسق المواقف، والمحور الثانى الأبيتوس (الطابع الاجتمـاعى الثقافى) الذى يعبر عن تصورات خاصة للتطبيق فى مبادئ الفكر والعمل، والمحـور الثالث إعادة الإنتاج الاجتماعى.

ويؤكد موش بوستو وزملاؤه على غزارة مؤلفات بورديو فى مجـالات متعـددة مثل التعليم، والعمل، والقرابة، والتغيـر الاقتصـادى، واللغـة، والفلسـفة، والأدب، والتصوير، والمتاحف، والجامعات، والقانون، والدين، والعلم.

وقد كان بورديو شخصية رائدة فى تطوير مفهوم "الممارسة" كمفهوم تنظيمى فى البحوث الاجتماعية، كما أنه من أبرز مناصرى العلم الاجتماعى "الانعكاسـى"، إلـى جانب أنه حاول أن يتغلب على التعارض النظرى المتواصـل بـين الـذاتى مقابـل الموضوعى، والثقافة مقابل للمجتمع، والبناء مقابل الفعل.

وحاول بورديو فى كتاباته أن يطـور مـدخلاً متميـزاً إلـى إنتـاج المعرفـة السوسيولوجية، وهو مدخل يربط المعرفة النظرية الرصينة بالبحث الإمبيريقى[1].

وهناك أربعة أسباب جعلت بورديو يحظى بمكانة متميزة فـى مجـال النظريـة

(1) Postone, M. et al."Introduction :Bourdieu and social theory".In C.Calboun et al.(eds)Bourdieu :Critical perspectives.Chicago: The University of Chicago Press,1993,pp.1-2.

الاجتماعية[1]. وهى:

(١) أنه قدم إسهاماً ملموساً إلى الجدل الدائر حول العلاقة بين البناء والفعـل وهـو الجدل الذى تجدد فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيـات مـن القـرن العشـرين، باعتباره مسألة رئيسية من مسائل النظرية الاجتماعية.

(٢) أن بورديو – بالمقارنة مع جيدنز – انشغل بالعمل الإمبيريقى المنتظم (اسـتناداً إلى الإثنوجرافيا وأساليب المسح الاجتماعى) والتنظير النقدى. وهذا الانشغال هو مـا دفعه إلى إطلاق عبارته الشهيرة: **"النظرية بدون بحث إمبيريقـى خُـواء، والبحـث الإمبيريقى بدون نظرية هراء".**

(٣) أنه كان باحثاً اجتماعيا نشطاً من خلال حياته المهنية وتساؤلاته الإبسـتمولوجية عن ماهية المعرفة السوسيولوجية الملائمة، وهى تساؤلات أغمض كثير مـن علمـاء الاجتماع والأنثروبولوجيا الطرف عنها.

(٤) أن مؤلفات بورديو تثير القارئ وتدفعه إلى التفكير معه، وسواء اتفق القارئ مع بورديو أو اختلف معه، فإنه -أى القارئ- هو الرابح فى النهاية، لأنه تعلم شيئاً مـن بورديو.

ثالثاً: النسوية ونظرية علم الاجتماع

النسوية حركة اجتماعية ترجع بتاريخها إلى إنجلترا فى القرن الثامن عشر، حيث كانت تسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين عن طريق منح الحقوق للنساء، ثم أصبح المصطلح يشير فى تسعينيات القرن الثامن عشر إلى مجموعة النساء والرجال الـذين شنوا حملة الدعوة إلى منح المرأة حق الانتخاب، والحق فى التعليم، وممارسة المهـن الفنية العليا. وبعد حصول المرأة على حق الانتخاب فى الولايات المتحدة وبريطانيا بدأ الصراع واضحاً داخل صفوف الحركة النسوية بين الداعيات إلى المساواة فى الحقوق بين النساء والرجال فى الحياة العامة من جهة، والداعيات إلى تحسين أوضاع النسـاء فى الميدان الخاص (الأسرة) من جهة ثانية.

وتختلف الموجة الثانية من الحركة النسوية – منذ عام ١٩٦٩ فصـاعداً – فـى وجوه عديدة، وإن ظلت تنطوى على قاسم مشترك بينها جميعاً.

ولقد أثرت الموجة الثانية من الحركة النسائية تأثيراً ملحوظاً على علم الاجتماع. فهناك أعداد متزايدة من النساء يكتسبن اعترافاً بسبب أعمالهن الأكاديميـة. ووجهـت

---

(1) Jenkins. R. Pierre Bourdieu. London & New York: Routledge,1992, pp. 10-11.

انتقادات نسوية للنظرية الاجتماعية التى تتمحـور حـول الرجـال، مثـل نظريـات الجريمة[1] والتى لم تستفد من حقيقة أن معظم المجرمين من الذكور.

وربما يكون أكثر الأمور أهمية فى هذا الصدد تطوير نظريات حول اللامسـاواة بين الجنسين باستخدام مفاهيم مثل النوع (الاجتماعى)[2]، ونظام سلطة الأب، والأدوار النوعية.

ولقد ظهر النقد النسوى لعلم الاجتماع "الذكورى" فى أعمـال بعـض عالمـات الاجتماع الأمريكيات من أمثال جيسى برنارد وأليس روس. فقد اضـطلعت جيسـى برنارد فى كثير من مؤلفاتها بتشريح العلاقة بين الجنسين بدءاً من تناول هذا التحليـل من منظور مهنى فى كتابها "السيدات ذوات المهـن الأكاديميـة" (١٩٦٤)، مـروراً بالمدخل التفاعلى بين الأفراد الذى قدمته فى كتابها "مستقبل الزواج" (١٩٧٢)، وحتى المدخل الكونى الذى قدمته فى كتابها "عالم الأنثى" (١٩٨٧).

أما روس فقد تحدت علماء الاجتماع أن يأخذوا المكون البيولوجى مأخذ الجد فى دراسة السلوك الإنسانى، وانتقدت التفسيرات المحافظة حول وضع المرأة فى الأسـرة والسياسة والعمل. وعلى نفس المنوال أسهمت آن أوكلى فى ترويج البحث النسوى فى بريطانيا من خلال مؤلفيها "علم اجتماع العمل المنزلى" (١٩٧٤) و"من البطولة إلـى

---

(١) حول الاتجاهات النظرية النسوية فى دراسة الجريمة وتفسيرها **انظر**:

抨 فهد ثاقب الثاقب. المرأة والجريمة: اتجاهات حديثة فى علم الإجـرام. مجلـة العلـوم الاجتماعية، المجلد ١٤، العدد ١، ربيع ١٩٨٦، ص ص ١١٩-١٣٦.

抨 عدلى السمرى. "علم الإجرام النسوى" فى: دراسات مصرية فى علم الاجتماع: مهـداة إلى روح الأستاذ الدكتور حسن الساعاتى. تاليف مجموعة من أسـاتذة علـم الاجتمـاع بالجامعات المصرية. مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القـاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٣٦٥-٤٠٨.

抨 M. Smith. Enhancing the Quality of Survey Data on Violence Against Women: A Feminist Approach. Gender & Society, Vol. 8, No. 1, March 1994, PP. 109-127.

抨 J.M. Lehmann. Durkheim,s Theories of Deviance and Suicide: A Feminist Reconsideration. American Journal of Sociology, Vol. 100, No. 4, Jan 1995, PP. 904-930.

抨 G.D. Curry. Female Gang Involvement. Journal of Research in Crime and Delinquency, Vol. 35, No. 1, 1998, PP. 100-118.

抨 K. Small. Female Crime in The United States, 1963-1998: An Update. Gender Issues, Summer 2000, PP. 75-90.

(٢) ناقشت مارى لانر الجدل المحموم حول مفهومى الجـنس Sex، والنـوع الاجتمـاعى Gender فى المؤلفات الحديثة فى علم الاجتماع. **انظر:**

M. Laner. ‘Sex’ versus ‘Gender’: A renewed plea. Sociological Inquiry, vol.70, No.4, Fall 2000, pp.462-474.

الأمومة" (١٩٧٩)[١].

وتذهب إيفا هامارينكوف إلى أن النسوية حركة اجتماعية من جانب النساء تهدف إلى القضاء على نظام سلطة الأب Patriarchy[٢].

ويرتبط مولد الموجة الثانية من موجات الحركة النسائية بظهـور كتـاب بيتـى فريدان Feminine Mystique (١٩٦٣) الذى ناقشت فيه البؤس والإحبـاط الـذى تعانيـه الزوجات والأمهات فى الطبقة الوسطى.

وتهتم النسوية الماركسية اهتماماً أساسياً بالعلاقة المتبادلة بين الرأسمالية ونظـام سلطة الأب. وتعود الجذور الفكرية لهذه النزعة الماركسية إلى نظرية إنجلـز الـذى يذهب فيها إلى أن نظام سلطة الأب ترسخ مع ظهور الملكية الخاصـة. كمـا تعـود الجذور الفكرية لهذه النزعة إلى الحركات الاشتراكية.

وتركز النزعة النسوية الراديكالية والثورية علـى نظريـات الطبقـة، وتوجـه مناصرات هذه النزعة انتقادهن إلى النزعة النسوية الماركسية التى تربط نظام سـلطة الأب بالرأسمالية، ويذهبن إلى أن اضطهاد النساء لا يتحدد بيولوجيـاً، بـل يتشـكل اجتماعياً.

وقد دفعت نظريات العنف من جانب الذكور إلى نمو النزعة النسوية الثورية التى تهتم أساساً بالجنسية الغيرية الإجبارية، باعتبارها ميكانيز للتحكم فى القوة الإنجابيـة للنساء. ويحدث هذا التحكم من خلال أساليب أيديولوجية مثل الأيديولوجية الرومانسية، ومن خلال العنف مثل ضرب الزوجات والاغتصاب والإباحية الجنسية وما إلى ذلك.

كما أدت الموجة الثانية من موجات الحركة النسائية إلى ظهور دراسات المـرأة women's studies التى تهدف إلى إعادة التوازن لعلم الاجتماع من أجل الاهتمـام بالمرأة التى استبعدت من جميع المجالات، ولم يترك لها سوى الأسـرة لتقـوم فيهـا بوظائفها البيولوجية[٣].

---

(١) جودرون مارشال. موسوعة علم الاجتماع. ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتمـاع. مراجعة وتقديم محمد الجوهرى. المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة (251)، المجلد الثانى، ط١، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ص٦٤٦-٦٤٧.

(٢) يذهب بعض النسويين المتطرفين إلى الدعوة إلى القضاء على كل الأشكال التى تـرتبط بنظام سلطة الأب، على حين يطالب آخرون بإعادة توزيع الحقوق بين الـذكور والإنـاث والدولة فى إطار بناء أسرى تقليدى فى الأساس. **انظر:**
شارلوت سيمور سميث. موسوعة علم الإنسان: المفاهيم والمصـطلحات الأنثروبولوجيـة. ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع. بإشراف محمد الجـوهرى. المجلـس الأعلـى للثقافة، المشروع القومى للترجمة (61)، القاهرة، ١٩٩٩، ص٣٤٣.

(3) Michael Mann (ed.) The Macmillan Student Encyclopedia of=

وتعرف جانيت شافيتز[١] النظرية النسوية بقولها:

"تعد النظرية نظرية نسوية إذا أُستخدمت فى تحدى ومقاومة أو تغيير الوضع القائم الذى يضطهد النساء ويبخس من قيمتهن".

وتحدد شافيتز ثلاثة عناصر للنظرية النسوية هى:

أولاً: أن النوع الاجتماعى يشكل محور اهتمام النظرية النسوية أو موضوعها، بمعنى أن النظرية النسوية تسعى فى نهاية المطاف إلى فهم الطبيعة النوعية Gendered لجميع العلاقات والنظم والعمليات الاجتماعية.

ثانياً: أن العلاقات النوعية ينظر إليها على أنها تمثل مشكلة، بمعنى أن النظرية النسوية تسعى إلى فهم كيفية ارتباط النوع الاجتماعى باللامساواة والقيود والتناقضات الاجتماعية.

ثالثاً: أن العلاقات النوعية لا يتعين أن ينظر إليها على أنها ظاهرة طبيعية أو ثابتة غير قابلة للتغير، بل إن الوضع القائم المرتبط بالنوع الاجتماعى ينظر إليه على أنه محصلة قوى اجتماعية-ثقافية وتاريخية أوجدتها الكائنات الإنسانية، وبالتالى يمكن تغييرها بواسطة الفاعلين الإنسانيين.

ويمكن تلخيص الإسهامات التى قدمتها النسوية لنظرية علم الاجتماع فى أربعة قضايا هى[٢]:

(١) نقد النظريات الموجودة وإعادة تقييمها، خاصة النظرية الوظيفية وأعمال تالكوت بارسونز عن الأسرة. وقد تركز هذا النقد على مفهوم بارسونز الثنائى عن التوجهات التعبيرية (عاطفية ووجدانية) Expressive والنفعية أو الأدائية Instrumental فى مخططه المتعلق بمتغيرات النمط، حيثينزع بارسونز إلى وصف أدوار النساء بأنها تعبيرية، وأدوار الرجال بأنها نفعية.

كما توجه النظرية النسوية نقدها إلى نظرية التنشئة الاجتماعية عند بارسونز؛ لأنها نظرية ظالمة للرجال والنساء معاً، إلا أن الظلم الأكبر – حسب رؤية هذه النظرية – يقع على النساء.

ولم يقتصر نقد النسوية للمنظرين فى علم الاجتماع على بارسونز وحده. فقد

=Sociology. London: Macmillan Press, 1983, pp.129-130.

(1) J. S. Chafetz. Feminist sociology: An overview of contemporary theories. Itasca. IL: F.E. Peacock, 1988, p.5.

(2) R.Wallace.'Introduction'. In Ruth A.Wallace (ed.) Feminism and Sociological Theory. London: Sage Publications, 1989, pp.11-17.

تعرضت النظرية الماركسية فى الطبقة لانتقاد مماثل، حيث تنتقد جوان آكر معالجـة ماركس للاقتصاد من منظور هيمنة الرجال عليه.

كما أشار توماس ميسنهيلدر إلى جانب القصور فى تحليل هابرمـاس للمفهـوم الذكورى للعقل الإنسانى. وتزعم دوروثى سميث الرأى القائل أن مفهوم الطبقة عنـد فيبر – وهو المفهوم الذى ينهض على المصالح الاقتصادية فـى الملكيـة – يسـتبعد جوانب من التنظيم الاقتصادى والاجتماعى تلعب النساء فيه دوراً نشطاً.

(٢) اكتشاف موضوعات[1] ومفاهيم جديدة، حيث أدت الحركة النسوية المعاصرة إلى ولادة نوع جديد من المداخل البحثية التى تطرقت إلى مجالات بحثية متعـددة أغفلهـا المنظرون الاجتماعيون. ومن هـذه المفـاهيم والموضـوعات الجديـدة: **العاطفيـة** Emotionality**، والصداقة** Friendship، **والرمزيـة** Tokensim التـى تتعلـق بأدوار المرأة فى تنظيمات تشكل فيها النساء أقلية، ومن ثم يصبح دورهن فـى هـذه التنظيمات دوراً رمزياً، **واتساع أدوار المرأة** Women's role expansion نتيجة للتقدم التكنولوجى.

(٣) تجسير العلاقة بين علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية الأخرى كالفلسـفة والتاريخ والاقتصاد والأنثروبولوجيا وعلم السياسة وعلم النفس والأدب والدين. وفـى هذا المجال تزعم مريم جونسون أن النسوية أصبحت علماً بينياً Interdisciplinary يجمع متخصصين فى مجالات متعددة.

(٤) ابتداع نموذج Paradigm جديد فى علم الاجتماع، وهـو نمـوذج فـى طـور التكوين، ومن المتوقع أن يتصف هذا النموذج بالموالفـة بـين الاتجاهـات النظريـة الموجودة فى علم الاجتماع. ومن الأمثلة على ذلك المزاوجة بين المادية الجدلية عنـد ماركس وإنجاز وعناصر من المنهجية الشعبية عند جارفينكل[2]، وتجسير الفجوة بين

---

(١) من هذه الموضوعات أخص بالذكر المشاركة السياسية للمرأة من منظور نسوى. **لمزيـد من التفاصيل انظر:**

- M. Jennings. Gender and Political participation in the Chinese countryside. The Journal of Politics, vol.60, No.4, Nov. 1998, pp.954-973.
- L. Kenworthy & M. Malamic. Gender inequality in political representation: A worldwide comparative analysis. Social Forces, 78 (1), Sept. 1999, pp.235-269.
- M. Trevor. Political socialization, party identification and the gender gap. Public Opinion Quarterly, vol.62, 1999, pp.62-89.

(2) D. Smith. The everyday world as problematic: A Feminist sociology. Boston: Northeastern University Press. 1987.

النظريات الكبرى والصغرى[1]، والجمع بين عناصر من الماركسية ونظرية التبـادل ونظرية الجماعة المرجعية والتنافر المعرفى Cognitive dissonance[2].

ومن الأمور التى تقلق علماء الاجتماع الذين يستعيرون أفكـاراً مـن النظريـة النسوية هو أن علم الاجتماع تطور كعلم يناقش مسائل وضعية Positive لا مسـائل معيارية Normative، أى أنه يهتم بمسائل تتعلق بما هو كـائن لا مـا ينبغـى أن يكون[3]. وهذا ما أدى إلى بروز إشكالية علاقة النسوية بنظرية علم الاجتماع، وانقسام علماء الاجتماع بشأن هذه الإشكالية إلى فريقين. **أولهما** يتوقـع أن تتبـوأ النظريـة النسوية مكانة مرموقة بين الاتجاهات النظرية السائدة فى علم الاجتماع. وحجة هـذا الفريق أن النظريات النسوية فى علم الاجتماع – والتـى تطـورت خـلال الخمسـة وعشرين عاماً الماضية – أضحت ذات تأثير قوى على الاتجاهات النظرية الراسـخة مثل الماركسية الجديدة، ونظرية التبادل، ونظرية الاختيار الرشـيد، ونظريـة شـبكة العلاقات، ونظرية الأدوار المتوقعة، والتفاعلية الرمزية، والإثنوميثودولوجيا وما إليها. ووجه المنظرون النسويون انتقادات ثرية ومهمة تتعلق بعدم ملاءمة النظريات التقليدية فى علم الاجتماع، مما أدى إلى توسيع وتعميق فهم علم الاجتماع للحياة الاجتماعية[٤].

ويرى **الفريق الثانى** أنه يصعب على النظرية النسوية أن تجد مكاناً لهـا بـين الاتجاهات النظرية الراسخة فى علم الاجتماع، ويتعين على هذه النظرية أن تنطـوى تحت لواء هذه الاتجاهات، وإلا سوف تظل على هامش علم الاجتماع. وحجـة هـذا الفريق أن هناك عدة عوامل مختلفة أسهمت فى تجاهل وإهمال النظرية النسوية. ومن

---

(1) R.L. Blumberg. ‘Toward a feminist theory of development’. In Ruth Wallace (ed.), op, cit, pp.161-199.
(2) J. S. Chafetz. ‘Gender equality: Toward a theory of change’. In Ruth Wallace (ed.), op, cit, pp.135-159.
(3) P. England. The impact of feminist thought on sociology. Contemporary Sociology, vol.28, No.3, 1999, pp.263-268.
(٤) حوار حول الفريق الأول انظر:

- J. Stacy & B. Thorne. The missing feminist revelation in sociology. Social Problems, vol.32, No.4, April 1985, pp.301-306.
- J. Alway. The trouble with gender: Tales of the still-missing feminist revolution in sociological theory. Sociological Theory, vol.13, No.3, Nov.1995, pp.209-228.
- J. S. Chafetz. Feminist theory and sociology: Underutilized contributions for mainstream theory. Annual Review of sociology, Vol.23, 1997, pp.97-120.
- P. England, op. cit., p.267.
- S. Thistle. The trouble with modernity: gender and the remarking of social theory. Sociological Theory, vol.18, No.2, July 2000, pp.275-288.

هذه العوامل: التحدى الراديكالى الذى تواجه به هذه النظرية علم الاجتمـاع، والنبـرة الجديدة غير المألوفة التى تعالج بها مسائل النوع الاجتماعى، وافتقارها إلـى أسـاس قوى مستمد من النماذج النظرية الرئيسية فى علم الاجتماع، وإشكالية انطباق مصطلح "النظرية" – بالمعنى الدقيق له – على النسوية[١].

وتتوقع بولا إنجلاند أن تتوطد العلاقة بين النظرية النسوية وعلم الاجتماع فـى المستقبل[٢]. ومع ذلك فإننى أزعم أن هذه العلاقة الوطيـدة سـوف يعكـر صـفوها الانقسـام الحاد الذى عرضت له آنفاً حول موقع النظرية النسـوية بـين الاتجاهـات النظرية الرئيسية فى علم الاجتماع.

رابعاً: العولمة ونظرية علم الاجتماع

لا أريد أن أخوض فى الحديث عن عولمة علم الاجتمـاع Globalization of Sociology، بل أقصر معالجتى علـى علـم اجتمـاع العولمـة Sociology of Globalization، أو علم الاجتماع الكونى Global Sociology الذى تناوله ولبرت مور فى مقالة له منشورة بالمجلة الأمريكية لعلم الاجتماع عام ١٩٦٦[٣]. وقد انصف مور ابن خلدون، حيث ذكر أنه كان من أوائل من كتبوا عن طبيعة الإنسان والمجتمع من زاوية وحدة الجنس البشرى. ويقصد مور بعلم الاجتماع الكـونى علـم اجتمـاع الكـون أو علم اجتماع الجنس البشرى.

وقد ظهرت مجموعة من المؤلفات الحديثة عن علم الاجتماع الكونى، منها كتاب ليندا شنايدر وأرموند سيلفرمان[٤]. ويتضمن هذا الكتاب فصلاً عن "العقيـدة والنـوع الاجتماعى والطبقة فى مصر"[*]؛ وكتاب روبين كوهين وبل كيندى[5]، وهو محاولـة

---

(١) انظر على سبيل المثال:

• E.O. Wright. Explanation and emancipation in Marxism and Feminism. Sociology Theory, vol.11, No.1, March 1993, pp.39-54.

(2) P. England, Op. Cit., P. 268.

(3)W. Moore. Global Sociology: The world as a singular system. American Journal of Sociology, Vol.71, No.5, March 1966, pp.475-482.

(4)L. Schneider & A. Silverrman. Global sociology: Introducing five contemporary societies. Boston: McGraw Hill, 1997.

(*) صدر كتاب حديث من تحرير نيلسون وروز عن العولمة فى مصـر، ويتضـمن عـدة فصول من بينها فصل عن العولمة والإسلام وتوطين المعرفة، وفصل عن الحركة النسوية فى مصر. انظر:

• C. Nelson & S. Rouse (eds.) Situating globalization: Views from Egypt. New Brunswick & London: Transaction Publishers, 2000.

(5) R. Cohen & P. Kennedy. Global sociology. Basing stoke:

جديدة لإعادة صلة علم الاجتماع بعالم اليوم. ويوضح كوهين وكيندى أن علم الاجتماع الكونى ليس بديلاً عن علم الاجتماع الدولى International sociology. ويناقش جون ماكونيس وكين بلومر فى كتابهما "علم الاجتماع – مدخل كونى"[(١)] صلة علم الاجتماع بالمشكلات الاجتماعية خاصة المشكلات المرتبطة باللامساواة الكونية Global Inequality.

وقد جعل المنظرون الاجتماعيون وعلماء الاجتماع فى القرن التاسع عشر – من أمثال أوجست كونت، وسان سيمون، وكارل ماركس – ما يسميه كثيرون الآن بـ"العولمة"[(*)] محور عملهم التحليلى وكذلك السياسى. ورغم أن هناك الكثير فى كتابات دوركايم وفيبر وزيمل ومعاصريهم ما يوحى باهتمام محدد بالعولمة وتوابعها، فإنهم غالباً ما كانوا يركزون على مشاكل "المجتمعية" Societality (وإن كان زيمل حالة فريدة) على الأقل فى حدود الزمن المعاصر لكل منهم.

ويذكر ألبروف أنه بالإمكان تحديد خمس مراحل فى تاريخ علم الاجتماع، على أن ندرس آخرها من داخل الاهتمام الحالى بالعولمة. وهذه المراحل هى: النزعة العالمية، وعلوم الاجتماع القومية، والنزعة الدولية، ثم التوطين، فالعولمة. وهو تقسيم مفيد لدراسة تاريخ علم الاجتماع فيما يتعلق بفكرة العولمة.

وعندما يصل ألبروف إلى المرحلة الأخيرة يتحدث عن عولمة علم الاجتماع، وهو يقول أن العولمة نتيجة مباشرة لتفاعل النزعة القومية والنزعة الدولية، وتفاعل كل المراحل السابقة. ومبدأ العولمة ناتج عن الحرية التى توجد لدى علماء الاجتماع فى العمل مع غيرهم فى أى مكان آخر على وجه الأرض، وتقدير العمليات العالمية التى يعملون فى إطارها وعلى أساسها. ويذكر ألبروف أن خطاباً "عالمياً" متعدد المتحدثين قد نشأ، حيث يقوم على مناطق وثقافات مختلفة، ويمضى قائلاً إن العولمة لا تعنى فقط أن علماء الاجتماع يمكنهم الاتصال بطريقة علنية، ولكنهم أساساً مواجهون بتباين تام للهجات السوسيولوجية والرؤى الخاصة، وهم ثانياً مكرهون على تركيز اهتمامهم على العولمة باعتبارها عملية على مستوى جديد من الواقع المجتمعى يسميه

Macmillan, 2000.

(1) J. Macionis & K. Plummer. Sociology: A global introduction. Hemel Hempstead: Prentice-Hall, 1998.

(*) حول التباين بين الباحثين فى تعريف العولمة انظر:

- J. Bartelson. Three concepts of globalization. International Sociology, Vol.15, No.2, June 2000, pp.180-196.
- D. Smith. Globalization and Social problems (Editor’s Introduction). Social Problems, vol.48, No.4, 2001, pp.430-431.

ألبروف "المجتمع الكونى"[١].

ويذهب جولين إلى أن علم الاجتماع كان له فضل السبق على غيره من العلـوم الاجتماعية فى لفت الانتباه إلى العولمة، ولا يزال علماء الاجتمـاع مسـتمرين فـى مناقشات مطولة بشأن العولمة بدرجة أكثر وضوحاً مما يحدث فى غيره مـن العلـوم الأخرى (انظر جدول رقم ١).

جدول رقم (١)
ببليوجرافية بالأعمال المنشورة عن العولمة
فى تراث العلوم الاجتماعية ١٩٨٠ – ١٩٩٨

السنوات	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٨	الإجمالى
الملخصات السوسيولوجية	٨٩	١٤٢	٣٠١	١٠٦٨	١٠٠٩	٢٦٠٩
التراث الاقتصادى	١٩	٢٦٩	٦٠٨	١٠٤٤	٩٢٤	٢٨٦٤
علم السياسية والعلاقـات الدولية	٦٤	١٠١	٣٠٩	٣٦٦	٦٩٨	١٥٣٨
الملخصات التاريخية	٦٩	٨١	١٠٣	١٦٦	١٥٧	٥٧٦
التراث الأنثروبولوجى	٦	٢	٦	١	٣٤	٤٩
كتب مطبوعة	٤٨	٩٢	٣٢٨	٦٨٩	٥٨٩	١٧٤٦
الإجمالى	**٢٩٥**	**٦٨٧**	**١٦٥٥**	**٣٣٣٤**	**٣٤١١**	**٩٣٨٢**

المصدر: M. F. Guillen. Is globalization civilizing, destructive or feeble? critique of five key debates in the social science literature. Annual Review of Sociology, vol.27, 2001, pp.239-241.

ويلاحظ من هذا الجدول أن هناك انفجاراً فى عدد المقالات المنشورة عن العولمة فى التراث الاقتصادى والسوسيولوجى والسياسى. كما ازداد عـدد الكتـب المتعلقـة بالعولمة زيادة مطردة. وقد بدأت مجلات علم الاجتماع تعج بأعداد هائلة من المقالات عن العولمة منذ بداية السبعينيات ومنتصفها خاصة من زاوية نظرية النظام الرأسمالى العلمى (والراشتاين).

ومما يميز التراث المتصل بالعولمة على ضخامة حجمه تنوع المـؤلفين الـذين أدلوا بدلوهم فى تنظير العولمة مثل أنصار نظرية ما بعد الحداثة أو المنظرين فى علم الاجتماع الذين نادراً ما يتجهون إلى إجراء بحوث إمبيريقية عن العولمة[٢].

(١) رولاند روبرتسون. العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية. ترجمة أحمد محمـود ونورا أمين. مراجعة وتقديم محمد حافظ دياب. المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القـومى للترجمة (78)، القاهرة، ١٩٩٨، ص ص٤٠-٥٢.

(2) M. F. Guillen. Is globalization civilizing, destructive or feeble? A critique of five key debates in the social science literature. Annual

ويلخص جولين[1] خمس قضايا حمى بشأنها وطيس الجدل بين علماء الاجتمـاع حول العولمة، وهى:

(١) هل تحدث العولمة بالفعل؟

(٢) هل تؤدى العولمة إلى تقارب المجتمعات؟

(٣) هل تقوض العولمة من سلطة الدول القومية؟

(٤) هل تختلف الكونية Globality عن الحداثة؟

(٥) هل هناك ثقافة كونية فى طور التشكيل[*]؟

وينقسم هؤلاء العلماء إلى فريقين للإجابة عن هذه الأسئلة، حيث يجيب الفريـق الأول بـ"نعم"، ويجيب الفريق الثانى بـ"لا". ولا يعنى ذلك أن من يجيب علـى أحـد هذه الأسئلة بـ"نعم" نتوقع منه أن يجيب بـ"نعم" على بقية الأسئلة الأربعة.

وقبل أن أعرض لنظريات العولمة، أود الإشارة إلى ما يطالب به ألبروف علماء الاجتماع بضرورة مراجعة بعض المفاهيم الأساسية فى علم الاجتماع فى ظل تـأثير العولمة. ومن هذه المفاهيم: المجتمع، والمجتمع المحلى، والثقافة، والسياق الاجتماعى، والطبقة. فكل هذه المفاهيم وغيرها باتت غير ملائمة للتغيرات التى تشهدها المجتمعات نتيجة للعولمة[٢].

نظريات العولمة[٣]

Review of Sociology, vol.27, 2001, p. 240.

(2) Ibid, pp.240-254.

(*) لمزيد من التفاصيل حول هذه المسألة انظر:

• مايك فيذرستون. ثقافة العولمة: القومية والعولمة والحداثة. ترجمـة عبـدالوهاب علـوب. المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة (132)، القاهرة، ٢٠٠٠.

• محمد حافظ دياب. سؤال الخصوصية والكونية فى الثقافة المصرية. أحوال مصرية، السـنة الرابعة، العدد (١٤)، خريف ٢٠٠١، ص ص١٦٦-١٧٦.

• W. Schafer. Global civilization and local cultures: A crude look at the whole. International Sociology, Vol.16, No.3, Sept. 2001, pp.301-319.

(1)M. Albrow & J. Eade. The impact of globalization on sociological concepts: Community, culture and milieu. Innovation: The European Journal of Social Sciences, Vol.7, Issue 4, 1994, 19p. (http:// ehostvgw 12. Epnet.com).

(٣) اعتمدنا فى استعراض هذه النظريات على المصدر التالى:

Mike O,Donnell. Introduction to Sociology, 4th ed. Surrey: Nelson, 1997, pp. 598-601.

ولمزيد من التفاصيل حول نظرية علم الاجتماع والعولمة **ارجع إلى:**

抨William J. Rabinson. Social Theory and globalization: The rise of a transnational state. Theory and Society, Vol. 30, 2001, pp. 157-200.

抨Jason Maclean. Globalization and the failure of sociological imagination: A review essay. Critical Sociology, Vol. 26, No. 3, 2000, pp. 329-349.

يقسم أنتونى ماكجرو الاتجاهات النظرية المتعلقة بتفسير العولمة إلى قسمين **أولهما** الاتجاهات أحادية السبب (أى التى تركز على سبب واحد للعولمة)، **وثانيهما** الاتجاهات متعددة الأسباب (أى التى تركز على عدة أسباب للعولمة). ومن أبرز المنظرين الذين يؤيدون الاتجاه الأول إيمانويل والرشتاين، وليسلى سكلير، وجيمس روزينو. ويعد أنتونى جيدنز ورولاند روبرستون من أشهر من تبنوا الاتجاه الثانى. ولا يوجد ارتباط صارم بين النظرية أحادية السبب والماركسية، والنظرية متعددة الأسباب والفيبرية. ومع ذلك فإن والرشتاين وسكلير يعدان ماركسيين، أما أنتونى جيدنز فهو يسير على نهج ماكس فيبر فى جوانب كثيرة.

التفسيرات أحادية السبب للعولمة

(١) إيمانويل والرشتاين

يذهب والروشتاين إلى أننا نعيش اليوم فى نظام رأسمالى عالمى، والنظام الرأسمالى هو الذى دفع بعملية العولمة. فالرأسمالية تعمل عبر الحدود القومية، إلا أن دور الدولة يمكن أن يظل مهماً فى انتشار الرأسمالية. وقد بدأ الاقتصاد الرأسمالى العالمى فى بقعة واحدة من الكون (أوروبا بصفة أساسية)، ثم تغلغل تدريجياً فى الكون بأسره.

ويقسم والرشتاين النظام الرأسمالى العالمى الحديث إلى ثلاثة أنواع من الدول هى:

(١) دول المركز (أو النواة) Core States: وهى دول متقدمة وغنية، وذات ثقافات قوية تسود العالم مثل الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبى.

(٢) مناطق محيطيه (الأطراف) Peripheral Areas: وهى تابعة اقتصادياً وفقيرة وضعيفة، وتعرضت للغزو الثقافى مثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية.

(٣) مناطق شبه محيطية Semi-Peripheral Areas: وهى تابعة جزئياً لدول المركز، ولديها حكومات واقتصاديات قوية من المرجح أن تتجه إلى الانكماش (بعض أجزاء من الدول الاشتراكية فى أوروبا الشرقية) أو إلى الازدهار (سنغافورة وماليزيا).

ويتصف النظام الرأسمالى العالمى – فى رأى والرشتاين – بتقسيم للعمل تحتفظ فيه دول المركز بارتفاع مستوى المهارة والإنتاج الاستثمارى، على حين يلاحظ تدنى المهارة والإنتاج الاستثمارى فى المناطق المحيطية وشبه المحيطية. ومع ذلك فإن الرأسمالية نظام دينامى ذو طبيعة دورية فى الازدهار والتدهور الاقتصاديين كما تشير إليه حال المناطق شبه المحيطية التى يمكن أن يحدث تغير فيها.

ويرى أنتونى جيدنز أن نظرية النظام الرأسمالى العالمى عند والرشتاين بشرت بظهور نظرية العولمة، على حين يذهب مالكولم ووترز إلى أن هذه النظرية تعد نظرية اقتصادية محضة، ولو أنها لم تغفل أحد المكونات الأساسية للعولمة – وهو العولمة الثقافية – لصارت نظرية إبداعية فى العولمة.

ويمكن الرد على مزاعم ووترز من زاويتين **أولاهما** أن ثمة جدلاً متواصلاً حول أيهما أهم فى ديناميات العولمة: العوامل الاقتصادية أم العوامل الثقافية، **وثانيهما** أن هناك تحليلاً قوياً للثقافة الرأسمالية الكونية يمكن الوصول إليه فى سياق الفكر الماركسى الجديد الذى يسم نظرية والرشتاين. وقد قام بهذا التحليل ليسلى سكلير.

(٢) ليسلى سكلير

يزعم ليسلى سكلير – شأنه فى ذلك شأن والرشتاين – أن النظام الرأسمالى هو الذى دفع بعملية العولمة. وفى رأيه أن الشركات عابرة الحدود القومية Transnational corporations هى المظهر الجلى للرأسمالية المعاصرة.

ويميز سكلير ثلاثة مستويات تحدث عندها الممارسات عابرة الحدود القومية:

المستوى	المؤسسة المسيطرة
الاقتصادى	الشركات عابرة الحدود القومية
السياسى	الطبقة الرأسمالية عابرة الحدود القومية
الثقافى	النزعة الاستهلاكية

ويضيف أن قوة الشركات والطبقة الرأسمالية عابرة الحدود القومية تفوق قوة الدول القومية، على الرغم من أنه يزعم أن الطبقة الرأسمالية فى بريطانيا ثم الولايات المتحدة هى المسيطرة على تعزيز الرأسمالية الكونية.

ويزعم سكلير أن أعضاء الطبقة الرأسمالية عابرة الحدود القومية أكثر اتساعاً من ملاك وسائل الإنتاج الذين يشكلون الطبقة البرجوازية عند ماركس. وتتكون هذه الطبقة الرأسمالية من صفوة المديرين، وأصحاب الوظائف العليا فى الجهاز الحكومى، والساسة البارزين، وأعضاء المهن الفنية المتخصصة، وأفراد آخرين فى شتى المجالات الأخرى يتمتعون بنفس المستوى. وهذه الجماعة المختلطة تؤيد الرأسمالية الكونية وتعززها وتستفيد منها، ويقوم أعضاؤها بذلك – عن قصد أو بدون قصد – على حساب الجماعات الاجتماعية الأفقر.

ولا يفسر سكلير الهيمنة الكونية للرأسمالية فى سياق القوة الاقتصادية والسياسية

والعسكرية للمجتمعات الرأسمالية فحسب، ولكنـه يفسـرها أيضـاً بالاحتكـام إلـى أيديولوجية النزعة الاستهلاكية. فأساليب الدعاية الاستهلاكية علـى الـنمط الغربـى ساعدت فى انتشار السلع الاستهلاكية الغربية فى شتى أرجاء العالم ، خاصـة التـى غمرتها هذه السلع.

ويرى سكلير أن الحداثة أصبحت بمثابة السلعة التـى تـروج لهـا الرأسـمالية الكونية. واتساقاً مع غيره من المفكرين الراديكـاليين، يـرى سـكلير أن الحركـات الاجتماعية الجديدة توفر أفضل فرصة لتعطيل ممارسات وقـوة الرأسـمالية عـابرة الحدود القومية.

(٣) جيمس روزينو

إذا كان والرشتاين وسكلير قد اعتبرا الرأسمالية بمثابة القوة الدافعة للعولمة، فإن روزينو يرى أن التكنولوجيا قضت على المسافات الجغرافية والاجتماعية، وعـززت من العلاقات التبادلية بين المجتمعات: المحلية والقومية والدولية بدرجة أقوى من أيـة فترة زمنية مضت.

وقد سمحت التكنولوجيا – خاصة تكنولوجيا الاتصـال – للأفـراد أن يعبـروا الحدود ويتجاوزوا السلطات القومية. وليس هذا المستوى الجديد من مستويات الاتصال والفعل مستوى دولياً، ولكنه مستوى عابر للقوميات، بمعنى أنه مستوى من التفاعل لا يكون بين الأمم، ولكنه عابر للقوميات. ومن الأمثلة التى توضح مـا يـراه روزينـو "مجتمعاً عابراً للحدود القومية" لا مركزياً ومتعدد المراكز:

- التنظيمات عابرة الحدود القومية مثل محلات ماكدونالد، والأمم المتحدة.
- المشكلات عابرة الحدود القومية مثل الصراع العرقى، والتلوث.
- الأحداث عابرة الحدود القومية مثل اختبارات التفجير النووى الفرنسى عـام ١٩٩٥ الذى أثار ردود فعل على مستوى العالم.
- المجتمعات المحلية عابرة الحدود القومية سواء أكانت مجتمعات دينيـة (الإسـلام)، ومعرفية (أكاديمية).
- الأبنية عابرة الحدود القومية مثل الأسواق العالمية.

وعلى الرغم من اتساع مجال الفعل عابر الحدود القومية، فإنه لا يحـل محـل المستوى القومى. وينظر روزينو إلى عالَـمْين آخذين فى النمو: أحدهما عالم متعـدد المراكز مؤلف من فاعلين على قدر متساو من التكافؤ، وآخر عالم مركـزى قـومى مؤلف من الفاعلين الوطنيين. ويتفاعل هذان العالمان أو المستويان. فعلى سبيل المثال

تسعى الدول القومية – بقدر من الصعوبة فى الغالب – إلى تنظيم وضبط عالم الاتصالات الذى يتجاوز الحدود القومية مثلما نرى فى ردود أفعال هذه الدول حيال الإنترنت والأقمار الصناعية وبرامج الحاسب الآلى الجاهزة. وفى أحيان أخرى تكون الدول القومية عاجزة عن التصدى لآليات الأسواق المالية الكونية.

وبذلك يرى روزينو أننا نعيش فى عالم منقسم إلى شعبتين لا تتشابك مستوياتهما معاً بهدوء على نحو تام.

تعقيب على التفسيرات أحادية السبب للعولمة

يرى والرشتاين وسكلير أن الرأسمالية بمثابة العامل الأساسى الكامن وراء عملية العولمة. وهما بذلك يقتربان من التحليل النظرى لكارل ماركس الذى وصف منذ ما يزيد عن مائة عام سعى رأس المال الأوروبى سعياً يخلو من الشفقة إلى البحث عن أسواق له على مستوى العالم. وعلى العكس من والرشتاين، يقترب سكلير من فيبر الذى اعترف أيضاً بدور التكنولوجيا الحديثة فى المساعدة على تشكيل إطار مرجعى تتشكل من خلاله الحياة الحديثة. ومع ذلك، فقد كان مفهوم "الرشد" عند فيبر أكثر رحابة من مفهوم التكنولوجيا عند روزينو، كما أن منطق العلية عند فيبر يجعله أميل من روزينو إلى تعددية الأسباب. وهنا يبدو أن جيدنز أقرب من غيره إلى فيبر.

التفسيرات متعددة الأسباب للعولمة

(١) أنتونى جيدنز

يذهب جيدنز إلى أن العولمة إحدى التداعيات الرئيسية للحداثة. وفى رأيه أن الرشد والاختراع – خاصة فى مجالات الإنتاج والتبادل والاتصالات – ربطت بين المجتمعات بشبكة معقدة من العلاقات.

وإذا كان والرشتاين وسكلير يعزيان العولمة إلى انتشار الرأسمالية بصفة أساسية، فإن جيدنز يرى أن هناك أربعة عوامل متشابكة أفضت إلى العولمة هى:

- الرأسمالية.
- النزعة الصناعية Industrialism.
- العلاقات الدولية.
- النزعة العسكرية Militarism.

ويزعم جيدنز أن انتشار النظام الرأسمالى أسهم بدرجة كبيرة فى العولمة، ولكنه يرى – شأنه فى ذلك شأن فيبر – أن النزعة الصناعية أسهمت إسهاماً مستقلاً فى كل من الحداثة والعولمة. ولذلك طور الاتحاد السوفيتى (سابقاً) اقتصاداً صناعياً لا

رأسمالياً كبديل كونى عن الرأسمالية. إلا أن هذا الاقتصاد انهار الآن.

ويرى مالكولم وووترز أن الرسالة التى وجهها جيدنز حول موضوع الحداثة هى أن المجتمع الحديث لا يعرف كلية بأساسه الاقتصادى، بل من خلال حقيقة أنه دولـة قومية. فالدول القومية القوية فى غرب أوروبا، والولايـات المتحـدة هيمنـت علـى المجالات الكونية بوسائل سياسية وعسكرية. ويمكن ربط الأفعال السياسية والعسكرية بالدوافع الاقتصادية كما يرى ماركس. وتساعد أنشطة الدولة القومية فى خلق العولمة، كما أن العلاقات بين الدول القومية تمثل جانباً أساسياً من جوانب العولمة فـى العـالم المعاصر.

ولا يرى جيدنز تناقضاً جوهرياً بين وجود الدول القومية والهويات القومية مـن جانب والعولمة من جانب آخر.

وهناك ثلاث خصائص للعولمة – فى رأى جيدنز – هى:

١-التباعد الزمنى والمكانى Time – space distanciation.

٢-الانطلاق Disembedding .

٣-الانعكاسية Reflexivity.

وإذا كانت العولمة تخلق خبرات مشتركة، فإنهـا تحطـم وتقـوض الخبـرات المشتركة الموجودة. فالعولمة عملية للنمو اللامتكافئ الذى يؤدى إلى الانقسـام مثلمـا يؤدى إلى الالتئام[1].

(٢) رولاند روبرتسون

يرى روبرتسون – شأنه فى ذلك شأن جيدنز – أن هناك مجموعة من الأسـباب التى أسهمت فى العولمة، وكل عامل من هذه العوامل الاقتصادية والسياسية والثقافيـة أسهمت فى عملية العولمة. ومع ذلك لم يبتكر روبرتسون نظرية تحـاول أن تفسـر علاقة هذه العوامل الثلاثة بالعولمة أو مقدار إسهامها فى العولمة بشكل دقيق.

وقد اهتم روبرتسون باطراد العولمة على المستوى الثقافى، ويضيف أنـه منـذ أواخر الستينيات بدأ العالم يتحرك من كونه عالماً فى ذاته إلى عالم لذاته، بمعنـى أن الناس بدأوا يفكرون ويتصرفون فى سياق كونى.

وعلى العكس من جيدنز يؤمن روبرتسون أن عمليـة العولمـة تسـبق ظهـور

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول آراء جيدنز فى العولمة ارجع إلى:
أنتونى جيدنز. عالم منفلت، كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا؟. ترجمة محمد محيـى الـدين. ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٠.

الرأسمالية والحداثة، على الرغم من أن الرأسمالية والحداثة تعجل بالعولمة[١].

رؤية مغايرة للعولمة

لا يتسع المقام هنا للحديث عن رؤية مغايرة للعولمة وافدة من أمريكا اللاتينيـة، حيث يرى جيمس بيتراس وهنرى فيلتماير[٢] – على سبيل المثال – أن العولمة هـى إمبريالية القرن الحادى والعشرين، وأن هناك أبعاداً أيديولوجية للعولمة تعكس مصالح الطبقة الناشئة من الرأسماليين عبر الحدود القومية. كما يناقش بيتراس وفيلتماير البديل الاشتراكى عن العولمة، أو بعبارة أخرى مصير الاشتراكية فى عصـر العولمـة أو عصر الإمبريالية فى رأيهما.

خامساً: أزمة التنظير فى علم الاجتماع فى مصر

دفعنى إلى الكتابة فى هذا الموضوع ثلاثة أمور هى:

(أ) بحث قدمته إلى ندوة "**علم الاجتماع فى مصر: إلى أين؟**"، وهى الندوة التـى عقدت بقسم الاجتماع بكلية الدراسات الإنسانية جامعة الأزهر (فرع البنـات) خـلال الفترة من ٣-٥ مارس ١٩٩١. وكان عنوان هذا البحث "بعض ملامح الأزمة الحالية لعلم الاجتماع فى مصر: الموالج والمخارج"[٣].

وقصدت بـ"الأزمة فى علم الاجتماع" أن هذا العلم تنتابه حالة مرضـية ينبغـى تشخيصها والوقوف على سبل علاجها. وأتصور أن الأزمة الحالية لعلم الاجتماع فى مصر لها مداخلها ومخارجها، فهى ليست أزمة مستعصية على الحل إذا وضعنا أيدينا على أسبابها، وفكرنا جدياً فى تجاوز هذه الأزمة.

وناقش هذا البحث خمس أزمات يعيشها علم الاجتماع فى مصـر فـى الوقـت الحاضر، وبعض هذه الأزمات قديم ارتبط بنشأة هذا العلم فى مصر، وبعضها الآخـر جديد بفعل متغيرات حديثة. وتشمل هذه الأزمات ما يلى:

---

(١) لمزيد من التفاصيل حول آراء روبرتسون ارجع إلى:
رولاند روبرتسون، العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية، مرجع سابق.

(٢) يقوم كاتب هذه السطور حالياً بترجمة هذا الكتاب المهم:

- J. Petras & H. Veltmeyer. Globalization Unmasked: Imperialism in the 21 st Century. London: Zed books, 2001,

كما يقوم أيضاً – ضمن اهتمامه بنظرية علم الاجتماع – بترجمة الكتاب الذى ألفه ريتشـارد جينكنز عن بيير بورديو بعنوان:

- Richard Jenkins, Pierre Bourdieu. London & New York: Routledge, 1992.

(٣) مصطفى خلف عبدالجواد. "بعض ملامح الأزمة الحالية لعلم الاجتماع فى مصر: الموالج والمخارج"، بحث قدم إلى ندوة: علم الاجتماع فى مصر: إلى أين؟، قسم الاجتمـاع، كليـة الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، القاهرة، ٣-٥ مارس ١٩٩١، ١٨ صفحة.

(١) عدم ظهور علم الاجتماع المصرى.

(٢) غياب الوظيفة المجتمعية لعلم الاجتماع والدور المجتمعى – خاصة السياسى منه – لعلماء الاجتماع.

(٣) عشوائية البحث الاجتماعى.

(٤) هجرة علماء الاجتماع المصريين للعمل بالدول العربية وانعكاساتها السلبية علـى إنجازهم العلمى.

(٥) التمويل الأجنبى لبحوث علم الاجتماع ومخاطره.

وما يعنينى هنا الأزمة الأولى من هذه الأزمات. وأزعم أن ما نحوزه من تراث سوسيولوجى فى مصر يندرج تحت ما يصح أن يطلق عليه "علم اجتماع فى مصـر" Sociology in Egypt، ولا يجوز أن يطلـق عليـه "علـم الاجتمـاع المصـرى" Egyptian Sociology. وثمة بون شاسع بين هذين الاصطلاحين. إذ أن الاصطلاح الثانى يشير إلى دراسة خصوصية المجتمع المصرى انطلاقاً من نظرية منبثقـة مـن واقعه وقادرة على تفسيره. واعتقد أن هذا هو المطلب العاجل لكى تتبوأ دراسات علم الاجتماع فى مصر مكانتها التى تليق بها بالنظر إلى مضى نحو ثلاثة أربـاع القـرن على تدريس هذا العلم فى الجامعات المصرية. أما الاصطلاح الأول فيعنى – صراحة – القيام بدراسة المجتمع المصرى انطلاقاً من أطر نظرية غريبة عنا بدرجـة تضـع الباحثين فى مأزق إذا ما وجدوا أن نتائج دراساتهم الميدانية لا تؤيد النموذج النظـرى الذى استرشدوا به. وفى تصورى أن وجود مثل هذا الوضع كان كفيلاً بأن يقود هؤلاء الباحثين إلى التفكير والتأمل فى خصوصية المجتمع المصرى، والاجتهاد فى ابتـداع أطر نظرية نابعة منه تُعين الباحثين على فهمه. غير أن ما يحدث هو أن كثيراً مـن الباحثين تنتابهم الحيرة، وقد يضطرون إلى لى الوقائع حتى تساير النموذج النظـرى الذى انطلقوا منه.

ويعود جانب كبير من هذه المشكلة إلى التنشئة العلمية لعلمـاء الاجتمـاع فـى مصر، إذ أن الروافد الأساسية لعلم الاجتماع فى مصر إما روافد غربية أو شـرقية. وينعكس ذلك على أغلب المؤلفات العربية فى علم الاجتماع التـى تعـج بنظريـات وشواهد من المجتمعات غير العربية بدرجة تشعر القائمين بتدريسها أنهم يعجزون أمام طلاب أقسام علم الاجتماع عن إفهامهم واقع المجتمع المصرى الذين نشأوا فيه وشبوا على قيمه وتراثه ومعتقداته. وهذا يدعونا إلى القول بأن أغلب ما يدرسه طلاب أقسام علم الاجتماع فى مصر والبلاد العربية لا يختلف كثيراً فى مضامينه النظريـة عمـا يدرسه طلاب نفس الأقسام فى الجامعات الأمريكية أو البريطانية.

كما ترتبط هذه المشكلة بالتردد الواضح من جانب كثير من علماء الاجتماع فـى مصر فى إدخال تعديلات على النموذج النظرى الذى يتبنونه عند تطبيقه فى دراساتهم الميدانية. ويرجع ذلك – فى تقديرى – إلى تقديس كل ما يكتبه علماء الاجتماع غيـر العرب وبلغة غير اللغة العربية. وعلى العكس من ذلك لا تنال محاولات التنظير مـن جانب بعض علماء الاجتماع العرب والمصريين أى قدر من الاهتمام والتقدير. وسوف أعود إلى هذه النقطة لاحقاً.

والسؤال الذى يفرض نفسه هنا: هل التحرر من الأطر النظرية الوافـدة علينـا يمكن أن يقودنا إلى نشأة علم اجتماع مصرى؟

أزعم أن الإجابة "نعم"، غير أن ذلك لا يكفى وحده لتحقيق هذا المطلـب. إذ إن تأسيس هذا العلم – أى علم الاجتماع المصرى – يرتبط بعنصرين. **أولهمـا** تطـرق علماء الاجتماع إلى قضايا تتعلق بخصوصية المجتمع المصـرى. **وثانيهمـا** وجـود نظرية مشتقة من واقع هذا المجتمع. وهذا يستوجب البحث عن الروافد العربية لعلـم الاجتماع ممثلة فى التراث الذى تركه لنا أسلافنا حين كانوا يكتبون عن المجتمعـات العربية – ومنها المجتمع المصرى – بدون أى توجه نظرى مستورد.

ولا يعنى هذا أن كل ما بذل فى مجال علم الاجتماع فى مصـر – بنـاء علـى التصور السابق – قد ضاع هباء، وإنما أتصور أن يقوم علماء الاجتماع بقراءة متأنية لكل الدراسات الميدانية التى أجريت بالفعل ليحددوا بعض المقولات الأساسـية التـى يمكن أن تقودهم إلى صوغ نظرية اجتماعية تلاءم المجتمع المصرى. وربما تكون هذه المهمة شاقة وعسيرة، ولكننى اعتقد أنها لازمة أساسية نحو قيام علم اجتماع مصرى.

ولا أبالغ فى القول إذا زعمت أن البيانات الثرية التى وفرهـا مشـروع "بحـث التراث والتغير الاجتماعى" – الذى ينفذه مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بجامعة القاهرة تحت إشراف حسن حنفى ومحمد الجوهرى، وصدرت منه عشـرة مجلـدات حتى الآن ولا تزال البقية فى الطريق – يمثل فرصة ذهبية للرد على مزاعم أنتـونى جيدنز بأن الحداثة تمحق التراث من ناحية، ومن جهة أخرى للوصول إلـى نظريـة أصيلة مستمدة من واقع المجتمع المصرى عن العلاقة بين التراث والتغير الاجتماعى.

وقد يتصور البعض أننى بهذه الدعوة أناشد بغلق الباب على أنفسنا أمام جهـود علماء الاجتماع فى البلدان الأخرى، وإنما أقصد بذلك أن الاستمرار فـى فـتح هـذا البـاب على مصراعيه لن يساعد فى بلورة نظرية مصرية فى علم الاجتماع.

(ب) تجربة شخصية مررت بها أثناء فترة دراستى بكليـة العلـوم الاجتماعيـة بجامعة جلاسجو باسكتلنده لإعداد أطروحة الدكتوراه وفقاً لنظام الإشراف المشـترك.

وأتذكر أننى حين انتهيت من إعداد الدراسة النظرية التى ناقشـت فيهـا الاتجاهـات النظرية فى تفسير تأثير الفقر على وفيات الرضع، واجهنى المشرف الأجنبى – وهو الدكتور سيمون شارسلى أستاذ الأنثروبولوجيا الاجتماعية بقسم علم الاجتماع – بسؤال لم يخطر لى على بال بعد أن فرغ من قراءة هذه الدراسة النظرية. وكان هذا السـؤال هو: ما جدوى استعراض هذه النظريات إذا لـم تكـن ذات صـلة بواقـع المجتمـع المصرى؟. ووجدتنى فى حيرة من أمرى وأنا أحاول الإجابة عن سؤاله. ولـم أجبـه بـأن هذا هو العرف الذى درجنا عليه فى كتابه أطروحات الماجسـتير والـدكتوراه بتقسيمها إلى دراستين الأولى نظرية والثانية ميدانية. ولم يكن من الممكن أن أزعم له أننى قادر فى هذه المرحلة من مراحل التنشئة العلمية على بلورة نظرية تلائم المجتمع المصرى يمكن الاستناد إليها فى دراسة هذا الموضوع. ولا تزال هذه التجربة عالقـة فى ذهنى إلى اليوم.

(ج) السؤال المتكرر والملح الذى يوجهه الطلاب الذين يدرسون "مقرر النظريـة الاجتماعية" فى مرحلتى الليسانس والسنة التمهيدية للماجستير. وهذا السؤال هو: لماذا تدرسون لنا فى هذا المقرر نظريات فى علم الاجتماع أكثر ارتباطاً بواقع المجتمعـات الغربية؟ ألا يوجد بين علماء الاجتماع العرب (والمصريين بصفة خاصة) من ابتـدع نظرية نابعة من المجتمع العربى (والمصرى) تقربنا من فهم واقع هذا المجتمع؟

ويمتد الحوار مع الطلاب حول هذه القضية، ويتواصل الحـديث عـن بعـض الظواهر الاجتماعية فى المجتمـع المصـرى، ومنهـا ظـاهرة الـزواج الـداخلى Endogamy بين الأقارب فى بعض القرى بالوجهين البحرى والقبلى. ويقدم الطلاب تفسيرات لهذه الظاهرة، وهى تفسيرات مستمدة من الواقع المعاش، ويمكن أن تشـكل مقولات أساسية لبلورة نظرية تتعلق بهذه الظاهرة الاجتماعية وتفسيرها فـى سـياق خصوصية البناء الاجتماعى للقرية المصرية.

وقد لفت الحوار مع هؤلاء الطلاب نظرى إلى أن كثيراً من القـرى المصـرية غارقة فى التقليدية، مما يدعو إلى ضرورة المبادرة بإجراء دراسات جادة عن تنمـيط القرى المصرية – أياً كان معيار التنميط – والتخلى عن مقولة تجانس هذه القرى.

وأعرض فيما يلى لأربع محاولات مختارة على درب بلورة نظرية مشتقة مـن واقع المجتمع المصرى[1]، وهى محاولات تدلل على الثراء المعرفى لأصحابها، بيـد

(١) لابد من الإشارة هنا إلى الإسهامات النظرية للدكتور حسن الساعاتى رحمه ا ، حيث قدم ست نظريات هى: "**نظرية الوعى المصرى للعدالة**" كمفتاح لفهم الشخصية المصرية؛ **ونظرية "التحليل الاجتماعى للشخصية**: منحي جديد لفهم السلوك البشـرى" ومؤداهـا أن كـلاً مـن مجموعة الأسرة ومجموعة الصحبة أو شلة الأقران، ومجموعة الرفاق فى العمل وكـلاً مـن جماعة الجيران وجماعة المدرسة وجماعة النادى (إن وجدت) تكـون تشـكيلاً نفسـياً فـى

أنها تحتاج إلى اختبار صدقها فى الواقع من خلال إجراء البحـوث الميدانيـة، مـع الاعتراف بأن أصحاب هذه الرؤى النظرية صاغوها بناء على ملاحظات ثاقبة وبحث دؤوب فى واقع المجتمع المصرى.

(أ) سعد الدين إبراهيم: نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث[١]

يذهب سعد الدين إبراهيم إلى أن نقد النظريات الاجتماعية الغربية فى التنميـة لا يعنى رفضها كاملة وتفصيلاً، فبعض المقـولات والملاحظـات والأدوات المنطقيـة والمنهجية لهذه النظريات قد تصلح فى فهم الواقع – أى واقع التنمية فى العالم الثالث – وإن لم يكن بالضرورة فى طريقة التعامل معه وتغييره. كما لا ينبغى أن يقتصـر مجهودنا فى الفحص والتقييم عند حدود النقد أو الرفض، بل ينبغى علينا – أى كعلماء اجتماع – أن نأتى بنظرية أو نظريات بديلة. وهذه بالطبع مهمة عاتية أكبـر مـن أن ينجزها فرد واحد أو أفراد قلائل، والمجال مفتوح لاجتهاد كل العلماء الاجتماعيين.

ويلخص سعد إبراهيم المقولات الرئيسية لنظريته حول ظاهرة التنمية والتخلـف فى عشر مقولات هى:

(١) فى أى نسق إنسانى مترابط الوحدات (system) إذا تفاوتت درجـات أو معـدلات النمو بطريقة ثابتة وكبيرة بين وحداته المتفاعلة، فإن ذلك يعنى أن بعض هذه الوحدات ينمو على حساب الوحدات الأخرى فى نفس النسق.

(٢) فى أى نسق تتفاوت فيه معدلات النمو، فإن وحداته الأقل نمـواً تحـاول أن تلحـق بوحداته الأكثر نمواً بوسائل وطرق متعددة داخل إطار هذا النسق.

(٣) فى ظل علاقة سوية داخل النسق تتم عملية لحاق الوحدات الأقل نمـواً بالوحـدات

شخصية الفرد، ونظريته الموسومة بـ"**العدالية**" التى هى تفاعل العدالات الثلاثـة: العدالـة= =الاقتصادية وسندها الحق، والعدالة السياسية وسندها الحرية، والعدالة الاجتماعيـة وسـندها المساواة، وهى نظرية جديدة فى التغير الاجتماعى، ونظريته المعروفة بـ "**الولائيـة**" مـن منظور إسلامى والتى يمكن أن تشكل نظرية عامة، ونظريته عن **الطبقة الوسطى** فى مصـر التى أوضح فيها الصلة بين الدين والطبقة الوسطى، ونظرية **التحولات الحضارية فى العـالم العربى**.

وإلى جانب هذا الجهد الملموس فى التنظير فى علم الاجتماع، قدم حسن الساعاتى مفـاهيم جديدة وأصيلة منها على سبيل المثال: الطبقة المحضرنة، والطبقة المرسقطة أو الموجهنـة، والطبقة المبرجزة، والفئات المرسملة، وشريحة الألفونيرات ...إلخ. **انظـر**: سـامية حسـن الساعاتى. "حسن الساعاتى – عالماً سبق عصره" فى: دراسات مصرية فى علـم الاجتمـاع، مرجع سابق، ص ص٣٩-٥٨.

(١) سعد الدين إبراهيم. "نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالـث"، المـؤتمر العلمـى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصـاد السياسـى والإحصـاء والتشريع، القاهرة ٢٤-٢٦ مارس ١٩٧٧.

الأكثر نمواً فى مدى زمنى قصير نسبياً، وبلا توترات عنيفة داخل النسق. وتنتكس عملية اللحاق هذه فى ظل العلاقات غير السوية.

(٤) انتكاس محاولات لحاق الوحدات الأكثر نمواً لا يمكن أن يتم إلا باستعمال العنف المباشر أو غير المباشر بواسطة الوحدات الأكثر نمواً ضد الوحدات الأقل نمواً.

(٥) باستمرار استعمال العنف المباشر وغير المباشر تتسع الفجوة فى معدلات النمو بين وحدات النسق الأكثر نمواً ووحداته الأقل نمواً.

(٦) باستمرار استعمال العنف المباشر وغير المباشر وباستمرار اتساع الفجوة فى معدلات النمو تتكرس علاقات "السيطرة" من جانب الوحدات الأقوى، و"التبعية" من جانب الوحدات الأضعف. وينعكس ذلك أقوى ما ينعكس على مزيد من الاستغلال الاقتصادى للوحدات الأقل نمواً.

(٧) بمرور الوقت وباستمرار نمط السيطرة والاستغلال الاقتصادى المبنيين على العنف أساساً، يتسع نمط السيطرة والاستغلال ليشمل جوانب الحياة الأخرى من سياسية وتعليمية وثقافية ونفسية، ولينفذ فى كل مستويات النسق: النسق الحضارى، والمستوى الاجتماعى، والمستوى الشخصى.

(٨) مع استمرار نمط السيطرة والاستغلال المبنيين على القهر ومع اتساعهما ليشملا كل جوانب الحياة، ومع نفاذهما لكل المستويات فى الوحدات الأقل نمواً، يزداد التخلف وتتولد قيم السلبية واللامبالاة والقدرية والإحساس بالنقص والتبعية حيال الوحدات الأقوى والأكثر نمواً.

(٩) لا تتوقف هذه العملية الحلزونية Spiral إلا بقوة ذاتية مضادة من داخل الوحدات الأقل نمواً، لتعكس هذه العملية الحلزونية بحيث يتخلخل نمط السيطرة والتبعية، ولتتحول العلاقة فى اتجاه المساواة والتكافؤ مع الوحدات الأكثر نمواً.

(١٠) هذا التحول الجدلى فى اتجاه العملية الحلزونية من علاقات سيطرة وتبعية إلى علاقة مساواة وتكافؤ، يبدأ وجودياً Existentially على مستوى الوعى والحركة الرافضة، والعنف الجماعى ضد أنماط الاستغلال التى تمارسها الوحدات الأقوى فى النسق، وتنتهى بخلق هياكل مؤسسية جديدة تؤدى إلى توسيع فرص تنمية الإمكانيات الذاتية الكامنة إلى حدودها القصوى.

ويعترف إبراهيم بأن المقولات العشرة التى طرحها تحتوى كل النظريات السوسيولوجية فى التنمية، لكنها تزيد عليها فى أربعة نواح مهمة هى:

(١) تقديم تفسير لبداية التفاوت فى الغنى والفقر بين مجتمعات العالم، وللأساليب

والعوامل التى كرست هذا التفاوت.

(٢) الربط المنطقى على مستوى المجتمع وعلى مستوى الفرد.

(٣) تقديم تعريف اسمى وإجرائى لمفهوم التنمية هو "انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقة الكامنة فى كيان معين بشكل كامل وشامل ومتوازن – سواء كان هذا الكيـان هو فرد أو جماعة أو مجتمع".

(٤) تحديد الشروط الضرورية للانتقال من حالة التخلف إلى حالة التنمية.

(ب) جلال أحمد أمين: نحو نظرية مصرية عن التبعية[(١)]

يميز جلال أمين ثلاثة تيارات سياسية رئيسية هيمنت على فكـر المثقفـين فـى مصر خلال النصف الأخير من القرن العشرين: التيار الليبرالى العلمـانى، والتيـار الدينى الأصولى، والتيار الماركسى. ويذهب أمين إلى أنه على الرغم من أنه قد كـان لكل مدرسة من هذه المدارس موقفها المتميز تجاه التنمية الاقتصـادية والاجتماعيـة والطريق المفضى إلى الإحياء القومى، إلا أنها تعانى جميعاً من عيـب مشـترك، ألا وهو أنها تعكس نوعاً من "التبعية الفكرية".

وقد حاول فريق من الكتاب المصريين مؤخراً إبراز هذا المظهر مـن مظـاهر التبعية الذى نادراً ما تعرض له أشهر دعاة "نظرية التبعية". ويتوقـع أمـين أن يجـد العرب مبررات لإبراز هذا الجانب من جوانب التبعية بطريقة تفوق تلك التى تؤثر فى تفكير كتاب أمريكا اللاتينية على أقل تقدير. وقد يدفع هذا المرء إلـى الاعتقـاد بـأن نظرية مصرية (أو عربية) عن التبعية باتت قيد الصياغة.

تيارات الفكر الاجتماعى فى مصر فى النصف الأخير من القرن العشرين

ينظر أنصار التيار الليبرالى إلى مشكلة التنمية على أنها – فى الأساس – مشكلة تخلف مصر (أو العرب) عن الغرب فى رفع مستويات الدخل والاستهلاك، وفى معدل التقدم والتنظيم التكنولوجى، وفى نظام الحكم وتمتع الشعوب بمختلف أشكال الحريـة الشخصية والسياسية، وفى أنماط السلوك الاجتماعى وأساليب التفكير.

ويزعم هذا الفريق أنه لا يمكن حل أية مشكلة اجتماعية إلا من خلال تطبيق العلم والتكنولوجيا المتقدمة والتفكير العقلانى، وهذا ما ساعد الغرب فى الوصول إلى حالـة التفوق حالياً.

ولا يبدى الماركسيون المصريون حماسهم بدرجة مماثلـة لحمـاس العلمـانيين

---

(1) Galal A. Amin. Towards an Egyptian theory of dependency. Arab Economic Research, No.1, Fall 1992, pp.24-31.

الليبراليين للعلم والتكنولوجيا والعقلانية فى الغرب، ويصرون دوماً – على الرغم من الانهيار الحديث للنظم الشيوعية – على التفرقة الصارمة بين "الغـرب" الرأسـمالى و"الشرق" الاشتراكى، ويصبون كل تأكيدهم على مشـكلة توزيـع الثـروة والـدخل، وينظرون إلى المشكلة الأساسية للمجتمع المصرى على أنها تتجسد فى تبعيته للغـرب الرأسمالى، والاستغلال الخارجى لثرواتنا الطبيعية والبشرية.

ويشدد أنصار التيار الدينى الأصولى على أن المشكلة الرئيسية تكمن فى تخلـى المسلمين عن معتقداتهم الدينية التى تصلح – فى رأيهم – لكل زمان ومكان. وبالتالى فإن حل هذه المشكلة فى متناول أيدينا، وهو – ببساطة – التطبيق الصحيح والصـارم للشريعة الإسلامية.

وفى تقييمه لهذه التيارات الفكرية الثلاثة يرى أمين أنه يغلـب عليهـا النزعـة التقليدية (بمعنى أن الماركسيين يتعاملون مع النصوص الماركسية بنفس الطريقة التى يتعامل بها الأصوليون مع النصوص الدينية)، والنظرية الميتافيزيقية للعالم، والتبعيـة الفكرية.

نحو نظرية مصرية فى التبعية

يذهب أمين إلى أنه منذ إعادة توجيه السياسات الاقتصادية فى مصر فى إطار ما يعرف بـ"سياسة الانفتاح الاقتصادى"، عبر عدد من الكتاب المصريين من تخصصات مختلفة عن رفضهم للتبعية، ونادوا بالفكاك منها، والاعتماد على الذات. ويبـرز بـين الاقتصاديين إسماعيل صبرى عبدا ، وإبراهيم العيسوى، ورمزى زكـى، ومحمـود عبدالفضيل.

ولا تختلف الأطروحات النظرية لهؤلاء الأربعة اختلافاً كثيراً عـن أطروحـات مدرسة أمريكا اللاتينية كما تتجلى فى أعمال كاردوسو، وفرانـك، ودوس سـانتوس، وسانكل، وغيرهم. ويمكن أن يصنف الاقتصادى المصرى الشهير سمير أمين ضـمن المجموعة الأولى أو الثانية.

ويتمثل المصدر الأساسى لهؤلاء المفكرين فى النقد الماركسى للرأسمالية، ومـن ثم ينطبق على هؤلاء الاقتصاديين من أنصار نظرية التبعية النقد الذى يوجهه أمين إلى الماركسيين المصريين. وما لا نعثر عليه فى كتابات هؤلاء الاقتصاديين هو تصورهم عن المجتمع المرغوب فيه، بل إننا نلمس – بدلاً من ذلك – صورة معدلة من المجتمع الغربى المعاصر.

ويدعو جلال أمين إلى ضرورة الالتفات إلى الغزو الثقافى للنظـام الرأسـمالى، ويرى أن عادل حسين فى كتابه "الاقتصاد المصرى مـن الاسـتقلال إلـى التبعيـة"

(١٩٨١) ذهب أبعد مما ذهب إليه علماء الاقتصاد المصريون، وذلك بتشديده على قضية التبعية الثقافية، والحاجة إلى التحرر الثقافى.

كما كتب جلال أمين بنفس النبرة عدة كتب ومقالات نشرها منذ أواخر السبعينيات، ومنها "محنة الاقتصاد والثقافة فى مصر" (١٩٨٢)، "تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية" (١٩٨٣)، "الاقتصاد والسياسة والمجتمع فى عصر الانفتاح" (١٩٨٤)، "قصة ديون مصر الخارجية من محمد على إلى اليوم" (١٩٨٧).

ويؤكد أمين أن مسألة التبعية الثقافية يقدر على معالجتها المتخصصون فى علوم أخرى غير علم الاقتصاد، ويضيف أن أفضل طرح لما يمكن أن يطلق عليه "**نظرية مصرية للتبعية**" نجده فى كتابات طارق البشرى (المؤرخ والقانونى)، وعبدالوهاب المسيرى أستاذ الأدب الإنجليزى. وعلى الرغم من وجود نذر يسير عن البعد الاقتصادى للتبعية فى كتاباتهما، إلا أن تحليلاتهما الفلسفية والسياسية والتاريخية تسبر غور التبعية بدرجة أوضح من غيرهما من الكتاب الآخرين: المصريين والعرب.

ويرى أمين أن تشديد الكتاب المصريين أو العرب على الجوانب الثقافية للتبعية[(١)] بدلاً من الاقتصار على الجانب الاقتصادى وحده – مثلما فعل كتاب أمريكا اللاتينية – ليس بالأمر الغريب على الإطلاق. فشعوب أمريكا اللاتينية – بحكم أصولها العرقية وتعدد لغاتها – عندها عداء ثقافى لا اقتصادى للغرب وأمريكا الشمالية. وما دامت هذه الشعوب تتنفس نفس "الهواء الثقافى" للغرب، فليس لديها شئ ما تقوله حول الأبعاد الثقافية للتبعية. وعلى الرغم من أن الشعب المصرى وبقية الشعوب العربية عانت قرنين تقريباً من الخضوع الثقافى، فإنها لم تصل بعد إلى ما وصلت إليه شعوب أمريكا اللاتينية. وما لم تلتفت الشعوب العربية إلى هذه الهيمنة الثقافية، فسوف تشهد أياماً "حزينة".

(ج) عبدالباسط عبدالمعطى والطبقة العاملة المصرية[(٢)]

يقدم عبدالمعطى مفهوماً أولياً للطبقة العاملة قيد الفحص والتعديل، انطلاقاً من أن تغيرات فى الأنموذجات العلمية paradigms وفى التنظير المصاحب لها قد حدثت، وفرضت إعادة النظر فى كثير من المسلمات والمفاهيم والقضايا العلمية، سواء عند دراسة الطبقات الاجتماعية أو غيرها من أساسيات البنيات الاجتماعية Social structures للمجتمعات الإنسانية.

---

(١) تركز المسائل الحديثة لنظرية ما بعد الحداثة على إحلال قضايا الثقافة / المعرفة محل القضايا الاقتصادية والمادية كأحد الملامح المميزة لمجتمع ما بعد الحداثة.

(٢) عبدالباسط عبدالمعطى. الطبقة العاملة المصرية: إطلالة على اتجاهات تغير البنية والفاعلية. أحوال مصرية، السنة الرابعة، العدد (١٤)، خريف ٢٠٠١، ص ص٣٤-٤١.

ويضيف "إننا ندرك مع غيرنا أن أى عمل علمى لابد له من توجهات حتى ولو كانت ابتدائية منفتحة على الواقع، وبلورة التنظير له".

وتُعرف الطبقة العاملة بأنها "مجموعات من الشرائح والجماعات الاجتماعية، يجمعها معاً أنها تبيع جهدها وخبرتها مقابل أجر تحدده ظروف سوق العمل فى اللحظة المحددة، وأنها تنتقل من كونها طبقة فى ذاتها إلى طبقة لذاتها عندما يلتقى وعيها الجماعى عند مصالح مشتركة – ليست جمعاً حسابياً لمصالح أفرادها – تسعى إلى تحقيقها. وهى فى سبيل هذا التحقيق تبلور إيديولوجيا عامة مشتركة، ورؤية سياسية تتبلور كلما عبأت الطبقة جهودها وخبرتها، ونوعت من الآليات التى تمكنها من تحقيق مصالحها، بما فى ذلك تنظيماتها النوعية، أو المشتركة مع طبقات أو شرائح طبقية أخرى".

ويقدم عبدالمعطى مجموعة من الأفكار والملاحظات التى تحتاج إلى المزيد من التحرى والاستقصاء العلميين.

وفيما يتعلق بالتغير فى بنية الطبقة العاملة المصرية يذهب عبدالمعطى إلى أن الموقع من علاقات الإنتاج لا يزال معياراً علمياً مفيداً فى فهم الأحوال المتغيرة التى طرأت على بنية أى طبقة من الطبقات، ومن أهم التغيرات فى أنماط العلاقات الإنتاجية التى يدخل فيها العمال المصريون:

(١) غالباً ما كان يصنف العاملون لحسابهم ولا يستخدمون عمالاً ضمن شرائح البورجوازية الصغيرة التقليدية، أو حتى الحديثة، غير أن الملاحظ مع مجريات العقدين الأخيرين من القرن العشرين هو بروز أعداد من العمال يعمل كل منهم منفرداً أو لحسابه بمعنى من المعانى (عمالة الرصيف – عمال التراحيل الجدد فى المدينة المصرية). ويصعب فى مثل هذا النمط تبلور وعى عمالى جماعى.

(٢) اتجاه نمط التشغيل المؤقت إلى التزايد والتنوع، سواء فى القطاع المنظم أو غير المنظم. فأصحاب العمل يتوقون إلى خفض تكلفة الإنتاج التى تكون غالباً لغير صالح العمال.

(٣) دخول أعداد من العمال فى أكثر من علاقة إنتاجية فى وقت واحد. ولا يخفى على الباحث المتمرس فى دراسة الطبقات الاجتماعية تأثير مثل هذا التنقل بين أنماط مختلفة من علاقات الإنتاج على قيم العامل ومصالحه وتطلعاته بل، وممارساته اليومية التى تكاد تقف به عند الآنى واليومى.

(٤) صاحب التغير الهائل فى الدور الإنتاجى لقطاع الدولة لصالح القطاع الخاص – وما ارتبط به من خصخصة شركات ومؤسسات قبل أو بعد تفكيكها – دفع

أعداد من العمال إلى المعاش المبكر فى ضوء آلية العصا والجزرة.

(٥) النمو العشوائى للقطاع الخاص / أو القطاع غير الرسمى فى جوهر شروطه وعلاقاته وظروف العمل فيه، واضطرار أعداد متزايدة من العمالة الأجيرة – المتعلمة وغير المتعلمة، ومن الذكور والإناث - إلى الالتحاق به حتى ولو اعتبـره بعضـهم محطة انتظار إلى عمل منظم أو رسمى. وحصاد هذا وعى رث وفقير فى مضـامينه وغاياته.

ويضاف إلى هذا اتجاه القطاع الخاص غير الرسمى إلى التأنيـث أى الاعتمـاد على المرأة فى العمل، مما يفعل مصدراً آخر لتشويه وعى عمال هذا القطاع.

(٦) التغيرات فى توزيع العمال على النشاطات الاقتصادية المختلفة، وما يرتبط بها من بيئات نوعية للعمل، وشروطه وعوائده، ومن ثم التـأثيرات المتباينـة – بـل والمتناقضة – على القيم والتفكير والاهتمامات والمصالح. ومـن هـذه المتغيـرات: انحسار متزايد فى أعداد عمال الإنتاج خاصة الصناعى، وتزايد أعداد العمال الأجراء فى الخدمات خاصة خدمات البيع والتوزيع، وحدوث حراك من وإلى الطبقة العاملـة المصرية، ودخول مجموعات وشرائح جديدة – خاصة بعـض خريجـى الجامعـات والمعاهد المتوسطة – إلى الطبقة العاملة المصرية.

إن ما سبق من ملاحظات واستخلاصات أفضى بعبدالمعطى إلـى اسـتخلاص يطرحه للحوار الفكرى والاختبار العلمى، هو كالآتى:

"تعيش الطبقة العاملة المصرية الآن عملية مركبة ومطردة من التفكيـك والبعثـرة والتهميش. اقتربت أعداد هامـة منهـا مـن حافـة الإفقـار والتهمـيش الطبقـى Underclass، ووقعت أعداد منها بالفعل فيه. ولعل الأجراء فى الريـف والحضـر المصريين لا يكادون يعيشون فى علاقة إنتاجية مستقرة ومتواصلة ومتراكمة تسهم فى بلورة وضعية العمال كطبقة فى ذاتها".

(د) أحمد زايد والثقافة الثالثة[1]

يمكن تلخيص رؤية أحمد زايد لما أسماه بـ"الثقافة الثالثة" فى خمس نقاط هى:

(١) دأبت نظرية التحديث، والتى ظهرت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وحصـول

---

(١) أحمد زايد. الحداثة والاتجاه إلى التقليدية (القلدنة). فى: تقارير بحث التـراث والتغيـر الاجتماعى، الكتاب الثالث: التراث والثقافـة الشـعبية والتغيـر الاجتمـاعى: مقترحـات ومحاولات بحثية. تأليف مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بالجامعات المصرية. مطبوعات مركز البحوث والدراسـات الاجتماعيـة، جامعـة القـاهرة، الطبعـة الأولـى، ٢٠٠٢، ص ص٣٤٥-٣٦٨.

معظم الدول المستعمرة على استقلالها، دأبت على المراهنة على زوال الأطر التقليدية من العالم النامى تحت وطأة موجات التحديث القادمة من مركز الحداثة العالمى، وكأن هذه المجتمعات التقليدية تعيش ماضى المجتمعات الحديثة. وراهنت نظريات أخـرى كنظرية النمو اللامتكافئ ونظرية التبعية ونظرية النظام الرأسـمالى العـالمى علـى إمكانيات لقيام ثورة فى العالم المتخاف تقضى على المعايير اللامتكافئة لتوزيع الثروة واغتصابها من قبل المجتمعات الواقعة فى مركز العالم الرأسمالى.

(٢) بعد مرور أكثر من نصف قرن على ظهور هذه الأطروحات النظرية، لـم نجـد مؤشرات على ظهور المجتمع الحديث فى المجتمعات غير الغربية أو على اسـتبدال بالحداثة بالتقليدية ، كما لم نشهد مؤشرات على قيام ثورات إلا فى النذر اليسير. وعلى العكس من ذلك شهدت أطراف العالم الرأسمالى تحولات نحو التقليدية لم تتجل فقط فى الأفكار الأصولية والسلفية وما صاحبها من حركات اجتماعية وأصولية، بل ظهـرت جلية فى أساليب حياة الناس وأنماط تفكيرهم. وبدت بعض المجتمعات وكأنها لا تتحول من القديم إلى الجديد، بل تشهد عمليات معاكسة للحداثة.

(٣) برصد هذه الظاهرة فى المجتمع المصرى تطورت بعض الأفكار النظرية حـول طبيعة الظاهرة الحداثية فى المجتمعات غير الغربيـة ومنهـا المجتمـع المصـرى. وتتلخص هذه الأفكار فى التأكيد على أنه بالرغم من عالمية المشروع الحداثى الغربى وتخطيه الأماكن التى ظهر فيها، إلا أن الطريقة التى استقبلت بها الحداثة فى مصـر وغيرها من المجتمعات (من خصائص هذه الطريقة: التحديث القسـرى، والانتقائيـة العشوائية، والميل نحو تبنى الصور المظهرية للحداثة دون روحها الحقيقية) قد شكلت صوراً حداثية خاصة.

(٤) بدون الخوض فى تفاصيل معالم هذه الصور الحداثية الخاصة، فإن بمقـدورنا أن نطور فرضيات عن علاقة التقاليد بالحداثة فى هذا الظرف الحداثى الخاص. لسنا هنا بصدد مجتمع تنحسر فيه التقاليد أمام زحف الصيغ الحداثية، ولكننـا بصـدد مجتمـع تتشابك فيه الحداثة والتقاليد على نحو مختلف. فالاثنان يدخلان فى تفاعل تتحول مـن خلاله التقاليد لتعيد إنتاج نفسها فى صور حداثية (تأمل الصيغ الحديثة للزى التقليدى)، وتتحول فيه الصيغ الحداثية لتعيد إنتاج نفسها فى صور تقليدية (تأمل الصيغ التقليديـة لبطاقات الدعوة واستخداماتها فى المناسبات ذات الطـابع التقليـدى). وهنـا تتشـكل الممارسات اليومية للأفراد من خليط من الصيغ الحداثية "المقادنة" والصـيغ التقليديـة "المحدثنة" فى ثقافة من "نوع ثالث" لا هى تقليدية خالصة ولا حداثية.

(٥) تتطور هذه البنية فى خط معاكس للحداثة، خاصة إذا ما اشتدت أزماتها الداخلية، وخضعت لضغوط تجعلها تعيد اكتشاف ذاتها وهويتها. حقيقة إنه مكون أساسـى فـى

حركة البنية، ولكنه يظهر جلياً وواضحاً فى الأزمنة التى تنضغط فيها (بتأثير عوامل خارجية وداخلية)، وتصبح منتجة لتساؤلات حول مصيرها وهويتها.

تعقيب

يمكن لى أن أسجل بعض الملاحظات حول هذه المحاولات النظرية السابقة هى:

(١) أن هذه المحاولات – عدا محاولة أحمد زايد – ارتدى أصحابها عباءة الاتجاهات النظرية الموجودة فى علم الاجتماع. إذ نلمس بوضوح انعكاس الماركسية ونظرية التبعية فى صياغة سعد الدين إبراهيم، ونظرية التبعية فى صياغة جلال أمين، والماركسية التقليدية فى صياغة عبدالباسط عبدالمعطى.

(٢) أن هذه المحاولات يمكن أن تندرج فى جانب منها ضمن المشروع الثانى من المشروعات الثمانية للنظرية المعاصرة فى علم الاجتماع (المؤالفة بين المداخل النظرية المتعددة، حيث يعترف سعد الدين إبراهيم بأن المقولات العشرة التى طرحها تحتوى كل النظريات السوسيولوجية فى التنمية) وتندرج فى جانب آخر منها ضمن المشروع السادس (الانشغال بالأفكار النظرية الماضية، حيث يلاحظ أن تعريف عبدالمعطى للطبقة العاملة يقوم فى جوهره على تعريف لينين وأتباع الماركسية التقليدية لها).

(٣) أن هذه المحاولات بحاجة إلى التحقق منها فى الواقع، وهذا ما يقوم به أحمد زايد حالياً، حيث يشرف على إجراء بحث ميدانى يحاول فيه أن يكشف الميل نحو التقليدية فى حياة المصريين المعاصرين.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

١- أحمد زايد. "الحداثة والاتجاه إلى التقليدية" فى: تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعى، الكتاب الثالث: التراث والثقافة الشعبية والتغير الاجتماعى، مقترحات ومحاولات بحثية. تأليف مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بالجامعات المصرية. مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، جامعة القاهرة، ط١، ٢٠٠٢، ص ص ٣٤٥-٣٦٨.

٢- أنتونى جيدنز. عالم منفلت، كيف تعيد العولمة صياغة حياتنا؟. ترجمة محمد محيى الدين. ميريت للنشر والمعلومات، القاهرة، ٢٠٠٠.

٣- جوردون مارشال. موسوعة علم الاجتماع. ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع. مراجعة وتقديم محمد الجوهرى. المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة (٢٥١)، المجلد الثانى، ط١، القاهرة، ٢٠٠٠.

٤- رولاند روبرستون. العولمة: النظرية الاجتماعية والثقافة الكونية. ترجمة أحمد محمود

ونورا أمين، مراجعة وتقديم محمد حافظ دياب، المجلس الأعلى للثقافة، المشـروع القـومى للترجمة (٧٨)، القاهرة، ١٩٩٨.

٥- سامية حسن الساعاتى. "حسن الساعاتى .. عالماً سبق عصره". فى: دراسات مصرية فى علم الاجتماع مهداه إلى روح الأستاذ الدكتور حسن الساعاتى. تأليف مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بالجامعات المصرية. مطبوعات مركز البحوث والدراسـات الاجتماعيـة، جامعـة القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٣٩-٥٨.

٦- سعد الدين إبراهيم. "نحو نظرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث"، المؤتمر العلمـى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصـاد السياسـى والإحصـاء والتشريع، القاهرة ٢٤-٢٦ مارس ١٩٧٧.

٧- سعيد فرح. "الأستاذ مصطفى الخشاب ومجال علم الاجتماع فى مصـر" فـى: دراسـات مصرية فى علم الاجتماع: مهداة إلى روح الأستاذ مصطفى الخشاب. تأليف مجموعـة مـن أساتذة علم الاجتماع بالجامعات المصرية تحرير / أحمد زايد. مطبوعـات مركـز البحـوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ط١، القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٥٣٧-٥٥٥.

٨- شارلوت سـيمور – سـميث. موسـوعة علـم الإنسـان. المفـاهيم والمصـطلحات. الأنثروبولوجية. ترجمة مجموعة من أساتذة علم الاجتماع بإشراف محمد الجوهرى. المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة (٦١)، القاهرة، ١٩٩٩.

٩- عبدالباسط عبدالمعطى. "الطبقة العاملة المصرية: إطلالة علـى اتجاهـات تغيـر البنيـة والفاعلية". أحوال مصرية، السنة الرابعة، العدد (١٤)، خريف ٢٠٠١، ص ص ٣٤-٤١.

١٠- عدلى السمرى. "علم الإجرام النسوى" فى: دراسات مصرية فى علم الاجتمـاع، مرجـع سبق ذكره، ص ص ٣٦٥-٤٠٨.

١١- فهد ثاقب الثاقب. المرأة والجريمة: اتجاهات حديثة فى علـم الإجـرام. مجلـة العلـوم الاجتماعية، المجلد (١٤)، العدد (١): ربيع ١٩٨٦، ص ص ١١٩-١٣٩.

١٢- مايك فيذرستون. ثقافة العولمة: القومية والعولمة والحداثة. ترجمة عبـدالوهاب علـوب، المجلس الأعلى للثقافة، المشروع القومى للترجمة (١٣٢)، القاهرة، ٢٠٠٠.

١٣- محمد حافظ دياب. سؤال الخصوصية والكونية فى الثقافة المصرية. أحوال مصرية، السنة الرابعة، العدد (١٤)، خريف ٢٠٠١، ص ص ١٦٦-١٧٦.

١٤- مصطفى خلف عبدالجواد. "بعض ملامح الأزمة الحالية لعلم الاجتماع فى مصر: الموالج والمخارج"، بحث قُدم إلى ندوة: علم الاجتماع فى مصر: إلى أين؟، قسـم الاجتمـاع، كليـة الدراسات الإنسانية، جامعة الأزهر، القاهرة، ٣ – ٥ مارس ١٩٩١.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- Albrow, M. & J. Eade. The impact of globalization on sociological concepts: Community, Culture and Milieu- Innovation: The European- Journal of Social Sciences, vol.7, Issue 4, 1994, 19p. (http:// ehostvgw12. Epnet.com).

2- Alway, J.The trouble with gender: Tales of the still-missing

feminist revolution in sociological theory. Sociological theory, vol.13, No. 3, Nov. 1995, PP. 209-228.

3- Amin, G. Towards an Egyptian theory of dependency. Arab Economic Research, No.1, Fall 1992, PP. 24-31.

4- Bartelson, J. Three concepts of globalization. International Sociology, vol.15, No.2, June 2000, PP. 180-296.

5- Beck, B. The Future of Sociology. Sociological Inquiry, Vol. 69, No. 1, Feb. 1999, PP. 121-129.

6- Blumberg, R.L. "Toward a feminist theory of development" . In Ruth Wallace (ed.) Feminism and sociological theory. London: Sage Publications, 1989, PP. 161-199.

7- Camic, C. & N. Gross. Contemporary developments in sociological theory: Current projects and conditions of possibility. Annual Review of Sociology, Vol. 24, 1998, PP. 453-476.

8- Chafetz, J. S. Feminist sociology: An overview of contemporary theories. Itasca. IL: F.E. Peacock, 1988.

9- Chafetz, J.S. "Gender equality: Toward a theory of change" . In Ruth Wallace (ed.), Op. Cit, PP. 135-159.

10- Chafetz, J.S. Feminist theory and sociology: Underutilized contributions for mainstream theory. Annual Review of Sociology, vol.23, 1997, PP. 97-120.

11- Cohen, R. & P. Kennedy. Global sociology. Basingstoke: Macmillan, 2000.

12- Connell, R.W. Why is classical theory classical? American Journal of Sociology, Vol. 102, No. 6, May 1997, PP. 1511-1557.

13- Currey, G.D. Female gang involvement. Journal of Research in Crime & Delinquency. Vol.35, No.1, 1998, PP. 100-118.

14- England, p. The impact of feminist thought on sociology. Contemporary Sociology, vol.28, No.3, 1999, PP. 263-268.

15- Esping-Anderson, G. Two societies, one sociology and no theory. British Journal of Sociology, Vol. 51, Issue No. 1, Jan-March 2000, PP.59-77.

16- Giddens, A. Social theory and modern sociology. Camdrige: Polity Press, 1987.

17- Gove, W.R. Is Sociology the Integrative discipline in the study of human behavior?. Social Forces, Vol. 73, No. 4, June

1995, PP. 1197-1206.
18- Guillen, M.F. Is globalization civilizing, destructive or feeble? A critique of five key debates in the social science literature. Annual Review of Sociology, vol.27, 2001, PP. 235-250.
19- Homans, G.C. The Present state of sociological theory. The Sociological Quarterly, Vol. 23, Summer 1982, PP. 285-299.
20- Jenkins, R. Pierre Boundieu. London & New York: Routledge, 1992.
21- Jennings, M Gender and Political participation in the Chinese countryside. The Journal of Politics, vol.60, No.4, Nov.1998, PP. 954-973.
22- Kenworthy, L. & M. Malamic. Gender inequality in political representation: A worldwide comparative analysis. Social Forces, 78 (1), Sept.1999, PP. 235-269.
23- Laner, M. "sex" versus "Gender": A renewed plea. Sociological Inquiry, vol.70, No.4, Fall 2000, PP. 462-474.
24- Lehmann, J.M. Durkheim's theories of deviance and suicide: A feminist reconsideration. American Journal of Sociology, vol.100, No.4, Jan.1995, PP. 904-930.
25- Macionis, J. & K. Plummer. Sociology: A global introduction. Hemel Hempstead: Prentice-Hall, 1998.
26- Maclean, J. Globalization and the failure of sociological imagination: A review essay. Critical Sociology, Vol. 26, No. 3, 2000, PP. 329-349.
27- Mann, M. (ed.) The Macmillan Student Encyclopedia of Sociology. London: Macmillan Press, 1983.
28- Moore, W. Global Sociology: The world as a singular system. America Journal Sociology, vol.71, No.5, March 1966, PP. 475-782.
29- Nelson, C. & S. Rouse (ed.) Situating globalization: Views from Egypt. New Brunswick & London: Transaction Publishers, 2000.
30- Petras, J. & H. Veltmeyer. Globalization unmasked: Imperialism in the 21st century. London: Zed Books, 2001.
31- Postone, M. et al. "Introduction: Bourdieu and social theory". In C. Calboun et al. (eds.). Bourdieu: Critical Perspectives. Chicago: The University of Chicago Press, 1993, PP. 1-13.

32- Robinson, W.I. Social theory and globalization: The rise of a transnational state. Theory and Society, Vol. 30, 2001, pp. 157-200.
33- Schafer, W. Global civilization and local cultures: A crude look at the whole. International Sociology, vol.16, No.3, Sept.2001, PP. 301-319.
34- Schneider, L. & A. Silverman,. Global Sociology: Introducing five contemporary societies. Boston: McGraw-Hill, 1997.
35- Small,K. Female crime in the United States, 1963-1998: An update. Gender Issues, Summer 2000, PP. 75-90.
36- Smith, D. The everyday world as problematic: A feminist sociology. Boston: Northwestern University Press, 1987.
37- Smith, D. Globalization and social problems (Editor's Introduction). Social Problems, vol.48, No.4, 2001, PP. 429-434.
38- Smith, M. Enhancing the quality of survey data on violence against women: A feminist approach. Gender & Society, vol.8, No.1, March 1994, PP. 109-127.
39- Stacy, J. & B. Thorne. The missing feminist revolution in sociology. Social Problems, vol.32, No.4, April 1985, PP. 301-316.
40- Stinchcombe, A. L. Disintegrated disciplines and the future of sociology. Sociological Forum, Vol. 9, 1994, PP. 279-291.
41- Thistle, S. The trouble with modernity: Gender and the remaking of social theory. Sociological Theory, vol.18, No.2, July 2000, PP. 275-288.
42- Trevor, M. Political socialization, party identification and the gender gap. Public Opinion Quarterly, vol.62, 1999, PP. 62-89.
43- Wallace, R. "Introduction". In Ruth Wallace (ed.), op.cit., pp. 7-19.
44- Wright, E.O. Explanation and emancipation in Marxism and Feminism. Sociological Theory, vol.11, No.1, March 1993, PP. 39-54.

الفصل الخامس

دوركايم والانتحار والنوع الاجتماعى:

محاولة فى التقريظ المنهجى(*) (**)

مقدمة

تسعى هذه الورقة إلى تطوير مناقشة نقدية من منظور النوع الاجتماعى لمنهجية إميل دوركايم التى فصلها فى مؤلفه "قواعد المنهج... " وطبقها بأجلى صورة ممكنـة فى دراسته حول الانتحار. وتنجز الورقة هذا المسعى بالتركيز على ثلاثـة محـاور أساسية هى: (أ) طبيعة ادعاءاته حول المرأة، (ب) ومشكلات التعريف فـى علاقتـه بالبيانات التى استخدمها فى دراسته، (ج) ومشكلات تصنيفه لحالات انتحار المرأة فى ظل أنماط الانتحار التى ابتدعها. وتحاول الورقة أن تثبت أن النتائج التى توصل إليها دوركايم كانت محكومة مسبقاً بطبيعة القضايا المشار إليها أعلاه ، وأنها فوق كل ذلك كانت مدفوعة بالخوف من الحداثة الذى وسم مجمل فكر القرن التاسع عشر.

فقد اعتبر نمو المدن فى القرن التاسع عشر من قِبـل العديـد مـن المفكـرين والمصلحين الاجتماعيين، مسئولاً عن انتشار حزمة من الأمراض الاجتماعية وازدياد حدتها. وفى هذا المقام ، استخدمت الإحصاءات المتعلقة بوقائع الانتحار للتدليل علـى مخاطر الحداثة ، واعتبر الانتحار ذاته أمراً لا يمكن النظر إليه خارج هذا الإطـار . وقد تم تطوير عدد من الرؤى التى تتسم بالحنين إلى صورة الأسرة والمجتمع كما كان يفترض وجودهما فى الماضى ، باعتبارهما بدائل أيديولوجيـة للتفكـك الاجتمـاعى والثقافى الذى أفرزته الحياة الحضرية [1]. ونظراً لأن النساء كن مستغرقات بقدر أكبر فى إطار الأسرة ، فقد افترض دائماً أنهن أكثر مناعة من الرجال للإصابة بـأعراض التحلل الاجتماعى ، التى تفضى إلى انتهاج سلوكيات مدمرة للذات . وفى ظـل هـذا التصور، كان من المستحيل التوصل إلى استنتاج أخر غير ذلك الذى تم التوصل إليه ، وهو أن الانتحار سلوك ذكرى. والواقع أن التأكيدات القائلة بأن الإناث أقل ميلاً من

(*) تمثل هذه الورقة جزءاً من مشروع أعم يقوم به الكاتب لإعادة قراءة النظرية الاجتماعية فى القرن التاسع عشر، وعلى وجه الخصوص، أعمال دوركايم وفيبر وماركس. وتنهض هذه القراءة على الادعاء بأن القاسم المشترك بين هؤلاء الكتاب جميعاً هو الولع بفكرة الحنين إلى الماضى، إما بالارتداد المباشر إليه ، دوركايم وفيبر، أو بإسقاطه على المستقبل ، ماركس.

(**) كتب هذا الفصل الدكتور محمد محيى الدين، أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب، بجامعتى قطر والمنوفية.

الذكور للانتحار قد نهضت على بيانات تدعو إلى الشك. ويفضى التفحص المدقق لهذه البيانات إلى الكشف عن مجموعة من الادعاءات المتعلقة بالنوع الاجتماعى . وقد ربطت هذه الادعاءات ما بين السلوك الاجتماعى للنساء وخصائصهن البيولوجية.

ويكشف التحليل السوسيولوجى ذى التوجه النوعى الاجتماعى عن مدى تأثر الاستنتاج المنوه عنه أعلاه ، بادعاءات "مسكوت عنها" حول الطبيعة البشرية لكل من الذكور والإناث . وقد نبعت هذه الادعاءات من الخلط بين فئة بيولوجية: الجنس Sex، وصياغة اجتماعية للفروق بين الجنسين يعبر عنها اليوم بمصطلح النوع الاجتماعى Gender .

وقد حذر العديد من المفكرين الأوروبيين والأمريكيين فى بواكير القرن التاسع عشر من أن نمو المدن سوف يصحبه مجموعة من الأمراض الاجتماعية، التى يمكن ردها جميعاً إلى تحطم العلاقات الاجتماعية التقليدية . وعلى الرغم من أن لهذا الاعتقاد جذوره الفكرية الأكثر إيغالاً فى التاريخ ، إلا أنه اكتسب قدراً أكبر من الحدة فى القرن التاسع عشر . وفى هذا الإطار ، أصبح تأكيد إيتين إسكويرول Esquirol ، رائد حركة الطب النفسى الفرنسية أن "الجنون هو مرض الحضارة" [٢] ، ذا وشائج وثيقة بهذه الرؤى القائلة بأن:

انتشار الصناعة الذى أدى إلى تدهور مكانة المهارات التقليدية وإحلال العمل المأجور محل نظام الإنتاج الأسرى ، كان له آثاره المدمرة . وقد تم تصوير الخضوع لسلطة الأسرة ، باعتباره خط دفاع أول فى مواجهة قوى التفكك الاجتماعى . ونظراً لأن أيديولوجية الطبقة الوسطى قد أكدت على دور المرأة كأم وحارس للأسرة ، فقد افترض المنظرون أن النساء فى وضع يمكنهم من مقاومة آثار الفوضى المترتبة على الحداثة بصورة أفضل من الرجال.

وقد تدعم هذا التحليل من قبل علم الإحصاء الاجتماعى الناشئ حديثاً آنذاك ، والذى وفرت نتائجه الأولية شواهد إمبيريقية تشير إلى الآثار السلبية للحياة الحضرية . ودعم تجميع الإحصاءات حول معدلات الإصابة بالأمراض ومدى انتشار الجنون والعنف ، الشكوك القديمة حول الشرور التى تنتشر فى المدن [٣]. ونظراً لأن تدمير الذات أصبح المثال الرئيسى للآثار المفسدة للتحضر، فقد أصبحت وقائع الانتحار بمثابة المقياس الأكثر أهمية للتعبير عن الصحة أو المرض الاجتماعيين[٤].

واستناداً إلى الادعاءات التى استرشدت بها عملية جمع هذه البيانات ، أصبح تعريف الوقائع التى تدخل فى نطاق ما يعد انتحارا يتم بأسلوب يصب فى طريق تدعيم التأكيدات المتعلقة بالآثار المدمرة للتحضر والتحديث . فقد تم تأطير ما اعتبره المعلقون آنذاك سلوكاً مدمراً للذات فى ظل طبيعة الادعاءات حول علاقة السببية بين

الحداثة كمسبب للسلوك المدمر للذات ، والفئات الأكثر عرضة لذلك (الرجال) [٥]. وقد تم تكريس هذه المعتقدات فى أكثر صيغها كمالاً فى فكر القرن التاسع عشر فى عمـل إميل دوركايم "الانتحار: دراسة فى علم الاجتماع"[٦] ، وقد ظل الأمر على ما هو عليه دون تغير يذكر منذ ذلك الحين .

واعتباراً من فرضيته الأولى ، ربط دوركايم مـا بـين الـرؤى الرومانسـية للأسـرة-أو بالأحرى تراجعها - وبين الانتحار ، وبين هذا الأخير والموقـف غيـر الواضح أو المتردد تجاه التغير الاجتماعى. وهكذا، فقد تزامنت التحذيرات من خطـر الانتشار المحتمل لوباء الانتحار مع الحنين إلى الحياة الريفية . ومـن ثـم، توصـل مفكرو القرن التاسع عشر إلى استنتاج مؤداه أن أفضل وسائل الحماية من السقوط فى براثن الانتحار يكمن فى الحفاظ على القيم التقليدية وبخاصة الأسرة الأبوية.

وانطلاقاً من هذا المنطق الذى تنهض عليه هذه الادعاءات، كان مـن الطبيعـى التوصل إلى الاستنتاج القائل بأن النساء أقل قابلية للانتحار من الرجال. والواقـع أن تحليلاً ينطلق من وجهة نظر النوع الاجتماعى قد لا يفضى فقط إلى تحـدى الأسـس التى تستند إليها هذه الادعاءات، بل إلى أن يضع موضع التسـاؤل مجمـل البيانـات الإحصائية التى اهتدى بها فهمنا للبيانات الإحصائية المتاحة عن ظاهرة الانتحار منذ بواكير القرن التاسع عشر[٧].

دوركايم والمرأة: فى طبيعة الادعاءات

اتخذت الادعاءات حول العلاقة بين المرأة والانتحار أكثر صياغاتها تقنيناً فـى عمل دوركايم الانتحار . وعلى الرغم من أن دوركايم لم يكن طبيبـاً ، إلا أن عملـه يمكن أن يعد واحداً من أفضل تجليات التفكير الطبى حول الانتحار فى القرن التاسـع عشر . فكما يشير المؤرخ دومنيك لاكابرا "اهتم دوركايم بالشفاء وليس بـالخلاص ، ويقف ولعه بالاستعارات الطبية شاهداً قوياً على هذه الحقيقة" . لقد نظر دوركايم إلـى نفسه باعتباره" الطبيب الذى يشخص بدقة أمراض المجتمع ويصف العـلاج النـاجح لها". وقد أشار دوركايم فى مؤلفه قواعد المنهج فى علم الاجتمـاع ، أنـه يأمـل أن يفضى علمه الاجتماعى (علم الاجتماع الدوركايمى) إلى تحول رجل السياسـة إلـى طبيب... يحول دون انتشار الأمراض (الاجتماعية) ... وأن يسعى إلى علاجها متـى ما تفشت[٨].

وسيراً فى هدى سابقيه من الأطباء وفلاسفة الأخـلاق ، افتـرض دوركـايم أن المرض العقلى يسير جنباً إلى جنب مع نمو الحضارة والتقدم ، وأن الجنـون أكثـر شيوعاً فى المدن من الريف، وفى المدن الكبرى من البلدات الصغرى ، وربط أيضـاً ما بين الانتحار والحداثة . وقد وصف دوركايم ما يبدو على أنه وقائع انتحـار فـى

الشعوب والجماعات البدائية بأنه " ليس فعلاً يائساً، بل إنه فعل زاهد... وعلى العكس من ذلك، فإن الانتحار الحقيقى ، انتحار الحزن ، ليس إلا حالة مرضية تسـود بـين الأشخاص المتحضرين" . وتعد هذه الوقائع نتاجاً "لمستوى الحضارة" حيـث تحـدث الأعداد الأكبر منها فى المجتمعات الأكثر تقدماً. وهكذا يكتب دوركايم قائلا: "فى كـل مكان، يشيع الانتحار بقدر أكبر فى المدن منه فى الريف. إن الحضارة تتركـز فـى المدن الكبرى ، مثلما هو الحال بالنسبة للانتحار" (٩) .

وبناء عليه ، فليس هناك ما يدعو إلى الدهشة أن يتوصـل دوركـايم إلـى ذات النتيجة التى توصل إليها سابقيه ، والتى تشير إلى الدور الذى يلعبه البنـاء التقليـدى للأسرة فى حماية الأفراد من الإقدام على الانتحار . وقد ربط دوركايم فى مقـال لـه منشور عام ١٨٨٨ تحت عنوان "الانتحار والمواليد: دراسة فى الإحصاء الأخلاقى" ، ما بين انخفاض معدلات المواليد فى فرنسا والارتفاع فى معدلات الانتحار : "إذا مـا كان الانتحار يتزايد مع انخفاض المواليد"، هكذا يكتب دوركايم. "فإن ذلك يعود إلى أن كلا الظاهرتين تعد بذات القدر نتيجة لانهيار المشاعر المجتمعية المحلية". وهو يؤكـد على أن " كل الحقائق توضح أنه حيثما توجد الأسر، فإنها تحمى الأفراد من الإقـدام على الانتحار، بل أن هذا الدور يتعاظم كلما كان عدد أفرادها أكبر" (١٠) .

من هذا المنظور إذن ، يفضى الانخفاض فى المواليد إلـى إضـعاف الـروابط الأسرية . وقد وجد دوركايم أن تلك المناطق ذات الأحجام السكانية الأقل ، هى التـى تشهد أعلى معدلات الانتحار . "إن معدلاً مرتفعاً من المواليد يعد أمراً ممكناً أينما يـتم تفضيل التضامن الجمعى على الحياة المادية المترفة". وهكذا ، فكلما أنجبت الأسـرة عددا أكبر من الأطفال، كلما أصبح أعضاؤها مؤمنين بقدر أكبر من الميل نحو تدمير الذات . ويستنتج دوركايم من ذلك أنه: "فى ظل هذه الظروف، يصبح الفرد جزءاً من كتلة متماسكة يتوحد بها وتضاعف هى بدورها من قوته ، ومن ثَم تتعاظم قدرته على المقاومة . ويرجع ذلك إلى أنه كلما قلت عزلة الفرد ، كلما أصبح أكثر قـدرة علـى النضال". ولكن دوركايم يحذر فى الآن ذاته من أنه "حينما تكون الأسر صغيرة الحجم وفقيرة ، ويكون الأفراد أقل ارتباطاً ببعضهم البعض ، فإن ذلك يسمح بوجود مسافات بينهم تهب منها رياح الأنانية Egoism ، مما يؤدى إلى غلاظة القلوب والنيـل مـن شجاعتهم" (١١).

ونظراً لأن صحة المجتمع تعتمد على كثافة الأسر، فقد أصبح من المتوقع مـن النساء أن يصبحن أمهات لعديد من الأطفال. واستمراراً لهذا المنطق، اعتبرت النساء أكثر سواء وأقل ميلاً للانتحار ، بالقدر الذى يستغرقن به فى الأدوار التقليدية . وفـى هذا المقام يؤكد دوركايم أن "النساء أقل اهتماماً من الرجال بالتطور الحضارى ، فهن

يشاركن فيه وينتفعن منه بدرجة أقل، وهن يستدعين إلى الذاكرة خصائص شبيهة بتلك التى تسود فى الشعوب البدائية[١٢]. وتذهب هذه الادعاءات مذهبا بعيداً فـى تفسـير الأسباب التى ذهب بسببها دوركايم إلى القول بأن المرأة أكثر مناعة "بحكم طبيعتهـا" من الرجل ضد ارتكاب فعل الانتحار.

لقد نهض تأكيد دوركايم فى كتابه "الانتحار" على أن النساء فى كافة بلدان العالم ينتحرن بقدر أقل من "الرجال" [١٣] ، ليس فقط على البيانات الإحصائية التـى وفرهـا سابقيه من الدارسين ، بل استند أيضاً إلى ادعاءات حول النوع الاجتماعى. ومن هنا، فقد أرجع دوركايم ما أطلق عليه تعبير المناعة النسبية للمرأة ضد الانتحار، إلـى أن المرأة تميل إلى التقليدية بحكم طبيعتها ، وأن هذه النزعة التقليدية هـى التـى تحكـم سلوكها". وهو يؤكد على" ميل المرأة إلـى الجمـود العقائـدى وتواضـع ملكاتهـا العقلية"[١٤]. وعلى الرغم من أن تفسيرات دوركايم لوقائع الانتحار قد نهضـت علـى عوامل اجتماعية خالصة، إلا أنه يرجع على مدار دراسته انخفاض معدلات الانتحـار بين النساء إلى عوامل عضوية. فعلى سبيل المثال، يذهب دوركايم حال شروعه فـى تفسير مناعة المرأة ضد الانتحار إلى القول: "نظراً لأن المرأة أكثـر غرائزيـة مـن الرجل ، فهى لا تملك سوى اتباع أهواء غرائزها لكى تحقق الإشباع والاستقرار" .

والحقيقة أنه حيثما تعلق الأمر بقضايا النوع الاجتماعى، فإن النزعة البيولوجيـة كانت دائماً تحل محل علم الاجتماع عند دوركايم . فها هو ذا فى مؤلفه "تقسيم العمـل الاجتماعى يذهب إلى القول بأن تقسيم العمل فى المجتمعات الحديثة قد عزل الرجـال عن النساء ، وهو ما أدى إلى ازدياد حجم مخ الرجل ومن ثم ذكائه ، وإلى انكمـاش مخ المرأة وتراجع مستوى ذكائها: "لقد تزايد تقسيم العمـل بـين الجنسـين بصـورة متعاظمة. وقد كان ذلك فى البداية مقصوراً على الوظائف الجنسية دون غيرها، ولكنه امتد تدريجياً ليشمل العديد من الوظائف الأخرى . لقد انسحبت المرأة منذ زمن بعيـد من مجال الحرب والشأن العام ، وركزت وجودها وجهدها كلية حول الأسرة . ومنـذ ذلك الحين ، أصبح دورها أكثر تخصصاً. واليوم ، وفى أوساط الشعوب المتحضـرة، تعرف النساء نمطاً من الحياة مختلفاً كلية عن ذلك الخاص بالرجـال . ولعلـه مـن الممكن القول أن الوظيفتين الرئيسيتين للحياة السيكولوجية قد أصبحتا منفصلتين عـن بعضهما البعض، حيث تمكن أحد الجنسين من قهر الجانب الانفعالى، فى حين هـيمن الآخر على الوظائف العقلية"[١٥].

ويؤكد دوركايم أن هذه التقسيمات الجنسية للعمل، "قد أصبحت ممكنة فيزيقياً من خلال الاختلافات المورفولوجية التى أفرزتها. وكنتيجة لذلك، لا تتوقـف الاختلافـات بين الرجل والمرأة عند الحجم والوزن والشكل العام، بل إنها أدت مع تقدم الحضـارة

-كما أوضح جوستاف لوبون- إلى مسارات مختلفة لتطور مخ كـل مـن النـوعين البشريين". وهكذا يرجع دوركايم "الهوة المتعاظمـة" The Progressive Gap بـين الرجال والنساء إلى التطور الواضح لجمجمة الذكر وثبات، بل وحتى انكمـاش نمـو جمجمة المرأة "[١٦].

ويشير كل ما تقدم إلى أنه فى الحد الأدنى حينما كان الأمر يتعلق بقضايا النوع، فإن رؤية دوركايم للانتحار كانت أقل إبداعاً وتجديداً ولا تعد أكثر من مجـرد إعـادة صياغة لوجهات النظر السائدة آنذاك. والواقع أن وجهات نظر دوركايم التقليدية حول ذكاء المرأة ودورها الاجتماعى قد تبدو محيرة بالنسبة لأولئك ، الذين يألفون وجهات نظره غير التقليدية بالنسبة لنهاية القرن التاسع عشر. ففى تقسيم العمـل الاجتمـاعى، يذهب دوركايم إلى القول بأن "القيم الأخلاقية التقليدية لم تعد بقادرة علـى أن تلعـب دوراً ضابطاً فى المجتمع الصناعى الحديث. وعلى النقيض من العديد من معاصـريه من ذوى نزعات الحنين إلى الماضى، اعتقد دوركايم فى ضرورة تبنى نسق أخلاقـي جديد أكثر حساسية للواقع الاجتماعى للحياة الحديثة [١٧]. والواقع أن مشروعاً ممـاثلاً يمثل الدافع الكامن والعامل الموجه لمجمل دراسة دوركايم حول الانتحار. ومع ذلـك، فقد وجد عدد من الدارسين أن الادعاءات الدوركايمية حول الانتحار أكثر محافظة من لغـة خطابه [١٨]. ولا تتبدى هذه النزعة المحافظة عند دوركايم فى أى مكان آخر من كتاباته بقدر ما تبدو شاخصة فى مناقشته للنوع الاجتماعى. وقد نبع هذا جزئيـاً مـن فشل دوركايم فى توسيع نطاق نقده الاجتماعى للأخلاق ليشتمل فى إطاره على قضية الانتحار عند المرأة. غير أن هذا ، كما سوف أذهب، لم يكن مجرد ذهول عن القصد، فالواقع أن مجمل المشروع الدوركايمى قد نهض على ادعاءات حول المناعة الطبيعية للمرأة ضد الانتحار. ولو أن دوركايم كان قد شكك فى هذه الفكرة ، لأدى ذلـك إلـى انهيار مشروعه من أساسه.

فى التعريف ومشكلاته المنهجية

ما هو جديد فى دراسة دوركايم حـول الانتحـار لا يكمـن إذن فـى عرضـه للعلاقـات العلية بين التفكك الاجتماعى ومناعة المرأة والانتحار، بل فـى التعريـف والنسق التصنيفى ، أى التنميط الذى طوره لأشكال الانتحار ، والذى سمح لـه بـأن يستخدم وقائع الانتحار باعتبارها مقياساً للمرض الاجتماعى [١٩].

لقد كان تعريف دوركايم للانتحار بأنه "الموت الناتج بصورة مباشـرة أو غيـر مباشرة من إتيان الضحية ذاتها لفعل إيجابى أو سلبى، يعرف أنه سوف يـؤدى إلـى الموت" [٢٠]، كان هذا التعريف من ناحية غير ذى علاقة بالإحصاءات إلى استخدمها، وحال من ناحية أخرى دون اعتبار السلوك الانتحارى للمرأة انتحاراً. ويرجع ذلك إلى

أن كل النتائج التى توصل إليها دوركايم حول وقـائع الانتحـار قـد اشـتقت مـن الإحصاءات الرسمية التى عرفت الانتحار بطرق لا تتوافق مع تعريف دوركايم لـه. فعلى سبيل المثال، لم تصنف الإحصاءات الرسمية أبداً أولئك الذين ضحوا بحياتهم من أجل الآخرين "فعلاً إيجابياً" باعتبارها حالات انتحار، كما أنها لم تشتمل على أولئـك الذين نتجت وفاتهم عن أفعال مباشرة. والحقيقة أن دوركايم لابد أن يكون قد عرف أن الموظفين الرسميين الذين كان يقع على عاتقهم التكييف القانونى للوقـائع وتصـنيفها باعتبارها حالات انتحار، أو نفى هذه الشبهة عنها ، قد صنفوا حالات بعينها باعتبارها انتحاراً، فى حين أنهم لم يصنفوا أبداً تلك الأفعـال الاجتماعيـة المقبولـة (السـلوك التكاملى) ، مثل الأفعال البطولية ، فى طائفة فعل الانتحار. ففى نهاية المطاف، كـان الادعاء غير القابل للمسألة ، من جانب دوركايم ، والقائل بأن الانتحار فعـل معـاد اجتماعياً هو ما دفع دوركايم إلى اختياره كمؤشر على درجة المـرض الاجتمـاعى. ومن الواضح أن دوركايم لم يضع أبداً موضع التساؤل احتمال أن تكـون المعتقـدات المسبقة التى يشترك فيها جامعوا البيانات الإحصائية الرسميين وتفسيراتهم للانتحـار باعتباره فعل معاد اجتماعيا، قد لعبت دوراً فى تشويه إحصاءات الانتحار.ومن هنا ، فإنه لا يناقش أبداً الاحتمال القائل بأن البيانات المتاحة عن الانتحار ربما تخبرنا بقدر أكبر عن الأحياء من ذلك الذى تعلمنا به عن ضحاياه.

فضلاً عن ذلك، فقد أفضى تعريف دوركايم للانتحار إلى استبعاد وقائع الشروع فى الانتحار ، وهو السلوك الأكثر شيوعاً بين النساء من أن تؤخذ بعين الاعتبار. [٢١] وعلى الرغم من أن دوركايم قد أقر بأن الشروع فى الانتحار يتوافـق مـع تعريفـه للانتحار، إلا أنه استبعده تماماً من تنميطته نظراً لأن الشروع فى الانتحار "لا يفضى إلى حدوث الوفاة". [٢٢] وهكذا، وباقتصار أنماط الانتحار على تلك التى تفضـى إلـى الوفاة الفعلية ، استبعد دوركايم السلوك الانتحارى الأكثر شيوعاً بـين النسـاء مـن الخضوع إلى مزيد من البحث المدقق. ولو أنه فعل ذلك، وضمن حالات الشروع فـى بحثه، لوجد أن النساء عوضاً عن الرجال هن الفئة الأكثر عرضة لخطـر الانتحـار والسلوك التدميرى للذات . لقد كان من شأن توصل دوركايم إلى مثل هذا الاسـتنتاج، أن يدفع به إلى موقف المضطر ، ليس إلى نقض نظريته فى الانتحار فقط ، بل إلـى هدم مجمل عمله ونظريته حول التضامن الاجتماعى .

ولا يمكن التعلل فى ذلك بطبيعة البيانات المتاحة . فلقد كان هناك بيانات علـى ذات الدرجة من الجودة (أو السوء) متاحة لدوركايم ، غير أن صـياغته المفاهيميـة المسبقة للانتحار حالت دون أن يأخذها بعين الاعتبار. فعلى سـبيل المثـال، كانـت الإدارة الفرنسية للعدالة الجنائية التى تخضع لسلطات وزير الصحة تنشر اعتباراً مـن عام ١٨٢٦ وحتى عام ١٩٦١ إحصاءات حول الانتحار. وقد كانت هذه الإحصـاءات

تنشر فى القرن التاسع عشر فى "حوليات الصـحة العامـة" Annales d’Hygine، وكانت تسجل الوقائع وفقاً للنوع والعمر دون تمييـز بـين الشـروع فـى الانتحـار والانتحار الفعلى. وعلى الرغم من أن هذه الإحصاءات كانت تعانى مـن ذات نقـاط الضعف التى تعانى منها البيانات الخاصة بحالات الانتحار الفعلى ، فلم يكن ثمة سبب موضوعى يحول دون أخذها بعين الاعتبار [٢٣].

ومما يضفى مزيداً من الغرابة على قرار دوركايم باستبعاد محاولات الشروع فى الانتحار من نطاق اهتمامه ، هو أن الدراسة الاجتماعيـة للانتحـار كانـت تهـدف بالأساس إلى وصف السلوك الاجتماعى المرضى. ومن المؤكد أن محاولة المرء قتل نفسه لا بد وأن تعتبر سلوكاً مرضياً. غير أن اعتماد دارسى الانتحار منـذ دوركـايم على الإحصاءات التى تأخذ بعين الاعتبار حالات الانتحار الفعليـة -الناجحـة- قـد استبعدوا أغلبية حالات السلوك الانتحارى من تحليلاتهم لهذا النمط من السلوك [٢٤].

لقد كان من الممكن استخدام البيانات المتعلقة بحالات الشروع فى الانتحار فـى التدليل على أن النساء أقل رضاء عن أدوارهم الاجتماعية مقارنـة بالرجـال. ومـن الغريب حقاً أنه ما من دراسة واحدة للانتحار قد توصلت إلى هذه النتيجة ، أو حاولت أن تختبر هذه الفرضية . وهكذا، وعلى حين اسـتمر دارسـو الانتحـار، ومـازالوا مستمرين فى تدقيق مناهجهم الاحصائية، إلا أنهم نادراً ما أخضعوا للمسألة الادعـاء القائل بأن حالات الانتحار المكتملة أو الناجحة فقط هى التى ينبغى أن تشـكل قاعـدة البيانات التى تنهض عليها دراسة السلوك الانتحارى [٢٥] .

المرأة وأنماط الانتحار: مشكلة التصنيف

إذا ما كان تعريف دوركايم للانتحار قد آمن وضمن اعتبار السلوك الانتحـارى للمرأة من النوافل ، فإن تنميطه لأشكال الانتحار ضمن أن يتم استبعاد النسـاء مـن معادلة الانتحار، بما فى ذلك أولئك اللواتى نجحن فى الانتحار، أى اللـواتى أفضـى إتيانهم لفعل إيجابى أو سلبى إلى الوفاة من مجال دراسته. ففى معرض تأسيسه لعلمية علم الاجتماع، أضفى دوركايم هالة من القدسية حول الادعاءات التى لا يأتها الشك من أمامها ولا من خلفها والمتعلقة بتأثيرات الحداثة، ومناعة المرأة فى مواجهة الانتحار. وهكذا ساهم النسق التصنيفى لدوركايم فى دعم النقص فى حالات الإبلاغ عن وقـائع الانتحار الناجح للنساء .

وعلى الرغم من أن دوركايم قد حدد ووصف أربعة أنماط من الانتحار: الغيرى Altruistic، والأنانى Egoistic ، والأنومى أو اللامعيارى Anomic ، والقـدرى Fatalistic، إلا إنه لم يعالج تفصيلاً إلا الثلاثة الأول ، فى حين كان نصيب الأخيـر هو أحد الهوامش فقط [٢٦]. ونظراً لأن دوركايم قد أراد أن يثبت أن معدل الانتحـار

يوفر السبيل لقياس درجة المرض الاجتماعى ، فقد صيغ تنميطه للانتحـار بغـرض الكشف عن "العوامل المنتظمة والنوعية المؤثرة فى الظاهرة فى مجتمعاتنا الحديثـة". ووفقاً للتعريف الدوركايمى ينتج كل من الانتحار الأنانى واللامعيـارى عـن انهيـار الضوابط التقليدية، ومن ثم يمكن استخدام الوقائع التى تندرج تحتهما كمؤشر للمرض الاجتماعى: يقيس معدل الانتحار الأنومى درجة الاغتراب ، فى حين يقـيس معـدل الانتحار الأنانى درجة تدهور ضبط النفس. ومن الناحية الأخـرى يعكـس الانتحـار الغيرى التضحية بالذات من أجل المجتمع ، ومن ثم فإنه يوفر القاعـدة التـى يمكـن لدوركايم بواسطتها أن يقارن الازدياد فى وقائع الانتحار الناجم عن انهيـار التماسـك الاجتمـاعى الذى أرجعه للسلوك الأنومى والأنانى . وبالطبع، وبالنظر إلى واقـع حال الإحصاءات الاجتماعية، فإن الأرقام المبلغ عنها عن وقائع الانتحـار الأنـومى والأنانى كان دائماً أكبر بدرجة معنوية من وقائع الانتحار الغيرى . بيـد أنـه، كمـا سنرى، من غير الممكن أن يكون هناك تقريبا وقائع يمكـن أن تـدرج تحـت فئـة الانتحـار القدرى.

وكما يشرح دوركايم فى الهامش الذى خصصه لهذا النمط من الانتحار: "تنبـع القدرية من الزيادة المفرطة فى القواعد حيث يكون مستقبل الأشخاص مرهونـاً بـلا رحمة بالنظام القاهر الذى يخنق المشاعر بعنف. ولقد رفـض دوركـايم أن يبحـث بالتفصيل هذا النمط من الانتحار مدعياً أنه "ذو أهمية بالغة الضآلة بالنسـبة للعصـر الراهن وأنه من العسير جداً العثور على أمثلة للتدليل عليه... بحيث أنه يبدو من غير المجدى التعويل عليه" [٢٧].

والواقع أن تعريف دوركايم للقدرية يصف ويتوافـق مـع الظـروف النفسـية والاجتماعية للعديد من نساء القرن التاسع عشر. علـى أنـه شـأنه شـأن سـابقيه ومعاصريه، اعتبر دوركايم الانتحار فعلاً معادياً اجتماعياً، ومن ثم فإنه يتعـاظم مـع تعاظم درجة التفكك الاجتماعى. وحيث إنه قد قبل الادعاء القائل بأن الحياة الأسـرية التقليدية توفر أفضل درع للحماية من الانتحار، فإنه لم يضع أبداً موضع التساؤل تلك الفرضية القائلة بأن أولئك الأكثر استغراقاً فى الأسرة (النساء والأطفال) سوف يكونون الأكثر مناعة ضد الانتحار. [٢٨] فى ظل هذا النمـوذج الإرشـادى، كـان الانتحـار والسلوك التكاملى (للمرأة) الذى أطلق عليه دوركايم مصطلح "القدرية". يقفـان فـى تناقض مع بعضهما البعض . ونظراً لأنه كان من المفترض أن التماسك الاجتمـاعى يعد بمثابة علاج للأفكار الانتحارية، لم يكن هناك ما يدعو دوركايم لأن يفتـرض أن الانتحار يمكن أن يكون سلوكاً نسوياً. وهكذا، ضمن تصنيف السلوك الانتحارى للمرأة فى ظل فئة الانتحار القدرى أن يتم تعريف المرأة والنظر إليها بطريقـة مسـبقة A priori باعتبارها ذات مناعة طبيعية ضد الانتحار.

والسؤال الآن، هل كانت بيانات دوركايم فى حد ذاتها تكشف عن أن أولئك الأكثر استغراقاً فى إطار النظم الاجتماعية هم الأكثر مناعة من الإقدام على الانتحار مقارنة بأولئك الأقل تكاملاً اجتماعياً؟ تعد الإجابة على هذا السؤال أكثر غموضاً عما كان دوركايم ومعاصروه راغبين فى الإقرار به. فحتى مع قبولنا غير المشروط للبيانات التى توضح أن معدلات الانتحار المكتملة أو الناجحة أقل بين النساء منها بين الرجال، فإن المعدلات العالية للشروع فى الانتحار من قبل النساء، تشير إلى أن السلوك الانتحارى كان أسلوباً شائعاً بين النساء للتعبير عن بؤسهن البالغ. وإذا ما أخذنا الدور الاجتماعى لأغلبية النساء فى القرن التاسع عشر بعين الاعتبار، فلعله من الصحيح أن نفترض أن الاستغراق فى الأسرة لم يكن يوفر حماية من نوع خاص ضد السلوك الانتحارى. وعلى الرغم من أن الأدلة التى ساقها ستاينمتز Steinmetz لم تكن متحررة من القيمة بقدر أكبر من تلك الخاصة بدوركايم، فإن الأول قد وجد أن النساء اللواتى يعشن فى أكثر المجتمعات البدائية تماسكاً يشيع بينهن عدد أكبر من وقائع الانتحار من ذلك الذى يشيع بين الرجال. [٢٩]

على أن أكبر التحديات للفكرة القائلة بأن التماسك الاجتماعى يوفر الحماية ضد الانتحار، قد نبع من بيانات دوركايم نفسه. هنا، تظهر الإحصاءات الرسمية أن أعلى معدلات الانتحار كانت تسود بين العسكريين. "هذه حقيقة عامة فى كافة المجتمعات الأوربية"، هكذا كتب دوركايم فى هذا المقام. قائلاً: "هناك ميل أعلى بين الجنود إلى الانتحار مقارنة بأقرانهم المدنيين فى نفس الشريحة العمرية". [٣٠] ويبدو أن تعريف دوركايم للانتحار القدرى باعتباره نتاجاً للتطبيق المفرط للقواعد" وأنه ينبع من "الخنق العنيف للمشاعر من جانب النظام القاهر" يتوافق تماما ويصف بدقة واقع الحياة العسكرية فى القرن التاسع عشر. ولقد كان من الممكن لفهم وتفسير دوركايم للإحصاءات الرسمية تنميطته التعريفية لأشكال الانتحار أن يفضيا به إلى اعتبار الانتحار العسكرى باعتباره انتحاراً قدرياً. وبالنظر إلى عدد حوادث الانتحار المبلغ عنها بين العسكريين، فقد كان من الممكن لدوركايم أن يتوصل إلى نتيجة مؤداها أن الانتحار القدرى هو أهم أشكال الانتحار الأربعة قاطبة.

ومع ذلك، فقد قفز دوركايم فوق عدم الاتساق الواضح ، الذى يعرى به الانتحار العسكرى تنميطته من خلال تصنيفه اعتباطياً للانتحار العسكرى فى إطار فئة الانتحار "الغيرى"، وذلك على الرغم من أن الغالبية العظمى من وقائع الانتحار بين العسكريين كان من العسير جداً أن ترد إلى فكرة الانتحار. وبالنظر إلى معرفته الوثيقة بإحصاءات الانتحار، فلا بد أن دوركايم كان يعرف جيداً أن أولئك الذين ضحوا بحياتهم فى أتون المعارك من أجل رفاق السلاح لم يتم تصنيفهم أبداً فى عداد المنتحرين، وبالتالى فإنهم لا يظهرون فى الإحصاءات الرسمية للانتحار. والحقيقة أنه

لكى يتم الإبلاغ عن واقعة وفاة عسكرية، واعتبارها حالة انتحار، فقد كان لابد أن تقع الحادثة خارج مجال العمليات العسكرية.

والواقع أن دوركايم لم يكن الباحث الوحيد الذى اضطر إلى أداء ألاعيب منطقية وتصنيفية لكى يفسر النسب غير الطبيعية لمعدلات الانتحار بين العسكريين. فقد ربط سكلتون Skelton الذى تعتبر تفسيراته لمناعة المرأة بمثابة رجع الصدى للتفسير الدوركايمى، بين ما وجد أنه معدلات "مذهلة حقيقة" للانتحار بين العسكريين، وبين التدريب الذى يعد مدمراً للنزعة الفردية بصفة أساسية. وقد وصف سكلتون نمطاً من التنشئة الاجتماعية يمكن له أن ينطبق بذات القدر من الدقة واليسر على المرأة كما ينطبق على العسكريين. وأرجع سكلتون الانتحار العسكرى إلى أن العسكرى يتعلم أن ينظر إلى نفسه باعتباره مجرد وحدة فى جمع هائل من الأفراد... إن السمة الجوهرية للحياة العسكرية هى أن يضع الرجل تحت إمرة الآخرين أغلى ما يملك... حياته. فهل من المستغرب إذن فى أن يكون الرجل العسكرى أقل تردداً من غيره من الرجال فى الإقدام على الانتحار؟(٣١)

استناداً إلى افتراضاتهما حول "طبيعة المرأة" والأثر الوقائى للحياة الأسرية، لم يكن بإمكان أى من دوركايم أو سكلتون أن يعترف بأوجه الشبه بين الوضع الاجتماعى للعسكر والنساء. والنقطة الجوهرية بالطبع ليست هى أن التنشئة الاجتماعية للعسكر والنساء واحدة، ذلك أنها لم تكن أبداً كذلك.. عوضاً عن ذلك، فإن وصف ومناقشة دوركايم للانتحار العسكرى تتوافق تماماً مع فئة الانتحار القدرى بقدر أكبر من توافقها مع نمط الانتحار الغيرى. على أن ما جعل دوركايم عاجزاً عن أن يرى ذلك، هو أنه كان مرتبطاً بمجموعة من القواعد التى افترضت أن المعدلات المرتفعة للانتحار ترتبط باللامعيارية والأنانية الناجمين عن الحياة الحضرية الحديثة. فلو أن دوركايم كان قد صنف الانتحار العسكرى تحت فئة الانتحار القدرى، لوجد أن عليه أن يضع موضع التساؤل مجمل ادعاءاته الأساسية. وهو لم يكن بقادر على أن يفعل ذلك لأنه قد بدا واضحاً له أن المعدلات المنخفضة للانتحار ترتبط بالتماسك الاجتماعى. وحيث أن القدرية قد ارتبطت عنده بالتماسك الاجتماعى، فقد أصبح من الممكن له أن يضيف المعدلات المنخفضة للانتحار بين النساء فى إطار فئة الانتحار القدرى، وهو نمط نادر الحدوث وفقا لدوركايم الذى يجعله غير ذى أهمية. ونظراً لأن المعدلات المرتفعة للانتحار العسكرى لا يمكن أن ترد إلى الحداثة، فقد وضعت فى فئة خاصة بها -الانتحار الغيرى- بمثابة الخط القاعدى الذى يمكن قياساً عليه مقارنة المجتمعات والصفح به عن تضحيات الآخرين.

وليس المقصود بذلك القول بأن دوركايم قد عمد إلى تزوير الأدلة وتشويهها، بل

القول بأن دوركايم كان مرتبطاً بمجموعة من الادعاءات التى صاغت استنتاجاته قبل أن يشرع فى بحثه. وبالنظر إلى هذه الادعاءات، فقد كان مما سـيدعو للدهشـة أن يتوصل دوركايم إلى نتائج أخرى غير تلك التى توصل إليها. وهكـذا سـوغ تنمـيط دوركايم للانتحار للنزعة المضادة للحداثة، ولنزعة الحنين إلى الماضى التى اكتشـفت مشكلة الانتحار. وقد قدم علم الاجتماع، وما يزال يقدم، التبرير العلمـى للادعـاءات التقليدية حول سلوك المرأة. ولو كان الأمر على خلاف ذلـك، لمـا كـان لمؤلـف "الانتحار" هذا التأثير الكاسح الذى يمارسه على علم الاجتماع.

خاتمة

ليس هناك مؤامرة لاستبعاد المرأة من مجال اهتمام دراسة الانتحار. عوضاً عن ذلك، يتعين علينا العودة إلى القواعد التى شكلت الفكر الغربى حول الانتحار. والقاعدة الأولى هنا هى الخوف من الحداثة الذى نهض على مجموعة من المعتقـدات حـول الحنين للماضى، اعتبر فيه نمو المدن والتحضر بمثابة تحد للسلطة الأبوية التقليدية.

وفى هذا الإطار، استهدفت عملية جمع البيانات المتعلقـة بالانتحـار وتحليلهـا وتفسيرها الكشف عن واقع أن الحداثة تؤدى إلى سلوك تدميرى للذات.وبالنظر إلـى هذه المفاهيم المسبقة، افترض أن النساء محصنات ضد الانتحار إلى الحد الذى يكن به مستغرقات فى حدود الحياة الأسرية التقليدية. بعبارة أخرى، بالنظر إلـى مجموعـة القواعد المعمول بها فى تعريف وتصنيف أشكال الانتحار، لم يكن ثمة وسيلة يمكـن النظر بها إلى الانتحار باعتباره سلوكاً نسوياً، وبرفضه إعادة تفحص هذه الادعاءات حول دور وسلوك المرأة، كُتب على علم الاجتماع الدوركايمى أن يدعم ذات القيم التى كان دوركايم ذاته يأمل فى تحديها. ونتيجة لذلك، لم يسـتطع دوركـايم ولا تلاميـذه وأتباعه أن يصوغوا نسقاً تصنيفياً أو أن يتبنوا منهجية تخضع الحياة التقليديـة لـذات القدر من الإمعان والتدقيق الذى أصروا عليه حيثما تعلق الأمر بالحداثة.

وأخيراً فعلى الرغم من أن هذه الورقة قد اقتصـرت علـى مناقشـة الجوانـب المنهجية وبخاصة الإحصاءات الرسمية، إلا أنها ذات آثار واسعة النطاق بالنسبة لعلم الاجتماع. فالنموذج المعروض هنا يعمل بوضوح على تدعيم القاعـدة القائلـة بـأن "الإحصاءات ليست عبارة عن مجموعة محايدة من الوقائع ولا هى ببساطة طروحات أيديولوجية. فهى عوضا عن ذلك، ليست سوى أحد أساليب السلطة لبناء رؤية بعينهـا للنظام الاجتماعى أو لتنظيم إدراك الخبرات.

الهوامش والمراجع

(١) انظر على سبيل المثال توثيقاً لتاريخ الاهتمام بظاهرة الانتحار فى الفكر الأوروبى فى :

- Douglas, J. D. (1967). The Social Meaning of Suicide. Princeton: Princeton University Press: 7-12; and Giddens, A. (1996). The Suicide Problem in French Sociology". In Anthony Giddens, In Defense of Sociology: Essays, Interpretations and Rejoinders, Cambridge: Polity Press:pp. 162-172.

(2) "Il ya Long- temps qu'on a dit que la folie est maladie de la Civilization". Des Maladies Mentales, 2 vols. (Paris, (1838), 1:pp. 400-401.

(٣) لمزيد من التفصيلات، انظر على سبيل المثال

Porter, T. M. (1986). The Rise of Statistical Thinking; 1800-1920. Princeton: Princeton University Press: 18-70,

وعلى وجه الخصوص الصفحات .28-31, 36-39 وأيضاً:

- Bourquet, Marie - Noelle, (1989). Dechiffrer la France: La Statistique Departementale a L'epoque napoleonienne. Paris: Maspero, 218-224 and 274-279.

(٤) فى هذا الصدد تكتب باربرا جيتس قائلة:

"اتخذ الانتحار شكل القوات التى تقف على أهبة الاستعداد، فقد أصبح مؤشراً على الأمـراض الاجتماعية، ومقياساً دالاً على مكامن العلل فى المجتمع البريطـانى ونظمـه خـلال الفتـرة المتأخرة من العصر الفيكتورى. لمزيد من التفاصيل انظر فى ذلك.

- Gates, B. T. (1988). Victorian Suicide: Mad Crimes and Sad Histories. Princeton: Princeton University Press: 155.

(٥) أتجاهل عن عمد هنا اللجوء إلى استخدام مصطلح الخطاب Discourse، الذى أصـبح يستخدم استخداماً مفرطاً ومفهوماً بطريقة مغلوطة إلى حد بعيد، إلى الحد الذى دفـع بـبعض الباحثين إلى الشكوى المشروعة من أنه قد تحول إلى تعبير دارج يؤدى إلى الخلط أكثر مـن تحديد المعنى. ومع ذلك، فمن الممكن تعريف المفهوم بدقة وبطريقة مفيدة تتوافـق مـع مـا أحاول وصفه فى هذا المقام. وأشير هنا على وجه التحديد إلى تعريفه الأصيل كما ورد فـى أعمال ميشيل فوكو حيث يذهب إلى القول بأن "الخطاب هو نسق، أو مجموعة مـن القواعـد التى تجعل من المعرفة أمراً ممكنا" انظر فى ذلك:

- Michel Foucault, (1970). The Order of Things: Archaeology of the Human Sciences. New York:pp.125-165.

ويحد من قوة مصطلح الخطاب واقع أن فوكو قد عدل من تعريفه له ضمن جملة من إعـادة تعريفه لمفاهيم أخرى، ويجعل هذا من العسير على الباحثين الاتفـاق حـول معنـى واحـد للمصطلح.

(6) Durkheim, E. (1951,Originally, 1897). Suicide: A study in Sociology. Translated by John A. Spaulding and George Simpson. New York: The Free Press.

(٧) يستخدم مصطلح النوع الاجتماعى هنا بوصفه تعبيرا نحويا يصف الخصـائص التـى تقترن بالتمايز بين الجنسين البشريين. ويعد مصطلح النـوع الاجتمـاعى عنصـراً مشـكِلاً للعلاقات الاجتماعية استناداً إلى الاختلافات المدركة بين الجنسين، بالإضافة إلـى الأسـاليب الأولية المحددة لعلاقات القوة. ويكشف التحليل النوعى من خلال تطوير وعى بقواعد النحـو عن الكيفية التى ننتقى ونفسر بها البيانات، وهو بذلك يكشف عن القواعد المسكوت عنها التى تهتدى بها التعريفات بعبارة أخرى يتيح لنا التحليل النوعى الفرصة لكى نفك شفرة المعـانى وأن نفهم الارتباطات المعقدة بين الأشكال المختلفة للتفاعل الإنسانى. انظر فى ذلك:

抨 Scott, J. W. (1986) "Gender: A Useful Category of Historical Analysis". American Historical Review. 91 (4):pp. 1053-1075

وعلى وجه الخصوص الصفحات: 1070 - 1067

(8) Durkheim, E (1938, Originally, 1895). The Rules of Sociological Method. Translated by Sarah A. Solovay and John H. Mueller. New York: The Free Press:pp.49-75

حيث يخصص دوركايم الفصل الثالث للتعامل مع الأشكال السوية والمرضية للمجتمع ومـا ينبغى عمله حيالها.

(9) Durkheim, E. (1964; originally, 1893). The Division of Labor in Society. New York: The Free Press.p. 247.

(١٠) كان دوركايم قد طور فى مقال سابق تميزاً بين نمطين من الانتحار هما الانتحار العبثى والانتحار الرشيد، وقد رد الأول إلى تشوه عضوى فى حين أرجـع الأخيـر إلـى أسـباب اجتماعية. انظر فى ذلك:

抨 Durkheim, E. (1888). "Suicide et Natalite: Etude de Statistique Morale". Revue Philosophique. XXVI: 446-463, as cited in Steven Lukas, (1973). Emile Durkheim, His Life and Work: A Historical and Critical Study. London: Penguin Books: 194 -195. And; Suicide, Op.Cit.pp.198-202

(11) Ibid.p.463.

(12) Durkheim, (1964). Op. Cit. 247, and (1951). Op.Cit. 385.

(13) Durkheim, (1951). Op. Cit. 201-202.

(14) Ibid,pp 269-270; 274-276.

(15) Durkheim, (1964). Op. Cit.p.247.

(16) Bilton, T. et.al. (1986). Introductory Sociology. London: Macmillan. 659

(17) Ibid.pp 251-255; 283-303

وانظر معالجة ضافية لسوسيولوجيا الأخلاق عند إميل دوركايم فى:

Lukas Op.Cit. Ch.21.

(18) Lukas. Ibid. Ch. 9, and Giddens, A. (1971). Capitalism and Modern Social Theory: An Analysis of the Writings of Marx, Durkheim, and Max Weber. Cambridge: Cambridge University Press.

(١٩) انظر على سبيل المثال:

抨 Giddens, A. (1996) Op. Cit. 164, and Lukas. (1973) Op. Cit.

(20) Durkheim, (1951). Op. Cit.p. 44.

(٢١) انظر مناقشة ثاقبة لإحصاءات الانتحار واستخدام دوركايم لها فى:

- Douglas, J. D. (1967). Op. Cit.pp. 171-178, 221-227

(22) Durkheim, E. (1951).pp. 41-46.

(23) Porter. T. M. (1986). Op. Cit. and Douglas. Op. Cit.

(24) Douglas, Ibid. and Atkinson, , J.M. (1978). Discovering suicide. London: Macmillan.

(25) Ibid. and Giddens, A. (1996).

(26) Durkheim, E. (1951). Op. Cit p.. 276.

(27) Ibid.

(28)لا يطور دوركايم تحليلاً خاصاً للعلاقة بين الأطفال والانتحار، ولكنه يذهب إلى القـول بأن البيئة الأسرية تشتمل على عناصر متعددة بالنسبة لكل من الزوج والزوجة (١) العلاقـة بين الزوج والزوجة ، (٢) الأطفال. وهو يذهب إلى أن الأطفال ليس فقط لديهم مناعة ضـد الانتحار بل إن وجودهم يحول دونه أيضاً. انظر فى ذلك

- Durkheim. Op. Cit. 1951: pp.185-189; 343.

(29) Steinmetz (1894) as cited in Atkinson, Op. Cit.21.

(30) Durkheim. Op. Cit. 1951:p. 228.

(31) Ibid. Op. Cit.

الفصل السادس

التوجه الإسلامى لعلم الاجتماع وتقويم مناهجه الحالية
فى معاهد التعليم بالعالم الإسلامى
فى ضوء هذا التوجه(*)

مقدمة

تبلورت فى الوقت الحاضر بعض الأفكار المطروحة على الساحة العلمية حول أسلمة العلوم الاجتماعية والإنسانية مثل علم الاجتماع وعلم النفس والتربية وغيرها. وبالنسبة لعلم الاجتماع فقد كان منطلق هذه الأفكار ذلك المنعطف التاريخى الذى وصل إليه العلم فى دراسة الظواهر والعلاقات الاجتماعية داخل المجتمعات المعاصرة، وإلى أى مدى وصل إلى حلول جذرية لما تعانى منه المجتمعات من مشكلات ، وماذا قدم العلم من إسهامات للخروج من الأزمات الطاحنة التى يعانى منها الإنسان المعاصر.

لقد كانت هناك نظريات وتيارات فكرية متباينة تناولت موضوع الإصلاح الاجتماعى، وتفسير أسباب وعلل المشكلات القائمة ، وتوصلت إلى أفكار وتوصيات وحلول. ومع ذلك فلا يزال المجتمع المعاصر يئن من وطأة هذه المشكلات لدرجة أن البعض اتجه إلى دراسة أزمة علم الاجتماع المعاصر، أسبابها وكيف يمكن الخروج منها، ليقف العلم على قدم صلبه، يساهم مع غيرة من العلوم فى وضع لبنات الإصلاح آخذاً بيد الإنسان إلى بر الأمان.

التوجه الإسلامى لعلم الاجتماع - الأسباب والأهداف

وانطلاقا مما يعانى منه المجتمع البشرى من مشكلات طاحنة، ونظراً لأن دراسة هذه المشكلات تجئ فى ضوء تيارين فكريين فى مجال علم الاجتماع، وهما الاتجاه البنائى الوظيفى الذى يسود المجتمعات الغربية، والذى يهدف إلي إحداث التوازن والتساند وإبقاء الحال كما هو عليه، وعدم الخوض فى إحداث تغييرات جذرية تهز كيان المجتمع، إذا بالاتجاه الثانى وهو النظرية المادية التاريخية يستمد مقومات وجوده من الأفكار الماركسية عن التغير الاجتماعى والصراع أملا فى خلاص المجتمع من

(*) كتب هذا الفصل الدكتور إسماعيل حسن عبد البارى أستاذ علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.

مشكلاته عن طريق تبنى الفكر الاشتراكي وصولا فى مرحلة لاحقة إلى تحقيق فكـرة المجتمع الشيوعى، حيث توهم خلاص المجتمعات من مشكلاتها نهائياً.

وفى إطار هذين الاتجاهين المتناقضين ظهرت نظريـات ومـدارس وتيـارات، حاولت أن تجد علاجاً لمشكلات المجتمع المعاصر، ومع ذلك فالمشكلات تتفاقم يومـاً بعد يوم ، ولم تلتق هذه التيارات الفكرية حول هدف مشترك يخفف من ويـلات وآلام الإنسان.

ولما كان المجتمع الإسلامي أحد المجتمعات المعاصرة التى تبعت خطـى هـذه التيارات الاجتماعية ، وحاول المفكرون العرب دراسة واقع المجتمعات فى ضوء مـا أتت به هذه التيارات من أفكار ونظريات، تلك النظريات التى نبعت فـى مجتمعـات مغايرة لطبيعة المجتمع الإسلامى. ومع ذلك التمس هؤلاء المفكرون فى هذه النظريات أساليب العلاج الإنساني لما تعانى منه المجتمعات الإسلامية من مشكلات، ولذلك كان طبيعياً أن تلفظ هذه المجتمعات الوافد إليها من هذه النظريات . لأنها لا تستقيم مـع طبيعة شعوبها، وما ورثته هذه الشعوب من عادات وتقاليـد وقـيم وتـراث ثقـافى واجتماعي وأخلاقي.

لذلك فشلت النظريات الغربية والشرقية على حد سـواء فـى تشـخيص واقـع المجتمعات الإسلامية، رغم أن المنظرين العرب حالوا قسراً تطبيق هـذه النظريـات على واقع المجتمع الإسلامى، ولذلك كان مصير هذه الدراسات والبحوث الحفظ فـى المكتبات دون محاولة الاستفادة منها.

وكانت النتيجة أن بدأ بعض المفكرين الاجتماعيين فى الاعتقاد فى أهمية التفكير فى وضع نظرية خاصة تتناسب مع طبيعة المجتمع، وأن تشتق هـذه النظريـة مـن الوضعية الاجتماعية المعاصرة للمجتمع المصرى مع الاستفادة مـن تـراث الفكـر العالمى فى مجال النظرية من أجل الاهتداء إلى تفسير خصوصية الواقع، مـوقنين أن أول الطريق خطوة. فالنظرية الاجتماعية فى الغرب لم تظهرطفـرة واحـدة، وإنمـا ظهرت من خلال جهد شاق واجتهادات علمية بين المفكرين، فلماذا نتقاعس عـن أن يكون لنا نظرية خاصة ونرضى بالتبعية الفكريـة للشـرق أو الغـرب ، لدرجـة أن الماركسيين الجدد بدأوا المادية التاريخية فى تغيير حال المجتمعات الرأسمالية -عندما فشلت- يستخدمون قوالب النظرية لكى يطبقونها على دول العالم الثالث. يجـئ هـذا التفكير مع غياب النظرية الجادة لوضع نظرية إقليمية من جانب المفكرين الوطنيين.

وكأحد الإسهامات الوليدة نحو وضع الخصوصية موضع التنفيذ مـا قـد يـراه البعض فى الوقت الحاضر من أن التوجه الإسلامى ينبغى أن يكون موضع المناقشـة والجدل كأول خطوة على الطريق نحو بناء نظريـة اجتماعيـة لواقـع المجتمعـات الإسلامية.

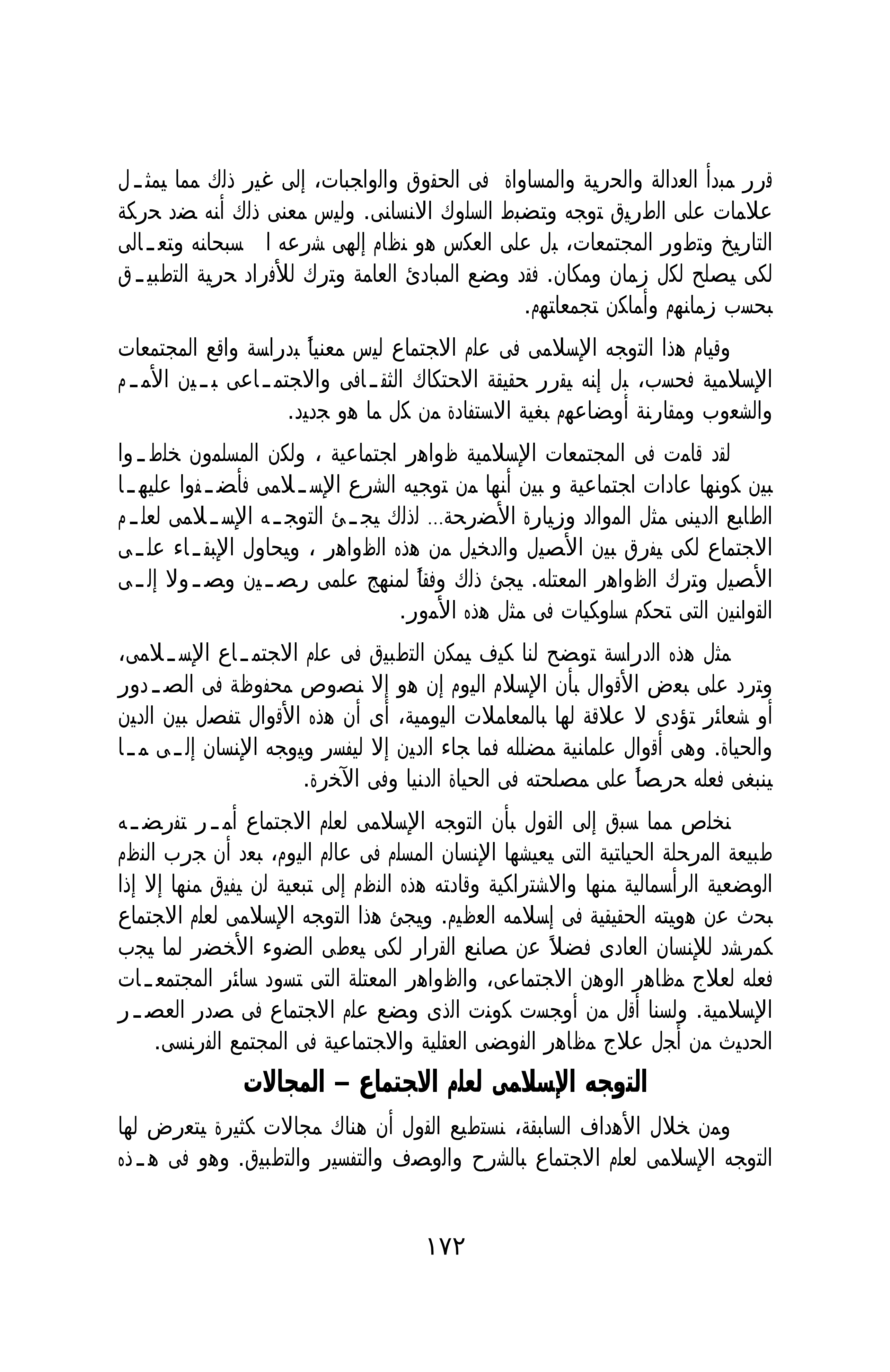
بل إننا لا نغالى إذا قلنا أن هناك مفكرين مسلمين سبقونا إلى دراسة المجتمعات الإسلامية فى عصور سبقت. فهذا ابن خلدون على سبيل المثال يخرج لنا بمقدمته الشهيرة "مقدمة ابن خلدون"، محاولاً وضع علم الاجتماع موضع التطبيق الفعلى حيث سماه " بعلم العمران البشرى". والعلم فى نظره إن هو إلا علم نظرى تقريرى يهدف إلى نشر ما هو كائن للوقوف على طبيعة الحقائق وعناصرها ووظائفها والقوانين التى تخضع لها، وله جانب تطبيقى يرمى إلى الانتفاع بنتائج هذه الدراسة العملية التحليلية فى تصحيح التاريخ. فضلا عن ذلك فقد كان هناك مفكرون مسلمون أسهموا بنصيب وافر فى الدراسات الإثنوجرافية العديدة التى تتعلق بوصف الشعوب والثقافات التى رحلوا إليها وعايشوها أمثال المقدسى والإدريسى والقزوينى والبيرونى والخوارزمى وابن حوقل وأحمد بن فضلان وابن جبير وابن بطوطة.[١]

أسوق ذلك للتدليل فقط على أن قيام الخاف بتجديد الدعوة إلى قيام دراسات اجتماعية للمجتمعات الإسلامية ليس أمراً مستحدثا ، وإنما رغبة فى مواصلة المسيرة. وإن كانت هناك تساؤلات حول ماهية المجتمعات الإسلامية اليوم وهل تسير فى سياستها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها وفقا للشريعة الإسلامية السمحاء حتى يمكن أن نفرد لدراستها علماً يطلق عليه بالاجتماع الإسلامى. إن ما نشاهده اليوم فى هذه المجتمعات صورة باهته لاستعارات ثقافية وتقليد وتبعية للعالم المتقدم فى هذا العصر سواء فى مجال الثقافة المادية التى غزت كافة ربوع حياتنا وأوضاعنا الاجتماعية والمادية أو حتى فى مجال الثقافة المعنوية التى نقلت إلينا عادات وتقاليد وقيم مجتمعات أخرى. وتناسى المسلمون أن لهم قيم أصيلة وتراث ثقافى ضخم ملئ بما هو أصيل وكل ما هو دافع إلى التقدم.

وربما كانت هذه التساؤلات حول وضعية المجتمعات الإسلامية اليوم، وما تعانيه من هوة ثقافية نتيجة ابتعادها عن الأصيل الراسخ لديها من تراث الماضى الزاهر، ربما كانت دافعاً قوياً لقيام دراسات اجتماعية ذات توجه إسلامى تحاول أن تستخرج من القرآن والسنة النبوية المشرفة قواعد العمران البشرى، ورأى الشارع الحكيم فى كل ما يسود المجتمع الإسلامى من ظواهر، وما ينتابه من علل ووهن اجتماعى.

فضلاً عن ذلك يحاول هذا التوجه الإسلامى لعلم الاجتماع أن يحدد ويحقق تلك الدراسات الاجتماعية للمفكرين المسلمين السابقين، وإخراجها فى ثوب جديد يتناسب مع طبيعة العصر، خاصة وأن الحضارة المعاصرة قد استفادت كثيراً من هذه الدراسات الإسلامية فى مختلف فروع العلم والمعرفة، وإن أنكر ذلك كثير من رواد هذه الحضارة.

إن الشرع الإسلامى قد أتى بمبادئ هامة نحو ترسيخ البناء الاجتماعى، حيث


قرر مبدأ العدالة والحرية والمساواة فى الحقوق والواجبات، إلى غير ذلك مما يمثـل علامات على الطريق توجه وتضبط السلوك الانسانى. وليس معنى ذلك أنه ضد حركة التاريخ وتطور المجتمعات، بل على العكس هو نظام إلهى شرعه ا سبحانه وتعـالى لكى يصلح لكل زمان ومكان. فقد وضع المبادئ العامة وترك للأفراد حرية التطبيـق بحسب زمانهم وأماكن تجمعاتهم.

وقيام هذا التوجه الإسلامى فى علم الاجتماع ليس معنياً بدراسة واقع المجتمعات الإسلامية فحسب، بل إنه يقرر حقيقة الاحتكاك الثقـافى والاجتمـاعى بـين الأمـم والشعوب ومقارنة أوضاعهم بغية الاستفادة من كل ما هو جديد.

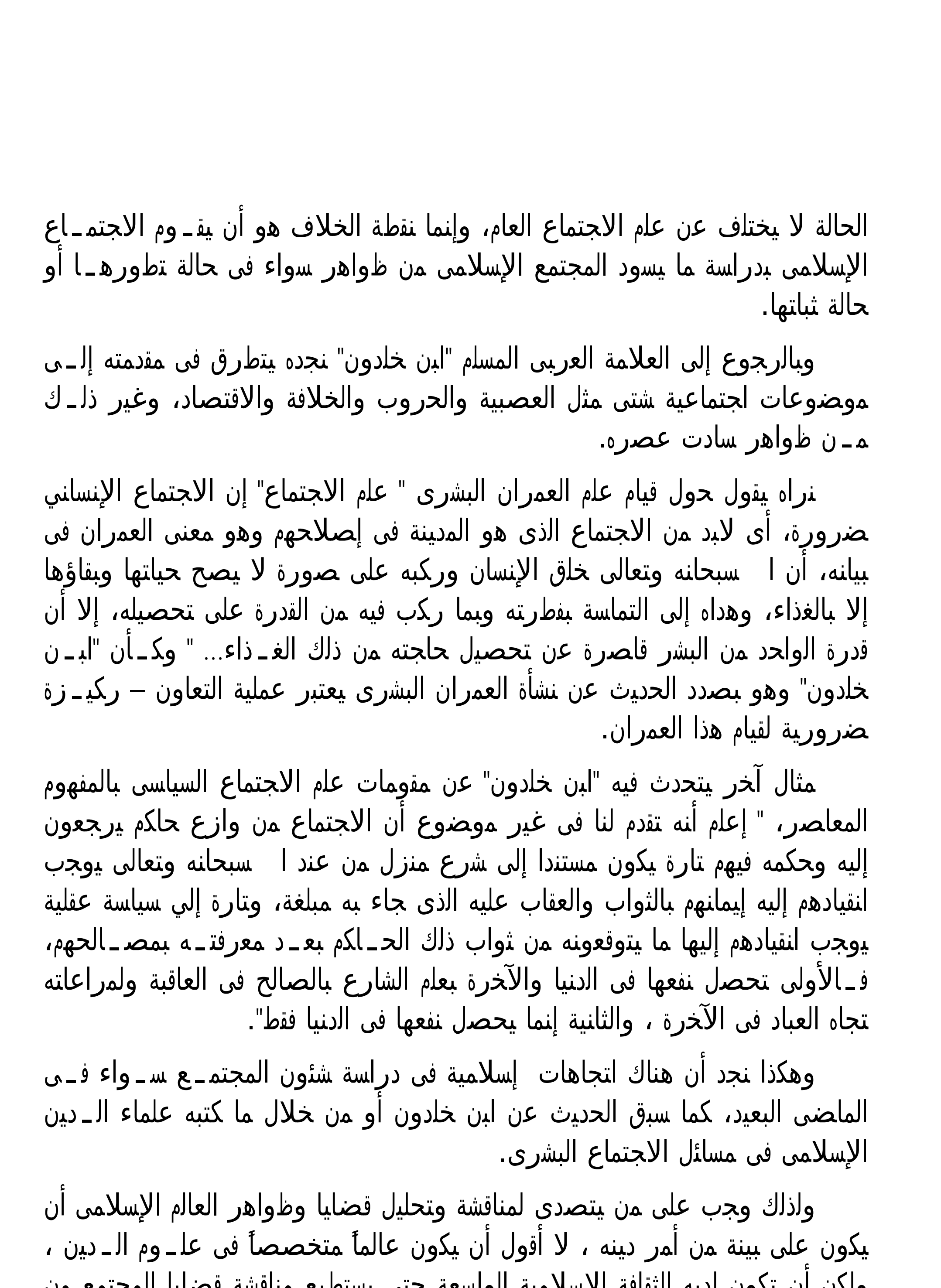
لقد قامت فى المجتمعات الإسلامية ظواهر اجتماعية ، ولكن المسلمون خلطـوا بين كونها عادات اجتماعية و بين أنها من توجيه الشرع الإسـلامى فأضـفوا عليهـا الطابع الدينى مثل الموالد وزيارة الأضرحة... لذلك يجـئ التوجـه الإسـلامى لعلـم الاجتماع لكى يفرق بين الأصيل والدخيل من هذه الظواهر ، ويحاول الإبقـاء علـى الأصيل وترك الظواهر المعتله. يجئ ذلك وفقاً لمنهج علمى رصـين وصـولا إلـى القوانين التى تحكم سلوكيات فى مثل هذه الأمور.

مثل هذه الدراسة توضح لنا كيف يمكن التطبيق فى علم الاجتمـاع الإسـلامى، وترد على بعض الأقوال بأن الإسلام اليوم إن هو إلا نصوص محفوظة فى الصـدور أو شعائر تؤدى لا علاقة لها بالمعاملات اليومية، أى أن هذه الأقوال تفصل بين الدين والحياة. وهى أقوال علمانية مضلله فما جاء الدين إلا ليفسر ويوجه الإنسان إلـى مـا ينبغى فعله حرصاً على مصلحته فى الحياة الدنيا وفى الآخرة.

نخلص مما سبق إلى القول بأن التوجه الإسلامى لعلم الاجتماع أمـر تفرضـه طبيعة المرحلة الحياتية التى يعيشها الإنسان المسلم فى عالم اليوم، بعد أن جرب النظم الوضعية الرأسمالية منها والاشتراكية وقادته هذه النظم إلى تبعية لن يفيق منها إلا إذا بحث عن هويته الحقيقية فى إسلامه العظيم. ويجئ هذا التوجه الإسلامى لعلم الاجتماع كمرشد للإنسان العادى فضلاً عن صانع القرار لكى يعطى الضوء الأخضر لما يجب فعله لعلاج مظاهر الوهن الاجتماعى، والظواهر المعتلة التى تسود سائر المجتمعـات الإسلامية. ولسنا أقل من أوجست كونت الذى وضع علم الاجتماع فى صدر العصـر الحديث من أجل علاج مظاهر الفوضى العقلية والاجتماعية فى المجتمع الفرنسى.

التوجه الإسلامى لعلم الاجتماع – المجالات

ومن خلال الأهداف السابقة، نستطيع القول أن هناك مجالات كثيرة يتعرض لها التوجه الإسلامى لعلم الاجتماع بالشرح والوصف والتفسير والتطبيق. وهو فى هـذه



الحالة لا يختلف عن علم الاجتماع العام، وإنما نقطة الخلاف هو أن يقـوم الاجتمـاع الإسلامى بدراسة ما يسود المجتمع الإسلامى من ظواهر سواء فى حالة تطورهـا أو حالة ثباتها.

وبالرجوع إلى العلامة العربى المسلم "ابن خلدون" نجده يتطرق فى مقدمته إلـى موضوعات اجتماعية شتى مثل العصبية والحروب والخلافة والاقتصاد، وغير ذلـك مـن ظواهر سادت عصره.

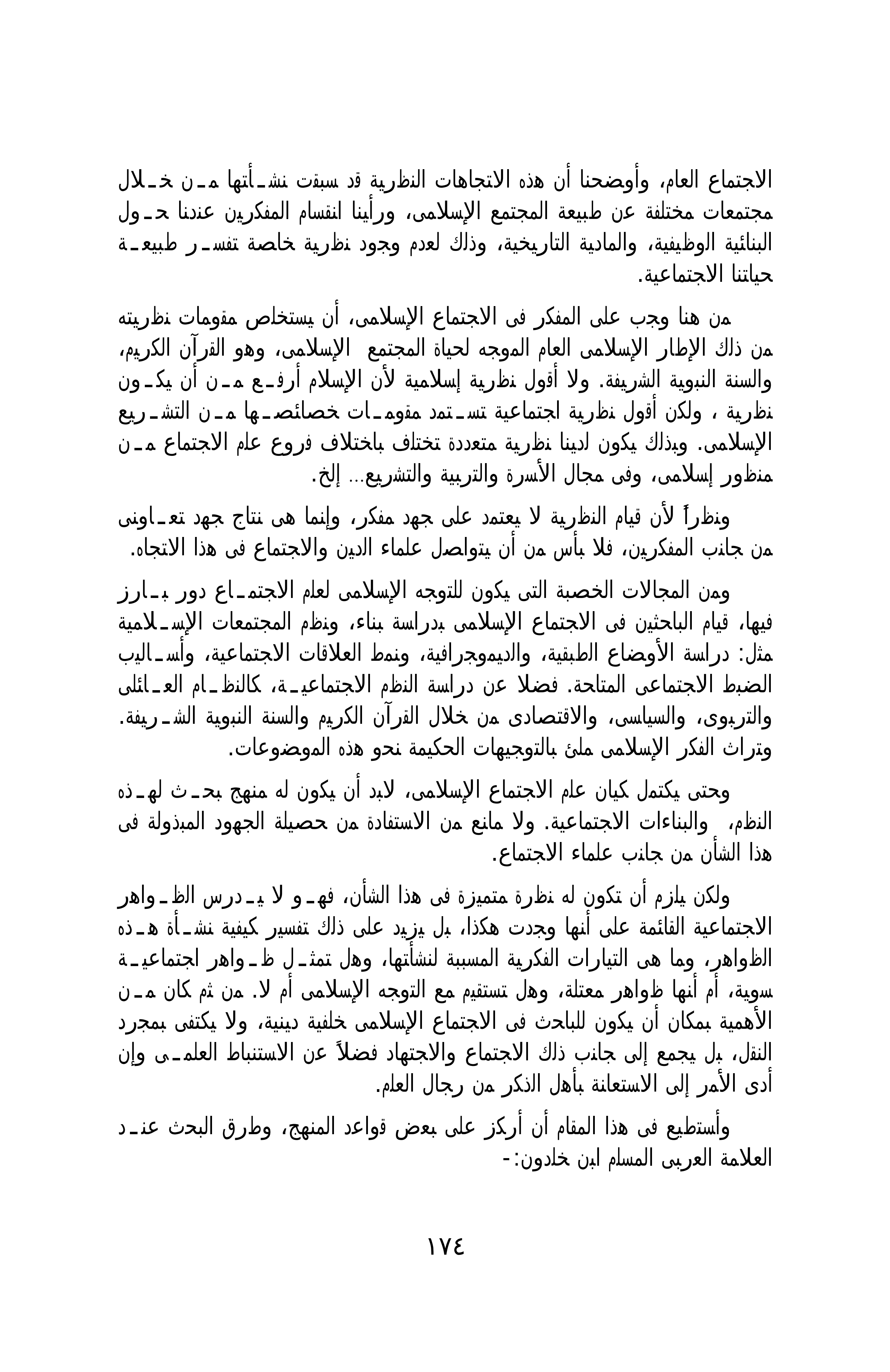
نراه يقول حول قيام علم العمران البشرى " علم الاجتماع" إن الاجتماع الإنساني ضرورة، أى لابد من الاجتماع الذى هو المدينة فى إصلاحهم وهو معنى العمران فى بيانه، أن ا سبحانه وتعالى خلق الإنسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلا بالغذاء، وهداه إلى التماسة بفطرته وبما ركب فيه من القدرة على تحصيله، إلا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغـذاء... " وكـأن "ابـن خلدون" وهو بصدد الحديث عن نشأة العمران البشرى يعتبر عملية التعاون – ركيـزة ضرورية لقيام هذا العمران.

مثال آخر يتحدث فيه "ابن خلدون" عن مقومات علم الاجتماع السياسى بالمفهوم المعاصر، " إعلم أنه تقدم لنا فى غير موضوع أن الاجتماع من وازع حاكم يرجعون إليه وحكمه فيهم تارة يكون مستندا إلى شرع منزل من عند ا سبحانه وتعالى يوجب انقيادهم إليه إيمانهم بالثواب والعقاب عليه الذى جاء به مبلغة، وتارة إلي سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليها ما يتوقعونه من ثواب ذلك الحـاكم بعـد معرفتـه بمصـالحهم، فـالأولى تحصل نفعها فى الدنيا والآخرة بعلم الشارع بالصالح فى العاقبة ولمراعاته تجاه العباد فى الآخرة ، والثانية إنما يحصل نفعها فى الدنيا فقط".

وهكذا نجد أن هناك اتجاهات إسلامية فى دراسة شئون المجتمـع سـواء فـى الماضى البعيد، كما سبق الحديث عن ابن خلدون أو من خلال ما كتبه علماء الـدين الإسلامى فى مسائل الاجتماع البشرى.

ولذلك وجب على من يتصدى لمناقشة وتحليل قضايا وظواهر العالم الإسلامى أن يكون على بينة من أمر دينه ، لا أقول أن يكون عالماً متخصصاً فى علـوم الـدين ، ولكن أن تكون لديه الثقافة الإسلامية الواسعة حتى يستطيع مناقشة قضايا المجتمع من منظور إسلامى.

ولعل من أبرز مجالات النقاش حول التوجه الإسلامى لعلم الاجتمـاع أن يهـتم الباحث أول ما يهتم بالنظرية الاجتماعية، ذلك لأنه لا يكون هناك علم بدون نظريـة توجه بحوثه ودراسته. ولذلك سبق لنا أن تعرضنا لأبرز الاتجاهات النظرية فى علـم



الاجتماع العام، وأوضحنا أن هذه الاتجاهات النظرية قد سبقت نشأتها من خلال مجتمعات مختلفة عن طبيعة المجتمع الإسلامى، ورأينا انقسام المفكرين عندنا حول البنائية الوظيفية، والمادية التاريخية، وذلك لعدم وجود نظرية خاصة تفسر طبيعة حياتنا الاجتماعية.

من هنا وجب على المفكر فى الاجتماع الإسلامى، أن يستخلص مقومات نظريته من ذلك الإطار الإسلامى العام الموجه لحياة المجتمع الإسلامى، وهو القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة. ولا أقول نظرية إسلامية لأن الإسلام أرفع من أن يكون نظرية ، ولكن أقول نظرية اجتماعية تستمد مقومات خصائصها من التشريع الإسلامى. وبذلك يكون لدينا نظرية متعددة تختلف باختلاف فروع علم الاجتماع من منظور إسلامى، وفى مجال الأسرة والتربية والتشريع... إلخ.

ونظراً لأن قيام النظرية لا يعتمد على جهد مفكر، وإنما هى نتاج جهد تعاونى من جانب المفكرين، فلا بأس من أن يتواصل علماء الدين والاجتماع فى هذا الاتجاه.

ومن المجالات الخصبة التى يكون للتوجه الإسلامى لعلم الاجتماع دور بارز فيها، قيام الباحثين فى الاجتماع الإسلامى بدراسة بناء، ونظم المجتمعات الإسلامية مثل: دراسة الأوضاع الطبقية، والديموجرافية، ونمط العلاقات الاجتماعية، وأساليب الضبط الاجتماعى المتاحة. فضلا عن دراسة النظم الاجتماعية، كالنظام العائلى والتربوى، والسياسى، والاقتصادى من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة. وتراث الفكر الإسلامى ملئ بالتوجيهات الحكيمة نحو هذه الموضوعات.

وحتى يكتمل كيان علم الاجتماع الإسلامى، لابد أن يكون له منهج بحث لهذه النظم، والبناءات الاجتماعية. ولا مانع من الاستفادة من حصيلة الجهود المبذولة فى هذا الشأن من جانب علماء الاجتماع.

ولكن يلزم أن تكون له نظرة متميزة فى هذا الشأن، فهو لا يدرس الظواهر الاجتماعية القائمة على أنها وجدت هكذا، بل يزيد على ذلك تفسير كيفية نشأة هذه الظواهر، وما هى التيارات الفكرية المسببة لنشأتها، وهل تمثل ظواهر اجتماعية سوية، أم أنها ظواهر معتلة، وهل تستقيم مع التوجه الإسلامى أم لا. من ثم كان من الأهمية بمكان أن يكون للباحث فى الاجتماع الإسلامى خلفية دينية، ولا يكتفى بمجرد النقل، بل يجمع إلى جانب ذلك الاجتماع والاجتهاد فضلاً عن الاستنباط العلمى وإن أدى الأمر إلى الاستعانة بأهل الذكر من رجال العلم.

وأستطيع فى هذا المقام أن أركز على بعض قواعد المنهج، وطرق البحث عند العلامة العربى المسلم ابن خلدون:-

١- فقد استخدم الشك النقدى فى تمحيص الروايات والأخبار، التى تكون مـادة علـم التاريخ، ويتقصى أسباب الكذب فى الروايات والأخبار ويشرحها ويحللها.

٢- يستند إلى قاعدة منهجية غاية فى الأهمية، وهى الواقعية الاجتماعيـة المتشخصـة بموادها. ويمتاز الفكر الخلدونى بالنظر فى الأسباب والعلل التى تحتم وجـود الـنظم الاجتماعية لأن طبيعة العمران تقتضى ذلك.

٣- يستند إلى قاعدة تحكيم أصول العادة وطبيعة العمران " فالقانون فى تمييز الحـق من الباطل فى الإخبار بالإمكان والاستحالة أن ننظر فى الاجتماع البشرى الذى هـو العمران ، ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته ويقتضى طبعة، وما يكون عارضاً لا يعتد به، ولا يمكن أن يعرض له. وإذا فعلنا ذلك كان ذلك لنا قانوناً فى تمييز الحـق مـن الباطل فى الإخبار والصدق من الكذب بوجه برهانى لا تدخل الشك فيه".

٤- القياس بالشاهد والغائب ، ويتكون القياس من أربعة أركان هى: الأصـل والفـرع والعلة والحكم. أما الأصل فهو ما تفرع عليه غيره، أو ما عرف بنفسه أو ما بنى عليه غيره، وأما الفرع فهو عكس الأصل، وأما العلة فهى الوصف الجامع بـين الأصـل والفرع، وأما الحكم فهو ثمرة القياس أو نتيجته.

٥- السير والتقسيم، ذلك أن العقل يحتاج فى الحصول على موضـوع لمعرفـة غيـر الحاضر فى الذهن إلى عمليات ذهنية مختلفة، كاستخراج قانون عام من مجموعة من الملاحظات، أو التجارب المنظمة، أو استنساخ نتيجة خاصة من بعض المبادئ الأولية العامة.

٦- الحيطة عند التعميم . إذ لما كان ابن خلدون قد اعتمد على استقراء أحداث التاريخ ذواتا كان أو فعالا، وعلى الاستقراء من ملاحظات للتوصل إلى قوانينـه، وأحكامـه، ونظرياته، ومبادئه فى العمران البشرى وصياغتها، فإنه قد وجد لزاما عليه كعالم متنبه إلى عملية الاستقراء الناقص من جهة، وطبائع العمران الإنسانى من جهة أخرى، أن يتحفظ عند التعميم، لأن نتائج الاستقراء الناقص أو الموسع، بخاصـة فـى محـيط التجمعات البشرية المتفاعلة غير يقينية، وإن كـانت قريبة من اليقين، إذا كـان ذلـك مبنياً على تكرار أحداث التاريخ المتشابهة، وإفضائها إلى نتائج متشابهة. ولذلك كـان يحتاط عند صياغة قوانينه، ومبادئه، وأحكامه، ونظرياته ويستخدم كلمة " فى الغالب".

بذلك يكون ابن خلدون، قد توصل إلى هذه القواعد المنهجية بتدبره الاجتمـاعى للقرآن الكريم، والحديث الشريف، وباعتداده بمناهج البحث لدى من سبقه من جهابـذة الفكر الإسلامى، واستشهد على قوانينه ونظرياته بآيات من القرآن الكريم.[٣]

وهكذا اجتهد ابن خلدون، وتوصل إلى هذه القواعد المنهجية سابقاً غيـره مـن



علماء الاجتماع المحدثين بقرون عدة، أفلا يتدبر خلفاء ابن خلدون من علماء الاجتماع المسلمين اليوم إلى هذا الميراث العلمى ويوظفوه فى إطار هذا التوجه الإسلامى لعلم الاجتماع.

وإلى جانب هذه الميادين الوفيرة من ميادين البحث فى مجال الاجتماع الإسلامى ما يتوفر لدى المجتمع الإسلامى من ظواهر عديدة تدخل فى عداد الآداب الاجتماعية، ولكن تتخذ صيغة دينية – كما سبق القول – مثل الاحتفال بالموالد وزيارة النساء للقبور، وتجهيز الكعك فى عيد الفطر. أو عمل تماثيل الحلوى فى المولد النبوى الشريف إلى آخر هذه الأمور التى استحدثها المسلمون، والتى يكون لها عواقب وخيمة على طبيعة العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة وخارجها. ولذلك كان من الأهمية بمكان دراسة هذه الظواهر دراسة اجتماعية واعية فى إطار التوجيهات الإسلامية لترشيدها.

خلاصة القول أن مجالات الدراسة فى الاجتماع الإسلامي هى نفس مجالات الدراسة فى الاجتماع العام: نظرية ومنهج وبناء اجتماعى ونظم وظواهر، ولكن من منظور إسلامى. بمعنى رصد هذه المجالات فى الواقع الاجتماعى، والاحتكام إلى القرآن الكريم، والسنة النبوية الشريفة، لتوضح علاقة هذه الدراسات بما ينص عليه الشرع الحكيم من عدمه. وبذلك يسهم علم الاجتماع الإسلامى فى توجيه الأنظار إلى مواطن القوة والضعف فيما يسود المجتمع من ظواهر ونظم اجتماعية.

التوجه الإسلامى لعلم الاجتماع – القضايا

يتضح لنا مما سبق أن التوجه الإسلامى لعلم الاجتماع، يتناول مجالات عديدة، منها ما هو نظرى، ومنها ما هو منهجى، ومنها ما هو ظاهراتى، لذلك رأى الباحث أن يسوق فى هذه الفقرة بعض القضايا الاجتماعية التى يعالجها الإسلام من منطلق أن التشريع الإسلامى جاء لهداية البشر فى حياتهم الدنيا والآخرة إذا اتبعوا ما أنزل ا سبحانه وتعالى من أحكام تنظم حياتهم، وعلاقاتهم، وحقوقهم، وواجباتهم وأنهم إن فعلوا ذلك فقد هدوا إلى الطريق السوى الموصل إلى حياة أخرى يأمل فيها الإنسان على ظهر هذه البسيطة.

ولم يترك القرآن الكريم، ولا السنة النبوية المشرفة قضية من قضايا العمران البشرى إلا وناقشها، ووضع أسس العلاج المناسب لها. وبقى على الإنسان أن يأخذ بهذه الأحكام حتى تستقيم أموره، وتتضح علاقاته الاجتماعية مع ذويه، ويهدف الجميع إلى بناء مجتمع قوى وناهض.

ولقد تحدث الإسلام فى كثير من أمور الحياة فى نظم الحكم، والسياسة، والبناء الاجتماعى، والأسرى، والأخلاقي، والاقتصادي، والتربوى...إلخ، وللإسلام رأى فى

كثير من الأفكار المطروحة على الساحة اليوم كفكرة العلمانية والشيوعية والوجودية.

ونظراً لأن قضية من هذه القضايا تحتاج إلى مجلدات، ورغبة من الباحث فى أن يعرض لبعض نماذج قضايا المجتمع، وكيف يعالجها الإسلام، وذلك لتبرير الأخذ بفكرة التوجه الإسلامى فى مجال علم الاجتماع. لذلك آثر أن يستعرض فى إيجاز شديد رأى الإسلام فى هذه القضايا، بحيث تكون هذه الأحكام أطراً تصورية لمناقشة جادة لهذا التوجه الإسلامى للعلم.

فى مجال الأسرة على سبيل المثال، فقد شرع الإسلام الزواج كمدخل لتكوين الأسرة التى يرضى عنها الشرع، ويعترف بثمراتها المجتمع، ونهى عن زواج المتعة، لأنه لا يهدف إلى إشباع الشهوة ولا يكفل الاستقرار.

كما أنه حتى تستقيم أمور الحياة داخل الأسرة، فقد وزع الإسلام الأدوار، وتحدث عن الحقوق والواجبات بين الزوجين والأبناء. فهناك حقوقً مشتركة مثل حق العشرة الزوجية لكل من الزوجين. كذلك أوجب الإسلام حقوقاً للزوجة، وأولها موافقتها على الزواج أساساً، وحق المهر دليلاً على سعى الرجل إليها، والاعتزاز بها فضلاً عن حق الزوجة فى معيشة كريمة يتكفل بها الزوج حسب طاقته المالية، وهى حق النفقة وحق العدل فى المعاملة.

كذلك فإن للزوج حقوقاً تجاه زوجته، وأولها حق الطاعة بما لا يتعارض مع طاعة الله سبحانه وتعالى، وهذا يتمشى مع ماله من قوامه بما يحفظ للمرأة شخصيتها وحريتها فى التصرف فى مالها الخاص.

كما عالج الإسلام، مشكلات الحياة الزوجية، وتدرج الإسلام فى وسائل العلاج، فمن نصيحة للزوجة أو الحكم من قبل الطرفين " **إن يريدا إصلاحاً يوفق الله بينهما**".

وإذا كان الشقاق من جانب الزوجة، فقد أوضح القرآن الكريم أسلوب العلاج الذى يؤدى إلى تعديل السلوك بمنهج يعيد التآلف بين الزوجين " **واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجروهن فى المضاجع واضربوهن فان أطعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا إن الله كان عليا كبيراً**"(النساء ٣٤).

وأباح الله سبحانه وتعالى الطلاق، وأن كان أبغض الحلال إليه سبحانه وتعالى ومع ذلك جعله متدرجاً. فهناك طلقة أولى رجعية، وثانية رجعية. أما إذا حدثت الطلقة الثالثة فلا تحل له الزوجة، وأن تعود إليه إلا إذا تزوجت من غيره، ثم طلقت منه ورغبت فى العودة إلى زوجها الأول".

وعالج الإسلام نظام تعدد الزوجات ، وقصر التعدد على أربعة بما يتمشى مع الطبيعة الإنسانية، وجاء التعدد لضرورات مثل رغبة المجتمع فى زيادة عدد سكانه،

أو احتمال أن تكون الزوجة عاقراً أو مريضة، أو هناك احتمال بتفوق عدد النساء فى مجتمع ما على عدد الذكور.

وقد أحاط القرآن الكريم التعدد بالكثير من التحفظات نلمسها فى قوله تعالى "**وإن خفتم ألا تقسطوا فى اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع، فإن خفتم ألا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم ذلك أدنى ألا تعولوا**" (النساء ٣)، " **ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل**" (النساء ١٢٩).

كذلك فقد نظم الإسلام علاقات الوالدين بالأبناء بما فرضه من حقوق للأبناء على الآباء والعكس ، فللأبناء ولاية التربية وولاية الحفظ والصيانة والتعليم والولاية على المال إذا كان للولد مال ، كما نظم الإسلام صلة الآباء بالأبناء وحدودها وحرم التبنى، كما أوضح صلة الأقارب " **وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض فى كتاب ا ، أن ا بكل شئ عليم** " الأنفال ٧٥، "**ذلك الذى يبشر ا عباده الذين آمنوا وعملوا الصالحات قل لا أسألكم عليه أجراً إلا المودة فى القربى**" (الشورى ٢٣).

كما تحدث الإسلام عن الميراث وجعله إجباريا بالنسبة للمورث [٤] والوارث.

تلك هى مباحث إسلامية جوهرية، يتضمنها علم الاجتماع الإسلامى فى مجال الأسرة، ويعالج هذا العلم هذه الأحكام مع ما يسود الأسرة اليوم من مشكلات، ويوضح إلى أى حد تقترب الأسرة المسلمة من هذا التشريع السماوى أو تبتعد عنه.

ومن خلال المشاهدات اليومية للعلاقات الأسرية نلاحظ كثيراً من جوانب القصور والابتعاد عن تحكيم شرع ا سبحانه وتعالى فمن مغالاة فى المهور إلى أزمة إسكان ، إلى ارتفاع فى تكاليف المعيشة إلي مشكلات المهجر والانفصال ، إلي التحرر الزائد فى العلاقات الاجتماعية ، إلى مواقف الندية والنزعة الفردية التى تحدث بين الزوج والزوجة، إلى مشكلة صناعة القرار فى الأسرة ، إلى أساليب مجتمعة مستعارة فى تربية الأبناء، إلي شذوذ الأبناء فى معاملة الوالدين. مشاكل لا حصر لها. ومن العجيب أننا نلتمس العلاج من خبراء النفس والتربية والاجتماع فى الغرب ، فى الوقت الذى نرى أسلوب العلاج الناصع الذى يتفق وطبيعة شعوبنا الإسلامية قائم بيننا فى كتاب ا وسنه نبيه.

وفى مجال الملكية نرى أنه من المبادئ التى يقررها الإسلام " أن المال لا يلد مالا"، لذلك فقد أقر الإسلام العمل الشريف كسبب للتملك حيث يكتسب الإنسان منه قوته، ويعتبر أجره ملكاً حلالاً له ولأبنائه من بعده فى إطار ضوابط اجتماعية سامية تحكم العلاقة بين المتعاملين. من أجل ذلك أمكن القول بأن هناك ارتباط بين العمل كقيمة اجتماعية، والملكية كظاهرة.

ولقد عولجت ظاهرة التملك فى إطار كتابات مقارنة بين نظام الملكية فى الإسلام والنظم الوضعية الأخرى بين اشتراكية ورأسمالية. ومما تجدر الإشارة إليه أن هناك خلاف بين نظام التملك فى الإسلام، وبين تلك النظم الوضعية. فإذا كان الإسلام يقر الملكية الفردية فهذا ليس على غرار الملكية الفردية فى النظام الرأسمالي، حيث تتسم هذه الأخيرة بالاحتكار والاكتناز، لكن الإسلام حين اعترف بحق التملك فلأن ذلك أمر تقره الفطرة السليمة المشجعة على الإنجاز والعمل وحفظ كرامة الفرد.

ولذلك كان إقرار الإسلام لحق الإنسان فى التملك أمر واضح " **للرجال نصيب مما اكتسبوا ، وللنساء نصيب مما اكتسبن**" (النساء ٣٢).

ولعن الإسلام مغتصب المال، وأوجب الغاصب أن يرد ما اغتصبه أو قيمته إذا بدده وأتلفه، علاوة على عقوبة التعزير وهى الحبس أو الجلد أو التأنيب أو غير ذلك.

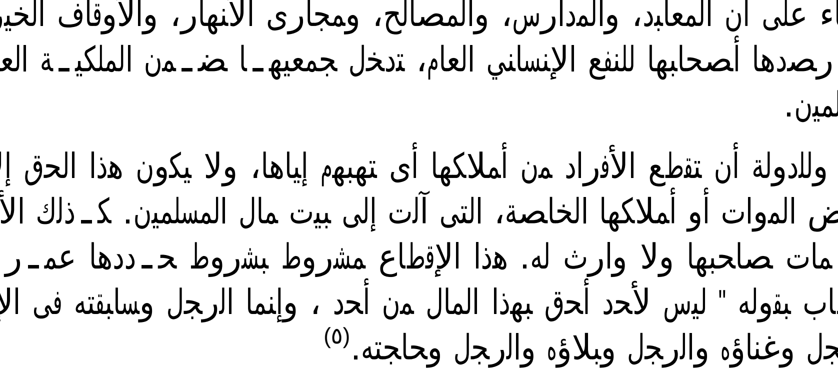
ومن المبادئ الأساسية، أن ملكية الإنسان للشيء فى الإسلام هى حق عارض لا أصل ، ذلك لأن الإنسان إنما يشترى حق الانتفاع فقط، وأن الملكية الحقيقية هى وحده ، سبحانه وتعالى. فالمال مال ا . وإذا لم يحسن الفرد التصرف والانتفاع بالمال كان للولى أو الجماعة أن تسترد منه هذا الحق.

من ناحية أخرى، فإنه من غير الطبيعى أن تكون هناك مساواة مطلقة فى التملك لجميع الأفراد، وإنما هناك تفاوت واضح فى الملكية تمشياً مع طبيعة الإنسان وقدراته " **أن سعيكم لشتى**" (الليل ٤)، ومع ذلك لم يجعل الإسلام هذا التفاوت فى الملكية وسيلة للصراع الطبقى، فقد ضبط الإسلام هذه المشاعر بقيم أخلاقية، حيث أوضح أن المال **فتنه " إنما أموالكم وأولادكم فتنه".**وأن المال عرض زائل، وإنما التفاضل بين الناس ليس بالجاه والحسب، وإنما بالتقوى والعمل الصالح.

كما أكد الإسلام على عنصر التكليف والمسئولية لمن يمتلك، حيث إنه من الضرورى إخراج الزكاة. كما منع فئة قليلة من الناس حق التملك، بحيث يدور المال بينها ولا يجده الآخرون ، كما لا يجوز تعطيل توظيف المال بالاكتناز، بل لابد من إطلاقه للتعامل.

كذلك تختلف الملكية العامة فى الإسلام عن المذاهب الوضعية أيضا، فقد أوجب الإسلام أن يكون المال العام ملك للأمة ، وبذلك يقطع الطريق على أطماع الطامعين. واعترف بكيان الفرد، ولا يهدده كما فى النظام الاشتراكي. كما حرص الإسلام على أن يكون كل ما هو ضرورى لحياة الناس ملكية عامة فقال الرسول ﷺ المسلمون شركاء فى ثلاث : الماء والكلأ والنار".

ويعتبر المالكية المعادن بأنواعها ملكية عامة لصالح المسلمين جميعاً، كما أجمع



الفقهاء على أن المعابد، والمدارس، والمصالح، ومجارى الأنهار، والأوقاف الخيرية التى رصدها أصحابها للنفع الإنساني العام، تدخل جميعها ضمن الملكية العامة للمسلمين.

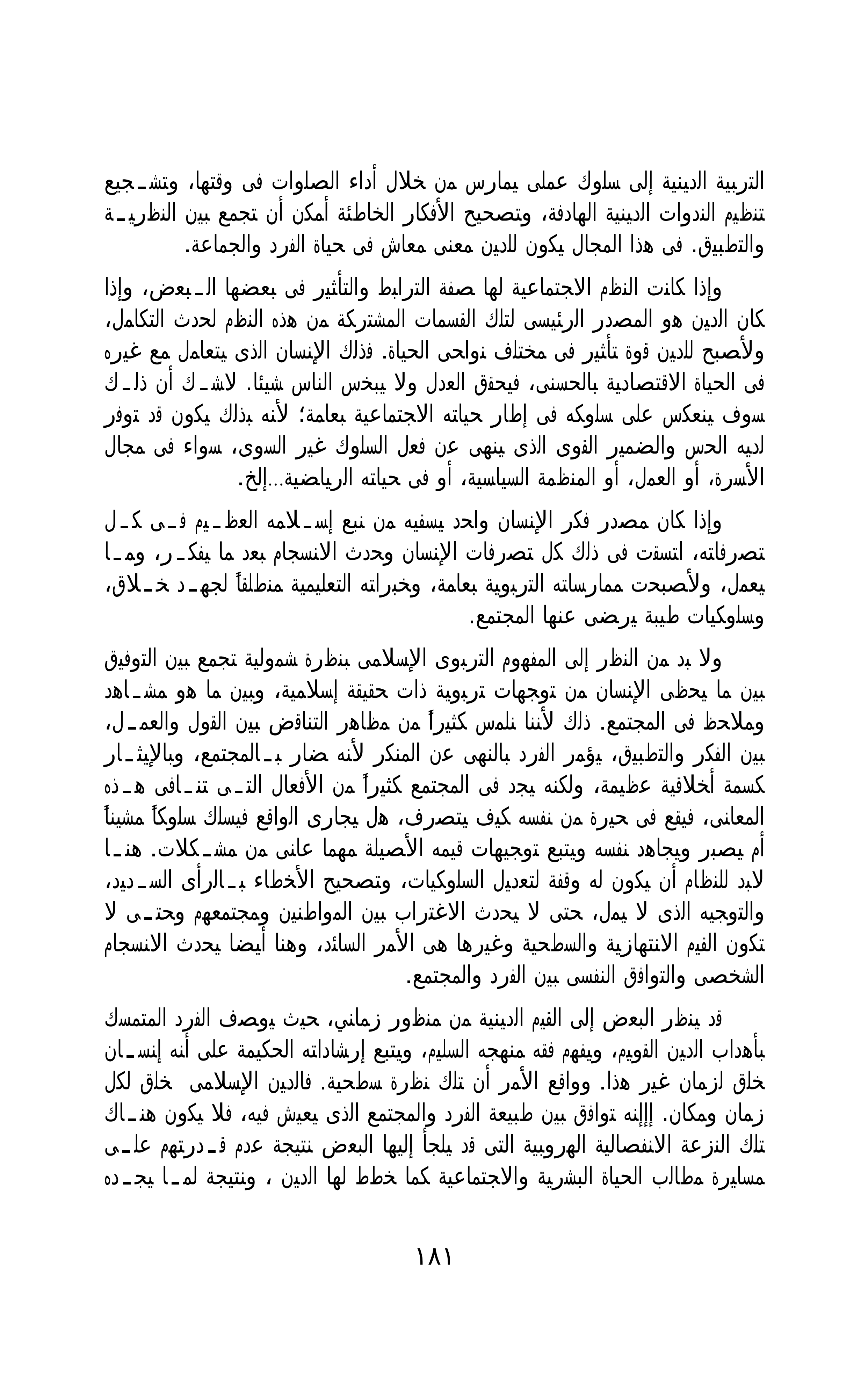
وللدولة أن تقطع الأفراد من أملاكها أى تهبهم إياها، ولا يكون هذا الحق إلا فى الأرض الموات أو أملاكها الخاصة، التى آلت إلى بيت مال المسلمين. كذلك الأرض التى مات صاحبها ولا وارث له. هذا الإقطاع مشروط بشروط حددها عمر بن الخطاب بقوله " ليس لأحد أحق بهذا المال من أحد ، وإنما الرجل وسابقته فى الإسلام والرجل وغناؤه والرجل وبلاؤه والرجل وحاجته.[5]

واضح من العرض السابق أن الملكية فى الإسلام قائمة على أسس واعتبارات، تختلف كثيراً عن تلك الأسس القائمة عليها، ما يسمى بالملكية الفردية فى المجتمع الرأسمالى، أو الملكية الجماعية فى المجتمع الاشتراكى. فحينما يتناول علم الاجتماع الإسلامى نظام الملكية، فإنه يشخص مقومات الملكية كما جاء بها الشرع الإسلامى، وبالخصائص السابق التنويه إليها، وبذلك يأتى بشيء جديد عما هو مألوف من كتابات، لكى يخاطب المجتمعات الإسلامية، ولكى ينتقد أوضاع التمالك القائمة ويوضح الصورة الباهته التى قد يتعلق بها البعض تمسحاً فى الإسلام ومبادئه، بل كم من كتابات ألصقت صفة الاشتراكية بالإسلام الحنيف وشتان بين خصائص الاشتراكية الوضعية والإسلام المنزل من عند ا سبحانه وتعالى.

وفى مجال التربية، مما لاشك فيه أن الدين هو نبع القيم الفاضلة فى المجتمع، تلك القيم التى تؤكد معانى العدل والحق والخير وتبسط جناح الرحمة على الضعفاء ، وتدعو إلى مقاومة الظلم وأخذ حق المظلوم. فإذا ما غرس النظام التربوى فى المجتمع تلك المعانى النبيلة السامية فى نفوس النشء عبر عملية التطبيع والتنشئة الاجتماعية، لاستطعنا أن نخرج للمجتمع شخصيات سوية تتفاعل بإيجابية مع الأحداث وتكون أكثر عطاء لمجتمعنا .

الدين إذن هو مصدر القيم العليا فى المجتمع، وهو مصدر هذه القيم فى الأسرة كأول وحدة اجتماعية للمجتمع، يعرف فيها القصر ماله من حقوق، وما عليه من واجبات. يخدم الكبير، ويعطف الكبير على الصغير ، يسود الاحترام المتبادل بين جميع الأفراد داخل الأسرة، فلا شحناء ولا بغضاء ولا أثرة ولا أنانية، بل الكل يصب كل جهده فى وعاء الأسرة، فتسود الرحمة ويعم الرخاء.

وعلى مستوى التربية الرسمية داخل المدرسة، يعتبر الدين أيضاً هو الموجه الحقيقى بكل ما يسود داخلها من توجيهات تربوية، لأنها تبغى الصالح العام وتربى المواطن الصالح، وتخرج إلى المجتمع الإنسان السوى. وإذا ما ترجمت أساليب



التربية الدينية إلى سلوك عملى يمارس من خلال أداء الصلوات فى وقتها، وتشجيع تنظيم الندوات الدينية الهادفة، وتصحيح الأفكار الخاطئة أمكن أن تجمع بين النظرية والتطبيق. فى هذا المجال يكون للدين معنى معاش فى حياة الفرد والجماعة.

وإذا كانت النظم الاجتماعية لها صفة الترابط والتأثير فى بعضها البعض، وإذا كان الدين هو المصدر الرئيسى لتلك القسمات المشتركة من هذه النظم لحدث التكامل، ولأصبح للدين قوة تأثير فى مختلف نواحى الحياة. فذلك الإنسان الذى يتعامل مع غيره فى الحياة الاقتصادية بالحسنى، فيحقق العدل ولا يبخس الناس شيئا. لاشك أن ذلك سوف ينعكس على سلوكه فى إطار حياته الاجتماعية بعامة؛ لأنه بذلك يكون قد توفر لديه الحس والضمير القوى الذى ينهى عن فعل السلوك غير السوى، سواء فى مجال الأسرة، أو العمل، أو المنظمة السياسية، أو فى حياته الرياضية...إلخ.

وإذا كان مصدر فكر الإنسان واحد يسقيه من نبع إسلامه العظيم فى كل تصرفاته، اتسقت فى ذلك كل تصرفات الإنسان وحدث الانسجام بعد ما يفكر، وما يعمل، ولأصبحت ممارساته التربوية بعامة، وخبراته التعليمية منطلقاً لجهد خلاق، وسلوكيات طيبة يرضى عنها المجتمع.

ولا بد من النظر إلى المفهوم التربوى الإسلامى بنظرة شمولية تجمع بين التوفيق بين ما يحظى الإنسان من توجهات تربوية ذات حقيقة إسلامية، وبين ما هو مشاهد وملاحظ فى المجتمع. ذلك لأننا نلمس كثيراً من مظاهر التناقض بين القول والعمل، بين الفكر والتطبيق، يؤمر الفرد بالنهى عن المنكر لأنه ضار بالمجتمع، وبالإيثار كسمة أخلاقية عظيمة، ولكنه يجد فى المجتمع كثيراً من الأفعال التى تنافى هذه المعانى، فيقع فى حيرة من نفسه كيف يتصرف، هل يجارى الواقع فيسلك سلوكاً مشيناً أم يصبر ويجاهد نفسه ويتبع توجيهات قيمه الأصيلة مهما عانى من مشكلات. هنا لابد للنظام أن يكون له وقفة لتعديل السلوكيات، وتصحيح الأخطاء بالرأى السديد، والتوجيه الذى لا يمل، حتى لا يحدث الاغتراب بين المواطنين ومجتمعهم وحتى لا تكون القيم الانتهازية والسطحية وغيرها هى الأمر السائد، وهنا أيضا يحدث الانسجام الشخصى والتوافق النفسى بين الفرد والمجتمع.

قد ينظر البعض إلى القيم الدينية من منظور زماني، حيث يوصف الفرد المتمسك بأهداب الدين القويم، ويفهم فقه منهجه السليم، ويتبع إرشاداته الحكيمة على أنه إنسان خلق لزمان غير هذا. وواقع الأمر أن تلك نظرة سطحية. فالدين الإسلامى خلق لكل زمان ومكان. إإإنه توافق بين طبيعة الفرد والمجتمع الذى يعيش فيه، فلا يكون هناك تلك النزعة الانفصالية الهروبية التى قد يلجأ إليها البعض نتيجة عدم قدرتهم على مسايرة مطالب الحياة البشرية والاجتماعية كما خطط لها الدين ، ونتيجة لما يجده

الفرد المسلم من تنافر بين القول والفعل سواء علـى مسـتوى الأسـرة أو المجتمـع فالإسلام العظيم يحقق المجتمع الفاضل لا المجتمع الانتهازي، مجتمع العدل والرخـاء لا يخشى الضعف والفقر، ويحاول أن يتبع الفرد تعليمات دينه فـى كـل تصـرفاته وسلوكياته بلا استثناء.

كما يبدو وعى الإسلام بهذه الطبيعة البشرية ما ذكر من أنه " لا رهبانيـة فـى الإسلام"، اقتناعاً بأن المسلم لابد أن يعيش اجتماعياً، وأن يتمتع بمطالبه الدنيوية فـى اعتدال ودون إسراف أو تقتير. الأخلاق الإسلامية إذن يمكن فيها الوفاق التـام بـين منفعة الفرد ومنفعة الجماعة.(٦)

وتغرس القيم التربوية فى الإسلام مبادئ الشورى فى الأمر عند الناس وتمنحهم قيمة الحرية للتعبير عن الرأى والرأي الآخر، طالما كان هدف الجميع سعادة المجتمع دون ما تحقيق مصالح فئوية أو كسر حاجز الفرص بين البشر جميعا.، كما تشجع هذه القيم أن يعيش الإنسان دنياه وآخرته فى ٍأسلوب متوازن، وفى تشجيع الإنسـان علـى التعلم، لأن العلم ينفعه فى حياته الدنيا، وهو مصدر تفوقه وتقدمه فى كافة المجـالات وحتى يسابق غيره من المجتمعات غير المسلمة. والإنسان فى تعلمه ينبغى أن يتواضع دون أن يكفر بنعمة ربه أو دون أن يجعل للعلم سلطاناً على قيمه وأخلاقياته الدينيـة. فالعلم كأحد أسباب النجاح فى الحياة، ينبغى أن يتجه بصاحبه إلى التفكير والتأمل فـى عظمة خالقه جل وعلا، وأن يشكر ربه أن هداه وعلمه، لا أن يكفره على نحو ما يفعل الآخرون. والمسلمون الأوائل طلبوا العلم الملتزم بحقائق وجوهر الـدين حتـى مـن غيرهم من الشعوب القديمة إيمانا منهم بأهمية التواصل والاحتكاك بالغير، وإيمانا منهم بعمومية الثقافة الإنسانية. وبالتالى ظهر من علماء المسلمين من كان له باع طويل فى علوم الفلك، والطيران، والطبيعة، والطب وغير ذلك. تعلموا هذه المعـارف وكلهـم تقوى وورع دون تخاذل ودون غرور، أو كبرياء فأعطاهم ا وألهمهم من المعـارف ما سبقوا به علماء الغرب، بل وأسسوا حضارتهم التى يستعيرها مسلمو اليـوم مـنهم متناسين ما كان لأجدادهم من سبق حضارى. لذلك يخاطب القـرآن الكـريم العقـل والفكر، ويمضى على توظيف العلم لخدمة البشرية، وإيقاع المنهج العلمى فـى كافـة نواحى الحياة التربوية والاجتماعية .. إلخ. كما أقام الإسلام ثقافته المتكاملة على منهج تربوى سليم متكامل، وشامل، ومترابط يلتقى مع الواقع ويبتعد عن الخيـال . وبـذلك يكون سلوك الإنسان المسلم واقعياً يتقن مطالب الحياة الشريفة وتطور المجتمع، ولذلك تصلح التربية الإسلامية لكل زمان ومكان؛ لأنها تربية متجددة واقعية لها عموميـات مبادئها، ونسبية أساليب التطبيق بحسب طبيعة كل مجتمع.(٧)

لقد عبر "ابن خلدون" عن هذه القيم التربوية الإسلامية فى مجموعة من الأصول

التى تعد اليوم أحد أركان التربية الحديثة. وبرغم سبق "ابن خلدون" لعلمـاء التربيـة المحدثين فى هذه الأصول، مازالت مناهج التربية الإسلامية لا تشغل إلا النذر اليسير من الاهتمام.

إنه يحاول أن يقرن المعارف والمذاهب بـالأخلاق والفضـائل، وهـذه حقيقـة يتجاهلها عالم اليوم المبنى على القوة والمنفعة، إذ نادراً ما تقترن المعرفة العلمية اليوم بمعرفة أخلاقية، لذلك نجد العلم فى بعض جوانبه يحارب الإنسان فيما يختـرع مـن أساليب الدمار الشامل. إذ لو أن هناك نزعة أخلاقية يتحلى بهـا العلمـاء لأسـعدوا الإنسانية، وسخروا علمهم لنفع البشر جميعاً، ولتواضع العلماء من منطلق أنهم أسـبابا فقط فى هذه الحياة، وإنهم مهما أوتوا من علم فهو قليل أمام علـم الخـالق سـبحانه وتعالى.

ينظر "ابن خلدون" إلى التربية والتعليم نظرة شاملة تشتمل على العلم والخلـق، بمعنى أنه لا فائدة من تعليم دون ممارسة أخلاقية للتلاميذ، لذلك نجد اليـوم الاهتمـام فقط بالتحصيل العلمى للحصول على مجموع درجات مناسب يؤهل لمستقبل أفضـل، وهو فى سبيل تحصيل هذا العلم يتناسى الخلق الرفيع. فالغاية عنده تبرر الوسيلة، وما أفضل أن يجمع المرء بين علم نافع وأخلاق فاضلة.

يشير "ابن خلدون" إلى أن العلم والتعليم طبيعى فى المجتمع البشرى، إذ بـالعلم يسعى الإنسان إلى حياة تشبع احتياجاته وميوله وقدراته متعاونا مع غيره لا منافساً له، وبذلك يحقق العلم وظيفته الاجتماعية لخدمة الإنسان.

يرى "ابن خلدون" أن التعليم للعلم من جملة الصنائع؛ بمعنى أن الإنسان يتقبل عن أخيه الإنسان الآداب والثقافة وسائر أمور المعاملات، ولكنه فى هذا النقـل لا يكـون مجرد ناقلً بل ناقداً ما يفد إليه من معارف، وهل هى تتفق مع طبيعة دينه وقيمـه أم لا؟ وأن يترك مالا ينفعه من معارف إلي ما ينفعه.

يشير إلى أن الاستعداد لقبول العلم وفهمه ينشأ تدريجياً، ويرى أن الملكات إنمـا تحصل بتتابع النقل وتكراره، أى أنه يؤمن بقاعدة التدرج فى التعليم. وهو فـى ذلـك يخاطب قدرات الإنسان وميوله، وأن التعليم لا يستهدف الفهم والوعى فلا يتم بـالحفظ وحده، بل يتم بتكوين ملكة التصرف فى العلم والتعليم، وهـى مـا يسـميه بالملكيـة العلمية[8]. وهو فى هذه القاعدة ينادى بأن يكون الإنسان أكثر استخداماً للعلم لا أكثـر حفظاً وتحصيلاً له، إذ ما فائدة علم يحفظ فى الصدور دون ممارسة حقيقيـة. وكأنـه بذلك قد سبق أوجست كونت الذى قال إن من قال بالعلم قال بالتطبيق ". هذا هو ابـن خلدون يصنع أسس التربية السليمة سابقاً علماء العصر فى كثير مما جاء به، ومع ذلك لا يجهد التربيون المسلمون أنفسهم فى تحقيق حقائق التراث إلا من وفقه ا إلى ذلك ،



والمطلوب هنا الجمع بين الأصالة والمعاصرة.

كل ذلك يعد نماذج من كثير، والغرض من إثارة هذه النماذج هو توضـيح رأى الإسلام فيها كنماذج حياتية لشئون المجتمع والعمران البشرى فـى مجـال الأسـرة والملكية والتربية.. إلخ. وهكذا إن شئنا أن نتحدث عن مجـالات اجتماعيـة وثقافيـة واقتصادية وغيرها الكثير. وسوف نجد ذلك واضحا فـى التشـريع الإسـلامى، ولا عجب فى ذلك لأن هذا التشريع نزل للعمل به ولتنظيم حياة الجماعة وتحقيق سعادتها. ومن هنا كان القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة والاجتهاد مصادر أصـيلة يسـتمد منها علم الاجتماع العام فيما وصل إليه من تقدم معرفى ونظرى شريطة ألا يخل ذلك بأهداف ومقومات العلم الجديد.

التوجه الإسلامى لعلم الاجتماع فى معاهد التعليم بالعالم الإسلامى

إذا أردنا الحديث عن التوجه الإسلامى لعلم الاجتماع فى مصر، فإن الباحـث لا يجد توجهاً إسلامياً لهذا العلم بالمعنى المألوف لمصطلح أسلمة علم الاجتماع. فقد كان العلم يمثل أحد المباحث الفلسفية ضمن إطار برامج الدراسة فى أقسام الفلسفة بالجامعة المصرية إلى أن استقل كعلم قائم بذاته، وأصبح للعلم قسماً ضمن أقسام الدراسة بكليات الآداب، وبرامج دراسته تتجه إلى الدراسة الوضعية للظواهر والنظم الاجتماعية. ثـم أخذت برامج الدراسة فى قسم الاجتماع جامعة القاهرة على سبيل المثال تتطور وبدأت تتجه إلى جانب الدراسة النظرية للعلم إلي مجال التطبيق الميدانى لدراسـة الظـواهر الاجتماعية داخل المجتمع المصرى، وبدأت تدرس فروع العلم المختلفة إلـي جانـب المواد التطبيقية الأخرى التى تتناسب وطبيعة المرحلة التى يمر بها. ومن بـين هـذه الفروع التى كانت تدرس للطلاب ما يسمى بعلم الاجتماع الدينى، وهو يختلف بطبيعة الحال عن علم الاجتماع الإسلامى.

أما فكرة التوجه الإسلامى للعلم فقد جاءت كاجتهادات فردية من جانـب بعـض أساتذته العلم، وفى ثنايا دراساتهم السوسيولوجية دون أن يتطرقوا إلي دراسة إمكانيـة قيام علم الاجتماع الإسلامى. أى أن مقررات ما يسمى بعلم الاجتماع الإسلامى كـان يكتب فيها بشكل جزئي وفى إطار الاهتمامات الخاصة.

وبصفة عامة فقد غلب على فكر المدرسة المصرية فى علم الاجتمـاع الطـابع البرجوازى فى المراحل الأولى من استقلال هذا العلم؛ وذلك بسبب التوجـه الغربـى لأساتذة هذا العلم سواء فى مجال النظرية، أو المنهج. وربما كـان لهـؤلاء الـرواد عذرهم حيث كان همهم الشاغل هو إرساء قواعد العلم وإبرازه فى ثوب عصرى، ولم يسعفهم إلي ذلك إلا الاستعانة برواد علم الاجتماع فى الغرب.

وفى مرحلة لاحقة أخذت الدراسات الاجتماعية فـى علـم الاجتمـاع الطـابع الاشتراكي، حيث استعان رواد هذه المرحلة بالنظرية المادية التاريخية فى تفسير كافة ظواهر العمران البشرى فى مصر والعالم العربى. وكان الدافع وراء ذلك هو الافتتان بمبادئ وأهداف ما يسمى بعلم الاجتماع الاشتراكى وفروع النزعة الراديكاليـة فـى نظرياته، ورغبة فى تجديد فكر الرعيل الأول من علماء الاجتماع فى مصر، واستنادا إلى مقولة أن أوضاعنا الاجتماعية فضلاً عن الاقتصادية وغيرها وأسلوب تغييرها لن يتأتى إلا من خلال الطبيعة الجديدة لهذا العلـم. ولـذلك تضـمنت بـرامج الدراسـة موضوعات تستقى جذورها من النظرية المادية التاريخية ومن تراث الفكر التـاريخى والاقتصادى، وبوجه خاص من منطلق "أن المادية التاريخية تقدم لعلم الاجتماع أفكارا جديدة، وأن بعض الأكاديميين الماركسيين ليعتبرو أن المادية التاريخيـة هـى علـم الاجتماع بذاته. وبالتالى لا حاجة لذلك العلم الذى يحمل هذا الاسم، ومنهم من يـرى ضرورة التوفيق بين المادية التاريخية وعلم الاجتماع، والبعض الآخر يرى أن المادية التاريخية تطرح نظرية ومنهجاً لعلم الاجتماع وليست بديلا له".[٩]

أقول ليس معنى غلبة طابع الدراسات الاجتماعية ذات التوجه الاشتراكى غيـاب فكر علم الاجتماع " البرجوازى" أو " المحافظ"، بـل سـار الطابعـان البرجـوازى والاشتراكى جنبا إلى جنب، ولكن مع بروز أسهم علم الاجتماع الاشـتراكى بسـبب ظهور المدرسة الاشتراكية فى علم الاجتماع، وغلبة فكرها على رعيل الشـباب مـن الباحثين والدراسين فى هذه المرحلة.

لكن لست أدرى ما هو الجديد لأعضاء التيار الاشتراكى فى علم الاجتماع اليوم، بعدما أثبتت الأحداث الأخيرة فى دول الكتلة الشرقية التى ترعرعت فيهـا النظريـة الماركسية، بعدما ثبت فساد وعقم التيار الاشتراكى وفساد النظرية المادية التاريخيـة فى تفسير الأحداث خاصة بعد فشل تنبؤاتها حول المجتمع الرأسمالى.

أستطيع القول إذن أن علم الاجتماع العربى بصفة عامة فى مـأزق " وأن علـم الاجتماع منذ مولده الغربى الحديث كبقية العلوم الإنسانية هو أحد ميـادين الصـراع الأيديولوجى الحادة، إلا أن ثورة الاتصالات أبرزت مجموعة من الهموم والمشـكلات الاجتماعية المتقاربة رغم اختلاف التقدم، والتخلف، والعقائد، والثقافة. إذ إنها جميعـاً هموماً ومشكلات ذات صبغة اجتماعية، والاختلاف فى الدرجة والنوع نتيجة للتمـايز المكانى، كذلك فإن وسائل البحث تتطور فى خط متواز للتقدم فـى مجـالات العلـوم والتكنولوجيا. وهذا التطور فى علم الاجتماع عالميا لم يؤد إلي أن يلعب علم الاجتماع دوره الهام فى فهم الواقع العربى لأسباب اجتماعية، وسياسية، وانعكست أزمـة علـم الاجتماع الغربى، وأزمة المجتمع العربى ككل على علم الاجتماع فى الوطن العربى،

مما دفع ببعض علماء الاجتماع إلى البحث عن هوية عربيـة للبحـوث والدراسـات الاجتماعية عن طريق الربط بين الأصالة والمعاصرة.(١٠)

وإذا أضفنا إلي ما سبق تلك الأزمة التى تعيشها المجتمعات الاشـتراكية اليـوم، حيث إنها تمثل – كما سبق القول – أزمة فى تصورات النظرية الماديـة التاريخيـة لتقسيم المجتمعات، لأدركنا كيف أن البعض اعتبرها نوعاً من اليوتويـا وأن حقـائق التاريخ المعاصر تشير إلى أكذوبة الاشتراكية.

ومع الحركة الدينامية التفاعلية للفكر السوسيولوجى بدأ البعض فى أهمية ظهور نظرية جديدة تتعلق بدول العالم النامى وخصوصياته. وصـحيح أن بعـض هـؤلاء الراغبين فى التجديد قد استفادوا من نظريات علم الاجتماع البرجوازى والاشـتراكى، إلا أن الجديد فى الموضوع هو إحساسهم بضرورة وجود هوية ذاتية لمجتمعاتهم.

وبدأت تظهر فى الأفق نداءات فردية نحو التوجه الإسلامى لعلم الاجتماع، سواء جاء ذلك فى مؤلفات بالجهد الفردى عن الأسرة والتنمية والجريمة... إلخ. أو بمناقشة الموضوع برمته فى محافل المؤتمرات العلمية، على نحو تلك الصيحة التى ظهـرت فى توجيهات جامعة الإمام "محمد بن سعود" الإسلامية، نحو أهمية تأصـيل العلـوم الإنسانية تأصيلاً إسلامياً، أو نحو ذلك بالتعاون بين المعهد العالمى للفكـر الإسـلامى بأمريكا، والجمعية العربية للتربية الإسلامية بالقاهرة، والتى تمخضت إلـى دراسـة التأصيل الإسلامى لعلم الاجتماع، ونظريته ومنهجه فضلا عن تطبيقاته.

ومهما كان هناك من خلاف حول تسمية العلم الجديد بأنه علم اجتماع إسـلامى، أو المدرسة الإسلامية فى علم الاجتماع، أو علم الاجتماع القرآني، أو علـم اجتمـاع المجتمعات الإسلامية، أو غيرها. كل ذلك يشير إلى وجود حاجة ماسة إلي لون جديد من علم الاجتماع يختص بدراسة المجتمعات الإسلامية؛ ولذلك كان من الأهمية بمكان إلا تصرفنا هذه المسميات عن جوهر القضية الأساسية، وهى قيام دراسات اجتماعيـة لأوضاع المجتمعات الإسلامية فى ضوء القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة حتـى ولو اعترض البعض على تسمية هذه المجتمعات بالإسلامية نتيجـة لانتشـار التيـار العلمانى عند بعضها.

المراجع

١- زكى إسماعيل: نحو علم اجتماع إسـلامي – دار المطبوعـات الجديـدة بالإسـكندرية، ١٩٨٩، ص ٦٣.

٢- مقدمة ابن خلدون : تحقيق د. على عبدالواحد وافى، ص ٣٩.

٣- حسن الساعاتى: علم الاجتماع الخلدونى – قواعد المنهج.

٤- زينب رضوان: النظرية الاجتماعية فى الفكر الإسلامى، ط١، دار المعـارف، ١٩٨٢، ص ١٤٥.
٥- عبدالسميع المصرى: مقومات الاقتصاد الإسلامى، مكتبة وهبة بالقاهرة، ١٩٧٥، ص٧١.
٦- محمود السيد سلطان: بحوث فى التربية الإسلامية، دار المعارف، ١٩٧٩، ص ٧٤.
٧- نبية حمودة: التأصيل الاجتماعى للتربية، مكتبة ألانجلو المصرية، ١٩٨٠، ص ٤٦.
٨- ساطع الحصرى: دراسات عن مقدمة ابن خلدون طبعة موسعة،– مكتبـة الخـانجى– ٢ ١٩٦٧، ص ٣٣٣.
٩- أحمد القصير : منهجية علم الاجتماع بين الوظيفة والماركسية والبنيوية، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨٢، ص ٦٤.
١٠- جهينة العيسى: أزمة علم الاجتماع فى الوطن العربى، بحث منشور فى المجلة العربية لعلم الاجتماع، السنة الأولى، يناير ١٩٨٤، ص١٧.

الباب الثالث

الاقتصاد و المجتمع

الفصل السابع

رؤيـة فـى

الأنثروبولوجيا الاقتصادية[*]

تمهيد

تعرفت بأستاذنا الكبير الدكتور السيد محمد البدوى حينما عينت معيـداً بجامعـة القاهرة عام ١٩٦١، وتوثقت صلتى به كأستاذ حينما زاملته (كتلميـذ صـغير) لمـدة عامين فى العمل بجامعة القاهرة فرع الخرطوم ، حيث تتلمذت علـى يديـه كطالـب لدرجة الماجستير، كان فيها نعم الأستاذ المعلم والمربى الفاضل والأب الروحـى لـى ولغيرى من تلاميذه ومريديه . والأستاذ الدكتور (سيد بدوى) كمـا يناديـه الجميـع وينطقون اسمه، عمله نادرة بالفعل. فهو من ناحية قمة شاملة فى تخصصه وأستاذيته، ناهيك عن رقة مشاعره وحساسيته الزائدة تجاه تلاميذه يشاركهم فى السراء والضراء على السواء كأب وصديق قبل أن يكون أستاذاً . وهو كإنسان هادئ الطبع جداً منذ أن عرفته منذ أكثر من واحد وأربعين عاماً وهو فى عنفوان رجولته وحتى اليوم الـذى نكرمه فيه – وهو أقل ما يمكن أن يفعله تلاميذه ومريدوه – الذين يدينون له بالحـب والولاء والإخلاص والوفاء تقديراً لأستاذيته وإنسانيته النادرة . ولعل أقل ما يمكن أن يقال عن هذا الرجل الكريم أنه عالم فاضل، يجمع بين العلم الغزير ورقة المشاعر التى تجعل من يخالطه يشعر أنه يجلس فى حضرة شاعر رومانسـى رقيـق. متعـه ا بالصحة والسعادة، وأجزل له العطاء، جزاءاً وفاقاً لما أعطاه للعلم ولتلاميذه ومريديـه من جهد هائل كرس له نفسه زهاء نصف قرن أو نيف دون كلل أو مال .

وهذا البحث الذى أقدمه اليوم تحيه لهذه القمة الشامخة من قمم علم الاجتماع فى مصر والوطن العربى، استوحيته من أحد مؤلفاته القيمة التى صدرت عن "منشورات جامعة قاريونس ببنغازى" ونشرت تحت عنوان " فى علم الاجتماع الاقتصادى" عـن دار غريب للطباعة بالقاهرة عام ١٩٧٧ .

ولفت نظرى- فى هذا الكتاب القيم- ما جاء فى تقديم سيادته له، حيث ذكر وهو بصدد بيان الفرق بين معالجة علم الاقتصاد للظواهر الاقتصادية ومعالجة علم الاجتماع لهـا ما يأتى :

(*) كتب هذا الفصل الدكتور فاروق محمد العادلى أستاذ الاجتماع والأنثروبولوجيـا بكليـة الآداب، جامعة القاهرة.

"إن علم الاجتماع بدأ يتطلع – بعد أن أرسى دعائم منهجه- إلى إعادة النظر فى نتائج بعض الدراسات ذات الصلة الوثيقة ومنها الاقتصاد . ذلك أنه اعتبر أن النشـاط الاقتصادى، كأى نشاط آخر، أحد الظواهر الاجتماعية التى لا يمكن فهمها وتفسـيرها تفسيراً كاملاً إلا فى ضوء التفاعل والتأثير المتبادل بين بعضها وبعض .

ومنذ أن قال دوركايم، مؤسس المدرسة الاجتماعية الفرنسـية، بـأن الظـواهر الاقتصادية لا تخرج عن كونها تصورات فكرية، وأن مفهـوم القيمـة وغيـره مـن المفهومات الاقتصادية تتأثر بالاتجاهات الفكرية والمعتقدات السائدة فى المجتمع. منـذ ذلك الوقت بدأ علم الاجتماع الاقتصادى يشق طريقة نحو أسلوب جديد فـى معالجـة الظواهر الاقتصادية، وتفسيرها فى ضوء المنهج الاجتماعى، وهو المـنهج الـذى لا يدرس أى ظاهرة على حدة، بل يحاول أن يدمجها فى "الكل الاجتمـاعى"، ويوضـح علاقاتها المختلفة بعناصر "البناء الاجتماعى" .

وفى ضوء هذا المنهج أخذنا فى إعداد مواد هذا الكتاب، فلـم نعـالج الظـواهر الاقتصادية فى حد ذاتها، كما تعالجها عادة كتب "الاقتصاد السياسى" التـى يدرسـها الطلاب فى كليات الاقتصاد والحقوق، بل حاولنا أن نعالجها من حيث صلتها الوثيقـة بدرجة الحضارة التى ظهرت فيها ونوعها، ومن حيث ارتباطهـا الوثيـق بالعـادات الاجتماعية والمعتقدات وأسس النظام الاجتماعى السائد بوجه عام " .

وقد استهوانى فى هذا الكتاب معالجة أستاذنا الكبير لظاهرة الملكية والتبادل عند الشعوب البدائية، والتى خصص لها الفصل السابع من كتابه، فهذه المعالجة تدخل فى مجال فرع تطبيقى هام من فروع الأنثروبولوجيـا الثقافيـة والاجتماعيـة، ألا وهـو "الأنثروبولوجيا الاقتصادية" . وحيث أننى من المتخصصين فى هذا العلم، فقد فضلت أن أكتب هذا البحث فى إطار هذا المجال التطبيقى من مجالات الأنثروبولوجيا، والذى يختص بدراسة الظواهر والنظم الاقتصادية فى المجتمعات البسيطة، ليكون موازياً لما كتبه أستاذنا الدكتور بدوى عن هذه الظواهر والنظم فى المجتمعات المركبة الحديثة فى كتابه القيم (فى علم الاجتماع الاقتصادى) الذى سبقت الإشارة إليه .

ظلت العلاقة بين علم الاقتصاد والأنثروبولوجيا موضوعاً لجدل طويل لا يـزال مستمرا حتى الآن .

وقد بدأت الأنثروبولوجيا الاقتصادية بداية متواضعة منذ حوال خمسـين عامـا، وبمرور الوقت تطور ميدان الدراسة فيما تطوراً ملحوظـاً وحظـى بعنايـة علمـاء الأنثروبولوجيا المحدثين حتى أصبح الآن فرعاً مهما من فروع الأنثروبولوجيا الثقافية والاجتماعية .

وتثير الأنثروبولوجيا الاقتصادية عددا من التساؤلات المهمة ومـن أمثلـة تلـك التساؤلات :

- إلى أى حد تتصف الافتراضات الأساسية التى تتناول السلوك الإنساني أو التى يقوم بصياغتها عالم الاقتصاد بالشمول ؟
- هل تحتل البيانات المتعلقة بالمجتمعات غير الصناعية أهمية بالنسبة لتطوير وتقـدم النظرية ؟
- إلى أى مدى تعد النظرية الاقتصادية الصورية ذات فائـدة فـى فهـم اقتصـاديات المجتمعات غير الصناعية ؟
- ما الأسباب والوسائل المختلفة التى من خلالها ترتبط الأنساق الاقتصـادية ارتباطـاً متبادلاً بالجوانب الأخرى للأنساق الاجتماعية ؟
- هل تختلف الأنساق الاقتصادية للمجتمعات غير الصناعية اختلافاً أساسياً عـن تلـك التى تميز المجتمعات الصناعية، وهل يمثل هذا الاختلاف أساسا فى النطاق أو التعقـد أو درجات التأكيد ؟

معنى الأنثروبولوجيا الاقتصادية Economic Anthropology

وقد صاغ مفهوم الأنثروبولوجيـا الاقتصـادية المـؤرخ الاقتصـادى الشـهير "جراس"Gras فى مقاله الذى يعد نواه العلم بعنوان: "الأنثروبولوجيا والاقتصاد" عـام ١٩٧٢.

“Anthropology and Economic; in the Social Sciences and Their Interrelations”

وفى مقالته تلك يشير جراس Gras إلى الأنثروبولوجيا الاقتصادية باعتبارهـا: "عملية الجمع بين الدراسات الأنثروبولوجية والاقتصادية التى استلزمت دراسة طـرق العيش عند الشعوب البدائية (وبصفة خاصة كيفية الحصول على القـوت)" . ويفـرق جراس Gras بين الأنثروبولوجيا الاقتصادية وعلم الاقتصاد الأنثروبولـوجى الـذى عرفه بأنه : "دراسة أفكار وآراء الشعوب البدائية بالنسبة للمسائل والأمور الاقتصادية"

تاريخ البحث فى ميدان الأنثروبولوجيا الاقتصادية

حتى بداية القرن العشرين كانت النظريات الاقتصادية السائدة تـرى أن الـنظم الاقتصادية يمكن النظر إليها بمعزل عن النظام الاجتماعى العام. هذا بالإضافة إلى أن هؤلاء العلماء كانوا يتعاملون مع نظام واحد سائد وثقافة واحـدة، فقـد كانـت كـل

دراساتهم تتعلق أساساً بالنظم الاقتصادية لغرب أوروبا، ولذلك فإنهم قد حملـوا عنـد تعرضهم للنواحى الاقتصادية فى المجتمعات النامية نفس المفاهيم التى كانوا يطبقونها على الاقتصاد الأوروبى الغربى. ومن ثم فقد ركزوا على مسائل العـرض والطلـب والاختيار والحاجة والقيمة فى حد ذاتها بعيداً عن إطارها الاجتماعى .

وكانت النظرية الاقتصادية التقليدية تقوم على افتراض "الإنسـان الاقتصـادى" Homo Economics وهو كائن يسعى بعقله وفطرته لخير نفسه. فنجد آدم سـميث Adam Smith أراد أن يبنى جميع العلاقات الاقتصادية، وهـى علاقـات مركبـة ومتشابكة، على فكرة الغريزة المتأصلة فى الإنسان، وهى الغريزة التى تجعـل منـه "رجلاً اقتصادياً " يتجه فى سلوكه دائماً نحو البحث عن الصالح الشخصـى والمنفعـة الشخصية .

أما علماء الأنثروبولوجيا فلم يبدأوا إلا منذ عشرينيات القرن العشرين تقريباً فى معالجة الظواهر الاقتصادية كأنساق فرعية منفصلة .

وسوف نجد أن تأثير "جراس " Gras المؤرخ الاقتصادى الشهير على علمـاء الأنثروبولوجيا كان ضئيلاً نسبياً إذا ما قورن بأعمال مالينوفسكى، والذى أكـد فـى أعماله أن النظرية الاقتصادية الصورية لا تنطوي إلا على القليل الذى يمكن أن تقدمه لعالم الأنثروبولوجيا، وهذا ما نجده فى مؤلفه The Primitive Economic of the Trobriand Islanders الذى صدر عام ١٩٢١ .

وقد ساد اتجاه مالينوفسكى المضاد لعلم الاقتصاد بين علماء الأنثروبولوجيا حتى عام ١٩٣٩ – ١٩٤٠ عندما نشرت بعض الكتب الهامة لعده علماء مثل :

- جودفيلو Goodfellow (١٩٣٩) فى كتابه

Principles of Economic Sociology

- هيرسكوفيتس Herskovits (١٩٤٠) فى كتابه

The Economic Life of Primitive Peoples

- ريموند فيرث Roymond Firth (١٩٤٦) فى كتابه

Primitive Polynesian Economy

وكل عالم من هؤلاء العلماء أخذ ينادى ويؤيد بطريقته الخاصة الرأى القائل بأن علماء الأنثروبولوجيا يمكنهم الاستفادة عن طريق التحليل من دراسة وتطبيق بعـض الجوانب المختارة من علم الاقتصاد التقليدى على اقتصـاديات المجتمعـات البدائيـة

القروية .

ولم تهتم البحوث الأنثروبولوجية الاقتصادية بالمشاكل التطورية الدائمة بطريقـة منطقية إلا خلال الخمسة والعشرين عاماً الأخيرة تحت تأثير بعض الباحثين أمثـال: بولانى Polanyi وهوايت White وجودلير Godlierوهى مشاكل ظلت مهملة منذ أيام مالينوفسكى باستثناء أعمال تورنفالد Thurnwald عام ١٩٣٢ in Primitive Economics Communities .

ولم يعاد تأكيد فكرة جراس Gras الخاصة بعلم الاقتصاد الأنثروبولوجى إلا فى الستينيات بواسطة ساليسبورى Solisbury مع إدخال بعض التعديلات تحـت اسـم "علم الاقتصاد السلالى" تمشياً مع النزعة العلمية لدراسة السلالات البشرية فى ميـدان الأنثروبولوجيـا وذلـك فـى كتابـه : Anthropology and Economics; in Economic Anthropology; Readings in Theory and Analysis

ويدلنا العرض السابق على أن اهتمـام الأنثروبولـوجيين بمعالجـة الظـواهر الاقتصادية، وخصوصا كأنساق فرعية منفصلة هو اهتمام جد حديث .

النظرية الأساسية فى الأنثروبولوجيا الاقتصادية

ثار جدل حاد بين علماء الاقتصاد من ناحيـة، وبـين علمـاء الأنثروبولوجيـا الاقتصادية الشكليين من ناحية، والماديين من ناحيـة أخـرى حـول دور النظريـة الاقتصادية الكلاسيكية خارج المجتمعات الغربية. فالنظرية الاقتصادية الحالية تسـتند استناداً كلياً الى حالة خاصة هى الاقتصـاد الصـناعى الغربـى وتلـح الدراسـات الأنثروبولوجية الاقتصادية على ضرورة وجود نظرية ذات طبيعة خاصـة لدراسـة الأنشطة الاقتصادية وتغيرها فى المجتمعات البسيطة المتجانسة سواء كانت جماعـات بدائية أو مجتمعات محلية قروية متغيرة .

وفيما يلى عرض لكل من المدخلين الشكلى والمادى واللذين يعدان أهم مـدخلين فى الأنثروبولوجيا الاقتصادية .

أولاً : المدخل الشكلى (ريموند فيرث Roymond Firth وأتباعه)

من أهم علماء هذا الاتجاه ريموند فيـرث Roymond Firth . ومـن أشـهر مؤلفاتـه فـى هـذا المجـال The Social Framework of Economic Organization الصادر عام ١٩٦١ ويميل الشكليون إلـى تقبـل مسـاهمة علـم الاقتصاد النيوكلاسيكى فى تفهم السلوك الاقتصادى كأدوات سليمة وصـادقة لتحليـل سلسلة من مواقف اتخاذ القرارات أوسع وأهم من تلك التى يتناولها علماء الاقتصاد .

ويرى هؤلاء العلماء أن الأنثروبولوجيا الاقتصـادية هـى دراسـة العلاقـات الاجتماعية المعاصرة، أو الملائمة لعملية استخدام المواد وما تتطلبـه مـن وصـف وتحليل الطرق التى يتم بواسطتها توزيع هذه العملية فى أنماط ثقافية اجتماعية مختلفة. كما يستخدمون مفاهيم الاقتصاد الكلاسيكى الدقيقة من الناحية المنطقية، والمتنوعة من الناحية القياسية كلما كانت مناسبة. وهدفهم من هذا هو تحقيق فهم أكثر دقة واكتمـالاً لتنوع وتعقيد الآداء الاجتماعى الظاهر. ولتحقيق هذا الهدف يهتمـون اهتمامـاً أقـل بوضع تفسيرات للتنوع إذا ما قورن باهتمامهم بتكوين النماذج التى تمكن من التنبـؤ بأنواع الأداء المستقبلية فى أوضاع وأماكن اجتماعية مختلفة .

وباختصار فهم يشتركون مع كل علماء الأنثروبولوجيا فى اهتمامهم بـالخواص الفريدة للمواقف الاقتصادية فى أزمنة وأماكن محددة، ولكن اهتمامهم التحليلى الفـائق هو استخلاص وعزل الخواص التى يمكن تعميمها فى هذه المواقف .

ومعنى هذا أن الشكليين يأخذون من النظريات الاقتصادية ما يمكن تطبيقه مـن معايير على كافة المجتمعات كالندرة والوفرة والزيادة . واسـتخدام بعـض الأفكـار النظرية الاقتصادية الحديثة يتم من جانب الشكليين على أساس أن من بين الأهـداف الرئيسية للأنثروبولوجيا وضع تعميمات صحيحة حول النظم الاجتماعية السائدة فـى العالم .

ثانياً: المدخل المادى (بولانى ودالتون Polanyi & Dalton **وأتباعهما)**

من أهم علماء هذا الاتجاه كارل بـولانى Karl Polanyi وجـورج دالتـون George Dalton ومن أهم مؤلفات دالتون فى هذا المجال كتابه الذى صدر عـام ١٩٦٩ Theoretical Issues in Economic Anthropology. ويعـد هـذا الاتجاه صورة أخرى لاتجاه مالينوفسكى المضاد لعلم الاقتصـاد. وقـد ظهـر فـى الخمسينيات بقيادة كارل بولانى Karl Polanyi فيما يعرف باسـم الثـورة الماديـة المتميزة Substantivist Revolution .

وينادى أصحاب هذا الاتجاه بأن أمثل طريقة لتطبيق الأنثروبولوجيا الاقتصـادية من خلال إطار الاقتصاد السياسى المقارن (أى التاريخ الاقتصادى + نظرية النظم أو الاقتصاد الماركسى) مع اشتمال نطاقها على وصف وتحليل كل الـنظم الاقتصـادية المعروفة (جميع النظم الموجودة المنقرضة قبل وبعد التصـنيع)، أو تلـك المشـيدة افتراضيا .

ويصف الماديون الخصائص المميزة للمجتمعات الرأسمالية الصناعية ونظريتها الاقتصادية لكى تعطينا قاعدة للتباين مع الجزء المقابل من الاقتصاد والـذى نسـميه

المتخلف .

وهذه المجموعة ترى فى إيجاز أن استخدام النظريات الاقتصادية المستعملة فـى دراسة المجتمعات الرأسمالية لتحليل المجتمعات التى لا يوجد بها سوق كالمجتمعـات البدائية أو المجتمعات الزراعية التقليدية، أن استخدام هذه النظريات يعد تشويهاً خطيراً للواقع مماثلا لما يمكن أن يحدث إذا طبقنا فكرة المسيحية على الأديان البدائية لتحليل هذه الأديان. وبالإضافة إلى ذلك يؤكد الماديون اختلاف الاقتصاديات البدائية المختلفة، وبذلك يعتقدون ضمنيا باستحالة التعميمات .

ولاشك أن النقطة الرئيسية التى أثارت الجدل العنيف بين المـاديين والشـكليين، هى: إلى أى مدى يمكن استخدام لغة علم الاقتصاد ونظرياته فى تحليـل المجتمعـات البدائية والمجتمعات القروية التقليدية؟

ومع أن كلا من الماديين والشكليين يتفق مع الآخر فى أن اقتصاديات المجتمعات الصناعية يجب أن تتضح أهميتها بجلاء عند دراسة الأنثروبولوجيا الاقتصـادية، إلا أنهم يختلفون بشدة حول الطريقة التى يمكن بها إدخال نظريات علم الاقتصاد المتفـق عليها ونظريات اقتصاد السوق فى هذا المضمار .

ومع ذلك فإن الاتجاه الرئيسى فى الأنثروبولوجيا الاقتصادية الحديثة يتسم برغبة متزايدة فى الإخصاب المتبادل والتعاون المتزايد بـين علمـاء الاقتصـاد وعلمـاء الأنثروبولوجيا، وقد تجسدت تلك الروح فى سلسلة من المنشورات والبحوث .

وتعد هذه الروح ظاهرة حديثة نسبياً وخصوصاً من وجهة نظر علم الاقتصـاد. ومن هنا يقع على عاتق علماء الاقتصاد القيام بسلسلة مستمرة من الرحلات العلميـة التحليلية داخل الأقاليم النائية والمجتمعات البدائية . كما يقـع علـى عـاتق علمـاء الأنثروبولوجيا فى الوقت الحاضر أن يستثمروا مزيداً من وقتهم ومجهودهم فى دراسة علم الاقتصاد .

وإذا ما تجاوزنا كل هذه الخلافات النظرية والمنهجية بين المـاديين والشـكليين فسوف نجد أن الأنثروبولوجيا الاقتصادية تعانى من عدم وجود نظرية مناسبة .

القضايا العامة التى تتفق فيها البحوث المشتركة فى الأنثروبولوجيا الاقتصادية

بينما لا يزال هناك جدل وخلاف كبيرين بين علماء الأنثروبولوجيا الاقتصـادية حول عدد من المسائل المختلفة، إلا أنه توجد بعض الموضوعات العامة التـى تتفـق عليها الكتابات والبحوث المعاصرة :

الموضوع الأول : هو استخدام استراتيجية مقارنة تتكـون مـن البحـث التزامنـى Synchronic والتاريخى Diachronic عن العلاقات بين :

١- معدل أداء التنظيم الاقتصادى فى موقفين اجتماعيين أو أكثر داخل المجتمع الواحد أو داخل مجتمعين مختلفين أو أكثر .

٢- الأداء الاقتصادى للتنظيم والأداء غير الاقتصادى للتنظيم (مثلاً دينـى، سياسـى، قرابى) داخل مجتمع واحد أو داخل مجتمعين أو أكثر .

٣- أداء التنظيم الاقتصادى داخل عينة من المجتمعات وأدائه غير الاقتصادى داخـل نفس العينة من المجتمعات .

ولم ينحرف علماء الأنثروبولوجيا الاقتصادية فـى مقارنـاتهم كثيـراً عـن الإستراتيجيات الأنثروبولوجية الثقافية والاجتماعية التى صاغها ووضعها مالينوفسكى ورادكليف براون فى أوائل القرن العشرين. ويتفقـون تمشـيا مـع وجهـة نظـر مالينوفسكى على أن كل الظواهر الثقافية (ومن بينها الاقتصادية) يجب دراستها فـى ضوء علاقتها مع الظواهر المماثلة لها فى المجتمعات الأخرى.

الموضوع الثانى: السياق الوظيفى Functional Contextualization

سواء ما إذا كان الباحث يستخدم بشكل واع استراتيجية مقارنة فى دراسة معينة أم لا، فسيكتشف ويحلل العلاقات المتداخلة للنشاط الاقتصادى ومجالات النشـاط الأخـرى داخل النسق الثقافى الاجتماعى الذى هو قيد الدراسة.

ويعكس هذا الاكتشاف تمسكاً بالاستراتيجية الوظيفية التـى ظلـت تطبـق فـى الدراسات الأنثروبولوجية الاقتصادية منذ إنجازات مالينوفسكى وموس وثرونفالد التى أكدت الجانب التكاملى لطبيعة الحياة الاجتماعية البشرية .

الموضوع الثالث : البحث عن قضايا ثابتة وأخرى يمكن تحقيقها

عن البناء أو التركيب الاقتصادى والأداء الاقتصادى وكذلك العملية الاقتصادية، وينعكس هذا الهدف التحليلى المشترك فى بعض الاهتمامات مثـل تكـوين النمـاذج وتوضيح المفاهيم وشرح الأطر النظرية العامة .

ويهتم الآن علماء الأنثروبولوجيا الاقتصادية اهتماماً كبيراً بتعريف المصطلحات الأساسية، كما يحاولون التطبيق العملى لطرق تحليلية واستكشـافية سـليمة لتوضـح وتنقيح تصنيفاتهم السلالية والنوعية. ومن هؤلاء العلماء :

- موريس جودلير MAURICE Godlier وجورج دالتون George Dalton

نماذج من الدراسات فى مجال الأنثروبولوجيا الاقتصادية

قام عدد من العلماء بمعالجة هذه الدراسة من خلال القيام بدراسات عديـدة فـى مجال الأنثروبولوجيا الاقتصادية، ويمكننا الحديث عن نوعين هامين من هذه الدراسات وهما :

١) الدراسات التى تناولت المراحل الاقتصادية .

٢) الدراسات التى تناولت الحياة الاقتصادية فى المجتمعات البدائية .

وفيما يلى عرض لكل نوع من هذه الدراسات على حدة .

أولاً: الدراسات التى تناولت المراحل الاقتصادية

تركت فكرة المراحل الاقتصادية التى اهتم بمناقشتها بصـفة خاصـة عـدد مـن المتطوعين الإثنولوجيين آثارها على الفكر الاقتصادى الأنثروبولـوجى المعاصـر . ونظرا لارتباط النظم الاقتصادية بالتنظيمات الاجتماعية فى صورة دائمة التفاعـل، فإن الأنماط الاقتصادية المختلفة كانت ومازالت أساساً من الأسس القوية التى اعتمـد عليها التطوريون فى صك فكرة المراحل الحضارية .

- المرحلة الوحشية مرتبطة باقتصاد الجمع والصيد .
- المرحلة البربرية مرتبطة بنظام الزراعة والرعى .
- مرحلة الحضارة أو المدينة وترتبط بنظم الاقتصاد الحديث .

ومن أهم الأنثروبولوجيين التطوريين الـذين قـاموا بدراسـات فـى المجـال الاقتصادى واهتموا بفكرة المراحل الاقتصادية : الأمريكي مورجان والفرنسى ستاينمز والألمانى هان والأمريكى ليزلى هوايت .

وفيما يلى عرض لنماذج من هذه الإسهامات :

لويس مورجان Lewis Morgan **عام (١٨١٨-١٨٥٧)**

وذلك فى كتابه " المجتمع القـديم" Ancicient Society الـذى صـدر عـام ١٨٧٧. ويعتبر لويس مورجان من العلماء الذين اهتموا بعملية التنظير التطورى العام للنظم الحضارية العالمية .

ويبنى مورجان فى كتابه تصنيفه لتطور المجتمعات الإنسانية على الأقسام السبع الآتية :

أولاً: جماعات العهد الأدنى للتوحش: وهى الجماعات الأولى التى تمثـل طفولـة

الإنسانية ونشأتها البدائية عندما كان الجنس البشرى فى مهده. وهى جماعـات تعيش على جمع الثمار .

ثانياً : جماعات العهد الوسيط للتوحش: وهى جماعات الصيد فى البحـر، وهـى التى عرفت استخدام النار فى إشباع حاجاتها الضرورية .

ثالثاً : جماعات العهد الأعلى للتوحش: هى الجماعات التى عرفت صنع القـوس والسهم واستخدام ذلك فى حياتهم اليومية لإشباع حاجاتهم الضرورية .

رابعاً: جماعات العهد الأدنى للهمجية: وهى الجماعات التى عرفت الفخار وطرق صناعته المختلفة .

خامساً: جماعات العهد الأوسط للهمجية : وهى التى عرفت استئناس الحيوانـات، وعرفت كذلك الزراعة .

سادساً: جماعات العهد الأعلى للهمجية: وهى الجماعات التـى عرفـت الحديـد واستخدامه فى الأغراض المعيشية المتباينة .

سابعاً: مجتمعات بداية حالة التحضر: وهى المجتمعات التـى عرفـت الأبجديـة وعرفت الكتابة.

ويرى مورجان أن الانتقال من مرحلة إلى أخرى من هذه المراحل السبع قد تـم بناء على كشوف تكنولوجية هامة . وإلى مورجان يرجع الفضل فى الواقع إلى إعلان وتأكيد الترابط والتفاعل بين نظم الحصول على الغذاء والنظم الاقتصادية والتكنولوجية والتركيب الاجتماعى والنظم القانونية .

ويزاوج مورجان فى تقسيمه للمجتمعات البشرية بين التكنولوجيا والاقتصاد، أى بين استخدام الآلات (كاستخدام القوس والسهم) وبين الحالة الاقتصـادية (كاسـتئناس الحيوانات). ولكن مورجان يخطئ فى فهم الحضارة حينما يحصـرها فـيمن عـرف القراءة والكتابة، وهو بهذا يجرد المجتمعات البدائية والمتأخرة من كل معنى للحضارة. كما أنه يبالغ كثيراً عندما يصف المجتمعات البدائية والمتأخرة بأنها متوحشة وهمجية .

ولقد وجه نقد شديد إلي أفكار المدرسة التطوريـة ولاسـيما فكـرة المراحـل الاقتصادية. وبرغم النقد الذى يوجه إلى التطورية فإننا نجد عدداً من الأنثروبولوجيين لا يزالون من أنصار هذه المدرسة مع إدخال كثير من التعديل والتطوير وعلـى رأس هؤلاء لزلى هوايت .

لزلى هوايت Leslie White 1945

وذلك فى كتابه An Anti – Evolutionist Fallacy الصادر عـام ١٩٤٥. حيث يؤكد أن نقاد التطورية قد خلطوا بينها وبين التاريخ الحضارى للناس، كما يؤكد أن التطوريين لم يرفضوا فكرة الانتشار الحضارى .

ولا تسأل المدرسة التطورية لماذا تتغير الحضارات؟ وإنما تسأل كيف يتم التغير الحضارى؟ ولذلك فإن "لزلى هوايت" يعيد صياغة فكرة المراحل الحضارية من خلال قوة محركة دافعة للتطور وهى الطاقة. ففى المرحلة الوحشية تتميز بأن الإنسان كـان يعيش من طاقته العضلية فقط (جمع الغذاء النباتى والصيد البرى والسماكة) وحينمـا استأنس الحيوان واستزرع النبات استطاع أن يحصل على طاقة أعلـى مـن طاقتـه العضلية، وأن يتحكم فى طاقة الإنبات بدلاً من الاعتماد على الطاقة الطبيعيـة للنمـو النباتى .

وهكذا فإن زيادة الطاقة قد أدت إلي انتقال الإنسان من مرحلـة الوحشـية إلـى البربرية . وهنا يرى هوايت أن هناك جماعات ظلت فى مرحلة الوحشية حتى بـرغم انتقال الإنسان إلى مرحلة الحضارة المعاصرة. والأهمية التى يعلقها هوايت على ذلك هى أن المراحل التى يذكرها لا تمثل مرحلة محددة فى التاريخ، لكنها مرحلـة مـن مراحل التطور الحضارى نجدها متمثلة فى أى فترة تاريخية قديمة أو معاصرة حسب الظروف الحضارية المختلفة. وبذلك فإن هوايت ينفى فكرة المرحليـة مـن الحتميـة التاريخية ويجعلها ممكنة فى أى فترة زمنية .

ويضيف ليزلى هوايت قـائلا "إن التطـور الاجتمـاعى يـنجم عـن التطـور التكنولوجى، ولكن فى الوقت الذى تعتمد فيه النظم الاجتماعية على الشكل التكنولوجى الذى أوجدهما. فمما لاشك فيه أن النظم الاجتماعية بدورها تتحكم فى تشـغيل الـنظم الاجتماعية التى تعتمد عليها. وعلى هذا فالعلاقة مشتركة، لكنها ليسـت بالضـرورة متساوية الفعالية فى التأثير، فقد يؤدى نظام اجتماعى إلى تنمية وتشغيل تكنولوجية ما أو قد يعرقل هذا التشغيل ويبطئ سيره أو يخنقه".

وعلى هذا فحينما يفرض النظام الاجتماعى قيوداً على نمو النظام التكنولـوجى، فإن التطور الحضارى يتوقف. ولا يمكن تجديد التطور إلا بالحصول علـى مصـدر جديد للطاقة بالحجم الذى يستطيع أن يطيح بالنظام الاجتمـاعى الـذى يقيـد النمـو التكنولوجى، وينجم عن التكنولوجيا الجديدة نظام جديد يتناسب مع نمـوه، ومـن ثـم يتحرك موكب الحضارة من جديد .

ثانياً: الدراسات التى تناولت الحياة الاقتصادية فى المجتمعات البدائية

اهتم عدد كبير من علماء الأنثروبولوجيا بدراسة الحياة الاقتصادية فى المجتمعات البدائية، وأثبتوا بما لا يدع مجالا للشك أن النظم الاقتصادية لا تقوم فى تلك المجتمعات على اعتبارات المنفعة الشخصية بقدر ما تقوم على اعتبارات تتصل بالعقيدة والإيمان بالسحر والرغبة فى المشاركة الجماعية .

ومن العلماء الرواد فى مجال دراسة الحياة الاقتصادية :

مالينوفسكى: فى دراسته عن نظام تبادل الهبات (الهدايا الملازمة) .

ريموند فيرث: فى دراسته عن مجتمع التيكوبيا الذى يعيش فى إحدى الجزر البعيدة الواقعة على أطراف جزر سولومون .

وفيما يلى عرض لنموذج من أهم هذه الدراسات، ويتمثل فى دراسة "مارسيل موس" .

دراسة مارسيل موس لنظام الهدايا الملازمة بين قبائل الكيوكيوتل (البوتلاش) "Potlatch "

والبوتلاش Potlatch عبارة عن حفل كبير يقوم به أثرياء القبيلة، وعلى المدعوين دعوة الداعى لحفلات مشابهة من أجل إظهار التفوق وتركيز المكانة الاجتماعية، ومن يفشل فى ذلك تهبط مكانته الاجتماعية الى أسفل درجة من درجات السلم الاجتماعى. ويركز هذا النظام على أسس ثلاثة هى :

1) التزام الفرد بتقديم الهدايا الخاصة به وعن ابنه وابنته وعن أسلافه .
2) الالتزام بقبول الهدايا التى تقدم للفرد.
3) الالتزام برد الهدايا التى يقبلها الفرد فى المستقبل القريب .

ونظام البوتلاتش Potlatch هو النظام الوحيد لتبادل السلع، ولهذا فإن كل السلع فى تبادلها مرتبطة بالعلاقات الاجتماعية لأفراد المجموعة . وفيما يلى عرض تحليلى لهذه الدراسة :

يهدف مارسيل موس فى هذه الدراسة الى أن يصل إلى تفسير علمى لخاصية الجبر والاختيار فى تقديم الهدايا فى المجتمعات البدائية . وقد تكفل موس فى هذا البحث بالكشف عن القاعدة الأساسية التى تفرض على من يقبل هدية فى المجتمعات البدائية أن يرد مثلها أو أفضل منها. وقد اعتمد موس فى بحثه على وقائع عديدة فى عدد من المناطق مثل بولينيزيا وميلانيزيا والشمال الغربى الأمريكى وبعض أماكن

أخرى من العالم. ثم درس الأنساق المتقاربة الموجودة فى كل منطقة وقارن بينهـا . ويمكننا أن نلحظ فكرتين رئيسيتين فى هذا البحث :

الفكرة الأولى : تمثل الهبات المتبادلة ولزوم إرجاعها. وذكر موس عده وقـائع تثبت وجود نسق لتبادل الهدايا على نطاق واسع. ويتم هذا التبادل بصفة إلزامية فـى شكل تقديم هبات وهدايا ترتبط بعدة مفاهيم منها :

١) أن الشيء المعطى كائن حى له روح: وهو مرتبط بصاحبه الأول، فإذا أعطـى فإن روح الشيء نفسه تضمن رجوعه أو رجوع ما يعادل قيمته لمالكه الأول.

٢) وجوب العطاء ووجوب الأخذ ووجوب الرد: فوجوب العطاء مرجعه أن الشـيء بما أنه متداخل مع صاحبه، فإن إعطاءه يعتبر تعبيراً عن رغبته فـى التقـرب إلـى الشخص المعطى له .

ووجوب أخذ الشيء تعبير عن قبول هذه المشاركة والتقرب التى عرفها المعطى ووجوب الرد هو نهاية الدورة وبدايتها ثانية فى نسق التبادل للهدايا .

٣) مفهوم القربان والصلة بينه وبين الهدايا فالقربان هو الهدية إلى الناس لوجه الإلـه والطبيعة، وقد يكون فى صورة إتلاف للشيء وإهداره .

فالقرابين تبعد الأرواح الشريرة والتأثيرات السيئة ولعنة الناس على مقدم القربـان وهى حق من حقوق الآلهة يجب الوفاء به شكراً لها على ما رزقت به الإنسان من خير .

الفكرة الثانية: تمثل امتداد هذا النسق وفيه يعرض مـوس للسـخاء والشـرف والنقود كوسيلة للمبادلة وقواعد الكرم عند الإندمان وبعض القبائل الميلانيزية، وكذلك عند بعض الشعوب البدائية فى القارة الأفريقية، وقد تعرض موس لعدة نقاط :

١) ظاهرة الشرف وتأثيرها فى الحياة، وظاهرة الثقة والائتمان فى الشـمال الغربـى الأمريكى حيث أثبت وجود مبدأ الائتمان والمداينة فى المجتمعات البدائية.

٢) ظاهرة التعامل بالنقود فى المجتمعات البدائية، وأثبت وجودها بأشكال متعددة من بينها الأصداف والحجارة وأكثرها استعمالا النحاس .

وفى الباب الرابع من كتابه يذكر نتائج بحثه ويوضح أنه من الممكن تطبيق هـذه الملاحظات على مجتمعاتنا الحالية .

وكان هذا العرض لدراسة موس من خـلال كتابـه The Gift: Forms and Functions of Exchange in Society

والنتيجة التى نخلص إليها من هذا كله هى أن الدراسات الأنثروبولوجية تلح فى ضرورة وجود نظرية ذات طبيعة خاصة تصلح لدراسة الأنشطة الاقتصادية الحديثة لا تدخل فى اعتبارها عدداً من المتغيرات الاجتماعية المرتبطة بالنشاط الاقتصادى.

العمليات الاقتصادية

يعانى علم الاقتصاد وكذلك الأنثروبولوجيا الاقتصادية من الافتقار النظرى الخاص بتحليل العلاقات بين الإنتاج والتوزيع والتبادل والاستخدام . وفيما يلى عرض لكل من هذه العمليات على حدة .

أولاً: الإنتاج Production

يمكن القول بأن الخلاف بين الماديين والشكليين فى الأنثروبولوجيا الاقتصـادية هو خلاف حول مشكلة الإنتاج. تحدد هذه المشكلة فى جوهرها فى ما يلى:

١) تحدد الصلة بين العمليات التكنولوجية والإيكولوجية ووجوه الأنشطة الاجتماعيـة المنتجة من الناحية الاقتصادية .

٢) تحدد أيضا تدفق مصادر الأموال والمعلومات فى عمليات مخططة ومحسوبة من عمليات الامتلاك والتحول والنقل والاستخدام .

٣) أنها مشكلة الاختلاف والربط بين النسق الاقتصادى التـى لـم يسـتطع العلمـاء الاجتماعيون المعاصرون التحكم فيها.

ولاشك أن مساهمة ماركس حول دور الإنتاج هامة أيضا بالنسبة لمشكلة التكامل بين المنظورات الاقتصادية والإيكولوجية فى الأنثروبولوجيا، وأهم مؤلفاته فـى هـذا المجال كتابه: Pre-Capitalist Economic For Nations حيث يتنبـأ بمنظـور إيكولوجى ثقافى عندما يشير إلى التكنولوجيـا الطبيعيـة(أى فـى تكـوين النباتـات والحيوانات) على أنها أدوات للإنتاج لاستمرار الحياة. ثم يقول "توضح التكنولوجيات أسلوب الإنسان فى التعامل مع الطبيعة وهى عملية الإنتاج التى بواسـطتها يسـتطيع الاستمرار فى الحياة". وينادى ماركس بأن البشر يبدأون فـى تمييـز أنفسـهم عـن الحيوانات بمجرد أن يبدأوا فى إنتاج وسائل إعاشتهم التى بواستطها ينتجون حيـاتهم المادية الحقيقة بشكل غير مباشر .

وقد رأى ماركس أن فى كل مجتمع نجد أن أسلوب الإنتاج له مكونان رئيسـيان هما:

١) قوى الإنتاج: أى الترتيب التكنولوجى والطبيعى للنشاط الاقتصادى .

٢) العلاقات الاجتماعية للإنتاج: وهى العلاقات الداخلية بين الجماعات والأفراد التى يجب أن يقيمها الناس مع بعضهم البعض كنتيجة لدورهم فى عملية الإنتاج .

ويجب التأكيد على أن ماركس لم يهتم بالإنتاج أو الاقتصاد ككيانات منفصـلة أو ثابتة فى ذاتها، غير أن هذا التأكيد كان بمثابة نقطة انطلاق لتحليل قـوى اقتصـادية أوسع، وأخيرا فى تحليل بناء المجتمع نفسه. ومن هذا يتضـح أن مـاركس يعطـى للإنتاج دوراً رئيسياً فى العملية التى تنبع منها كل العمليات الأخرى فى الاقتصـاد. وهذا ما يقوله "بارسونز Parsons وسميلزر Smelser، كما أن علماء الاقتصاد يتفقون على أن الهدف الرئيسى للنشاط الاقتصادى هو الإنتاج .

ورغم ذلك فهناك عدد من المنظرين الاقتصاديين مثل" كفيث بولدنج" يعتبـرون عمليات التبادل وليس الإنتاج هى العمليات الرئيسية فى أى نسق اقتصـادى. ويؤيـد كثير من علماء الأنثروبولوجيا الاقتصادية هذا الموقف، وهو ما ينطبق تماما علـى الأقطاب الثلاثة الذين كان لهم أثر بارز فى تطوير الأنثروبولوجيا الاقتصادية وهـم "مالينوفسكى، وثورنفالد، وفيرث".

ولا يتغير هذا التأكيد فيما ساهم به بولانى وأتباعه، حيـث نلاحـظ أن أسـاليب الصفقات وليس أساليب الإنتاج تظهر كمحل للاهتمام الرئيسى عند هـؤلاء الكتـاب الماديين .

وعلى النقيض من ذلك، فإن هذا الوجود الكلى للتبادل قد أوحى إلى بعض علماء الأنثروبولوجيا الاقتصادية بأن الإنتاج لابد وأن يعمل بمثابة المقياس الرئيسى للتمييز بين الاقتصاد والمجالات الفرعية الأخرى للنسق الثقافى والاجتماعى .

ويهتم علماء الأنثروبولوجيا الاقتصادية كذلك بتحديد وتحليل الأنـواع المختلفـة لأساليب الإنتاج، وأيضا كيف أن هذه الأساليب يتم تنظيمها فـى المجتمعـات غيـر الصناعية. وطبقا لهذا يعترف علماء الأنثروبولوجيا الاقتصادية بسبعة أنواع أساسـية للإنتاج غير الصناعى (الحرث أو الزراعة، وتربية الحيوان، وصيد السمك، والصيد والجمع أو الالتقاط، والبناء والتشييد – وأخيرا الإنتاج اليدوى).

وتتسم كل أساليب الإنتاج فى المجتمعات بالبناء أو التشـييد، وكـذلك الإنتـاج اليدوى، وربما كان خلق رأس المال الإنتاجى، أى الأدوات والمعدات عـن طريـق هاتين العمليتين هى الصفة الرئيسية المميزة للمجتمعات البشـرية، كمـا أنـه أحـد المستلزمات الوظيفية فى أى نسق اقتصادى غير صناعى .

وفى أى اقتصاد نجد المشكلة الرئيسية فى التحليل الأنثروبولـوجى الاقتصـادى تتطلب فهم العلاقات بين أنشطة الإنتاج المختلفة من وجهة نظر" تحديد وقت العمـل،

وتقسيم العمل وتنظيمه، وكذلك كمية وطبيعة البضـائع المنتجـة، وكـذلك الكفـاءة الانتاجية (المدخل Input فى مقابل المخرج Output)".

ثانياً: التوزيع والتبادل Distribution & Exchange

يشمل هذا القسم مناقشات مفصلة لعمليتين غالبا ما يضعهما علماء الأنثروبولوجيا بصفة خاصة بجانب بعضهما البعض وهما التوزيع والتبادل .

(أ) التوزيع

يحدد نسبة المخرج الكلى، فهو يتضمن نسق المجازاة الذى يوزع فيـه الإنتـاج بين الأفراد أو الجماعات بسبب سيطرتهم على عوامل الإنتاج أو بسبب العمل الـذى يبذلونه فى العملية الانتاجية، وربما كان الفارق الجوهرى بين نظـام التوزيـع فـى المجتمع الحديث والمجتمع البدائى هو تأثر التوزيع فى المجتمعات الحديثة بعامل النقود الذى يعتبر وسيلة لتقييم الثروة هناك .

(ب) التبادل

يحدد المنتجات المعنية التى يريد الفرد أن يحول إليها الجزء المخصص له عـن طريق عملية التوزيع. فهو يشير الى العمليات المختلفة التى تتحرك بواسـطة السـلع والخدمات بين الأفراد والجماعات، وعلى سبيل المثال بين المنتج والمستهلك . ومـن وجهة نظر التحليل الوظيفى نجد أن هاتين العمليتين متداخلتين جداً فى كل المجتمعات. ولكن هناك درجة من التطابق بينهما فى المجتمعات القبلية أكثر من المجتمعات غيـر الصناعية المتقدمة والمجتمعات الصناعية .

وفى كل مجتمع نجد أن العلاقـة بـين المنْـتَج والمنـتِج – The Producer product – relation ليست بشكل مباشر علاقة امتلاك حيـث تتوسـط عمليـة التوزيع بين المنتج والمنتج كى تحدد نصيبه فى مجموع الناتج طبقا للمعايير السـائدة. وفى كل مجتمع توجد معايير صريحة أو ضمنية تحكم الطريقة التى يشترك فيها جميع أعضائه فى المجتمعات الكلية، ومع ذلك نجد أن سلوك المشـاركة عمليـة توجههـا المعايير جزئياً فقط.

ولا يمكن تحقيق فهم جيد لدور التوزيع فى نسق اقتصادى عن طريق التركيـز فقط على الطرق والعمليات التى يمكن بواسطتها تخصيص المكافآت الفرديـة، فلابـد أيضا أن ندرس نتائج التقسيم التى يعبر عنها فى شكل قوائم كميات السلع التـى يـتم تقسيمها بين الأفراد والجماعات الذين يختلفون فى مكانتهم الاجتماعية، ومن خلال هذا التركيز المزدوج على نسق التوزيع ونمطه تظهر بوضوح التقسيمات غير الاقتصادية للتحكم فى الثروة المادية واستخدامها فى مجتمع ما .

وتتميز الجماعات فى المجتمع الحديث باعتناقها لمبدأ المساواة ولكن تظهر عـدم المساواة بصفة أساسية بين مجموعات مختلفة من الأشخاص خصوصا فى المجتمعات القبلية والقروية، حيث نجد أن الإنجازات السياسية أو الاجتماعية تعطى الأفراد الحق فى نصيب متساو فى المكافأة المادية.

ونظراً لأن عمليتى التوزيع والتبادل هما عمليتان متداخلتان فى مجتمعات ما قبل التصنيع، فيمكن أن نتصور نسق التوزيع على أنه يتكون من معايير تنص على تلـك الشروط التى يجب أن تحدث طبقا لها بعض أحداث النقـل أو التحويـل (أى بعـض أحداث التبادل).

وهناك نوعان متميزان من أحداث النقل أو التحويل كانا موضوع اهتمام وتحليل علماء الأنثروبولوجيا وهما : الانتقال الجسمانى والصفقات المشروعة. ويتضمن الأول حركة مكانية وتحكم جسمانى، ويتضمن الثانى نقل الملكية وحقوق الاستخدام .

ففى موقف الانتقال النمطى يبادل فرد ما جسميا شئ بآخر، وهكذا يتخلـى عـن السيطرة الجسمانية على هذا الشيء لفرد آخر. ويجب أن نؤكد أن فى مثل هذا الموقف لا ينقل الفرد بنفسه الملكية أو حقوق الاستخدام، ولكن تتدخل المعايير الثقافية أى (نسق التبادل) بين أطراف الصفقة وبضائعهم أو خدماتهم لتحديد مسـار ونتـائج الانتقـال المتبادل. وقد عالج علماء الأنثروبولوجيا الاقتصادية خمسة أنواع أساسية للصـفقات الاقتصادية. وبطبيعة الحال فهذه الأنواع من الصفقات لا توجد منفصلة. وفيمـا يلـى عرض لكل منها فى إيجاز لتوضيح ما تعنيه:

(١) أنساق السوق

إن عمليات تبادل السوق كما يتم تحليلهـا فـى الكتابـات المعاصـرة لعلمـاء الأنثروبولوجيا الاقتصادية تحتوى على ثلاثة أبعاد منفصلة، ولكنها متداخلة، ويعتمـد كل منها على الأخرى، وهذه الأبعاد هى :

* البعد المكانى . * البعد الفعلى . * البعد التوزيعى.

كما أن لهما شكلين نظاميين وهما:

* الشكل الذى يعتمد على التجزئة إلى أقسام . * الشكل الثانى هو الشبكة .

(٢) المشاركة التجارية

توجد المشاركات التجارية عندما تستمر العلاقات بين مشتر معين وبائع معين إلى ما بعد الصفقة الواحدة، وتنتشر مثل هذه المشاركات فى الاقتصاديات عديمة السـوق. كما توجد أيضا فى اقتصاديات السوق القروية التى تستخدم النقد.

ويجب أن نلاحظ أن العلاقات التجارية بين الشركاء وشروط التجـارة لايمكـن فهمها فهماً دقيقاً دون تتبع للشبكة الكلية للعلاقات التى يدخل فيها كلا من الشريكين مع الآخرين فى نفس الجماعة .

(٣) التجارة داخل المجتمعات المحلية

تتضمن التجارة داخل المجتمع المحلى الحصول على المنتجات "مـواد غذائيـة والمواد الخام أو السلع المنتجة" التى لا تتوافر فى المجتمع المستورد لها، وغالباً مـا تعكس مثل هذه التجارة تخصصات دائمة فى الإنتاج داخل الإقليم أو داخل المجتمـع ككل . وتوجد أساليب متنوعة للتجارة داخل المجتمع المحلى فى السجل الإثنـوجرافى لعل من أشهرها التجارة الصامتة أو المقايضة البكماء، والتى تنتقل فيها السلع بأسعار معتادة دون أى مقابلة أو مناقشة بين المتعاملين.

(٤) التوزيع داخل المجتمع المحلى

تتميز المجتمعات العشائرية والقبلية بالصفقات الاقتصادية بين موزع فردى وعدد من المستلمين داخل المجتمع الواحد ووقوعها بشكل منتظم، وتضمنها توزيـع نسـبة معينة من مجموع السلع المنتجة. وتقتصر مثل هذه التوزيعات بشكل متميز على المواد الغذائية، وكذلك على تبادل الهدايا فى الحفلات. ولهـذه العمليـة جوانـب سياسـية وقرابية، وهكذا تقترب عملية التوزيع داخل المجتمع هنا من الـنمط العـام للتبـادل الاقتصادى، وأن تتبادل السلع عن طرق عملية أولية من عمليات التوزيع وينتج عنهـا تدفق عائد من السلع .

(٥) تبادل الهدايا فى الحفلات

يكون تبادل الهدايا فى الحفلات مثل التوزيع غير الاحتفالى مـن انتقـال أولـى للسلعة. ومع ذلك فعلى عكس التوزيع غير الاحتفالى غالبا ما يتضمن تبـادل الهـدايا الاحتفالى بعض الطقوس التى لا يقصد منها الاستهلاك كما أنها لا تتفق معه دائمـا، تؤدى إلى عائدات رمزية أو معنوية كالتأييد السياسى والاحترام والتـأدب والصـداقة والطاعة والولاء.

ويحدث تقديم الهدايا فى الاحتفالات بشكل منتظم فى كل المجتمعات، ولكن مـن حيث الكم أى حجم السلع المتاجر فيها، ومن حيث الدور الوظيفى للسلع يتم تقديمها فى الاحتفالات لها دور عظيم الأهمية فى المجتمعات البدائية والقروية حيث تـرتبط فـى الغالب الأعم بأعياد الحياة التى تتعلق بالأحداث السياسية والاجتماعية .

وتقوم دورة تقديم الهدايا فى المجتمع على أساس ثلاثة أنواع من الإلزام وهى :

* أن تعطى (أى تقدم إلى الآخرين) .   * أن تتلقى (أى قبول الهدية عند تقديمها).
* أن تعاد أو ترد .

ثالثاً : الاستخدام Utilization

كتصنيف نظرى تحتوى عملية الاستخدام على نوعين عامين من الأنشطة هما:

* الأنشطة التى تستخدم المصادر كرأس المال وتؤدى إلى إنتاج أكثر .
* الأنشطة التى تستخدم المصادر للإشباع المباشر للحاجات الجارية .

ويمكن تعريف رأس المال على أنه:

مجموعة المصادر أو المال الموجود فى وقت معين، والذي يمكن الحصول علية لزيادة معدل الاستهلاك فى الفترات المستقبلية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشـرة عن طريق الانتاج".

وتوجد ثلاثة طرق رئيسية يستخدم فيها رأس المال فى العملية الاقتصادية :

* رأس مال يساعد على الإنتاج .
* رأس مال يستخدم كوسيلة لتسهيل التحكم فى القوة الشرائية.
* رأس مال يستخدم كاعتماد مادى للاستثمار .

وبينما عبر بعض الدارسين عن شكوكهم حول إمكانية تطبيق مفهوم رأس المال على اقتصاديات ما قبل التصنيع، فقد ظهرت دراسات عديدة قامت بتعريف وتحليل كل من الوظائف الثلاث لرأس المال فى مثل تلك الاقتصاديات، وذلك مثل دراسة "ريموند فيرث" فى الثلاثينات عن الاقتصاد البولنيزى، حيث بدأت "تيكوبيا" فى استخدام النقـد الغربى حديثا، وترتب على ذلك :

* يمثل المال على هيئة قوارب ومجاديف ومطارق المعدات الإنتاجية.
* تستخدم السلع مثل المواد الغذائية والأقمشة والحبال كوسيلة للسيطرة على القوى الشرائية .
* كما استخدم سكان تيكوبيا السلع التى من هذا النوع كمبالغ للاستثمار عن طريق تكديسها لفترة قبل إعادة تبادلها عن طريق عملية التوزيع.

وتعد وحدة الاستهلاك إحدى المفاهيم الرئيسية فى دراسة عمليات الاستهلاك. وقد تكون"وحدة الدار" التى تقوم على أساس القرابة وتركيز الدخل والتى تجمع بين الذكور والإناث من أعمال مختلفة، وتوجد فى كل مجتمعات ما قبل التصنيع حيث يفترض أن

عضو الوحدة القرابية يتبع معدلات التفضيل فى ثقافته عندما يعمل على إشباع حاجاته.

وقد اتضح أن معدلات التفضيل ومعايير الاستهلاك تحكمها الثقافة الخاصة، كما أن كثيراً من القيم فى نسق اجتماعى ثقافى يعبر عنها بطريقة مباشـرة فـى سـلوك الاستهلاك (عن طريق ممنوعات الغذاء مثلا) لأن الثقافة تقوم بدور الوسيط للحاجات البشرية كما يقوم المجتمع بتوزيعها وفق دورة خاصة .

خصائص الاقتصاد البسيط
فى ضوء المعايير الاقتصادية الحديثة

أولاً: فكرة العمل ومفهوم تقسيم العمل

فالعمل فى المجتمعات الحديثة يحدث غالباً من أجـل إشـباع الرغبـة الذاتيـة الشخصية واستجابة للحوافز المادية. أما فى المجتمعات البسيطة فالناس لا يعملون فقط من أجل إشباع هذه الرغبات والحوافز، وإنما أيضا نزولاً علـى بعـض الالتزامـات الاجتماعية التى تلزمهم أن يعملوا للآخرين مثلما يعملون لأنفسهم.

وعلى ذلك فالعمل فى مثل تلك المجتمعات البدائية والبسيطة ليس مجرد نشـاط اقتصادى، وإنما هو فى المقام الأول نشاط اجتماعى، ويتم استجابة للروابط الاجتماعية بين الناس فى تلك المجتمعات، متخذاً شكل العون المتبادل بين أفراد المجتمـع، ممـا يخلق علاقات اجتماعية ترابطية بين أفراد المجتمع السائد فى المجتمعـات البدائيـة، ونظراً لدخول عناصر أخرى جديدة تجعله أقرب إلى التنظيمات الحديثة السـائدة فـى المجتمعات الغربية .

أما صورة تقسيم العمل فى المجتمعات البدائية والبسيطة، فتعتمد أساسـاً علـى تقسيم العمل الطبيعى، الذى يعتمد أساساً على عاملى السن أو الفئة العمرية والجـنس. فالرجال يقومون فى مجتمع "الهوبى" Hopi مثلا بأعمال الزراعة والصيد . أما النساء فيقمن بكافة الأعمال المنزلية.

أما بالنسبة لتقسيم العمل على أساس السن أو الطبقة العمرية، فالملاحظ فى تلـك المجتمعات أن أعضاء الطبقـة العمريـة الواحـدة يمارسـون النشـاط الاقتصـادى والاجتماعى المرتبط بهذه الطبقة العمرية.

ثانياً: تنظيم الإنتاج

أن تنظيم الإنتاج قد يوجد فى بعض المجتمعات التى لا تعـرف تقسـيم العمـل الحقيقى. وهناك أساليب وفنون يمكن أداءها فى المجتمعات البدائية البسيطة بواسـطة

فرد واحد يعمل مستقلاً (وعلى سبيل المثال يتعين على الصياد فى شعب الإسكيمو أن يزحف نحو فريسته بمفرده حتى ينجح فى ذلك، بينما قد تتطلب فنون وأساليب أخرى درجة عالية من التضافر والتضامن بين أعضاء الجماعة). ويعد صـيد الجـاموس الهندى أبرز مثال على ذلك .

ويتضح من هذه العملية أنها تتطلب تنظيماً وتوقيتا دقيقاً فكل فرد عليه أن ينسـق جهوده مع جهود الآخرين وإلا انهارت العملية.

ويعد "ستانلى أودى" Stanley من أبرز من ساهموا فـى دراسـة التنظيمـات الإنتاجية فى المجتمعات غير الصناعية، حيث قام بدراسة مثيرة أجراها علـى مائـة وخمسين تنظيما إنتاجيا تقع فى عدد مماثل من المجتمعات غير الصناعية. وقـد درس مدى توافر عدد من الخصائص التنظيمية سواء كانـت ذات طـابع بيروقراطـى أو عقلانى رشيد .

ثالثاً: تكنولوجية الإنتاج

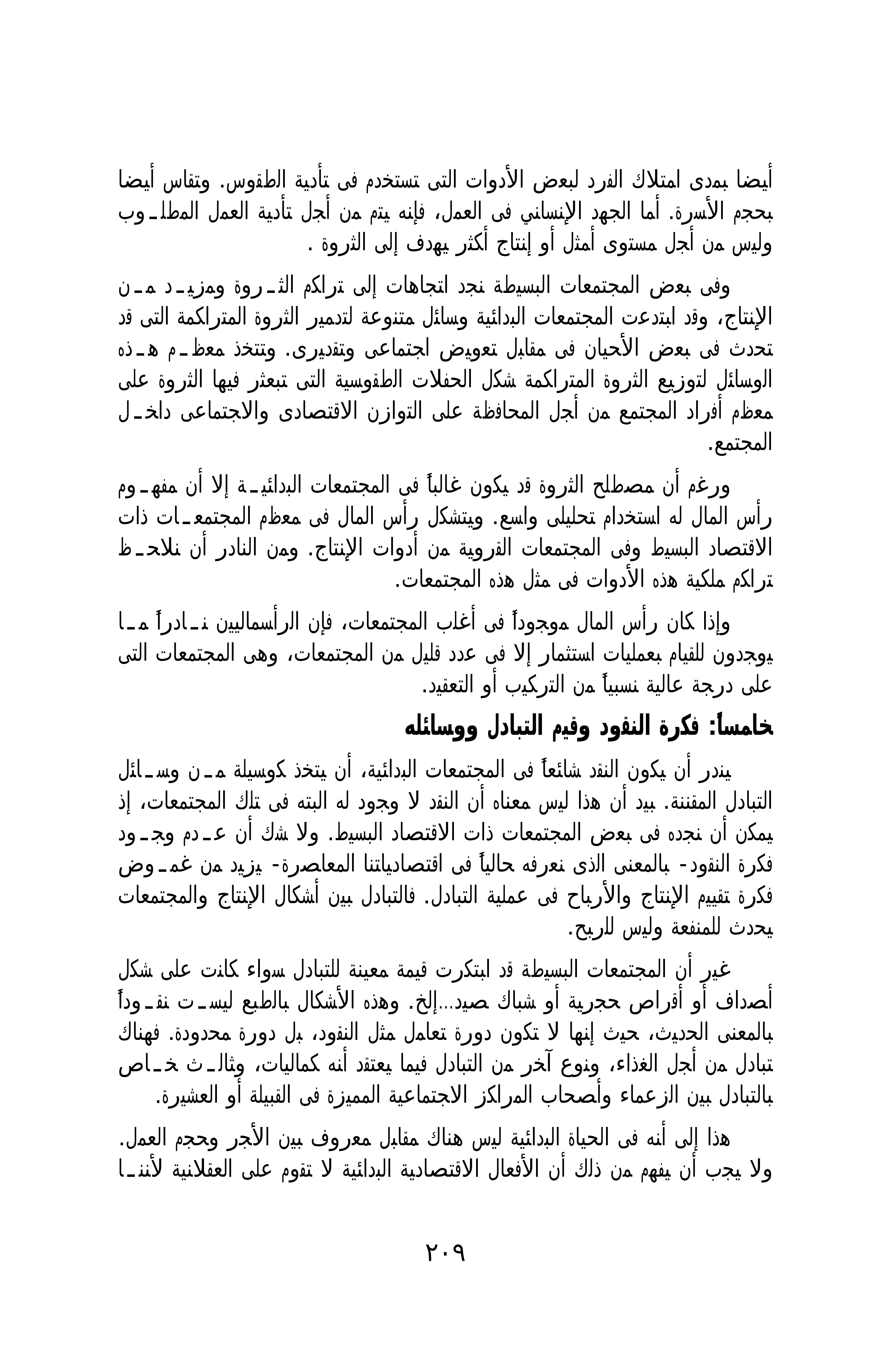
تستخدم المجتمعات البسيطة عموما تكنولوجية إنتاج بدائية ومتخلفة. ورغم تلـك الوسائل الإنتاجية، إلا أنها تتوافق مع بساطة العمليات الإنتاجية المطلوبة وبساطة هدف الإنتاج، وهو تلبية احتياجات الغذاء مثل صناعة شباك الصيد .

والإنتاج أساسا محدود للاستهلاك المحلى غالباً، ويتكافأ مع قوة العمالة البشـرية المستخدمة فيه، بل والحيوانية من ناحية أخرى . والأدوات المستخدمة فـى الإنتـاج تصنع فى بعض الأحيان من النباتات المحلية. ومن أهم تلك الأدوات عنـد السـيماذج الذين يعيشون فى قلب جمهورية الملايو وجنوب تايلاند القوس والسهم . أما تكنولوجيا جمع المحار وصيد الأسماك فهى أيضاً بسيطة، وكل ما تحتاج إليه هو عصا خشـبية قوية فى شكل أزميل.

وبالنسبة لتكنولوجيا الزراعة فى المجتمعات البدائية، نجد صناعة الفأس والأوانى الفخارية المصنوعة باليد لا بعجلة الفخار. وعند زراع البساتين نجد صناعة المحراث الذى تجره الحيوانات المستأنسة . أما بالنسبة للرعاة وأسلوبهم البدوى فى الحياة فنجد الأدوات التى تستخدم النير، وكذلك صناعة الخيام وبعض الأسلحة المتطورة.

رابعاً: الثروة وأس المال

قد تأخذ الثروة فى المجتمعات البسيطة عموماً شكل سلع مادية، كما قـد تتمثـل الثروة أيضا فى صورة حقوق تترتب على غنـاء بعـض الأغـانى، أو أداء بعـض الطقوس الخاصة. ويمكن أن تنتقل هذه الحقوق إلى أفراد أو جماعـات أخـرى عـن طريق التبادل الذى يحدث للحصول على أشكال أخرى من الثروة. كما قد تقاس الثروة



أيضا بمدى امتلاك الفرد لبعض الأدوات التى تستخدم فى تأدية الطقوس. وتقاس أيضا بحجم الأسرة. أما الجهد الإنساني فى العمل، فإنه يتم من أجل تأدية العمل المطلوب وليس من أجل مستوى أمثل أو إنتاج أكثر يهدف إلى الثروة .

وفى بعض المجتمعات البسيطة نجد اتجاهات إلى تراكم الثروة ومزيد من الإنتاج، وقد ابتدعت المجتمعات البدائية وسائل متنوعة لتدمير الثروة المتراكمة التى قد تحدث فى بعض الأحيان فى مقابل تعويض اجتماعى وتقديرى. وتتخذ معظم هذه الوسائل لتوزيع الثروة المتراكمة شكل الحفلات الطقوسية التى تبعثر فيها الثروة على معظم أفراد المجتمع من أجل المحافظة على التوازن الاقتصادى والاجتماعى داخل المجتمع.

ورغم أن مصطلح الثروة قد يكون غالباً فى المجتمعات البدائية إلا أن مفهوم رأس المال له استخدام تحليلى واسع. ويتشكل رأس المال فى معظم المجتمعات ذات الاقتصاد البسيط وفى المجتمعات القروية من أدوات الإنتاج. ومن النادر أن نلاحظ تراكم ملكية هذه الأدوات فى مثل هذه المجتمعات.

وإذا كان رأس المال موجوداً فى أغلب المجتمعات، فإن الرأسماليين نادراً ما يوجدون للقيام بعمليات استثمار إلا فى عدد قليل من المجتمعات، وهى المجتمعات التى على درجة عالية نسبياً من التركيب أو التعقيد.

خامساً: فكرة النقود وقيم التبادل وووسائله

يندر أن يكون النقد شائعاً فى المجتمعات البدائية، أن يتخذ كوسيلة من وسائل التبادل المقننة. بيد أن هذا ليس معناه أن النقد لا وجود له البته فى تلك المجتمعات، إذ يمكن أن نجده فى بعض المجتمعات ذات الاقتصاد البسيط. ولا شك أن عدم وجود فكرة النقود- بالمعنى الذى نعرفه حالياً فى اقتصادياتنا المعاصرة- يزيد من غموض فكرة تقييم الإنتاج والأرباح فى عملية التبادل. فالتبادل بين أشكال الإنتاج والمجتمعات يحدث للمنفعة وليس للربح.

غير أن المجتمعات البسيطة قد ابتكرت قيمة معينة للتبادل سواء كانت على شكل أصداف أو أقراص حجرية أو شباك صيد...إلخ. وهذه الأشكال بالطبع ليست نقوداً بالمعنى الحديث، حيث إنها لا تكون دورة تعامل مثل النقود، بل دورة محدودة. فهناك تبادل من أجل الغذاء، ونوع آخر من التبادل فيما يعتقد أنه كماليات، وثالث خاص بالتبادل بين الزعماء وأصحاب المراكز الاجتماعية المميزة فى القبيلة أو العشيرة.

هذا إلى أنه فى الحياة البدائية ليس هناك مقابل معروف بين الأجر وحجم العمل. ولا يجب أن يفهم من ذلك أن الأفعال الاقتصادية البدائية لا تقوم على العقلانية لأننا

يجب أن نفهم الدور الذى تلعبه العوامل الاجتماعية فى التعامل الاقتصادى.

سادساً: مفهوم التجارة والسوق

على الرغم من أن قلة الفائض الذى يمكن تبادله، وضعف تقسـيم العمـل، قـد يعوقان التجارة داخل المجتمعات ذوات اقتصاديات الإعاشة عموماً، إلا أنه لا يترتـب على ذلك أن هذه المجتمعات ليس لها تجارة خارجية أو تجارة مع مجتمعات أخـرى (فعلى سبيل المثال نجد أن ذلك يتم مع القبائل المختلفة المحيطة بهـم). وكـذلك تنشـأ التجارة بين المجتمعات البسيطة بينما تعيش مجتمعات مختلفة فى منـاطق متجـاورة، ويكون لديها أشكال مختلفة من التكنولوجيا، ولا سيما إذا كانت أساليب جمع الطعام أو إنتاجه متنوعة.

وعلى كل حال تختلف أهمية التجارة بين المجتمعات ذات اقتصاديات الإعاشـة اختلافاً بينا، يتوقف ذلك على طبيعة المجتمعات التى تقوم بالتجارة. كذلك فإن كميـة الفائض المتاح الذى يمكن تبادله تؤثر على حجم وأهمية التجارة فى المسـتوى مـن التطور الثقافى. وعلى الرغم من أن كثيراً من مجتمعات الفلاحـين ذات اقتصـاديات إعاشية، إلا أنه دائما ما توجد لدى هذه المجتمعات إجراءات أوضح لتنظيم التبادل.

ويعطى مجتمع الأزتيك (سكان وادى المكسيك) مثالاً لنسق اقتصادى وتجـارى متطور، قائم على نسق مركب من التخصص يعتمد على التجـارة أساسـاً لإشـباع حاجاته. وتتكون إمبراطورية الأزتيك من مدن ثلاثة كل منها تعد بمثابة دولة، ويوجد فى كل منها أسواق كبيرة لتوزيع السلع داخلياً، وترتبط هذه المدن ببعضها البعض عن طريق التجار الرحل.

وهكذا نجد أنه فى بعض المجتمعات الزراعية (مثـل الأزتيـك) ذات الإنتـاج الفائض قام نظام تسويقى فى صورة أسواق أسبوعية محلية وأسواق مركزية دائمة أو موسمية.

الهوامش والمراجع

(*) رفض ريموند فيرث Raymond Firth الفكرة القائلة بأنه لا توجد مفاهيم اقتصادية فى المجتمعات البدائية، وأثبت أنه فى إمكان عالم الأنثروبولوجيا أن يقول بشكل مطلـق أن أساسيات النظام الاقتصادى موجود فى كل مجتمع بدائى. ففى كتاب أصدره عالم الاقتصـاد كارل بوتشر Karl Butcher منذ حوالى قرن من الزمان عن تطور النظم الاقتصـادية من أكثر أنماطها بساطة إلى أكثرها تعقيداً فى الحياة الصناعية الحديثة، ذهب إلى أنه لـيس لدى الإنسان البدائى تصور للقيمة Value، وينحصر جل اهتمامـه للقيمـة فـى اللحظـة الحاضرة. وقد أثبتت البحوث الأنثروبولوجية الحديثة أن القيم الاقتصادية ليست مطلقة، حيث إنها تعتمد أساساً على ظروف الندرة وكثافة الطلب. كما أن الأولويات والأفضـليات عنـد

البدائيين تحددها احتياجاتهم الفعلية، كما أنهم يرفضون التبادل إذا ما أحسوا أن ما يعـرض عليهم لا يساوى ما يقدمون من أشياء. وبذلك فهم يمارسون عملياً عملية معايير الحكم علـى قيمة الأشياء، والتى يعتبرها بوتشر أهم أسس التقييم. وهذا يعنى أن لدى البدائيين سلسلة من الأولويات مرتبة بشكل نهائى، كما يقدرون بعناية أنسب الطرق للتصرف فى مواردهم على أساس هذه الأولويات.

وتُلح الدراسات الأنثروبولوجية فى ضرورة وجود نظرية ذات طبيعة خاصـة تصـلح لدراسة الأنشطة الاقتصادية وتغيرها فى المجتمعات البسيطة المتجانسة، حيث إن النظريـة الاقتصادية الحديثة ومفاهيمها المعقدة لا تنطوى على أية فائدة فى هذا الصدد، نظراً لأنها لا تُدخل فى اعتبارها عديداً من المتغيرات الاجتماعية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي. (راجـع فى قائمة المراجع مؤلفات جورج والتون: النظرية الاقتصادية فى المجتمع البدائى، أحمد أبو زيد: الأنساق، فاروق العادلى: الأنثروبولوجيا الاقتصادية).

(١) أحمد أبوزيد، البناء الاجتماعى مدخل لدراسة المجتمع، الجزء الثانى: الأنساق، الهيئـة المصرية العامة للكتاب: القاهرة،١٩٩٢.

(٢) السيد محمد بدوى، فى علم الاجتماع الاقتصادى، منشورات قار يـونس ببنغـازى، دار غريب للطباعة، القاهرة، ١٩٧٧.

(٣) السيد محمـد بـدوى، مبـادئ علـم الاجتمـاع، دار المعـارف، الطبعـة الثالثـة، الإسكندرية،١٩٧٣.

(٤) فاروق محمد العادلى، الأنثروبولوجيا الاقتصادية، الطبعة الثانية، دار الكتاب الجـامعى، القاهرة١٩٩٣. وكذلك انظر لنفس المؤلف، الأنثروبولوجيا، مدخل اجتماعى وثقافى، دار الكتاب-القاهرة، ١٩٩٩.

(٥) محمد رياض، الإنسان- دراسة فى النوع والحضارة، الطبعـة الثانيـة، دار النهضـة العربية، بيروت،١٩٧٤.

(٦) محمد طلعت عيسى، مارسل موس- علم الاجتماع والأنثروبولوجيا، بحث فى الهبـات والهدايا الملزمة"، الترجمة العربية، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة،١٩٧١.

7-Belshaw, Cyril S., Traditional Exchange and Modern Markets, Prentic Hall, New Jersey, 1965.

8-Belshaw, Cyril S., Theoretical Prpblems in Economic Anthropology, in Social Organization: Treedman, London, 1967.

9-Clammer, John, Beynod the New Econimic Anthropology, Martin’s Press, New York, 1987.

10-Dalton, George, Theoritical Issues in Economic Anthropology, Current Anthropology, 10, 1969.

11-Dalton, George, Theoritical Issues in Economic Anthropology, In Dalton G., Economic Development and Social Change, The Nature History Press, New York, 1971.

12-Dalton, George, Economic Theory and Primitive Society, American Anthropologist, 1956.

13-Firth, Raymond (ed.), Themesin Economic Anthropology, Tavistock, London, 1967.
14 -Firth, Raymond (ed.), Orientation in Economic Life, In E.E. Evans-Pritchard et al., The Instituations & Primitive Society, Basil, Blackwell, Oxford, 1963.
15-Giddens, Anthony, Methodological Individualism Structure and Agency in Economic Anthropology, In Halperin Jahoda, Cultural Economies, 2nd ed., University of Taxas Press, Austin, 1999.
16-Hann, C. M., Property Relations, Cambridge University Press, Cambridge, 1998.
17-Humphrey , C. et. al., Exchange and value, An Anthropological Approach, Cambridge University Press, Cambridge, 1992.
18-Mauss ،Marcel, The Gift: Forms and Functions of Exchange in Archaic Society, trans. Isn Cunnison, Cohen and West, London, 1925.
19-Nash, Manning, Economic Anthropology, In International Encyclopaedia of Social Sciencesw, vol.4, Free Press, Macmillan, New York, 1968.
20-Wilk, Richard, Economics and Cultures, Foundations of Economic Anthropology, Westview Press, London, 1969.

الفصل الثامن
الأبعاد الاجتماعية لنظام المعاش المبكر
فى ظل سياسة الخصخصة
دراسة ميدانية على عينة من المتقاعدين
فى شركة طنطا للكتان والزيوت(*)

مقدمة

تعد ظاهرة المعاش المبكر فى المجتمع المصرى، من أهم القضايا المعاصرة التى أصبحت محل اهتمام واضح من الدوائر العلمية، والاقتصادية، والاجتماعية. وتكشف البيانات الرسمية عن تزايد هذه الظاهرة وبشكل مطرد ، حيث من المتوقع أن يصـل عدد المتقاعدين إلى (٣٠٠ ألف) عامل بعد الانتهاء من عملية الخصخصة لشـركات قطاع الأعمال العام ، فى الوقت الذى يعانى حوالى (١,٦ مليون) شاب مـن البطالـة أصلاً، ولذا فإن الأمر سوف يؤدى إلى تزايد جيوش المتعطلين فـى مصـر بشـكل كبير(١) .

وهذا ما يجعل ظاهرة المعاش المبكر، تطرح نفسها بإلحاح على سـاحة الجـدل الرسمى والشعبى فى المجتمع المصرى منذ منتصف التسـعينيات ، حيـث إنـه إذا استمرت هذه الظاهر- دون وجود حل لها- سوف يترتب عليها آثار خطيـرة علـى فئات اجتماعية كثيرة فى المجتمع المصرى. فضلاً عما تثيره هذه الظاهرة من أسـئلة مقلقة حول مصير هؤلاء المتقاعدين ، وظروفهم المعيشية بعد التقاعـد. ففـى ظـل الاستمرار فى تطبيق عملية الخصخصة على شركات قطاع الأعمال العام سيضـاف هؤلاء المتقاعدين أعداد هائلة جديدة. الأمر الذى يشير إلى أن ظاهرة المعاش المبكر، تتأثر بخصائص البنية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى من حيث الارتفـاع من شأن القطاع الخاص أو عدمه ، وارتفاع الدخل أو انخفاضه ، ومدى توفر فـرص العمل الخاص، ومدى فاعلية نظام الضمان الاجتماعى. فكلما ارتفعت المؤشرات الدالة على هذه الجوانب الأربعة، تزداد احتمالات المعاش المبكـر ، والعكـس صـحيح ، وتزداد هذه المؤشرات عادة فى المجتمعات التى تأخذ بسياسات الحرية الاقتصـادية ، وتدعيم المناخ الملائم لنمو القطاع الخاص وازدهاره. وعلى هذا فإنه فى ظـل تزايـد

(*) كتب هذا الفصل الدكتور محمد ياسر الخواجة أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة طنطا.

معدلات المعاش المبكر بين العمالة المصرية، فإنه مـن المتوقـع أن يترتـب عليـه مصاحبات اجتماعية واقتصادية عديدة، سواء عن طريق خلـق أنمـاط جديـدة مـن المشكلات، أو تفاقم المشكلات القائمة فى المجتمع المصرى، وبعض هذه المشكلات ذو طبيعة اقتصادية ، والآخر ذو طبيعة اجتماعية ونفسية.

وبناء على هذه التصورات وغيرها – مما قد لا يسمح المقام بعرضـه – كـان انتقاء ظاهرة المعاش المبكر، وأبعادها الاجتماعية الشاملة موضوعاً للدراسة والبحث. ففى تشخيصنا لأسباب هذه الظاهرة، وآثارها الاجتماعية والنفسية محاولة للإسهام فى توضيح أهم معالمها وأبعادها المتعددة ، ومن هنا جاءت أهمية دراسة هذا الموضوع.

هدف البحث وتساؤلاته

يهدف هذا البحث للوصول إلى التصور العلمى الواقعى، لأبعاد ظاهرة المعـاش المبكر الاختيارى فى ظل تطبيق سياسة الخصخصة وبيع شـركات قطـاع الأعمـال العام. وذلك من خلال معرفة واقع هذه الظاهرة على العمالـة المصـرية ، والآثـار الناجمة عنها على الصعيد الاقتصادى، والاجتماعى ، والنفسى ، لمعرفة أبعـاد هـذه الظاهرة واتجاهاتها المستقبلية. إذ إن فهم ظاهرة المعاش المبكر والمشكلات الناجمـة عنها ، يعد من أهم المرتكزات التى تعول عليها الدول فى التخطيط لمستقبل العمالـة بها؛ وذلك من خلال محاولة الإجابة على التساؤلات التالية :

السؤال الأول: ما موقف المتقاعدين من نظام المعاش المبكر ؟

السؤال الثانى: ما طبيعة التغير فى قيم العلاقات الاجتماعية للفرد المتقاعد ؟

السؤال الثالث: كيف تم اتخاذ قرار المعاش المبكر وأسبابه ؟

السؤال الرابع: ما موقف الأسرة والجماعات المرجعية من قرار المعاش المبكر؟

السؤال الخامس: ما طرق استخدام مكافأة المعاش المبكر والآثار الاقتصادية لها ؟

السؤال السادس: ما الآثار الاجتماعية والنفسية للمعاش المبكر؟

وسنعتمد فى إنجاز هذا الهدف والإجابة على هذه التساؤلات على مصدرين:

الأول مكتبى: من خلال الاستعانة بتحليـل الفكـر الاقتصـادى والاجتمـاعى لسياسات الإصلاح الاقتصادى فى المجتمع المصرى ، والآثار الناجمة عـن تطبيـق برامج الخصخصة على بنية المجتمع المصرى بشكل عام، والعمالة المصرية بشـكل خاص. ثم عرض لنماذج من الدراسات السابقة التى تناولت ظاهرة المعاش المبكر فى ضوء علاقتها بالخصخصة .

والثانى ميدانى: يعتمد على تحليل البيانات المستقاة ميدانياً من عينـة محـدودة مـن الأفراد الذين تقاعدوا فى ظل نظام المعاش المبكر فى إحـدى شـركات قطـاع الأعمال العام، والتى هى فى طريقها للخصخصة وهى "شركة طنطا للكتان والزيوت".

مفاهيم الدراسة

مفهوم المعاش المبكر Early Retirement

يعد مفهوم "المعاش المبكر" من المفاهيم الجديدة التى ارتبطت بـالتحولات فـى التوجهات الاقتصادية نحو النظام الرأسمالى ، والاتجاه نحو تطبيق سياسة الخصخصة فى الآونة الأخيرة. وبعيداً عن الجدل النظرى حول المفهوم ، واتجاهات التعريـف ، ونظريات تفسيره، وأنماطه ، فإننا نقصد بالمعاش المبكر الاختيارى فى هذه الدراسـة أنه "إقدام الفرد على ترك عمله بوحى من إرادته الذاتية، ودون إجبار نظام العمل فى الشركة له على ذلك ، فى مقابل حصوله على معاش ومكافأة مالية للتقاعـد المبكـر؛ بشرط أن يقضى فى عمله أكثر من عشرين عاماً".

مفهوم الخصخصة Privatization

لقد أشارت الكتابات الاقتصادية، التى عالجت الخصخصة إلى أكثر من مسمى ، فقد قيل الخصخصة، أو التخصيص، أو التفويت، أو التحول إلى القطـاع الخـاص ، وكلها مفردات تفيد حالة الانتقال من العام إلى الخاص ، ونقل المؤسسات الحكومية إلى ما يسمى بالقطاع الخاص[٢]. لذا فقد ذهب " Cowan " إلـى تعريـف الخصخصـة "بوصفها تحويل أو نقل أى نشاط أو تنظيم أو وظيفة من قطاع الأعمـال العـام إلـى النشاط الاقتصادى الخاص" [٣].

ويتفق هذا التعريف، مع المفهوم الذى قدمه حسين عمر" للخصخصة "باعتبارهـا تحويل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد يعتمد على القطاع الخاص بدرجة كبيرة ، وذلك عن طريق بيع الأصول والوحدات الإنتاجية المملوكـة – كـلاً أو جـزءاً – لقطـاع الأعمال العام إما بشكل مباشر أو عن طريق طرح أسهم الشركة للبيع فـى الأسـواق المالية"[٤].

وبناء على ذلك فإننا نقصد بالخصخصة فى هذه الدراسة "بشكل أكثـر تحديـداً بوصفها "مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات التى تكفل نقـل ملكيـة وإدارة المشاريع العامة، أو المشتركة إلى القطاع الخاص، من أجل تحقيق التنمية بالاعتمـاد على حرية المنافسة ، وتشجيع المبادرات الفردية ، وتعبئة مـوارد القطـاع الخـاص وإصلاح الجهاز الإدارى للدولة ، وتبسيط الإجراءات الحكومية" .

الإطار النظرى للدراسة

أصبح التحول فى الاقتصاد العالمى نحو توسيع دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى هو السمة المميزة للنظام العالمى الجديد ، نظراً لأنه يمثل المنهج الوحيد لتحقيق التنمية فى جميع بلدان العالم الآن ، خاصة بعد انهيار الاشتراكية ، وفشل أسلوبها فى تحقيق نموذج بديل للتنمية[5].

وبالتالى أصبح البديل الليبرالى، هو البديل الوحيد المتاح أمام كثير من الدول بما فيها الدول الاشتراكية ، والدول النامية التى تعثرت فيها مشاريع التنمية الوطنية– التى أنجزها كثير من قادة العالم الثالث - وأصبح العالم الذى نعيش فيه الآن يقوم على قيم الحرية الاقتصادية ، وقيم السوق الحرة ، والتعددية الحزبية ، وقيم التعددية الثقافية ، وقيم انسيابية المعرفة، أى انتقال الأفكار من مكان إلى مكان بسهولة ويسر وسرعة فائقة[6].

وفى هذا الإطار فقد أخذت مصر فى التحول من الاقتصاد المركزى الذى يعتمد بصورة أساسية على القطاع العام، إلى الإنتاج الرأسمالى الذى يعتمد على القطاع الخاص. وترتب على ذلك تعرض المجتمع المصرى لتحولات مجتمعية مصاحبة لتلك التغيرات الاقتصادية، كان من أهمها التحول من نمط إنتاجى كانت تقوده رأسمالية الدولة، إلى نمط رأسمالى تجارى تابع عبر عنه "بسياسة الانفتاح الاقتصادى فى السبعينيات". فضلاً عما شهده المجتمع المصرى من الوقوع فى براثن أزمة اقتصادية طاحنة نظراً للزيادة الخطيرة للديون الأجنبية، حيث ارتفعت خدمة الدين بمفردها من (٣٥,١%) عام ١٩٨٤ إلى (٤٥,٨%) عام ١٩٨٦ ، وارتفاع نسبة التضخم إلى أكثر من (٢١%) إلى جانب العجز فى ميزان المدفوعات بنسبة وصلت إلى (٢٤%) من حجم الناتج المحلى الإجمالى خلال عام ١٩٨٨.

وقد تفاعلت مجموعة من العوامل فى استمرار تلك الأزمة كان من أهمها تقلبات السوق العالمى ، وعدم التوازن البنائى للاقتصاد الداخلى ، والسياسات الحكومية غير الرشيدة ، والمشكلات المرتبطة ببرامج المساعدة الأجنبية المشروطة، ثم تخلف البيروقراطية الحكومية. وفى ضوء الخلل الاقتصادى واستمرار الأزمة الاقتصادية ظهرت الحاجة الماسة، إلى ضرورة "تبنى سياسة الإصلاح الاقتصادى""[7]. حتى أن أحد الباحثين ذهب إلى القول: بأن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر لم يكن ضرورة فقط ، بل كان المنقذ الوحيد لها من كل ما تعانيه من أمراض اقتصادية واجتماعية مزمنة[8]. ولذا فقد تم تنفيذ سياسة الإصلاح الاقتصادى فى مصر منذ يناير ١٩٩١م، بهدف تغيير السياسة الاقتصادية باتجاه أوسع نحو آلية السوق، ودعم متزايد للقطاع الخاص ، وتحسين أداء القطاع العام ، وانفتاح على الأسواق العالمية ،

والتحول إلى سياسة تنموية تعتمد على التنمية المتواصلة[٩] .

وهذا يعنى – كما يقول "حازم الببلاوى" – تحويل النظام الاقتصادى فى مصـر من اقتصاد الدولة الموجه من خلال الأوامر إلى اقتصاد السوق الحر ، لكن فى ظـل وجود دولة قوية ومجتمع مدنى قوى[١٠] .

وفى الواقع تمثل "سياسة الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى" حلقة هامة مـن سلسلة حلقات بدأت منذ القرن التاسع عشر، فى إطار المزيد من إدماج مصـر فـى السوق العالمى. ويقصد بالإدماج خلق روابط هيكلية بين الاقتصاد المصرى والاقتصاد العالمى، وذلك من خلال آليات متعددة لعل من أهمها الآن شبكة الاحتكار الدولية ممثلة فى الشركات عابرة القومية، والمؤسسات المالية الممثلة فى البنك الدولى، وصـندوق النقد الدولى. ولا تقف قدرة هذه الآليات عند حدود الاقتصاد والمال ، وإنما يمتد أثرها إلى المجالات الاقتصادية ، والسياسية، والاجتماعية، والثقافيـة محليـاً. لكـن قـدرة المؤسسات الدولية على استقطاب السوق المصرى تظل مرهونة بطبيعة الدور الـذى يمكن أن تلعبه الدولة فى إحداث التحول المطلوب، وتهيئة المجال أمـام اقتصـاديات السوق[١١].

غير أن هذه السياسة من الناحية العملية، قد أسهمت فى مزيد من إدماج مصـر فى إطار السوق الرأسمالى العالمى ، مما أثر فى تعبئة المـوارد الماليـة والبشـرية، وجعل التخطيط يرتبط باحتياجات السوق العالمى. مما انعكس علـى بنيـة المجتمـع المصرى، وعلى أوضاعه الطبقية والاجتماعية، والتى من بينها أوضاع الطبقة العاملة. وقد استطاع "جون ووتربيرى" أن يوضح ذلك بقوله: "إن تطبيـق سياسـة الإصـلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى أدى ليس فقط إلى تراجع تخطيط وتنظيم وملكية الأصول المملوكة للدولة ، ولكن عن تخلى الدولة عن مسئوليتها الكاملة عـن كفالـة الرعايـة الاجتماعية لمواطنيها، حتى أن شبكة الأمان الاجتماعى فى مصر قد تعرضت حاليـاً للإلغاء دون ظهور أى بديل فى الأفق"[١٢] .

وفضلاً عن أن "سياسة الإصلاح الاقتصادى والتكيف الهيكلى" لم تؤد فحسب إلى زيادة مستويات الفقر، وانخفاض مستوى المعيشة، بل تتضمن كذلك تخفيضـاً لقـدرة الناس على دفع مقابل الخدمات الصحية، والتعليمية، المرتبطـة بمشـروع اسـتعادة التكاليف[١٣] ، خاصة عندما تم الأخذ بتطبيق برنامج الخصخصة التى هـى حجـر الزاوية فى الإصلاح الاقتصادى. وقد أثار ذلك الجدل بين مختلف القوى والاتجاهـات السياسية نتيجة تغيير التوازنات الاجتماعية القائمة ، وخلق العديد مـن ردود الفعـل الاجتماعية المختلفة إزاءها. إذ توجد قوى اجتماعية مستفيدة ، وأخرى تقع عليها آثار ضارة. فالذين يحصلون على مكاسب أكبر منها هم كبار الملاك، والأغنياء، أو الطبقة

العليا. بشكل عام. ويصبح الضحايا الحقيقيون هم أفراد الطبقة الوسـطى ، وبالـذات الطبقة الوسطى الدنيا من المواطنين، والعمال، وصغار الفلاحين، الذين يضارون مـن إلغاء التسعيرة الجبرية، وإلغاء التسويق الحكومى ، وارتفاع أسعار الخدمات والطاقة، ويعانون من قلة السيولة نتيجة للسياسات الانكماشية وارتفاع أسعار الفائدة. لـذا فقـد لاقت عملية الخصخصة حالة من عدم القبول الاجتماعى والرفض، بسـبب تعـارض المصالح –ما بين- فئات عريضة من المجتمع المصرى ، والحكومة التى تريد بيـع أصول قطاع الأعمال العام وفقد الدور الاجتماعى الذى يقوم به. والمخاوف من عملية الاستغناء عن العمالة، نتيجة بيع الشركات ، حيث أن المالك الجديـد لأى شـركة لا يستطيع أحد إجباره على الإبقاء على العمالة سواء كلها أو بعضها. وقد ساهمت تلـك المخاوف تجاه برنامج الخصخصة بإلقاء عثرات أمام الإسراع بها[١٤] .

وبناء على هذا ، فسوف نحاول إلقاء الضوء على مضمون عملية "الخصخصـة" وتأثيرها على ظهور ظاهرة المعاش المبكر .

على الرغم أن مصطلح الخصخصة يرجع أول استخدام له فى بداية الثمانينيات، وعلى وجه التحديد عام ١٩٨٣، فإن جوهر فكرة الخصخصة قد تطـرق إليهـا ابـن خلدون فى القرن الرابع عشر ، حيث أشار فى مقدمته إلى أن النشاط التجـارى مـن جانب الحاكم هو نشاط ضار لرعاياه ، ومدمر لإيرادات الضـرائب ، ويحـول دون دخول المتنافسين ، فإن الرعايا إذا قعدوا عن تميز أموالهم بالفلاحة والتجارة نقصت، وتلاشت النفقات وكان فيها إتلاف أحوالهم[١٥] .

كما دافع ابن خلدون بشدة عن أهمية تقديم حوافز اقتصادية للاستثمار ، وحـذر بشدة من سياسة التدخل من جانب الدولة ، وسياسة مصادر الممتلكات[١٦] .

وفى واقع الأمر فقد تحدد جوهر عملية الخصخصة بوصـفها "مجموعـة مـن السياسات المتكاملة التى تستهدف الاعتماد الأكبر على آليات السوق ، مباداءات القطاع الخاص، والمنافسة من أجل تحقيق أهداف التنمية والعدالة الاجتماعية. وبالتـالى لا تقتصر عملية الخصخصة على فكرة بيع وحدات القطاع العام الخاسرة أو الرابحة إلى القطاع الخاص ، وإنما هى عملية أوسع نطاقاً من ذلك وأعمق مضموناً حيث تتضمن تحويل ملكية بعض وحدات القطاع العام إلى القطاع الخـاص، مـن أجـل الترشـيد الاقتصادى ورفع الكفاءة ، ثم تنشيط نطاق المنافسة ، ثم إلغاء قيام القطاع العام ببعض الأنشطة غير الملائمة له ، وإسناد عملية إنتاج الخدمات إلى القطاع الخاص لتحقيـق خفض فى تكلفة المنتج. وأخيراً تخفيض القيود البيروقراطية على حركـة ومبـادءات القطاع الخاص[١٧] .

وعلى هذا فالخصخصة تتضمن مستويات أو أشكال ثلاثة هى :

الشكل الأول: الخصخصة الكاملة Privatization Proper

وتعنى البيع – الكلى أو الجزئى للمشاريع العامة وتحويلها إلى الملكيـة والإدارة الخاصة، بالإضافة إلى قيام الدولة ببيع حقها- كلياً أو جزئياً – للمشاريع المشتركة.

الشكل الثانى: الخصخصة الجزئية Partial Privatization

وتعنى جعل المشاريع العامة تؤدى وظائفها كما لو كانت مشاريع خاصة تخضع لنفس قواعد السوق التنافسية، ومن أبرز صورها عقود الإدارة ، حيث تعهـد الدولـة لجهات خاصة ذات كفاءة بمسئولية إدارة كل أو بعض المشاريع العامة وفقـاً لقواعـد العمل فى السوق التنافسية .

الشكل الثالث: فـك ارتبـاط المشـاريع العامـة بالبيروقراطيـة الحكوميـة Debureaucratization: من خلال إلغاء صور الرقابة الحكومية على الأنشـطة الاقتصادية والاعتماد بدرجة أكبر على قوى السوق وآلياته ، ومن أبرز صورها إلغاء سياسات التسعير الجبرى ، والاستغناء عن العمالة الفائضة بالمشاريع العامة ، وترشيد الدعم الحكومى للمشاريع العامة ، وتعديل التشريعات العمالية لتتواءم مع التوجهـات الجديدة[١٨] .

وبهذا يتبين أن عملية "الخصخصة" عملية بالغة التعقيـد. ويرجـع ذلـك إلـى اعتبارات سياسية، واجتماعية، وأخرى اقتصادية. أما الناحية السياسـية والاجتماعيـة فهى تتعلق بوجود بعض القوى الاجتماعية التى تعتقد أن مصالحها ترتبط ببقاء القطاع العام مثل الطبقة البيروقراطية والطبقة العمالية. لكن الوعى الحقيقى يشـير إلـى أن المصلحة الحقيقية ليست فى بقاء نظام ضعيف الكفاءة، كما أنه لا مصلحة لأحـد فـى التسيب والفساد الذى يعم عدداً كبيراً من وحدات القطاع العـام. أمـا مـن الناحيـة الاقتصادية ، فإن الخصخصة تصطدم ببعض الصعوبات وأول هذه الصعوبات ، هـى من أين نبدأ ؟ وكيف نبدأ ؟ خاصة وأن القطاع العام موزع بين عدد مـن الـوزارات ويمثل إمبراطورية فى كل وزارة. ولم نعرف فى التاريخ أن أى إمبراطورية تنازلـت مختارة عن سلطانها، بالإضافة إلى ذلك فإن الخصخصة تتطلب دراسة فنية لا وجـود لها بين القائمين على شئون القطاع العام[١٩] .

وإذا كان هذا هو الطرح النظرى لعملية الخصخصـة فـى التـراث السوسـيو اقتصادى، فما هى أهم الآثار الناجمة عن تنفيذ عمليـة الخصخصـة فـى المجتمـع المصرى؟

فى واقع الأمر يمكن القول أن اتجاه الدولة فى الأخذ بتطبيق عملية الخصخصـة على الاقتصاد الوطنى سوف يؤدى على الأرجح إلى زيـادة التـأثيرات الاجتماعيـة

والاقتصادية المتعددة التى يمكن أن نوجز أهمها فيما يلى :

١- إن عملية الخصخصة التى بدأت فى مصر عملياً منذ صدور القانون رقم ٢٠٣ لعام ١٩٩١م الخاص بتنظيم أوضاع شركات القطاع العام، قد ساعد على فك ارتباط القطاعات الإنتاجية المرتبطة بالدولة من خلال فصل معظم الشركات والمصانع والوزارات ودمجها فى شركات قابضة تحت وزارة واحدة هى وزارة قطاع الأعمال العام، وكان ذلك تمهيداً لعمليات البيع والتصفية التى شملها برنامج الخصخصة[٢٠]. ولقد حقق هذا القانون الكثير من التقدم نحو خلق بيئة مناسبة لتطوير أداء شركات قطاع الأعمال العام ، مما ساهم كذلك فى حدوث تطور ملحوظ فى النمو الاقتصادى الذى وصل فى عام ١٩٩٦ حوالى (٧,١%)، وانخفاض فى العجز المالى من (١٥%) عام ١٩٩١ إلى (١,٣%) عام ١٩٩٦، فضلاً عن ارتفاع معدلات الاستثمارات المحلية والأجنبية وتنوع أنشطتها المختلفة[٢١].

٢- إن عملية "الخصخصة" ساعدت على إفساح المجال أمام رأس المال العالمى والشركات الأجنبية لتملك بعض الأصول التى كانت مملوكة للدولة ، كما أن استثماراتها ارتبطت فى كثير من الأحيان بالقطاعات غير الإنتاجية والهامشية رغم محدوديتها بصفة عامة ، مما يثير الشكوك حول فاعلية هذه السياسة بوضعيتها الراهنة فى تحقيق التنمية المنشودة ، وهذا من شأنه أن يعمق حالة تبعية الاقتصاد المحلى للاقتصاد العالمى[٢٢] .

٣- إن الاتجاه نحو تطبيق "الخصخصة" فى قطاعات متباينة من الاقتصاد المصرى من شأنه أن يؤدى إلى تقليص دور الدولة فى الحياة الاقتصادية. وبالتالى ابتعاد الدولة عن الانحياز لمصالح الملايين الذين ينتمون إلى عالم العمل فى المجتمع المصرى ، فى مواجهة القلة التى يزداد تركيزها لملكية الثروة فى مصر. بالإضافة إلى التكلفة الاجتماعية العالية المتمثلة فى تزايد الأعباء على الفقراء الذين تتزايد نسبتهم بشكل خطير فى ربوع المجتمع المصرى، ويؤكد ذلك جميع الخبرات التى مرت بها الدول النامية التى حاولت تطبيق برامج الخصخصة خلال العقد الماضى. حيث أشارت دراسة حديثة عن الآثار الاجتماعية للخصخصة على الدول النامية من أن الدول التى تبنت هذه السياسة قد حدث فيها آثار اجتماعية خطيرة تمثلت فى توسيع الفجوة بين الطبقات الغنية والفقيرة ، وزيادة حدة الاستقطاب الاجتماعى نتيجة عدم العدالة فى توزيع الدخل والثروة، وعدم المساواة فى التكلفة الاجتماعية عن خصخصة المشروعات بين الطبقات الغنية والفقيرة[٢٣]. ومما يزيد من تضاعف هذه التأثيرات السلبية – كما يقول سمير نعيم – أن التفاوت الاجتماعى الذى يحدث فى البلدان المتقدمة يحدث نتيجة الوفرة الاقتصادية التى تحققت بفعل تعاظم قدراتها الإنتاجية ،

بينما التفاوت الاجتماعى الذى يحدث فى الدول النامية يـتم بفعـل ضـعف قـدراتها الإنتاجية، ونزوح ثرواتها إلى الخارج. وهنا تتشكل التمايزات الاجتماعية ، إذ تعـيش الغالبية تحت خط الفقر فى الوقت الذى تتكدس فيه الثروة فى أيدى القلة من الصـفوة الحاكمة[٢٤].

٤- قامت الدولة بتنفيذ عملية الخصخصة بخطى واسعة على عدد كبير من شـركات قطاع الأعمال العام ، ففى سبتمبر عام ١٩٩٨ بلـغ عـدد الشـركات التـى تمـت خصخصتها (١١٣ شركة) من شركات القطاع العام المستهدف خصخصـتها والتـى يبلغ عددها (٣١٤ شركة). وفى العام نفسه وافق مجلس الشعب على تشريع يـرخص خصخصة البنوك. وفى ديسمبر عام ٢٠٠٠ بلغ عدد الشركات التى خضعت لبـرامج الخصخصة حوالى (١٧٢ شركة). وقد ارتبط ذلك بخروج (١٥٩٥٩٠ حالـة) إلـى المعاش المبكر، كما يوجد حوالى (٥٤٩٨٤ حالة) فى انتظار خروجهم إلى المعـاش المبكر[٢٥]، الأمر الذى يؤدى إلى تزايد معدلات البطالة فى مصر. فبدلاً من أن تسهم عملية الخصخصة فى التخفيف من حدة البطالة أدت إلى زيادتها ، خاصة وأن العاملين الذين يفقدون وظائفهم من جراء عملية الخصخصة ينضمون إلى جيوش العـاطلين ، الذين ارتفعت نسبتهم فى مصر حتى عام ١٩٩٩ إلى (٨,٥%) من جملة القوى العاملة البالغ عددها ١٧,٨٦٠ مليون نسمة ، وبذلك يكون أجمالى عدد المتعطلـين (١,٥%) مليون نسمة. وهذا ما يكشف بوضوح عن مدى تضخم مشكلة البطالة فى مصر فـى ظل تطبيق عملية الخصخصة[٢٦] .

نظام المعاش المبكر كوسيلة لحل مشكلة العمالة الفائضة فى شركات قطاع الأعمال العام

لا شك أن أكثر التحديات الاجتماعية التى تواجه عملية الخصخصة فى مصـر، هى مشكلة العمالة الفائضة، التى تمثل عائقاً كبيراً أمام عملية الإنتاج فى شركات قطاع الأعمال العام ، ويزداد هذا العبء مع زيادة حجم هذه العمالة نظراً لأنها تمثل نوعـاً من البطالة المقنعة ، وحلاً لهذه المشكلة قامت الدولة بتنفيذ نظام "المعاش المبكر" على العمالة الزائدة فى شركات قطاع الأعمال العام[٢٧]. وقد بدأت الدولة فى اتخاذ بعـض الإجراءات المنظمة لتخفيض العمالة فى شركات قطاع الأعمال العام بحيث لا تشـمل سوى العمالة الحقيقية لأداء العمل ، وبمراعاة ألا يتم إنهاء خدمة أى عامل قسـراً أو تعسفاً من خلال تشجيع العمال على التقاعد المبكر أو تيسير الاستقالة وذلك بمـنحهم بعض المزايا إن هم أقدموا على ترك العمل باختيارهم.

ولقد نفذ نظام المعاش المبكر "الاختيارى" على الشركات العامة التى تعانى مـن العمالة الزائدة من خلال التنسيق مع اللجان النقابية. ويسمح هذا النظام للعمال طلـب

الحصول على المعاش المبكر مقابل الحصول على مكافأة للتقاعد، والتى تتراوح مـا بين (١٥ ألف جنيه) إلى (٣٥ ألف جنيه) على الأكثر، بشرط أن يكون سن العامل ما بين ٥٠ – ٥٨ عاماً من الذكور ، ٤٥ – ٥٨ سنة للإناث. كما يشترط أن يكون لهـم مدة خدمة لا تقل عن (٢٠ سنة) حتى يضمن أن يكون لهم معاش شهرى طبقاً لنظـام التأمين الاجتماعى[٢٨] .

والحكمة من ذلك أن هذه المدة تمثل الحد الأدنى لمدة استحقاق المعاش من هيئة التأمينات فى حالة ترك الخدمة قبل سن التقاعد (٦٠ عاماً)، وبهذا يحصل العامل على معاش دائم من هذه الهيئة إلى جانب المبالغ التى سيتقاضاها من الشركة ، وقد تحددت نسبة الخفض فى المعاش حسب السن على النحو التالى :

- أن العامل الذى يتقاعد فى سن أقل من ٤٥ عاماً تصل نسبة الخفض فـى المعـاش (١٥%) .
- وتصل عند الفرد الذى تقاعد فى سن ٤٥ عاماً وأقل من ٥٠ عامـاً إلـى حـوالى (١٠%).
- ثم يقل إلى (٥%) للفرد الذى تقاعد فى سن ٥٠ عاماً إلى أقل من ٥٥ عاماً[٢٩] .
- ثم اشترط نظام المعاش المبكر، ألا يجوز إعادة تعيين العاملين الذين تقاعدوا مبكـراً سواء فى الحكومة أو شركات قطاع الأعمال العام ، كما لا يجوز شغل الوظائف التى تخلوا نتيجة التقاعد المبكر حتى بلوغ المحالين إلى المعاش سن التقاعـد القانونيـة إلا بموافقة الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة[٣٠] .

وبهذا يتضح أن "نظام المعاش المبكر" سوف يساعد على تخفيض حجم العمالـة من خلال تشجيع العمال على التقاعد ، ومنع شغل الوظيفة التى تخلو بخروج العامـل للمعاش المبكر بفترة حتى بلوغه سن التقاعد. وبالتالى فإن نظام المعاش المبكر يمكن أن يكون من أنجح الوسائل فى التخلص من العمالة الزائدة ، وإعادة التوازن للهياكـل التنظيمية بشرط أن يتضمن من المزايا والاغراءات التى تشجع العامل علـى طلـب الإحالة إلى المعاش المبكر ، لكن قيمة المكافأة التى حددها نظام المعـاش المبكـر لا تشكل ثروة أو قيمة استثمارية للعامل ، والأرجح أنه سيبددها فى ألوان مـن الإنفـاق الترفى خلال الشهور الأولى من تقاعده، ثم يدور بحثاً عن عمل جديد يدعم به معاشه المنخفض ثم ينضم إلى جيوش العاطلين[٣١] .

كما أن تزايد ظاهرة المعاش المبكر بين العمالة المصرية، سـوف يـؤدى إلـى اختلال اقتصاديات التعليم حيث أنفقت الدولة الكثير على أبنائها فـى سـبيل إمـدادهم وتأهيلهم للعمل فى كافة قطاعات الإنتاج والخدمات ، ولكن بتقاعدهم مبكـراً يتحقـق

حرمان المجتمع من خدماتهم. وبالتالى لم يتحقق الاستفادة المتوقعة أو المخطط لهـا، وهو ما يعنى إهدار جانب من القوة البشرية التى تمثل ثروة حقيقية للدولة متى أحسن استثمارها وتوظيفها بشكل سليم[٣٢] .

هذا بالإضافة إلى إضعاف قدرة النظام التأمينى، وتحميلـه بضـغوط ربمـا لا يتمكـن من مواجهتها ، لأن المعاش المبكر يفرض على صناديق التأمينات الاجتماعية أن تتحمل دفع معاشات لفترات أطول بكثير عما كان مقرراً لها ، إلى جانب المبـالغ الهائلة التى ترصد إلى مكافآت التقاعد من قيمة أصول الشركات المباعة. وبالتالى فهى تشكل عبئاً ضخماً على ميزانية الدولة ، فضلاً عن إنها تخفض مقدار السيولة النقديـة لدى الشركات والمصانع المخصخصة، مما يعوق تجديد قدراتها الإنتاجية والتوزيعية .

الدراسات السابقة

لم يحظ موضوع المعاش المبكر باهتمام الباحثين الاجتماعيين العرب ، رغم مـا تمثله هذه الظاهرة من أهمية بالغة فى الدراسات الاجتماعية، والنفسية، والاقتصـادية. إذ إن الدراسات فى مجال المعاش المبكر فى المجتمعات العربية عامـة، والمجتمـع المصرى خاصة قليلة للغاية ، وليس من الميسور العثور على مثل هـذه الدراسـات. غير أننا سوف نحاول أن نتناول ما يقع تحت أيدينا بقـدر المسـتطاع سـواء تلـك الدراسات التى أجريت على المستوى العالمى أو المحلى، **ولنبدأ بالدراسات الأجنبية** إذ اهتمت دراسة (Davidson et al, 1996) بالمعاش المبكـر مـن وجهـة نظـر المستثمرين ورجال الأعمال الألمان ، وأوضحت الدراسة أن برنامج المعاش المبكـر أصبح يستخدم باستمرار كاستراتيجية لتنظيم الموارد البشـرية، اسـتجابة للتغيـرات الاقتصادية فى مناخ الأعمال الخاصة. ففى الفتـرة مـن ١٩٨٢-١٩٩٢ لـوحظ أن المستثمرين يفضلون برنامج المعاش المبكر على أساس أنه يمثـل رد فعـل إيجـابى للتغيرات التى تحدث فى سوق العمل الذى يتميز بسمات العقلانية والتنظيمية من أجل خفض قوة العمل الفائضة، للوصول إلى الحجم الثابت والطبيعى لقوة العمل الفعلية[٣٣].

وضمن هذا الاتجاه تناولت دراسة لاحقة (E Kamper, 1997) مـن منظـور جديد للمعاش المبكر لكبار الموظفين. إذ أوضحت الدراسة أن المجتمع الأيرلندى شأنه شأن الدول الصناعية المتقدمة يتوقع استمرار طول العمر لمعظم الناس خلال العقـود المقبلة، وأن هذه الظاهرة (طول العمر المتوقع) سوف يكون لها تأثيرها الكبير علـى قوة العمل خلال الخمسة والعشرين عاماً المقبلة. فلقد أكدت البيانات الإحصائية التنبؤية أن نسبة الناس الذين أصبح عمرهم أكثر من خمسين عاماً فى الوظائف العامة سـوف يزدادون من (١٥%) فى عام ١٩٩٥ إلى (٣٥%) فى عام ٢٠١٠، ولذا فإن التوقعات المستقبلية تشير بالتالى إلى أن مشاركة كبار السن فى القوى العاملة سوف تزداد فـى

المستقبل. وحيث أن كبار السن من الموظفين يتقلدون الوظائف العليا ، ولكنهم يخرجون بنسبة ضئيلة من قوة العمل الفعلية، فإنه إذا لم يزدد حجم الوظائف داخل المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ، فإن فرص الالتحاق بالوظائف سوف تنخفض للغاية. وبالتالى فإن الطريقة الوحيدة لمواجهة زيادة نسبة القوى العاملة من كبار السن حتى ولو بدرجة محدودة – هو تشجيع نظام المعاش المبكر لكبار الموظفين، أو زيادة فرص العمل داخل المؤسسات الحكومية والخاصة[٣٤] .

وفى دراسة جوان (Gowan, 1998) التى أجريت على عينة من المتقاعدين فى فلوريدا بهدف استقصاء الآراء حول أسباب اختيار الأفراد للتقاعد المبكر بشكل جماعى ، ثم معرفة تقييمهم للعوامل المؤثرة فى قرار التقاعد المبكر، استخدمت الدراسة عدة أساليب منهجية مثل طريقة تحليل المضمون ، والتحليل الاسترجاعى، واختبار (ت) فى تحليل البيانات التى جمعت ميدانيا. وتبين من نتائج الدراسة أن قرار التقاعد المبكر، ليس عملية إرادية فى غالبية الأحوال لأن المؤسسات الحكومية تشجع الموظفين على التقاعد المبكر عن طريق منحهم حوافز مالية ، وتقديم خدمات صحية واجتماعية بمجرد تركهم الوظائف. كما أوضحت نتائج الدراسة أن الموظفين الذين لا يرغبون فى التقاعد المبكر ، ولديهم موارد مالية قليلة وخطط للاستمرار فى العمل، فإن تقييمهم لقرار التقاعد غالباً ما يكون سلبياً[٣٥] .

ويقترب من هذه النتائج ما توصلت إليه دراسة كل من كيم ، وفيلدمان (Kim and Feldman, 1998) والتى أجريت على عينة واسعة فى كوريا الجنوبية تشمل عدة آلاف من العاملين بالجامعات، بهدف التعرف على مدى القبول الفعلى بقرار التقاعد المبكر فى المستقبل من خلال الاعتماد على ثلاثة مؤشرات أساسية وهى الصحة ، والإنتاجية ، والدخل. وفى إطار ذلك توصلت الدراسة إلى أن الأفراد الذين يخططون للعمل بعض الوقت بعد التقاعد ، والذين ليس من المتوقع أن يكون لهم دوافع للعمل فى المستقبل سوف يكونون أكثر رضاً عن قرار التقاعد المبكر غالباً ، بينما أظهر الأفراد الذين لديهم قدرة عالية على الإنتاج فى المستقبل، وقدرة عالية على العمل (الصحة) فمن غير المحتمل أن يقبلوا نظام التقاعد المبكر على الإطلاق[٣٦].

وضمن هذا الاتجاه أضافت دراسة لاحقة (Backer and Benjamin, 1999) عن التقاعد المبكر واتجاهات القوى العاملة بكندا، أنه بالرغم من أن خطة الحكومة الكندية فى منح المعاش المبكر أدت إلى زيادة نسبة الإقبال على هذا النوع من المعاش ، لكن الآثار المباشرة على اتجاهات العاملين نحو سوق العمل كانت منخفضة للغاية وربما يرجع ذلك فى الواقع إلى أن الأفراد الذين استفادوا من هذا المعاش المبكر سوف تكون مشاركتهم محدودة للغاية فى سوق العمل لكن بدرجات

متباينة [٣٧].

وفى دراسة حديثة (Hernoes et al, 2000) عن المعاش المبكر والحـوافز الاقتصادية ، أشارت الدراسة من خلال تحليل البيانات الإحصائية لعامى ١٩٩١/٩٠، إلى أن برنامج المعاش المبكر أدى إلى تخفيض سن التقاعد تدريجياً من (٦٧عاماً) إلى (٦٢ عاماً) فى النرويج للغالبية العظمى من قوة العمل. وقد تبنت الدارسة أربعة نماذج تخمينية لمعرفة مدى تأثير الحوافز المادية على طول فترة العمـل وهى معاش كامل، ومعاش جزئى ، وعمل لبعض الوقت ، وعمل كل الوقت. وقد استخلصت الدراسة فى إطار ذلك بأن الحوافز المادية ، والخلفية التعليمية ، ونوع المؤسسة الصناعية ، لهـا تأثير كبير على قرار التقاعد ، كما تبين أن الدخول المنخفضـة والمتوسـطة ونظـام الضرائب يؤثر بشدة نحو الاتجاه إلى المعاش المبكر ، وبخاصـة المعـاش الجزئـى المرتبط بالعمل لبعض الوقت[٣٨] .

وفى نفس العام أجريت دراسة (Isaksson and Johansson, 2000) فـى المجتمع السويدى للمقارنة بين الأفراد الذين تقاعدوا مبكراً ، وأولئك الذين استمروا فى العمل، من حيث درجة الرضا ، والسعادة ، والأحوال الصـحية ، والتمركـز حـول العمل، وذلك من واقع بيانات مستمدة من استمارة استبيان تم تطبيقهـا علـى عينـة عشوائية من (٢٢٤ فرداً) من المتقاعدين مبكراً ، (١٤٦ فرداً) من المسـتثمرين فـى العمل خلال موسمين للعمل بفارق زمنى (١٨ شـهراً). وتبـين نتـائج الدراسـة أن الاختيار الإرادى للتقاعد (على عكس الإجبارى) يرتبط ارتباطـاً مباشـراً وإيجابيـاً بالرضا والسعادة النفسية، والصحية فى كلاً المجموعتين ، لكن النساء أظهـرن قيمـاً أدنى نحو التمركز حول العمل ، وأبدين ميلاً نحو الموافقة على التقاعد المبكر ، كمـا أنهن أكثر رضا واقتناعاً بالتقاعد المبكر بشكل عام أكثر من الأفراد الذكور[٣٩].

وفى دراسة هامـة لروبرتسـون (Robertson, 2000) أجريـت بـالمجتمع الأمريكى على مجموعة من الأفراد المتقاعدين مبكراً - الذين اتخذوا قرار التقاعد فى إطار السياق الاقتصادى والاجتماعى- بهدف التعرف على الأسباب الحقيقيـة حـول اتخاذ قرار التقاعد المبكر فـى إحـدى الشـركات الصـناعية ، باسـتخدام المـنهج الفينومينولوجى، بينت نتائج الدراسة وجود أسباب مغايرة لنتائج معظم الدراسات التى أجريت حول التقاعد المبكر. إذ أظهر التحليل أن قرار التقاعد لا ينقسـم غالبـاً إلـى أسباب ثنائية تماماً مثل الصحة مقابل الثروة ، عوامل الجذب مقابل عوامل الطرد ، أو عوامل إرادية أو غير إرادية كما هو مفترض غالباً فى التراث النظرى المعاصر. بل وجدت الدراسة أن أسباب التقاعد المبكر عملية مركبة ومتشابكة، من العوامـل التـى تحدث نتيجة تفاعل العديد من العوامل علـى المسـتويات الشخصـية والمجتمعيـة ، والخاصة بظروف العمل واحتياجاته[٤٠] .

وأما الدراسات العربية

وفى دراسة اهتمت بالتقاعد المبكر الاختيارى فى المجتمع الكويتى قام بها (أحمد الشلال ، ١٩٩٦) أجريت على عينة قوامها (١٦٠ حالة) مـن بـين الأفـراد الـذين تقـاعدوا مبكراً ، وبصورة إرادية ، واعتمدت الدراسة على الاستبيان بشكل أساسـى فى جمع البيانات، مع استخدام أداتين ثانويتين وهما المقابلات المتعمقة ، والمجموعات النقاشية ، بهدف معرفة الأسباب الحقيقية للتقاعد المبكر ، والآثـار الناجمـة عنـه. خلصت الدراسة إلى أن أسباب التقاعد المبكر، ترجع إلى مجموعة من الأسباب يـأتى فى مقدمتها الأسباب الوظيفية، والنفسـية، والاقتصـادية، ثـم الظـروف الأسـرية، والصحية. كما أفادت النتائج أن اتخاذ قرار التقاعد المبكر جاء على أساس اقتناع ذاتى وليس تحت ضغط أو إجبار ، وإن كان هناك بعض الأشخاص المتقاعدين الذين اتخذوا هذا القرار تحت ضغوط أو إغراءات معينة. كما تبين أن الآثار الاقتصـادية للتقاعـد ليست واضحة ، إذ أفادت إجابات الغالبية من المتقاعدين بأن وضعهم الاقتصادى لـم يطرأ عليه تغيير سلبى أو إيجابى بعد التقاعد عما كان عليه، لكن استجاباتهم تعكـس صوراً مختلفة من المعاناة النفسية والاجتماعية مثل الشعور بالضغوط والمصـاعب ، وافتقادهم الدعم النفسى والاجتماعى والسلبية والامبالاة، والقلق وعـدم الاسـتقرار ، وتقلص العلاقات الاجتماعية مع زيادة الخلافات الأسرية[٤١].

وفى دراسة هامة عن موقف الحركة العمالية فى مصر من سياسة الخصخصـة قامت (هويدا عدلى ، ٢٠٠٠) بالتعرف على موقف العمال باعتبـارهم أحـد طرفـى عملية الإنتاج من سياسة الخصخصة ، والوسائل المطروحة للتغلب على الآثار السلبية المترتبة عليها مثل المعاش المبكر ، والتدريب التحويلى أو إقراض العمـال لشـراء الشركات. وقد طبقت الدراسة على عينة ممثلة لكل النقابات العماليـة قوامهـا (١١٠ حالة) من خلال استخدام أداة الاستبيان. وقد أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن هناك تبايناً داخل الحركة العمالية تجاه سياسة الخصخصة. فلقد رأى أفراد العينة أن سياسة الخصخصة تنطوى على عدد من الإيجابيات والسلبيات. وتمثلت أهم هذه الإيجابيـات فى تحسين ظروف الحياة بالنسبة للعمال ، ورفع قدراتهم الفنية ، أما أهـم السـلبيات فتنحصر فى فقدان الأمان الوظيفى، والاستغناء عن جزء من العمالة المصـرية. أمـا بالنسبة لموقف العمال من السبل المطروحة لمواجهة الآثار السلبية للخصخصة سـواء للمعاش المبكر، أو التدريب التحويلى، أو إقراض العمال، لشراء أسهم الشركات ، فقد حظى البديل الثالث بالأفضلية. ويرجع السبب لذلك فى أنه البديل الوحيد الذى يضـمن استمرار العامل فى عمله ، لذا فقد لوحظ أن أغلبية الآراء توافق على نظام المعـاش المبكر بشرط أن يكون اختيارياً لمن يرغب[٤٢] .

ورغم أهمية هذه الدراسات التى أجريت على "ظـاهرة المعـاش المبكـر" فـى مجتمعات متباينة ومتعددة إلا إنها تؤكد أن هناك متغيرات متعددة وأبعاد كثيرة يتعـين أخذها فى الاعتبار عند دراسة ظاهرة المعاش المبكر فى المجتمع المصرى. كمـا أن هذه الدراسات لا تستطيع الإفلات من النقد الذى يوجه إليها لتجاهلها عمليـاً التجربـة الاجتماعية والنفسية للأفراد المتقاعدين مبكراً. فلم تستطع هذه الدراسات الامتداد نحو التعمق فى الحياة الاجتماعية للمتقاعدين أنفسهم ومدى معاناتهم النفسية والاجتماعيـة والاقتصادية بعد التقاعد ، وتأثير ذلك على شبكة العلاقات الاجتماعية مـع الآخـرين وأساليب مشاركتهم فى الحياة المجتمعية ، وطرق ممارسة أنشطتهم اليومية المعتادة . فنحن إذن بحاجة ماسة إلى بحوث اجتماعية تحليلية بمداخل تفسـيرية تأخـذ تجربـة المعاش المبكر مأخذاً شمولياً جدياً ، وتساعدنا مثل هذه المداخل التفسيرية فى معرفـة مدى تأثير ظاهرة المعاش المبكر،، على كل الأطراف المعنية بهذه الظـاهرة سـواء كانوا من المتقاعدين أو أسرهم ، أو المجتمع ككل ، خاصة وأن هذه الظاهرة لا تتشكل بالأبعاد البنائية فحسب وإنما بالإبعاد الاقتصادية، والسياسية، والنفسية أيضاً .

الإجراءات المنهجية للدراسة

مجتمع الدراسة (المجال الجغرافى)

تمثل شركة طنطا للكتان والزيوت المجال الجغرافى للدراسة على أساس أن هذه الشركة إحدى شركات قطاع الأعمال العام التى خضعت لعملية الخصخصة التى تبنتها الدولة منذ بداية التسعينيات. وتعتبر شركة طنطا للكتان والزيوت معلماً صناعياً بارزاً فى مدينة طنطا ، إذ أنشئت عام ١٩٥٤، وتضم خمس مصانع وهى مصنع لاستخراج شعر الكتان، ومصنع لغزل ونسج الكتان ، ومصنع لإنتاج الخشب الحبيبى ، ومصـنع لإنتاج الدوبارة والحبال والألياف. بالإضافة إلى مصنع لزيت دهان الحائط، ومعصرة لزيت الكتان. ويبلغ عدد العاملين بهذه الشركة فى عام ٢٠٠٢ (١١١٨) ويبلـغ عـدد الموظفين منهم (٢٠١ موظف) وأما العمال (٩٠٧ عاملاً). ولقد ترتب على خصخصة شركة طنطا للكتان والزيوت الاستغناء عن بعض العمالة الزائدة من خـلال تشـجيع نظام المعاش المبكر الاختيارى، وبلغ عدد العمال والموظفين الـذين خرجـوا علـى المعاش المبكر حوالى (٦٧٢) عاملاً موزعين على النحو التالى :

جدول رقم (١)

عدد المتقاعدين على المعاش المبكر فى شركة طنطا للكتان والزيوت*

عدد المتقاعدين	العمال	الموظفين	المجموع	النسبة
ذكور	٥٦٢	٦٥	٦٢٧	٩٣,٣
أناث	١٤	٣١	٤٥	٦,٧
المجموع	٥٧٦	٩٦	٦٧٢	١٠٠

تبين البيانات الموضحة بالجدول رقم (١) أن الغالبية العظمى من المتقاعدين على المعاش المبكر من العمال أكثر من الموظفين ، ومن الذكور أكثر مـن الإنـاث. لكن نسبة المتقاعدات من الإناث ترتفع فى فئة الموظفين أكثر من نسبة الإناث فى فئة العمال، كما يوضح أن عدد الأفراد الذين تم الاستغناء عنهم وعددهم (٦٧٢) يمثلـون حوالى (٦٠%) فى مقابل (٤٠%) للذين يقومون بالعمل الآن فى الشركة.

كما توضح البيانات الموجودة فى سـجلات الشـركة أن الفئـات العمريـة للمتقاعدين على المعاش المبكر تتراوح ما بين سن (٤٠ عاماً) إلى عمر (٥٨ عاماً)، وأن القيمة المالية لمكافأة التقاعد المبكر تتراوح ما بين (١٨ ألف جنيه) إلى (٣٥ ألف جنيه) حسب الدرجة الوظيفية ومستوى الخبرة للمتقاعد.

طريقة الدراسة

استخدمت الدراسة طريقة دراسة الحالة (Case-Study)؛ وذلـك لأسـباب ترجع إلى حقيقة أن موضوع المعاش المبكر يرتبط بشكل أسـاس بالتجربـة الذاتيـة للأفراد من حيث هم أعضاء يتأثرون بالعوامل الاقتصادية ، والنفسية ، والاجتماعيـة. وبالتالى فإن الطريقة المستخدمة يجب أن تتوافر فيها بعض الشروط والإمكانات التـى تسمح بدراسة تلك الجوانب الداخلية والذاتية. وطريقة دراسة الحالـة هـى الطريقـة الملائمة لتحقيق هذا الهدف ، حيث إنها تمثل إحدى الطرق المنهجية الهامة التى تساعد على جمع البيانات الميدانية التى تساعد على التعمق والتبصر فى حياة الحالة[٤٣] .

وقد اعتمدت دراسة الحالة على المقابلات المفتوحة، مع تركيز الحوار علـى ظاهرة المعاش المبكر لدى المبحوثين ، وأهم الخصائص والصفات المرتبطـة بهـا ، والآثـار الناجمة عنها. كما اعتمدت أيضاً على السير الذاتية أو تاريخ الحياة Life History من خلال تتبع الأحداث المرتبطة بالاتجاهات والسلوك والمواقف التى لدى المبحوثين حول موضوعات وأحداث ماضية أو حاضرة ذات دلالـة عنـدهم أو مـن وجهة نظرهم دون تدخل من قبل الباحث، للوقوف علـى الأحـداث الوثيقـة الصـلة بموضوع البحث. بصورة أفضل مما كما أن أسلوب السير الذاتية يكشف فـى مجـال الخبرات الداخلية للأفراد بصور أفضل من يكشف عنه أساليب الملاحظة فـى مجـال السلوك الظاهرى ، أى أنها تكشف للباحـث عـن الحيـاة كمـا يعيشـها ويفهمهـا المبحوث[٤٤].

وبناء على ذلك فإن الدراسة قد اعتمدت على محورين أساسيين فى عرض الحالات:

المستوى الأول: يستند على كتابة السير الذاتية التاريخية، التـى طلـب مـن المبحوثين كتابتها وإعدادها لتقصى ملابسات دورة الحياة الوظيفيـة لـدى الأفـراد،

وتجربتهم الذاتية قبل المعاش المبكر وبعده. ولقد أكد الباحث على حريـة المبحـوثين الكاملة فى كتابة ما يرونه ، وما يعتقدونه، دون التقيد بقيود شكلية من حيـث ترتيـب المادة أو تنظيمها فى شكل محدد.

المستوى الآخر: يقوم على إجراء مقابلات مفتوحة مع الحالات الفرديـة مـن خلال تسجيل دقيق لأهم أبعاد الحوار مع كل حالة ، بلغة حياتهم اليومية ، دون محاولة التدخل من جانب الباحث حتى نضمن تقديم تصور واقعى شامل يعبر بصدق عن أبعاد الظاهرة المدروسة .

عينة الدراسة

على ضوء الخصائص العامة لأصحاب المعاش المبكر الذين كانوا يعملون فى شركة طنطا للكتان والزيوت، وعلى ضوء المواصفات المطلوب توافرها فى حـالات البحث، وهى أن يكونوا من ذوى "المعاش المبكر الاختيـارى"، أى الـذين تقاعـدوا لأسباب اختيارية وليست إجبارية، جرى اختيار "ثلاثين" حالة باستخدام طريقة العينـة العمدية عن طريق تبنى أسلوب كرة الثلج "Snow-Ball" الذى يستخدم فى حالة عدم توافر معلومات واضحة يمكن الاعتماد عليها بشأن طبيعة المجتمع الذى سحبت العينة منه[٤٥] ، وبخاصة مواقع أفراد المجتمع وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

ولقد لعبت المعرفة والعلاقات الشخصية دوراً كبيراً فـى عمليـة الاختيـار لمفردات العينة ، حيث إن كل مبحوث كان يساعد فى التعرف على المبحـوث الـذى يليه، وجاءت العينة تتوزع فى خصائصها من حيث النوع بواقـع (٢٠ حالـة) مـن الذكور مقابل (١٠ حالات) من الإناث ، وأن أعمارهم تتراوح ما بين (٤٢ عامـاً) ، (٥٥ عاماً) بمتوسط عمرى (٤٨,٤) عاماً. وبالتالى يمكن القـول أن السـمة الغالبـة للمتقاعدين على المعاش المبكر هو العمر الوسط ، ويتفق هذا منطقياً مع طول سنوات الخبرة لأفراد العينة فى الوظيفة والتى تراوحت ما بين ٢٠ عاماً و ٢٨ عاماً.

ومن حيث المستوى التعليمى لحالات الدراسة، فقد حصل (١٦ مبحوثاً) إمـا على تعليم متوسط أى شهادة متوسطة أو ما يعادلها من ثانوية عامة، أو علـى تعلـيم فـوق المتوسط أى شهادة الدبلوم بعد المرحلة الثانوية عادة ما يستغرق عامين ، كمـا حصلت (٦ حالات) على تعليم جامعى. أما باقى أفراد العينة وعددهم (٨ حالات) فلم ينالوا قسطاً كبيراً من التعليم ، إذ أنهى (٤ حـالات) التعلـيم الإعـدادى ، وحالتـان حاصلتين على الشهادة الابتدائية وحالتان تجيدان القراءة والكتابة ، أما عـن الحالـة الزواجية فتبين أن جميع الحالات من المتزوجين ويعولون باستثناء حـالتين أحـدهما أرمل والآخر مطلق. أما بالنسبة لموطن الإقامة فاتضح أن جميع الحالات ولدوا فـى محافظة الغربية، وتوزع موطن إقامتهم بين المدينة (١٨ حالـة) والمجتمـع الريفـى

(١٢حالة). وقد يبدو عدد الحالات المدروسة من المتقاعدين علـى المعـاش المبكـر محدودة بالمقارنة بعدد الأفراد المتقاعدين فى شركة طنطا للكتان والزيوت ، والبـالغ عددهم (٦٧٢ حالة)، مما يجعل الدراسة تتحفظ فى تعميمها وتقصرها علـى حـدود العينة المختارة، لأن الوصول إلى تعميمات خاصة بأبعاد "ظاهرة المعاش المبكر" بين فئات العينة التى تقاعدت بشكل إرادى من خلال الانطباعات العامة مسـألة محفوفـة بالمخاطر. فمثل هذه التعميمات تتطلب دراسات كمية وإحصائية. لكن هذه الدراسـات "الكمية" ذاتها يمكن أن تؤدى إلى اصطناع المواقف وتزييف الحقائق ، ولـذلك كـان دراسة نماذج واقعية من حالات المعاش المبكر الاختيارى بشكل متعمـق، وبطريقـة تتحدث عن نفسها ، وبلغتها الخاصة كفيل بتمهيد الطريق لفهـم الجوانـب والأبعـاد الاجتماعية لها.

واقع المعاش المبكر بين المتقاعدين

النتائج والاستخلاصات

ونحاول فيما يلى عرض ومناقشة النتائج التى تم الوصول إليها مـن دراسـة حالات من المتقاعدين مبكراً، من شركة طنطا للكتان والزيوت بمدينة طنطـا التابعـة لقطاع الأعمال العام ، بما يجيب على تساؤلات الدراسة من خلال العناصر التالية:

أولاً: المعاش المبكر بين الإيجاب والسلب.

ثانياً: طبيعة التغير الذى طرأ على قيم العلاقات الاجتماعية للعمل لدى الفرد المتقاعد.

ثالثاً: طريقة اتخاذ قرار المعاش المبكر وأسبابه .

رابعاً: موقف الأسرة والجماعات المرجعية من قرار المعاش المبكر.

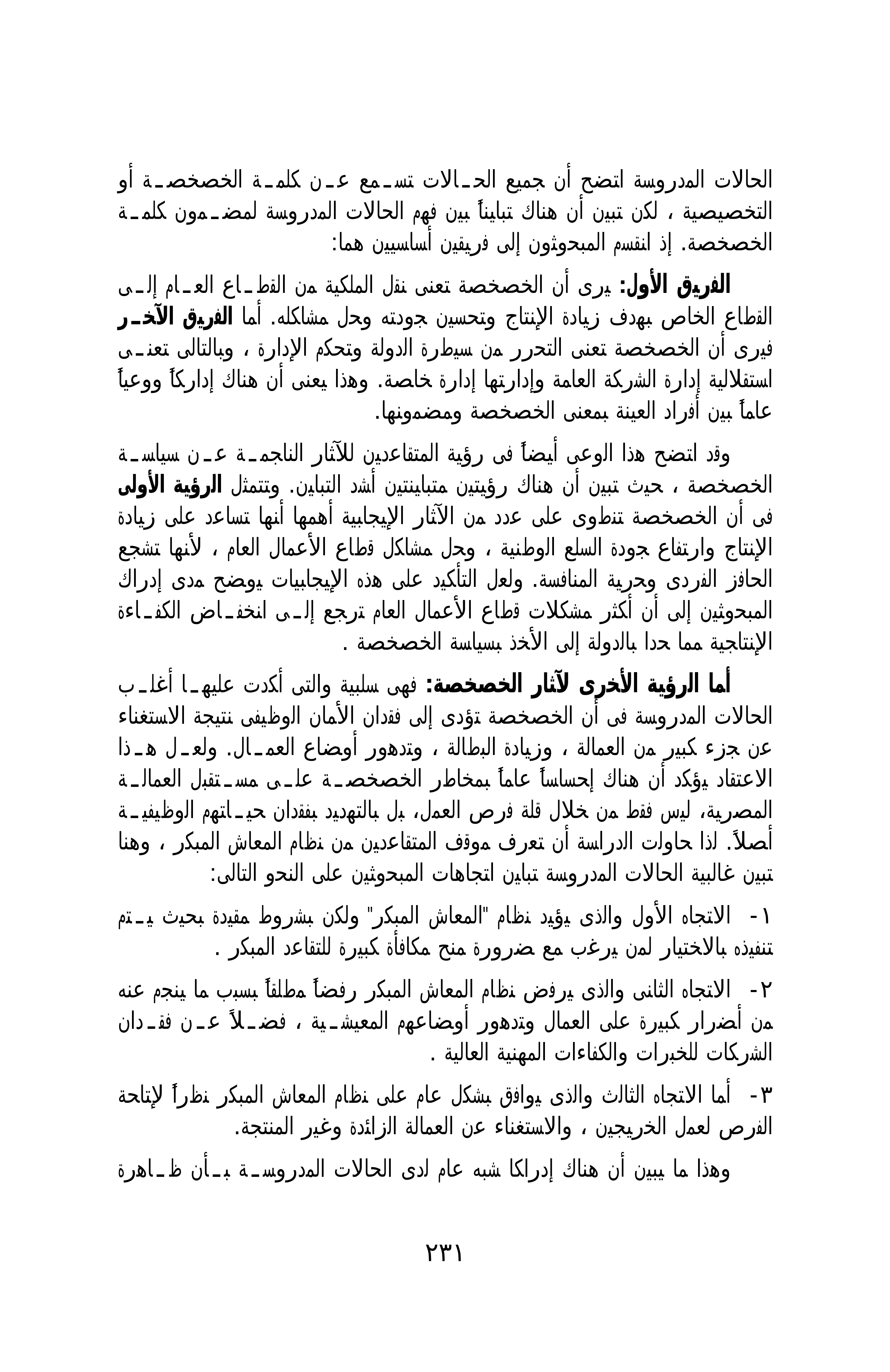
خامساً: طرق استخدام مكافأة المعاش المبكر والآثار الاقتصادية لها.

سادساً: الآثار الاجتماعية والنفسية للمعاش المبكر.

إن كنا نميل إلى الاعتقاد بأن المعاش المبكر هو نتاج للتحـولات الاجتماعيـة، والاقتصادية التى يمر بها المجتمع المصرى، إلا أن هذا قد يعطينا المشـروعية فـى البحث عن العوامل غير الاقتصادية التى تؤدى إلى ظاهرة المعاش المبكـر والآثـار الناجمة عنه .

أولاً: المعاش المبكر بين الإيجاب والسلب فى ظل الخصخصة

حاولت الدراسة أن تتعرف فى البداية على مدى وعى الحالات المدروسـة مـن المتقاعدين مبكراً بمضمون عملية الخصخصة، والآثار الناجمة عنهـا. ومـن واقـع



الحالات المدروسة اتضح أن جميع الحـالات تسـمع عـن كلمـة الخصخصـة أو التخصيصية ، لكن تبين أن هناك تبايناً بين فهم الحالات المدروسة لمضـمون كلمـة الخصخصة. إذ انقسم المبحوثون إلى فريقين أساسيين هما:

الفريق الأول: يرى أن الخصخصة تعنى نقل الملكية من القطـاع العـام إلـى القطاع الخاص بهدف زيادة الإنتاج وتحسين جودته وحل مشاكله. أما **الفريق الآخـر** فيرى أن الخصخصة تعنى التحرر من سيطرة الدولة وتحكم الإدارة ، وبالتالى تعنـى استقلالية إدارة الشركة العامة وإدارتها إدارة خاصة. وهذا يعنى أن هناك إدراكاً ووعياً عاماً بين أفراد العينة بمعنى الخصخصة ومضمونها.

وقد اتضح هذا الوعى أيضاً فى رؤية المتقاعدين للآثار الناجمـة عـن سياسـة الخصخصة ، حيث تبين أن هناك رؤيتين متباينتين أشد التباين. وتتمثل **الرؤية الأولى** فى أن الخصخصة تنطوى على عدد من الآثار الإيجابية أهمها أنها تساعد على زيادة الإنتاج وارتفاع جودة السلع الوطنية ، وحل مشاكل قطاع الأعمال العام ، لأنها تشجع الحافز الفردى وحرية المنافسة. ولعل التأكيد على هذه الإيجابيات يوضح مدى إدراك المبحوثين إلى أن أكثر مشكلات قطاع الأعمال العام ترجع إلـى انخفـاض الكفـاءة الإنتاجية مما حدا بالدولة إلى الأخذ بسياسة الخصخصة .

أما الرؤية الأخرى لآثار الخصخصة: فهى سلبية والتى أكدت عليهـا أغلـب الحالات المدروسة فى أن الخصخصة تؤدى إلى فقدان الأمان الوظيفى نتيجة الاستغناء عن جزء كبير من العمالة ، وزيادة البطالة ، وتدهور أوضاع العمـال. ولعـل هـذا الاعتقاد يؤكد أن هناك إحساساً عاماً بمخاطر الخصخصـة علـى مسـتقبل العمالـة المصرية، ليس فقط من خلال قلة فرص العمل، بل بالتهديد بفقدان حيـاتهم الوظيفيـة أصلاً. لذا حاولت الدراسة أن تعرف موقف المتقاعدين من نظام المعاش المبكر ، وهنا تبين غالبية الحالات المدروسة تباين اتجاهات المبحوثين على النحو التالى:

١- الاتجاه الأول والذى يؤيد نظام "المعاش المبكر" ولكن بشروط مقيدة بحيث يـتم تنفيذه بالاختيار لمن يرغب مع ضرورة منح مكافأة كبيرة للتقاعد المبكر .

٢- الاتجاه الثانى والذى يرفض نظام المعاش المبكر رفضاً مطلقاً بسبب ما ينجم عنه من أضرار كبيرة على العمال وتدهور أوضاعهم المعيشـية ، فضـلاً عـن فقـدان الشركات للخبرات والكفاءات المهنية العالية .

٣- أما الاتجاه الثالث والذى يوافق بشكل عام على نظام المعاش المبكر نظراً لإتاحة الفرص لعمل الخريجين ، والاستغناء عن العمالة الزائدة وغير المنتجة.

وهذا ما يبين أن هناك إدراكا شبه عام لدى الحالات المدروسـة بـأن ظـاهرة

المعاش المبكر أصبحت واقعاً لا يمكن تغييره ، وأن الدولة ماضية فى تنفيذه. وبالتالى فلابد من وضع معايير وشروط محددة عند تنفيذه لتفادى الآثار الناجمة عنه والتقليـل من حدتها على العمالة المصرية.

ثانياً: طبيعة التغير فى قيم العلاقات الاجتماعية لدى المتقاعدين

أكد "علماء الاجتماع" على أهمية العمل فى حياة الفرد ، إذ أصبح مـن الأمـور المتفق عليها أن العمل يسهم فى تنمية الشخصية المتكاملة. فلقد رأى "ماكس فيبـر" أن ممارسة الفرد للعمل لم تعد ترجع أسبابها لكونه صاحب عمل، بل أصبحت ترجع إلى الرغبة الذاتية للفرد فى ممارسة العمل كنشاط يحقق من خلاله الرضا الـذى ينشـده. واعتبر فيبر أن الرغبة فى أداء العمل ضرورة اجتماعية فى المقام الأول إلى جانـب كونها شخصية النزعة تحقق الرضا النفسى للفرد. كما أكد "جورج ميد" علـى أهميـة قيمة الرغبة فى أداء العمل على لسان أحد العمال فيقول "أصبح عالم العمل هو عـالم الأشياء المادية المكونة من الجهد العضلى ، كما أصبح العمل يسبق الإنسان فى تحديد الواجبات ومهام العمل ، وإليه يرجع الفضل الأكبر فى اندماجى مع العالم الخـارجى وتفهمى له. ولم يعد الحكم على نوعية العمل وجودته قاصراً على رأيى فقط ، بل من الضرورى أخذ رأى الآخرين. فالعمل يجعلنى أشارك العالم كله أهدافـه ، ويجعلنـى أشعر بهموم الآخرين وطموحاتهم، كما أصبحت المنافع بين الأفراد متبادلة فى محيط العمل وخارجه[٤٦].

ومن هنا حاولت الدراسة تسليط الضوء على طبيعة التغير فـى قـيم العلاقـات الاجتماعية للعمل وأهميتها بالنسبة للفرد. وقد أكدت جميع الحـالات المدروسـة دون استثناء أهمية العلاقات الاجتماعية أثناء العمل نظراً لأهميتها فى تحسين أداء العمـل وزيادة الإنتاج. ويشترك فى هذا التأكيد كل أفراد العينة سواء من الموظفين أو العمال، من الذكور، أو الإناث. ويؤكد هذا قول إحدى الحالات "إن علاقاتى مع زملائى أثنـاء العمل ومع رؤسائى أيضاً كانت طيبة وجيدة، وكان هذا يدفعنى لحب العمل وإتقانـه، ولا يشعرنى بالملل من طول فترة العمل الذى أقوم به مهما كان شاقاً وصعباً" .

ولعل هذا يتفق مع ما أكدت عليه الدراسات العلمية مـن أن وجـود العلاقـات الإنسانية بين العمال أثناء العمل ترتبط بزيادة الحاجة إلى الإنجاز، وإتقـان العمـل، وزيادة الإنتاج[٤٧] .

كما أوضحت نتائج الدراسة أن طبيعة علاقات العمل كانت جيدة ومتفاعلة بـين جميع الأفراد الذين تقاعدوا اختيارياً، حيث أكدوا أن العمل يتيح للفرد تكوين علاقـات اجتماعية داخل نطاق العمل أو خارجه، وتشكل تلك العلاقـات السـياج الاجتمـاعى والنفسى للفرد أثناء عمله. ويمكن تفسير أهمية علاقات العمل لدى الفرد فى المجتمـع


المصرى إلى حقيقة أن المصريين ينتمون إلى تراث حضارى راسخ يقوم على التمسك الشديد بالقيم الجماعية ، والعادات الجمعية المستقرة بحكم التنشئة الاجتماعية. بجانب التجانس الذى يسود بين أفراد المجتمع المصرى وكثافة العلاقات القرابية والمصاهرة فى كل هذه الأمور ، مما أدت إلى تقوية وتدعيم الروابط والصلات بين أفراده لدرجة أنها أصبحت جزءاً أصيلاً من نسيج الشخصية المصرية. وبالتالى فمن الصعب استغناء الفرد عن الدعم النفسى والاجتماعى الذى يحصل عليه الفرد من علاقاته بالآخرين. فوجود الفرد فى العمل يتيح له تكوين تلك العلاقات ، ويرسخ من جذورها. لكن الذى تجدر الإشارة إليه أن فئات الموظفين والفنيين من المتقاعدين أظهروا أنماطاً من التمايزات المرتبطة بطبيعة علاقات العمل وتشعبها ، ودرجة شدتها عن فئات العمال والمهنيين الذين أحيلوا إلى التقاعد الاختيارى. حيث أظهر الموظفون والفنيون أشكالاً عديدة من العلاقات سواء داخل نطاق العمل أو خارجه تلك العلاقات التى تتيحها طبيعة عملهم الإشرافى والفنى ، وبالتالى فهى أكثر كثافة وأكثر تشعباً. بينما تتسم علاقات العمل لدى العمال والمهنيين فى انحصارها بدرجة شديدة داخل نطاق العمل فقط ولا تتعداه. ويمكن تفسير ذلك فى ضوء طبيعة العمل الفنى والإشرافى داخل الشركة التى تتيح للموظف التعامل مع شرائح كثيرة من الناس، وتمكنهم من تقديم مصالح وخدمات سواء داخل الشركة أو خارجها ، أكثر من طبيعة العمل بين فئات العمال والمهنيين التى تقتصر معظمها داخل إطار العمل لكثرة أعباء العمل وطول ساعات العمل التى يقضيها العامل أمام الآلة. فضلاً عن مواعيد العمل الصارمة التى لا تتيح للعمال فرصة لتكوين علاقات اجتماعية خارج نطاق العمل على نطاق واسع.

كما أظهرت الحالات المدروسة تمايزاً بين الذكور والإناث فيما يتعلق بطبيعة علاقات العمل حيث أظهر الرجال درجات عالية ومتنوعة من علاقات العمل سواء داخل نطاق العمل أو خارجه ، بينما أظهرت الإناث المتقاعدات اقتصار علاقات العمل على العلاقات الداخلية فى إطار العمل بشكل عام ، وبين فئات الإناث بشكل خاص. ولعل هذا راجع إلى طبيعة الثقافة العامة للمجتمع التى تتسم بالمحافظة ، وتستنكر على المرأة تكوين علاقات اجتماعية مع الجنس الآخر ، وأن علاقات المرأة يجب أن تنحصر فى نطاق فئة محددة لا تتعداها وهى فئة النساء. كما أكدت الحالات المدروسة أن العمل يمثل قيمة اجتماعية فى حد ذاته فى حياة كل فرد سواء بين الموظفين أو العمال أو الذكور أو الإناث . إذ يرى الجميع إنه لا يمكن للأفراد والجماعات الحياة دون عمل ، وهذا يؤكد ما ذهب إليه علماء الاجتماع بأن العمل ليس مجرد مجهود عضلى أو ذهنى يبذله الإنسان لتحقيق كسب مادى، وإنما يمثل قيمة اجتماعية وإنسانية عظيمة ، ومصدراً لتحقيق كيان الفرد وذاته وتكامل شخصيته. ولقد وردت فى إجابات

أغلبية الحالات عبارات تدعم هذا الاعتقاد منها على سبيل المثال: "العمل هو وسـيلة الحياة ، الناجح فى عمله ناجح فى حياته ، اللى بيتعب بيلاقى ، النجاح وليـد العمـل والاجتهاد ، من جد وجد ومن زرع حصد ، الأعمال العظيمة هى ثمرة الجهد والعمل ، اليد البطالة نجسه ، الناس بتحترم اللى له عمل شريف" .

ثالثاً: اتخاذ قرار المعاش المبكر وأسبابه

تعتمد عملية اتخاذ قرار المعاش المبكر فى المحل الأول علـى قيـام الفـرد بعمليات متوالية من الموازنة بين المكسب والخسارة ، سواء على المستوى المادى أو المستوى المعنوى ، إذ ينظر مثلاً إلى الأجر الذى يتقاضاه من العمل ، وكذلك علاقاته الاجتماعية فى العمل ، والنفوذ أو المكانة التى تتيحها له وجوده فى العمل ، وأهميـة عمله بالمؤسسة أو الجهة التى يعمل بها. كما يقيم ظروف العمل من حيث الإشـراف وفرص الترقى ، والظروف الفيزيقيـة لمكـان العمـل ، ومتطلبـات هـذا العمـل ومستلزماته[٤٨] .

فضلاً عن موقع الفرد من السلطة داخل الأسرة ، لأن مسألة اتخاذ القـرار – كما تشير نظريات اتخاذ القرار - لا تنفصل عملياً عن العلاقات الداخلية بين أفرادها. فعلى الرغم من أن الذى يتخذ القرار هو الأقوى دائماً سواء من الذى يؤيده أو الـذى ينفذه، إلا أن الأعضاء الآخرين يستطيعون التأثير فيه، حين يمارسون الضغط علـى الشخص الذى بيده السلطة أو القوة[٤٩] .

ومن هنا حاولت الدراسة تسليط الضوء على كيفية اتخاذ قرار المعاش المبكـر وأسبابه ، وهنا تبين غالبية الحالات المدروسة أنها اتخذت قرار المعاش المبكر بوحى من إرادتها الذاتية، باستثناء حالتين فقط اتخذت قرار المعاش المبكر نتيجـة ضـغوط وظروف خاصة بالعمل نفسه وبالأسرة ذاتها، ولا يختلف فى ذلك الرجال عن النساء، والعمال عن الموظفين. كذلك أكدت جميع حالات المعاش المبكر الاختيارى أنهـا قـد اتخذت قرار المعاش من منطق المصلحة الذاتيـة والشخصـية، ولـيس لاعتبـارات المصلحة العامة للمجتمع. ولعل هذا يوضح أن الفرد المتقاعد يميل إلى أن يكون ذاتياً، وينظر غالباً إلى مصالحه الضيقة الآنية دون وضع مصالح المجتمع فـى اعتبـاره. وكثيراً ما تكون هذه السمة مؤثرة فى تعامله مع مواقف الحياة اليومية، ومنها بطبيعـة الحال قرار ترك العمل .

وللكشف عما إذا كان الفرد المحال إلى المعاش المبكر اختيارياً قد تسـرع فـى اتخاذ قرار المعاش المبكر أم لا ، فقد أثبتت جميع الحالات أنهم يشـعرون بالتسـرع وعدم التأنى فى اتخاذ هذا القرار، نظراً لفشل التوقعات التى بنى عليهـا المتقاعـدون قرارهم. سواء فيما يتعلق بالفشل فى العثور على فرصة عمل أفضـل فـى القطـاع

الخاص أو عمل مشروع خاص أو عدم كفاية مكافـأة المعـاش المبكـر، أو لتغيـر الظروف العائلية والشخصية التى تم من أجلها التقاعد المبكر. مما جعلهم يؤكدون بأن المصلحة العائلية والشخصية كانت تقتضى التريث والتأنى قبل الإقدام على هذا القرار، وإن كان الرضا عن قرار المعاش المبكر كما تؤكد بعض الدراسات يختلف من فـرد إلى آخر حسب مستوى طموح الفرد المتقاعد والقدرة على الإنتاجية والعمل[٥٠] .

لكن الحالات المدروسة أظهرت تمايزاً بين الرجال والنساء فيما يتعلق بالأسباب الخاصة بالمعاش المبكر ، حيث أظهر الرجال أن أهم أسباب التقاعد المبكر ودوافعه، تتمثل فى التفرغ لإدارة بعض الأعمال الخاصة ، أو للبحث عن عمل خاص يعطـى دخلاً أعلى من الوظيفة السابقة. كما أن هناك بعض الأسباب التى تتعلـق بظـروف العمل والمناخ العام الذى صاحب تنفيذ سياسة الخصخصة الذى أدى إلى شعور بعض العاملين بعدم الأمان والطمأنينة على وضعهم الوظيفى. وتمثل ذلك فى استغناء بعض الشركات عن جزء كبير من العمالة الموجودة بها ، بينما أظهرت النساء المتقاعـدات أن الأسباب الاقتصادية الخاصة بالرغبة فى الحصول على مكافأة المعاش المبكر، ثـم الأسباب الأسرية الخاصة بتفرغ بعض المتقاعدات لرعاية الزوج ، وتربية الأبناء هى السبب الرئيسى للتقاعد. فى حين يشترك كل من الجنسين فى الأسباب التـى تتعلـق بالظروف الصحية والنفسية فيقول أحدهم "عملت فى شركة طنطا للكتان والزيوت أكثر من عشرين سنة، ووصلت إلى ملاحظ للعمال ، وكنت بحب عملـى ، لكـن أصـبت بمرض فى الصدر بسبب العمل. ولما سمعت عن نظام المعاش المبكر فى الشـركة ، وافقت عليه بسبب ظروفى الصحية وكمان علشان أحصل على مكافأة المعـاش كـى تساعدنى على أمور المعيشة". وعلى هذا يتبين أن أسباب المعاش المبكر تتباين بـين الرجال والنساء ، كما أنها لا تحدث بفعل عامل بعينه ، ولكن كل العوامـل السـابقة تتفاعل فيما بينها، لتلعب دوراً كبيراً فى عملية اتخاذ قرار المعاش المبكر وتنفيذه من قبل الفرد المتقاعد. ولعل هذا يتفق مع ما ذهبت إليه نتائج الدراسة الحديثة التى قام بها "روبرتسون" Robertson عن أسباب اتخاذ قرار المعاش المبكر والتى سبقت الإشارة إليها ، والتى أوضحت أن أسباب التقاعد لا ترجع إلى عامل وحيد بعينة وإنما ترجـع إلى مجموعة مركبة ومعقدة مـن العوامـل الشخصـية، والأسـرية، والمجتمعيـة، وبالظروف الخاصة بالعمل ذاته[٥١] .

رابعاً: المعاش المبكر بين منظور الأسرة والمجتمع

من الثابت فى إطار الدراسات الاجتماعية أن عملية اتخاذ قرار مصـيرى – مثل المعاش المبكر – تظل فى حالة من التردد والتذبذب لدى الفرد لفتـرات طويلـة لأنها مرتبطة بالظروف الخاصة بكل فرد على حدة ، وبالأسرة التى يعـيش فيهـا ،

وبالجماعات التى ينتمى إليها والتى قد تؤيد قرار المعاش المبكر أو عدم تأييده. وهنـا بينت الحالات المدروسة أن قرار المعاش المبكر يتأثر بمجموعتين من الجماعات التى ينتمى إليها الفرد :

الجماعة الأولى: وتتمثل فى الأقارب ، والأصدقاء ، وزملاء العمل .

الجماعة الثانية: وهى خاصة بأفراد الأسرة النووية.

وعلى الرغم من الدور المهم الذى يلعبه الأصدقاء وزملاء العمل فى التأثير على سلوك الفرد وقراراته، ربما بدرجة أكبر من الدور الذى تلعبه الأسرة، إلا أن تأثير هذه الجماعة فى قرارات الفرد وسلوكه يختلف حسب العديد من العوامل أهمها المكانة التى يكنها لهم ، ودرجة ارتباطه بهم، واتجاهاته نحوهم. فكلما ارتفعت المكانـة والمنزلـة زادت احتمالات التأثير والعكس صحيح. وكلما كانت اتجاهات الشخص إيجابية نحـو شخص آخر زادت احتمالات التأثير والتأثر بينهما والعكس صـحيح. كمـا أن هـذه الجماعة المرجعية تلعب دوراً مباشراً فى تشـكيل الإطـار المرجعـى Frame of Reference لدى الفرد بحكم ارتباطها الوثيق به. وعلى الرغم من ذلك فـإن هنـاك بعض العوامل الوسيطة التى تتعلق بشخصية الفرد ، وموضوع السلوك تؤثر فى درجة استجابة هذا القرار لتأثير الآخرين .

لذا حاولت الدراسة أن تبحث عن موقف جماعات الأقارب والأصدقاء وزمـلاء العمل من مسألة المعاش المبكر ، ومدى تأثر المتقاعدين بهم. وتبين نتائج الدراسة أن غالبية الرجال المتقاعدين قد وجدوا أشخاصا كثيرين من الأصدقاء وزملاء العمل قـد عارضوهم فى اتخاذ قرار المعاش المبكر وترك العمل فى هذه المرحلة، بينما أفـادت جميع الحالات من النساء المتقاعدات أنهن وجدن أشخاصاً كثيرين من الأقارب وزملاء العمل شجعوهن على اتخاذ قرار المعاش المبكر. وهذا ما يوضح أن نصيحة الآخرين بالتأييد أو المعارضة ترتبط بالجنس Gender ، حيث تبين أن الجماعات القريبة مـن الفرد تعارض تقاعد الرجال من العمل، بينما توافق تلك الجماعة على تقاعد النساء من العمل. وهذا يدل على أن ممارسة العمل مازالت شأناً خاصاً بالرجل أكثر من المـرأة لارتباط ذلك بالثقافة العامة للمجتمع المصرى التى تعلى من شأن عمل الذكور وتقلـل من شأن عمل المرأة. لأن مجتمعنا المصرى لا يدفع المرأة إلى العمل إلا فى حـالات قهرية اقتصادية للحاجة إلى دخل العمل من أجل المعيشة باستثناء بعض النسـاء مـن الطبقات الموسرة اللاتى تعملن بدافع تأكيد الذات واستقلال الشخصية. ولكن ما موقف الأسرة من قرار المعاش المبكر؟ وإلى أى مدى كان لها دور فى تأييد قرار المعـاش المبكر أو عدم تأييده؟ وقد أثبتت جميع الحالات التى تقاعدت إرادياً أن لأفراد الأسـرة موقفاً محدداً وواضحاً تجاه قرار المعاش المبكر سواء بالتأييد أو المعارضة ، وبصورة

مماثلة ذكرت معظم الحالات المدروسة من الذكور أنهم واجهوا معارضة شديدة من جانب أفراد الأسرة لقرار المعاش المبكر سواء من العمال أو الموظفين، باستثناء حالتين هما اللتين وجدتا تأييداً من أفراد أسرهم. لكن النساء المتقاعدات أشارت أنهن وجدن تأييداً بقرار المعاش المبكر من جانب أفراد أسرهن باستثناء حالة واحدة هى التى وجدت معارضة شديدة من جانب الزوج. وكان السبب يرجع فى ذلك إلى أهمية دخلها من العمل بجانب دخل الزوج للمساعدة فى أمور المعيشة وتربية الأبناء. مما يؤكد أن هذا القرار ليس قراراً عابراً فى حياة الفرد، لأنه لا يقتصر أثره على الفرد وحده، وأنما يتعلق بأفراد الأسرة الآخرين كالأم والأخوة الصغار أو الزوج وغيرهم. وعلى هذا تزداد مشاركة أفراد الأسرة حسب ما إذا كانت الوظيفة تمثل المصدر الرئيس للدخل أم لا ، كما أن موقف أفراد الأسرة المصرية يدل على مدى مشاركة أفراد الأسرة فى اتخاذ القرارات بصرف النظر عن فاعلية هذه المشاركة. وتدل الدراسات الاجتماعية الحديثة أن الاشتراك فى اتخاذ القرارات داخل الأسرة قد وصل إلى نسبة تعد مرتفعة فى الأسرة المصرية، نتيجة التغير الذى أصاب سلطة الرجل وتزايد الاتجاهات الديموقراطية فى الوقت الحاضر ، كما ترتبط زيادة عملية المشاركة فى اتخاذ القرار ، بازدياد المستوى الثقافى والاقتصادى والاجتماعى لأفراد الأسرة(٥٢).

خامساً: مكافأة المعاش المبكر إلى أين ؟

إذا كان المعاش المبكر بنمطية الاختيارى وغير الاختيارى قد يحدث لأسباب تتعلق بالجوانب الاقتصادية ، سواء كانت هذه الجوانب تتمثل غالباً فى الرغبة فى الحصول على مكافأة المعاش ، وزيادة الدخل كما فى حالة المعاش الاختيارى، أو نتيجة للسياسة الاقتصادية الخاصة بخصخصة بعض شركات قطاع الأعمال العام والتى تقتضى الاستغناء عن بعض العمالة الزائدة عن حاجة العمل كما فى التقاعد الإجبارى، فقد كان من الضرورى التعرف على طرق الاستخدام الاقتصادى لمكافأة المعاش المبكر ، ومن واقع نتائج دراسة الحالة اتضح وجود ثلاثة أنماط من الاستخدامات الاقتصادية لمكافأة المعاش المبكر وهى :

النمط الأول: ويمثله أغلبية الحالات ويتمثل فى استخدام هذه المكافأة فى الاحتياجات الضرورية للإنفاق كزواج أحد الأبناء، أو شراء شقة جديدة، أو تجديد أثاث البيت .

النمط الثانى: هو إيداع المكافأة فى البنوك للمساعدة على زيادة دخل الأسرة من خلال عائد شهرى ثابت بجانب المعاش .

النمط الأخير: هو استثمار المكافأة فى مشروع خاص أو مشترك ويمثل هذا

النمط فئة قليلة من الحالات .

وبهذا يتضح أن طرق استخدام مكافأة المعاش المبكـر تجمـع بـين الجوانـب الاستهلاكية الضرورية مثل تزويج الأبناء أو شراء شقة جديدة أو تجديد أثاث البيـت، وبين الجوانب الادخارية والاستثمارية. وإن كانت تمثل الأقلية كإيداع مكافأة التعاقد فى أحد البنوك أو فى عمل مشروع معين ، مما انعكس على تبديد قيمة المكافـأة وعـدم الاستفادة منها فى زيادة الدخل بجانب المعاش أو فى زيادة الإنتاج. لذا أظهرت غالبية الحالات أن المعاناة الاقتصادية هى أكثر أنواع المعاناة وضوحاً لدى تلك الحـالات – باستثناء الحالات التى استثمرت المكافأة فـى مشـروع معـين – وكانـت المعانـاة الاقتصادية نتيجة تردى الوضع الاقتصادى والمادى بعد التقاعد. فى حـين أظهـرت النتائج أن الانعكاس الاقتصادى الإيجابى لمكافأة المعاش المبكر يختلف باختلاف طول فترة العمل والمستوى الوظيفى للفرد المتقاعد ، فالذين استمروا فى العمل مدة أطـول وارتفع مستواهم الوظيفى أفادوا بأن تلك المكافأة ذات تأثير ايجابى بشكل أو بأخر فى تحسين وضعهم الاقتصادى الحالى. وربما يرجع ذلك إلى أنهم تقاعدوا فـى مسـتوى وظيفى أفضل ، وسنوات أطول فى العمل مما أتاح لهم الحصول على مكافأة كبيـرة للتقاعد ساعدت بعضهم على استثمارها فى عمل مشروع خـاص أو الاشـتراك فـى عمـل مشروع معين.

ومن هذا يتبين أن المستوى الوظيفى للفرد والسنوات التى قضاها الموظـف أو العامل فى العمل يرتبطان بزيادة قيمة مكافأة المعاش المبكر، مما جعلهـم يشـعرون باستمرار الانعكاسات الإيجابية لهذه المكافأة على تحسين الوضع الاقتصادى الحـالى، أو لا يشعرون على الأقل بتغير هذا الوضع بعد التقاعد ، بينما أفاد الذين تقاعدوا بعد سنوات قليلة من العمل ، ومستوى وظيفى منخفض بأن وضعهم الاقتصادى قـد أزداد سوءاً بعد المعاش لأنهم تقاعدوا فى سن مبكرة ، وهذا يعنى أن خطورة المعاش المبكر من المنطلق الاقتصادى، تزداد حينما يحدث التقاعد فى سن مبكرة ، كمـا يتضـح أن مستوى الطموح لدى الفرد المتقاعد منخفض نظراً لعدم القدرة على اسـتثمار مكافـأة التقاعد أو التطلع إلى تحسين مستواه الاقتصادى.

أما عن ممارسة العمل الخاص قبل التقاعد ، فقد أظهرت الحالات المدروسة أن هناك بعض المتقاعدين كانوا يمارسون أعمالاً خاصة بهم أو أعمالاً إضـافية بجانـب وظائفهم قبل التقاعد، بهدف تحسين وضعهم الاقتصادى ، وكان جميعهم من الذكور ، وليسوا من الإناث. وهذا ما يبين أن ممارسة العمل الخاص أو العمل الإضافى أثنـاء العمل الوظيفى أصبحت من الظواهر الملفتة للنظر سواء للعاملين فـى الحكومـة أو القطاع العام فى مصر ، وهذا ما تؤكده بعض الدراسات الميدانيـة التـى أكـدت أن

ظاهرة الأعمال الإضافية غير الرسمية أصـبحت مـن الملامـح البـارزة للتكـوين الاجتماعى الاقتصادى للمجتمع المصرى فى الوقت الحاضر ، حيث كان للتوجيهـات الأيديولوجية الجديدة للدولة ذات الطبيعة الليبرالية وتدعيمها للقطاع الخاص دور فعال فى نشأة هذه الظاهرة، وتناميها بين العاملين فى الدولة وقطاع الأعمال العام[٥٣] .

وعند بحث ممارسة الأعمال الخاصة بعد المعاش المبكر تبين أن غالبية الحالات التى كانت تمارس أعمالاً خاصة قبل المعاش المبكر استمروا فى ممارستها بعد التقاعد سواء كانت أعمالاً خاصة أو أعمالاً إضافية ، لكن فشل الكثير من المتقاعـدين فـى العثور على فرصة عمل جديدة بعد التقاعد يبين أن التفرغ للعمـل الخـاص أو إدارة المشروعات الخاصة ، وليس البحث عن عمل خاص هو الذى يدفع بصـورة كبيـرة الفرد إلى التقاعد والحصول على المعاش المبكر، خاصة فى ظل تنامى مشكلة البطالة فى المجتمع المصرى وصعوبة العثور على فرصة عمل مناسبة. تلك الظاهرة التـى أصبحت من الملامح البارزة لسياسة الإصلاح الاقتصـادى والتكيـف الهيكلـى فـى مصـر، والتى كان لها انعكاسات خطيرة على تفاقم أزمة البطالة بين شرائح كثيـرة من المجتمع نتيجة لمجموعة من العوامل والأسباب التى يمكن إيجازها علـى النحـو التالى[٥٤] :

١- تخلى الدولة عن الالتزام بتعيين الخريجين وتجميد التوظف الحكومى .

٢- اتجاه الدولة إلى خفض معدل الإنفـاق العـام الموجـه للخـدمات الاجتماعيـة الضرورية كالتعليم، والصحة، والإسكان الشعبى مما أدى إلى خفض مواز فى طلـب الحكومـة على العمالة المشتغلة بهذه الخدمات .

٣- اتجاه الدولة إلى تقليص دورها فى الحياة الاقتصادية مما أدى إلى خفض معـدل الاستثمار العام فى خلق طاقة إنتاجية تستوعب الأيدى العاملة العاطلة.

٤- كما أدى تحرير التجارة العالمية ، وخفض الرسوم الجمركيـة إلـى تعـريض الصناعات المحلية إلى منافسة غير متكافئة لم تستطع الصمود أمام المنتجات الأجنبية المستوردة مما أدى إلى إغلاق كثير من هذه الصناعات ، وتسريح عمالها، بالإضـافة إلى ارتفاع سعر المنتج المحلى .

٥- كما لعبت الخصخصة دوراً كبيراً فى تسريح أعداد هائلة من العمالة فى قطـاع الأعمال العام مما جعلها أكبر مصدر لنمو البطالة فى المجتمع المصرى.

٦- استخدام التكنولوجيا الحديثة فى المشروعات الاستثمارية، بدلاً من الأيدى العاملة من القوة البشرية .

سادساً: الآثار النفسية والاجتماعية للمعاش المبكر

ترتبط الآثار النفسية والاجتماعية "للمعاش المبكر" فـى المحـل الأول، بـبعض العناصر والآثار التى تشترك فيها كل الحالات المدروسة من المتقاعدين على المعاش المبكر ، والتى تجعلهم ينظرون إلى المعاش المبكر نظرة متجانسة إلى حد كبير. وأهم هذه الآثار المؤكدة هى تقلص العلاقات الاجتماعية ، وقلـة الاهتمـام بالمشـاركة ، والشعور بالعزلة والاغتراب داخل المجتمع ، والشعور بالقلق وعدم الاستقرار النفسى وضعف المكانة الاجتماعية سواء فى داخل الأسرة أو فى المجتمع. حيث أثبتت جميع الحالات المدروسة للأفراد الذين تقاعدوا مبكراً أن التأثير النفسى والاجتماعى للتقاعـد المبكر، يتمثل فى إحساس الفرد المتقاعد بتقلص شبكة العلاقات الاجتماعية. خاصـة وأن تلك العلاقات كانت جيدة وتفاعلية أثناء العمل سواء تلك العلاقات التـى تكونـت داخل العمل أو التى تقع خارج نطاق العمل ، والتى كانت تتيحها الظروف المرتبطـة بالعمل. وبالتالى فإن تقاعد الفرد يفقده الكثير من تلك العلاقات ، وتلك الفرص التـى كان يجد من خـلالها الدعم النفسى والاجتماعى دون القـدرة علـى تعـويض تلـك العلاقات بعد المعاش. ولعل هذه النتائج تتفق مع النتائج التى توصلت إليها دراسة كل من (Huuhtanen and Minaa)، والتى أكدت أن التقاعد على المعـاش المبكـر يؤدى إلى اختزال الجانب الاجتماعى فى حيـاة الأفـراد، ويفقـدهم الـدعم النفسـى والاجتماعى الذى كانوا يجدونه فى علاقاتهم مع زملاء العمل، مما يؤدى ذلـك إلـى انخفاض درجة المشاركة بينهم[٥٥] .

وبصورة مماثلة فقد أسفرت نتائج الدراسة أن المعاش المبكر، يؤدى إلـى قلـة الاهتمام بالمشاركة ، وعدم الاندماج مع قضايا المجتمع ، والميل إلى العزلـة داخـل المجتمع، والشعور بالسلبية. لأن الفرد أثناء العمل كان يشعر بالتفاعل مع الآخـرين، وتتاح له فرص اللقاء والحديث مع الآخرين بل ويشعر بـأن زمـلاءه، وأصـدقاءه يشاركونه همومه ومشاكله. وحينما يفقد العمل يشعر ببعد الآخرين عنه ، وعدم مودتهم وحتى السؤال عنه. فلقد ذكرت إحدى الحالات المدروسة "إننى حينما كنت فى العمـل كان الجميع يسألون عنى، ويتصلون بى يوميا، وكان جرس التليفون لا ينقطع من كثرة الاتصالات بمناسبة وبدون مناسبة ، لكن بعد التقاعد لم يعد أحد منهم يتصـل بـى أو يسأل عنى حتى فى المناسبات الاجتماعية ، مما جعلنى أشعر بالعزلـة والبعـد عـن الآخرين" .

وهذا الشعور ما يمكن أن تسميه الشعور "**بالاغتراب** Alienation " أو الشـعور بالوحدة ، والذى تعتبره الدراسات الاجتماعية والنفسية شعوراً فردياً بعـدم الراحـة ، والقلق ، والذى يؤدى إلى إقصاء أو انسلاخ الفرد من الحياة الاجتماعية والثقافية. وقد

يتحول الاغتراب الجزئى الذى ينحصر فى مجموعة محددة من المواقف، إلى اغتراب كلى ليشمل المحيط الاجتماعى برمته، إذا ما تزايدت الضغوط النفسية والمعيشية على الفرد[٥٦] .

والسؤال الذى يطرح نفسه هنا، لماذا يشعر بعض الأفراد المتقاعدين على المعاش المبكر بالاغتراب بشكل عام ؟

توضح نتائج دراسة الحالة أن ذلك يرتبط بأحد أمرين هما :

الأمر الأول: أن الفرد المتقاعد على المعاش المبكر يفتقد وجود نشاط إنسانى أو عمل بديل يستطيع من خلاله أن يندمج فى المجتمع رغم صغر سنه، وبالتـالى فهـو يعانى من السلبية وفقدان الاهتمام وقلة المشاركة .

الأمر الثانى: يتعلق بشعور الفرد المتقاعد على المعاش بالتحرر من الالتزامات الوظيفية وأعباء العمل والالتزام بمواعيد محددة، وبالتالى يمر بمرحلة من الاسترخاء العضوى والنفسى، والذى يتحول فى النهاية إلى قلة الاهتمام وعدم الاكتراث Apathy أو اللامبالاه.

كما تشترك جميع الحالات المدروسة سواء من الذكور أو الإناث فى الإحسـاس بالقلق وعدم الاستقرار النفسى، ويتمثل مصدر هذا القلق فى شعور المتقاعدين فى أنهم قد أقدموا على خطوة غير مأمونة العواقب ، وأن هذه الخطوة لم تدرس بصورة جيدة. وبالتالى فهم لا يدرون ما إذا كانوا على خطأ أم صـواب ، وبخاصـة فيمـا يتعلـق بالاعتبارات النفسية والاجتماعية – باستثناء الحالات التى مارست عملاً خاصاً بعـد المعاش، والتى لم تتأثر اقتصادياً أو نفسياً بفقدان العمل الـوظيفى - لكـن الدراسـة أظهرت وجود تمايز اجتماعي بين الرجال والنساء فيمـا يتعلـق بالشـعور بـالقلق والاضطراب النفسى ، حيث أبدى الرجال شعوراً بالقلق والاضطراب النفسى نتيجـة فقدان العمل الذى كان يمثل لهم المصدر الأساسى للدخل والحيـاة، وعجـزهم عـن تعويض هذا العمل نتيجة الفشل فى الحصول على فرصة عمل أخرى. فى حين كـان الشعور بالقلق والاضطراب النفسى أقل وضوحاً لدى النساء المتقاعدات، نتيجة انشغال المرأة بالبيت والأسرة على اعتبار أن ذلك النشاط يحتاج إلى تفرغ كامل ، كمـا أنـه وثيق الصلة بتكوين المرأة الفسيولوجى والبيولوجى مما يجعل المرأة تتقبل الأوضـاع الناشئة عن التقاعد المبكر بصورة طبيعية أكثر من الرجل. وهذا مـا تؤكـده بعـض الدراسات التى أجريت على التقاعد المبكر التى أوضحت أن النساء أكثر رضا واقتناعاً بالتقاعد المبكر أكثر من الذكور، كما أن النساء أظهرن قيما أدنى نحو التمركز حـول العمل من الذكور[٥٧] .

وأظهرت النتائج الإحساس العام بالمعاناة النفسية للرجال أكثر من النساء، نتيجة عدم ممارسة عمل معين والمعاناة من البطالة. وهذا ما يؤكد القيمة النفسية والاجتماعية للعمل للأفراد الذين تقاعدوا على المعاش مبكراً ، وما لم يوجد النشاط البديل لإشباع هذه الحاجة يصبح الشخص المتقاعد أكثر عرضة للاضطراب والقلق النفسى. والدلالة الهامة للتأثير النفسى والاجتماعى للمعاش المبكر كما ذكرته غالبية الحالات، هو الشعور بضعف المكانة الاجتماعية داخل الأسرة. لكن هناك اختلافاً واضحاً فى تفاصيل هذا الشعور بين فئات الموظفين والعمال ، حيث أكدت الحالات المتقاعدة من فئات الموظفين وبخاصة الذين احتلوا مناصب شرفية أن ضعف المكانة داخل الأسرة يرتبط بفقد الهيبة أو المكانة الاجتماعية التى كان يتيحها العمل للفرد المتقاعد والتى خسرها بمجرد تقاعده عن العمل؛ لأن نظرة أفراد الأسرة له بأنه عديم الفاعلية سواء تم التعبير عن ذلك صراحة أو ضمناً، فإن الفرد المتقاعد قد يتوهم تلك النظرة .

أما ضعف المكانة داخل الأسرة لفئات العمال والمهنيين فترجع إلى الشعور بالعجز بعدم الوفاء بمتطلبات الأسرة المعيشية لأنه غالباً ما يقنع بقيمة مكافأة المعاش المبكر، لأنه لم يستطع ممارسة أى عمل بعد التقاعد. مما يجعله يشعر كذلك بفقد الثقة فى قدراته المهنية وإمكاناته الفعلية ، كما تشعر جميع الحالات المدروسة بضعف المكانة الاجتماعية داخل المجتمع. لكن تبين من نتائج دراسة الحالة أن هناك اختلافاً واضحاً فى أسباب ضعف المكانة داخل المجتمع بين الذكور والإناث. فمن الحالات المدروسة بين النساء المتقاعدات يوجد تأكيد قوى للاعتقاد بأن العمل يحقق لهن مكانة متميزة تختلف تمام الاختلاف عن تلك المكانة التقليدية التى تتحقق لهن بالزواج وتكوين أسرة ، وإنجاب أكبر عدد من الأولاد وبخاصة من الأولاد الذكور. وعلى هذا فإن تقاعد المرأة من العمل يفقدها تلك المكانة الاجتماعية المتميزة عن أقرانها من النساء المتفرغات، ويجعلها تشعر بافتقاد تلك المكانة التى كانت تجعلها تتساوى بالرجل .

أما شعور الرجال بضعف المكانة داخل المجتمع بعد المعاش المبكر، فيرجع بشكل أساسى إلى أن جزءاً كبيراً من المكانة الاجتماعية فى المجتمع المصرى يستمد من الصفة الوظيفية للفرد، نظراً لما فيها من سلطة ونفوذ أو على الأقل تقديم خدمات ومصالح لأفراد المجتمع، وبالتالى فإن فقد الرجال للعمل يجعلهم يشعرون بفقد تلك المكانة الاجتماعية. أما الأفراد الذين ليس لديهم سلطة كالعمال والمهنيين فيرون أن المكانة تستمد من العمل فى حد ذاته وبالتالى فإنهم يشعرون بفقد مكانتهم الاجتماعية بمجرد فقدهم العمل الذى كانوا يمارسونه .

الخاتمـــة

حاول هذا البحث فى هدفه العام أن يقدم تحليلاً اجتماعيـاً متعمقـاً لظـاهرة المعاش المبكر التى بدأت تتشكل ملامحها فى مصر منذ الأخـذ بسياسـة الإصـلاح الاقتصادى وتطبيق برامج الخصخصة على شركات قطاع الأعمال العـام. ولتحقيـق الهدف العام للدراسة تمت صياغة عدد من التساؤلات حول موقف المتقاعدين من نظام المعاش المبكر وطبيعة التغير فى قيم العلاقات الاجتماعية للفرد المتقاعد ، وطريقـة اتخاذ قرار المعاش المبكر وأسبابه ، وموقف الأسرة والجماعة المرجعية مـن قـرار المعاش المبكر ، وطرق استخدام مكافأة المعاش المبكر ، وأخيـراً الآثـار النفسـية والاجتماعية للمعاش المبكر. وقد اعتمدت الدراسة الميدانية المحدودة علـى طريقـة دراسة الحالة ، والتى أجريت على "ثلاثين حالة" من المتقاعدين بعدد من النتائج التـى تجيب على تساؤلات الدراسة على النحو التالى :

(١) ما موقف المتقاعدين من نظام المعاش المبكر؟

توضح نتائج الدراسة عن تباين مواقف المتقاعدين نحو نظام المعـاش المبكـر، **فالفريق الأول** يؤيد نظام المعاش المبكر، ولكن فى ظل شروط مقيدة بحيث يتم تنفيـذه بالاختيار لمن يرغب مع ضرورة منح مكافأة كبيرة للتقاعد المبكر ، أما **الفريق الثانى** فيرفض نظام المعاش المبكر رفضاً قاطعاً بسبب آثاره السلبية على العمال والشركات التى يعملون بها. فى حين يوافق **الفريق الثالث** على نظام المعاش المبكر بشكل عـام نظراً لإتاحة الفرص لعمل الخريجين الجدد والاستغناء عن العمالة الفائضة عن حاجة العمل ، وهذا يبين أن هناك إدراكاً عاماً لدى المتقاعدين؛ بأن ظاهرة المعاش المبكـر أصبحت واقعاً لا يمكن تغييره وأن الدولة ماضية فى تنفيذه ، وبالتالى فلابد من وضع معايير واضحة فى تنفيذه بصورة سليمة .

(٢) ما طبيعة التغير فى قيم العلاقات الاجتماعية للفرد المقاعد؟

تكشف الدراسة المتعمقة عن أهمية العمل والعلاقات الاجتماعية التى تحدث فـى إطاره ، وإن كان هناك تمايز بين الرجال والنساء فيما يتعلق بطبيعة التغير فـى قـيم العلاقات الاجتماعية. حيث أظهر الرجال درجات عالية ومتشعبة من علاقات العمـل سواء داخل نطاق العمل أو خارجة وبفقد العمل تتقاص هذه العلاقـات الاجتماعيـة، بينمـا أظهرت المرأة انحسار تلك العلاقات داخل إطار العمل وبين فئة النساء بشـكل خاص. وبالتالى لم يحدث تغير كبير فى قيم العلاقات الاجتماعية بفقـد العمـل ، وإن محاولة تفسير ذلك سوسيولوجياً، يفيد بأن هذا التباين فى قيم العلاقات الاجتماعية بين الجنسيين هو نتاج لتفاعل مجموعة من العوامل الثقافية والاجتماعيـة، التـى تـرتبط بطبيعة الثقافة السائدة فى المجتمع المصرى.

(٣) كيف تم اتخاذ قرار المعاش المبكر وأسبابه؟

توضح نتائج الدراسة أن غالبية الحالات قد اتخذت قرار المعاش المبكر بوحى من إرادتها الذاتية انطلاقاً من المصلحة الخاصة والشخصية وليس لاعتبارات المصلحة العامة ، لكنهم شعروا بعد التقاعد بالتسرع وعدم التأنى فى اتخاذ هذا القرار، نتيجة فشل التوقعات التى بنى عليها المتقاعدون قرارهم بسبب عدم العثور على فرصة عمل أفضل أو الفشل فى عمل مشروع خاص. كما تبين أن ظاهرة المعاش المبكر تحدث نتيجة مجموعة من العوامل يأتى فى مقدمتها العوامل الاقتصادية والأسرية والصحية والعوامل المجتمعية، مما يؤكد أن ظاهرة المعاش المبكر لا تحدث بفعل عامل بعينة، بل نتيجة مجموعة متفاعلة من العوامل المختلفة.

(٤) ما موقف الأسرة والجماعات المرجعية من قرار المعاش المبكر؟

تكشف نتائج الدراسة أن قرار المعاش المبكر يتأثر بمجموعتين من الجماعات التى ينتمى إليها الفرد، تتمثل الجماعة الأولى فى الأقارب والأصدقاء وزملاء العمل ، والجماعة الثانية وهى خاصة بأفراد الأسرة، ولكن اتضح أن تأثير تلك الجماعات بالرفض أو التأييد يرتبط بالجنس. فالنساء المتقاعدات وجدن تأييداً بقرار التقاعد من جانب الجماعة المرجعية والأسرية، بينما وجد الرجال معارضة شديدة من جانب الجماعتين. وهذا يدل على أن ممارسة العمل مازالت شأناً خاصاً بالرجل أكثر من المرأة نظراً لارتباط ذلك بالثقافة العامة للمجتمع التى تعلى من شأن عمل الرجال وتقلل من شأن عمل النساء .

(٥) ما طرق استخدام مكافأة المعاش المبكر وآثارها الاقتصادية؟

توصل البحث إلى وجود ثلاثة أنماط من استخدام مكافأة المعاش المبكر يتمثل **النمط الأول** فى أنفاق المكافأة على الاحتياجات الاستهلاكية الضرورية للأسرة كزواج أحد الأبناء، أو بناء أو شراء شقة، أو شراء أثاث جديد ، أما **النمط الثانى** فقد أودع هذه المكافأة فى البنك للحصول على عائد شهرى ثابت ، أما **النمط الأخير** وتمثله فئة قليلة من الحالات وهى استخدام المكافأة فى عمل مشروع، أو الاشتراك فى مشروع معين. لكن اتضح أن الأثر الاقتصادى للمكافأة يرتبط بالمستوى الوظيفى للفرد المتقاعد ومدة العمل فالذين تقاعدوا بعد قضاء سنوات طويلة فى العمل ومستوى وظيفى أفضل أفادوا بالإثر الإيجابى لهذه المكافأة فى تحسين وضعهم الاقتصادى، بينما أفاد الذين تقاعدوا بعد سنوات قليلة فى العمل ، ومستوى وظيفى أقل بأن وضعهم الاقتصادى قد ازداد سوءاً بعد المعاش ، وهذا يعنى أن خطورة المعاش المبكر تزداد حينما يتم التقاعد فى سن مبكرة ومستوى وظيفى أقل .

(٦) ما الآثار النفسية والاجتماعية للمعاش المبكر؟

تكشف نتائج الدراسة المتعمقة أن ظاهرة المعاش المبكر لها آثارها الاجتماعيـة والنفسية العديدة على الفرد المتقاعد. وتنحصر أهم هذه الآثار فـى الشـعور بـتقلص العلاقات الاجتماعية والشعور بالقلق والاضطراب النفسى للإحساس بأنهم أقدموا على خطوة غير مأمونة العواقب فضلاً عن الشعور بالعزلة والاغتراب وانخفاض المكانـة الاجتماعية داخل الأسرة والمجتمع. لكن تبين أن هناك تبايناً بين الذكور والإناث فيما يتعلق بطبيعة الأسباب التى تؤدى إلى انخفاض المكانة ، حيـث أوضـح الـذكور أن المكانة ترتبط بالصفة الوظيفية للفرد بينما أوضحت النساء المتقاعدات أن مجرد العمل فى حد ذاته يعطى لهن إحساسا بالتميز عن أقرانهن من النسـاء غيـر العـاملات ، وبالتالى فإن فقدهن للعمل يؤدى إلى فقد تلك المكانة المتميزة.

ولا شك أن هناك الكثير من الجهود التى يمكن أن يساهم بها الباحث الاجتماعى فى "معالجة ظاهرة المعاش المبكر"، وهذا هو الذى يدفعنا إلى التأكيد على ضرورة أن تظل النتائج محدودة بمحدودية العينة المختارة هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فـإن هذا يتطلب ضرورة تضافر كافة الجهود فى مجال علم الاجتماع، والاقتصاد، وعلـم النفس، للكشف عن المزيد من جوانب الظاهرة وأبعادها المختلفة.

المراجع

(1)Gilada, N., Constraints To Privatization: Egypt, U.S. Department Of Commerce, National Trade, Data Bank, November, 2000, P.1.

(٢) سيار الجميل ، العولمة الجديدة والمجال الحيوى للشـرق الأوسـط ، مراجعـة تغاريـد بيضون ، مجلة الاجتهاد، العدد (٣٨) ، السنة العاشرة ، بيروت ، شتاء ١٩٩٨ ، ص ٢٦٦ .

(3) Cowan, L.,G., Privatization in the developing World, Greenwood Press, N.y., 1990, P.6.

(٤) حسين عمر ، الجات والخصخصة (الكيانات الاقتصادية الكبـرى ، التكـاثر البشـرى، والرفاهية) ، دار الكتاب الحديث ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ٨٤ .

(٥) الأمم المتحدة ، الأنكتاد ، العولمة والتحرير ، ترجمة ياسر جاد ا ، وعربى مـدبولى ، إشراف مصطفى عز العرب ، المجلس الأعلى للثقافة ، العدد ٢٣٨ ، ٢٠٠٠، ص ٨ .

(٦) السيد الحسينى ، الإصلاح الاقتصادى والمسألة الاجتماعية ، مجلة كلية الآداب، جامعـة المنصورة ، العدد (٢٢) يناير ١٩٩٨ ، ص ٢ .

(7) Sullivan, D.J., the Political Economy of Reform in Egypt, International Journal of Middle Eastern Studies, V. 22, No 3, May, 1990, PP. 318-330.

(٨) منى قاسم ، الإصلاح الاقتصادى فى مصر (دور البنوك فى الخصخصة وأهم التجـارب

الدولية) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص٢١.
(9) Waterbury, J., A political Economy of the Middle East, westview press, London, Zind edition, 1996, P.222.
(١٠) حازم الببلاوى ، دور الدولة فى الاقتصاد ، الهيئة المصرية العامة للكتـاب ، مكتبـة الأسرة القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٣٩-١٤٠ .
(١١) سعيد المصرى ، الأفكار فى ظل إعادة الهيكلة، الأبعاد الثقافية فى كتاب محمـد أبـو مندور ، الأفكار فى بر مصر ، كتاب الأهالى ، القاهرة ، رقم ٦٣ ، نـوفمبر ١٩٩٨، ص ٨١-٨٢.
(١٢) رأى بوش وآخرون ، الاقتصاد السياسى للإصلاح فى مصر ، ترجمة حسن أبو بكـر، عبد الرحيم المهدى، كتاب المحروسة ، العدد (١٧) ، القاهرة ، مركز المحروسة للبحـوث ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٦٥ .
(١٣) ميشيل تشوسودوفيسكى، عولمة الفقر ، ترجمة محمد مستجير مصطفى ، دار السطور للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٦٦ .
(١٤) منى قاسم ، الإصلاح الاقتصادى فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .
(١٥) عبد الرحمن بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، تحقيق على عبد الواحد وافى ، الجزء الثانى، دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ص ٧٣٣ – ٧٥٣.
(16) Dieter, Weiss, Ibn Khaldun on economic Transformations, Middle East Studies, U.S.A, N. 27, 1995, P 29-37.
(١٧) انظر:
• صديق محمد عفيفى ، التخصيصية ، لماذا – وكيف؟ ، كتاب الأهرام الاقتصادى، القاهرة ، العدد (١٦٠)، فبراير ١٩٩٣م ، ص ص ٥-٦ .
• يوسف خليفة اليوسف ، آفاق التخصيصية فى دولة الإمارات ، مجلة العلوم الاجتماعيـة ، الكويت ، المجلد (٢٥) العدد (٤) ، شتاء ١٩٩٧ ، ص ص ٣٢-٣٣ .
(١٨) محمد أمين عودة ، المشاريع العامة ومدخل التحول إلـى القطـاع الخـاص (دراسـة تحليلية) ، المجلة العلمية بكلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة قطر ، العدد السـادس ، ١٩٩٥ ، ص ص ١٦٥ – ١٦٦ .
(١٩) سعيد إسماعيل على ، التعليم والخصخصة ، الأهـرام الاقتصـادى ، العـدد (١٠٥) ، أكتوبر ١٩٩٦ ، ص ١٧.
(20) U.N., Economic Reform and Structural Adjustment Programme in Egypt, Economic and Social Council, October, 1993, P 24-50.
(٢١) أمينة أمين حلمى ، خصخصة البنوك وانعكاسها على التنمية الاقتصادية فى مصر ، فى كتاب "خصخصة البنوك والتنمية فى مصر ، مركز بحوث ودراسات الدول النامية ، الأهرام الاقتصادى ، القاهرة ، العدد ١٥٣ ، نوفمبر ٢٠٠٠ ، ص ص ٧١ – ٧٢ .
(٢٢) حسنين توفيق إبراهيم ، الاقتصاد السياسى للإصلاح الاقتصادى ، مركـز الدراسـات السياسية والاستراتيجية، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ١٠٤ .
(23) U.N. Exploratory study on approaches to the social impact

of Structural Adjustment policies, Economic and Social Commission for Western, Asia, N.y., 1997, P. 54.
(٢٤) سمير نعيم أحمد ، أهل مصر : دراسة فى عبقرية البقاء والاستمرار ، الجـزء الأول ، دار الكتب والوثائق القومية ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص ص ٥٧ – ٥٨ .
(٢٥) انظر ما يلـى: World Bank Development Report, 1999-2000 at W.W.W, U.N.D.P. Organization. – جريـدة الأهـرام ، القـاهرة ، بتـاريخ ٢٠٠١/٢/٢، ص ١٣٠ .
(٢٦) حسن محمد ، القطاع غير الرسمى بين الدولة والعاملين به ، المؤتمر السنوى الثـانى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المجلد الثانى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٦٥٢ .
(27) Gilada, N., Constraints to privatization, Egypt, opcit, P.2.
(28) Ibid, P.3.
(٢٩) أنور العربى ، مجموعة أحكام دستورية عن المعـاش المبكـر ، توزيـع الـدواوين، القاهرة، ٢٠٠١ ، ص٧.

(٣٠) هشام العليمى ، الإصلاح الاقتصادى فى مصر: الآثار الاجتماعية للتحول الاقتصـادى (الخصخصة والعمالة) ، التجربة المصرية ، مطبعة نصر الإسـلام، القـاهرة ، ٢٠٠٠، ص ١٣٣.
(٣١) المرجع السابق ، ص ١٤٨ .
(٣٢) حسنين توفيق إبراهيم ، الاقتصاد السياسى للأصلاح الاقتصـادى ، مرجـع سـابق ، ص٣٠ .
(33) Davidson, W.N. et al, Early Retirement Programes and Firm performance, Acadmy of mangement journal, V. 39, N.4, Aug 1996, PP 970-984.
(34) Ekamper, P., Future Age- Conscious manpower Planning in the Netherlands from Early Retirement to a New Perspective on the Elderly, International Journal Manpower, V. 18, N. 3, 1997, P. 232.
(35) Gowan, M.A., Apreliminary investigation of factors affecting appraisal of the Decision to take Early Retirement, Journal of Employment Counseling N. 35, N. 3, Sep 1998, PP. 124-140.
(36) Kim, S.S. and Feldman, D.C., Healthy Weathy or wise, predicting actual acceptences of Early Retirement incentives at three points in time personnel psychslogy inc, V.5, N. 3, 1998, PP. 623-640.
(37) Backer, M. and Benjamin, P. Early Retirement Provisions

and the labour force behavior of olderman evidence from Canada, Journal of Labour economics uni-chicago press, V. 17, N. 4, Oct 1999. PP. 724-750.
(38) Hernoes, E. et al, Early Retirement and Economic incentives, Scandinavian, Journal of economics, V. 102, N. 3, uni- of oslo, 2000, P.P. 481-502.
(39) Isaksson, K., and Johansson, G., Adaptation to Continued Work and Early Retirement following downizing long-term Effects and Gender differences, Journal of occupational and or ganizational psychology, V. 73, N.2, June 2000, P. 241-256.
(40) Robertson, A., I saw the Hand - writing on the wall shades of meaning in Reasons for Early Retirement, Journal of aging studies, uni. of tronto, V. 14, N.1, Mar. 2000, PP. 63-79.
(٤١) خالد أحمد الشلال ، الأبعاد الأساسية لظاهرة التقاعد المبكر بين الموظفين الكـويتيين ، دراسة تحليلية سوسيولوجية ، مجلة ، مجلة العلوم الاجتماعية ، مجلس النشر العلمى، جامعة الكويت ، المجلد (١٢٤) ، العدد الأول ، ربيع ١٩٩٦ ، ص ص ١٣٥-١٨٥ ،
(٤٢) هويدا عدلى ، موقف الحركة العمالية من سياسة الخصخصة ، المؤتمر السنوى الثـانى للبحوث الاجتماعية فى الفترة مـن ٧-١٠ مـايو ٢٠٠٠م ، المركـز القـومى للبحـوث الاجتماعيـة والجنائية ، المجلد الأول ، ٢٠٠٠، ص ص ٢٦٥-٢٩٨ .
(*) انظر البيانات الصادرة من شئون الأفراد بشركة طنطا للكتان والزيوت ، فبراير ٢٠٠٢.
(43) Stake, R.E., Cases studies, in Denzin and linclon (eds) Stratgies of Qualitative inquiry, Sage publications, London, New Delhi, 1998, P. 93.
(٤٤) عبد الباسط محمد حسن ، أصول البحث الاجتماعى ، مكتبة وهبة ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص ٢٥٨.
(٤٥) ديرك لايدر ، قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى ، ترجمة عدلى السمرى ، مراجعة وتقديم محمد الجوهرى، المجلس الأعلى للثقافة ، المشروع القـومى للترجمـة ، الشـركة الإعلامية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٨٤ .
(٤٦) اعتماد علام وآخرون ، التحولات الاجتماعية وقيم العمـل فـى المجتمـع القطـرى، منشورات مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، الدوحة، ١٩٩٥ ، ص ١٤٤-١٤٦ .
(٤٧) دافيد ماكليلاند ، مجتمع الإنجاز (الدوافع الإنسانية للتنمية الاقتصادية) ، ترجمة محمـد سعيد فرج ، وعبد الهادى الجوهرى ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، ص ١١٩ .
(٤٨) خالد أحمد الشلال ، مرجع سابق ، ص ١٤٦ .
(٤٩) انظر ما يلى :
-سناء الخولى ، الأسرة والحياة العائلية ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٨٣ ، ص ٢٣٤ .

-إجلال حلمى ، نحو صياغة نظرية فى الأسرة (دراسة تطبيقية على بنـاء القـوة فـى الأسرة) ، الكتاب السنوى لعلم الاجتماع ، العدد السابع ، دار المعارف ، القاهرة، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤ ، ص ١٣٣ .

(50) Kim S.S. and Feldman, D.C., Opcit, P. 642.

(51) Robertson, A., I Saw the Hand Writing on the wall Shades of Meaning in Reasons for Early Retirement, Opcit, P. 78.

(٥٢) نجوى أحمد دره ، المتطلبات التربوية لمواجهة الأم لبعض المشكلات الناتجة عن هجرة الآباء ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة المنصورة ، ١٩٩١ ، ص ٧٠.

(٥٣) هناء محمد الجوهرى ، الأعمال الإضافية غير الرسمية لدى العاملين بالحكومة، تحليل سيوسيولوجى للظاهرة وعلاقتها بعملية التنمية فى المجتمع المصرى ، رسالة ماجستير غيـر منشورة ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٩م .

(٥٤) رمزى زكى ، الاقتصاد السياسى للبطالـة (تحليـل لأخطـر مشـكلات الرأسـمالية المعاصرة) ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٢٢٦ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنـون والآداب ، الكويت ، أكتوبر ، ١٩٩٧ ، ص ص ١٤٣-١٤٤.

(55) Huuhtanen, P. and Minnaa, P., Work and Retirement attitudes of 50-64 years old People at work and pension, Ohio, scandinavian, Journal of work Envioroment and Heath, V.18, N.1, 1992.

(٥٦) جهينة العيسى ، الاغتراب بين الطلبة الجامعيين (القطريين ، والبحريين ، واليمنيـين) حولية كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية ، جامعة قطر ، الدوحة ، ١٩٨٨م ، ص٧٨.

(57) I Saksson, K.and Johansson, G., Op Cit, P. 256.

الفصل التاسع

النساء الفقيرات فى القطاع غير الرسمى

دراسة استطلاعية لبائعات الأرصفة بمدينة طنطا(*)

أولاً : المقدمة : إشكالية الدراسة

لقد أقر المجتمع الدولى فى الآونة الأخيرة بأن تحقيق التنمية البشرية المستدامة يتطلب التصدى لمشكلة الفقر باعتبارها من القضايا ذات الأولوية. فلقد شهدت السنوات الماضية ارتفاعاً كبيراً فى معدلات الفقر وتدهوراً فى الأحوال المعيشية فى المجتمعات النامية بصفة عامة ، والمجتمع المصرى بصفة خاصة؛ وذلك عقب أزمات اقتصادية متتالية ، سواء خلال محاولات الاستقلال الاقتصادى، أو من خلال سياسات الانفتاح الاقتصادى ثم تطبيق برامج التكيف الهيكلى والإصلاح الاقتصادى.

ولئن كانت هناك بعض النتائج الإيجابية التى قد تحققت فى إطار سياسات الإصلاح الاقتصادى المستندة إلى اقتصاد السوق ، والمتمثلة فى تخفيض العجز فى الموازنة، وزيادة احتياطى الدولة من النقد الأجنبى، إلا أن هذه النتائج إنما كانت بثمن اقتصادى واجتماعى ضخم تحمل الجانب الأكبر منه الفقراء ومحدودو الدخل[1]. الأمر الذى خلق فجوة وهوة ضخمة تفصل بين سكان المجتمع ، فتجعل فئة منه تقف عاجزة عن الوفاء باحتياجاتها الأساسية ، وتعانى أشد المعاناة والحرمان من أبسط مقومات الحياة ، وفئة أخرى تستأثر بمعظم الفائض الاجتماعى والاقتصادى، وتهيمن على موارد الثروة فى المجتمع، وتحرص على توجيه هذه الموارد لتحقيق مصالحها. وبين شقى الرحى : ألم الحرمان ، والنعمة البادية ، لا تجد المرأة الفقيرة تحت وطأة الفقر سوى الالتحاق بالعمل فى القطاع غير الرسمى، حيث تلجأ إلى البحث عن عمل حتى وإن زاولت أنشطة هامشية تدر عائداً ضئيلاً لا يصل إلى حد الكفاف، لأنه ليس أمامها سوى ذلك بسبب الأمية وقلة الإمكانيات المادية وانعدام المهارات التى تؤهلها لعمل مشروع صغير ، أو الالتحاق بفرص عمل أفضل .

وحول الأبعاد الفرعية لعملية إعادة الهيكلة الرأسمالية داخل البلدان النامية، أظهرت غالبية الدراسات النقدية آثار سياسات إعادة التكيف الهيكلى على المرأة، وفى هذا السياق يمكن رصد خمس نتائج سلبية للعولمة بالنسبة للنساء وهى[2]:

(*) كتب هذا الفصل الدكتور سيد جاب الله السيد أستاذ علم الاجتماع المساعد، بكلية الآداب، جامعة طنطا.

١- تزايد البعد النوعى فى طبيعة الفقر، وهو ما يمكن اعتباره توسعاً وامتـداداً لمـا سمى بـ"نسونة الفقر" "Feminization of Poverty".

٢- تزايد الأعباء الملقاة على كاهل النساء تحت تأثير تصاعد التغيـرات الاجتماعيـة والاقتصادية التى صاحبها تزايد دور النساء فى امتصاص الصدمات خـلال مسـار عمليات التكيف الهيكلى ، وذلك من خلال الضغط الاستهلاكى، وتزايد الأعباء الملقاة عليهن فى العمل كنتيجة لرغبتهن فى تعويض خسارة دخل الأسرة وانخفاضه. وبالتالى تتدافع النساء للالتحاق بالقطاع غير الرسمى لتدبير أمورهن الصعبة .

٣- التأثير المباشر لتخفيض برامج ونفقات الرفاهية العامة الموجهة إلى النساء علـى الأخص من خلال التخلى عن توفير مساحة واسعة من الخدمات الاجتماعية المجانية، وتحويلها إلى مسئولية النساء الشخصية، التى يمكن لهن تدبيرها فـى القطـاع غيـر الرسمى.

٤- خسارة مكاسب سنوات نضال عقد السبعينيات من أجل المسـاواة مـع الرجـال، الناتجة عن التحولات فى سوق العمل ، والتراجع فى برامج الرعاية والتدريب.

٥- التأثير المباشر لخفض النفقات العامة على تشغيل النساء وظروف عملهن، وهـذا التأثير يمكننا فهم أسبابه ومداه، إذا أخذنا فى اعتبارنا نسبة النساء العالية فى وظـائف القطاع غير الرسمى .

ولقد تبين من خلال الدراسات الميدانية، والمشاهدات الواقعية أن مهنة البيع هى المهنة الأساسية التى تلوذ بها النساء الفقيرات فى القطاع غير الرسمى.

ففى دراسته لاستطلاع أوضاع المرأة فى القطـاع غيـر الرسـمى ، أوضـح "عبدالمعطى" أن شريحة النساء اللاتى يمارسن العمل لحسابهن ، أو لحساب الأسـرة يقمن بأعمال البيع ، وأغلبهن يمارسن هذه المهنة على أرصفة الشـوارع، ونسبة أقل يمارسنها من خلال التجول أو من خلال العمل فى كشـك أو محـل صـغير تملكـه الأسرة(٣).

وفى دراستها عن بائعى الطعام بالمنيا ، أوضحت "سارة لوزا" أن من بين ١٣٤٨ بائعاً هناك ١١% من الإناث يعملن لحسابهن ، كما أن من بين ٧٨٤ مشروعاً صغيراً كانت ١٧% منها تضم بائعات إناث. ولقد توصلت الباحثة إلى أن بيـع الطعـام فـى الشارع كنشاط غير رسمى يمثل مصدراً للدخل لمن هم أميين، وأقل مهـارة ، وأقـل نسبة فى التعليم(٤).

وتكاد تكون حالة المرأة الفقيرة كالعدسة المجمعة ، التى تتجمع عندها وتتفاعـل مجمل أوضاع البنية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وحصاد العلاقـات الطبقيـة،

وعلاقات النوع Gender على المستوى المجتمعى. فهى أولاً فقيرة، ينتج فقرها مـن خلال وتناقضات توزيع الثروة والسلطة على مستوى المجتمع ، وبين طبقاتـه، وبـين الذكور والإناث. وهى ثانياً تعانى من الحرمان ، ومن فرص الإعـداد والتمكين. وهى ثالثاً مطالبة بمهام إضافية كمتطلبات زوجها وإدارة أسرتها ورعايتها وإشباع حاجاتها. ولهذا تعد المرأة الفقيرة كما لو كانت فى غيابة قاع "جب" بلا قرار[٥].

لهذه التصورات وغيرها ، كان انتقاء موضوع "النساء الفقيرات فى القطاع غير الرسمى" موضوعاً للبحث والدراسة ، فلقد أصبح لزاماً على علـم الاجتمـاع بغـض النظر عن أهدافه العليا والبعيدة المدى ، أن يستجيب بالضرورة لظـروف العصـر، ويترجم فى أبحاثه تحليلاً للوضع الاقتصادى والاجتماعى السائد ، بحيث يتجلى دوره ودور علمائه وباحثيه فى تفهم مشاكل المجتمع، لمواجهتهـا وتشخيصـها والتخطـيط لعلاجها .

وانطلاقاً من هذا المنظور، يأتى اختيار الباحث لموضوع الدراسـة الراهنـة، والتى تحدد فى دراسة بائعات الأرصفة" استجابة لهذا المطلب العلمى ، والذى يسـعى إلى تقديم تحليل واقعى مباشر ومدقق ، يفيد الباحث والقارئ ، والمهمـوم بالقضـايا المجتمعية الملحة ، فى تحديد الفئات الحقيقية التى ينبغـى أن توجـه إليهـا البـرامج الإنمائية.

أهداف الدراسة

الهدف من الدراسة الراهنة بصفة عامة هو الحصول على صورة حقيقيـة عـن واقع النساء الفقيرات فى القطاع غير الرسمى، واللاتى يتخذن من أنشـطة الشـارع والرصيف ملاذهن الأخير فى الحياة، والإمكانية الوحيدة الباقية أمامهن كى يواصـلن البقاء ، والقدرة على الوفاء باحتيـاجاتهـن الأساسية ، وذلك بغية إحداث عملية تغيير مقصودة، وإجراء برامج تنموية تراعى احتياجات هؤلاء النساء أفقـر الفقـراء فـى المجتمع المصرى من أجل تأمين سبل معيشتهم واستمرار بقائهم ، والوصـول إلـى الحد الأدنى من الحياة الكريمة .

تساؤلات الدراسة

يمكن إيجاز أهم التساؤلات التى يطرحها البحث فيما يلى:

١- ما الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للنساء الفقيرات بائعات الأرصفة فى عينة الدراسة؟

٢- ما العوامل التى دفعت النساء الفقيرات للعمل بائعات على أرصفة الشوارع؟

٣- إلى أى حد تتمكن البائعات من إشباع بعض احتياجاتهن الأساسـية واحتياجـات أبنائهن؟

هذه هى التساؤلات الأساسية التى تنطلق منها الدراسة ، وربما تفرعـت عنهـا تساؤلات فرعية أخرى ، تتكامل فيما بينها كموجهات أساسية للدراسة الميدانية .

ثانياً: المفهومات الأساسية للدراسة

والمفهومات التى نود التوقف أمامها باختصار لا تعدو أن تكون سـوى جملـة المفاهيم المكونة لعنوان هذا البحث، وانطلاقاً من ذلك فسوف نعرض للمفاهيم التالية:-

أ- مفهوم الفقر

الفقر مفهوم معقد لا يمكن تعريفه بمؤشر واحد فقط، فأى محاولة لتعريفه لابد أن تأخذ فى اعتبارها معايير متعددة: الدخل، الممتلكـات، التعلـيم، التغذيـة، وإمكانيـة الحصول على خدمات عامة معينة.

وقد أخفقت مقاربات تعريف الفقر وقياسـه بالاسـتناد إلـى مقـاييس الـدخل والاستهلاك ، لا لأنها لم تتمكن من الإمساك بمخرجـات التنميـة البشـرية وأنمـاط توزيعها ، ولكن لأنها أيضاً لم تتعامل مع الفقر كظاهرة مركبة تتشابك وتتداخل فـى حدوثها عوامل اقتصادية، وسياسية ، وثقافية .

وبالرغم من تعدد أشكال الفقر وأسبابه ، إلا أنه يمكن النظر إلى العوامل المؤدية إلى الفقر علـى أنها فى الأساس عمليات من الاسـتبعاد الاجتمـاعى Exclusion ، تحول دون الوصول إلى الأصول الطبيعية والبشرية والاجتماعية.

ويستعمل مصطلح "الأصول Assets" هنا بمعناه الواسع الذى يتضـمن جميـع الموارد والعمليات التى يمكن استخدامها للحصول على مصدر دائـم للـرزق ورفـع مستوى المعيشة؛ كما يشمل الأصول الاقتصادية مثل الأرض الخصبة والمياه النقيـة وفرص العمل المنتج ورأس المال الطبيعى والمالى، والأصول البشرية مثـل التعلـيم الجيد والصحة، والأصـول الاجتماعيـة مثـل الخـدمات العامـة وأنظمـة الـدعم الاجتماعى[٦].

ويذهب تقرير التنمية البشرية عن مصر الصادر فى عام ١٩٩٦ إلى أن الفقـر ظاهرة متعـددة الأبعاد، يمكن التعبير عنها من خلال مفهومين للفقـر وهمـا: فقـر الدخـل (الذى ينصرف إلى عدم كفاية الموارد لتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشـة المناسب اجتماعياً)، وفقر القدرة (الذى ينصرف إلى تدنى مستوى الإنسان إلـى حـد يمنعه من المشاركة فى عملية التنمية وفى جنى ثمارها)[٧]. فالفقر هـو حالـة مـن

الحرمان تتجلى فى انخفاض استهلاك الغذاء، وتدنى الأوضاع الصحية والمستوى التعليمى، وقلة فرص الحصول عليه، وتدنى أحوال الإسكان، وانعدام الأصول الرأسمالية والمدخرات.

وتأسيساً على ما سبق يتفق الباحث مع تعريف عبد الباسط عبد المعطى[٨] فى أن الفقر ظاهرة وحالة بنائية مجمعة لحصاد تفاعل أنماط توزيع الثروة والسلطة، وأن الفقراء هم من حرموا بنائياً وتاريخياً ولا يزالوا من فرص عادلة فى التملك، ومن فرص المشاركة فى صناعة واتخاذ القرارات ذات الصلة بأحداث تغيرات أساسية فى مجمل السياسات العامة والقطاعية على مستوى المجتمع المحدد. وبعد هذا تأتى فرصتهم الضائعة من التعليم والعمل والدخل والصحة والسكن ، وما إليها من مؤشرات فى موضع التابع للمتغيرات الأساسية –أو المستقلة –كما شاع فى أدبيات العلوم الاجتماعية .

ومن ثم يصبح مفهوم الإفقار مفهوماً محورياً فى البحث الراهن ، وأداة مهمة فى تفسير التحولات البنائية التى تتسبب فى استشراء حالة الفقر بين أغلب السكان. ويقصد بعملية الإفقار اتساع دائرة الحرمان البشرى بمقتضى التدابير والسياسات التى تستهدف الاستعباد والاستبعاد الاقتصادى والسياسى والاجتماعى والثقافى[٩]، وبالتالى إضعاف القدرات البشرية لدى السواد الأعظم من الناس على الانخراط فى كافة الأنشطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية .

ب- مفهوم القطاع غير الرسمى

لقد تصاعد الاهتمام والجدل فى السنوات الأخيرة حول "مفهوم القطاع غير الرسمى" والإمكانيات التى ينطوى عليها . وقد عرف القطاع غير الرسمى أيضاً بمسميات أخرى مثل: "الاقتصاد غير الرسمى"، "الاقتصاد الثانى"، "اقتصاد الظل"، "الاقتصاد ذاتى النمو"، "الطريق الأخر"، "الاقتصاد العادى"... إلخ ذلك من التسميات المختلفة. وقد استخدم هذا المصطلح لوصف أنشطة عديدة تبدأ من مسح الأحذية والحياكة والباعة الجائلين وإصلاح الدراجات والسيارات والأدوات الكهربائية وبيع المناديل والخبز والفواكه والخضروات والأطعمة الجاهزة وغيرها، وتنتهى بالعمل الإضافى فى المساء. ويعد القطاع غير الرسمى فى جوهره قطاعاً يقوم فيه عاملون فقراء بأداء خدمة أو بيع سلعة للفقراء بشكل أساسى، مما يسمح للأول بالحصول على عيشهم ويوفر للآخرين الحصول على ضروريات الحياة اليومية.

وفى وصف يكاد يتشابه مع وصف "دانتى" للجنة والجحيم، يورد لنا ملتون سانتوس M.Santos الفرق بين القطاع الرسمى والقطاع غير الرسمى فى الاقتصاد الحضرى[١٠]، فمن ناحية "الجنة" يبدو العمال راضين عن أحوالهم حيث يتوفر لهم

الأمن الوظيفى والنقدى والتنظيم النقابى الذى يدافع عن اهتماماتهم ، بالإضـافة إلـى المساندة الحكومية لهم . وتعبر هذه الأمور بالطبع عن القطـاع الحـديث المخطـط والثابت فى الاقتصاد الحضرى فى البلدان النامية، وهو فوق ذلك قطـاع ثابـت لأن العمل فيه محمى بتشريعات تكمل دور الضمان الاجتماعى والإجازات مدفوعة الأجر والإقراض من أجل السكن والمعاش والتأمينات والضمانات المختلفـة خاصـة ضـد البطالة وعند الوفاة ، غير أن هذا القطاع يعيبه عدم قدرته على توفير عدد كاف مـن فرص العمل حتى ولو كان ذا دور فعال فى تنشيط الاقتصاد الوطنى.

أما فيما يتعلق "بالجحيم"، فهو القطاع غير الرسمى أو القطـاع التقليـدى غيـر المخطط وغير الثابت فى الاقتصاد الحضرى . ويعتبر هذا القطاع تقليدياً لأنه يعكـس مباشرة أسلوب الحياة والثقافة، ويعتبر هذا القطاع غير مخطط لأن الاستثمارات فيـه تتكون من المدخرات الفردية ومن القروض من الوالدين أو المرابين ، ودون تـدريب مسبق يأتى العمال الريفيون للبحث عن مكان تحت الشمس .

هناك محاولات محلية حاولت الاقتراب من وضع تصور لما يمكن أن نطلـق عليه القطاع غير الرسمى ، فقد عرفته "أميرة مشهور وعالية المهدى" فى دراسـتهما عن "شياخة معروف" بأنه القطاع الذى يشمل وحدات اقتصادية إنتاجيـة وخدميـة ولا تلتزم جزئياً أو كلياً بالإجراءات الرسمية التى حددتها الدولـة لمزاولتهـا لنشـاطها ، وبصفة رئيسية لا تلتزم بتسجيل نشاطها بصورة دقيقة ومنتظمة وفقاً للنظم المحاسـبية المتفق عليها ، وبالتالى فهى لا تقدم بيانات دقيقة عـن حجـم نشـاطها ، ولا تـؤدى ضرائب تذكر على الأرباح[١١].

ويمكن القول إن من أهم ملامح القطاع غير الرسمى ما يلى :

١- أن الدافع الأساسى للالتحاق بهذا القطاع هو تحقيق الكفاف أكثر من تحقيق الربح، فهو يولد الدخول التى تسمح بالبقاء عن طريق بيع سلع ضرورية للبقاء، مما أدى إلى تصنيفه كقطاع فقير للفقراء .

٢- يتكون القطاع غير الرسمى من أنشطة غير رأسمالية حيث ترجع ملكية وسـائل الإنتاج فى العادة إلى المدخرات الشخصية لصاحب المشروع أو الأسرة أو الأقارب.

٣- يتسم القطاع غير الرسمى بالمرونة حيث مزاولة النشاط فى أى مكان (الرصيف، الشارع، التجول ، وحدة معيشية ، منشأة) وكذلك فى مواعيد العمل (فى أى وقت من اليوم أو فى المواسم).

٤- يتحرر القطاع غير الرسمى إلى حد ما من القيود التنظيمية التى يتسم بها القطـاع الرسمى ، ويفتقد إلى عدم توفير الحماية القانونية للعاملين به.

وللتداعى المنطقى لكل ما تقدم ينطلق البحث الراهن من تعريف "على جلبى"[١٢] الذى يرى أن القطاع غير الرسمى هو ذلك القطـاع الـذى يضـم جميـع الأنشـطة الاقتصادية المشروعة التى تزاول خارج القطاع الرسمى، بصورة دائمة أو شبه دائمة، داخل حيز فيزيقى محدد، أو غير محدد، بهدف توليد دخل مادى للقائم بمزاولـة هـذا النشاط، سواء كان صاحب العمل نفسه أو بمساعدة أفراد آخرين. ويتصف القطاع غير الرسمى بعدد من الخصائص النوعية التى تميزه عن غيره من الأنشطة، فهو نشـاط عائلى التمويل فى الغالب، وصغير الحجم نسبـياً، بسيط التنظيم، تتنوع أهدافه، محلى السوق، يفتقر لأحـد أو بعـض الإجراءات القانونية، ويعد وجوده انعكاساً لأوضـاع المجتمع التاريخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تسهم جميعاً فـى تشكيل ملامحه وسماته.

ج- بائعات الأرصفة

هن البائعات اللاتى يتخذن من رصيف الشارع مكاناً ثابتاً لمزاولة نشاطهن، قـد يكون قريباً من مكان إقامتهن، وقد يكون بعيداً عنه، وقد يكون نشاطهن يومياً بصـفة منتظمة، أو يوماً أو يومين أسبوعياً بصفة منتظمة أيضاً، كمـا هـو فـى الأسـواق الأسبوعية الكبيرة، أو ما يمكن أن يطلق عليها **أسواق الأرصفة**. ومن أمثلة الأنشـطة التى تمارس على الرصيف بيع الخضر والفاكهة والأسـماك، والمـأكولات الشـعبية والأدوات المنزلية وغيرها.

ثالثاً: الإطار النظرى للدراسة

تعددت المداخل والنظريات التى تناولت العلاقة ين الفقر والعمل فى القطاع غير الرسمى، فهناك **المدخل الثقافى** الذى يركز على فكرة أساسية مؤداها ، أن الفقر يخلق ثقافة خاصة به ، ذات عناصر مشتركة بين الفقراء أينما وجدوا. وهذه الثقافـة هـى طريقة للحياة يتوارثها كل جيل من الجيل السابق، عـن طريـق عمليـات التنشـئة الاجتماعية داخل الأسرة ، وهى فى مجموعها تحول دون التغيير ودون الخروج مـن حلقة الفقر[١٣]. وإذا كان أصحاب هذا المدخل يرون أن هذه السمات حتمية، ولا جدوى من محاولة تغييرها ، فإن "مارلين قنواتى"[١٤] أوضحت أن الفقراء ليسوا كسالى وأنهم يكدون فى الحياة قدر ما يستطيعون، ولا توجد لدى الفقراء ثقافة خاصة تحول بيـنهم وبين تحسن أحوالهم.

ويتفق الباحث مع وجهة النظر السابقة التى ترفض النظر إلى الفقراء على أنهـم هم المسئولون عن فقرهم ، وأن لهم ثقافة خاصة مغايرة للثقافة الكلية للمجتمع. وهـذا ما نجده فى ثقافة الفقر عند "أوسكار لويس" وفى كتابات "جون جالبرت" عـن طبيعـة الفقر[١٥] والذى يمكن اعتبارها نظريات مضللة بعيدة عن الواقع ولا تخلو من تحيـز

أيديولوجى واضح ضد الفقراء.

ويدور **المدخل الثانى،** حول الأفكار المطروحة فى تفسير التهميش من النـواحى الاجتماعية والاقتصادية والمكانية، حيث ينظر إلى مشكلة الفقر والعمالـة الهامشـية بوصفها نتاج تحولات بنائية محكومة بعناصر محلية ودولية، وترتكـز علـى أبعـاد طبقيـة وسياسية[١٦]، وبالتالى يعد استبعاد مجموعة من السكان ذوى الدخل المنخفض، وافتقارهم إلى الأصول، نتيجة مباشرة للتهميش، وليس نقص الإنتاج الاجتماعى.

أما المدخل الثالث فيرتبط بعملية البلترة Proletarianization ويقصـد بهـا مجموعة العمليات الفاعلة فى زيادة أعداد الناس ممن ينقصهم الـتحكم فـى وسـائل الإنتاج، ومن ثم يرتبط بقاؤهم ببيع قوة عملهم فى البقاء ، وزيادة تحكم الرأسماليين فى وسائل الإنتاج[١٧].

بينما ركز المدخل الماركسى الجديد ، على آليات النظام الرأسمالى ذات المردود السلبى على دول العالم الثالث ، خاصة على المسار الاقتصادى، نتيجة اتساع القطـاع الهامشى الذى يمثل تكريساً لنمط التنمية التابعة الممتزجة ، لأنها تمثل مزيجاً من عدم التكافؤ ، ونقل الموارد من أكثر القطاعات تخلفاً وتبعية إلى أكثـر القطاعـات تقـدماً وهيمنة[١٨]، وهو ما يفسر عدم التكافؤ ويعمقه ويحوله إلى عنصر ضرورى وهيكلـى فى الاقتصاد القومى.

وعلى الرغم من أهمية هذه المداخل فى إلقاء مزيد من الضوء فى تفسير العلاقة بين الفقر والعمل فى القطاع الهامشى ، إلا أن الباحث سوف يتبنى فى هذه الدراسـة مدخل سبل المعيشة المستدامة[١٩]. والمقصود بسبل المعيشة هنا هو وسـائل كسـب العيش أو مصادر الرزق، التى تهدف إلى إشباع الحاجات الفردية والمجتمعيـة، أمـا المستدامة فتعنى أن يكون هذا الإشباع بصورة عادلة دون أن يكـون علـى حسـاب احتياجات الأجيال المقبلة[٢٠]. ويسعى هذا المدخل إلى التخفيف بأسرع ما يمكن مـن حدة الفقر المطلق، وذلك عن طريق تقديم مساعدة مباشرة ومكثفة لمن هم فى حـالات ميئوس منها أو ملحة[٢١]. فالفقر والنمو السكانى والتدهور البيئى من أهـم التهديـدات التى تشكل خطراً على وجودنا ومنهج حياتنا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . ولما كان التعريف الجديد للأمن القومى يركز على التنمية البشـرية المسـتدامة ، والتـى يراعى ضرورات العدالة والإنصاف ، فإنه سيؤدى إلى عالم أكثر أمناً ورخاءاً وعدالة لجميع سكانه[٢٢].

ولقد بدأ الاهتمام واضحاً الآن بمدى ارتباط التنمية البشـرية بمفهـوم التنميـة المستدامة، وتبرز هذه العلاقة من خلال الحاجة الماسة لإيجاد توازن بين حجم السكان من جهة وبين الموارد المتاحة من جهة أخرى ، وبالتالى فهى علاقة بـين الحاضـر

والمستقبل بهدف ضمان حياة ومستوى معيشة أفضل للأجيال القادمة[٢٣]، والذى يحتاج إلى ربط قضايا البيئة بالتنمية بشكل محدد ومستمر.

ولاشك أن استراتيجية التنمية المتمحورة على الإنسان الرامية إلـى تقليـص الفقر من خلال مفهوم إنتاجى ، هى فى جوهرها استراتيجيات متوائمة مع البيئـة. إذ لابد من وضع الفقراء فى المجرى الرئيسى للتنمية عن طريق إتباع سياسات واعيـة تهدف إلى تخفيف فقرهم وإدراج مساهماتهم فى عملية النمـو والتنميـة[٢٤]. ويمكـن تحقيق ذلك من خلال زيادة الإنتاج والإنتاجية ورفع قدرات الفقراء بمـنحهم فرصـاً ميسرة وبغير عراقيل للحصول على الأرض والموارد ورأس المال والبنية الأساسـية والتكنولوجيا والأسواق ، ولعل أهم المبادئ التى يقـوم عليهـا بنـك جـرامين فـى بنجلاديش –والذى حقق نجاحاً باهراً فى هذا المجال –هى أن الفقر نتاج للفهم غيـر الواعى للإمكانيات البشرية للفقراء، والإخفاق فى وجود التنظيمات والسياسات التـى تمول هذه الإمكانيات[٢٥]، فلاشك أن أشد الناس فقراً قادرون على التخلص من فاقـة الفقر إذا ما أتيحت لهم فرص العمل المنتج .

ولقد أصبح مفهوم تمكين المرأة من المشاركة فى التنمية من المفاهيم الرئيسية فى تصور مقومات سبل المعيشة المستدامة ، ويعنى ذلك أن تكون المرأة فى وضع يتـيح لها المشاركة الكاملة فى القرارات المرتبطة بحياتها المعيشية[٢٦]. وبالرغم من ذلك فقد نوهت بعض الدراسات إلى أن المرأة هى أكثر الفئات تأثراً بالفقـر، حيث تأتى على رأس قائمة البرامج غير الأساسية ، التى يمكن الاسـتغناء عنهـا فـى حالـة نـدرة الموارد[٢٧]، وما زال هذا الوضع يحدث بالرغم من تزايد الوعى باحتياجات المـرأة ، والضغط المتزايد من جانب المنظمات النسائية لتحقيق الإنصاف والعدالة الاجتماعيـة بين الجنسين.

والجديد فى مدخل سبل المعيشة المستدامة أنه يعتمد على مبدأ مشاركة الفقـراء، من أجل تقديم إطار بديل، يتجاوز أوجه القصور فى المداخل التقليديـة للفقر، والتى تتجاهل بالأساس حقيقة حياة الفقراء، وتعتمد فى أغلبها على تحكم مجموعة واحدة فى مصير هؤلاء الأفراد. وبالتالى فإن مشاركة الفقراء فى تحديد احتياجاتهم ، وترتيـب أولوياتهم سوف تغير من مسار بعض السياسات الاجتماعية التى صيغت فـى غيـاب مشاركتهم .

رابعاً: الإطار المنهجى للدراسة

تنطلق هذه الدراسة من حيث تحديد منهجها من مقولة أساسية تعنى أن المـنهج واحد بالنسبـة للعـلوم جميعها الطبيعى منها والاجتماعى، وهـو المـنهج العلمـى بخطواته العلمية المحددة. ولما كانت خطوات المنهج العلمى واحدة فى كل العلـوم ،

فثمة أساليب وأدوات منهجية تساعد فى تطبيق هذا المنهج والأخذ بقواعده. وتتمثل هذه الأساليب والأدوات فى الدراسة الراهنة فيما يلى :-

١- الأسلوب الاستطلاعى

ومن خلاله يحاول الباحث التعرف على مظاهر ومؤشرات الفقر لـدى النسـاء اللاتى يعملن بائعات على الأرصفة فى مدينة طنطا ،ومدى المعاناة التى تتعرض لهـا البائعات ، ومدى قدرتهن على إشباع الحاجات الأساسية للأسرة .

٢- أدوات جمع البيانات

كثيراً ما يحاول الباحث الاستفادة من الأدوات المتاحة، وعدم الاقتصار على أداة واحدة، وذلك بهدف تغطية جوانب القصور التى قد تشوب أداته الرئيسية.

وفى هذه الدراسة اعتمد الباحث على الملاحظة والمقابلات المتعمقة والموجهـة بدليل المقابلة، وذلك للحصول على بيانات كيفية متعمقـة عـن بائعـات الأرصـفة وأوضاعهن الاجتماعية والاقتصادية وكيفية إشباع حاجتهن الأساسية. وذلك لما تتيحه المقابلات من فرصة لتداعى بعض الأفكار والمواقف والخبرات لدى المبحوثات والتى لا يمكن أن تظهر أثناء تطبيق الأدوات البحثية الأخرى. إلى جانب ذلك اعتمد الباحث على استمارة المقابلة من أجل الحصول على استجابات محددة نحو القضايا التى تثيرها الدراسة، وتتكون الاستمارة من (٢١ سؤالاً) تضم (٨ أسئلة) عن البيانات الأولية، (٥ أسئلة) عن الدوافع الأساسية وراء العمل على الرصيف ، (٤ أسئلة) عـن الخـدمات الصحية و(٤ أسئلة) عن مدى إتاحة فرص التعليم للأبناء.

هذا وقد صيغت الأسئلة بأسلوب مبسط، وتم إجراء اختبار الصـياغة المبـدئى والاختبار الأولى ، وكشف اختبار الصياغة عن الحاجة لتعديل بعض الألفاظ وإعـادة ترتيب بعض المتغيرات ، ثم طبق الاختبار الأولى على (١٥ مفردة) من بـين أفـراد العينة الأصلية ، وأعيد تطبيقه بعد خمسة عشر يوماً، وكانت الغالبية العظمـى مـن الاستجابات مطابقة لاستجابات التطبيق الأول. وقـد أدى ذلك كلـه إلـى الاطمئنـان لسلامة أداة البحث وقياسها للجوانب التى صممت من أجل قياسها .

٣- عينة الدراسة وكيفية اختيارها

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عمدية من النساء اللاتى يعملن بائعـات علـى رصيف شارع الحكمة بميدان سعد زغلول بمدينة طنطا. وقد كان ذلك لأهداف متعددة منها طبيعة الموضوع والذى يصعب تغطيته إلا من خلال عينة عمدية مـن بائعـات الأرصفة بمدينة طنطا. وفى هذا المجال ينبغى أن نشير إلـى أن عـدداً كبيـراً مـن المتخصصين فى مناهج البحث قد أوضح أنه ليس هناك ما يمنع من اختيـار عينـة

عمدية طالما كانت طبيعة الموضوع الذى يدرسه تتطلب ذلك، وأن ذلك لا يؤثر علـى حياد الدراسة وموضوعيتها[٢٨].

وقد تم تطبيق الاستمارة على (٦٨ حالة) من بائعات الأرصفة، وتـم استبعـاد ثمانى استمارات بعد المراجعة المكتبية، ومن هنا تراجع حجم العينة إلى ٦٠حالة. ومع هذا فإنه يمكن القول أن هذا الحجم يكفى لبيان المؤشرات التى تسهـم فـى تغطيـة موضوع هذه الدراسة التى لا تبغى التعميم ، بقدر التعرف على الظاهرة وإماطة اللثام عنها، وهذا الذى يجعلنا نؤكد منذ البداية أن نتائج هذه الدراسة تظل محدودة بمحدودية العينة.

خامساً: الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لبائعات الأرصفة

كشفت الدراسة الميدانية الراهنة عن بعض المؤشرات التى ينبغى استعراضـها واستخلاص ما يمكن أن تنطوى عليه من دلالات، وقد تضمنت المعطيـات الأوليـة ملامح معينة عن خصائص العينة وهى:-

(١) التركيب العمرى

يتراوح سن أفراد العينة بين ٢٠-٦٠ سنة فأكثر، وتمثل الفئة العمرية سنة ٤٠-٤٩ أعلى النسب، إذ بلغت (٤٠,١%) من إجمالى حجم العينة، ويليها الفئـة العمريـة ٥٠-٥٩ سنة، حيث بلغت (٢٥%)، ومفاد ذلك أن أكثر من نصف حجم العينة يتراوح سن أفرادها بين ٤٠-٥٩ سنة. الأمر الذى يشير إلى أن غالبية المبحوثات لا يقـدمن على العمل فى القطاع غير الرسمى إلا فى سن متقدمة، وبعـد تعرضـهن لظـروف اقتصادية واجتماعية، وتحملهن مسئوليات أسرهن.

(٢) التعليم

الأمية هى السمة الغالبة للمبحوثات ، حيث بلغت (٦٦,٦%) من إجمالى حجـم العينة، تليها نسبة من خرجت من المرحلـة الابتدائيـة ، إذ بلغـت (٢٦,٦%). أمـا الحاصلات منهن على الشهادة الابتدائية ، فلم تتعدى نسبتهن (٦،٦%) ، وهذا يشـير إلى أن أهم السمات المميزة للنساء الفقيرات فى القطاع غير الرسـمى هـى انتشـار الأميـة بينهن. وقد يرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل بعضـها يتصـل بالعـادات والتقاليد والقيم الجامدة التى تفضل زواج الأنثى فى سن مبكرة ، ناهيك عما قد ينشـأ عن ارتفاع تكاليف المعيشة من حاجة الأسرة الفقيرة إلى إبقاء بناتهن فى المنزل، مما يتيح لأخواتهن الذكور مواصلة التعليم .

(٣) الحالة الزواجية

كشفت لنا المعطيات الإحصائية عن أن نسبة المتزوجات هى أعلى النسب، حيث بلغت (٦٢,٥%) ، وتلى هذه النسبة نسبة الأرامل التى تقدر بـ (٢٥%) من إجمالى حجم العينة بينما بلغت نسبة المطلقات (٨,٣%)، أما النساء اللاتى لم يسبق لهن الزواج فى عينة الدراسة فقد بلغت نسبتهن (٤,٧%). وهذا يشير إلى أن أكثر من ثلث العينة من الأرامل والمطلقات.

(٤) عدد الأبناء

وبخصوص توزيع العينة طبقاً لعدد الأبناء أوضحت المعطيات الإحصائية أن نسبة (٦٦,٦) من عينة البحث انجبن ثلاثة إلى خمسة أولاد، وأن من لديهن أكثر من خمسة أولاد بلغت نسبتهن (١٦,٦)، بينما لم تتعدى نسبة من لديهن أقل من ثلاثة أولاد (٨,٣). وعلى الرغم من إدراك المرأة الفقيرة فى القطاع غير الرسمى أنه كلما زاد عدد الأفواه التى لا بد من إطعامها، ازداد احتمال تفاقم فقرها، غير أن قرار تكوين أسرة كبيرة الحجم لا يخضع لحسابات عقلانية. إذ تتدخل عوامل واعتبارات أخرى كثيرة تؤثر على قرارات الآباء والأمهات، كالنظر إلى الأطفال باعتبارهم من الأصول الاقتصادية القيمة. ويشكل الأطفال نظاماً ذاتياً للأمن الاجتماعى بالنسبة لأهلهم فى الكبر، وفى المرض المعوق عن الحركة، وفى حالة البطالة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأطفال فى الأسر الفقيرة كثيراً ما يمثلون مصدراً من المصادر القليلة للبهجة والزهو والتغيير والأمل فى ظل حياة غالباً ما تكون رتيبة وشاقة ومستسلمة.

(٥) النشاط الاقتصادى للبائعات

يعد النشاط الاقتصادى محصلة لمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والتى تعتبر فى النهاية نتاجاً لتفاعل الإنسان مع بيئته، فى ظل مستوى تكنولوجى معين وتنظيم سياسى وأيديولوجية اقتصادية .

ولمعرفة أنواع أنشطة العمالة النسائية اللاتى يتخذن من رصيف الشارع مكاناً ثابتاً لمزاولة نشاطهن ، أوضحت المعطيات الإحصائية أن نسبة بائعات الأدوات المنزلية يمثلان (٢٦,٧%)، تليها نسبة بائعات الفاكهة والخضراوات، إذ بلغت (٢١%) من إجمالى حجم العينة، تليها نسبة بائعات الأطعمة، إذ بلغت (٢٠%) وهى أطعمة شعبية تقدم للفقراء على أرصفة الشارع، بينما توزعت الأنشطة الأخرى كالمخبوزات، ومنتجات الألبان، وبيع المشروبات، والتوابل بنسب متقاربة.

(٦) الدخل اليومى

من بين المعطيات الأولية التى حرصت الدراسة على إبرازها مستويات الدخل

اليومى للمبحوثات باعتباره أحد المؤشرات الدالة على مستوى المعيشة، وقد كانت أعلى الفئات عدداً هى التى بلغ دخلها من ثلاثة إلى خمسة جنيهات يومياً، وهى تمثل (٣٣,٣%) ويليها فئة الدخل أقل من ثلاثة جنيهات يومياً، حيث بلغت (٢٥%) من إجمالى حجم العينة ، الأمر الذى يشير إلى أن القطاع الحضرى غير الرسمى يعد أحد الأساليب التى تتبعها الفقيرات فى محاولة تكيفهن مع الفقر، وأن أغلب النساء البائعات تحتللن مواقع دنيا فى السلم الطبقى، وهن من أسر محدودة الدخل.

(٧) الموطن الأصلى

وإذا انتقلنا إلى توزيع أفراد العينة طبقاً للموطن الأصلى للمبحوثات، فإننا نجد أن أغلب المبحوثات يقطن القرية وذات أصول ريفية ، إذ بلغت نسبتهن (٦٦,٧%) من إجمالى حجم العينة ، فى مقابل (٣٣,٣%) منهن يقطن بالمناطق العشوائية المتخلفة بمدينة طنطا. وقد يرجع ذلك إلى أن الفقر الريفى أشد وطأة من الفقر الحضرى لما يرتبط به من خلل وغبن تاريخى فى توزيع الفرص المادية والتعليمية والثقافية لغير صالح المجتمعات الريفية ، وهو غالباً ما يكون أكثر فعالية وقسوة عند حلقاته الأضعف مادياً ومهارياً، وهى حلقة المرأة الفقيرة فى الأسرة الفقيرة.

(٨) السكن

لاشك أن السكن حاجة إنسانية ضرورية ليسكن فيه الإنسان ويأوى إليه بعد عناء العمل، وهو أحد المؤشرات الهامة والدالة على نوعية الحياة. وقد تبين أن سكن المبحوثات يتسم بانعدام وجود أى جانب من الجوانب التى تتوافر فى مسكن يشبع الحد الأدنى لحاجات الإنسان. فالطابع الغالب لمساكن المبحوثات عبارة عن حجرة للنوم الجماعى، وتخزين وإعداد وتناول الطعام واستحمام الإنسان، وغسيل ملابسه ونشرها للتجفيف، ومكان لمذاكرة الأبناء الذين يدرسون، إن وجدوا.

سادساً : دوافع العمل لدى بائعات الأرصفة

فى معظم المجتمعات الآن يسود الرأى القائل بأن العالم الخارجى هو عالم الذكور، وعالم المنزل هو عالم المرأة ، وهو جنتها التى لا ينازعها فيها أحد. وفى مجتمعات العالم الثالث بصفة عامة ، والمجتمع المصرى على وجه الخصوص. يكتسب هذا الرأى قدراً أكبر من القبول. وينهض هذا القول على مجموعة من مقولات الفهم البديهى العام ، والادعاءات البيولوجية والنفسية حول طبيعة المرأة فى مقابل طبيعة الرجل المهيئة أكثر للخروج للعمل[٢٩]. وفى هذه المجتمعات تقاس رجولة الرجل بقدرته على إعالة أسرته ، دون الحاجة إلى عمل المرأة لقاء أجر خارج المنزل.

ومن هنا فإن أسباب ودوافع عمل المرأة فى هذه المهن الهامشية والمتدنية تكتسب أهمية خاصة فى هذه الدراسة ، والتى تفصح بياناتها الإحصائية أن مسـئولية إعالـة الأسرة كانت السبـب الرئيسى وراء خروج المرأة للعمل كبائعـة علـى الرصـيف بمدينـة طنطا، وذلك بنسبة (٥٠%) من إجمالى حجم العينة .

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه "سعد الدين إبراهيم" فى دراسته عن تطـور أوضاع المرأة المصرية إلى أن الأسر التى تعولها نساء من أشد الأسر فقراً، وأقلهـا قدرة على الوفاء بالحاجات الأساسية لأعضائها. وقد قدر متوسط الدخل فى الأسر التى تعولها نساء حوالى نصف متوسط الدخل فى الأسر التى يعولها رجال[٣٠]. وفى دراسة مركز البحوث العربية حول الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمل المرأة فـى القطـاع غير الرسمى تبين أن نسبة المعيلات لأسرهن فـى القطـاع غيـر الرسـمى بلغـت (٣٥%)[٣١]، بينما فى الدراسة التى أجريت على عمالة المرأة فى "حـى الجـوابر" ، وصلت نسبة النساء المعيلات لأسرهن (٢٩%) من إجمالى حجم عينة الدراسـة[٣٢]. وفى الدراسة الراهنة، تؤكد إحدى البائعات "**أنا ما فيش قـدامى غيـر السـبوبة دى (البيع)، "أنا معايا سبـع عيال، وجوزى مريض ما بيشتغلش، دا غيـر مصـاريف العلاج اللى بيحتاجها كـل يوم، والحِمل كله أنا اللى شايلاه أدينى بشـترى شـوية فواكه من التاجر وأبيعهم وأصرف على العيال وعلى أكلهم ولبسهم**".

وتؤكد الحالة الثانية ذلك بقولها "**أنا بعد جوزى ما توفى وترك لى أربع عيـال، اثنين منهم فى المدارس، كان لازم أشوف حاجة تساعدنا على المعيشة، وأنت عارف الحاجة غالية، وكل حاجة بالشىء الفلانى، ومصاريف مدارس العيال غالية، دا غير الدروس الخصوصية علشان كده أنا بأخبز شوية فطير فـى البلد وأجى أبيعهم هنـا فى طنطا علشان أطلع بقرشين ينفعونى وينفعوا العيال، ويسدوا فى مصاريف البيت، وآخر النهار الواحدة فينا بتروح تشوف مصالح بيتها وعيالها بعد ما يكونوا رجعوا من المدرسة، وربنا يكفيها من عنده، يمكن ربنا يكرمهم ويقدروا يتعلموا ومستقبلهم يكون أحسن**".

ويتضح من البيانات السابقة المستمدة من المعطيـات الإحصـائية والمقـابلات المتعمقة أن إعالة الأسرة تحتل المرتبة الأولى فى دوافع انخراط المرأة الفقيـرة فـى العمل كبائعة على الأرصفة ، حيث تشكل هذه الشريحة أفقر الفقراء فى القطاع غيـر الرسمى.

وقد احتلت المساهمة فى ميزانية الأسرة المرتبة الثانية من جملة الأسباب التـى دفعت المرأة للعمل كبائعة على الأرصفة، فقد حظيت علـى نسـبة (٣٣,٤%) مـن إجمـالى العينة الكلية.

ويؤكد ذلك ما ذكرته إحدى الحالات: "**والله الحياة زى ما أنت شايف صعبة والحاجة غالية، بشتغل أنا وجوزى وعيالى ومش قادرين نكفى نفسنا ، أنا بطلع بقرشين من شوية البلاستيك اللى قدامى كل يوم ، وعلى القرشين اللى بياخدهم جوزى من صاحب الوكالة اللى بيشتغل عنده شيال، دا غير اليومية اللى ياخدوها ولادى من الورشة اللى بشتغلوا فيها ، يا دوب بنكفى نفسنا بالعافيه، والأمور ماشية وخلاص والحمد لله**".

وتعكس البيانات السابقة أن من أهم أساليب التكيف مع الفقر لدى البائعات هو استراتيجية العمل الأسرى المشترك ، وتقاسم أفراد الأسرة أعباء الفقر. وتقوم هذه الاستراتيجية على مشاركة جميع أفراد الأسرة الفقيرة فى الأنشطة التى تحقق دخلاً للأسرة. وفى هذه الحالة يتم الاستعانة بعمل المرأة والأولاد ، والاستفادة من جميع الطاقات المتاحة فى الأسرة ، كل فى مجاله أو جميعهم فى مجال واحد ، حسب الفرص المتاحة للعمل .

وقد احتل عدم وجود مصادر أخرى للدخل ، أو عدم امتلاك أو حيازة أراضى زراعية ، المرتبة الثالثة فى الأسباب الأساسية التى دفعت المرأة للعمل بالقطاع غير الرسمى كبائعة رصيف ، حيث حظيت على نسبة (١٦,٦%) من إجمالى حجم العينة الكلية .

يعكس ذلك ما ذكرته إحدى الحالات بقولها "**والله أنا ما فيش قدامى دلوقتى غير المهنة دى، أنا بأشتغل فيها غصب عنى، ولكن هعمل إيه العين بصيرة والأيد قصيرة، أنا كان عندى حته أرض زراعية كانت نفعانى ونفعه العيال، وكنا بنشتغل فيها أنا وجوزى وعيالى ، لكن المالك طردنا من الأرض بعد القانون الظالم إللى عملوه. والواحدة فينا بتيجى من البلد (القرية) كل يوم علشان تبيع شوية السمك وتكسب قرشين علشان تصرف منهم على الدار، حتى ابنى الكبير بعد اللى حصل (تقصد تطبيق قانون العلاقة الإيجارية الجديد) بيشتغل هو كمان بياع على عربية فى السوق، وعلى رأى المثل إيه اللى رماك على المر قال اللى أمر منه**" .

وتعكس المعطيات المستمدة من البيانات الإحصائية والمقابلات المتعمقة أن عمل المرأة كبائعة رصيف كان من ضمن أسبابه عجز المستأجرين عن الاحتفاظ بما يستأجرونه من أرض فى القرية، نتيجة تطبيق قانون العلاقة الإيجارية الجديد (القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢) الذى عمل على إعادة إنتاج الفقر فى القرية المصرية، ودفع هؤلاء الفقراء إلى البحث عن عمل؛ لا يحتاج إلى خبرة ودراية فى القطاع الحضرى غير الرسمى؛ وذلك لتحقيق الكفاف وإشباع الحد الأدنى من الاحتياجات الضرورية. وتعد غالبية العمالة فى القطاع غير الرسمى عمالة هامشية يسعدها الحظ لو حصلت

حتى على الحد الأدنى مـن الدخل.

وحول مدى كفاية دخل المبحوثات، لمواجهة تكاليف المعيشة ، أفـادت (٩٠%) من بائعات الأرصفة أن دخلهن من البيع لا يفى بمتطلبات الحيـاة اليوميـة ، نظـراً للظروف الاقتصادية الصعبة وارتفاع الأسعار ، وعدم تحقيق الكسب مـن عمليـات البيع بصفة دورية. فى مقابل ذلك ذكرت ست بائعات بنسبة (١٠%) من إجمالى حجم العينة أن دخلهن يكفيهن ، بل قد يتمكن من ادخار جزء منـه للظـروف المسـتقبلية وتستعمل البائعات أشكالاً جماعية من الادخار لمساندة بعضهن البعض فى الأزمات أو لتمويل المصروفات الكبيرة. ومن أشهر هذه الأنواع على حد تعبير بعض المبحوثات "**الجمعية**" وهى شكل من أشكال الادخار الدوار. وطبقاً لنظام الجمعية تتفق مجموعـة من البائعات أو الجيران على أن يدفع كل منهن مبلغـــاً معيناً ، وإعطائه لواحـدة منهن كل شهر على التوالى. ويعتمد هذا الشكل على اتفاقات شفهية تحترمهـا جميـع البائعات ويقمن بتنفيذها ، ويعتبر هذا النوع من الادخار آلية من آليات مواجهة الفقـر بين بائعات الأرصفة، ومحاولة للتكيف والتعايش مع الظروف المعيشية من أجل البقاء.

بعد أن تناولنا أهم دوافع العمل لدى بائعات الأرصفة والتى تمثلت فـى إعالـة الأسرة ، والإسهام فى ميزانية الأسرة الفقيرة ، وعدم امـتلاك أو حيـازة أراضـى زراعية أو أى مصادر دخلية أخرى ، وتبين أيضا عدم كفاية الدخل من هذه الأعمـال الهامشية أو المتدنية، كان لابد من معرفة أهم المشكلات التى تعـانى منهـا بائعـات الأرصفة والتى أوضحت معطيات الدراسة الميدانية أن جانباً كبيراً منها يتمثـل فـى مضايقات شرطة المرافق إذ بلغت (٣٣,٣%) من جملة المشكلات التـى تعتـرض البائعات على الأرصفة، تليها مضايقات الزبائن ، إذ بلغت (٢٥%). وأما مضـايقات تاجر الجملة واستغلاله الزائد عن الحد فقد احتلت المرتبة الثالثة من المشكلات التـى تئن منها البائعات، وذلك بنسبة (٢١,٧%) من جملة المضايقات التى تواجهن بائعـات الأرصفة بمدينة طنطا ، وذلك لما يفرضه تاجر الجملة من أسعار بعينها ، وهـوامش ربح محددة. ونظراً لعدم توافر رأس مال لدى البائعات يسمح بالتعامل الفـورى مـع تاجر الجملة ، فقد يجبرن على قبول شروطه ، ومن ثم فإن أسلوب التعامـل يجعـل الاستغلال ممكناً وميسراً. فهناك طرفان غير متكافئين ،الطرف الأول تاجر الجملـة الذى يتمتع بالقوة الاقتصادية والهيمنة ، والطرف الثانى بائعة الرصيف التى تسـعى إلى كسب قوت اليوم بمشقة ، ولا تملك رأس المال الذى يسمح بشراء كمية كبيرة من السلع . هذا وقد احتلت مضايقات أصحاب الحوانيت والمحلات التى تجلـس أمامهـا بائعات الأرصفة المرتبة الأخيرة من المشكلات التى تعترض البائعات، وذلك بنسـبة (٢٠%) من جملة المشكلات والمضايقات التى تواجهن بائعات الأرصفة بمدينة طنطا.

وتشير بعض الحالات إلى ذلك بالقول "**وا الواحدة فينا مش عارفة تلاقيها منين ولا منين، عملية كلها تعب وعذاب، كل واحد بيلطش فينا شوية، اشى بتوع الشرطة واشى أصحاب المحلات اللى فارشين قدامهم بالبضاعة، واشى التجار اللى معندهمش رحمة، لكن حنعمل إيه حكم القوى على الضعيف**".

والملاحظ أن المشكلات التى أُبديت تشير إلى أن هؤلاء النسوة لا تتمتعن بالاستقرار النسبى الذى تحقق لغيرهن ، فليس لهن مكان ثابت فى السوق مما جعلهن يفرضن أنفسهن على السوق بما يمكن تعريفه بـ **(سوق الأرصفة)** ويواجهن مشاكل مع شرطة المرافق والتموين ، والتجار. ومع كل ذلك ، فالعائد المادى ضئيل. وهذا يشير إلى أن النساء اللاتى يجبرن على البيع على أرصفة الشارع يتعرضن لمختلف صور الحرمان والغبن. وكما أكدت إحدى الدراسات[٣٣] فالبائعة بجانب معاناتها من شروط العمل تتعرض لصور من العنف المادى والرمزى من أصحاب المحلات والحوانيت ومن الذكور المتجولين وباعة الرصيف ومن التجار الذين يمدونها ببعض السلع الصغيرة ، ومن شرطة المرافق والطرقات. وهى صور تفرز اعتداءات رمزية "بالسباب والشتائم" أو مادية بإلقاء ما تبيعه على قارعة الطريق، أو أخذ الشرطة كل ما تحوز أو محاولة الاعتداء عليها قهراً وضرباً ، وإذا كانت تلك المرأة معيلة لأسرتها فإن العنف يتجاوزها إلى بعض أطفالها الذين يفترشون الأرض العراء –غالباً– ويعانون من نقص فرص الإشباع النفسى والمادى والتعليمى والصحى.

سابعاً: بائعات الأرصفة وإشباع بعض الحاجات الأساسية

لاشك أن إشباع الحاجات الأساسية لا يتطلب فقط عهداً جديداً فى التنمية الاقتصادية فى الدولة التى أغلبية سكانها فقراء ، بل يتطلب أيضا ضمان حصول الفقراء على حصتهم العادلة من الموارد الضرورية لتدعيم هذه التنمية . وسوف نركز فى هذا الجزء من الدراسة الميدانية على مدى إشباع بائعات الأرصفة لبعض احتياجاتهن الأساسية واحتياجات أبنائهن والمتمثلة فيما يلى :-

أ- الرعاية الصحية

تعد الصحة أحد الحقوق الأساسية للمواطن ، وإحدى الحاجات الضرورية لتوفير شروط تنمية قدرة المواطن على العمل والإنتاج والمشاركة، ولهذا ينظر للحالة الصحية كأحد المؤشرات الدالة على كفاءة التنمية .

والنساء الفقيرات هن أقل الفئات الاجتماعية المدعومة فى نظام الرعاية الاجتماعية، سواء كان ذلك فى القطاع الخاص أو العام أو الجمعيات التطوعية. ولاشك أن النقص فى الرعاية الطبية المتاحة والنقص فى خدمات الأمومة يؤدى فى

النهاية إلى أن المرأة الفقيرة الأمية تدفع ثمن هذا النقص . فلقد أوضحت معطيات الدراسة الميدانية أن نسبة (٣٨,٣%) من البائعات تعانى من الأمراض المزمنة، وهى نتيجة ترتبط بأوضاعهن الاجتماعية المتدنية ومحصلة طبيعية لعملية التهميش التى تحاصر بائعات الأرصفة.

ولقد تمثلت هذه الأمراض فى الأمراض الروماتيزمية (٣٤,٧%) ، تليها الأمراض الباطنية (٢٦,٧%) ، بينما حظيت الأمراض الصدرية نسبة (٢١,٣%) وأخيراً أمراض العيون بنسبة (١٧,٣%) .

ويلاحظ أن بعض الأمراض المزمنة ترتبط بالظروف المعيشية للبائعات، فهن يعملن فى أماكن لا تتوافر فيها أية اشتراطات صحية ، بل تحيط بهن فى كثير من الأحيان ، أكوام القمامة ، والمياه المتسربة من المواسير ، ومخلفات المنازل الشعبية ، وعدم تقديم أى خدمات صحية للبائعات .

ومن ثم فإن السمة الرئيسية للحالة الصحية للبائعات هى التدهور التى تعانى منه تلك الفئات ، ويعزى السبب الرئيسى فى ذلك إلى عدم قدرة الفقراء فعلياً على التمتع بالرعاية الصحية نظراً لارتفاع تكاليفها. تعد نسبة إصابة البائعات بالأمراض المزمنة والمتكررة مرتفعة .

ولقد لوحظ وجود بعض التمييز ضد صغار الفتيات فى توافر الرعاية، فقد ذكرت الأمهات اللاتى جرت مقابلتهن أن الأفضلية فى التغذية داخل الأسرة يتمتع بها العاملون من الذكور، ويليهم غير العاملين، ثم الإناث فى الأسرة، وأخيراً الأمهات أنفسهن.

وكشفت إحدى الدراسات، كيف تقترن المكانة العالية التى تنسب للرجل فى معظم المجتمعات بأولوية حصوله على أفضل أنواع الغذاء ، وتشيع فى كثير من المجتمعات عادة تناول الرجل والمرأة للطعام منفردين، فعادة ما يتناول الرجل طعامه أولاً تليه المرأة، فيشبع الرجل جوعه أولاً وبأحسن أنواع الطعام[٣٤].

والفقر فى حد ذاته ليس عاملاً مسبباً للمرض ، ولكن ما يرتبط بالفقر من ظواهر ومشكلات هو الذى يؤدى إلى الإصابة بالأمراض أو إلى تفاقمها وانتشارها. وفعلى سبيل المثال هناك مشكلات سوء التغذية التى يتسبب بعضها عن الفقر ، وهناك الأمراض المعدية التى تنتشر بسبب عدم وجود إمكانيات كافية لعزل المريض ، أو لتخصيص أدوات معينة يستخدمها دون غيره ، كما أن هناك الأمراض التى تنتشر فى أماكن العمل على الأرصفة ، حيث طفح المجارى وتجمعات القمامة ، وهى كلها تساعد على انتشار الروائح الكريهة ، ونقل العدوى ، وتعتبر مصدراً للتلوث بسبب

قلـة الإمكانيات .

ولا تقتصر آثار المرض على التسبب فى أن تتكبد الأسرة الفقيرة تكاليف إضافية من خلال دفع نفقات العلاج ، بل يضيف عبئاً على كاهل موارد الأسـرة من حيـث فقدان الدخل إذا كان عضو الأسرة المريض ممن يشاركون فى داخل الأسـرة، أو إذا كان يحتاج إلى الرعاية من جانب فرد آخر من الأسرة هو أيضـاً ممن يساهمون فى الدخل.

هذا وبالرغم من أن التطبيب يعتبر حقاً من حقوق الأفراد وضرورة اجتماعية لا غنى عنها ، إلا أننا وحسبما تشير البيانات الإمبيريقية لعينة الدراسة الحالية ، نجد أن استجابات البائعات عن السؤال الذى ورد عن المؤسسة العلاجية التى يذهبن إليها فى حالات المرض ، وجد أنه لم ترد إجابة واحدة من المبحوثـات بأنهـا تـذهب إلـى المستشفيات الخاصة، وذلك نظراً للتكاليف الباهظة التى يتحملها المريض من نفقـات العلاج ، أو الإقامة بهذه العيادات. فى حين بلغت نسبة المبحوثات اللاتى يترددن على المستشفيات الحكومية (٦٦,٧%) من إجمالى حجم العينة .

هذا وقد أشارت نسبة (١٦,٦%) بأنهن يعتمدن على العـلاج الشـعبى كوسـيلة للتطبيب ومواجهة المرض . بينما بلغت نسبة من يترددن على المستوصفات للعـلاج (١١,٧%) من إجمالى حجم العينة، وفى مقابل ذلك لا تتعدى نسبة من يـذهبن إلـى الطبيب الخاص (٥%). ومن هنا نخلـص إلـى أن الأوضـاع الطبقيـة والعوامـل الاقتصادية تلعب دوراً بارزاً فى تحديد أساليب مواجهة المرض ، أى أنها تحكم إلـى حد كبير كيفية اتخاذ الناس لقراراتهم العلاجية واختياراتهم بـين البـدائل العلاجيـة المتاحة. فقد تبين أن الفقراء والمطحونين يضطرون إلى اختيار أرخص البدائل، ومن ثم فإنهم يلجأون إلى الطب الشعبى أو المستشفيات الحكومية التى تقوم بتقديم العـلاج والإقامة المجانية .

يعكـس ذلك ما ذكرته إحدى البائعات "**الواحـدة فينـا بتشـتكى مـن التعـب والمرض، ومفيش حد خالى، والعلاج غالى، ويدوب اللى فيها مكفيها، الواحدة لمـا تتعب بتغلى شوية كمون أو ينسون، أو أى حاجة تخفف عنها التعـب، لكــن لمـا بيكون التعب شديد، والواحدة مش قادرة بتروح المستشفى العام علشان تتعالج لأننا ما بنقدرش على دفع المبالغ الكبيرة اللى بيخدوها الدكاترة فى عياداتهم، لكن حتـى فى المستشفى ما فيش غير شوية الحبوب، وكل حاجـة لازمـة للعـلاج بيخلونـا نشتريها، حتى القطن والشاش والسرنجة، داغير فلوس الدخول اللى عملوها جديد، لكن هنعمل إيه.. أدى ا وأدى حكمته**".

وهكذا تشير النتائج المرتبطة بقضية الخدمات الصحية ومدى اسـتفادة بائعـات

الأرصفة من هذه الخدمات إلى ندرة فرص هذه الفئات فى الاستفادة مـن الخـدمات الصحية ، حيث إن إدخال نظام العلاج الاقتصادى ، وفرض رسـوم رمزيـة علـى بطاقات دخول المستشفيات بدعوى تحقيق موارد تساعد على الارتقاء بالعلاج ونـدرة الأدوية داخل هذه المستشفيات والسماح لرأس المال العربى والأجنبى للاستثمار فـى مجالات الرعاية الصحية. كل هذا أدى إلى حرمان الفئات الفقيرة من الاسـتفادة مـن الخدمات الصحية ، نظراً لظروفهم المادية التى تحول بيـنهن الاسـتفادة مـن هـذه الخدمات.

ب- تعليم الأبناء

لقد أصبحت المدارس سبباً فى زيادة الشعور بالإحباط وخيبة الأمل عند الفقـراء والمحرومين الذين لا يستطيعون الوصول إلى التعليم أو الاستمرار فيه وفق شـروطه القاسية ، وعاملاً مساعداً فى زيادة الصراع الطبقى ، وعنصراً مشجعاً علـى زيـادة الشعور بالدونية وتزييف الوعى. ولعل ما يسميه "كومبز" أزمة التربية فى العالم يؤكد بوضوح العلاقة القائمة بين التربية والتشكيلة الاقتصادية والاجتماعية[٣٥].

وقد أوضحت نتائج بعض الدراسات أن نصيب إناث الأسر الفقيرة فـى التعلـيم أقـل من نصيب ذكورها ، وأن فرص تسرب الأنثى فى التعليم أكبـر مـن الـذكر، فعندما تكون الأسرة فى موقف اختيار – حددتها ظروفها وقدرتها المالية، لتعليم أحـد أعضائها - فإن تلك الفرصة تكون لصالح الذكر ، يدعمها بعض الأفكار والتصورات الثقافية التى ترى أن مصير الأنثى هو الزواج ، وأن عائدها مـن تعليمهـا وعملهـا المترتب عليه سيكون لصالح أسرة أخرى هى أسرة زوجها[٣٦].

ومن ثم يجب ألا يغيب عن بالنا باستمرار ، أن أبناء الفقراء لا يستطيعون اللحاق بأبناء الأغنياء ، حتى وإن تعلموا فى مدرسة واحدة ، وذلك لأن الفـرص التعليميـة المتوفرة لطفل الطبقة الوسطى والغنية تجعله متفوقاً على طفل الطبقة الفقيرة والدنيا ، كما أن الأغنياء يمكثون فى التعليم مدة أطول ، وبالتالى فإنهم يحصلون علـى قسـط أكبر من الإنفاق على التعليم بالنسبة لهم .

ولمعرفة مدى رغبة البائعات فى التحاق أبنائهن بالتعليم أبانت الدراسة أن نسـبة (٧٥%) يوافقن على تعليم أبنائهن ، فى مقابل (٢٥%) لا يوافقن على تعليم أبنائهن ، ويشير ذلك إلى أنه بالرغم من انتشار الأمية بين البائعات ، إلا أن تطلعات البائعـات نحو تعليم أبنائهن كانت إيجابية.

ويدعم ذلك ما ذكرته إحدى البائعات "**نفسى أعلم عيـالى لغايـة مـا ياخـدوا شهادات، التعليم يرفع قيمتهم ويشرفهم بين الناس، التعليم سلاح فى إيد العيل، لـو**

بعت هدومى وكلت عيش حاف هاعلمهم بإذن ا ، وربنا يقدرنى ويدينى العمر وأفرح بيهم وأشوفهم فى مناصب كويسة" "إن شاء ا ".

وهكذا نجد أن تعليم الأبناء يمثل رغبة أكيدة لدى البائعات ، وهذا يـدحض مـا يذهب إليه أنصار نظرية ثقافة الفقر ، إذ إن الأمية بين الفقيرات تعـود إلـى الفقـر نفسـه، ولا تعود إلى ثقافة الفقر. وتفيد هذه النتيجة فى الرد على مـزاعم أنصـار نظرية ثقافة الفقر الذين يدعون أن أفراد الأسر الفقيرة يعجزون عن استغلال الفـرص المتاحة لهم.

ولاشك أن نسبة الالتحاق بالتعليم لا تعنى بالضرورة الاستمرار فيه ومواصلته ، بل هناك تسرب إجبارى وقسرى يتم لأبناء الطبقات الفقيرة باستمرار ، سواء كان ذلك فى قسوة شروط القبول، أو نظام الامتحانات أو المعوقـات المتمثلـة فـى الـدروس الخصوصية، أو حاجة الأهل إلى معاونة الأبناء، فالتسرب فى الأصل قضية اقتصادية واجتماعية .

فقد أوضحت البيانات الإحصائية التى حصلنا عليها أن ارتفاع تكاليف الدراسة ، تمثل العقبة الرئيسية فى مواصلة أبناء البائعات للتعليم، وذلـك بنسبـة (٦٨,٣%). وهذا يشير إلى أن ارتفاع مصروفات التعليم فى المدارس مازال يساعد فـى توسـيع الفجوة بين أبناء طبقات الشعب، من حيث تطبيق ديموقراطية التعليم وتكافؤ الفـرص التعليمية. بينما احتلت ظاهرة الدروس الخصوصية المرتبة الثانيـة فـى المشـكلات والعقبات التى تواجه أبناء البائعات فى مواصلة تعليمهم ، وذلك بنسبة (٢١,٧%) من إجمالى حجم العينة .

وقد احتلت عدم رغبة التلميذ فى مواصلة التعليم على نسبة (١٠%) من إجمالـى حجم العينة. ففى ظروف الفقر يجد التلميذ والديه غير قادرين علـى تـوفير نفقـات تعليمـه لفترة أطول من مرحلة التعليم الأساسى، كما يجد أن والديه فى حاجـة إلـى إسهامه الاقتصادى لإعالة بقية أفراد الأسرة. ومعنى ذلك أن الأسـر الفقيـرة تـدفع بالأطفال للعمل للمساعدة فى الإنفاق على الأسرة والإنفاق على الذات أيضاً، ومن ثـم يتسرب التلميذ من المدرسة ويلتحق بالعمل فى القطاع غير الرسـمى. ويـدعم هـذا الاستنتاج ما توصلت إليه إحدى الدراسات حول "عمالة الأطفال فى صناعة صـباغة الجلود" والتى أوضحت أن عمالة الأطفال تأتى من الأسر الفقيرة التـى تنظـر إلـى أطفالها كمصدر للدخل، فقد كان السبب الرئيسى لإرسال الأطفال إلـى العمـل هـو الحاجـة إلى المال[٣٧].

ومن ثم يمكن القول أن الفقراء محاصرون بقسوة فى نظام التعليم الحالى الـذى يعد (مصفاة) سنوية لهم. ذلك أن النظام التعليمى الحالى نظراً لإخفاقـه فـى تحقيـق



أهدافه أصبح يعتمد على الدروس الخصوصية بصورة أساسية لزيـادة فـرص رفـع المجموع. ولا شك أن الأسر الميسورة الحال هى الأقدر من غيرها على هذا النوع من الإنفاق ، ومن هنا ليس أمام أبناء الفقراء والمعدمين سوى الهروب مـن المدرسـة لا كرهاً فيها ، ولكن يأساً من إمكانية عدالتها ومواصلة التعليم فيهـا بنظامهـا الحـالى. فعليهم أن يتعلموا حرفة أو يعودوا مرة أخرى لمزاولة العمل مع الأهل فى القطاع غير الرسمى ، وبذلك يدعم نظام التعليم الحالى إعادة إنتاج التمـايزات الاجتماعيـة فـى المجتمع.

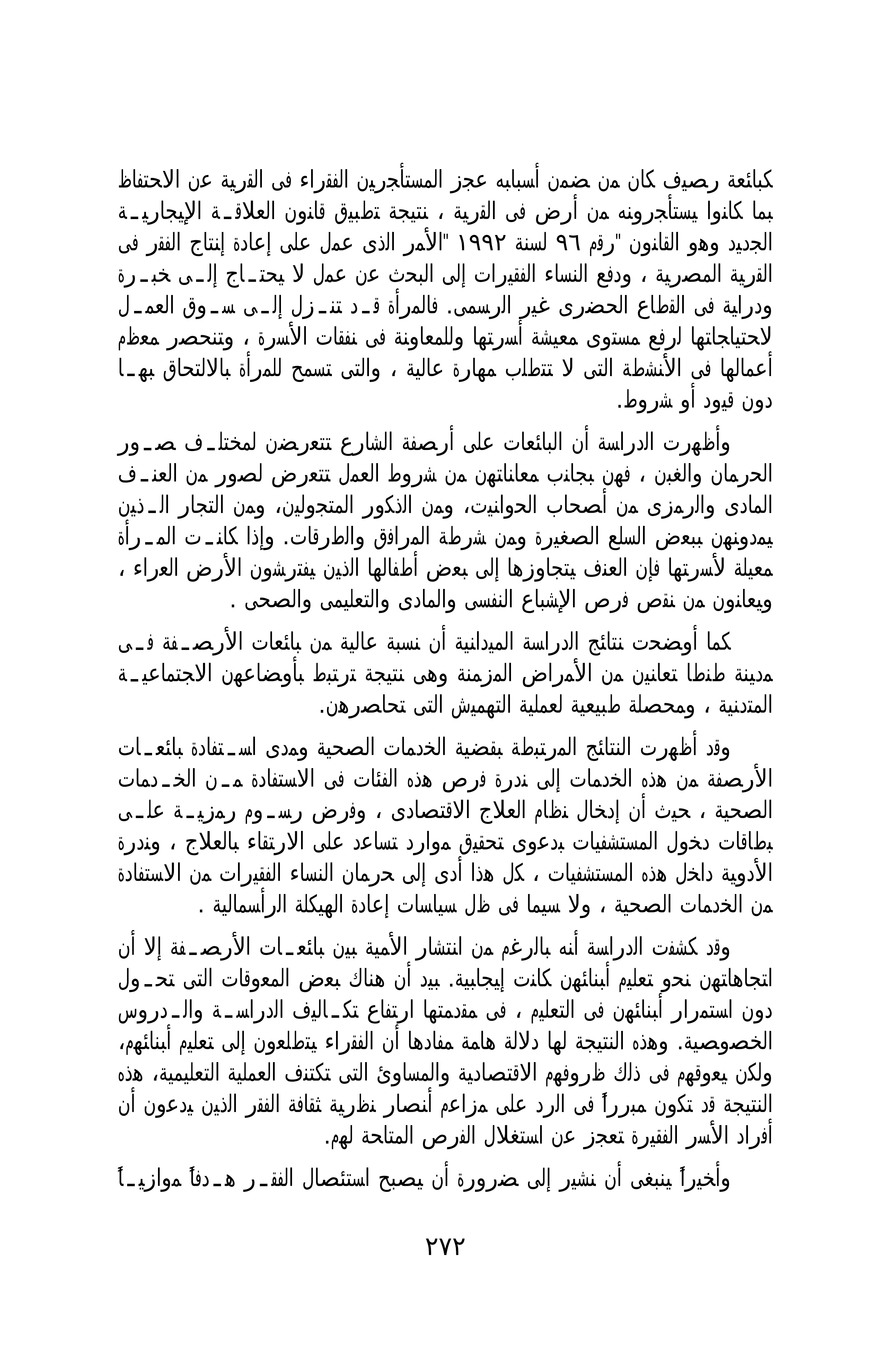
خاتمة البحث

إن التحول الحادث فى استراتيجية التنمية يعنى مراجعة ضـرورية للسياسـات والاستراتيجيات والنظم القائمة فى البلدان النامية ، وذلك بقصد جعلها قـادرة بالفعـل على استيعاب "جماعات الفقراء" وعلى الإسهام فى تطوير بيئاتهم وتمكينهم من رفـع مستوى معيشتهم والوصول إلى الحد الأدنى من الحياة الكريمة. ولقد أوضحت الدراسة أن العمل فى القطاع الحضرى غير الرسمى يعد أحد الأساليب التى تتبعها الفقيرات فى محاولة تكيفهن مع الفقر ، واستمرار سبل معيشتهن وبالتالى استمرار بقائهن. حيـث تلجأ المرأة الفقيرة إلى البحث عن عمل فى هذا القطاع من خـلال مزاولـة أنشـطة هامشية كممارسة أنشطة البيع المرتبطة بالشارع والرصيف ، لأنه ليس أمامها سـوى ذلك أمام قلة الإمكانيات المادية والمهارية التى تؤهلها لعمـل مشـروع صـغير ، أو الالتحاق بفرص عمل أفضل .

وقد أبانت الدراسة الميدانية أن معظم بائعات الأرصفة أميـات ، وأن نصـفهن معيلات لأسرهن، ويمتلكن مواقع دنيا فى السلم الطبقى ، وهـن مـن أسـر محـدود الدخـل، والنسبة الغالبة منهن ريفيات. الأمر الذى يشير إلى أن الفقر الريفى دفع بهذه الفئات للبحث عن عمل فى القطاع الحضرى غير الرسمى .

وعن دوافع عمل المرأة أظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن إعالة الأسرة بسـبب الطلاق أو الوفاة أو مرض الزوج تحتل المرتبة الأولى فى دوافـع انخـراط المـرأة الفقيرة فى العمل كبائعة على الأرصفة بمدينة طنطا، حيث تشكل هذه الشريحة أفقـر الفقراء فى القطاع غير الرسمى ، كما احتلت المساهمة فى ميزانيـة الأسرة المرتبـة الثانية من جملة الأسباب التى دفعت المرأة الفقيرة للعمل فى هذا المجال. الأمر الـذى يشير إلى أن من أهم أساليب التكيف مع الفقر هو استراتيجية العمل الأسرى المشترك وتقاسم أفراد الأسرة أعباء الفقر، وتقوم هذه الاستراتيجية على مشاركة جميع أفـراد الأسرة الفقيرة فى الأنشطة التى تحقق دخلاً للأسرة يكفى حاجاتها الضرورية.

كما أوضحت المعطيات المستمدة من الدراسة الميدانية أن عمل المـرأة الفقيـرة



كبائعة رصيف كان من ضمن أسبابه عجز المستأجرين الفقراء فى القرية عن الاحتفاظ بما كانوا يستأجرونه من أرض فى القرية ، نتيجة تطبيق قانون العلاقـة الإيجاريـة الجديد وهو القانون "رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ "الأمر الذى عمل على إعادة إنتاج الفقر فى القرية المصرية ، ودفع النساء الفقيرات إلى البحث عن عمل لا يحتـاج إلـى خبـرة ودراية فى القطاع الحضرى غير الرسمى. فالمرأة قـد تنـزل إلـى سـوق العمـل لاحتياجاتها لرفع مستوى معيشة أسرتها وللمعاونة فى نفقات الأسرة ، وتنحصر معظم أعمالها فى الأنشطة التى لا تتطلب مهارة عالية ، والتى تسمح للمرأة بالالتحاق بهـا دون قيود أو شروط.

وأظهرت الدراسة أن البائعات على أرصفة الشارع تتعرضن لمختلـف صـور الحرمان والغبن ، فهن بجانب معاناتهن من شروط العمل تتعرض لصور من العنـف المادى والرمزى من أصحاب الحوانيت، ومن الذكور المتجولين، ومن التجار الـذين يمدونهن ببعض السلع الصغيرة ومن شرطة المرافق والطرقات. وإذا كانـت المـرأة معيلة لأسرتها فإن العنف يتجاوزها إلى بعض أطفالها الذين يفترشون الأرض العراء ، ويعانون من نقص فرص الإشباع النفسى والمادى والتعليمى والصحى .

كما أوضحت نتائج الدراسة الميدانية أن نسبة عالية من بائعات الأرصـفة فـى مدينة طنطا تعانين من الأمراض المزمنة وهى نتيجة ترتبط بأوضاعهن الاجتماعيـة المتدنية ، ومحصلة طبيعية لعملية التهميش التى تحاصرهن.

وقد أظهرت النتائج المرتبطة بقضية الخدمات الصحية ومدى اسـتفادة بائعـات الأرصفة من هذه الخدمات إلى ندرة فرص هذه الفئات فى الاستفادة مـن الخـدمات الصحية ، حيث أن إدخال نظام العلاج الاقتصادى ، وفرض رسـوم رمزيـة علـى بطاقات دخول المستشفيات بدعوى تحقيق موارد تساعد على الارتقاء بالعلاج ، وندرة الأدوية داخل هذه المستشفيات ، كل هذا أدى إلى حرمان النساء الفقيرات من الاستفادة من الخدمات الصحية ، ولا سيما فى ظل سياسات إعادة الهيكلة الرأسمالية .

وقد كشفت الدراسة أنه بالرغم من انتشار الأمية بين بائعـات الأرصـفة إلا أن اتجاهاتهن نحو تعليم أبنائهن كانت إيجابية. بيد أن هناك بعض المعوقات التى تحـول دون استمرار أبنائهن فى التعليم ، فى مقدمتها ارتفاع تكـاليف الدراسـة والـدروس الخصوصية. وهذه النتيجة لها دلالة هامة مفادها أن الفقراء يتطلعون إلى تعليم أبنائهم، ولكن يعوقهم فى ذلك ظروفهم الاقتصادية والمساوئ التى تكتنف العملية التعليمية، هذه النتيجة قد تكون مبرراً فى الرد على مزاعم أنصار نظرية ثقافة الفقر الذين يدعون أن أفراد الأسر الفقيرة تعجز عن استغلال الفرص المتاحة لهم.

وأخيراً ينبغى أن نشير إلى ضرورة أن يصبح استئصال الفقـر هـدفاً موازيـاً

متضافراً مع تحقيق النمو المتواصل. وفى نفس الوقت فإن تحقيق معدلات أعلى مـن الإنتاج والإنتاجية والنمو يستحيل بدون وضع الفقراء فى المجرى الرئيسـى لعمليـة التنمية ، والمساهمة فى تحقيق هذه الأهداف. ومن ثم ينبغى أن تصبح تصـفية الفقـر هدفاً مركزياً لسياسة التنمية يتم تحقيقه من خلال ضمان فرص حصول الفقراء علـى الأصول الإنتاجية ورأس المال والخدمات الاجتماعية ، وإعطاء الأولوية للاستثمار فى مجال التنمية البشرية ولا سيما للفئات الكادحة والمحرومة .

المراجع والهوامش

(١) حول تأثير سياسات التكيف الهيكلى على الطبقات الفقيرة فى الدول النامية بصفة عامـة وفى مصر يمكن الرجوع إلى:

抨 Enberg. P. et al. : Limits Of Adjustment In Africa, The Effects Of Economic Liberalization, 1986-1994; Heineman, Oxford, 1996, P. P 7-14 .

抨 Korayem. K: Structural Adjustment, Stabilization Polices And The Poor In Egypt, Cairo Paper In Social Sciences,Vol. 18, No. 4, AUC, Cairo, 1995.

(٢) تادئ أكين اينا : العولمة والسياسة الاجتماعية فى أفريقيا ، قضايا واتجاهـات، ترجمـة صلاح أبو نار ، مركز البحوث العربية للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق ، سلسلة أوراق العمل (٦) ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ص ٩٩-١٠٠ .

(٣) عبدالباسط عبدالمعطى : دراسة استطلاعية حول خصائص ومشكلات المرأة فى القطاع غير الرسمى ، فى حى شعبى بمدينة القاهرة ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسـيا ، الأمم المتحدة ١٩٨٨ .

(4) Losa. S. Urban Street Food Vendors. Case Study From Egypt, in Hopkins Nicholas. S. et al: Informal Sector in Egypt, Cairo, Papers in Social Sciences, vol. 14, No. 4. 1991; P.P. 40-52.

(٥) عبدالباسط عبدالمعطى : "المرأة العربية الفقيرة : محاولة فى التنميط " المؤتمر العربـى حول المرأة والفقر ، الإدارة العامة للشئون الاجتماعية ، جامعة الـدول العربيـة ، المملكـة العربية ، ٢٠ -٢٣ مارس ٢٠٠١ ، ص ص ٢-٣ .

(٦) راجى أسعد وملك رشدى : الفقر واستراتيجيات مواجهته فى مصر ، كراسات التنميـة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، جامعة القاهرة، سبتمبر ١٩٩٩ ، ص ٩ .

(٧) مصر : تقرير التنمية البشرية ، معهد التخطـيط القـومى ، القـاهرة ١٩٩٦ ، ص ص ١- ١٨ .

(٨) عبدالباسط عبدالمعطى: المرأة العربية الفقيرة ، مرجع سابق، ص ٣.

(٩) سعيد المصرى: "الإفقار فى ظل إعادة الهيكلة: الأبعاد الثقافية"، فى: محمـد أبومنـدور وآخرون: الإفقار فى بر مصر، كتاب الأهالى رقم ٦٣ نوفمبر ١٩٩٨، ص٨٤.
(١٠) برنارد جرانوتية : السكن الحضرى فى العالم الثالث ، المشكلات والحلـول، ترجمـة محمد على بهجت الفاضلى ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ١٩٩٧ ، ص ١٠٢-١٠٤ .
(١١) أميرة مشهور وعالية المهدى : القطاع غير الرسمى فى شـياخة معـروف ، دراسـة استطلاعية ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ٤ .
(١٢) على عبد الرازق جلبى (إشراف) القطاع غير الرسمى فى مدينـة القـاهرة ، التقريـر الثانى : المجتمع المحلى وملامح القطاع غير الرسمى ، المركز القومى للبحوث الاجتماعيـة والجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠١ ، ص ٣٢ .

(13) Lowis. O,: The Culture of Poverty, in Anthropology Easys, Random House New York, 1970.

(14) Kanawaiti, M. N.: Economy And Beliefs Among The Cairo Poor, B. H. D. Disseration, The University of Hull, 1983. P. P. 400-420.

(15) Galbraith, J: The Nature of Man Poverty, Cambridge 1979. P.P. 60-62.

(١٦) سعيد المصرى: " الإفقار فى ظل إعادة الهيكلة: الأبعاد الثقافية، مرجع سابق، ص٩٠.
(١٧) المرجع السابق ، ص ٩١ .

(18) Preston. P. W: Development theory An Introduction, Blackwell Publishers, Oxford, 1997. P.P. 189-193.

(١٩) للمزيد من التفاصيل حول هذا المدخل يمكن الرجوع إلى :
• هناء الجوهرى : "سبل المعيشة المستدامة : نحو مدخل كلى للتخفيف من حدة الفقـر " فـى محمود الكردى (محرر) الفقر فى مصر : الجذور والنتائج واستراتيجيات المواجهة ، أعمـال الندوة السنوية السادسة لقسم الاجتماع، كليـة الآداب-جامعـة القـاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ص ٤٧٣ -٥٠٣.

(20) Chichilmisky, G,: “What is Sustainable Development”? Land Economics, vol. 73, November 1997, P.P. 467-441.

(21) Piazza. A: Reducing Absolute Poverty in China,Current Status And Issues. Journal of International Affairs, vol. 25-1998, P.P. 253-263.

(22) Hain. D: “A new Definition of National Security” International Wildlife, vol. 24 Mr / Ap 1994.

(23) Beltratti, A: Models of Economic Growth Environment an Asset, Kluwer Academic publishers, London, 1996. P. 95.

(24) Chambers, R: Rural Development : Putting The Last First, John Wiley and Sons inc, New York 1991.

(25) Yanus, M: Poverty Alleviation: IS Economics any Help.? Lesson from the Grameen Banh Experience "journal of International Affairs, vol. 52, 1998, P.P. 47-65.
(26) Wagner, E. F Brought on G: Woman Plan Rural Economic Development, Woman and Environment, Vol. 38 S, pr 1996. P.P. 29-31.
(٢٧) بطرس غالى : مكافحة الفقر فى مؤتمر القمة العـالمى للتنميـة الاجتماعيـة ، مجلـة السياسة الدولية ، يناير ١٩٩٥ ، ص ص ١٠-١٣.
(٢٨) غريب سيد أحمد : تصميم وتنفيـذ البحـث الاجتمـاعى ، دار المعرفـة الجامعيـة ، الإسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص ص ٢٢٩-٢٣١.
(٢٩) محمد محيى الدين : الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمرأة العاملة بقطـاع الغـزل والنسيج فى مصر ، بحث ميدانى، مركز البحوث العربية، القاهرة، ١٩٩٧ ، ص ١٨٣.
(٣٠) سعد الدين إبراهيم : " تطور أوضاع المرأة المصرية من نيروبى إلى بكـين" تقريـر الجمعيات الأهلية المصرية للمنتدى العالمى للمرأة ببكين ، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحـدة للأطفال UNICEF وهيئة المعونة USAID والصندوق الاجتمـاعى للتنميـة ، القـاهرة ، ١٩٩٥، ص ص ١٦-١٩ .
(٣١) حسنين كشك : الآثار الاقتصادية والاجتماعية لعمل المرأة فى القطاع غير الرسـمى ، دراسات حالة فى ثلاثة أحياء شعبية بالقاهرة الكبرى ، مركز البحوث العربية ، ١٩٩٧ .
(32) Fergany, N. Urban Woman Work Poverty Alleviation in Egypt, Mishkat Centre, Cairo, 1994
(٣٣) عبد الباسط عبد المعطى: "المرأة العربية الفقيرة"، مرجع سبق ذكره.
(٣٤) رفعت لقوشة وآخرون : حق الغذاء فى المجتمع المصرى ،المركز القـومى للبحـوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ،١٩٩٣، ص٨٦.
(35) Coombe, Ph., The World Educational Crisis Asystems Approach, of Ford University Press. New York 1968.
(٣٦) عبدالباسط عبدالمعطى: المرأة العربية الفقيرة، مرجع سابق ، ص١٠.
(٣٧) عادل عاذر وآخرون : ظاهرة عمالة الأطفال ، المركز القومى للبحـوث الاجتماعيـة والجنائية ومنظمة الأمم المتحدة للأطفال " UNICEF" ، ١٩٩١ ، ص٣٢.

الجـداول

جدول رقم (١)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب السن

السن	العدد	النسبة المئوية
٢٠-٢٩	٥	%٨,٣
٣٠-٣٩	١٥	%٢٥
٤٠-٤٩	٢٤	%٤٠,١
٥٠-٥٩	١٠	%١٦,٦
٦٠سنة فأكثر	٦	%١٠
الإجمالى	**٦٠**	**%١٠٠**

جدول رقم (٢)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	العدد	النسبة المئوية
أمية لم تذهب للمدرسة	٤٠	%٦٦,٦
خرجت من المرحلة الابتدائية	١٦	%٢٦,٧
حاصلة على الابتدائية	٤	%٦,٧
الإجمالى	**٦٠**	**%١٠٠**

جدول رقم (٣)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب عدد الأبناء

عدد الأبناء	العدد	النسبة المئوية
أقل من ثلاثة أبناء	٥	%٨,٣
٣-٥ أبناء	٤٠	%٦٦,٦
ستة أبناء فأكثر	١٠	%١٦,٦
غير مبين	٥	%٨,٣
الإجمالى	**٦٠**	**%١٠٠**

جدول رقم (٤)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب حالة السكن

حالة السكن	العدد	النسبة المئوية
غرفة واحدة	٣٥	%٥٨,٣
غرفة وصالة	١٢	%٢٠
غرفتان وصالة	٨	%١٣,٣
كشك أو خيمة	٥	%٨,٣
الإجمالى	**٦٠**	**%١٠٠**

جدول رقم (٥)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب الدخل اليومى

الدخل اليومى	العدد	النسبة المئوية
أقل من ثلاثة جنيهات	١٥	%٢٥
٣- < ٥	٢٠	%٣٣,٣
٥- < ١٠	١٣	%٢١
١٠- < ١٥	٥	%٨,٣
١٥- < ٢٠	٦	%١٠
٢٠ جنيه فأكثر	١	%١,٧
الإجمالى	**٦٠**	**%١٠٠**

جدول رقم (٦)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب الموطن الأصلى للمبحوثات

الموطن الأصلى	العدد	النسبة المئوية
قرية	٤٠	%٦٦،٧
مدينة	٢٠	%٣٣,٣
الإجمالى	**٦٠**	**%١٠٠**

جدول رقم (٧)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب نشاط البائعات

الأشياء التى تبيعها	العدد	النسبة المئوية
فواكه وخضروات	١٣	٢١٧%
توابل	٢	٣،٣%
أدوات منزلية	١٦	٢٦,٧%
فول – طعمية – كشرى	١٢	٢٠%
مشروبات – شاى وقهوة	٥	٨,٣%
منتجات الألبان	٤	٦,٧%
خبز وفطير	٦	١٠%
أخرى تذكر	٢	٣،٣%
الإجمالى	**٦٠**	**١٠٠%**

جدول رقم (٨)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب دوافع العمل لدى البائعات

الدافع	العدد	النسبة المئوية
إعالة الأسرة	٣٠	٥٠%
المساهمة فى ميزانية الأسرة	٢٠	٣٣,٤%
عدم وجود مصادر الدخل أو أراضى	١٠	١٦,٦%
أخرى تذكر	--	--
الإجمالى	**٦٠**	**١٠٠%**

جدول رقم (٩)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب دخول المبحوثات

كفاية الدخل	العدد	النسبة المئوية
يكفى	٦	١٠%
لا يكفى	٥٦	٩٠%
الإجمالى	**٦٠**	**١٠٠%**

جدول رقم (١٠)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب المتاعب التى تقابل المبحوثات فى العمل

المتاعب	العدد	النسبة المئوية
مضايقات الزبائن	١٥	٢٥%
مضايقات شرطة المرافق	٢٠	٣٣,٣%
مضايقات التجار	١٣	٢١,٧%
مضايقات أصحاب الحوانيت والمحلات	١٢	٢٠%
الإجمالى	**٦٠**	**١٠٠%**

جدول رقم (١١)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب الحالة الصحية للمبحوثات

الحالة الصحية	العدد	النسبة المئوية
تعانى من أمراض	٢٣	٣٨,٣%
لا تعانى من أمراض	٣٧	٦١,٧%
الإجمالى	**٦٠**	**١٠٠%**

جدول رقم (١٢)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب الأمراض التى تعانى منها المبحوثات

البيان	العدد	النسبة المئوية
أمراض صدرية	٥	٢١,٣%
أمراض باطنية	٦	٢٦,٧%
أمراض روماتيزمية	٨	٣٤,٧%
أمراض عيون	٤	١٧,٣%
الإجمالى	**٢٣**	**١٠٠%**

جدول رقم (١٣)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب المؤسسات العلاجية التى تتردد عليها البائعات

البيان	العدد	النسبة المئوية
مستشفى عام	٤٠	%٦٦,٧
مستشفى خاص	--	--
مستوصف	٧	%١١,٧
دكتور خاص	٣	%٥
علاج شعبى	١٠	%١٦,٦
الإجمالى	**٦٠**	**%١٠٠**

جدول رقم (١٤)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب تفضيل المبحوثات لتعليم أبنائهن

البيان	العدد	النسبة المئوية
نعم	٤٥	%٧٥
لا	١٥	%٢٥
الإجمالى	**٦٠**	**%١٠٠**

جدول رقم (١٥)

يوضح توزيع أفراد العينة حسب الصعوبات التى تواجه المبحوثات فى تعليم أبنائهن

البيان	العدد	النسبة المئوية
ارتفاع تكاليف الدراسة	٤١	%٦٨,٣
الدروس الخصوصية	١٣	%٢١,٧
عدم رغبة التلميذ فى مواصلة التعليم	٦	%١٠
أخرى تذكر	--	--
الإجمالى	**٦٠**	**%١٠٠**

الباب الخامس

المجتمع المدني و السياسي

الفصل العاشر

المنظمات غير الحكومية ودورها فى إنجاز التحول الديموقراطى والتنمية فى مصر

دراسة حالة (١٩٨٠-٢٠٠٠)(*)

مقدمة : مشكلة الدراسة وقضاياها الأساسية

شهدت العقود الخمس الأخيرة من القرن العشرين صعوداً وهبوطاً للفكر التنموى فى بلدان العالم الثالث على مستوى السياسات والممارسات فى آن معـا، وذلـك مـع ظهور خطاب جديد للتنمية فى ظل رأسـمالية متجـددة مواكبـة لتيـارات التحـول الديموقراطى والليبرالية الاقتصادية .

ويمكن للمرء أن يدعى أن جوهر هذا الخطاب هو السعى لتكريس إدماج بلـدان العالم الثالث فى إطار النظام الاقتصادى العالمى لتظل قانعة بدورها كمصدر للمـواد الأولية والطاقة، ولكى تبقى سوقاً لاستهلاك ما ينتجه النظام عبر آلياته الجديدة ومـن بينها الشركات عابرة القارات. وقد دعمت المؤسسات الدولية للتمويل والإقراض إلـى جانب الحكومات الغربية مشروعات التنمية مسـتهدفة تثبيـت الأوضـاع الجديـدة، وتضافرت هذه القوى لتقود هجوماً نقدياً أدى إلى انهيار " دولة الرفاهية الكينيزية فـى الدول الرأسمالية الصناعية، وانهيار الاتحاد السوفيتى الذى لم يستطيع تجاوز أزماتـه انطلاقا من عام ١٩٨٠، وكذلك انهيار مشروع التنمية فى العالم الثالث الذى استند إلى تحقيق التنمية سواء بالسير فى طريق التنمية البرجوازية، أو السعى لإنجـاز التنميـة المستقلة وفق النموذج الاشتراكى [(١)]. وكان من الضرورى إحلال خطاب تنموى جديد يناسب التحولات التى ظهرت فى أعقاب انهيار القوى السابقة بعـد أن أصـبح فيهـا النظام الرأسمالى العالمى قطباً وحيداً بلا منازع .

أما فى بلدان العالم الثالث، فقد بات واضحاً فشل النخب الحاكمة بها فى الانتقال إلى الديموقراطية أو إنجاز الإصلاح الاجتماعى والاقتصادى لشـعوبها، وأصـبحت حكوماتها ضعيفة الكفاءة عاجزة عن سداد الديون الخارجية التى تراكمت عليها. مـن هنا برز التحول فى خطاب التنمية محملاً بدعاوى تناهض تدخل الدولة وتدعو لهجـر التخطيط المركزى، وإطلاق الحرية للقطاع الخاص وآليـات السـوق، مـع تشـجيع

(*) كتب هذا الفصل الدكتور محروس محمود خليفة، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.

مؤسسات الاستثمار الرأسمالى الدولى كى تصبح شريكاً جديداً للتنمية مع المنظمات غير الحكومية. وصاحب ذلك الأخذ بسياسات التحرر الاقتصادى والتغيير الهيكلى لاقتصاديات هذه البلدان، وإحلال الديموقراطية الاقتصادية السياسية، وحماية البيئة وحقوق الإنسان باعتبارها المحاور الأساسية التى يستند إليها الخطاب التنموى الجديد[٢].

كما يمكن الادعاء أن البديل التنموى الجديد- فكراً وممارسة- استند إلى قاعدة قوامها الاعتماد على منظمات المجتمع المدنى وعلى رأسها المنظمات غير الحكومية، مع إشراك القطاع الخاص، بمساندة القوى الفنية والاقتصادية الداخلية والخارجية الدولية التى تتيح الخبرة الفنية والدعم المالى من القروض والمنح والمساعدات لإنجاز التنمية فى العالم الثالث. وقد قوبل هذا البديل بترحاب روجت له المنظمات الدولية للتنمية، وسعت حكومات دول العالم الثالث للاستفادة مما صحبه من منح ومساعدات تمويلية كبيرة. ونضيف لما سبق أن غياب سياسة قومية موجهة لممارسة المنظمات المشتغلة بالتنمية، وتنوع المداخل التى تعتمد عليها بفكر تنموى معولم، والاندفاع المشهود بين عدد كبير من هذه المنظمات لاقتناص أكبر قدر يمكن الوصول إليه من المنح والقروض والمساعدات الأجنبية، كل ذلك قد يؤدى لتكريس التبعية. لا يمثل الخيار الأفضل لإنجاز أهداف التنمية المستقلة، أو إنجاز التحول الديمقراطى، كما أن فاحتمال وجود تفاوت فى توزيع موارد القوة التى تحوزها المنظمات غير الحكومية وتفاوت قدرة كل منها على المشاركة فى صنع القرار، ودرجة استقلاليتها أو اندماجها وارتباطها بجهاز الدولة، ومدى ما يتوفر أمامها من إمكانات وموارد مادية وبشرية، وتباين خصائص التكوينات والشرائح الاجتماعية التى تمثلها وتعبر عن مصالحها، كل هذه المتغيرات قد يترتب عليها تأثير سلبى فى قدرتها وحركتها لإنجاز أهدافها. وهو تفاوت لوحظ بالفعل على ممارسات منظمات المجتمع المدنى كالنقابات والجمعيات الأهلية وجماعات رجال الأعمال والغرف التجارية . من هنا وجد الباحث نفسه أمام سبب مشروع يدفعه للقيام بهذه الدراسة فى محاولة للكشف عن الآثار السلبية التى يمكن وقوعها سواء على صعيد عملية التحول الديموقراطى أو على صعيد إنجاز التنمية.

من المقدمة السابقة تحددت مشكلة الدراسة فى التساؤل الرئيسى التالى :

إلى أى حد يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تحقق أهداف التحول الديموقراطى والتنمية المستقلة فى مصر فى ظل الاعتبارات السابق الإشارة إليها ؟

ويقودنا هذا التساؤل بالضرورة لطرح تساؤل آخر وهو .. هل هناك احتمال أن تؤدى التنمية البديلة إلى تكريس أوضاع التبعية بما يؤدى لإعادة إنتاجها فى ظل الفكر

الاقتصادى والاجتماعى والسياسى التنموى المعولم، وهو نسق فكرى وافد ومخترق ؟

أهداف الدراسة

١- رصد وتحليل انعكاسات الفكر التنموى الحديث على مداخل التنمية فى مصر على صعيد السياسات والممارسات خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين .

٢- رصد وتحليل الممارسات التنموية التى تقوم بها المنظمات غير الحكومية ومـدى ملاءمتها للأهداف المعلنة للسياسات التى تتبناها تلك المنظمات .

٣- التحليل البنائى الوظيفى للمنظمات غير الحكومية باعتباره متغيراً أساسياً له تأثيره على ما تنتجه، ورصد ما استطاعت إنجازه خلال فترة زمنية (عام على الأقل).

٤- تحليل الآليات والاستراتيجيات التى تعتمد عليها المنظمات فى تحقيق أهدافها سواء فى مسألة التحول الديموقراطى أو على مستوى إنجاز أهداف التنمية .

٥- التوصل إلى مدخل مناسب لتوجيه سياسات التنمية وممارساتها .

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة وفقاً لحدود المشكلة التى تتصدى لها ، والأهمية والأهداف المشار إليها، تعتبر دراسة ذات طابع تحليلى وتفسيرى. كما أنهـا تنـدرج ضمن دراسات السياسة الاجتماعية بمعنى إمكانية توظيف ما قد يسفر عنها من نتـائج لتحقيق أهداف تطبيقية وعملية لصانعى السياسات التنموية . وعلى هذا الأساس، اعتمد الباحث على المدخل البنائى الوظيفى فى تحديد المفاهيم والقضايا المرتبطة بالمنظمات غير الحكومية باعتبارها "تنظيمات رسمية" تهدف لتحقيق أهـداف وغايـات ينشـدها الأعضاء المنتمون إليها. وكانت المساهمات النظرية لكتاب ومنظرى التنمية مصـدراً لمناقشة طروحات الفكر التنموى وسياسات التنمية فى العالم الثالث .

وتنقسم الدراسة إلى مبحثين الأول عن التحول الديموقراطى و المجتمع المـدنى فى العالم الثالث، والثانى يناقش نتائج الدراسة واستخلاصاتها .

المبحث الأول : التحول الديمقراطى والمجتمع المدنى فى العالم الثالث

١ - التحول الديموقراطى

١ - ١- الديموقراطية والتحول فى الموجة الثالثة : اعتبر "صمويل هنتنجتـون" أن نجاح الانقلاب العسكرى فى البرتغـال سـنة ١٩٧٤ كـان بدايـة للموجـة الثالثـة للديموقراطية التى شملت بلدانا فى جنوب أوروبا ووسطها وشرقها وأمريكا اللاتينيـة وآسيا وأفريقيا والشرق الأوسط . وقد مر التحول الديموقراطى فى مراحل ثلاث خلال

الفترة من ١٨٢٨ إلى ١٩٧٤ وما زالت مستمرة حتى الآن . [٣].

ويقصد بموجة التحول الديموقراطى "مجموعة من التحولات وحركات الانتقـال من النظام غير الديمقراطى إلى النظام الديموقراطى، تحدث فى فترة زمنيـة محـددة تفوق فى عددها حركات الانتقال فى الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة . وتضم تغيرات فى البنية الاقتصادية والاجتماعية واتساع هامش الحركة وازدهار مؤسسات المجتمـع المدنى، وبروز نخب سياسية من بين قوى متعددة الانتماءات، واتساع الطبقة الوسطى، وبـروز دور رجال الأعمال وجماعات المصالح فى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية" .

أما الديموقراطية فى بعدها الليبرالى فمعناها الحالة التى يكون للمواطن حق فـى نصيب متساو من السلطة السياسية تتيح له المشاركة المستقلة فى الاقتراع وبناء القوة فى غير خضوع لسيطرة قوى خارجية على حقوقه المدنية وممتلكاته، وحريتـه فـى التعبير وممارسة العبادة، وتحريره من أى سيطرة للحكومة بحيث لا تتدخل فى الأدوار التى لا يكون هناك موجب لتدخلها . ويرى البعض أن الديموقراطية ضرورة أساسية لقيام التحرر الاقتصادى، وانتهاج مبدأ التنافس الحر، والاعتماد على القطاع الخاص، تزدهر فى ظل توسع هامش حرية الانتخابات وقيم الحرية والمساواة والـتخلص مـن النظم الشمولية [٤] . وانتهى المدافعون عن النموذج الغربى للديموقراطية الليبرالية إلى أنها الأيديولوجية الوحيدة القادرة على البقاء بعد أن ثبت عدم وجـود أى أيديولوجيـة أخرى مؤهلة لتحدى الديموقراطية الليبرالية . ومن ثم توصل هؤلاء المفكرون إلى أن المستقبل لن يأتى ببديل أفضل، وعليه يمكن أن يكون التاريخ قد بلغ نهايته [٥] .

ويمكن القول تجاوزا أن خطاب الفكر الغربى لمسألة الديموقراطيـة الليبراليـة الموجه للعالم الثالث أصبح بمثابة أيديولوجية تحقق الهيمنة، تفرض رؤيتها وطريقتهـا الفريدة على العالم بأسره. وهذه الهيمنة تحولت لشبكة من الأدوات المادية التى تحافظ بها مراكز السيطرة فى النظام الاقتصادي العالمى على مصالحها، وهو المعنى الـذى فهم به "ألتوسير مقولة جرامشى" عن الأيديولوجية المهيمنة. فالديموقراطية الليبراليـة الغربية باتت بمثابة جهاز مادى يخاطب مؤسسات المجتمع المدنى فـى دول العـالم الثالث، ويتولى المفكرون والخبراء ترجمة الخطاب بما يفيد تشـكيل أنمـاط البشـر وسلوكياتهم فى سياق الإنتاج الرأسمالى الذى يستهدفه النظام الاقتصادى العالمى [٦] .

ويمكن للمرء الادعاء بأن هذا المضمون ينطلق من رؤية نظرية وأيديولوجية أكد عليها عدد غير قليل من الكتاب مثل "لارى دياموند" ، "جون لينز" ، "سيمون مـارتن ليبست" ، "هجارد كوفمان" ، "هنتنجتون". وهم يؤكدون على أهمية الدور الذى تلعبـه القيادة السياسية فى الدعوة للنمو والتحرير الاقتصادى، وأن " دعم حقـوق الإنسـان

والتحول الديموقراطى يعنى فى الوقت نفسه هجر السلطة الشمولية فى ظل التحرير الاقتصادى، ومن ثم تتدعم قوة المجتمع المدنى بمؤسساته فى مناخ الحرية والسياسة المستقرة"، وهكذا تصبح الديموقراطية مدخلا لدعم الاقتصاد الرأسمالى وازدهاره"[(٧)].

١ - ٢- شروط التحول الديموقراطى وآليات إنتاجها: اتفق بعض العلماء على أن هناك مجموعة من العوامل التى تؤدى للتحول الديموقراطى ومن بينها تحقيق مستوى عال من الثراء، وإعادة توزيع الثروة والدخل، وسيادة اقتصاد السوق،والتحديث من خلال برجوازية قوية، ونمو الطبقة الوسطى، وتطوير روح التنافس السياسى والمشاركة، وتقوية الهياكل السياسية المؤيدة للديموقراطية، وانخفاض نسبة العنف المدنى والتطرف السياسى، وارتفاع مستوى التسامح الدينى والتعددية الطائفية، واحترام القانون، ووجود الزعماء السياسيين الملتزمين بالديموقراطية. وتقودنا المقولة السابقة إلى ملاحظة أن عناصر الخطاب الذى تنتجه آليات إنتاج الفكر والإعلام الثقافية المعولمة منذ نهاية القرن العشرين حول المسألة الديموقراطية يدور حول إعادة إنتاج هذه العوامل لتصبح محاور الدعوة الموجهة لبلدان العالم الثالث، فى سياق محاولة تكريس التحولات الاقتصادية والاجتماعية فى هذه البلدان .

وعلى الرغم من وجود تفاوت فى رؤى بعض المفكرين حول قضايا التحول (هنتجنتون و فوكاياما) على سبيل المثال، إلا أن هناك ثمة اتفاق على أن التوجه نحو الديموقراطية يتم بتراجع النظم الشمولية فى سياق ارتفاع تدريجى فى مستويات المعيشة والتعليم واتساع قوة الطبقة المتوسطة الحضرية كمصدر قوة لدعم المجتمع المدنى. واستندت الدول الغربية إلى هذه الدعاوى لتبرير مسئولياتها عن تحقيق التحول الديمقراطى وحماية السلام والرخاء، حيث تصبح الديموقراطية الليبرالية الضمانة الكبرى لعدم عودة المخاطر التى كانت تهدد الغرب فى القرن العشرين والتى يحددون مصادرها فى (الفاشية والشيوعية والإسلام). وترتيباً على ما سبق تبرر دول الغرب مزاعمها فى حق التدخل الدولى لدعم الديموقراطية وحقوق الإنسان واستخدام كل الوسائل الفعالة لتحقيق الإصلاح الاجتماعى والسياسى فى العالم الثالث. ويساهم التقدم فى تقنيات نقل وتبادل المعلومات فى نقل الأخبار عما يدور من صراعات ومواقف بحيث تصبح هذه الأخبار على صورة كرات ثلج صغيرة يتم تجميعها فى كرة كبيرة ينقلها الإعلام لتصبح نموذجاً يستثير مجتمعات أخرى تبحث عن التغير أو تحرض على البدء به [(٨)]. وبذلك يتم توجيه خطاب التنمية فى سياق الديموقراطية الليبرالية .

كما يتم الترويج عبر الدوائر السياسية والأكاديمية للربط بين الديموقراطية من ناحية، والتصنيع وزيادة الدخل القومى وتضييق الفجوة بين الطبقات وانتشار التعددية من ناحية أخرى، مع التأكيد على أن أساليب العالم المتخلف لن تصلح لقضايا الاقتصاد

والتنافس والابتكار، أو التصدى للعجز المالى وتحقيق العمالة الكاملة والتعاون من أجل حماية البيئة. ومن ثم الدعوة لتعظيم دور المجتمع المدنى ومؤسساته وعلـى رأسـها جماعات المصالح وجماعات رجال الأعمال [٩].

كما طورت المنظمات والحكومات الغربية استراتيجية "التحكم الجيد" للسـيطرة على مستقبل تطور الدول النامية، وأعنى باستراتيجية " التحكم الجيد" الجديدة السياسات التى تبنتها المنظمات الدولية للتنمية المانحة للقروض والمساعدات المقدمة لدول العالم الثالث . ويمكن الادعاء بأن اشتراط التحكم عن طريق تقديم العون المـالى والخبـرة لمنظمات المجتمع المدنى والقطاع الخاص واستبعاد الجهاز الحكومى، يمكن أن يؤدى لغرس قيم يتم عن طريقها التغلغل فى ثنايا المجتمع لتصـبح أدوات تحقيـق ضـبط وتوجيه التحكم بآليات تعيد تكريس التبعية بين مراكز وأطراف النظـام الاقتصـادى الدولى [١٠].

هنا يتفق الباحث مع ما أشارت إليه "أمانى قنديل" عندما توقعت أن تؤثر علاقات التبعية على التطور الديموقراطى من خلال الاختراق الثقافى، ويظهر الاختراق مـن خلال الاتفاقات التى تتم بين الدول الاقتصادية الغربية ومؤسسـات التمويـل الدوليـة ودول العالم الثالث، وتدلل على مقولتها بالاتفاقيات التى تمت وما تـزال مـع هيئـة المعونة الأمريكية فى مصر. وهى التى أصبحت طرفاً عبر جماعات المصالح ورجال الأعمال فى اللجان الحكومية واللجان التشريعية والممارسات التفاوضية، كما نشـطت الهيئة الأمريكية من خلال الاتفاقيات الرسمية مع الحكومة المصـرية حـول تمويـل مشروعات الجمعيات الأهلية (مؤسسات المجتمع المدنى) بحجم تمويـل وصـل إلـى ٣٤,٧٨ مليون جنية استفادت منه ٣٦١١ جمعية. وجاء على جـدول الأولويـة فـى أهداف المشروع تقوية اللامركزية وتشجيع عملية التحول نحو القطاع الخاص خـلال الفترة من سنة ١٩٨٦ إلى سنة ١٩٩٩ [١١] .

٢ – إعادة تشكيل المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى

٢- ١- حصاد الدراسات المعينة بتطور المجتمع المدنى فى العالم الثالث: تشير هذه الدراسات إلى أن الفساد البيروقراطى والقهر وضيق هامش الحريـة وفشـل النخـب السياسية الحاكمة فى تحقيق إنجازات ملموسة على صعيد التنمية جعلها تتراجع متحولة إلى ممارسات تشي فى بعض مظاهرها بالديموقراطية من خلال الإصلاح الاقتصادى. وهو ما لوحظ بين عدد كبير من الدول فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينيـة والشـرق الأوسط. ومن هنا يمكن القول أن هناك عوامل داخلية أدت إلى انبعاث موجـة مـن التحول الديموقراطى فى بلدان العالم الثالث، حملت فى ثناياها إعادة تشكيل المجتمـع المدنى وعلى رأسها الصراعات والأزمات والمشـكلات الاقتصـادية والاجتماعيـة

والسياسية ونمو قوى المعارضة التى شهدتها هذه الدول [١٢].

٢ – ٢ النخب السياسية ودورها فى أعاده تشكيل المجتمع المدنى : يمكن الادعـاء بأن تصاعد الصراع بين السلطة السياسية وبعض الجماعات ولاسـيما فـى مواقـف الاحتجاج السياسى، وإعلان الرفض من جانب الجماهير لبعض قرارات الدولة التـى تمس مصالح الناس أدت إلى تصعيد الأزمات السياسية حتى أصبحت مهـددة للنظـام الحاكم، كما ساهم المفكرون والمثقفون بدور ملحوظ فى تشـكيل مواقـف الصـراع والتحول سواء تلك التى تقف موقف التأييد والدفاع عن السلطة أو موقف الدفاع عـن مصالح الجماهير، ويمكن القول بأن النخب السياسية وجماعات المعارضة التى يقودها المثقفون تصبح ذات تأثير بارز فى تحريك عجلة التحول نحو الديموقراطية . وهنـاك شواهد وحالات متعددة لوحظت خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين فـى مصـر وبلدان أوروبا الاشتراكية وأمريكا اللاتينية . تؤكد صحة هذا الادعاء ويمكن المحاجاة بها على وجود ارتباط بين دور النخب والتحول الديموقراطي.[١٣].

واستنادا إلى واقع التجربة المصرية نلاحظ أن النخبة السياسـية ذات الأصـول العسكرية التى تمكنت من السيطرة على الحكم فى يوليو ١٩٥٢، استمدت شـرعيتها وهيمنتها على دوائر صنع القرار من خلال تاريخ طويل فى الحركة الوطنية. وتمكنت من خلال التحالف مع البيروقراطية والتكنوقراط أن تسيطر على توجيه برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى تهميش مؤسسات المجتمـع المـدنى. وظلـت المسألة الديموقراطية متعثرة لا تتقدم على أجندة التحولات السياسية، إلى أن بدأت فى التحول بفعل عدد كبير من العوامل الداخلية والخارجية ابتداء من دعـاوى التعدديـة السياسية ووصولا إلى تأكيد الديموقراطية. ويمكن للمرء أن يدعى وجود رابطة قوية بين تبنى التعددية السياسية والتحول الديموقراطى والتحولات الاقتصادية ابتـداء مـن الانفتاح والتحرير الاقتصادى وظهور جماعات رجال الأعمال التى ارتبطت بالسـعى من أجل توسيع السوق الرأسمالية وسيادة القطاع الخاص، كما تصاعدت قوة شـرائح اجتماعية جديدة ظهرت على قمة هرم الطبقات الاجتماعية، وبدأت تلعب أدواراً متميزة فى صنع القرارات السياسية والاقتصادية مع النخبة السياسية ودوائر صـنع القـرار. ودعم بعض المثقفين والكتاب والخبراء هذه التحولات وساعدوا على نشرها عبر دوائر التأثير فى الرأى العام، وهو ما يدعونا لاستنتاج وجود روابـط بـين أدوار النخبـة السياسية والمثقفين وحركات التحول الديموقراطى الحديثة .

٢- ٣- التنمية والتحول الـديموقراطى : نستطيع فى ظل الطرح السابق القول بـأن التحول نحو الديموقراطية كان مبرراً للخلاص من الآثار والنتائج التى كشـفت عـن عجز السلطة الحاكمة، وصاحب ذلك قوة الدفع التى مارستها الجماهير مـع عوامـل

أخرى، يشير إليها "إسماعيل صبرى عبد ا " مثل إعادة ظهور إطـارات اجتماعيـة سابقة على الرأسمالية مثل القبلية، الطائفية، الحركات العرقيـة المتعصـبة ... وكـان الخلاص من ذلك عن طريق تنشيط الحكم المحلى ودعم نشاط الجماعات والتنظيمـات غير الحكومية، والدعوة لمشاركة الجماهير وتقوية مؤسسات المجتمع المدنى، ومحاولة تغيير موقف السلطة فى استخدام التشريعات المعادية للديموقراطية، والتخفيـف مـن هيمنة البيروقراطية والقيود المفروضة على الحريات . ومن هنا يصبح حسن استخدام البيئة والتصنيع والاعتماد على النفس وقوة المجتمع المدنى الديموقراطى وسيلة أساسية للإنجاز [١٤].

٣ – المجتمع المدنى فى ظل الديموقراطية

أصبح التحول نحو الديموقراطية وإعادة الاعتبار لمؤسسات المجتمع المدنى أمراً يمكن تحقيقه متى توفرت الإرادة السياسية لدى السـلطة الحاكمـة، ومتـى وجـدت المنظمات والأدوات التشريعية والجماهير والقوى التى تدفع فى هذا الاتجاه. ويـذهب "سعد الدين إبراهيم" إلي وصف الديموقراطية بأنها التجسيد السياسى للمجتمع المـدنى، حيث تتبنى الدولة صيغة سلمية لإدارة الاختلاف والتنافس والصراع. ويشـير عـالم الاجتماع الأمريكى "روبرت بوتنام" إلى أن المجتمع المدنى يصبح بمثابة "رأس المال الاجتماعى بمعنى عدد ونوعية تنظيمات المجتمع المدنى فى منطقة ما وعدد السـكان المشاركين فيها، حيث ترتبط معدلات التنمية الاقتصادية بقوة المجتمع المـدنى الـذى يصبح مرادفاً لمفهوم " التقدم الانسانى" المبنى على الحريـة والمسـاواة والمشـاركة واحترام حقوق الآخرين وزيادة الأحزاب السياسية والاتحـادات العماليـة والأنديـة والمؤسسات الاجتماعية واتساع ممارسات المنظمات التطوعية " [١٥].

٣ – ١ – تنظيمات المجتمع المدنى : المجتمع المدنى مفهوم حديث نسبيا ورد ذكـره فى سياق العولمة الثقافية التى غزت العالم الثالث فى السنوات الأخيرة فى إطار العلوم الاجتماعية والسياسية . ويشير إلى تنظيمات اجتماعية وليس إلى الأفراد، وتقع هـذه التنظيمات وسطاً بين نوعين آخرين، مؤسسات وتنظيمات الدولة ذات الأبنية الرسمية، والتنظيمات العائلية ذات الطابع الإرثى .

اتفقت معظم استخدامات المصطلح على أنها تنظيمات ذات طابع اختيـارى لأعضائها، غير حكومية، تنشأ لخدمة مصالح وأهداف مشتركة تعظـم مـن قـدرات الأفراد، وهى تنظيمات وسيطة. فهى ليست ذات طابع قانونى لإدارة المجتمع السياسى أو إدارة مرافق الدولة، وهى ليست وراثية تضم الفرد منذ ميلاده كالعائلة أو القبيلـة . وهى تنظيمات تملأ فضاء النشاط الإنسانى التلقـائي الحـر [١٦]، وتحقـق المواطنـة بمفهومها الحديث. تخرج الناس من نطاق ذواتهم ومصالحهم الشخصية التى تتصـف

بالأنانية، وتدريبهم على ممارسة الديمقراطية عبر روابط اجتماعية، وتـوفر التماسـك الاجتماعى الذى يتجاوز المصالح الأنانية للأفراد [١٧].

ويشهد التاريخ المصرى والعربى والإسلامي بأن مؤسسـات المجتمـع المـدنى عرفتها المجتمعات الإسلامية منذ وقت مبكر علـى صـورة الـروابط والجماعـات الخيرية، وعرفها المجتمع المصرى حتى من قبل قيام الدولة الحديثة، حينمـا قامـت تنظيمات أهلية غير حكومية لتحقق عدداً من الوظـائف الاجتماعيـة. كمـا عرفتهـا المجتمعات الغربية منذ منتصف القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين على صورة بيوت رعاية الفقراء والمحلات الاجتماعية وجمعيات الإحسان فى بعض أحياء المـدن الكبرى فى أوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية . ومن هنا نقول أن تنظيمات المجتمع المدنى مصطلح حديث فى الخطاب المعاصر، غير أن لها وجـود سـابق فـى كـل المجتمعات الإنسانية المنظمة، وكان لها دور فى التطور الفكرى والحضارى، وإن كان قد برز فى تطور المشروع التحديثى للمجتمعات الغربية .

فى ضوء ما سبق – يمكن تصور منظمات المجتمع المـدنى علـى أنهـا مؤسسات تقع على متصل تتحرك فيه من حيث درجة التعقيد التنظيمى والوظيفى، من تنظيمات بسيطة أولية تقوم خلال علاقات الجيرة المحليـة والقرابـة، إلـى روابـط وتجمعات تنتظم حول أهداف اجتماعية خيرية إقليمية وعرقيـة، وتعتبـر الجمعيـات الأهلية إحدى صورها. وهناك تنظيمات أكثر تعقيداً تقوم على تحقيق المصالح المهنية كنقابات واتحادات العمال ونقابات المهنيين كالأطباء والمهندسين والمعلمين، وصـولاً إلى تنظيمات أكثر تعقيداً كالأحزاب السياسية . كما ارتبط ظهور بعض التنظيمات بما يحدث من تفاعلات خلال عملية الصراع الاجتماعى سواء بين الطبقات الاجتماعية، أو بين الدولة والأفراد والجماعات والشرائح الاجتماعية مثل منظمات حقـوق الإنسـان، ويمكن للمرء أن يدعى بأن ازدهار ونمو مصطلح "تنظيمات المجتمـع المـدنى" فـى مصر ارتبط مؤخراً بالمشروع التنموى الرأسمالى الوارد فى الخطاب الدولى للتنميـة والتحديث، وفى تقارير لجان ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسـات الدوليـة للتمويـل والتنمية [١٨].

٣ – ٢ – المنظمات غير الحكومية : وهو مصطلح شاع اسـتخدامه فـى السـنوات الأخيرة Non – Governmental Organization ، والمصـطلح يعبـر عـن صيغة مؤسسية لعدد كبير من المنظمات الاجتماعية يجمـع فيمـا بينهـا مجموعـة خصائص منها: أنها كيانات لا تنتمى للإدارة العامة وجهازها الحكومى، ولا تسـعى لتحقيق ربح يعود على مؤسسيها كما تفعل مؤسسات الأعمال والشركات. ويضم فضاء المنظمات غير الحكومية مجالات متعددة من النشاط الإنسانى يقوم فى أغلبـه علـى تجسيد حرية الاختيار فى شكل الانتماء إليها، وسعيها لتحقيق مصالح، أو الضغط من

أجل تحقيق أهداف تهم الأعضاء والمجتمـع، تعبيـراً عـن التعدديـة، والمشـاركة الاجتماعية والسياسية. وبذلك تكتسب صفة الاستقلالية عن سلطات الدولـة الحديثـة الثلاث : التشريعية والتنفيذية والسياسية . ونبادر إلى التأكيد على أنها لا تقـف فـى مواجهة مؤسسات الدولـة أو سلطاتها، كما أنها ليست بعيدة تماماً عن مرامى نشاطها حيث يحدد الدستور والقانون نطاق نشاط هذه المنظمات، وآليات عملهـا، وضـوابط تفعيلها، وكيفية ضمان تحقيق الأهداف التى قامت من أجلها، كما أن بعضا منهـا قـد يعمل فى مجال إنجاز بعض أهداف مؤسسات الدولة من خلال نظم مستحدثة كنظـام التعاقد " Contracting "، ويعهد إليها ببعض المهام التى كانت تعتبر وظيفـة مـن وظائف الخدمات والمرافق العامة مقابل تحمل ميزانية الدولـة إدارة وتمويـل هـذا النشاط.

والمنظمات غير الحكومية الحديثة أوسع من مفهـوم المؤسسـات الخيريـة أو جمعيات الإحسان Charities ، التى عرفت من تاريخ طويل، وبعـض منهـا الآن يضم مجالات لأنشطة متخصصة تقوم على أعمال واستثمارات ماليـة كبيـرة Big bussines، كما أن بعضا منها يقوم على تخصيص أموال تحقق فى حد ذاتها أرباحاً تعود على المنظمة وليس أصحاب حق الملكية. ومثال ذلك بعض الجمعيات العلميـة التى خول لها القانون فى مصر حق إنشاء مؤسسات تعليمية (فـى مراحـل التعلـيم المختلفة حتى المستوى العالى والجامعى) ، وفى ظل تطورات اقتصادية واجتماعيـة وسياسية أصبح من حق هذه المؤسسات توفير التعليم مقابل الحصول على ثمن للسلعة التعليمية، كما أصبح من حقها إنتاج الخدمات الطبية وتوفيرها. وهى أقرب ما تكـون لآليات السوق الاقتصادية الخاصة والشركات التجارية البسيطة أو شركات التوصـية Private for profit، كما أن بعض القوانين تجيز لها الحصول علـى نسـبة مـن الأرباح المحققة مقابل ما تؤديه من نشاط وإن لم يكن بصورة صريحة .

وتتفاوت أنشطة هذه المنظمات ورؤوس أموالها سواء كانت ذاتية أو مما تحصل عليه من تبرعات المانحين والممولين المحليين أو الدوليين. وهناك منظمـات دوليـة تصل الأموال المستثمرة فيها إلى ملايين الدولارات، بعضها يعتمد على ما تجمعه من مساعدات وهبات وتبرعات بسيطة كالمنظمات العاملة فى مجال الإنقاذ من الكوارث، والمنظمات التنموية العاملة فى بعض مناطق العالم، وهيئات الصليب الأحمر الدولية . وتشير بعض المصادر إلى أن هناك مبالغ ضخمة يتم توجيهها إلى المنظمـات غيـر الحكومية فى مناطق ألبانيا وكوسوفو ومعسكرات اللاجئين، ومناطق فى أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية من مانحين دوليين فى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى وصلت فى بعض الحالات إلى ٢٤ مليون دولار لمنظمات غير حكومية فى مجـالات المساعدات والتنمية، كما تم تقديم حوالى 55 مليون دولار على صورة سلع وبضـائع

وأدوية وعقاقير من الحكومة الأمريكية. وفى أفريقيا قدمت هيئة المعونـة الأمريكيـة حوالى ٧١١ مليون دولار فى سنة ١٩٩٩ لمنظمات غير حكومية، وأيضا لمنظمـات ووكالات الأمم المتحدة التى تسهم هى الأخرى فى تمويل المنظمات غير الحكومية[١٩].

من هنا، يتبنى الباحث وجهة نظر مؤداها أن منظمات المجتمع المدنى على نحو ما أشير إليها منظمات غير حكومية يتحقق فى معظمها مبادئ الطوعية الاختياريـة، والتنافس السلمى، والسعى لتحقيق المشاركة فى الشأن العام والسياسى، وتملأ فضـاء النشاط الإنسانى فى المجتمع. وبذلك يمكن تصنيف هذه المنظمات إلى : -

- جماعات المصالح
- الأحزاب السياسية
- الجمعيات الأهلية

٣ -٢ -١- جماعات المصالح : يطلق عليها أحيانـا "جماعـات الضـغط" وهـى جماعـات منظمة تسعى للتأثير فى عمليات صنع القرار، وتدافع عن مصالح الأعضاء الذين ينتمون إليها على أساس تطوعى أو إجباري. وتعتبر صيغة من صيغ ممارسـة الديموقراطية وتعبيرا عن الحرية السياسية، وتسعى إلى إدارة الصراع بين المصـالح المختلفة سلميا، وتستخدم المفاوضة والتوفيق فى عمليات صنع السياسة العامة للدولة، كما تعتمد على استخدام قوى وآليات ووسائل للضغط فى سبيل تحقيق أهدافها. ومـن أمثلتها جمعيات رجال الأعمال والنقابات المهنية والاتحـادات والنقابـات العماليـة . والخيط المشترك بينها توفر آلية القوة والضغط والعلاقات الموحدة والهدف المشـترك الذى يربط أعضاء الجماعة بمصالح مشتركة .[٢٠].

٣-٢-٢- الأحزاب السياسية : عرف المجتمع المصرى التعددية الحزبية ابتداء مـن عام ١٩٢٣، وتعرضت التجربة الديموقراطية الليبرالية فى مصر للانتهاء بعد تـولى النخبة العسكرية لثورة يوليو ١٩٥٢ السلطة السياسية، وقيامها بمصادرة جميع أنشطة الأحزاب السياسية، وإحلالها محلها عدداً من التنظيمات السياسية الأحادية ذات الصفة القومية ابتداء بهيئة التحرير(١٩٥٣) والاتحاد القومى (١٩٥٦) الاتحـاد الاشـتراكى العربى (١٩٦١). وتشكل هذا الأخير على صورة هرم على قمته لجنة مركزية، وفى وسط الهرم توجد لجان فرعية على مستوى الأقاليم (المحافظات)، وفى أسفل الهـرم توجد الوحدات الأساسية فى القرى والوحدات الإنتاجية والمدن. وكان أقرب بهذا إلـى الأحزاب الشيوعية فى دول أوروبا الشرقية الاشتراكية . وطوال فترة حكـم الـرئيس عبد الناصر ١٩٥٤ – ١٩٧٠، ظل التنظيم السياسى الواحد هو النموذج الوحيد للتعبير عن المشاركة السياسية، إلا أن التنظيمات السياسية التى تعاقبت خـلال هـذه الفتـرة

تحولت بالممارسة إلى تنظيمات تابعة لإدارة جهاز الدولة، وظل الوضـع التنظيمـى للاتحاد الاشتراكى العربى خلال الفترة من ١٩٧٠ بعد انتقال السلطة إلـى الـرئيس السادات موضع جدل ونقاش لتطويره وتفعيل آلياته. إلى أن تم التحول نحو التعدديـة السياسية بقيام ثلاثة منابر تشمل اتجاهات اليمين والوسط واليسار السياسى، وتحولـت فى نوفمبر ١٩٧٦ إلى أحزاب سياسية. وهكذا رجعت الدولة مرة أخرى إلي التعدديـة الحزبية بعد أن صدر قانون الأحزاب سنة ١٩٧٧ محدداً مجموعـة مـن الضـوابط للممارسة الحزبية.(٢١).

٣ – ٢ – ٣ الجمعيات الأهلية : الجمعيات الأهلية جماعات ذات تنظيم مستمر لمـدة معينة أو غير معينة ويكون غرضها العمل فى ميادين تنمية المجتمـع بغيـر قصـد الحصول على ربح مادى . وتتكون من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشـرة أفراد . كما يتراوح نشاطها بين توفير الخـدمات والرعايـة الاجتماعيـة والتنميـة الاجتماعية، والجمعيات الأهلية نوع من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمـع المدنى، بمعنى أنها تجسد القدرة على ممارسة حرية التكوين والانضمام إليها، وبـذلك تحقق شرطاً أساسياً لممارسة الأفراد والجماعات لحقوقهم السياسية. وهى لازمة للتمتع بحقوق سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، اعترف بها منذ صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان (المادة ٢٠، المادة ٢٣ من الإعلان العالمى) . وكرس قيامها العهـد الدولى للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولى للحقـوق الاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافية فى مادته الثامنة الصادر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سنة ١٩٦٦ ودخل حيز التنفيذ الفعلى فى يناير ١٩٨٦ .

وأصبح الحق فى حرية الانضمام للنقابات والأحزاب والجمعيات حقاً مكفولاً فى معظم الدساتير الدولية بشرط أن تكون ممارستها مشروعة بوسائل سـلمية، ويتصـل بحق المشاركة فى الشئون العامة للمجتمع. ومن هنا يصبح حق تكوين الجمعيات جزء لا يتجزأ من الحرية السياسية التى تعتبر أحد الشروط الأساسية فى عمليـات التنميـة والممارسة الديموقراطية وجزء من الحقوق المدنية للمواطن .(٢٢)

٣-٣- التحليل السوسيولوجى لمنظمات المجتمع المدنى

٣-٣-١- القيم والروابط الاجتماعية وتنظيمات المجتمع المـدنى: تنظيمات المجتمع المدنى كيانات اجتماعية تنشأ فى المجتمع المحلى مما يعنى أن قيامها يرتبط بحاجـات محددة تحقق مصالح أفراد وجماعات تربطهم روابط وعلاقات اجتماعية ذات طـابع خاص، وتعنى أن هناك أساساً قيمياً ونفعياً ومصلحة تهم أعضاء التنظيم، وتكون مـن القوة بحيث تشكل نظاما من الأهداف تحظى بقبول أعضاء التنظيم وتحركهم لتحقيقها .

نستطيع استناداً إلى عالم الاجتماع "روبرت نيسبت" القول بـأن قـوة المجتمـع

المحلى تنعكس فيما يترتب عليها من روابط وقيم تدفع الأفراد فى اتجاه معين. وهـى روابط يسودها قيم الغيرية والتطوع المعبرة عن العلاقات الاجتماعية التى تنشأ بـين أفراد المجتمع الجيرة والقرابة والعلاقة المباشرة و المصـالح المشـتركة والمبـادئ الأخلاقية والدافع لفعل الخير من أجل الآخرين . وتكون الروابط من القوة بحيث تكفى لتشكيل تنظيم محلى يستند للتعاون ويعبر عن التماسك الاجتماعى ومواجهة المشكلات المهددة لأفراد المجتمع منذ ميلاده وحتى موته [٢٣].

وإذا كان علماء الاجتماع الأمريكيون قـد أولـوا اهتمامـاً لدراسـة موضـوع المؤسسات الطوعية، فإن ذلك يرجع إلى أن ظروف نشأة المجتمع الأمريكى الفريـدة كانت دافعاً على نحو غير مسبوق جعلت من قيام المؤسسات الطوعية صيغة تناسـب العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الأفراد فى آلاف المقاطعات والأحيـاء والمـدن والمناطق الريفية، وجعلت الفرص متاحة لممارسة الحرية وتقرير كيفية الاعتماد على النفس، وحق تقرير المصير فى ظل المنافسة والتحديات التـى أحاطـت وارتبطـت بظروف قيام المجتمع، ولذلك ازدهرت حركة إنشـاء مؤسسـات المجتمـع المـدنى وارتبطت باللامركزية والليبرالية السياسية [٢٤]. وهو وضع تاريخى مختلف إلى حد ما عن الظروف التى أدت لقيام هذه التنظيمات فى المجتمع المصرى.

٣-٣-٢- صعود وهبوط قوة المجتمع المدنى : كان ما حدث فى مصر إبان مرحلة تبنى سياسة الإصلاح الاقتصادى مشابهاً فى بعض ملامحه لمحاولة إصلاح مر بهـا المجتمع الأمريكى . فقد برزت قوة مؤسسات الدولة فى التاريخ الأمريكى المعاصـر على حساب ضعف مؤسسات المجتمع المدنى خلال عقود النصف الأول مـن القـرن العشرين، ووجد مفكرون أمثال "والتر ليبمان"، "جون ديـوى" و "هربـرت كـارول" وقيادات سياسية حاكمة أمثال الرئيس "وودرو ويلسون" ، "تيودور روزفلت " مبررات كافية دفعتهم لهجر الاعتماد على تنظيمات المجتمع المـدنى فـى تحـديث المجتمـع الأمريكى، والاعتماد على المؤسسات الحكومية القومية والمحلية وخصوصاً خلال عهد عرف باسم حركة "إحياء المجتمع الأمريكى العظيم" . وكان هذا التحول بمثابة تحرك نحو المؤسسة البيروقراطية الحكومية وإضعافا لآليات المجتمع المدنى أيضا، ثم حدث هبوط فى الاهتمام بمؤسسات الدولة والعودة مرة أخرى إلى منظمات المجتمع المدنى . وبذلك صعدت هذه المنظمات إلي أجندة العمل السياسى والاجتماعى هناك [٢٥]. وهـو وضع مشابه لما حدث لمثيلاتها فى مصر خلال الحقبة (٥٢ – ٢٠٠٠) حيث برز فيها هبوط وصعود منظمات المجتمع المدنى خلال مراحل تطور هيمنة الدولة المركزيـة بعد ١٩٥٢، والعودة إلى تفعيل المؤسسة المدنية مرة أخرى خلال العقود الأخيرة مـن القرن العشرين .

٣-٣-٣- الليبرالية الجديدة والعودة للمجتمع المدنى : كان التحـول الاقتصـادى والسياسى الذى شهدته بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مقدمة لتصاعد الليبراليـة الجديدة خلال عقد السبعينيات، حيث توسعت دعاوى التحول فى معظم دول الغـرب، تحمل فى ثناياها مبادئ الهجـوم علـى البيروقراطيـة الحكوميـة، والاتجـاه نحـو التخصيصية، وتنمية الشراكة بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص .

ووجدت دعاوى احترام حقوق الإنسان، والحرية الاقتصادية والاجتماعية، ودعم حقوق الأفراد فى المشاركة واتخاذ القرارات فرصاً حقيقية لقيام مجتمع مـدنى قـوى يستند للديموقراطية، ونستشهد هنا بالتفسير الذى قدمه "جاروفى والس" مؤكداً على "أن الناس الذين ضاقوا ذرعا بممارسات البيروقراطيين الحكوميين وتنظيماتهم التى فشلت فى إيجاد حلول لمشكلاتهم فى المحليات لن يجدوا إجابة ومواجهة لهذه الأوضـاع إلا عبر إطلاق حرية المجتمع المدنى فى ما يحقق الديموقراطية الفعلية[٢٦].

وكان ذلك مقدمة لاختفاء مفهوم " المجتمع العظيم" من الأجندة السياسية الأمريكية الذى قام على مبادئ الإعلاء من شأن التخطيط والمركزيـة البيروقراطيـة وتـدخل الدولة، وبدأت مبادئ العودة إلى دعم قوة المحليات ومنظمات المجتمع المدنى لتحـل مكان المجتمع العظيم باعتبارها الأكثر قدرة فى تحقيق الديمقراطية، والمشاركة فـى إدارة شئون الناس، والمعبرة عن القوى الجديدة القادرة علـى تحمـل المسـئوليات، الوسيطة بين الحكومة والمجتمع المحلى .

احتلت هذه المفردات الاجتماعية والسياسية مضمون الخطاب السياسى للحكومـة الأمريكية منذ عهد الرئيس نيكسون، واستمرت التحولات فى عهـد رونالـد ريجـان ومروراً بالرئيس بوش (الأب)، وظهرت أكثر وضوحاً فى الخطاب السياسى للـرئيس بيل كلينتون، وكانت جميعها تدور حول قوة التنظيمات الاجتماعية والمؤسسة الدينيـة والنقابات وجماعات الجيرة والتنظيمات التطوعية ورجال الأعمـال ودعـم القطـاع الخاص [٢٧]. وتبدو أهمية ما نشير إليه هنا فى كونـه الصـيغة المبكـرة لسـيناريو التحولات الاقتصادية والسياسية التى عرفت طريقها للعالم الثالث ومصر من بينهـا . ففى الحقبة الناصرية تجلت قوة مؤسسات الدولة البيروقراطية المهيمنة التى اسـتمرت على نحو ملحوظ حتى منتصف السبعينيات، حيـث بـدأت التحـولات الاقتصـادية والاجتماعية والسياسية فى السنوات الأخيرة لمصر "السادات"، وزادت نبرة الاعتمـاد على قوة المجتمع المدنى خلال حقبة "مبارك"، بحيث بات الخطـاب علـى مسـتوى السياسة العامة وخطاب عدد كبير من المثقفين مكرسا لدعم قـوة المجتمـع المـدنى ومنظماته مرتبطا بمسألة التحول الديموقراطى الليبرالى والاقتصادى والسياسى .

المبحث الثانى : مناقشة نتائج الدراسة التطبيقية واستخلاصاتها :
الاستراتيجية المنهجية للدراسة

تتطلب دراسات تحليل السياسة الاجتماعية على استراتيجية منهجية قوامها التكامل والمرونة والمواءمة فى استخدام أساليب ومناهج متعددة، كما تتطلب استخدام الأدوات المناسبة لتوفير مادة التحليل التى تنتمى غالباً إلي مصادر متعددة عريضة من الأنساق المعرفية النظرية والتطبيقية. وينطبق هذا على تحليل سياسات التنمية التى ترتبط بواقع اجتماعى يؤثر فى تشكيلة منظومة من الأنساق النظرية، مما يشكل صعوبات منهجية تواجه بحوث التحليل التى تستهدف تفسير العلاقات والنتائج سواء على مستوى النظرية أو البحث، وتفرض الاعتماد على تصميم يتصف بالمرونة والتكامل المنهجى وهو ما سعى إليه الباحث فى هذه الدراسة.

١ – نوع الدراسة

تصنف الدراسة الحالية ضمن نمط الدراسات الوصفية التحليلية، وينصرف الوصف والتحليل إلى الفكر التنموى والمداخل والاستراتيجيات المستخدمة لتحقيق التحول الديموقراطى وإنجاز التنمية . واقتضى التحليل معالجة المنظمات التى استخدمت تلك الاستراتيجيات لإنجاز أهدافها. ويمكن تصنيف مادة التحليل فى نوعين من الأنساق المعرفية . الأول نسق الفعل والعمليات وما ينتج عنها من سياسات وبرامج ونميزه فى الوصف والتحليل على أنه نسق الفعل The Action System . والنسق الثانى نسق الاستهداف The Target System ، ويشمل الجمهور، والمخرجات التى تقدمها المنظمات للجمهور المستهدف ومدى ملاءمتها لاحتياجات الواقع. ومن هنا تحددت عناصر التحليل فيما يلى : -

١-١- العوامل الرئيسية المؤثرة فى السياسات والممارسات التنموية: وهى عوامل داخلية (نسبة إلى انبثاقها من داخل المجتمع)، وعوامل خارجية تأتى فى أغلبها من مصادر خارجية. وتجدر الإشارة إلى أن التحليل يعالج ممارسات التحول الديموقراطى والتنمية، وهما هدف أساسى للمنظمات غير الحكومية المعبرة عن المجتمع المدنى، وتتأثر الممارسات بعدد من العوامل التى نسعى لإبرازها وتشمل :

١- طبيعة المشكلات والتحديات والمطالب التى تتصدى لها المنظمات .

٢- خصائص لاعبو الأدوار المتصدين لإدارة هذه المنظمات، وهم متطوعون يمثلون نخبة من القيادات تدفعهم مجموعة من الدوافع المختلفة لإنجاز الأهداف التى يسعون لتحقيقها.

٣- الموارد والإمكانات التى توظف لإنجاز لأهداف، بما فى ذلك الخبرات

والاستراتيجيات اللازمة لصياغة وتوجيه الممارسات التى تقوم بها المنظمات .

والعناصر السابقة تمثل عناصر تحليل للعملية Process analysis ، وتحليل النتائج Products analysis

١ – ٢ الجمهور المستهدف : ونهتم هنا بإبراز خصـائص الجمهـور، والظـروف النوعية والطبقية الاقتصادية والاجتماعية لأفراده.

١ – ٣ استراتيجيات وآليات التنمية والتحول : ونهتم هنا بتحديد مدى اتساق الآليات والاستراتيجيات ومدى تناسبها مع الأهداف، وصولاً لإحداث التأثير المطلوب .

٢ – منهج الدراسة وأساليبها

اعتمدت الدراسة الحالية على الأساليب والأدوات البحثية التالية :

١- **البحث المكتبى :** تحليل المادة الثانوية التى توفرت عن ممارسـات المنظمـات غير الحكومية متمثلة فى جماعات المصالح والنقابات المهنية. وهذه المادة تضـم مجموعة من الدراسات والتقارير الصادرة عـن مركـز الدراسـات السياسـية والاستراتيجية بمؤسسة الأهرام خلال عدد من السنوات في عقـدى الثمانينيـات والتسعينيات للكشف عن دور هذه المنظمات فى التحولات الديموقراطية السير فى طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة موضوع الدراسة .

٢- **دراسة الحالة المتعمقة :** وقد قام الباحث بدراسة إحدى عشرة منظمـة مـن المنظمات غير الحكومية العاملة فى نطاق محافظة الإسكندرية، وقد تم اختيـار هذه المنظمات فى ضوء عدد من الضوابط تحددت فيما يلى : -

- أن تمثل المنظمة المداخل التنموية الحديثة التى سبق مناقشتها فى المدخل النظـرى للدراسة وتعبر عن التنوع فى الممارسات .
- تنوع الأهداف والبرامج والجمهور المستهدف من نشاطها .
- شمولها للنمطين الأكثر شيوعاً فى ممارسات التنمية النمط الأول الذى يعتمد علـى الموارد والإمكانات الذاتية الداخلية، والثانى الذى يعتمد على الدعم المالى والخبـرات الأجنبية من ممولين دوليين .
- أن يكون نشاطها غير تقليدى مغاير لممارسات التنمية خلال العقود السابقة، وأعنى بذلك الاستقلالية النسبية عن النمط التقليدى الذى كان سائداً خلال مرحلة تدخل الدولة فى توجيه المنظمات غير الحكومية .
- وتستند دراسة الحالة لكل منظمة إلى التعرف على الأصول التاريخية والتركيبيـة

الاجتماعية لأعضائها وبنائها التنظيمى، والآليات التى تستخدمها، والجمهـور الـذى تخاطبه، والموارد المتاحة لها، والأهداف التى تسعى إليها وما قدمته مـن مخرجـات خلال فترة نشاطها (لمدة سنة على الأقل) .

كما تم الاعتماد على تحليل ما توفر من وثائق وقرارات وتقارير دورية صادرة عن هذه المنظمات خلال فترة الدراسة .

٣- **أدوات الدراسة:** اقتضت طبيعة الدراسة الاعتماد على عدد مـن الأدوات التـى تتناسب مع الأساليب المستخدمة :

٣ – ١ التحليل المكتبى لما توفر من معلومات عن ممارسات جماعات المصالح خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات .

٣ – ٢ المقابلات الحرة والمقابلات المقننة التى قام الباحث بإجرائها باستخدام دليـل إرشادى مع القيادات باعتبارهم إخباريين وممارسين .

وقد تمت المقابلات بين الباحث والمبحوثين على فترات مختلفة بالمقار الإداريـة للمنظمات، وتخلل بعضها حضور بعض الأنشطة الفعليـة التـى مارسـتها بعـض المنظمات كاجتماعات مجالس الإدارة واجتماعات اللجان وأنشطة ثقافية ومـؤتمرات وندوات دعى الباحث للمشاركة فى فاعليتها خلال فترة الدراسة الميدانية .

٤- مجالات الدراسة وحدودها

٤ – ١ تقف حدود الدراسة الحالية عند مناقشة وتحليل أهم عناصر الممارسات التـى قامت بها بعض النقابات المهنية وجمعيات رجال الأعمال، وتضم نقابات : المهندسون والأطباء والمحامون وهى الأكثر نشاطا خلال عقدى الثمانينيـات والتسـعينيات فـى مجالات التحول الديمقراطى .

٤ – ٢ الدراسة المتعمقة لعدد من المنظمات التى تم اختيارها وتضم الفئات التالية :

- منظمات تعتمد على مدخل التنمية الاقتصادية وتمثلها جمعية رجال الأعمال .
- منظمات تعتمد على مدخل تلبية الحاجات الأساسية ودعم برامج الرعاية والرفاهيـة الاجتماعية والتنمية البشرية، وتمثلها : جمعية عمر بن الخطاب، جمعيـة كاريتـاس مصر بالإسكندرية، منظمة بلان انترناشيونال (فرع الإسكندرية) .
- منظمات تبنت مدخل الحفاظ على البيئة وحمايتها دفاعا عن حق الانسان فـى بيئـة مستدامة نظيفة وتمثلها جمعيتى : أصدقاء البيئة، الإسكندرية للاقتصاد المنزلى .
- منظمات تعتمد على مدخل التنمية الثقافية وتأهيل كوادر وقيادات من خلال بـرامج

التوعية والتنوير والتدريب وتمثلها : جمعية تحـوتى، والجمعيـة العربيـة للتنميـة، والمركز المصرى لدراسات وبحوث البحر الأبيض المتوسط بالإسكندرية "الجزويت".

- منظمات تعتمد على مدخل الدفاع عن مصالح المستثمرين والمنتجين وتنمية الاقتصاد المحلى ويمثلها : الغرفة التجارية، اتحاد الصناعات بالإسكندرية .

وعلى ذلك يكون إجمالي عدد الحالات إحدى عشرة منظمة غير حكومية منهـا ثمان جمعيات أهلية وثلاث منظمات غير مسجلة كجمعيات أهليـة وهـى : المركـز المصرى لدراسات وبحوث البحر الأبيض المتوسط "الجزويت" ،والغرفـة التجاريـة، واتحاد الصناعات فرع الإسكندرية .

٤ – ٣ المجال البشرى للدراسة : اعتمد الباحث على المقابلات التى أجراها مع عـدد من الناشطين من قيادة منظمات المجتمع المدنى (موضوع الدراسة الميدانيـة). وقـد شملت الدراسة ستة عشر مبحوثاً من بين رؤساء مجالس الإدارات ومديرى المنظمات (ومرفق قائمة بأسماء المبحوثين الذين تمت مقابلاتهم).

٤ – ٤ المجال الزمنى للدراسة : استغرقت مرحلة جمع المادة الميدانية فترة امتـدت خمسة عشر شهراً اعتباراً من بداية يناير ٢٠٠١ إلى مارس سنة ٢٠٠٢ تخللتها بعض الفترات التى تعذر إجراء المقابلات فيها مع المبحوثين لارتباطات الباحـث بالعمـل الأكاديمى أو لظروف الأشخاص الذين تمت مقابلاتهم .

نتائج الدراسـة

١ – جماعات المصالح وتصاعد قوة منظمات المجتمع المدنى(١٩٨٠-٢٠٠٠)

شهدت سنوات العقدين الأخيرين تصاعد قوة هذه الجماعات واستطاعت أن تحدد لنفسها أدواراً بارزة فى ظل انفراجة الديموقراطية والتعددية السياسية التـى شـهدها المجتمع المصرى ابتداء من النصف الثانى من عقد السبعينيات مع تبلـور سياسـات الانفتاح الاقتصادى والأخذ بالتعددية السياسية .

وقد برزت مجموعة أدوار قامت بها هذه الجماعات فى تفاعلها مـع الأحـداث الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تعبيراً عن رؤية محددة فى هذه الأحـداث، كمـا مارس بعضها ضغطاً من أجل التغيير وصل فـى بعـض الحـالات إلـى مسـتوى المعارضة والصراع مع السلطات الحكومية خلال مراحل التحول الحاد الـذى شـهده المجتمع المصرى .

وعملت بعض جماعات المصالح وخصوصا النقابات المهنية وجماعات رجـال الأعمال على تحقيق بعض المصالح الفئوية والمهنية للقوى التى تمثلها، حيث وضـح

فى ممارستها الضغط على السلطة التنفيذية والسياسية لإيجاد حلول لعدد من المشكلات الآنية والمستقبلية، كالمطالبة بمزيد من الرعاية والدعم والتسهيلات، أو توفير أنـواع من الخدمات لتحسين أوضاع المعيشة لأعضائها، أو تطوير التعليم والإعداد المهنـى لرفع مستوى أداء الأعضاء .

وتجدر الإشارة إلى ملاحظتين أساسيتين يجب وضعهما فى الاعتبـار قبـل عـرض ومناقشة الدور الذى لعبته هذه الجماعات :

الملاحظة الأولى : تتباين أنشطة وفاعلية جماعات المصـالح وقـدرتها علـى التأثير بحسب ما يحوزه أعضاؤها من ثروة أو نفوذ أو قدرة على التأثير، ويرتبط ذلك بالضرورة بموقعها من العملية الإنتاجية، ومدى استقلالها عن السلطة البيروقراطيـة (الإدارية والمالية) للدولة، ودرجة نشاط الأعضاء وتماسـكهم وارتبـاطهم بأهـداف الجماعة وسعيهم لتحقيقها والآليات التى يعتمدونها لتحقيق تلك الأهداف .

الملاحظة الثانية : تراوح مواقف السلطة السياسية من جماعات المصالح بـين استخدام آليات الهيمنة وتضييق هامش الحركة والسيطرة على بعض الجماعات مـن خلال القرارات والتشريع القانونى بحيث تصبح بعض منظمات المجتمع المدنى وكأنها جزء من بيروقراطية الدولة أو تابعة لها على الأقل (الغرف التجارية والاتحـادات)، وفى حالات أخرى سمحت السلطة السياسية بهامش متسع للحركة لبعض الجماعـات القوية كجماعات رجال الأعمال بإشراكها فى صياغة الخطة العامة للدولة والسياسات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك فى الحالات التى كانت الدولة بحاجـة لمسـاندة هـذه المنظمات كوسيط بين الحكومة والجماهير .

ونناقش فيما يلى الممارسات التى ساهمت بها بعض جماعات المصالح مرتبـة وفقا لمدى عمق الدور الذى لعبته هذه الجماعات .

١ – ١ جماعات رجال الأعمال

شهدت العقود الأخيرة من القرن تصاعد جماعات رجال الأعمال فـى مصـر، وكان من أكثرها نشاطا المجلس المصرى الأمريكـى، وجمعيـة رجـال الأعمـال المصريين، وغرفة التجارة الأمريكية بالقاهرة، وجمعية رجال الأعمال بالإسـكندرية، وجمعية المستثمرين بالعاشر من رمضان، وجمعية مستثمرى مدينـة السـادس مـن أكتوبر، وجمعية مستثمرى مدينة برج العرب. وقد بدأ ظهور هذه الجماعات اعتبـار من عام ١٩٧٥ مواكبة لانتهاج سياسة الانفتاح الاقتصـادى، والتعدديـة السياسـية، واكتسب بعضها شرعية وجوده بموجب قرار من رئيس الجمهورية. كما أن بعضـها الآخر استندت شرعيتها إلى شهرها كجمعيات أهليـة خاضـعة للقـوانين المنظمـة

للجمعيات الأهلية بوزارة الشئون الاجتماعية. [٢٨].

لعبت هذه الجماعات دوراً بارزاً فى صياغة وتشكيل السياسات الاقتصادية والتحول نحو الخصخصة والتحرر الاقتصادى ودعم نشاط القطاع الخاص، وتوجيه مسيرة الخطة القومية خلال عقدى الستينيات، والسبعينيات، وبعض هذه الجماعات لها ارتباط عضوى بمنظمات مشابهة فى الولايات المتحدة الأمريكية مثل غرفة التجارة الأمريكية، والمجلس المصرى الأمريكى، وجمعية رجال الأعمال المصريين، وجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية . من مساهمات هذه الجماعات:-

١- عقد ندوات ومؤتمرات مع المسئولين عن السياسة الاقتصادية وكتابة المذكرات الرسمية للقيادة السياسية والتكنوقراطية تطرح فيها الآراء والتصورات والمطالب الخاصة بالسياسة الاقتصادية وتكريس التحول نحو القطاع الخاص .

٢- المشاركة فى صياغة الخطة القومية الخمسية ٨٧ / ١٩٩٢، والدعوة لإعطاء الأولوية للقطاع الخاص فى قيادة التنمية، والتركيز على التحرر الاقتصادى، ورفض سياسة الصناعات الثقيلة والاتجاه نحو تشجيع الصناعات الصغيرة، مع الاهتمام بالصناعات التصديرية، مواجهة معوقات التصدير للخارج، المطالبة بتقييد الائتمان، وعلاج عجز ميزانية الدولة، وتشجيع إلغاء الأسعار، وإلغاء كافة القيود على العملات الأجنبية، ومناقشة قضايا مثل تطوير التعليم وإنشاء الجامعة الأهلية، والتوسع فى التعليم الفنى، ورفض سياسات تعيين الخريجين .

٣- تنظيم لقاءات مع المستثمرين العرب والأجانب لدعم التحول نحو القطاع الخاص، ولاسيما إبان مرحلة حكم الرئيس "رونالد ريجان" الأب الرسمى لسياسة الخصخصة والتى انتقلت إلى دوائر صنع قرار السياسات الاقتصادية فى مصر فى ظل العولمة الثقافية والاقتصادية .

٤- الاتجاه نحو تبنى برنامج التغيير الهيكلى والتحرير والإصلاح الاقتصادى من خلال تشكيل لجان فنية من الجماعات لدراسة برامج الإصلاح، والتوجه نحو السلطة التشريعية فى مجلسى الشعب والشورى وأعضاء التنظيمات المعنية بالقوى العاملة، وكل القوى والجهات التى من شأنها التأثير والتأثر ببرامج الإصلاح الاقتصادى .

٥- مناقشة المشكلات التى واجهت شركات السياحة (إبان أزمة حرب الخليج الثانية)، والضغط من أجل الحصول على إعفاءات ضريبية للمشروعات السياحية بعد تضررها كنتيجة مصاحبة لأزمة الحرب، والضغط لدعم قطاع المقاولات، والضغط لتخفيض ضريبة المبيعات، والسعى لإنشاء جمعية رجال الأعمال المصريين الأمريكيين لفتح الأسواق الأمريكية أمام المنتجات والصادرات المصرية .

٦- نستطيع رصد أدوار أخرى مثل تبنى مشـروعات وبـرامج وأنشـطة ثقافيـة واقتصادية واجتماعية لدعم التنمية البشرية، وتحسين البيئة، ودعم الفقراء وحمـايتهم، وتبنى سياسة تمويل مشروعات الصناعات الصغيرة والحرفية، ودعم العملية التعليمية، وتوفير بعض الخدمات الصحية فى المناطق التى يسكنها فقـراء المـدن، وجميعهـا ممارسات تعبر عن توجه اجتماعى جديد لهذه الجماعات .

وهكذا نخلص إلى أن جماعات رجال الأعمال تميزت باستخدام أدوات وآليـات للضغط لتحقيق مصالح محددة تهم القوى والشرائح الاجتماعية التى تمثلها وتعبر عنها، وقد تمتعت هذه الجماعات بقوة دفع كبيرة نتيجة لقوة أعضائها وتماسكهم وما يتمتعون به من نفوذ واتصالات قوية مع دوائر صنع القرار، وارتباط أغلبهم بعلاقات ومصالح مع قوى خارجية من مراكز المال والأعمال الدوليـة، وانتمـاء أعضـائها لشـرائح البرجوازية والمستثمرين من ذوى الخبرة والمهارة الفنية والإدارية الـذين اسـتطاع بعضهم الوصول لعضوية الأحزاب السياسية وخصوصا الحزب الوطنى. وترتب على ذلك وصولهم إلى مقاعد السلطة التشريعية بمجلسـى الشـعب والشـورى، والأنديـة الرياضية والاجتماعية، والمجالس المحلية بالمحافظات. الأمر الذى يمكنهم من فرص جديدة للاستحواذ على القوة، ويفتح أمامهم قنوات اتصال مع بقية منظمـات المجتمـع المدنى ودوائر صنع القرار، وبالتالى توسيع دائرة المشاركة فـى صـنع السياسـات الاقتصادية والاجتماعية .

١ – ١ – ٢ : مساهمة جمعيات رجال الأعمال فى الاتفاقيات الدولية

يشير الباحث هنا إلى واحد من نماذج المشاركة التى قامت بها جمعيات رجـال الأعمال المصرية يعبر عن الترابط بين مصـالح الجماعـات ومصـالح الاقتصـاد الرأسمالى الدولى ويتمثل فى اتفاقية المشاركة الأوروبية – المتوسطية التى وردت فى بيان برشلونة فى المؤتمر الأوروبى المتوسطى المنعقد خلال الفترة مـن (٢٧ – ٢٨ نوفمبر ١٩٩٥) وشاركت فيه الحكومة المصرية [٢٩].

يكشف تحليل بنود الاتفاقية وأهدافها والآليات التى تم اقتراحها عن أهداف محددة تتمثل فى دمج دول البحر الأبيض المتوسط فى سياق الاقتصاد الرأسـمالى الـدولى، وتعميق المشاركة السياسية بين الدول الموقعة على الاتفاقية، وإعـلاء الديموقراطيـة واحترام حقوق الإنسان والتعددية والمساواة، والوقاية من الإرهاب، وضـمان الأمـن الإقليمي، وتحميل تجمعات رجال الأعمال مسئولية المساعدة فى خلق ظروف مواتيه لازدهار النشاط الاقتصادى، وتحفيز المبادرات الفردية والتحول نحو القطاع الخاص، وتعميق المشاركة الاقتصادية، ودعم إقامة مناطق تجارة حرة بـين شـركاء الاتحـاد الأوروبى، وتشجيع التفاهم والتبادل الثقافى بين المجموعات المدنية، وتحسين مستوى



المعيشة ابتداء بالتعليم والتدابير الصحية والمعيشة للسكان، والتصدى للهجـرة غيـر الشرعية، ومكافحة المخدرات والإجرام الدولى، والفساد المالى، والتمييز العنصـرى. وتؤكد الاتفاقية على أن الاقتصاد الحر والليبرالية السياسية، هما الإطار العام لإنجـاز الشراكة الأوروبية المتوسطية . وتمرر عن طريق إعادة هيكلة اقتصادية سياسية لدول جنوب المتوسط الأوروبى، وتبشر الاتفاقية بأن هذا التعاون سيخلق منطقة تجارة حرة أوروبية متوسطية تضم أكثر من ٤٠ دولة وهى سوق ضخم يضم حوالى ٨٠٠ مليون نسمة من السكان بحلول عام ٢٠٢٥ .

- أما من حيث الأدوار، فقد تقاسمت الحكومات ورجال الأعمال مسئوليات إنجازها. فالحكومات تتولى إعادة هيكلة اقتصادياتها لتصحيح الخلل الكلى والعمل على إدخـال الإصلاح النقدى والمالى، وتحرير الأسواق، ورفع القيود على الاسـتثمار والتجـارة الداخلية والخارجية حتى يمكن النفاذ إلى الأسواق الداخلية، والحد من الإعانات والدعم الذى تقدمه الحكومات فى مجال الإنفاق العام، وتعظيم آليات السوق، وخلق بيئة ومناخ لجذب وتشجيع رأس المال الخاص .

- وعلى مستوى رجال الأعمال، تحدد الاتفاقية مسئوليتهم الجديدة فى تكوين منظمات أعمال وطنية قوية تعبر عن مصالح القطاع الخاص، تتمتع باسـتقلالية عـن الإدارة الحكومية، وتعمل على ابتكار آليات للتمويل، وتنظيم الاستفادة من المشروعات المحلية والإقليمية والدولية، ودراسة الأسواق وتحليلها ووسائل دخولها وإتاحة الفرص للشريك الأوروبي لاتخاذ قرارات رشيدة غير مخاطرة للاستثمار، بحيث تكون منظمات رجال الأعمال الوسيط الاستشاري الذى يفتح طريق الاستثمار الدولى .

١ – ٢ النقابات المهنية

النقابات المهنية إحدى صيغ الجماعات التى تكونها جماعات المصالح المهنيـة، ويغلب على نمط العضوية فيها (الإجبارية) حيث يصبح شرط العضـوية ضـروريا لشرعية الممارسة المهنية كالطب والمحاماة والهندسة، والمهن الاجتماعيـة والفنـون التشكيلية والتجارة والزراعة، وهى تعمل فى مصر فى جميع الأحوال للـدفاع عـن المهنة والأعضاء الذين ينتمون إليها . وقد نشأت بعض النقابات المهنية فـى خـلال النصف الأول من القرن العشرين، إلا أن الغالبية ظهرت فى فترات تاريخية لاحقة فى النصف الثانى من القرن، مع ازدهار المهن التى تزايد وزنها الاجتماعى والسياسـى بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ بتأثير التعليم المهنى التخصصى، والتوسع فـى مجـالات العمل والممارسة المهنية خلال مرحلة الازدهار الاقتصـادى والاجتمـاعى والفنـى والثقافى .

ويتفاوت الوزن النسبى والقوة التى تحوزها النقابات المهنية كجماعات مصـالح،

كما تتفاوت قـدرتها علـى التـأثير فـى التحـولات الديموقراطيـة، والمشـاركة السياسية،والدفاع عن مصالح أعضائها بسبب التفاوت فـى التكوينـات الاقتصـادية والاجتماعية لأعضائها ومدى استقلالها عن جهاز الدولة سواء فى النواحى الإدارية أو المالية، وموقع المهنة فى النشاط الاقتصـادى والإنتـاجي وإنتمـاءاتهم أو أصـولهم ومواقعهم على الخريطة الطبقية. وتطبيقا لهذه المعايير يمكننا أن ندرك التباين الملحوظ بين نقابات قوية (المحاسبين، الأطباء، المهندسين، الصـحفيين، المحـامين) ونقابـات أخرى تحتل مواقع أقل فى قدرتها على ممارسة الضغط والمشاركة السياسية فى عملية التحول الديمقراطى كنقابات (التمريض، المعلمين، محفظى القران الكريم، مستخلصى الجمارك... إلخ).

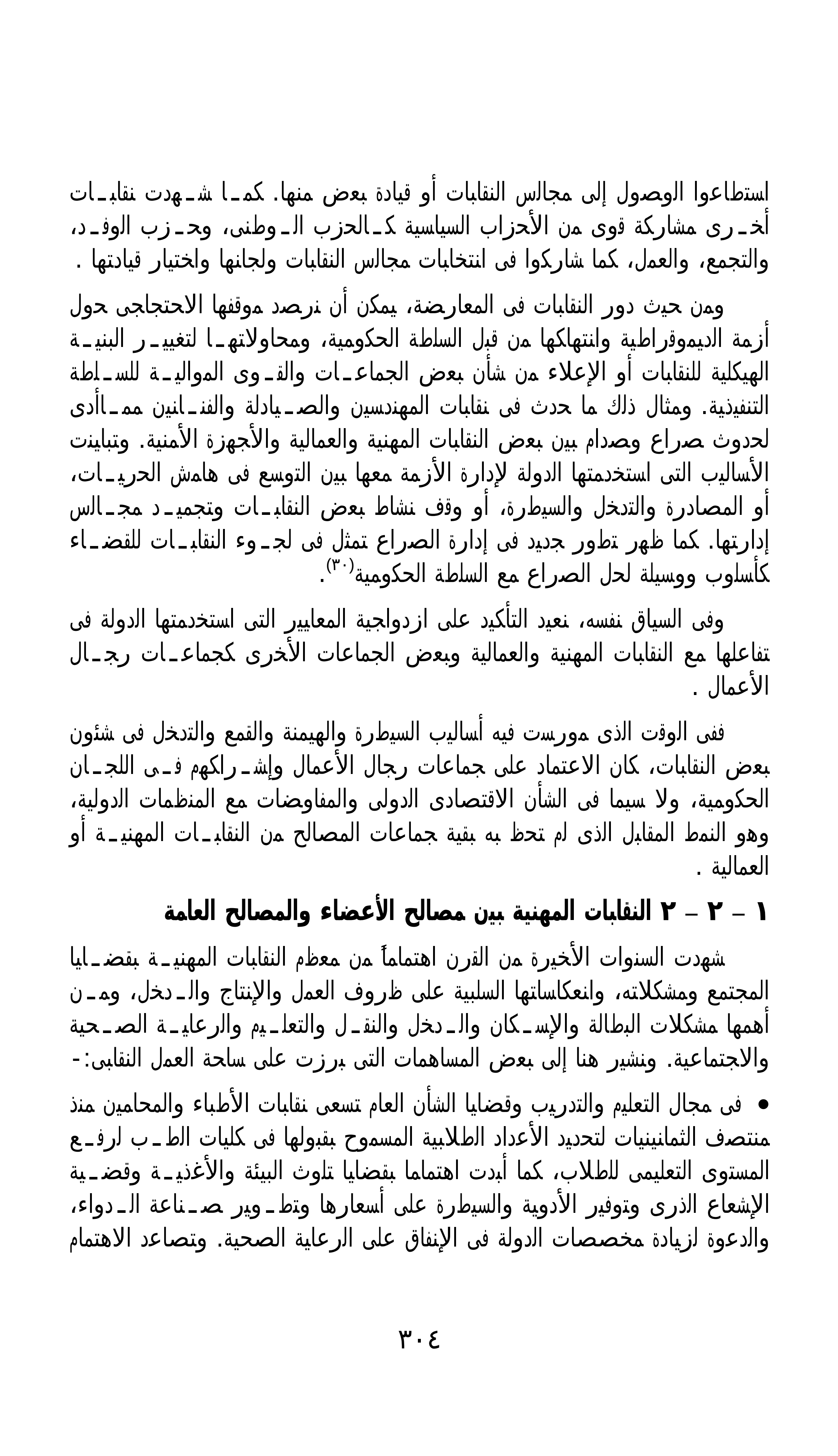
ويمتد التفاوت أيضا ليشمل ظروف وخصائص علاقة جهاز الحكومة بالنقابـات، ولسنا بعيدين عن الحقيقة عندما نزعم أن تحديد هذه العلاقة لا تعود فقط إلـى حجـم العضوية التى تضمها النقابات، بل إلى المتغيرات التى أشرنا إليها، ومدى قدرة جهاز الدولة على فرض آليات الهيمنة والإدماج والتكيف على النقابات عبر أدوات التمويـل والسيطرة التشريعية والإدارية . ونناقش فيما يلى ظروف ممارسة هذه المنظمات فى مجالات التحول الديموقراطى والعمل النقابي والتفاعل السياسى، وعلاقتهـا بالسـلطة وجهاز الدولة، ومدى قدرتها على التأثير فى عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعيـة فى مجال المصالح الخاصة لأعضائها أو المصالح العامة للمجتمع ككل .

١ – ٢ – ١ النقابات المهنية وممارسة التحول نحو الديموقراطية

مارست بعض النقابات أدواراً أساسية تعتبر بمثابة علامات بارزة تشـهد علـى تصاعد دورها فى عمليات التحول الديموقراطى خلال الأزمات المتوالية التى نشـبت نتيجة لمعارضة النقابات للسلطة السياسية فى قضايا الحريات، والتعذيب، والتدخل فى الانتخابات الداخلية للنقابات، والمطالبة بحرية الصحافة وحرية الرأى العام والحق فى التعبير، وتراوحت استراتيجيات الممارسة بين الدعوة لإقامة المـؤتمرات والنـدوات والاعتصام والاحتجاج وبالكتابة للقيادة السياسية واستخدام منابر الإعـلام ومخاطبـة الرأى العام والقضاء .

كما عملت النقابات على تكوين علاقات تضامنية فيما بينها ولاسيما فى القضـايا ذات الشأن الديموقراطى ومواقف الاحتجاج السياسى، الأمر الذى يجيز لنا القول بـأن هذه الممارسات تصنف ضمن الاهتمام بالشأن العام لصالح كل فئات وشرائح المجتمع المصرى وليس فقط من أجل مصالح أعضاء النقابات .

وهناك ظاهرة أخرى جديرة بالملاحظة وهى ظاهرة تصـاعد تيـارات وقـوى سياسية جديدة على صعيد العمل النقابى تمثلت فى تصعيد قيادات من التيار الإسلامي



استطاعوا الوصول إلى مجالس النقابات أو قيادة بعض منها. كما شهدت نقابات أخرى مشاركة قوى من الأحزاب السياسية كالحزب الوطنى، وحزب الوفد، والتجمع، والعمل، كما شاركوا فى انتخابات مجالس النقابات ولجانها واختيار قيادتها .

ومن حيث دور النقابات فى المعارضة، يمكن أن نرصد موقفها الاحتجاجى حول أزمة الديموقراطية وانتهاكها من قبل السلطة الحكومية، ومحاولاتها لتغيير البنية الهيكلية للنقابات أو الإعلاء من شأن بعض الجماعات والقوى الموالية للسلطة التنفيذية. ومثال ذلك ما حدث فى نقابات المهندسين والصيادلة والفنانين مما أدى لحدوث صراع وصدام بين بعض النقابات المهنية والعمالية والأجهزة الأمنية. وتباينت الأساليب التى استخدمتها الدولة لإدارة الأزمة معها بين التوسع فى هامش الحريات، أو المصادرة والتدخل والسيطرة، أو وقف نشاط بعض النقابات وتجميد مجالس إدارتها. كما ظهر تطور جديد فى إدارة الصراع تمثل فى لجوء النقابات للقضاء كأسلوب ووسيلة لحل الصراع مع السلطة الحكومية(٣٠).

وفى السياق نفسه، نعيد التأكيد على ازدواجية المعايير التى استخدمتها الدولة فى تفاعلها مع النقابات المهنية والعمالية وبعض الجماعات الأخرى كجماعات رجال الأعمال .

ففى الوقت الذى مورست فيه أساليب السيطرة والهيمنة والقمع والتدخل فى شئون بعض النقابات، كان الاعتماد على جماعات رجال الأعمال وإشراكهم فى اللجان الحكومية، ولا سيما فى الشأن الاقتصادى الدولى والمفاوضات مع المنظمات الدولية، وهو النمط المقابل الذى لم تحظ به بقية جماعات المصالح من النقابات المهنية أو العمالية .

١ – ٢ – ٢ النقابات المهنية بين مصالح الأعضاء والمصالح العامة

شهدت السنوات الأخيرة من القرن اهتماماً من معظم النقابات المهنية بقضايا المجتمع ومشكلاته، وانعكاساتها السلبية على ظروف العمل والإنتاج والدخل، ومن أهمها مشكلات البطالة والإسكان والدخل والنقل والتعليم والرعاية الصحية والاجتماعية. ونشير هنا إلى بعض المساهمات التى برزت على ساحة العمل النقابى:-

• فى مجال التعليم والتدريب وقضايا الشأن العام تسعى نقابات الأطباء والمحامين منذ منتصف الثمانينيات لتحديد الأعداد الطلابية المسموح بقبولها فى كليات الطب لرفع المستوى التعليمى للطلاب، كما أبدت اهتماما بقضايا تلوث البيئة والأغذية وقضية الإشعاع الذرى وتوفير الأدوية والسيطرة على أسعارها وتطوير صناعة الدواء، والدعوة لزيادة مخصصات الدولة فى الإنفاق على الرعاية الصحية. وتصاعد الاهتمام

بمشكلات تحسين الظروف المعيشية لأعضاء النقابات وتوفير فرص العمل والتعليم والخدمات الطبية والإسكان والرعاية الاجتماعية ومحاربة الفساد. وتفاعلت نقابة المحامين مع قضايا الشأن الخاص والعام بطرح مشكلات شباب المحامين، والسعى من أجل تطوير سياسات القبول والتعليم فى كليات الحقوق. وفى كل هذه النواحى كان الشأن العام ودعم العمل النقابى على جدول اهتمام النقابات المهنية وخصوصا فى مجال مواجهة مشكلة البطالة وتطوير الخدمات النقابية ومقابلة بعض الحاجات الأساسية لأعضائها .

- الاهتمام برفع مستوى الممارسات المهنية سواء بمدخل تحسين الكفاءة العلمية عن طريق تطوير أساليب الإعداد المهنى أو توفير برامج تدريبية لرفع مستوى الممارسة، ووضع دليل أخلاقى للممارسات المهنية، ومراجعة الأوضاع الوظيفة، وإنشاء مشروع صندوق التكافل لتوفير الرعاية المتكاملة والقيد فى سجلات (الأطباء والمحامين). وهى الممارسات التى نرصدها لنقابة المهندسين وخصوصاً فى مسألة الدفاع عن مصالح أعضائها وتوفير الخدمات ومواجهة مشكلات البطالة بينهم .

- قامت نقابة الصحفيين بوضع ميثاق شرف ملزم لأعضائها، للابتعاد عن ممارسات الخروج والقذف والتشهير وإساءة استخدام العمل الصحفى ومعارضة تدخل الرقابة الحكومية فى حرية الصحافة .

- اهتمت أندية أعضاء هيئة التدريس الجامعية بقضايا الأعضاء وتمسكهم بحقهم فى حرية التعبير والمناقشة، ووقف انتهاك الأمن لحرمة الجامعات، ورفض بعض مشروعات لتعديل قانون الجامعات، والمطالبة ببعض التحسينات المالية، والمشاركة فى مؤتمرات تطوير التعليم. وانعكست قوة التيار الإسلامي داخل نوادى هيئة التدريس بإبراز الاهتمام بالصحوة الإسلامية وإدماج حركة الإصلاح الاجتماعى فى سياق الشريعة الإسلامية .

وعلى الرغم من تباين اهتمامات النقابات بين الشأن الخاص لأعضائها، والشأن العام خلال سنوات الثمانينيات والتسعينيات، إلا إنها اعتبرت نفسها منابر للدفاع والتعبير عن مصالح أعضائها وتحسين وتطوير وتنمية الممارسات المهنية لهم .

وعلى صعيد الشأن العام الوطنى برز اهتمام بقضايا دعم الشعب الفلسطينى وفتح باب التبرع للجمعيات الخيرية الفلسطينية فى الأرض المحتلة وتأييد الانتفاضة ومساعدة وغوث المتضررين من الفيضانات فى السودان وأعالي النيل .

ويمكن القول بأن الممارسات التى أشرنا إليها تمثل حركة بارزة من قبل النقابات كمنظمات غير حكومية نحتت طريقاً للسير نحو الديموقراطية، واستطاعت تطوير

استراتيجيات جديدة للضغط اعتمدت على الخطاب الموجة للرأى العام، والالتجاء إلى القضاء، واستخدام وسائل الاتصال المؤثرة فى الرأى العام، واللجوء إلى المعارضة والاعتصام وإعلان الاحتجاج السلمى فى مواجهة السلطة التنفيذية. وهو ما يحسب أيضا لجانب التحول الديموقراطى الذى عمقته جماعات المصالح [٣١].

لكن هذه الإيجابيات لا تنفى الإشارة إلى بعض السلبيات. فلقد أدى انشغال النقابات المهنية بالمشكلات الداخلية كحقوق الترشيح والانتخابات والصراع على المراكز القيادية فى هياكلها الإدارية لإضعاف قوة هذه التنظيمات، أدى فى بعض الحالات إلى عجزها عن القيام بدورها تجاه أعضائها وقدراتها على ما توفره لهم من خدمات فى مجال رعاية مصالحهم. كما أدى فى حالات أخرى إلى تفتت النقابات إلى جماعات فرعية داخلية منقسمة عن التنظيم النقابى الرئيسى . ولم تتمكن من بلورة سياسات فعالة لمواجهة المشكلات الكبرى التى تهدد المجتمع على النحو الذى كان متوقعا منها .

٢ – النتائج العامة لدراسة السياسة والفكر التنموى (١٩٨٠ – ٢٠٠٠)

٢ – ١ السياسة والفكر

توصل الباحث من خلال المقابلات والمناقشات التى تمت مع المبحوثين إلى تحديد مداخل التنمية المعاصرة فكراً وممارسة إلى ما يمكن تلخيصه فيما يلى:

- الاعتماد على المنظمات غير الحكومية للوصول إلى المستهدفين الحقيقيين بدون وساطة الجهاز الحكومى تفاديا لمشكلات الفساد البيروقراطى .
- الاعتماد على شراكة القطاع الخاص مع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية .
- الاعتماد على سياسات تحقق الوصول إلى الفقراء والقطاعات المهمشة وتبنى سياسات تنموية ترتكز على تلبية الحاجات الأساسية وتحسين نوعية الحياة عبر خدمات تؤدى للتنمية البشرية وتوفير فرص العمل وتحسين أصول الفقراء وصيانتها ودعمها ودعم حقوق الإنسان واحترام الحريات، وتوفير شبكات الخدمات لتحقيق استدامة التنمية والبعد عن برامج الإحسان والمساعدات الخيرية .
- التوسع فى القروض والمنح والمساعدات والتسهيلات المادية والدعم الفنى والخبرات الآتية عبر الممولين والمانحين الدوليين أفراداً وهيئات وحكومات، على أن تصل إلى المستفيدين الحقيقيين مباشرة .
- إقامة مؤسسات تتمتع بكفاءة لضمان حسن تنظيم وإدارة برامج التنمية، وإتاحة الفرصة لنموها وازدهارها واستقلاليتها .

• التحول نحو الديموقراطية، والتراجع عن الشمولية والاستبداد وهيمنة السلطة السياسية والبيروقراطية .

• تصبح هذه المداخل مع الوقت إطاراً تنظيمياً يحقق التنمية الاقتصادية وزيادة الدخل القومى ويقضى على اختلال الهياكل الاقتصادية فى بلدان العالم الثالث .

• إصلاح المؤسسات المالية والاقتصادية والسياسية بما يضمن نجاح السياسات المشار إليها أعلاه .

• لا توجد سياسات تنموية موحدة تسير عليها المنظمات موضوع الدراسة، والقائم بالفعل لا يخرج عن كونه اتجاهات ومداخل متعددة تتبناها كل منظمة على حدة فى إطار الأهداف العامة التى نظمها قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية ٣٢ لسنة ١٩٦٤ م والتعديلات اللاحقة عليه ويحدد مجال عمل الجمعيات الأهلية بميدان تنمية المجتمع .

٢ – ٢ الممارسة

كشف تحليل الأنشطة والبرامج المنفذة بالفعل عن تنوع فى طيف الممارسات وشمل التنوع مجمل مفردات خطاب التنمية الرأسمالية الحديثة وتتمثل فى : -

• تلبية الحاجات الأساسية لأفراد المجتمع وخصوصاً لأعضاء الجمعيات التى تعمل فى المجتمعات الحضرية، الحضرية الريفية الفقيرة. ومن أهمها توفير الخدمات الصحية، برامج محو الأمية، توفير العلاج والدواء، خدمات التعليم وفصول الحضانة، رعاية الأمومة والطفولة والفقراء ممن لا مورد ولا دخل ثابت لهم (حالات جمعيات عمر بن الخطاب – كاريتاس – منظمة بلان - جمعية الإسكندرية للاقتصاد المنزلى)[٣٢].

• الاهتمام بمدخل الصناعات الصغيرة والحرفية لتحقيق زيادة دخل الاسرة الفقيرة عن طريق القروض المشروطة الميسرة بفوائد مؤجلة تدفع من خلال البنوك المحلية (جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية – كاريتاس – جمعية إسكندرية للاقتصاد المنزلى – جمعية عمر بن الخطاب).

• استخدام مدخل التوعية والتثقيف فى مجال نظافة البيئة المحلية وتشجير المناطق الشعبية وإضاءة الشوارع بالمصابيح الكهربائية (جمعية عمر بن الخطاب – منظمة بلان الدولية) إضافة إلى الدفاع عن حقوق الانسان فى بيئة صحية مناسبة واستخدام حق اللجوء للقضاء فى مواجهة تعدى السلطات الحكومية المحلية على هذه الحقوق (جمعية أصدقاء البيئة).

• استهداف التنمية البشرية وتوجيه الاهتمام إلى فئات طلاب المـدارس، الأمهـات، الأطفال، مشروعات الخريجين فـى المجتمعـات المسـتحدثة الجديـدة، أصـحاب المشروعات الصغيرة والحرفية والعاملين فيها، التجار والعاملون فـى المشـروعات الاقتصادية (حالات جمعيات كاريتاس، منظمة بلان ،جمعية عمر بن الخطاب، جمعية الإسكندرية للاقتصاد المنزلى، الغرفة التجارية، جمعية رجال الأعمال).

• استهداف فئات وشرائح المثقفين والطلاب من الداخلين فى كوادر العمل المستقبلى عبر برامج التثقيف والتوعية المتخصصة الموجهة لهم، بالإضـافة للنشـاط الثقـافى الموجه للجمهور العام (جمعية نحوتى، مركز الجزويت الثقافى، جمعية أصدقاء البيئة بالإسكندرية).

• تحويل الفقراء القادرين على العمل الى منتجين بتوفير فرص العمل الذى يضـمن دخلاً مناسباً لأسرهم، وتوفير الرعاية الاجتماعية والصحية مما ينتمى إلى مدخل دعم أصول الفقراء فى تنمية مستدامة تتحقق من خلال فرص العمل (جمعيات كاريتـاس، جمعية رجال الأعمال، جمعية الإسكندرية للاقتصاد المنزلى).

• تنمية وتوسيع فرص المشاركة فى صنع القرار مع السلطات الحكومية والمساهمة فى مناقشة وصياغة السياسات والقوانين على المستوى المحلى والقومى (جمعية رجال الأعمال، الغرفة التجارية، اتحاد الصناعات).

• تنمية الذوق والحس الجمالى وتوسيع فرص الاستمتاع بالحياة وفق مفهـوم أوسـع للتنمية البشرية والإنسانية بمعنى الارتقاء الفنى والأعمال الفنية التشكيلية والثقافيـة، مع الاهتمام بالموضوعات والقضايا الاجتماعية والسياسية وفهم المشكلات الاجتماعية (حالات مركز الجزويت الثقافى، جمعية كاريتاس، جمعية نحوتى، جمعيـة أصـدقاء البيئة) غير أن ما تجدر الإشارة إليه هنا انتشار ظـاهرة تعـدد وتـداخل الأنشـطة والبرامج بمعنى عدم الاقتصار على برنامج واحد، فى ممارسة الجمعيات الأهلية .

٢ - ٣ بدايات النشاط وتطوره

•تطورت أغلب المنظمات من صيغ وأشكال تنظيمية سابقة تم إشهار نشـاطها طبقـاً لقانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، باستثناء منظمة بلان الدوليـة التـى تمـارس نشاطها وفقاً لاتفاقيات خاصة معتمدة من كل من وزارة الخارجية المصـرية ووزارة الشئون الاجتماعية، ومركز الجزويت الذى يتبع نشاط الرهبنة اليسوعية المنبثقة عـن الكنيسة الكاثوليكية، والغرفة التجارية التابعة للاتحاد العام للغرف التجاريـة، واتحـاد الصناعات فرع الإسكندرية وهو واحد من فروع الاتحاد العام للصناعات بالجمهورية.

•وقد تطورت المنظمات خلال سنوات العقود الأخيرة من القرن فى ضوء التغيـرات

والتحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وما ترتب عليها من آثار، ويلاحـظ أن جميع الحالات بدأت بأنشطة بسيطة بعضها ذات طابع دينى خيرى (جمعية عمر بـن الخطاب، كاريتاس، مركز الجزويت الثقافى) . كانت بداية البعض الآخر ذات طـابع اقتصادى (الغرفة التجارية – اتحاد الصناعات – جمعية رجال الأعمال).

• أما بقية الحالات (جمعية تحوتى، جمعية أصدقاء البيئة، جمعية الإسكندرية للاقتصاد المنزلى) إضافة إلى جمعية رجال الأعمال فقد تم إشهار نشاطها رسميا خلال عقـدى الثمانينيات والتسعينيات .

٢ – ٤ مضمون النشاط

• تستخدم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية أساليب العمل المباشـر مـع النـاس، وتصل البرامج المنفذة إلى الجمهور مباشرة على صورة منافع مقابل الحاجات التـى تحددها المنظمات، وهو كل ما يمكن ملاحظته فى الأنشطة، ويعنى ذلـك ضـمنا أن هناك استشعار لحاجات المستهدفين يتم تحديدها واقرارها فى مجالس إدارة المنظمات غير الحكومية سواء بالدراسة العلمية الميدانية، أو مـن خـلال الاتصـال بـالأفراد والهيئات المستفيدة طلبا لتوفير البرامج (منظمة بلان – كاريتاس)، أو علـى ضـوء الخبرات والتقديرات التى تناقش فى مجالس إدارة الجمعيات على صورة مقترحات فى الاجتماعات الدورية ويتم إقرارها إلى مشروعات تنفيذية .

• استثناء من مبدأ الاتصال والعمل المباشر مع المستهدفين، تنفرد كلا من منظمة بلان الدولية، وجمعية كاريتاس (بعض الأنشطة المحدودة) بالعمل مع المجتمع مـن خـلال وسيط ثالث وهو المنظمات غير الحكومية أو الحكومية . فكل البرامج التـى تنفـذها الجمعيات الأهلية بالتعاون مع منظمة بلان على وجه التحديد يحصل عليها المستفيدون عبر الوسيط الثالث وتمولها ماليا وفنيا. ويتم ذلك من خلال قنوات اتصـال مباشـرة لتحديد البرامج المطلوب دعمها. وتقوم المنظمة من خلال جهازها الفنى بكل عمليات دراسة متطلبات الدعم وجدوى القيام بها ومتابعة وتنفيذها وتقويمهـا، ويـتم اختيـار الجمعيات الأهلية التى تتعاون معها بالتنسيق مع الجهات الحكومية الإدارية المحلية .

• كما أن جمعية كاريتاس تقدم بعض برامجها عبر المؤسسـات الحكوميـة والأهليـة وخصوصا فى مجالات مكافحة الإدمان والتدخين ومرض الإيدز وتوفير مسـتلزمات العلاج الطبى فى بعض المناطق مع المؤسسات الصحية المحلية والمدارس والجمعيات الأهلية . إضافة إلى برامج العمل التنفيذى المباشر الذى تنفذه الجمعية مع مؤسسـات المجتمع وأفراده من خلال المراكز التى أنشأتها لهذه الأغراض .

• تقوم بعض المنظمات بأداء مهام ومسئوليات لحساب جهات حكوميـة وفقـاً لنظـام

التعاقد، مقابل الحصول على عائد مادى، وهو شكل مستحدث فى أداء هذا النوع مـن المنظمات مثال: مشروع نظافة حرم خط سير قطار سكة حديد الإسكندرية – أبو قير. (وتوفير لمبات إضاءة كهربائية قليلة الاستهلاك الكهربائى عبر منفذ بيع للسكان فـى الأحياء الفقيرة لترشيد الاستهلاك والحفاظ على دخل الأسر الفقيرة (حالة جمعية عمر بن الخطاب) وتوفير مستلزمات العلاج الدوائى لمرضى الجذام وتدريب الأطباء وهيئة التمريض والعاملين بمراكز وزارة الصحة من المشتغلين بمقاومـة المـرض (حالـة جمعية كاريتاس). وتضفى وجميع الأنشطة المذكورة أعلاه علـى المنظمـات غيـر الحكومية صفتها كوسيط يعمل بين الحكومة والناس، فضلا عن كونها تعمل نائبا عن الجهاز الحكومى Agent لحساب توفير بعض الخدمات والمرافق العامة بمقابل . هذه الأنشطة اقتربت بممارسة الجمعيات إلى حد كبير من نمـاذج مشـروعات الأعمـال والشركات الخاصة البسيطة، غير أن الفارق بينها وبين مشروعات الأعمال أن العائد المحقق يعاد استثماره كمصدر دخل لتمويل برامج وأنشطة المنظمات غير الحكوميـة ولا يعامل باعتباره أرباحاً لأصحاب حقوق الملكية .

٢ – ٥ الجمهور المستهدف

طبقا لما أشير إليه، وفى ضوء المعلومات والبيانات التى توفرت لدى الباحث - يمكن تصنيف جمهور المستفيدين The target system إلى التصنيفات الآتية :

- الأفراد من ذوى الاحتياجات النوعية (الأمهات والأطفـال)، المرضـى المحتـاجين للخدمات الصحية، الفقراء، أصحاب المشروعات الصغيرة والحرفية المحتاجين إلـى الدعم المالى والفنى، جماعات الشباب من الطلاب والخريجين، المعرضون للبطالـة، المعرضون لتهديدات وأخطار مثل مدمنى العقاقير المخدرة والمعرضون للانحـراف، المعرضون للإصابة بمرض الإيدز، وأطفال الشوارع .

- الأسر الفقيرة منظوراً إليها كوحدة اجتماعية مستهدفة فى بعـض بـرامج الرعايـة الاجتماعية والصحية والتوعية الثقافية وتوفير الدخل وتحقيق معدلات تشغيل وخلـق فرص عمل لأفرادها القادرين على العمل .

- المجتمع المحلى ككل ، ويشتمل ذلك العناية والصيانة والحماية للبيئة ونظافتها، ونقل النفايات والملوثات، والتشجير. كما يشمل دعم مؤسسات المجتمع الحكومية والمدنيـة وصيانتها، ومراقبة الأسعار، وترشيد الاستهلاك، وتوفير الخدمات والمرافق .

- فئات محددة من الأفراد والشرائح الاجتماعية المنتمية للطبقة الوسـطى والمثقفـين وشباب الخريجين والكوادر التى يتوقع لها دخول سوق العمل . وفئات المعرضيـن لمشكلات البطالة من الفتيات وربات الأسر (الزوجات والأمهات) .

٢ – ٦ البناء التنظيمى والإداري للمنظمات غير الحكومية

المنظمات غير الحكومية فى معظمها متشابهة إلى حد بعيد فى بنائها التنظيمى، حيـث يكون أساس قيامها الاختيار التطوعى من الأفراد المنضمين إليها، تتبـع فـى أغلـب الأحوال صيغة بنائية محددة تستند إلى قاعدة متسعة من العضوية يطلق عليها "الجمعية العمومية" التى تضم كل الأفراد الذين تنطبق عليهم شروط العضـوية، ولهـم حـق حضور الاجتماعات، ومحاسبة التنظيم، والرقابة على الأداء، وإقرار السياسات العامة فى صورتها الأساسية، وإقرار الميزانية (إيرادات ومصروفات) ، وانتخاب أعضـاء مجلس إدارة المنظمة، الذين يرشحون أنفسهم من بين أعضاء الجمعية العمومية .

ومجلس الإدارة هو الصيغة التنظيمية لإدارة المنظمة ويـتم انتخـاب أعضـائه بأسلوب ديموقراطى من بين أعضاء الجمعية العمومية. وقد يضم أعضاء مـن بـين المهتمين بنشاط المنظمة بدون أن يكون لهم حق التصويت على قـرارات المجلـس. وينبثق عن مجلس الإدارة لجنة أو هيئة مصغرة تتولى ترجمة سياسات المنظمة إلـى برامج قابلة للتنفيذ على صورة أنشطة منظمة ومشروعات يقرها مجلس الإدارة . كما ينبثق عن المجلس مجموعة من اللجان ذات مهام ومسئوليات مؤقتة أو مستمرة من بين أعضاء المجلس أو من أعضاء الجمعية أو من المهتمين بنشاطها .

ويحدد القانون الصيغة والأساليب والأدوات التى تسير عليها إدارة المنظمة (طبقاً للنوع والنشاط) فالجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة ينظمهـا قـانون الجمعيـات الأهلية ٨٤ لسنة ٢٠٠٢، والمنظمات التى تعمل فى قطاع الشباب لها قانونها، كما أن للغرف التجارية والاتحادات والنقابات قوانينها التى تحددها الجهات الحكومية صاحبة الحق فى الإشراف والمتابعة والرقابة ومسئوليات المحاسبة الوظيفيـة علـى النشـاط ومصادر الإنفاق والتمويل، ونظم الاجتماعات وأنواع التسجيلات، ومواعيـد وعـدد الاجتماعات وبداية ونهاية السنة المالية، وتعيين حدود العلاقة بين المنظمة والجهـات الحكومية المعنية .

وقد كشفت المعلومات والبيانات التى توفرت لدينا من الدراسة التطبيقية بالنسـبة للبناء التنظيمى عما يلى :

• حجم العضوية : لمس الباحث حرصاً غير مبـرر علـى عـدم الإدلاء بمعلومـات تفصيلية عن العضوية من حيث العدد والنوع وحركة العضوية. وغالبـا مـا قـدمت المعلومات على صورة إجمالية عامة ومبهمة حول حجم العضوية الفعليـة العاملـة . وهناك من وفر هذه البيانات (جمعية رجال الأعمال، جمعية عمر بن الخطاب، جمعية تحوتى) وهناك من لا يوفر المعلومات بصورة دقيقة. إلا أن الملاحظة الملفتة للانتباه ضآلة العضوية فى معظم الحالات مما يلقى بظلال الشك حول مطلب هام من فلسـفة

وأهداف المنظمات غير الحكومية وأحد مبادئها وأعنى به توسيع فـرص المشـاركة. فقوة المجتمع المدنى فى الأصل ترتبط بتوسيع فرص عضـوية منظماتـه وانضـمام الأفراد إليها حيث تكون هذه المنظمات وسيلة تعبير أساسية عن الديموقراطية وحـق المشاركة فى اتخاذ القرارات .

●لوحظ وجود جمعيات أهلية تقوم العضوية فيها على أسس نخبوية وعلى الأخص تلك التى تعمل في مجالات نوعية تتطلب توفر الاهتمام والتخصص والمستوى التعليمـى العالى (وإن لم تكن هناك شروط معلنة فى هذا الشأن)، إلا أن طبيعة ونـوع النشـاط يجذب الأفراد الذين تتوفر فيهم هذه السمات. بل إن خطاب الجمعية ونشاطها ذاته يحدد نوع الجمهور المستهدف الذى يقبل على المشاركة فى النشاط (جمعية تحوتى مثـالاً، وكذلك مركز الجزويت الثقافى) ، إلا أن منظمات أخرى كاتحاد الصناعات، والغرفـة التجارية، وجمعيات رجال الأعمال لوحظ فيها اتساع قاعدة العضوية. وبصفة عامـة يمكن الإشارة إلى أن بعض الجمعيات قد تضم أعضاء فاعلين لهـم اهتمـام ملحـوظ بنشاط الجمعية، وأعضاء آخرين خاملين لا يشاركون فى النشاط ويقف تواجدهم عنـد مجرد الانضمام لعضوية الجمعية .

وينطبق ذلك تحديداً على الجمعيات العمومية للجمعيات الأهلية والغرفة التجارية واتحاد الصناعات من حيث خمول للنشاط وعدم المشاركة الفعلية بعكس التنظيمات النقابيـة المهنية

●مجالس الإدارة واللجان : تضم مجالس الإدارة أعضاءا منتخبين يحدد القانون عددهم فى حالة الجمعيات الأهلية، وبحد أقصى لا يتجاوز ١٥ عضواً، وقد لوحظ أنـه فـى جميع الحالات التى تم دراستها لم يصل مجلس أى منها إلى الحد الأقصى إلا فى حالة جمعية رجال الأعمال (خلال فترات معينة) . كما أن للجمعية مكتب أو هيئة تنفيذيـة من بين أعضاء مجلس الإدارة تتكون من رئيس المجلس ، ونائباً له، وأمين الصندوق، والسكرتير العام . ومعظم الجمعيات يوجد بها لجان تنفيذية لمهام محددة كما أشرنا من قبل .

●إلا أن هناك ظاهرة لفتت اهتمام الباحث تمثلت فى بروز ما يمكن أن يسمى تمركـز النشاط حول "نجم"، غالبا ما يكون فرداً يتميز بأنه نشط وفعال يعتبر محركـا لنشـاط الجمعية لدرجة أنه عندما يتحدث شخص ما عن نشاط الجمعية أو برامجها وتفاعلهـا مع المجتمع، فانه كثيرا ما تنسب الجمعية إلى اسـم الشـخص "الـنجم" أو الـدينامو المحرك.

وعلى الرغم من أهمية توفر مهارات وقدرات متميزة لمن يتصدون لقيادة العمل التطوعى، من أجل تفعيل نشاط المنظمات وجذب وزيادة العضوية، وتطوير قـدراتها

على تحقيق بعض الأهداف، إلا أن ظاهرة التمركز حول فرد بعينة تقف على نقـيض تام مع مطلب الديموقراطية وتوسيع فرص المشاركة، وقد تهدد نشاط المنظمة عنـدما يغيب عنها "النجم" . والملفت للانتباه أن أدبيات خطاب المؤسسات الدوليـة والـدوائر الأكاديمية المهتمة تعترف ضمنا بالظاهرة، فتشير دائما إلى دعم ومساندة النشـطين، ومعظمهم ممن تتوفر لديهم قدرات ومهارات بناء الجسور لعلاقات قوية سواء صـنع القرار أو المنظمات والمؤسسات الدولية، ويعتبر بعضهم مركزاً للاتصال بين المنظمة والمنظمات والمؤسسات فى عدد من الحالات .

لقد تبين للباحث أن الممارسات الفعلية المرتبطة بتشكيل مجالس إدارة المنظمات غير الحكومية تؤدى لبروز هذه الظاهرة أو غيابها، وعنـدما يكـون هنـاك التـزام بالديموقراطية فى مناقشة الموضوعات التى تطرح علـى مجلـس الإدارة والالتـزام بالتغيير الدورى للقيادات، يضفى ذلك على الممارسة ديموقراطية تبعدها عن التمركز الفردى الشخصى. وقد لوحظ ذلك فى جمعية تحوتى ومركز الجزويت الثقافى. كمـا يمكن القول بضرورة أن تتشابك وتتعقد الأنشطة ويتسع نطاقها بحيث يصعب نسـبتها إلى فرد واحد، وتصبح المشاركة الواسعة والعمل المهنى التخصصـى أساسـا لعـدم ظهور النجم الأوحد (حالة جمعية كاريتاس – منظمة بلان – الغرفة التجارية جمعيـة تحوتى، ومركز الجزويت الثقافى).

٢ – ٧ استراتيجيات العمل وآليات تفعيل المنظمات غير الحكومية

نتحول إلى مناقشة كيفية إدارة تفاعل المنظمات غير الحكومية مع المجتمع، وآليـات إنجاز التنمية والمشاركة الفعالة والمشاركة الفعالة فى التحول الديموقراطى، ونناقش ذلك من خلال العناصر التالية :

حدود تفاعل المنظمات والمجتمع

ونعنى بها الكيفية التى تتحد من خلالها السياسات والممارسات بكل مـا تضـمه مـن أنشطة ومشروعات تتحول عبر المنظمة إلي واقع تنفيذى يصل إلي المستهدفين. وتلك الكيفية هى بعينها ما يشار إليه أحيانا فى أدبيات السياسة الاجتماعية والتخطـيط على أنها استراتيجيات تحقيق الأهداف،أو الوسائل والأدوات ، ونضـيف إليهـا هنـا الخطوات والإجراءات أو العمليات Processes.

- من الظواهر الملفتة للانتباه فى هذه الدراسة أن فرداً أو عدداً محدداً من الأفراد فى مجالس إدارة المنظمات يمثلون مصادر الأفكار التى تترجم إلى المشـروعات التـى تتحول وتتبلور إلى برامج يتم تنفيذها بعد موافقة المجالس واللجان المعاونة. ثم تقـرر لها مصادر التمويل اللازمة، وآليات التنفيذ وتوقيتـه، ويحـدد نوعيـة المسـتفيدين،

والمصادر الذاتية أو المجتمعية التى يمكن استثمارها لإنجاز المشروعات والأنشطة .

وفى الجمعيات موضوع الدراسة، كان هناك دائماً عضو بارز يستطيع أن يستثير ويبدأ ويبتكر، ويبلور الأفكار والمشروعات، قد يكون رئيس مجلس الإدارة (جمعية عمر بن الخطاب – العربية للتنمية). وقد يكون أحد الأعضاء أو مجموعة من المتطوعين المهتمين بالنشاط (كاريتاس – جمعية تحوتى – رجال الأعمال – مركز الجزويت الثقافى). وفى حالات أخرى قد يكون المصدر هيئة خارجية أو جماعة، أو فرد من أفرد المجتمع أو حتى من القيادات الرسمية الحكومية ذات الصلة بالخدمات والمرافق العامة المسئولة عن توفير منافع لسكان المجتمع، وفى بعض الحالات كانت هناك مصادر أخرى، قد تكون هيئة أو مؤسسة موجودة فى المجتمع تبادر للاتصال بالمنظمة لطلب العون أو الخدمة لصالح الجمهور المستهدف.

• تبين لنا من واقع المقابلات الميدانية أن الاطلاع على خبرات المنظمات الأخرى وتوفير المعلومات وبناء شبكة للاتصالات فيما يعرف الآن بمشروعات التشبيك، ومراكز ومظلات دعم المنظمات غير الحكومية، وبرامج التدريب، والنشرات الإعلامية التى توفرها بعض هذه الهيئات، كل ذلك أصبح فعاليات حديثة يمكن أن تؤدى إلى بث أفكار ومعلومات تتحول إلى أهداف لمشروعات تترجمها المنظمات من خلال برامجها التنفيذية .

• من هنا يعتبر الاتصال بكل أشكاله وقنواته، المكتوب والمسموع والمرئي، مصدراً جديداً لدعم وتفعيل آليات إنجاز الأهداف للمنظمات غير الحكومية . كما يمكن تبادل الخبرات والمعلومات عبر الاتحادات الإقليمية والاتحادات النوعية . بالإضافة لما ينشر من التقارير الدورية الصادرة عن بعض المصادر المحلية والدولية المتخصصة، حيث أصبحت التقارير والدراسات مصادر مخاطبة الناشطين فى المنظمات غير الحكومية. ومثال ذلك تقارير البنك الدولى للإنشاء والتعمير، والتقارير والدراسات التى قدمها المجلس القومى الأمريكي للسيدات الزنجيات من خلال مشروع تطوير الهيئات التطوعية المصرية الخاصة والممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وتقارير التنمية البشرية الصادرة عن عدد من المنظمات غير الحكومية بالتعاون مع وزارة التخطيط المصرية، وما يصدر عن جمعية كاريتاس، منظمه بلان الدولية، منظمة فريد ريش أيبرت، المشروع المصرى السويسرى وما تعلنه المنظمات الحكومية والأهلية الألمانية والهولندية واليابانية. وما تنشره صفحات الإنترنت حول برامج دعم المنظمات غير الحكومية ومنظمات حقوق الإنسان، تتحول الرسائل المنشورة عبر هذه المصادر إلى آليات الدراسة والتخطيط التى تترجم إلى برامج ومشروعات تنفذها الجمعيات والمنظمات . ومن هنا يحق للباحث أن يؤكد على أن الجيل الجديد من

المنظمات غير الحكومية يشهد نقلة أساسية فى مسيرة التحول نحـو موجـة جديـدة لممارسة التنمية لها ثقافة محلية وعالمية مشتركة.

- لقد ولدت الموجة الجديدة الثالثة لحركات المنظمات غير الحكومية فى مصر بعـد أن سبقتها موجتان : أولاهما كانت موجة النشأة التى قامت حتى قبل أن تسعى الدولـة لبناء منظمات للمجتمع المدني. والموجة الثانية بـدأت بعـد إنشـاء وزارة الشـئون الاجتماعية وتدخلها المباشر فى الرقابة على نشاط المنظمات الحكومية، واستمرت تلك الموجة بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، وشهدت التدخل المكثـف مـن قبـل الحكومـة، وظهرت خلالها تنظيمات حكومية محلية تعمل فى مجالات الرعاية الاجتماعية والتنمية إلى جانب الجمعيات والمنظمات غير الحكومية، مما أدى مع الوقت إلـى إضـعاف منظمات المجتمع المدنى بصفة عامة .

مع بداية عقد الثمانينيات شهد المجتمع ولادة الموجة الثالثـة للمنظمـات غيـر الحكومية العاملة فى التنمية، تظلها التحول نحو سياسات السوق وتدويل حركة رأس المال العالمى وطبقا لقراءة معطيات الواقع الميدانى الذى توفر لدى الباحث ، يمكـن للمرء أن يدعى بان هناك اندفاع غير مسبوق من قبل أغلب المنظمات غير الحكومية للحصول على الدعم والتمويل والمساعدات والقروض الأجنبية فتسـتطيع أى منظمـة غير حكومية فى مصر إقامة خط اتصال مباشر مع المنظمات الدولية عبـر تقنيـات المعلومات والإنترنت، ومن ثم انتشرت أساليب الاعتماد على المكاتب الاستشارية التى تتيح للمنظمات غير الحكومية والجمعيات الأهلية دراسات الجدوى التى تمكنهـا مـن توفيق أوضاعها لتحصل على المعونات الأجنبية بعد وضع الاتفاقيات معها فى إطـار قانونى حددته الدولة فى القوانين المنظمة لذلك[٣٥].

إستراتيجيات العمل

- مفهوم العمل التطوعى ومبادئ الإنتاج السلعى : تقوم بعـض المنظمـات فـى مجالات معينه بإنتاج سلع وخدمات تتيحها بمقابل مادى محدود لكل من يطلبها، بشرط تحمل المستفيد (المستهلك) قيمة نسبية من تكلفة السـلعة، بـدون أن يتحـول العمـل التطوعى إلى استهداف الربح. ومثال ذلك (فصول الحضانة، تقوية التلاميذ فى مراحل التعليم بديلاً عن الدروس الخصوصية، الخدمات الطبيـة المتنوعـة، إزالـة القمامـة والنفايات، توصيل بعض المرافق العامة، صـيانة المؤسسـات والمبـانى الحكوميـة وتجهيزها، نظام الائتمان للحصول على القروض من أجل دعم مشروعات الأعمـال الصغيرة والحرفية، برامج العمرة والحج). تمثل هذه الاستراتيجية الجديدة نقلة أساسية فى التحول بالعمل التطوعى من مفهوم المساعدات الخيرية ونظم الإحسان والمساعدات الموجهة للفقراء إلى الانتفاع بالخدمة أو السلعة مقابل دفع جزء من تكلفتهـا الماليـة.

وجوهر الاستراتيجية يقوم على مبدأين أولهما : الوصول انتقائيا إلى سكان المجتمـع المستهدفين من برامج تحسين نوعية حياتهم (وليس الفقراء فقط)، مع التقيـد بعـدم تحول ما توفره المنظمة إلى نشاط ربحى يعاد توزيعه لصالح فئة محددة من المـلاك. والمبدأ الثانى: التوجه نحو أكثر الفئات فقراً وتحويل الأفراد والأسر إلى برامج بسيطة تمكنهم من الحصول على فرص العمل والإنتاج والاستقلال (متى كان ذلك ممكناً)، مع مساعدة غير القادرين وفق المفهوم التقليدى السابق فى حدود موارد المنظمة حتـى لا تتحول لنظام مفتوح للأعمال الخيرية، ويمكن الاستدلال على صحة ما ذهب الباحـث إليه هنا من خلال التعرف على البرامج والمشروعات التى توفرهـا أغلـب حـالات الدراسة(جمعيات عمر بن الخطاب، كاريتـاس، بـلان الدوليـة، العربيـة للتنميـة، الإسكندرية للاقتصاد المنزلى، رجال الأعمال).

- الارتقاء بالقدرات الفكرية والعقلية والوجدانية لأفراد المجتمع : وهى استراتيجية تتمثل فى العمل على الارتقاء الفكرى والعقلى، والوجدانى بالإنسان من خلال منظومة الأنشطة الثقافية ودعم الهوية المصرية والارتقاء بالقيم والأخلاقيات. وتقدمها معظـم المنظمات بدون مقابل، لتحقيق المصلحة العامة وتحسين نوعية الحياة، وتنمية الفكـر ودعم المشاركة، وتقوية المجتمع المدنى، (تبرز فـى جمعيـة تحـوتى، الإسـكندرية للاقتصاد المنزلى، مركز الجزويت الثقافى).

- استثمار الموارد الخارجية لإنجاز أهداف التنمية : فى ظـل تنـاقص مشـهود للموارد التمويلية المتاحة، يصبح الاعتماد على ما يوفره المانحون من مصادر تمويل ودعم فنى وخبرات تدريبية وإمكانات مادية وبشرية مطلباً ضرورياً تسعى المنظمـات إليه ببناء جسور الثقة وجدارة الاستحقاق حتى تتمكن من إنجاز الأهداف التى يسـعى إليها طرفاً العلاقة لمصلحة المستهدفين من سكان المجتمع .

- تعدد وتكامل مداخل تحقيق التنمية : وأعنى بذلك أن المنظمات غير الحكوميـة تعمل فى مسار تحقيق التنمية بتبنى عدد من الاستراتيجيات وتبنى أكثر من هدف فـى آن معا :

استهداف الإنسان والارتقاء به، الحد من معاناة الحرمان والفقر بتوفير فرص العمـل وزيادة الدخل، وتحسين ظروف البيئة وصيانتها، وتوفير الخدمات الطبيـة وتحسـين صحة البيئة والمجتمع، وعلاج الأمراض ومكافحة مخاطرها فى مجالات الأمـراض المهددة للفئات التى تقع على خط التهديد بالمخاطر الصحية الجسمية والنفسية والفعلية، والعناية بالتغذية والمشرب والمسكن، وقد توفر لدى الباحث معلومات تؤكد أن حالات الدراسة تراوحت اهتماماتها بين كلا النوعين من الآليات. وهنـاك حـالات جمعـت بينهما، كما أن هناك حالات اكتفت بنوع واحد :

ومن النوع الأول (جمعية تحوتى، مركز الجزويت الثقافى،الجمعية العربية للتنمية)، من النوع الثانى (جمعيات عمر بن الخطاب، بلان، كاريتاس، أصدقاء البيئة، إسكندرية للاقتصاد المنزلى، رجال الأعمال)، كما أن المجموعة الثانية تقوم بدورها بالجمع بين الآلية الأولى والآلية الثانية فى تحقيق أهدافها التنموية .

والنتيجة المستخلصة مما سبق أن الأنماط والمداخل النظرية فى خطاب التنمية الحديثة مترجم عبر استراتيجيات العمل التنموى فى حالات الدراسة سواء بالنسبة لمسألة السياسات التى تسير عليها أو الممارسات التى تتبعها لتحقيق أهدافها .

٢ – ٨ قضية التمويل الخارجى

تحتل قضية تمويل المنظمات غير الحكومية أهمية خاصة تشغل أطراف العمل الاجتماعى الأهلى. فالتمويل أحد أهم عناصر التنظيم، إلى جانب العناصر الأخرى اللازمة لإدارة وتسيير نشاطها، وينظم القانون مسئولية تدبير التمويل اللازم لتسيير وإدارة نشاط المنظمات نشاطها، ويزيد من حدة التفاعلات الناجمة عن هذه القضية ما يلى : -

١-تقليص الميزانيات الحكومية التى كانت توجه لدعم الجمعيات الأهلية من مخصصات وزارة الشئون الاجتماعية، أو عدم زيادتها تخفيفاً عن الأعباء الملقاة على عاتق الميزانية العامة فى ظل سياسة التغيير الهيكلى والتحرير الاقتصادى.

٢-اتجاه الدولة نحو توسيع هامش الحركة أمام الجمعيات الأهلية والسماح لها بالاتصال بالممولين والمانحين الدوليين.

غير أن عدم وضوح المعايير أمام كل الجمعيات والمنظمات غير الحكومية للوصول إلى المانحين ولاسيما تلك التى لا يتوفر لها الكوادر وأساليب العمل والقيادات القادرة على الوصول للمنظمات الدولية والهيئات الأجنبية، وعدم توفر الخبرة الكافية لديها يخلق مشكلات أساسية ترتبط بالمسألة التمويلية والاستراتيجيات المرتبطة بها . وقد كشفت نتائج الدراسة عن تعدد استراتيجيات التمويل التى تعتمد عليها المنظمات غير الحكومية .

- تبين من المعلومات الصادرة من مديرية الشئون الاجتماعية بالإسكندرية أن هناك ما لا يقل على ٢٥ منظمة حكومية، وغير حكومية أو مجموعات أفراد، من المانحين الدوليين الذين قدموا قروضا ومنح وتسهيلات مالية لأكثر من ٣٥ جمعية أهلية بالإسكندرية خلال الفترة من سنة ١٩٩٣ حتى شهر مايو ٢٠٠٢ بلغ مجموعها ٨٢٥٢٨٤٢ جنيها، ٩٤٣٠١٦٢ دولارا أمريكيا، بالإضافة إلى ١٨١٣٠ دولار كنديا، ١٢٠٠٠ جنية استرلينى، ٥٠٠٠٠ مارك ألمانى، فضلا عما سبق الإشارة إليه من

مصروفات منظمة بلان (وقد ذكرت فى الملاحق المرفقة بالدراسة).

- تعتمد بعض الجمعيات على توفير تمويل برامجها من تبرعات رجـال الأعمـال وبعض الهيئات الحكومية لتمويل عدد من مشروعاتها المدرة للعائد، ويظل هناك دائما احتمال قائم بأن دعم القطاع الخاص مرهون بأن تعلن المنظمة عن مصـدر دعمهـا (وهو نوع من الدعاية والإعلان)، لصالح متبرع دائم (أو ما يسـمى فـى الأدبيـات المعولمة ثقافيا: الراعى الرسمى للنشاط !!). ومثال ذلك استراتيجية التمويـل التـى تستخدمها الجمعية العربية للتنمية ، حيث تعتمد على ما يوفره بعض رجال الأعمـال من تبرعات لصالح المؤتمرات والأنشطة التى تقوم بها الجمعية، والتى تصدر بحوثـاً ودراسات يستخدم عائد بيعها لتسيير نشاط الجمعية وتغطية مصروفاتها .

- ويظل هناك مصدر أخر للتمويل يتمثل فى الاشتراكات التـى يـدفعها الأعضـاء كمصدر مشروع لكافة الجمعيات الأهلية طبقا لقانونها، والتبرعات المقدمة من بعـض صناديق التمويل المحلية الحكومية (المحافظة)، ووزارة الشئون الاجتماعية، والشباب، والثقافة، والصندوق الاجتماعى ، والمساجد والكناس، والمتبرعـون الأفـراد أيضـا يدخلون ضمن هذا النوع من التمويل، فى حالة (جمعيات تحوتى، المركـز الثقـافى، كاريتاس، العربية للتنمية، أصدقاء البيئة وبقية الحالات).

الجدير بالملاحظة أن قضية تمويل الجمعيات الأهلية بحق الرقابة عليها أثار جدلا بين الرأى العام، والسلطة الحكومية والسياسية، وقيادات العمل الأهلية، ووصلت آثار هذه القضية إلى حد تبادل الاتهام. وبادر المشروع لإصدار قوانين وقـرارات تحمـل معها مخاطر الانزلاق إلى هوة سلوك قد يؤدى إلى التجريم والعقاب الذى لا يحسـمه إلا القضاء، حيث يدور الجدل عن مدى الحق الذى تمتلكـه جهـة الإدارة الحكوميـة المسئولة فى الهيمنة على مصادر التمويل الأجنبية للجمعيات الأهلية، وحقها فى تجريم أعضائها وعقابهم وفقا لقانون العقوبات المصرى . وتفاعلت أزمات كثيرة لم يحسمها حتى صدور القانون الجديد ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ .

- وعلى مستوى الدراسة الميدانية من خلال مقابلات الباحث مع القيادات العاملـة فى المنظمات غير الحكومية، تبين أن الممول الأجنبي يلزم الجهات المسـتفيدة مـن مصادر التمويل بتقديم معلومات تفصيلية عن البرامج وأوجه النشاط والأفراد والأسـر والجماعات والمجتمعات والمؤسسات ... إلخ . وكثير من هذه المعلومات يتم الحصول عليه وفق نماذج معدة سلفاً بواسطة الجهات المانحة . وتتسرب المعلومات الواردة بها إلى مراكز البحوث التى تعهد إليها الجهات المانحة بتحليلها، والحقيقة أن المعلومـات والبيانات التى تصل إلى الجهات الأجنبية لا توجد ثمة سيطرة عليها، كما لا يعـرف كيفية استخدام هذه المعلومات ولمصلحة من ؟ ويبقى دائما احتمال حتى مهمـا كـان

ضئيلا بأن يضار المجتمع على صورة غير محددة من خلال تسرب هذه المعلومات، وقد يستخدم بعضها فى الحملات العدائية التى يمكن أن توجه مـن مراكـز الإعـلام والمعلومات المعادية للمجتمع المصرى .

• والأهم من هذا أن التمويل الخارجى قروضاً كان أو منحاً أو هبة، لا يزيد عـن كونه تكريساً للفكر التنموى التقليدى الرأسمالى الغربى فى إطار جديد، (الدفعة القوية، الاعتماد على التعاون مع الدول الغنية، الاعتماد على برامجها للتحديث والتقدم، تقليـد أنماط الاستهلاك وآليات التغيير) ، بل إننا لا يمكن أن نغض الطرف عن أن مجـرد اعتماد الجمعيات الأهلية على هذا السيل المتزايد من الموارد الأجنبية ليس بعيداً عـن مرامى تكريس التبعية !! وهنا يثور الشك والتساؤل الموضوعى، كيف يكون الـرواج الوهمى لمصادر تمويل لم ننتجها مصدراً لتحقيق التنمية ؟ ومـن يضـمن اسـتمرار مصدر التمويل الأجنبى لو انقطع تياره، وما أكثر احتمالات توقـف جريانـه، حيـث يرتبط دائماً بالعلاقات الاقتصادية والسياسية وطبيعة المصالح مع الـدول المانحـة . وللتدليل على صحة ما نذهب إليه هنا نحيل القارئ لمعرفة حجم التسـهيلات الماليـة الأجنبية التى قدمت لعدد محدود من الجمعيات الأهلية خلال عدد محدود من السنوات فى مدينة الإسكندرية (وقد سبقت الإشارة لها، ناهيك عن أن مصادر أخرى لم تـذكر فى البيان السابق).

• ويمكن للمرء أن يدعى أن هناك ثمة احتمالات دائمة، فى ظل غيـاب محاسـبة دقيقة، وضبابية متوقعة، لعدم وصول المنافع المستهدفة إلى المستحقين. ويظل هنـاك هامش كبير لسوء استخدام الموارد أو سوء تخصيصها، واحتمال ظهـور نـوع مـن الفساد المالى أو الإداري فى ممارسات المنظمات غير الحكومية. وقـد يكـون هـذا الاحتمال أكثر خطورة من الادعاء بفساد البيروقراطية الحكومية الـذى وجـه كنقـد واستخدم مبرراً للتوجه نحو المنظمات غير الحكومية.

ويظل هناك احتمال قائم يتمثل فى أن تتأثر البرامج والأنشطة والمشروعات الممولـة من الخارج بتوجيه غير مباشر لآليات فكرية أو نماذج تنموية قد لا تناسب المشكلات والاحتياجات والأولويات التى يجب أن توجه لها المنظمات والجمعيات الأهلية .

• ويرتبط بما سبق مباشرة وجود احتمالات حقيقية بأن تفشل كثير من المنظمـات غير الحكومية فى الاستفادة من مصادر التمويل المتاحة (خصوصا منظمات الفقراء)، مقابل استئثار منظمات نجحت فى الوصول إلى المصادر سواء بسبب الخبرة أو قنوات الاتصال الجيدة والتكوين الاقتصادى والاجتماعى التنظيمى للمنظمة، وللتـدليل علـى صحة ما نذهب إليه. ويكفى الإشارة إلى أن بعض المنظمات غير الحكومية قد تحصل على تسهيلات (قروض أو منح أو مساعدات) تصل إلى ملايين الدولارات، والـبعض

الآخر متعثر، ربما لم يعرف بعد طريقة إلى مقر مصدر التمويـل أو حتـى كيفيـة الاتصال به . مما يلقى بظلال شك حول جدوى الاعتماد على تنمية لا تحقـق عدالـة توزيعية أصلا فى الموارد والتسهيلات اللازمة لتحقيق أهداف الجمعيات أو حتى توفير البنية الأساسية اللازمة لها.

استخلاصات الدراسة

نخلص من مناقشة النتائج السابقة إلى ما يلى

١- على الرغم من أهمية توفير تمويل أساسى لـدعم المنظمـات غيـر الحكوميـة والجمعيات الأهلية للقيام بمسئوليتها تجاه المجتمع، إلا أن تحقيق التنمية المستدامة يجب أن يظل واجباً أساسيا للدولة، وعليها أن تسعى للوصول إليه، وأن تحاول الحـد مـن الاعتماد على التمويل عن طريق القروض الأجنبية التى قد ينتج عنهـا كثيـر مـن المشكلات فى مجال السياسة الاقتصادية كما حدث خلال مرحلة الانفتاح الاقتصـادى، وثبت عدم جدواها فى تحقيق تنمية وطنية مستقلة .

٢- الحد من الهيمنة البيروقراطية الحكوميـة المقيـدة لنشـاط الجمعيـات الأهليـة والمؤسسات الخاصة، وخصوصا فى مجال تدخل بعض الأجهزة التى قد تجهض نشاط هذه المنظمات بدعاوى الأمن، أو الخوف من انحرافها عن السبيل، والاكتفـاء بآليـة النظام القضائى المدنى الحارس على حقوق المجتمع .

٣- لا يكفى أن يترك للجمعيات الأهلية فى قاعدة هرم العمـل الاجتمـاعى الأهلـي التطوعى حرية نسبية فى تشكيلاتها (الجمعيات العمومية والمجالس واللجان). وتظـل قمة الهرم تدار من خلال أجهزة تحمل سمات الديموقراطية (شـكلاً)، وتـدار فعليـاً بقرارات تصدرها السلطة التنفيذية الحكومية ورموزها من القيادات الحكومية.

٤- توسيع قمة هرم العمل التطوعى (الاتحاد العـام، صـندوق تمويـل الجمعيـات الأهلية، ونعنى بذلك صعوبة قبول فكرة تشكيل هذه الأجهزة وإدارتها بمجالس يـتحكم فى قراراتها عدد محدود من الأعضاء ينتمى معظمهم للجهاز الحكومى يخططون لمـا لا يقل عن ١٥٠٠٠ تنظيم غير حكومى من الجمعيات الأهلية. ناهيك عن أن يكـون أعضاء المجلس من القيادات الحكومية أو من لديهم تبعات أنشطة ومهام ومسئوليات لا تضمن تفرغهم لمسئوليات العمل التطوعى .

٥- من الممكن استحداث تنظيم أهلى مركزى على صورة صندوق يتولى مسـئولية الاتصال بالهيئات المانحة محلية كانت أو دولية تصب فيه مصـادر التمويـل عبـر حملات قومية ودولية، ويتم من خلاله إعادة توزيع الموارد التمويلية فى ظل البـرامج والخطط والمشروعات التى تتبناها المنظمات والجمعيات الأهلية. على أن يكون المال

المتجمع فى الصندوق ضمن المال العام الذى يخضـع لآليـات الرقابـة والمتابعـة الحكومية، وتوفير آليات محاسبية فعالة تؤمن وتضمن وصـول الفائـدة لمسـتحقيها المستهدفين . وعلى الدولة أن تقيم كل الضوابط والنظم القانونية والتنظيمية التى تهدف إلي حسن استثمار الموارد، وعدالة توزيعها بين المنظمات والجمعيات الأهلية حتـى ولو أدى ذلك إلي إعادة النظر فى الأوضاع القانونية الحالية التى قد لا تكون أفضـل بديل ممكن .

٦- الالتزام الفعلى بتبنى سياسات تنمويـة قابلـة للتطبيـق، تتصـف بالاسـتقلالية والواقعية، ولو كانت على صورة إطار عام يحدده الاتحاد العام للجمعيات بعد أن يـتم تشكيلة على أساس ديموقراطى حقيقى من ممثلى الجمعيات والاتحادات. وهو الأمـر الذى ينبغى أن يتوفر أيضا لصندوق تمويـل الجمعيـات الأهليـة بـوزارة الشـئون الاجتماعية.

٧- إنشاء آلية تنظيم فنى من الخبراء والباحثين. لتنظيم تبادل وتوفير المعلومات التى تطلبها الجهات المانحة (الأجنبية) من المنظمـات غيـر الحكوميـة التـى تتعـاون معها،بحيث يكون هناك نوع من الضمانات على عدم تسرب معلومات قد تستخدم على صورة تضر بالأفراد أو بالمجتمع. ويمكن بناء شبكة لتبادل هـذه المعلومـات عبـر استخدام التقنيات الحديثة لنقل المعلومات تربط بين الاتحـادات الإقليميـة والنوعيـة والجمعيات الأهلية على نطاق المجتمع المصرى كله .

٨- تفعيل آلية قومية من خلال عقد مؤتمر سنوى لتنظيمات المجتمـع المـدنى فـى تسلسل هرمى من القاعدة إلى القمة، يناقش العمل الاجتماعى الأهلى، نتائجه ومشكلاته وأساليبه ومناهجه، بما يؤدى إلى تبدل الخبرات والاستفادة منها، وتنميـة المعلومـات والمعارف. على أن يشترك فى هذه الآلية الخبراء والباحثون والعلماء المهتمون إلـى جانب قيادات العمل الأهلى والمواطنين .

٩- وضع مشكلة البطالة والأمية على جدول تنظيمات المجتمع بكل أنواعها، بحيـث تتحول من مجرد شعارات ومقالات وموضوع أحاديث فى تجمعات المثقفين أو رجال السياسة لتترجم إلى عمل جاد وجهود علمية، وخطط وإجراءات عملية وفق سياسـات قومية . طالما كان هدفنا هو التنمية البشرية وتحسين نوعية الحياة للمواطن المصرى .

١٠-التوسع فى دعم دور الجمعيات الأهلية من خلال إسناد بعض مهام ومسـئوليات المرافق العامة الحكومية (وخصوصاً فى مجال الخدمات)، لتقـوم بإنتاجهـا محليـاً وتوفيرها للمستهدفين من سكان المجتمع. على أن تتحمل الدولة مسئولية تمويـل مـا تقدمه الجمعيات إلى جانب مساهمة المستفيد بتحمل نصيب من تكلفة الإنتاج، شـريطة إخضاع أداء الجمعيات الأهلية لمعايير محاسبية وآليات قادرة على أن يظل ما تقدمـه

وفق معايير الجودة والكفاءة المطلوبة وفقا لنظام تعاقدى منضبط .

١١- التوسع فى تطبيق استراتيجية الاعتماد على الذات، والاعتمـاد الجمـاعى بـين الجمعيات والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدنى فى تبادل الخبرات، وتنمية ونقل المهارات والمعلومات للارتقاء بالعمل الاجتماعى الأهلي ، وذلك بعد استخدام أو إنشاء آليات تنظيمية قادرة على تحقيق هذا الهدف .

١٢- التوسع فى توفير حوافز مادية ومعنوية تكفل حفز وتشـجيع القطـاع الخـاص ورجال الأعمال للتبرع من أجل توفير التمويل الكافى لمنظمـات المجتمـع المـدنى. ويزعم الباحث أن بعض الخبرات المحلية والوطنية أثبتت إمكانية تحقيق هذا الهـدف (تجربة محافظة الإسكندرية، والتبرع لإعادة بناء المدارس التى تهدمت فـى أعقـاب زلزال عام ١٩٩٢ الشهير، وإقامة مراكز طبية ومستشفيات بالجهود الذاتيـة) . وقـد تكون الإعفاءات الضريبية وتوفير التسهيلات المادية من قبل الدولة مقابل هذه الجهود، وسيلة أساسية لبلوغ الهدف المنشود مع وضع الشروط والضمانات المناسبة للرقابـة عليها .

١٣- ليس هناك تناقض بين الحرية الاقتصادية والديموقراطية الليبرالية مـن جانـب، وقيام سياسة تنموية موجهة للخطط والبرامج والمشروعات التنموية سواء على صعيد العمل التطوعى، أو المحلى. وأعنى بذلك أهمية وضـرورة بنـاء آليـات التخطـيط والسياسة الاجتماعية الفعالة، كما أن هناك خطورة تهدد بلوغ أهداف التنميـة طالمـا بقيت على صورة جهود مبعثرة واجتهادات فردية لآحاد الناس أو حتى آحاد التنظيمات ويعزز ما يذهب الباحث إليه من تداخل وتعقد المشكلات والحاجات، وضعف معظـم الجمعيات الأهلية عن توفير الكوادر والخبرات والأجهزة الفنية والمالية القادرة علـى تحمل مسئوليات التنمية، وجميعها ظروف تدعو إلى إعادة النظر فى ضرورة العـودة لسياسات مخططة فى هذا السياق .

وأخيراً فإن هذه الاستخلاصات تشكل الأسس التى يمكن أن تستند إليها سياسات التنميـة من خلال المنظمات غير الحكومية بما يحقق تنمية وطنية مستقلة .

* * *

الهوامش والمصادر

١- أنظر بتوسع مساهمات سمير أمين فى هذا المعنى . عبد الباسط عبد المعطـى "محـرر" العولمة والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى. مركز البحـوث العربيـة. الجمعيـة العربية لعلم الاجتماع . مكتبة مدبولى القاهرة ١٩٩٩ ص ص– ٢٩ – ٣١

٢- يتفق الباحث مع ما ذهب إليه " رمزى زكى" فى تفسيره لازمة الاقتصاد الكينـزى فـى الدول الصناعية الغربية . أنظر : رمزى زكى . فكر الأزمة . دراسة فى أزمـة عـام

الاقتصاد الرأسمالى والفكر التنموى الغربى . مكتبة مدبولى القـاهرة . ط ١ ١٩٨٧ ص ص ٢٢ – ٢٣ .

٣- لمزيد من التوسع يمكن الرجوع إلي :

"صمويل هنتنجتون" . الموجة الثالثة : التحول الديموقراطى فى أواخـر القـرن العشـرين، ترجمة عبد الوهاب علوب، مع مقدمة تحليلية بقلم سعد الدين إبراهيم، مركـز بـن خلـدون للدراسات الإنمائية.القاهرة ط ١ ١٩٩٣ ص ص ٦١– ٦٣ .

٤- المرجع السابق ص ٧٣ . وفى تفسير للمراحل الـثلاث للتحـول الـديموقراطى يمكـن الرجوع أيضا إلى :

- Robert Dahl,democracy and its critics,New Haven 1989 .Ch .5.
- لا يعنى القول بوجود المراحل فى حركات التحول الديموقراطى أن كل التحركات تمثـل تقدما للأمام،فقد يحدث حالات من التراجع والانتكاس نحو اللاديموقراطية وهو ما حدث فى بعض دول أمريكا اللاتينية خلال القرن العشرين.

٥- يعتبر فوكوياما من أبرز المدافعين الغربيين المحدثين عن ارتباط التحـرر الاقتصـادى واقتصاد السوق بسيادة الديموقراطية اللبرالية .. أنظر :

"فرنسيس فوكوياما" ،نهاية التاريخ وخاتم البشر : ترجمة حسين أمين (مركز الأهرام للترجمة والنشر) ١ القاهرة ١٩٩٣ ص ص ٥٢ – ٥٦ .

٦- حول مقولة الأيديولوجية والهيمنة عند جرامشى . انظر :

"ديفيد هوكس" ،الأيديولوجية، ترجمة إبراهيم فتحى . المجلس الأعلـى للثقافـة . المشـروع القومى للترجمة . الكتاب رقم ١٥٩ القاهرة ٢٠٠٠ م ص ص ٩٧ – ٩٩

7- Mahmoud Monshipori,Democratization Liberalization and Human Rights in The Third world . Lynne Rienner Pub .Inc . Colorado U.S.A 1995.P.7 .

٨- "صمويل هنتنجتون" الموجة الثالثة . مرجع سابق ص ص ٩٧ – ٩٨.

٩- المرجع السابق ص ص ١٠٧ – ١٣٣ .

١٠- لمناقشة تفصيلية ومزيد من الاطلاع حول وظيفة ودور البنك الدولى وصـندوق النقـد الدولى فى التحكم المشروط انظر :

"بول هيرست، جراهام طومبسون" ، ما العولمة ؟ الاقتصاد العالمى وإمكانات التحكم . ترجمة د . فالح عبد الجبار . سلسلة عالم المعرفة . الكتاب رقم ١٧٣ . المجلـس الـوطنى للثقافـة والفنون والآداب . الكويت سبتمبر ٢٠٠١ م ص ص ٣٢٠ – ٣٢٢ .

١١- لمزيد من التفاصيل . انظر :

"أمانى قنديل"، عملية التحول الديموقراطى فى مصر (١٩٨١ – ١٩٩٣) . تقديم سعد الـدين إبراهيم . مشروع المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى فى الوطن العربـى . مركـز بـن خلدون للدراسات الإنمائية . دار الأمين للنشر والتوزيـع القـاهرة١٩٩٥ ص ص ١١٠ – ١١٦ .

١٢- سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى فى الوطن العربى. سلسـلة الأعمال الكاملة . المجلد الثامن . الكتاب رقم ١٥ . دار قباء للطباعة والنشـر والتوزيـع – القاهرة – ٢٠٠٠ م ص ١٢ .

13- Mahmoud Monshipori.Democratization. OP. Cit., P. 51.

١٤- إسماعيل صبرى عبد ا . مصر التى نريدها . تقرير سياسى وبرنامج مرحلى. دار الشروق . ط ١ القاهرة ٢٠٠٢ . صفحات (٥٩ – ٣١) ، (٣٧ – ١٥٢) .

١٥- سعد الدين إبراهيم (المقدمة) فى : أمانى قنديل، التحول الديمقراطى فى مصر (٨ – ١٩٩٣) مرجع سابق صفحات مختلفة ١١٩ ،٦، ٢٩،٢٦،١٠ .

٦٠- سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى، سلسلة الأعمال الكاملة . المجلد الثامن . الكتاب رقم ١٥ . مرجع سابق ص ١٥ .

١٦- هناك كثير من الدراسات التى عالجت مفهوم المجتمع المدنى (انظر المراجع التى اعتمدنا عليها فى هذه الدراسة كمثال – مراجع تحت أرقام ١،55،٦٠ ويمكن الاستزادة من المراجع الآتية أيضا

- Samuel Huntington ,John Nelson , No Easy Choice : Political Participation in developing countries . Cambridge. M.A. Harvrd University Press .1976.pp – 169 – 170.
- "أحمد زايد " إشكاليات تأسيس المجتمع المدنى وخصوصية الحداثة العربية فى : ناهد صالح (محرر) بحوث فى الأنثروبولوجيا العربية .. ص ص ٥١١ – ٥١٤ .

١٧- تعتبر فكرة الروابط الاجتماعية ووظيفتها فى تحقيق التماسك الاجتماعى القاعدة التى تقوم عليها منظمات المجتمع المدنى ومفهومها، وقد وردت فى مساهمات عدد من علماء الاجتماع البارزين أمثال توكفيل، فوكوياما أنظر : فرانسيس فوكوياما . نهاية التاريخ وخاتم البشر . مرجع سابق ص ص ٢٨٠ – ٢٨٤ .

١٨- هناك منظمات غير حكومية فى مجالات متعددة تضم مؤسسات علمية ومراكز وبحوث ولجان وجمعيات وهيئات للتدريب والتنمية البشرية ومراكز المعلومات، ومراكز ولجان لحقوق الانسان وحماية البيئة . ارتبطت بعقود تمويل وتبادل الخبرة مع منظمات غير حكومية فى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية . وتعمل الأن تحت غطاء شرعى من وزارة الشئون الاجتماعية المصرية . أشارت إليها أمانى قنديل فى دراستها السابقة : عملية التحول الديموقراطى فى مصر (٨١ – ١٩٩٣) مرجع سبق ذكره ص ص ١٠٨ – ١١٩ .

١٩- نقلا عن :

- The Economitst.January, 29,2000.

والمقالة نشرت على صفحات الإنترنت ومصدرها :

Center of Civil Society,International Ideas and Information for civic Action . Worldwide.

٦٥- استفاد الباحث من دراسة أمانى قنديل فى تحديد هذا المفهوم انظر :

"أمانى قنديل" عملية التحول الديموقراطى فى مصر (١٩٨١ – ١٩٩٣) مرجع سابق ص ص ١٣٩ – ١٤٠ .

٢١- لمزيد من التفاصيل حول تطور الأحزاب السياسية، المرجع السابق، ص ص ١٢٠ – ١٣٨ .

٢٢- أمانى قنديل،سارة بن نفيسة، الجمعيات الأهلية فى مصر. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام . بالقاهرة ١٩٩٥ .

٢٣- انظر هذا التفسير للمجتمع المدنى :

- Robert A. Nisbet., The Quest for Community. Oxford university press.1977.p.54

• Roger Owen, State, power, and politics in the making of Modern middle East. Routledege. New York –2ed 1994.pp.148-162.
For more details:
24- Alxis de Toquevili; Development in America Gardin city –N.Y. Doubleday. 1969 p.513.
25- Robert Purk; The city. Chicago Univeristy press 1967. P 107.
26- Micheal novak. The Rise of the unmeltable ethics. Politics and cultuee in the serenties. N.Y.Macillan. 1972, p.p.135-166
٢٧لتتبع تطور فكرة مؤسسات المجتمع المدنى صعودا وهبوطا فى الولايات المتحدة الأمريكية يمكن الرجوع إلى

- أمانى قنديل – عملية التحول الديموقراطى فى مصر . مرجع سبق ذكره ص ١٤

٢٨- استعان الباحث فى مناقشة هذه المعلومات بما ورد فى أعـداد متتابعـة مـن التقريـر الاستراتيجى العربى ومصدرها : مؤسسة الأهرام . القاهرة . السنوات من ١٩٨٧ إلـى ١٩٩٩.
٢٩- نشر ملخص مضمون الاتفاقية حول (المشاركة الأوروبية المتوسطية) فى بيان برشلونة حول الدور الجديد لرجال الأعمال وتوجيه النظام الرأسمالى للتنمية الرأسمالية فى المنطقـة . انظر :

- البنك المركزى المصرى – النشرة الاقتصادية، العدد الرابع مجلد ٤٩ . القـاهرة ١٩٩٦ ص ص ١١ – ٢٤ .

٣٠- اعتمد الباحث فى مناقشة ممارسات بعـض النقابـات المهنيـة فـى مسـألة التحـول الديموقراطى على التقارير الاستراتيجية العربية الصادرة عن مؤسسـة الأهـرام – مركـز الدراسات السياسية والاستراتيجية (المراجع مشار إليها تحت رقم ٢٨ فى هذه القائمة).
٣١- سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدنى والتحول الديموقراطى فى مصر . المجلـد الثـامن العدد ١٤ . مرجع سابق ص ٢١ .
اعتمد الباحث على مصدر البيانات التالية:

- عن جمعية رجال أعمال بالإسكندرية: مقابلات مسجلة صوتيا وكتابيا مع أعضاء نشطين بالجمعية ومسئوليتها. البيانات والمعلومات المنشورة الصادر من نشاط الجمعية حتى نـوفمبر ٢٠٠٠ م .
- مصدر البيانات عن جمعية عمر بن الخطاب . المقابلة التى أجراها الباحث مـع رئـيس مجلس إدارتها فى أغسطس ٢٠٠٢ م، وتقرير نشاطها عن سنة ٢٠٠٠ م .
- مصدر البيانات والمعلومات عن منظمة كاريتاس – المقابلة التى أجراهـا الباحـث مـع مديرها السابق (حتى سنة ١٩٩٥) ومقابلة مع أحد الباحثين بالمنظمة بفرع الإسكندرية .
- اعتمد الباحث على المعلومات التى حصل عليها من مقابلة مع مدير فرع منظمـة بـلان انترناشيونال بالإسكندرية، وكذلك ما صدر عنها من بيانات ونشرات مكتوبـة بعـد موافقـة المدير الرئيسى للمنظمة بمكتبها – القاهرة .
- اعتمد الباحث على المعلومات التى حصل عليها عن جمعية أصدقاء البيئـة بالإسـكندرية

على مقابلة أجراها مع الأمين العام للجمعية والمعلومات الموثقة الصادرة عن الجمعية .

- اعتمد الباحث على المعلومات التى حصل عليها عن جمعية الإسكندرية للاقتصاد المنزلى من المقابلة التى أجراها مع أ . د رئيس مجلس إدارة الجمعية والمعلومات الموثقة المنشـورة عن مجلس إدارة الجمعية فى تقرير نشاطها لسنة ٩٩ / ٢٠٠٠م.
- مصدر المعلومات عن جمعية تحوتى – مقابلات الباحث مع رئيس مجلس إدارة الجمعيـة ومديرها التنفيذى وبعض أعضاء مجلس الإدارة ومطبوعات الجمعية .
- مصدر المعلومات عن الجمعية العربية للتنمية البشرية مقابلات الباحث مع رئيسها وأحـد أعضاء مجلس الإدارة ومطبوعاتها.
- صدر المعلومات عن المركز الثقافى المقابلات التى أجراها الباحث مـع مـدير المركـز والمطبوعات والنشرات الصادرة عن المركز .
- مصدر المعلومات: المقابلة التى أجراها الباحث مع المدير التنفيـذى للغرفـة التجاريـة بالإسكندرية .
- مصدر المعلومات عن الاتحاد العام للصناعات: المقابلة المسجلة التى أجراها الباحث مـع المديرة التنفيذية للاتحاد العام للصناعات .
- تجدر الإشارة هنا إلى أن الباحث لقى ترحيبا ودعوة للمشاركة الفعلية فـى أنشـطة كـل الجمعيات الأهلية (حالات الدراسة) كما دعى لحضور الاجتماعـات التـى تنظمهـا بعـض الجمعيات لمناقشة بعض برامجها، والترحيب بمشاركة آخرين ممن يرغبون فـى المشـاركة الطوعية فى هذه الأنشطة، وفتح الباب أمام فئات من المستهدفين للتعرف على برامج وأنشطة هذه الجمعيات .
- اشترك الباحث فى ندوة عقدها الاتحاد الإقليمي مع قيـادات الاتحـاد العـام للجمعيـات، وحضرتها أغلب المنظمات (الجمعيات الأهلية) رؤساء وأعضاء مجـالس إدارتهـا لمناقشـة القانون الجديد للجمعيات الأهلية ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ والمشاركة فى وضـع لائحتـه التنفيذيـة (بالإسكندرية) – وهو ما أسفر عن التوصل إلى طرح عدد من القضـايا والمشـكلات التـى تواجه العمل الأهلى والتى نقلت بدورها عبر لجان فرعية إلـى الجهـة الإداريـة والسـلطة المسئولة لأخذها فى الاعتبار عند إعداد اللائحة التنفيذية للقانون.

الفصل الحادى عشر

آفاق العمل التطوعى فى ظل غياب الثقافة المدنية(*)

مقدمة

يشكل المجتمع المدنى الإطار الموضوعى الناظم لمؤسسات العمل التطوعى على اختلاف وتنوع أهدافها. لكن المجتمع المدنى ليس واقعاً "معطى"؛ بل هو عملية ديناميةمستمرة تكتسب معناها ومحدداتها الإجرائية من طبيعة التكوين الاجتماعى الاقتصادى الذى يتشكل فيه المجتمع المدنى ذاته، وما يتعرض له هذا التكوين من تغيرات تـؤثر على مختلف مكوناته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

فهذا التكوين هو الذى يمد المجتمع المدنى بمقومات الوجود التى تؤدى إلى نشأة مجتمع مدنى قوى، كما أنه- أى هذا التكوين- قد يكون سبباً فى نشأة مجتمـع مـدنى ضعيف وغير فعال. ويتوقف أمر هذا التأثير- من حيث القوة و/أو الضـعف علـى أمرين أساسيين هما:- الأول: طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى. والثـانى: مدى قناعة الأفراد أنفسهم بجدوى العمل التطوعى ذاته.

وإذا كانت العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى تتوقف على مدى تدخل الدولة (أو عدم تدخلها) فى تنظيم أو تقييد حرية تكوين جمعيات ومؤسسات العمل التطوعى؛ فإن قناعة الأفراد/ الفاعلين الاجتماعيين بجدوى العمل التطوعى تتوقف على وجود الثقافة المدنية التى تعزز قيم المشاركة والنزوع للعمل التطوعى.

وينطلق هذا البحث من فرضية أساسية مؤداها: "أن ثمة علاقة طردية بين وجود الثقافة المدنية وبين إيمان الأفراد بجدوى العمل التطوعى ومشاركتهم فيه من ناحيـة، وفاعلية مؤسسات العمل التطوعى العاملة فى نطاق المجتمع المدنى من ناحية أخرى. وبالتالى فإن مستقبل العمل التطوعى، من حيث الفاعلية والانتشار، يتوقف على رصيد الأفراد من هذه الثقافة المدنية.

وفيما يلى نلقى الضوء على هذه الفرضية وذلك من خـلال مناقشـة القضـايا التالية:-

أولاً: العمل التطوعى، التعريف والخصائص.

ثانيا: تشكل الثقافة المدنية وإشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى.

(*) كتب هذا المقال الدكتور محمد عبدالحميد إبراهيم، المدرس بكلية الآداب، جامعة القاهرة.

ثالثاً: الثقافة المدنية، المحددات والخصائص.

رابعاً: رأس المال الاجتماعى وتشكل الثقافة المدنية.

أولاً: العمل التطوعى، التعريف والخصائص

يرتبط الحديث عن العمل التطوعى، من حيث الماهية والخصائص، بموضـوع المجتمع المدنى ومؤسساته؛ ذلك لأن العمل التطوعى لا يتم فى فراغ بل يتم فى إطار تنظيمى و/ أو مؤسسى ، ويسعى إلى تحقيق مصلحة اجتماعية بالضرورة. وتتباين هذه الأطر التنظيمية أو المؤسسية بتباين المصالح التـى يسـعى إلـى تحقيقهـا الأفـراد المنخرطين-طواعية- عن إرادة واقتناع فى هذه المؤسسة أو تلك من مؤسسات العمل التطوعى. ويتشكل المجتمع المدنى من جماع هذه المؤسسات. لذا يعـرف المجتمـع المدنى ذاته بأنه يشير إلى " مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التى تمـلأ المجـال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة فى ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف. (سعد الدين إبراهيم، ١٩٩٥، ص٥).

إن العمل الاجتماعى التطوعى يهدف- من ثم- إلى تحقيق منفعة عامة. لذا يطلق على المؤسسات الناظمة لهذا النوع من العمـل "الجمعيـات ذات النفـع العـام" أو الجمعيات غير الحكومية" أو "الجمعيات التى لا تسـعى إلـى الـربح أو "الجمعيـات الطوعية الخاصة".

وقد عرف القانون الاتحادى رقم (٦) لسنة ١٩٧٤م فى شأن الجمعيات ذات النفع العام فى مادته الأولى الجمعية ذات النفع العام بأنها "كل جماعة ذات تنظيم له صـفة الاستمرار لمدة معينة، أو غير معينة، تؤلف من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين بقصد تحقيق نشاط اجتماعى أو دينى أو ثقافى أوتربوى أو فنى أو تقديم خدمات إنسـانية أو تحقيق غرض من أغراض البر أو غير ذلك من الرعاية، سواء كان ذلك عن طريق المعاونة المادية أو المعنوية أو الخبرة الفنية وتسعى فى جميع أنشطتها إلى المشـاركة فى تلك الأعمال للصالح العام وحده دون الحصول على ربح مادى.

ويمكننا من واقع هذا التعريف استخلاص أهم السمات التى تميز العمل التطوعى على النحو التالى:-

١- **الغائية:** فكل عمل تطوعى يسعى إلى تحقيق غاية معينة، ويتم التعبير عن هـذه الغاية فى ضوء المصالح التى يسعى إلى تحقيقها الأفراد المنخرطون فى هذا النوع من العمل، أو فى ضوء الهدف الذى أنشئت من أجله الجمعية أو المؤسسة. وتتنوع هـذه الأهداف والغايات بتنوع مصالح هؤلاء الأفراد من ناحية، كما تتنوع بتنوع الجمعيات والمؤسسات العاملة فى مجال العمل التطوعى من ناحية أخـرى. فقـد تكـون هـذه

الأهداف ذات طبيعة اجتماعية أو دينية أو ثقافة أو تربوية أو مهنية...إلخ.

٢- **الغيرية أو الإيثار:** فالتطوع يعنى ضمناً التضحية، سواء بالوقت أو بالجهـد أو بالمال أو بالخبرة الفنية من دون انتظار عائد مادى يوازى حجم التضحية المبذولـة. والشخص المتطوع يسعى من وراء ذلك إلى تحقيق مصلحة أو منفعة عامـة، سـواء كانت هذه المنفعة تعم على المجتمع بكاملة أو تخص قطاع من قطاعاتـه (النسـاء، الأطفال، أو فئة من فئاته، المهنيين، المثقفين،... إلـخ). ولا يعنـى ذلـك أن العمـل التطوعى لا يهتم بالمصالح الفردية؛ بل العكس هو الصحيح. فالعمل التطوعى يمثـل أداة مهمة لتوسيع نطاق الفرص أو الخيارات المتاحة أمام الأفراد، كما أنه يمثـل أداه لتنمية القدرات الفردية بشكل لا يتعارض مع قيم الجماعة. وبالتالى يُمكن الأفراد مـن الوصول إلى المصلحة المجتمعية عبر الجهود الفردية.

٣- **الاستمرارية:** فالاستمرارية صفة ملازمة لطبيعـة المؤسسـات أو الجمعيـات العاملة فى مجال العمل التطوعى؛ " وإن لم تكن هذه الصفة مطلقة. فقد تنشأ الجمعيـة لمدة محددة ينقضى وجودها بعد تحقيقها للغرض من قيامها أو قـد ينهـى أعضـاء الجمعية ذاتهم وجود هذه الجمعية اختيارياً" (الركن،١٩٩٨، ص ٣٧).

٤- **الطوعية:** فالعمل التطوعى ينهض –أساسا- على الفعل الأرادى الحر للأفراد. لذا فإن مؤسسات العمل التطوعى وكذا العضوية، تختلف عن بقية المؤسسات الأخرى، مثل الأسرة والقبيلة. فهذه الأخيرة لا دخل للفرد فى الانضمام إلى عضـويتها، فهـى مفروضة عليه بحكم المولد أو الإرث (سعد الدين إبراهيم، ، مرجع سابق، ص٥).

٥- **المؤسسية أو التنظيم الاجتماعى:** فالعمل التطوعى يجب أن يتم فى إطار من التنظيم الاجتماعى، كل تنظيم يضم أفراداً أو أعضاء اختاروا عضوية هذا التنظـيم أو ذاك بمحض إرادتهم الحرة وعن قناعة. وفى ظل شروط يـتم التراضـى والاتفـاق بشأنها وقبولها سواء من جانب من يؤسسون التنظيم أو ممن ينضمون إليه فيما بعـد. وقد تتغير شروط العضوية وحقوقها وواجباتهم فيما بعد، ولكن يبقى أن هناك "تنظيما". وهذا التنظيم الرسمى أو شبة الرسمى هو الذى يميز المجتمع المدنى. عـن المجتمـع عموماً. (سعد الدين إبراهيم ، مرجع سابق، ص٦).

٦- **الالتزام الأخلاقى والسلوكى:** فالعمل التطوعى –بحد ذاته- ينبع مـن التـزام أخلاقى وإنسانى، ويترتب على هذا الالتزام قبول الاختلاف والتنوع، وحق الآخـرين فى أن يشكلوا مؤسسات مدنية تدافع عن مصالحهم وتسـعى إلـى تحقيـق أهـدافهم. والالتزام أيضاً بالوسائل السلمية فى إدارة الخلاف أو فى حل النزاع، سواء كان هذا الخلاف بين أو داخل مؤسسات المجتمع لمدنى، أو بين هذه المؤسسات والدولة.

٧- الاستقلالية: تعد الاستقلالية سمة من أهم سمات العمل التطوعى، ذلك لأن هذه الاستقلالية تعبر عن قدرة الأفراد على تنظيم شئونهم والتعبير عن مصالحهم بعيداً عن التدخل المباشر من جانب الدولة ومؤسساتها.

لكن هذه الاستقلالية لا تعنى الانفصال الكامل عن الدولة أو نفى الدولة، بل تعنى ضرورة توافر "شروط الحد الأدنى" التى تضمن عدم هيمنة الدولة ومؤسساتها على مؤسسات المجتمع المدنى، وعدم تدخلها فى أنشطة هذه المؤسسات. طالما أنها تعمل فى إطار من الشرعية، وتهدف إلى خدمة المجتمع أو التعبير عن مصالح أفراده. وسوف نعود إلى مناقشة هذه القضية فى موضع آخر من هذا البحث.

استناداً إلى هذه الخصائص يسعى العمل التطوعى إلى تحقيق الأهداف التالية: تخطى الحواجز السلبية والانعزالية فى المجتمع. ٢-تعبئة الطاقات البشرية وتوجيهها، وتحويلها إلى عمل اجتماعى. ٣-إزالة أسباب التخلف وتوفير أسباب التقدم والرفاهية لأفراد المجتمع بالوسيلة الأيسر وصولا والأسلوب الأفضل أداء والأكثر نفعاً. ٤-سد الفراغ فى الخدمات وتوسيع قاعدتها تحقيقا لمبدأ الكفاية والوصول بها إلى المناطق المحرومة تحقيقا لمبدأ العدل. ٥-توثيق العلاقات الأساسية بين الأفراد والجماعات لإيجاد التفاعل الأفضل فى الحياة والسعادة الأبقى للإنسان. تحويل الطاقات الخاملة أو العاجزة إلى طاقات قادرة عاملة، ومنتجة. ٧-حفظ التوازن فى حركة تطوير المجتمع بطريقة تلقائية وذاتية. ٨-دعم العمل الحكومى وموازنة، وزيادة فاعليته وكفاءته. ٩-القيام بخدمات تعتمد على جهود المواطنين وحدهم والجهود الذاتية دون تدخل من جانب الحكومة. وبهذا كله تقوى روح الانتماء إلى المجتمع والحرص على مصالحه. (راشد، محمد راشد، ١٩٨٩ نقلا عن جمعية أم المؤمنين النسائية، ١٩٩٣، ص٢٣) .

ولاشك أن هذه الخصائص والأهداف المرتبطة بالعمل التطوعى تبرز الدور المحورى لمؤسسات المجتمع المدنى فى خدمة قضايا التنمية والتقدم، وفى تدعيم أواصر الانتماء الاجتماعى. لكن تفعيل هذا الدور واستيفاء متطلباته يتوقف على مدى قناعة الأفراد/ الفاعلين الاجتماعيين بجدوى العمل التطوعى. وتتوقف هذه القناعة، بدورها، على وجود" الثقافة المدنية" التى تعزز قيم المشاركة والنزوع للعمل التطوعى. وقبل أن نوضح محددات وخصائص هذه الثقافة نعرض أولاً للإطار البنائى الذى تتشكل فى ظله، أعنى العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى. وسوف نوضح هذه القضية فيما يلى:

ثانياً: تشكل الثقافة المدنية وإشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى

من الصعب مناقشة قضية تشكل الثقافة المدنية –التى سوف نحدد معالمها

وخصائصها فى موضع تال من هذا البحث – بمعزل عن طبيعة العلاقة بين الدولـة والمجتمع المدنى. فهذه العلاقة هى التى تحدد نطاق تدخل الدولة (أو عدم تدخلها) فى تنظيم أو تقييد حرية تكوين الجمعيات والمؤسسات العاملة فى نطاق المجتمع المـدنى. أضف إلى ذلك أن تدخل الدولة ذاته" يتحدد عادة بالعوامـل السياسـية والاقتصـادية والاجتماعية والثقافية التى تمر بها الدولة. فما قد يرفع من شأنه فى تشريع وطنى قـد يقيد أو يحد من تشريع وطنى آخر. وإن كان ذلك لا يتعارض مع حظر قيام بعـض الجمعيات على الإطلاق أو حظر عضويتها على فئات معينة من المواطنين. فـبعض التشريعات تحظر تكوين جمعيات شبه عسكرية أو أخرى تدعو إلى قلب نظم الدولـة السياسية أو تشجيع استخدام القوة لتغيير الدستور ". (الركن، ١٩٩٨، ص٢٧).

وفيما يتصل بطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى يمكننا تصـور أربعـة سيناريوهات ممكنة لهذه العلاقة (استفدت فى بلورة هذه الفكرة من Hinnebusch, Raymond, A 1993 p. 159).

١-الدولة الضعيفة/ مقابل المجتمع المدنى الضعيف.

٢-الدولة القوية/ مقابل المجتمع المدنى الضعيف.

٣-المجتمع المدنى القوى/ فى مواجهة الدولة الضعيفة.

٤-الدولة القوية/ المجتمع المدنى القوى.

وفى رأيى أن السيناريو الثانى هو أكثر الأشكال انطباقاً على واقع العلاقة بـين الدولة والمجتمع المدنى فى الوطن العربى. حيث لم يصل المجتمع المدنى إلى مرحلة "الاستقلال الوجودى" عن الدولة، بل إن الدولة نجحت فى تحويل مؤسسات المجتمـع المدنى فى معظم بلدان الوطن العربى –إلى تنظيمات تعمل كامتداد لأجهـزة الدولـة. (انظر النقيب،١٩٨٧، ص١٤٤).

وعلى الرغم من تأكيدنا على ضرورة استقلال مؤسسات المجتمع المـدنى عـن الدولة، فإن هذا التأكيد لا يعنى نفى دور الدولة أو أن العلاقة بين الدولـة والمجتمـع المدنى يجب أن تكون عدائية بالضرورة، أو أن أحدهما يجب أن يحل محل الآخـر. بـل يعنى ضرورة توافر الشروط التى تضمن عدم هيمنة الدولة ومؤسساتها علـى مؤسسات المجتمع المدنى، طالما أنها تعمل فى إطار من الشرعية وتهدف إلى خدمـة المجتمع أو التعبير عن مصالح أفراده. ومن هنا نؤكد على أهمية دور الدولـة فـى إدراك، ودعم أهمية منظمات المجتمع المدنى بوصفها شـريكا فـى عمليـة التنميـة (UNDP Poverty Report 1998, p.14).

لقد كان العمل التطوعى الصادر عن الأفراد والمبتغى النفع العام سـابق علـى

وجود الدولة (الركن، مرجع سابق ص ص٢٧-٢٨). حيث عرفت كافة المجتمعـات أشكال متنوعة من العمل الأهلى التطوعى قبل أن تنشأ الدولة الحديثة.

لكن الدولة، فى سعيها لإدارة شئون المجتمـع عبـر العديـد مـن المؤسسـات (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية) التى تنشئها، وضعت العديد من الضوابط المقننة لأفعال الفرد خاصة فى التعبير عن رأيه (حرية الفكر أو الرأى) أو فى كيفيـة التعبير عن هذا الرأى.

وإذا كانت حرية الرأى تكفلها الدولة بشكل مطلق (علـى الأقـل مـن الناحيـة النظرية)- فللإنسان أن يعتنق من الآراء والأفكار ما اقتنع به شخصياً- فـإن حريـة التعبير عن هذه الآراء تخضع للقيود القانونية لأنه قد يقع التعسف فـى اسـتخدامها. وتعتبر حرية الاجتماع وحرية تكوين الجمعيات مظهرين من مظـاهر حريـة الفكـر والتعبير الجماعى عن الرأى (الركن، مرجع سابق، ص٢٦). وفى هذا الصدد كفلـت الدساتير الوطنية فى البلدان العربية حرية تكوين الجمعيات فى ثنايا موادها. وإن كانت هذه الكفالة منضبطة بحدود القانون،فأسند الدستور أمر تنظيم هذه الحرية إلى السـلطة التشريعية بالدولة. فالدستور الكويتى (م٤٣) والدستور البحريينى (م٢٧) ودستور دولة الإمارات العربية المتحدة (م٣٣) والدستور المصرى لسنة ١٩٧١ (م٥٥) قد نص كل منها البلدان على حرية تكوين الجمعيات وحق الاجتماع مع إحالة شأن تنظيمها إلـى المشرع العادى. فصدر فى دولة الإمارات القانون الاتحادى رقـم (٦) لسـنة ١٩٧٤ وتعديلاته بقانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٨١ بشأن الجمعيات ذات النفع العام. وفى الكويت القانون رقم ٢٤ سنة ١٩٦٢ والمعدل بقانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٥ فى شأن الأنديـة وجمعيات النفع العام والقانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٤ والمعدل بقانون رقم (٤٣) فـى شأن العمل فى القطاع الأهلى. وفى البحرين المرسوم بقانون (٢١) لسنة ١٩٨٩ بشأن قانون الجمعيات والأندية الاجتماعية والثقافية والهيئات الخاصة العاملة فـى ميـدان الشباب والرياضة والمؤسسات الخاصة. ونظمت حديثاً فى مصر تكـوين الجمعيـات بالقانون رقم (٣٢ لسنة ١٩٦٤) الخاص بالجمعيات والمؤسسات الخاصة مـع تنظـيم الحق النقابى بالقانون رقم (١٣٥ لسنة ١٩٧٦) والمعدل بالقانون رقم(١) لسنة ١٩٨١ فى شأن النقابات العمالية (الركن، مرجع سابق، ص ٢٢٦).

وإذا كانت هذه القوانين مع كثرتها توحى إلى اتساع الهامش الديموقراطى الـذى كفلته الدول العربية فى شأن حرية تنظيم وتكوين الجمعيات العاملة فى نطاق المجتمع المدنى؛ فإن هذا الهامش لازال محدوداً ولا يتناسب مع طبيعة المستجدات السياسـية والاجتماعية والثقافية التى خبرتها العديد من بلدان الوطن العربى منذ صـدور هـذه القوانين. الأمر الذى أدى إلى تخلف بعض الأنظمة والتشريعات التى تحكـم العمـل

التطوعى عن التطورات الحاصلة فى البلدان الغربية. أضف إلى ذلك أن الدور المحورى الذى قامت به الدولة فى مسيرة التنمية والتحديث على امتداد بلدان الوطن العربى أعطاها مبرراً موضوعياً للهيمنة على شئون المجتمع المدنى.

لذا فإن السيناريو الحاكم لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى هو- كما أشرنا من قبل- سيناريو الدولة القوية/ المجتمع المدنى الضعيف.

ولا شك أن المجتمع المدنى الضعيف سوف ينتج ثقافة مدنية ضعيفة ومشوشة ولا يتوافر فيها أهم المقومات اللازمة لوجود هذه الثقافة (المدنية) التى سوف نحدد معالمها فى سياق النقطة التالية:-

ثالثاً: الثقافة المدنية: المحددات والخصائص

إذا كانت منظمات المجتمع المدنى تشير إلى نمط من التنظيم يتعلق بعلاقات الأفراد فيما بينهم (علاقات غير مفروضة عليهم بحكم الإرث أو الميلاد، يدخلون فيها و/أو ينتمون إليها بكامل وعيهم وإرادتهم) فإن فاعلية هذه المنظمات (العاملة فى نطاق المجتمع المدنى) تتوقف على امتلاك هؤلاء الأفراد لثقافة مدنية تعزز قيم المشاركة والنزوع للعمل التطوعى.

فما هى هذه الثقافة المدنية؟ وما محدداتها وخصائصها؟

تقدم لنا النظرية السياسية مدخلاً ملائماً للتعرف على ملامح هذه الثقافة، وذلك عبر تقسيمها المجتمع إلى ثلاثة أقسام أساسية هى: الدولة، والمشروع الخاص، والمجتمع المدنى. وإذا كان القائد أو الحاكم هو الذى يمثل سلطة الدولة؛ وأن التاجر هو الذى يمثل السلطة الاقتصادية؛ فإن المواطن Citizen هو الذى يمثل سلطة الأفراد (انظر Atack, Iain, 1999,p. 855) لذا ارتبط مفهوم "المدني" Civil بحقوق المواطنة أو الحقوق الخاصة بالمواطنين (بشارة، ١٩٩٨، ص٦٧).هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى فإذا كانت الثقافة تحوى، ضمن ما تحوى، الأعراف، والمعايير، والقيم والرموز ورؤى العالم، فإن الثقافة المدنية تصبح من ثم دالة على تلك القيم والمعايير ورؤى العالم المؤطرة لعلاقات التفاعل التى تنشأ بين الأفراد داخل المنظمات التى أنشأوها بمحض إرادتهم (منظمات المجتمع المدنى) بهدف تحقيق منفعة اجتماعية، سواء كانت هذه المنفعة خاصة بهؤلاء الأفراد أنفسهم أو بقطاع من قطاعات المجتمع أو بفئة من فئاته، أو تعود بالنفع على عموم المجتمع.

بناء على ذلك تحتوى الثقافة المدنية على مجموعة من المحددات أهمها:-

١- **المشاركة:** تعد قيمة المشاركة مكوناً أساسياً من مكونات الثقافة المدنية، فضلاً

عن كونها الأساس الذى ينهض عليه نجاح أى عمل، والمدخل الملائم الذى يؤدى إلى تمكين empowerment الأفراد من التعبير عن آرائهم أو مصـالحهم (Atackt, Iain, op. Cit.p.861) .

وأخيراً فإنها – أى قيمة المشاركة- هى المعيار المحدد لمدى فاعلية مؤسسـات العمل التطوعى. وفى هذا الصدد توضح العديد مـن الدراسـات الميدانيـة عـزوف المواطنين، خاصة الشباب والمرأة عن المشاركة فى العمل التطوعى (انظر، قنـديل، ١٩٩٩، ص ١٧٧ وجمعية أم المؤمنين النسائية، ١٩٩٣). كما أوضحت هذه الدراسة الأخيرة فإن أسباب هذا العزوف مرتبط بعوامل ذات طبيعة ثقافية (انظر، جمعيـة أم المؤمنين المرجع السابق،ص ص١٣٧-١٣٨).

٢- الإدارة السليمة للخلافات والنزاعات: تشكل قـيم التسـامح وقبـول التنـوع والاختلافات، بما يستتبعها من إدارة سليمة للخلافات والصراعات والمنافسات جـوهر الثقافة المدنية (قنديل، مرجع سابق، ص١١٤) ذلك لأن العمل التطوعى- بحد ذاتـه- ينبع من التزام أخلاقى وإنسانى؛ ويترتب على هذا الالتزام قبول الاختلاف والتنـوع، والالتزام بالوسائل السلمية فىإدارة الخلاف أو تسوية النزاع؛ سواء كان هذا الخـلاف بين أو داخل مؤسسات المجتمع المدنى أو بين هذه المؤسسات والدولة.

ولا شك أن هذه القيم ترتبط طردياً بطبيعة المناخ الديموقرطي السـائد- علـى مستوى المجتمع- وما يترتب على ذلك من التنوع، والتعدد الفكرى، والاعتراف بحق المغايرة والاختلاف والتحاور مع قناعات الآخرين. وكلما تطـورت الحيـاة المدنيـة للجماعة البشرية، اقتربت من مفهوم التسامح والقبول بالرأى الآخر (محمد محفـوظ، ٢٠٠٠، ص ص ٦٦،٦٧).

٣- الشفافية Transparencey **والمحاسبية** Accountability: تشكل كل مـن الشفافية والمحاسبية أركاناً أساسية فى الثقافة المدنية عامة وثقافـة بنـاء المؤسسـات المدنية خاصة (قنديل، مرجع سابق، ص١١٧).

وتؤكد فكرة الشفافية مصداقية مؤسسات العمل التطـوعى أمـام الـرأى العـام والحكومات والمنظمات الدولية، ويتحقق ذلك من خلال الصدق والإعلان عن النشـاط وأهدافه ومصادر تمويله وفتح أبواب المؤسسات المدنية للمجتمع (المرجع السـابق، ص ص ١١٧-١١٨).

أما فكرة المحاسبية فتؤكد على إمكانية الأفراد محاسبة القيادات المسـئولة فـى مؤسسات العمل التطوعى عن أنشطة هذه المؤسسات ومدى ما حققتـه علـى أرض الواقع، فى ضوء أهدافها المعلنة (انظر Blair, Harry, 2000,p.21).

وعبر تفاعل هذه المقومات الثلاثة التى تشكل أسـاس الثقافـة المدنيـة يتحقـق لمؤسسات العمل التطوعى الفاعلية والمصداقية. لكن الثقافة المدنية ليست واقعاً معطى، بل هى عملية تراكمية يبدأ تشكلها منذ المراحل الأولى للتنشئة الاجتماعية والسياسـية للفرد. وتلعب مؤسسات التنشئة المختلفة (الأسرة، الإعلام، المؤسسات التعليمية) دوراً أساسياً فى تشكلها. ويرتبط تراكم هذه الثقافة بتراكم راس المال الاجتماعى.. Social capital داخل المجتمع.

رابعاً: رأس المال الاجتماعى وتشكيل الثقافة المدنية

إذا كان رأس المال الاقتصادى Economic capital يتجسـد فـى عناصـر الإنتاج المختلفة (الأرض، العمل، أدوات العمل والإنتاج، رأس المال Financial) فإن رأس المال الاجتماعى يتجسد داخل بنية العلاقات الكائنة بين الأفراد بمقتضى كـونهم فاعلين اجتماعيين Social Actors (انظر Caleman, james S.988,p.g98) لذا يتم تعريف رأس المال الاجتماعى على النحو التالى:-

مكونات رأس المال البشرى التى تسمح لأعضاء مجتمع ما بالتعامل على أساس الثقة المتبادلة والتعاون على تكـوين جماعـات وجمعيـات جديـدة (فوكـو يامـا- ص١٠).يشير رأس المال الاجتماعى إلى تلك التنظيمات الاجتماعية وشبكة العلاقـات التى تسهل من إمكانية التنسيق والتعاون فى المهام ذات الطابع الجمعى (انظر United Nations,1998,p.12). يتكون رأس المال الاجتماعى من المعايير والعلاقات التى تؤدى إلى تسهيل الفعل الجمعى الذى يبتغـي المصـلحة المشـتركة (Woolcock, Michael, 1998,p.155).

ويتمثل القاسم المشترك الأساس بـين هـذه التعريفـات فـى أن رأس المـال الاجتمـاعى يرتبط بطبيعة العلاقات التى تنشأ بين الأفراد داخـل التنظيمـات التـى يشكلونها باختيارهم الحر، بهدف تحقيق مصالح تتجاوز نطـاق المصـلحة الفرديـة بمعناها الضيق. ومن ثم يصبح رأس المال الاجتماعى بمثابة الإطار الذى تتشكل فـى ظله الثقافة المدنية، التى تجد فاعليتها داخل مؤسسات العمـل التطـوعى ومنظمـات المجتمع المدنى. لذا ليس صدفة أن نجد بعض الباحثين يرادفـون بـين رأس المـال الاجتماعى والمجتمع المدنى (انظر، سعد الدين إبراهيم،، ١٩٩٥،ص٩).

ويرتبط رأس المال الاجتماعى بنوع آخر من رأس المـال وهـو "رأس المـال الثقافى" Cultural capital.

فإذا كان رأس المال الاجتماعى يرتبط ببنية العلاقـات الكائنـة بـين الأفـراد، بمقتضى كونهم فاعلين اجتماعيين، فإن هذه العلاقات لن تكون فاعلة من دون وجـود

القيم والمعايير المحددة للأدوار الاجتماعية وما يرتبط بها من حقوق والتزامات. (انظر United Nation, 1998,p.13).

وختاما فإن هذه التفاصيل إذ توضح الأهمية المحورية لرأس المال الاجتماعى فى تشكيل الثقافة المدنية، فإنها تؤكد على الفرضية الأساسية التى سقناها فى صدر هـذا البحث وهى: أن ثمة علاقة طردية بين وجود الثقافة المدنية وبين إيمان الأفراد بجدوى العمل التطوعى من ناحية، وفاعلية مؤسسات العمل التطوعى من ناحية أخرى. من ثم فلا مستقبل للعمل التطوعى من دون وجود هذه الثقافة. فهى التى تقضى إلى تشـكل مجتمع مدنى قوى وفعال يكون بحق شريكاً فى عملية التنمية.

المراجـع

١- إبراهيم، سعد الدين، (١٩٩٥)، المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى، فى: شفيق الغبرا، الكويت دراسة فى آليات الدولة القطريـة والسـلطة والمجتمـع، مشـروع المجتمع المدنى المتحول الديموقراطى فى الوطن العربى، مركـز ابـن خلـدون للدراسـات الإنمائية، القاهرة.

٢- بشارة، عزمى (١٩٩٨)،المجتمع المدنى، دراسة نقدية، مع إشـارة المجتمـع المـدنى العربى، مركز دراسات الوطن العربى، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى.

٣- جمعية أم المؤمنين النسائية، الإمارات العربية المتحدة، عجمان، عزوف المواطنات عن المشاركة التطوعية فى الجمعيات النسائية بدولة الإمارات العربية المتحدة، ١٩٩٣.

٤- الركن، محمد عبد الرحمن(١٩٩٨)،قراءة نقدية فى القانون الاتحادى رقـم (٦) لسـنة ١٩٧٤ وتعديلاته بشأن الجمعيات ذات النفع العام، فى دراسات فى مجتمع الإمارات، المجلـد الثالث عشر، جمعية الاجتماعيين الشارقة.

٥- فوكوياما، فرانسيس، رأس المال الاجتماعى والاقتصادى العـالمى، مركـز الإمـارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية دراسات عالمية العدد (٥)(د.ت).

٦- قنديل،أمانى(١٩٩٩)،تطور المجتمع المدنى فى مصر، عالم الفكـر، المجلـد السـابع والعشرون، العدد الثالث(يناير-مارس).

٧- محفوظ، محمد (٢٠٠٠)،الحضور والمثاقفة، المثقف العربى وتحديات العولمة، المركز الثقافى العربى، الدار البيضاء، الطبعة الأولى.

٨- النقيب، خلدون حسن (١٩٨٧)، المجتمع والدولة فى الخليج والجزيرة العربية، مركـز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

9- Atack, Iain, (1999), Four Criteria of Development NGO Legitimacy, World Development, Vol.27,no.5.

10- Blair, harry (2000), Participation and Accountability at the periphery: Democratic local in six countries, world development, Vol.28no 1 c January.

11- Coleman, james S.(1998),Social capital in the creation of

human capital, American journal of sociology Vol. (94) (supplement).

12- Hiinnebusch, Raymand, A.1993, the politics of Economic Reform in Egypt, Third world quarterly, Vol, 14,No.1.

13- UNDPpoverty Report (1998),Overcming Human poverty, united Nations Development programme.

14- United Nations (1998),poverty Reduction Strategies, A Review, World Summit for social development.

15- Woolcock, Michael (1998), Social capital and Economic development: toward atheoretical synthesis and policy framework Theory and society, Vol.27.No.2 (April).

الفصل الثانى عشر

ملامح النمط ومحددات التغير في بناءات القوة

دراسة ميدانية مقارنة لخمس قرى مصرية(*)

مقدمة

تكمن القوة في محتوى كل الممارسات الاجتماعية بمفهومهـا الواسـع، بـل إن البعض يعتبرها مندمجة في الكيان الاجتماعي كله. وعلى الرغم من انتشارية علاقـة القوة، إلا أنه لا يمكن القول بأن كل الأفراد يمارسونها، وهم إن مارسوها فليس بالقدر ذاته. وحيث أنها مصطلح علاقي وصراعي وقصدي -على الـرغم مـن اعتـراض البعض على بعد القصدية في علاقة القوة- (Digeser : p. 987)، فـإن توزيعهـا يتغير بين فترة وأخرى طبقا لطبيعة هذه المتغيرات وشدة تأثيرها.

لقد احتلت هذه الخصائص المميزة للقوة إضافة إلى طبيعتها الكامنـة وطبيعيـة الممارسة الخاصة بها مكاناً بارزاً في دراسات أصحاب المداخل والنظريات المتباينة. (Korpi : p. 31). وفي الوقت الذي استبعد فيه كثير من الاقتصاديين والاجتماعيين قضايا تباينات توزيع القوة من دراساتهم، فإن البعض جعلها محور فهـم المجتمعـات التي قاموا بدراستها.

وعلى الرغم من أن مفهوم القوة قد جذب اهتمام الفلاسفة أمثال هوبز وميكافيللى وغيرهما، إلا أن الاهتمام بهذا المفهوم لم يظهر في الفكر الاجتماعي الحديث إلا فـي أواخر القرن التاسع عشر. ومع هذا فلقد بدأ الجدل واضحاً فـي فتـرة الخمسـينيات والستينيات من القرن الماضي بين أنصار التعددية والصفوية خاصة حـول صـياغة مفهوم القوة والأساليب المنهجية لدراستها.

لقد اتضح المفهوم السوسيولوجي للقوة في تعريف ماكس فيبر لها فـي ضـوء الفرصة والإرادة والمقاومة. أما بارسونز فلقد تناولها في ضوء مفهوم أوسع آخذاً في اعتباره تعميم مواقف الممارسة والإلزام والمشـروعية ارتباطـاً بالأهـداف العامـة والجزاءات وإمكانية التمرد من الطرف الثاني. ولم يخرج إتزيونى وبلاو وداهل عـن إطار ماكس فيبر، حيث تناولوها في ضوء المقاومة وإن كان الأخير قد اشترط التغلب

(*) كتب هذا الفصل الدكتور محمود مصطفى كمال، أستاذ علم الاجتمـاع المسـاعد بكليـة الآداب، جامعة المنيا.

على تلك المقاومة للقول بعلاقة القوة. أما موسكا فلقد عالجها في ضوء حالـة القسـر ونتائجها على حالة اللامساواة (Milner : p. 1060). وعلي الرغم من أن أصـحاب الفكر الماركسي اقتربوا من ذلك، حيث عالجوها في ضوء الربط بين القوة السياسـية والقهر الاجتماعي والاستغلال والتسلط (يوسف : ص٩) إلا أن بولانتزاس عرف القوة بشكل يختلف عن مفهوم فيبر المرتبط باحتمالية الطاعة، ومفهوم بارسونز عن القـوة في ضوء المقدرة علي تحقيق وظائف معينة للنسق الاجتماعي. ومن ثم عرفهـا فـي ضوء مقدرة الطبقة علي تحقيق مصالحها الموضوعية الخاصة (Luckes : p. 144) وإن كان بولانتزاس قد اتفق مع بارسونز في رفضه للتفاعلات الفردية المنفصلة عـن النسق الأوسع.

ولقد استمر الجدل حول هذا المفهوم بل بينه وبين مفهوم النفوذ فيما بين العلمـاء المحدثين (Willer : p. 572) (Digeser : p. 978) (Gould : 1989). لقد أفرز هـذا الجدل كثيراً من الروابط النظرية الجديدة ومحاولات معالجة مفهوم القوة في ضـوء متغيرات العصر. فظهرت بعض الروابط النظرية خاصة نظرية القوة البنائيـة عنـد ويلار ١٩٨١، ١٩٨٧، وميللر ماركوفسكى ١٩٩٣، ثم نظرية التوقعات وخصـائص المكانة التي تناولها بيرجر ١٩٦٦، ١٩٨٥، وهى من أمثلة برامج البحوث التراكمية. ومن ناحية أخرى حاول كل من ويلار ورونج Wrong وزيلدتش وموكين وسـتوكمان وضع تمييز بين المفهومين خاصة في ضوء أبعاد الجزاءات والقسر وفرض المصالح والتأثيرات المقصودة، إلا أن دومهوف (Domhoff : p. 157) قد تناول القوة في ضوء تبادل المصالح، وذلك للتحول من الحديث عن الأقوياء إلى بناء القوة.

وإذا ما كان بعض الرواد قد أكدوا على بعد الضبط والسيطرة، إلا أن روثجيـب (Rothgeb : p. 17) قد ربطت بين القوة والسيطرة، كما أنها وجهـت الاهتمـام مـع كوربى (Korpi : p. 34) إلى ضرورة معالجة القوة في ضـوء تحديـد أوزان القـوة والمدى والمجال والندرة والتركز والاستمرارية والسيولة وإطار السيطرة . ولعل هذا الإطار الذي أورده كوربى هو ما عالجته الدراسات المصرية الرائدة في ضوء تناولها القوة في إطارها التاريخي والبنائى (عـودة : ١٩٧٢ : ص١٩٣) (عبـد المعطـي : ١٩٨٧ : ص ص ٢٦٣-٢٦٤) (زايد : ١٩٨١ : ص ص ٥٤٩-٥٥٠).

إن الاهتمام بدراسة متغيرات القوة ومصادرها لم يعد قاصراً على روابط الدم أو الثروة أو الميول الفطرية، وإنما انطلق نحو أسس الاستحقاق والمهـارات الخاصـة والابتكـار (الشـربينى : ص١١) (Hughes & John : p. 685) (Parenli pp.3-6) ولقد ظهر ذلك خاصة مع تحول بعض المجتمعات إلى اقتصاد السوق. ولقد أدي ذلـك بدوره إلي اهتمام بعض الباحثين مثل جولدثورب Goldthorp بالتباينـات فـي بنـاء

علاقات القوة في ضوء تباينات مواقف السوق والعمل. (Scott : pp 199-200)

وإذا ما كان هذا الشكل من علاقات القوة يتحقق في بعض المواقف، فقد تظهـر مواقف أخري يتحدد فيها شكل العلاقة ودرجتها في ضوء مصالح الأطراف ودرجـة الوعي بها بل ومدى حقيقة هذا الوعي من زيفه.(Barry:p.106) ومن ثـم يصـبح البحث عن بيئة هذه المصالح وطريقة تشكلها وطبيعة هذا الوعي بعداً هاماً لفهم علاقة القوة. ويعكس هذا الرأي ضمنياً أهمية البعد المعرفي أو كما أشار إليه كل من بـارنز Barnz وفوكو Foucault و جيدنز Giddens حـول أهميـة العلاقـة بـين توزيـع المعرفـة وتوزيع القوة (Haugaard pp.9-111) وإن كان جيدنز قد أضاف أهميـة السيطرة علي الموارد السلطوية الملازمة خاصة المقدرة علي تنظيم الفرص الحياتيـة للآخرين.

ولا تقتصر أهمية تلك المحاولات على ظهور متغيرات جديدة في معالجة علاقة القوة وخاصة في ظل التحولات العالمية الراهنة، وإنما تتجه نحو إظهار عـدد مـن البدائل في ممارسات القوة والتي أطلق عليها دانزجر (Danzeger :p. 713) خطـوط الفعل المفتوحة والممكنة أمام الطـرف الأول والإدراك والمعرفـة المتبادلـة لتلـك الخطوط.

أما دراسات بناءات القوة فلقد حظيت بدرجات متباينة من الاهتمام، فعلى الرغم من ظهور دراستى هيلين وروبرت ليند، ودراسة لانـدبرج، إلا أن دراسـتي هنتـر وميلز أثارتا جدلاً كبيراً. ثم ظهرت دراسات روبـرت داهـل وتحلـيلات بولسـبي ودانزجر وريسمان وأعوانه. وعلى هذا أمكن تقسيم دراسات بناءات القوة إلى ثلاثـة معسكرات (Robert Wast : pp. 14-19) الأول ويتزعمه فلويد هنتر من خلال مدخل السمعة، والثاني ويتزعمه ميلز من خلال مدخل المركز الرسمي، والثالث ويتزعمـه داهل من خلال مدخل اتخاذ القرارات.

لقد قام عدد من الباحثين المعاصرين بتطوير تلك المداخل والنظريات الكلاسيكية فأكد كل من دومهوف Domhoff وداى Dye على وجود قلة قليلة من ممارسي القوة يسيطرون على القوة السياسية في معظم المجتمعات، كما قدما تحلـيلا لـدور المـال والأحزاب والنوادي الاجتماعية وتماسك الطبقة في دراساتهما المختلفة.

وعلى الطرف الآخر فلقد قدم كل من بول Pool وبوير Bouer توضـيحاً لمـا أطلقا عليه النظرية الرابعة للتعددية (بعد معالجة أشكالها الثلاثة الكلاسيكية والمفرطـة والتدرجية) في ضوء خصخصة صنع السياسة العامـة، وظهـور جماعـات رجـال الأعمال، والسيطرة على أجزاء هامة من الحكومة وتوجيه سياسـاتها. (Privatized Pluralism) (Wast: pp. 122-124).

وعلى هذا فإن معالجة الأبعاد المعرفية والمهارية والابتكارية، ثم ظهور شكل جديد من الصفوات، وانعكاس تغير الظروف البنائية على التركيب الاجتماعي للصفوات المتعددة تمثل محاور أساسية لدراسة القوة سواء على المستوى المحلى أم القطري.

إن الجدل السابق لم يتوقف عند المفهوم، وإنما احتدم حول تأثيرات استخدام المداخل المتباينة وانعكاساتها على نتائج البحوث، إضافة إلى ما طرأ من تغير على استخدامات منهجية دراسة الحالة، والتوجيه نحو المقارنات بأبعادها المكانية والزمانية، وإمكانيات تعميم النتائج ومحاولات صياغة الأنماط ودراسة التغيرات التي تطرأ على تلك البناءات.

من هنا يتناول الجزء التالي: ١-التوجهات المنهجية لبحوث ودراسات بناءات القوة وتغيرها وموقف الدراسات المصرية منها ثم ٢- محددات تغير بناءات القوة والدراسات المقارنة ومحاولات التنميط.

١- التوجهات المنهجية لبحوث ودراسات بناءات القوة وتغيرها وموقف الدراسات المصرية منها

يكشف التحليل التتبعي لدراسات بناءات القوة المحلية أن تلك الدراسات كانت تمثل دراسات حالات سواء لمدن أو قرى حتى منتصف الستينيات. وبينما تناول فلويد هنتر وصفا لبناءات القوة (Hunter,p p. 260-263)، ساعدت دراسات روبرت وهيلين ليند من خلال منظور أنثروبولوجي بعض الباحثين في الدراسات الإيكولوجية ودراسات التدرج على فهم شبكة علاقات القوة.(Herson : p. 820). وعلى الطرف الآخر من المتصل الذي بدأه هنتر اتجه داهل إلى دراسة هذا البناء وكشف عن تباينات القيادات بتباين القضايا مما أطلق عليه المدخل التعددي (Clark: p.271).

وبينما أدت دراسات الحالات إلى نتائج متباينة حول بناءات القوة، بدأت الدراسات المقارنة فيما بين بنائين أو أكثر التي حاولت بعد ذلك الإجابة على عدة تساؤلات تدور حول من وما وأين وفي أي المجتمعات ومتى وتحت أية ظروف وبأية تأثيرات؟ مما ساعد على صياغة إطار مفهومي حول القوة بدرجة ملحوظة.

وفي الوقت الذي تعد فيه دراسة الحالة أبرز المناهج المستخدمة خاصة مع الملاحظة بالمشاركة وانخفاض التكلفة على المدى الطويل، ظلت إمكانية التوصل إلى التعميمات المشكلة الرئيسية. ولقد أوضح كلارك (Clark : p. 273) أنه حتى منتصف الستينات أجريت ١٥٠ دراسة حالة لمجتمعات محلية ومع محاولة إجراء الدراسات المقارنة، فإن عدم وجود بيانات قابلة للمقارنة أحبطت فعالية تلك المحاولات أو

إجرائها أصلاً. ومع هذا ظهرت محاولات استخدام البيانات الثانوية لإجراء التحليلات الكمية المقارنة، خاصة عند كل من دالتون وأيكن وكلارك. ولتجنب تلك المشـكلات المرتبطة بالتعميم وتوافر البيانات اتجه البعض إلى جمع بيانات قابلة للمقارنة من عدد كبير من المجتمعات المحلية، فظهرت مشكلة أخرى وهى ارتفاع تكلفة الاستخدام. ومع بداية السبعينات بدأت محاولات المزاوجة بين تحليل البيانات الثانوية واستخدام البيانات الأولية القابلة للمقارنة، مما أدى إلى توافر إطار عام يشمل خصـائص المجتمعـات المحلية ونمط القيادة ومخرجات السياسة وتأثيراتها والاستقلالية المحلية.

وعلى الرغم من أهمية الدراسات التي انطلقت من منظورات أنثروبولوجيـة أو إيكولوجية، يظل أبرز الإسهامات في هذا المجال وبشكل مباشر دراسة فلويد هنتـر ١٩٥٣ ومن تبعه. ومع هذا استمرت مشكلة دراسة تتبع بناءات القوة وتغيرها مشـكلة رئيسية في تراث تلك الدراسات، والتي مثلت في الوقت ذاته أبرز أوجه النقـد التـي وجهت إلى دراسة فلويد هنتر باعتبارها دراسة تاريخية تقدم رؤية لبناء القوة في حالة الاستاتيكية دون بيانات مؤيدة لتفسيرات تطورية. ولم يتوقف هذا النقد عند فلويد هنتر وإنما امتد إلى عدد غير محدود من الدراسات السابقة حول أنساق التأثير والقوة فـي المجتمعات المحلية، والتي يكشف تحليلها عن اهتمام بالغ بالبعد البنائي وعناصره، في حين أهملت عمليات التغير في هذا البناء.(Barth : p. 58) (Danzeger : p. 709)

ومن هنا جاءت منهجية الدراسة المقارنة الزمنية وإعادة دراسة بناء القـوة فـي مجتمع محدد بعد فترة من الزمن. لقد حاول هنتر في دراسته الثانية أن يدرس نتـائج تعاقب بناءات القوة في المجتمع المحلى، وحاول أن يحدد فيما إذا كانت صفوة القـوة مازالت حتى تاريخه تحكم أتلانتا، ومدى ارتباط الصفوة الجديدة بالصفوة القديمة. إلا أن " هنتر لم يعالج هاتين القضيتين بشكل محـدد فـي تلـك الدراسـة" (ديفيدسـون Davidson : p. 468) وعلى هذا حاول شولز Schulze أحد تابعى هنتر دراسة بناء القوة وتطوره (Herson : p. 821). وأوضحت دراسته إمكانية ظهور طبقـة إداريـة جديدة وأنواع متنوعة من مالكي القوة إضافة إلى استقرار القوة السياسية فـي أيـدي المتخصصين وما أطلق عليهم صغار رجال الأعمال.

وفي دراسة أخرى (Barth : p. 58) أوضحت أن المتغيرات السكانية السـريعة تنعكس على بناءات القوة والنفوذ وتغيرهما مما أدى بالبعض إلى القول أن التغير في بناءات القوة المحلية يمكن أن يرجع من خلال رؤية وظيفية إلى التغيرات في الأبعـاد الأخرى لبناء هذا المجتمع.

ولم تتوقف دراسات التغير -المحدودة- لبناءات القوة عند التركيب الطبقي لتلـك البناءات أو العوامل المحددة له، وإنما تناولت بعض الدراسـات (Polsby: 1959 p.

236) تغير وضع الصفوات المحلية ومدى استمراريتها أو انسحابها من إدارة شـؤون المجتمع أو التأثير فيها. ويرتبط ذلك بمدى اعتقادهم في أهميـة دورهـم أو أهميـة القضايا بالنسبة لهم أو تباين مصالحهم مع الصفوات الأخرى بل وقد يـؤدى التغيـر خاصة التحولات العالمية إلى ظهور صفوات جديدة (Hughes : p. 686). ومن ناحية أخرى يمكن أن ترجع التغيرات في بناء القوة ونمطه إلى التغيرات في طبيعة المجتمع المحلى وخصائصه أيضاً. فلقد وجد شولز (Clelland : p. 512) أن تحول المجتمـع المحلى من كيان معزول إلى مجتمع حضري أدى إلى تحول بناء القـوة مـن بنـاء متناغم يسيطر عليه من يملك القوى الاقتصادية إلى بناء أكثر تشعباً وتعددية تتـوزع فيه القوة بين المسيطرين اقتصادياً والقيادات العامة.

وإذا ما كان داهل (Rice : p. 164) من أبرز من تناول تحول بناء القوة إلى بناء تعددي، فإن الباحثين الذين تبعوه قد أوضحوا إعادة توزيع القوة بعـد تراجـع قـدرة أصحاب المكانة الاجتماعية والاقتصادية عن ترجمة قوتهم الاجتماعية والمالية إلى قوة سياسية. ومن ثم دخلت شرائح جديدة في هذا البناء وأصبح أكثر تعددية.

أما الدراسات المصرية لبناءات القوة في المجتمعات المحلية فلقد بدأت محدودة ومتأخرة نسبياً، حيث لم تظهر حتى عام ١٩٧٦ سوى ثلاث دراسات حول بناء القوة (عبد المعطى : ١٩٨٧ ص٢٦٢)، وهى دراسات لويس مليكه ومحمود عودة وعبـد الباسط عبد المعطى. وفي الوقت الذي انطلقت فيه تلك الدراسات فـي الفتـرة مـن ١٩٧٠-١٩٩٠ تراجعت بشكل ملحوظ بدءاً من عام ١٩٩٠. ويبدو من قراءة دراسات التكوين الاجتماعي والبنية الطبقية في مصر (عبد المعطى : ١٩٨٨ ص ص ٥-٥٣) ارتباط عدد من دراسات بناء القوة في المجتمع المحلى وتزامنها مع تلك الدراسـات، خاصة وأن معظم الدراسات الأولى قد أنجز ونشر بعد عام ١٩٧٠، إضافة إلى أهمية معيار الملكية الزراعية باعتباره أبرز مؤشرات تحديد البنية الطبقية، أو بمعنى آخـر الارتباط بين العضوية في الطبقة العليا والعضوية في بناء القوة.

وفي الوقت الذي استحوذت فيه قرى الوجه البحري على اهتمامات الباحثين فـي تلك الدراسات لم تنل قرى الوجه القبلي إلا اهتمام عدد محدود من البـاحثين. ومـن ناحية أخرى يكشف حصاد تحليل الدراسات السابقة المتاحة عن أن دراسة الحالة هـو النمط السائد لتلك الدراسات. أما الدراسات المقارنة، فلقد ظلت محـدودة أيضـاً ولـم تخرج عن مقارنة بين بنائين في قريتين باستثناء دراسة عبد المعطى (١٩٧٦) التـي امتد نطاقها الجغرافي ليشمل عشر قرى في عشر محافظات توزعت على الـوجهين البحري والقبلي في الوقت ذاته.

وللتغلب على مشكلات تناول بناء القوة في ضوء حالة واحدة اتجهـت بعـض

الدراسات للمزاوجة بين الدراسات الواقعية لمجتمع واحد أو مجتمعين وتحليل الشواهد التاريخية، إضافة إلى الأساليب السوسيومترية (في بعض الدراسات). وظهـر ذلـك بالدرجة الأولى في دراسات عودة وزايد وحمدي وخليف. وفي الوقت الـذي اهتمـت دراسات القوة في المجتمع المصري بدراسة بناء القوة على مستوى المجتمع المصرى ككل (سعد: ١٩٧٨) جاءت بعض الدراسات على مستوى المجتمع القروي في ضـوء الدراسة الواقعية مثل دراسات (عودة: ١٩٧٢، عبد المعطـى: ١٩٧٥، عبـد النبـي: ١٩٧٨، زايد: ١٩٨٠، كمال: ١٩٨٢)

أما عن دراسة تغير بناءات القوة والعوامل المحددة له، فلقد كشفت القـراءات التحليلية لتلك الدراسات عن عدة أشكال تعكس مدى وطبيعة التغير ودرجته :

- استمرارية السيطرة العائلية والقرابية (عودة : ١٩٧٢) (جابر وآخرون : ص٤٥٤) (حمدي : ص ص ١٨٢-١٩٤) (عبد ا : ١٩٧٦) (عبد النبى : ١٩٧٩) ومع هـذا تباينت استمرارية أهمية هذا الشكل من دراسة لأخرى، حيث أكدت دراسة عودة على فقد البعد العائلي سيطرته بالتدريج خاصة نفوذ العائلة المسيطرة اقتصاديا واستمرارية نفوذها الاجتماعي والإداري (عودة والحسيني : ص٢٣٨). ولقد انعكس هذا الشكل من أشكال السيطرة العائلية والقرابية في معظم المجتمعات المحلية التي درست على نمط بناء القوة، حيث ظهر النمط الهرمي الجامد وتركز القوة في أيدي أشخاص بعينهم.
- استمرارية سيطرة أصحاب الملكية والحيازات الزراعية الكبيرة نسبياً خاصة على المستوى الواقعي وتراجع هذا عند تحليل الشواهد التاريخية (عـودة : ١٩٧٢) (عبـد المعطى، وغريب سيد : ص ٢٧٣، ١٩٨٧) (حمدى : ص ص ١٨٢-١٩٤) إضـافة إلى تعدد مصادر الدخل (زايد: ١٩٨٠). إلا أن هذا لم يمنع من ظهـور مـن يعيـد صياغة أساليب استغلال الأراضي والقيام بالمشروعات الخاصة، وتلك المتغيرات التي أدت إلى استمرارية أعضاء بناءات القوة القدامى وممارستهم لقوتهم ونفوذهم، إضافة إلى دخول متغيرات التعليم وآثار الهجرة الخارجية وعوامل التفتت الداخلي في القرية المصرية مما أدى إلى ظهور عناصر وأشكال جديدة عند عضوية هذه البناءات.

٢- محددات تغير بناء القوة

تتعرض بناءات القوة إلى التغير في تركيبها ونمطها، بل وتنعكس تلك التغيرات على اتجاهات أعضائها نحو القضايا المجتمعية، وعلى أدوارهم سواء بالاسـتمرار أو الانسحاب. فما طبيعة العوامل الدافعة نحو هذا التغير؟ إن تحليل الدراسـات السـابقة والتأمل في واقع المجتمع المصري وملاحظة أحداث التغير فيه يكشـف عـن عـدة متغيرات أبرزها ما يلي :

أ- درجة النمو السكاني. فلقد أوضحت بعض الدراسات تـأثير الزيـادة السـكانية السريعة ارتباطا باتساع نطاق التعليم ومستواه والنمو الحضري علـى تغيـر سـيادة مجموعة واحدة على بناء القوة والنفوذ، وتحول هذا الشكل إلى بنـاء أكثـر تعدديـة. (Moore, 1990) (Wallon : p. 445) (Barth :1961 p. 58) (Clark : p. 281).

ب- زيادة درجة التوزيع اللا متساوي للموارد بين الطبقات والتغيـرات فـي هـذا التوزيع وانعكاساتها على التغير في التوزيـع الـلا متسـاوي للقـوة (Bell, 1975) (Korpi, p.41). وقد يرتبط هذا بمبدأ تراكمية الموارد وتراكمية القوة في الوقت ذاته، حيث يرى البعض أن السلطة والهيبة والثروة مؤشرات لا يمكن فصل بعضـها عـن البعض الآخر.

ومع هذا تظل هناك قضيتان : الأولى وهى أنه إذا ما تزايـدت هـذه المـوارد والمؤشرات في الوقت ذاته دون تغير إيجابي في استخدامها في التأثير على الآخر أو القضايا العامة تظل درجة القوة الكلية غير متغيرة. ومن ناحية ثانية فقـد لا يتـوافر للبعض موارد مادية أو ثروة وهى إحدى مؤشرات القوة الكامنة، إلا أنه قد يتوافر لهم مؤشر الانتماء إلى أصول ذات مكانة عالية تدفع بهم في ظل سـياق مجتمعـي إلـى عضوية بناء القوة مما يدفع إلى القول بعدم تراكمية الموارد ومـن ثـم القـوة، وأن التغيرات التي تحدث في أحد المؤشرات قد لا تؤدى إلى تغيرات في مؤشرات أخرى. بل إن هناك أنواعاً عديدة من الموارد لا يمكن أو يصـعب علـى الـبعض أن يقـوم بتحويلها للاستخدام أو للتأثير في عملية اتخاذ القرارات المحلية ومـن ثـم لا تـرتبط بالتراكمية.

إضافة إلى هذا وعلى عكس ما قد يرى البعض، فإن تزايـد توزيـع المـوارد لصالـح أصحاب القوة والفرص المتاحة لهم، ومن ثم تراكميتها وتراكمية القوة مـن ناحية وتوقف هذه التراكمية لدى شرائح المجتمع المحرومة من ناحية أخرى تؤدى إلى استمرارية شكل معين من أشكال بناء القوة وهو النمط الجامد.

جـ- انعكاس التغيرات التي يشهدها المجتمع على التكوين الطبقي بصفة عامـة ومن ثم على إعادة توزيع القوة سواء على المستوى القومي أم المستوى المحلى. ولعل المجتمع المصري يمثل مثالاً بارزاً للتغيرات التي طرأت على بنية المجتمع الاجتماعية والاقتصادية سواء من حيث التحول من نمط إنتاجي كانت تقـوده رأسـمالية الدولـة الوطنية إلى نمط رأسمالي تجارى تابع عبرت عنه الحكومة فـي سياسـة الانفتـاح الاقتصادي، أم من حيث مصادر التغير حيث ظهرت في بناء القوة علـى المسـتوى المجتمعي في العسـكريين والبيروقـراطيين والتكنـوقراطيين، بينمـا تمثلـت فـي البيروقراطيين ذوى الأصول الطبقية البرجوازية صغيرة وكبيـرة إضـافة إلـى دور

التعليم وما صاحبه من حراك اجتماعي في الستينيات مع دخول عناصر جديـدة مـن أبناء العمال وصغار الفلاحين إلى بنية القوة. (حمزة أمين : ١٩٨٧) (عبد المعطـى : ١٩٨٨ ص ٦٣) إلا أنه من الملاحظ أنه في الوقت الراهن في ظل توقـف توظيـف الخريجين وتشجيع الدولة للمشروعات الصغيرة لشباب الخريجين فإن بعض الأبنـاء الذين دخلوا لهذا البناء ينتمون إلى من يملك وليس لمجـرد التعلـيم أو غيـره (عبـد المعطى : ٢٠٠٢ص٣٢٦).

وإذا كان قد ظهر في السبعينيات ما يسمى بالوجود النوعي للرأسمالية الخاصـة وأغنياء الفلاحين (٢٠ فدان فأكثر) والبرجوازية البيروقراطية، فإنه مع بداية الثمانينات بدأ القطاع الخاص يسهم بشدة في النشاط التجاري حتى ظهرت سيسطرته الفعلية مـع بداية التسعينيات خاصة مع تقلص دور الدولة. ولقد جاء ذلك نتيجة تغيـر توجهـات وانحياز سلطة الدولة منذ عام ١٩٧١ إلى الرأسمالية الخاصة، وكذلك تـأثير تطبيـق برنامج التكيف الهيكلي في النشاط الزراعي والتحولات العالمية عموماً وخصخصـة المشروعات وتغير سلم المكانات المهنية الذي أدى بدوره إلى تغيرات رئيسـية فـي مصادر القوة وخصائص المسيطرين عليها سواء على مستوى البنـاءات القوميـة أم المحلية(*)

د- تغير نمط توزيع موارد القوة واستخدامها خاصة الأرض الزراعية. فلم تعـد مكانة الأشخاص تتوقف على حجم ملكية الأرض الزراعية أو حيازتها، وإنمـا علـى نوعية استخدامها وأساليب أدواتها ونمط المحاصيل المزروعة والغرض من زراعتها وعلاقة ملاكها وممارساتهم بأصحاب القوة السياسية والاجتماعية الأخرى. ومـن ثـم يكشف البعض ما يمكن تسميته بالتفسيرات الثقافية للأرض الزراعية.

لقد ظهر ذلك جلياً في تحويل كبار المزارعين أراضيهم لإنتاج الخضر والفاكهة الأكثر عائداً والبعيدة عن تدخل الدولة (عبد المعطى : ٢٠٠٢ ص١٤٨) إضافة إلـى سياسة دعم مستلزمات الإنتاج والتي قدمت فرصاً لصالح كبار الملاك التي أفادت في تحقيق قدر من التراكم في الثروة إضافة إلى تحول بعض أغنياء الفلاحين نحو رسملة بعض الدخول التي كانت تعتمد على الريع وتبنى زراعات حديثة تكنولوجيا والاستعانة بالخبرات العلمية المدربة لتطوير الإنتاج، أو عبر تطور الفن الإنتـاجي فـي الأرض القديمة.

(*) لقد أظهرت بعض الدراسات على المستوى العالمي (Clleland : p. 520) (Hughes p. 681:) تغير أصحاب السيطرة حيث تعاظمت سيطرة أصحاب القوة الاقتصادية وظهـور شريحة جديدة خاصة من ملاك ومديرى المشروعات والمؤسسات الذين يديرونها عـن بعـد إضافة إلى القيادات العامة الذين يقفون على قمة هرم أصحاب القوة والنفوذ.

إلا أن هذه التغيرات وإن كانت قد دفعت إلى زيادة قـوة الرأسـمالية الزراعيـة الاقتصادية لأغنياء الفلاحين لكن القوة السياسية لهم تراجعت [*]، كما اتجه وزن أغنياء الريف إلى الانخفاض. ولقد ظهر ذلك جلياً في العمليات الانتخابية المتتابعـة خاصـة انتخابات ٢٠٠٠.

ومن ناحية أخرى فإن التحولات العالمية وظهور الشركات والمؤسسات متعـددة الجنسيات سوف تؤدى إلى تغير مكانة مؤشر التعليم التقليدي باعتباره محدداً لعضوية بناءات القوة -كما حدث في السبعينيات في المجتمع المصري - حيـث تتجـه تلـك المؤسسات العالمية أو المحلية إلى البحث عن أصحاب القدرات والمهارات الخاصـة ذات الطبيعة التنافسية والتي تتطلب نوعاً وكماً آخر من التعليم.

٣- الدراسات المقارنة ومحاولات التنميط

إذا ما كانت دراسات التغير تمثل أسلوبا منهجياً للتغلب على المشـكلات التـي ارتبطت بدراسة حالات بناءات القوة، فإن الدراسة المقارنة - المكانية - مثلت فـي ظل هذا التراث الضلع الثالث للمثلث المنهجي سعياً نحو التعميم والتنميط في الوقـت ذاته.ولعل ذلك يرتبط بالتمييز بين الوصف المقارن والتحليل المقارن، حيث يسـعى الأخير إلي قياس التقاربات والتباينات في كيانات واقعية. (Gunderson :p.12)

وتكشف القراءات التحليلية للدراسات الأجنبية المقارنة السابقة أنها اتخـذت عـدة اتجاهات :

- المقارنة فيما بين بناءات القوة لمجتمعات محلية أو قومية متباينة باستخدام المدخل ذاته خاصة الشهرة أو المركز الاجتماعي.
- المقارنة فيما بين بناءات القوة لمجتمعات محلية استنادا على بيانات أولية باستخدام مداخل منهجية متباينة وانعكاس ذلك على شكل بناء القوة المكتشف.
- استخدام مداخل نظرية ومفاهيم متباينة للقوة والمقارنة فيما بين المجتمعات المحلية انطلاقا من تلك المداخل المتباينة وانعكاس ذلك أيضا على شكل بناء القوة المكتشف.

ولقد انتهت المجموعة الأولى من الدراسات التي تميزت باتساع نطاقها وتعـدد مستوياتها إلى انعكاس التغيرات في بناء القوة على درجة التغير في المجتمع المحلـى وثقافته، والعكس صحيح فإن حدوث بعض التغيرات المحلية لم تنعكس على بناء القوة

(*) على الطرف الآخر تزايدت قوة البرجوازية الجديـدة متمثلـة فـي رجـال الأعمـال والمستوردين والمصدرين والمصرفيين الذين مارسوا ضغوطاً قوية للمحافظة على أوضاعهم، بل أصبحت البنوك الخاصة من متخذي القرارات الرئيسية في قضايا التبادل على المسـتوى القومي سعياً نحو الحصول على مزيد من القوة السياسية (Zaalouk : p. 161)

(Whitten : p. 322)، وانعكاس الخصائص الاجتماعية لصفوة المجتمع على اتجاهات أصحابها. (Edinger : p. 432) ولعل هذا ما وجه البعض الآخر إلى التمييز بين مستويات علاقات القوة وطبيعتها. (Bell : p. 71)(Herson : p. 822)

وارتباطا بهذا الشكل من الدراسات المقارنة جاءت الدراسات المصرية محدودة في عددها، حيث لم تتجاوز خمس دراسات من بين اثنتي عشرة دراسة تم تحليلها. كما أن المقارنة لم تتجاوز مجتمعين محليين (عبد ا : ١٩٧٦) (عبد النبي : ١٩٧٩) (زايد:١٩٨٠) (حمدي:١٩٩٥) باستثناء دراسة عبد الباسط عبد المعطي والتي اتسع نطاقها الجغرافي ليشمل عشر قرى ممثلة لعشر محافظات بدءا من دمياط والبحيرة وانتهاء بأسوان.

و يكشف تحليل الدراسات المصرية المقارنة عن استمرارية أهمية البعد الاقتصادي متمثلا في الملكية الزراعية ونمط استخدامها، إضافة إلى البعد العائلي والقرابي على الرغم من تراجع تأثيره نسبيا، وتعددية عضوية التنظيمات بالمجتمع المحلي.

أما الشكل الآخر من الدراسات المقارنة فجاء بمقارنة البيانات التي تم الحصول عليها من خلال استخدام منهجية متعددة لدراسة بناء القوة في المجتمع المحلى(Danzger : p. 710). وفي الوقت الذي أوضحت فيه نتائج تلك الدراسات اتفاقا حول البيانات التي تم التوصل إليها من خلال مدخلي الشهرة والمركز الرسمي، تباينت مع تلك النتائج التي تم التوصل إليها من خلال مدخل اتخاذ القرار.ومن ناحية أخرى أثارت تلك الدراسات مشكلة أخرى وهى التداخل فيما بين الصفوات نتيجة تباين المداخل المنهجية المستخدمة.لقد أثارت تلك الإشكاليات بعد ذلك قضية العلاقة بين تداخل المداخل النظرية والمنهجية من ناحية وأنماط بناءات القوة المكتشفة من ناحية أخرى.

وفي محاولة **المجموعة الثانية** من الدراسات المقارنة بين البيانات التي يتم الحصول عليها من خلال الإفادة من التعددية المنهجية، ومحاولات إحياء مقولات هنتر و داهل حول ضرورة وجود إطار مفهومي أكثر شمولية لبناءات القوة، ظهرت إشكالية تعدد أوجه بناء القوة الواحد داخل المجتمع المحلي نتيجة تعدد المداخل المنهجية أو النماذج النظرية الموجهة لتلك الدراسات.

لقد تعددت أوجه النقد التي وجهت إلي مدخل الشهرة، إلا أن أبرز أوجه النقد التي وجهت إلى هذا المدخل هو ذلك الذي عبر عن تجاهله للتغيرات التي تحدث في جماعة القوة عبر فترات متباينة. وقد يؤدى هذا إلى استبعاد بعض الأشخاص الذين يمارسون القوة -مؤقتا- في بعض المواقف دون الأخرى، بل واستبعادهم -على المدى

الطويل- من قائمة أعضاء بناء القوة. وعلى الرغم من أن مدخل الشهرة قـد حصـل على الجزء الأكبر من الانتقادات الموجهة إلى المداخل المنهجية في دراسـة بنـاءات القوة، إلا أن مدخلي المركز واتخاذ القرارات لم يسلما من تلك الانتقادات. ومع أهمية أوجه النقد فإن تباين أشكال بناءات القوة المكتشفة داخل المجتمع المحلى ذاته نتيجـة استخدام مداخل منهجية متعددة تمثل المشكلة الرئيسية في تلك الدراسـات. فاسـتخدام مدخل الشهرة والمركز يؤديان إلى اكتشاف ما يمكن أن يطلق عليه القيادة المؤسسية أو تلك التي تتمتع بإمكانية القوة، في حين تؤدى دراسات اتخاذ القـرار إلـى توصـيف المؤثرين في النشاط المحلى. لقد اتضح ذلك جلياً في عدة دراسات ومن أبرزها دراسة بولسبي (Polsby 1959: p. 800) (Wallon : p. 445). ولعل ما ينطبق على النتائج المترتبة على تعددية المداخل المنهجية المستخدمة ينطبق على استخدام مفاهيم متباينـة للقوة ونظريات موجهة، حيث تقع الأولي على متصل الضبط والتأثير والثانيـة علـى متصل التدرج والتعددية.

ومن هنا تظهر أهمية المزاوجة بين مدخلين -على الأقل- لتحديد بناء القـوة أو إعادة اختبار البناء بين فترتين زمنيتين أو مـن خـلال اسـتخدام مجمـوعتين مـن الإخباريين. ومن ناحية أخرى وخلال سعى الباحثين الإفادة من تعميم نتائج الدراسات المقارنة ظهرت إشكالية أخرى وهى تنميط بناءات القوة والقيادات المحليـة، والتـي ارتبطت بأسس التصنيف والمداخل المنهجية والنماذج النظرية المستخدمة فـي تلـك الدراسات.

يكشف تحليل التراث في هذا المجال أن دارسي بنـاءات القـوة المحليـة مـن السوسيولوجيين لـم يسـتطيعوا إلا أن يضـعوا عـدداً محـدداً مـن أنمـاط تلـك البناءات(Herson : p. 826). ومع هذا ظهرت عدة أنماط لبناءات القـوة المحليـة – نتيجة الجهد المشترك بين علماء الاجتماع والسياسة - والتي تباينت هى أيضـاً وفقـا لعدد من المتغيرات أبرزها تباين القوة المحلية والتي تباينت وفقا لعدد من المتغيـرات أبرزها تباين المداخل المنهجية والنماذج النظرية وأسس التصنيف والتنميط.

ويكشف تحليل دراسات تنميط تلك البناءات عن عدة أنماط يقع كل منهـا علـى متصل يمكن تحديدها وفقا للأسس التي ترتكز عليها على النحو التالي :

١ - الصفوية/ التعددية

تعد الدراسة التي قام بها روبرت آجر Agger ودانيل جولدريتش وسوانسـون Swanson أبرز دراسات المقارنة لبناءات القوة المحلية. ولقد حددوا فيها أربعة أنماط للبناءات وفقّاً لدرجة مشاركة المواطنين والتنافسية والصراع فيما بين القيادات، وعلي هذا ظهرت بناءات قوة جماهيرية تنافسية وبناءات قوة جماهيرية اتفاقية وبناءات قـوة

صفوية تنافسية وبناءات قوة صفوية اتفاقية. (Dye:p.356) ومن الملاحـظ أن تلـك الأنماط تربط بين خصائص المجتمع ونمط بناء القوة فيه.

وبصفة عامة يمكن القول أن النمط التعددي أو الصفوي يتحدد في ضوء درجـة تركز السيطرة على مجالات متنوعة من القضايا، وعدد الجماعات المسيطرة ودرجـة توازن القوة بين الجماعات الإنتاجية الهامة ومدى الفصل بين القوة الاقتصادية والقوة السياسية ودرجة حيادية الدولة وتعددية الأفكار وسيادة التنافسية(Schwarzmantel : pp.17-63) إضافة إلي العوامل التي وضعها كل من باريتو وموسـكا و بيرنهـام وميلز.

٢- التناغم/ التشرذم

يظهر بناء القوة المتناغم في المجتمعات المحلية صـغيرة الحجـم والمتجانسـة اجتماعيا، في حين تنعكس درجة اللاتجانس على البناءات المتعددة المتشـعبة للقـوة. ومن ثم تظهر الجماعات ذات المكانات العالية بل وتتحدد تاريخياً في ضـوء تطـور التنظيمات المدنية باعتبارها وسيلة لحسم القوة السياسية للجماعات ذات المكانة الأدنى.

٣- المشاركة المفتوحة/ المشاركة المقيدة

ويتم تنميط بناءات القوة وفقا لتحقيق أو درجة المشاركة الديموقراطية فيتـراوح من البناءات المحلية المغلقة التي لا تمنح فرص الاقتراب من العمليـة السياسـية إلا لصفوة محدودة، وتنتهي بتلك المجتمعات والبناءات المحلية ذات المشاركة المفتوحـة الواسعة.

٤- الاقتراب/ البعد عن المناطق العاصمية

استناداً على هذا الأساس يتم تصنيف وتنميط المجتمعات المحلية التـى تحـوى بناءات قوة تتأثر بالتجمعات العاصمية بل وتعتبر جزءاً منها. وتنتهي بتلك البنـاءات التي تقع في إطار المجتمعات المحلية الريفية أو الصحراوية المعزولة والتـي تظهـر فيها التجمعات القبلية بأصولها القديمة.

٥- تركز/ لا تركز القوة

يرتبط هذا المتصل بمفهوم التركز والذي يشير إلى مدى تجمع الموارد في أيدي أحد الأشخاص أو معظمهم فقط دون غيـرهم (Korpi : p. 34) (Rothgeb : p. 38). لكن يتوقف هذا البعد وأهميته على ما يمكن تسميته بندرة الموارد ومدى أهميـة هـذه الموارد للآخرين واستمراريتها عبر الزمن مع هؤلاء الأشخاص والتي تكشف عنهـا فقط الدراسات المقارنة الزمنية دون غيرها، إضافة إلى درجة قابليـة هـذه المـوارد

للاستخدام وفقا للموقف. وقد عكس هذا المتصل نمطاً فرعياً و يتمثل في مدى تركـز القوة التنفيذية بدءاً من المجتمعات المحلية التي يديرها رئيس مدينة أو رئيس مركـز قوى، وينتهي بتلك التي تخضع لرئيس وحدة محلية قروية يتصف بالضعف الشـديد. ومن الملاحظ أن هذا المتصل يرتبط بطبيعة التدرج الاجتماعي الذي يعتمد على بيانات ذات طبيعة سوسيولوجية.

٦- درجة التكامل/ الانقسامية وخصائص القيادات المحلية

ويتخذ النمط الأول لشكل هذا المتصل شكلاً هرمياً، وهذا يعنى وجود مجموعـة صغيرة متكاملة تكاملاً نوعياً من ذوى القوة والنفـوذ تسـيطر علـى قيـادة واحـدة ويمارسون سيطرة كاملة على مواقع اتخاذ القرارات وعملياتها في المجتمع المحلـى. بل ويمكن أن تتكرر بعض أسماء عدد محدود من الأشخاص في مواقـف القـرارات المختلفة.أما النمط الثاني فيشير إلى وجود عدد أكبر من الأعضاء ذوى الفعالية علـى قمة بناء القوة ويمارسون القوة فيه. ومن ثم يوجـد هـذا العـدد الأكبـر ويتمتعـون بمستويات متساوية تقريباً مع وجود مجموعتين إلى ثلاث مجموعـات تعمـل بشـكل مستقل نسبياً أو شبه مستقل داخل نسق القوة والنفوذ. أما النمط الثالث فيعكس شـكلا غير قابل للتحديد للقيادات خاصة على المستوى غير الرسمي وغير الحكومي المحلى. وفي الوقت الذي يعكس زيادة محدودة في عدد السكان يتصف بارتفاع نسبة قيـادات الأعمال خاصة المقيمين خارج تلك المجتمعات ويديرون أعمالهم عن بعد. ومن هنـا تظهر عدة أنماط :

النمط الأحادى : ويعنى سيادة شخص واحد، ونادراً ما يتحقق حتى فـي المجتمعـات الريفية، لكن قد تظهر أشكال أخرى تعكس سيادة أو تركز القوة في أيدي عائلة واحدة أو شركة أو مؤسسة واحدة.

النمط الصراعي : ويتمثل هذا النمط في بناء انقسامي بـين جمـاعتين متعارضـتين تسيطران على قضايا المجتمع وتوجه آليات مواجهتها. ويظهر هذا النمط خاصة عنـد ظهور بعض القضايا التي تؤدى إلى تغييرات في داخل المجتمع.

النمط الشبكي : الذى يأخذ شكل شبكة علاقات، ويتمثل في مجموعة من الأشـخاص ذوى العلاقات القرابية، لكنهم قد لا يمارسون قوتهم أو نفوذهم في كل قرار. وجـدير بالذكر أن هذا التحليل الشبكي يعتبر الأسلوب المنهجي الأكثر شـيوعاً فـي دراسـة التآلفات أو شكل الاندماج أو التوزيع الأفقي للقوة، ومن ثم محاولـة دراسـة تكامـل الموارد المتاحة لدى أعضاء بناء القوة لتحقيق هذا التآلف.

ومن الملاحظ أن هذه الأنماط الثلاثة السابقة تعكس أهمية بعض الأبعاد مثل حجم

السكان وتركيبهم، وطبيعة النسق السياسي، والخلفية التاريخيـة للمجتمـع المحلـي، وطبيعة التركيب الطبقي وتطوره مما يؤدى إلى تحقيق فهم أفضل لبناء القوة والنفوذ.

ومن ناحية أخرى قد يستخدم مستوى القيادة باعتباره مؤشرا لتوزيع القوة داخل البناء وفقا لسيادة أحد هذه المستويات القيادة. ولقد أبرزت دراسات القيادة وبناء القـوة (عودة : ١٩٧٢) وجود ثلاثة مستويات للقيادة يتصف كل منها بخصـائص متباينـة تعكس درجة الانتشارية في ممارسة القوة ودرجة العلاقات القرابية والتركز(القيـادة القوية والقيادة المتوسطة والقيادة الضعيفة).

وإذا ما كانت الأنماط السابقة تعكس أبعاد درجة التنـاغم والمشـاركة والقـرب الجغرافي من المناطق العاصمية وتركز القوة والتكامل فيما بين جماعاتهـا والـوزن النسبي لقوة القيادات المحلية، فإن هناك مجموعة من المتغيرات التي تحدد وتسهم في تحديد تلك الأنماط لعل أبرزها ما يلي :

- الثقافة السياسية المحلية وطبيعة الصفوات السائدة.
- طبيعة التركيب الطبقي للمجتمع المحلى بما في ذلـك متغيـرات التعلـيم والمكانـة الاقتصادية.
- خصائص السكان وحجم المجتمع ومعدلات النمو السكاني.
- طبيعة وشكل العلاقات القرابية وما يطرأ عليها من تغيرات تؤثر على درجة تماسك تلك العلاقات وشبكيتها.

ولعل دراسة بعض هذه العوامل أو تناولها كمنظومة متكاملة يحقق فهما أفضـل لبناءات القوة خاصة في ضوء الرؤية المقارنة. ومن الملاحظ أن بعض هذه الأنماط قد تتداخل فيما بينها لتمتد تحت مظلة المتصل الصفوي/ التعددي.

ثانياً : الإطار المنهجي للدراسة

١- المشكلة : التساؤلات والأهداف

يأتي انتقاء الباحث للمشكلة الراهنة من الأهمية العلمية لدراسة القوة والتي تعتبر جوهر الدراسة في علم الاجتماع السياسي، بل وأحد أبرز اهتمامات علـم السياسـة إضافة إلى السلطة والدولة. ولم تهدأ الدراسات على المستوى العالمي في هذا المجال سعياً نحو وجود إطار مفهومي أكثر شمولية لبناءات القوة المحلية خاصة. أما علـى مستوى المجتمع المصري فتعد القرية هي الوحدة الرئيسية للتنمية الريفيـة. وعلـى الرغم من أهمية هذه المقولة ودور أصحاب القوة والنفوذ في كل مـن المشـروعات المحلية وحل المنازعات بل والعمليات الانتخابية مع اسـتمرارية الأسـس العائليـة

والاقتصادية منها، ظلت الدراسات المصرية في هذا المجال محدودة في عددها، واهتمامها بالوجه البحري دون الوجه القبلي. بل ويمكن القول أن مثل هذه الدراسات قد تراجعت بعد أن ازدهرت قليلا في الفترة من ١٩٧٠-١٩٩٠ في ظل الاهتمام بدراسات البنية الطبقية للمجتمع القروي.

ومن ناحية أخرى ظلت تلك الدراسات مرتبطة بمنهجية دراسة الحالة التي ألقت بظلالها على نتائج تلك الدراسات باستثناء حالات محدودة اهتمت بالمقارنة أو بناءات القوة المتغيرة. ولقد أدى ذلك إلى العديد من الصعوبات المرتبطة بمحاولة الإفادة من تلك النتائج سعيا نحو إجراءات التنميط لتلك البناءات، أو خصائص حائزي القوة، أو التعرف على التغيرات التي حدثت في تلك البناءات خاصة في ضوء منهجية إعادة الاختبار في المجتمعات ذاتها.

من هنا تدور مشكلة الدراسة حول مدى التقاربات والتباينات بين بناءات القوة المحلية الريفية، والتغيرات التي تحققت في إحداها ومحددات هذا التغير.

ومن ثم تحاول الدراسة الراهنة الإجابة على التساؤلات التالية :

- ما الخصائص الاجتماعية الاقتصادية السياسية لحائزي القوة في قرى الدراسة؟
- ما أنماط بناءات القوة في قرى الدراسة على المتصلات التي طرحت في تراث دراسات القوة المحلية؟
- هل يمكن تصنيف حائزي القوة داخل بناءات القوة المحلية إلى مجموعات فرعية تتباين في مستويات قوتها؟
- ما معايير تصنيف حائزي القوة إلى مستويات قوة متباينة؟
- ما مدى التقاربات والتباينات في خصائص مجموعات القوة الفرعية داخل كل بناء؟
- ما طبيعة تغير ملامح بناء القوة في إحدى قرى الدراسة؟
- ما محددات تغير تلك الملامح؟
- ما مدى انعكاس خصائص المجتمع المحلي (توزيع السكان وخصائصهم وفقا للعمر والنشاط الاقتصادي والتعليم والمهنة) على بناء القوة؟

وتهدف الدراسة الراهنة إلى محاولة توصيف بناءات القوة في خمس قرى مصرية متباينة الخصائص، ومحاولة التوصل إلى الخصائص النمطية في تلك البناءات، والتعرف على التغيرات التي طرأت على إحداها، والعوامل الكامنة وراء تلك التغيرات.

ومن ثم تمثل هذه الدراسة استمراراً لمحاولة التعرف على بناءات القوة المحليـة القروية التي ظلت محدودة حتى الآن وإسهاماً في دراسات بنـاءات القـوة المتغيـرة والكشف عن طبيعة هذا التغير، خاصة في ظل عدد من المقولات التي تعبر عن تميز تلك البناءات في القرية المصرية بالاستقرار والثبات النسبي عبر الفترات التاريخيـة على الرغم من التغيرات التي طرأت على نظم الحيازة والقوانين الأخرى. وتحـاول الدراسة كذلك الكشف عن تلك التغيرات في ظل منهجية إعادة الاختبار، ومن ثم تدخل في أحد أبعادها ضمن الدراسات التتبعية. ومن ناحية ثانية فإنها تسهم مع الدراسـات المقارنة مكانيا في محاولات تنميط بناءات القوة المحلية الريفية والتي تسهم بالضرورة في عمليات التنظير في هذا المجال من مجالات الدراسة في علم الاجتماع السياسي.

٢- المنهج والأدوات

ترتكز دراسات بناءات القوة على عدة مداخل رئيسية :

- مدخل المركز الرسمي والذي يتم من خلاله تحديد الذين يشغلون مراكز أو مناصب رسمية داخل المجتمع المحلي ويؤثرون من خلالها على شؤون هذا المجتمع.
- مدخل الشهرة والذي يستخدم لتحديد أعضاء بناءات القـوة المحليـة مـن خـلال مجموعة من الإخباريين.
- مدخل اتخاذ القرار ويستخدم لتحديد المشاركين في صنع القرارات واتخاذها.
- ولقد استخدم الباحث المدخلين الأول والثاني من خلال الإجراءات التالية :

١- تحديد قائمة بأسماء ومراكز الأشـخاص الـذين يشـغلون مناصـب رسـمية (المؤسسات المحلية والاقتصادية والمواقع السياسية وشبه السياسية) والذين يمارسـون تأثيراً واضحاً في الشؤون المحلية.

٢- اختيار أربعين إخباريا من كل قرية من القرى الخمس (٢٠٠ إخباري في قـرى الدراسة) روعي في اختيارهم أبعاد التمثيل الجغرافي والعـائلي والقبلـي والعمـري، إضافة إلى مدة الإقامة الطويلة التي أمضاها الإخباري في المجتمع بما تمكـنهم مـن معرفة شؤون المجتمع بدرجة واضحة.

إضافة إلى هذا استخدم الباحث المنهج المقارن في ضوء بعديه المكاني والزمني في الوقت ذاته. وتحققت المقارنة المكانية من خلال إجراء المقارنات بين بناءات القوة في قرى الدراسة الخمس للكشف عن ملامح أنماطها وتحديد العوامل المفسرة للتقارب أو التباين في خصائص حائزي القوة. أما المقارنة الزمنية فلقد تحققت فـي التحليـل التتبعي لبناء القوة في إحدى القرى الخمس (قرية زهرة) والذي قام الباحـث بدراسـة

علاقته بتنمية المجتمع المحلى منذ عشرين عاماً لتحديد التغيرات التي طرأت على هذا البناء والعوامل المؤثرة في هذا التغير.

ومن ناحية أخرى تتحقق المقارنة فيما بين نتائج استخدام مدخل الشهرة وتلك التي توصل إليها من خلال مدخل المركز الرسمي خاصة فيما يتصل بحائزي القوة.

أما من ناحية أدوات جمع البيانات فلقد استخدمت المقابلة مع نوعين من المبحوثين :

الأول : مقابلات مع مجموعة من الإخباريين لتحديد بناء القوة من خلال ترشيحهم للأشخاص الذين يمارسون تأثيرا واضحاً على أهالي المجتمع المحلي في المواقف الثلاثة التالية:

- إقامة المشروعات المحلية التطوعية وجمع التبرعات والاتصال بالمسؤولين بشأنها.
- حل النزاعات والخلافات بين الأفراد والعائلات من خلال لجان الصلح والمجالس العرفية.
- العمليات الانتخابية.

الثانى : مقابلات مع أعضاء بناءات القوة في قرى الدراسة والذين حددوها خلال المرحلة السابقة وبلغ عددهم ستة وثمانين عضواً، لتحديد خصائصهم والعوامل التي أدت إلى تغير أوضاعهم خاصة بالنسبة لحالة المقارنة الزمنية.

إضافة إلى هذا رجع الباحث إلى السجلات الرسمية والتقارير والتعدادات للتعرف على خصائص مجتمعات الدراسة فيما يتصل بحجم السكان وتوزيعهم العمري والمهني والتعليمي، ووفقا النشاط الاقتصادي والتوزيع الحيازي للأرض الزراعية والمؤسسات والخدمات المتاحة.

النطاق الجغرافي

تحدد النطاق الجغرافي للدراسة في محافظتي المنيا وقنا وهما يمثلان إقليمي شمال وجنوب الصعيد على التوالي.ولقد اختيرت أربع قرى في محافظة المنيا (زهرة – تلة – بنى أحمد – صفط الغربية) وهى قرى ذوات خصائص متباينة من حيث البعد أو القرب من عاصمة المحافظة، وطبيعة التركيب الاجتماعي خاصة في ضوء استمرار ملامح البناء القبلي وحجم السكان ونمط النشاط الاقتصادي. واختيرت قرية (فاو قبلي) بمركز دشنا بمحافظة قنا والتي تمثل نمطاً خالصاً ممثلاً للطابع القبلي.

الفترة الزمنية لجمع البيانات

امتدت الفترة الزمنية التي استغرقتها عملية جمع البيانات ثمانية شهور من يناير ٢٠٠٢ إلى أغسطس ٢٠٠٢ توقفت خلال النصف الثاني من شهر مايو وشهر يونيو ٢٠٠٢.

مفهومات الدراسة

١-بناء القوة : يتحدد المفهوم الإجرائي لبناء القوة في الدراسة الراهنة على أنه "هم الأشخاص الذين يوجهون شؤون هذا المجتمع في مجال مشروعات التنمية المحلية ومواقف حل النزاعات والعمليات الانتخابية، استناداً على ما يتمتعون به من سيطرة على الموارد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتمتعهم بقدرات شخصية وتحكمهم مصالح وروابط متبادلة.

٢- وزن القوة : حاول الباحث من خلال الدراسة الراهنة التوصل إلى أوزان القوة التي يتمتع بها حائزوها فكما أن للأشياء أوزانًا، فإن للقوة وزنا أيضا يتمثل في وزن كامن ووزن فعلى أو ممارس.

ويشير الوزن الكامن المستخدم في الدراسة الراهنة إلى المكانة النسبية التي يتمتع بها حائز القوة والذي يتم ترشيحه من خلال مدخلي الشهرة والمركز معاً. وذلك من خلال المؤشرات التالية :

- عدد المواقف التي يؤثر فيها من خلال ترشيح الإخباريين له والتي يمكن أن تعبر عن مدى انتشارية القوة في ضوء مواقف المشروعات التنموية المحلية، وحل النزاعات، والعمليات الانتخابية.
- عدد الأصوات التي يحصل عليها من خلال ترشيح الإخباريين له في المواقف التي تعبر عن القوة.
- عدد التنظيمات السياسية وشبه السياسية والجمعيات الأهلية التي ينضم إليها حائز القوة وفي ضوء مستوى عضويته.

(مثال ذلك المجالس المحلية وجمعيات تنمية المجتمع وخدمات البيئة وجمعيات الخدمات المتكاملة ومجالس النقابات ومجلسي الشعب والشورى) ومن ثم تم تحديد الوزن من خلال الإجراءات المكملة التالية :

- تحويل الأعداد السابقة في المؤشرات الثلاثة إلى فئات:

المواقف : موقف واحد، موقفان، ثلاثة مواقف فأكثر.

الأصوات أو الاختيارات : أقل من ٢٥ اختياراً، من ٢٥ إلى ٥٠، من ٥٠ فأكثر.

عضوية التنظيمات ومستواها: وذلك وفقا لعدد التنظيمات التي ينتسب إليها حائز القوة مع الأخذ في الاعتبار مستوى العضوية سواء داخل التنظيمات أم على مستوى القرية أم المركز أم خارج نطاق المجتمع المحلي.

- تقدير أوزان لكل فئة من الفئات السابقة.

مثال١ : موقف واحد = نقطة واحدة.
موقفان = نقطتان
ثلاث مواقف = ثلاث نقاط

مثال ٢: أقل من ٢٥ اختيار = نقطة واحدة
من ٢٥ اختيار = نقطتان
من ٥٠ فأكثر = ثلاث نقاط

ومن ثم فإن وزن القوة لحائزها هو تلك المكانة النسبية التي يتمتع بها مقدرة بمجموع النقاط التي يحصل عليها من خلال مؤشرات عدد المواقف التي يؤثر فيها والاختيارات التي يحصل عليها من قبل الإخباريين والعضوية في التنظيمات وتعددها ومستواها.

ثالثاً : وصف البيانات وتحليلها

١- وصف عام لخصائص قرى الدراسة

جدول (١) الخصائص الرئيسية لقرى الدراسة

الخصائص / القرية**	عدد السكان تقديري ٢٠٠١	إجمالي الحيازة بالفدان	نصيب الفرد من الأرض بالفدان	عدد الحائزين	متوسط الحيازة بالفدان	نسبة % المشتغلين بالزراعة *	نسبة % الأمية
زهرة	٩١٨١	١٠٤٣,١	٠,١١	١٥٣٨	٠,٦٨	١٥,٠٩	٤١,١
تلة	٤٠١٠٠	٣٠٣٦	٠,٠٨	٢٢٠٣	١,٤	١٦,٩	٣٧,١
صفط الغربية	١٤٤٣١	٥١٣١	٠,٣٥	١٦٧٠	٣,٠٧	٣١,٧	٦٥,٩٥
بني أحمد	٢٤٤٠٨	٣٠٢٤,٤	٠,١٢	٣٠٥٣	٠,٨	٢٨,٦	٥٨,١٣
فاو قبلي	١٩٠٥٨	١٠١٧٣	٠,٥٣	١٦٧٠	٦,٠٩	١٧,٨	٤٠

** المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. تعداد تفصيلي المحافظات ١٩٩٦ أما بيانات السكان مصدرها مراكز المعلومات التابعة للوحدات المحلية أما بيانات لحيازات فمصدرها الجمعيات الزراعية التابعة للوحدات المحلية.*

* قرى زهرة، تلة، صفط الغربية، بني أحمد تابعة لمركز المنيا، أما قرية فاو قبلـي فتابعة لمركز دشنا التابع لمحافظة قنا.

تقع **قرية زهرة** التابعة للوحدة المحلية للبرجاية التابعة لمركز المنيا في منطقـة يحدها من الشرق نهر النيل ومن الشمال صفط اللبن ومن الجنوب البرجايـة. وتبلـغ مساحة الأرض الزراعية ٨ ط ١٠٤٣ ف تزرع بمحاصـيل فـول بلـدى وصـويا وبطاطس وشامى وقمح إضافة إلى أنواع الماشية، ٤٠ خلية نحل. وتعمل على دعـم العمل الزراعي بها جمعية زراعية يتوافر بها عشرة جرارات وثلاثين آلة ري. أمـا النشاط التجاري والحرفي فيضم ست ورش و١١٦ محلا تجارياً.إضافة إلي مجموعـة من مؤسسات الخدمات والجمعيات الأهلية. وتنقسم القرية إلى أربع نـواحي تتـوزع عليها اثنتا عشرة عائلة تتفرع إلى أسر فرعية.

أما قرية تلة فهى إحدى الوحدات المحلية لمركز المنيا وتقع علـى بعـد ثلاثـة كيلومترات من عاصمة المحافظة. يحدها من الغرب وحدة طوخ الخيل وشمالا دمشير وجنوبا صفط الخمار. وتقع على الجانب الغربي من طريق القاهرة أسوان الزراعـي. ولقد أدى ذلك إلى أن تمثل منطقة جذب لسكان المدينة خاصة مع انخفـاض أسـعار الإيجارات أو تمليك الوحدات السكنية. وتضم هذه الوحدة ثلاث قرى إضافة إلـى ٢١ كفر ونجع. وتبلغ مساحة الأرض الزراعية ٣٠٣٦ فدانا تزرع بمحاصـيل تقليديـة و يزرع جزء منها بأساليب نوعية جديدة.

ويتوافر بالقرية عدد من المؤسسات الخدمية والجمعيات الأهلية وعدد من محلات النشاطات التجارية.أما عن العائلات الرئيسية فتضم القرية ثمـاني عـائلات رئيسـية تتوزع على نواحي القرية، حتى أن اسم الناحية يرتبط باسم العائلة في بعض الحالات.

أما القرية الثالثة وهى صفط الغربية فتتبع الوحدة المحلية لطوخ الخيل التابعـة لمركز المنيا، يحدها من الشمال قرية طوخ الخيل، ومن الجنوب صفط الخمار، ومـن الشرق طوه، ومن الغرب الصحراء الغربية والذي أعطاها فرصة الامتداد. ويتـوزع السكان على ثلاثة عشر نجعاً إضافة إلى القرية الأم وتنعكس بعض مسميات العائلات على مسميات العزب والنجوع. وتبلغ مساحة الأرض الزراعية ٥١٣١ فدانا. وتضـم عدداً من مؤسسات الخدمات و النشاط الاقتصادي والجمعيات الأهلية، إضافة إلى عدد من المشروعات الخاصة.أما عن العائلات الرئيسية فتضم القرية عـدداً مـن القبائـل والتي ينحدر منها عدد من العائلات الفرعية، وتبلغ عدد القبائل خمس قبائل أساسية.

أما قرية بنى أحمد الغربية فهي تابعة للوحدة المحلية لبنى محمد سلطان وتقـع جنوب مدينة المنيا بستة كيلومترات، يحدها من الشمال قرية ماقوسه، ومن الشـرق نهر النيل وجزء من قرية بنى محمد سلطان، ومن الغرب طهنشـا التابعـة للوحـدة

المحلية لصفط الخمار، ومن الجنوب قرية ريدة. وتبلـغ مسـاحة الأرض الزراعيـة ٣٠٢٤ فداناً تزرع بمحاصيل القطن والذرة والقمـح والفـول إضـافة إلـى بعـض المحاصيل التصديرية مثل الثوم الصيني والكمون وملوخية الصوب والموالح . وتضم القرية عددا من مؤسسات الخدمات والنشاط الاقتصادي والجمعيات الأهلية.أمـا عـن العائلات الرئيسية فتضم القرية ثماني عائلات رئيسية إضافة إلى بعض العائلات التي لم يعد يقيم رموزها في القرية.

أما القرية الخامسة فهي قرية فاو قبلي التابعة لمركز دشنا بمحافظة قنا والتـي تبعد عنه بثلاثة كيلومترات تقريبا وتحيط بها قرى فاو بحري وفاو غرب وأبو منـاع غرب وأبو مناع شرق وأبو مناع بحري.

وتضم القرية مجموعة من مؤسسات الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعيـة، مـع ملاحظة أن النشاط الزراعي يعتبر النشاط الاقتصادي الرئيسي للقبيلتين المنتشـرتين بالقرية، ويعمل البعض في بعض الحرف والوظائف الحكوميـة وبعـض المحـلات التجارية وبمصنع السكر بدشنا. وتنتشر هاتان القبيلتان بمراكز محافظة قنا خاصة أبو طشت وفرشوط ونجع حمادي ودشنا وقفط وقوص وأرمنت وإسنا ودندرة.

وتكشف القراءة التحليلية لجدول (١) والخصائص العامة لقرى الدراسـة عـن بعض الملاحظات التالية:

- أن إجمالي الحيازة الزراعية بالقرى الأربع التابعة لمركز المنيا تبلغ ١٢٢٣٤,١٢ فدانا تمثل ٢٧,٠٦% من إجمالي مساحة الأرض الزراعية لمركز المنيا والتـي تبلـغ ٤٥٢٠٠ فداناً. في حين يبلغ حجم سكانها -في ضوء تعداد ١٩٩٦- ١٩,٩٧% مـن مجموع سكان مركز المنيا والبالغ ٤٠٣٤٦٦ نسمة .

- أن قرى الدراسة قد مثلت قرى مركزى المنيا ودشنا من حيث حجم السكان، حيث جاءت تلك القرى ممثلة لفئات حجم السكان أقل من عشرة آلاف، أقل من عشرين ألفاً، أقل من ٣٠ ألفا، أقل من أربعين ألف نسمة,

- كلما اقتربت القرى من المناطق الحضرية خاصة عاصمة المحافظة كلما انخفضت نسبة المشتغلين بالزراعة، ويظهر ذلك خاصة في قريتي زهرة وتلة. وفي الوقت الذي انعكست فيه آثار التعليم وعودة المهاجرين من الدول العربية على القريتين، ارتبط ذلك في القرية الثانية بأنها تمثل الظهير العمراني (السكنى) لكثير مـن شـرائح المجتمـع المتوسطة خاصة مع انخفاض أسعار الوحدات السكنية إيجاراً أو تمليكاً ؛ فلقد أصبحت ملاذ الكثير من العاملين بهيئة التدريس بالجامعة والتربية والتعليم وشباب المتـزوجين من الطبقة المتوسطة.

- تتدرج نسبة الأمية انخفاضاً في قرى الدراسة مع الانخفاض التدريجي في نصـيب الفرد من الأراضي الزراعية، مما يدعو للقول بالارتباط بين انخفاض نصيب الفرد من الأرض الزراعية وانخفاض نسبة الأمية. ويرتبط ذلك في الوقت ذاته بالاتجـاه نحـو العمل في الصناعات التحويلية والتجارة والبناء والتشييد والتي ترتفع نسـبة السـكان العاملين فيها خاصة في القرى القريبة من عاصمة المدن، إضافة إلى ظهور أعمـال الوساطة المالية وخدمات العقارات والتأجير وخدمات الأعمال خاصة في قريتي زهرة وتلة. وفي هذا تتفق البيانات الراهنة مع نتائج دراسة عبـد الباسـط عبـد المعطـى (١٩٨٧) سواء في الملاحظة الأولى أم الثانية.

وإذا ما راجعنا توزيع السكان حسب أقسام المهنة الحاليـة وفقـا لتعـداد ١٩٩٦ فيلاحظ أن القرية الأقرب إلى المدينة ارتفعت فيها نسبة الحرفيين والعمالـة العاديـة والفنيين ومساعدي الأخصائيين والمهن الفنية والعلمية والأعمال الكتابية.

- الارتفاع النسبي لنصيب الفرد من الأرض الزراعية بالفدان، وكذا متوسط الحيازة بالفدان في قريتي صفط الغربية وفاو قبلي وهما من القرى ذات الطابع القبلي واللتـان تتسع فيهما مساحة الأرض الزراعية، إضافة إلى انخفاض عدد الحائزين مقارنة بحجم الحيازة والطابع التجميعي للحيازات الزراعية.

٢- خصائص حائزى القوة

أ- المهنة وبناء القوة

جدول (٢) المهنة وبناء القوة

القرية / المهنة	زهرة		تلة		صفط الغربية		بنى أحمد		فاو قبلى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
فلاح	٢	١١،١١	٣	١٦,٦٦	٥	٢٩,٤١	٤	٢٥	٦	٣٥,٢٩
تاجر	-	-	١	٥,٥٦	٢	١١,٧٦	-	-	١	٥,٨٨
مهـن فنيـة وإدارية مساعدة	٨	٤٤،٤٤	٤	٢٢،٢٢	٤	٢٣,٥٣	٩	٥٦,٢٥	٢	١١,٧٦
مهـن فنيـة وإدارية عليا	٨	٤٤،٤٤	١٠	٥٥,٥٦	٦	٣٥,٢٩	٣	١٨,٧٥	٨	٤٧,٠٦
المجموع	١٨		١٨		١٧		١٦		١٧	

يستنتج من جدول (٢) ما يلي:

- أن النسبة الغالبة من حائزى القوة وفقا لمدخل الشهرة والذين تمت مقابلتهم يعملون بمهن فنية وإدارية مساعدة وعليا حيـث تبلـغ ٨٨،٨٨ %، ٧٧,٧٨%، ٥٨,٨٢ %، ٧٥% في قرى زهرة وتلة وصفط الغربية وبنى أحمد على التوالى، في حين ترتفـع نسبة العاملين بالزراعة في قرية فاو قبلي بقنا مقارنة بالقرى الأربع الأخرى بمركـز المنيا.

- إلا أن ذلك لا يعنى أن هذه النسبة في قرية فاو قبلي تعمل بالزراعة بنفسها، خاصة وأن أربع حالات من الحالات الست من قبيلة الهوارة والتي لا يعمل المنتمون إليها - خاصة كبار الملاك - لا في أرض الغير ولا فـي الأرض التـي يملكونهـا وإنمـا يستعينون بعمالة من القبائل الأخرى.

- أن سيطرة أصحاب المهن الفنية والإدارية المساعدة والعليا علـى بنـاءات القـوة المحلية تعكس ضمنياً تزايد تأثير متغير التعليم وارتباطه بحيازة القوة في الوقت ذاته.

- تراجع سيطرة أصحاب مهنة الزراعة كلما اقتربنا من المناطق العاصمية الحضرية قرب عاصمة المحافظة خاصة بالنسبة لمركز المنيا، وتتباين هذه النتيجة مع ما جـاء لدى حائزى القوة في قرية فاو قبلي ذات الطابع القبلي الغالب واستمرارية أصـحاب الحيازات الواسعة فى عضوية بناء القوة حيث يوجد أربع حالات يحـوز كـل منهـا سبعين فدانا فأكثر.

- يكشف تحليل الارتباط بين التعليم والمهنة لحائزي القوة أن ثماني عشرة حالة مـن بين عشرين حالة الذين يعملون بالزراعة هم في مستوى تعليمي أقل من المتوسط، بل إن من بينهم سبع حالات لا تعرف القراءة والكتابة، مما قد ينعكس على تأثير هـؤلاء الأفراد خاصة في المواقف التي تتطلب درجة عالية من الوعي. وفي الوقـت الـذي بلغت فيه قيمة معامل الارتباط بين المتغيرين ٠,٧٦ وهى ذات دلالة عند ٠,٠١، فلقد اتضح أن المهنة ترتبط بتعددية العضوية في التنظيمات السياسـية وشـبه السياسـية ارتباطاً دالاً بدرجة ٠,٤٥٨ وهي ذات دلالة عند مستوى ٠,٠١.

ب- التعليم وبناء القوة

جدول (٣) التعليم وبناء القوة

القرية / الحالة التعليمية	زهرة		تلة		صفط الغربية		بنى أحمد		فاو قبلى	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمى	٢	١١،١١	-	-	٤	٢٣,٥٣	١	٦,٢٥	-	-
يقرأ ويكتب	-	-	-	-	١	٥,٨٨	٢	١٢,٥٠	-	-
ابتدائى	-	-	٣	١٦,٦٦	-	-	-	-	١	٥,٨٨
إعدادى	-	-	٤	٢٢،٢٢	-	-	٤	٢٥,٠٠	٣	١٧,٦٥
متوسط	١١	٦١,١١	٢	١١،١١	٦	٣٥,٢٩	٦	٣٧,٥	٤	٢٣,٥٣
جامعى	٣	١٦,٦٦	٩	٥٠	٦	٣٥,٢٩	٣	١٨,٧٥	٩	٥٢,٩٤
فوق الجامعى	٢	١١،١١	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٨		١٨		١٧		١٦		١٧	

يستنتج من الجدول (٣) حول التعليم وبناء القوة ما يلي:

- أن النسبة الغالبة (٧٠,٩) من أعضاء بناءات القوة المحلية بقرى الدراسة تقع في الفئات التعليمية (متوسط فما فوق) بل إن هناك حالتين قد حصلا على درجات علمية فوق الجامعي خاصة في القرية المتغيرة. ومع هذا فهناك سبع حالات بنسبة ٨% من أعضاء بناءات القوة لا يعرفون القراءة والكتابة، إضافة إلى ذلك فإن ٢٩% من هؤلاء (٨٦ حالة) يقعون في مستوى التعليم الإعدادي فأقل بما في ذلك الفئة السابقة.

- يكشف تحليل العلاقات الإرتباطية عن وجود علاقة ارتباط ذات دلالة عند مستوى ٠,٠١ بين التعليم وتعددية العضوية في الجمعيات الأهلية والمجالس المحلية والنقابات والأحزاب السياسية. وبلغ معامل الارتباط ٠,٤٩٣. وتتضح هذه العلاقة سواء على مستوى القرى الخمس (مجموع أعضاء بناءات القوة) أم على مستوى كل قرية على حدة. ويعنى ذلك أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما تعددت عضوية الشخص في تلك التنظيمات السياسية وشبه السياسية المؤثرة في قرارات المجتمع المحلى وأعضائه.

- على الرغم من وجود علاقة ارتباطية بين التعليم من جهة ومستوى العضوية من جهة أخرى (عامل/ قيادي - قرية/ مركز/ محافظة) إلا أنها علاقة غير ذات دلالة. مما يعنى استمرارية فرصة من هم من ذوى التعليم الأقل في الوصول إلى تلك المواقع لتدخل عوامل أخرى مثل الانتماء العائلي والقبلي.

وعلى هذا فإن المستوى التعليمي يمثل محدداً رئيسياً لحيازة القوة سواء من خلال مدخل الشهرة أو بانعكاسه على تعددية عضوية التنظيمات السياسية وشبه السياسية

باعتبارها مؤشراً لتلك القوة. وفي الوقت ذاته يتكامل كل من التعليم والمهنة باعتبارهما من المحددات الرئيسية لحيازة القوة.

ج- الحيازة وبناء القوة

جدول (٤) الحيازة وبناء القوة

القرية / فئات الحيازة	زهرة		تلة		صفط الغربية		بنى أحمد		فاو قبلى		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
معدم	٨	٤٤,٤٤	٩	٥٠	٢	١١,٧٦	٣	١٨,٧٥	-	-	٢٢	٢٥,٥٨
أقـل مـن فدان	٣	١٦,٦٦	-	-	-	-	١	٦,٢٥	-	-	٤	٤,٦٥
١-	٥	٢٧,٧٨	١	٥,٥٥	٥	٢٩,٤١	٥	٣١,٢٥	١	٥,٨٨	١٧	١٩,٧٧
٣-	٢	١١,١١	١	٥,٥٥	٣	١٧,٦٥	١	٦,٢٥	٢	١١,٧٦	٩	١٠,٤٧
٥-	-	-	٥	٢٧,٧٨	٣	١٧,٦٥	١	٦,٢٥	١	٥,٨٨	١٠	١١,٦٣
١٠-	-	-	٢	١١,١١	٣	١٧,٦٥	٤	٢٥,٠٠	٤	٢٣,٥٣	١٣	١٥,١٢
٢٠ فأكثر	-	-	-	-	١	٥,٨٨	١	٦,٢٥	٩	٥٢,٩٤	١١	١٢,٧٨
المجموع	١٨		١٨		١٧		١٦		١٧		٨٦	

يستنتج من جدول (٤) ما يلي:

- أن ٢٥% من أعضاء بناءات القوة في القرى الخمس لا يحوزون أرضا زراعيـة مع تباين تكرارات المنتمين إلى تلك الفئة (المعدمين) من قرية إلى أخـرى. فيرتفـع عددهم في كل من قرية تلة وزهرة وينخفض في قريتى صفط وبنى أحمد وينعدم فـي قرية فاو قبلي. ويرتبط انخفاض عدد المنتمين إلى فئة المعـدمين بطبيعـة المجتمـع القروي حيث سيادة الطابع القبلي وتجميع الحيازات في أيدي رموز العائلات والقبائل والذين يمثلون بناء القوة المحلي.
- أن ٢٥% من أعضاء بناءات القوة يقع في فئة أصحاب الحيازات القزمية (ثلاثـة أفدنة فأقل)، في الوقت الذي يتوزع فيه النصف الباقي (٥٠%) على صغار الحـائزين

وأغنيائهم بل وكبار المزارعين الذين يملك بعضهم أكثر من ١٥٠ فداناً خاصـة فـي قرية فاو قبلي. وبصفة عامة فإن ٦٠,٥% من حائزى القوة في القرى الخمس يقعـون في فئة الحيازة أقل من خمسة أفدنة.

- ارتفاع الحيازات الزراعية لدى أعضاء بناءات القوة في المجتمعات ذات الطـابع القبلي مقارنة بالمجتمعات المحلية الأخرى. ففي النمط ذى الطابع القبلي السـائد نجـد سبعة عشر شخصا يحوزون ١٠٩٢,٦٧ فدانا في حين يحوز سبعة عشر شخصا أيضا ١٦٨,٩٢ فداناً في قرية أخرى ذات الملامح القبلية وذات الظهير الصـحراوي مـن الناحية الجغرافية. وبالمقارنة تصبح درجة تركز الحيازات الزراعية في أيدي حائزى القوة في القرى الثلاثة الأخرى (التي ينخفض فيها الطابع القبلـي) منخفضـة بشـكل واضح. ومن ثم تبلغ نسبة الحيازات التي يسيطر عليها أعضاء بناءات القوة في تلـك القرى ٣,١٦%، ٢,٠٢%، ٣,١٧% من إجمالي الحيازات الزراعية بها.

- ومع هذا فإن متوسط حيازات أعضاء بناءات القوة من الأرض الزراعية يصـبح مرتفعاً مقارنة بمتوسط حيازات الفرد من عامة المواطنين، حيث بلغـت متوسـطات حيازات أعضاء بناءات القوة ١,٨، ٣,٤٨، ٦,٠١، ٩,٩، ٦٤ فدانا في قرى زهـرة وتلة وبنى أحمد وصفط وفاو قبلي في مقابل ٠,٦٨، ١,٤، ٠,٨، ٣,٠٧، ٦,٠٩ فـداناً فى المتوسط العام على التوالي.

- على الرغم من ظهور بعض صغار حائزي الأرض وكبارهم أعضاء في بنـاءات القوة من خلال مدخل الشهرة، إلا أن العديد من الأشخاص الذين يمكن تصنيفهم ضمن أصحاب الحيازات المتوسطة أو الأغنياء لم يظهروا ضمن تلك البناءات. ويرجع ذلك -في أحد تفسيراته- إلى أن هؤلاء يقيمون خارج تلك القرى أو أن بعضهم قد اتجهوا نحو العمل لمصالحهم الخاصة. ويظهر ذلك بالنسبة للحالات الثلاثة التي تمتلك عشرة أفدنة فأكثر في قرية زهرة، وسبع حالات في قرية تلة وثلاث وعشرين حالة من أصل ثلاثين حالة في بنى أحمد. في حين تبلغ ثلاث عشرة حالة في قرية صفط من أصـل إحدى وثلاثين حالة، في حين تظهر أربع وعشرون حالة من أصل أربـع وعشـرين حالة في قرية فاو قبلي. وبصفة عامة فإن هذه الظاهرة تظهر بوضـوح نسـبى فـي القرى ذات الطابع القبلي مع الأخذ في الاعتبار أن النسبة الغالبة من تلـك الحـالات تنتمي إلى عائلات أعضاء بناءات القوة. ويمكن أن يرجع ذلك إلى أن عدداً من هؤلاء خاصة في القرى التي يختفي فيها الطابع القبلي قد أقـام بعواصـم المـدن واشـتغل بالتجارة، أو مارس هذا العمل من خلال وكلاء مما يجعلهم بعيدين كل البعد عن التأثير في شؤون مجتمعاتهم، أو اتجه نحو العمل لمصالحه الخاصة وعدم الاهتمام بالشـؤون العامة.

كشفت التحليلات الإحصائية عن علاقة ارتباطية سلبية (غير دالة) بين الحيـازة وتعددية عضوية التنظيمات السياسية وشبه السياسية والجمعيات الأهليـة باعتبارهـا مؤشرا لوزن القوة، ومن ناحية أخرى ظهرت علاقة إيجابية (غير دالة) بين المتغيرين في القرى التي ترتفع فيها نسبة التعليم نسبيا على سيادة الانتماءات العائلية والقبلية.

ومن ناحية أخرى يكشف التحليل الإحصائي عن وجود علاقة ارتباطية غير ذات دلالة بين الحيازة وعضوية المجالس المحلى بل ومستوى العضوية في تلك التنظيمات، فلقد ظهر من بين ممن ليس لديهم حيازة زراعية أعضاء في مجلس الشعب والمجالس المحلية على مستوى المركز والمحافظة، ورؤساء مجالس إدارات بعـض الجمعيـات مثل الجمعيات الزراعية وتنمية المجتمع.

ولعل هذا كله يدفع للقول بوجود متغيرات تتداخل مع الحيازة كمحددات لحيـازة القوة والذي يعكس في الوقت ذاته تراجعاً في مقولة تراكمية القوة.

٣- الانتماء العائلي والقبلي وبناء القوة

يعتبر الانتماء العائلي والقبلي أساساً بارزاً عند تناول بنـاءات القـوة المحليـة القروية، حتى أن البعض يعبر عن ذلك بأن هؤلاء من بيت فلان أو مـن "العـائلات الأصيلة". ويكشف التحليل عن تعددية السيطرة العائلية تارة وتركز القوة فـي أيـدي بعض العائلات دون الأخرى تارة أخرى. ويتناول الجزء التالي ملامح هذا التركيـب وعلاقته بتعددية عضوية المواقع السياسية وشبه السياسية وإسهامات تلك العائلات في حل المنازعات والعمليات الانتخابية والمشروعات المحلية.

لقد برز في تحليل التركيب العائلي في قرية زهرة عدة عـائلات بلغـت إثنتـى عشرة عائلة يلتقي بعضها بصلات القرابة والنسب. وتضم هذه العائلات عـدداً مـن الأعضاء حائزى القوة من الشباب أو المتقدمين في العمر يعملون في مجال التـدريس بمراحله وأنواعه العام والفني والجامعي والمحاسبة والهندسـة والأعمـال الإداريـة، إضافة إلى عدد محدود يعمل بالزراعة لا يتجاوز ١٥% منهم. وتكشـف المقـابلات وتحليلها عن أن ٥٠% من أعضاء بناء القوة ينتمون إلى ثلاث عائلات فقط. وهم في الوقت ذاته يسيطرون غالبا على مواقع عضوية المجلس المحلي سواء على مسـتوى القرية أم المركز، إضافة إلى عضوية النقابات المهنية ومركز الشباب، بـل وتجـاوز أحدهم المستوى المحلي وتم ترشيحه لعضوية مجلس الشعب وحصل على عدد لا بأس به من الأصوات فى الانتخابات وإن كان المستوى التعليمي وما يتقلده من مواقع قيادية هي العوامل التي دعمت ترشيحه.

وفي الوقت الذي يستمد فيه هؤلاء ممارستهم للقوة من مواقعهم الوظيفيـة ومـا

حققوه من حراك نتيجة المستوى التعليمي وانتماءاتهم العائلية، تتراجع أهمية الحيـازة الزراعية محدداً لحيازة القوة، حيث لم تتجاوز حيازة بعضهـم ستة أفدنة بينما ينتمـي الباقون إلى فئة المعدمين. أما أصحاب الحيازات أكبر من عشرة أفدنة فهم لا ينتمـون إلى عائلات بناء القوة، وإنما يقوم الورثة بزراعة الأرض أو يقوم بعض المستأجرين والوكلاء بالزراعة لأصحابها المقيمين خارج القرية سواء في القـاهرة أم فـي مـدن أخرى.

وإذا ما كانت الحيازة الزراعية، تراجعت باعتبارها محددا لقـوة العائلـة، فـإن بعض العائلات لازالت تستمد قوتها من خلال الأصول الدينية في محاولة منهم تتبـع أنسابهم. إضافة إلى هذا، فإن بعض العائلات تستمد قوتها مما يملكونه مـن عقـارات ومال وعزوة والسيطرة على عمليات الحراسة في إحدى أكبر القـرى القريبـة مـن عاصمة المحافظة، و اندماج العائلات من خلال روابط النسب والمصاهرة، إضافة إلى قيام بعض رموز العائلات المقيمة خارج القرية بالعمل في مجـال التجـارة بـبعض محافظات الوجه البحري واستقرارهم فيها.

لقد برزت بعض العائلات - في مرحلة تاريخية سابقة- فـي مواجهـة بعـض المشكلات المحلية واستجابة لاحتياجات المجتمع المحلي من خلال التبرع بمسـاحات أرض لإقامة عدد من المشروعات التنموية، إلا أن الصراع العائلي قد برز واضحاً في الانتخابات سواء الخاصة بمجلس الشعب أو ببعض المواقع المرتبطة ببعض التنظيمات الأهلية، ذلك الصراع الذي يستند في أحد أبعاده على المصالح المتبادلـة فيمـا بـين بعض الأطراف ضد أطراف أخرى.

أما قرية تلة التابعة لمركز المنيا فتتوزع عائلاتها الرئيسة جغرافيا. وفي الوقـت الذي تتعدد فيه مسميات العائلات إلا أن الإخباريين يؤكدون على وجود تسع عـائلات رئيسية. وتضم هذه العائلات عدداً من الرموز التي تعمل في مجال الإدارة العليا مثل وزير ومحافظ سابق ورؤساء مجالس إدارات بعض الشركات وقيادات عليا بالشـرطة وأساتذة الجامعات، إضافة إلى العاملين بمجـال التعلـيم والهندسـة وبعـض كبـار المزارعين. بل إن من بين هذه العائلات شخصية فازت بعضوية البرلمان عدة دورات بدءاً من عام ١٩٥٨/١٩٥٧ في ظل دستور ١٩٥٦، والعمل بمجال الدعوة الإسـلامية لسنوات طويلة. وإضافة إلى سيطرة تلك العائلات على هذه المراكز الرسـمية، فـإن عددا من أعضائها يسيطرون على عضوية المجلس المحلي للقرية مع تمثيل بارز على مستوى المركز، بل إن عضوين من أبرز العائلات قد تجاوزا هذا المستوى للترشـيح بمجلس الشعب في دورات متتالية إلا أنهما لم يوفقا بفارق ضئيل في الأصوات ونتيجة لعمليات المناورات الانتخابية.

وعلى هذا ترتكز قوة العائلات في هذا المجتمع على الحيازة الزراعية خاصـة الأجيال الأولى التي انعكست على مكانتها، ثم التجارة خاصة تجارة الأقطان والتوجـه الرأسمالي لبعض الأعضاء. ومن ناحية أخرى ظهر تأثير التعليم على تقلـد الـبعض المواقع القيادية سواء في التنظيمات السياسية أم شبه السياسية، إضافة إلـى العصـبية واتساع نطاق شبكة علاقات القرابة والنسب سواء داخل القرية أم خارجهـا والنشـاط الديني لبعض أعضاء تلك العائلات.

ويضيف البعض أن من بين العوامل التي أعطت لتلك العـائلات قوتهـا كثـرة الإنجاب خاصة في بعض الأجيال حيث تراوح متوسط الإنجاب في الأسرة الواحدة ما بين ٦-١٠ أفراد مما دعم عزوتهم ثم تناقص بمرور الأجيال . ومن ناحية أخرى فإن قوة بعض العائلات ارتبطت تاريخياً بنظارة الدوائر في أرض محمد باشـا سـلطان إضافة إلى علاقات المزارعة والتوجه الرأسمالي وسيطرتهم على الحراسـات والتـي تتطلب عزوة كبيرة في كثير من الفترات، ولعل بعض الشواهد المادية لمساكن بعض العائلات لازالت شاهداً على مكانتها.

ومما يعزز فكرة السيطرة العائلية على بناء القوة سيطرة عائلة واحدة على خمسة مواقع في بناء القوة من أصل ثلاثة وعشرين عضواً، في حين يمكن القـول أن سـت عائلات من العائلات الرئيسية تسيطر على ٧٥% من عضوية بناء القـوة المكتشـف مـن خلال مدخل الشهرة. وعلى الرغم من ارتفاع المستوى الاقتصادي لأعضاء تلك العائلات في ضوء السيولة المادية والمشروعات التجارية، فلم يظهر شخص واحد من أعضاء تلك العائلات –الذين تمت مقابلتهم- ضمن فئة من يحوز عشرة أفدنة فـأكثر، مما يكشف عن تراجع متغير الحيازة الزراعية متغيراً مستقلاً لحيـازة القـوة أمـام الانتماء العائلي خاصة في ظل روابط القرابة والنسب.

أما القرية الثالثة (بنى أحمد الغربية) فتضم تسع عائلات رئيسية إضافة إلى بعض العائلات التي لم يعد رموزها يقيمون بالقرية. وتضم في عضويتها غالبيـة أعضـاء المجالس المحلي وبعض أغنياء المزارعين وأعضاء الجمعيات الأهلية ورؤساء مجالس إداراتها ومدير بنك القرية وبعض رجال الأعمال وعدد ممن ترشح لانتخابات مجلس الشعب، إضافة إلى مواقعهم الوظيفية الرسمية. ويكشف تحليل النسق العائلي وعلاقته ببناء القوة في هذا المجتمع عن عدة ملاحظات:

- أن ٤١% من أعضاء بناء القوة ينتمون إلى عائلتين فقط ويسيطرون على مقعدي عضوية المجالس المحلي على مستوى المركز إضافة إلى انتشار أعضائها بالجمعيات الأهلية والحزب الوطني. ومن الملاحظ أن عضوية الحزب الوطني قد امتدت للنسـبة الغالبة لحائزى القوة .

بل يمكن القول أن ٢٥% من حائزى القوة المرشحين من خلال مدخلي الشـهرة والمركز الاجتماعي ينتمون إلى عائلة واحدة مما يعيد إلى الأذهان استمرارية السيطرة النسبية لعائلة واحدة على بناء القوة كما جاء عند (عودة) في دراسته (١٩٧٢).

- تكامل عناصر نمط الشخصية والأصول العائلية والسيولة الماديـة (مـن خـلال المشروعات الخاصة)، والأرض الزراعية والتعليم وانعكاساتهما على مكانة العائلات.

- أن ٧٧% من الأشخاص الحائزين عشرة أفدنة فـأكثر ووفقـا لبيانـات الجمعيـة الزراعية - لا يقيمون بالقرية وإنما بالقاهرة والمنيا وبعض المراكز الإدارية الأخرى. بل يقيمون فى قرى أخرى. ومع هذا لم يظهر هؤلاء ضمن بناء القوة المرشحين مـن خلال مدخل الشهرة. ومن ثم فلا يوجد سوى عضوين فقط ممن تم ترشيحهم حـائزين للقوة من خلال هذا المدخل يحوز كل منهما عشرة أفدنه فأكثر.

- الدور البارز لقيادات تلك العائلات وممارسة تأثيرهم على أهالي القرية في مجـال المشروعات التطوعية، وارتباط درجة المشاركة بالمكانة النسبية للعائلة بل وارتباطها بحيازة الأرض تارة ووسائل النقل تارة أخرى.

أما القرية الرابعة (صفط الغربية) فتضم عددا من العائلات ذات الطابع القبلـي حيث تبرز أربع قبائل تضم في إطارها ما يزيد عن خمس عشرة عائلة وتضـم فـي عضويتها كبار المزارعين وأصحاب المشروعات الخاصة ومن تقلدوا بعض المواقـع في الشرطة والقضاء وأصحاب المستوى التعليمي المرتفع نسبيا، إضـافة إلـى تقلـد بعضهم بعض المواقع السياسية وشبه السياسية.

ويكشف تحليل البيانات أن ٥٠% من حائزى القوة من خـلال مـدخل الشـهرة ينتمون إلى قبيلة واحدة وفي ثلاث عائلات فقط، وتبرز السيطرة لعائلة واحـدة مـنهم حيث ينتمي إليها ٢٩% من حائزى القوة، ويتصفون بكبر حجم الحيازة الزراعيـة - على مستوى العائلة والقبيلة- وتقلد المواقع السياسية وشبه السياسية سواء داخل القرية أم خارجها إضافة إلى سيطرتهم على تنظيم مجالس الصلح.

وبصفة عامة يمكن القول أن الحيازة الزراعية وملكية المشـروعات الخاصـة وعلاقات النسب مع من هم في مواقع السلطة والمواقع الوظيفية المتقدمة، والانتمـاء العائلي والقبلي تمثل محددات حيازة القوة وعضوية بنائها. ومن ناحية أخرى فإن هذا التوزيع لحيازة القوة على العائلات والقبائل يعكس شكل ما يسمى بالعائلـة أو القبيلـة الغالبة مع السماح لبعض العائلات والقبائل بالظهور كحائزين للقوة. ويبدو للمتعمـق وجود شكل مقنن لتوزيع القوة على القبائل، وهو ليس عشوائيا أو مفتوحاً. ومع هـذا تحاول كل قبيلة إما فرض سيطرتها أو التخلص من سيطرة القبائل الأخرى. ويظهـر

ذلك في محاولة البعض حل نزاعاته داخل العائلة أو القبيلة دون اللجوء إلى مجـالس الصلح التي تقودها عائلة بعينها. ومن ناحية أخرى يكشف تحليل العلاقات القبلية عن لا تراكمية القوة حيث يمكن أن تقوم بعض القبائل التي لا تقترب من مواقع السلطة أو تحوز أراضى زراعية واسعة بمقاومة قبائل أخرى أكثر عدداً وسلطة ومكانة. وهـذا يعنى أن النزعة القبلية قد تدفع إلى مقاومة الخصم على الرغم من تباين مصادر القوة بينهما. ومع هذا يستمر لتلك العائلات المسيطرة دور بارز في تنظيم مواعيد العرب.

أما القرية الخامسة (فاو قبلي) فتضم قبيلتين أساسيتين تنتشران في ربوع محافظة قنا وتعود أصولهما للجزيرة العربية.(شملول: ص ص ٢٧-٢٨) (عبداللطيف : ص ص ٦٨-٧٠). ولازالتا تتصفان بكافة العادات والتقاليد القبلية سواء من حيث الزواج والحيازة الجمعية للأرض الزراعية، خاصة على مستوى العائلة في حالة وفـاة الأب، واستمرارية لجان الصلح. وتضم القبيلتان عددا من رموزهما يحتلون مواقع عضـوية المجالس المحلي بمستوياته، وكبار ملاك الأرض الزراعية خاصة في قبيلـة الهـوارة إضافة إلى عضوية بعضهم لمجالس الشعب وخوضهم للانتخابات الأخيرة، ومـواقعهم الوظيفية وعضويتهم بالجمعيات الأهلية والحزب الوطني.

ويكشف تحليل البيانات عن عدة ملاحظات:

- أن حائزى القوة عن القبيلـة الأولى يمثلون ٥٠% من أصحاب الحيازات ٢٠ فدان فأكثر، في حين يوجد شخص واحد من القبيلة الثانية في إطار هذه الفئة. ولعـل ذلـك يعكس أهمية متغير الحيازة بالنسبة للقبيلة الأولى وتراجعه بالنسبة للقبيلة الثانية خاصة مع ظهور متغير التعليم وتقلد البعض المواقع الرسمية التنفيذية.

ومن ناحية أخرى يمكن القول أن تسعة أشخاص فقط -وهم حائزو القـوة مـن القبيلة الأولى- يحوزون ١٧,٥% من إجمالي الحيازة الزراعية الخاصة بهـا، هـذا بخلاف ما يمكن أن يحوزه الأخوة. بل إن هناك شخصين من عائلة واحدة داخل القبيلة يحوزان ٥،٥% من إجمالي الحيازات الزراعية، مما يدعم القول بالسـيطرة العائليـة على الحيازات الزراعية داخل تلك القبيلة. بل إن هناك شخصا واحدا من حائزى القوة يحوز ٤,٧% من إجمالي تلك الحيازة على مستوى القبيلة. ويبدو أن وجود حيـازات كبيرة لدى رموز القبائل في هذا النمط القبلي يذكرنا بما قاله ابن خلدون حول أهميـة الأرض في ضمان التحام الجماعة والانصهار داخل الجماعة القبلية (أبو طالب : ص ٥٦). ومن ناحية أخرى فإن ذلك يعكس جمود مثل هذا النمط من المجتمعـات أمـام عوامل التغير والتحال خاصة بعد محاولات انتشار التعليم والعوامل المادية.

- ليس علينا بالضرورة أن نتحدث عن تراكمية القوة. فمن غير الحتمى أن تبتعد عن عضوية المجالس التمثيلية المؤثرة العائلة التي تبتعد عن فئة كبار الحائزين. ومع هذا

تمثل حيازة الأرض الزراعية - بدءاً من الحيازة الصغيرة وانتهاء بكبار الحائزين محدداً أساسياً لحيازة القوة في تلك المناطق ذات الطبيعة القبلية. مع الأخذ في الاعتبار تباين قيمة الفدان من منطقة إلى أخرى.

• على الرغم من ظهور متغير التعليم وانعكاساته إلا أن أسس المكانة الأخرى لازالت مسيطرة على تلك البناءات. ومن أبرز المتغيرات دعم العائلة والآباء بل والأجداد وغرسهم أهمية الارتباط بالأرض والمحافظة عليها ورعايتها باعتبارها مؤشراً لمكانة العائلة والقبيلة.

استنتاجات حول تحليل العلاقة بين العائلة وبناء القوة:

• سيادة السيطرة العائلية على بناءات القوة مع التباين النسبي لهذه السيطرة وفقاً لدرجة القرب من المدينة. حيث ظهر أن ٥٠% من أعضاء البناء ينتمون إلى قبيلة واحدة في إحدى القرى ،بينما ينتمي٧٥% من أعضاء البناء إلى ست عائلات متباينة في القريتين القريبتين من المدينة واللتين يرتفع بهما مستوى التعليم. ومن ثم يظهر نمطان للسيطرة العائلية : العائلة الغالبة والتعددية المحدودة.

• ولعل نمط سيطرة العائلة الغالبة يعتبر استمراراً لما استنتجته دراسة (محمود عودة ١٩٧٢) والتي اتفق فيها في الوقت ذاته مع دراسة (آل ليند) حيث اكتشفت سيطرة أسرة صناعية كبيرة (عودة : ١٩٧٢. ص٢٣٠).

• عدم وضوح العلاقة بين حيازة العائلة للأرض الزراعية وعضوية بناء القوة من خلال مدخل الشهرة، ولقد ظهر ذلك واضحاً في القرى التابعة لمركز المنيا باستثناء تلك البعيدة عنها والقريبة من المناطق الصحراوية. حيث وجدت أربع حالات من أصل ١٧ يحوز كل منهم أكثر من عشرة أفدنة، في حين ارتفع هذا المعدل في قرية فاو قبلي ذات الطابع القبلي حيث وجد أن تسعة أشخاص وهم الممثلين لبناء القوة عن قبيلة الهوارة يحوزون ١٧% من إجمالي الحيازات الهوارية التي تزيد عن خمسة آلاف فدان. بل إن هناك شخصين من عائلة واحدة يحوزان ٥،٥% من تلك الحيازات وشخص واحد يحوز ٤,٧% منها، مما يثير التساؤل حول أهمية متغير الحيازة فى حد ذاته إلا إذا ارتبط بمتغيرات أخرى أو أنه يمثل متغيراً متكاملاً مع الجذور العائلية القبلية الأصيلة.

• وجود علاقة بين الانتماء العائلي وتعدد عضوية المجالس والتنظيمات السياسية وشبه السياسية والأهلية. ففى حين تظهر تعددية السيطرة في قريتين أي سيطرة ثلاث عائلات فأكثر على تلك المواقع، تظهر سيطرة عائلة واحدة في قريتين أخريين على أبرز تلك المواقع وتقاسمها في القرية ذات الطابع القبلي الخالص. ومن ثم يمكن القول

بصفة عامة وضوح السيطرة العائلية على بناءات القوة سواء مـن عائلـة واحـدة أو مجموعة صغيرة من العائلات، مع ظهور نمط آخر يتمثل فـي التعدديـة المحـدودة والمرتبطة في تلك الحالات بانتشار التعليم، وتفتت الحيـازات الزراعيـة، وظهـور الصراعات العائلية خاصة فيما بين الأجيال.

٤- بناءات القوة نحو بعض التقاربات والتباينات

كشف التحليل السابق للتركيب العائلي والقبلي عن سيطرة واضحة لعدد محـدود من العائلات أو القبائل على بناءات القوة المحلية مع تباينات تتـراوح بـين الشـكل الهرمي والتعددية المحدودة. ومن ثم فإن ذلك يتطلب البحث عن نمط توزيع القوة في داخل كل قرية فيما بين حائزى القوة وفقا للوزن الذي يتمتع به كل حائز، والبحث عما إذا كان هؤلاء يمثلون مجموعة واحدة أم عدد من المجموعات والمستويات في الوقت ذاته ومدى تعميم القوة لديهم.

لذا سيتجه التحليل في الجزء الراهن إلى تحديـد أوزان القـوة لـدى حائزيهـا وتصنيفهم إلى مجموعات ذات مستويات وفقا لهذا الوزن ومحاولة تفسير تلك الأوزان في ضوء خصائص حائزيها أو في ضوء خصائص المجتمع المحلـى الـذى ينتمـى إليه(القرية).

ووفقا لأوزان القوة تم تقسيم القوة في قرى الدراسة الخمس إلى ثلاث مجموعات ذات مستويات داخل كل بناء. ويوضح الجـدول التـالي المكونـات العدديـة لتلـك المجموعات.

جدول (٥) المكونات العددية للمجموعات الفرعية لحائزى القوة التي تشكل بناءات القوة في قرى الدراسة (وفقا لمتوسطات أوزان القوة)

المجموع / القرية	المجموعة١		المجموعة٢		المجموعة٣		إجمالى	
	ك	المتوسط	ك	المتوسط	ك	المتوسط	ك	المتوسط
زهرة	٤	٧٢	٣	٣٠	١١	١٦,٢٧	١٨	٣٠,٩٤
بنى أحمد	٣	٥٨,٦٧	٨	٣١,٨٧	٥	١٩	١٦	٣٢,٨٧
تلة	٥	٨٢,٦	٦	٣٢,٨٣	٧	١٧,٥٧	١٨	٤٠,٧٢
صفط الغربية	٢	٩٢	٥	٣٥,٤٥	١٠	١٦,٥	١٧	٣٠,٩٤
فاو قبلى	٢	٥٣,٥	١٠	٣٤	٥	١٩,٢	١٧	٣١,٩٤

ويكشف التحليل مع الرجوع إلى خصائص حائزي القوة عن عدة ملاحظات:

- بالنسبة للقرية الأولى (زهرة) ينقسم بناء القوة إلى ثـلاث مجموعـات بمتوسـطات

أوزان ٧٢، ٣٠، ١٦,٢٧ على التوالي. يتصف أعضاء المجموعة الأولى بمستوى التعليم العالي وفوق الجامعي في حالتين وارتفاع عدد الأصوات التي حصل كل منهم عليها من الإخباريين وانتشارية القوة وتعددية عضوية التنظيمات السياسية وشبه السياسية والجمعيات الأهلية وارتفاع مستوى تلك العضوية، إضافة إلى شغلهم مراكز رسمية متميزة. ومن ناحية أخرى لا تمثل الحيازة الزراعية محدداً لاحتلال تلك المجموعة هذا المستوى. ومن الواضح استمرارية السيطرة العائلية على هذه المجموعة حيث ينتمي ثلاثة أشخاص من أصل أربعة إلى عائلة واحدة.

أما المجموعة الثانية فتضم ثلاثة أشخاص ينتمون إلى عائلات متعددة، وإن كان أحدهم ينتمي إلى العائلة ذاتها التي تسيطر على المجموعة الأولى. ويتصف أفراد تلك المجموعة بانتشارية القوة إلا أن مستوى عضويتهم أقل من المجموعة الأولى فلم تتعدى مستوى القرية، إضافة إلى انخفاض عدد الأصوات التي حصلوا عليها من ترشيحات الإخباريين حول قوتهم في المواقف المرجحة لحيازة القوة. وعلى الرغم من أنهم يقعون في فئة الحيازة القزمية إلا أنهم أعلى درجة من المجموعة الأولى.

أما المجموعة الثالثة فتضم كبار السن نسبياً وعدداً ممن كانوا يحتلون مواقع بارزة في بناءات القوة السابقة منذ عشرين عاماً، ويتصفون بانخفاض عدد الأصوات الحاصلين عليها وعدم انتشارية القوة مع انخفاض مستوى عضوية التنظيمات وعددها. وعلى الرغم من ذلك فإنهم يضمون فيما بينهم من يحوز ثلاثة أفدنة ومع هذا فلقد اتجهوا إلى العمل الخاص.

- القرية الثانية (بنى أحمد الغربية) تضم ثلاث مجموعات قوة أيضاً بمتوسطات أوزان ٥٨,٧، ٣١,٩، ١٩ على التوالي. وتعكس شكلا منبعجا من الوسط حيث يمثل ثلاثة أشخاص ينتمون إلى ثلاث عائلات مجموعة القوة. وهم من الفئات العمرية المتوسطة والعليا مع تباين حيازاتهم الزراعية ومستواهم التعليمي. ومع هذا يتمتعون بانتشارية القوة وارتفاع مستوى عضويتهم في التنظيمات السياسية والجمعيات الأهلية إضافة إلى الارتفاع النسبي لمستوى الدخل.

أما المجموعة الثانية والتي تضم ثمانية أشخاص فتتوزع على العائلات الرئيسية بالقرية باستثناء شخصين منهم ينتميان إلى عائلة واحدة. وعلى الرغم من أنهم يتصفون بانخفاض درجة انتشارية القوة والتعدد النسبي لعضوية التنظيمات إلا أنهم يتميزون عن المجموعة الأولى باتساع نطاق حيازاتهم الزراعية حتى أن ٥٠% منهم يقعون في فئة الحيازة عشرة أفدنة فأكثر.من ثم يمكن القول أن العمل بالتنظيمات السياسية إضافة إلى الأعمال الحرة والقدرة المالية والانتماء العائلي تمثل عوامل مرجحة -بدرجة أكبر من الحيازة الزراعية- لحيازة القوة. وأخيراً المجموعة الثالثة

التى تضم خمسة أشخاص تتباين خصائصهم بين التعليم والحيـازة مـع اسـتمرارية سيطرة إحدى العائلات على تلك المجموعة. وبصفة عامة يتصف بدرجة منخفضة من انتشارية القوة.

- القرية الثالثة (تلة) تضم ثلاث مجموعـات بمتوسـطات أوزان ٨٢,٦، ٣٢,٨٣، ١٧,٥٧ على التوالي. وهى تعكس الشكل ذاته الموجود في القرية السابقة.

مجموعة القمة تضم خمسة أشخاص يمثلون خمس عائلات ويمثلون رموز تلـك العائلات ومن ثم تعكس نمطاً تعدديا واضحاً. ويتصف هؤلاء بانتشارية القوة وتعددية عضوية التنظيمات السياسية والجمعيات الأهلية بل إن أثنان منهم خاضـا انتخابـات مجلس الشعب واحتلا مراكز رسمية مرموقة. ومع هذا لم تسجل الحيازة أهمية خاصة إلا بالنسبة لحالة واحدة. فهم يعتمدون على التاريخ العائلي والعزوة والمواقع الرسمية وغير الرسمية التي يحتلونها وقدرتهم على العمل التطوعي.

المجموعة المتوسطة فتضم مجموعة من المتعلمين (فـوق المتوسـط والعـالي) ويحتلون مواقع رسمية فنية وإدارية، إضافة إلى تعـدد عضـويتهم التنظيميـة علـى المستوى المحلى فقط، ومع هذا يرتفع متوسط الحيازة لهذه المجموعة نسـبيا مقارنـة بالمجموعة الأولى.

أما المجموعة الثالثة فتضم سبعة أشخاص وهم من المزارعين وممـن يحتلـون مواقع إدارية وفنية مع انخفاض درجة انتشارية القوة لديهم.

- القرية الرابعة (صفط الغربية) تنقسم إلى ثلاث مجموعات قوة متباينة بمتوسطات أوزان ٩٢، ٣٥,٤، ١٦,٥ على التوالي، وتعكس نمطاً هرمياً جامـداً يسـيطر عليـه شخصان فقط ينتميان إلى قبيلة بل وعائلة واحدة، ويوجهان بصفة عامة عمليات حـل النزاعات والانتخابات. وأحدهما عمدة القرية لسنوات طويلة والآخر عضـو بمجلـس الشورى. ويتميز كل منهما بالمستوى التعليمي المرتفع وانتشـارية القـوة وارتفـاع الاختيارات التي حصلا عليها من الإخباريين لترجيحهما في مواقف القوة المختلفة، بل ويمثلان فئتي الحيازة المتوسطة والصغيرة.

أما المجموعة الثانية فتضم خمسة أشخاص يمثلون عائلتين فقط إحـداهما هـي العائلة ذاتها التي تمثل مجموعة القمة. وهم من الفئات العمرية المتوسـطة والتعلـيم العالي مع تنوع المهن التي يعملون بها وتجمعهم في فئة الحيـازة القزميـة باسـتثناء أحدهم يقع في فئة الحيازة المتوسطة، إلا أنهم يتصفون بانخفاض درجة انتشارية القوة مع تعددية العضوية في التنظيمات المحلية.

أما المجموعة الثالثة فتضم عشرة أشخاص لا يعرف ٤٠% منهم القراءة والكتابة

ويتوزعون على عائلات متعددة مع أهمية متغير الحيازات لنسبة ٧٠% منهم. ومـع هذا ينخفض عدد الاختيارات التي حصل عليها كل منهم وكذا انخفاض عضويتهم في التنظيمات المحلية أو مستوى تلك العضوية.

القرية الخامسة (فاو قبلي) فتضم ثلاث مجموعات قوة متباينة بمتوسطات أوزان ٥٣,٥، ٣٤، ١٩,٢ على التوالي. وهى تعكس شكلاً منبعجاً من الوسط حيث يسـيطر عليه شخصان في مجموعة القمة يمثلان القبيلتيـن الأساسيتين في مجتمع الدراسـة. ومن الملاحظ أنهما من كبار ملاك الأراضي الزراعية (كل نسبة إلى المنوال الحيازى في قبيلته). وبينما تتعدد عضوية الأول في التنظيمـات السياسـية ويرتفـع مسـتوى عضويته حيث كان نائبا سابقا والأقرب إلى الفوز في الدورة الماضية ٢٠٠٠ وهو من رموز قبيلته وأحد حكمائها، تتعدد عضوية الثاني بشكل بارز في تلك التنظيمات إضافة إلى احتلاله عددا من المواقع الرسمية والشعبية. وإذا ما كان الأول يقدم الخدمات إلى المواطنين بحكم موقعه الشعبي، فالثاني بحكم موقعه الوظيفي الرسمي.

أما المجموعة المتوسطة فتضم عشرة أشخاص تتنوع خصائصهم إلا أنهم يتفقون في انتماءاتهم القبلية. وهم يتقاسمون هذه المجموعة تقريبا إضافة إلى اقتسامهم عضوية المجالس المحلى خاصة على مستوى المركز مع السيادة النسبية للمجموعة المنتمية إلى الهوارة على الجمعيات الأهلية.

أما المجموعة الثالثة فتضم خمسة أشخاص ينتسبون أيضا إلى القبيلتين ويحتلون عددا من المواقع الرسمية، إلا أنهم ينتمون إلى عدد قليل من التنظيمات السياسية وشبه السياسية والجمعيات الأهلية. ومع هذا يظهر متغير الحيازة ليحدد عضويتهم في البناء. وفي الوقت الذي يظهر متغير الحيازة عاملاً محدداً للترتيب في قبيلة الهوارة يتراجـع في قبيلة العرب.

ويكشف الجدول التالي – باستخدام تحليل التباين الأولى والاختبـارات البعديـة Post Hoc Tests من خلال المقارنات المتعددة بين المجموعـات، ومعامـل دنكـان لتوضيح درجة تجانس المجموعات الفرعية – عن الفروق فيما بين المجموعات الثلاثة المكونة لكل بناء من البناءات الخمسة.

جدول (٦) تحليل التباين - قيمة ف ودلالتها فيما بين المجموعات الفرعية لحائزى القوة داخل بناءات القوة في قرى

القرية	ف	الدلالة
زهرة	٥٧,٢٣	٠,٠٠٠
بنى أحمد	٥١,٠٧	٠,٠٠٠
تلة	٢٠٤,٩٩	٠,٠٠٠
صفط الغربية	٢٦,٩٥	٠,٠٠٠
فاو قبلى	٢٦,٩٥	٠,٠٠٠
مجموعة حائزى القوة فى قرى الدراسة	٢٥١,٠٦	٠,٠٠٠

(*) الدلالة عند أقل من ٠,٠٥

ويكشف الجدول السابق عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية يعول عليها فيما بين المجموعات الفرعية لبناءات القوة داخل كل قرية، وفيما بين المجموعات الفرعية للعينة الكلية على مستوى القرى الخمس ككل، حيث تقدر دلالة الفروق بأقل من ٠,٠٥

ويؤكد هذه الفروض الاختبارات البعدية من خلال إجراء جميع المقارنات الممكنة (LSD)بين المجموعة الأولى والثانية، والأولى والثالثة، والثانية والثالثة، إضافة إلى ما أوضحته نتائج التحليلات باستخدام معامل دنكان لتحديد درجة التجانس (والتي بلغت دلالتها ٠,١) داخل كل مجموعة فرعية وذلك من خلال حساب متوسطات المجموعات الفرعية ودرجة تجانسها.

لكن يظل التساؤل المطروح حول تفسير هذه التباينات والتقاربات فيما بين بناءات القوة في قرى الدراسة، وفيما بين حائزى القوة سواء على مستوى القرية أم على مستوى العينة الكلية.

جدول (٨) معاملات الارتباط فيما بين السن والتعليم والمهنة والدخل والحيازة (متغيرات مستقلة) ووزن القوة متغيرا تابعا

المتغيرات / القرية	السن/ وزن القوة	التعليم/وزن القوة	المهنة/وزن القوة	الدخل/وزن القوة	الحيازة/وزن القوة
زهرة	-٠,٣٧	٠,٤٦(*)	٠,٣٩	٠,٧٢(**)	٠,٠٦
بنى أحمد	٠,٢٦	-٠,٢٠	-٠,٠٩	٠,٧٦(**)	٠,٠١
تلة	-٠,١٢	٠,١٧	٠,٢٦	-٠,١٠	-٠,٣٤
صفط الغربية	٠,٠٨	٠٤٥(*)	٠,٤٢(*)	-٠,٠٧	-٠,١٠
فاو قبلي	٠,١٨	٠,٠٠١	-٠,١٢	٠,٤٥(**)	٠,٤١
العينة الكلية	-٠,٠١	٠,٢٦(**)	٠,٢٣(*)	٠,١٤	٠,٠٣

(*) الارتباط دال عند مستوى ٠,٠٥

(**) الارتباط دال عند مستوى ٠,٠١

يكشف الجدول السابق عن وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين التعليم والمهنة كمتغيرين مستقلين ووزن القوة كمتغير تابع لدى العينة الكلية، ومن ثم يؤهل حائزيها لاحتلال مكانة متقدمة في بناءات القوة. إضافة إلى ما أشرنا إليه من قبل حول انعكاس هذا المستوى المتقدم وبينما تظهر علاقة ارتباطية إيجابية بين متغير الدخل ووزن القوة فى ثلاث قرى، لم تظهر تلك العلاقة بين الحيازة والوزن. وفي حين يظهر متغير الدخل بارزاً في ثلاث قرى لم تظهر العلاقة بين الحيازة والوزن إلا في حالة فاو قبلي والتى تمثل أعلى متوسط حيازات للأراضي الزراعية، خاصة وأن تسعة أشخاص هم الذين يشكلون ٥٠% من بناء القوة على مستوى قرية فاو قبلي والمنتمين إلى قبيلة الهوارة يحوزون ١٧,٥% من إجمالي الأراضي المنزرعة التابعة للجمعية الزراعية للقبيلة.

ومن ناحية أخرى وأمام أهمية متغير التعليم والدخل تتراجع أهمية متغير السن خاصة على مستوى العينة الكلية ولدى قريتي زهرة وتلة، واللتان تنخفض فيهما مستويات الأمية مقارنة بقريتي صفط وبنى أحمد التابعتين لمركز المنيا.

ولعل مثل هذه النتائج تتفق مع ما توصل إليه محمود عودة في دراسته ١٩٧٢ حيث أشار إلى عجز السن عن تفسير بناء القوة، مع ميل التعليم إلى أنه يأخذ مكانه ودوره في تحديد البناء القيادي في القرية المصرية (عودة : ١٩٧٢. ص ٢٣١)

ولعل ما يفسراستمرار أهمية متغير الحيازة في احتلال درجة عالية من وزن

القوة في قرية فاو قبلي، تباين المنوال الحيازى لتلك القرية عن القرى الأخرى، حيث كشف تحليل التباين عن فروق عالية المعنوية (قيمة ف ١٠,٧٢ بدلالة ٠,٠٠٠) فيما بين قرى الدراسة. كما كشفت الاختبارات البعدية وجميع المقارنات الممكنة بين المنوال الحيازى في قرية فاو قبلي والقرى الأخرى وجود فروق معنوية يعول عليها عند مستوى ٠,٠٥. ولعل هذا ما يبرره أيضا اتساع مساحة الأراضي الزراعية التابعة لتلك القرية وسيطرة ٥٠% من أعضاء بناء القوة- كما سبق وأن أشرنا- على ١٧,٥% من الأراضي المنزرعة التي تسيطر عليها القبيلة التي ينتمون إليها ولم يظهر أى عضو من الأعضاء في القبيلتين في فئة المعدمين. هذا ما ترتب عليه الارتفاع النسبي لمستوى الدخل خاصة لدى أعضاء هذا البناء والكشف عن علاقة ارتباطية بين الحيازة والدخل خاصة مع استغلال تلك الأراضي في الزراعات غير التقليدية بل ودخول جزء من تلك الأراضي ضمن زمام المناطق السكنية.

وخلاصة القول أن التحليل السابق يكشف عما يلي :

١- تتصف قرى الدراسة بوجود نمطين من أنماط بناءات القوة : الأول هرمي الشكل تتسع قاعدته (أصحاب المجموعة الثالثة والضعيفة ذات الأوزان المنخفضة) وتضيق قمته، مع التباين النسبي في مساحة تلك القمة. أما الشكل الثاني فيشير إلى نمط انبعاجى من الوسط حيث يمثل إمكانية لحراك أعضاء المجموعة المتوسطة إلى أعلى.

إضافة إلى هذا يظهر شكل من العلاقات الشبكية والأحادية في الوقت ذاته خاصة عند سيطرة قبيلتين أو عائلتين تنتميان إلى أصل واحد. وهذا ما يميز قرى الدراسة السابقة خاصة ذات الطابع القبلي ودرجة أقل في القرى ذات الطابع الريفي.

٢- تنقسم بناءات القوة المحلية إلى ثلاث مجموعات فرعية في كل قرية منها : القمة والوسطى والدنيا.

ولعل أبرز ما يميز مجموعة القمة أن أعضاءها يمثلون رموزاً للعائلات أو القبائل التي ينتمون إليها وتمتعهم بانتشارية القوة أي تأثيرهم في ثلاثة مواقف، وإدراك القرويين هذا التأثير، وارتفاع عدد الاختيارات التي يحصلون عليها من ترشيحات الإخباريين، وتعدد عضوية التنظيمات، وارتفاع مستوى تلك العضوية ونوعها.

٣- تتميز مجموعة القمة أيضا بارتفاع المستوى التعليمي والعمل بالمهن التخصصية والإشرافية العليا - في المتوسط- مع احتلال بعض المواقع الرسمية. إلا أن متغيرات السن والحيازة الزراعية تراجعت عن تفسير تلك المكانة وتأخذ الأخيرة مكانتها من الناحية التاريخية عموما.

وقد يرتبط هذا التراجع بما طرأ من تغيرات على التوزيع الحيازى في القرية المصرية بعد قانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢ خاصة بالنسبة لهؤلاء المستأجرين أو بعد تفتت الملكيات الزراعية. ولعل ما يدعم تراجع أهمية الحيازة الزراعية في تفسير حيازة القوة أو عضوية بناءات القوة المحلية في القرى الأربع الأولى أن من يقعون في فئة الحيازات المتوسطة أو كبار المزارعين يعيشون خارج القرى أو هم ليسوا من أبنائها. ومن هنا فإن الأساس الاقتصادي –الدخل- والعائلي إضافة إلى التعليم والمهنة وأسلوب استخدام الأرض الزراعية وتقديم الخدمات تمثل متغيرات تفسيرية لبناء القوة بشكله الراهن. وهذا ما أكدته بعض التحليلات (عشماوى: ص٢١٨) من أن أهم مصادر بناء القوة لصفوة أغنياء الريف تتمثل في المال والوظائف الرسمية والإدارية والعصبية العائلية. كما تتفق مع دراسة أحمد زايد (زايد : ١٩٨٢ : ص ٤٣٣) حول تراجع أهمية الحيازة خاصة لدى أعضاء الصفوة الجديدة أي في بناءات القوة الراهنة.

وعلى الرغم من أن هذا التقسيم الثلاثي لبناءات القوة إلى ثلاث مجموعات فرعية أو مستويات ثلاثة يذكرنا بالتقسيم الذي طرحه محمود عودة (عودة : ١٩٧٢) حيث قسم المجموعة القيادية إلى ثلاثة أقسام : القوية، المتوسطة، والضعيفة. وذلك التقسيم الذي طرحته عايدة عبد الفتاح (عايدة : ص ٣٦٠) حيث قسمت السلم الهرمي الطبقي المحدد لبناء القوة إلى شرائح ثلاثة، وذلك الذي طرحه الباحث في دراسة سابقة (كمال: ١٩٨٢) إلا أن الدراسة الراهنة تختلف مع تلك الدراسات خاصة فيما يتصل بأهمية متغير الحيازة الزراعية لمجموعة القمة. فبينما تشير الدراسات السابقة إلى أهمية متغير الحيازة الزراعية، تشير الدراسة الراهنة إلى تراجع أهمية هذا المتغير خاصة في المجتمعات ذات الطابع الريفي، بينما يظهر ذلك العامل أكثر تأثيراً في المجتمعات ذات الطابع القبلي ذات الصفة التجميعية للحيازة الزراعية.

٥- بناء القوة : ملامح التغير ومحدداته

يمثل هذا القسم من الدراسة شكلا من أشكال الدراسات التتبعية لبناء القوة في إحدى القرى التي تتبع الوحدة المحلية للبرجاية بمركز المنيا، وهى القرية ذاتها التي أجرى فيها الباحث دراسته عن دور بناء القوة غير الرسمي في تنمية المجتمع المحلى منذ عشرين عاماً. وذلك سعياً نحو الوقوف على تغيرات تركيب بناءات القوة وتفسير تلك التغيرات خاصة مع التحولات التي طرأت على المجتمع المصري في خلال تلك الفترة. ويتناول هذا التحليل ما يلي :

- مدى تغير تركيب بناء القوة وخصائص أعضائه بين عامي ١٩٨١، ٢٠٠٢.
- محددات التغير في ضوء خصائص المجتمع ومقابلات حائزى القوة والإخباريين.

لقد ضم بناء القوة عام ١٩٨١ ستة عشر عضوا وانقسم إلى ثلاثة مستويات فـي ضوء مؤشر عدد الاختيارات التي حصلوا عليها :

المستوى الأول : ويمثله شخص واحد يحوز أعلى الحيازات الزراعية ويقع على قمة أكبر العائلات آنذاك. وكان من الفئات المتعلمة تعليماً متوسطاً وتعددت عضـويته في المجالس والنشاط المحلى خاصة السياسي.ومـن الملاحـظ أن أصـحاب أعلـى الحيازات بالقرية قد ظهروا جميعا في ذلك الوقت أعضاء مرشحين في بناء القوة، إلا أن هذه الحيازات قد ارتبطت برموز تلك العائلات فتراوحت بين ثمانية أفدنة وسـبعة وثلاثين فداناً. ومن ناحية أخرى كانت تلك الأراضى تضم أراضى مملوكـة بالكامـل وأخرى مؤجرة وثالثة مشتركة، في حين لم تكن لدي البعض الآخر من أعضاء بنـاء القوة آنذاك حيازات زراعية بأسمائهم. ومن ثم فقد كان ١,٤٤%من جملـة الحـائزين وهم أعضاء بناء القوة يحوزون ١٥,٧٣% من جملة الأراضي الزراعية بالقرية.

وقد انتهت دراستنا السابقة إلى ارتفاع المستوى التعليمي بصفة عامة، حيث وجد سبع حالات أتموا المرحلة الجامعية وخمس حالات أتموا المرحلة المتوسـطة، وكـان باقي الأعضاء يعرفون القراءة والكتابة، ومن ثم انعدام الأمية فيما بينهم.أما عن السن فلقد اتضح أن أعضاء البناء يتوزعون في الفئات العمرية المختلفة وعاشـوا طـوال حياتهم بالقرية ولم يرشح شخص أقل من خمسة وعشرين عاما.

أما عن الانتماء العائلي فلقد انتهت الدراسة السابقة (١٩٨١) إلـى تأكيـد دور العوامل العائلية، حيث ينتمي أعضاء بناء القوة إلى ثماني عائلات بل وينتمي أربعـة أعضاء من هذا البناء إلى عائلة واحدة فقط. وسيطرت هذه العائلات علـى عضـوية المجلس المحلي ومجالس إدارة عدد من المشروعات المحلية.

المستوى الثاني ويضم خمسة أشخاص : منهم ثلاثة من أصحاب أعلى الحيازات الزراعية، ويقع أربعة منهم على قمة العائلات التي ينتمون إليها فـي حـين لا تقـل أعمارهم بصفة عامة عن أربعين عاما. ولم يظهر منهم سوى شخص واحد تعلم تعليماً عالياً في حين يتراوح الأربعة الباقون بين مجرد القراءة والكتابة والتعليم المتوسط.

المستوى الثالث ويشمل عشرة أشخاص يتوزعون على متصل تتباين درجاته من حيث الحيازة الزراعية بدءاً من فئة المعدمين وحتـى ثمانيـة أفدنـة، كمـا تتنـوع مستوياتهم التعليمية وانتمائهم إلى العائلات الكبرى. مع ملاحظة أن ستة منهم أتمـوا المرحلة التعليمية الجامعية. ومن ثم فإن الحيازة الزراعية والانتمـاء إلـى العـائلات الكبرى آنذاك كانا يمثلان محددات رئيسية لحيازة القوة وعضوية بنائهـا فـي تلـك الدراسة.

أما الدراسة الراهنة في القرية ذاتها (٢٠٠٢). فلقد قسمت بناء القوة المكتشـف والمكون من ثمانية عشر عضواً إلى ثلاث مجموعـات وفقـاً لأوزان القـوة والتـي تضمنت مؤشرات انتشارية القوة وتعددية عضـوية التنظيمـات ومسـتواها وعـدد الأصوات التي حصل عليها حائز القوة على النحو التالي :

مجموعة القمة : وتضم أربعة أشخاص لا تتجاوز حيازة شخصين منهم فـدانين بينما يدخل الآخران فئة المعدمين، إلا أنهم جميعا قد تعلموا تعليماً عالياً بل واثنان منهم قد حصلا على دراسات فوق الجامعية. وهما ينتميان إلى عائلة واحدة في حين ينتمي الآخران إلى عائلتين متباينتين لكنهما من أكبر العائلات في القرية. وقد حصلوا علـى أعلى أوزان القوة إضافة إلى تعددية عضويتهم في التنظيمات السياسية وشبه السياسية والجمعيات الأهلية وترجيح تأثيرهم في مواقف متعددة أي انتشارية القوة.

المجموعة المتوسطة: فتضم ثلاثة أشخاص ينتمون إلى عائلات متعددة وإن كان أحدهم ينتمي إلى العائلة ذاتها التي ينتمي إليها شخصان من المجموعة الأولى. وعلى الرغم من تمتعهم بانتشارية القوة إلا أن مستوى عضويتهم في التنظيمات المختلفة أقل درجة من المجموعة الأولى حيث لم تتجاوز مستوى القرية إضافة إلى انخفاض عـدد الأصوات التي حصلوا عليها في المتوسط (٣٠ صوتا) مقارنة بالأولى (٧٢ صـوتاً للفرد الواحد في المتوسط). ومن الملاحظ أن اثنين منهم قد تعلمـا تعليمـاً متوسـطاً والآخر جامعياً، ومع هذا فإن متوسط حيازاتهم الزراعية -على الرغم من قزميتهـا- تصل إلى ١,٥ فدان.

المجموعة الدنيا (الثالثة) وتضم أحد عشر شخصاً وتضم كبار السن نسبياً في هذا البناء، يسود التعليم المتوسط هذه المجموعة عدا شخص واحد قـد أنهـى المرحلـة الجامعية وشخصان يعرفان القراءة والكتابة. ومن ناحية أخرى فإن سـتة أشـخاص يقعون في فئة المعدمين حيازياً، في حين يصل متوسط حيازة الأشخاص الخمسة ١,٨ فدان.

وبالمقارنة بين هذين التوزيعين بين عامي ١٩٨١، ٢٠٠٢ يتضح ما يلي :

١- تغير شكل توزيع القوة من النمط الهرمي الجامد حيث سيطرة شـخص واحـد وعائلة واحدة على قمة البناء إلى نمط تعددي خاصة عند القمـة علـى الـرغم مـن السيطرة النسبية لإحدى العائلات على ٥٠% من تكوين هذه المجموعة.

٢ - تراجع أهمية متغير الحيازة الزراعية محدداً لحيازة القوة. فبعد أن كان أصحاب أكبر حيازات في القرية ضمن بناء القوة السابق، فإن أصحاب أكبر الحيازات (أكثـر من عشرة أفدنة) ووفق بيانات الجمعية الزراعية يقيمون خارج القرية ولـم يرشـحوا

أعضاء في بناء القوة في الفترة الراهنة (٢٠٠٢). بل لم تتجاوز حيازة بعض أعضاء بناء القوة الراهن ثلاثة أفدنة ونصف والباقي يقع في فئة المعدمين. ولعل هذا ما أكده التحليل الإحصائي من خلال اختبار (T. Test) حيث وجدت فروق ذات دلالة إحصائية يعول عليها فيما يتصل بحجم الحيازة في عامى ١٩٨١ و ٢٠٠٢ لدى أعضاء البنائين (قيمة ت ٣,٣١١ بدلالة ٠,٠٠٢).ويرتبط ذلك بتغير المنوال الحيازى في القرية خاصة بعد القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢، خاصة وأن بعضاً من أعضاء بناء القوة السابق كانـت بحوزتهم مساحات واسعـة مؤجرة، إضافة إلى عامل تفتيت الملكية الزراعية بعد وفاة البعض أو مرضهم ومن ثم انتقال المواريث للأبناء. بل إن البعض الذي كان يعمـل بالوساطة في تأجير الأرض الزراعية قد تأثر بعودة تلك الأراضي إلى ملاكها الـذين يقيمون خارج القرية.

٣- تعاظم أهمية متغير التعليم حيث برز في المستوى الأول في البناء الراهن مـن تعلم تعليماً عالياً وفوق الجامعي، في حين لم يظهر ذلك في المستوى المناظر للبنـاء (١٩٨١)، إلا أن الفروق العامة بين مستوى التعليم لأعضاء البناء السابق مع البنـاء الحالي لم تكشف عن فروق ذات دلالة واضحة يعول عليها. (قيمة ت -١,٧٠٣).

٤- تعاظم أهمية متغير السن في المتوسط حيث بلغ متوسط أعمار أعضـاء البنـاء السابق ٤٠,٨ عاما في حين بلغ المتوسط في البناء الراهن ٥٠,٧٧، كمـا تعاظمـت أهمية متغير المهنة واحتلال الوظائف العليا حيث بلغ المتوسط في البناء السـابق ٣,٨ في حين بلغ في البناء الراهن ٤,٩.

ويمكن إرجاع تلك التغيرات إلى عدد من العوامل المرتبطة بتغيـر خصـائص المجتمع في ضوء حجم السكان وتوزيعهم وفقا لأقسام النشاط الاقتصادي ونسبة الأمية وتوزيع المنوال الحيازى للحائزين وتعاظم المستوى التعليمـي والتغيـرات القانونيـة المنظمة لعلاقة المالك بالمستأجر والصراعات العائلية. ويبدو أن ذلك يـرتبط - فـي جانب منه - بالتفسير الذي طرحه دوركايم حول تزايد عدد الصـفوة كلمـا تحـول المجتمع من المستوى الآلي إلى المستوى العضوي وتعقدت مظـاهر تقسـيم العمـل وازدياد التخصص المهني وتنوع الأنشطة في المجتمع.(فرح : ص ٣٠٧) ويكشـف الجدول التالي عن تلك التغيرات.

جدول (٩) تغير خصائص مجتمع الدراسة (في ضوء الدراسة التتبعية)

البعد	١٩٧٦	١٩٩٦	٢٠٠١
إجمالي عدد السكان/ نسمة	٥٣٠٢	٨٤٧١	٩١٨١
إجمالي الحيازة الزراعية/ فدان	١٠٤٣,٣	١٠٤٣,١	١٠٤٣,١
عدد الحائزين	٩٨٥	-	١٤٧٨
نصيب الفرد من الأرض الزراعية/فدان	٠,٢	٠,١٢	٠,١١
متوسط الحيازة"	١,٠٦	-	٠,٧
المشتغلون بالزراعة نسمة	١١٠٧	٨٠٣	-
المشتغلون بالصناعات التحويلية"	٦٥	٨٨	-
المشتغلون بالتجارة"	٥٨	٧٤	-
المشتغلون بالبناء"	١٠	٣١	-
نسبة الأمية	%٥٧	%٤٤	-

ويكشف التحليل الجدولي (٩) عن زيادة عدد الحائزين للأرض الزراعية بنسبة ٥٠% والذي يرجع إلى عوامل تفتيت الملكية الزراعية خاصة عمليات المواريث وإجراءاتها، خاصة وأن الحيازة الزراعية كانت تسجل لدى رموز العائلات من قبل. ومن ناحية أخرى فلقد تناقص نصيب الفرد من الأرض الزراعية من ٠,٢ فدان عام ١٩٧٦ إلى ٠,١٢ عام ١٩٩٦ ثم إلى ٠,١١ فدان عام ٢٠٠١. لقد انعكس تفتيت الملكية الزراعية على تركز الأرض الزراعية في أيدي البعض الذين كانوا يمثلون غالبية أعضاء بناء القوة السابق، خاصة وأنهم من أصحاب أعلى الحيازات آنذاك.

لقد تزايدت أعداد العاملين في مجالات النشاطات الأخرى مثل التجارة أو البناء أو الخدمات الحكومية وتراجعت نسبة المشتغلين بالزراعة. إلا أن أقسام النشاط الأخرى استوعبت نسبة ملحوظة منها حيث انتشرت المحلات التجارية وازداد عددها وتنوعت. كشفت المقابلات عن انعكاس استخدام أساليب جديدة لزراعة الأرض والتكنولوجيا على عدد الممارسين لهذا النشاط إضافة إلى اتجاه البعض منهم إلى استخدام آلات الحرث والري الحديثة. ومن ناحية ثانية تغير المنوال الحيازى للأراضي الزراعية بين عامي ١٩٨١، ٢٠٠٢. فما انعكاسات هذا التغير على توزيع

القوة؟

جدول (١٠) تغير المنوال الحيازي للأراضي الزراعية بين عامي ١٩٨١/ ٢٠٠١

الفئة \ العدد والمساحة	عدد الحائزين		جملة المساحة بالفدان			
	١٩٨١	٢٠٠١	١٩٨١		٢٠٠١	
			ط	ف	ط	ف
أقل من فدان	٤٣٦	٧٢٦	١٨	١٨٩	١	٢٨٧
١-	٥٢٠	٧١٤	-	٦٠٠	٢١	٤٣٥
٥-	٢٠	٣١	-	١٢٠	٢٣	٢١٠
١٠ فأكثر	٩	٧	١٤	١٣٣	٦	١٠٩
جملة	٩٨٥	١٤٧٨	٨	١٠٤٣	٣	١٠٤٣

(*) المساحة المملوكة والمستأجرة عام ١٩٨١ : ١٣٦، ٩٠٧,٨ (فدان) على التوالي

(**) المساحة المملوكة والمستأجرة عام ٢٠٠٢ : ٩٦٠,٢، ١٨٢,٧ (فدان) على التوالي

المصدر: سجلات الجمعية التعاونية الزراعية بقرية زهرة. د. محمود مصطفي كمال، بناء القوة وتنمية المجتمع المحلي، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة المنيا. ١٩٨٢.

ويكشف التحليل الجدولي (١٠) عما يلي:

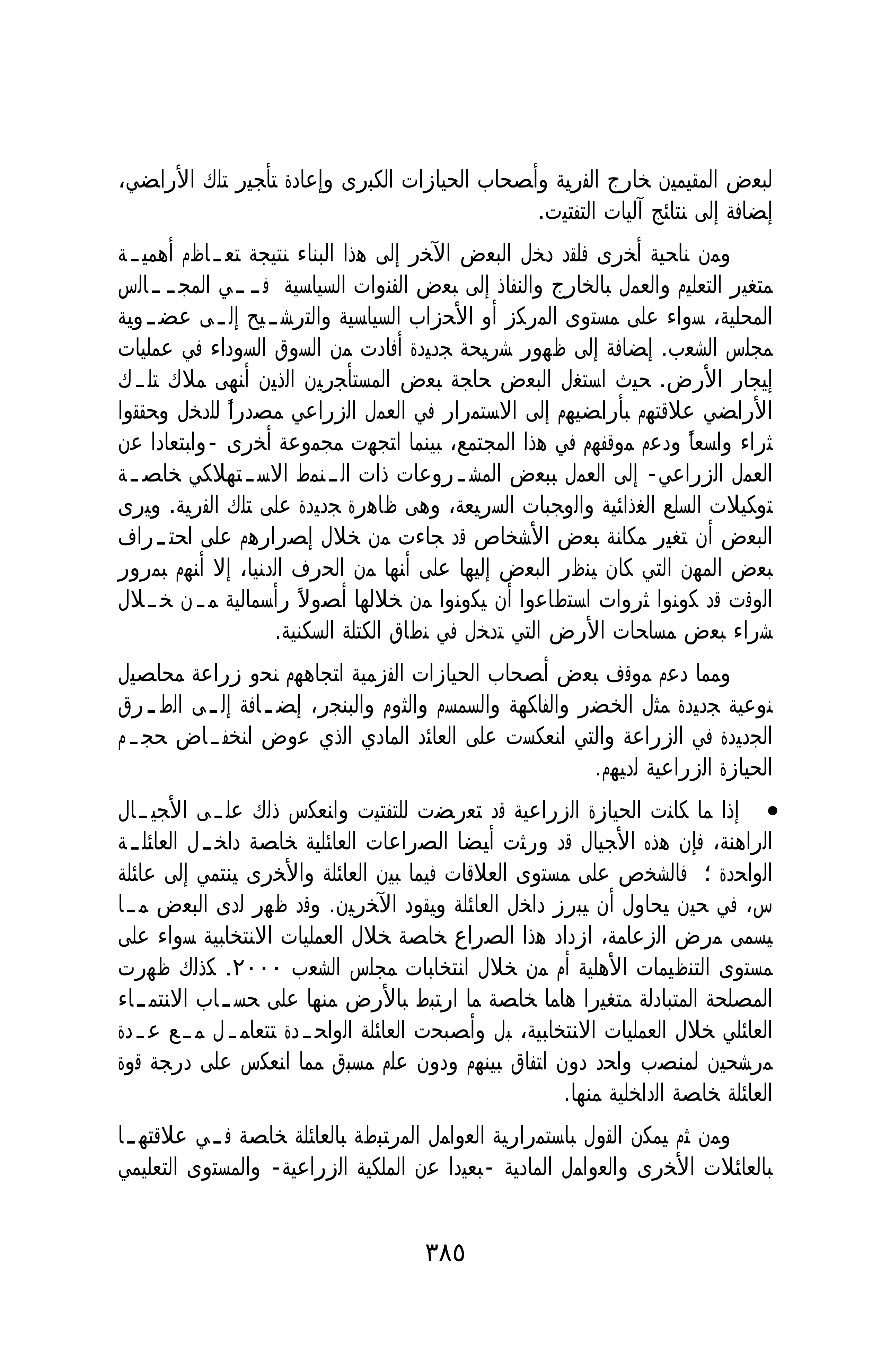
- الارتفاع الملحوظ لأعداد المالكين للأرض الزراعيـة فـي عـام ٢٠٠١ بنسـبة ٦٦,٥% عما كان عليه عام ١٩٨١ خاصة أصحاب الملكيات أقل من فدان.
- تغير نمط الحيازة، فبعد أن كانت المساحة المملوكة عام ١٩٨١ هى ١٣٦ فـداناً أصبحت ٢٠ ط ٩٦٠ ف عام ٢٠٠٢، وهي تمثل ٩٢,٠٤% من جملـة الحيـازات الآن. ولقد انعكس هذا التغير على أوضاع الفلاحين المستأجرين للأرض الزراعيـة، وأصبح استخدام العامل المأجور في المساحات أقل من ٥ فدان محدوداً ويعود الإنتاج العائلي خاصة في ظل معدلات البطالة المتزايدة وتوقف تعيين الخريجين.
- استمرارية سيطرة مجموعة قليلة نسبياً من الأشخاص على الحيازات الزراعيـة، حيث كان ٠,٩% من الحائزين يحوزون ١٢% من الأرض الزراعيـة عـام ١٩٨١ واستمر هذا الوضع حيث كشف التحليل أن ٠,٥% من إجمالى الحـائزين يحـوزون

١٠,٤٥% من الأرض الزراعية عام ٢٠٠١. فبينما كان المنتمون إلـى فئـة حيـازة عشرة أفدنه فأكثر وهم تسعة أشخاص عام ١٩٨١ يتوزعون على مسـاحة ٣٣ فـدانا مملوكة، ١٠٠,١٤ فدانا مستأجرة، فإن هذه الفئة والتي تضم سـبعة أشـخاص عـام ٢٠٠١ يتوزعون على مساحة ١٠٩,٦ مملوكة بمتوسط ١٥,٥٨ فدانا. ومـن ناحيـة أخرى يكشف التحليل عن عدم ظهور أصحاب الحيازات الكبرى نسبيا -عشرة أفدنـه فأكثر- ضمن أعضاء بناء القوة المرشحين من خلال مدخل الشهرة عام ٢٠٠١، حيث يعيش أصحابها خارج القرية سواء داخل المحافظة أم في القاهرة إضافة إلـى تفتـت الحيازات لدى البعض الآخر نتيجة المواريث والصراعات العائلية أو عودة الأراضي المؤجرة -المحدودة في مساحتها- إلى ملاكها.

- تزايد أعداد الحائزين في الفئات الصغيرة والقزمية نتيجـة للمتغيـرات السـابقة، وسعى بعض الفئات التي حققت حراكاً مادياً لشراء مساحات أرض خاصة فـي ظـل السوق السوداء بعد قانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢. كما يمكن القول بزيادة عدد الحائزين في الفئة أقل من خمسة أفدنه عام ٢٠٠١ بنسبة ٥٠,٦% عما كان عليـه الوضـع عـام ١٩٨١، في الوقت الذي كان فيه متوسط الحيازة في تلـك الفئـة ٠,٨٢، فـإن هـذا المتوسط قد تناقص ليصل ٠,٥ فدانا. أما الفئة مـن ٥-١٠ فدان فلقد استمر المتوسط في العامين ١٩٨١، ٢٠٠١ متقاربا حيث أصبح ٦,٨ فدانا عام ٢٠٠١ بعد أن كان ٦ فدان فقط في حين تزايد متوسط الحيازة في الفئة من ١٠ فدان فأكثر حيـث أصـبح ١٥,٦ بعد أن كان ١٤,٨ فدانا عام ١٩٨١.

- تزايد أعداد الحائزين في الفئات الصغيرة والقزمية نتيجة عمليات التفتيت المرتبطة بالمواريث وسعى بعض الفئات التي حققت حراكاً ماديـاً إلـى شراءمسـاحات أرض خاصة في ظل السوق السوداء، بعد قانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢. ولعل هذا يتباين مع مـا حدث على المستوى القومي عام ١٩٩٠ من انخفاض نسبة الحيازة ٣-٥ فـدان مـن ١٧,٨% من إجمالي الحيازات عام ١٩٨١ إلى ١٦,٢٩% عـام ١٩٩٠، وانخفـاض نسبة الحائزين لتلك المساحات من ١٩,٤٤% من إجمالي الحائزين إلى ١٧,٦% خلال الفترة نفسها (عبدالمعطي : ٢٠٠٢ : ص٣١٩)

- لقد ارتبطت عمليات الإحلال والتغيير في أعضاء بناء القوة بين عـامي ١٩٨١و ٢٠٠٢ بعدد من المتغيرات. فلقد خرج بعض الأعضاء من بناء القوة بفعل متغيـرات طبيعية (المرض -الوفاة) في حين خرج البعض الآخر وتراجعـت قـوتهم ونفـوذهم بسبب فقدانهم للثروة وازدياد ديونهم من قبل البنوك التي لم يستطيعوا سدادها، خاصة وأنهم كانوا يفرضون كلمتهم بسبب حيازتهم لمساحات كبيرة. كما تراجعت هذه القـوة نتيجة زوال بعض المتغيرات التي كانت سببا في ثرائهم نتيجة قيامهم بـدور الوكيـل



لبعض المقيمين خارج القرية وأصحاب الحيازات الكبرى وإعادة تأجير تلك الأراضي، إضافة إلى نتائج آليات التفتيت.

ومن ناحية أخرى فلقد دخل البعض الآخر إلى هذا البناء نتيجة تعـاظم أهميـة متغير التعليم والعمل بالخارج والنفاذ إلى بعض القنوات السياسية فـي المجـالس المحلية، سواء على مستوى المركز أو الأحزاب السياسية والترشـيح إلـى عضـوية مجلس الشعب. إضافة إلى ظهور شريحة جديدة أفادت من السوق السوداء في عمليات إيجار الأرض. حيث استغل البعض حاجة بعض المستأجرين الذين أنهى ملاك تلـك الأراضي علاقتهم بأراضيهم إلى الاستمرار في العمل الزراعي مصدراً للدخل وحققوا ثراء واسعاً ودعم موقفهم في هذا المجتمع، بينما اتجهت مجموعة أخرى -وابتعادا عن العمل الزراعي- إلى العمل ببعض المشـروعات ذات الـنمط الاسـتهلاكي خاصـة توكيلات السلع الغذائية والوجبات السريعة، وهى ظاهرة جديدة على تلك القرية. ويرى البعض أن تغير مكانة بعض الأشخاص قد جاءت من خلال إصرارهم على احتـراف بعض المهن التي كان ينظر البعض إليها على أنها من الحرف الدنيا، إلا أنهم بمرور الوقت قد كونوا ثروات استطاعوا أن يكونوا من خلالها أصولاً رأسمالية مـن خـلال شراء بعض مساحات الأرض التي تدخل في نطاق الكتلة السكنية.

ومما دعم موقف بعض أصحاب الحيازات القزمية اتجاههم نحو زراعة محاصيل نوعية جديدة مثل الخضر والفاكهة والسمسم والثوم والبنجر، إضـافة إلـى الطـرق الجديدة في الزراعة والتي انعكست على العائد المادي الذي عوض انخفـاض حجـم الحيازة الزراعية لديهم.

- إذا ما كانت الحيازة الزراعية قد تعرضت للتفتيت وانعكس ذلك علـى الأجيـال الراهنة، فإن هذه الأجيال قد ورثت أيضا الصراعات العائلية خاصة داخـل العائلـة الواحدة ؛ فالشخص على مستوى العلاقات فيما بين العائلة والأخرى ينتمي إلى عائلة س، في حين يحاول أن يبرز داخل العائلة ويقود الآخرين. وقد ظهر لدى البعض مـا يسمى مرض الزعامة، ازداد هذا الصراع خاصة خلال العمليات الانتخابية سواء على مستوى التنظيمات الأهلية أم من خلال انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠. كذلك ظهرت المصلحة المتبادلة متغيرا هاما خاصة ما ارتبط بالأرض منها على حسـاب الانتمـاء العائلي خلال العمليات الانتخابية، بل وأصبحت العائلة الواحـدة تتعامـل مـع عـدة مرشحين لمنصب واحد دون اتفاق بينهم ودون علم مسبق مما انعكس على درجة قوة العائلة خاصة الداخلية منها.

ومن ثم يمكن القول باستمرارية العوامل المرتبطة بالعائلة خاصة فـي علاقتهـا بالعائلات الأخرى والعوامل المادية -بعيدا عن الملكية الزراعية- والمستوى التعليمي

وتقديم الخدمات محددات لحيازة القوة وعضوية بنائها الراهن.

٦- النتائج العامة للدراسة

تكشف الدراسة الراهنة والتحليل التتبعى لأحد بناءات القوة في قـرى الدراسـة الخمس عن عدة نتائج تتحدد فيما يلي:

- أن بناء القوة والذي يمثل ٠,٣% من مجموع السكان الذين تبلغ أعمارهم ٣٥ عاما فأكثر ينحصر في عدد محدود. وأن ما يؤهل حائز القوة لتلك المكانة مجموعـة مـن المتغيرات البنائية المتمثلة في العائلة بصفة أساسية والحيـازة الزراعيـة بـدرجات متفاوتة، إضافة إلى التعليم، والمهنة، وأسلوب استخدام الأرض الزراعية . ومع هـذا فإن متغير الحيازة تتباين أهميته من قرية إلى أخرى وتبرز أهميته خاصة في القـرى ذات الطابع القبلي الخالص والذي يعكس خاصية تجميعية للحيازة في أيـدي رمـوز العائلات. ولعل ذلك يختلف مع ما جاءت به دراسات (عودة: ١٩٧٢) (زايد : ١٩٨٠) (عبدالمعطي: ١٩٨٧) (عبدالتواب : ١٩٧٦) (عبد النبى: ١٩٧٩)، (كمال: ١٩٨١).

إلا أنها تتفق مع تلك الدراسات حول أهمية الانتماء العائلي وتعدديـة عضـوية التنظيمات مؤشراً لحيازة القوة وتعدد السيطرة عليها. ومن ناحية أخـرى تتفـق مـع دراسة زايد ١٩٨٠ حول انخفاض حجم الحيازة نسبيا في البناء الجديد أو بناءات القوة المكتشفة حديثاً. وهذا ما أوضحه التحليل التتبعى في الدراسة الراهنة ٢٠٠٢/١٩٨١.

- أن التغير في خصائص المجتمع المحلى سواء مـن حيـث التوزيـع السـكاني وخصائص السكان والنشاط الاقتصادي والتعليـم والتوزيع الحيازى ينعكس على نمط توزيع القوة فيه وفى تغيره. ولعل هذا ما أكدته دراسة بارث Barth حول " العلاقة بين معدل النمو السكاني وطبيعة الأساس الاقتصادي وأنماط التغير فـي أنسـاق القـوة إضافة إلى درجة القرب أو البعد عن المناطق العاصمية."(Barth :1961 p.59).

- يستند تقسيم بناءات القوة المحلية إلى مجموعات ومستويات على ثلاثة مؤشـرات هي انتشارية القوة وتعددية ومستوى عضوية التنظيمات وعدد الاختيارات التي يحصل عليها المرشح من قبل الإخباريين، وذلك من خلال آليات مدخلي الشهرة والمركز معاً. ومن ثم فإن أبرز الملاحظات التي وردت بهذا الشأن تكرار النسبة الغالبة من الأسماء من خلال استخدام المدخلين. ولعل هذا يتفق مع ما رآه فريمان (Danzger : p. 716) ويختلف عما توصل إليه بولسبى .(Polsby : 1959 p. 800) وإذا ما كانـت الدراسـة الراهنة تتفق مع ما توصلت إليه دراسات عودة ١٩٧٢ ومحمـود مصـطفي ١٩٨٢ وعايدة عبدالفتاح ٢٠٠٢ حول تقسيم بناء القوة إلى ثلاثة مستويات، ويـذكرنا أيضـا بتقسيم ميلز هرم القوة إلى ثلاثة مستويات وتقسيم ريسمان الهرمـي إلـى مسـتويين

(Kornhouser : pp. 211-215)، إلا أن الدراسة الراهنة قد استندت - إضافة إلـى عدد الاختيارات التي حصل عليها المرشح لبناء القوة - على مدى انتشارية قوة عضو بناء القوة إضافة إلى تعددية عضويته فـي التنظيمـات السياسـية وشـبه السياسـية والجمعيات الأهلية أو ما عرف بوزن القوة.

- أن هناك نمطين من أنماط وبناءات القوة يسودان قرى الدراسـة وهمـا الـنمط الهرمي والنمط التعددى المحدود، سواء من حيث سيطرة الأفراد أو العائلات أو ثباتها واستمرارها في البناء المتغير.

- أن من أبرز عوامل تغير طبيعة بناء القوة في إحدى قرى الدراسة التغيـر فـي المنوال الحيازى للأراضي الزراعية والمرتبط بتغير بعض الأوضاع القانونية المنظمة لعقود إيجار الأراضي الزراعية ومترتباتها من ظهور السـ ـوق السـ ـوداء أو فقـدان الثروة لدى البعض، خاصة مع عجزهم عن تسديد قروضهم التي أخذوها مـن بنـك التنمية، أو من العمل ببعض الدول العربية والعودة من الخارج، إضافة إلى اسـتثمار تلك الأموال في بعض المشروعات الخاصة. أضف إلى ذلك أسلوب استخدام الأرض سواء من ناحية الميكنة أو النوعية وزراعة المحاصيل التصديرية. ولعل هذا يتفق مع ما جاءت به بعض الدراسات (Springborg : p.297) (عبدالمعطي : ٢٠٠٢، ص ص ١٤٨-٣٠٠) وما أكدته بعض الدراسات الأخرى في سكوتلاندا، حيث أظهرت ارتباط المكانة بحجم الملكية وبأساليب إدارة الأرض وعلاقة أصحابها بحجم القوة الاجتماعية والسياسية الأخرى .(Samuel, p. 691) كما يتفق بشكل غير مباشر مع ما جاءت بـه دراسة جرافيل حول أهمية المهارات واستخدام التكنولوجيا في تغير أسس حيازة القوة في المجتمعات المحلية لأصحاب الملكيات، ومن ثم اكتساب قدرة أكبر علـى دخـول لعبة القـوة. ومن ناحية ثالثة فلقد ظهر بصفة أساسية أهمية تغير المستوى التعليمـي خاصة لدى بعض شرائح المجتمع، واستثمار ذلك في الحراك السياسي والذي ارتـبط بتعددية عضوية التنظيمات. ومن الملاحظ انعكاس ذلك بشكل مباشـر علـى بعـض الأعضاء حول خروجهم من النطاق المحلي إلى المجتمـع العام وخوض تجـ ـارب العمليات الانتخابية.ولعل هذا يتفق مع بعض الدراسات (Ayala : p. 100) حول العلاقة بين عضوية التنظيمات الطوعية والمشاركة السياسية.

وأخيراً فإن الصراعات العائلية سواء كان ذلك صراعاً داخلياً من أجـل تحقيـق مكانة شخصية أم صراعات خارجية فيما بين العائلات قد انعكسـت علـى عمليـات الإحلال لقيادة العائلات. ولعل هذا يرتبط بما يحدث على مستوى الصـفوة القطريـة حيث يحاول البعض المتجدد أن يقصى الصفوة القديمـة العـاجزة عـن الاسـتمرار والتكيف مع القوى المحركة للتاريخ (فرح. ص ٣٢٧).

إن النتائج السابقة تظل مقيدة بإطارها البشرى والجغرافي أي أنه لا يمكن تعميمها إلا في حدود هذا النطاق، مع أهمية استمرارية البحث حول تغيـرات بنـاءات القـوة وأسس حيازتها خاصة ما يرتبط بأساس الحيازة الزراعية وظهور أسس جديدة.

المراجع

المراجع العربية

١- أبو طالب، محمد نجيب، سوسيولوجيا القبيلة في المغـرب العربـي. بيـروت : مركـز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.

٢- أحمد، فاروق يوسف يوسف، القوة السياسية : اقتراب واقعي مـن الظـاهرة السياسـية. القاهرة : عين شمس، ١٩٨٥.

٣- الشربيني، وفاء سعد محمد، تكوين النخبة السياسية الحاكمة في مصـر "١٩٧٠-١٩٨٦" رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعـة القـاهرة. القـاهرة، ١٩٩٦.

٤- أمين، أحمد حمزة، التحولات الاجتماعية في الريف المصرى في السـبعينيات : دراسـة ميدانية في قريتين مصريتين. رسالة ماجستير، كلية البنات. جامعة عين شـمس. القـاهرة، ١٩٨٧.

٥- جابر، سامية محمد وآخرون، دراسات في علـم الاجتمـاع الريفـي.الإسـكندرية : دار المعرفة الجامعية، بدون.

٦-حمدي، محمود عبد الحميد & إبراهيم، ناجى بدر، التغير في بناء مجتمع الريفي : مداخل نظرية وبحوث ميدانية. الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٥.

٧- خليف، وحيد سيف أحمد، التحولات الاجتماعية في المجتمع المصري منـذ السـبعينات وانعكاساتها على بناء القوة في القرية المصرية. رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الاجتماع، كلية الآداب. طنطا، ١٩٩٥.

٨- زايد، أحمد، البناء السياسى في الريف المصري : تحليل لجماعـات الصـفوة القديمـة والجديدة. القاهرة : دار المعارف، ١٩٨١.

٩- سعد، إسماعيل على، نظرية القوة : مبحث في علم الاجتماع السياسي. الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٩.

١٠- شملول، مصطفي كامل، عروبة مصر في قبائلها. القاهرة : المكتبة العالمية، ١٩٨٩.

١١- عبد الفتاح، عايدة، التحولات الاجتماعية وتغير أدوار الصفوة. دراسة تحليليـة لـبعض نماذج جماعات الصفوة الريفية. في : عبد الهادي الجوهري (تحرير) علم الاجتماع والرعاية الاجتماعية. القاهرة : مركز البحوث والدراسات الاجتماعية - آداب القاهرة، ٢٠٠٢.

١٢- عبد المعطي، عبد الباسط، بعض ملامح بناء القوة في قرية مصرية في غريب محمـد سيد وعبد الباسط عبد المعطى (تأليف) مجتمع القرية : دراسات وبحوث. الإسـكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٧.

١٣- عبد المعطي، عبد الباسط، دراسات التكوين الاجتمـاعي والبنيـة الطبقيـة لمصـر : الدراسات المحلية. القاهرة : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، ١٩٨٨.
١٤- عبد المعطى، عبد الباسط، الطبقات الاجتماعية ومستقبل مصر. القاهرة : ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠٢.
١٥- عبد اللطيف، ليلى أحمد، الصعيد في عهد شيخ العرب همام. القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧.
١٦- عبد ا ، عبد التواب أحمد محمد، بعض خصائص المجتمع التقليدي في القرية المصرية : دراسة ميدانية في بعض القرى بالوجه القبلي، رسالة ماجستير غير منشورة، كليـة الآداب، جامعة عين شمس. القاهرة، ١٩٧٦.
١٧- عبد النبى، محمد إبراهيم محمود، العلاقة بين التحول الاجتماعي وبناء القوة في القرية المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمس. القاهرة، ١٩٧٩.
١٨- عشماوى، سيد، الفلاحون والسلطة على ضوء الحركات الفلاحيـة المصـرية ١٩١٩-١٩٩٩. القاهرة : ميريت للنشر والمعلومات، ٢٠٠١.
١٩- علام، ابتسام سيد محمد، بناء القوة في الأحياء الحضرية المتخلفـة : تحليـل تـاريخي ودراسة إمبريقية لحى الجمالية. رسالة ماجستير، كلية الآداب. جامعـة القـاهرة. القـاهرة، ١٩٨٩.
٢٠- عودة، محمود & الحسيني، السيد، مجتمع القرية في الدول النامية : اتجاهـات نظريـة وبحوث واقعية. الإسكندرية : دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧.
٢١- عودة، محمود، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع. القاهرة : سـعيد رأفـت، ١٩٧٢.
٢٢- فرح، محمد سعيد، الصفوة المصرية والشخصية في عبد الهادي الجوهري (تحرير) علم الاجتماع والرعاية الاجتماعية. القاهرة : مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بكليـة الآداب جامعة القاهرة، ٢٠٠٢.

٢٣-كمال، محمود مصطفى، بناء القوة وتنمية المجتمع المحلي الريفي : دراسة لـدور بنـاء القوة غير الرسمي في عملية اتخاذ القرارات.رسالة ماجستير غيـر منشـورة كليـة الآداب. جامعة المنيا، ١٩٨٢.

المراجع الأجنبية

1- Ayala, Louis. " Trained For Democracy , The Differing Effects of Voluntary And Involuntary Organizations On Political Participation " Political Research Quarterly V.53 , No 1 (March). 2000.
2- Barry, Norman. An Introduction to Modern Political Theory. London: Macmillan Press Ltd. 2000.
3- Barth , Ernest A.T. "Community Influence Systems , Structure And Change Social Forces , V.40 , issue , (Oct). 1961.

4- Barth Ernest A. and Johnson , Stuart D. "Community Power and A typology Of Social Issues ". in Aiken , Michael (Ed). The Structures Of Community Power. New York : Random House. 1970.
5- Bell , David V.J. Power Influence and Authority. London : Oxford University Press. 1975.
6- Clark , Terry Nichols. "Community Power " Annual Review of Sociology. V1. 1975.
7- Clelland , Donald A., Form , William H. " Economic Dominates and Community Power : A Comparative Analysis " American Journal Of Sociology V.69 , Issue 5 (Mar.). 1964.
8- Davidson, Chandler. "Community Power Succession : Atlanta's Policy-Makers Revisited. The Journal of Southern History, V. 47. Issue 3 (Aug.). 1981.
9- Danzger , M Herbert." Community Power Structure : Problems and Continuities ". American Sociological Review.V 29 , Issue 5 (Oct.) 1964.
10- Digeser , Peter." The Fourth Face of Power " the Journal of Politics ,V.54 , Issue 4 (Nov). 1992.
11- Domhoff , G. William. "Community Power Structure Excerpted from The Book Who Rules America Now ? "Third World Travelers Touchstone Books. 1983.
12- Dye, Thomas R.. Politics in States and Communities. New Jersey: Prentice-Hall, Inc. 1977.
13- Edinger, Lewis and searing , Donald D. " Social Background in Elite Analysis A Methodological inquiry ". The American Political Science Review V.61 , Issues (June). 1967.
14- Gravell , Kay. " Abridge too far? Community Power Structure on Victoria's Raymond Island " Rural society , v.4 (2). 1994.
15- Gould, Roger V. "Power and Social Structure in Community Elites " Social Forces V.68 , issue 2 (Dec). 1989.
16- Gunderson, Gil and Jack Goldsmith. Comparative Local Politics : A Systems – Function Approach, Boston : Holdbrook Press, INC. 1973.
17- Haugaard, Mark. The Constitution of Power : A Theoretical Analysis of Power, Knowledge and Structure. New York : Manchester Univ. Press. 1997.
18- Herson, Lawrence J. R.. " In the Footsteps of Community Power ". the American Political Science Review V.55 , issue 4 (Dec). 1961.

19- Hughes , James and john , Deter. " Local Elite and Transition in Russia :Adaptation on Competition British Journal of Political Science. V.31. 2001.
20- Hunter , Floyd. Community Power Structure Chapel Hill : the University of North Carolina Press. 1953.
21- Korpi Walter. " Power Resources Approach vs. Action and conflict : on Causal and International Explanation in The Study of Powers" Sociological Theory. V3 , issue 2 (Autumn). 1985.
22- Lehman , Edward W. " Toward A Macro Sociology of Power " American Sociological Review v34. issue 4 (Aug). 1969.
23- Lukes, Steven (Ed.) Power. London : Basil Blackwell LTD. 1986.
24- Michael Parenli. Power & The Powerless. New York : St Marlin's Press. 1978.
25- Milner , Muslay." Theories of Inequality : An Overview and Strategy for Synthesis. Social Forces , V.65 Issue 4 (Jun.). 1987. 1053-1089.
26- Moore , Elizabeth. " Understanding Community Power structures ". Michigan State University Extension. Home Page (WWW. Msue.Msu.edu)
27- Polsby, Nelson W. "The Sociology of Community Power : A Reassessment". Social Forces, V. 37, Issue 3 (Mar.). 1959. pp. 232-236.
28- Polsby , Nelson W. " Three Problems in the Analysis of Community Power " American Sociological Review, V24 , issue 6 (Dec). 1959.
29- Polsby , Nelson W. " How to Study Community Power the Pluralist Alternative " in Keynes , Edward and Ricci , David (Eds.). Political Power , Community and Democracy. Chicago. Rand McNally & Company. 1970.
30- Ricci, David. " Methodological Disputes in the Study of Power " in Keynes , Edward , Ricci , David (Eds.). Political Power , Community and Democracy. Chicago : Rand McNally.Company. 1970.
31- Robert J. Wast , "Community Power : Old Antagonism and New Direction" in Robert j , Waste (Ed.) Community power Directions for Future Research. New Delhi : Sage Publications. 1986.
32- Rothgeb , John M. Defining Power : Influence and Force in The Contemporary International System. New York : St. Martin's Press. 1993.
33- Samuel , Andy M.M. " Cultural Symbols and land Owners Power : the Practice of Managing Scotland's Natural Resource". Sociology , V.34

, No 4. 2000.
34- Schwarzmantel , j.j.Structures of Power : An Introduction to Politics. New York : St Martin's press. 1987.
35- Scott, John. Stratification and Power : Structures of Class, Status and Command. New York : Polity Press. 1996.
36- Springborg , Robert. Mubark's Egypt : Fragmentation of the Political Order.London : West View Press. 1989.
37- Wallon , john. " A Systematic Survey of Community Power Research in Aliken , Micheal (Ed.) the Structure of Community Power New York : Random House. 1970.
38- Whitten , Norman E. " Power Structure and Sociocultural Change in Latin American Communities ". Social Forces V.43 , Issue 3 (Mar). 1965.
39- Willer , David , and Others. "Power and Influence :A Theoretical Bridge ". Social Forces V76. (2)December. 1997.
40- William Korn Hansen Power Elite or " Veto Groups " in Reenhard Bendix and Seymour Martin lipset (Eds.).Class , Status and Power.New York : Collier – Macmillan United. 1967.
41- Zaalouk , Malak. Power Class and Foreign Capital in Egypt : the Rise of the New Bourgeoisie. New Jersey :Zed books Lid. 1989.

الفصل الثالث عشر

الديموقراطية والمشاركة

بين الشروط والقيود والضمانات(*)

لم يعد التحول الديموقراطى نهجاً اختيارياً تنتقيه الجماعة السياسية طوعاً من بين بدائل أخرى لمباشرة شئون الحكم والإدارة؛ بل صار حتماً تاريخياً لا فكاك من الإذعان لحكمه والرضوخ لسلطانه. فلقد دهمت رياح الديموقراطية بنية المجتمع الدولى المعاصر، وعصفت بأعتى النظم الشمولية التى احتكرت مقاليد السلطة فى بلدان أوروبا الشرقية ردحاً طويلاً من الزمن، وغدت تهدد – بل تدك – كذلك مواقع كثيرة من معاقل النظم السلطوية والدكتاتوريات العسكرية التى غشيت معظم بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية منذ أمد بعيد؛ معلنة بذلك انتصار نضال الشعوب من أجل انتزاع حقوقها المشروعة فى الحرية والعدالة والمساواة، وسعيها المتواصل من أجل سيادة هذه القيم واستغرقها ساحة العمل السياسى. هذا فضلاً عن التزام حدود مبادئها كغايات واعدة من شأنها الإسهام جدياً فى تحديث بنية العملية السياسية وآلياتها، وكفالة أسباب التطور السياسى المطرد وضمان استمراره؛ مما انعكست آياته عملياً فى اتساع نطاق التحولات الديموقراطية فى عالم اليوم، واقتحام تيار الفكر الليبرالى حصون الجمود والانغلاق الدوجماطيقى الذى شكل توجهات القوى السياسية التقليدية الغابرة.

ومما لا خلاف عليه أن بناء الديموقراطية يرتبط ارتباطا وثيقاً باليقظة السياسية للمواطنين وتنامى وعيهم. كما تتوقف جدية ممارستهم الديموقراطية على مدى حضورهم الفعلى ومشاركتهم الإيجابية فى جدليات العمل السياسى كذوات مستقلة فاعلة لا كموضوعات مسيرة منفعلة؛ أى كمواطنين نشطاء فاعلين لا مجرد رعايا هامشيين أو مغتربين. وهذا ما يتسنى تحقيقه عملياً وتجسيده واقعاً محسوساً حالما تتحرر ساحة العمل الوطنى من سيطرة الثقافة السياسية التقليدية وما تغص به من قيم رعوية ملزمة؛ تكره المواطنين على مراعاة حدود ومحاذير لا يمكن تجاوزها أو اختراقها أو الالتفاف حولها، مما يكبل إرادتهم ويعوق حركتهم، ويحول دون اشتراكهم، ويحد من فعالية دورهم فى سياق الحياة السياسية بوجه عام. وهو ما يعنى بطبيعة الحال ضرورة تنحية هذه الثقافة تماماً، وإفساح المجال لتطوير أو استحداث

(*) كتب هذا الفصل الدكتور السيد الزيات، أستاذ علم الاجتماع السياسى غير المتفرغ بالمعهد العالى للدراسات الأدبية، كنج مريوط، الإسكندرية.

نسق عصرى لثقافة سياسية مستنيرة تعلى من شأن الحريات الليبرالية كقـوام فقـرى لبنية العمل السياسى. وتعمل فى الوقت نفسه على توسعة ساحة المشاركة أمام شـتى القوى والتيارات السياسية بناء على التزام مبدئى صارم يتغيا الصالح الـوطنى العـام كتوجه رئيس وقاعدة أساس.

ومع ذلك .. وبالرغم من حجية هذا التصور وصدق دلالتـه، فـإن مخرجـات الممارسة الديموقراطية فى كثير من التجارب العالمية تفرز أحياناً أنماطاً محيرة مـن الظواهر والمؤشرات التى تحمل ملامح لسياسات وتوجيهات عملية تنـاقض – علـى نحو أو آخر – فحوى التحولات الديموقراطية وغاياتها[1]. مما يثير زخماً من الريـب والشكوك فى جدوى هذه التحولات من ناحية، ويدفع من ناحية أخـرى إلـى تشـديد الحرص على سلامة البناء الديموقراطى وحمايته بسياج كثيف من الضوابط والشروط والمحاذير النظامية التى تعد فى تقدير بعض المراقبين قيوداً وحدوداً من شأنها تكبيـل ديناميات المشاركة وآلياتها، وتعويق مسيرة التحولات الديموقراطية وتحجيم نطاقهـا؛ إيماناً منهم واقتناعاً بأنه لا علاج لأدواء الديموقراطية، و لا سبيل لترشيد ممارستها إلا بمزيد ومزيد من السلوك الديموقراطى.

وقد لا نختلف كثيراً مع طرح القضية على هذا النحو أو ذاك. وربما نتفق كذلك على أن مستقبل التطور الديموقراطى رهن بمزيد من التحولات الديموقراطية. غير أن اتفاقنا أو عدم اختلافنا مع هذا التصور الأخير لا يعنى بحال أننا نسلم به تماماً دون قيد أو شرط. ومن ثم ستكون لنا وقفة مناسبة معه من خلال طـرف مـن الملاحظـات والتحفظات.

ولعل أول ما يعن لنا الإشارة إليه فى هذا الصدد هو أنه بـالرغم مـن أن دول العالم كافة – بما فى ذلك أعتى الدكتاتوريات – تؤكد اعتناقها الديموقراطيـة نظامـاً للحكم، والتزامها النهج الديموقراطى فلسفة وأسلوب عمل وحياة، فإنه نظـراً لتبـاين وضعية المجتمعات الإنسانية ومستويات نموها وتطورها، وما تنفرد بـه كـذلك مـن سمات بنائية، وخصوصيات ثقافية، وتجارب حياتية، وخبرات تاريخية. فلـيس ثمـة نموذج مثالى للبنيان الديمقراطى، وليس هناك أيضا نمط محـدد أو أسـلوب معـين لممارسة الديموقراطية يمكن إعماله أو تطبيقه هنا أو هناك بسلاسـة وأمـان. وإنمـا هنـاك دائماً نماذج عديدة وأنماط مختلفة. كما أن المجال مفتوح أيضـا لتطـوير أو استنباط الجديد والمزيد من النماذج والأنماط وفق ما تقتضيه التغيـرات الدراماتيكيـة السياسية والاقتصادية والثقافية والتكنولوجية ... إلخ التى تجتاح العالم علـى الـدوام. وهذا ما يعنى فى مجمله أن الديموقراطية ليست تصوراً ذهنياً طوبائياً مجرداً مفارقـاً لأرض الواقع؛ بل هى على التحقيق كيان فعلى ينبثق من أرض الواقـع ومعطياتـه،

وتتحدد معالمه وتجلياته وفق ظروف هذا الواقـع ومسـتلزماته. ومـن ثـم كانـت للديمقراطية دائماً شروط وقيود ومحددات بقدر ما تمثله وتحـاط بـه مـن حريـات وضمانات.

وآية ذلك أن مفهوم الديموقراطية وإن كان – منذ أن ظهر فى الفلسفة اليونانيـة وحتى الآن – يعنى حكم الشعب نفسه بنفسه، ويحظى بترحيب واتفاق النظم السياسـية الحديثة والمعاصرة كافة، فإنه لم يحدث قط فى أى مكان فى العالم ولا فى أى حقبـة من حقب التاريخ السياسى للأمم أن حكم شعب ما نفسه على هذا النحو أو طبقاً لهـذا المنطوق. بل إن أعرق الديموقراطيات التاريخية فى العالم الغربى لـم تخبـر هـذه التجربة قط، وهى تحكم عادة بواسطة صفوة سياسية محدودة العدد، وإن كانـت هـذه الصفوة منبثقة من صفوف الشعب على ما يقول ديفرجيه. فضلاً عن أن ثمة اختلافـاً بيناً أيضا حول مفهوم الشعب ذاته؛ إذ يقصد به حينا طبقة أو جماعة اجتماعية معينة، ويعنى به أحياناً طاقماً من الطبقات الاجتماعية أو الجماعات القومية دون غيرها، حتى أن هذا المفهوم فى أثينا القديمة – حيث ابتكر تعبير الديموقراطيـة وظهـرت أولـى التجارب الديموقراطية فى التاريخ – لم يكن يقصد به سوى ربع سكان المدينـة مـن الذكور. أما بقية السكان فليسوا أكثر من شراذم من الرعاع والعبيد والنساء والأطفـال ممن لا يحق لهم مباشرة النشاط العام ولا يتمتعون بأية حقوق سياسية[٢]. ولقـد كـان طبيعياً – والحال كذلك – أن تتعدد تعريفات الديموقراطية وتتباين مدلولاتها[٣]. فضلاً عن اختلاف التطبيق الديموقراطى والتجربة الديموقراطية من دولة إلى أخرى، ممـا يجعل من الصعوبة بمكان – إن لم يكن من المتعذر تمامـاً – اقتفـاء أثـر أنمـوذج ديموقراطى بذاته أو اتخاذ هذا النموذج أو ذاك قرينة صدق على التطبيق الديموقراطى الأمثل.

وثمة فارق جوهرى أيضا بين الديموقراطية بوصفها قيمة سياسية وبـين البنيـة التنظيمية أو الهيكل المؤسسى الذى يتخذه التطبيق الديموقراطى فى هذا المجتمـع أو ذاك إبان مرحلة تاريخية أو أخرى. فالديموقراطية لم تعد اليوم مجرد شكل من أشكال الحكم وحسب، بل غدت "منهاج تفكير، وأسلوب حياة، ونظرة شاملة لصياغة العلاقات داخل المجتمع وتحديد الحقوق العامة والواجبات"[٤]. وهى لا تتحقق فى كل الأحـوال إلا بتوافر شروط ومحددات معينة من بينها "ضرورة الإيمان بحرية الفرد، واحتـرام ملكيته الخاصة، وتحقيق التوازن بين القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليتحقق العدل الاجتماعى للمواطنين"[٥]. ومن بينها أيضا "سيادة القانون على مختلف نـواحى الحياة، ومساواة الجميع أمامه، وعدم معاقبة أى إنسان إلا فى حالة مخالفته"[٦]. فضلاً عن ضرورة الاعتداد بالعامل الاقتصادى كقاعدة أساس للديمقراطية الصحيحة، وقوام راسخ للمساواة الحقة بين المواطنين. فلا ديمقراطية حقيقية دون مسـاواة اقتصـادية

عادلة[٧]. ومن ثم كان من صائب الرأى أن يقال: "إن الديموقراطية مزيج من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تنظم بواسطته علاقة المواطنين بالدولـة لتـأمين حريات العمل والتعبير والعقيدة ... إلخ"[٨].

على أن التسليم بكل ذلك لا ينفـى بحـال إمكانـات الـتحفظ علـى ممارسـة الديموقراطية بالرغم من توافر شروطها ومختلف مقوماتها، أو اختلاف هذه الشـروط وتلك المقومات كذلك من دولة إلى أخرى أو بين وقت وآخر داخل الدولة الواحدة، أو انتفاء تلك الشروط والمقومات واختفاؤها تماماً بحيث يتعذر تحقيق الديموقراطيـة أو تطبيقها بالفعل فى هذا المجتمع أو ذاك. فتطبيق الديموقراطية فى مجتمع تشـيع فيـه الأمية مثلاً أمر صعب. كما أنه لا يتحقق فى مجتمع يغشاه الفقر والحرمان أيضاً. وبما أن الأمر كذلك فليس من المتوقع إذن أن تكون كل دولة على اسـتعداد تـام أو دائـم لممارسة الديموقراطية. وليس من الضرورة كذلك أن تكون الديموقراطية هى أفضـل أشكال الحكم فى بعض الأحوال[٩].

وفضلاً عن هذا كله فإن تطبيق الديموقراطية فى مجتمع متخلف يعج بالمشكلات الداخلية وترهقه التحديات الخارجية، ولا يتفق ساسته على أولويات المشـكلات التـى يعانيها، ولا تلتقى أهدافهم أو تتكاتف جهودهم لمواجهة كل هذه المصاعب ودفع عجلة التطور فى الاتجاه الصحيح .. نقول .. إن تطبيق الديموقراطية فى مثل هذا المجتمـع ليس أمراً عسيراً وحسب، بل يشكل فوق ذلك عبئاً إضافياً تنوء بحمله قدرات المجتمع وآلياته، إن لم يكن سبباً مباشراً لإثارة أسباب الفرقة والانقسام والتشرذم بين جماعاتـه الاجتماعية وقواه السياسية. ويتأتى هذا كله من أن الدول المتخلفة فيما تقول (هـارفى هويلر) .. "تحتاج فى مراحل تطورها الأولى إلى قدر كبير من المهارات الفنية. كمـا أنها تبدأ تطورها عادة من مستويات عالية التعقيد، توصل إليها الغـرب بعـد قـرون عديدة. ولذلك فإن الثمن الذى تدفعه هذه الدول لتحقيق التقدم هو - فى أغلب الأحوال- تقييد تطبيق النظام الديمقراطى. وعلة ذلك أن مستوى التطور الذى اسـتغرق زمنـاً طويلاً ليصبح الآن أمراً واقعاً فى (لندن) مثلا هو ذات المسـتوى الـذى بـدأت بـه (لاجوس) تطورها، ولذلك فلم يعد فى وسع بلد كنيجريا - مـثلاً أن يخضـع بـرامج التنمية المعقدة لمناقشة المواطنين الذين ما يزالون يحتفظون بكثير من رواسب النظام القبلى، وذلك بالرغم من حاجتها إلى المزيد من مسـاندة الجمـاهير لكـى تسـتطيع الاستمرار فى برامج التنمية اللازمة. تلك هى الأزمة التى تواجه قادة الدول الناميـة وجوهرها. فهؤلاء القادة لا يستطيعون تطوير بلادهم دون التمـاس التأييـد الشـعبى المستمر. فى حين أن هذا التطوير ينبغى أن يتم بمعاونة الخبراء وبطرق تحكيمه.

ومن هنا كانت نماذج الديموقراطية الغربية التقليدية غير ملائمة للدول النامية ولا

يمكن تطبيقها. كما أن هناك من الشواهد ما يؤكد أيضا أن التطلع إلـى نقـل نمـاذج الديموقراطية الغربية وتطبيقها فى الدول النامية محكوم عليه بالفشل الذريع. فالـدول النامية لم – ولن – تخبر أبداً تلك الظروف التى هيأت أسباب النجـاح للديموقراطيـة الغربية. ومن ثم فإن أى محاولة مبكرة لفرض نماذج الديموقراطية الغربية على الدول النامية إنما هى محاولة تعوزها الحكمة ومقضى عليها بالفشل(١٠).

يضاف إلى ذلك أن وجود الواجهات الديموقراطيـة لا يعنـى دائمـاً أن واقـع الديموقراطية كله يكمن وراءها. كما أن اختفاء هذه الواجهـات لا يعنـى كـذلك أن احتمالات تحقيق الديموقراطية جد بعيدة(١١). فالديموقراطية بصيغتها المألوفة فى العالم الغربى – فيما يقول بانيكار – ليس لها فى أفريقيا مثلاً – والبلدان الناميـة بعامـة – سوى فرصة ضئيلة للغاية. وليس هذا – لحسن الحظ – أمراً مؤسفاً. إذ ربما استطاع الإنسان الأفريقى – وإنسان الدول النامية بأسرها – أن يطور نسقاً ديموقراطياً أكثـر اتساقاً وتوافقاً مع تفكيره وعبقريته، وأشد ملاءمة وقدرة على بناء أمته. فما تحتاجـه دول أفريقيا – ومعظم دول العالم النامى – هو إيجاد نظم تمكنها من تحقيـق التقـدم الاقتصادى والاجتماعى بأقصى سرعة وأعلى معدلات ممكنة(١٢).

ومما يؤكد ذلك أن المفكرين والزعماء الأفارقة – يؤيدهم فى ذلـك نفـر مـن الباحثين الثقاة – يرون أن التقاليد القبلية كانت تمثل إبان الأزمنة الغابرة رصيداً حافلاً للنهج الديموقراطى فى الحياة، بدءاً من الأهمية الكبيرة التى كانت تعلقها تلك القبائـل على دور الحوار واحترام الرأى الآخر حتى الوصول إلى نقاط التقاء واتفاق واتخـاذ قرار يلتزمه الجميع، بغض النظر عن هوية العناصر المؤيـدة أو المعارضـة قبـل الانتهاء إلى هذا القرار(١٣). وفى هذا الصدد يقول (جوليوس نيريـرى):" إن المفهـوم الأفريقى للديمقراطية يشبه المفهوم الإغريقى فى العصور القديمة. ذلك المفهوم الـذى يعنى – ببساطة – الحكم عن طريق الحوار بين الأنداد؛ إذ كـان النـاس يتناقشـون وعندما يتوصلون إلى اتفاق تصبح النتيجة قراراً جماعياً. فإذا جلس مائة من الأفـراد المتساوين، وتباحثوا سوياً حول المكان الذى يحفرون فيه بئراً؛ فإنهم باستمرارهم فـى الحوار، وتدارسهم كثيراً من وجهات النظر المتعارضة قبل الوصول إلى اتفاق نهائى، يكونون قد مارسوا الديموقراطية بالفعل. ومعنى هذا أن الديموقراطية – أساسـاً هـى الحكم الذى يقوم على الحوار بين الناس أو بين ممثليهم المنتخبين، لا على إملاء الرأى بالقوة بواسطة زمرة تتناوب الحكم بالوراثة. ويعتبر المجتمع الأفريقى – وفـق هـذا التصور، وفى ظل النظام القبلى وتصوراته وطرائقه التقليدية – مجتمعاً يقوم على مبدأ المساواة بين الأفراد، ويصرف شئونه عن طريق الحوار(١٤).

ويرتهن الحوار – بطبيعة الحال وبالضرورة – بتوافر وسائل وآليات المشـاركة

السياسية وقنواتها الشرعية من ناحية، وتهيئة الفرص التى تسمح بمباشرتها واتساع نطاقها من ناحية أخرى. وربما توافرت كل هذه المتطلبات بشكل سخى، ومع ذلك لا تكون ثمة مشاركة سياسية حقيقية، بل مجرد لون من التحركات غير المنظمة أو غير الرشيدة، أو ضرب من الاستجابات الفجة أو العفوية لمناورات الصفوة الحاكمة وفعاليات التعبئة السياسية التى تباشرها إزاء الجماهير ... إلى غير ذلك من صيغ وأنماط غير مجدية للمشاركة الجماعية، وما تنطوى عليه – أو تقضى إليه – من عواقب وخيمة، تقوض قوة المجتمع، وتعوق جهود تطوره السياسى[١٥]. ويقترن هذا كله فى أغلب الأحوال بخصوصية الهوية المميزة للنظام السياسى القائم وتوجهاته الأساسية، ونوعية القوة السياسية والطبقة – أو الطبقات الاجتماعية التى يمثلها ويحكم باسمها. فضلاً عن مدى وعى المواطنين بقضية الديموقراطية ذاتها، وأهمية مشاركتهم فى الحياة السياسية بوجه عام.

وأحسبنا فى غير حاجة لأن نؤكد فى النهاية أن ما سقناه من ملاحظات أو تحفظات فيما سبق لا يعنى رفض الديموقراطية كقيمة سياسية، أو منهاج تفكير، أو أسلوب عمل وحياة، أو نظام حكم، أو قرينة صدق على نجاح جهود التطوير السياسى. ولا يعنى كذلك القدح فى أهمية مشاركة المواطنين فى العملية السياسية، وما لهذه المشاركة من تأثير فاعل فى جدليات صنع القرار السياسى، وتوجيه حركة العمل الوطنى فى مختلف قطاعاته وشتى مستوياته. بل كل ما نعنيه ونهدف إليه هو التأكيد على أن بناء الديموقراطية – أو تحقيق المزيد من المشاركة السياسية – إن كان هو غاية جهود التطوير السياسى وفعالياته، فإنه قد يكون أيضا هو المدخل المناسب لهذه الجهود أو إحدى العمليات المفضية إليها، أو إحدى الآليات الأساسية التى تتحقق من خلالها. يضاف إلى ذلك أيضا أن القول بأن الديموقراطية هى حكم الشعب نفسه بنفسه لا يعنى كذلك حتمية التزام أنموذج ديموقراطى معين، أو ضرورة الاقتداء بهذا الأنموذج أو غيره؛ بل قصارى ما يرمى إليه هو التأكيد على أن لكل شعب الحق فى اختيار النهج الديموقراطى الذى يرتضيه، ويتساوق مع ظروفه التاريخية ومعطياته المجتمعية والاقتصادية والثقافية، ويتماشى أيضا مع منطوق المبدأ الديمقراطى ذاته. فليست ثمة نماذج ديمقراطية قطعية جامدة أو جاهزة لا يجوز تجاهلها أو الأعراض عنها. وإنما هناك – على العكس تماماً – إمكانات عديدة وبدائل كثيرة يمكن اصطناع أى منها فضلاً عن تطويعه أو تطويره.

وإذا كان من الصعب انتقاء أنموذج بذاته معياراً للتطور الديموقراطى، فإن هناك عدة مؤشرات يمكن الاهتداء بها لمعرفة مدى اقتراب هذه الدولة أو تلك من النهج الديموقراطى. وأهم هذه المؤشرات هو: "أسلوب اتخاذ القرار عن طريق الأغلبية، وتوسيع دائرة مشاركة الجماهير فى تقرير السياسة العامة وصنع القرارات، وتوجيه

الحكم لمصلحة السواد الأعظم للشعب، وإتاحة الفرصة للأقلية لكى تعبر عـن رأيهـا وتسهم فى رسم السياسة العامة، واحتـرام الحريـات والحقـوق الأساسـية للأفـراد والجماعات، والمساواة أمام القانون[١٦]".

وفضلاً عن هذا كله، فإن مشاركة المواطنين فى العملية السياسية – وإن ضـؤل حجمها وضاق نطاقها – تعد بوجه عام دلالة واضحة على مدى التطـور السياسـى للمجتمع، وتلعب فى الوقت ذاته دوراً حيوياً رئيساً فى ديناميات بناء الأمة. كما أنهـا تمثل فوق هذا كله آلية سياسية قديرة لها تأثيرها الفاعل فى تطوير أو بلـورة أنمـاط رشيدة من الولاء السياسى من شأنها ترسيخ الإحساس بالذات الوطنية وتعميق الوعى بالهوية القومية[١٧]. ولذلك فإن التوسع فيها يتطلب إحاطتها بسياج من الضوابط التـى يتعين ألا تتعدى حدودها، وتكفل لها مزيداً من الرشد والعقلانية، وتحقيـق التـوازن المطلوب بين مستلزمات المشاركة ومقتضـيات النظـام العـام؛ أى بـين الحريـة والمسئولية. وتلكم فى واقع الأمر هى إشـكالية المسـألة الديموقراطيـة ومعضـلتها الرئيسية. وإن ظلت – بالرغم من كل ذلك – قيمة عليا وطموحاً سياسـياً مشـروعاً تتطلع إليه الشعوب كافة، وتجهد من أجل تحقيقه، وتجسيده واقعاً حياً وممارسة فعلية.

المراجع

١- مثال ذلك فوز حزب الحرية اليمينى الفاشى فى الانتخابات النمساوية الأخيرة، ودخولـه الحكومة الاتحادية ضمن تشكيل ائتلافى مع حزب الشعب المحافظ.

٢- لمزيد من التفاصيل انظر: لطفى عبد الوهاب يحيى، الديموقراطية الإثينية، مركز التوزيع الجامعى، الإسكندرية، ١٩٦٧.

٣- انظر: فاروق أبو زيد، أزمة الديموقراطية فى الصـحافة المصـرية، مكتبـة مـدبولى، القاهرة، ١٩٧٦، صفحات ١١: ١٨.

٤- خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك، فى عيد العمال، أول مايو، ١٩٨٣.

5-R. Neibuhr & S. Pauli, The Democratic Experience, Fredick A. Prager Publishers, New York, 1962, p. 26.

٦- كرم شلبى، صحافة الثورة وقضية الديموقراطية فى مصر، مؤسسة دار التعاون للطبـع والنشر، القاهرة، ١٩٨٢، ص ١٩٠.

7-H. Laski, Democracy in Crisis, George Allen & Unwin, London, 1933, pp.49: 53.

٨- ك.م بانيكار، مشكلات الدول الآسيوية الأفريقية، ترجمة: نجدة هاجر، سعيد الغز، المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، ب ت، ص ٢٤.

9-L.Binder, The Ideological Revolution in the Middle East, John Wiley & Sons, Inc., New York, 1964, p.6.

10-H.Wheeler, the Political Order: Democracy in a Revolutionary Era, William Benton, Chicage, 1968, pp. 480: 481.

١١- انظر كتابنا: التنمية السياسية: دراسة فـى الاجتمـاع السياسـى، الجـزء الأول، دار المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٦، صفحات ١٣٣: ١٣٤.

١٢- ك.م بانيكار، الثورة فى أفريقية، ترجمة: روفائيل جرجس، المؤسسة المصرية العامـة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر، القاهرة ١٩٦٤، ص ١١٨.

١٣- محمد محمود ربيع، الثورة ومشاكل الحكم فى أفريقيا، دار مكتبة الفكـر، طـرابلس – ليبيا، ١٩٧٤، صفحات ١٧: ٢٢.

14-J. Nyrere, Quoted in: P.E.Sigmund, Jr., the Ideologies of the Developing Nations, Fredrick A. Prager Publishers, New York. 1963 pp. 197: 198.

15-L.W. Pye, Aspects of Political Development, Little, Brown & Company, Boston, 1966, pp. 39: 40.

١٦-خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك، المرجع السابق.

17-L.W. Pye, op. cit, pp. 39: 40.

الباب الخامس

القيم ووسائل الاتصال

الفصل الرابع عشر

القيم وكيفية التعرف عليها(*)

١- مقومات النظام الاجتماعى

هناك اعتقاد عام بين العامة والمتخصصين فى العلوم الاجتماعية بأن أى مجتمع يوجد فيه نسق اجتماعى أو تنظيم فوق عضوى يعمل من خلال قوى فوق اجتماعية خفية وواسعة النطاق، ذلك هو النظام الاجتماعى الذى يحكم كل حياتنا الاجتماعية. بمعنى آخر أن كل ما يحدث فى المجتمع هو نتيجة لعمل القوى الاجتماعية الخفية والتى تعمل رغم أنها تعمل عن بعد إلا أنها تتسبب فى كل ما يحدث بالمجتمع. و إذا ما حدث أى خطأ فى المجتمع أو أنظمته المختلفة، فإن ذلك يعنى أن هناك تدخلا أو تعديا- سواء من فرد أو من جماعة أو جماعات- على هذه القوى الاجتماعية . ولهذا فالرأى أن أى علاج لأية مشكلة أو مصاعب تواجه المجتمع يكون فى الامتثال لمتطلبات هذا النسق الاجتماعى وتقبل عمل هذه القوى الاجتماعية، مع الاعتراف بأن عمل هذه القوى هو السبيل الوحيد للخروج من هذه الصعوبات. وقد ترتب على هذا الفهم أنه بات من المسلم به أن التوصل إلى النظام والعقلانية فى الشئون الاجتماعية لا يتم إلا من خلال الكشف عن ميكانيزمات النظام الاجتماعى [١].

وعلى الرغم من شيوع هذا الاعتقاد إلا أننا نلاحظ أنه ليس هناك إشارة أو تحديد لبناء تنظيم معين يدعمه ويؤيده. فالحديث عن النسق الاجتماعى أو التنظيم يحمل ضمنيا الاعتراف بوجوده فى مكان ما بين السماء والأرض ويمارس عمله مثل قوى الجاذبية الأرضية، كما أننا لا نجد من يحاول قياس أو استنتاج عمل هذه القوى الاجتماعية والتى قد يستدل عليها من البيانات الإحصائية المتنوعة الخاصة بالأنشطة الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية. وقد يرجع هذا الاعتقاد إلى التطور التاريخى للنظريات الاجتماعية منذ القرن السابع عشر. وقد حاول المنظرون السياسيون أن يحددوا أساسا للنظام فى الحياة السياسية وأن يقدموا للمفاهيم الخاصة بالسيادة والحق الإلهى، ولهذا كانوا أول من استخدم مفاهيم ونظريات خاصة بالحكومة والتنظيم

(*) كتب هذا الفصل دكتور محمد أحمد بيومى أستاذ علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية.



الاجتماعى شبيهة بتلك التى استخدمها نيوتن فى القوانين الطبيعية. وحاول الاقتصاديون، أيضا، تكوين نظرية عن الأنشطة الاقتصادية من أجل ترشيد الصناعة وتبرير ظهورها هى والتجارة الخارجية، ولهذا استخدم مفهوم النسق الاقتصادى الذى يعمل من خلال قوى اقتصادية ذات مجال واسع. ونجد هنا تشابها بين مفاهيم الاقتصاديين ومفهوم نيوتن عن النسق الشمسى والجاذبية كقوى كونية تعمل عن بعد . وعلى أية حال، فإن هذا النسق الاقتصادى بالنسبة للاقتصاديين يعمل ويتحكم فى كل الأنشطة الاقتصادية. ومع تقدم المناهج الإحصائية الكمية فإننا نجد علماء الاجتماع يميلون إلى إثبات عمل هذه القوى الاجتماعية والاقتصادية إحصائيا، ويؤكدون وجود نسق من القوانين الاقتصادية والاجتماعية يحكم كل الأنشطة الإنسانية. فالتقلبات فى الحياة الاقتصادية، على سبيل المثال، يشار إليها على أنها علامات واضحة على وجود التنظيم الذى يحكم كل الحياة الاقتصادية.

ويشير كل هذا، إلى أن الفكر الغربى من بعد نيوتن بدأ يتجه نحو البحث عن النظام والمعنى فى الحياة الاجتماعية . وقد شارك هذا الفكر الرجل العادى الأمل فى إيجاد هذا النسق والقوى التى تحكمه لكى يحقق له الأمان والسلام والأمل. ولا شك أن الفكر الفلسفى والدينى كان لهما تأثير كبير فى قبول هذه الأفكار، خاصة وأنها تنطوى على فكرة أن الإنسان عاجز ويقع تحت رحمة شخص ما أكبر وأقوى منه ولا يملك نحوه سوى الامتثال. ففكرة النسق هنا بديل عن فكرة الألوهية أو الشخص المعظم أو القوى الطبيعية.

ولكن إذا كان لنا أن نتساءل عن كيفية فهم الحياة الاجتماعية وعملياتها وحوادثها المستمرة فى حالة ما إذا كان النظام الاجتماعى ليس جزءا من النظام الكونى، فإن المدخل المقترح هنا هو علم اجتماع القيم الذى يحاول دراسة القيم وتأثيراتها الدينامية على الفرد والمجتمع. فالإنسان كائن عضوى لا يستطيع أن يعيش على مستوى وظائفه الفسيولوجية أو دوافعه العضوية. ففى كل مكان يعيش الإنسان فى جماعة، والحياة فى جماعة تعنى، أن تلك الجماعة تطور فى مجرى التاريخ وجهة نظر ثقافية وتشكل نظاما اجتماعيا لتلبى وتنظم سلوك الأفراد بها. وهكذا نجد أن الإنسان يضفى على الطبيعة وعلى نفسه بعض الافتراضات والاعتقادات، وبعض أنماط السلوك والعلاقات الإنسانية والتى من خلالها يحاول خلق طريقة إنسانية للحياة فى مكان الوجود العضوى للإنسان. فمن أجل الاستمرارية والبقاء يحاول أن يكون بعض الافتراضات الخاصة بالكون كيف يعمل؟ وأين مركز القوى الذى يتحكم فى الحوادث والأشخاص؟ كما يحاول الإنسان أيضا، أن يدرك مكانه فى الطبيعة، وكيف خلق؟ وما

مصيره؟ وما هى علاقته كفرد مع أقرانه فى الجماعة الإنسانية؟. باختصار، يحـاول الإنسان أن يطور مفهوما عن الطبيعة الإنسانية، وتصوراً عن ذاته من أجل أن يـنظم ويوجه سلوكه طبقا لهذا التصور أو المفهوم. ولا شك أن هذه التصـورات والمفـاهيم تختلف وتتنوع حسب الثقافات المختلفة.

ويحاول كل جيل أن يلقن ويعلم الأطفال الاعتقادات المتوارثة وأن تكون أفكارهم وأفعالهم وسلوكهم طبقا لما اصطلحت عليه الجماعة وتؤكده التقاليد.وهكذا فـإن كـل جماعة تحاول أن تحقق نظاما اجتماعيا يحقق تنظيما للسلوك الإنسانى. وينظر إلى كل ثقافة على أنها واحد من العديد من الطرق التى تحاول أن تصـمم طريقـة للحيـاة. فالثقافة، إذن، هى تنظيم الوظائف والدوافع الإنسانية فى سلوك إنسانى مـنظم طبقـا للافتراضات والاعتقادات الخاصة بكل جماعة. فالثقافة تعمـل مـن خـلال النظـام الاجتماعى. والأسرة والمدرسة ومؤسسات التنشئة الأخرى تحاول أن تعلـم الأطفـال الاعتقادات الرئيسية والافتراضات الأساسية النابعة من الدين والقانون والقيم والتقاليد، حتى يتعلم الطفل أن يكون سلوكه مقبولاً ممن حوله. وبنموه يبدأ فى ممارسة سـلوكه فى تنظيمات معينه، وهناك يتعلم كيف يوائم بين أهدافه وأهداف الآخرين، وكيـف أن الجماعة هى التى تصدق على أنواع السلوك المسموح به، وبهذا تعطى وجودا للنظـام الملاحظ والقواعد السلوكية الثابتة وعمل التنظيم أو النسق الاجتماعى ككـل. فأنمـاط السلوك الاجتماعى تنشأ من الفعل ورد الفعل والتفاعل بين الأعضاء،ولهذا يعد السلوك الانحرافى أو الإجرامى سلوكاً غير ممتثل، أى سلوك أولئك الذين لا يمتثلون للمعايير والقيم المتفق عليها من المجتمع. والحقيقة أننا لو أمعنا النظر فى الأمـر، سـنجد أن هؤلاء المنحرفين قد فشلوا أثناء تجربتهم الطفولية فى تعلم هـذه الأنمـاط السـلوكية المسموح بها، فأصبحت بالنسبة لهم أمراً مستحيلاً يحاولون التغلب عليـه أو الهـرب منه. وتتضمن عملية التنشئة الاجتماعية أيضا، أن ينمى الفرد رؤيته الخاصة للثقافـة والمجتمع، فالفرد من خلال مشاعره نحو ما يتعلم يطور طريقة تنظيم وتفسير تجربته ومشاعره مع الآخرين، هذه العملية الدينامية لتنظيم التجربة طبقا لوسائل الفرد هى ما نطلق عليه "الشخصية".

فالنظام الاجتماعى إذن، يبدو كأنه الطريقة التـى تصـور شخصـيات الأفـراد المختلفة عندما تقبل وتترجم تعاليم الثقافة الخاصة بها، وتتعلم كيف تقوم بالممارسـات المصدق عليها من الجماعة، والخاصة بالحياة النظامية باعتبارها وسيلتهم فى الحيـاة. والنظام الاجتماعى لا يظهر من قوى كونية ولكن من أنماط السلوك الإنسـانى الـذى تعضده قيم وتقاليد الجماعة.

٢- البناء المعيارى فى المجتمع

خلق ا (تعالى) الإنسان وميزه عن الكائنات الأخرى، وهذا التمييز ليس من الوجهة التشريحية أو الفسيولوجية أو النفسية- على الرغم من أن الإنسان قد حباه ا وفضله على غيره فى تلك النواحى- ولكن هناك شيئاً آخر يميز بين الإنسان والكائنات الأخرى، ألا وهو إدراكه لأسماء الأشياء وقيمها. فهذا الإدراك للقيم يضع الإنسان فى مكانة سامية لا يرقى إليها أى كائن آخر. وعلى أساس هذا الإدراك وتلك المكانة التى هى من صنع القيم وخلقها، والتى يتقلدها الإنسان بالفعل، يقوم الحد الفاصل بين عالم الإنسان وعالم الكائنات الأخرى. ومن نفس المنطق يمكن القول أن الناس فى العالم الإنسانى يختلفون فيما بينهم بحسب إدراكهم للقيم. وعلى الرغم من التسليم بأنهم جميعاً متساوون فى "القيمة المعنوية"- وإن كانت المساواة قيمة مثالية- إلا أن القيم وكيفية إدراكها تختلف وتتنوع وفقا لتباين قدرات الناس واختلاف ظروفهم الاجتماعية والطبيعية.

والمجتمع الإنسانى فى حقيقة الأمر بمثابة "بناء معيارى" يعكس حياة معنوية يمتثل لها الأفراد وتتميز بالقوة والأصالة. وتعليل ذلك، أن المجتمع يتمثل فى نظام من الأعضاء والوظائف يميل إلى الاحتفاظ بنفسه بعيدا عن عوامل الهدم التى تهدده من الداخل أو الخارج، ولهذا يميل الأفراد، فى اتصال مشاعرهم الفردية، أن يكون هذا الاتصال تعبيراً عن " روابط متقاربة" حتى يتيح لمشاعرهم أن يؤثر بعضها فى البعض الآخر تأثيراً إيجابياً، ومن ثم ينبعث عن هذا المركب المعيارى " حياة نفسية من نوع جديد تختلف عن حياة الفرد بصورة خاصة". يتميز هذا البناء المعيارى بالسمو، وذلك لأنه من خلق المجتمع، وينمو فى مجاله، فهو يشكل شعوراً يحتوى طاقة معينة لا تسمو إليها المشاعر الفردية، ومن ثم يسود الفرد إحساس بالخضوع لقوى هذا البناء المعيارى. قوى لا يعرف لها نظير فى مجال المشاعر الفردية. ويشعر الفرد حيالها بأنه لا يملك أمر نفسه وإنما بالتبعية وضرورة تسليم قيادته لها. فالفرد هنا فى امتثاله لهذا البناء المعيارى، ينتقل من عالمه الشخصى ووجوده الخاص إلى عالم جديد يختلف تماما عن البناء المادى أو الطبيعى الذى يحيط بالإنسان.

والإنسان لا يمكنه أن يدرك ويمتثل لهذا البناء المعيارى إلا لأنه كائن اجتماعى أو لأن المجتمع هو الذى يحمل الإنسان بل يجبره على أن يعلو على نفسه ويمتثل لمعاييره. وبهذا يشعر المجتمع بنفسه، ويرفع الفرد إلى مستواه ويأخذ بيده إلى مجال البناء المعيارى.

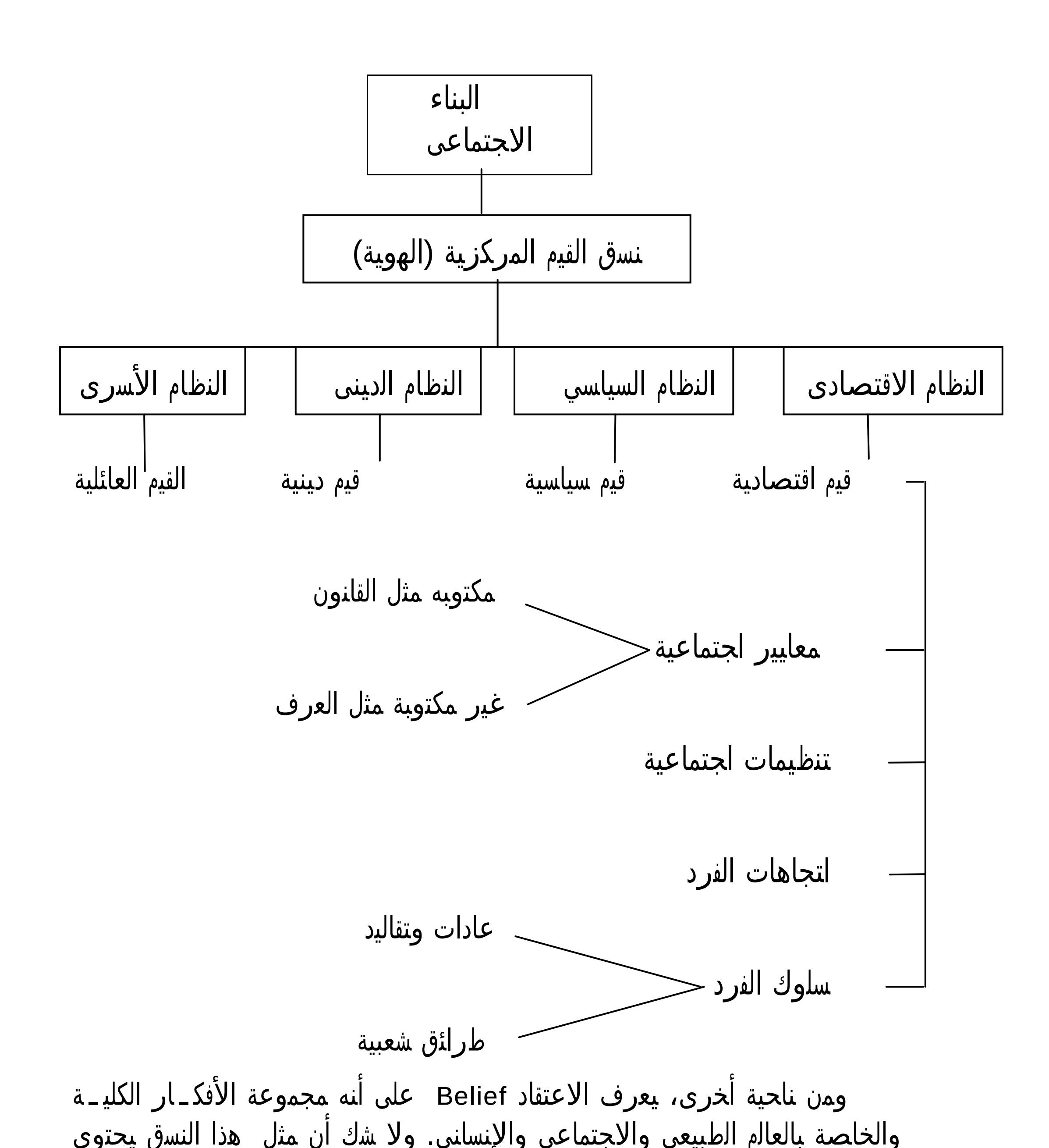
والمجتمع لا يتكون دون وجود هذا البناء المعيارى، وهو بالإجمال، أفكار تنطوى على صور الحياة الاجتماعية وتتضمن الملاحظات التى تتعلق بهـا. ويحمـل البنـاء الاجتماعى الخطوط الأساسية لتلك الحياة وتطورها، وهو لـيس أمـراً مجـرداً مـن التصورات الفكرية الجافة الخالية من أية فاعلية، بل إنه فى الحقيقـة ينطـوى علـى عوامل محركة، فثمة قوى واقعية فعالة تمده وتساعده، تلك هى القوى المعنوية التـى تسمو على القوى الطبيعية الأخرى. وهذا البناء المعيارى، يحقق للإنسان والمجتمـع غايات المستقبل المنشود من جهة، ويبين ما تحقق من هذه الغايات من جهة أخـرى. فضلا عن ذلك، فهو بناء له طابعه الخاص تدور حوله رغبات الإنسان لتتحدد مكانها من رغبات الآخرين.

والواقع أن هذا البناء المعيارى، الذى يستمد قوته من القوى المعنويـة للمجتمـع والذى تنبنى عليه الحياة الاجتماعية، يتجدد ويتغير فى فتـرات الثـورات والأزمـات الاجتماعية، التى تتمخض عنها فترات خلاقة مجدده، يتجه فيها الناس تحـت تـأثير ظروف متنوعة، إلى التقارب فيما بينهم، وتنشأ معايير وقيم جديدة تعكس أنواعا جديدة من العلاقات. والحق أنه فى تلك اللحظات من حياة الجماعات، تمارس الحياة وهـى على مثل هذا التسامى دورها بقدر من الشدة، يجعلها تجرف أمامها بواعـث الفرديـة والأنانية. وفى مثل هذه اللحظات، يميل البناء المعيارى إلى الاتحاد مع الواقع. فالناس يخامرهم شعور بأن المثل الأعلى الذى سيغدو، هو الواقع بعينه، وأن ملكوت السموات أوشك أن يتحقق على الأرض. غير أن هذا الإحساس الحماسى لا يدوم طـويلا، لأن هذا الحماس نفسه لا يمكن أن يستمر ملتهبا إلى غير نهاية، بل سرعان ما يفتر ويرجع الأفراد إلى واقعهم العادى المألوف. وحينئذ تحتذى الأفعال والأقوال بالبناء المعيـارى الجديد، وتتحول هذه القوى الخصبة إلى ذكريات وجزءاً من تراث المجتمع. ولا شـك أن أى صورة من صور التراث تأتى على غرار النسق الذى تمثله ولكنها لا تخـتلط به، لأنها ليست بأية حال، سوى مجموعة من المعايير سرعان مـا يلحقهـا الفتـور والذبول إن لم يتعهدها المجتمع بالرعاية باستمرار. وهذه المهمة يتكفل بأدائها الأعياد والاحتفالات العامة الدينية والعلمانية ومظاهر الفن وحركات الإصـلاح والثـورات. فمـن هذا الطريق يسترد البناء المعيارى نضارته وانتعاشه، ويعود إلى الواقع المادى وينشأ واقع جديد، ولكنه لا يلبث أن يتميز بذاته عن هذا الواقع القديم ويحتفظ بقداسـته ويسمو... وهكذا

وإذا نظرنا إلى المجتمع نظرة تحليلية، فإننا نجده يتكون من عديـد مـن الـنظم الاجتماعية Social nstitutions مثـل النظـام الاقتصـادى والسياسـي والـدينى

والأسرى... وهكذا، ويتكون النظام من قيمValues معينـة تحـدد هويتـه. فالنظـام الاقتصادى فى الغرب، على سبيل المثال، يمثل قـيم الفرديـة وتنميـة رأس المـال والمنافسة. ويعكس النظام، من ناحية أخرى، هذه القيم فى مجموعـة مـن المعـايير Norms التى قد تكون مكتوبة فتأخذ شكل القانونLaws، أو غير مكتوبة فتأخذ شكل العرفMores أو التراثTraditions. هذا، ويعكس أى نظام مجموعة من التنظيمات الاجتماعية يسلك الفرد داخلها أنماطاً من السلوك تعكس بدوها اتجاهات Attitudes الفرد نحو النظام. ويمكن توضيح ذلك بالرسم المبين فى الصفحات التالية.

ويمكن ملاحظة أن البناء المعيارى يحتوى على العديد من المفـاهيم المتداخلـة والتى يجب أن نميز بينها. فالمعيارnorm (من اللفظة اللاتينيةnorma) هو قاعدة أو مقياس أو نمط للسلوك. والمعايير الاجتماعية بذلك تكون قواعد للسـلوك أو بمعنـى آخر، مقاييس من خلالها يحكم على السلوك بأنه مقبول أو غيـر مقبـول اجتماعيـا. والمعيار بهذا المعنى ليس متوسطاً إحصائياً للسلوك الفعلى، ولكنه ببسـاطة، تحديـد ثقافى للسلوك المرغوب فيه[٢]. ويستخدم مفهوم العادة Custom للإشارة إلـى كـل الأنماط السلوكية المشتركة بين جماعة أو مجتمع معين والتى تعد بمثابة طرق تقليدية للناس فى حياتهم. والإشارة إلى طريقة معتادة تعنى أن سلوك المجتمع له تاريخ طويل وأصبح جزءاً من سلوك الفرد. وغالباً ما تؤيد الجماعة العادات التى تتـوارث مـن تقاليد المجتمع وتراثه. وفى بعض الأحيان قد يبدو أن هناك عادات لا تتفق مع أهداف المجتمع، ولهذا تعرف هذه العادات بأنها سلبية أو غير مقبولة. والمقياس الذى يستخدم للحكم على التصديق على هذه العادات هو المعيار الخاص بالسـلوك المقبـول. أمـا الطرائق الشعبية Folkways فهى مجموعة من العادات التى تأصلت عـن طريـق التكرار ولها علاقة مباشرة بالحاجات الفردية للإنسان. بمعنـى آخـر، أن الطرائـق الشعبية هى أنماط متكررة من السلوك، وقد نجمت عن محاولات التكليف مـن خـلال أسلوب المحاولة والخطأ. وإذا ما تطورت الطرائق الشـعبية فإنهـا تصـبح أعرافـاً Mores لها الطبيعة الإلزامية، ويعد الخروج عليها خروجا على قوانين المجتمع غير المكتوبة "الشفهية"[٣]. ويعرف الاتجاهAttitude على أنه تنظيم عقلى للاعتقـاد فـى موضوع أو موقف معين يتطلب الاستجابة بطريقة تفضيلية.



ومن ناحية أخرى، يعرف الاعتقاد Belief على أنه مجموعة الأفكـار الكليـة والخاصة بالعالم الطبيعى والاجتماعى والإنسانى. ولا شك أن مثل هذا النسق يحتوى على العديد من الجوانب، فقد يحال نسق الاعتقاد إلى العديد من الأنساق الفرعية مثـل الاتجاهات، والأيديولوجيات، والأديان، والعلم القيمة نوع من الاعتقاد، وتدخل ضـمن النسق الاعتقادى الكلى للإنسان. فهى تحدد ما يجب أن يكون وما لا يجب أن يكـون، فهى مثل مجردة، سواء إيجابية أو سلبية لا ترتبط بـأى نـوع مـن الاتجاهـات أو المواقف، تعكس فقط اعتقاد الفرد نحو وسائل وأهداف مثالية للسلوك. وقد نتحدث عن

القيم كوسائل مثالية للسلوك مثل الحق والعـدل والجمـال، أو الدقـة أو التعقـل، أو التواضع والفخر والولاء.. إلخ. أو نتحدث عنها كأهداف مثالية مثل الأمن، والسعادة، والحرية، والمساواة، والقوة، والإخلاص... إلخ. وأخيراً قد نشير إليهـا كقـيم فرديـة خاصة باعتقادات فرد معين. فقد يكون للشخص الناضـج آلاف الاعتقـادات ومئـات الاتجاهات، ولكن فى الحقيقة ليس لديه إلا اثنتى عشرة قيمة. وكما سوف نرى، فـإن نسق القيم يأخذ التنظيم الهرمى، فالقيم توضع فى أولويات حسب أهميتها. فقد تكـون قيم الحق والجمال والدين بالنسبة لفرد ما أو جماعة ما على قمة هرم القيم وتكون قيم مثل النظم والثروة فى قاعدة الهرم. وقد يأخذ هذا الهرم بالنسبة لفرد أو جماعة أخرى شكلاً معاكساً وهكذا[٤].

جملة القول، أن الأفراد فى المجتمع يجدون أنفسهم أمام نوع من البناء المعيارى الذى يتعلق بنوع من التقويم، ويعتمد هذا التقويم أساساً على سلم من القيم، ويقوم على نحو معين، بحيث يعلو على التقديرات الشخصية المتغيرة للأفراد، فالأفراد، يجـدون أنفسهم فى حقيقة الأمر إزاء سلم من القيم على نحو مقرر تماما، وفى وضع خـارجى عنهم، كما أنه لا يعتبر ترجمة عن مشاعر الأفراد. ولذلك فـإنهم لا يملكـون إلا أن يلائموا أمرهم وفق هذا السلم القيمى الذى يفرض عليهم فرضا. ولا يخفـى إذن، مـا للبناء المعيارى من مقدرة على فرض نفسه على الأفراد بما يملكه من سلطة معنويـة مستمدة من الدين أو من الأصول الجمعية. ولهذا نجده يقاوم كل ما يعتـرض سـبيله ويقف فى وجهه. ولهذا يمكننا أن نفسر ما لهذه القيم من قوة فى توجيه أفعـال الفـرد نحو غايات ومصالح المجتمع وكيف تساعد هذه القيم على احتفاظ المجتمـع بذاتيتـه الخاصة.

٣- الأحكام الواقعية والأحكام التقويمية

أ- التفرقة بين الأحكام التقويمية والأحكام الأخرى

يكون الأفراد لأنفسهم أفكاراً عن حقيقة الواقع وما هو عليه، وهـذا مـا نسـميه بالاعتقادBeliefs، كما يكونوا أفكاراً عما يجب أن يكون عليه الواقع، وهذا ما نسـميه بالتقييمات Valuation. واعتقادات الشخص، أى معرفتـه، يمكـن الحكـم عليهـا موضوعياً بأنها صحيحة أو كاذبة، أو كاملة. ولكن تقييماته، التى تمثل موقفاً اجتماعياً أو علاقة، قد توصف بأنها صحيحة أو مرغوبة فيها أو العكس، تلك التقييمات لا يمكن أن يحكم عليها بنفس المعايير الموضوعية التى يمدنا بها العلم. والناس فـى آرائهـم يعبرون عن اعتقاداتهم وتقييماتهم، وغالبا لا يميزون بين ما يعتقدون أنهـم يعرفونـه وبين ما يحبون أو لا يحبون[٥].

ويقدم لنا دوركايم تفرقة أخرى بين الأحكام الواقعية والأحكام التقويميـة حيـث

يذهب إلى أنه: عندما نقول إن الإحساس ذات ثقل معين، أو أن نصف المنضدة بأن لها طول وارتفاع وحجم معين، فإننا بذلك نكون قد أصدرنا حكما ينحصر عمله فى تفسير وقائع معينة، أى حكم يشرح ما هو كائن. ويطلق دوركايم على هذه الفئة من الأحكام، أحكام وجود أو أحكام واقعية. ولكن بالإضافة إلى هذا النوع من الأحكام، هناك فئـة أخرى منها ينحصر عملها فى تقدير ما تساويه هذه الأشياء بالنسبة للذات المدركة، أى ما يراه إنسان ما من قيمة تلك الأشياء. وهذا يطلق عليه دوركايم الأحكام التقويمية(٦).

ويحذرنا دوركايم بأننا قد نطلق الأحكام التقويمية على أى حكـم يرمـى إلـى التقدير مثل قولى، إننى " أفضل" النشاط على الراحة. هذا الحكم قد يعبر فى ظـاهره عن أمر تقديرى ولكنه فى حقيقته حكم واقعي بسيط، حيث أنه حكم يعبر فحسب عـن الكيفية التى تتصرف بها حيال بعض الموضوعات المعينة، وهى أننـى أحـب هـذه الأشياء أو أفضل تلك الأنشطة عن غيرها.

فالتفضيل هنا واقعة مثله فى ذلك مثل وزن الأجسام. ولذلك نقول أن الأحكام من مثل هذا النوع ليس من عملها أن تضفى على الأشياء (القيمة) التى تخصـها وإنمـا عملها- كما يقوم دوركايم- هو أن تثبت للذات بعض الحالات المعينة.

كذلك يجب أن نفرق بين الأحكام التقويمية والرغبات الشخصية التـى توصـف بأنها ذاتية غير قابلة للنقل إلى الآخرين. ولشرح ذلك نقول، أن الذين يعانون من هذه الحالات الداخلية- بالرغم من اعتقادهم القوى بأنهم يشعرون بها –إلا أنهم مع ذلك لا يستطيعون- من جهة أخرى- أن ينقلوا ما يشعرون به إلى غيرهم. وذلـك لكونهـا حالات شخصية خاصة تلتصق بذات من يعانيها ويصعب التعبير عنها للآخرين.

ب – موضوعية الحكم التقويمى

أما الأحكام التقويمية فإن دوركايم يصفها بالموضوعية. فعنـدما نقـول إن هـذا الإنسان "على" خلق رفيع أو إن هذه اللوحة "ذات" قيمة فنية عالية وإن هذه المجوهرات "تساوى" الكثير، ففى هذه الحالات ومثلها نجد أننا نصف هذه الأشياء أو الموجـودات "بصفة موضوعية" مستقلة تماما عن كيفية الإحساس بها لحظة حكمى عليها. ولشـرح ذلك يقول دوركايم، إننى قد لا أكون خبيراً فى تقدير ثمن هذه المجوهرات غيـر أن هذا لا يقلل مما قد يكون لها فى الواقع من قيمة فنية فى ذلك الوقت، كذلك قد أكـون قليل الاحتكاك بالفنون ولكن هذا أيضا لا يعنى أن أنكر ما قد يكون موجوداً من القـيم الجمالية. ونفس الشئ بالنسبة لاعترافى بالقيمة الأخلاقية.

ما يريد أن يقوله دوركايم إذن هو أن هذه القيم موجودة وجوداً على نحـو مـا، خارج عنى، ومما يؤكد ذلك أننا لو اختلفنا مع الآخرين فى تقدير كيفية قيمة معينة فإننا

نحاول تقديرها بالبرهنة المستمدة من مجال لا شخصى. وهذا يعنى، إذن، أننا نسـوغ ضمنيا مطابقة هذه الأحكام لنوع ما من الحقائق الموضوعية التـى يمكـن أن ينعقـد الاتفاق بشأنها. وهذه الحقائق الموضوعية هى حقائق من نوع خاص وهى عينها نفس الحقائق إلى ينشأ على أساسها ما ينشأ من قيم وما يتعلق أيضا بهذه الحقائق من أحكام تقويمية.

جـ – تحليل عناصر الحكم التقويمى

ويتساءل دوركايم كيف يمكن أن توجد هذه الضروب من الأحكام؟ فكـل قيمـة تفترض:

(١) تقديراً عن طريق ذات مدركة.

(٢) هذا التقدير يرتبط ارتباطاً محدداً بحساسية معينة، فالشىء الذى له قيمة هو أمـر مقبول على وجه من الوجوه.

(٣) ما هو مقبول مرغوب فيه، أى أنه موضوع رغبة، ثم أن كل رغبة هى فى نهاية الأمر حالة داخلية، ومع ذلك فالقيم التى تدور فى هذا المجال هـى أمـور لهـا مـن الموضوعية ما للأشياء نفسها من ذلك.

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو كيف يمكن التوفيق بين هـاتين الخاصـيتين واللتان يبدو أنهما متناقضتان؟ بمعنى كيف يمكن أن تكون الأحكام شعورية وهى فـى نفس الوقت حالة مستقرة عن الذات التى تمارسها.

وللإجابة على ذلك- كما يذكر دوركايم- ذهب فريق مـن المفكـرين إلـى أن الفارق بين هاتين الخاصيتين ليس فارقاً ظاهرياً محضاً. فالقيمة- كما يدعون- أمـر يتعلق بخاصة من خصائص الشئ الذى يتصف بها. وعلى ذلك فالحكم التقويمى، قد لا يكون له من وظيفة، غير شرح كيفية ما ينشأ عن هذه الخاصية لدى الذات التى يصدر عنها هذا الحكم. أما عن أثر هذه الخاصية فى تلك الذات، فإن الأمر قد يكـون علـى نحوين: إذا كان الفعل مقبولاً، كانت القيمة إيجابية، وإذا كان علـى العكـس- غيـر مقبول- كانت القيمة سلبية.. وهكذا. فالعدل قيمة لأنه يوفر الضمانات الفردية للحيـاة، والقتل جريمة أو "عكس قيمة" لعكس السبب نفسه.

وجملة القول أن قيمة الشىء إنما هى فى بساطة ما يحققه مقدار الشىء من آثار تنشأ عنه بما له من خصائص ذاتية فى ذات معينة.

د- مصدر القيمة

ولكن ما هى هذه "الذات" التى يتعلق تقدير قيمة الأشياء بها والتـى تسـتلزم أن

يكون الأمر بالنسبة لها على هذا النحو.

١- هل هى الفرد؟ وكيف يمكن أن نفسر إذن، نظام القيم الموضوعية الـذى يوجـد ويعترف به المجتمع؟ ولو سلمنا بهذا الرأى- أى أن الفرد هو صانع القيمة، فإن مـا ينشئ القيمة هو أثر الشىء فى الحساسية، فى حين أنه يوجد تبـاين بـين ضـروب الحساسيات الفردية. فما يسُرُ له شخص قد ينفر منه آخر. فالقيم لا يمكـن –إذن- أن تفسر بأسباب نفسية بحتة.

٢- كذلك لا يمكن أن نبدل الرأى باتخاذ "نموذج متوسط" يمثل أغلبية من الأفراد، أى حيث يكون التقدير الموضوعى للأشياء فى هذه الحالة هو التقدير الـذى يعبـر عـن الكيفية التى تؤثر عن طريقها هذه الأشياء فى الفرد المتوسط، ويرفض دوركايم هـذا، وذلك ببساطة أنه لو تحقق هذا لواجهنا ثمة مسافة شاسعة وفارقاً كبيـراً بـين السـلم الموضوعى المزعوم للقيم الإنسانية وبين الكيفية التى يبنى الفرد العادى فـى الواقـع على أساسها تقديره للقيم. فالمتوسط الشعورى لا يمثل مجال الشعور الحقيقـى للفـرد العادى تمثيلاً صادقاً، بل هو غالباً شعور فاتر ضعيف، بالقياس إلى ما يكـون عليـه الأمر بالنسبة لشعور الفرد العادى. وفى مجال الأخلاق نجد أن الشعور الأخلاقى الذى يمثل "المتوسط" شعور ضعيف بالنسبة للفرد العادى فيما يتعلق بـالقيم التـى تـرتبط بالواجبات الأخلاقية. وعلى هذا فإن دوركايم يرفض اعتبار هذا المتوسط الشـعورى مصدراً للأخلاق أو القيم

٣- هناك بديل لهذين المصدرين وهو إحلال "المجتمع" محل "الفـرد" أو "المتوسـط". فالمجتمع – كما يؤكد دوركايم – هو الذى يضفى على الشئ قيمته. فالذات هنـا "ذات جمعية" لا ذات فردية، وهذا الاتجاه يحقق تقديراً موضوعياً لأن التقدير أصبح تقـديراً جمعياً.

هـ - الاتجاه الاجتماعى فى تفسير مصادر القيم

ولا شك أن هذا الاتجاه الاجتماعى يفضل عـن غيـره مـن حيـث أن الحكـم الاجتماعى بالضرورة حكم موضوعى بالنسبة للأحكام الفردية. فالأفراد وهم بصـدد الأحكام الاجتماعية، إنما يجدون أمامهم نوعاً خاصاً من التقويم .هو سلم من القيم يقوم على نحو معين ويعلو بالتجربة على التقديرات الشخصية المتغيرة للأفراد. فـالأفراد يجدون أنفسهم إزاء جدول للقيم على نحو مقرر تماماً وفق وضع خارجى بالنسبة لهم. فهو ليس من حقهم فرادى ولا هو ترجمة عن المشاعر الفردية الشخصـية الخاصـة بكل فرد منهم، وهم لا يملكون إلا أن يلائموا أحكامهم وفق هذا الجدول. فالرأى العام- مثلا- يميل إلى فرض نفسه عن الحالات الفردية فرضاً بما له مـن سـلطة معنويـة مستمدة من أصول جمعية . فتراه يحاول أن يبسط نفوذه قهراً أو يقاوم كل ما يعترض

سبيله ويقف فى وجه المنشقين والخارجين على الأوضاع التى اصطلح عليها؛ ولهـذا نجده يقاوم ويلوم من يحاول العبث بمبادئ الأخلاق التي سنها الرأي العام. كذلك الحال في المجال الفني أو الاقتصادي. فالرأي العام يقاوم من يريد أن يبخس الأشياء قيمتهـا المادية أو الجمالية التي تواضع الرأي العام عليها. كل هذا يفسر الضرورة التي نعاني من عبئها ونحن نتصدى لإصدار الأحكام التقويمية. فنحن نشعر بأننا لسـنا مطلقـي الحرية ونحن حيال التقدير، بل نشعر أننا منساقون لمحاذاة ذلـك الجـدول أو السـلم القيمى المعترف به.

وهناك مظهر آخر للأحكام التقويمية، وهو أنه بالرغم مما لهذه القيم من سـلطة فيما تخلقه من أثر للحقائق علينا، إلا أنها فى الوقت نفسه تحتل مظهراً آخر يختلف عن ذلك تماماً. أعنى، ما نجده يخامر نفوسنا تلقائياً من شـعور بالميـل حيالهـا كـأمور مرغوب فيها. ويفسر دوركايم ذلك بأن المجتمـع هـو مصـدر هـذين المظهـرين المتعارضين فيرى:(أ) من جهة المشرع صاحب السلطة المعنوية القاهرة التى ندين لها بالتوقير والاحترام، (ب) وهو أيضا الخالق المنشئ لتراث الحضارة، والقـائم علـى رعاية هذا التراث. وهكذا يحقق المجتمع وجودة كسلطة آمرة من جهة وفـى الوقـت نفسه كعون مرغوب فيه، من جهة أخرى.

ولا شك أن القيم نماذج مختلفة تتباين فيما بينها فمنها قيم اقتصـادية، وأخـرى أخلاقية، ومنها قيم دينية وأخرى جمالية، ومنها قيم فكرية ونظرية وسياسية... وهكذا. ولقد بذلت محاولات لرد هذه القيم إلى بعض الأفكار مثل الخير أو الجمال أو الحق أو المنفعة، ولكن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح، وذلك لأنه لوحظ أن القـيم- كمـا يدعى أصحاب هذا الاتجاه- تنشأ عن أثر الأشياء فى عمل الحياة الاجتماعية، لا بكيفية واحدة فحسب، ولكن من العسير والأمر هكذا فهم وتفسير السبب فى تنـوع القـيم. إذ كيف يواتيها هذا الاختلاف –وهى فى حقيقة الأمر نماذج متباينة تختلف فيمـا بينهـا اختلافاً نوعياً- لو أنها كانت تصدر جميعاً عن كيفية واحدة بعينها فحسب.

فالقيمة – كما يدعى أصحاب هذا الاتجاه- ليست أمراً قائماً بالذات فـى الشـئ وإنما هى التى تفسر طبيعته. ولكن دوركايم يعتبر هذا الزعم مصادرة تتعارض مع ما تثبته الوقائع. فهناك الكثير من الحالات التى لا تنطوى على أية علاقة تشير إلى هـذا الزعم، فالصنم- مثلا- شئ مقدس، والقداسة أرفع القيم. ومع ذلك فليس الصـنم فـى الغالب إلا قطعة من الحجر أو الخشب، هى فى ذاتها شئ تافه مجرد من أى نوع من أنواع القيمة . ومعنى ذلك أن القيمة التى تتعلق بالشئ ليسـت بـالمرة أمـراً يتعلـق بالخصائص الذاتية للأشياء أيا كانت هذه الخصائص، أى ليس هناك- أى تناسب بين خصائص هذه الأشياء من جهة وبين قيمتها من جهة أخرى. وإذا كان الأمر كـذلك-

أى أن قيمة الأشياء لا تتعلق بخاصية من خصائص الواقع التجريبى- فلا يجـوز أن يقال أن مصدر القيمة يمكن أن يكون خارجاً عما هو متوقع أى بعيـداً عـن مجـال التجربة؟.

ويعترف دوركايم أن بعض المفكرين ذهبوا إلى أن للإنسـان " ملكـة" خاصـة يتجاوز عملها مجال التجربة، هذه الملكة فى وسعها أن تتصور أمراً آخر غير ما هو كائن، أى أن من شأنها إدراك "المثل العليا". وبناءا على ذلك فإن قيم الأشـياء يتعلـق تقديرها بالمثل العليا المدركة. فيقال- على هذا النحو- أن للأشياء قيمة حين تعبر عن مظهر من مظاهر المثل العليا، وكذلك تعلو قيمتها أو تنخفض وفقا للمثال الذى تعبـر عنه من جهة، وطبقا لما تستوعبه هى نفسها من معناه وتعكسه من جهة أخرى.

إلا أن دوركايم لاحظ أن هذا الاتجاه بالرغم من أنه يربط القيمة بالمثل الأعلى- وهو فى ذلك يدرك القيمة مستقلة عن طبيعة الأشياء- إلا أنه يترك القيمة نفسها فـى نهاية الأمر بدون تفسير. فأصحاب هذا الاتجاه يفترضون هذه القيم ويسـلمون بهـا ولكنهم لا يفسرون الأمر فيما يتعلق بها. فالمثل الأعلى إن لم يعتمد على الواقع، فإنـه لا يمكن أن يجد من الشروط ما يجعله أمراً معقولاً. والمثـل الأعلـى- كمـا يؤكـد دوركايم- أمر نسبى يختلف بحسب الزمان والمكان، كذلك الحال بالنسبة لسـلم القـيم الذى يعانى بدوره تغيراً يوازى هذا التغير الذى يعترى المثل الأعلـى نفسـه، وهـذا التغير-كما يدعى دوركايم- أمر ينجم أصلاً وحتماً عن طبيعة الأشياء نفسـها وهـو يلازم طبيعة الجماعات الإنسانية.

ويتساءل دوركايم عما إذا كان يترتب على تغير هذه الأحكام التقويمية وفقا لتغير الجماعات الإنسانية وعلى النحو الذى تتغير طبقا له نظم القيم المطابقة لهذه الأحكام أن يكون لهذه وتلك أصل جمعى. إن كان الأمر كذلك- كما يذهب دوركايم - فلا داعـى أن نرد هذه الأحكام التقويمية إلى أحكام واقعية، لأن ذلك يخنق فكرة القيمة كـذلك لا داعى إلى ردها إلى تلك الملكة (غير المعروفة الكيفية) والتى يناط بها ربط الإنسـان بعالم سام متعال. فبالنسبة لدوركايم الأمر لا يعدو أن القيمة إنما تنجم عن العلاقة التى تربط الأشياء بالمظاهر المختلفة للمثل الأعلى ولا يعنى هذا التحليق فيما وراء الوجود، وإنما هو أمر قائم فى الطبيعة ويعتمد عليها ويسلم به التفكير الواهى كما يعلم بما فـى العالم الطبيعى. ولا بد من الاعتراف بأن قيمة الأشياء أمر مستقل عن طبيعة الأشياء. ومع ذلك فإن هذه المثل العليا الجمعية لا يمكن أن تتكون ويشعر الناس بوجودهـا إلا إذا ارتبطت بأشياء يستطيع أن يراها الناس وتتمثل لهم فى أمور مرتبة مثل الرسـوم الرمزية والشعارات والصيغ المدونة والشفهية. وقد يحدث أن تنطـوى بعـض هـذه الأشياء على نوع ما من الجاذبية للمثل الأعلى بما تحتويه هى من خصائص ذاتيـة،

ينظر إليها خطأ على أنها السبب المنشئ للقيمة. ولكن هذا فى حقيقة الأمر لا يعنـى غير أن المثل الأعلى هو نفسه أهل لأن يتجسد فىأى شئ مهما يكن مـن أمـر هـذا الشئ. فهو يعلو بهذه الأشياء كيفما شاء. أما الذى يحدد الكيفية التى يتعين على الشـئ الذى ارتبط به المثل الأعلى على هذا النحو أن يتخذها، هو نـوع "الظـروف" التـى يحتمل وجودها فى مجال هذه الأشياء، أياً كان نوع هذه الظروف. وهذه الظروف هى نفسها التى تعمل على إبراز هذا الشئ دون غيرة وتميزه عن أشباهه ونظائره.

و- العلاقة بين الأحكام التقويمية والأحكام الواقعية

يخلص دوركايم من هذه المناقشة السابقة إلى أنه لا يوجد بين هذين النوعين من الأحكام فروق فى الطبيعة. فالحكم التقويمى، فى رأيه، يشرح علاقة بين شـئ ومثـل أعلى. والمثل الأعلى، أمر معين، مثله فى ذلك مثل الشئ نفسه، وهو وإن كان علـى نسق آخر، إلا أنه هو نفسه قبل كل شئ "واقع". إذن فالعلاقة التى تعبر عـن الحكـم التقويمى هى علاقة تربط بين طرفين معينين.

وذلك هو نفس الشئ فيما يتعلق بشأن أحكام الوجود أو الواقع. زد على ذلـك أن الأحكام التقويمية تستخدم "المثل العليا" فى عملها. وهذا هو نفس الشيء فيمـا يتعلـق بالأحكام الواقعية، فهى الأخرى تستخدم "المعانى الكلية" وهى تأليفات ذهنية ومن ثـم فهى مثل عليا، ومن اليسير بيان أنها مثل جمعية. ذلك أنها تتكون فى مجـال اللغـة، واللغة أمر جمعى.

هكذا يتضح أن عناصر الحكم التى تدخل فى تركيب كل نوع من هذين النوعين هى نفس العناصر، ولكن ليس معنى ذلك أنه يمكن رد أحد هذه الأحكام إلى الآخـر، أو أن أحدهما يمكن أن يقوم مقام آخر. فإذا تشابه هذان النوعان فيما بينهما فإنما يرجع ذلك إلى أنهما من عمل ملكة واحدة. ففى الواقع أننا لسنا أمام نوعين، أو نمطين مـن أنماط التفكير : نمط إدراك وحكم يتوخى تقرير وجود وآخر ينشد تقدير قـيم. لـيس الأمر كذلك، إنما الحقيقة هى أنها بالنسبة إلى تأليف هذه الأحكام جميعا يستوى الأمـر فى أن كلاهما يعتمد بالضرورة على أساس من واقع معين.

هذا لا يعنى أن الفارق قد زال بينهما. ذلك أنه إذا كان أى حكـم مـن الأحكـام يستخدم المثل العليا فى عمله، فمعنى ذلك أن هذه المثل أنـواع مختلفـة، فمنهـا مـا يقتصـر دوره على شرح الحقائق التى يتعلق بها فيفسرها، كما هى عليه، وتلك هـى المعانى الكلية فى معناها الدقيق. ومنها على العكس من ذلك ما تكون وظيفته تشـكيل هذه الحقائق التى يعنيه أمرها وتلك معنى المثل العليا التقويمية. ففى الحالـة الأولـى يكون المثل الأعلى رمزاً للشئ على النحو الذى يجعل من هذا الشئ أمـراً يمكـن أن يدركه الفكر. أما فى الحالة الثانية فالشئ هو الذى يكون رمزاً للمثـل الأعلـى علـى

الوجه الذى يجعل تصور هذا المثل أمراً ممكنا بالنسبة للناس على اخـتلافهم. ولهـذا تختلف الأحكام فيما بينهما طبقا لاختلاف وظيفة المثل العليا على هذا النحو وحسـب دورها فى كل منها.

الخلاصة أن هناك نوعاً من الأحكام ينحصر عمله فى تحليل الواقع والتعبير عنه، أما النوع الثانى فالحكم يتوخى فيه أن يفيض على الواقع مظهراً جديداً يزداد بفضـله هذا الواقع ثراء، ولا شك أن هذا المظهر هو نفسه أيضا أمر واقع، غيـر أنـه مـن صنف آخر غير صنف هذا الشئ الذى هو موضوع المثل الأعلى. وتفسير ذلـك أن الشئ نفسه يمكن أن يفقد ما قد يكون له من قيمة، كما يمكن أن يحصل علـى قيمـة أخرى، تختلف عن تلك التى له. ويمكن أن يطرأ على هذا الشئ عينه ما يغيـر مـن طبيعته، إذ أنه يكفى بهذا الصدد أن يتغير المثل الأعلى. فالحكم التقويمي يحمـل إذن إضافة على نحو ما إلى الواقع المعين، ولو أنها إضافة مستمدة من واقع معين. وهكذا تعمل الملكة الموكلة بإصدار الأحكام عملا يختلف باختلاف الظروف والملابسـات دون أن يفسر هذا الاختلاف هذا العمل وتباينه الوحدة بالنسبة لوظيفة هذه الملكة.

٤- القيم وكيفية التعرف عليها

أ- التطور التاريخى

القيمة Value مدرك فلسفى، ومصطلح له معنى ولكن هذا لا يعنى أن ما يشير إليه هذا المصطلح لم يكن موجوداً من قبل، فقد كان ما تشير إليه هذه الكلمة موجوداً، ولكنه لم يكن يسمى قيمة، وسمى "قيمة" استعارة من علم الاقتصاد. وأول من تكلم فى موضوع الخير والحسن والشر وأطلق عليهم كلمة قيمة هم الفلاسفة الوضـعيون فـى فيينا بعد الحرب العالمية الأولى، ومرادهم من ذلك كان زيادة فى التجربة. فبينما كان الفلاسفة والمفكرون السابقون يتكلمون عن الخير وعن الحسن وعن الشر وعن القـبح وعن الصلاح وغير الصلاح، تساءل الفلاسفة المحدثون عن هذا الشئ الذى يجعـل الصالح صالحاً والخير خيراً.. هكذا.

وهذا السؤال دعوة إلى مزيد من التجريد، ومن ثم انتهوا إلى أنه لابد من وجـود مبدأ إذا شارك فيه الشئ الصالح أصبح صالحاً، شئ "أولى" أو مبدأ يقوم مقام العامل المشترك بين جميع الأشياء الخيرة أو الأعمال الصالحة، وما يمكن أن يعتبر سبباً فى صلاحها، فهذا النوع من التجريد الفكرى هو الذى أدى إلى وضع كلمة أو مدرك جديد مثل كلمة أو مدرك "القيمة" للتعبير عنه(٧).

وبمجرد أن تكلم الفلاسفة الوضعيون فى النمسا عن القيمة وأدخلوا هذا المصطلح على الفكر الأخلاقى انقسم عالم الفكر فى الغرب إلى المعسكرين الذين كانا يسيطران

حتى ذلك الوقت على الفكر الغربى كله، وهما المثالية والوضعية. فاستعمل الفلاسـفة المثاليون والمفكرون الوضعيون هذا المفهوم –القيمة- وأولوه التأويل الذى يتناسب مع فلسفتهم.

(١) الفكر المثالى

ذهب الفكر المثالى إلى القول بأن القيمة ليست"معطاة"، وأنها ليسـت اعتباريـة. بمعنى أنها أولية Apriori ، وأنها إذا كانت معطاة فهى ليست معطاة للحس. وانقسم الفلاسفة المثاليين إلى طائفتين، الأولى ترى أن الحس ثابت ويختص بالتقاط ما تبعثـه الأشياء الخيرة أو الحسنة، والثانية ترى أن العقل هو الذى يميز بـين القـيم، وبـين المحسوسات الأخرى. فالمهم فى المدرسة المثالية أنها رأت أن القيمة ليسـت معطـاة وليس للحواس دور فى تشكيلها.

(٢) الفكر الوضعى

رأت المدرسة الوضعية التى أسسها ثلاثة من المفكـرين الإنجليـز وهـم لـوك وبيركلى وهيوم، أن القيمة معطاة، ولكنها ليست معطاة للحـس وإنمـا هـى معطـاة للإدراك الحسى. بمعنى أنها وإن كانت لا تحس كما تحس الأشياء بالحواس الخمس إلا أنها معطاة كبقية الأشياء أو المبادئ التى لا تحس بالحس. ولكنها ليست أولية، فـالقيم معطاة وليست أولية أو قبلية.

وقد تفرع عن المدرسة الوضعية عديد من المدارس منها من يـرى أن القيمـة معطاة ليس للفرد الذى حكم بوجودها فى شئ ما، ولكنها معطاة للجماعة، فعندما يدعى أحد بأن "س" خير أو "س" ذو قيمة، فذلك يعنى أنه يعكس لنا مـا تواضـعت عليـه الجماعة، أى ما أتفقت علية الجماعة. وهذا هو موقـف المدرسـة الاجتماعيـة فـى عمومها. وهناك أيضا فريق آخر اتبع هذا المذهب الوضعى، وذهب إلـى أن القيمـة معطاة، وأنها غير أولية. وهؤلاء يمثلون أصحاب نظرية التطـور، وهـم فـى هـذا يشاركون الرأى الذى قال به الماركسيون والإنسانيون والنفعيون والبراجماتيون الذين ذهبوا إلى أن الحقيقة أو الحياة الإنسانية "مجرى" فى كل مرحلة من مراحلـه يكـون الخير ما يتفق مع هذه المرحلة ويساعد على تجاوزها إلى مرحلة تالية.

إن ما ذهب إليه المذهب الوضعى بفرقه المختلفة يقوم على أن الخير أو الحسـن أو القيمة فى الإنسان هى حالة من حالاته النفسية أو حالة من حالات وعيه، وكل مـا قالوه فى هذا الصدد يمكن أن يعتبر بحثا فى علم النفس. وطالمـا أن أبحـاثهم كلهـا تحليلات لحالات نفسية فى الإنسان، فمكانها هو علم النفس وليس الأخلاق. وقد حاولت المدرسة النفسية إنطلاقا من المذهب الوضعى أن تحلل المواقف والحالات النفسية وأن

تحدد طبيعتها التى تجعل صاحبها سواء أكان فرداً أو جماعة يذهب إلى القول بأن "س" من الأشياء خير. فما هى هذه الحالة، وما ماهيتها؟. توصل ممثلو هذه المدرسة إلى أن القيمة هى اللذة، أى أن الحالة النفسية التى تعبر عنها هى الأقوال التـى توجـد فيهـا القيمة كاسم أو كفاعل، كل هذه الأقوال تعبر عن حالة نفسية متمثلة فى اللذة، وليسـت اللذة هى الوصف الصحيح الوحيد. فقد تكون اللذة حالة من هذه الأحوال، أو قد تكون دليلا على جانب من جوانب هذا التأثر، إلا أن القيمة أعم من اللذة وهى حالة تأثر، ولم يتعد وصفهم هذا الكلام. ومنهم أيضا من قال بأن القيمة هى الرغبة Interest وأخذوا يبحثون عن نشأة الرغبة وكيفية إشباعها، وعلاقة الرغبة بالرغبات الأخرى، وكيـف يمكن للإنسان أن ينسق بين رغباته، وكيف يمكن للمجتمع أن ينسـق بـين رغبـات الأفراد.

ويرى الفاروقى أن علم الأخلاق الذى كان لا بد من أن يتنـاول دراسـة القـيم، أصبح نوعاً من الحساب Calculus لميزان الرغبات، يهتم بتجميع الرغبات وتنسيقها وجعل رغبات الفرد متناسقة مع رغبات الجماعة. وبعد كل ذلـك يمكننـا القـول أن التحليل السيكولوجى للتفسير الوضعى لماهية القيم لم يكن يتمتع بالوضـوح الفكـرى اللازم، فمعيار اللذة أخذ يتوسع إلى الدرجة التى أصبح ينطوى على اللذة مـن جهـة والألم من جهة أخرى، ولا شك أن هناك فرقاً شاسعاً بين صفات اللذة والألم. ولهـذا فإن هذا المعيار يعبر عن عدم وضوح فكرى ولا يمكن قبوله. وكذلك الأمر بالنسـبة لموضوع الرغبة، فإذا قلنا أن القيمة هى الرغبة، فكيف لنا عندئذ أن نساوى بين هـذا القول، وبين القول بأنه يجب علينا أن نقتل رغبتنا فى كذا وكذا. فإذا كانت القيمة هى الرغبة فكيف نقول، يجب علينا أن نعدم القيمة بينما نحن نقول أن رغبتـك فـى "س" يجب أن تعدم، فهذا يشير إلى وجود تناقض فى الحكمين. فالمساوة بين الرغبة والقيمة أمر غير مقبول. ثم إذا قلنا بأن القيمة هى تأثر واقع فى نفس الإنسان، فما معنـى أن نقول يجب عليك أن تفعل كذا لأن كذا يمثل قيمة، بمعنى كيف يمكن أن نعتبر القـيم المعطاة حالة فى النفس أو حالة من حالات الوعى الإنسانى، بينما تعتبر القيمة ما هو ليس بمعطى كحالة نفسية.

وللرد على هذه الانتقادات قدم الفيلسوف الأمريكى لـويس Lewis لنـا مـذهبا وضعياً جديداً مؤداه أن القيمة هو ما يختبره الإنسان فى اختياره للقيمـة. بمعنـى أن القيمة هو ما يختبره الإنسان، ولا يمكن تعريف القيمة دون اختبار الإنسان لها. أى أن القيمة ليست إلا مجرد اختبار الإنسان أو استهلاكه لما هو ذو قيمة. فالخير فى أى شئ أو أى عمل هو اختبار لذلك الخير من قبل شخص يقوم باختباره أو استهلاكه. وعليـه لا تعرف القيمة إلا بالحس. ولكن الحس هنا لا يعنى الحواس الخمس إنما يعنى الحس هنا الاختبار القيمى، وإذا وجدت أية أخطاء أو وجد أى تناقض بين شخصـين يقـول

أحدهما أن "س" خير، ويقول الآخرين أن "س" شر، فهذا التناقض كما يذهب لويس لا يحدث فى حس كل منهما وإنما يحدث فى تعبيرهما عن اختبارهما. هنالك اختبـاران، والاختباران متساويان ولا يمكن أن يوجد فرق بينهما، لأنه وليد الحـس. والحـس لا يمكن أن يختلف ولكن هنالك اختلاف فى التعبير عن ذلك الحس. وفى تعليله لذلك يرى أن كل الخلافات الأخلاقية القائمة بين البشر ليست إلا خلافـات منطقيـة كلاميـة، خلافات تقوم على مستوى مجرد، على مستوى أعلى من مستوي الحس. أمـا علـى مستوى الحس، فإذا قلنا أن شيئا ما له مذاق معين، فمعنى هذا أنه لا يمكن لأحـد أن يحس إحساساً مغايراً لهذا الإحساس، إنما إذا تكلم ورفع إحساسه إلى مستوى التجريد اختلفت التعبيرات، واختلفت التقارير عن هذا الحس الذى هو واقع فى جميع البشر.

كذلك فقد ذهب لويس إلى أن الحكم القيمى الذى يقول "س" خير، و "س" ذو قيمة هو افتراض تام، بمعنى أن تحقيقه لا يمكن أن يتم بمجرد اختباره، إنما تحقيقـه يـتم باختباره عشرات المرات، بل آلاف المرات. فكلما زاد عدد الاختبـارات، كلمـا زاد التأكد من صحة الحكم. فقد أقام لويسLewis نظرية القيم على نوع من الافتـراض التام وجعلها وضعية. وتفرع بعد ذلك علماء المذهب الوضعى لتحليل الأحكام القيميـة لا لتحليل ماهية القيمة، وبذلك انحدرت فلسفة الأخلاق من تحديد ماهية الخير والشـر إلى تحديد وتفنيد وتحليل الأحكام المعبرة عن هذا الاختيار القيمى، وشـتان مـا بـين الكلام المعبر عن الحكم القيمى والكلام الذى يدعى بأنه يحدثنا عن القيمة فى حد ذاتها.

ب- إدراك القيمة وخصائص الأشياء

لكن السؤال الذى لم تجب عليه هذه النظريات هو : إن كان-الخير، أو إذا كانت القيمة حالة نفسية، فلماذا تحقق بعض الأشياء هذه الحالة بينما لا تحققها أشياء أخرى. ألا يوجد فى الشئ خصائص لا بد لها من أن تثير الواحدة منها تلك الحالة عنـدى ولا تثيرها الأخرى؟ إذن ألا يجب أن تتعلق هذه الحالات فى النفس الإنسانية- التى نسميها قيمة أو لا قيمة- بالأشياء التى تثيرها؟ وهل يمكن أن ندرس ونحلل هذه الخصائص التى تثير ذلك التأثر أو تلك الحالة النفسية أو التأثيرية التى نسميها القيمـة؟ وكيـف تدرس هذه الخصائص؟. لقد فرق الفلاسفة الوضعيون بين أشياء تثير هذه الحـالات، وأشياء لا تثير هذه الحالات. وهذا يعنى وجود علاقة سببية بين القيمة وبين الشئ الذى يجلب القيمة، طالما أن القيمة حالة نفسية. هذه الخصائص التى تتمتع بها الأشياء هى مسبباتها. وإذا كان أصحاب هذا الرأى يرون أنها ليست مسببات، فمعنى هذا أن الحالة النفسية هى من قبل الإنسان. وإذا كانت الحالة النفسية من قبل الإنسان. فهل أسـتطيع إذا أن أضع فى نفسى حالة القيمة فى مواقف مختلفة. وبالطبع هذا لا يمكن. لا يمكن للإنسان أن يضع هذه الحالة، إذ لابد من الاعتماد على الخصائص الموجودة فى الشئ

الذى يجلب هذه الحالة. فليست القيمة إذن حالة فى نفس الإنسان، إنما القيم هى حالـة فى الأشياء نفسها.

ولابد من التساؤل عن هذه الحالة التى فى الأشياء، إذ لا يسـتطيع العـالم فـى المعمل أن يذكر لنا ويحلل تلك الخصائص التى تثير تلك الحالة أو ذلـك الانفعـال أو التأثر الذى نسميه قيمة. وعليه فهذه الخصائص ليست طبيعية، وإذا لم تكن طبيعية فهذا معناه أنها أولية أو قبلية ومعنى هذا أنها تتعلق بالنظام الداخلى لذلك الشئ نفسه. بمعنى أن كل شئ له جوهر، وله نظام داخلى يربط أجزاءه بعضها ببعض ولابـد مـن أن تكون هذه الصفة، صفة ملاصقة لهذا النظام الداخلى للشئ، ولابد إذا ما فحصنا الشئ- فحصنا نظامه الداخلى- وتجردنا من جميع الافتراضات الفلسفية، وتركنا هذا النظـام الداخلى يحدثنا عن نفسه، أن نصل إلى تفهم جوهر ذلك الشئ. وهذا الجوهر هو مـا يعطى للشئ جميع صفاته بما فيها تلك الصفة التى تثير الحالة النفسية المسماه بالقيمة. وقد كان هذا هو جوهر المذهب الفينومينولوجى الذى انبثق عن أبحاث آدموند هوسرل فى ألمانيا فى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضى وبدأ يعم الفكر الفلسفى بأسره. وبهذا اعتبرت القيمة جوهراً مثالياً روحياً أولياً يؤثر ولا يتأثر. أى أن القيمة اعتبرت صفة من صفات ذلك النظام الداخلى للأشياء التى تلازم ذلك النظام كلما كان متناسـقا مع متطلباتها. بمعنى آخر أن الشئ له نظام وإذا كان هذا النظام مناسباً لمـا تتطلبـه القيمة أصبح يتصف بصفة القيمة. وهذه الصفة ملازمة طالما أن نظامه لم يتغير. وإذ تجردنا من افتراضاتنا السابقة نستطيع أن نتفهم وندرك الجوهر كنظام، ثم نتبين تلـك الصفة التى استمدها ذلك النظام من القيمة الذى يكون على ما هو عليه. بمعنى آخـر، أن القيمة مبدأ، جوهر مثالى. ولكن هذا الجوهر المثالى يعطى صفة للأشياء إذا كـان نظامها يوافق ما يتطلبه ذلك الجوهر. أى إذا تغير النظـام الـداخلى لأى شـئ مـن الأشياء عندئذ تذهب عنه تلك الصفة.

جـ – القيمة وما يجب أن يكون وما يجب أن يفعل

ينبع من القيمة بعدان. بعد يسمى اليجـب أن يكـون Ought to be أى أن القيم ترسم لنا صورة تقول للأشياء كيف يجب أن تكون. والبعد الآخر هو اليجـب أن يفعل Ought to do. وليس اليجب أن يكون هو اليجب أن يفعل. لأن اليجـب أن يكون دائما مطلق. متعلق بالقيمة. بينما اليجب أن يفعـل متعلـق بالزمـان والمكـان وخاضع لشروطهما، وكذا الشروط الخاصة بالشخص الذى يقع واجب الفعل عليه.

إذن القيمة جوهر مثالى روحى أولى. يؤثر ولا يتأثر. بمعنى إذا تحقق اليجب أن يكون أو اليجب أن يفعل أو لم يتحقق فإن هذا لا يؤثر على القيمة فى شئ. فالقيمـة مستقلة فى ذاتها عن الزمان وعن المكان. عن التاريخ كله وعن الكون بأسره. لـذلك

نقول أن القيمة جوهر مثالى روحى يؤثر ولا يتأثر بشئ.

د- القيم نظام هرمى

تعرف القيم عن طريق تجسيداتها، فهى لا تعرف بحد ذاتها مباشرة. وتجسيدات القيم ليست إلا الأفعال أو الأشياء التى كان نظامها الداخلى يتطابق مع ما تطلبه تلـك القيم. والقيم ليست هذه التجسيدات بالطبع، بل هى ملأ منظم، مـلأ ذو علاقـات، لأن القيم لها علاقات ببعضها بعضا. فهناك علاقة على سبيل المثال، بين البطولة والخوف والشجاعة ، كما توجد علاقة بين العدل والرحمة وهكذا... والعلاقات التى تربط نظـام القيم – ملأ القيم- ببعض، تجعل من هذا الملأ نظاماً هرمياً. وتلك العلاقـات قائمـة بدون التجسيدات ودون أية إشارة إليها، مع أنه لا سبيل إلى دراسـة القـيم إلا عـن طريق تجسيداتها. وبطبيعة الحال تدرس العلاقات القائمة بـين القـيم عـن طريـق التجسيدات ولكنها لا تتساوى مع العلاقات بين التجسيدات. والعلاقات بين التجسـيدات علاقات وضعية كونية، زمانية ومكانية، بينما العلاقات بين القيم بحد ذاتهـا علاقـات مثالية روحية، إذ لا يمكن لعلاقات مادية أن تقوم فى ملأ روحى.

القيم بذلك، نظام أو ملأ منظم يمكن دراسته، وقد سعى المفكرون إلى إدراك كنه ذلك النظام وطبيعة التسلسل الهرمى فيه. وقد كتب عدد منهم مؤلفات أطلقـوا عليهـا ظواهر القيم Phenomenology of Values ، بمعنى أن هذا ما يتراءى لنـا إذا أمعنا النظر فى ذلك الملأ –ملأ القيم- من علاقات قائمة بين بعضها بعضا.

وقد ذهب هارتمان Hartman إلى أنه بينما يمكن لنا أن نتبين بعض العلاقات بين القيم وأن نتفهم بعض الهرميات – العلاقات الهرمية- بين بعض القيم وبعضـها الآخر، إلا أننا لا يمكن لنا أن ندركها تماماً كنظام لما تتسم به من فوضوية. وابتكر لنا مصطلح دكتاتورية القيم Tyranny of Values . وقال أن كل قيمة ينبع منها يجب أن يكون ويجب أن يفعل. وتحاول القيمة بهذين البعدين أن تسيطر وتهيمن على العالم كله وتحتكر كل الاجتهاد الأخلاقى من قبل البشر. أى أن القيمة بحد ذاتها فيها اليجب أن يكون والذى من طبيعته أن يعمم الكون كله. وهذا المبدأ الذى يقوم بالوجود غيـر المحدود للقيم يعنى أن تجسيد القيمة إن تحقق فهو نفسه قيمة. وتحقيق القيمة يتطلب أن تتحكم هذه القيمة فى الكون كله. وبالطبع هذا معناه أن القيم فى علاقتها مع بعضها البعض فى حرب دائمة، هى تحاول أن تسيطر على الحس الأخلاقى فـى الإنسـان، وتحاول أن تجذب الإنسان إلى طاعتها وتحقيق تجسيداتها. والإنسان لابد لـه مـن أن يميز، من أن ينظر ومن أن يقرر. لابد إذن من التمييز والموازنة بين هذه القيم. وكل القيم تطالب ببذل الجهود لتحقيق ذلك.

ما الذى يجمع بين القيم ويوقف الحرب بينهما؟ هل الفلسفات التى جاءتنـا مـن

الغرب؟ هى الإنسان بقراره وحسمه فى اختيار السبيل الذى يريد أن يسـلكه؟ يـرى وايمان Wieman أن الحرب القائمة بين القيم فى النظام تنتهـى بـإرادة ا ، أى أن الأوامر التى صدرت عن الإرادة الإلهية هى التى توقف هذه الحرب وتعيد المـوازين التى بموجبها يجب علينا أن ننصاع لطلبات القيم. ويذهب كذلك إلى أن هذه الأوامـر التى أتت من عند ا لابد وأن تكون قد غيرت نظام الحياة بالفعل. لكن ما رآه وايمان من تاريخ الأمم المسيحية جعله يغير هذه الفكرة ويقول ليس الأمر كـذلك، لأن هـذه الأوامر لم تطع. وهذا يعنى أنها لا تتمتع بتلك القوة التى تجعلها تختص بماهية نظـام القيم وأنها بقيت خارجة عن ذلك النظام وإذا ما بقيت خارجة عن النظام فإن هذا يشير إلى أن نظام القيم سادته الفوضى.

يتضح لنا مما سبق انقسام الفكر الغربى تجاه موضوع القيم، فإذا كان المفكـر ينتمى إلى المذهب الوضعى فهو مازال يتحدث بلغـة لـويس Lewis عـن القيمـة باعتبارها ما يختبره الفرد من اختبار الأشياء. وإذا كان يعتنق المذهب المثالى فهـو يتفق مع هارتمان فى أن القيم وإن كانت ملأ روحياً مثالياً يؤثر ولا يتأثر، إلا أنها نظام فوضوى يمكن التعرف على بعض العلاقات فيه ولكن لا يمكن إدراك هرميته.

المراجع والهوامش

(1)Frank, L.,K., "What is Social Order ," A. J. S. Vol. Xlix (March 1944) No 5. PP.470-474.

(٢)لمزيد من المعلومات عن تحدديد المعيار ،انظر:

(A) Goode, W., "Norm Commitment and Conformity to role Status Obligation:, A. J.S. Vol. 66 (1960) pp 246-258.

(B) Homans, G .E., Social Behavior : Its Elementary Forms. New York : Harcout 1961.

(C) Morris, R., " A typology of Norms " , A .S .R Vol. 21 (1956)pp. 610-613.

(D) Remmetveit, R, Social Norms and Roles . Minneapolis: iniversity of Minnesota press , 1955.

(E) Sherif, M., The Psychology of Social Norms, New York: Octagon, 1965.

(٣)انظر:

- Sumner W ., G., Folkways : A Sytudy of the Sociolgical Importance of Usages, Manners , Customs, Mores, and Morals. New York the new Americak Library, 1909.

- دياب (فوزية) القيم والعادات الاجتماعية مع بحث ميدانى لبعض العادات الاجتماعية. القـاهرة: دار الكتاب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٦.

- Allport , G., " Attitudes : in C. Murchison (ed.) A Handbook

of Social psychology. Mass ,: Clark Univ. press , 1935 . pp. 768-844
- Blumer , H., "Attitudes and the social Act" . Social problems Vol13, (1955) pp. 59-64.
- Doob ,L , W., The Behovior of Attitudes, Psyclological eview , Vol . 54 (1947) pp.135-156.
(4)Rakeeach , M., "The Nature of Attitudes " in International Encych of Social Science -pp 454 -45.
(5) Myrdai G ., Value in social Theory : A Selection on Essays on Methodology , Ed. By. Routledge and Kegan paul, 1969, p71.
(6) Durkheim , E, Sociology and philosophy . Trans. By D. f. pocock. New York: The free press, 1953.
انظر الترجمة العربية:
إميل دوركايم، علم الاجتماع والفلسفة، ترجمة حسن أنيس، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦، ص ص. ١٤١-١٦٨.
(7) Al – Faruqi, I., R., " The problem of the Metaphysical status of Values in the Western and Islamic Traditions , "Studia Islmica Vol. 28, (1968).

الفصل الخامس عشر
التأثيرات التفاعلية لوسائل الاتصال والإعلام الحديثة(*)

مقدمة

على الرغم من النظرة التساندية التى ينظـر بهـا عـالم الاجتمـاع للظـواهر الاجتماعية والتى لا تظهر عند العلماء فى العلوم الإنسـانية الأخـرى، إلا أن علـم الاجتماع يدرس من الظواهر الاجتماعية الجوانب التى تتصل بنشاط الإنسان ككـائن حى ينتمى إلى المجتمع ككل لا من ناحية واحـدة فقـط كالناحيـة الاقتصـادية، أو السياسية...الخ.

ولذلك ينقسم علم الاجتماع إلى فروع تتعدد بعدد الظواهر الاجتماعية مثل علـم الاجتماع الاقتصادى، وعلم الاجتماع السياسى، وعلـم الاجتمـاع القـانونى، وعلـم الاجتماع الأسرى، وعلم الاجتماع التربوى ... وغيرها . وتكون مهمة علم الاجتمـاع العام حينئذ ربط النتائج العامة التى تصل إليها هذه الفروع واستخلاص التعميمـات أو القوانين التى تفسر الحياة الاجتماعية تفسيراً شاملاً؛ فعلى سبيل المثال علم الاجتمـاع السياسى وهو فرع متخصص من علم الاجتماع ظهر كمحاولة لتنظيم الفكر السياسى، وهو العلم الذى يحاول الربط بين الأبنية السياسية والأبنية الاجتماعية، وبين السـلوك السياسى والسلوك الاجتماعى من خلال النظم الاجتماعيـة والعلاقـات الاجتماعيـة والثقافيه والأيديولوجيه السائدة .

ويتناول البحث الراهن دراسة التأثيرات التفاعليه لوسـائل الاتصـال والإعـلام الحديثة . حيث يعد هذا النوع من الدراسات فرعاً حديثا من فروع علم الاجتماع الهامة وهو علم الاجتماع الإعلامي . ذلك أن من أهم سمات العصر الحديث ارتباطه بالتطور التكنولوجى الهائل والمتسارع فى وسائل الاتصال والإعلام. وباسـتعراض التطـور التاريخى للتكنولوجيا نجد أن الثورة الصناعية استغرقت نحو مائتى عام تقريبا، بينمـا احتل عصر الكهرباء أربعين عاماً حتى الحرب العالمية الثانية، أما العصر الإلكترونى فلم يدم سوى خمسة وعشرين عاماً، فى حين يبلغ عصر المعلومات ووسائل الاتصال

(*) كتب هذا الفصل الدكتورة إيناس محمد غزال، مدرس علـم الاجتمـاع، كليـة الآداب، جامعـة المنوفية.

(الإنفوميديا info-media) عشرين عامـاً مـن عمـره اليـوم. (انظـر: مايكـل ديرثوزوس، ٢٠٠٠). ويتميز هذا العصر بمعدل التغير التكنولوجى المتسـارع فـى الوسائط الإعلامية الحديثة، وتكنولوجيا الحاسبات والاتصال أو مـا يسـمى بعصـر الوسائط المعلوماتية أو الإنفوميديا [(*)]، ويلاحظ فى هذا الصدد أن المجتمع والاقتصاد يتغيران بشكل جذرى وغير مسبوق تفاعلاً مع هذه التطـورات التكنولوجيـة. وتعـد صناعة الإنفوميديا من أكبر الصناعات العالمية وأكثرها نمواً وديناميكية حيث، يبلـغ رأسمالها اليوم أكثر من ثلاثة تريليون دولاراً، بالإضافة إلي تأثيرهـا الكبيـر علـى مختلف مجالات الصناعة والاقتصاد. إلا أن التغيير الهائل لثورة الإنفوميديا هو فيمـا تحدثه من تأثيرات اجتماعية شديدة العمق. (انظر : فرانك كيلش، ٢٠٠٠).

وهنا يطرح أحد أهم رواد ثـورة الإنفوميـديا "بيـل جيـتس" رئـيس شـركه ميكروسوفت التساؤل التالى :

"كيف سيتغير العالم من حولنا فى ظل عصر الإنفوميديا من حيث أسلوب العمل وعلاقاته، وطرق التعليم ومناهجه، ووسائل الترفيه والحياة المنزلية والعلاقـات بـين الأفراد ؟ إن عصر الإنفوميديا له تداعيات عميقة فـى نظـام القـيم، والاتجاهـات، والأخلاق، والآراء وغيرها من المقومات الاجتماعية والثقافية وذلك على المسـتويين الفردى والمجتمعى". (انظر: بيل جيتس، ١٩٩٨).

ويؤكد روبرت .ى.غروس فى مؤلفة المنشور عام ٢٠٠١ أن التغيـرات التـى ستحدثها ثورة الإنفوميديا هى أعمق وأقوى تأثيراً من التأثيرات التى أحـدثها تصـنيع أول محرك بخارى وظهور أول تليفزيون وأول كمبيوتر؛ فالتطور السريع والمتلاحق لتكنولوجيا الاتصال والمعلومات أدى إلى تغيرات حادة وسريعة فـى سـلوك الفـرد وعلاقاته بالآخرين . فمثلا أصبحت الألعاب الإلكترونية وأفلام الإثارة الجنسـية فـى متناول الجميع عن طريق وسائل الاتصال وخاصة الإنترنت، فكيف سيحافظ المجتمع على اتجاهاته الأخلاقية ؟ وكيف ستمتزج حرية التعبير مع قيم الأسرة فـى المجتمـع الجديد ؟ أى أن هذه الثورة التى تحمل لنا منافع هائلة على المستوى الشخصى تطرح أمامنا فى نفس الوقت تحديات من نوع جديد تماماً فى القضايا الاجتماعية والأخلاقيـة

(*) تنقسم وسائل الإتصال والإعلام الحديثة إلى خمسة أقسام أساسية : (انظـر: ف اناسـهين٢٠٠١). ص ١٦٧.
١- خدمات البريد التقليدى والإلكتروني .
٢- الصحافة المطبوعة والإلكترونية .
٣- الاتصال عن بعد ويشمل التليفون السلكى والمحمول.
٤- الإنترنت والشبكات واسعة النطاق الأخرى.
٥- الإذاعة والتليفزيون والقنوات الفضائية.
(انظر: ف اناسهين٢٠٠١). ص ١٦٧.

بصفة عامة. إن عمليات العولمه التى يقودها فاعلون اقتصاديون وسياسيون فـى دول الشمال تؤدى إلى تكريس التفاوت بين فئات المجتمع الواحد، الأمر الذى يطرح بدورة تناقضات اقتصادية واجتماعيه جديده بين الذين يندمجون فى الفضاء الإلكترونى الجديد وبين الذين يزداد تهميشهم كل يوم. (محمود علم الدين، ١٩٩٦).

إن السمة التى يمكن أن يتسم بها هذا العصر حقاً أنه عصر المعلومات. فقد حلت الضغوط الإعلامية اليوم محل الضغوط المادية التى كانت تحاصر الجماهير وتسيطر على الشعوب فيما مضى من عصور القهر والاستعمار العسكرى. ولـذلك أصـبحت الأمم الأقل تقدما الآن تقتل إعلامياً، ويتم غزوها ثقافياً عن طريق الحـروب النفسـية التى تشن عليها من قِبل خبراء الدعاية والإعلام ومصممى حمـلات الإعـلان عبـر مختلف الرسائل المقروءة والمسموعة والمرئية فى شتى بقاع العالم، هذا من ناحيـة. ومن ناحية أخرى فإن شبكة الإنترنت تتيح لأفراد ومجموعات كانت مهمشة الفرصـة للمشاركة فى التدفق الإعلامى. فالجماعات العرقية المضطهدة أو المنعزلـة والفئـات الاجتماعية المحرومة والحركات الاجتماعية المحلية كلها تجد فى الإنترنـت وسـيلة لدخول المسرح العالمى ووسيلة لعرض وجهات نظرها وفرصة للتعبير عن مطالبهـا مستقلة عن الحكومات وعن القنوات التى تنشئها جماعات الإعلام الضـخمة. وبـذلك أصبحت (المجتمعات الافتراضية virtual society) – وهى المجتمعات المتكونـة نتيجة اتصال أفرادها بعضهم البعض حيث يجمعهم اهتمام علمى أو ثقافى أو ترفيهـى واحد باستخدام تكنولوجيا شبكة الإنترنت – حقيقة واقعية . كمـا سـهلت الإنترنـت الاتصال بجمهور جديد أكثر شباباً لم يكن من الممكن الاتصال به قبل انتشار استخدام البريد الإلكترونى. (انظر : جان بول مارتوج ٢٠٠٠).

إن هذه المؤثرات القوية قادرة على تشكيل الحياة الاجتماعية وفـق المخططـات الإعلامية، وفى الاتجاه الذى تحدده من فرض قيم اجتماعية قد تتطابق مـع الاتجـاه الاجتماعى السائد وقد تتعداه، وعلى الأقل تشوه معالمه تشويهاً يذهب بأهم ملامحـه. وفى نفس الوقت فإن ثورة الإنفوميديا والتطور المتسارع فـى تكنولوجيـا الاتصـال والإعلام تتيح فرصاً وإمكانات هائلة أمام الأفراد والجماعات لامتلاك واستخدام وسائل اتصال حديثة ومتنوعة وبأسعار رخيصة مما ينتج عنه إعلامـاً موازيـاً أو متوافقـاً لإعلام المؤسسات الكبرى وإعلام الشركات الاحتكارية الكبرى. ومن هنا تدعمت فكرة المتلقى النشط القادر على الاختيار والتأييد أو الرفض والمقاومة للرسـائل الإعلاميـة وكذلك أصبح التأثير الإعلامى عملية تبادلية بين منتج الرسالة الإعلامية والمتلقى لها . أنظر: (Gore 1995), (azen and Winokur 1997).

مشكلة الدراسة

لقد دار الجدل لفترة طويلة عما إذا كانت دراسة التأثيرات الاجتماعية للإعـلام هى علم مستقل بذاته أم مجرد فرع يفتقر إلى منهج مستقل للبحث تلتقى عنده اهتمامات العديد من العلوم الاجتماعية . انظر : ملفين ل. ديفلير (١٩٩٣). وقد ظل هذا الجدال مطروحاً دون حسم حتى جاءت ثورة الإنفوميديا وظهور ما يسمى بمجتمع المعلومات Cyber sociology ليطرح إشكاليات جديدة حول الـدور المسـتقبلى لتكنولوجيـا الاتصال والإعلام فى حياة الفرد والمجتمع. إلا أن الوضع الجديـد بوجـود المتلقـى الواعى الذى يختار وسائل الاتصال ويؤثر فيها يستدعى إعادة التفكير فـى نظريـات النموذج الوظيفى التقليدى، وبالتالى إعادة صياغة لنظريـات التفاعـل بـين وسـائل الاتصال والإعلام والوحدات الاجتماعية فيما يعرف بعلم الاجتماع الإعلامى.

أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تقديم تعريف مبدئى لعلم الاجتماع الإعلامى والتعرف علـى مجالات دراسته، واقتراح أسلوب منهجي يعتمد على عدد من الافتراضات الأساسـية لدراسة التفاعلات المتشابكة بين الوحدات الاجتماعية. ووفقـا لهـذا المـنهج تهـدف الدراسة كذلك إلى قياس التأثيرات التفاعلية لوسـائل الاتصـال والإعـلام الحديثـة (التليفزيون والقنوات الفضائية، التليفون المحمول، الحاسب الآلى والإنترنـت) علـى الشباب ومدى تفاعلهم معها من خلال إجراء دراسة تحليلية على عينة عشوائية مـن شباب الجامعات المصرية .

وتنطلق الدراسة الراهنة من منظور علم الاجتماع الإعلامى وهو العلم الذى يقع بين حدود علم الاجتماع وحدود الإعلام؛ فإذا كان علم الاجتماع يهتم بتحليـل سـلوك الأفراد فى علاقاتهم بالمجتمع أى يهتم بتحليل العلاقـات الاجتماعيـة، والجماعـات الاجتماعية، والنظم الاجتماعية، فإن الإعلام يهتم بدراسة تفعيـل وسـائل الاتصـال والإعلام لإحداث الأثر الكبير على المتلقين أى أنه يهتم بالنواحى التقنية ومدى فاعلية هذه الوسائل. ولذا فعلم الاجتماع الإعلامى يحاول الربط بين الأبنية الإعلامية والأبنية الاجتماعية، أو بين التأثير الإعلامى والسلوك الاجتماعى، ويحاول أيضاً الدمج بـين الاتصال والإعلام والمعلوماتية، وهو إذ يسعى إلى تحقيق هذا الهدف فإنه يفترض أن النظم الإعلامية وعمليات التأثير الإعلامى لا يتحقق لهما فهم ملائم فى ضوء تحليـل أبنيتها الداخلية فقط، وإنما لابد أن يتم ربطهما بـالنظم الاجتماعيـة، والاقتصـادية، والسياسية، والثقافية.

فإذا ما حاولنا الإجابة على التساؤل : لماذا يقبل الجمهور على الوسائل الإعلامية الحديثة ؟ فإننا لا نستطيع الإجابة على ذلك إلا بتحليل العملية الثقافية فـى المجتمـع،

واختلاف الأيديولوجية باختلاف الطبقات الاجتماعية. وهنا يتحدد تأثر الفـرد ومـدى إدراكه، وردود أفعاله، واتجاهاته نحو الظواهر المتعلقة بالاجتماع الإعلامى، وجميعها تختلف من مجتمع لأخر وفقاً لاختلاف الثقافة. (انظر: ألفت أغا، ١٩٩٧) .ولذلك؛ فعلم الاجتماع الإعلامى يرتبط بالتطور المـذهل لتقنيـة المعلومـات وتكـوين وتوسـيع نطاق"الفضاء المعلوماتى" Cyberspace على الصعيد العالمى؛ هذا الفضاء الـذى أخذ يشكل الأساس الموضوعى لتطور عمليات العولمه فى مجال الاقتصاد والاجتماع، والثقافة، والإعـلام، والأيديولوجيـة.(انظـر: Murray) (1995,Lacroix and Tremblay (1997 .

من هنا يمكننا وضع تعريف مبدئى لعلم الاجتماع الإعلامى بأنـه العلـم الـذى يتناول تأثير وسائل الاتصال والإعلام الحديثة على الفرد والمجتمع ومدى تأثرهم بها، وذلك من خلال الاهتمام بماهية الرسالة التى تقدمها مختلف وسائل الاتصال والإعلام الحديثة ومدى تأثيرها فى الوعى، والاتجاهات، والقيم، والسلوك، والآراء، والعلاقات، والأفكار، وسائر المقومات الاجتماعية والثقافية الأخرى . حيث أنه ينبغى النظر إلـى علم الاجتماع الإعلامى فى إطار التركيبة الاجتماعية والثقافيـة، أو مجمـل السـياق التاريخي، أو فى ضوء التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسـية والأيديولوجيـة السائدة، أو بمعنى آخر فى إطار ديناميكى متكامل كعلم فرعى مستقل ولكنه شامل فى داخله ومتفاعل فى ذات الوقت مع بقية مكونات نظام أعم وأشمل يتضمن مجموعة من المتغيرات والمحددات الرئيسية التى يعمل فى إطارها، ويتفاعل معها، ومن ثم يـؤثر فيها ويتأثر بها .

وانطلاقا من التعريف السابق وبالرجوع إلى الكتابـات الحديثـة نجـد أن علـم الاجتماع الإعلامى يحاول التطرق إلى دراسة موضوعات هامة وجديده تتمثـل فيمـا يلى:

١- دراسة وتحليل طبيعة وسائل الاتصال والإعلام الحديثة من حيث ماهيـة هـذه الوسائل، والتداخل فيما بينها، وتأثيراتها المتعددة، وما تقدمه من ترفيه. وكذلك دراسة كيفية تطورها التكنولوجى المتلاحق الذى أخذ ينتشر بسرعة مذهلة فى العالم بأسـره بخلاف التكنولوجيا فى أية صناعة أخرى. وكذا دراسة طبيعة مؤسسـات الاتصـال والإعلام ووسائل نقل الأنباء مما يهدد استقلالية الصحافة ويزيد الإحساس بالقلق إزاء توجيه الأخبار وتحريفها، بل إن عمليات الاندماج العملاقة بين شركات الاتصال تزيد الانفصامية فى بنية الاقتصاد العالمى الحديث بين الذين ينتجون إنتاجاً حقيقيـاً وبـين أصحاب الثروات الهائلة التى تتولد دون جهد فى أسواق المال مـن خـلال عمليـات المضاربة وعمليات الاندماج والاستحواذ. فعلى سبيل المثال بلغت قيمة صفقة الاندماج

بين شركتى "تايم وارنر" و "أمريكا أون لاين" ٣٥٠ مليار دولار، أى ما يعادل إجمالى الناتج المحلى للهند تقريباً، علماً بأن الاقتصاد الهندى يحتل المرتبة الخامسة عشر من بين اقتصاديات العالم. وقد أكد الاتحاد الدولى للصحفيين أن هذا الاندماج يهدد الديموقراطية وحرية التعبير، ويزيد القلق إزاء تحريف الأخبار، بل إن هذه الصفقة نتج عنها زيادة مقدارها ٣,٣مليار دولار فى ثروة "تيد تيرنر" صاحب شركة "تايم وارنر" دون أن يكون لذلك مقابل فى مجال تطور الإنتاج والإنتاجية . انظر: محمود عبد الفضيل، ٢٠٠١).

٢- دراسة وتحليل نظم الاتصال والمعلومات كعملية اجتماعية وفعل اجتماعى من حيث بناء نماذج للعملية الاجتماعية والفعل الاجتماعى للاتصال ومن حيث فعالية الرسالة الإعلامية وطبيعة المتلقين لهذه الرسالة، وكيفية تأثير عملية الاتصال على سلوك، وقيم، واتجاهات المتلقين للرسالة كأفراد، وكذلك قياس تأثيرها على المؤسسات الاجتماعية، والتفاعل فيما بينها، والطبيعة الجديدة التى تكونها وسائل الاتصال لهذه المؤسسات. انظر :

(Human Rights Watch (1996), Signorielli and Morgan ,1990)

٣- دراسة وتحليل الإعلانات التفاعلية وتأثيراتها الإيجابية والسلبية على الأفراد والمؤسسات الاجتماعية ولاسيما فى مجال الشره الاستهلاكى، والاهتمام بالترفيه وسرعة وصول المعلومات (وخاصة فى المجال الأسرى).

٤- دراسة وتحليل الهوية الثقافية، وهيمنة فكر القوى العظمى وخاصة الفكر الرأسمالى الأمريكى، وفاعلية وسائل الإعلام والاتصال الحديثة فى تأصيل هذه الهيمنة، وذلك فى مواجهة الهوية الثقافية للمجتمعات التقليدية. (انظر : "برنار مييج"، ٢٠٠٠) .

٥- تأثير وسائل الإعلام والاتصال الحديثة فى النظم السياسية للدول فى ظل النظام العالمى الجديد، وتغير دور الدولة فى توجيه وسائل الاتصال لتحقيق أهدافها السياسية والاجتماعية. فعلى الصعيد العالمى وصل التداخل بين إمبراطورية المال والإعلام إلى مستوى غير مسبوق، حيث تلعب وسائل الإعلام ولاسيما القنوات الفضائية عبر شاشة التليفزيون دوراً هاماً فى "غسيل الأدمغة"، والترويج للأيديولوجيات التى تضفى قدراً كبيراً من المشروعية على حرية الحركة المطلقة للأموال العابرة للحدود "غسيل الأموال". وقد ترسخت هذه المفاهيم بوضوح بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١، واستعداد الرأى العام الغربى لمعاداة العرب والمسلمين ووصفهم بالإرهاب فى أكبر عملية "اصطناع رأى عام" قامت بها وسائل الإعلام العالمية لصالح القوى المالية المسيطرة، والتى ترسم خريطة اقتصادية وسياسية جديدة فى القرن الواحد والعشرين .

(انظر: ١٩٩٥، Smith).

٦- تأثير وسائل الاتصال الحديثة فى المجال الاجتماعى الاقتصادى من حيث تكوين فرص عمل جديدة مرتبطة بالتكنولوجيا الحديثـة ممـا أدى إلـى كثـرة الضـغوط الاجتماعية، والى إغلاق مجالات عمل كثيرة قائمة وإلى انتشار البطالة، وأثر التجارة الإلكترونية كجزء من ثورة الاتصال الحديثة فى توجيه أنماط الاسـتهلاك والسـلوك الاستهلاكى للأفراد والمجتمع. (انظر : توماس ل. فريدمان، ٢٠٠١).

الاتجاه النظرى والخلفية المرجعية للدراسة

إن مراجعة البحوث والدراسات العلمية التى تمت حتى الآن لظـاهرة الإعـلام يكشف لنا عن وجود مواقف نظرية متباينة. فقد اعتمد الباحثون فى مجال الإعلام على عدة اتجاهات نظرية مستمدة أساساً من عدة علوم كعلـم الاجتمـاع، وعلـم الـنفس الاجتماعى، وتتمثل أهم هذه الاتجاهات فيما يلى : -

أولاً: النظريات الكلاسيكية:- وتتضمن عدة اتجاهات نظرية أهمها

أ - الاتجاه التطورى

يعد هذا الاتجاه واحداً من الافتراضات التى تركز على التغييـر فـى الطبيعـة الأساسية للمجتمع. وقد أرسى كل مـن كومـت Comte، وسبنسـر Spencer ، وسبنجلر Spengler، وباريتو Pareto دعائم هذا الاتجاه الفكرى. فنمو الإعلام فى رأى هؤلاء كان على الدوام عملية تطور سواء كان ذلك من ناحية التكنولوجيا العلمية والآلية، أو من ناحية الأشكال الاجتماعية الضرورية لتحقيق استفادة ملموسة من هـذه التكنولوجيا وذلك من أجل تحقيق الأهداف التى يعتبرهـا صـناع القـرارات أهـدافاً رئيسية.

ب - اتجاه الصراع الاجتماعى

يفترض هذا الاتجاه أن الصراع وليس الاستقرار أو التطور هو أهـم العمليـات الاجتماعية. فالمجتمع يتكون من عناصر اجتماعيـة متصـارعة. ولقـد استفاضـت الماركسية فى دراسة وضع الإعلام فى المجتمع باعتباره نتاجاً تحدده البنية التحتيـة، ويشير لويس التوسير L.Althusser إلى أن النظام السياسى للدولة هو فقـط الـذى يحدد العلاقة بين الأيديولوجية السياسية وفلسفة نظام الإعلان القـائم فـى المجتمـع. (انظر: محمد عبد الحميد،١٩٩٧) .

ولكن يتضح مما سبق أن النظرة الكلاسيكية المرتبطة بقدر كبيـر مـن التأمـل الفلسفى التى تعتبر الاتصال حواراً بين طرفين هما المرسل والمستقبل أو شكلاً مـن

أشكال الرؤية الفلسفية إلى العالم من شأنها أن تحجب الرؤية الواضحة للارتباطات والخلفيات الاجتماعية بدلاً من أن تزيدها إيضاحاً من خلال النظرة التحليلية الإمبيريقية.

ثانياً : النظريات الحديثة: وتتضمن عدة اتجاهات

أ – الاتجاه النقدى

يستمد هذا الاتجاه أفكاره من مدرسة فرانكفورت وهى إحدى المدارس التى قامت على فكرة الماركسية، وقام بإعلاء فكرتها كل من ماكس هورخيمر وتيودور أدورنو M. Horkheymer &T. Odorno، ويعتبر ستيورات هول S. Hall أحد أبرز رواد الاتجاهات النقدية. يفترض هذا الاتجاه أن وظيفة الإعلام هى مساعدة أصحاب السلطة فى المجتمع على فرض نفوذهم و العمل على دعم الوضع القائم، وذلك من خلال وسائل الإعلام التى تعمل على الترويج لمصالح الطبقات المسيطرة فى المجتمع، حيث يسعى الإعلام إلى تحقيق أهداف أيديولوجية تخدم مصالح سياسية واجتماعية للقوى الاقتصادية، والشركات الاحتكارية المسيطرة. وقد أفضى هذا الاتجاه إلى التشكيك فى مقولة حيادية الإعلام وموضوعيته، والتأكيد على دور الإعلام فى تزييف الوعى. وترى الأفكار الحديثة لهذا الاتجاه أن ما تقدمه وسائل الإعلام عبارة عن أعمال وضيعة أو تشويه للأعمال الراقية هدفها الأساسى إلهاء الناس عن البحث عن الحقيقة؛ فمن خلال التجارة العالمية والثقافة الجماهيرية ينجح الاحتكار الرأسمالى فى تحقيق أهدافه، ومن حيث أن السلعة هى الأساسي فإن الثقافة يمكن تسويقها أيضاً لتحقيق الربح، وتعمل من خلال مفهوم صناعة الثقافة على ترسيخ الأفكار الخاصة بسيطرة الطبقة المالكة أو المهيمنة على المجتمع بمفهومه الرأسمالى. كما يستمد هذا الاتجاه أفكاره من عدة اتجاهات نظرية مثل النظرية الثقافية النقدية، وكذلك نظرية الاقتصاد السياسى التى تركز على تأثير القوى الاقتصادية فى المجتمع على ما تقدمه وسائل الإعلام فى هذا المجتمع وغيرها من الاتجاهات الفكرية الأخرى، (انظر: ديفلير و روكيتش، ١٩٩٣).

ب – الاتجاه البنائى الوظيفى

يقوم الإعلام بأنشطة متكررة ومتماثلة فى النظام الاجتماعى ويساهم فى تحقيق التوازن لهذا المجتمع، حيث تعد وسائل الاتصال والإعلام من المكونات الأساسية التى لا غنى عنها فى البناء الاجتماعى، ولا يستطيع المجتمع المعاصر بالشكل الذى نعرفه اليوم أن يستمر دون هذه الوسائل؛ فقد أصبحت وسائل الاتصال والإعلام فى وقتنا الحالى جزءاً مركزياً من هياكل مؤسساتنا، وهذا يعنى أنها فى الوقت الذى أصبحت فيه صناعات قائمة بذاتها تغلغلت بعمق داخل كل مؤسسات المجتمع الأخرى. ولقد

أرسى دعائم هذا الاتجاه كل من كومت وسبنسر ودوركايم وميرتون .

جـ – الاتجاهات السيكولوجية

أدت التغيرات فى مجال البحث والنظرية إلى ظهور صياغات جديدة لتـأثيرات وسائل الإعلام؛ فلقد قدم علم النفس مجموعة من الاتجاهات التى تفسر السلوك الفردى للبشر منها نظريات التأثير الانتقائى، وكذلك نظريات التأثير الاختيارى، وغيرها مـن الاتجاهات النظرية التى تحاول الإجابة على تساؤل رئيسى مؤداه : ماذا تفعل وسـائل الإعلام بالناس ؟

وقد تطورت هذه الاتجاهات مع مراعاة البحث فى التأثيرات غير المباشـرة أو بعيدة المدى لوسائل الإعلام على المجتمع، والثقافة، والقيم، والمعتقـدات، والسـلوك وغيرها من المقومات مع استخدام أساليب منهجية أكثر تطوراً وفاعلية. وقد تمكنـت هذه الاتجاهات فى السنوات الأخيرة من جذب الأنظار، ويرجع الفضل فى ذلك إلـى أفكار كل من ماكيلاند وهاجن Macheland & Hagen . (انظـر: حسـن عمـاد مكاوى، ليلى حسين السيد، ١٩٩٨) .

يتضح لنا من العرض السابق أن هناك اتجاهات نظرية حاولت أن تفسر الاتصال والإعلام، وقد اختلفت هذه الاتجاهات فى نقطة انطلاقها،كما تختلف كـل منهـا فـى معالجة الإعلام نظراً لاختلاف التخصصات العلمية للباحثين الذين يتصدون لدراسـة هذه القضية، ورغبة كل منهم فى التركيز على جوانب معينة تمثل مجـال الاهتمـام الأكاديمى أو التطبيقى كمدخل لدراسة الإعلام. بالإضافة إلى أنها جميعها تقدم فهمـاً عميقاً لنظام الاتصال والإعلام بشكل عام، حيث تركز معظم الاتجاهات السابقة علـى مدى فاعلية عملية الاتصال من وجهة نظر المرسل أو صاحب الرسـالة الإعلاميـة بغض النظر عن الاهتمام كثيراً بكيفية تأثر المجتمع بهذه الرسالة. وبمـا أن عصـرنا الحالى هو بداية عصر العولمه وتكامل وسائل الاتصال والمعلومات، فإنه ينبغـى أن يفسح الطريق للتكامل بين الاتجاهات المختلفة .

فمع التقارب التكنولوجى المتناهى السرعة بين الوسائط الإعلاميـة وتكنولوجيـا الحاسبات والاتصال بدأ عصر الوسائط المعلوماتية. فلم تعد وسائل الاتصال والإعلام هى الوسائل التقليدية البطيئة فى الوصول للناس والتأثير فيهم، بل أصبحت ذات أنواع متعددة من صوتيات ومرئيات ونصوص وبيانات تصل إلى الملايين فى جميع أنحـاء العالم عن طريق المعلومات الفائقة السرعة والقدرة على التأثير . ولذلك يصبح مـن الضرورى تقديم نظريه تتناول تأثر نظم المجتمع المختلفة بوسائل الاتصال والإعـلام الحديثة التى تتنامى بسرعة مذهلة. حيث تتطلب الدراسة الراهنة التى تعد فرعاً مـن علم الاجتماع الإعلامى منهجاً شمولياً متكاملاً يستفيد مـن الاتجاهـات الاجتماعيـة

والنفسية والثقافية والعلمية والتكنولوجية؛ وذلك فى ظل النمو المتسارع الـذى تشـهده وسائل الاتصال والإعلام الحديثة اليوم، وفى ظل تفاعلها الشديد مع المجتمـع، وفقـاً للمنهج المتكامل الذى أكد عليه" ديرك لايدر D.Layder " فى كتابه الشهير "قضـايا التنظير فى البحث الاجتماعى". حيث يعمل هذا المنهج الشمولى المتكامل دائماً على أن ينصهر ويتوافق مع جوانب الأفكار النظرية السابقة والمفاهيم، أو مجموعات المفاهيم مع العناصر النابعة من الجمع الجارى للبيانات التطبيقية وتحليلها، ويوفر مثـل هـذا المنهج الشمولى المتكامل الملامح الضرورية لإقامة نظرية تتسم بالقوة والعمق وتعمل على التقريب بين النظرية والبحث معاً. (أنظر: ديرك لايدر، ٢٠٠٠).

وهذا المنهج المقترح فى دراسة هذا الفرع الحديث يقوم علـى مجموعـة مـن الافتراضات النظرية حول سلوك الوحدات الاجتماعية الرئيسية ويعتمد على دراسـة عدد من المتغيرات الخاصة بسلوك وتفاعل تلك الوحدات مع بعضها .

الافتراضات

تدور الافتراضات النظرية حول سلوك أربع وحدات رئيسية :

أولاً : الفرد والفعل الاجتماعى .

ثانياً : المؤسسات (النظم) الاجتماعية (مايكرو) مثل الأسـرة، المدرسـة، جماعـات العمل، المؤسسات الدينية، المؤسسات الرياضية، وغيرها .

ثالثاً : الدولة والتنظيمات الرسمية(ماكرو).

رابعاً: مصدر الرسالة الإعلامية .

الافتراضات المتعلقة بالفرد

١- يتخذ الأفراد فى المجتمع أفعالاً تتأثر بتكوينهم الثقـافى، والفكـرى، وعلاقـاتهم الاجتماعية.

٢- يتعامل أفراد المجتمع مع وسائل الاتصال والإعلام الحديثة بصورة معينة .

٣- تلعب وسائل الاتصال والإعلام الحديثة دوراً ما فى التكوين الاجتماعى والثقافى للأفراد .

٤- يختلف دور وسائل الاتصال والإعلام فى التكوين الاجتماعى والثقافى للأفـراد وفقاً للنوع، والمرحلة العمرية، ونـوع التعلـيم، والطبقـة الاجتماعيـة والنـواحى الإيكولوجية.

٥- هناك علاقة تفاعلية بين التصورات القيمية المسبقة لدى الأفراد وما تبثه وسـائل

الاتصال والإعلام الحديثة .

الافتراضات المتعلقة بالمؤسسات الاجتماعية

١- تلعب المؤسسات الاجتماعية دوراً فى تكوين القيم والاتجاهات لدى الأفراد .

٢- تلعب المؤسسات الاجتماعية دوراً فى تكوين القيم والاتجاهات للمجتمع ككل .

٣- تلعب المؤسسات الاجتماعية دوراً فى تشكيل وتغيير السلوك الاجتماعى للأفراد.

٤- تؤثر وسائل الاتصال والإعلام الحديثة فى فاعلية دور المؤسسات الاجتماعية وتتأثر بها .

الافتراضات المتعلقة بالدولة وتنظيماتها الرسمية

١- تتبنى الدولة مبادئ الديموقراطية وحرية الرأى .

٢- تسعى الدولة إلى بناء شخصية الفرد، والمحافظة على تحقيق هويه ثقافية وحضارية للمجتمع.

٣- تحارب الدولة الاحتكار فى النشاطات الاقتصادية .

الافتراضات المتعلقة بوسائل الاتصال والإعلام

١- تتنامى تكنولوجيا الإنفوميديا بسرعة كبيرة فى الدول المتقدمة وتتكامل معاً يوماً بعد الأخر .

٢- يتم نقل تكنولوجيا الإنفوميديا إلى الدول غير المنتجة لها بسرعة مذهلة وسهولة أكثر بكثير من نقل التكنولوجيا فى المجالات الأخرى .

٣- المؤسسات التى تقدم الرسالة الإعلامية الحديثة بجوانبها المختلفة هى مؤسسات خاصة وضخمة شبه احتكارية، وأحياناً متعددة الجنسيات، وبالتالى فهى مؤسسات تهدف إلى الربح .

ووفقا لهذه الافتراضات توجد علاقات متشابكة وتأثيرات متبادلة بين هذه الوحدات، ولدراسة هذه العلاقات المتشابكة يجب تقديم مجموعة من المتغيرات variables التى يمكن أن تصف وتقيس الأفعال الاجتماعية لهذه الوحدات قياساً كمياً. ومن ثم يمكن وصف ودراسة العلاقات المتبادلة بين هذه الوحدات فى الواقع العملى. ومن وجهة نظر الباحثة فإن المتغيرات التى يجب دراستها وفقاً لهذا المنهج واعتماداً على الافتراضات السابقة هى :

المتغيرات الخاصة بالفرد والفعل الاجتماعى

١- متغيرات لتحديد وقياس القيم والاتجاهات .

٢- متغيرات لتحديد وقياس السلوك الاجتماعى .

٣- متغيرات لتحديد وقياس السلوك الاقتصادى .

٤- متغيرات لتحديد وقياس تأثر الفرد بوسائل الاتصال والإعلام .

المتغيرات المتعلقة بالمؤسسات الاجتماعية

١- متغيرات لتحديد وقياس القيم والاتجاهات لكل نوع من أنواع المؤسسات الاجتماعية .

٢- متغيرات لتحديد وقياس السلوك الاجتماعى لكل نوع من أنواع المؤسسات الاجتماعية.

٣- متغيرات لتحديد وقياس تأثير المؤسسات الاجتماعية على الفرد والمجتمع .

المتغيرات الخاصة بأجهزة الدولة وتنظيماتها الرسمية

١- متغيرات خاصة بقياس تأثير القوانين التى تصدرها الدولة على وسائل الاتصال والإعلام .

٢- متغيرات خاصة بقياس تأثير أجهزة الدولة على التكوين الاجتماعى الثقافى للمؤسسات الاجتماعية، والأفراد ووسائل الاتصال والإعلام، وهذه المتغيرات هى الأصعب فى القياس و التحليل .

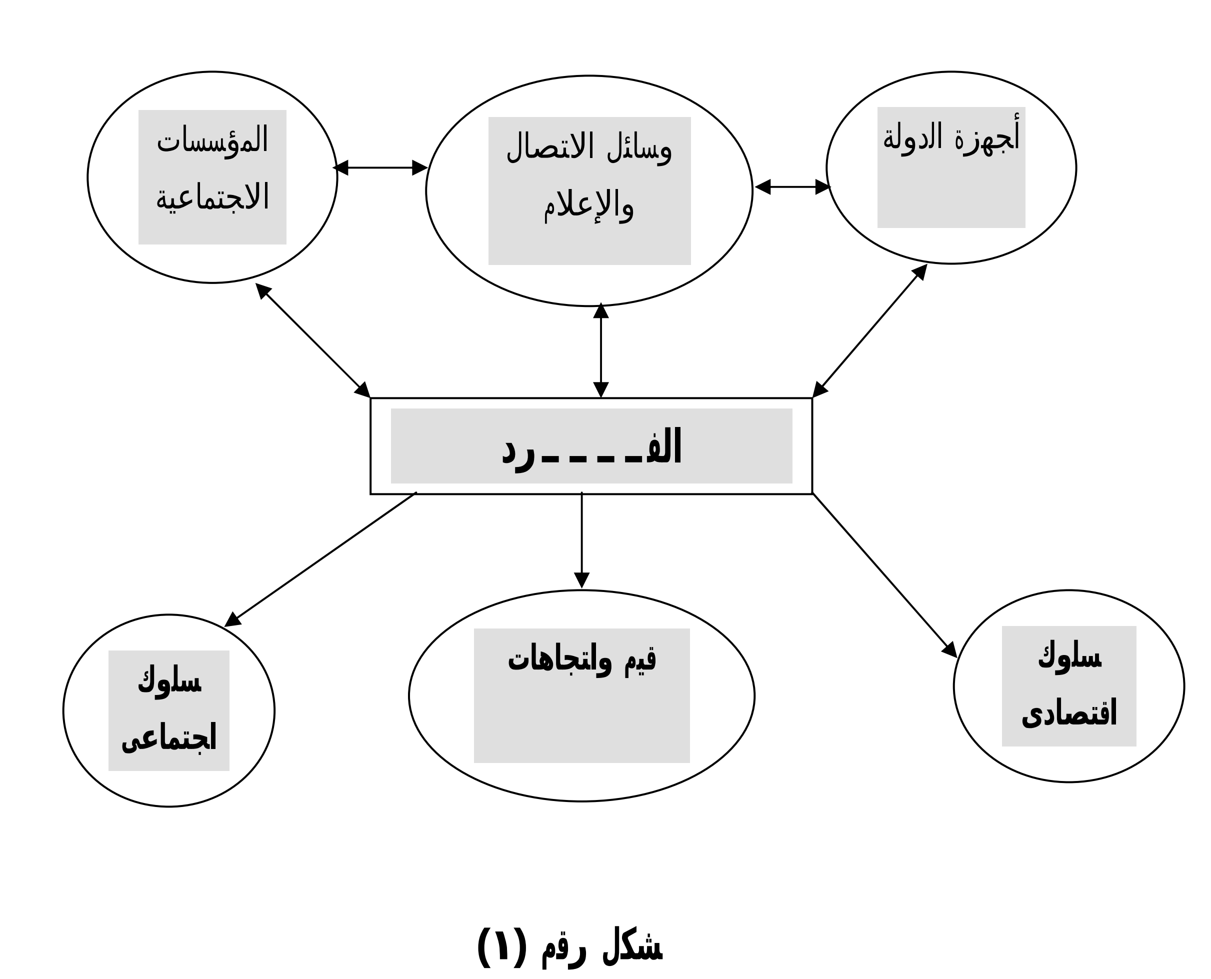
المتغيرات المتعلقة بوسائل الاتصال والإعلام

١- متغيرات لتحديد وقياس وظائف وأهداف وسائل الاتصال والإعلام المختلفة.

٢- متغيرات لقياس درجة التأثير المتبادل بين وسائل الاتصال والإعلام وكل من الأفراد، والمؤسسات، وأجهزة الدولة.

والشكل التخطيطى التالى يوضح طبيعة العلاقات التفاعلية بين وسائل الاتصال والإعلام والوحدات الاجتماعية (الفرد، والمؤسسات الاجتماعية، وأجهزة الدولة)، وما ينتج عن هذا التفاعل من تأثير فى القيم، والاتجاهات، والسلوك الاجتماعى، والسلوك الاقتصادى لهذه الوحدات الاجتماعية. حيث يوضح هذا الشكل العلاقة التفاعلية بين وسائل الاتصال و الإعلام والوحدات الاجتماعية، حيث تؤثر هذه الوسائل فى الفرد من حيث سلوكه الاقتصادى والاجتماعى وقيمه واتجاهاته، كما أن هذه السلوكيات

والقيم لدى الأفراد تؤثر فى اتجاهات وسائل الاتصال والإعلام وسياسـاتها، وبالمثـل تتأثر وسائل الاتصال والإعلام بالسياسات التى ترسمها أجهزة الدولة المختلفة وكـذلك تؤثر فيها. ومن ناحية أخرى تتأثر المؤسسات الاجتماعية بما تقدمه وسائل الاتصـال والإعلام من إمكانيات وتأثيرات وكذلك تؤثر فيها بما تمثله تلك المؤسسات مـن قـيم واتجاهات وسلوك اجتماعى لأفراد تلك المؤسسات .



شكل رقم (١)

العلاقات التفاعلية بين سائل الاتصال والإعلام والوحدات الاجتماعية

الدراسات السابقة

على الرغم من تعدد الدراسات الإعلامية وخاصة فى مجال فعالية التليفزيون إلا أن هناك ندرة فى دراسات بعض وسائل الاتصال والإعلام الحديثة مثل القنوات الفضائية و التليفون المحمول، أما الدراسات الخاصة بالإنترنت فعلى الرغم من تزايدها فى السنوات الأخيرة إلا إنها تركز فى الغالب على أنماط ودوافع استخدام الأفراد لها .

ويلاحظ على معظم الدراسات المتاحة عن وسائل الاتصال والإعلام الحديثة أنها لا تطرح الإشكاليات الأساسية التى يسعى علم الاجتماع الإعلامى إلى الاهتمام بها وهى :

١- تأثير وسائل الاتصال والإعلام على نظم المجتمع .

٢- تأثير وسائل الاتصال والإعلام على المعايير والقيم الخاصة بالأفراد والجماعات .

٣- دراسة الدرجات المتفاوتة لتأثير وسائل الاتصال والإعلام الحديثة .

وسنعرض فيما يلى لبعض أحدث هذه الدراسات التجريبية وخاصة الأكثر قربا للمنهج المتبع فى الدراسة الراهنة:

أولاً : التليفزيون والقنوات الفضائية

ومن الدراسات التى تناولت أثر الإعلام على قطاع معين من قطاعات المجتمع:

أ – دراسة عادل البيومى (١٩٩٨) بعنوان "علاقة مضمون القيم لدى الشباب الجامعى بالتعرض للإذاعة والتليفزيون – دراسة مسحية على عينه من طلبة جامعة القاهرة" . حيث أسفرت النتائج من خلال تقديم مقاييس للأنشطة المعبرة عن القيم المختلفة، أن وسائل الاتصال والإعلام وخاصة القنوات الفضائية والإنترنت ذات تأثير فعال على منظومة القيم لدى الشباب وخاصة القيم السياسية والاقتصادية، وذات تأثير أقل للقيم الاجتماعية والمعرفية التى ترتبط بصورة كبيرة بمتغيرات خارجية أخرى .

ب – دراسة عبد الباسط عبد الجليل ومحمد معوض إبراهيم (٢٠٠٠) بعنوان "علاقة شباب دولة الكويت بالقنوات التليفزيونية الفضائية" . وقد تمثلت أهم النتائج فى الكشف عن نسبة من يشاهدون القنوات الفضائية بانتظام، ونسبة امتلاك هوائيات التقاط القنوات الفضائية، وحجم مشاهدة القنوات الفضائية العربية والدولية، وأخيراً دراسة دوافع الشباب تجاه الفضائيات. وهذه الدر اسه ليست تحليليه ولكنها تركز فقط على استكشاف حجم مشاهدة الشباب ونوعية البرامج والقنوات التى يفضلونها .

ثانياً: الحاسب الآلى والإنترنت

على الرغم من قله الدراسات التى أجريت على استخدام الشباب لشبكة الإنترنت فى إطار المجتمع المصرى نظرا لحداثتها كوسيلة للاتصال والإعـلام، إلا أن هنـاك بعض الدراسات الأجنبية التى تصف استخدام الشباب للإنترنت من أهمها:

أ – دراسة Samuel Ebersole (1995) بعنـوان "محـددات الإعـلام عبـر الإنترنت" وتهدف إلى التعرف على التأثيرات السلبية المحتملة لاستخدام الأفراد لشبكه الإنترنت كوسيلة للاتصال .

ب – دراسة Parks and Floyd (1996) بعنـوان "تكـوين الصـداقات عبـر الإنترنت" وتهدف إلى التعرف على مواقع تبادل الحوار والرأى، وأهم الموضـوعات التى يتطرق إليها .

ومن أهم الدراسات العربية :

جـ – إنترنت العالم العربى (١٩٩٨) وقد أشارت نتائج اسـتطلاع الـرأى بعنـوان "صغار المستخدمين يفضلون التسالى" أجرته شركة Plan المتخصصة فـى بحـوث الإنترنت أن استخدامات الشباب للإنترنت أكثر تنوعـاً مقارنـة بـالأكبر سـنا، وأن الإنترنت تتداخل فى مختلف جوانب حياة الشباب ولكن بدرجات متفاوتة، كما توقعـت الدراسة أن تصل نسبة مستخدمى الإنترنت فى العالم العربى إلى ٥٠% من إجمـالى عدد السكان بحلول عام ٢٠٠٥ .

د – دراسة نجوى عبد السلام (١٩٩٨) بعنوان " أنماط ودوافـع اسـتخدام الشـباب المصرى لشبكة الإنترنت – دراسة استطلاعيه" . وتهدف إلى التعرف علـى أنمـاط ودوافع وكثافة استخدام الشباب للإنترنت، وذلك على عينه عمديه من الشباب مكونـه من ١٤٩ مفردة. وقد كشفت النتائج عن أن ٧٢ % مـن أفـراد العينـة يسـتخدمون الإنترنت للحصول على معلومات بينما ٤٧% يستخدمونها للتسـلية والترفيـه، كمـا أسفرت النتائج عن أن استخدام البريد الإليكترونى يعد أهم بـل وأبـرز اسـتخدامات الشباب لإقامة الصداقات والدردشه. إلا أن هذه الدراسة لا يمكن تعميم نتائجها علـى مجتمع مستخدمى الإنترنت ككل نظراً لأن العينة المستخدمة هى عينة عمدية وليسـت عشوائية .

هـ – دراسة سامى عبد الرؤوف طايع (٢٠٠٠) بعنوان "استخدام الإنترنت فى العالم العربى – دراسة ميدانية على عينة من الشباب العربى". وقد أسفرت نتائج الدراسـة عن أن الإنترنت تعد مصدراً هاماً للأخبار والمعلومات بالنسبة للغالبية العظمى مـن المبحوثين (٩١,٥%)، بينما تمثل التسلية وقضاء وقت الفراغ الأهمية الثانية لاستخدام

الإنترنت لدى الشباب (٨٨,٧%).

و – دراسة عصام نصر سليم (٢٠٠١) عن المجتمعات الافتراضية بعنـوان" حريـة الرأى فى ساحات الحوار العربى عبر الإنترنت". حيث تم تتبع مواقع تبادل الحـوار الحر للمعلومات والآراء والأفكار العربية عبر الإنترنت . وقـد كشـفت النتـائج أن القضايا الدينية تعد أكثر ما يشغل اهتمامات المتعاملين مع مواقع الحوار العربى عبـر الإنترنت يليها القضايا السياسية، ويرى الباحث أن هذه الحوارات تتركز حول قضـايا جدليه لا طائل منها وتبتعد عن جوهر الدين وأهدافه السامية . إلا أن هذه الدراسة لـم تهتم بطبيعة المشاركين فى الحوارات من حيث العمـر والنـوع والتعلـيم والخلفيـة الاجتماعية الاقتصادية .

ثالثاً : التليفون المحمول

يلاحظ – على حد علم الباحثة – عدم وجـود أيـة دراسـات عـن التـأثيرات الاجتماعية للتليفون المحمول كوسيلة اتصال حديثة لا تقل تأثيرا وأهمية عن وسـائل الاتصال الأخرى. وقد يرجع ذلك إلى أن السمة الأساسية لبحوث الإعلام العربية هى أنها بحوث إعلام media research وليست بحوث اتصـال communication research. (انظر حمدى حسن، ١٩٩٧).

الإطار المنهجى للدراسة

نقترح فى الدراسات الميدانية فى موضوعات هذا الفرع الجديد (علم الاجتمـاع الإعلامى) استخدام المنهج التجريبى الذى يعتمد على المسح الشامل أو على الدراسات التجريبية التتبعية، وبالتالى استخدام أساليب إحصائية متقدمة لتحليـل العلاقـات بـين المتغيرات، واستخراج النتائج. فعلى سبيل المثال يمكن استخدام التحليل العاملى لتحديد المتغيرات المؤثرة الهامة واتجاه العلاقات بين هذه المتغيرات، كذلك يمكـن اسـتخدام أسلوب تحليل الانحدار المتعدد لدراسة أهم العوامل المفسرة لمتغيـر مثـل السـلوك الاجتماعى أو السلوك الاقتصادى أو القيم والاتجاهات لمجموعة معينة .

وتأكيداً لمصداقية المنهج المقترح للتوصل إلى نتائج جيدة تمثل الواقـع أفضـل تمثيل قمنا بعمل دراسة لتحليل اهتمامات الشباب حول وسـائل الاتصـال والإعـلام الحديثة باعتبارها وسائل للتأثير فى الاتجاهات، والقيم، والآراء وغيرها من المقومات الاجتماعية والثقافية. و نظراً لأن طلاب الجامعة هم شريحة متميـزة وقـادرة علـى التعبير عن موضوع وسائل الاتصال والإعلام الحديثة، وكذلك ينتمون إلـى مختلـف المستويات الاجتماعية والاقتصادية فقد تم قصر مجتمع الدراسة على طلاب الجامعة. إلا أن الحصول على عينة عشوائية تمثل طلاب الجامعات المصـرية، بخصائصـهم

المتباينة خاصة المرتبطة باستخدام وسائل الاتصال والإعلام الحديثة يحتاج إلى جهد ووقت كبير يخرجه عن نطاق هذا البحث خاصة مع صعوبة قياس المتغيرات وعدم توفر دراسات سابقة كافيه. لذلك اقتصرنا فى الدراسة الراهنة على أن يكون مجتمع البحث هو طلاب كليات الآداب والتجارة والتربية والهندسة فى جامعتى المنوفية والإسكندرية. باعتبار هذه الكليات من أكبر كليات جامعتى الدراسة من حيث عدد الطلبة، ومن حيث تنوع اهتماماتهم بوسائل الاتصال والإعلام الحديثة، ومن حيث تنوع مستوياتهم الثقافية والاجتماعية والاقتصادية . وقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية مكونة من ١٩٣ طالباً وطالبة موزعين وفقاً للنوع والجامعة، والكلية، والسنة الدراسية، بحيث يتناسب العدد المختار عشوائياً من كل كلية مع عدد الطلبة فى هذه الكلية وذلك لضمان عشوائية العينة وتمثيلها لمجتمع الدراسة تمثيلاً جيداً. وقد بلغت نسبة الاستجابات لاستمارات الاستبيان الموزعة ٨٠ % تقريبا . انظر جداول (١- ١)، (١-٢)، (١-٣).

وفى حدود هذه الدراسة فإننا سنختبر بعض الفروض الفرعية فقط الخاصة بالفرد، وسنجرى فى دراسات لاحقة اختبار الفروض الأخرى، والفروض التى سنقوم باختبارها فى هذه الدراسة هى : -

أولاً : الفروض المتعلقة بالتليفزيون

١- يلعب التليفزيون دورا رئيسيا فى التكوين الثقافى لدى الشباب .

٢- لا يختلف دور التليفزيون فى التكوين الثقافى باختلاف النوع أو المستوى الاقتصادى أو نوع الدراسة الجامعية .

ثانيا : الفروض المتعلقة بالتليفون المحمول

١- يرتبط استخدام التليفون المحمول بالمستوى الاقتصادى بغض النظر عن النوع أو المستوى الثقافى أو نوع الدراسة الجامعية .

٢- يزيد الطلب على التليفون المحمول مع ارتفاع المستوى الاقتصادى والمستوى الثقافى .

ثالثا: الفروض المتعلقة بالحاسب الآلى والإنترنت

١- يرتبط استخدام الحاسب الآلى والإنترنت أساساً بنوع الدر اسه الجامعية بغض النظر عن المستوى الاقتصادى أو النوع .

٢- تزيد درجة الاهتمام بالحاسب الآلى والإنترنت بارتفاع المستوى الثقافى.

أساوب جمع البيانات

تم تصميم صحيفة استبيان لجمع بيانات الدراسة عن طريق المقابلات الشخصـية التى تمت خلال شهرى فبراير ومارس عام ٢٠٠٢، وقد تضمنت الاسـتمارة سـتين سؤالاً حول مختلف الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والقيمية. بالاضافة إلى تساؤلات متعلقة بوسائل الاتصال والآلام الحديثة كالتليفزيون باعتباره وسيلة تثقيفيـة وترفيهية ومدى تفاعل الشباب مع القنوات الفضائية، وأخرى متعلقة بالتليفون المحمول ومدى أهميته بالنسبة للشباب، وكذلك تساؤلات متعلقة بدرجة الاهتمام بالحاسب الآلى والإنترنت .

متغيرات الدراسة

أولاً: مقياس المستوى الاقتصادى

ويتكون من التساؤلات الخاصة بالدخل الشهرى للأسرة ومحل الإقامـة ومهنـة الوالدين وعدد غرف المنزل ... إلخ . وقد تم إعطاء كل متغير من هـذه المتغيـرات السابقة وزناً نسبياً معيناً يتماشى مع أهميته بهدف التوصل إلى مقياس واحد كمى يعبر عن المستوى الاقتصادى. ولأغراض التحليل تم تقسيم المستوى الاقتصادى وفقاً لهـذا المقياس إلى ثلاثة مستويات : مستوى اقتصادى مرتفع، مستوى اقتصـادى متوسـط، مستوى اقتصادى منخفض . انظر جدول (٢ –١) حيث اعتبر المستوى الاقتصـادى مرتفعا إذا كانت قيمة المقياس ٢٣ فأكثر، وهذا يمثل ٢٨,٥ % من مفـردات العينـة، وأعتبر المستوى الاقتصادى منخفضا إذا كانت قيمة المقياس أقل من ١٧، وهذا يمثـل ٢٤,٩ % من مفردات العينة، أما إذا كانت قيمة المقياس تتراوح من ١٧ – ٢٢ فإنها اعتبرت مستوى اقتصادياً متوسطاً وهذا يمثل ٤٦,٦ % من مفـردات العينـة . مـع ملاحظة أن الوسط الحسابى لمقياس المسـتوى الاقتصـادى هـو ٢٠ و الانحـراف المعيارى له ٤,٦ .

ثانياً : مقياس المستوى الثقافى

تم تكوين مقياس للمستوى الثقافى وفقاً لمجموعة التساؤلات التى تدور حول: أهم الكتب التى تم قراءتها مؤخراً، وجود مكتبة بالمنزل، درجة متابعة الأحداث الجاريـة، المصدر الرئيسى لمتابعة الأخبـار بأنواعهـا المتعـددة السياسـية، والاجتماعيـة، والاقتصادية، والثقافية، والفنية، والرياضية. وقد تم إعطاء أوزان نسبية لكـل متغيـر مـن المتغيرات السابقة وفقا لأهميته بهدف التوصل إلى مقيـاس يعكـس المسـتوى الثقافى، ولأغراض التحليل تم تقسيم المستوى الثقافى وفقاً لهذا المقياس إلـى ثلاثـة مستويات:

مستوى ثقافى مرتفع – مستوى ثقافى متوسط – مستوى ثقافى منخفض . انظـر جدول (٢ – ٢) حيث أعتبر المستوى الثقافى مرتفعا إذا كانـت قيمـة المقيـاس ٦٥ فأكثر، وهذا يمثل ٣٢,٦٥ % من مفردات العينة، واعتبر المستوى الثقافى منخفضاً إذا كانت قيمه المقياس أقل من ٥٥، وهذا يمثل ١٤,٥ % من مفردات العينة، أما إذا كانت قيمة المقياس تتراوح بين ٥٥ و ٦٤ فإنها اعتبرت مستوى ثقافياً متوسطاً وهذا يمثـل ٥٢,٨٥ % من مفردات العينة. مع ملاحظة أن الوسط الحسابى لمقيـاس المسـتوى الثقافى هو ٦١,١ والانحراف المعيارى له ٦,٨٢ .

ثالثاً: مقياس التفاعل مع التليفزيون والقنوات الفضائية

ويتمثل فى مجموعة التساؤلات الخاصة بمتوسط عدد ساعات مشاهدة التليفزيون فى الأسبوع، نوعية البرامج التى يتم الحرص علـى مشـاهدتها، ونوعيـة القنـوات الفضائية المفضلة، ومتوسط عدد ساعات مشاهدة البرامج التى تبث عبر الفضائيات فى الأسبوع وكذا مشاهدة القنوات المشفرة. وقد تم إعطاء كل متغير من هذه المتغيـرات وزناً نسبياً وفقاً لأهميته فى درجة التفاعل مع التليفزيون والتأثر به. و من ثم تم تكوين متغير جديد هو مقياس درجة الاهتمام بالتليفزيون، انظـر جـدول (٢-٣) . حيـث واعتبرت درجة الاهتمام بالتليفزيون أكثر ارتفاعا (=٤) إذا كانت قيمة مقياس التفاعل مع التليفزيون أكبر من ٨٠، وهذا يمثل ٢٣,٨٤ % من مفردات العينـة، واعتبـرت درجة الاهتمام بالتليفزيون مرتفعة (=٣) إذا كانت قيمة مقياس التفاعل مع التليفزيـون أكبر من ٦٠ وأقل من ٨١، وهذا يمثل ٢٣,٣٢% من مفردات العينة، اعتبرت درجة الاهتمام بالتليفزيون متوسطة (=٢) إذا كانت قيمة مقياس التفاعل مع التليفزيون أكبـر من ٥٠ وأقل من ٦١، وهذا يمثل ٣٢,٦٤%، أما إذا كانت قيمة مقياس التفاعـل مـع التليفزيون أقل من ٥٠ فإن درجة الاهتمام بالتليفزيون تعتبر ضعيفة هذا يمثـل ٢٠,٢ % من مفردات العينة . مع ملاحظة أن الوسط الحسابى لمقياس التفاعل مع التليفزيون هو ٦٦,٥ والانحراف المعيارى له ٢٠,١٢ .

رابعاً : المقياس الخاص بالتليفون المحمول

ويتمثل فى التساؤلات الخاصة بعدد التليفونات (المحمولة) التى تملكهـا الأسـرة وعدد المكالمات التى تجرى يومياً وعدد المكالمات التى تستقبل يومياً ومدة المكالمـة، وكذا التعرف على أهمية التليفون المحمول بالنسبة للشباب. وقد تم إعطاء كل متغيـر من هذه المتغيرات وزناً نسبياً وفقاً لأهميته، وبذلك توصلنا إلى مقياس يقـيس درجـة التفاعل مع التليفون المحمول، ومن ثم تم تكوين متغير جديد هو مقياس درجة الاهتمام بالتليفون المحمول، انظر جدول (٢-٤). حيث اعتبرت درجـة الاهتمـام بـالتليفون المحمول أكثر ارتفاعا (=٤) إذا كانت قيمة مقياس التفاعل مع التليفون المحمول أكبر

من ٩٢، وهذا يمثل ٢٥,٩١ % من مفردات العينة، واعتبرت درجة الاهتمام بالتليفون المحمول مرتفعة (=٣) إذا كانت قيمة مقياس التفاعل مع التليفون المحمول أكبر من ٢٩ وأقل من ٩٢، وهذا يمثل ٢٢,٨% من مفردات العينة، اعتبرت درجة الاهتمام بالتليفون المحمول متوسطة (=٢) إذا كانت قيمة مقياس التفاعل مع التليفون المحمول أكبر من ٧ و أقل من ٢٩، وهذا يمثل ٢٧,٤٦%، أما إذا كانت قيمة مقياس التفاعل مع التليفون المحمول أقل من ٧ فإن درجة الاهتمام بالتليفون المحمول تعتبر ضعيفة وهذا يمثل ٢٣,٨٣% من مفردات العينة. مع ملاحظة أن الوسط الحسابى لمقياس التفاعل مع التليفون المحمول هو ٥٦,٦ والانحراف المعيارى له ٦٢,٩٦ .

خامساً : مقياس الوعى بالحاسب الآلى والإنترنت

ويتمثل فى مجموعة التساؤلات الخاصة باستخدام الحاسب الآلى والإنترنت ونوعية هذا الاستخدام وأهميته بالنسبة للشباب. وقد توصلنا إلى مقياس يقيس درجة الوعى بالحاسب الآلى والإنترنت. ومن ثم تم تكوين متغير جديد هو مقياس درجة الاهتمام بالحاسب الآلى والإنترنت، انظر جدول (٢-٥). حيث اعتبرت درجة الاهتمام بالحاسب الآلى والإنترنت أكثر ارتفاعاً (=٤) إذا كانت قيمة مقياس التفاعل مع الحاسب الآلى والإنترنت أكبر من ٢٥ وهذا يمثل ٢٣,٨٣ % من مفردات العينة، واعتبرت درجة الاهتمام بالحاسب الآلى و الإنترنت مرتفعه (=٣) إذا كانت قيمة مقياس التفاعل مع الحاسب الآلى والإنترنت أكبر من ١٧ وأقل من ٢٥، وهذا يمثل ٢٦,٤٢ % من مفردات العينة، واعتبرت درجة الاهتمام بالحاسب الآلى والإنترنت متوسطة (=٢) إذا كانت قيمة مقياس التفاعل مع الحاسب الآلى والإنترنت أكبر من ١٢ وأقل من ١٧، وهذا يمثل ٢٥,٤ %، أما إذا كانت قيمة مقياس التفاعل مع الحاسب الآلى والإنترنت أقل من ١٢ فإن درجة الاهتمام بالحاسب الآلى و الإنترنت تعتبر ضعيفة وهذا يمثل ٢٤,٣٥ % من مفردات العينة. مع ملاحظة أن الوسط الحسابى لمقياس التفاعل مع الحاسب الآلى والانترنت هو ١٧,٦ والانحراف المعيارى له ٧,٧٣

الاختبار القبلى

تم تجريب صحيفة الاستبيان على عينة من الطلاب والطالبات للوقوف على مدى وضوح الأسئلة بصفة عامة، وملاءمتها لأهداف البحث، وقد تم الاختبار القبلى على عينة قوامها ٢٠ مفردة يمثلون ١٠% تقريباً من إجمالى حجم العينة المصمم، ثم تم تعديل الصحيفة وأجرى اختبار تالى أمكن بعده الوصول إلى الصياغة والشكل النهائى للصحيفة .

معالجة البيانات إحصائياً(*)

لاختبار الفروض المتعلقة بالدراسة ولطبيعة البيانات النوعية فقد تـم اسـتخدام معامل كا² لاختبار وجود علاقات توافق بين متغيرين أو أكثر، وكذلك تـم اسـتخدام أسلوب الانحدار الخطى المتعدد لدراسة العلاقات بين متغير تـابع وعـدة متغيـرات مستقلة .

دراسة إضافية باستخدام الإنترنت

ولتدعيم الدراسة الحالية بالنسبة للتساؤلات الخاصة بالإنترنت خاصـة بالنسـبة لطبيعة اهتمامات المستخدمين هل هى ترفيهيـة أو علميـة وثقافيـة، قمنـا بمتابعـة إحصائيات موقع ICQ طول شهر أبريل ٢٠٠٢، وهذا الموقع هو أشهر بل وأكثـر المواقع التى تستخدم للاتصال والمحادثة بين مستخدمى الإنترنت، ويقدم إحصـائيات لحظية عن عدد المستخدمين ونوعهم، وأعمارهم، وموقعهم الجغرافـى، واهتمامـاتهم المختلفة . انظر جداول (٦-١)، (٦-٢)، (٦-٣)، (٦-٤)، (٦-٥). حيث اتضح أنـه فى الفئة العمرية من ٢١:١٨ كانت معظم الاهتمامات ترفيهية فى المحل الأول وليست علمية أو ثقافية.

نتائج الدراسة

أولاً : الفروض المتعلقة بالتليفزيون

تمت دراسة دور التليفزيون فى التكوين الثقافى من خلال ما يلى : -

١- مصادر متابعة الأخبار، حيث تؤثر الوسيلة المستخدمة لمتابعة الأخبار فى التكوين الثقافى للشباب .

٢- مقياس درجة الاهتمام بالتليفزيون.

١- بالنسبة لمصادر متابعة الأخبار

أ- يعتبر التليفزيون المصدر الرئيسى لمتابعة الأخبار بأنواعها المتعددة السياسـية – الاقتصادية – الفنية – الثقافية – الرياضية لدى الشباب، ثم يأتى بعد ذلـك الصـحف اليومية، ثم التليفزيون والصحف معاً، ثم التليفزيون ومصادر أخرى. انظـر جـدول (٣-١).

(*) نظراً لأن مجتمع الدراسة محدود بطلاب بعض كليات جامعتى المنوفية والإسكندرية وليس طلاب الجامعات المصرية ككل، فإننا لم نقم بتكوين المقياس السابق بأسلوب إحصائى معقـد مثـل التحليـل العاملى Factor Analysis، إلا أن المقاييس التى توصلنا إليها هى مقـاييس جيـدة فـى حـدود الدراسة، حيث تمثل فعلاً درجات مختلفة فى كل مقياس وتتبع فى معظم الحالات التوزيع المعتدل .

ب – يعتبر التليفزيون المصدر الرئيسى لتلقى الأخبار بغض النظر عـن المسـتوى الثقافى والاقتصادى حيث بلغ معامل الارتباط بين مقياس الاهتمام بالتليفزيون ومقياس المستوى الثقافى ٠,٣٤٦، وبلغ بين مقياس الاهتمام بـالتليفزيون ومقيـاس المسـتوى الاقتصادى ٠,٣٢٥ وهو ارتباط ضعيف. انظر جدول (٣-٢).

٢ – درجة الاهتمام بالتليفزيون

أ – لا تختلف درجة الاهتمام بالتليفزيون مع النوع حيث لا يوجد فرق معنـوى بـين الاهتمام بالتليفزيون والنوع . انظر جدول (٣-٣). وكذلك لا تختلف درجة الاهتمـام بالتليفزيون مع الجامعة (المنوفية / الإسكندرية). انظر جدول (٣-٤). بينما يوجد فرق بين درجة الاهتمام بالتليفزيون وطبيعة الدراسة وفقاً للكليات المختلفة . انظر جـدول (٣-٥). وهناك فروق معنوية بين درجة الاهتمام بالتليفزيون والمستوى الاقتصـادى. أنظر جدول (٣-٦)، وكذلك يوجد فرق معنوى واضح بين درجة الاهتمام بالتليفزيون والمستوى الثقافى. انظر جدول (٣-٧). وبذلك نكون قد تأكدنا من صـحة الفـرض التالى :

يختلف دور التليفزيون وفقاً للمستوى الاقتصادى ونـوع الدراسـة الجامعيـة. وينعكس ذلك فى أن هناك اختلافات واضحة بالنسبة لدور التليفزيون فـى المسـتوى الثقافى .

ولذلك قمنا بإجراء تحليل انحدار متعدد يأخذ المتغير التـابع الخـاص بدرجـة الاهتمام بالتليفزيون (كمقياس كمى) ودرجة المستوى الاقتصادى ودرجـة المسـتوى الثقافى (كمتغيرات كمية)، وذلك لتفسير التغيرات فى درجة الاهتمام بالتليفزيون وفقـاً للمستوى الثقافى والمستوى الاقتصادى وكانت معادلة الانحدار كالتالى :

درجة الاهتمام = -٨,٢٤ + ٠,٨٥ المستوى الثقافى + ١,١٤ المسـتوى الاقتصـادى
معامل التحديد = ٠,١٨٤

وهذا يعنى ضرورة إضافة متغيرات أخرى لم تأخذ فى الحسبان عنـد تكـوين معادلة الانحدار، وهذا يتطلب دراسات أخرى أكثر عمقاً ليس مجالها هذه الدراسة.

ونستخلص من النتائج السابقة ما يلى

- تؤكد النتائج صحة الفرض الخاص بأن التليفزيون يلعب دوراً رئيسياً فـى التكـوين الثقافى للشباب .
- لا يختلف دور التليفزيون فى التكوين الثقافى باختلاف النـوع أو بـاختلاف مكـان الجامعة التى يدرس بها الطالب (الإسكندرية / المنوفية) .

• يختلف دور التليفزيون فى التكوين الثقافى باختلاف المستوى الاقتصـادى، وكـذلك باختلاف نوع الدراسة الجامعية .

ثانياً : الفروض المتعلقة بالتليفون المحمول

تكشف نتائج الدراسة ما يلى

١- لا يوجد فرق معنوى بين درجة الاهتمام بالتليفون المحمول والنوع. انظر جدول (٤-١) .

٢- يوجد فرق معنوى بين الاهتمام بالتليفون المحمول والجامعة، حيث تزيد بشـكل واضح فى الإسكندرية عنه فى المنوفية . انظر جدول (٤-٢) .

٣- وبالنسبة لنوعية الدراسة الجامعية فيوجد فرق معنوى بـين الكليـة والاهتمـام بالتليفون المحمول حيث تقل درجة الاهتمام بالتليفون المحمول فى الكليـات العمليـة وتزيد فى الكليات النظرية . انظر جدول(٤-٣).

٤- أما بالنسبة للمستوى الاقتصادى يوجد فرق معنوى بين درجة الاهتمام بـالتليفون المحمول والمستوى الاقتصادى. انظر جدول (٤-٤).

٥- لا يوجد فرق معنوى بين الاهتمام بالتليفون المحمول والمستوى الثقافى، وهـذا يعنى أن الاهتمام بالتليفون المحمول لدى الشباب ليس من قبيل التطلع الطبقى بقدر ما هو مرتبط بالقوة الشرائية ودرجة الاهتمام العلمى . انظر جدول (٤-٥).

٦- وأخيراً باستخدام أسلوب تحليل الانحدار وجد أن هناك علاقة معنوية بين درجـة الاهتمام بالتليفون المحمول والمستوى الثقافى والاقتصادى، حيث كانت معادلة الانحدار كالتالى:

التليفون المحمول = -٢٧,٥ – ٠,٢٠٤ المستوى الثقافى + ٤,٨ المستوى الاقتصادى

وهذا يدل على وجود علاقة سلبية بين المستوى الثقافى والاهتمام بالتليفون المحمـول وأن الطلب علية يزيد بصورة واضحة مع ارتفاع المستوى الاقتصادى، إلا أن معامل التحديد المنخفض = ٠,١٢٢ وهذا يرجع إلى إهمال بعض المتغيرات نظـراً لطبيعـة الدراسة .

ونستخلص من النتائج السابقة ما يلى

- صحة الفرض الخاص بأن استخدام التليفون المحمول مرتبط أساسـا بالمسـتوى الاقتصادى. إلا أن استخدام التليفون المحمول يرتبط بالجامعة(إسكندرية / منوفيـة)، كما يرتبط بنوع الدراسة الجامعية حيث يقل فى الكليات العملية ويزيد فـى الكليـات

النظرية .

- أما بالنسبة للفرض الخاص بزيادة الطلب على استخدام التليفون المحمول مع ارتفاع المستوى الاقتصادى فقد تأكدنا من صحة هذا الفرض فى النتيجة رقم (٤) المعامل الموجب فى معادلة الانحدار فى النتيجة رقم (٦).

ثالثاً : الفروض المتعلقة بالحاسب الآلى والإنترنت

تبين من نتائج الدراسة ما يلى

١- يوجد فرق معنوى واضح بين درجة الاهتمام بالحاسب الآلى والإنترنت وبين النوع حيث كانت درجة اهتمام الذكور أعلى بصورة ملحوظة من اهتمام الإناث. انظر جدول (٥-١).

٢- يوجد فرق معنوى واضح بين الجامعتين بالنسبة للاهتمام بالإنترنت حيث تزيد فى الإسكندرية وتقل فى المنوفية . انظر جدول (٥–٢) .

٣- وبالنسبة لنوعية الدراسة الجامعية والاهتمام بالحاسب الآلى والإنترنت فلم يوجد فرق معنوى واضح . انظر جدول (٥-٣) . ويرجع ذلك إلى أن الاهتمام الرئيسى باستخدام الحاسب الآلى والإنترنت هو للترفيه وليس للدراسة، حيث يرتبط استخدام الإنترنت بالدراسة فقط فى كليات الهندسة أما بقية الكليات الأخرى. فالاستخدام قائم أساساً على الترفيه ويدعم هذه النتيجة العينة التى قمنا بسحبها خلال شهر أبريل ٢٠٠٢ من موقع ICQ، كما أشرنا فيما سبق حيث يتضح أن فى الفئة العمرية من ١٨: ٢١ كانت معظم الاهتمامات ترفيهية فى المحل الأول وليست علمية أو ثقافية. أنظر جداول (٦-١)، (٦-٢)، (٦-٣)، (٦-٤)، (٦-٥).

٤- لا يوجد فرق معنوى بين المستوى الاقتصادى والاهتمام بالحاسب الآلى والإنترنت مما يدل على أنه بغض النظر عن المستوى الاقتصادى فإن الشباب يهتم باستخدام الحاسب الآلى والإنترنت . انظر الجدول (٥ –٤) .

٥- أما بالنسبة للمستوى الثقافى فيوجد فرق معنوى بين المستوى الثقافى ودرجة الاهتمام بالحاسب الآلى والنترنت . أنظر جدول (٥-٥).

ونستخلص من النتائج السابقة ما يلى

- لم نتأكد من صحة الفرض القائل بأن استخدام الحاسب الآلى والإنترنت يرتبط أساساً بنوع الدراسة الجامعية. بل اتضح أن الاهتمام الرئيسى بالحاسب الآلى والإنترنت هو للترفيه وليس للدراسة فيما عدا طلاب كليات الهندسة .

• تؤكد النتائج صحة الفرض بأن الاهتمام بالحاسب الآلى والإنترنت يـرتبط أساسـاً بالمستوى الثقافى ولا يرتبط بالمستوى الاقتصادى. مما يدل علـى أن الشـباب يهـتم باستخدام الحاسب الآلى والإنترنت بغض النظر عن مستواه الاجتماعى والاقتصادى .

الخلاصة

إن عصر المعلومات والإنفوميديا اليوم له تداعيات عميقة التـأثير فـى نظـام الاتجاهات والآراء والأخلاق والقيم وغيرها مـن المقومـات الاجتماعيـة والثقافيـة الأخرى، وذلك على المستويين الفردى والمجتمعـى. فلـم تعـد دراسـة التـأثيرات الاجتماعية للاتصال والإعلام مجرد دراسة هامشية أو تابعـة لغيرهـا مـن العلـوم الاجتماعية الأخرى؛ مما استدعى تطوير نظرية ومنهج محدد لعلم مستقل هـو "علـم الاجتماع الإعلامى" الذى يتخذ من موضوع الاتصال والإعـلام ووسـائله الحديثـة وتأثيراته العميقة فى العصر الحديث ميداناً رئيسياً لدراسته النظرية والتطبيقية .

ويقدم هذا البحث تعريفاً بأهمية هذا العلم ومجالات دراسته وفروضه الأساسـية، ثم يقترح منهجاً علمياً للدراسة فى هذا المجال يعتمد على المنهج الشمولى المتكامـل الذى يستفيد من كافة الاتجاهات النظرية المستخدمة، وذلك فى ظل النمـو والمتسـارع الذى تشهده وسائل الاتصال الإعلام اليوم، وفى ظل تفاعلها الشديد مع المجتمع وذلك وفقاً للمنهج المتكامل الذى أكد عليه "ديرك لايدر" فى كتابه "قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى" – كما يتضح فى الجانب النظرى من هذا البحث – حيث يوفر مثل هـذا المنهج الشمولى المتكامل الملامح الضرورية لإقامة نظرية تتسم بالقوة والعمق، وتعمل على التقريب بين النظرية والبحث معاً.

وتأكيداً لمصداقية المنهج المقترح للتوصل إلى نتائج جيدة تمثل الواقـع أفضـل تمثيل قمنا بعمل دراسة تحليلية للتعرف على اتجاهات الشباب حول وسائل الاتصـال والإعلام الحديثة، وهل هم أكثر استعدادا لتقبل الجديد أم لا. وذلك على عينة عشوائية من طلاب وطالبات الجامعة فى جامعتى المنوفية والإسكندرية فى كليات متنوعة، وفى حدود هذه الدراسة قمنا باختبار بعض الفروض الفرعية الخاصة بالفرد حول علاقـة وسائل الاتصال والإعلام الرئيسية (التليفزيون والقنوات الفضائية – التليفون المحمول – الحاسب الآلى والإنترنت) بالعديد من الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لدى الشباب . وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : -

١-يعد التليفزيون المصدر الرئيسى لمتابعة الأخبار بأنواعها المتعـددة السياسـية – الاقتصادية – الفنية – الثقافية – الرياضية لدى الشباب، ثم يأتى بعد ذلك الصحف، ثم التليفزيون والصحف معاً ثم التليفزيون ومصادر أخرى .

٢-يختلف دور التليفزيون وفقاً للمستوى الاجتماعى ونوع الدراسة الجامعية وينعكس ذلك فى أن هناك اختلافات واضحة بالنسبة لدور التليفزيون فى المستوى الثقافى .

٣-لا يوجد فرق معنوى بين الاهتمام بالتليفون المحمول والمستوى الثقافى، وهذا يعنى أن الاهتمام بالتليفون المحمول لدى الشباب ليس من قبيل التطلع الطبقى بقدر ما هو مرتبط بالقوة الشرائية ودرجة الاهتمام العلمى .

٤-أن الاهتمام الرئيسى باستخدام الحاسب الآلى والإنترنت هو للترفيه وليس للدراسة.

٥-لا يوجد فرق معنوى بين المستوى الاقتصادى والاهتمام بالحاسب الآلى والإنترنت مما يدل على أنه بغض النظر عن المستوى الاقتصادى فإن الشباب يهتم باستخدام الحاسب الآلى والإنترنت .

وفى النهاية توصى الباحثة بعمل دراسة على نطاق واسع وذلك على عينة كبيرة من شباب الجامعات المصرية ككل بحيث تمثل الخصائص المختلفة للطلاب وتدور حول مدى تفاعلهم مع وسائل الاتصال والإعلام الحديثة. ودراسة ثانية عن شباب الخريجين وثالثة لغير الجامعيين من الشباب .

وكذلك توصى الباحثة بضرورة إجراء دراسات متخصصة حول تأثير التليفزيون فى التكوين الثقافى لدى الشباب ومدى تأثرهم بالقنوات الفضائية الجديدة. ودراسة أخرى حول تأثير التليفون المحمول على الشباب والتعرف على الأسباب الفعلية لإقبالهم عليه على الرغم من عدم الحاجة الفعلية له فى كثير من الأحيان.

المراجع

أولاً : المراجع العربية:

١- ألفت أغا : البنية التحتية المعلوماتية الكونية، الدراسات الإعلامية، القاهرة، المركز العربى الإقليمى، أبريل – يونيو، ١٩٩٧ .

٢- إنترنت العالم العربى (١٩٩٨) :" صغار المستخدمين يفضلون التسالى" ع ٨ ص ١٨ .

٣- برنار مييج : الإنتاج والتعددية الثقافية، تقرير الاتصالات والمعلومات فى العالم ١٩٩٩ – ٢٠٠٠، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، ص ٦٢، ص ٧١.

٤- بيل جيتس : المعلوماتية بعد الانترنت (طريق المستقبل)، ترجمة : عبد السلام رضوان، الكويت، عالم المعرفة، ١٩٩٨ .

٥- توماس ل. فريدمان : السيارة ليكساس وشجرة الزيتون – محاولة لفهم العولمه، ترجمة: ليلى زيدان، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ط ٢، ٢٠٠١ .

٦- جان بول مارتوج : حرية وسائل الإعلام، تقرير الاتصالات والمعلومات فى

العالم ١٩٩٩- ٢٠٠٠ القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، ص ٧٢، ص ٨٢.
٧- حسن عماد مكاوى، ليلى حسين السيد : الاتصال ونظرياته المعاصرة، القـاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ١٩٩٨ .
٨- حمدى حسن: تطور نظرية الاتصال واسـتراتيجيات البحـث فـى الدراسـات الإعلامية. جامعة القاهرة، كلية الإعلام، المجلة المصرية لبحـوث الإعـلام، العـدد الأول، يناير ١٩٩٧ .
٩- ديرك لايدر : قضايا التنظير فى البحث الاجتماعى، ترجمة : عدلى السـمرى، القاهرة، الإعلامية للطباعة والنشر، ٢٠٠٠ .

١٠- روبرت .ى. غروس : استراتيجية العولمه، ترجمة : إبراهيم يحيى الشـهابى، السعودية، مكتبة العبيكان، ٢٠٠١ .
١١- سامى عبد الرؤوف طايع : استخدام الإنترنت فى العالم العربى – دراسة ميدانية على عينة من الشباب العربى، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، مركـز بحـوث الـرأى العام، العدد ٤، أكتوبر، ديسمبر ٢٠٠٠ .
١٢- عادل فهمى البيومى : علاقة مضمون القيم لدى الشباب المصـرى بـالتعرض للإذاعة و التليفزيون – دراسة مسحية على عينة من طلبة جامعة القـاهرة، جامعـة القاهرة، كلية الإعلام، المجلة المصرية لبحوث الرأى العام، ١٩٩٨ .
١٣- عبد الباسط عبد الجليل ومحمد معوض إبراهيم : علاقة شباب دولـة الكويـت بالقنوات التليفزيونية الفضائية – دراسة تطبيقيه على عينه من طلبة جامعة الكويـت، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، الكويت، مجلس النشر العلمى، ع ٧١، ٢٠٠٠.
١٤- عصام نصر سليم : حدود حرية الرأى فى ساحات الحوار العربى عبر الإنترنت – دراسة تحليليه، المؤتمر العلمى السنوى السابع تحت عنوان "الإعلام وحقوق الإنسان العربى"، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، ج ٢، مايو ٢٠٠١ .
١٥- ف. أناسهين : دراسة عالمية الانتشار، تقرير الاتصالات والمعلومات فى العـالم ١٩٩٩ – ٢٠٠٠، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو، ص ١٦٧ – ص ١٧٩ .
١٦- مايكل ديرتوزوس : ماذا سيحدث – كيف سيغير عالم المعلومات الجديد حياتنا، ترجمة بهاء شاهين، القاهرة، مركز الحضارة العربية، ٢٠٠٠.
١٧- فرانك كيلش : ثورة الانفوميديا "الوسائط المعلوماتية" وكيف تغير عالمنا وحياتك ؟ ترجمة حسام الدين زكريا، الكويت، عالم المعرفة، المجلس الوطنى للثقافة والفنـون والآداب، عدد ٢٥٣، يناير، ٢٠٠٠ .
١٨- محمد عبد الحميد : نظريات الإعلام واتجاهات التأثير، القاهرة، عـالم الكتـب، ١٩٩٧ .
١٩- محمود عبد الفضيل : مصر والعالم على أعتاب ألفيـة جديـدة، القـاهرة، دار الشروق، ٢٠٠١ .
٢٠- محمود علم الدين : ثورة المعلومات ووسائل الاتصال – التـأثيرات السياسـية لتكنولوجيا الاتصال – دراسة وصفية، السياسة الدولية، يناير ١٩٩٦ .
٢١- ملفين ل . ديفلير وساندرا بول – روكيتش : نظريات وسائل الإعلام، ترجمـة

كمال عبد الرؤوف، القاهرة، الدار الدولية للنشر والتوزيع، ١٩٩٣.
٢٢- نجوى عبد السلام : أنماط ودوافع استخدام الشباب المصرى لشبكة الإنترنـت – دراسة استطلاعيه، جامعة القاهرة، كلية الإعلام، المؤتمر العلمى الرابع لكلية الإعلام تحت عنوان "الإعلام وقضايا الشباب" مايو ١٩٩٨ .

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- Ebersole, Samuel (1995), Media determinism in cyberspase. http://WWW.regent. edu/acad/schcom /rojc/indic/md.htm.

2- Gore A, (1995). Infrastructure for the Global village. Scientific American, pp. 156-9.

3- Hazen D., Winokur J. (1997), We the Media, New York, The New press.

4- Hierbert, R.E., & Reuss, c. (1998), Impact of Mass Media, 2nd Ed., N.y.: Longman.

5- Hierbert,R.E., Ungurait, D.f., &Bohn, T.W.(1988) Mass Media. An Introduction to Modern Communication, N.y.: Longman.

6- Human Rights Watch. (1996). Silencing The Net, The Threat To Freedom Of Expression Online, Vol 24.New York.

7- Lacroix, J.-G; Tremblay, G, (1997). The Information Society and Cultural Industries theory, Journal of the International Sociological Association, vol. 45, No4.

8- Murray. Bruce, (1995), Society, Cyberspace and the future, at http:// WWW. marsl. Gps. Caltech. edu.

9- Parks, R.and Floyd, K. (1996). Making friends in cyberspace. Journal of communications, 46 (1),pp80-97.

10-Signorielli, N.& Morgan, M. (1990). Cultivation Analysis. New Directions in Media Effects Research, California:: SAGE publications INC.

11- Smith, Joel (1995), Understanding the Media. A Sociology of Mass Communication, Cresskill, NJ: Hampton.

جداول الدراسة



جدول رقم (١-١) : توزيع عينة الدراسة وفقاً للنوع والجامعة .

النوع / الجامعة	ذكر	أنثى	الإجمالى
الإسكندرية	٨٠	٦٣	١٤٣
المنوفية	٢٥	٢٥	٥٠
الإجمالى	١٠٥	٨٨	١٩٣

جدول رقم (١-٢) : توزيع عينة الدراسة وفقاً للكلية والجامعة .

الكلية / الجامعة	التجارة	الآداب	الهندسة	التربية	الاجمالى
الإسكندرية	٩٢	١١	٣٢	٨	١٤٣
المنوفية	-	٢٠	٢	٢٨	٥٠
الإجمالى	٩٢	٣١	٣٤	٣٦	١٩٣

جدول رقم (١-٣) : توزيع عينة الدراسة وفقاً للفرق الدراسية والجامعة .

الكلية / الجامعة	الفرقة الأولى	الفرقة الثانية	الفرقة الثالثة	الفرقة الرابعة	الإجمالى
الإسكندرية	٤٧	٢٢	١٧	٥٧	١٤٣
المنوفية	٣٤	٨	٢	٦	٥٠
الإجمالى	٨١	٣٠	١٩	٦٣	١٩٣

الجداول الخاصة بمقاييس الدراسة

جدول رقم (٢-١) : المستوى الاقتصادى .

المستوى الاقتصادى	ك	التكرار النسبى
مستوى اقتصادى منخفض (١٢ – ١٦)	٤٨	٢٤,٩
مستوى اقتصادى متوسط (١٧ – ٢٢)	٩٠	٤٦,٦
مستوى اقتصادى مرتفع (٢٣ فأكثر)	٥٥	٢٨,٥

جدول رقم (٢ – ٢) : المستوى الثقافى .

المستوى الثقافى	ك	التكرار النسبى
مستوى ثقافى منخفض (٤٠-٥٤)	٢٨	١٤،٥٠
مستوى ثقافى متوسط (٥٥-٦٤)	١٠٢	٥٢,٨٥
مستوى ثقافى مرتفع (٦٥فأكثر)	٦٣	٣٢,٦٥

جدول رقم (٢ – ٣) (*): درجة الاهتمام بالتليفزيون

درجة الاهتمام بالتليفزيون	ك	التكرار النسبى
(١) (٤٠-٥٠)	٣٩	٢٠,٢
(٢) (٥١-٦٠)	٦٣	٣٢,٦٤
(٣) (٦١-٨٠)	٤٥	٢٣,٣٢
(٤) (٨١-١٤٣)	٤٦	٢٣،٨٤

(*) ملحوظة : الربيع الأدنى = ٥٠ الوسيط = ٦١ الربيع الأعلى = ٨١

جدول رقم (٢-٤)(*) : درجة الاهتمام بالتليفون المحمول .

درجة الاهتمام بالتليفون المحمول	ك	التكرار النسبى
(١) (٣-٦)	٤٦	٢٣,٨٣
(٢) (٧-٢٨)	٥٣	٢٧,٤٦
(٣) (٢٩-٩١)	٤٤	٢٢,٨٠
(٤) (٩٢ فأكثر)	٥٠	٢٥,٩١

(*) ملحوظة : الربيع الأدنى = ٦ الوسيط = ٢٨ الربيع الأعلى = ٩٢

جدول رقم (٢-٥) (*) : درجة الاهتمام بالحاسب الآلى والإنترنت .

درجة الاهتمام بالحاسب الآلى والإنترنت	ك	التكرار النسبى
(١) (١-١١)	٤٧	٢٤,٣٥
(٢) (١٢-١٦)	٤٩	٢٥,٤٠
(٣) (١٧-٢٤)	٥١	٢٦،٤٢
(٤) (٢٥ فأكثر)	٤٦	٢٣,٨٣

(*) ملحوظة : الربيع الأدنى = ١١ الوسيط = ١٦ الربيع الأعلى = ٢٥

الجداول الخاصة بفروض الدراسة

أولاً : التليفزيون :

جدول رقم (٣-١) : مصادر متابعة الأخبار .

المصدر / نوع الأخبار	جرائد	مجلات	تليفزيون	قنوات فضائية عربية	قنوات فضائية أجنبية	قنوات محلية	قنوات أجنبية	تليفزيون وجرائد	تليفزيون ومصادر أخرى
سياسية	٢٦	٢	٩١	١٤	٢	٣	١	١٥	٢٧
اجتماعية	٥٣	١٩	٧١	٩	٥	١	-	٨	٢١
اقتصادية	٤٣	٤	٩٧	٧	٣	٢	١٤	١٤	١٨
ثقافية	٢٧	٢٨	٨٦	٥	٢	٤	٢	١٠	١٧
فنية	٢٦	٢٩	٨٤	١٠	٢	٢	-	٨	٢٥
رياضية	٢٩	٥	١٠٠	١٣	١	٣	١	١١	٢٣

جدول رقم (٣-٢) : مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الأساسية مقياس المستوى الثقافى – الاقتصادى الاهتمام بالتلفزيون – الحاسب الآلى والانترنت – التليفون المحمول.

	المستوى الثقافى	المستوى الاقتصادى	التليفزيون	الحاسب الآلى والإنترنت	التليفون المحمول
المستوى الثقافى	١	٠,٢٢٢*	٠,٣٤٦*	٠,٢٠٥*	٠,٠٥٧
المستوى الاقتصادى		١	٠,٣٢٥*	٠,٢١٩*	٠,٣٤٩*
التليفزيون			١	٠,١٦٢*	٠,١٩٢*
الحاسب الآلى والإنترنت				١	٠,٢٢٦*
التليفون المحمول					١

(*) تعنى أن الارتباط معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠١

جدول رقم (٣-٣) : درجة الاهتمام بالتليفزيون والنوع .

النوع / درجة الاهتمام بالتليفزيون	ذكر	أنثى	الإجمالى
١	١٨	٢١	٣٩
٢	٣٠	٣٣	٦٣
٣	٢٨	١٧	٤٥
٤	٢٩	١٧	٤٦
الإجمالى	١٠٥	٨٨	١٩٣

معامل كا^2 = ٤,٧٣٢ وهو غير معنوى عند مستوى المعنوية ٠,٠٥ أو ٠,٠١

جدول رقم (٣-٤) : درجة الاهتمام بالتليفزيون والجامعة .

الجامعة / درجة الاهتمام بالتليفزيون	المنوفية	الإسكندرية
١	١٠	٢٩
٢	٢٣	٤٠
٣	١٠	٣٥
٤	٧	٣٩
الإجمالى	٥٠	١٤٣

معامل كا^{٢} = ٦,٧٤٦ وهو غير معنوى .

جدول رقم (٣-٥) : درجة الاهتمام بالتليفزيون والكلية .

الكلية / درجة الاهتمام بالتليفزيون	التجارة	الآداب	الهندسة	التربية	الإجمالى
١	٢١	٤	٨	٦	٣٩
٢	٢٥	٨	١٢	١٨	٦٣
٣	٢٤	٧	٤	١٠	٤٥
٤	٢٢	١٢	١٠	٢	٤٦
الإجمالى	٩٢	٣١	٣٤	٣٦	١٩٣

معامل كا^{٢} = ١٧,١٥٤ وهو غير معنوى

جدول رقم (٣-٦) : درجة الاهتمام بالتليفزيون والمستوى الاقتصادى .

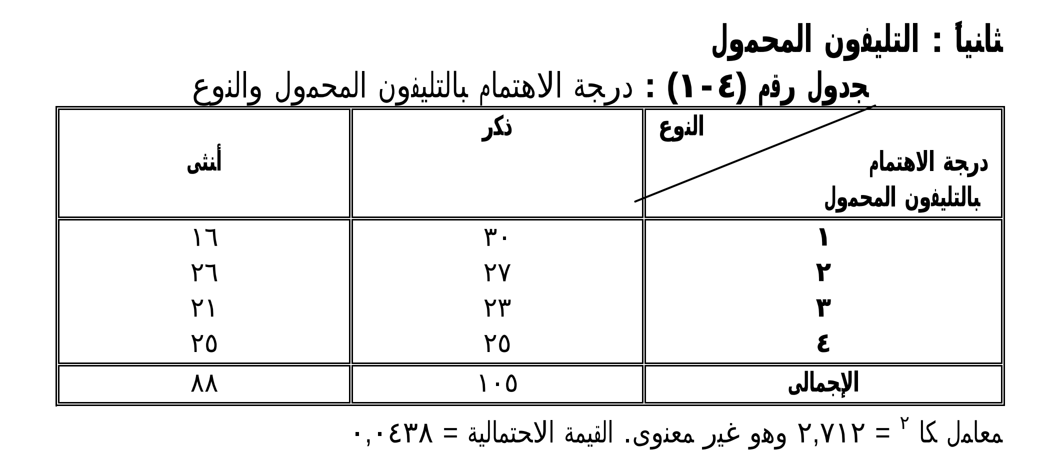
المستوى الاقتصادى / درجة الاهتمام بالتليفزيون	مستوى اقتصادى منخفض (١)	مستوى اقتصادى متوسط (٢)	مستوى اقتصادى مرتفع (٣)
١	٨	٢٠	١١
٢	٢٦	٢٩	٨
٣	١١	٢٢	١٢
٤	٣	١٩	٢٤
الإجمالى	٤٨	٩٠	٥٥

معامل كا ^{٢} = ٢٨,٤٧٧ وهو معنوى .

جدول رقم (٣-٧) : درجة الاهتمام بالتليفزيون والمستوى الثقافى

درجة الاهتمام بالتليفزيون / المستوى الثقافى	مستوى ثقافى منخفض (١)	مستوى ثقافى متوسط (٢)	مستوى ثقافى مرتفع (٣)
١	١٤	١٩	٦
٢	٨	٣٥	٢٠
٣	٥	٣١	٩
٤	١	١٧	٢٨
الإجمالى	٢٨	١٠٢	٦٣

معامل كا ٢ = ٣٩,٢٣٠ وهو معنوى .



ثانياً : التليفون المحمول

جدول رقم (٤-١) : درجة الاهتمام بالتليفون المحمول والنوع

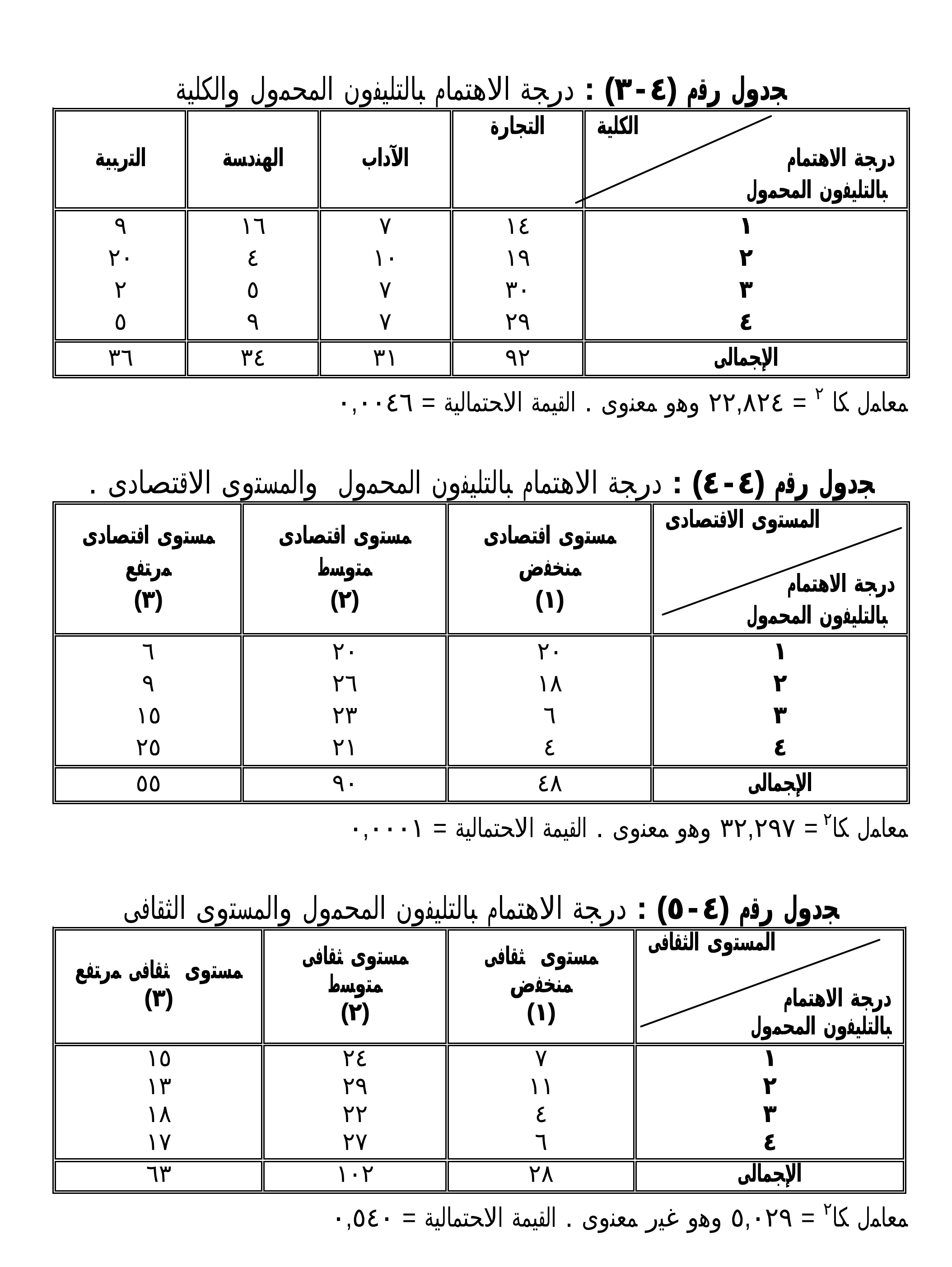
درجة الاهتمام بالتليفون المحمول / النوع	ذكر	أنثى
١	٣٠	١٦
٢	٢٧	٢٦
٣	٢٣	٢١
٤	٢٥	٢٥
الإجمالى	١٠٥	٨٨

معامل كا ٢ = ٢,٧١٢ وهو غير معنوى. القيمة الاحتمالية = ٠,٠٤٣٨

جدول رقم (٤-٢) : درجة الاهتمام بالتليفون المحمول والجامعة .

درجة الاهتمام بالتليفون المحمول / الجامعة	المنوفية	الإسكندرية
١	١٦	٣٠
٢	٢٤	٢٩
٣	٣	٤١
٤	٧	٤٣
الإجمالى	٥٠	١٤٣

معامل كا٢ = ٢٤,٢٨٧ وهو معنوى. القيمة الاحتمالية=٠,٠٠٠١



جدول رقم (٤-٣) : درجة الاهتمام بالتليفون المحمول والكلية

الكلية / درجة الاهتمام بالتليفون المحمول	التجارة	الآداب	الهندسة	التربية
١	١٤	٧	١٦	٩
٢	١٩	١٠	٤	٢٠
٣	٣٠	٧	٥	٢
٤	٢٩	٧	٩	٥
الإجمالى	٩٢	٣١	٣٤	٣٦

معامل كا ٢ = ٢٢,٨٢٤ وهو معنوى . القيمة الاحتمالية = ٠,٠٠٤٦

جدول رقم (٤-٤) : درجة الاهتمام بالتليفون المحمول والمستوى الاقتصادى .

المستوى الاقتصادى / درجة الاهتمام بالتليفون المحمول	مستوى اقتصادى منخفض (١)	مستوى اقتصادى متوسط (٢)	مستوى اقتصادى مرتفع (٣)
١	٢٠	٢٠	٦
٢	١٨	٢٦	٩
٣	٦	٢٣	١٥
٤	٤	٢١	٢٥
الإجمالى	٤٨	٩٠	٥٥

معامل كا٢ = ٣٢,٢٩٧ وهو معنوى . القيمة الاحتمالية = ٠,٠٠٠١

جدول رقم (٤-٥) : درجة الاهتمام بالتليفون المحمول والمستوى الثقافى

المستوى الثقافى / درجة الاهتمام بالتليفون المحمول	مستوى ثقافى منخفض (١)	مستوى ثقافى متوسط (٢)	مستوى ثقافى مرتفع (٣)
١	٧	٢٤	١٥
٢	١١	٢٩	١٣
٣	٤	٢٢	١٨
٤	٦	٢٧	١٧
الإجمالى	٢٨	١٠٢	٦٣

معامل كا٢ = ٥,٠٢٩ وهو غير معنوى . القيمة الاحتمالية = ٠,٥٤٠

ثالثا : الحاسب الآلى والإنترنت

جدول رقم (٥-١) : درجة الاهتمام بالحاسب الآلى والإنترنت والنوع

درجة الاهتمام بالحاسب الآلى والإنترنت / النوع	ذكر	أنثى
١	١٧	٣٠
٢	٢٧	٢٢
٣	٢٨	٢٣
٤	٣٣	١٣
الإجمالى	١٠٥	٨٨

معامل كا ٢ = ١٣,٦٦١وهو معنوى. القيمة الاحتمالية = ٠,٠٠٣

جدول رقم (٥-٢) : درجة الاهتمام بالحاسب الآلى والإنترنت والجامعة .

درجة الاهتمام بالحاسب الآلى والإنترنت / الجامعة	المنوفية	الإسكندرية
١	١٤	٣٣
٢	١٨	٣١
٣	١٣	٣٨
٤	٥	٤١
الإجمالى	٥٠	١٤٣

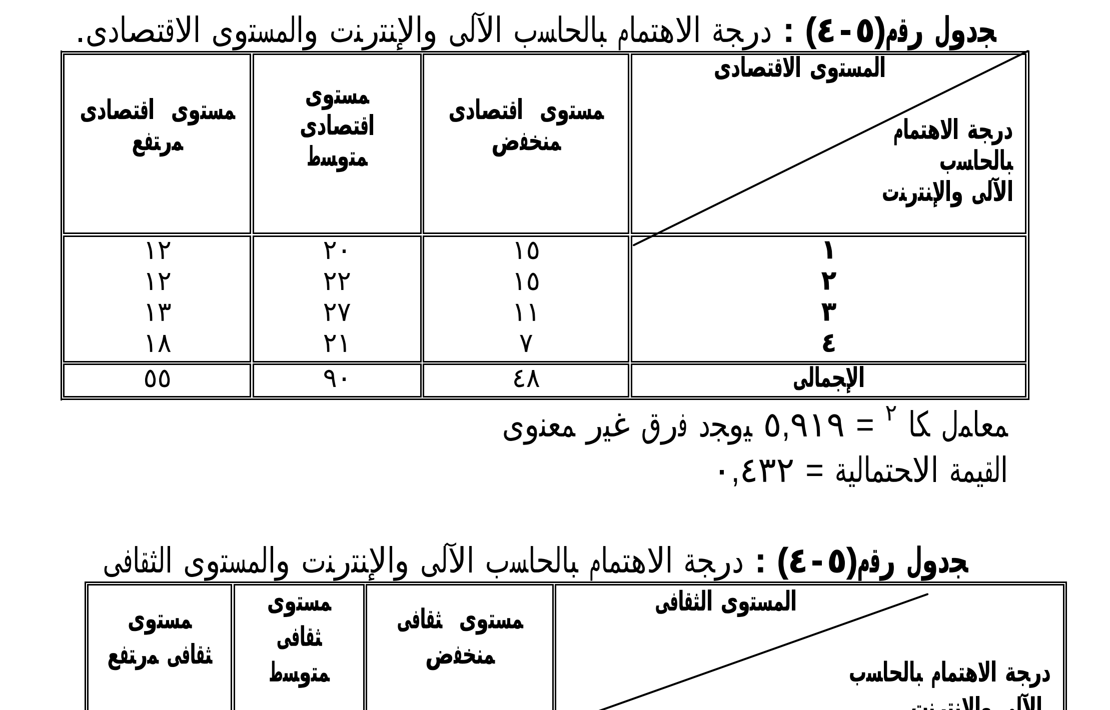
معامل كا ٢ = ٨,٧١٦ وهو فرق معنوى عند مستوى معنوية ٠,٠٥ القيمة الاحتمالية = ٠,٠٣٣

جدول رقم (٥-٣): درجة الاهتمام بالحاسب الآلى والإنترنت والكلية.

درجة الاهتمام بالحاسب الآلى والإنترنت / الكلية	التجارة	الآداب	الهندسة	التربية	الإجمالى
١	٢٢	٦	٥	١٤	٤٧
٢	٢٢	١٠	٧	١٠	٤٩
٣	٢٣	٩	١٠	٩	٥١
٤	٢٥	٦	١٢	٣	٤٦
الإجمالى	٩٢	٣١	٣٤	٣٦	١٩٣

معامل كا ٢ = ١٢,٢٨٩ وهو فرق غير معنوى

القيمة الاحتمالية = ٠,١٩٨



جدول رقم(٥-٤) : درجة الاهتمام بالحاسب الآلى والإنترنت والمستوى الاقتصادى.

المستوى الاقتصادى / درجة الاهتمام بالحاسب الآلى والإنترنت	مستوى اقتصادى منخفض	مستوى اقتصادى متوسط	مستوى اقتصادى مرتفع
١	١٥	٢٠	١٢
٢	١٥	٢٢	١٢
٣	١١	٢٧	١٣
٤	٧	٢١	١٨
الإجمالى	٤٨	٩٠	٥٥

معامل كا ^{٢} = ٥,٩١٩ يوجد فرق غير معنوى

القيمة الاحتمالية = ٠,٤٣٢

جدول رقم(٥-٤) : درجة الاهتمام بالحاسب الآلى والإنترنت والمستوى الثقافى

المستوى الثقافى / درجة الاهتمام بالحاسب الآلى والإنترنت	مستوى ثقافى منخفض	مستوى ثقافى متوسط	مستوى ثقافى مرتفع
١	١١	٢٨	٨
٢	٩	٢٤	١٦
٣	٥	٣٠	١٦
٤	٣	٢٠	٢٣
الإجمالى	٢٨	١٠٢	٦٣

معامل كا ^{٢} = ١٦,١يوجد فرق غير معنوى

القيمة الاحتمالية = ٠,٠١٣

رابعاً: إحصائيات موقع ICQ خلال شهر أبريل عام ٢٠٠٢م

جدول رقم (٦-١) : المتصلين بشبكة الانترنت (موقع ICQ) وفقاً لفئات العمر

فئات العمر	النسبة المئوية
١٨-٢٢	%٤١
٢٣-٢٩	%٢٩
٣٠-٣٩	%١٤
٤٠-٤٩	%٨
٥٠-٥٩	%٦
أكثر من ٦٠	%٢

جدول رقم (٦-٢) : المتصلين بشبكة الإنترنت وفقاً للنوع

النوع	النسبة المئوية
ذكر	%٦٠,٨٣٣
إناث	%٣٩,١٦٧

جدول رقم (٦-٣) : المتصلين بشبكة الإنترنت وفقاً لمكان الاتصال .

مكان الاتصال	النسبة المئوية
القاهرة	%٤٥,٨٤
الإسكندرية	%٢٨,٣٣
أخرى	%٢٥,٨٣

جدول رقم (٦-٤) : المتصلين بشبكة إنترنت وفقاً للاهتمامات المختلفة .

الاهتمامات المختلف	النسبة المئوية
أفـــلام	%١٠
موسيقـى	%١٢
ترفيه وهوايـات	%٢٩
برامج الكمبيوتر	%٣١
اهتمامات ثقافية	%٩
اهتمامات علمية	%١
ثقافـة دينيـة	%٥
أخبـــار	%٣

جدول رقم (٦-٥) : المتصلين بشبكة إنترنت وفقاً لطبيعة العمل أو الوظيفة .

طبيعة العمل	النسبة المئوية
طالب جامعى	%٣٣
طالب ثانوى	%١٣
باحث علمى	%١٤
وظائف أخرى	%٤٠

ملحوظة : لا توجد إحصائيات دقيقة عن عدد مستخدمى الانترنت فى مصـر. ولكـن وفقاً لعديد من المصادر لا يقل هذا العدد عن مليون مسـتخدم خاصـة مـع انتشـار الاتصال المجانى بالإنترنت اليوم.

فصل ختامى

مقتطفات من كتابات الأستاذ الدكتور السيد محمد بدوى

أولاً: بحوث ودراسات

١- تقرير تذكارى عن التطور التاريخى لمعهد العلوم الاجتماعية بجامعة الإسكندرية

يعد معهد العلوم الاجتماعية أقدم المعاهد العليا فى الجامعات المصرية على الإطلاق. إذ أنه أنشئ وبدأت الدراسة فيه فى عام ١٩٤٨. وذلك فى الوقت الذى كانت الدراسات الاجتماعية لا تدرس إلا فى جامعة القاهرة، ثم فى كلية الآداب بجامعة الإسكندرية اعتباراً من عام ١٩٤٢ "تاريخ إنشاء الجامعة واستقلالها"، وذلك فى القسم الذى كان يسمى "قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية".

وفى جامعة القاهرة كان علم الاجتماع يدرس ملتزماً بتراث المدرسة الاجتماعية الفرنسية "مدرسة دوركايم". وكان يقود هذا الاتجاه الدكتور على عبد الواحد وافى، والدكتور عبد العزيز عزت، وسار على هذا النهج تلاميذهما من بعدهما. وكانت مؤلفات هذين الأستاذين تدور حول تأكيد أثر "العقل الجمعى" على سلوك الأفراد، وتأكيد جبرية الظواهر الاجتماعية. ومن أشهر مؤلفات على عبد الواحد التى تركت أثرها فى نفوس الدارسين كتاب "الأسرة والمجتمع" وكتاب "المسئولية والجزاء".

كانت الدراسات الاجتماعية تسير فى هذا الاتجاه حتى جاء الأستاذ راد كليف براون (أستاذ الأنثروبولوجيا الاجتماعية بجامعة أكسفورد) إلى الإسكندرية لإنشاء "معهد العلوم الاجتماعية". وكان ذلك كما قدمنا فى عام ١٩٤٨. ومنذ ذلك الحين عرف طلاب الدراسات الاجتماعية اتجاهاً جديداً فى دراسة الظواهر الاجتماعية، هو الاتجاه الأنثروبولوجى، الذى يعتمد على معايشة المجتمعات لدراستها، والقيام بالدراسة "الحقلية أو الميدانية Field work".

ويبدو أن راد كليف براون قد لاحظ ما كان سائداً فى الأوساط العلمية المصرية من سيطرة الاتجاه الدوركايمى. فصرح فى بداية محاضراته أن الاتجاه الذى سيسير عليه، والمنهج الذى سيتبعه "وهو منهج مؤمن به تماماً" هو المنهج الذى يعتبر أن الأنثروبولوجيا الاجتماعية هى الاسم الذى يطلق فى بريطانيا على ما عرف فى فرنسا

تحت اسم "علم الاجتماع المقارن" Sociologic conferee وهذه حقيقة نقتنع بها إذا رجعنا إلى بعض البحوث التى قام بها علماء المدرسة الفرنسية فـى علـم الاجتمـاع ونشرت فى الحولية الاجتماعية" lannei sociologique . ومن أشهر هذه البحـوث "تحـريم زواج الأقـارب وأصـوله la Prohilbriton de L,inceste etses oeigines -الذى كتبه إميل دوركايم.

وبحث "نظام الهدايا الملزمة Essai son le don الذى كتبه مارسـيل مـوس. موضحاً فيه سمات الاقتصاد البدائى بالرجوع إلى نظامى "الكولا" و"البوبلاتش". فهذان البحثان تظهر فيهما بوضوح تأثر مدرسة دوركايم بأبحاث علماء الأنثروبولوجيا مـن أمثال مورجان، وفريزر، ووستر مارك.

وعندما بدأ "راد كليف براون" فى وضع أسس الدراسة بمعهد العلوم الاجتماعية، كنت أخطو خطواتى الأولى كمدرس ناشئ بقسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، حيث عينت فى الكلية فى عام ١٩٤٧. وكان اتجاهى العلمى متأثراً بمدرسة دوركايم حيـث تعلمت فى السوربون على يد "فوكونيه" "ودافى" و"هالفاكس" مـن علمـاء المدرسـة السوسيولوجية الفرنسية.

فأدركت حين حضرت محاضرات راد كليف براون أن من الممكن الجمع بـين الاتجاه الفرنسى والاتجاه الأنثروبولوجى، خصوصاً إذا طبقت مقولـة بـأن الاتجـاه الأنثروبولوجي، ليس إلا التطبيق العملى لعلم الاجتماع المقارن. وقد سعدت بحضـور محاضراته وكنت أقوم بتلخيصها وإعادة هذا الملخص باللغة العربية علـى الطـلاب الذين كانوا غير قادرين على الإفادة منها إفادة كاملة باللغة الإنجليزية. وعرف طلبـة الدراسات الاجتماعية لأول مرة مصـطلحات مثـل "البنـاء الاجتمـاعى Social structre، "والأنسـاق الاجتماعيـة Social systems "، و"التسـاند الـوظيفى Functional interdependence ". وقد ترسخت هذه المصطلحات فـى نفـوس الطلاب، وأخذوا يطبقونها فى دراساتهم الحقلية خصوصاً بعد عودة الزميـل الأسـتاذ الدكتور أحمد أبو زيد من بعثته فى إنجلترا وقـام بترجمـة كتـاب "الأنثروبولوجيـا الاجتماعية Social anthropology " "للأستاذ إيفانز برتشارد" ثم تبعه بمؤلفه القيم "البناء الاجتماعى" بجزئية "المفاهيم" و"الأنساق" وهو زاخر بأمثلة كثيرة عن أشهر مـا تم من بحوث فى مجالات الإيكولوجيا، والاقتصاد البدائى، والقانون، والعرف... إلخ.

ولا أنسى أن أذكر أن من مآثر راد كليف براون على فى المجال العلمى، وأنـا فى المراحل الأولى من مراحل التدريس بالكلية أنه وجهنى إلى ترجمة كتاب صـغير فى علم الاجتماع كان يعتبره من أفضل الكتب وأقربها إلى المـنهج الأنثروبولـوجي. وأعنى به كتاب "المدخل إلى علـم الاجتمـاع Introduction a I saociologie "

ومؤلفه هو "رينه مونييه Rene Mannier".

ويبدو أن راد كليف براون قد نصح بترجمة هذا الكتاب لما عرفه من التكـوين العلمى للمؤلف الذى كان يميل فى مؤلفاته إلى الاتجاه الأنثروبولوجي، وكان يعنى فى محاضراته فى علم الاجتماع ببحث النظم السائدة فى مستعمرات فرنسـا فيمـا وراء البحار. وقد اضطرته دواعى العمل وضرورات البحث لأن يقضى جزءاً كبيراً مـن حياته بعيدا عن وطنه. فأخذ يجوب الأقطار النائية باحثاً مدققاً فى البحث حتى لقب فى الأوساط العلمية "بطواف الكرة الأرضية". وقد قضى ردحاً من الزمن فى مصر، وله فيها نشاط علمى ترجمت عنه المقالات التى نشرت له عن "ابن خلدون" فـى مجلـة "مصر المعاصرة L, Egyptian contemporaine " التى كانت تصدر بالقـاهرة منذ عام ١٩١٧. كما عاش فى الجزائر، والهند الصينية، وسـيام، ولبنـان وسـوريا، وتونس، ومراكش، وكندا، والولايات المتحدة، وفى جزر الانتيل. وقد جمع خلال هذه الرحلات مجموعة قيمة من المشاهدات والملاحظات التى استغلها استغلالاً طيبا فـى أبحاثه الاجتماعية.

ونحن إذ نظرنا إلى المؤلفات والأبحاث التى كتبها "مونييه" نجد أنها تكون سلسلة متصلة الحلقات؛ ويميزها جميعاً طابع خاص يظهر فى رغبة المؤلف وشدة اهتمامـه بتحديد الصلة بين الظاهرة الاقتصادية والبناء الاجتماعى بوجـه عـام . ذلـك كـان غـرض "مونييه" العلمى الذى كرس له حياته وعالجه فى مجموعـة ضـخمة مـن المؤلفات والمقالات. فقد كان أبعد الناس عن علماء الاجتماع الذين يدرسون الظـواهر الاجتماعية "من منازلهم" Arm chair sociologists فسافر وشاهد ودون ملاحظاته واستخلص منها المادة العلمية. وقد وصل "مونييه" حقاً من أبحاثه إلى الكشـف عـن ظواهر جديدة، كما وصف لنا عادات واصطلاحات لم يفطن إليها العلماء من قبله.

والكتاب الذى قمنا بترجمته "المدخل إلى علم الاجتماع "يقدم مثالاً بارزاً لدراسـة علم الاجتماع على أساس علمى. وقد قسم الكتاب إلى سبعة فصول: يبحـث الفصـل الأول منها معنى علم الاجتماع، وتحديد مجاله. ويبحث الفصل الثانى تعريف الظواهر الاجتماعية وتحديد الصفات المميزة لها والجزاءات المترتبة على الخـروج عليهـا. ويبحث الفصلان الثالث والرابع فى تقسيم الظواهر الاجتماعية أولا من حيث أشـكال التجمع الإنساني، وثانياً من حيث الوظائف الهامة التى تترتب على كل حياة اجتماعية. ويستطيع القارئ أن يخرج من قراءة هذين الفصلين بمعلومات مركـزة عـن نظـم الأسرة، وعن الطوائف الاجتماعية، وعن كيفية معالجـة علـم الاجتمـاع للظـواهر الاقتصادية، وطريقة دراسته للغة والقانون والعقائد الدينية. أما الفصل الخامس فيبحث فى طريقة دراسة الظواهر الاجتماعية وهى تنحصر فـى ثلاثـة مراحـل: مرحلـة

الوصف، ومرحلة المقارنة، ومرحلة التفسير: وهذه المراحل الثلاثة لابد منها فى كل دراسة علمية. أما الفصلان السادس والسابع فقد كرسهما المؤلف لتتبع الحلقات التى مر بها علم الاجتماع فى تطوره خلال عصور التاريخ. وقد دعمت جميع فصول الكتاب بمراجع قيمة فى الهوامش ليرجع إليها كل من يريد التعمق والاستزادة من البحث فى نقطة خاصة.

وهكذا نرى أن فضل "راد كليف براون" لم يقتصر على إنشاء معهد العلوم الاجتماعية، ولا على التوجيه نحو التعريف بالمؤلفات الهامة التى تخدم البحث العلمى للظواهر الاجتماعية، بل كان من أهم ثمرات جهوده التعريف بالاتجاه الأنثروبولوجي فى بحث الظواهر الاجتماعية، وهو الاتجاه الذى تبلور فيما بعد فى إنشاء "قسم الأنثروبولوجيا" بجامعة الإسكندرية، وهو القسم الوحيد فى الجامعات المصرية الذى يعد الطلبة إعداداً علمياً خاصاً ويعتمد فى دراسة المجتمعات على الدراسة الميدانية field study ، التى تستلزم معايشة الباحث للمجتمع الذى يقوم بدراسته على مدار السنة وجمع المعلومات وتحليلها واستخلاص النتائج العلمية منها.

شرط القبول وبرامج الدراسة بالمعهد

كان المعهد فى مرحلته الأولى يشترط للقبول أن يكون الطالب حاصلاً على درجة الليسانس أو البكالوريوس من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة أو دبلوم معادلة لها من معهد آخر معترف به من الجامعة. ويعقد امتحان قبول لمن لم يدرسوا مقررين من مقررات علم الاجتماع.

ويبدو واضحاً من هذه الفقرة أن المعهد يفتح المجال للخريجين من كليات الجامعة المختلفة (كالطب، والهندسة، والزراعة...إلخ) للالتحاق بالمعهد والحصول على الدبلوم المعادلة للماجستير، ثم يتجهون فى دراسة الدكتوراه إلي بحوث متخصصة فى مجالاتهم تكون مدعمة بالطابع الاجتماعى، وتتجه إلى ناحية من نواحى التنمية الاجتماعية.

وقد نصت اللائحة الأولى للمعهد على أن مدة الدراسة ثلاث سنوات. ويعد طالب السنة الثالثة بحثاً مكتوباً يقدمه أمام لجنة للمناقشة، ويعتبر هذا البحث مقرراً من مقررات الدراسة لنيل الدبلوم.

وكانت مواد الدراسة تشتمل على

علم الاجتماع-مناهج البحث-علم النفس الاجتماعى-العلوم السياسية-الاقتصاد الاجتماعى-الأنثروبولوجيا-حلقة البحث.

وكان يقوم بالتدريس فى المعهد أساتذة من الأجانب والمصريين الذين لهم

شـهرتهم فـى مجـال تخصصـهم ومـنهم "جرنييـه Grenier " ، و "كـازنيف Caseneuve" وحسين كامل سليم وسويلم العمرى.

أثرى المعهد المجال الاجتماعى بعدد مـن الدراسـات العلميـة (ذات الطـابع الأنثروبولوجي) عن طريق البحوث التى كان يعدها الطلبة ويقدمونها لنيل الدبلوم.

وجاء بعد راد كليف براون فى إدارة المعهـد البروفسـور "أورلـيخ Ulrich " التشيكى الجنسية وعاونه فى التدريس الأساتذة المصريون على عيسـى، والسـاعاتى والسيد بدوى، وأحمد أبو زيد[1] ،وعبد المعز نصر. وفى مرحلة تالية: عاطف غيـث بعد أن حصل على الدكتوراه من المعهد فى موضوع يتصل بدراسة القرية المصـرية (القيطون) وفقاً للمنهج الأنثروبولوجى.

المرحلة الثانية

وفى عام ١٩٦٩ صدرت لائحة جديدة للمعهد، وهى لا تختلـف عـن اللائحـة الأولى بالنسبة لشروط القبول والمقررات التى تدرس بالمعهد. والاختلاف الوحيد هو فى اقتصار المقررات على سنتين بحيث يتفرغ الطالب فى السنة الثالثة لإعداد رسالة فى موضوع من موضوعات التخصص بالمعهد. وأصبح دبلوم المعهد معادلا لدرجـة الماجستير كمؤهل للتحضير للدكتوراه بالنسبة للحاصلين على درجة الليسـانس مـن أقسام الفلسفة والاجتماع- وبشرط أن يكون الطالب حاصلاً على الدبلوم بتقدير جيـد جدا على الأقل.

المرحلة الثالثة:

حسب القرار الوزارى رقم ٤٥٨ لعام ١٩٧٥. لم تختلف شروط القبـول عـن المراحل السابقة؛ وإنما اختلفت مقررات الدراسة وأصبحت على النحو الآتي:

الفرقة الأولى:

الاتجاهات المعاصرة فى علم الاجتماع-الاتجاهات الحديثة فى الأنثروبولوجيـا. الميادين الحديثة فى علم النفس-العلوم السياسية-الإحصاء ومناهج البحث-موضـوع خاص.

الفرقة الثانية:

مجتمعات وثقافات البحر المتوسط -علم اجتماع البلاد النامية-المشـكلات السياسـية المعاصرة-تصميم وتنفيذ البحوث والمشروعات الاجتماعية-الإدارة العلمية-موضوع

---

(١) جدير بالذكر أن طلبة المعهد فى مراحله الأولى كانوا يدرسـون مـادة الأنثروبولوجيـا الطبيعية على الأستاذ الدكتور يوسف الأعسر، أستاذ التشريح بكلية الطب.

خاص.

ويشترط لنيل الدبلوم الخاصة فى العلوم الاجتماعية:

١- أن يتابع الطالب الدراسة لمدة سنة فى موضوع خاص، وفى مناهج البحث بواقع أربع ساعات أسبوعياً لكل منهما.

٢- أن يعد الطالب فى أحد موضوعات التخصص رسالة تقبلها لجنة الحكم. ويجوز أن يمتد إعداد الرسالة، بعد سنة الدراسة، سنة أخرى إذ رأى المشرف ذلك. وتسـرى على الرسالة الأحكام الخاصة برسائل الماجستير.

وللحاصلين على الدبلوم الخاصة (بتقدير جيد جدا) الحق فـى القيـد لدرجـة الدكتوراه إذا كانوا حاصلين على ليسانس الآداب (تخصص اجتماع أو أنثروبولوجيا أو فلسفة أو علم نفس) بتقدير جيد على الأقل.

المرحلة الرابعة: حسب القرار الوزاري رقم ٩٠١ بتاريخ ١٩٨٢/١٠/١.

اختلف نظام الدراسة بالمعهد اختلافا جذريا، وأنشئت فيه الشعب التالية:

١- شعبة التنمية الاجتماعية.

٢- شعبة العلاقات الصناعية.

٣- شعبة الإعلام والاتصال.

٤- شعبة الخدمة الاجتماعية.

ويشترط فيمن يلتحق بإحدى الشعب الثلاث الأولـى أن يكـون حاصـلاً علـى الليسانس أو درجة معادلة لها من إحدى الجامعات المصرية (بتقدير جيد).

أما شعبة الخدمة الاجتماعية فيشترط لمن يلتحق بها أن يكـون حاصـلاً علـى بكالوريوس الخدمة الاجتماعية (بتقدير جيد جداً).

وانقسمت الدراسة، فى كل شعبة، إلى "دبلوم عامة" و"دبلوم خاصة".

وتكون مدة الدراسة لنيل "الدبلوم العامة" سنتين يدرس فيهما الطالب المقـررات التالية:

أولاً: شعبة التنمية الاجتماعية

الفرقة الأولى

١- علم اجتماع البلاد النامية.٢- التنمية السياسية. التنمية الإدارية. ٤- نماذج التنمية

ونظرياتها. ٥- موضوع خاص. ٦- اقتصاد اجتماعي.

الفرقة الثانية

١- مشروعات التنمية فى البلدان النامية. ٢- إحصاء وطـرق بحـث. ٣- تنميـة المجتمعات المحلية (الريف-الحضر-الصحراء). ٤- التنميـة الاقتصـادية. ٥- موضوع خاص. ٦- مشكلات المجتمع العربى.

ثانياً: شعبة العلاقات الصناعية

الفرقة الأولى

١- الصناعة وقضايا التنمية فى العالم الثالث. ٢- التنظيم والإدارة. ٣- العلاقـات الإنسانية. ٤- علم نفس صناعى ومهنى. ٥- موضوع خـاص. ٦- اقتصـاد صناعى.

الفرقة الثانية

١- مشكلات المجتمع الصناعى. ٢- خدمة اجتماعية وعمالية. ٣- سسيولوجية العمل الصناعى. ٤- إحصاء العلوم السلوكية. ٥- موضوع خـاص. ٦- العلاقـات الصناعية.

ثالثاً: شعبة الإعلام والاتصال

الفرقة الأولى

١- نظريات الاتصال. ٢- الصحافة والتحرير الصحفى. ٣- الرأي العام والدعاية. ٤- علم النفس الاجتماعى. ٥- موضوع خاص. ٦- الإعلام وقضايا التنمية فى المجتمع المصرى. ٧- تدريب عملى (بحوث تطبيقية-التحرير الصحفى).

الفرقة الثانية

١- العلاقات العامة والإعلان. ٢- الكتابة للإذاعة والتليفزيون. ٣- التشريعات وإدارة المؤسسات الإعلامية. ٤-إحصاء تطبيقـى. ٥- موضـوع خـاص (السياسـة الإعلامية والإعلان). ٦- الإخراج الصحفى والإذاعي.

٧- تدريب عملى.

رابعاً: شعبة الخدمة الاجتماعية

الفرقة الأولى

١- خدمة الفرد (دراسات متقدمة). ٢- خدمة الجماعة (دراسات متقدمة). ٣- طرق

البحث والإحصاء. ٤- الخدمة الاجتماعية وعلوم المجتمع. ٥- بحث متخصص وتدريب ميدانى. ٦- نصوص بلغة أجنبية.

الفرقة الثانية

١- فلسفة الخدمة الاجتماعية وقضاياها المعاصرة. ٢- تنظيم المجتمع (دراسة متقدمة). ٣- التخطيط والسياسة الاجتماعية (دراسة متقدمة). ٤- مناهج البحث. ٥- بحث متخصص وتدريب ميدانى. ٦- نصوص بلغة أجنبية.

الدبلوم الخاصة فى العلوم الاجتماعية:

يشترط لقيد الطالب لنيل الدبلوم الخاصة أن يكون حاصلاً على الدبلوم العامة (بتقدير جيد جداً) على الأقل. وعليه بعد ذلك:

١- أن يتابع الدراسة لمدة سنة فى مناهج البحث وموضوع تخصص لمدة ست ساعات أسبوعياً.

٢- أن يعد رسالة فى أحد موضوعات التخصص تقبلها لجنة الحكم.

ويجوز للحاصلين على الدبلوم الخاصة بتقدير (جيد جداً) على الأقل القيد لدرجة الدكتوراه إذا كانوا حاصلين على ليسانس الآداب تخصص (اجتماع أو أنثروبولوجيا) بتقدير جيد على الأقل-أو على بكالوريوس الخدمة الاجتماعية بتقدير جيد جدا على الأقل.

وهكذا نرى أن التعديل الأخير الذى طرأ على المعهد فى المرحلة الرابعة قد انحرف عن الهدف الأساسي من إنشاء المعهد (وهو تكوين باحث أكاديمي فى مناهج العلوم الاجتماعية وعلى الأخص علم الاجتماع والأنثروبولوجيا)-وأصبح الهدف فى هذه المرحلة الرابعة هو إعداد "مهنيين" يعملون فى مجالات التنمية، أو التصنيع، أو الإعلام، أو الخدمة الاجتماعية.

وقد سار المعهد على هذا التشعيب مدة عشر سنوات (من عام ١٩٨٢ حتى عام ١٩٩٢).

ثم أثار قسم الاجتماع مشكلة "الازدواجية" بين برامج شعبة الإعلام والبرامج التى تدرس فى قسم الاجتماع (شعبة الإعلام)، حيث تتشعب الدراسة فى هذا القسم بعد السنة الثانية إلى شعبتين (شعبة الاجتماع وشعبة الإعلام). وقد حاول أساتذة المعهد المتخصصون فى الإعلام دحض هذا الرأي وإثبات أن دراسة الإعلام فى المعهد دراسة عليا ذات طابع أكثر تخصصاً. ولكن الكلية أخذت برأي قسم الاجتماع والغيت شعبة الإعلام من المعهد.

وصدر القرار الوزاري رقم ٢٥٦ بتاريخ ١٩٩٢/٣/١٧ بتعديل لائحة المعهـد، وإدخال شعبة جديدة (بدلاً من شعبة الإعلام والاتصال الملغاة) وهى شعبة "الدراسـات السكانية". وتدرس فيها المواد الآتية:

الفرقة الأولى: السكان والتنمية-نظريات سكانية-طرق بحث ومصادر سكانية-توزيع وتركيب السكان-المواليد والوفيات-لغة أوربية ونصوص سكانية-موضوع خاص.

الفرقة الثانية: التحضر والمشكلات السكانية-استخدام الحاسب الآلـي-سسـيولوجيا التكاثر وتنظيم الأسرة-لغة أوروبية ونصوص سكانية-الهجـرات السـكانية-بحـث متخصص.

ولم تر هذه الشعبة النور بطريقة عملية إذ لم يدخلها أحد من الطلاب وظلت حبراً على ورق حتى جاء التعديل الأخير.

وقد أثير موضوع الحاجة إلى التعديل حين ظهرت بالمعهد مـا يمكـن تسـميته "بأزمة الخدمة الاجتماعية". وتتلخص هذه الأزمة فى وجود أعداد كبيرة مـن الطلبـة الذى انتهوا من الحصول على الدبلوم العامة (فى الخدمة الاجتماعية)، ولا يستطيعون التسجيل لنيل الدبلوم الخاصة (نظراً لعدم وجود أستاذ متخصص فى المعهـد للخدمـة الاجتماعية بسبب إعارة الأستاذ الوحيد إلى الخارج).

ووجدت الكلية- بسبب هذه الأزمة- الفرصة سانحة لإعادة النظر فـى لائحـة المعهد. فتشكلت لجنة من أساتذة المعهد (الدكتور محمد عبد المعز نصـر-والـدكتور أحمد أبو زيد-والدكتور السيد محمد بدوى) لاقتراح لائحة جديدة.

واتفقت وجهات النظر بين أعضاء هذه اللجنة على العودة بالمعهد إلى اللائحـة الأولى التى أنشئ من أجل تحقيقها. ويكون قوامها العلوم الأساسية: علـم الاجتمـاع، والأنثروبولوجيا، والسياسة مع إضافة علوم أخرى مكملة مثل: علم النفس الاجتماعى، والاقتصاد ومناهج البحث.

وبذلك يعود المعهد إلى صيغته الأكاديمية، وهى إعداد الدارسين فيه إعداداً علمياً بغرض إثراء البحث العلمى فى مجـالات العلـوم الاجتماعيـة، وتطبيـق المـنهج السوسيولوجى، أو الأنثروبولوجي على دراسة المشكلات الاجتماعية، وإتاحة الفرصة لخريجى الكليات المختلفة للتزود بمناهج البحث الاجتماعى عند التحضير للدراسـات العليا فى مجالات تخصصهم.

ويرجو المعهد أن يأخذ هذا الاقتراح طريقه إلى التنفيذ بعد إقراره من الجهـات الجامعية، وتصدر به لائحة تنفيذية.

٢- مذكرات فى علم الاجتماع الدينى

القسم الأول : نزعة التدين ومدى أصالتها فى الفطرة

١- أهمية الدين فى حياة الإنسان

ليس ثمة عاطفة إنسانية أبعد غوراً، وأشد لصوقاً بالنفس ، وأعظم تأثيراً فى حياة الشعوب والأفراد من العاطفة الدينية. ولقد صحب الدين الإنسـانية منـذ نشـأتها،فهو قرينها وموجهها. وليست تلك العاطفة وهماً أو خيالاً، ولكنها عنصر جـوهرى فـى فطرة كل إنسان . وقد كان أجدر بأرسطو، بدلاً من أن يقول عبارتـه المشـهورة: " الإنسان حيوان اجتماعى " أن يقول " الإنسان كائن متدين "، أى أن الدين هو السـمة الأساسية التى تميز الإنسان عن الحيوان، وبدون العاطفة الدينية، فإن الإنسان يهـبط فعلاً إلى مصاف الحيوان.

وقد كان من الطبيعى أن يوجه العلماء اهتمامهم إلى دراسـة الـدين محـاولين الكشف عن سر نشأته وبقائه على اختلاف الحضارات والعصور. وكانـت عنـايتهم بمعرفة نشأة العاطفة الدينية تفوق كل عناية سواها، لأنهم رأوا أنها ستفسر لهم الحيـاة الدينية فى وضعها الراهن.

وكان الاتصال بين الشعوب من مختلف الملل سبباً فى نشأة علم مقارنة الأديان، ثم أخذت الدراسات الدينية تتسع وتزداد عمقاً بالكشف عن ديانات عـدد كبيـر مـن الشعوب البدائية. فأخذ علماء مقارنة الأديان، وعلماء الأجناس البشرية (الإثنولوجيا) يتبادلون العون، ثم انضم علماء الاجتماع إلى ركبهم فى النصف الثانى مـن القـرن التاسع عشر.

وهكذا نشأ علم الاجتماع الدينى وظهرت عدة نظريات تفسر لنا نشأة الدين. ولما كانت وسائل البحث ومناهجه مختلفة فإنا نجد فروقاً واضحة بـين هـذه النظريـات. فبعضها يقول بأن التوحيد دين الفطرة، وبعضها يرى أن عبادة الحيـوان أو النبـات (العقيدة الطوطمية)، أو عبادة أرواح الموتى، أو أرواح الطبيعة هى العبادة الأولـى، وأن الإنسانية مرت بمراحل عديدة حتى انتهت إلى التوحيد.

وتميل المدرسة الاجتماعية الفرنسية بزعامة " دوركايم " إلى القول بأن " العقيدة الطوطمية " هى الديانة البدائية، وأن التوحيد لم يظهر إلا بعد تكوين الإمبراطوريـات الكبرى. وعلى الرغم مما تنطوى علية هذه النظرية من التعسف فى تفسـير الحيـاة الدينية فقد وجدت لها أنصاراً خيل إليهم أن " دوركايم " قد جاء بالقول الفصل فى هذه المشكلة. ونحن لا ننكر أن " دوركايم " هو واضع المنهج الذى ساعد على تقدم علـم

الاجتماع إلى حد كبير، غير أننا نأخذ عليه أنه حينما أراد أن يحدد قواعد منهجه غلا فى إنكار شخصية الفرد، فجعله دمية يحركها المجتمع ويقهرها علـى قبـول آرائـه وأفكاره وعقائده. وتبعاً لذلك نراه يقول إن العاطفة الدينية عند الفرد تنشأ عـن الآراء والعواطف الاجتماعية.

٣- النظـام الدينـى

أساس الحياة الاجتماعية

إن الدارس للظواهر الاجتماعية فى مختلف أنحاء العالم العربى لا يسـعه إلا أن يقرر أن الدين، أو العقيدة الدينية، تتخذ أساساً لتحديد المثل العليا، وطرائـق السـلوك الفردى والاجتماعى، ويمكن القول دون مبالغة أن الدين يتدخل فـى حيـاة الإنسـان العربى منذ ولادته حتى وفاته. فمنذ اللحظة التى يستطيع الطفل فيها الإدراك، يلاحـظ والديه وأفراد أسرته يؤدون شعائر الدين، ويستمع إلى القرآن الكـريم وإلـى بعـض الأحاديث النبوية وسير الخلفاء الراشدين والصحابة. وتحاول الأسرة أن تغرس فـى نفسه المبادئ الخلقية والمثل العليا المستمدة من هـذه المصـادر الدينيـة. وتواصـل المدرسة بعد ذلك السير على نفس المنهج. وإذا كان الشاب العربى بعد ذلك يتعـرض فى حياته لمؤثرات أخرى خارجية قد تضعف من هذا الأثر الدينى المطبوع فى نفسه. إلا أن هذا الأثر لا يمحى تماماً من نفسه، ويظل كامناً فى لا شعوره، ويؤثر بطريقـة أو بأخرى فى تصرفاته وأحكامه الخلقية.

ومن قبيل ذلك أن الأحكام والقيم المتعلقة بعلاقة الرجل بالمرأة تتأثر عند الشباب العربى بالدين. ومن هذه الأحكام ما يتصل بأهمية المرأة فى المجتمع، وتبعيتها للرجل، ودرجة ثقافتها، واشتراكها فى العمل الاقتصادى. بل إن الدين يتـدخل فـى طريقـة اختيارها للزى، وفى مدى اختلاطها بالرجل وطريقة هذا الاختلاط.

والدين هو الذى ينظم الزواج بين الجنسين من حيث تحديد الأسس والمبادئ التى يقوم عليها أختيار الزوج. ويحدد بعد ذلك قواعد السلوك بين الخطيبين. وعلى أسـاس الدين يتم تحديد المهر وكتابة عقد الزواج. وبعد تكوين الأسرة يحدد الدين واجبـات الزوج والزوجة، وطريقة الفصل فى النزاع الذى قد يدب بينهما، وشـروط الطـلاق، وتعدد الزوجات، وحضانة الطفل ، ونفقة الزوجة المطلقـة، وشـروط السـماح لهـا بالزواج من جديد أو العودة إلى زوجها الأول. كما يحدد الدين كذلك، بعد وفاة رب الأسرة نظام الميراث وأنصبته بالنسبة لكل فرد من أفراد الأسرة.

وإلى جانب هذه القواعد التى تنظم حياة الأسرة والتى تدخل فيما يسمى بقـانون الأحوال الشخصية، ينظم الدين قواعد السلوك الفردى. فيحرم على الفرد بعض أنواع

المأكل، وشرب الخمر، والتعامل بالربا. ويرسم له المثال الأعلى فى سلوكه من حيث مراعاة الصدق، والنزاهة، والبعد عن الغيبة والنميمة والنفاق، ويأمره بالنظافة والنظام والهدوء ومراعاة الجار. وكل هذه القواعد المتصلة بالسلوك المثالى قد وردت فيهـا آيات قرآنية صريحة.

ولما كان الدين يتغلغل، على هذا النحو، فى صميم الحياة الاجتماعية وظواهرها، كان من الواجب أن نشرح- فى ضوء دراسات علم الاجتماع الدينى-بعـد العناصـر التى توضح أهمية الدين فى حياة الإنسان، ومدى أقدمية الأديان، ومصير الديانات أمام التقدم العلمى، ووظيفة الأديان فى المجتمع.

١- أهمية الدين فى حياة الإنسان

إذا كان علم الاجتماع الدينى علم حديث، إلا أن البحوث العلمية، أثبتت إثباتـاً لا يخالطه شك أن الشعوب قد عنيت بتسجيل معتقداتها منذ أقدم العصور.

فالمصريون القدماء قد سجلوا عقائدهم فى أوراق البردى أو فى النقـوش علـى جدران المعابد.

وفى العصر اليونانى نجد أن الشاعر الكبير "هوميروس" قد عنى، فى ملحمتيـه المشهورتين (الإلياذة) و(الأوديسا) بذكر آلهـة اليونـان، ووصـف نظـام القـرابين والأضحية والتوسلات التى كان يتوجه بها كل مظلوم أو مكروب إلى إلهه.

وفى العصر الرومانى عنى الفلاسفة، وعلى الأخص "شـيترون" بالكتابـة عـن الآراء الفلسفية فى طبيعة الأولوهية. وفى منتصف القرن الأول بعد المـيلاد، دخلـت الدعوة المسيحية إلى روما فى صورة دين سماوى جديد، وقوبلت بمقاومة واضـطهاد من أباطرة الرومان، حتى جاء الإمبراطور قسطنطسن (أول القرن الرابع) فدعا فـى أول الأمر إلى المهادنة الدينية العامة، ثم أعلن المسيحية ديناً رسمياً الدولة فـى عـام ٣٢٥م). ويعتبر القديس "أغسطس" أشهر المدافعين عن المسيحية الأولى، وله مؤلفات أشهرها (مدينة ا) الذى يعد فلسفة دينية ومدنية فى آن واحد.

وظهر الإسلام، فى أوائل القرن السابع الميلادى، وما أن تمكنت دعوته فى سنة ٦٢٢م حتى انتشرت بسرعة البرق شمالاً وجنوباً وشرقاً وغربا، حامله معهـا علـوم الإسلام وتشريعاته. وقد اهتم المفكرون العرب بوصـف الأديـان المختلفـة وكـانوا يستمدون معلوماتهم من مصادرها الموثوق بها ومن أشهر المؤلفات العربية فى هـذه المادة:

- كتاب (الفصل فى الملل والنحل) لابن حزم الظـاهرى المتـوفى فـى ٤٥٦هـ ـ (القـرن الحادى عشر) .

- كتاب (الملل والنحل) للشهرستانى المتوفى فى ٥٤٨ هـ (القرن الثانى عشر).
- كتاب (اعتقادات المسلمين والمشركين) الفخر الرازى المتوفى فى ٦٠٦هـ (القرن الثالث عشر).

وهكذا نرى أن المسلمين قد ضربوا بسهم وافر فى تاريخ الأديان المقارن.

٢- مدى أقدمية الأديان

إلى أى حد تعتبر ظاهرة التدين ظاهرة عريقة فى القدم؟ هل سبقت الحضارات المادية؟ أم تأخرت عنها فى الوجود؟ أم اقترنت بها؟

ذهب بعض الكتاب فى القرن الثامن عشر ومنهم (فـولتير) إلـى القـول بـأن الإنسانية لا بد أن تكون قد عاشت قرونا متطاولة فى حيـاة ماديـة خاصـة قوامهـا الحـرث والنحت والبناء... إلخ قبل أن تفكر فى المسائل الدينية أو الروحانية. بل إن فولتير أدعى أن فكرة "التألية" إنما اخترعها دهاة ماكرون من الكهنة : الذين وجدوا من يصدقهم من الحمقى والسخفاء.

هذه النظرة الساخرة إلى الأديان ليست مبتكرة وإنما هى ترديد لصدق مجون قديم كان يتفكه به أهل السفسطة من اليونان.

فقديما زعم هؤلاء السوفسطائية "أن الإنسان كان فى أول نشأته يعيش بغير رادع من قانون، ولا وازع من خلق، وإنه كان لا يخضع إلا للقوى الباطنية. فلمـا كثـرت الجرائم، وعمت الفوضى فكر بعض العباقرة فى إقناع الجماهير بأن فى السماء "قـوة أزلية أبدية ترى كل شئ، وتسمع كل شئ، وتهيمن بحكمتها على كل شئ. وهكذا لـم تكن الديانات فى تصويرهم ألا ضرباً من السياسة الماهرة التى تهـدف إلـى عـلاج أمراض المجتمع بكل حيلة ووسيلة.

على أنه لم ينقض القرن الثامن عشر، حتى ظهر خطأ هذه المزاعم، حين كثرت الرحلات إلى مختلف بقاع الأرض، واكتشفت العادات والعقائد والأساطير المختلفـة، وتبين من مقارنتها أن فكرة التدين فكرة مشاعة لم تخل منها أمة مـن الأمـم رغـم تفاوتهم فى مدارج الرقى، أو درجات الهمجية.

وهكذا ظهر أن الدين أقدم فى المجتمعات من كل حضارة مادية، وأنه لم يقم على خداع الرؤساء، وتضليل الدهاة، بل كان ينبع من نزعة أصيلة مشتركة بين النـاس. ووجود بعض الملحدين أو الكافرين فى كل عصر لا ينفى كمون الغريزة الدينية بصفة عامة فى طبيعة النفس الإنسانية، كما أن غريزة بقاء النوع لا يمنع من عمومهـا أن بعض الناس لا يتزوجون ولا ينسلون .

وفى هذا المعنى يقول معجم (لاروس) للقرن العشـرين: "إن الغريـزة الدينيـة مشتركة بين الأجناس البشرية، وحتى أشدها همجية، وأقربها إلى الحياة الحيوانية وأن الاهتمام بالمعنى الإلهى، ربما فوق الطبيعة هو احـدى النزعـات العالميـة الخالـدة للإنسانية".

وكتب "بارتيامى هيلير S t . Hilaire فى كتابه عن " محمد والقرآن " : " هذا اللغز العظيم الذى يستحث عقولنا أن تسأل : ما الإنسان؟ من أين جاء ؟ من صنعهما؟ من يدبرهما؟ ما هدفهما؟ ما الحياة؟ ما الموت؟ ما القانون الذى يجب أن يقود عقولنـا فى أثناء عبورنا فى هذه الدنيا؟ أى مستقبل ينتظرنا بعد هذه الحياة؟ هل يوجد شئ بعد هذه الحياة العابرة؟ وما علاقتنا بهذا الخلود؟ هذه الأسئلة لا توجد أمة ولا شـعب ولا مجتمع إلا وضع لها حلولا جيدة أو رديئة، مقبولة أو سـخيفة، ثابتـة أو متحولـة. " ولكـن هذه الحلول هى أساس التفكير الدينى.

وأخيراً يقول " هنرى برجسون" فى كتابه المشهور: " مصدر الأخلاق والـدين": "لقد وجدت وتوجد جماعات إنسانية من غير علوم وفنون وفلسفات ، ولكن لم توجد قط جماعة بغير ديانة".

٣- مصير الديانات أمام التقدم العلمى

حين جاء القرن التاسع عشر كان هذا المعنى قد تقرر فى النفوس، فلم يجرؤ أحد أن يشكك الناس فيه. ولكن ظهرت نظرية جديدة مضمونها أن الأديـان، وإن كانـت عريقة فى القدم إلا أن هذا لا يكسبها صفة الثبات والخلود بل هو بـالعكس يطبعهـا بطابع الشيخوخة والهرم، ويقدر بأن مصيرها إلى الاضمحلال والفناء.

وممن ذهبوا هذا المذهب "أوجست كونت" فقد قال بأن العقلية الإنسـانية مـرت بأدوار ثلاثة:

(١) دور الفلسفة الدينية.
(٢) دور الفلسفة الميتافيزيقية.
(٣) دور الفلسفة الوضعية (أو العلمية).

وهذا الدور الثالث فى نظره، هو آخر الأطوار وأسماها. فبعد أن كـان النـاس يعللون الظاهر الكونية بقوة "خارجية عنها " ، انتقلوا إلى تفسيرها بمعان وخصـائص طبيعية كامنة فيها كقوة النمو الحيوية، ثم انتهوا إلى رفض كـل تفسـير خـارجى أو داخلى واكتفوا بتسجيل الظواهر كما هى، ومعرفة ما بينها من ترابط وجودى بقطـع النظر عن أسبابها وغايتها. وعلى هذا يكون دور التفكير الدينى يمثل الحالة البدائيـة التى تلهت بها الإنسانية فى مراحل طفولتها، فلما كبرت عن الطوق خلعتها لتستبدل بها

ثوبا وسطاً فى طور مراهقتها، حتى إذا بلغت أشدها واكتمل رشدها أخـذت حالتهـا الأخيرة من العلوم التجريبية.

ونقطة الخطأ البارزة فى هذا المذهب التطورى هى أن أنصاره جعلوا منه قانونا مطلقاً يسرى على جميع المجتمعات، وعلى جميع الأزمان بدون استثناء. وقد رأوا أن الإنسانية قد قطعت ثانى مرحلة ولن تعود إليها أبداً، وهى الآن قد دخلـت المرحلـة الأخيرة والنهائية، وهى مرحلة العلم.

غير أن الحقيقة والمشاهد أثبتت أننا ما زلنا نسمع ونرى فى كل عصـر تقـدماً للروحانيات، وشغفاً بالمعنويات، ولا يعنى الانتساب إلى العلم والتعلق به نبذ الدين. إذ كثيراً ما نجد من الجهال الجاحدين منكرين، كما نجد من بين علماء المـادة مـؤمنين متخصصين. وها نحن فى القرن العشرين نرى إلى جانب البحوث المادية المتشـعبة، دراسات روحية واسعة، تقوم بها شخصيات محترمة من كبار علماء الطب والفلسـفة والطبيعة نذكر منهم (لـودج Lodge) الفيلسـوف الإنجليـزى (وولـيم جـيمس) الأمريكى، و(ريشه Richet) العالم الفرنسى المتخصص فى وظائف الأعضاء.

فالواقع أن الحالات الثلاث التى يصورها "كونت" لا تمثل أدواراً تاريخية متعاقبة بل تصور نزعات وتيارات متعاصرة فى كل الشعوب، وتختلف درجتها من الازدهار أو الخمول بحسب ثقافة كل شعب ونوع حضارته. بـل إن هـذه النزعـات الـثلاث متعاصرة متجاورة فى نفس كل فرد. ففى الوقت الذى نفسر فيـه الحـوادث العاديـة بأسبابها المباشرة، فنقول: هلك فلان بضربة سيف أو بالشـيخوخة أو بـالمرض. ولا يزال كل واحد منا يفسر الحوادث الشاذة الخارقة بالقضاء والقدر، أو بسـبب غيبـى مجهول. فكلما أننا لا نجد علامة واحدة تدل على قرب زوال النزعة الاسـتقرائية أو النزعة التعليلية، كذلك لا نرى علامة واحدة تشير إلى أن فكرة التدين سـتزول عـن الأرض قبل أن يزول الإنسان. وفى ذلك يقول سالومون ريناخ " : إن الديانات لـيس أمامها مستقبل غير محدود فحسب، بل لنا أن نكون على يقين من أنه سيبقى فى الكون دائما أسرار ومجاهيل، ولأن العلم لن يحقق أبداً مهمته على وجه الكمال."

ويقول الدكتور " ماكس نوردو" عن الشعور الدينى:" هذا الإحساس أصيل يجـده الإنسان غير المتدين كما يجده أعلا الناس تفكيراً ، وأعظمهم حدساً. وستبقى الديانات ما بقيت الإنسانية، وستتطور بتطورها، وستتجاوب دائما مع درجة الثقافة العظيمة التى تبلغها الجماعة.

ويقول أرنست رينان " فى (تاريخ الأديان) : " إن من الممكن أن يضمحل كـل شئ نحبه، وأن تبطل حرية استعمال العقل والعلم والصناعة، ولكن يستحيل أن يمحى التدين".

٤- العلم يدعو إلى الإيمان

فقد يبدو من المفارقات العجيبة! أن يكون ازدياد العلم، ونمو المعرفة سبباً في نمو غريزة التدين، ولكننا لو تأملنا لتحققنا من صحة هذه المفارقة، ولعرفنا أن تقدمنا الحثيث فى العلوم يقربنا حقيقة من الاعتراف بجهلنا والإقرار بأن مثل ما نعلمه من الكون فى جانب ما نجهله منه، كمثل قطرة واحدة فى محيط خضم عميق، ذلك أن كل باب جديد يفتحه العلم من دلائل عظمة الكون وامتداده، ينفتح معه أفق أوسع للسؤال عما يتصل بهذا الميدان الجديد من المشاكل الكثيرة الغامضة.

ولنأخذ مثلاً مجموعتنا الشمسية، وما فيها من الكواكب السيارة التى لا يرى منها بالعين المجردة إلا عدد يسير. فقد قامت الدلائل القوية على أن كل مجموعتنا ما هى إلا واحدة من آلاف المجموعات التى لها توابعها، والتى تختلف أعمارها، ويتفاوت جوها، ونظام حركتها، وتكوين سطحها، وأسلوب الحياة فيها. وكل ذلك لا نعرف عنه شيئا على وجه الوضوح واليقين، ولا أمل فى الوصول إليه إلا على ضرب من القياس والتخمين.

وهكذا كان نطاق المعلومات هو بنفسه اتساعاً لنطاق المجهولات، فلا يسع العقل إلا التسليم بأن وراء كل مرحلة يقطعها من عالم الشهادة مراحل أخرى من عالم الغيب. وصدق القرآن الكريم حين يقول: " وما أوتيتم من العلم إلا قليلا".

فإذا رجعنا من العالم الأكبر إلى العالم الأصغر، ونظرنا إلى الأشواط التى قطعها العلم فى تحليل المادة إلى أجزائها وجزئياتها، فإننا نحصل على نتيجة مشابهة. ذلك أنه بعد أن وقف التحليل فترة طويلة عند الذرة على أنها هى الحد الأدنى الذى لا يقبل الانقسام ولا الفناء، أصبحت اليوم هذه الذرة نفسها عالماً معقداً، مركبا من نواة جامدة وغلاف يدور حولها، وتبين أن هذا الغلاف الذى هو جزء من تركيبها ما هو إلا شحنة كهربائية سالبة (الكترون) مجردة عن كل حامل مادى، وأنه يمكن فصله عنها بقول إشعاعية، أو بتسخين هائل، بل إن تلك النواة نفسها التى كانت تعد إلى عهد قريب متماثلة الأجزاء، أعنى ذات قوة إيجابية فحسب (بروتون)، قد ظهرت الآن مركبة بدورها من نوعين من الكهرباء، موجب وسالب. وثبت أنه من الممكن فصل أجزائها، وأن القوة الإشعاعية الهائلة التى تستنبط من هذا التحطيم يمكن استخدامها فى إصلاح الكون وتعميره، أو فى إفساده وتدميره.

هكذا تخلع الطبيعة ثوبها المستعار، وتتكشف المادة عن أصلها فإذا هى "طاقة" ، أى قوة مجردة يلزم البحث عن مصدرها خارج ذلك الهيكل المادى. وهكذا يقترب عالم المادة، رويدا، من عالم المجردات. ويكاد يتصل عالم الشهادة بعالم الغيب من جهة حدة الأدنى، كما اتصل به من جهة حدة الأعلى، وهو غيب يؤمن العلم به لأنه

يحس أثره، ويكاد يلمس خطره.

أجل لقد أصبح العلم يؤمن اليوم بأن فى الوجود قوة لا ينالها الحس المجرد، ولا الحس المجهرى بأقوى المجاهر المزود بأدق المقاييس والموازين. وبالجملة أصبح يؤمن بأن التجربة الحسية المباشرة ليست هى المعيار الوحيد للوجود. وهكذا يلتقى مع الفكرة التى تقوم عليها الأديان، ويتضح من هذا الالتقاء مغزى الآية الكريمة: "(إنما يخشى ا من عباده العلماء").

٥- وظيفة الأديان فى المجتمع

لا حاجة بنا إلى القول بأن الحياة فى الجماعة لا قيام لها إلا "بالتعاون" بين أعضائها، وأن القوانين لا تكفى فى تنظيم العلاقات بينهم، فلا غنى لهم عن " قوة روحية" تنهى النفوس عن الأثم، وتضع انتهاك الحرمات. وليس على الأرض قوة تكافئ قوة التدين فى الكفالة واحترام القانون، وضمان تماسك المجتمع واستقرار نظامه، والسر فى ذلك أن الإنسان يمتاز عن سائر الكائنات الحية بأن حركاته وتصرفاته الاختيارية يتولى قيادتها شئ معنوى اسمه "العقيدة".

وقد رأى الماركسيون أن الحياة المادية والاقتصادية هى التى تؤثر فى الفكر والضمير، ولكن هل يمكن أن تتحقق سعادة الناس بحياة مادية صرفة لا نصيب فيها للقلب أو الروح؟

إن الإنسان مقود أبداً بفكرة صحيحة أو فاسدة، فإذا صلحت عقيدته صلح فيه كل شئ، وإن فسدت فسد كل شئ.

أجل إن الإنسان يساق من باطنه لا من ظاهره وليست قوانين الجماعات كافية وحدها لإقامة مدينة فاضلة تحترم فيها الحقوق، وتؤدى الواجبات على وجهها الكامل، فإن الذى يؤدى واجبه رهبة من السوط أو السجن أو العقوبة المالية لا يلبث أن يهمل هذا الواجب متى اطمأن إلى أنه سيفلت من طائلة القانون.

ومن الخطأ أن نظن أن فى نشر العلوم والثقافات وحدها ضماناً للسلام والرخاء، وعوضاً عن التربية والتهذيب الدينى والخلقى، ذلك أن العلم سلاح ذو حدين، يصلح للهدم والتدمير كما يصلح للبناء والتعمير، ولا بد من حسن استخدامه من رقيب أخلاقى يوجهه لخير الإنسانية. وذلك الرقيب هو العقيدة والإيمان.

والإيمان با هو، فى الوقت نفسه، إيمان بقيمة الفضيلة، وكرامة الإنسانية. من أجل ذلك التدين خير ضمان لقيام التعامل بين الناس على قواعد العدالة.وكان لذلك ضرورة اجتماعية، كما هو فطرة إنسانية.

ولم يدافع عن هذه الفترة رجال الدين وحدهم، بل عدد من أقطاب العلـم كـذلك: فيقول (روبرت ميايكان) العالم الطبيعى الأمريكى: إن أهم أمر فى الحياة هو الإيمان بحقيقة المعنويات وقيمة الأخلاق. ولقد كان زوال هذا الإيمان سببا الحرب العامة. وإذا لم تجتهد الآن لاكتسابه أو لتقويته فلن يبقى للعلم قيمته بل يصير العلـم نكبـة علـى البشرية.

ولا تقف الخدمة الجليلة التى تؤديها الأديان للجماعة عند هذا الحد. فليست كـل مهمتها أنها المبعث القوى لتهذيب السلوك، وتطبيق قواعد العدل. ومقاومة الفوضـى والفساد، بل أن لها وظيفة إيجابية أعمق أثراً فى كيان الجماعة ذلك أنها تـربط بـين القلوب برباط المحبة والتراحم الذى لا يعد له رباط آخر من الجنس أو اللغة أو الجوار أو المصالح المشتركة. فالدين يعتبر أقوى الروابط وأدومها بين أفراد اختلفت أجناسهم، وتباينت لهجاتهم، وتباعدت ديارهم، وتفاوتت مصالحهم. وكثيراً ما نرى الدول التـى تعيش فيها أقليات من عقائد مختلفة تستعين بما فى الأديان كلها من مبدأ التعاون على الخير وذلك للتغلب على أزمة، أو دفع عدو مغير، حتى قيل بحق " أن الوطنية التى لا تعتمد على باعث من الخلق والدين ، إنما هى حصن متداع يوشك أن ينهار".

وجملة القول أن الأديان تحل من الجماعات محل القلوب من الجسد، وإنها مـن أقوى الدوافع على التضامن والاستمساك بالمثل العليا التى تهدف إلى خير البشرية

ثانياً: من وحى ذكريات الدكتور السيد بدوى

١- ذكرياتى مع الدكتور محمود قاسم

بدأت معرفتى بمحمود قاسم، مبعوث دار العلوم إلى باريس خلال عـام ١٩٣٨، وكان هو وعبد العزيز برهام مبعوثى دار العلوم إلى السوربون، قاسم لدراسة الفلسفة وبرهام لدراسة اللغات السامية.وكانت باريس، فى ذلـك الوقـت، تعـج بـالمبعوثين المصريين فى مختلف التخصصات العلمية منها والأدبية، بعضهم من وزارة المعارف وبعضهم من الجامعة (جامعة فؤاد الأول) وكانت الجامعة الوحيدة فى مصر من تاريخ إنشائها الأهلى (عام ١٩٠٦) والحكومى (١٩٢٥) حتى إنشاء جامعة بالإسكندرية فـى عام ١٩٤٢، وكان معنا أيضا أربعة من مبعوثى الأزهر الشريف هم أصحاب الفضيلة الشيخ محمد عبد ا دراز، والشيخ محمد الفحام، والشيخ عبد الرحمن تاج، والشـيخ عبد الحليم محمود. وأذكر من زملائنا من مبعوثى كلية الآداب محمد منـدور، وعبـد الهادى أبو ريدة، وحسين مؤنس، ويحيى الخشاب، وثابت الفنـدى. ومـن مبعـوثى الحقوق على راشد، وعبد المنعم الطناملى، وعبد الفتـاح عبـد البـاقى. وكنـا بعـد

محاضرات الصباح ننتشر فى مطاعم الحى اللاتينى لتناول طعام الغذاء، وكان أكثرنا يفضل مطعم "الأكروبول" فى مدخل شارع مدرسة الطب "ولا يزال قائما حتـى الآن"، لأنه مطعم يونانى يقدم وجبات شرقية وعلى رأسها "ورق العنـب المحشـى" والأرز باللبن إلى جانب الشيش كباب. ثم نلتقى بعد ذلك- إذا كان الشمس ساطعة- فى مقهى "الكابولاد" على ناصية شارع "البانتيون" على مقربة من الصرح العظيم الـذى شـيد ليضم رفات عظماء فرنسا. أما إذا كان الجو بارداً أو ممطراً فإننا نجتمع فـى مقهـى "السورس" فى شارع سان ميشيل "قلب الحى اللاتينى" حيث نقرأ الجرائد المصرية.

وقد أمضى عدد من الطلبة السنة الأولى من الدراسة فى إتقان اللغـة الفرنسـية بمعهد "الإليانس" وهو معهد متخصص فى تدريب الطلبة الأجانب على اللغة الفرنسية قراءة، وكتابة، ونطقاً، حيث يستطيع الطالب بعد ذلـك حضـور المحاضـرات فـى الجامعة. وانضم محمود قاسم إلى الدارسين فى هذا المعهد، وحقـق تقـدماً سـريعاً لمواظبته، وجديته فى الدراسة وعزيمته القوية فى اقتحام العقبـات والتغلـب عليهـا. وأذكر فى هذا المجال أنه لم يكتف بإتقان اللغة الفرنسية، بل انصرف بعدها إلى دراسة اللاتينية، على صعوبتها، لاحتياجه إليها، بعد أن تم اختيار موضوع الدكتوراه (كمـا سيأتى بيانه فيما بعد).

وقد أمضيت مع محمود قاسم سنة دراسـية كاملـة بالسـوربون نسـتمع إلـى محاضرات الأساتذة لتحضير "شهادة الأخلاق وعلم الاجتماع"، وهى شهادة يشترك فيها طلبة الفلسفة وعلم الاجتماع. وأسعدنا الحظ على أن نتتلمذ على أساتذة من أشهر أساتذة السوربون من أمثال هاكفاكس (المورفولوجيا الاجتماعية وعلم السكان)- ودافى (علم الاجتماع القانونى)- ولوسى (فلسفة الأخلاق).

وقامت الحرب العالمية الثانية (فى سبتمبر ١٩٣٩) وكنا فى ذلك الوقت نمضـى العطلة الصيفية خارج باريس؛ فعدنا توا إلى باريس نستطلع رأى إدارة البعثات فيمـا يجب عمله. فنصحنا الدكتور الديوانى مدير البعثة بالابتعاد عن العاصمة والتفرق فـى الجامعات الإقليمية حتى تنجلى الأمور. وكان من نصيبى جامعة "بـوردو" (جنـوب غرب فرنسا).

أما محمود قاسم فاختار جامعة "بواتييه" (فى وسط غرب فرنسا). وبدأ الهجـوم الغاشم الألمانى على فرنسا فى يونيو ١٩٤٠ بعد التفافهم حول خط ماجينو من الحدود البلجيكية ودخلوا باريس فى نفس الشهر واستسلمت فرنسا. ووقـع وثيقـة الاسـتلام "المريشال سيتان" (أحد أبطال الحرب الأولى فـى ١٩١٤). وقسـمت فرنسـا إلـى منطقتين:

المنطقة الأولى: هى المنطقة المحتلة، ويحتلها الجيش الألمانى مـن الشـمال حتـى

الحدود الأسبانية.

والمنطقة "الحرة": وتقوم فيها حكومة فرنسية برئاسة بتان (عرفت بحكومة فيشى عاصمتها). وكانت حرة فى تصريف الأمور الداخلية وخاضعة للنفوذ الألمانى فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وتصريف أمور الحرب.- وبعد أن استقرت الأمور على هذا النحو عاد الطلبة المصريون التابعون للمنطقة المحتلة إلى باريس بعد أن كانوا متفرقين فى جامعات الأقاليم.

والتقيت مع صديقى محمود قاسم مرة ثانية. وفرضت علينا قيود الحرب ألا نغادر باريس إلا بإذن من السلطات الألمانية، وأن نسجل أسماءنا فى أقسام البوليس كل يوم (خففت بعد ذلك إلى كل أسبوع) ذلك لأن الألمان كانوا يعتبرون المصريين من الرعايا البريطانيين نظراً لاحتلال الجيش البريطانى لمصر. ولما طال أمد الحرب وانقطعت أخبار الأهل والعائلات فى مصر، ازداد شعور المصريين بالغربة والعزلة ففكر عدد منهم فى الزواج. وتزوج محمود قاسم من زميلة فرنسية فى الدراسة، وكانت تنتمى إلى عائلة برجوازية من مدينة "تور" (جنوب غرب باريس). أما أنا فتزوجت من زميلتى المصرية (كريمة المرحوم الدكتور دراز) وأصبحنا نتزاور عائلياً، ونأخذ أطفالنا للنزهة فى حديقة لوكسمبرج. فاستمرت الدراسة، بالرغم من ظروف الحرب وبالرغم من الغارات الأمريكية والبريطانية التى كانت تدك ضواحى باريس عدة مرات فى الأسبوع ضد القوات الألمانية فى فرنسا. واستقر محمود قاسم على موضوع الدكتوراه وهو "فلسفة ابن رشد وتفسيراتها عند القديس توما الإكوينى"، ووجد أن من الضرورى لخدمة الرسالة دراسة اللغة اللاتينية. ووضعت الحرب أوزارها وعدنا إلى مصر فى أواخر عام ١٩٤٥.

واستقر الدكتور قاسم فى كلية دار العلوم، وكان من نصيبى التعيين فى جامعة الإسكندرية (مسقط رأسى).وتواصلت لقاءاتنا عبر انتدابى لتدريس علم الاجتماع فى دار العلوم، وانتداب الدكتور قاسم لتدريس "المنطق الحديث" ومناهج البحث فى آداب الإسكندرية: غير أن أخصب فترات زمالتنا هى تلك الفترة التى اشتركنا فيها فى ترجمة أمهات المراجع فى علم الاجتماع. " إذ لما كان علم الاجتماع علماً حديثاً فى الجامعات المصرية ولم يظهر فيه إلا عدد قليل من المؤلفات (وعلى رأسها مؤلفات أستاذنا الدكتور على عبد الواحد وافى)، فقد فاتحنى الدكتور قاسم بترجمة عدد من المؤلفات لمشاهير الأساتذة الفرنسيين. وبدأنا بالمرجع الأساسى الذى لا غنى لدارس الاجتماع من قراءته وهو كتاب "قواعد المنهج فى علم الاجتماع" ومؤلفه العلامة إميل دوركايم مؤسس المدرسة الفرنسية لعلم الاجتماع. فقد فتح دوركايم- بهذا الكتاب الطريق أمام مدرسة جديدة هى "المدرسة السوسيولوجية" أكد فكرة استقلال هذا العلم

الناشئ عن العلوم الأخرى، ووضع الأسس التى أصبح بها علم الاجتماع علماً مستقلاً يبحث فى الظواهر الاجتماعية بطريقة خاصة.

وأثبت دوركايم، بتمييزه الظاهرة الاجتماعية، أن علم الاجتماع يستطيع أن يقـوم كعلم مستقل، دون أن تكون له أى تبعية لعلم الحياة أو علم النفس. وقد طبع هذا الكتاب عدة طبعات ولا يزال حتى اليوم مرجعاً أساسياً لطلاب علم الاجتماع فى الجامعـات المصرية. وجاء بعد ذلك كتاب "فلسفة أوجست كونت" للعلامة ليفى برول. وأوجسـت كونت- كما نعرف- هو مؤسس علم الاجتماع الحديث حوالى عام (١٨٣٠)، بعـد أن قام بتأسيسه لأول مرة العلامة ابن خلدون بمقدمتة الخالدة فى القرن الثامن الهجـرى (الرابع عشر الميلادى). وأوجست كونت هو مؤسسى المـذهب الوضـعى الـذى لا يخضع إلا لما تثبته المشاهدة والتجربة. وقد فسر لنا كونت سبب عدم الاستقرار فـى عصره بأن الناس لا يتبعون فى التفكير منهجاً واحداً يقودهم إلى حقـائق يسـلم بهـا الجميع. فمنهم من يتبع منهج التفكير الأسطورى، ومنهم مـن يتبـع مـنهج التفكيـر الميتافيزيقى، وقليل هم الذين يتبعون منهج التفكير "الوضـعى" أو العلمـى. ولا يـتم الانتقال من المرحلة الأسطورية فى التفكير إلى المرحلة العلمية إلا بعد عناء وجهـد كبيرين. وقد اعتقد كونت- عن حق- أن العلم الأخير الذى يجب أن يخضع للتفكيـر الوضعى أو العلمى هو علم الاجتماع. فقام بتحديد النماذج الاجتماعية، ونقـد طريقـة التأمل الباطنى حث على استخدام طريقة الملاحظة الخارجية للوصـول إلـى فكـرة القوانين الاجتماعية. ويكشف لنا هذا كله عن الأسباب الكامنة وراء اختيار هذا الكتاب لنقله إلى اللغة العربية- ويأتى بعد ذلك كتاب "الأخلاق وعلم العادات" للعلامـة ليفـى برول.

كان ظهور هذا الكتاب حدثاً فذاً فى تاريخ دراسة الأخلاق. فقد هـاجم المؤلـف الطريقة القديمة التى كانت تدرس الأخلاق بالخلط بين المعرفة النظرية (أى دراسة ما هو كائن)، وبين التطبيقات العملية (تحديد ما يجب أن يكون). ووضع المؤلف الأسس العلمية لدراسة "الظواهر الأخلاقية". وقد قوبل الكتاب إبان ظهوره بعاصفة من النقـد لأن أصحاب الطريقة القديمة، وجدوا فيه مساسا بقدسيه الأخلاق وادعـوا أن دراسـة النظم الأخلاقية بطريقة العلوم الوصفية تقضى على ما نكنه من احترام وتقديس لفكرة الأخلاق. ولكن هذا النقد ما لبث أن أفسح المكان لحكم عادل، وأصـبح الكتـاب الآن مرجعاً أساسياً من المراجع التى تضع الأسس العلمية لدراسة الظـواهر الأخلاقيـة. وأصبح من البديهى بالنسبة لعلماء الاجتماع فى الوقت الحاضر أن الطبيعـة الخلقيـة حقيقة يجب أن ندرسها لنعرفها قبل أن نحاول تعديلها أو إصلاحها.

وهكذا نرى أن الكتب التى أسعدنى الحظ بالاشتراك مع الأستاذ الدكتور محمـود

قاسم فى ترجمتها هى كتب رائدة فى موضوعاتها، أرست قواعد ونظريات جديدة فى البحث العلمى المتصل بالنظم والظواهر الاجتماعية. وكان الواجب العلمى يحتم علينا الاهتمام بتقديمها إلى الطلاب والباحثين ليطلعوا على الجذور والأصول البعيدة للعلوم الاجتماعية التى يدرسونها فى أقسام الاجتماع والخدمة الاجتماعية.

ولا أنسى، فى هذا المجال أن أشير إلى نشاط مجهود علمى آخـر أسـهم فيـه الدكتور قاسم بنصيب وافر، وأسهمت معه فى إخراجه إلى خير الوجود وأعنـى بـه الإسهام فى نشر البحوث فى سلسلة "تراث الإنسانية" التى كان يشرف على إخراجهـا المرحوم الأستاذ إبراهيم زكى خورشيد. وهذه السلسلة كانت تقوم على اختيـار عـدد مـن أمهات الكتب فى التراث العلمى والفلسفى، وتطلـب مـن البـاحثين التعريـف بالمؤلف ومسيرة حياته، ومكانته فى التخصص الذى ينتمى إليه، ثم تقدم نمـاذج مـن الكتاب الرئيسى لهذا المؤلف.

ولم يكف الأستاذ الدكتور محمود قاسم عن البحث والكتابة والتأليف حتى آخـر يوم فى حياته، وذلك بالرغم من انشغاله فترة بأعباء عمادة الكلية.

وكنا فى السنوات الأخيرة قبل وفاته نلتقى فى شهور الصيف "بـالعجمى" حيـث نستعيد معا ذكريات سنوات الشباب فى باريس، وسنوات الكهولة والعمل الأكـاديمى والعلمى فى مصر. وقد خطفه الموت منا وهو فى أوج نشاطه ففقدت مصر بفقده علماً من أعلامها وواحداً من كبار مفكريها.

٢- رأى الدكتورة بنت الشاطئ فى موضوع القومية العربية(١)

ترد الدكتورة بنت الشاطئ على ما قاله د. لويس عوض (إننا نتحدث عن الوطن العربى والأمة العربية وكأن هناك أمة عربية فعلا، وكأن هناك وطناً عربيـاً فعـلاً. وهكذا نخلط الأمانى، بالواقع ونكذب على أنفسنا وعلـى الغيـر). وقـال أيضـا: إن الرومان أعطوا أوروبا اللاتينية الدين المسيحى واللغة فهل من أجل ذلك نسـتطيع أن نسمى الفرنسيين أو الأسبان مثلاً بأنهم رومان؟.

تقول بنت الشاطئ: قبل الإسلام خضعت شعوبنا فى المشرق والمغـرب للحكـم الأجنبى نحو ألف سنة (٣٣١ ق.م-٦٤٠م)، وتعاقب عليها اليونان والفرس والرومان، وبقيت لغات الغزاة وعقائدهم وثقافتهم مفروضة بالإكراه، ثم جاء الإسلام فكان التحول الخطير الذى لا يعرف له التاريخ مثيلاً.

فما مضى ربع قرن على بدء التاريخ الهجرى حتى كانت مصر والشام والعراق

---

(١) نشر فى جريدة الأهرام فى ١٩٧٨/٥/٢٦.

قد انتهى تاريخها الرومانى، واليونانى، والفارسى، وبدأ تاريخها الإسلامى العربى. واستجابت للإسلام غير مكرهة فيه، وارتضت لغة القرآن بديلا من ألسنتها القومية العريقة، وشاركت فى المد الكبير لحركة الفتوح الإسلامية.

ثم لم يلبث التاريخ أن شهد قبائل البربر التى عصيت على الغزاة من كل جنس وملة، جنوداً مجاهدين تحت لواء الإسلام، وفى عشرة آلاف منهم وألفين من العرب المشارقة فتح "طارق بن زياد المغربى" الأندلس، وكسر جيش "لذريق" فى موقعة وادى الرطراط الحاسمة سنة ٩٢هـ، أى بعد نحو خمسين سنة من دخول "عقبة بن نافع" أفريقية، وتأسيسه القيروان أول مدينة إسلامية بها.

نصف قرن فقط كان كافياً لأن يحول مجرى التاريخ، وثبت أن شعوب المنطقة قد ارتضت الإسلام ديناً وبدأت تتعرب من الجبل الأول بعد الفتح.

فللذين جادلوا ويجادلون فى شخصية أمتنا، نقول: "الجيل الأول بعد الفتح مباشرة، امتزجت فيه الدماء العربية بالدماء الموروثة ربما يختلف عليها علماء الأجناس، بحيث يتعذر على أدق جهاز علمى أن يميز ما فى عروق أبناء ذلك الجيل الأول -فضلا عمن بعدهم- من الدم العربى الصريح أو الدم القديم الموروث- اندمجت العناصر والأجناس والسلالات فى شخصية عامة جامعة، وصبت كل الروافد فى المجرى الكبير لأمة موحدة، مع مميزات خاصة بكل شعب فيها، أثراً للبيئة والميراث المادى والمعنوى.

وفى التاريخ الحديث خضعت شعوب أمتنا للاحتلال الأجنبي فى أدوار واحدة أو متقاربة. وانتهى العهد بالدولة الإسلامية الكبرى الجامعة لأقطار المشرق والمغرب (الدولة العثمانية)، وبقيت شعوب أمتنا إسلامية عربية لم تتحول ولم تتبدل، وذابت كل صبغة دخيلة فرضت عليها بالإكراه لزمن طال أو قصر.

معنى الأمة كما يقول "رينان" يقوم على وحدة التاريخ والتراث والانتماء، ووحدة العرق ليست شرطاً للانتماء، ولو كانت ملازمة لمعنى الأمة، كما يقول لويس عوض، لوجب على من يأخذ بمقولة السلالة السامية أن يجمع العرب واليهود، أبناء سام بن نوح، فى أمة واحدة. وما من شعب ولا أقول "أمة" يمكن أن يقال فيه بوحدة العرق أو الدم. ولعل هذا ما حمل "جوستاف لوبون" على تمييز الشعوب البشرية بسجاياها الخلقية المتراكمة بالوراثة.

وتعترض بنت الشاطئ على ذكر لويس عوض للجغرافيا المشتركة فى مفهوم معنى الأمة، وتقول: الشمال الأفريقى والجنوب الأوروبى تجمعهما وحدة جغرافية مشتركة لحوض البحر المتوسط. ودلتا النيل أقرب جغرافيا إلى قبرص واليونان منها

إلى الصعيد الأعلى والنوبة، وجنوب وادى النيل أقرب إلى أثيوبيا منه إلى شمال الوادى.

وغير صحيح أن معنى الأمة يقتضى إزالة الحدود بين أقطارها، وإلغاء وجودها الخاص. فالأمة الإسلامية فى عصور دولتها الكبرى، لم تمح قط حدود الأقطار المنتمية إليها، بل بقيت مصر، كما بقيت السودان والشام والعراق والمغرب بحدودها التاريخية وكيانها المتميز، فى نطاق الكيان العام لأمة واحدة تظل تنتمى إليها وإن بعد العهد بالدولة الإسلامية الكبرى.

٣- تعليق على كارثة الكتاب

هل تحولت الجامعة إلى مجمعات استهلاكية؟

الأستاذ الكبير ثروت أباظة

تحية طيبة وبعد

فقد عبرت – فى مقالك الأخير بالأهرام – عن خشيتك من الصمت القاتل الذى أعقب مقالك الأول بشأن الكتاب. وتعجبت كيف أصبح المثقفون يصيحون وكأنهم فى وطن غير مصر، وكأنهم يبحثون عن مشاكل غير مشاكل مصر. وذكرت بحق أن واجب وزارة الثقافة الأول أن تبادر إلى مواجهة "كارثة الكتاب" دون أن يشير أحد عليها بذلك، فكيف إذن والذى نبهها هو المسئول الأول عن السياسة المصرية؟

وتساءلت فى دهشة "هل نحن فى دنيا والمسئولون فى دنيا أخرى؟" نعم يا سيدى.. هذا هو الواقع المؤلم وإليك الدليل: بعد أن قرأت مقالك وشاركتك شعورك بالأسف والحيرة، أدرت مفتاح التليفزيون على نشرة أخبار الساعة التاسعة (يوم الأحد/ ١١/١١) فوقع بصرى على منظر غريب: رئيس جامعة القاهرة ومعه وزير التموين وكبار المسئولين فى الجامعة يفتتحون عدداً من المجمعات الاستهلاكية فى الجامعة لتبيع الملابس والأحذية والمواد الغذائية لطلبة الجامعة بأسعار رمزية. هل هذا أحد الأنشطة الرئيسية للجامعة حتى تزهو به وتجند له وسائل الإعلام لتعلنه على الملأ ؟ إن الجامعات عادة، وخصوصاً العريقة منها كجامعة القاهرة، حين تدعو وسائل الإعلام فإنما يكون ذلك لإذاعة كشف علمى جديد، أو افتتاح معمل للبحوث الأكاديمية أو التوسع فى الخدمة المكتبية لطلاب الجامعة وتيسير حصول الطالب على المراجع العلمية... إلخ..إلخ.. ولكن الجامعة أغفلت كل هذه النشاطات الأساسية، أغفلت الاهتمام بإعلام الجماهير عما يمكن أن تحرزه الجامعة فى مجال النشاط العلمى والثقافى، وارتضت لنفسها أن تتحول إلى مجمعات استهلاكية وكأنى بالمسئولين فى

الجامعة الذين يتملقون بطون الطلاب باسم الاشتراكية، ويهملون تثقيف عقولهم، كأنى بهم يهمسون فى أذن كل طالب قول الشاعر القديم:

دع المكارم لا تبرح لبغيتها   واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسى

سيقولون إن هذا واجب أساسى فى مجتمع يؤمن بالاشتراكية وعدالة التوزيع... إلخ لا يا سادة. ليست هذه الاشتراكية. ولكنها خلط لما لا يجب أن نخالط فيه. إن الاشتراكية تدعو أولاً وقبل كل شئ إلى الإنتاج، والإنتاج يعتمد أساساً على العلم والبحث العلمى، والتطبيق التكنولوجى لا تشويه لصورة الجامعة، حتى لقد أصبح من المناظر المزرية والمخجلة أن نرى فى ردهات الجامعة وممراتها السعاة، حاملين لفائف اللحم والدجاج وعلب السمن يوزعونها فى المكاتب وتنبعث منها الروائح التى تزكم الأنوف. ليست هذه هى الجامعة التى عرفناها وتعلمنا فيها. وقد كنا لا نرى فى ممراتها إلا الأساتذة بأروابهم ومن ورائهم الطلاب أو بعض الموظفين حاملين أرتالاً من الكتب والمراجع، والكل يسعى وراء الحصول على معلومة جديدة يكتشفها فى مخطوط نادر، أو مرجع جديد، لا وراء كيلو اللحم أو السمك أو الدجاج.

وقد كان عدد كبير من الطلبة - الذين أصبحوا فيما بعد رواداً للفكر فى شتى مجالات المعرفة والبحث العلمى – كانوا من عائلات رقيقة الحال، ويعانون فى حياتهم الجامعية من شظف العيش، ولم يحل هذا الحرمان بينهم وبين التفوق فى تحصيل العلم، بل أكبر الظن إن هذا الحرمان كان حافزاً لهم على بذل أكبر الجهد فى التحصيل للخروج من دائرة الحرمان إلى حياة أوسع وأرحب. ذكر لنا طه حسين مثلاً كيف كان يعيش أياماً طوالاً على الخبز والعسل الأسود فى الأزهر، وكيف كان يقتطع من قوته الضرورى فى باريس من راتبه ليشترى الكتب التى يرى أنها أكثر ضرورة لتحقيق ما يصبو إليه من الثقافة الشاملة.

وإن من يعيش بين طلبة الجامعة الآن لا يرى بينهم أثراً لمثل هذا الحرمان الذى عانت منه الأجيال السابقة، بل يرى على العكس أنهم يتفاخرون بتدخين السجائر الأجنبية، وشراء الملابس المستوردة. وهل نحن فى حاجة إلى لفت الأنظار للأعداد الكبيرة من السيارات التى تزدحم بها طرق الجامعة فى الحرم الجامعى، ومعظمها سيارات الطلبة، ومقارنة ذلك بعدد السيارات التى كانت تدخل الجامعة فى الأربعينيات والخمسينيات وكانت لا تزيد على عدد أصابع اليد الواحدة ؟

وهب أن الطلبة أو قطاعاً كبيراً منهم فى حاجة إلى مثل هذا الطعام وهذا الكساء، فهل هذا يبرر عرض هذه الأمور فى التلفزيون، بالصورة التى توحى بأن التقاعس عن تقديم هذه الخدمات سيعرض الطلبة لمجاعة وعرى يشبهان ما يتعرض له ضحايا الجفاف فى أفريقيا ؟

إن انحراف مؤسساتنا الثقافية عن واجباتها الأساسية، وتوجيه الاهتمام إلى الوفاء بالحاجات المادية يعتبر دليلاً على اختلاف الموازين وانهيار القيم العقلية والروحيـة. وأشير هنا إلى مقال نقدى بقلم الأستاذ صبرى العسكرى، جاء فى نفس الصفحة التـى نشر فيها مقالكم. وعنوان هذا المقال "امتلاء البطون...لا العقول". ويقول الكاتب فـى نهايته " لو أن عقولنا كانت الممتلئة وبطوننا كانت الطاوية، لكانت نفوسنا قـد شـفّت وصفت، ولكان امتلاء العقول قد أدى بنا إلى إفراز كل ما له قيمـة،، وبالمواصـفات التى تجعل من الجهد الإنسانى فنا. ولكن يبدو أن هذه مسألة غيـر واردة فـى زمـن الاستهلاك العظيم".

إذا كانت الجهود أو معظمها، يا سيدى منصبة على تحويل الإنسان المصرى إلى كائن "طاعم كاسى"، ومتحولة عن تزويده، بما يلزم من الثقافة الرفيعة وعـن إتاحـة الفرص أمامه لتثقيف عقله، والإسهام بفاعلية فى تقدم الحضارة، التـى كنـا روادهـا وواضعى أسسها يوم أن كان العالم أقرب ما يكون إلى حالة الوحشية.

إذا كنا ياسيدى قد وصلنا إلى هذه الحالة، فكيف تعجب ألا تقع كارثة الكتاب.

والسلام عليكم ورحمة ا وبركاته.

٤ - الكلاكس

الأستاذ صلاح منتصر

تحية طيبة وبعد.

بمناسبة كلمتكم المنشورة فى باب "مجرد رأى" بعنوان "كلاكس" أبعث إلـيكم بهذه الكلمة التى أضمها إلى كلمة سبق أن أرسلتها إليكم للتعبير عن شـكرى وشـكر الآلاف من المواطنين الذين أرهق أعصابهم ذلك "الوباء القومى" الذى اشـتهر باسـم "الكلاكس".

وإنى - بوصفى أحد أساتذة علم الاجتماع – قد شغلتنى هذه المشكلة، التى لا نظير لها فى أى بلد من بلاد العالم، المتحضر فيها والبدائى، وحاولت أن أدرسها أولاً عن طريق الملاحظة والتحليل على أن أدعم الدراسة فيما بعد باسـتبيان يوجـه إلـى أصحاب السيارات لمعرفة آرائهم ومبرراتهم لهذا الاستعمال السيئ لآلة التنبيه. وقـد ذكرت لكم بعض ملاحظاتى فى كلمتى السابقة غير أن كلمتكم الأخيرة جمعت فأوعت، إذ رسمتم بأسلوبكم السهل الممتنع جميع الشخصيات وما تعانى منه من عقـد نفسـية تنعكس على طريقة استخدامها لتلك الآلة اللعينة.

وكنت قد اقترحت عليكم اتخاذ الوسائل التى ترونها كـى تتضـافر جهـود المسئولين مع المواطنين ذوى الحسن المرهف والحريصين على المظهر الحضـارى اللائق لبلادنا، لشن حملة إعلامية شعواء ضد هذا الوباء غير أن مثل هـذه الحملـة لا يكفى فيها ما تكتبه الصحافة، فمعظم من يملكون السيارات الآن لسوء الحظ من غيـر المثقفين ولا أظن أنهم يقرأون الأهرام أو غيرها من الصحف. فلابد إذن من الاستعانة بوسيلة أخرى جماهيرية وهى التليفزيون.

والصور التى رسمتموها بقلمكم تصلح مادة جيدة لعمل "اسكتشـات" قصـيرة على نمط "الاسكتشات" التى تدعو لتنظيم الأسرة. ويمكن تصوير عدد من الشخصيات المريضة التى تستخدم "الكلاكس" وعرضها تباعاً على الجمهور فـى بضـع دقـائق، وأعتقد أن هذه الوسيلة تكون ذات أثر فعال فى إقلاعه عن هذه العادة الذميمة.

فإذا راقت لكم هذه الفكرة، أرجو أن تضموا صوتكم إلى صوتى فى الاتصال بالمسئولين فى التليفزيون للشروع فى إعداد هذه البرامج القصيرة حول هذا الموضوع وغيره من الموضوعات التى تحارب العادات الاجتماعية الذميمة وترتقى بالذوق العام.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام،

٥- خواطر...لماذا

- لماذا تقدمت قيم الوجاهة والمظهرية، والكسب السريع، والثراء بأى ثمن، وتراجعت قيم المعرفة والكد والإتقان ؟.
- لماذا هذا الحضور القوى لعناصر السلب فى المجتمع ؟ وما سر ذلك التفـوق غيـر المبرر لمثل هذه العناصر السلبية ؟.
- هل الواقع الردىء، الذى أفرز هذه العناصر، أم أن تلك العناصر هى التى صـنعت الواقع الردىء ؟.
- هل هناك خطأ فى التربية و التوجيه ؟.
- إذا كان الأمر كذلك، فإنه يسلمنا إلى طائفة أخرى من الأسئلة:
- من الذى يربى ؟ وماذا يقول ؟...
- وما هو الهدف الأسمى الذى نطمح إلى تحقيقه وإنجازه ؟.
- وما هو الدور المطلوب منا مجتمعين أو منفردين ؟.

قد نجد من يقولون إن الحل فى التربية الإسلامية:

إن تأملنا للصورة أو " للصور " الإسلامية المعروضة يثير أسئلة أخرى فى مقدمتها: كيف تتم التربية الإسلامية ؟ ومن يتولاها ؟ وأين ؟ وبأى هدف ؟.

إن كثيراً مما يطرح باسم الإسلام، والأخطاء والممارسات التى تصدر عن المنتسبين لتياره، يشكل المصدر الأول للإساءة للفكرة الإسلامية فى المرحلة الراهنة. ومن يتاح له أن يقترب من ممارسات بعض المشروعات التى ترفع الراية الإسلامية، يستشعر حجم الأزمة التى يعانيها ذلك القطاع العريض.

إننا ندفع أجيالنا دفعاً إلى حالة " الإيدز " الفكرية – انعدام المناعة – ثم نتساءل لماذا هم بهذا الهزال، أو لماذا تنتشر بينهم مختلف الأمراض الخلقية، والانحرافات. وعندما يستشرى الداء، ويظهر الطفح على جسم المجتمع، تستبد بنا الحيرة، ونسأل: لماذا ؟ أين الخطأ ؟ .

* * *

ثالثاً: مقالات وآراء

١ - فقه الشريعة بين الجمود والتغيير(*)

هذا المقال تعقيب على مقال الشيخ عبد المنعم النمر المنشور بـالأهرام بعنوان "على أبواب تقنين الشريعة".

يثير الحكيم أسئلة عن منشأ الأحكام الفقهية الإسلامية فى المجتمع الذى ظهرت فيه أول مرة. ويعرض بعض أمثلة لجرائم يتحدث اليوم عنها الناس، ولا يعرف أكثرهم منشأ العقوبة فيها.

جريمة السرقة: جاء فى القرآن الكريم فى سورة المائدة "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما". كيف كان مصدرها؟ إذا رجعنا إلى كتب التفسير، وعلى وجه التحديد تفسير القرطبى، وجدنا ما نصه: وقد قطع السارق فى الجاهلية وأول من حكم بقطعه فى الجاهلية الوليد بن المغيرة، فأمر ا بقطعه فى الإسلام. فكان أول سارق قطع يده رسول ا فى الإسلام من الرجال، الجنار ابن عدى بن نوفل بن عبد مناف ومن النساء مرة بنت سفيان بن عبد الأسد من بنى مخزوم. وقطع أبو بكر يد الرجل اليمنى الذى سرق العقد (عقداً لأسماء بنت عميس زوج أبى بكر الصديق فقطع يده اليسرى).

والسؤال هنا هو: هل الواقعة تسبق التنزيل؟ بمعنى أن واقعة كواقعة السرقة

(*) نشر بجريدة الأهرام فى ١٩٧٨/٥/٢٦.

حدثت فى المجتمع الجاهلى، وعوقب عليها بقطع اليد، ثم حدثت الواقعة فى المجتمـع الإسلامى، فأخذ بنفس العقوبة، فهل لنا عندئذ أن نفهم أن التنزيل يـأتى بعـد وقـوع الواقعة، تأييداً أو تعديلاً، تبعاً لمقتضى الحال؟.

فى الزنا: كذلك فى جريمة الزنا نزلت الآية "الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة". ولم يأت ذكر للرجم: ولكن فى صحيح مسلم، عن البراء بن عازب قال: مر النبى بيهودى محمماً "أى طلا وجهه بالفحم" مجلوداً، فدعاهم "أى دعا من مع المجلود من اليهود" وسألهم "هكذا تجدون حد الزانى فى كتابكم"؟ قالوا: نعم، فدعا رجلا من علمائهم فقال له: "أنشدك الله الذى أنزل التوراة على موسى، أهكذا تجـدون حـد الزانى فى كتابكم"؟ قال: لا... ولولا أنك نشدتنى بهذا لم أخبرك، نجده الرجم، ولكنـه كثر فى أشرافنا، فكنا إذا أخذنا الشريف تركناه، وإذا أخذنا الضعيف أقمنا عليه الحـد، قلنا تعالوا فلنجتمع على شىء نقيمه على الشريف والوضيع، فجعلنا التحمـيم والجلـد مكان الرجم"..فقال رسول الله: "اللهم أنى أول من أحيا أمرك إذا أمـاتوه" فـأمر بـه فرجم.

وجرى فى هذا كلام كثير عن الحكم الذى ينزل به القرآن، وتأتى سنة الرسـول بحكم آخر. وربما كان من الممكن القول إن الله يعتبر الكتب السماوية كلها نابعة منـه تعالى. وإذا كان الرجم قد جاء فى التوراة، ولم يجئ فى القرآن، فهو على كل حال مما جاء به كتاب سماوى.

وموضوعنا الأساسى هو أن شريعة الله، فيما رأينا، لا تنزل فى فراغ، إنما هـى تنزل فى قضية طرحت، وفى واقعة حدثت. وعندئذ جاز لنا أن نبحث فى الفترة بـين حالتين: حالة وقوع الحادثة، وطرح قضيتها، وحالة نزول الآيـة بالحـل المؤيـد أو المعدل. فإذا كان الأمر كذلك فمعناه ومغزاه أن الله تعالى يترك لرسوله وللناس فتـرة يفكرون فيها لأنفسهم وبأنفسهم من واقع ظروف حادثتهم ومقتضيات حياتهم قبـل أن ينزل لهم الآية بالهداية.

وعندئذ يكون هذا درساً لنا بأن الله إنما خلق لنا عقولاً نفكر بها فى شئون حياتنا، خاصة والقرآن يحض الناس على أن يفكروا بأنفسهم لأنفسهم، وينهاهم عن اتباع مـا عند أسلافهم اتباعاً أعمى دون تفكير.

إذن أحكام الله لم تنزل سابقة للواقعة، ومفروضة فرضاً مسبقاً لقضية لم تطرح، بل هى تنزل بعد حدوث الواقعة، وطرح القضية، وإتاحة الفرصـة والوقـت للنـاس ليفكروا فيها ويستنبطوا الحلول الملائمة لظروف حياتهم.

تتصل هذه المسالة اتصالاً وثيقاً بقضية "الاجتهاد" للملاءمة بين فقـه الشـريعة،

وأوضاع المجتمع المتحرك فى زمان جديد، وظروف جديدة. وترتبط بقضية الاجتهاد قضية الثابت والمتغير فى أحكام الدين.. والسؤال عندئذ هو أين يكون موضع الثبات؟ وأين يكون موضع التغير؟ ولكى نتمكن من الإجابة يحسن أن نقسم الإسلام إلى قسمين: الإلهيات وهى علاقة الإنسان با تعالى، والإنسانيات وهى علاقة الإنسان بالإنسان. فالقسم الأول، وهو الإلهيات لا ريب فى أنه ثابت أبداً ثبات الإيمان بـا تعالى. أما القسم الثانى، وهو الإنسانيات، فإنه يتحرك بتحرك الإنسان، ويتغير بتغير مجتمعه، ويسرى عليه قوله تعالى: "إن ا لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم".

ومن هنا تنشأ القضية التى يتحتم علينا بحثها اليوم: هل الأحكام المتعلقة بالإنسانيات، وكانت تلائم الإنسان فى زمن معين، وفى مجتمع بالذات يمكن أن يغيرها الإنسان بما تلائمه فى زمن آخر، ومجتمع آخر؟.

٢- مبادئ أساسية لإصلاح التعليم الجامعى

تهتم الحكومة هذه الأيام بوضع الخطط وإصدار القرارات التى تعين على تغيير وجه الحياة في مصر ، وخاصة ما يتصل بإصلاح المسار الاقتصادى ، ووضعته في بؤرة اهتمامها، وتتخذ خطوات جديدة لتطوير وتحديث التعليم الجامعى وفقاً لأساليب العلم الحديث، وشكلت لهذا الغرض عددا من اللجان الجامعية " لإعادة صياغة صورة جامعات مصر بشكل شامل يتناول كافة جوانبها ".

ولا أريد في هذه الكلمة أن أتعرض لبعض جوانب المشكلة التى اعتبرها البعض من "المسلمات" التى لا يصح المساس بها لأنها تتصل بسياسة الدولة وتستمد شرعيتها من الدستور مثل "مجانية التعليم الجامعى"، كما أنى لا أريد أن أناقش بعض الجوانب الشكلية أو الهامشية في الموضوع مثل نظم الامتحانات وتغيير أساليب التدريس، وإنشاء بعض الكليات المتخصصة... إلخ.

ولكنى أنفذ رأساً إلى لب الموضوع الذى أعتقد أنه يقوم على مبادئ هامة وينحصر فى نقاط أساسية ثلاث:

أولاً: إعداد الأستاذ الجامعى **ثانياً**: إعداد الطالب الجامعى **ثالثاً**:إعداد الأجهزة والإمكانات الضرورية للتعليم الجامعى

وسأحاول أن أحلل كل نقطة من هذه النقاط الثلاث بإعطاء صورة للحالة الراهنة ثم الانتقال إلى ما يجب اتخاذه من وسائل لإصلاح هذه الحالة وأنا أعتقد أن كلمة " الإصلاح " بل " الإصلاح الجذرى " هى أنسب تعبير لما يجب أن نقوم به وأقولها بصراحة ودون مواربة إن جامعاتنا قد وصلت في الثلاثين سنة الأخيرة إلى حالة متردية من التدهور الذى لا يجدى معه "التطوير" بل لابد من " إصلاح جذرى شامل "

وأنا أقول هذا الكلام انطلاقاً عن خبرتى في التدريس بالجامعات المصرية لفترة تمتـد إلى خمسين عاما بدون انقطاع ، ومن مقارنتى لحالة الجامعات في عصور الازدهـار في الثلاثينيات والأربعينيات (حيث كنت طالباً) وفى الأربعينيات والخمسينيات (حيـث كنت مدرسا وأستاذاً) بحالتها اليوم.

وأبدأ بالكلام عن إعداد الأستاذ الجامعى

أن عدداً كبيراً من أساتذة اليوم هم من كانوا بالأمس من الطلبة الذين أتقنوا حفظ الملازم ، والفصول المقررة من الكتاب الجامعى ، وحصلوا على تقدير " ممتاز" أو " جيد جداً " يؤهلهم للتعيين في وظيفة " معيد " ولا يعنى ذلك إطلاقا تميزهم عن غيرهم بعمق الثقافة أو ملكة الإطلاع ، وهؤلاء المعيدون الذين اعتادوا على " الصم" يكلفـون بإعداد الماجستير والدكتوراه ، فيغرقون لآذانهم في بعض المراجع التـى لا يعرفـون كيفية الإفادة منها لأنهم لم يتعودوا على ذلك من قبل ، كما أن حصيلتهم من اللغـات الأجنبية ضئيلة لا تمكنهم من الاطلاع والإفادة من أحـدث النظريـات فـي مجـال تخصصهم، وتكون النتيجة لكل هذا القصور كتابة " نتف وشرذمات " مـن المراجـع المتاحة ، وأغلبها قديم، ثم تقديمها على أنها رسالة " ماجستير " أو " دكتوراه " وتصبح على هذا النحو، كما وصفها بحق أستاذ جامعى جليل من الرعيل الأول " جثثا محنطة في أكفان سوداء ". نحن لا ننكر أن هناك حالات قليلة لا ينطبق عليها هذا الوصـف، وان هناك عددا من الرسائل الجامعية الممتازة التى تقدم لجامعاتنا من حـين لآخـر. ولكن هذا العدد القليل يرجع إلى مجهود الطالب نفسه في اجتياز العقبـات وإصـراره على تهيئة الظروف لتحسين مستواه العلمى ، وتحقيق ما يطمح إليه من التفوق فمـا هى الوسيلة المثلى لمواجهة هذا الوضع المتردى؟.

لابد من إعداد المعيدين وطلبة الدراسات العليا إعداداً خاصاً قبل أن يقوموا بكتابة رسائلهم، وذلك بتكليفهم ببعض البحوث النظرية والتطبيقية وتزويدهم بحصـيلة مـن اللغات الأجنبية تكفى للاطلاع والإفادة المثمرة في موضوع التخصص.

وأعتقد أن من الخير في المرحلة الراهنة ، أن تقتصر جامعاتنـا علـى مـنح " الماجستير" .أما " الدكتوراه " فمن الأفضل الحصول عليها من الخارج ، ومن إحـدى الجامعات ذات الصيت الذائع في مجالات التخصص التى نحتاج إليها ، وإذا لم يكـن ذلك متيسراً في جميع الحالات فلا أقل من أن نفسح المجال لطالب الـدكتوراه للسـفر للخارج لمدة عامين أو عام على الأقل للاطلاع على آخر ما وصل إليه العلم الحـديث في مجال تخصصه ، والاتصال بالأساتذة والإفادة من خبرتهم وتوجيهاتهم واتصـالهم بأحدث وسائل التكنولوجيا وليس في هذا الإجراء أى انتقاص لكرامتنا أو وطنيتا ، بل إنه على العكس ، يدل على مواجهة واعية لمشكلاتنا وتقدير لمسئوليتنا نحو الإعـداد

الأمثل للصفوة المختارة من المثقفين والأساتذة. وقد سارت على هذا المـنهج جميـع الدول التى أرادت بناء نهضتها الحديثة على أسس علميـة مثـل اليابـان وروسـيا والهند..إلخ ولم تعر هذه الدول أى التفات إلى " النعرات الشوفينية " أو الادعاء الكاذب لبلوغ الكمال.

فإذا تكون جيل من الأساتذة على هذا النحو الرصين فلابد بعد ذلك من أن تكون وظيفة عضو هيئة التدريس الأساسية هى إلقاء المحاضرات وإثراء البحـث العلمـى وإعداد جيل من الباحثين الشبان أو ما نسميه " بالمدرسة العلمية ". ولا يتيسر ذلك إلا إذا توفر لكل كلية ولكل قسم من أقسامها العدد الكافى من أعضاء هيئـة التـدريس ، بحيث لا يرهق أى عضو بتدريس "ضعف النصاب" سواء أكان ذلك لسد النقص فـي المحاضرات أو لزيادة الدخل. ومن البديهى أن هذا النظام لا تتحقق ثمرته المرجوة إلا إذا وفرت الدولة لأساتذة الجامعة الدخل المناسب الذى يكفل لهم الاسـتقرار والتفـرغ للتدريس والبحث العلمى دون أن يضطروا إلى التنقل بين كلية وأخـرى بحثـاً عـن محاضرات زائدة تضيف إلى راتبهم ما يعين على سد الحاجات الضرورية.

وفى الحقيقة أن اهتمام الدولة باستقرار الحالة المادية للأساتذة يعد أحـد وسـائل الاستثمار الأمثل لمواردنا البشرية ، ففضلا عن إتاحة الفرصة لاستغلال المواهب في النواحى العلمية والإنتاجية، فإن هذا الاهتمام يحد من هجرة العقول المصرية للعمـل بالخارج ، بل قد يشجع على عودة بعض هذه العقول إلى الوطن للمشاركة فـي بنـاء نهضته. ولا يخفى علينا أن من الدوافع الأساسية لهذه الهجرة عدم التقـدير ، ونقـص الإمكانات التى تتيح لهذه المواهب فرصة التفتح والازدهار والعطاء.

ثانياً: إعداد الطالب الجامعى

إذا كنا قد أطلنا بعض الشئ في الكلام عن إعداد الأستاذ الجامعى ، فما ذلـك إلا لأن الأستاذ الكفء هو حجر الزاوية في الهيكل الجامعى ، وننتقل الآن إلـى تحليـل المبدأ الأساسى الثانى وهو إعداد الطالب الجامعى ، ولا أحب منذ البداية أن ألقى التبعة في هبوط المستوى العلمى للطلاب ، على مجانية التعليم أو على تكدس الأعداد الكبيرة في القاعات والمدرجات ، فتلك قد تكون أسباباً إضافية ولكن الأسباب الحقيقية لتدهور التحصيل العلمى أعتقد أنها تنحصر في ثلاثة أسباب رئيسية:

الأول: مكتب التنسيق الجامعى، **والثانى**: الكتاب الجامعى المقرر، **والثالث :** نظـام الامتحانات .

أما من حيث مسئولية مكتب التنسيق فهو يوزع الطلاب -كما نعلم- على الكليات والجامعات بحسب مجموع درجاتهم في الثانوية العامة ، أى أنه ينظر إلى الطالـب لا

على أنه إنسان له مواهب وميول وطموحات معينة ، بل على أنه " رقم " من الأرقـام يقوم بتوزيعه الحاسب الآلى. فكيف بربك نتوقع بعد ذلك حفـز الطـلاب إلـى روح الابتكار والخلق والإبداع، وهم داخلون إلى الكلية التى يدرسون فيها على كره منهم ، وليس لديهم أى ميل أو استعداد للمواد التى تدرس بها ؟

لابد إذن من إلغاء مكتب التنسيق وليتقدم كل طالب إلى الكلية التى يـرى أنهـا أنسب لاستعداده ومواهبه، ولا مانع من أن تضع كل كلية الشروط الواجب توافرها في الطلاب الذين يتقدمون إليها وتحدد الأعداد المطلوبة، أو تقوم بإجراء مسابقة لاختيـار أفضل المتقدمين على غرار ما يحدث في الجامعات الأوروبية وعلى الأخـص فـي فرنسا، حينئذ فقط يمكن أن ننتظر من الطلبة الإقبال على دراستهم بـنفس راضـية، وروح متوثبة للابتكار والخلق والإبداع في مجالات العلوم المختلفة.

وننتقل إلى أفة الآفات، ومصيبة المصائب ونعنى به " الكتاب الجامعى المقرر". إن الأستاذ الجامعى الحريص على القيم الأكاديمية الحقة ليصيبه الغثيان عند سماع هذا المصطلح المتنافر في مبناه ومعناه . كيف نتصور أن تقوم الدراسة الجامعيـة علـى كتاب واحد مقرر ، ونحن نعرف أن الجامعة تقوم أساساً على البحث والاطلاع بغيـة إثراء التراث العلمى والثقافى للإنسان ؟

إن طالب اليوم لا يدرس المادة إلا من خلال كتاب واحد يقـرره الأسـتاذ لأنـه مؤلفه ، وفى معظم الأحيان تقتصر دراسة الطالب على بعض فصـول مـن الكتـاب يحددها الأستاذ لسبب أو لآخر وتكون هى موضوع الامتحان ، فلماذا إذن المكتبـات والمراجع ؟ وما فائدة العلم "المرصوص" على الرفوف إذا كان الطالـب الجـامعى لا يعرف عنه أى شئ ولا يفيد منها أى فائدة.

لقد قيل في تبرير نظام الكتاب المقرر إنه وسيلة " مستترة ومشروعة " لتحسـين دخل الأساتذة في مواجهة الارتفاع القاسى في مواجهة متطلبات المعيشة ، وإن هـذا النظام قد ازداد رسوخاً وتدعيماً بازدياد أعداد الطلبة الذى وصل في بعض الكليات إلى عدة آلاف ، ولكننا لا نستطيع أن نقبل هذا التبرير الذى هو في الحقيقة جنايـة علـى مستقبل شبابنا وعلى مستقبل العلم في بلادنا ، ولإصلاح هذا الوضـع هنـاك وسـيلة أخـرى تحفظ كرامة الأستاذ وتحفظ حق الطالب في تنوع مصادر العلم ، وهـى أن تشترى الجامعة من الأستاذ حق نشر الكتاب الذى يقوم بتأليفه. وذلك بعـد مراجعـة مستواه العلمى وإقراره من لجنة من كبار الأساتذة في فرع التخصص ، ويمنح الأستاذ نظير ذلك مكافأة مجزية ثم يوضع الكتاب مع غيره من الكتب فـي متنـاول الطلبـة يشترونه بالسعر الذى تحدده الجامعة إذا أرادوا، أو يقرأونه في مكتبة الكلية. وعنـدما يصبح الأستاذ غير ذى مصلحة مباشرة في فرض الكتاب ، فإنه يلقى محاضراته على

الطلاب ، ويشير إلى المراجع في نهاية المحاضرة ومنها كتابه.

ويكون الضمان لتوزيع الكتب والإقبال على قراءتها بطريقـة متوازنـة نظـام الامتحانات الذى يجب ألا يقتصر على فصول الكتاب المقرر، بل يجب أن يشتمل على أسئلة تضمن قراءة المراجع الهامة في المادة العلمية المدروسة ، ومن مجمـوع هـذه الوسائل والنظم يرتفع مستوى التحصيل العلمى للطالب ، ونغرس فيـه روح البحـث الذى لابد أن يقوده إلى الابتكار والإبداع.

بقيت كلمة صغيرة عن أماكن الدراسة ومقر الجامعات ، ونحن لا نستطيع بسبب الأزمة الاقتصادية الراهنة أن نبهظ كاهل الدولة بطلب إنشاء القاعات والمدرجات التى تبعث الاحترام والإجلال في نفوس الطلاب. وإذا كنا نرى أن هذا جزء لا يتجزأ مـن الكيان الجامعى ، فإننا نتغاضى عنه مرحلياً ، ولكننـا نطالـب بإعـادة النظـر فـي الجامعـات الإقليمية التى تنبت "شيطانيا" كالحشائش البرية بدون مكان لائق ولا هيئة تدريس مكتملة. نطالب أن تسير الأمور في إنشاء الجامعات الإقليمية على غرار ما تم بالنسبة لإنشاء جامعة أسيوط ، فيعد لها أولاً الأساتذة المتخصصـون فـي مختلـف التخصصات ثم المكان اللائق وتجهز بما يلزم من المعامـل والمكتبـات والمراجـع العلمية.

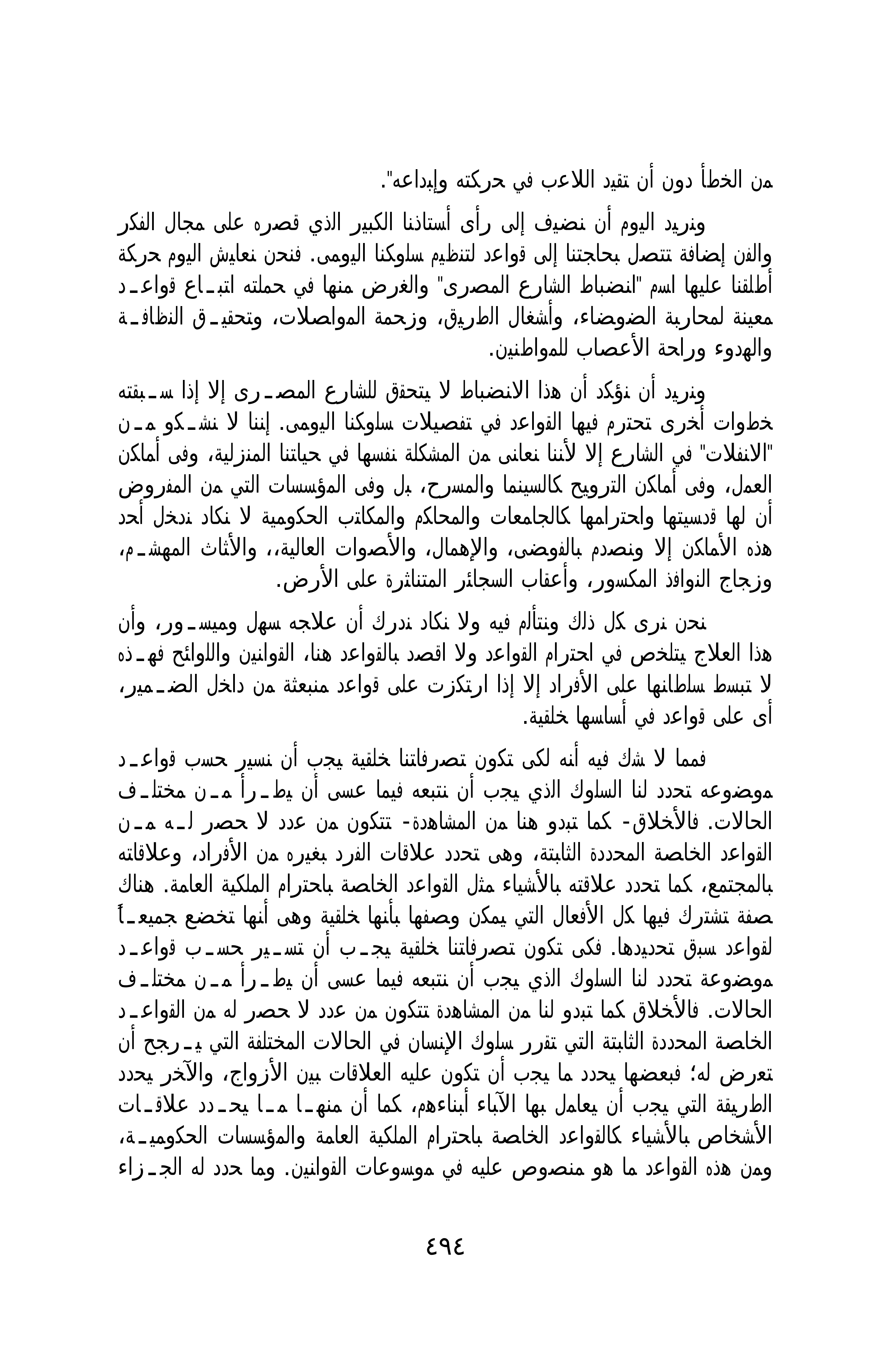
وإذا كان البعض قد تصور أن حضارة الأمم ورقيها تقاس بعدد جامعاتها فهـذا تصور خاطئ ، إذ أن العبرة في مجال العلم بالذات هى " بالكيف" لا " بالكم" وليسـت وظيفة الجامعات مطلقاً هى تخريج آلاف من أنصاف المتعلمين ، بل تخـريج أعـداد قليلة من المثقفين الذين يسهمون بنشاطهم العلمى الخلاق في تقديم العلم على المستوى العالمى وإثراء الحضارة.

هذه المبادئ الأساسية التى أتيت على ذكرها ، واضحة تماما لكل من له صـلة بالتعليم الجامعى ولكن لا أدرى لماذا نلف وندور حولها ، ونهتم بالقشور دون اللب ؟

٣- حاجتنا إلى قواعد لتنظيم سلوكنا اليومى

في مقال نشر بالأهرام منذ فترة بعنوان "عودة إلى قواعد" اهتم المفكر الكبير الدكتور زكى نجيب محمود بتحديد "القواعد" الضرورية لضبط حياتنا الفكرية والفنية، وانتقد الرأى القائل بأن الإبداع في شتى مجالاته ينفر من "القواعد" لأن القواعد قيـود؛ ولذلك يرفض المفكر أو الفنان المبدع أن يقيد فكره بأي قيد.

وقد أوضح الكاتب الكبير أن "القواعد" التي يطالب بها لا تحجر على حريـة الكاتب أو الفنان "وكل ما في الأمر أن يكون لكل لعبة قواعدها التي تميز الصواب فيها



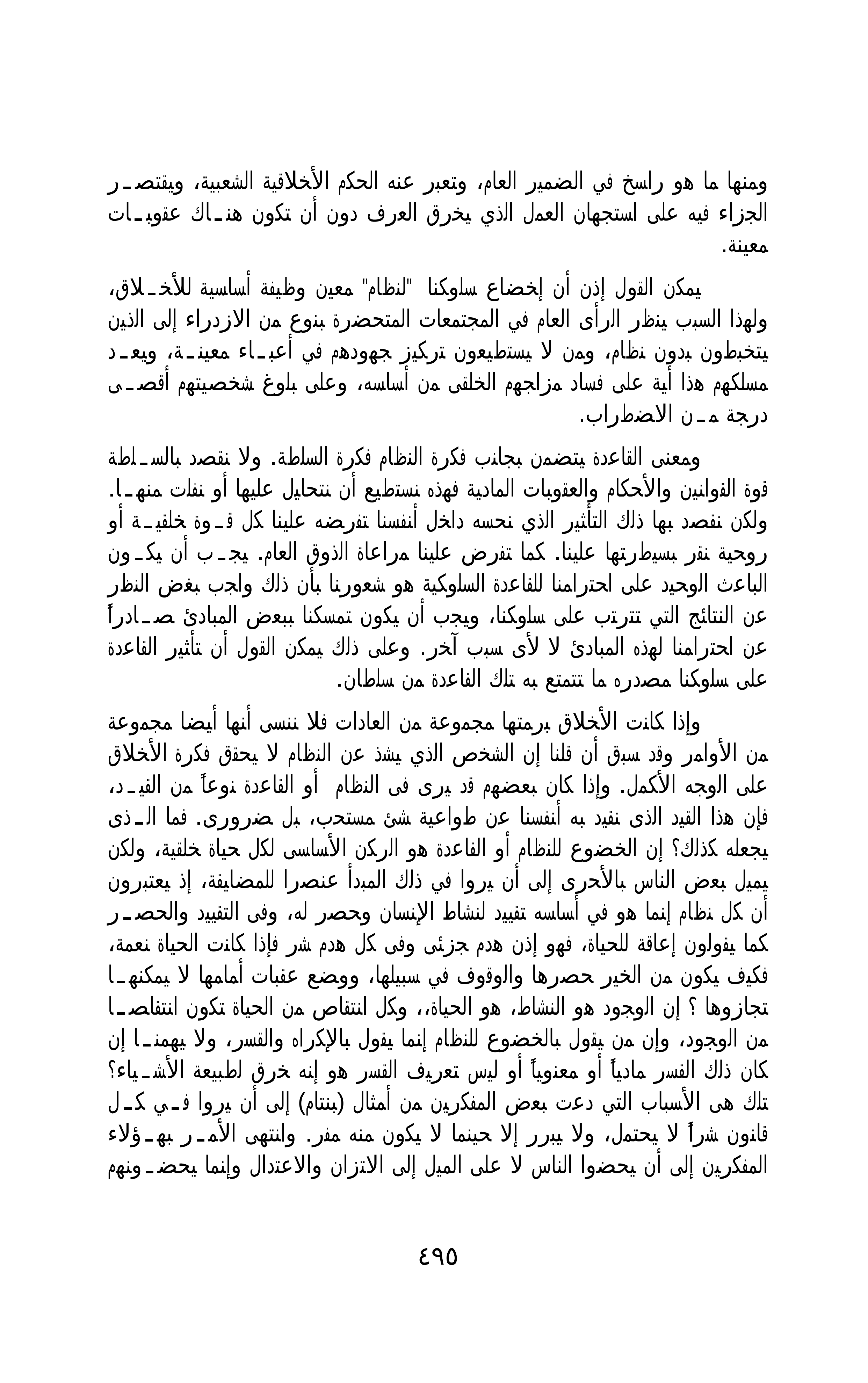
من الخطأ دون أن تقيد اللاعب في حركته وإبداعه".

ونريد اليوم أن نضيف إلى رأى أستاذنا الكبير الذي قصره على مجال الفكر والفن إضافة تتصل بحاجتنا إلى قواعد لتنظيم سلوكنا اليومى. فنحن نعايش اليوم حركة أطلقنا عليها اسم "انضباط الشارع المصرى" والغرض منها في حملته اتباع قواعد معينة لمحاربة الضوضاء، وأشغال الطريق، وزحمة المواصلات، وتحقيق النظافة والهدوء وراحة الأعصاب للمواطنين.

ونريد أن نؤكد أن هذا الانضباط لا يتحقق للشارع المصرى إلا إذا سبقته خطوات أخرى تحترم فيها القواعد في تفصيلات سلوكنا اليومى. إننا لا نشكو من "الانفلات" في الشارع إلا لأننا نعانى من المشكلة نفسها في حياتنا المنزلية، وفى أماكن العمل، وفى أماكن الترويح كالسينما والمسرح، بل وفى المؤسسات التي من المفروض أن لها قدسيتها واحترامها كالجامعات والمحاكم والمكاتب الحكومية لا نكاد ندخل أحد هذه الأماكن إلا ونصدم بالفوضى، والإهمال، والأصوات العالية،، والأثاث المهشم، وزجاج النوافذ المكسور، وأعقاب السجائر المتناثرة على الأرض.

نحن نرى كل ذلك ونتألم فيه ولا نكاد ندرك أن علاجه سهل وميسور، وأن هذا العلاج يتلخص في احترام القواعد ولا اقصد بالقواعد هنا، القوانين واللوائح فهذه لا تبسط سلطانها على الأفراد إلا إذا ارتكزت على قواعد منبعثة من داخل الضمير، أى على قواعد في أساسها خلقية.

فمما لا شك فيه أنه لكى تكون تصرفاتنا خلقية يجب أن نسير حسب قواعد موضوعه تحدد لنا السلوك الذي يجب أن نتبعه فيما عسى أن يطرأ من مختلف الحالات. فالأخلاق- كما تبدو هنا من المشاهدة- تتكون من عدد لا حصر له من القواعد الخاصة المحددة الثابتة، وهى تحدد علاقات الفرد بغيره من الأفراد، وعلاقاته بالمجتمع، كما تحدد علاقته بالأشياء مثل القواعد الخاصة باحترام الملكية العامة. هناك صفة تشترك فيها كل الأفعال التي يمكن وصفها بأنها خلقية وهى أنها تخضع جميعاً لقواعد سبق تحديدها. فكى تكون تصرفاتنا خلقية يجب أن تسير حسب قواعد موضوعة تحدد لنا السلوك الذي يجب أن نتبعه فيما عسى أن يطرأ من مختلف الحالات. فالأخلاق كما تبدو لنا من المشاهدة تتكون من عدد لا حصر له من القواعد الخاصة المحددة الثابتة التي تقرر سلوك الإنسان في الحالات المختلفة التي يرجح أن تعرض له؛ فبعضها يحدد ما يجب أن تكون عليه العلاقات بين الأزواج، والآخر يحدد الطريقة التي يجب أن يعامل بها الآباء أبناءهم، كما أن منها ما يحدد علاقات الأشخاص بالأشياء كالقواعد الخاصة باحترام الملكية العامة والمؤسسات الحكومية، ومن هذه القواعد ما هو منصوص عليه في موسوعات القوانين. وما حدد له الجزاء

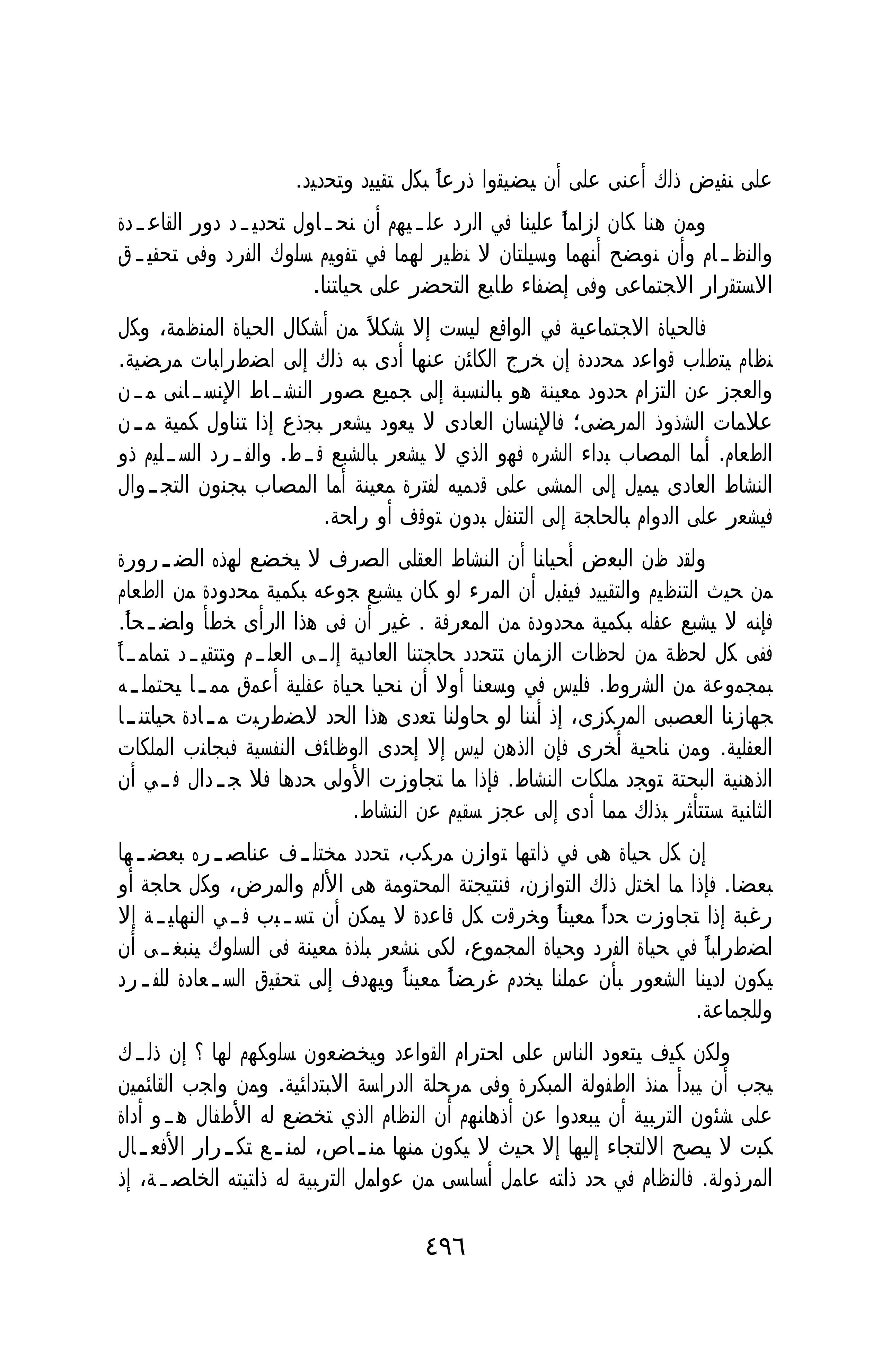


ومنها ما هو راسخ في الضمير العام، وتعبر عنه الحكم الأخلاقية الشعبية، ويقتصـر الجزاء فيه على استجهان العمل الذي يخرق العرف دون أن تكون هنـاك عقوبـات معينة.

يمكن القول إذن أن إخضاع سلوكنا "لنظام" معين وظيفة أساسية للأخـلاق، ولهذا السبب ينظر الرأى العام في المجتمعات المتحضرة بنوع من الازدراء إلى الذين يتخبطون بدون نظام، ومن لا يستطيعون تركيز جهودهم في أعبـاء معينـة، ويعـد مسلكهم هذا أية على فساد مزاجهم الخلقى من أساسه، وعلى بلوغ شخصيتهم أقصـى درجة مـن الاضطراب.

ومعنى القاعدة يتضمن بجانب فكرة النظام فكرة السلطة. ولا نقصد بالسـلطة قوة القوانين والأحكام والعقوبات المادية فهذه نستطيع أن نتحايل عليها أو نفلت منهـا. ولكن نقصد بها ذلك التأثير الذي نحسه داخل أنفسنا تفرضه علينا كل قـوة خلقيـة أو روحية نقر بسيطرتها علينا. كما تفرض علينا مراعاة الذوق العام. يجـب أن يكـون الباعث الوحيد على احترامنا للقاعدة السلوكية هو شعورنا بأن ذلك واجب بغض النظر عن النتائج التي تترتب على سلوكنا، ويجب أن يكون تمسكنا ببعض المبادئ صـادراً عن احترامنا لهذه المبادئ لا لأى سبب آخر. وعلى ذلك يمكن القول أن تأثير القاعدة على سلوكنا مصدره ما تتمتع به تلك القاعدة من سلطان.

وإذا كانت الأخلاق برمتها مجموعة من العادات فلا ننسى أنها أيضا مجموعة من الأوامر وقد سبق أن قلنا إن الشخص الذي يشذ عن النظام لا يحقق فكرة الأخلاق على الوجه الأكمل. وإذا كان بعضهم قد يرى فى النظام أو القاعدة نوعاً من القيـد، فإن هذا القيد الذى نقيد به أنفسنا عن طواعية شئ مستحب، بل ضرورى. فما الـذى يجعله كذلك؟ إن الخضوع للنظام أو القاعدة هو الركن الأساسى لكل حياة خلقية، ولكن يميل بعض الناس بالأحرى إلى أن يروا في ذلك المبدأ عنصرا للمضايقة، إذ يعتبرون أن كل نظام إنما هو في أساسه تقييد لنشاط الإنسان وحصر له، وفى التقييد والحصـر كما يقولون إعاقة للحياة، فهو إذن هدم جزئى وفى كل هدم شر فإذا كانت الحياة نعمة، فكيف يكون من الخير حصرها والوقوف في سبيلها، ووضع عقبات أمامها لا يمكنهـا تجازوها ؟ إن الوجود هو النشاط، هو الحياة،، وكل انتقاص من الحياة تكون انتقاصـا من الوجود، وإن من يقول بالخضوع للنظام إنما يقول بالإكراه والقسر، ولا يهمنـا إن كان ذلك القسر مادياً أو معنوياً أو ليس تعريف القسر هو إنه خرق لطبيعة الأشـياء؟ تلك هى الأسباب التي دعت بعض المفكرين من أمثال (بنتام) إلى أن يروا فـي كـل قانون شراً لا يحتمل، ولا يبرر إلا حينما لا يكون منه مفر. وانتهى الأمـر بهـؤلاء المفكرين إلى أن يحضوا الناس لا على الميل إلى الاتزان والاعتدال وإنما يحضـونهم



على نقيض ذلك أعنى على أن يضيقوا ذرعاً بكل تقييد وتحديد.

ومن هنا كان لزاماً علينا في الرد عليهم أن نحاول تحديد دور القاعدة والنظام وأن نوضح أنهما وسيلتان لا نظير لهما في تقويم سلوك الفرد وفى تحقيق الاستقرار الاجتماعى وفى إضفاء طابع التحضر على حياتنا.

فالحياة الاجتماعية في الواقع ليست إلا شكلاً من أشكال الحياة المنظمة، وكل نظام يتطلب قواعد محددة إن خرج الكائن عنها أدى به ذلك إلى اضطرابات مرضية. والعجز عن التزام حدود معينة هو بالنسبة إلى جميع صور النشاط الإنسانى من علامات الشذوذ المرضى؛ فالإنسان العادى لا يعود يشعر بجذع إذا تناول كمية من الطعام. أما المصاب بداء الشره فهو الذي لا يشعر بالشبع قط. والفرد السليم ذو النشاط العادى يميل إلى المشى على قدميه لفترة معينة أما المصاب بجنون التجوال فيشعر على الدوام بالحاجة إلى التنقل بدون توقف أو راحة.

ولقد ظن البعض أحيانا أن النشاط العقلى الصرف لا يخضع لهذه الضرورة من حيث التنظيم والتقييد فيقبل أن المرء لو كان يشبع جوعه بكمية محدودة من الطعام فإنه لا يشبع عقله بكمية محدودة من المعرفة . غير أن فى هذا الرأى خطأ واضحاً. ففى كل لحظة من لحظات الزمان تتحدد حاجتنا العادية إلى العلم وتتقيد تماماً بمجموعة من الشروط. فليس في وسعنا أولا أن نحيا حياة عقلية أعمق مما يحتمله جهازنا العصبى المركزى، إذ أننا لو حاولنا تعدى هذا الحد لاضطربت مادة حياتنا العقلية. ومن ناحية أخرى فإن الذهن ليس إلا إحدى الوظائف النفسية فبجانب الملكات الذهنية البحتة توجد ملكات النشاط. فإذا ما تجاوزت الأولى حدها فلا جدال في أن الثانية ستتأثر بذلك مما أدى إلى عجز سقيم عن النشاط.

إن كل حياة هى في ذاتها توازن مركب، تحدد مختلف عناصره بعضها بعضا. فإذا ما اختل ذلك التوازن، فنتيجتة المحتومة هى الألم والمرض، وكل حاجة أو رغبة إذا تجاوزت حداً معيناً وخرقت كل قاعدة لا يمكن أن تسبب في النهاية إلا اضطراباً في حياة الفرد وحياة المجموع، لكى نشعر بلذة معينة فى السلوك ينبغى أن يكون لدينا الشعور بأن عملنا يخدم غرضاً معيناً ويهدف إلى تحقيق السعادة للفرد وللجماعة.

ولكن كيف يتعود الناس على احترام القواعد ويخضعون سلوكهم لها ؟ إن ذلك يجب أن يبدأ منذ الطفولة المبكرة وفى مرحلة الدراسة الابتدائية. ومن واجب القائمين على شئون التربية أن يبعدوا عن أذهانهم أن النظام الذي تخضع له الأطفال هو أداة كبت لا يصح الالتجاء إليها إلا حيث لا يكون منها مناص، لمنع تكرار الأفعال المرذولة. فالنظام في حد ذاته عامل أساسى من عوامل التربية له ذاتيته الخاصة، إذ

إن في الشخصية الأخلاقية عناصر أساسية لا ترجع إلا إليه. وبالنظام واحترام القواعد المتعارف عليها نستطيع أن نعلم الطفل الاعتدال في رغباته والحد من مختلف شهواته وتحديد موضوعات نشاطه.

هذا هو واجب المدرسة الذي يجب أن تهتم به قبل اهتمامها بتلقين المعلومـات. وقد أجرى حول هذا الموضوع استطلاع للرأى في معهد (لينز) للدراسات الاجتماعية في (فيينا) فأظهرت النتائج أن الهدف الذي يجب أن يتجه إليه تعلـيم الأطفـال هـو غـرس أسس النظام واحترام الآخرين في نفوسهم إلى جانـب الاهتمـام بممارسـة الاقتصاد والقدرة على التحمل. وقد جاءت الرغبة في اكتساب المعلومات فـي آخـر القائمة.

إن اهتمام التربية المنزلية الأولى ثم المدرسة بهذه الأهداف يخرج لنـا رجـالاً جديرين بهذا الاسم. إذ إن سمة الرجولة الأساسية هى السيطرة على اللذات وسـيطرة المرء على ذاته، وابتعاده في سلوكه عن النزوات الطارئة هى الشرط الأول لكل قدرة حقيقية ولكل حرية جديرة بهذا الاسم. ألا ننعت الذين يهرجون فـي مـواطن الجـد ويعكرون صفو الهدوء بالأصوات المنكرة التي يطلقونها بغير داع ألا ننعـت هـؤلاء بأنهم أطفال ؟

نعم لقد آن لنا أن نسلك في سلوكنا اليومى مسلك الرجال المسـئولين عـن كـل تصرف من تصرفاتهم، ونبتعد عن كل ما يسبب الضيق والإزعاج للآخرين بـدعوى الانطلاق والاستمتاع بالحرية.

وإذا عرف كل منا أن رجولته الحقة تقاس بمقدار ما يوجهه من عناية نحو ضبط سلوكه، فإنه سيراجع نفسه قبل أن يتصرف تلك التصرفات الصـغيرة التـي يتجمـع بعضها إلى بعض. وتجعل من مجتمعنا في النهاية جحيماً لا يطاق.

٤- بعض مواد مشروع المجلد الثانى من معجم العلوم الاجتماعية(*)

أ- إميل دوركايم

حياته ومؤلفاته

لا يذكر علم الاجتماع الحديث دون أن يذكر معه اسم "إميل دوركايم " فهو الذى

(*) نشر مجمع اللغة العربية بالاشتراك مع المجلس الأعلى للثقافة المجلـد الأول مـن هـذا المعجم عام ١٩٧٥ عن الهيئة المصرية العامة للكتاب بالقاهرة. أما المجلد الثانى فلم ير النور حتى الآن. وهذه المواد هى جزء من إسهام الأستاذ فيه وتنشر هنا للمرة الأولى.

حدد قواعده ومنهجه برسالته المشهورة عن" تقسيم العمل الاجتماعى " (١٨٩٣)، ثـم بمؤلفه القيم عن "قواعد المنهج فى علم الاجتماع" (١٨٩٥). وقد فتح دوركايم ، بهذين المؤلفين ، الطريق أمام مدرسة جديدة كان لها أكبر الأثر فى الاتجـاه الفلسـفى فـى أواخر القرن الماضى وأوائل القرن الحالى. وتعرف هذه المدرسـة باسـم" المدرسـة السوسيولوجية"

وليس معنى ذلك أن علم الاجتماع لم يوجد قبل دوركايم ، فقـد كانـت هنـاك محاولات تتحسس طريقها فى مجال الدراسة الاجتماعية فى كل من فرنسـا وألمانيـا وإنجلترا. ففى فرنسا كان هناك " منتسكيو" "وكوندرسية" فى القرن الثـامن عشـر ، " وسان سيمون" فى القرن التاسع عشر ، ثم جاء " أوجسـت كونـت" وأعطـى لهـذه المحاولات اسماً جديداً هو كلمة "sociologie " التى خرجـت فـى اشـتقاقها عـن الأوضاع المألوفة والتى نترجمها فى العربية "بعلم الاجتماع" [١] وفى إنجلترا ظهرت محاولات " سبنسر " التى يمكن اعتبارها الأصل البعيد للدراسات المزدهرة التى قامت بها " المدرسة الأنثروبولوجية الإنجليزية". أما فى ألمانيا فقد اتجهت هـذه الدراسـات وجهة خاصة ، وتركزت حول الاهتمام بدراسة " نفسية الشعوب"

ويمكن القول أن فكرة استقلال هذا العلم الناشئ عن العلوم الأخـرى ، ولـم تكـن قد تحددت بعد؛ فجاء دوركايم ووضع الأسس التى يقوم عليها العلم الجديد بحيث أصبح علماً مستقلاً يبحث فى الظواهر الاجتماعية بطريقته الخاصة. وقد أراد علمـاء الاجتماع الذين جاءوا قبل دوركايم أن يخضعوا هذا العلم تارة لقوانين علـم الحيـاة ، وذلك حين شبهوا المجتمع بالكائن الحى ؛ وتارة أخرى أرادوا أن يجعلوا مـن علـم الاجتماع فرعاً من علم النفس ، وكانت حجتهم فى ذلك أن العناصر الأولية التى يتكون منها المجتمع هى الأفراد.

ولم يخطر ببال هؤلاء ولا أولئك أن الظواهر الاجتماعية التى تنشأ عـن حيـاة الأفراد داخل نطاق المجتمع لها صفاتها الخاصة . وهذا هو ما كرس دوركايم جهوده لإثباته أولاً بتمييزه الظاهرة الاجتماعية عن كل من الظاهرتين البيولوجية والنفسـية ، وثانياً بتأكيده أن علم الاجتماع يستطيع أن يتكون دون أن تكون له أى تبعية لعلم الحياة أو علم النفس . ثم طبق دوركايم ، بعد ذلك ، هذا المنهج الجديد على دراسة الظواهر الاجتماعية بطريقة تكفل الاحتفاظ بجوهرها وطابعها الخاص.

---

(١) صاغ أوجست كونت هذه الكلمة من أصلين لاتينى ويونى فى حوالى عام ١٨٣٠. فهى لم تشتق من الأصل اليونانى وحده كما هو الحال فى المصطلحات العلمية الأخرى مثـل كلمـة Biologie (علم الحياة) ، وكلمة psychologie (علم النفس) ولكن بالرغم من ذلك فقد شاع استعمال الكلمة فى كل اللغات الأوروبية . ونلاحظ كذلك أن الترجمة العربية غيـر دقيقـة إذ يجب أن تكون "علم المجتمع" ولكن الترجمة الخاطئة أصبحت هى الشائعة.

المذهب الاجتماعى

سنحاول ، من خلال تحليل الأفكار الأساسية التى وردت فى مؤلفات دوركـايم، أن نوضح مفهوم علم الاجتماع كما حدده مؤسس المدرسة الاجتماعية ، ونبين الاتجاه الجديد الذى دعا إليه فى دراسة "الظواهر الإنسانية "، وذلك حين وسع نطاق بحوثـه وبحوث مدرسته ليصبح علم الاجتماع فى النهاية ، علماً للإنسان فى شـتى نـواحى نشاطه.

لقد كتب دوركايم فى مقدمة أول مؤلف له ، وهو " تقسيم العمل الاجتمـاعى ". "إننا نعتقد أن بحوثنا لا تستحق ساعة واحدة من العناء ، إذا اقتصرت قيمتهـا علـى الناحية النظرية وحدها . وإذا كنا نفصل بعناية المشكلات النظرية عـن المشـكلات التطبيقية ، فليس معنى ذلك أننا نهمل هذه الأخيرة ، بل على العكس ، نفعل ذلك لنهيئ أنفسنا لوضع حلول أفضل لها." [1]

نستطيع أن نتبين من خلال هذه العبارة أن علم الاجتماع سيطلب إلى التاريخ أن يمده بمعلومات عن ماضى المجتمعات ، وإلى الأنثروبولوجيا والإثنوجرافيا أن تمـداه بمعلومات عن طفولة تلك المجتمعات أو حالتها الفطرية. ولن يكـون ذلـك لمجـرد الاستمتاع بالطرائف والغرائب عن أحوال تلك المجتمعات أو عاداتها غير المألوفـة، بـل إن الغرض الحقيقى من هذه الدراسات هو " معرفة الإنسان "، وبخاصة " إنسان اليوم" الذى يرغب علم الاجتماع فى توجيه سلوكه وتوضيح القيم التـى تسـير هـذا السلوك. وقد يقول قائل : ألا يكفى لمعرفة الإنسان أن نحلل الضمير الفـردى ؟ ومـا الذى أجنيه من هذا الغرض ، من التجوال حول العالم ، أو من تقليب صفحات التاريخ ؟ إن علم الإنسان يوجد بالفعل فى " علم النفس".

إن علم النفس لا يحلل فى الحقيقة إلا إمكانات مجردة هى الإحساس، والانفعـال والإرادة...إلخ ولا تتحقق شخصية الإنسان إلا عن طريق ممارسـة هـذه الإمكانـات وإثرائها بما يكسبة من عناصر البيئة المحيطة به . ومعنى ذلك أن الإنسـان يكتمـل تكوينه كل يوم بما يضيفه إلى ذاته من خبرات يستمدها من الوسط الاجتماعى الـذى يعيش فيه . وقد كان لدوركايم الفضل الأكبر فى لفت نظر علماء الـنفس إلـى هـذه الحقيقة الأساسية ، وأصبح علم النفس ، منذ ذلـك الحـين ، لا يـدرس مسـائله إلا بالاستعانة بنتائج الدراسة الاجتماعية للبيئة والثقافة والتراث الحضارى . كما كان من نتائج هذا الاتجاه ظهور " علم النفس الاجتماعى" الذى يعتبر دوركايم أحـد مؤسسـيه الكبار.

(1) Cf. De la Division .du travail social; preface de la Iu edition 1893-

على هذا النحو نرى أن " دراسة الإنسان " لا تكون إلا بدراسته فى " الوسط الاجتماعى ". وحينئذ نجد أنه عبارة عن مجموعة من المعتقدات الدينيـة ، والأحكـام الخلقية، والقواعد التشريعية ، والعادات الاجتماعية، والأساليب الفنية . وهو يحـاول أن يصوغ كل ذلك ويعبر عنه باستخدام اللغة والمنطق . هذه العناصر التـى يتكـون منها الإنسان ، أو بمعنى أدق التى تعبر عن إنسانيته الحقيقيـة ، هـى مـا نسـميه " بالظواهر الاجتماعية "، وهى موضوع علم الاجتماع. وحينئذ يكون علم الاجتماع أحق من علم النفس بالتعبير الكامل عن " علم الإنسان".

وإذا اقتنعنا بهذه الحقيقة فلابد أن يكون لعلم الاجتماع منهجه الخاص الـذى يستخدمه فى بحث ظواهره، والذى يتناسب مع طبيعة هذه الظواهر المركبـة . هـذا المنهج يجب أن يتميز إذن عن منهج علم الحياة ، وعن منهج علم النفس ، بل وعـن منهج التاريخ بمعناه المألوف ؛ ولا بد له أن يتسع لاحتواء علوم خاصة تهتم بدراسة الظواهر الأخلاقية والتشريعية والدينية.

وسيظهر من تحليل مؤلفات دوركايم اهتمامه أولاً بوضـع قواعـد المـنهج الاجتماعى ، ثم تطبيق هذا المنهج على دراسة الظواهر الأخلاقية والقانونية والدينية ، التى انتهت به فى النهاية إلى محاولة وضع " نظرية للمعرفة " تستمد عناصرها مـن علم الاجتماع.

١ - تعريف الظواهر الاجتماعية

إن الواجب الأول لأى علم جديد هو ، بطبيعة الحـال ، تعريـف موضـوعه ، وتمييز الظواهر التى يهتم بدراستها عن الظواهر الأخرى إلى قد تختلط بها . ولـذلك فقد اهتم دوركايم بتعريف ما نطلق علية اسم الظواهر الاجتماعية ، وتحديد الصـفات التى تميزها عن الظواهر الأخرى. وكرس لهذا الموضوع كتابـه الهـام : " قواعـد المنهج فى علم الاجتماع"[١].

ويحتوى هذا الكتاب على تحليل وعرض تفصيلى للمبادئ المنهجيـة التـى سـبق أن وضحها دوركايم فى كتابة الأول " تقسيم العمل الاجتماعى ". ولذلك يعد هذان الكتابان دستور المدرسة الاجتماعية ، كما امتد أثرهما إلى المحيط الخارجى ولا زالا حتـى اليوم من المراجع الأساسية لدراسة النظرية الاجتماعية.

ماذا يعنى إذن مفهوم " الظواهر الاجتماعية " كما وضحه كتاب "قواعد المنهج" ؟

---

(١) les Regles de la methode sociologigue, Paris alcan, 1895. " . وقد تـرجم هذا الكتاب إلى العربية الدكتور محمود قاسم ، بتكليف من وزارة التربية والتعلـيم ، وقمنـا بمراجعة الترجمة. الناشر مكتبة النهضة العربية، القاهرة

يقول دوركايم فى الفصل الأول : " يوجد فى كل مجتمع مجموعة محـددة مـن الظواهر تتميز بصفاتها عن الظواهر التى تدرسها العلوم الأخرى . وهى عبارة عـن طرائق للسلوك والتفكير والشعور توجد " خارجة" عن الضمائر الفردية ، " وتفـرض" نفسها عليها . مثال ذلك أن واجباتى كزوج أو كمواطن ، كموظف أو تاجر، قد تحددت فى القانون والعرف الأخلاقى ، قبل أن أمارسها وبصورة مستقلة عن ذاتيتى . وكذلك فإن اللغة التى نتفاهم بها مع الآخرين ، والعادات الاجتماعية وغيرهـا مـن أنـواع السلوك الاجتماعى ، لها وجود ذاتى مستقل عن وجودنا ، وهى ظواهر قد وجدت من قبلنا، كما أنها تفرض نفسها علينا . وبالمثل يوجد فى الهيئات والجماعـات حركـات واتجاهات للرأى العام، وأنواع من الحماس والانفعال لا تنبعث من شعور فرد بعينه ، وما كانت لتوجد لو ظل الفرد فى حالة عزلة.

ومن هنا يمكن أن نتصور أنه فى مواجهة فكرة "الفرد" توجد فكـرة " الجماعـة groupe "، سواء تمثلت هذه الفكرة فى شكل الدولة أو الأسرة ، أو النقابة المهنيـة ، أو غير ذلك من أنواع الجماعات . وهذه الجماعة لها وجودها الخاص وصفاتها الذاتية التى لا تستمد من الأفراد بوصفهم أفراداً بل من حالة تجمعهم واندماجهم وتفـاعلهم . والواقع أن الكل المركب من أجزاء متجمعة يختلف فى صفاته عن الأجزاء المكونـة له، وله - بالقياس إليها – خصائص جديدة . وبمقتضى هذا المبدأ يصبح " المجتمع " مختلفاً عن المجموع العددى " للأفـراد " الـذين يتكـون مـنهم ، ويبـدو" كنظـام systeme" يتمتع بحقيقة نوعية.

ب - ماكس فيبر

ماكس فيبر مفكر ذو إنتاج وفير وخصب ومتنوع ويمكن لتسـهيل دراسـته أن نصنف هذا الإنتاج فى أربعة أقسام كبرى :

١- القسم الأول: ويشتمل على الدراسات المنهجيـة، والنقديـة، والفلسـفية. وهـذه الدراسات تنصب ، بصفة جوهرية، على تحليل العقل، وعلى تحديـد موضـوعات، ومناهج العلوم الإنسانية ، بما فى ذلك التاريخ وعلم الاجتماع . وهى تبغى فى النهاية وضع أسس فلسفة إنسانية من خلال التاريخ، وتحديد العلاقات بين "العلم" وبـين مـا يجب أن يكون عليه النشاط الإنسانى . وقد جمعت أهم هذه الدراسـات فـى مؤلـف بعنوان "محاولات فى نظرية العلم"(١)

٢- ويشتمل القسم الثانى على المؤلفات التاريخية: هى تضم مجموعة محاضرات عن "التاريخ الاقتصادى العام "، ألقاها ماكس فيبر فى جامعة ميونخ، ودراسـات خاصـة

(١) الترجمة الفرنسية : Essais sur la theoris de la Science

ببعض المشكلات الاقتصادية فى ألمانيا وأوربا المعاصرة ، نذكر منها البحـث الـذى أجراه على الحالة الاقتصادية فى بروسيا الشرقية، والعلاقات بين الفلاحين المهاجرين من بولندا وبين الطبقات الألمانية الحاكمة.

٣- أما القسم الثالث فيضم أبحاثه فى علم الاجتماع الدينى، وأهمها دراسة المشهورة عن العلاقات بين " الأخلاق البروتستانتية ، وروح النظام الرأسمالى"[١]. وقد استطرد ماكس فيبر من هذا البحث إلى تحليل مقارن للديانات الكبرى ، وإلى دراسة التفاعـل المتبادل بين الظروف الاقتصادية والأحوال الاجتماعية من ناحية، وبين المعتقـدات الدينية من ناحية أخرى .

٤- وأخيراً نضع فى القسم الرابع مؤلفة الرئيسى فى علم الاجتمـاع العـام، وهـو بعنوان "الاقتصاد والمجتمع"[٢] . وقد طبع هذا المؤلف بعد وفاته . إذ إنه كان يكتـب آخر صفحة حين انتابته الحمى الأسبانية التى أودت بحياته فى عـام ١٩٢٠ أى فـى أعقاب الحرب العالمية الأولى.

نبذة عن حياته

ولد فى ٢١ أبريل عام ١٨٦٤ ، وكان والده من رجال القانون وينتمى إلى أسرة من رجال صناعة النسيج فى مقاطعة " وستفاليا ". وقد استقر والده فى برلين فى عام ١٨٦٩، وأصبح عضواً فى " الرشيستاج " أو البرلمان الألمانى. أما والدته فكانت سيدة على درجة كبيرة من الثقافة، ولها اهتمام كبير بالمسائل الدينية والاجتماعية. وقد ظلت حتى وفاتها على صلة وثيقة بما يكتبه ابنها ، كما اسـتمر بينهمـا النقـاش الفكـرى الخصب، وكانت تحاول أن تذكى فى قلبه الحنين إلى العقيدة الدينية .

وتعرف ماكس فيبر الشاب فى " صالون " والديه علـى معظـم رجـال الفكـر والسياسة من أمثال " ديلتـى Ditlhey " ، "وممسـن mammsen "، "وسـيبل sybel"، "وكاب kapp "

وفى عام ١٨٨٢ بدأ ماكس فيبر دراسته العليا فى جامعة " هيدلبرج " وقيد اسمة فى كلية الحقوق، ولكنه أخذ يدرس أيضا التاريخ والاقتصاد والفلسفة واللاهوت. ولـم يمنعه هذا النشاط الذهنى المتعدد من الإسهام فى الحفلات والمباريات التى كان ينظمها اتحاد الطلاب.

بعد أن أمضى ثلاث فترات نصف سنوية فى جامعة هيدلبرج، استدعى للخدمـة العسكرية لمدة عام فى مدينة " ستراسبورج "، وبدأ جندياً بسيطاً ثم رقى إلى ضـابط

---

(١) الترجمة الفرنسية: L.Ethigue protestante et p. esprit du capitalisme.
(٢) الترجمة الفرنسية : Econormie ef etsociete.

وظل طول حياته يفخر بأنه كان ضابطاً فى الجيش الإمبراطورى .

ويعود ماكس فيبر فى عام ١٨٨٤ إلى دراساتة فى جامعتى بـرلين وجـوتنجن ويجتاز أول امتحاناته الجامعية فى القانون فى عام ١٨٨٦ .

ثم يعود فى عام ١٨٨٧-١٨٨٨ إلى الجيش ويشترك فى عدة مناورات عسكرية فى الألزاس وفى بروسيا الشرقية. وينتمى بعد ذلك إلى جمعية ذات طابع "سياسـى – اجتماعى" وتضم جامعيين ذوي نزعات مختلفة ولكن يجمعهم الاهتمـام بالمشـكلات الاجتماعية. وهذه الجمعية أسسها عالم الاجتماع الألماني "شمولر"، ثم سيطر عليها بعد ذلك ذوي النزعة الاشتراكية.

جـ - سان سيمون (كلود هنرى دى روڤروا)

SAINT-SIMON (CLOUDE HENRI DE ROUVROY)

(١٧٦٠-١٨٢٥)

حياته ومؤلفاته

فيلسوف فرنسى وواحد من أشهر رواد الفكر الاشتراكى. ولد فى بـاريس فـى عـام (١٧٦٠). وعاش هذا الأرستقراطى الثائر حياة مثيرة، حافلة بالمغامرات. فقـد ولد فى أسرة عريقة فى النبالة، ولكنـه نبـذ أرسـتقراطية المـال والجـاه، وتعلـق بأرستقراطية أخرى يتميز أصحابها بما يقدمونه من خدمات للإنسانية.

وما كان "سان سيمون" يبلغ سن الشباب حتى كانت الثورة فى أمريكا تتأجج ضد الاستعمار البريطانى فى عام ١٧٧٦. فأرسلت فرنسا فيلق الحرية بقيـادة "لافاييـت" لمساعدة أمريكا، وسارع" سان سيمون" بالانضمام إليه إذ وجد الفرصة سانحة للـدفاع عن مثله العليا.

وما أن استقرت الأحوال حتى ظهر لديه نوع آخر من النشاط، نشاط يتلاءم مـع أوقات السلم والتعمير. فبادر إلى استغلال ما تعلمه فى الهندسة، واتصل بأولى الشـأن فى المكسيك لشق قناة تصل بين المحيطين الأطلسى والهادى، وهى القناة التى عرفت فيما بعد بقناة بنما. ولما وجد أن مشروعاته التى يضطرم بها ذهنه لا يمكن تحقيقها إلا عن طريق المال، اشترك فى عدة مشروعات تجارية وجمع ثروة ضخمة. وفى عـام ١٨٠٣ كتب سلسلة خطابات بعنوان "خطابات من أحد نزلاء جنيف"، دعا فيها شعوب أوروبا إلى تبجيل العلماء، ووضعهم فى المنزلة التى تليق بهم.

وبين عشية وضحاها تعثر حظه فى الأعمال وأصابه الإفلاس؛ فاضـطر لكـى يعيش إلى قبول وظيفة كاتب بسيط فى أحد البنوك. ولكنه لم يضيع الوقت فى النـدم،

وفى البكاء على حظه العاثر. ولم يقلل ذلك من نشاطه وتحمسه لمبادئه. فكتب فى عام ١٨٠٨ بحثاً يقدم فيه "خلاصة الأبحاث العلمية التى تمت فى القـرن التاسـع عشـر" Introduction Aux Travaux scientifiques Du xix,Siecle. ثـم كتـب بحثا آخر بعنوان "مذكرات عن علم الإنسان" Memoires Sur La Science de L, hoome ". وألح فى هذه المؤلفات على ضرورة الاهتمـام بالدراسـة العلميـة للمجتمع، بغية التوصـل إلى إعادة تنظيمه.

وقبل إنعقاد مؤتمر فيينا عام ١٨١٥، لتسوية مشـكلات أوروبـا بعـد حـروب نابليون، أخذ "سان سيمون" يعد مشروعاً ضخماً بمساعدة "أوجستان تييرى Thierry " أحد معاونيه. وكان هذا المشروع يرمى إلى إعادة تنظيم المجتمع الأوروبى وإقـرار السلام فيه. ولكن هل يمكن إقرار السلام بدون تنظيم الصناعة؟.

وهكذا نصب "سان سيمون" نفسه منذ عام ١٨١٧ نصيراً للصناعة. وأخذ علـى عاتقه الدفاع عن حقوق العمال والنهوض بهم. ولكى يسمع صوت العمال للعالم أخـذ يحرر بمساعدة "أوجست كونت"، نشرات ضمنها تعاليمه الاشتراكية وآراءه الفلسـفية، تحت عنوان "تعاليم رجال الصناعة" Catechisme des industriels . وتأصـل مذهبه فى نفوس الأتباع حتى أصبحوا أشد حماسة من أستاذهم وزعيمهم. وقد استطاع " سان سيمون" قبل وفاته أن يشهد هذا الحماس ويفخر به. ولما حانت ساعة وفاته فى عام ١٨٢٥ أوصى أتباعه بنشر مؤلفه الذى أودعه خلاصة آرائه. اختار لـه عنـوان "المسيحية الجديدة" le Nouveav christianisme " وكان آخـر مـا ردده تلـك العبارة التى قالها بحماس: "المستقبل لنا".

السان سيمونية

وقد ترك "سان سيمون" بعد وفاته مدرسه وحركة عرفت باسم "السان سـيمونية" saint simonisme ، وازدهرت من عام ١٨٣٠ إلى عـام ١٨٥٠ : وكـان مـن رجالها المهندسون أمثال "أنفنتان Anfantin " ورجال الاقتصاد والمال أمثال "بيريير Pereire" وأصدروا نشرة أسبوعية تتضمن آراءهم وبحوثهم تحت عنوان "المنتج Le producteur " . ورحل فريق من هؤلاء الأتباع إلى الشرق، وهبطوا مصر حيـث حاولوا ممارسة نشاطهم الصناعى والهندسى. فوضعوا مشروعاً لحفر" قناة السويس"، ولكن مقامهم فى مصر لم يطل لعدم ملاءمة الجو لهم فقفلوا راجعـين إلـى وطـنهم. واشتغل الكثيرون منهم فى مشروعات السكك الحديدية لأنهم وجدوا فـى مـد طـرق المواصلات وسيلة لنشر الصناعة وتحقيق فكرتهم الأساسية وإذاعتها فى العالم أجمع.

الاتجاهات الأساسية فى مذهب سان سيمون

نستطيع أن نتبين فى مذهب "سان سيمون" أربعة اتجاهات أساسية هى: التمسـك بالعقيدة - وإقرار السلام - والتصنيع - والاشتراكية.

أ - التمسك بالعقيدة

كانت الصبغة العلمية، وقوة الحجة والبرهان فى هذا المـذهب تخفـى وراءهـا الرغبة الشديدة فى تحريك العواطف وقيادة النفوس نحو عقيدة جديـدة. ولا يسـتطيع المؤرخ أن يفهم روح هذا المذهب، ولا أن يفسر الحماس الـذى كـان يمـلأ قلـوب المدافعين عنه، إذا هو أغفل هذه الحقيقة.

وقد امتدح "سان سيمون" أنصار الدين لأنهم أدركوا قيمة "الوحدة المنظمة". وإذا كان "سان سيمون" قد ميز فى كتاباته بين "الأطوار الحرجة" والأطوار "العضـوية أو الاستقرارية" فى حياة المجتمعات، فمعنى ذلك أنه انحاز إلى جانب العلماء فى مرحلة النقد، ثم اتخذ صفة الرسل والقديسين فى مرحلة البناء. ولا ننسى أنه كتب فى آخـر حياته "المسيحية الجديدة". وإذا كان هذا الكتاب يهاجم الكاثوليكية والبروتستانتية لعـدم اهتمامهما باستغلال خيرات الأرض لمنفعة الطبقات الكادحة، إلا أنه يبين بوضوح أن تحسين المستقبل المادى والخلقى لهذه الطبقات يستلزم التمسك بأهداب عقيـدة تجمـع حولها القلوب، وتثير الحماس فى النفوس.

ويؤثر عن "سان سيمون" أنه قال وهو على فراش الموت: "إن العقيدة الدينيـة لا يمكن أن تختفى من الوجود، ولكنها يمكن أن تتطور بحسب مقتضيات كـل عصـر. ويجب أن نتذكر دائماً أن أداء الأعمال العظيمة يتطلب الانفعالات القوية التى تنبعـث من الإيمان".

ب - إقرار السلام

يرى "سان سيمون" وأنصاره أن الإنسانية إذا تطـورت نحـو تحقيـق الرخـاء للجميع، فإن ذلك لا يؤدى إلى تقدم الصناعة فحسب، بل يؤدى كذلك إلى إقرار السلام بين الشعوب. وقد سبق أن قلنا أنه كتب "رسائل من جنيف، وأعد مشـروعاً لتنظـيم الإنسانية فى عام ١٨١٤. وهو فى مشروعه هذا يدعو إلى قيام "برلمان عـام" يجمـع ممثلى الشعوب جميعا وتكون وظيفته الأولى توحيد الجهود، وإدارة الأعمال التى تعود بالنفع على جميع المجتمعات".

ويثبت التاريخ أن "المدنية" حين تكونت جمعت شتات الأسر، وقضت على أسباب الخلاف بينها؛ كما أن "الدولة" قد فرضت نظاماً واحداً على مجموعـة المـدن التـى ضمتها تحت لوائها. ويأمل اتباع "سان سيمون" أن يستمر هذا التطور للوصول إلـى

نظام يوحد، أو على الأقل، يبعد أسباب النزاع بين دول العالم.

جـ - الصناعة

"كل شىء عن طريق الصناعة، وكل شىء لها" هذه العبارة التى كـان يردده‍ـا "سان سيمون" فى كثير من المناسبات، قد أصـبحت شـعار أتباعـه، وغـدت أمـام أبصـارهم الحافز القوى الذى يدفعهم دائماً إلى الأمام. ويجب ألا ننسى تأثير الكتابات التى كان يكتبها "سان سيمون"، وكانت تصدر تحت عنوان "تعاليم رجال الصناعة". إذ كانت تفسح مجالاً كبيراً لمطالب العمال، وتنادى بضرورة إنصافهم. وقد أظهرت هذه الكتابات حقيقة هامة، وهى أن تحسين وسائل الإنتاج، واستخدام الاختراعات الحديثـة لابد أن يؤدى إلى ظهور قوة اقتصادية جديدة، هى قوة العمال. ويجب أن يفسح المجال لكى تحتل هذه القوة مكانها وتسهم بنصيبها فى الحياة السياسية. فإذا كانـت الحقـوق تقاس بنسبة الخدمات، أفلا تؤدى هذه الطبقة أجل الخدمات وأعظمها للمجتمع؟.

وقد عرف "سان سيمون" أن العلم هو الثروة الحقيقية للشعوب. وكان يذكر ذلـك فى كل مناسبة. ولكنه رأى كذلك أن العلم يجب أن يكون فى خدمـة الصـناعة، وأن يكون تقدمه تمهيداً للتقدم فى جميع ميادين الإنتاج وكان يـرى أن حسـن الاسـتغلال لموارد الأرض يؤدى إلى الحد من استغلال الإنسان بواسطة الإنسان. ومعنى ذلك أن يصحب التقدم الصناعى الاتجاه نحو الاشتراكية.

د - الاشتراكية

لم تكن كلمة "الاشتراكية" معروفة فى الوقت الـذى قـام فيـه "سـان سـيمون" بحركتـه. ومع ذلك فإن هذه الحركة كانت تتسم بروح الاشـتراكية. وكانـت فكـرة الاشتراكية عنده تهدف إلى وضع حد للفوضى الاقتصادية، وذلك لتحقيـق مصـلحة الطبقات العاملة.

والمحور الأساسى الذى تدور حوله اشتراكية "سان سـيمون" هـو أن الملكيـة "ظاهرة تاريخية"، ولذا وجب أن تتطور مع الزمن. وإذا كان ما نراه اليوم من الـنظام يخالف ما كان سارياً فى الماضى، فما الذى يمنع من أن يكون نظام المسـتقبل غيـر نظام اليوم؟ إن كل شىء فى العالم يتغير، ولابد أنه تتغير النظم، والاقتصـادية منهـا على وجه الخصوص، لكى تتلاءم مع الأوضاع الجديدة للحياة الاجتماعية.

وبالرغم من التقدم الذى أحرزته الإنسانية، فإنها لم تستطع أن تقضى نهائياً على استغلال الإنسان بواسطة الإنسان. فما الذى يجب عمله للقضاء على هذا الاسـتغلال؟ بالأحرى ما هى الاتجاهات الإيجابية لهذا المذهب الاشتراكى؟ أول هذه الاتجاهات هو أن يخضع الاقتصاد لتوجيه الدولة، ويعدل عن المبدأ المشهور "حرية العمل وحريـة

المرور" laissez faire, laissez passer ". وثانيها أن تدعم الدولة فـى العهـد الجديد، أى عهد الاشتراكية، بقوة المال عن طريق البنوك المركزية أو المؤممة، وبقوة الصناعة التى تنظم على أسس علمية. فإذا استطاعت الدولـة أن توجـه الاقتصـاد، وتدعمه بالمال والعمل، أصبح من واجبها بعد ذلك توزيع العمل، وتنظيم الإنتاج. ثـم تسعى الدولة، فى النهاية، لتدعيم السلام، فلا تجند الناس لتعلمهم أسـاليب التخريـب والقتل، وإنما لتعلمهم الإنتاج والإبداع الفنى.

وهكذا نرى أن اشتراكية "سان سيمون" وأتباعه هى اشتراكية "الإنتاج والمنتجين". فلم يهتم هذا المذهب بالاستهلاك وتنظيمه بقدر ما اهتم بزيادة الخيرات التى تفيد منها الإنسانية، وذلك عن طريق حسن الاستغلال لموارد الأرض. وهذا المشروع الضخم لا يتم إلا إذا قدرت المواهب حق قدرها، وارتفع الموهوبون والعـاملون إلـى المكانـة الأولى.

د- ديدرو (دونى) DIDROT (Denis)

(١٧١٣-١٧٨٤)

حياته

ولد في مدينة "لانجر Langres" بجنوب غرب فرنسا، وأظهر تفوقاً مبكراً فـي دراسته مما دفع والديه لإرساله إلى باريس لاستكمال دراسته العليا. وهنـاك انطلـق لاستيعاب أنواع مختلفة من المعرفة، إشباعاً لنهمـه بادئـاً بالفلسـفة ومنتهيـاً إلـى الرياضيات وعلم التشريح. وعاش حياة بوهيمية قابل فيها أياماً من البؤس والشقاء.

وفى عام ١٧٤٦ نشر أول كتاب من تأليفه بعنوان "أفكار فلسفية" أظهـر اسـمه بيـن رجال الفكر والأدب، وجعله موضع مراقبة السلطات الحاكمة نظراً لما تضـمنه من نقد جرئ وصريح للحالة الاجتماعية.

وبدأ اسمه يلمـع حـين عهـد إليـه بإعـداد ونشـر "الموسـوعة الفلسـفية" L,Encyclopedie ، وأخذت الأجزاء الأولى منها تظهر تباعا. ثم حكم عليه بالسجن ثلاثة شهور في سجن "فانسين" بسبب نشره (خطاب عن العميان ١٧٤٩)، ولكنه اتبعه بخطاب آخر (عن الصم والبكم ١٧٥١). وأسهم في الأدب المسـرحى بمسـرحتين: (الابن غير الشرعى كتبها في ١٧٥٧، وظهرت على المسرح في عـام ١٧٧١) ثـم (رب الأسرة كتبها في ١٧٥٨، وظهرت في ١٧٦١).

وخلال انشغاله بهذه الأعمال الأدبية لم يكف لحظة واحدة عن العمل في إعـداد "الموسوعة"، واعترضته صعوبات كثيرة لم تضعف من عزيمته ولم تحوله عن هدفه.

وانتهى من إصدار جميع أجزاء الموسوعة في عام ١٧٧٢.

وحينئذ استطاع تلبية الدعوة التي طالما وجهتها إليه القيصرة "كـاترين الثانيـة" لزيارة روسيا. وهناك كتب روايته (المتدينة) في عام ١٧٧٥ La Religievse . وقد عرض فيها بعض الأفكار الجرئية بالرغم من الدوافع الأخلاقية التي حفزت الكاتـب إلى كتابتها.

وقد ظهرت له مؤلفات أخرى بعد وفاته في عام ١٧٨٤. وأشهر هذه المؤلفـات "تأملات فلسفية عن حلم دالمبير (١٨٣٠)"، ثم دراساته عن الصالونات الأدبيـة فـي القرن الثامن عشر.

وقد اشتهر "ديدرو" عند جمهور القرن الثامن عشر بأنه شخصية فلسفية، وبأنـه الرمز الحى والمحرك للموسوعة. وكانت له صلات وثيقـة بفلاسـفة آخـرين مثـل "دولباخ"،و"دالمبير" ولكنه كان أكثرهم شهرة. وقد اكتسب هذه الشـهرة ممـا حققتـه الموسوعة من نجاح باهر، ومما امتاز به من صفات المحدث اللبق، والمـدافع عـن آرائه بقوة وحماس إلى حد أنه كان يأسر بحديثه وقوة بيانه كل من عرفوه.

وقد ظلت آراء "ديدور" حتى اليوم تتميز بأصالتها وتنوعها، كما تتميـز، علـى الخصوص، بدقة المعلومات التي تستند إليها. وقد يكون من الصعب علينا أن نجمـع هذه الآراء المتناثرة في "نسق واحد" مترابط، وذلك لأن "ديدور" نفسه كـان يـرفض "قولبه" آرائه، ومع ذلك فلا يسعنا إلا الاعتراف بأن منهج "ديدور" كان معظمه جديداً. وربما كان هو أول مفكر في القرن الثامن عشر لا يقيم دعائم فلسفته على الاسـتنتاج العقلى أو على المنطق، بل على الوقائع والحقائق المستمدة من العلوم، ومن كشـوف الفيزياء وعلم وظائف الأعضاء والتشريح. وكان بتأملاته حول ملاحظـات العلمـاء يصل دائماً إلى أفكار تنم عن عبقرية: من ذلك حدسه بصيغة "مذاهب التطور" التـي تبلورت في القرن التاسع عشر على يد "لامارك" و"داروين"، وبتركيب الخلايـا فـي الكائنات الحية. وبذلك اعتبر داعيه لنوع من "المذهب المادى العلمى".

أشهر مؤلفاته الفلسفية

- محاولة في دراسة الاسـتحقاق والفضـيلة (مترجمـه بتصـرف عـن شافتسبرى)

Essai ur Le merite et la Vertu 1745.

- أفكـار فلسـفية Pensees Philosophiques 1746.

• خطابات عن العميان (ليفيد منها المبصرون).

Lettres Sur Les Aveugles 1749.

• خطابات عن الصم والبكم (ليفيد منها من يسمعون ومن يتكلمون).

Lettres Sur Les Sourds et Muets 1759.

• عن الاكتفاء بالديانة الطبيعية.

De La Suffisance de La Religion naturelle 1770.

- محاولة في دراسة حياة سنكا الفيلسوف.

Essai Sur La Vie de Seneque Le Philosophe 1779.

فلسفته

يقول الناقد الأدبى الكبير "جوستاف لانسون" أن كلمة "فيلسـوف"، فـي القـرن الثـامن عشر كانت تنطوى على خصائص محددة، وتشير إلى أهمية عناصر ثلاثـة: الروح العلمية، وروح النقد، وروح الحضارة.

وقد اجتمعت فى "ديدور" هذه الخصـائص، إذ يقـول: "إن روح الفلسـفة فـي الملاحظة والإحكام. والفيلسوف إنسان نزيه يعنى بإرضاء الناس وإفادتهم".

ولقد انتظر الفلاسفة سدى الحاكم المستنير، إن لم يكن المتنور. ويمكن القول أن المتطلبات الاجتماعية لفلاسفة القرن الثامن عشر لم تتحقق إلا بقيام الثورة الفرنسـية عام ١٧٨٩. وبهذا يعتبر "إعلان حقوق الإنسان (في خلال الثورة)" خلاصة التعبيـر عن أفكار هؤلاء الفلاسفة. وصفة النور وقدرة الإنارة ابتعثتهـا روح العلـوم وروح النقد. ولهذا غدت كلمة "التنوير" مركز العقيدة الفلسفية. فكلما استنار النـاس عرفـوا طريق السعادة.

لقد درس "ديدرو" العلوم بروح الفيلسوف الناقد، وقادته هذه الدراسة إلى موقـف فلسفى: فقد كانت أفكاره ودراساته تقوده نحو الإلحاد والمادية، ولكنه وقف مترددا أمام هذه النتيجة وحاول بكل إخلاص أن يتراجع. وظلت فكرة "الإله" و"خلود الروح" مـن الممكنات في نظره.

ويتضح جنوحه نحو الإلحاد في "خطاباته عن العميان" التي دخل السجن بسببها. ثم اكتمل مبدؤه الفلسفى في أفكاره عن تفسير الطبيعة. ويمكن تلخيصه بأنه مبدأ رجل درس التاريخ الطبيعى، والتشريح، والفسيولوجيا، والطب، وأحب الرياضيات. فقادتـه كل تلك الدراسات إلى أن يحكم بعقله على الأشـياء التـى تؤكـدها الملاحظـة. ولا

نستطيع، كما يقول، أن نكتشف أسرار الحياة بمجرد الأحكام الاستنباطية، بل لابد مـن النظر الحسى، والتجربة على المخلوقات الحية. ومن أقواله المشهورة: "لا يستطيع أن يكتب عن الميتافيزيقا إلا من مارس الطب لمدة طويلة".

ومن "الحقائق" التي توصل إليها من دراسته لعلوم الحياة أن الانتقال تدريجى من المادة "الخامدة" إلى المادة "الحية"؛ وكذلك فإن الانتقال تدريجى من المادة "الحية" إلـى المادة "العاقلة". فالفكر ليس إلا وظيفة للحياة، والروح لا شىء بدون الجسد.

فالموقف الفلسفى "لديدرو" يمكن تلخيصه إذن بأنه موقف "عالم" أخذ يختبر علوم عصره، ثم أراد أن يستخلص منها النتائج.

مذهبه الأخلاقى

كان لابد أن تقود المادية التجريبية "ديدرو" إلى نوع معـين مـن الأخـلاق، أو بالأحرى إلى رفض كل المذاهب الخلقية. وسنجد، فـي القـرن التاسـع عشـر، أن الفيلسوف "تين Taine" الذي تقابل في كثير من النقاط مع "أفكار "ديـدرو"- سـنجده يعبر عن هذا الاتجاه بقوله: "إن الرذيلة والفضيلة ليست سوى منتجات طبيعية كالسكر والكبريت. ولما كان فكر الإنسان أحد خصائص الحياة، وكانت الحياة خاصية عامـة للمادة، فان هذا الفكر يخضع لقوانين المادة، أى يخضع للضرورة".

فليست هناك، كما يقول "ديدرو"، حرية إنسانية. "ونحن نعتقد أننا أحـرار، كمـا يعتقد الريفى الذي يرى الساعة لأول مرة، أن عقاربها تدور حسب رغبتها. وإذا لـم تكن هناك حرية فليس هناك عمل يستحق الثناء أو اللوم، وبالتالى فليست هناك فضيلة ولا رذيلة". وإذا نظرنا إلى المذاهب الأخلاقية وجدنا أنها تتناقض من شعب إلى شعب، ومن زمن إلى آخر. فعالم "المادة" وعالم "الأخلاق" ليسا إلا سلسلة متصـلة الحلقـات، وعلى ذلك فمن الناحية العلمية ليست هناك أخلاق.

وهكذا نرى أن انغماس "ديدرو" في دراسة العلوم الطبيعية، قد قاده إلى نوع من "القدرية Fatalisme"، وإلى رفض كل المذاهب الأخلاقية. ومع ذلك فإنه كان يقـاوم في نفسه هذا الاتجاه، لما طبع عليه من روح حساسه ولتحمسه الشديد للفضيلة. وكان يتحدث دائماً مع أصدقائه عن الفضيلة ويباورها لهم بإخلاصه وصدق عمله. وانتهـى إلى الإيمان بمبدأ "روسو" القائم على "صوت الضمير" النابع من الفطرة التي لم تدنسها حياة المجتمع. وعبر عن هذا الإيمان بقوله إن كلمة "الفضيلة" يجب أن تتحول لتصبح "فعل الخير". ولذلك تعتبر مؤلفاته وخطاباته أناشيد في تمجيد الإنسانية، والحث علـى فعل الخير والتضحية.

ديدرو والموسوعة

يسجل تاريخ الفلسفة لديدرو أنه منشئ أول "انسكلوبيديا" في عـام ١٧٥٠. وقـد أراد أن تكون سجلاً ضخماً لجميع المعارف الإنسانية. ويـدل علـى هـذا العنـوان المفصـل الذي طبع على غلافها وهو "الموسوعة أو القاموس" القائم علـى التفكيـر العقلى في العلوم والفنون والحرف والصناعات". ورأى "ديدرو" أن يسهم فـي كتابـة موضاعاتها رجال الفكر، والفلاسفة، والعلماء، ورجال الصناعات كل فـي مجـالات تخصصه. وقد خصص نفسه لأقسى المواد وهـى الصـناعة والفنـون الميكانيكيـة، وأضاف إليها ما وضعه من المواد الأساسية في الفلسفة والأخلاقيات. وكان مسـاعده في هذا العمل الفارس "دى جوكور"، ويعتبر الاثنان مؤلفى شطر كبير من الموسوعة، ويليهما "دالمبير" العالم الرياضى الفيزيائى.

وقد واجه المشرع معارضة شديدة منذ أن ظهر المجلد الأول في عـام ١٧٥١، حيث وجد فيه أنصار الرجعية أداة فلسفية لمحاربة الـنظم السياسـة القائمـة علـى الاستبداد، والطعن في السلطان المطلق للكنيسة واستغل المحرضون ضـد المشـروع مناقشة أحد رجال الدين المشتركين في كتابة الموسوعة، لرسـالته فـي السـوربون، واتهموه بالكفر والزندقة. ولجأت السلطات إلى إيقاف المشرع في عـام ١٧٥٢ مـن الناحية الرسمية، ولكن الأجزاء استمرت في الظهور بموافقة ضمنية. ثـم انفجـرت فضيحة جديدة بمناسبة ما كتبه الفيلسوف "هلفتيوس"، أحد محررى الموسـوعة، عـن "الروح L,Esprit " فحكم على الموضوع بالمصادرة، وألغى امتياز الموسوعة في عام ١٧٥٩. غير أن تدخلات من بعض ذوى النفوذ أعادت ظهورها حتى تمت أجزاؤهـا في عام ١٧٦٦. وأصبحت تحتوى فى صورتها النهائية على سبعة عشر مجلـد مـن القطع الكبير، بالإضافة إلى خمسة مجلدات إضافية (في عام ١٧٧٧)، وأحـد عشـر مجلداً تضم اللوحات.

ولا يسع مؤرخ الفلسفة إلا الاعتراف بالتأثير الفكرى العظيم الذي أحدثه ظهـور "الموسوعة". فهى -كما ورد في عنوانها- قاموس قائم على التفكير العقلـى. ومعنـى ذلك أنه لتمييز الحقيقة من الخطأ في تاريخ الفكر الإنسانى يجب ألا يكـون مرجعنـا التقاليد أو السلطة، بل الأحكام التي يصل إليها العقل، مستعينا بالوقائع الثابتة، ومستندا إلى التجربة. فهى محاولة لبلورة "النقد" القائم على "العلم". وبظهور الموسـوعة تأكـد التيار العلمى الجديد الذي أخذ يحل شيئا فشيئا محل المعتقدات الغيبيـة، والخضـوع السياسى للحاكم المطلق الذي ساد طوال القرن السابع عشر. وقد لخص "ديدرو" كـل ذلك في عبارته. "لقد غيرت الموسوعة طريقة تفكير الناس".

ولا ننسى في النهاية أن نشير إلى تميز "ديدرو" بالاهتمام والكتابة المتعمقة عـن

أعمال الفن التشكيلى، ومتابعة معارض التصوير والنحت. كما كان واضح الاهتمـام بالموسيقى، وبفن التمثيل. ولذلك يعتبر اليوم أوسع رجال القرن الثامن عشر مدى في انفساح تفكيره، واتساع اطلاعه.

هـ - جون ديوى John Dewey
(١٨٥٩-١٩٥٢)

فيلسوف أمريكى وعالم من علماء التربية. ويعد أشهر من أثر في عصـره مـن المفكرين. إذ أثرت فلسفته، كما أثرت كتاباته وتعاليمه بصفة عامة تأثيراً عميقاً، لا في النظرية الفلسفية والتربوية وتطبيقاتها فحسب، بل أثرت أيضـا فـى علـم الـنفس، والقانون، وعلم السياسة.

حياته:

ولد جون ديوى في رحاب مزرعة بالقرب من " برلنجتون " بولاية " فيرمونت " في ٢ أكتوبر ١٨٥٩ وتخرج في جامعة فيرمونت فى عام ١٨٧٩. ثم أمضى ثـلاث سنوات في التدريس في كل من بنسلفانيا وفيرمونت. ونشر في تلك الآونـة مقالاتـه الفلسفية الأولى.

وفى عام ١٨٨٢ قرر- متأثراً بتوجيهات الأستاذ " تورى Torrey " الفلسـفية- مواصلة دراسته العليا في الفلسفة والعلوم السياسية والتاريخية. وقد استطاع في سنوات قليلة أن يحصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة "هوبكنز " عـام ١٨٨٤. وكانت رسالته عن علم النفس عند "كانط". وبمجرد حصوله على الدكتوراه انضم إلى جامعة " ميتشيجن " كمحاضر بها في الفلسفة.

وفى عام ١٨٨٦ تزوج من زوجته الأولى "ألـيس تشـبمان Alice Chipman" التي أصبحت فيما بعد واحدة من مساعديه في ميدان التربية، وأنجبت له ستة أطفال.

وعمل "ديوى" لمدة سنة واحدة هى ١٨٨٨-١٨٨٩ أستاذاً للفلسفة فـي جامعـة "مينسوتا"، بعدها تولى رئاسة قسم الفلسفة في جامعـة "متشـجن" مـا بـين عـامى ١٨٨٩،١٨٩٤ . ونشر خلال هذه الفترة عدداً من المقالات في الفلسفة وعلم الـنفس والتربية.

ثم ذاعت شهرته كعلم من أعلام التربية حين تولى رئاسة قسـم الفلسـفة وعلـم النفس والتربية بجامعة "شيكاغو" ما بين عامى ١٨٩٤، ١٩٠٤. إذ إنشـأ فـي عـام ١٨٩٦ مدرسة تجريبية ملحقة بالجامعة أدارها بمساعدة زوجته حتى عام ١٩٠٣. وفى هذه المدرسة قاما ببحوثهما الرائدة حول المناهج، وطرق التدريس والتنظيم، رابطـين

بفاعلية بين النظرية والتطبيق. وقد أدى نجاحه في إقنـاع الآبـاء بالاشـتراك مـع المعلميـن في العملية التعليمية والتربوية، إلى نشر أول مؤلف له عظيم الأثـر فـي التربية وهو كتابه "المدرسة والمجتمـع The School and Society" فـي عـام ١٨٩٩. كما نشر أثناء عمله في شيكاغو عدة كتب أخرى، وتولى فـي عـام ١٨٩٩ رئاسة رابطة علم النفس الأمريكية.

ولما نشب خلاف بينه وبين إدارة جامعة شيكاغو حول المدرسة التجريبية، ترك ديوى هذه الجامعة ليصبح أستاذاً للفلسفة في جامعة "كولومبيا". وبلغ في هذه الجامعـة قمة شهرته الوطنية والعالمية كفيلسوف، ومربى، وكاتب، وقيادة في الشئون العامة. إذ أثر، من خلال كتاباته وتعاليمه على عقول الفلاسفة والمربين فى العالم كله. وتجاوزت اهتماماته المجال الأكاديميى حيث عمل طيلة حياته، وبدون توقف، للارتفاع بمسـتوى الحياة البشرية في كل مكان. وأثر من خلال أعماله وأعمال تلاميذه وبخاصـة "ولـيم هيرد كلبا تريك" في الفكر التربوى وتطبيقاته في كثير من بلدان العالم.

وقد دفعت هذه الشهرة كثيراً من الدول الناهضة لدعوته ليحاضر في جامعاتهـا، وليساعدها في تنظيم تعليمها. فدعته اليابان في عـام ١٩١٩ ليحاضـر فـي جامعـة "طوكيو"، ودعته الصين ليحاضر في جامعة "بكين" لمدة سنتين. كما دعتـه الحكومـة التركية ليساعدها في إعادة تنظيم تعليمها. وزار المكسيك في عام ١٩٢٦، والاتحـاد السوفيتى في عام ١٩٢٨. وسجل ملاحظاته عن جميع هذه الزيـارات فـي مؤلـف بعنوان: "انطباعات عن روسيا السوفيتية، والعـالم الثـورى: المكسـيك، والصـين، وتركيا".

وبعد تقاعده في عام ١٩٣٠ تفرغ ديوى للكتابة والشئون العامة. فكان له نشاطه في نشر تعليم الكبار، وفى مجالات السياسة والتفاهم الدولى. وتضمن نشاطه السياسى رئاسته لجماعة العمل السياسى المستقل، وعصبة الديموقراطية الصناعية. كما عمـل بين عامى ١٩٣٧، ١٩٣٨ رئيساً للجنة تقصى الحقائق التي شكلت للنظر في الاتهامات الموجهة ضد "ليون تروتسكى" في محاكمات موسكو، وانتهت أعمال هذه اللجنة إلـى تبرئة تروتسكى مما عرض ديوى إلى عاصفة مـن الهجـوم عليـه مـن الحـزبين الشيوعيين السوفيتى والأمريكى.

وتوفيت زوجة ديوى الأولى في عام ١٩٢٧. وفى عام ١٩٤٦ تزوج من السيدة "روبرتا جرانت". وقد ظل ديوى في نشاط علمى دائب حتى توفى في اليوم الأول من شهر يونيو عام ١٩٥٢ عن عمر يناهز الثانية والتسعين.

أهم مؤلفاته

- المدرسة والمجتمع The School & Society.
- كيف تفكر How We Think.
- الديمقراطية والتربية Democracy & Education.
- الخبرة والتربية Experience &Education.

فلسفته ونظرياته التربوية

على الرغم من أن فلسفة ديوى في بداياتها رسمت خطى مثالية هيجل، إلا أنـه أخذ يميل تدريجيا نحو برجماتيه "وليم جيمس"، كما تأثر بمذهب "داروين" الطبيعى. لذا يمكن القول بأن فلسفته منبثقة عن الاتجاه التجريبى البراجماتى الذي يفضـل تسـميته بمذهب "الذرائع" أو الوسائل. فالتفكير الذي تثيره مشاكل الواقع إنما هو وسيلة يهتـدى بها الإنسان إلى الوجود، ويشعر بالطمأنينة عن طريق المعرفة العلمية التـي تعكـس العالم الخارجى، وتطابق القوالب المنطقية، والتى تمكننا من السـيطرة علـى شـئون الحياة. ومعيار الحقيقة، عنده، هو نجاح الأفكار. وقد دفعته فلسفته هذه إلـى أسـلوب التربية التي بناها على أسس طبيعية ونفسية واجتماعية، وأبرزها في نظـام فلسـفى متماسك.

وتعتبر النظرية التربوية البراجماتية أو التقدمية من أبرز النظريات التربوية في العصر الحديث. وتؤمن التربية البراجماتية، بأن التعلم والتربية "عملية تفاعـل بـين التلميذ وبيئته. ويكتسب التلميذ بواسـطة هـذه العمليـة المهـارات، والمعلومـات، والاتجاهات العقلية والاجتماعية. وتؤمن بمبدأ التعلم عن طريق العمل" learning by Doing ، لأن التربية هى الحياة، والتلميذ يتعلم الشىء الذي يحيـاه، والـذى يعملـه ويمارسه.

وترى التربية البراجماتية أن النمو الشامل لشخصية التلميذ أو المتعلم هو هـدف التربية، وذلك بتوفير البيئة الموجهه التي تمكن التلميذ من إشباع حاجاته المختلفة، على أن تراعى العملية التربوية الفروق الفردية بين التلاميذ، حيث أنهم يختلفون فيما بينهم من النواحى الجسمية، والعقلية، والاجتماعية، والانفعالية.

ولما كانت التربية عملية اجتماعية شاملة تقوم على نشاط المتعلمين ومبـادرتهم، لذلك فإن "ديوى" يؤكد، في مؤلفاته ونشاطه التربوى، أن "الديموقراطية" هى الأسـاس في الحياة المدرسية، وأن التربية الخلقية ترمى إلى تنمية الوعى الاجتمـاعى، وبعـد النظر، والنظام الذاتى، وضبط النفس.

ويعتبر حجر الأساس في التربية البراجماتية أو التقدمية، هو جعلها الطفل محور العملية التربوية أو التعليمية ومنطلقها، ومعارضتها لطرق التدريس التي تقـوم علـى التسلط والمذهبية المطلقة.

فالتربية، في رأى "ديوى"، عملية نمو لملكات الطفل وقدراته. وهى ليست مجرد إعداد للحياة، بل هى الحياة بذاتها. والمدرسة قبل كل شىء مؤسسة اجتماعية وصورة لحياة المجتمع. وفيها يتم التدريب على التفكير المتطور، ومؤالفة الحيـاة المشـتركة، وشعور الفرد بمسئوليته.

ولغرس هذه المبادئ في نفوس الأطفال، يجب أن تنبذ المدرسة طـرق التعلـيم التقليدية الجامدة، وتتبنى المقررات المعملية وورش العمل التي رأى "ديوى" أنها تؤدى إلى الابتكار والتعاون بين التلاميذ. وقد عرف هذا الاتجاه باسـم "طريقـة المشـروع Project System" ، وهو يقوم علـى الجمـع بـين النشـاط البـدنى، والعقلـى، والاجتماعي. وتغدو المدرسة، على هذا النحو، خلية ذاخرة بالحركة والحياة والمـرح، وتتمتع بالحرية؛ ويغدو تلاميذها إيجابيين يتصفون بالمبـادرة، والإبـداع، والمهـارة العملية، والتفكير الناقد، والتعاون فيما بينهم ومع المعلمين.

وقد طبق "ديوى" نظريته في التربية في مدرسته النموذجية التي ألحقها بجامعـة "شيكاغو"، وجعلها حقلاً لتجربة آرائه التقدمية. وحاول أن يقيم برامج هـذه المدرسـة وإدراتها على مبادئ الفلسفة البراجماتية التي من بينها وجوب الاتصال والتعاون بـين المدرسة والبيت، ووجوب اتصال خبرات التلاميذ في المدرسـة بخبـراتهم خـارج المدرسة، ووجوب جعل الأطفال يتعلمون عن طريق نشاطهم الذاتى، ووجوب احترام ميول التلاميذ وحاجاتهم وحريتهم في التعبير عن أنفسهم، ووجوب مراعـاة الفـروق الفردية بين التلاميذ والتركيز على التعاون بدلاً من التنافس، إلى غير ذلك من المبادئ التي كانت مطبقة في هذه المدرسة التجريبية.

وقد كان لهذه المدرسة أثر بالغ في التمهيد للتربية التقدمية التي سادت أمريكا في النصف الأول من القرن العشرين. كما كان لها الفضل الكبير في إقناع الآباء بأهميـة المبادئ التربوية التقدمية وبإمكانية تطبيقها. وكان نجاح مدرسة "ديوى" حـافزاً علـى إنشاء العديد من المدارس التقدمية الخاصة في أماكن مختلفة من الولايـات المتحـدة الأمريكية، وفى عديد من الدول.

ومع ذلك لا تفوتنا الإشارة إلى الانتكاسة التى صادفتها حركة "التربية التقدميـة". على يد بعض المتعسفين الذين أطلقوا العنان لنزوات الطـلاب والمعلمـين. فأهمـل المعلمون مواد الدراسة في سبيل الترفيه غير المنظم، وانحطت البرامج التربوية إلـى مجرد تدريب مهنى. وأدى انتشار مثل هذه السلبيات "بديوى" إلى الاحتجاج ضدها في

كتابه "الخبرة والتربية" (١٩٣٨)، وفيه يؤكد أهمية التراث الثقافى، ويحذر من اشتقاق التربية من الخبرة وحدها، فيقول: "إن الاعتقاد بأن كل التربية الأصـيلة تنبثـق مـن الخبرة ليس معناه أن كل الخبرات تربوية في الصميم، أو تتساوى في قيمتها التربوية. إن الخبرة والتربية لا يمكن أن تكون بينهما صـلة مباشـرة وتلقائيـة، لأن بعـض الخبرات هى سوء تربية".

وفى كتابه "كيف نفكر" حدد "ديوى" خطوات التفكير العلمـى، فقـال: "إن هـذا التفكير يبدأ من مشكلة تتبلور فى شكل سؤال، وتظهر فى الـذهن إجابـات محتملـة للسؤال فى شكل "فروض". ويتعين على الباحث الاستقصاء، وجمع البيانات لتمحيص تلك الفروض، واستبعاد الفاسد منها ثم الوصول إلى نتائج، والخطـوة الأخيـرة هـى تحقيق النتائج. هذه الخطوات هى خطوات البحث العلمى، والتـى تسـير وفقـا لهـا البحـوث العلمية".

تأثيره

لا غرابة -بعد ما قدمناه من فلسفة "ديوى" ونظرياته التربوية- إذا اشـتهر هـذا المفكر في الولايات المتحدة وفى العالم أجمع بأنه "فيلسوف الديموقراطية"، وأنه أكبـر المربين فى النصف الأول من القرن العشرين. لا يضاهيه أحد في نشاطه، وحماسته، وبساطته، وإخلاصه. فقد علم "ديوى" أجيالاً من القراء والطلاب أن يفحصوا الأفكـار مجردين من الانفعالات قبل العزم على اتخاذ طريق التنفيذ. كما تزعم "ديوى" فلسـفة الواقعية القانونية. وطبقاً لهذه الفلسفة يلعب القاضى دوراً نشطاً في صـنع القـانون، وعليه بالتالى أن يزداد وعيه بالنتائج الاجتماعية الحتمية لأحكامه.

ولعل أعظم إسهام "لديوى" يكمن في إصراره على أن الوظيفة الحقيقة للفلسفة هى حل المشكلات البشرية، وبيانه أن هذا من الأمور المستطاعة. وإذا كانـت آراؤه قـد أسئ فهمها أحيانا، واعتراها التشويه عند تطبيقها، ووجهت إليهـا انتقـادات تتهمهـا بالمبالغة في الحرية حتى الفوضى، وبإهمال الثقافة العلمية والقيم الروحية، فلم يتوقف "ديوى" أبداً - بالرغم من كل ذلك- عن كفاحه لرفع مستوى البشرية في العالم كله.

بعض المراجع العربية

- إبراهيم ناصر، مقدمه في التربية (عمان. ١٩٧٨).
- عبد ا عبد الدايم، التربية عبر العصور، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٨.
- محمود عبد الرازق شفشق، الأصول الفلسفية للتربية. الكويت، دار البحوث العلميـة ١٩٧٤.
- الموسوعة العربية الميسرة، القاهرة، دار الشعب ١٩٥٩.
- واشيورن. كارلتون، التربية التقدمية. ترجمة محمد الهادى العفيفى، القاهرة، مكتبة مصر ١٩٥٦.